دفاعا عن القرآن الكريم وانتصارا له

(01)

نقض الروايات القائلة بتحريف القرآن الكريم الواردة في المصادر السنية

مظاهرها وآثارها، مصادرها و أسبابها

قراءة نقدية تمحيصية تكشف بطلان روايات وردت في مصادر سنية
قالت بتعرض القرآن الكريم للتحريف

أ. د خالد كبير علال

دار المحتسب
الطبعة الأولى 2013/1434
الجزائر

المقدمة

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على النبي الأمين محمد وعلى آله و صحبه، و من سار على نهجه إلى يوم الدين، و بعد:

أولا أفردتُ هذا الكتاب لنقد الروايات الحديثية والتاريخية التي وردت في المصنفات السنية وتضمنت القول بأن القرآن الكريم قد تعرض للتحريف بعد وفاة النبي- عليه الصلاة والسلام- ،وقد عنونته ب: **نقض الروايات القائلة بتحريف القرآن الكريم الواردة في المصادر السنية**.

وقد جمعتُ فيه روايات كثيرة وجدت منها طائفة صرحت بالتحريف ولا تحتمل غيره، وأخرى تضمنت القول بالتحريف، وثالثة تحتمل القول بالتحريف والنسخ معا. هذه المجموعات الثلاث من الروايات هي التي أخضعتُها للنقد والتمحيص وفق منهج علم الجرح والتعديل جمعا بين نقد الأسانيد والمتون معا بقدر المستطاع. وأما الروايات المتعلقة بالقراءات القرآنية التي صرّحت بالنسخ، أو كانت من القراءات التفسيرية فاستبعدتها لأنها لا تدخل في موضوع بحثنا هذا.

وثانيا إن موضوع بحثنا هذا قائم على تناقض صريح وخطير يتطلب حلا ورفعا، مفاده: إن القرآن الكريم نص بصراحة على أنه كتاب إلهي مُحكم محفوظ لا يأتيه الباطل أبدا من جهة، وشهدت له روايات تاريخية صحيحة على أنه وصلنا محفوظا متواترا من جهة ثانية، مقابل روايات حديثية وتاريخية كثيرة تضمنت القول بأن القرآن قد تعرض للتحريف من جهة ثالثة. فهنا تناقض واضح بين ما أكده القرآن والتاريخ الصحيح بأن القرآن لم يتعرض للتحريف، وبين روايات أخرى ذكرت أنه تعرض للتحريف. فماذا يعني هذا؟، ولماذا حدث؟، وما حقيقة ما جرى؟، ومن الذين اختلقوا تلك الروايات التي طعنت في القرآن بالتحريف، وما هي أهدافهم من اختلاقها؟. وكيف تسللت تلك الروايات إلى مصادرنا السنية؟.هذه التساؤلات وغيرها جاء كتابنا ليُجيب عنها ويكشف عن حقيقة ما جرى.

وقد وجدتُ كثيرا من أهل العلم حالوا رفع ذلك التناقض بدعوى أن الروايات التي تضمنت القول بتعرض القرآن للتحريف، هي إما أنها تتعلق بقراءات منسوخة، وإما أنها قراءات تفسيرية

لقراءات المصحف العثماني. لكن هذا التأويل لا يصح لأن تلك الروايات تضمنت القول بالتحريف بالتصريح والتلميح، ولم تنص على أنها قراءات منسوخة ولا أنها تفسيرية. وعليه فلا يصح الجمع بينها وبين القرآن الكريم والتاريخ الصحيح المتعلق بسلامة القرآن من التحريف، ولا يصح أيضا حملها على أنها قراءات منسوخة أو تفسيرية.

فلما وجدتُ أن محاولة هؤلاء لا يُمكنها رفع ذلك التناقض والتحدي الذي يُسببه لنا، ولا تستطيع الكشف عن حقيقة ما جرى،لعدم تعاملها مع الظاهرة بطريقة صحيحة، قررتُ الكتابة في هذا الموضوع بمنهج آخر ينطلق من تلك الروايات لا من خارجها، فيستنطقها ويُمحصها ليكشف عن حقيقتها وخلفياتها وأهدافها. فعلتُ ذلك انتصارا للقرآن الكريم ودفاعا عنه،وانتصارا للعلم والحقيقة معا. ولا أدعي الكمال في عملي هذا، فهو جهد بشري تعتريه النقائص من كل جوانبه، لكن حسبي إني اجتهدتُ بحثا عن الحقيقة، واعتقد إني كشفت عنها فلله الحمد والمنة.

وإنني على يقين أن في أهل العلم من لا يُوافقني على كثير مما قررته في كتابي هذا. وعليه فمن يرد عليّ منهم بالعلم فسأسمع له وأُناقشه، فإن تبين أن الحق معه فسأتراجع عن مواقفي وآخذُ بالحق الذي معه، وإن لم يتبين ذلك فلن أتراجع عنها. وأما من يرد عليّ بالاتهامات والتهويلات، والتخوينات والتجهيلات وما شابهها، فلا أرد عليه ولا أدخل معه في أي نقاش علمي.

وأخيرا أسأل الله عزّ وجل السداد والتوفيق،والثبات واليقين، والإخلاص في القول و العمل. أمين أمين، وصلى الله على خاتم الأنبياء والمرسلين.

أ، د: خالد كبير علال

ربيع الأول- 1434/ فيفري- 2013

الجزائر

****

الفصل الأول

نقض الروايات القائلة بتعرض القرآن الكريم للتحريف
عند جمعه و توحيده

أولا: نقض الأخبار القائلة بتعرض القرآن للتحريف عند جمعه وتوحيده.

ثانيا: نقض الأخبار القائلة بمعارضة بعض الصحابة لعثمان في توحيده للمصاحف.

نقض الروايات القائلة بتعرض القرآن الكريم للتحريف
عند جمعه وتوحيده

تُوفي النبي- عليه الصلاة و السلام- وترك القرآن الكريم كاملا مدونا غير مجموع في كتاب واحد. فلما تولى أبو بكر الصديق- رضي الله عنه – الخلافة أمر كاتب الوحي زيد بن ثابت- رضي الله عنه- بجمع القرآن كله في كتاب واحد خوفا واحتياطا من أن يضيع شيء منه عندما كَثُر القتل في قرائه في حروب الردة. فتولى زيد ذلك بجدارة وهمة واقتدار، وجمع القرآن الكريم كله في مصحف واحد. فلما تولى عثمان بن عفان- رضي الله عنه- الخلافة، وحدثت نزاعات بين المسلمين تتعلق بالقراءات القرآنية وحروفها، شاور الصحابة في الأمر و اتفقوا على تكوين لجنة من الصحابة الأكفاء تتولى توحيد المصحف الشريف: حرفا وقراءة، بالاعتماد على المصحف البكري. فتم لهم ذلك سنة 25 هـ،وأرجعوا المصحف الإمام إلى أم المؤمنين حفصة- رضي الله عنها[1]. هذا هو التاريخ الصحيح المتعلق بجمع القرآن وتوحيده، لكن المحرفين من الضالين وأهل الأهواء لم يُعجبهم ذلك، فاختلقوا روايات خالفوا بها الصحيح،وطعنوا بها في القرآن والصحابة،و شوشوا بها على الناس دينهم، لغايات في أنفسهم، ستتبين تدريجيا فيما يأتي من كتابنا هذا.

أولا:نقض الأخبار القائلة بتعرض القرآن للتحريف عند جمعه وتوحيده:

وردت أخبار في مصادرنا السنية تتعلق بتاريخ القرآن الكريم: جمعا وتوحيدا، تُخالف الروايات الصحيحة، وتتضمن الطعن في القرآن الكريم والقول بتحريفه.فما تفاصيل ذلك؟!،وهل هذا الزعم صحيح؟؟!!. أذكر منها الروايات الآتية:

الرواية الأولى أوردها أبو بكر بن أبي داود في كتابه المصاحف، قال:((حدثنا عبد الله،قال حدثنا أبو الطاهر، حدثنا ابن وهب قال: أخبرني عمر بن طلحة الليثي، عن مُحَمَّد بن عمرو بن علقمة، عن يحي بن عبد الرحمن بن حاطب قال: أراد عمر بن الخطاب أن يجمع القرآن، فقام في الناس فقال: " من كان تلقى من رسول الله- صلى الله عليه وسلم- شيئا من القرآن فليأتنا به، وكانوا كتبوا ذلك في المصحف والألواح والعسب، وكان لا يقبل من أحد شيئا حتى يشهد شهيدان، فقتل وهو يجمع ذلك، فقال عثمان بن عفان- رضي الله عنه- : من كان عنده من كتاب الله شيء فليأتنا به، وكان لا

---

[1] البخاري: الصحيح، حققه مُحَمَّد زهير الناصر، ط1، دار طوق النجاة، 1422هـ، ج 6 ص: 71 رقم: 4679. السيوطي: الإتقان، رقم لأثر: 769، ج 1 ص: 149.

يقبل من ذلك شيئا حتى يشهد عليه شهيدان، فجاء خزيمة بن ثابت فقال: إني قد رأيتكم تركتم آيتين لم تكتبوهما قال: وما هما؟ قال: تلقيت من رسول الله- ﷺ-: " لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رءوف رحيم"، إلى آخر السورة قال عثمان: وأنا أشهد أنهما من عند الله، فأين ترى أن تجعلهما؟ قال: اختم بهما آخر ما نزل من القرآن، فختمت بهما براءة "))[1].

وأقول: هذه الرواية تتضمن القول بإمكانية أن يكون القرآن قد ضاعت منه سور أو آيات.، فهو لم يصلنا كاملا،بدليل الشواهد الآتية: الأول إنها أغفلت ذكر النُسخ الأصلية للقرآن التي كُتبت بين يديّ النبي—عليه الصلاة والسلام-،بأمر منه، و تحت إشرافه. وهذا يعني أن عملية جمع القرآن لم تقم على النُسخ الأصلية، و إنما على ما كان عند الناس من نُسخ، وصُحف، ورقوق مُتفرقة هنا وهناك. فأين النُسخ الأصلية؟، و لماذا أُغفلت؟، فهل ضاعت؟. فغياب هذه الأصول يُفقد المصحف أصالته ووثاقته.

والشاهد الثاني مضمونه أن تلك الرواية زعمت أن جمع القرآن شُرع فيه في آخر أيام عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- فتوفي ولم يكتمل جمعه، فأتمه عثمان بن عفان – رضي الله عنه- سنة 23 هـ. و هذا يعني أن جمع القرآن تأخر كثيرا، و لم يتم مباشرة بعد وفاة- النبي- عليه الصلاة والسلام-، و هذا يجعل إمكانية أن يكون شيء من القرآن قد ضاع أمرا واردا،و مُحتملا، خلال المدة التي لم يكن فيها مجموعا.

والشاهد الثالث مفاده أن تلك الرواية لم تذكر أن الجمع تم بطريقة علمية ومنظمة، وعلى أيدي صحابة أكفاء مُختصين، تولوا عملية البحث والجمع فكان عملهم شاملا جامعا، و إنما زعمت أن العملية تمت بطريقة عشوائية، لا إلزام فيها ولا استقصاء، ولا جمع للنسخ الأصلية، وإنما تُرك الأمر لرغبات الناس من أراد منهم أن يأتي بما عنده من نسخ للقرآن، وإلا فهو غير مُلزم. وهذه ليست بطريقة علمية مضبوطة ودقيقة، وتجعل إمكانية ضياع قسم من القرآن أمرا واردا جدا.

والشاهد الأخير- الرابع- أن تلك الرواية لم تذكر أن الجمع كان شاملا لكل القرآن، وأنه تم جمعه كله، وتم التأكد منه حتى أنها ذكرت أن الذين كتبوا المصحف تركوا آيتين لم يكتبوهما، حتى

---

[1] ابن أبي داود: المصاحف، حققه محب الدين واعظ، ط2، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 2002، ص: 224 - 225.

جاء صحابي و ذكّرهم بهما. وهذا يعني أن الذين جمعوا القرآن لم يكونوا يحفظون كل القرآن، ولا حريصين على جمعه كله، ولا كانوا على علم كامل به، حتى جاء من ذكّرهم. وهذا يجعل إمكانية أن يكون بعض القرآن قد ضاع منهم أمرا مُحتملا ووارداً.

فيتضح من تلك الشواهد أن الرواية تطعن في القرآن والصحابة، وتتضمن القول بإمكانية أن يكون قد ضاع من القرآن الكريم قسم منه. فهل ما زعمته هذه الرواية صحيح؟؟!!. إنها رواية لا تصح إسنادا ولا متنا.

فأما إسنادا فمن رجاله: عمر بن طلحة بن علقمة بن وقاص الليثي، و هو ليس بالقوي، محله الصدق، روى أحاديث لم يُتابعه عليها أحد، و فيه جهالة[1].

ومنهم: مُحَّد عمرو بن علقمة (ت 144هـ): ليس بالقوي، صالح الحديث، ليس به بأس، يُدلس، ثقة، يُخطئ، صدوق له أوهام، اتقى الناس حديثه بسبب تخليطه. و رفع أحاديث لم يرفعها غيره[2]. و ذكره الذهبي في الضعفاء[3].

والثالث: يحي بن عبد الرحمن بن حاطب (ت 104 هـ)، ثقة، ولد زمن عثمان، فهو لم يلحق بعمر بن الخطاب[4]. فالرجل لم يكن شاهد عيان لما رواه، و الإسناد مرسل من جهته، بسبب انقطاعه.

و أما متنا فالشواهد الآتية تُبطله:أولها إنه متن مُخالف للرواية الصحيحة التي نصت على أن جمع القرآن الكريم لم يتأخر إلى خلافة عمر وعثمان- رضي الله عنهما، و إنما تم منذ الأيام الأولى من خلافة أبي بكر الصديق- ﷺ[1].

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 775، ج 6 ص: 336. و الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 4497، ص: 229.

[2] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 5513، ج 26 ص: 212 و ما بعدها. و ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 119. ابن عدي: الكامل في الضعفاء، رقم: 1693، ج 7 ص: 222. أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد في الجرح و التعديل، ج 3 ص: 269.

[3] الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 5876، ص: 304.

[4] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 400، ج 10 ص: 173.

والشاهد الثاني مضمونه أنها زعمت أن الصحابي خزيمة بن ثابت جاء بآيتين، وقال للكُتاب: إنكم تركتم آيتين لم تكتبوهما. و هذا لا يصح لأنه مُخالف للرواية الصحيحة التي نصت على أن الآية التي كانت عند الصحابي خزيمة لم ينفرد بها دون المسلمين، فقد كانت معروفة لديهم، فكان زيد بن ثابت يحفظها،و قد سمعها من رسول الله–عليه الصلاة والسلام– لكنه لم يجد أصلها المكتوب فوجده عند خزيمة بن ثابت[2].

والثالث مفاده أنه لا يصح الزعم بأن صحابيا انفرد عن غيره من الصحابة ببعض من القرآن لم يكن عند باقي المسلمين. فهذا لا يصح شرعا ولا عقلا، لأن النبي–عليه الصلاة والسلام– مأمور بأداء الرسالة وتبليغها على أكمل وجه، ولا يصح الزعم أنه توفي وترك شيئا من القرآن لم يُبلّغه لأمته. فهذا زعم باطل و إلا ما كان الدين قد اكتمل،ولا حفظه الله تعالى،ولا قال لنبيه: ((يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ)(المائدة: 67))، و((فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ)(الحجر: 94)). و بما أن دين الإسلام قد اكتمل لقوله تعالى: ((الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ)(المائدة: 3))، و الرسول قد أدى الرسالة على أكمل وجه،فهذا يستلزم أن النبي –عليه الصلاة و السلام– قد بلغ القرآن كله إلى أمته من دون أي نقص.

والشاهد الرابع هو أن تلك الرواية بما أنها تضمنت القول بإمكانية أن يكون القرآن قد ضاع منه شيء، فهذا دليل قاطع على بطلانها. لأن أية رواية تقول ذلك، أو تزعم أن القرآن قد تعرّض فعلا للتحريف، فهي باطلة بالضرورة. لأنها تخالف قطعيات الكتاب التي نصت على أن الله تعالى تولى حفظ كتابه، و أنه كتاب مُحكم لا يأتيه الباطل أبدا. قال سبحانه: ((الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ)(هود: 1)،و((إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)(الحجر: 9)،و(لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ)(فصلت: 42).

---

[1] البخاري: الصحيح، ج 6 ص: 71 رقم: 4679.
[2] البخاري: الصحيح، ج 5 ص: 95، رقم:4049، و ج 6 ص: 183، رقم: 4987.

وآخرها – الشاهد الخامس– مفاده أن تلك الرواية زعمت أن بعض آيات القرآن لم يكن معروف مكانها في القرآن، فاجتهد الصحابة في البحث لها عن مكان مناسب لها. وهذا لا يصح، لأن القرآن آياته مُحكمة تولى الله تعالى إحكامها من كل الجوانب ولم يتركها لاجتهادات الصحابة، لقوله تعالى: ((الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ))(هود: 1). ولأنه تقرر لدي علماء الإسلام أن ((ترتيب الآيات في السور فليس في ذلك رخصة بل هو أمر توقيفي عن رسول الله– صلى الله عليه و سلم–))[1]. وقال الجلال السيوطي: ((الإجماع والنصوص المترادفة على أن ترتيب الآيات توقيفي لا شبهة في ذلك.وأما الإجماع فنقله غير واحد منهم الزركشي في البرهان،وأبو جعفر بن الزبير في مناسباته وعبارته ترتيب: الآيات في سورها واقع بتوقيفه وأمره من غير خلاف في هذا بين المسلمين))[2].

فالرواية لم تصح إسنادا ولا متنا، هدفها الطعن في القرآن والصحابة بطريقة ماكرة وخفية من جهة، ورد الرواية الصحيحة، و إحداث تشويش و بلبلة في نفوس المسلمين من جهة أخرى.

والرواية الثانية وردت من عدة طرق، مصدرها راوٍ واحد فقط. أولها رواية أبي بكر بن أبي داود: ((حدثنا عبد الله قال حدثني عمي قال: حدثنا أبو رجاء قال: أخبرنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن مصعب بن سعد قال: قام عثمان فخطب الناس فقال: " أيها الناس عهدكم بنبيكم منذ ثلاث عشرة وأنتم تمترون في القرآن، وتقولون قراءة أبي وقراءة عبد الله يقول الرجل: والله ما تقيم قراءتك فأعزم على كل رجل منكم ما كان معه من كتاب الله شيء لما جاء به، وكان الرجل يجيء بالورقة والأديم فيه القرآن، حتى جمع من ذلك كثرة، ثم دخل عثمان فدعاهم رجلا رجلا فناشدهم لسمعت رسول الله –ﷺ– وهو أملاه عليك؟ فيقول: نعم، فلما فرغ من ذلك عثمان قال: من أكتب الناس؟ قالوا: كاتب رسول الله –ﷺ– زيد بن ثابت قال: فأي الناس أعرب؟

---

[1] ابن كثير: فضائل القرآن الكريم، حققه أبو إسحاق الحويني، دار ابن تيمية، القاهرة 1416 هـ، ص: 142 – 143.

[2] السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ج 1 ص: 151.

قالوا: سعيد بن العاص، قال عثمان: فليمل سعيد وليكتب زيد، فكتب زيد، وكتب مصاحف ففرقها في الناس، فسمعت بعض أصحاب مُحَّد يقول: قد أحسن "))[1].

و **الطريق الثاني** من رواية أبي بكر بن ابي داود: ((حدثنا عبد الله، قال حدثنا إسماعيل بن عبد الله بن مسعود قال: حدثنا يحي يعني ابن يعلى بن الحارث قال: حدثنا أبي قال: حدثنا غيلان، عن أبي إسحاق، عن مصعب بن سعد قال: سمع عثمان قراءة أُبي وعبد الله ومعاذ، فخطب الناس ثم قال: " إنما قبض نبيكم منذ خمس عشرة سنة، وقد اختلفتم في القرآن، عزمت على من عنده شيء من القرآن سمعه من رسول الله -ﷺ- لما أتاني به فجعل الرجل يأتيه باللوح، والكتف والعسب فيه الكتاب، فمن أتاه بشيء قال: أنت سمعت من رسول الله- ﷺ-؟ ثم قال: أي الناس أفصح؟ قالوا: سعيد بن العاص، ثم قال: أي الناس أكتب؟ قالوا: زيد بن ثابت قال: فليكتب زيد وليمل سعيد قال: وكتب مصاحف فقسمها في الأمصار، فما رأيت أحدا عاب ذلك عليه "))[2].

والطريق الثالث من رواية ابن شبة: ((حدثنا إسماعيل بن أبي كريمة الحراني قال، حدثنا مُحَّد بن سلمة، عن أبي عبد الرحيم، عن زيد بن أبي أنيسة، عن أبي إسحاق، عن مُصْعب بن سعد قال: جلس عثمان بن عفان- رضي الله عنه- على المنبر، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: إنما عهدكم بنبيكم ﷺ منذ ثلاث عشرة سنة، لِمَ أنتم تَخْتَلِفُون في القِرَاءة؟ يقول أحدُكم لصاحبه ما تُتِمّ قراءتك. قال: فعزم على كل مَنْ كان عنده شيء من القرآن إلا جَاءَ بِهِ، قال: فجاء الناسُ بما عندهم، فجعل يسألهم عليه البينة أنهم سَمِعُوه مِن رسول الله -ﷺ-، ثم قال: من أعْرَبُ الناسِ؟ قالوا: زَيْدُ بن ثابت كاتبُ رسول الله -ﷺ-، قال: فَلْيُمل سعيد، وليكتُب زَيْد، وكَتَبَ مصاحف وفرَقها في الأجناد))[3].

[1] أبو بكر بن أبي داود السجستاني: كتاب المصاحف، حققه محب الدين عبد السبحان واعظ، ط 2، دار البشائر، بيروت، 2002 ص: 208 - 209.

[2] ابن أبي داود: المصاحف، 209.

[3] ابن شبة: تاريخ المدينة المنورة، ج 3 ص: 994-995.

وأقول: واضح من تلك الروايات أنها تتضمن القول بإمكانية أن يكون القرآن الكريم قد ضاع شيء منه، أو أدخل فيه ما ليس منه، فهي تُشبه الرواية الأولى من هذا الجانب. فحسب زعمها أن عملية جمع القرآن لم تتم بجمع نسخه الأصلية التي أمر النبي- عليه الصلاة و السلام- بكتابتها، وإنما تمت بناء على ما كان عند الناس من نسخ ورقوق، وقراطيس ليست أصلية. كما أن جمعه لم يتم مباشرة بعد وفاة النبي- ﷺ-. ولا تم جمعه بطريقة علمية، ولا كانت شاملة جامعة، ولا تولاها صحابة أكفاء، وإنما تُرك الأمر لرغبات الناس، فمن أراد أن يأتي بما عنده من صُحف أتى بها، ومن لم يرد فهو حر ولا أحد يُطالبه بها. ولا شك أن هذه المعطيات هي نقائص تقدح في القرآن الكريم وتطعن فيه بأنه قد يكون ضاع قسم منه، لأن عملية جمعه شابته نقائص كثيرة.فهل هذا صحيح؟؟!!.

إن تلك الرواية بطرقها لم تصح متنا ولا إسنادا. فأما متنا فإنها لا تصح بدليل الشواهد الآتية: الأول إنه متن مردود بالرواية الصحيحة التي نصت على أن جمع القرآن تم في الأيام الأولى من خلافة أبي بكر الصديق- رضي الله عنه- و لم يتأخر إلى أيام عثمان بن عفان- رضي الله عنه-، و هذا أمر سبق بيانه و توثيقه.

و الشاهد الثاني مفاده أن تلك الرواية مردودة بالرواية الصحيحة التي ذكرت عمل عثمان في توحيد المصاحف. فذكرت أن سبب ذلك هو أن الصحابي حذيفة بن اليمان – رضي الله عنه–جاء إليه و طلب منه أن يضع حدا لاختلاف المسلمين في الحروف والقراءات القرآنية. ومن جهة أخرى ذكرت أن عثمان طلب المصحف البكري الإمام من أم المؤمنين حفصة ليعتمده مصدرا وحيدا في توحيده للمصاحف، فأرسلته إليه، واعتمده أصلا في عمله، ثم رده إليها[1].و لم تذكر أنه قام بجمع القرآن، فطلب من الناس أن يأتوه بما عندهم من النسخ القرآنية كما زعمت تلك الرواية- الثانية - .

والشاهد الثالث هو أن تلك الرواية مردودة بالقرآن الكريم، فهي قد تضمنت معطيات توصل إلى القول بأن القرآن الكريم قد يكون ضاع قسم منه، وهذا قول باطل جملة و تفصيلا، يرفضه القرآن رفضا مُطلقا. فكل رواية تزعم ذلك، أو تقول بأن القرآن فد تعرض للتحريف فهي رواية باطلة بالضرورة، وتكون قد حكمت على نفسها بالبطلان مُسبقا، وهي تشهد على خبث وجهل

[1] البخاري: الصحيح، ج 6، ص: 183، رقم: 4987.

واضعيها أيضا. لأن القرآن الكريم كتاب مُحكم تكفل الله تعالى بحفظه، ولا يأتيه الباطل أبدا، لقوله سبحانه: (((الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ)(هود: 1)،و((إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)(الحجر: 9)،و(لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ)(فصلت: 42)).

فواضح مما ذكرناه أن هذه الرواية– الثانية– وُضعت وضعا لرد الرواية الصحيحة المتعلقة بجمع القرآن الكريم في المرة الأولى، وتوحيد حرفه وقراءاته في المرة الثانية.

وأما إسناداً، فإن أسانيد الطرق الثلاثة مدارها على أبي إسحاق السبيعي عن مصعب بن سعد. ففيما يخص إسناد الطريق الأول، فهو إسناد غير صحيح، لأن من رجاله: أبو رجاء، والصحيح أنه: عبد الله بن رجاء بن عمر الغداني البصري (219أو 220 هـ)، قيل فيه: صدوق، ثقة، كثير الغلط والتصحيف ليس بحجة[1].

والثاني: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي (100–،160هـ): وثقه أكثر أهل الحديث، و ضعفه بعضهم كيحي بن سعيد، وابن المديني[2]. وقد ترك يحي بن سعيد حديثه لأنه روى مناكير عن أبي يحي القتات، فما حدث عنه بشيء. وقال يعقوب بن شيبة: صدوق، ليس بالقوي، في حديثه لين. وضعفه علي ابن المديني وابن حزم[3]. وعن سماعه من جده أبي إسحاق قال أبو حاتم الرازي: ((إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين، سمع منه بآخرة))[4] وذكره العقيلي في الضعفاء، ومما قاله: ((حدثنا عبد الله بن أحمد، قال: حدثني أبي قال: حدثنا مؤمل، قال: حدثنا إسرائيل، قال: حدثنا عبد الأعلى، عن أبي عبد الرحمن، عن علي، رفعه: " وتجعلون رزقكم" قال مؤمل: قيل لسفيان: إسرائيل رفعه قال: صبيان صبيان))[5]. ومن مظاهر تدليسه أنه روى حديثا

---

[1] الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 3168، ج 1 ص: 338.

[2] ابن عدي: الكامل في الضعفاء، دار الفكر، بيروت، 1409، رقم: 237، ج ص: 278. و الذهبي: الكاشف، دار القبلة، جدة، 1413، ج 1 ص: 241.

[3] الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 7 ص: 357، 35. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 1 ص: 80 رقم: 144. و ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 12 ص: 173.

[4] ابن أبي حاتم: الجرح و التعديل، ج 4 ص:" 140، رقم: 331.

[5] العقيلي: الضعفاء الكبير، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، ج 4 ص: 131.

عن الوليد بن أبي هشام و أسقط الراوي الذي بينهما،وهو: مُحَمَّد بن يوسف السدي، و قيل: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي[1].

وفيما يخص رواية إسرائيل عن الوليد بن أبي هشام: يبدو أنه مجهول، فلم أعثر له على حال، إلا ما قاله أبو حاتم فيه: ليس بالمشهور[2]. وأما مُحَمَّد بن يوسف السدي فلا أثر له في كتب الجرح و التعديل، والصحيح أنه إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي الكوفي ت127هـ)، قيل فيه: ثقة، ليس به بأس،صدوق، ضعيف، كذاب شتام، كان من كبار كذابي الكوفة، لين، لا يُحتج به، كان يطعن في الشيخين أبي بكر وعمر– رضي الله عنهما–[3]. وقد ذكره الشيعة من بين رجالهم[4].

فواضح من ذلك أن إسرائيل أسقط الضعيف وترك المجهول بينه وبين الراوي الذي يأتي بعده، فَتْرك المجهول أحسن حالا عنده من التحديث عن الضعيف المعروف. ومن يفعل هذا لا يُوثق به، وقد يُكرر فعله مع رواة آخرين، و قد يروي حتى عن الذين سمع منهم ما لم يسمعه منهم!!.

وأقول أيضا: إن المدلس الذي يتعمد إسقاط الراوي الضعيف بينه وبين الثقة كما كان يفعل إسرائيل وأمثاله. هو مُضلل وكذاب يتعمد الكذب على الله ورسوله والمسلمين،ولا ينفعه استخدام العنعنة، فهي تُضلل السامع فقط وتجعل قوله يحتمل السماع من عدمه، لكنها في الحقيقة كذب، وهو يعلم بأنها كذب، ومن ثم فإن ذلك الاحتمال لا ينفي عنها حقيقة أمرها بأنها كذب. وعليه فإن هذا المدلس عندما يُصرّح بالسماع سواء كان ضعيفا أو موثقا عند الناس، فإن هذا السماع لا يُقبل منه حتى وإن كان ثقة عند الناس، وإنما يجب التأكد من أمره في كل خبر يرويه، ولا يُقبل منه لمجرد أنه ثقة عند الناس. لأنه قد يُمارس في السماع ما مارسه في التدليس. فكما سمح لنفسه بالكذب فيه، فهو أيضا قد يُمارسه عندما يُصرح بالسماع من الثقات، فيروي عنهم ما لم يسمعه

[1] البخاري: التاريخ الكبير، ج 2 ص: 152. و الترمذي: السنن، ج 5 ص: 549، رقم: 3896. و المزي: تهذيب الكمال، ج 2 ص: 516.

[2] ابن أبي حاتم: الجرح و التعديل، ج 5 ص: 21، رقم: 87.

[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 572، ج 12 ص: 210 و ما بعدها.

[4] أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 1062، ج 1 ص: 173. و مُحَمَّد جعفر الطبسي: رجال الشيعة في أسانيد السنة، رقم: 10، ج 1 ص: 86.

منهم. لأنه في هذه الحالة يكون أكثر أمانا من أن ينكشف أمره. فبما أنه سمع منه والناس يعلمون ذلك، فلا مانع عنده من أن يروي عنه بالسماع ما لم يسمع منه، لأن الكذاب هو الكذاب. فكما كذب في التدليس بالعنعنة، فهو قد يكذب أيضا في التحديث بالسماع.وهذا المبدأ ينطبق على إسرائيل و أمثاله من المدلسين. ولا يصح أن يُقال:إنه كان كذابا في التدليس، ولم يكن كذابا في التحديث بالسماع!!!. فهذا تبرير مرفوض، لأن الكذاب هو الكذاب ويتلون حسب هواه.

وإسرائيل هذا قد عده الشيعة الإمامية من رجالهم[1]، و من أصحاب بعض أئمتهم[2]. لكن يبدو أن حاله قد التبس على أكثر أهل الحديث، فقد كان شيعيا يُمارس التقية،بما كان يتظاهر به من كثرة الخشوع والصلاح[3]. فهذا التباين في مواقف المحدثين من الرجل بين الترك والتضعيف من جهة، والتوثيق والثناء والدفاع عنه من جهة أخرى هو شاهد قوي على أن الرجل كانت أحواله متناقضة، وهي من مظاهر ممارسته للتقية بينهم، بحكم أنه كان شيعيا إماميا. فالرجل لم يثبت توثيقه، وقد كان يُدلس، وهنا قد عنعن عن جده أبي إسحاق. فالإسناد لا يصح من جهته.

وأما إسناد الطريق الثاني، فهو أيضا لا يصح، لأن من رجاله من لم يثبت توثيقه، هو: أبو إسحاق عمرو بن عبد الله بن عبيد السبيعي (ت 126 هـ): وثقه أكثر نقاد أهل الحديث، كأحمد بن حنبل، ويحي بن معي[4]، لكن تكلم فيه بعضهم وطعن فيه، وهو كثير التدليس والإرسال[5]. فقال فيه عبد الله بن المبارك: ((إنما أفسد حديث أهل الكوفة أبو إسحاق،و الأعمش))،وقال مغيرة بن مقسم: ((أهلك أهل الكوفة أبو إسحاق،و أُعيمشكم))[6]. واتهمه أبو حصين عثمان بن عاصم (ت 127هجرية) بأنه هو الذي جاء بحديث ((من كنت مولاه فعلي مولاه))، فقال: ((

---

[1] أبو جعفر الطوسي: جال الطوسي، مؤسسة النشر لجماعة المدرسين، قم إيران، 1415، قم: 203، ج ص: 267.

[2] عبد الحسين الشبستري: أصحاب الإمام جعفر الصادق، مؤسسة النشر لجماعة المدرسين، قم إيران، 1418، ج 1 ص: 151.

[3] الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 7 ص: 357، 35.

[4] المزي: تهذيب الكمال، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980، ج 22، ص: 110.

[5] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 7 ص: 46، 47. و الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 5 ص: 398.

[6] هناك من وثقه، لكن الجرح أسبق من التعديل، و لأن الحديث متفق معه تشيعه.أنظر الذهبي: ميزان الاعتدال، ج 3 ص: 189.

ما سمعنا هذا الحديث حتى جاء هذا من خراسان فنعق به... فاتبعه على ذلك ناس))[1]. وكان أيضا مُتشيعا،و عدّه ابن قتيبة من رجال الشيعة[2].

ومن مظاهر تدليسه وتلاعبه أنه حدث عن أقوام لم يسمع منهم،وآخرين لم يثبت سماعه منهم. فأنكر عليه ذلك أئمة أهل الحديث، فمن ذلك قولهم: ((قال أحمد بن حنبل: لم يسمع من سراقة بن مالك. وقال بن المديني: لم يلق علقمة،ولا الحارث بن قيس. قال أبو حاتم: لم يسمع من بن عمر،إنما رآه رؤية. وقال أبو زرعة: ولا من ذي الجوشن، ولا يصح له عن أنس رؤية ولا سماع، وقد رأى حجر بن عدي، ولا أعلم سمع منه... وروى عن جابر بن سمرة لا يصح سماعه منه،وقد رأى علي بن أبي طالب، ومعاوية، وعبد الله بن عمرو، وجالس رافع بن خديج... وحديثه عن البراء أن النبي– ﷺ– مر بناس من الأنصار وهم جالسون في الطريق، قال ابن المديني: لم يسمعه أبو إسحاق من البراء. وقال البخاري: لا أعرف لأبي إسحاق سماعا من سعيد بن جبير. وقال بن أبي حاتم: يقال إن أبا إسحاق لم يسمع من الحارث يعني الهمداني إلا أربعة أحاديث وقال البرديجي أيضا: لم يسمع أبو إسحاق من علقمة حرفا ولا من عطاء بن أبي رباح...))[3]. فهذه الشواهد أدلة دامغة على أن الرجل كان مدلسا متلاعبا مغالطا عن سبق إصرار وترصد انطلاقا من مبدأ التقية الذي كان يُؤمن به. وهي تصرفات تدين صاحبها بقوة، و لا يصح بعدها الثقة في مروياته إلا بعد التأكد منها. لأنه لا يُوجد أي مبرر صحيح ومقبول شرعا وعقلا تجعله يفعل ذلك، إلا ما ذكرناه، من أن الرجل كان يفعل ذلك لغايات مذهبية في نفسه. و إنكار هؤلاء عليه يعني أنهم كذبوه فيما قاله.

و جعله أبو إسحاق الجوزجاني من رؤوس متشيعة أهل الحديث في الكوفة عندما قال: ((كان قوم من أهل الكوفة لا يحمد الناس مذاهبهم هم رؤوس محدثي الكوفة مثل أبي إسحاق عمرو بن عبد الله، ومنصور، والأعمش، وزبيد بن الحارث اليامي وغيرهم من أقرانهم. احتملهم الناس على صدق ألسنتهم في الحديث، ووقفوا عندما أرسلوا لما خافوا ألا تكون مخارجها صحيحة. فأما أبو إسحاق فروى عن قوم لا يعرفون ولم ينتشر عنهم عند أهل العلم إلا ما حكى أبو إسحاق عنهم،

---

[1] البخاري: التاريخ الكبير، ج 6 ص: 83.
[2] ابن قتيبة: المعارف، ص: 346.
[3] أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص: 245، رقم: 576.

فإذا روى تلك الأشياء التي إذا عرضتها الأمة على ميزان القسط الذي جرى عليهم سلف المسلمين وأئمتهم الذين هم الموئل، ولم تتفق عليها كان الوقف في ذلك عندي الصواب، لأن السلف أعلم بقول رسول الله، وتأويل حديثه الذي له أصل عندهم. وقال وهب بن زمعة: سمعت عبد الله يقول: إنما أفسد حديث أهل الكوفة الأعمش وأبو إسحاق. قال إبراهيم وكذا حدثني إسحاق بن إبراهيم: حدثنا جرير سمعت مغيرة يقول غير مرة: أهلك أهل الكوفة أبو إسحاق وأعيمشكم هذا. قال إبراهيم: وكذلك عندي من بعدهم إذ كانوا على مراتبهم من مذموم المذهب وصدق اللسان. فكان أبو نعيم كوفي المذهب صدوق اللسان. وعبيد الله بن موسى أغلى وأسوأ مذهبا وأروى للأعاجيب التي تضل أحلام من تبحر في العلم. وخالد بن مخلد كان شتاما معلنا بسوء مذهبه وأمثالهم كثير. فما روى هؤلاء مما يقوي مذهبهم عن مشايخهم المغموزين وغير الثقات المعروفين فلا ينبغي أن يغتر بهم الضنين بدينه الصائن لمذهبه خيفة أن يختلط الحق المبين عنده بالباطل الملتبس فلا أجد لهؤلاء قولا هو أصدق من هذا))[1]. بل إن كثيرا من الحق قد اختلط بالباطل و خفي عن كثير من الناس،و جعلتنا روايات هؤلاء في تناقض وحرج كبير بين حقائق الشرع وأباطيل رواياتهم. وقد تحقق الذي حذر منه الجوزجاني، وكلامه هذا هام وخطير جدا ينطبق على أبي إسحاق السبيعي، والأعمش و أمثالهما. والناس لم يحمدوا مذاهب هؤلاء بسبب تشيعهم[2].

فواضح من ذلك أن السبيعي غير مجمع على توثيقه والثناء عليه عند علماء أهل السنة. ولماذا انفرد السبيعي وأمثاله من شيعة محدثي الكوفة بمرويات لم توجد عند غيرهم؟!، ومن أين لهم بها؟!، و ماذا يعني ذلك؟!، و لماذا أرسلوها؟!. هذه التساؤلات- و غيرها- ستتضح جواباتها تدريجيا فيما يأتي من بحثنا هذا بحول الله تعالى.

ويلاحظ عليه أيضا أنه هنا قد عنعن عن مصعب بن سعد ولم يصرح بالسماع منه، ومعروف عنه أنه مدلس. وهذا يعني أن سماعه هذا الخبر منه لم يثبت. فالرواية إذن لا تصح من هذه الجهة أيضا.

---

1 أبو إسحاق الجوزجاني: أحوال الرجال، ص: 10. ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 7 ص: 47.

2 ج 7 ص: 47.

وأَشير هنا إلى أن أبا إسحاق السبيعي معدود من بين رجال الشيعة الإمامية، فقد ذكروه من بين رجالهم[1]. و مروياته الشيعية الإمامية المكذوبة في كتبهم. منها ((عن أبي إسحاق السبيعي قال: سمعت بعض أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام ممن يثق به قال: سمعت عليا " عليه السلام يقول: إن في صدري هذا لعلما " جما " علمنيه رسول الله –صلى الله عليه وآله –لو أجد له حفظة يرعونه حق رعايته ويروونه عني كما يسمعونه عني إذا لأودعتهم بعضه فعلم به كثيرا "))[2].

ومنها ((عن أبي إسحاق السبيعي، عن بشير الغفاري، عن أنس بن مالك قال: كنت خادم رسول الله– صلى الله عليه واله– فلما كانت ليلة أم حبيبة بنت أبي سفيان، أتيت رسول الله– صلى الله عليه وآله– بوضوء فقال لي: " يا أنس ابن مالك، يدخل عليك من هذا الباب الساعة أمير المؤمنين وخير الوصيين، أقدم الناس سلما، وأكثرهم علما، وأرجحهم حلما فقلت: اللهم اجعله من قومي. قال: فلم ألبث أن دخل علي بن أبي طالب عليه السلام من الباب ورسول الله– صلى الله عليه واله– يتوضأ، فرد رسول الله –صلى الله عليه وآله– الماء على وجه علي عليه السلام حتى امتلأت عيناه منه، فقال علي: " يا رسول الله، أحدث في حدث؟ " فقال له النبي– صلى الله عليه وآله–: (ما حدث فيك إلا خير، أنت مني وأنا منك، تؤدي عني وتفي بذمتي، وتغسلني وتواريني في لحدي، وتسمع الناس عني وتبين لهم من بعدي ". فقال علي عليه السلام: " يا رسول الله، أوما بلغت؟ قال: بلى، ولكن تبين لهم ما يختلفون فيه من بعدي"))[3].

وأشير هنا إلى أن السبيعي كان كثير التدليس، ومارس أشر أنواعه، فكان يُسقط الراوي الضعيف بينه وبين الثقة. وهذا تضليل و كذب عن تعمد في الكذب على الله ورسوله والمؤمنين،

---

[1] الطوسي: رجال الطوسي، ج 1 ص: 416. و اختيار معرفة الرجال، ج 1 ص: 270.

[2] المفيد: كتاب الاختصاص، منشورات جمعة المدرسين، ج 2 ص: 110.

[3] المفيد: الإرشاد، دار المفيد ج 1، ص: 99. علما بأن كل روايات الشيعة المتعلقة بالوصية لعلي و أولاده، هي روايات مكذوبة قطعا، لأنها تخالف القرآن الذي حسم أمر الخلافة حسما عندما جعله شورى بين المسلمين. و عندما مات النبي –عليه الصلاة و السلام –، و اختلف الصحابة من بعده حول من يتولى الخلافة من بعده، دل هذا على أنه–عليه الصلاة و السلام– لم يوص بالخلافة لأحد من بعده. و أن الصحابة لم يختلفوا في: هل الخلافة بالاختيار أم بالوصية؟، و إنما اختلفوا في: من يتولاها منهم بلشورى لا بالوصية و لا بالتوريث. فأمر الخلافة كان محسوما عندهم بأنه بالشورى لا بالوصية، و لا هي خاصة بفرد، و لا بآل البيت، و لا بغيرهم.

بل على الناس عامة. فمن ذلك أنه روى خبرا عن الحارث بن الأزمع عن عمر، وأسقط راويين بينه وبين الحارث بن الأزمع، هما: مجالد بن سعيد عن الشعبي[1]. و مجالد هذا ضعيف، ليس بشيء[2].

فالسبيعي ينطبق عليه الحكم الذي ذكرناه سابقا،والمتعلق بالمدلسين الذين يتعمدون إسقاط الضعفاء بينهم وبين الثقات. فهو حكم ينطبق عليه كما انطبق على حفيده إسرائيل بن يونس.

و خلاصة حاله: إن هذا الرجل مجروح في عدالته وضبطه، فهو ضعيف، ولا تُقبل روايته من جهته. فعدالته لم تثبت، وجرحه لم يُرفع. وإن قيل: بل تضعيفه لم يثبت أيضا. قيل: كذلك توثيقه لم يثبت.ومن هذا حاله لا تُقبل روايته أيضا، يبقى حاله معلقا، حتى يتم التأكد من حاله، ولا تُقبل رواياته إلا إذا صحت من طرق أخرى، لأن المنطق يقول: إذا دخل الاحتمال سقط الاستدلال.

وأما إسناد الطريق الأخير– الثالث– فهو أيضا لم يصح، لأن من رجاله: إسماعيل بن أبي كريمة الحراني (ت 240هـ)،و زيد بن أبي أنيسة الكوفي ثم الجزري (91– 125هـ)، و أبو إسحاق السبيعي. الأول روى خبره هذا عن مُحَمَّد بن سلمة بن عبد الله الباهلي الحراني (ت 191هـ)، وقد حدث عنه بعجائب[3]. والثاني ثقة، لكن في حديثه بعض النكارة[4]. والثالث سبق بيان حاله، بأن توثيقه لم يثبت، فلا نعيده هنا.

فالرواية الثانية لم تصح إسنادا ولا متنا، وتبين أنها رواية مذهبية مغرضة موجهة أساسا لرد الخبر الصحيح المتعلق بتاريخ القرآن الكريم: جمعا و قراءة.

وأما الرواية الثالثة– من روايات جمع المصحف و توحيده– فرواها أبو بكر بن أبي داود: ((حدثنا عبد الله، قال: حدثنا زياد بن أيوب، حدثنا جرير، عن مغيرة، عن إبراهيم قال: " قال رجل من أهل الشام: مصحفنا ومصحف أهل البصرة أحفظ من مصحف أهل الكوفة قال: قلت: لِمَ؟ قال:

---

1 البيهقي: السنن الصغرى، ج 2 ص: 437، رقم:3343.
2 ابن حجر: تهذيب، ج 9 ص: 29.
3 ابن حجر: تهذيب الكمال، ج 12 ص: 214.
4 الذهبي: المغني في الضعفاء، ص: 245.

إن عثمان – رضي الله عنه – لما كتب المصاحف بلغه قراءة أهل الكوفة على حرف عبد الله، فبعث به إليهم قبل أن يعرض، وعرض مصحفنا ومصحف أهل البصرة قبل أن يبعث به "...))[1].

واضح من ذلك أن هذه الرواية تتضمن الطعن في القرآن الكريم، بالنقص، وأنه لم يكن واحدا عند جميع المسلمين، وأن مصحف أهل العراق كان ناقضا. فهو مُصحف تعرض للتحريف عن تعمد عندما أُنقص منه، ولم يتم التحقق مما فيه بطريقة كاملة. كما أنه تضمن الطعن في الصحابة الذين تولوا توحيد المصحف، فلم يكونوا في المستوى المطلوب: أمانة ولا كفاءة، ولا حرصا، ولا كانوا في مستوى المسؤولية التي كُلفوا بها!!!.

فهل ما زعمته هذه الرواية صحيح؟، إنها لا تصح إسنادا ولا متنا. فأما إسنادا فمن رجاله: جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي (107-188 هـ)، قيل فيه: ثقة، يُدلس، ليس بالذكي اختلطت عليه أحاديث حتى ميزها له بعض المحدثين كان يشتم معاوية علانية[2]. و وصفه سليمان بن حرب بأنه لا يصلح إلا أن يكون راعيا للغنم، ولم يكن يحفظ، ولا يُحدّث إلا من كتبه. وكانت فيه غفلة أثناء التحديث، و كان يرسل ولا يُصرح بالتحديث في كثير من رواياته بطريقة فيها تغليط وتدليس[3]. ذكره ابن قتيبة من بين رجال الشيعة، ونسبه إلى التشيع المفرط[4]. وعده الشيعة من رجالهم[5]. فالرجل شيعي إمامي مُدلس، مُغالط كثير التخليط، ضعيف من جهة ضبطه و عدالته.

والثاني: مغيرة بن مقسم الضبي مولاهم الكوفي (ت 136 هـ): قيل فيه: ثقة، ليس بقوي، يُدلس[6]. وقال أحمد بن حنبل: ((عامة حديثه عن إبراهيم مدخول، عامة ما روى عن إبراهيم إنما

---

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: – 239-240.
[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 116، ج 1 ص: 51، 52.
[3] المزي: تهذيب الكمال، ج 4 ص: 545 و ما بعدها.
[4] ابن قتيبة: المعارف، ص: 139. و ابن حجر: مقدمة فتح الباري، حققه محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، 1379، ص: 395.
[5] محمد جعفر الطبسي: رجال الشيعة في أسانيد السنة، رقم: 18، ج 1 ص: 123 و ما بعدها. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 2105، ج 1 ص: 291.
[6] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 484، ج 9 ص: 192 و ما بعدها.

سمعه من حماد، ومن يزيد بن الوليد، والحارث العكلي، وعن عُبيدة، وعن غيره، وجعل يضعف حديث المغيرة عن إبراهيم وحده)). و ذكر أن في رواية شعبة عن مغيرة عن ابراهيم فيه تخليط[1]. فالرجل ضعيف مُدلس، وهنا قد عنعن، الإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي (ت نحو 96 هـ عن نحو 50 سنة) قيل فيه: ثقة[2]، كان مدلسا كثير الإرسال، مُتمكنا جدا من التدليس، حتى أنه كان يُتعجب منه في قدرته على ممارسته[3]. و قد روى عن أناس لم يسمع منهم حرفا[4]. وعده ابن قتيبة من رجل الشيعة[5]. وجعله الشيعة من رجالهم[6].

فالخبر لا يصح إسناده بسبب هؤلاء المجروحين، ولأنه مُنقطع أيضا بين النخعي وعثمان، فهو لم يلحق به، والرجل الذي روى عنه مجهول.

وأما متنا فالرواية لا تصح بدليل الشواهد الآتية: أولها مفاده أن الرواية الصحيحة المتعلقة بتوحيد المصاحف تُخالف ما زعمته تلك الرواية، ونصت على خلاف ما ادعته. وتفصيل الخبر، قال البخاري: ((حدثنا موسى،حدثنا إبراهيم، حدثنا ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان –وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق– فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى. فأرسل عثمان إلى حفصة: أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك. فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف. وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم ففعلوا.حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف، رد

---

[1] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 3 ص: 274.
[2] ابن حجر: التقريب، د 1 ص: 69.
[3] أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل في أحكم المراسيل، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1986، ص: 104. و السيوطي: أسماء المدلسين، ط1، دار الجيل، بيروت، ص: 27.
[4] الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 252، ج 1 ص: 65.
[5] المعارف، ص: 139.
[6] أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 477، ج 1 ص: 83، و رقم: 1073، ج 1 ص: 175.

عثمان الصحف إلى حفصة وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق))[1].

واضح من ذلك أن عملية توحيد المصاحف تمت بطريقة علمية جماعية، فلما أتمت الجماعة عملها من دون نقص أرسلت المصاحف جميعها في وقت واحد إلى أقاليم الخلافة الإسلامية. فأين ما زعمته الرواية السابقة؟؟.

والشاهد الثاني مضمونه أن القراءات الصحيحة المروية عن أهل العراق من الكوفيين وغيرهم، كقراءة ابن مسعود، هي من بين القراءات الصحيحة المتواترة،ولا تختلف عن القراءات الصحيحة الأخرى المروية عن أهل المدينة والشام و البصرة من جهة مكانتها و مضمونها. فهي في نفس المرتبة مع القراءات الأخرى، ولا توصف بأنها ناقصة، ولا أنها أقل مكانة منها، ولا أنها أرسلت إلى أهل العراق قبل أن تُصحح تصحيحا كاملا[2].

والشاهد الأخير– الثالث– مفاده أنه بما أن عثمان بن عفان– رضي الله عنه– أمر بتوحيد المصاحف لوضع حد لاختلاف المسلمين في القراءات. فهذا يعني أنه كان حريصا على حل المشكلة، وجمع الأمة على مصحف واحد، وهذا يتطلب منه اتخاذ كل الوسائل والتدابير لتحقيق هدفه. فكيف تأتي تلك الرواية وتزعم أنه تسرّع في إرسال المصحف إلى أهل العراق، فأرسله إليهم قبل أن يتم مراجعته نهائيا، فكان مُصحفا ناقصا؟؟!!. فهذا زعم يتناقض مع السبب الذي جعل عثمان يُقدم على توحيد المصحف، ومع الغاية المرجوة منه. فهو حسب زعمها قدم مُشكلة لا حلا!!. وهذا باطل بلا شك، لأن عثمان قدم حلا لا مُشكلة.

فهذه الرواية لم تصح إسنادا ولا متنا، وهي رواية مذهبية مغرضة هدفها رد الخبر الصحيح، والطعن في الصحابة الذين وحدوا المصحف، والتشويش على المسلمين، و تشكيكهم في القرآن الكريم.

---

[1] البخاري: الصحيح، ج 6، ص: 183، رقم: 4987.

[2] أنظر مثلا: السيد بن أحمد بن عبد الرحيم: أسانيد القراء العشرة: المرحلة الأولي، ط2، دار الصحابة طنطا، مصر، 2006.

والرواية الرابعة أذكرها من أربعة طرق، أولها من رواية القاسم بن سلام، والروايات الباقية رواها ابن جرير الطبري. قال ابن سلام:((حدثنا هشيم، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أنه كان يقرؤها (حتى تسلموا على أهلها وتستأذنوا) وقال: (وتستأنسوا) وَهمُ من الكتاب))[1].

والطريق الثاني: ((حدثنا ابن بشار، قال: ثنا مُحَمَّد بن جعفر، قال: ثنا شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عباس في هذه الآية(لا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا) وقال: إنما هي خطأ من الكاتب حتى تستأذنوا وتسلموا))[2].

والطريق الثالث: ((حدثنا ابن المثنى، قال: ثنا وهب بن جرير، قال: ثنا شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جُبير، بمثله. غير أنه قال: إنما هي حتى تستأذنوا، ولكنها سقط من الكاتب))[3].

والطريق الأخير- الرابع -: ((حدثنا أبو كريب، قال: ثنا ابن عطية، قال: ثنا معاذ بن سليمان، عن جعفر بن إياس، عن سعيد، عن ابن عباس(حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا) قال: أخطأ الكاتب، وكان ابن عباس يقرأ "حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا" وكان يقرؤها على قراءة أُبيّ بن كعب))[4].

واضح من هذه الطرق أن الرواية نصت صراحة على أن كاتب المصحف- عندما وحده عثمان بن عفان- أخطأ في كتابته لعبارة " تَسْتَأْنِسُوا"، فكتبها بدلا من أن يكتب كلمة" تَسْتَأْذِنُوا ".وهذا يعني أن القرآن الكريم حدث فيه تحريف – بغض النظر عن نوايا الكاتب-، فأُدخل فيه ما ليس منه، وأُسقط منه ما هو منه. كما أن هذا الزعم فتح باب الشك على مصراعيه، فقد تكون حدثت أخطاء أخرى بنفس الطريقة ولم ينتبه إليها الكاتب. والنتيجة هي أن القرآن قد حدث فيه تحريف، فهل هذا الزعم صحيح؟؟!!.

---

1 القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر:، 533.
2 الطبري: تفسير الطبري، ج 19، ص: 145.
3 الطبري: تفسير الطبري، ج 19، ص: 146.
4 الطبري: تفسير الطبري، ج 19، ص: 146.

كلا، إنه زعم باطل، لأن الرواية التي ذكرته لم تصح إسنادا ولا متنا. فمن جهة الإسناد فإن إسناد الطريق الأول غير صحيح، لأن من رجاله: هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي (105- 183 هـ)، سبق تفصيل حالهع، وتبين انه كثير التدليس،، وبما أن خبره هذا في متنه ما يُنكر[1]، و هنا قد عنعن، فالإسناد لا من جهته من جهته.

والثاني: أبو بشر جعفر بن إياس بن أبي وحشية اليشكري الواسطي البصؤري الأصل (ت 125هـ)، قيل فيه: ثقة، له غرائب، ضعفه شعبة في بعض الرواة لأنه روى عنهم و لم يسمع منهم[2]. و هذا يعني أنه كان يُدلس.وقال الواقدي: ((كان من أهل واسط، وأصله شامي، وكان علويا))[3]. وجعله الشيعة الإمامية من رجالهم[4]. و بما هذا الراوي جعله الشيعة الإمامية منهم، و كان يُدلس، فتحديثه عن رواة لم يسمع منهم شاهد قوي على تشيعه و ممارسته للتقية، وهو هنا قد عنعن عن سعيد بن جبير ولم يُصرّح بالسماع، فالإسناد لم يثبت اتصاله بينمها، و عليه فهو في حكم المنقطع.

وأما إسناد الطريق الثاني فهو لا يصح، لأن من رجاله: أبو بشر جعفر بن إياس بن أبي وحشية المذكور أعلاه، ذكرنا أنه شيعي مدلس، له غرائب، حدث عن بعض الرواة و لم يسمع منهم، و هذا من مظاهر تشيعه و ممارسته للتقية، و الرواية توافق مذهبه، و هو هنا قد عنعن، فالإسناد منقطع بينه و بين سعيد بن جبير.

و إسناد الطريق الثالث، هو أيضا لا يصح، لأن من رجاله: وهب بن جرير بن حازم بن زيد أبو عبد الله الأزدي البصري (ت 206هـ) قيل فيه: ثقة، ليس به بأس، يُخطئ، حدث عن شعبة

---

[1] سنبين ذلك عندما ننقد المتن قريبا.

[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 129، ج 1 ص: 56. و الذهبي: الميزان، ج 1 ص: 232.

[3] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 932، ج 5 ص: 9.

[4] محمد الأردبيلي: جامع الرواة، ج 1 ص: 345. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 1090، ج 1 ص: 177. و علي البروجردي: طرائف المقال، رقم: 7081، ج 3 ص: 61.

و لم يسمع منه[1]. فالرجل فيه ضعف من جهة ضبطه، و مُتهم في عدالته، لأنه حدث عن شعبة و لم يسمع منه.

والراوي الثاني: أبو بشر جعفر بن إياس، و هو ضعيف كما بيناه أعلاه. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن وهو مُدلس، فالإسناد لا يصح من جهته.

و أما الإسناد الأخير- إسناد الطريق الرابع- فهو لا يصح، لأن من رجاله: الحسن بن عطية بن نجيح القرشي أبو علي البزاز الكوفي (ت هـ) قيل فيه: صدوق، ضعيف[2].

والثاني: معاذ بن سليمان: الراجح أنه مجهول، فلم أعثر له على ترجمة ولا على حال.

والثالث: أبو بشر جعفر بن إياس، سبق بيان حاله، و هو ضعيف، ومدلس، وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

واضح من تلك الرواية بطرقها الأربعة أن إسنادها غير صحيح،وأن مدارها على أبي بشر جعفر بن إياس عن سعيد بن جبير. فإما أن يكون هو الذي اختلق هذه الرواية، وإما أنه سمعها من راوٍ ضعيف بينه و بين ابن جبير، فأسقطه تدليسا و تغليطا لغاية في نفسه.

وأما متنا فالشاهدان الآتيان يُبطلانه: الأول مفاده أنه لا يُوجد في الرواية الصحيحة ما يُشير من قريب ولا من بعيد بأنه حدثت أخطاء،أو تهاون، أو تقصير، أثناء توحيد المصاحف، وإنما نصت على أن العملية تمت بطريقة علمية جماعية تحت إشراف خليفة المسلمين عثمان بن عفان- رضي الله عنه-. فكوّن لجنة مُتخصصة، وطلب المصحف البكري الإمام من أم المؤمنين حفصة، فكان هو الأصل والمنطلق الذي نُسخت منه المصاحف. فلما تمت العملية وُزعت المصاحف على الأقاليم[3]. و الدليل القطعي على بطلان زعم تلك الرواية،وعلى عدم حدوث أي خطأ ولا خلل في عملية التدوين و التوحيد للقراءات، هو أن عبارة " تَسْتَأْنِسُوا " التي وردت في القراءات الصحيحة، كان ابن عباس أحد رواتها[4]، وهي من القراءات التي اعتمدها المصحف العثماني. فكيف تزعم تلك الرواية، بأنه- أي ابن عباس- أنكر تلك العبارة؟؟.

---

[1] ابن حجر: تهذيب، ج 10 ص: 110.
[2] ابن حجر: تهذيب، ج 1 ص: 196.
[3] البخاري: الصحيح، ج 6، ص: 183، رقم: 4987.
[4] أنظر مثلا: السيد بن أحمد بن عبد الرحيم: أسانيد القراء العشرة: المرحلة الأولي، ص: 14، 24.

والشاهد الثاني مضمونه أن تلك الرواية زعمت أن في القرآن ما ليس منه، وسقط منه ما هو منه. بمعني أن القرآن حدث فيه تحريف، وهذا زعم باطل قطعا، لأن القرآن نفى عن نفسه من أن يدخله خلل أو تحريف، و نفى من أن يتمكن أحد من تحريفه. و بما أن هذه الرواية تضمنت القول بالتحريف، فهي باطلة من دون شك.

وبناء على ما ذكرناه يتبين منه أن هذه الرواية- الرابعة- هي رواية مذهبية مغرضة مدسوسة طعنت في القرآن والصحابة بطريقة ماكرة، بدعوى أن كاتب القرآن أخطأ في كتابة كلمة من كلماته. فلم تقل: إنه تعمد ذلك، فلو قالته لانكشف أمرها، وإنما قالت: أخطأ، لأن الخطأ من طبيعة الإنسان، ولا يُتهم به، ولا يُطعن به في فاعله، مع أن النتيجة واحدة في النهاية. لكنها قالت: أخطأ، لأن هذا بالنسبة إليها أمكر، وأحوط، و أسلم، و أخبث، و أحرى بالقبول. فكانت غايتها من ذلك رد الخبر الصحيح و تشكيك الناس فيه، والطعن في القرآن الكريم و الصحابة – رضي الله عنهم –.

و أما الرواية الخامسة فمفادها أن أبا بكر بن أبي داود قال: ((حدثنا عبد الله قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن زيد قال: حدثنا أبو بكر قال: حدثنا هشام بن حسان، عن مُحَمَّد بن سيرين، عن كثير بن أفلح قال: " لما أراد عثمان أن يكتب المصاحف، جمع له اثني عشر رجلا من قريش والأنصار، فيهم أبي بن كعب، وزيد بن ثابت قال فبعثوا إلى الربعة التي في بيت عمر، فجيء بها قال: وكان عثمان يتعاهدهم، فكانوا إذا تدارءوا- اختلفوا- في شيء أخروه قال مُحَمَّد: فقلت لكثير، وكان فيهم فيمن يكتب: هل تدرون: لِمَ كانوا يؤخرونه؟ قال: لا قال مُحَمَّد: فظننت ظنا، إنما كانوا يؤخروها لينظروا أحدثهم عهدا بالعرضة الآخرة فيكتبونها على قوله "))[1].

واضح من هذه لرواية أنها تضمنت الطعن في الجماعة التي تولت عملية توحيد المصحف، بأنها لم تكن على معرفة تامة بالموضوع الذي تعمل فيه، فكانت تتوقف في أمور حتى تسأل عنها، مع أنها ذكرت اثنين هم أعلم الصحابة برسم القرآن وقراءاته، هما: أبي بن كعب، وزيد ابن ثابت. وهذا يفتح بابا للشك في أنه من الممكن أنه قد ضاع منها شيء من القرآن، أو أخطأت في كتابة بعض

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص:213 -214.

آياته، لأنها لم تكن في مستوى المهمة التي كُلفت بها حسب زعم هذه الرواية. بل أنها تضمنت أيضا القول بأن المصحف وُجد ناقصا، عندما ذكرت أن كثير بن أفلح لما سُئل عن سبب تأخير الأشياء المختلف فيها قال بأنه لا يعرف!!. وبما أنه كان من كتاب المصاحف، وهي قد كُتبت وأُرسلت، فإن هذا يعني أن تلك الأشياء المختلف فيها ضلت مُعلقة ولم تُعالج، لأنها لو عولجت لكان ابن أفلح على علم بها بحكم أنه كان من كتاب المصاحف!!. فعدم علمه بها مع كونه كان كاتبا، يعني أن المصاحف دُونت ناقصة، حسب زعم هذه الرواية. و بمعنى آخر فإن القرآن قد دخله التحريف. فما حقيقة ذلك؟؟، وهل هذه الرواية صحيحة؟؟.

كلا، إنها لا تصح إسنادا ولا متنا، فأما إسنادا فمن رجاله: إسحاق بن إبراهيم بن مُحَمَّد بن عبد الله بن عمر بن زيد النهشلي المعروف بشاذان الفارسي)(ت 267هـ): صَدُوق[1]، له غرائب ومناكير[2]. علما بأن لفظ: صَدُوق هو من ألفاظ التعديل، يُشعر بالتعديل دون الضبط، ولا يُحتج بأهله، لكنه يُكتب حديثهم للاختبار[3].

والثاني: أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي المقرئ)(95-193هـ): وثقه بعض أهل الحديث، وضعفه آخرون، وكان كثير الغلط[4].كان يحي القطان لا يرضاه[5]. وعليه فتوثيقه لم يثبت، فالرجل ضعيف.

والثالث: هشام بن حسان الأزدي القردوسي البصري(ت148 هـ):وثقه كثير من أهل الحديث وضعفه بعضهم، مُدلس، يُرسل، ومُتهم بالتحديث عمن لم يسمع، كان يُصر على التدليس في الرواية عن عطاء والحسن. لم يكن يحفظ، كان خشبيا- رافضيا-. قيل: عنده ألف حديث حسن

1 الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 12 ص: 384.
2 بن حجر: لسان الميزان، ج رقم: 1076، ج 1 ص: 272.
3 محمود الطحان: أصول التخريج و دراسة الأسانيد، ط 3، مكتبة المعارف، الرياض، 1417، ص: 144-145.
4 الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 7346، ص: 381.
5 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد في الجرح و التعديل، ج 4 ص: 173، رقم: 3045.

ليست عند غيره[1]. كان شعبة يتقي حديث هشام بن حسان عن عطاء بن أبي رباح، ومحمَّد بن سيرين، والحسن بن البصري. مُتهم بالتصرف في الأحاديث التي يرويها. كان يرفع أحاديث عن محمَّد بن سيرين لم يرفعها إلى النبي–عليه الصلاة و السلام–، فأنكر عليه أحد الرواة ذلك فتوقف[2].

فالرجل ضعيف،ومُدلس، ورواياته هذه غير مقبولة منه. وتبرير موقفه بأنه توقف عن رفع الأحاديث، لا يرفع عنه الاتهام والتعمد في التدليس، لأنه كان يعمل ذلك تعمدا، وفعله هذا إن فعله عن جهل فهو ليس أهلا ليكون عالما بعلم الرواية، ومن ثم فهو ضعيف، وإن كان فعله عن قصد، فهو محرف ومُدلس، بل و كذاب، وفي هذه الحالة لا تصح الرواية عنه. علما بأن تلك التصرفات تتفق مع مذهبه، فهي من مظاهر ممارسته للتقية، التي هي من أساسيات مذهبه الشيعي الخشبي الإمامي.

وأما متناً فالشواهد الآتية تُثبت عدم صحة متن تلك الرواية: منها إنها رواية يردها الخبر الصحيح الذي ذكر ما حدث في عملية توحيد المصاحف، وقد سبقت الإشارة إليه. فهو لم يُشر من قريب ولا من بعيد إلى حدوث ما زعمته تلك الرواية من جهة. ونص من جهة أخرى على أن العملية تمت بطريقة علمية وفي ظروف عادية تماما من دون أية عوائق حالت دون إتمامها[3].

والشاهد الثاني على عدم ثبوت تلك الرواية أنها ذكرت أن الصحابي أُبي بن كعب كان من بين الذين اختارهم عثمان لتوحيد المصاحف، وهذا لم يثبت، لأمرين: الأول هو أن الرواية الصحيحة لم تذكر أن أُبي بن كعب كان من بين الذين تولوا تلك المهمة، وإنما عين عثمان زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوا المصحف الإمام في المصاحف[4]. فلو كان معهم لذكرته لأنه كان من أعلم الصحابة بالقراءات إن لم يكن أعلمهم بها.

[1] ابن عدي: الكامل في الضعفاء، رقم: 203 ج 8 ص: 110. و ابن حجر: تهذيب، ج 10 ص: 22 و ما بعدها.
[2] المزي: تهذيب الكمال، ج 30 ص: 189.
[3] البخاري: الصحيح، ج 6، ص: 183، رقم: 4987.
[4] البخاري: الصحيح، ج 6، ص: 183، رقم: 4987.

والأمر الثاني مفاده أن أبي بن كعب لم يثبت أنه كان حيا عندما وحد عثمان المصاحف سنة 25هـ، والصحيح أنه كان قد توفي في أواخر خلافة عمر بن الخطاب[1]. فَذِكر تلك الرواية للصحابي أبي بن كعب من بين الذين تولوا توحيد المصحف هو شاهد قوي على عدم صحتها، وتلاعب الرواة بها.

والشاهد الثالث على ضعف تلك الرواية وعدم ثبوتها، أنها أشارت إلى أن الذين تولوا مهمة توحيد المصحف لم يكونوا مُتمهرين ولا كانت لهم معرفة تامة بالمهمة التي كُلفوا بها، حتى أنهم اختلفوا في أشياء فلم يجدوا لها حلا فأخروها، وضلت معلقة. وهذا زعم باطل، لأن الذين كلفهم عثمان، وهو منهم، لو لم يكونوا في مستوى المهمة التي كُلفوا بها لما اختارهم لها. ومن جهة أخرى فمن الثابت أن زيد بن ثابت كان على رأس هؤلاء، وهو أعلم الصحابة برسم القرآن وقراءاته، وكان على معرفة تامة بالمهمة التي كُلف بها. لهذا اختاره أبو بكر لجمع القرآن الكريم، ثم اختاره عثمان ليكون على رأس الذين كلفهم بتوحيد المصاحف في غياب أبي بن كعب لأنه كان قد تُوفي.

والشاهد الأخير- الثالث- مفاده أن تلك الرواية- الخامسة- بما أنها تضمنت الإشارة إلى أن القرآن حدث فيه تحريف، و أنه من الممكن أن تكون سقطت منه بعض الآيات. فهي قد حكمت على نفسها بالتهافت والبطلان. فيكون زعمها هذا كافٍ وحده لأبطالها. لأنه مخالف لقطعيات الشرع من أن الله تعالى قد تولى حفظ كتابه، وانه كتاب مُحكم لا يأتيه الباطل أبدا، لقوله سبحانه: ((الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ)(هود: 1)،و((إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)(الحجر: 9)،و(لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ)(فصلت: 42).

وأما الرواية السادسة فهي من رواية ابن شبة: ((حدثنا حفص بن عمر الدوري، قال حدثنا إسماعيل بن جعفر أبو إبراهيم، عن عمارة بن غزية، عن ابن شهاب، عن خارجة بن زيد، عن زيد بن ثابت – رضي الله عنه – قال: عرضتُ المصحف فلم أجد فيه هذه الآية: "مِنَ الْمُؤمنينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا الله عَلَيه فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمنْهُمْ مَنْ يَنتظِرُ وَمَا بَدَلُوا تَبْدِيلاً"، قال:

[1] سنعود إلى هذا الموضوع و نحققه، فيما يأتي من هذا الفصل إن شاء الله تعالى.

فاستعرضت المهاجرين أسألهم عنها فلم أجدها مع أحد، ثم استعرضت الأنصار أسألهم عنها فلم أجدها مع أحد منهم، حتى وجدتها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري فكتبتها، ثم عرضته مرة أخرى فلم أجد فيه هاتين الآيتين: "لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُول مِنْ أنفسِكُمْ"، إلى آخر السورة، قال: فاستعرضت المهاجرين أسألهم عنها فلم أجدها مع أحد منهم، ثم استعرضت الأنصار أسألهم عنهما فلم أجدهما مع أحد منهم، حتى وجدتهما مع رجل آخر يدعى خزيمة أيضاً من الأنصار فأثبتهما في آخر براءة، قال زيد: ولو تمت ثلاث آيات لجعلتها سورةً واحدة، ثم عرضتُه عرضة أخرى فلم أجد فيه شيئاً. فأرسل عثمان ﵁ إلى حفصة -﵁- يسألها أن تعطيه الصحيفة، وجعل لها عهدَ الله ليَرُدّها إليها، فأعطته إيّاها، فعرضت الصحف عليها فلم تخالفها في شيء فرَدَدْتُهَا إليه، وطابت نَفْسُه، فأمر الناسَ أن يكتبوا المصاحف))[1].

واضح من هذه الرواية أنها تطعن في سلامة القرآن، وتفتح باب احتمال أن تكون آيات قد سقطت منه من جهة، وأن بعض آياته لم تكن معروفة لدى معظم الصحابة وعامة المسلمين من جهة أخرى. مما يعني أنها وردت من طريق الآحاد لا التواتر، فهي ظنية وليست قطعية الورود. والظني يُمكن التشكيك فيه، لاحتمال الخطأ أو النسيان،أو الغفلة. وهذا يعني أن في القرآن آيات ليست قطعية الثبوت، وأنه من الممكن أن تضيع آيات من القرآن، أو يحدث فيها خلل بالزيادة أو النقصان، أو بهما معا لأنها ليست قطعية الورود. وبما أن الرواية ذكرت أن بعض الصحابة انفرد بآيات لم تكن معروفة لدى عامة المسلمين، فمن الممكن جدا أن هناك آيات أخرى كانت عند صحابة آخرين ماتوا قبل جمع المصحف، فذهبت بذهابهم، و بقي القرآن ناقصا بضياع آيات منه.

ولأنها أيضا ذكرت أن زيد بن ثابت ألحق آيات بالمصحف باجتهاد منه، و بما أن القرآن كتاب مُحكم الآيات، و آياته توقيفية، فإن ما فعله زيد سيؤدي إلى إحداث خلل في نسق القرآن وترتيب وإحكام آياته. وهذا مظهر من مظاهر الطعن في القرآن و القول بتحريفه.

ذلك هو أخطر ما في هذه الرواية- السادسة-، فما هي حقيقتها في ميزان علم الجرح و التعديل؟؟. إنها رواية لا تصح إسنادا ولا متنا، وأنها رواية مُلفقة مدسوسة لتحقيق غايات في نفوس مُختلقيها.

---

[1] ابن شبة: تاريخ المدينة المنورة، ج 3 ص: 1002.

فأما عدم صحتها إسنادا، فإن من رجاله: حفص بن عمر بن عبد العزيز أبو عمر الدوري المقرئ الضرير (ت 246، أو 248 هـ): ضعفه بعض أهل الحديث، ووثقه بعضهم، و قال فيه بعضهم: صدوق، لا بأس به[1]. فهذا الراوي لم يثبت توثيقه.

والثاني: عمارة بن غزية الأنصاري (ت 114هـ): قيل فيه: ثقة، صدوق صالح، ليس به بأس، ضعفه ابن حزم[2]، و ذكره العقيلي في الضعفاء[3].وكان يرسل، فحدث عن أنس بن مالك و لم يُدركه[4]. وبما أن هذا الراوي فيه ضعف، وكان يرسل وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

والثالث: مُحَمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب(ت 124هـ عن نحو 72سنة): ثقة كثير الإرسال، حتى قيل: إرساله كالريح[5]. ومشهور بالتدليس[6]. وبما أنه كان يرسل ويُدلس، و هنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته، فقد يكون الزهري أسقط الراوي الذي بينه وبين خارجة بن زيد.

و أما متناً فهو مُتن مُخلط، ومُلفق، ومُتناقض، جمع بين الحق والباطل لتحقيق غايات مذهبية مُخطط لها سلفا. والرواية في سياقها العام غير صحيحة، بدليل الشواهد الآتية:

الشاهد الأول مضمونه أنه ليس صحيحا أن زيدا كتب مصحفا منفصلا عن المصحف البكري، ثم عندما طلبه عثمان قارن بينهما فوجدهما مُتطابقين. وإنما الصحيح هو أن عثمان طلب المصحف البكري أولا ومنه انطلق العمل، فكان هو المصحف الأم و الوحيد الذي بُني عليه توحيد المصاحف[7].

---

[1] ابن حجر: تقريب التهذيب، ج 1 ص: 227. و تهذيب التهذيب، ج 7 ص: 37.
[2] الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 6036، ج 2 ص: 123.
[3] العقيلي: الضعفاء الكبير، حققه أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 3 ص: 309، رقم: 1330.
[4] العلائي: جامع التحصيل، ص: 242.
[5] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 734، ج 8 ص: 332.
[6] أبو زرعة العرقي: كتاب المدلسين، ط1، دار الوفاء، 1995،رقم: 60، ص: 89.
[7] البخاري: الصحيح، ج 6، ص: 183، رقم: 4987.

والثاني مفاده أن تلك الرواية أشارت إلى أن زيد بن ثابت قام بعملية جمع جديدة للقرآن زمن عثمان، وعليها كون مصحفه. و هذا زعم باطل، لأن الصحيح أن زيدا لم يقم بعملية جمع للقرآن زمن عثمان، فهذا عمل قام به زمن أبي بكر الصديق، وإنما قام بعملية توحيد للحرف والقراءات. وهذا بينته الرواية الصحيحة بوضوح لا لُبس فيه، عندما ذكرت أسباب توحيد المصاحف، ووصية عثمان للذين كلفهم بمهمة وضع حد لاختلاف القراءات. فقال لهم: ((إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم ففعلوا))[1].

والشاهد الثالث مضمونه أن تلك الرواية ذكرت أن زيدا لما عثر على آيتين ألحقهما بآخر سورة براءة، ثم قال:" ولو تمت ثلاث آيات لجعلتها سورةً واحدة ". وهذا زعم باطل لأمرين: الأول هو أنه لا يصح شرعا ولا عقلا أن النبي– عليه الصلاة والسلام– يُتوفى و يترك آيات من القرآن غير مُحددة سورها ومواضعها من المصحف. فهذا يتنافى مع اكتمال الدين، والتبليغ الكامل والشامل المأمور به رسول الله– عليه الصلاة والسلام–. قال تعالى: ((يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ)(المائدة: 67))، و((فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ)(الحجر: 94)). وعليه فلا يُمكن أن يتهاون النبي في ذلك، ولا يصح قبول رواية تقول بخلافه.

والأمر الثاني مفاده أنه لا يصح القول بأن زيد بن ثابت فعل ذلك اجتهادا منه، فهذا لا يُقبل لأن زيدا هو كبير كُتاب الوحي، ويعلم أن آيات القرآن مُحكمة معانيها ومواضيعها، ولا أحد يُحددها إلا النبي– عليه الصلاة و السلام–. و لهذا تقرر لدي علماء الإسلام أن ((ترتيب الآيات في السور فليس في ذلك رخصة بل هو أمر توقيفي عن رسول الله– صلى الله عليه و سلم–))[2]. و قال الجلال السيوطي: ((الإجماع والنصوص المترادفة على أن ترتيب الآيات توقيفي لا شبهة في

---

[1] البخاري: الصحيح، ج 6، ص: 183، رقم: 4987.

[2] ابن كثير: فضائل القرآن الكريم، حققه أبو إسحاق الحويني، دار ابن تيمية، القاهرة 1416 هـ، ص: 142 – 143.

ذلك. وأما الإجماع فنقله غير واحد، منهم: الزركشي في البرهان، وأبو جعفر بن الزبير في مناسباته وعبارته: ترتيب الآيات في سورها واقع بتوقيفه وأمره من غير خلاف في هذا بين المسلمين))[1].

والشاهد الأخير– الرابع – مفاده أن تلك الرواية تضمنت تغليطات وتناقضات تشهد على أن هذه الرواية مُلفقة مدسوسة تلاعب بها المحرفون لغايات في نفوسهم. فمن ذلك أنها ذكرت أن زيد بن ثابت جمع مُصحفا ثم قارنه مع المصحف البكري الذي طلبه عثمان من حفصة أم المؤمنين!!. ذكرت ذلك، وكأن زيدا لا علاقة له بالمصحف البكري!!، أليس هو الذي كلفه أبو بكر بجمع نسخ القرآن،وتكوين مُصحف واحد؟؟!!. وبما أنه فعل ذلك، فماذا جمع في المرة الثانية المزعومة؟؟، أليس النُسخ الأصلية قد جمعها في المرة ألأولى أليس هذه الرواية تُحرّف التاريخ عن قصد وسبق إصرار و ترصد، و تضحك به علينا ؟؟!!.

ومنها أيضا أنها زعمت أن زيدا فقد آيات من مصحفه الذي جمعه زمن عثمان، فبحث عنها فلم يجدها عند المهاجرين ولا الأنصار إلا عند شخصين فقط. فكيف عرف أنه فقدها؟؟!!، فإذا كان يحفظها فعليه أن يلحقها بالمصحف وانتهى الأمر، ولا فائدة من البحث عنها. وإذا لم يكن يحفظها، فكيف عرف أنه افتقدها؟؟!. وإذا قيل: افتقدها مكتوبة في نُسخها الأصلية. قلنا: هذا لا يصح، لأن النُسخ الأصلية كان زيد قد جمعها عندما كلفه أبو بكر الصديق بجمع القرآن الكريم.

ومن ذلك أيضا أن تلك الرواية زعمت أن زيد بن ثابت فقد آيات فخرج يبحث عنها، فوجدها عند بعض الصحابة، ثم عندما أتم مصحفه وجده يتفق تماما مع المصحف البكري. فأية فائدة من جمعه الثاني، وهو نفسه قد جمعه أولا من نسخه الأصلية؟؟!، ولماذا يخرج يبحث عن تلك الآيات وهي مدونة في المصحف البكري؟؟!. و هل يُعقل أن تكون هذه الآيات مُدونة في المصحف البكري من أصولها، ثم هو افتقدها أولا، ثم عندما خرج يبحث عنها بين المهاجرين والأنصار لم يجدها إلا عند اثنين فقط؟؟؟!!. فهل يُعقل أن يغفل المسلمون عن هذه الآيات مدة طويلة، وهي مدونة في المصحف الإمام، و هم يقرؤون القرآن ليلا ونهارا، ومنهم عدد كبير يحفظ القرآن كله؟؟؟!!!. أليس ما زعمته تلك الرواية هو كذب مفضوح، و إصرار عليه؟؟!!.

---

[1] السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ج 1 ص: 151.

وبذلك يتبين أن تلك الرواية هي رواية مذهبية مُختلقة مغرضة مُلفقة هدفها الطعن في القرآن الكريم بالتحريف،والقدح في الصحابة، والتشويش على المسلمين، ورد الخبر الصحيح المتعلق بتوحيد المصاحف زمن عثمان.

وأما الرواية السابعة فمفادها: قال أبو بكر بن أبي داود: ((حدثنا عبد الله،قال:حدثنا يعقوب بن سفيان قال: حدثني أبو جعفر أحمد بن عمر المكي، حدثنا عبد الله بن أبي جعفر الرازي، عن أبيه، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب، أنهم جمعوا القرآن من مصحف أبي، فكان رجال يكتبون يملي عليهم أبي بن كعب، فلما انتهوا إلى الآية التي في سورة براءة: ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم بأنهم قوم لا يفقهون أثبتوا أن هذه الآية آخر ما أنزل الله تعالى من القرآن، فقال أبي بن كعب: " إن رسول الله -ﷺ- قد أقرأني بعد هذا آيتين: "لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رءوف رحيم" إلى آخر السورة قال: فهذا آخر ما نزل من القرآن قال: فختم الأمر بما فتح الله به: بلا إله إلا الله بقول الله تعالى:" وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ "الأنبياء: 25 "))[1].

واضح من هذه الرواية أنها تتضمن الطعن في القرآن الكريم، وتقول بإمكانية أن يكون القرآن الكريم قد تعرض بالزيادة، أو النقصان، أو هما معا. لأنه — حسب زعمها- أن القرآن الكريم لم يُجمع و لم يُكتب من النُسخ الأصلية التي كُتبت بين يدي النبي- عليه الصلاة والسلام -، وإنما من مصحف أبي بن كعب الذي كتبه لنفسه. وهذا يفقد القرآن أصالته التوثيقية والرسمية،ويجعله مُصحف آحاد لا مُصحف تواتر. وهذا كله يفتح مجالا للشك والطعن فيه، وإمكانية أن يكون قد تعرض للتحريف. ويجعلنا نتساءل: أين النسخ الأصلية للقرآن؟!، ولماذا لم يُنسخ منها؟!، ولماذا جُمع من مصحف أبي بن كعب فقط،و لم يُجمع من مصاحف كبار الصحابة، لتكون له مصداقية أكثر؟؟!!.

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 222-223.

فهل ما ذكرته تلك الرواية صحيح؟. كلا، إنها رواية لا تصح إسنادا ولا متنا، فأما حالها من جهة الإسناد فمن رجاله: يعقوب بن سفيان بن جوان (ت277 هـ): قال النسائي: لا بأس به[1].وقال فيه أبو بكر أحمد بن عبدان الشّيرازيّ: كان يتشيَّع ويتكلَّم في عثمان[2].

و الثاني: أبو جعفر أحمد بن عمر المكي: يبدو أنه مجهول الحال، فقد بحث عن حاله طويلا، فلم أعثر له على حال في الجرح ولا في التعديل.

والثالث: عبد الله بن أبي جعفر عيسى بن ماهان الرازي (ت هـ): قيل: صدوق يُخطئ، فاسق، ثقة [3].

والرابع: أبو جعفر عيسى بن ماهان: قيل فيه: صالح الحديث، ليس بالقوي، يُخطي، سيء الحفظ، ثقة، فيه ضعف[4]. كان ممن يتفرد بالمناكير عن المشاهير[5]. وعده الشيعة من رجالهم[6]. و يبدو من ذلك أن تشيعه هو سبب تناقض أحكام أهل السنة في الحكم عليه، فكان يتلون ممارسا للتقية، فظهرت أحواله متناقضة.

والخامس:الربيع بن أنس البكري ويقال الحنفي البصري ثم الخراساني(ت 139 هـ):قيل: صدوق، له أوهام، ليس به بأس، كان يفرط في التشيع[7]. وعده الشيعة من رجالهم[8].

---

1 المزي: تهذيب الكمال، رقم:7088، ج: 32، ص: 331.

2 الذهبي: تاريخ الإسلام و وفيات المشاهير و لأعلام، ج 20 ص: 494.

3 ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 484. و تهذيب التهذيب، رقم: 300، ج 5 ص: 154.

4 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 7284، ج 33 ص: 194.

5 الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 7378، ج 2 ص: 777.

6 ابن داود الحلي: رجال ابن داود، رقم: 1175، ص: 209. و أبو جعفر الطوسي: رجال الوسي، رقم: 3651، ج 1 ص: 432.

7 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 461، ج 2 ص: 155.

8 مُحَمَّد جعفر الطبسي: رجال الشيعة في أسانيد السنة، مؤسسة المعارف، قم، إيران، 1420، رقم: 114، ج 1 ص: 193.

وآخرهم- السادس- رفيع بن مهران أبو العالية الرياحي(ت نحو: 90هـ): ثقة كثير الإرسال[1].
كان رفاعا للأحاديث غير المرفوعات[2].

فالإسناد غير صحيح، لما فيه من جهالة بعض رجاله، و تشيع وضعف آخرين.

وأما متناً فهو لا يصح بدليل الشواهد الآتية: أولها إنه متن مخالف للخبر الصحيح المتعلق بجمع القرآن الكريم. فالثابت أن أبا بكر كلف زيد بن ثابت بجمع القرآن، فجمعه من النسخ الأصلية ومن الصدور، جمعا بين المكتوب والمحفوظ[3]، ولم يكتبه من مصحف أبي بن كعب كما زعمت الرواية، ولا كتبه من أي مصحف آخر من مصاحف الصحابة.

والثاني إن تضمن تلك الرواية للطعن في القرآن وقولها بإمكانية أن يكون قد تعرض للزيادة، أو النقصان، هو دليل قطعي على بطلانها. لأن القرآن الكريم كتاب مُحكم لا يأتيه الباطل أبدا، و قد تولى الله تعالى حفظه من كل أنواع التحريف.

والثالث مضمونه أنها تضمنت تغليطا وتلاعبا يشهد على أنها رواية مكذوبة موجهة لتحقيق غاية في نفس مُختلقها. وذلك أنها قالت: ((إنهم جمعوا القرآن من مصحف أبي، فكان رجال يكتبون يملي عليهم أبي بن كعب...)). وهذه العملية ليست جمعا،و لا يصح وصفها بذلك، وإنما هي عملية نقل و إملاء. فأي جمع حدث هنا؟؟!!.

وآخرها- الشاهد الرابع- زعمها بأن آخر آية نزولا كانت عند أبي بن كعب، وهذا لا يصح، لأن النبي مأمور بتبليغ أمته ما نزل عليه من القرآن تبليغا كاملا لا نقص فيه، و لا يصح أن يكو صحابي واحد يعرف آيات لا يعرفها كل المسلمين. لأن هذا يعني أن النبي –عليه الصلاة و السلام- لم يقم بواجبه كاملا، وأن من القرآن ما ليس متواترا، وإنما هو آحاد. و الآحاد خبر ظني يُمكن التشكيك فيه، لأنه عرضة للخطأ والنسيان والغفلة. وهذا باطل قطعا، لأن القرآن قطعي الورود و الثبوت. فالرواية غير صحيحة إسنادا ومتنا.

---

1 ابن حجر: التقريب، رقم: 1958، ج 1 ص: 303.
2 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 1 ص: 338.
3 سبق توثيق ذلك.

والرواية الثامنة من رواية أبي بكر بن أبي داود: ((حدثنا عبد الله قال: حدثنا مُحَمَّد بن بشار، حدثنا يحيى بن سعيد، ومُحَمَّد بن جعفر، وابن أبي عدي وسهل بن يوسف قالوا: حدثنا عوف بن أبي جميلة قال: حدثني يزيد الفارسي قال: حدثني ابن عباس – رضي الله عنهما – قال: قلت لعثمان ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني وإلى براءة وهي من المائين فقرنتم بينهما ولم تكتبوا بينهما: " بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ " ووضعتموها في السبع الطوال، ما حملكم على ذلك؟ فقال عثمان: كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – مما يأتي عليه الزمان وهو ينزل عليه السور ذوات العدد، فكان إذا نزل عليه الشيء دعا بعض من كان يكتب فيقول: " ضعوا هؤلاء الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا، وإذا أنزل عليه الآية يقول: " ضعوا هذه الآية في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا " وكانت الأنفال من أوائل ما أنزل بالمدينة، وكانت براءة من آخر القرآن وكانت قصتها شبيهة بقصتها فظننت أنها منها، فقبض رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ولم يبين لنا أنها منها، فمن أجل ذلك قرنت بينهما، ولم أكتب بينهما سطر: " بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ " ووضعتهما في السبع الطوال))[1].

هذه الرواية تضمنت الطعن في القرآن الكريم والنبي – عليه الصلاة والسلام –، القول بتدخل العمل البشري في إكمال عمل رسول الله من جهة. وفتح باب الشك بأنه من المحتمل أن تكون آيات وسور أخرى حدث لها ما حدث لسورة براءة، أو وُضعت في غير مكانها من جهة ثانية، ومن الممكن أن بعض هذه الآيات التي تُركت لعمل الأفراد، قد يكون ضاع قسم منها من جهة ثالثة. وتضمنت أيضاً الإشارة إلى أن الرسول – عليه الصلاة والسلام – ترك متن القرآن ناقصا عندما لم يُكمل عمله في وضع آيات وسور القرآن مكانها الصحيح. وهذا طعن خطير في النبي والقرآن معا. فهل ما زعمته هذه الرواية صحيح؟؟!!.

إنها مزاعم باطلة، لأن الرواية لم تصح إسنادا ولا متناً. فمن جهة الإسناد فهو غير صحيح لأن من رجاله: مُحَمَّد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبدي أبو بكر الحافظ البصري بندار (ت 167 – 252هـ)): وثقه كثير من أهل الحديث، لكن بعضهم استضعفه وكذبه، وفيه لين[2]. وقال الذهبي: ((ثقة صدوق. كذبه الفلاس، فما أصغى أحد إلى تكذيبه لتيقنهم أن بندارا صادق أمين. وقال عبد الله بن الدورقي: كنا عند يحيى بن معين فجرى ذكر بندار، فرأيت يحيى لا يعبأ به

---

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 225-226.

[2] الذهبي: المغني في الصعفاء، رقم: 5327، ص: 272.

ويستضعفه. ورأيت القواريرى لا يرضاه. وكان صاحب حمام. قلت: قد احتج به أصحاب الصحاح كلهم، وهو حجة بلا ريب))[1]. ومع أن موقف الذهبي قوي، إلا أن حكمه ليس قطعيا، لأن الذين ضعفوه موقفهم أيضا له اعتبار، وقد تتوفر الشواهد لتقويته. والقول بأنه حجة بلا ريب لا يصح، لأن موقف الذين ضعفوه له اعتبار ويُضعف موقف الذين وثقوه، ولا يجعل الرجل حجة بلا ريب. لأنه لا يُوجد دليل قطعي يُثبت موقفهم ويُبطل موقف الذين ضعفوه. ويزيد في تضعيفه أيضا أن متن الرواية فيه ما يُنكر.وعليه فإن حال الرجل لم يثبت توثيقه ولا تضعيفه، وهذا يتطلب منا التوقف في حاله.

والثاني: عوف بن أبي جميلة (ت 146هـ عن 86سنة). قال عبد الله بن المبارك: ((ما رضي عوف ببدعة واحدة حتى كانت فيه بدعتان كان قدريا وكان شيعيا))[2]. وقال مُحَمَّد بندار وهو يقرأ حديث عوف: ((يقولون عوف، والله لقد كان عوف قدريا رافضيا شيطانا))[3]. وقيل فيه: صدوق، صالح، ثقة، ثبت[4]. وعده ابن قتيبة من رجال الشيعة[5]. وذكره الشيعة الإمامية من رجالهم[6]، ورووا مروياته في كتبهم[7].

و الثالث- الأخير-: يزيد الفارسي: فيه جهالة، وقيل: لا بأس به، مقبول[8]. فالرجل لم يبلغ درجة الثقة والحجة.

---

1 الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 7269، ج 5 ص: 409.

2 العقيلي: الضعفاء الكبير، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ، 1998، رقم: 1471، ج 1 ص: 422.

3 العقيلي: الضعفاء الكبير،، رقم: 1471، ج 1 ص: 422.

4 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 4545، ج 22 ص: 437 و ما بعدها.

5 ابن قتيبة: المعارف، ص: 139.

6 مُحَمَّد جعفر الطبسي: رجال الشيعة في أسانيد السنة، رقم: 98، ج 2 ص: 60.

7 أنظر مثلا: فرات بن إبراهيم الكوفي: تفسير فرات الكوفي، ط1، طهران، 1990، ج 2 ص: 86. و الحاكم الحسكاني: شواهد التنزيل لقواعد التفضيل في الايات النازلة في اهل البيت، ط1، طهران، 1411، ج 4 ص: 169.

8 ابن حجر: التقريب، ح 2 ص: 335. و تهذيب التهذيب، رقم: 622، ج 10 ص: 263.

وقد وردت هذه الرواية من عدة طرق أحصيت منها أكثر من ثمانية طرق[1]. تبين منها أن مدارها على عوف الأعرابي عن يزيد الفارسي، فهي رواية آحاد، و هذا يُضعفها ولا يُقويها. و من جهة أخرى فلا يُعقل أن عملا كالذي نسبته الرواية إلى عثمان بن عفان لا يرويه عنه إلا راوٍ واحد!!، فهذا أمر لا يكاد يُصدق، بل ولا يُقبل، وإنما المعقول والمفروض أن يرويه كثير من الناس. و بما أن هذا لم يحدث فهو شاهد قوي على أن الخبر غير صحيح.

وأما متناً فإن الشواهد الآتية تُثبت عدم صحته: الأول إن تلك الرواية زعمت أن الرسول– عليه الصلاة و السلام توفي و لم يُبين للمسلمين هل سورة براءة– التوبة– تابعة لسورة الأنفال أم هي سورة مُستقلة بذاتها؟!!. و هذا لا يصح شرعا، لأن الرسول مُكلف بالتبليغ، و معصوم بالرعاية الإلهية، ومن ثم لا يصح القول أنه ضاع منه شيء من الشرع لم يُبلّغه، أو نسيه، أو تهاون فيه، أو فاته بسبب موته، فهذا زعم باطل. و بما أن القرآن تولى الله تعالى حفظه، وهو كتاب مُحكم لا يأتيه الباطل أبداً. وبما أن النبي–عليه الصلاة و السلام–بلّغ الرسالة أتم تبليغ، و توقف الوحي بوفاته. و بما أن دين الإسلام قد اكتمل. فإن كل هذا يستلزم أن رسول الله قد توفي وترك القرآن كله من بعده كتابا كاملا لا نقص فيه. وهذا يعني أنه عليه الصلاة والسلام قد بيّن لهم أن براءة سورة مُستقلة بذاتها، وحدد لهم مكانها، وأمرهم بعدم افتتاحها بالبسملة.

والشاهد الثاني مفاده أنه بما أن النبي– عليه الصلاة والسلام– كان يُبين للمسلمين مواضع الآيات في القرآن الكريم، فلماذا لم يُبين لهم موضع براءة في القرآن؟!!. فإذا قيل: ربما يكون قد نسي. قيل: هذا زعم باطل، لأن النبي– عليه الصلاة والسلام– معصوم ولا يُقره الله تعالى على خطأ. وهذا يستلزم أنه بيّن لهم موضعها وحالها في القرآن الكريم.

والشاهد الثالث زعمت الرواية أن الرسول– ﷺ– قُبض ولم يُبين للمسلمين موضع آيات براءة في القرآن الكريم. فعبارة " قُبض " تدل على أنه تُوفي مباشرة بعد نزول تلك الآيات فعاجله الموت

---

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: – 226.و الطبري: تفسير الطبري، ج 1 ص: 102. و أحمد النحاس: الناسخ و المنسوخ، ط1، دار الفلاح، الكويت 1408ص: 478. و ابن شبة: تاريخ المدينة، ج 2 ص: 179.و الترمذي: السنن، حققه أحمد شاكر و آخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج 5 ص: 272. و أحمد بن حنبل: المسند، ج 1 ص: 57.و أحمد البزار: مسند البزار، ج 1 ص: 82.

قبل أن يُبين للمسلمين موضع تلك الآيات. فهل هذا الزعم صحيح؟؟!!.إنه زعم باطل لأمرين أساسيين: الأول هو أن تحديد موضع براءة لا يحتاج إلى وقت طويل، فيُحدده بكلمة أو اثنين. و لماذا كان عنده الوقت بأن يُملي على الصحابة سورة براءة المكونة من 129 آية، ولم يكن عنده الوقت ليُحدد لهم موضعها؟؟!!. وأليس تحديد موضعها واسمها يسبقان تلاوتها.

والأمر الثاني مفاده أن براءة كانت من أواخر ما نزل من القرآن ولم تكن آخر ما نزل منه[1]. وعليه فقد كان أمام النبي– عله الصلاة والسلام– وقت طويل لكي يُبين لهم حالها، وكان لدى الصحابة الوقت الكافي ليسألوه عنها. فالتعليل الذي أشارت إليه الرواية غير صحيح، ولا شك انه– عليه الصلاة و السلام قد بيّن لهم حال سورة براءة.

والشاهد الرابع مضمونه أن من مظاهر ضعف تلك الرواية أنها زعمت أن مما جعل عثمان يضع براءة بعد الأنفال من دون بسملة هو أن قصة الثانية شبيهة بالأولى. و هذا لا يصح،لأن التشابه الموجود بينهما ليس أساسيا، وإنما هو جزئي عرضي و ينطبق على سور أخرى أيضا. لأن لكل سورة موضوع أساسي قامت عليه، مع الفارق في الزمن والظروف. فسورة الأنفال تناولت غزوة بدر، والجهاد في الإسلام، و الغنائم، والمنافقين... إلخ.
وسورة براءة تناولت موضوعا أساسيا هاما وخطيرا يتعلق بوضع المشركين في الجزيرة العربية بعد فتح مكة، وما ترتب عنه من انتشار للإسلام وتراجع للشرك وأهله. فالتبرير الذي ذكرته ضعيف جدا، بل لا يصح، مما يدل على ضعف الرواية، وأن ما نسبته لعثمان بن عفان غير صحيح.

والشاهد الأخير– الخامس — مفاده أنه يتضح من الرواية أن ما ذكرته تم زمن خلافة عثمان. و هذا لا يصح، لأن عمل عثمان تمثل في توحيد المصاحف على لسان قريش، وإقرار القراءات الصحيحة. و لم يكن عمله جمع القرآن في مصحف واحد حسب ترتيب سوره. فهذا العمل قام به زيد بن ثابت عندما كلفه أبو بكر الصديق بذلك[2]. ولا يُعقل و لا يصح أن يبقى أمر سورة براءة مجهولا مدة خلافة الشيخين، إلى خلافة عثمان ففعل الذي زعمته تلك الرواية. فهذا زعم لا

[1] ابن كثير: تفسير ابن كثير، حققه سامي سلامة، دار طيبة، 1420، ج 4 ص: 101.
[2] سبق توثيق ذلك.

يصح، ولاشك أن زيد ابن ثابت اعلم برسم المصحف و قراءاته من عثمان. مما يعني أنه هو الذي رتب آيات القرآن وسوره كما تلقاها من النبي– عليه الصلاة والسلام–.

وأُشير هنا إلى أن بعض أهل العلم قد ردوا هذه الرواية، منهم أبو نعيم الأصفهاني، قال:((هذا حديث غريب تفرد به **عوف عن يزيد**، رواه عنه الكبار يحي بن سعيد القطان، ومُحَمَّد بن جعفر غندر، وإسماعيل ابن علية، وأبو أسامة))[1]. وضعفه الشيخان ناصر الدين الألباني، وشعيب الأرناؤوط[2].

وقال المحقق أحمد شاكر: ((فهذا يزيد الفارسي الذي انفرد برواية هذا الحديث، يكاد يكون مجهولاً، حتى شُبِّهِ على مثل ابن مهدي وأحمد والبخاري أن يكون هو ابن هرمز أو غيره ... فلا يقبل منه مثل هذا الحديث ينفرد به، وفيه تشكيك في معرفة سور القرآن الثابتة بالتواتر القطعي... وفيه تشكيك في إثبات البسملة في أوائل السور، كأن عثمان كان يثبتها برأيه وينفيها برأيه، وحاشاه من ذلك. فلا علينا إذا قلنا: إنه حديث لا أصل له... فلا عبرة في هذا الموضع بتحسين الترمذي، ولا بتصحيح الحاكم، ولا بموافقة الذهبي، وإنَّما العبرة للحجة والدليل))[3].

والراجح أن آفة هذا الخبر هو عوف بن أبي جميلة المعروف بعوف الأعرابي و ليس يزيد الفارسي، لأن هذا الأخير مع أنه ليس بالقوي، وفيه جهالة، إلا أنه أحسن حالا من الأول– عوف الأعرابي–، فهذا ضعيف من جهة عدالته، فهو شيعي إمامي باعتراف الفريقين. ورجل هذا حاله لا تُقبل روايته خاصة وأنها تُوافق مذهبه في الطعن في القرآن والصحابة، وقد قام الدليل على عدم صحة متنها[4]. والرجل قد تضاربت أقوال المحققين فيه، لأنه كان يُمارس التقية، فهي من أصول مذهبه كما هو معروف.

---

1 أبو نعيم الأصفهاني: معرفة الصحابة، رقم الأثر: 265، ج 1 ص: 303.

2 الألباني: ضعيف الترمذي، رقم الحديث: 600، ج 1 ص: 30-381. و أحمد بن حنبل: المسند، مؤسسة قرطبة، القاهرة، خرج أحاديثه شعيب الأرناؤوط، ج 1 ص: 57، رقم: 399.

3 نقلا عن: مُحَمَّد شرعي أبو زيد: جمع القرآن في مراحله التاريخية، بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير في كلية الشريعة من جامعة الكويت، سنة 1419، ص: 61.

4 سنبين ذلك قريبا.

والرواية التاسعة أذكُرها من طريقين:الأول مفاده ((حدثنا عبد الله قال: حدثنا إسحاق بن وهب، حدثنا يزيد قال: أخبرنا حماد، عن الزبير أبي خالد قال: قلت لأبان بن عثمان: "كيف صارت: لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة ما بين يديها وما خلفها رفع، وهي نصب؟ قال: " من قِبَل الكتاب، كتب ما قبلها، ثم قال: ما أكتب؟ قال اكتب المقيمين الصلاة، فكتب ما قيل له "))[1].

والطريق الثاني: ((حدثنا عبد الله قال: حدثنا عمرو بن عبد الله الأودي، حدثنا أبو معاوية، عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: سألت عائشة عن لحن القرآن، إن هذان لساحران، وعن قوله: والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة وعن قوله والذين هادوا والصابئون فقالت: " يا ابن أختي، هذا عمل الكتاب أخطئوا في الكتاب "))[2].

واضح من الرواية أن الكُتاب الذين دوّنوا المصحف أخطئوا في كتابة بعض كلماته. مما يعني أنهم أدخلوا فيه ما ليس منه. وهذا طعن في القرآن والصحابة معا، و قول بحدوث تحريف في القرآن بطريقة ماكرة. فهل زعمها هذا صحيح؟؟!!.

إنه ليس بصحيح، لأن الرواية بطريقيها لم تصح إسنادا ولا متناً.فمن جهة الإسناد فإن الطريق الأول لا يصح لأن من رجاله: إسحاق بن وهب بن زياد العلاف أبو يعقوب الواسطي (ت بعد 255 هـ): صدوق[3]. فالرجل ليس حجة ولا ثقة.
والثاني: يزيد بن هارون بن زاذان بن ثابت السلمي أبو خالد (118- 206 هـ قارب 90 سنة)، قيل فيه: ثقة، صدوق، ثبت، يُدلس، لا يُميز ولا يُبالي عمن روى، فيه ضعف[4].

---

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: - 234.
[2] ابن أبي داود: المصاحف، ص: - 235.
[3] ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 86.
[4] ابن حجر: تهذيب، ج 10، ص: 258. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 4 ص: 145.

والثالث: حماد بن سلمة بن دينار السلمي أبو سلمة (ت 167 هـ عن نحو 80 سنة): ثقة له أوهام[1]. روى عن الزبير أبي عبد السلام مراسيل[2]، عابد، أمين، فيه غفلة، له أوهام وغرائب، وغيره أثبت منه[3]. وكان كثير الخطأ[4]. وذكر أحمد بن حنبل أن حمادا أسند عن أيوب السختياني أحاديث لم يسندها الناس عنه[5]. وقال ابن حجر: ((حماد بن سلمة بن دينار البصري أحد الأئمة الأثبات إلا أنه ساء حفظه في الآخر. استشهد به البخاري تعليقا ولم يخرج له احتجاجا، ولا مقرونا،ولا متابعة إلا في موضع واحد قال فيه: قال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سلمة فذكره.وهو في كتاب الرقاق وهذه الصيغة يستعملها البخاري في الأحاديث الموقوفة وفي المرفوعة أيضا إذا كان في إسنادها من لا يحتج به عنده))[6]. وبناء على هذا فإن حماد ضعيف عند البخاري.

وانفرد حماد بن سلمة بأحاديث عُرفت به، وقيل أنها دُست في كتبه من دون أن يعلم، وكان لا يحفظ أحاديثه[7]. وقد اتهمه يحي بن سعيد القطان بالكذب، و تفصيل ذلك مفاده أن أحمد بن حنبل قال: ((قال يحي بن سعيد القطان: إن كان ما يروي حماد بن سلمة، عن قيس بن سعد حقًا فهو. قلت له ماذا؟ قال: ذكر كلامًا. قلت ما هو؟ قال: كذاب. قلت لأبي: لأي شيء هذا. قال: لأنه روى عنه أحاديث رفعها إلى عطاء، عن ابن عباس، عن النبي – ﷺ –. قال أبي: ضاع كتاب حماد بن سلمة، عن قيس بن سعد فكان يحدثهم من حفظه، فهذه قضيته))[8]. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه، ومن جهة عدالته، بما أن الرجل اتهمه بذلك!!. وهو في الحقيقة ليس حجة،و لا يصح الاعتماد عليه في رواية كالتي نحن بصددها. وبما أنه هذا حاله،و نا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

---

[1] الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 2251، ج 1 ص: 394.

[2] البخاري: التاريخ الكبير، رقم: 1372 ج 3 ص: 125.

[3] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 14، ج 2 ص: 8. و الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 1711، ص: 185.

[4] ابن عدي: الكامل، في الضعفاء، رقم: 431، ج 2 ص:، 270، 275، و ما بعدها.

[5] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 615، ج 1 ص:، 270، 271.

[6] أبن حجر: مقدمة فتح الباري، ج 2 ص: 286.

[7] ابن عدي: الكامل، في الضعفاء، رقم: 431، ج 2 ص:، 270، 275، 282، 283.

[8] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 615، ج 1 ص:، 270، 271.

والرابع الزبير أبو خالد: يبدو أنه مجهول الحال، فلم أعثر له على حال في كتب الرجال والتراجم و التواريخ. ولم أجد من روى عنه إلا حماد بن سلمة.

وآخرهم- الخامس- أبان بن عثمان بن عفان (ت 105هـ): ثقة من التابعين، سماعه من أبيه فيه خلاف، أنكره أحمد وصرّح به مسلم في صحيحه[1].و هو هنا لم يُصرح بالسماع، ولا أنه كان شاهد عيان فيما روى. فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

والطريق الثاني لا يصح أيضا، لأن من رجاله: مُحَمَّد بن خازم أبو معاوية الضرير المنقري التيمي(113- 195 هـ): قال أحمد بن حنبل: هو مضطرب الحديث عن غير الأعمش لا يحفظ حفظا جيدا. وقال يحي بن معين: له عن عبد الله بن عمر أحاديث مناكير. قال أبو داود: قلت لأحمد بن حنبل: كيف حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة؟، قال فيها أحاديث مضطربة يرفع أحاديث منها إلى النبي- ﷺ -. وقال النسائي: مُحَمَّد بن حازم ثقة في الأعمش. وقال مُحَمَّد بن الحسن: سألت أبا داود: هل كان مُحَمَّد بن حازم من الحفاظ الثقات؟، قال: سألت يحي بن معين عن هذه المسألة فقال: نعم هو من المعدودين))[2]. و كان يُدلس أيضا[3].

وعده الشيعة من رجالهم، و مروياته عن الأعمش في كتبهم الإمامية، سنذكر طرفا منها عندما نتكلم عن سليمان بن مهران الأعمش[4]. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه،ومضطرب عن هشام بن عروة وغيره، كما أنه روى مناكير،وهو هنا قد عنعن، وقد رفع أحاديث ليست بمرفوعة، فالإسناد لا يصح من جهته.

والراوي الثاني: هشام بن عروة بن الزبير (ت145 هـ عن 87 سنة): ثقة ربما دلس[5]، وعندما حل بالعراق توسع في التحديث عن والده، فكان يحدث عنه ما سمعه منه، ثم أصبح يرسل عنه،

---

[1] ابن حجر: تهذيب، 12 ص: 62.
[2] أبو الوليد الباجي: التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح،، رقم: 480، ج 2 ص: 75.
[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 192، ج 8 ص: 100.
[4] لكن أنظر مثلا: بن بابويه القمي: كتاب الخصال، منشوات جماعة المدرسين، قم، إيران، ج 2 ص: 284.
[5] ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 267.

فأُنكر عليه ذلك[1]. وحدث عن أقوام لم يثبت سماعه منهم، فَأصبح من المدلسين[2]. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن عنه، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

وأما متناً، فالشواهد الثلاثة الآتية تُبطله: الأول مفاده إن زعم تلك الرواية بأن الكُتاب أخطئوا في كتابة تلك الكلمات، هو رأي مزعوم، و مردود لأمرين: الأول إن قولها هذا هو مجرد زعم، والزعم المجرد عن الحجة ليس دليلا، ولا يعجز عنه أحد، ذُكره الراوي كرأي احتمالي تفسيري. فلابد من دليل تاريخي يُثبت بأن الكُتاب أخطئوا فعلا أثناء التدوين، وهذا لم يثبت. و إذا قيل: إن تلك الكلمات التي ذكرتها الرواية هي شاهد على حدوث الخطأ. قلنا: إن كتابة تلك الكلمات على خلاف القاعدة ليس خطأ بالضرورة، و إنا يحتمل وجها آخر بأنه من الاستثناء الذي لا يندرج في القاعدة،ولا يُعتبر خطأً.

والأمر الثاني مضمونه: إن القول بخطأ الكتاب –الذين دوّنوا القرآن– في كتابتهم لتك الكلمات هو غير مقبول تماما. لأن الذين تولوا العملية هم جماعة متعاونة،وهم عرب أقحاح، وعلماء بالعربية، وعلماء بالقرآن الكريم: رسما و قراءة، وحفظا، و كانوا يُؤمنون به بأنه كتاب الله تعالى، وحريصين جدا على كتابته كتابة صحيحة، وعلى مراجعته مرارا. وكان عندهم المصحف الإمام الذي يكتبون منه، ويُراجعون عليه ومن حفظهم أيضا. فهذه القدرات والاحتياطات،وهذا الحرص والاهتمام من الكُتاب والخليفة يجعل الوقوع في الخطأ من الناحية العملية غير وارد تماما، ومُستبعد كلية، ومن ثم يُمكن الجزم بأنه لم يُقع أية خطأ في تدوين المصحف.

والثاني هو أن الرواية زعمت أن القرآن الكريم دخله تحريف بسبب خطأ الكُتاب في كتابة كلمات منه. وهذا الزعم هو شاهد ضدها، لأنها أدعت أمرا خالفت به قطعيات الشرع، لأن القرآن الكريم كتاب مُحكم تولى الله تعالى حفظه، وأنه كتاب لا يأتيه الباطل أبدا. فكل رواية تدعي أن القرآن تعرض للتحريف، أوأنه ربما يكون قد تعرّض لذلك، فهي رواية باطلة بالضرورة الشرعية، و يجب رفضها، والحكم عليها بأنها مكذوبة. وهذا ينطبق على الرواية التي نحن في صدد نقدها.

---

[1] الذهبي: تذكرة الحفاظ، رقم: 138، ج 1 ص: 108، 109.

[2] أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص: 293، رقم: 748. و ابن حجر: طبقات المدلسين، ص: 26، رقم:30.

وأما الأمثلة التي وردت في الرواية وذكرتها كشواهد على حدوث لحن، أوخطأ في القرآن. فيجب أن نعلم أن القاعدة في الرفع والنصب هي قاعدة معروفة، وكان العرب يتكلمون بها على السليقة، وهي مُطبقة في القرآن الكريم من دون شك. لكن وردت فيه كلمات خالفت القاعدة كقوله سبحانه:" لكن الراسخون "، فهذه الكلمة وغيرها كُتبت خلاف القاعدة المعروفة، ليس بسبب خطأ الكُتاب ولحنهم،وإنما لأنها وردت كذلك من عند الله تعالى لحكمة يعلمها سبحانه. لذا يجب كتابتها كما وردت عن النبي- عليه الصلاة والسلام -. و هي ليست خطأ، ولا يصح وصفها بذلك، لأن القرآن كلام الله، وهو كتاب مُحكم لا يأتيه الباطل أبدا. فكتابة تلك الكلمات على خلاف الأصل،هو أمر جائز، وليس خطأ، فهو من باب الاستثناء لا الأصل، ولاشك أن لها حكمة عندما وردت كذلك، لأن قائلها حكيم ووردت في كتاب حكيم.

والشاهد الأخير- الثالث- يتضمن ردا قويا للحافظ جلال الدين السيوطي ناقش فيها تلك الرواية، فقال: ((وهذه الآثار مشكلة جدا وكيف يظن بالصحابة أولا أنهم يلحنون في الكلام فضلا عن القرآن وهم الفصحاء اللُّد؟؟!!. ثم كيف يظن بهم ثانيا في القرآن الذي تلقوه من النبي كما أنزل وحفظوه وضبطوه وأتقنوه؟؟!! ثم كيف يظن بهم ثالثا اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابته؟؟!!. ثم كيف يظن بهم رابعا عدم تنبههم ورجوعهم عنه؟؟!!. ثم كيف يظن بعثمان أنه ينهى عن تغييره؟؟!! ثم كيف يظن أن القراءة استمرت على مقتضى ذلك الخطأ وهو مروي بالتواتر خلفا عن سلف؟؟!! هذا مما يستحيل عقلا وشرعا وعادة وقد أجاب العلماء عن ذلك بثلاثة أجوبة: أحدها إن ذلك لا يصح عن عثمان فإن إسناده ضعيف مضطرب منقطع،ولأن عثمان جعل للناس إماما يقتدون به فكيف يرى فيه لحنا ويتركه لتقيمه العرب بألسنتها. فإذا كان الذين تولوا جمعه وكتابته لم يقيموا ذلك وهم الخيار فكيف يقيمه غيرهم؟؟!!. وأيضا فإنه لم يكتب مصحفا واحدا بل كتب عدة مصاحف!!. فإن قيل: إن اللحن وقع في جميعها فبعيد اتفاقها على ذلك أو في بعضها فهو اعتراف بصحة البعض ولم يذكر أحد من الناس أن اللحن كان في مصحف دون مصحف ولم تأت المصاحف قط مختلفة إلا فيما هو من وجوه القراءة وليس ذلك بلحن))[1].

[1] السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ج 2 ص: 537.

و((الوجه الثاني على تقدير صحة الرواية إن ذلك محمول على الرمز والإشارة ومواضع الحذف نحو الكتب والصابرين وما أشبه ذلك.الثالث أنه مؤول على أشياء خالف لفظها رسمها كما كتبوا ولا أوضعوا و لا أذبحنه بألف بعد لا و جزاؤا الظالمين بواو وألف وبأييد بيائن فلو قرئ بظاهر الخط لكان لحنا وبهذا الجواب وما قبله جزم ابن أشته في كتاب المصاحف))[1].

والرواية العاشرة من مسند أحمد بن حنبل: ((حدثنا عبد الله، حدثني أبي ثنا عفان بن مسلم، ثنا صخر بن جويرية قال: ثنا إسماعيل المكي قال: حدثني أبو خلف مولى بنى جمح: إنه دخل مع عبيد بن عمير على عائشة أم المؤمنين في سقيفة زمزم ليس في المسجد ظل غيرها. فقالت مرحبا وأهلا بأبي عاصم -يعنى عبيد بن عمير- ما يمنعك أن تزورنا،أو تلم بنا. فقال: أخشى أن أَمُلَّكِ. فقالت: ما كنت تفعل. قال: جئت أن أسألك عن آية في كتاب الله عز و جل، كيف كان رسول الله- صلى الله عليه وسلم- يقرؤها؟. فقالت: أَيَةُ آية؟ فقال:" الذين يؤتون ما أتوا"، أو " الذين يأتون ما أتوا " فقالت: " أيتهما أحب إليك"؟، قال: قلت والذي نفسي بيده لإحداهما أحب إلي من الدنيا جميعا، أو الدنيا وما فيها. قالت: أيتهما؟، قلت:((الذين يأتون ما أتوا)). قالت: أشهد أن رسول- الله صلى الله عليه و سلم- كذلك كان يقرؤها،وكذلك أُنزلت. أو قالت: أشهد لكذلك أُنزلت، وكذلك كان رسول الله- صلى الله عليه و سلم- يقرؤها،ولكن الهجاء حُرِّف))[2]. علما بأن القراءة الصحيحة هي: ((وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ))- المؤمنون: 60)).

واضح من هذه الرواية أنها زعمت أن قراءة (وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا)، غير صحيحة، وأن القراءة الصحيحة التي نزل بها الوحي هي (الذين يأتون ما أتوا). لكن الذين كتبوا المصحف هم حرّفوا ذلك. وهذا شاهد صريح على حدوث التحريف في القرآن من جهة القراءة والرسم حسب زعم هذه الرواية. فهل هذا صحيح؟؟!!.

---

[1] نفسه، ج 2 ص: 537.

[2] أحمد بن حنبل ك المسند، رقم: 24685، ج 6 ص: 95.

إنه لا يصح، لأن الرواية غير صحيحة إسنادا ولا متناً. فأما من جهة الإسناد، فهو لا يصح لأن من رجاله: إسماعيل بن مسلم المكي أبو إسحاق البصري (ط: 5): مُخلط، مُنكر الحديث، ضعيف، له مناكير، ليس بشيء، لا يُكتب حديثه[1].

وأُشير هنا إلى أن الحافظ ابن حجر ذكر أن إسماعيل المكي المذكور في الحديث هو: إسماعيل بن أمية القرشي المدي (ت139هـ)، أحد الثقات المشهورين من رجال الصحيح،و ليس هو إسماعيل بن مسلم المكي. دعم ذلك بشاهد مفاده أن الحاكم ذكر نفس الحديث بإسناده عن يزيد بن هارون عن صخر عن إسماعيل بن أمية عن أبي خلف أنه دخل مع عبيد بن عمير...[2].وعليه يكون إسماعيل المكي هو إسماعيل بن أمية. و ترجيحه هذا ضعيف، ولا يثبت بدليل الشواهد الثلاثة الآتية: أولها إن إسماعيل بن أمية، لا يُعرف باسم إسماعيل المكي، وإنما إسماعيل بن مسلم هو المعروف بذلك في كتب التراجم. حتى أن الحاكم ذكر إسماعيل بن أمية أكثر من 16 مرة في مستدركه، ولم يذكره ولا مرة واحدة باسم إسماعيل بن أمية المكي. و قد ورد اسم إسماعيل المكي مرة واحد في مستدركه[3]،وبيّن الذهبي في تعليقاته على المستدرك أنه: إسماعيل بن مسلم[4].

والثاني هو أن بعض كبار محققي أهل الحديث بينوا أن المقصود بإسماعيل المكي هو: إسماعيل بن مسلم، منهم: ابن كثير، والذهبي، والهيثمي في مجمع الزوائد[5].

والشاهد الأخير– الثالث-: يبدو أن أحد رواة هذا الحديث هو الذي تصرّف في الحديث خطأً أو قصدا، فحذف الراوي الضعيف إسماعيل المكي الذي هو: إسماعيل بن مسلم المكي، و عوّضه بإسماعيل بن أمية، لغاية في نفسه. والراجح عندي أن الذي قام بذلك أحد الراويين: يزيد بن هارون بن زاذان، أو الحاكم النيسابوري. الأول وُثق لكنه مُدلس،ولا يُميز ولا يُبال

---

1 المزي: تهذيب الكمال، ج 3 ص: 300 و ما بعدها.

2 ابن حجر: تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة،ار البشائر، بيروت، 1996، ج 2 ص: 474.

3 بناءً على إحصاء قُمت به بحثا عن ذلك في مستدرك الحاكم.

4 الحاكم: المستدرك على الصحيحين، بتعليقات الذهبي، ج 1 ص: 518.

5 أنظر:ابن كثير: تفسير القرآن العظيم،ج 5 ص: 481. و الهيثمي: مجمع الزوائد، ج 6 ص: 449. بالنسبة لموقف الذهبي فقد سبق توثيقه عندما أشرنا إلى تعليقه على أحاديث المستدرك.

عمن روى[1]. والثاني مطعون فيه، و مُتهم بالرفض كما سيأتي بيانه، وعليه فتوثيقه لم يثبت، والحديث يتفق مع مذهب الإمامية. والله تعالى أعلم بالصواب.

والراوي الثاني أبو خلف مولى بنى جمح، وهو مجهول الحال[2]. فالإسناد لا يصح بسبب هذا الراوي والذي سبقه.

وأما متن الرواية فهو أيضا لا يصح، ويُرد عليه أولا بما ذكرناها في نقد متن الرواية السابقة. وثانيا إن هذه الرواية لم تقل أن الخلل الذي حدث في كتابة تلك الكلمة كان خطأ- كما قالت السابقة- وإنما قالت:" لكن الهجاء حُرّف"[3].وهذا يُشعر بأن الهجاء حُرف عن قصد وتعمد. وهذا زعم باطل من دون شك لأمرين: الأول مفاده أنه سبق أن بينا أن أية رواية تزعم أن القرآن الكريم تعرّض للتحريف، أو يُمكن أن يكون قد تعرّض لذلك، فهي رواية مُتهافتة، وقد حكمت على نفسها بالبطلان مُسبقا. لأنها خالفت قطعيات القرآن الكريم من أنه كتاب مُحكم تولى الله تعالى حفظه، وأنه لا يأتيه الباطل أبدا.

والأمر الثاني مضمونه أن الذين تولّوا كتابة المصاحف كانوا مستوى المهمة التي كُلفوا بها من الناحيتين: الإيمانية والعلمية. فهم مؤمنون أتقياء،وعلماء أكفاء، ومن هذا حالهم لا يُقدمون على تحريف كتاب الله أبدا.

والرواية الحادية عشرة أذكرها من طريقين: الأول من رواية القاسم بن سلام، قال: ((حدثنا يزيد، عن جرير بن حازم، عن يعلى بن حكيم، عن عكرمة، عن ابن عباس، أنه كان يقرأ « أفلم يتبين الذين آمنوا »))[4].

[1] ابن حجر: تهذيب، ج 10، ص: 258. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 4 ص: 145.
[2] ابن حجر: تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة،ار البشائر، بيروت، 1996، ج 2 ص: 474.
[3] أحمد بن حنبل ك المسند، رقم: 24685، ج 6 ص: 95.
[4] ابن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 515.

والثاني من رواية ابن جرير الطبري، قال: ((((حدثنا أحمد بن يوسف قال: حدثنا القاسم قال: حدثنا يزيد، عن جرير بن حازم، عن الزبير بن الخِرِّيت= أو يعلى بن حكيم=، عن عكرمة، عن ابن عباس، أنه كان يقرؤها:"أَفَلَمْ يَتَبيَّنِ الَّذِينَ آمنوا"؛ قال: كتب الكاتب الأخرى وهو ناعسٌ))[1].

وأقول: واضح من الطريقين أن الرواية تضمنت الطعن في القرآن الكريم، والقول بتعرضه للتحريف والتهاون في جمعه. فهل هذا صحيح؟؟!!. علما بأن القراءة الصحيحة هي: ((أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُواْ أَن لَّوْ يَشَاءُ اللّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعاً))(الرعد: 31).

إنها لا تصح إسنادا ولا متنا، فأما إسنادا فإن من رجال الطريقين: يزيد بن هارون بن زاذان بن ثابت السلمي أبو خالد (118– 206 هـ قارب 90 سنة)، قيل فيه: ثقة، صدوق، ثبت، يُدلس، لا يُميز ولا يُبالي عمن روى، فيه ضعف[2].

والثاني: جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي أبو النضر البصري (ت 170هـ): ثقة، ليس به بأس، ضعيف عن قتادة حدث عنه بأحاديث مناكير، كثير الغلط، حدث عن بعض الرواة ولم يسمع منهم، نسبه يحي الحماني إلى التدليس[3].

والراوي الثالث: عكرمة مولى ابن عباس (ت 107 هـ)،: ثقة، كذاب، تركه مالك، مضطرب الحديث، كان قليل العقل، ليس بثقة، كان يرسل. وحدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم،ولا أدرك بعضهم[4]. وبما أنا لرجل مُتهم من جهة ضبطه وعدالته[5]، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

---

[1] الطبري: تفسير الطبري، رقم الأثر: 20410، ج 16، ص: 452.

[2] ابن حجر: تهذيب، ج 10، ص: 258. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 4 ص: 145.

[3] ابن حجر: تهذيب، ج 1 ص:48. و العلائي: جامع التحصيل، ص: 153.

[4] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 476، ج 6 ص: 292 و ما بعدها. و العلائي: جامع التحصيل، ص: 239.

[5] دافع ابن حجر عن عدالة و وثاقة عكرمة مولى ابن عابس، لكنه كان دفاعا ضعيفا، لم يرق إلى القطع و الإثبات،و الذي ذكره ما هو إلا ترجيحات ظنية، غير كافية للرد على الذين طعنوا فيه. (ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 476، ج 6 ص: 292 و ما بعدها). وعليه فإن عدالة الرجل تبقى معلقة، فلا هي ثابتة، ولا هي مرفوعة. و تحتاج إلى مزيد من البحث و التحقيق للوصول إلى موقف صحيح.

وأما متنا فهي لا تصح بدليل الشواهد الآتية: أولها مفاده أن تلك الرواية مخالفة للقراءة الصحيحة المروية عن ابن عباس ليس فيها ما زعمته تلك الرواية، وإنما فيها كما في رواية ورش[1]:((أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُواْ أَن لَّوْ يَشَاءُ اللّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعاً))(الرعد: 31).

والشاهد الثاني مضمونه أن الرواية الصحيحة المتعلقة بتوحيد المصاحف زمن عثمان نصت على أن عملية توحيدها تمت بطريقة صحيحة وجماعية، ولم يحدث فيها أي إشكال في تدوينها، ولا ذكرت أن الكاتب نعس ولا نام[2].

والشاهد الثالث هو أن تلك الرواية بما أنها تضمنت القول بتعرض القرآن للتحريف عن قصد أو عن غير قصد فهي باطلة بضرورة الشرع، لأن الله تعالى تولى حفظ كتابه.

والأخير- الشاهد الرابع- مفاده أن الرواية بطريقيها تشهد على نفسها بالوضع والتلاعب. فلماذا لم تظهر عبارة ((كتب الكاتب الأخرى وهو ناعسٌ))[3]، في الرواية الأولى مع أنها هي الأسبق من رواية الطبري؟!، ألا يدل هذا على تعرض الرواية للتحريف والتلاعب؟؟!!، وأليس هذه الزيادة هي طعن في الصحابة والمسلمين، واستهزاء بهم؟؟!!. ولماذا لم يتدخل ابن عباس ويُذكر كُتاب المصاحف بالخطأ الذي وقعوا فيه؟؟!، وأليس من الواجب على ابن عباس أن يتصل بالخليفة عثمان بن عفان ويُبين له الخطأ الذي حدث حسب زعم الرواية؟؟!!. إنه لا يُمكن أن يحدث ما زعمته الرواية ولا يتنبه له كتاب المصاحف وباقي الصحابة والمسلمين، مما يعني أن الرواية باطلة من أساسها.

[1] السيد أحمد بن عبد الرحيم: أسانيد القراء العشرة، ص: 14.
[2] البخاري: الصحيح، ج 6، ص: 183، رقم: 4987.
[3] الطبري: تفسير الطبري، رقم الأثر: 20410، ج 16، ص: 452.

والرواية الثانية عشرة وردت من عدة طرق، منها رواية لعبد الرزاق الصنعاني: ((عن معمر، عن قتادة، في حرف ابن مسعود (ووصى ربك ألا تعبدوا إلا إياه))[1].

والطريق الثاني من رواية الطبري: ((حدثنا أبو كريب، قال: ثنا يحيى بن عيسى، قال: ثنا نصير بن أبي الأشعث، قال: ثني ابن حبيب بن أبي ثابت، عن أبيه، قال: أعطاني ابن عباس مصحفا، فقال: هذا على قراءة أبيّ بن كعب، قال أبو كريب: قال يحيى: رأيت المصحف عند نصير فيه:(وَوَصَّى رَبُّكَ) يعني: وقضى ربك))[2].

والطريق الثالث من رواية مقاتل بن سليمان: ((حدثنا عبيد الله، قال: حدثني أبي، عن الهذيل، عن مقاتل، عن الضحاك، عن ابن مسعود، أنه كان في المصحف:" ووصى ربك"، فالتزق الواو بالصاد، فقال: (وقضى ربك))[3].

والطريق الرابع ذكره أحمد البوصيري، قال: ((وقال أحمد بن منيع: حدثنا حسين بن مُحَمَّد، حدثنا الفرات بن السائب، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-، قال: أنزل الله، عز وجل، هذا الحرف على لسان نبيكم -ﷺ-: {ووصى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه} فلصقت إحدى الواوين بالأخرى، فقرأ لنا" وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه" ولو نزلت على القضاء ما أشرك به أحد فكان ميمون يقول: إن على تفسيره لنورا، قال الله عز وجل: {شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا}))[4].

---

[1] عبد الرزاق: تفسير عبد الرزاق، ج 1 ص: 376.

[2] الطبري: تفسير الطبري، ج 17، ص: 413.

[3] مقاتل بن سليمان: تفسير مقاتل، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ج 2 ص: 254.

[4] أحمد البوصيري: اتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، دار الوطن الرياض، 1420، رقم الأثر: 5749، ج 6 ص: 229.

والطريق الأخير– الخامس من الرواية الثانية عشرة– من رواية الطبراني: ((حدثنا الحسين بن إسحاق، ثنا يحيى الحماني، ثنا وكيع،عن سفيان،عن الأعمش قال: كان عبد الله بن مسعود يقرأ((ووصى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه))[1].

وأقول: هذه الرواية بطرقها الخمسة تتضمن القول بأن القرآن الكريم قد تعرض للتحريف، وأن الصحابة قد تهاونوا في الحفاظ عليه. فهل هذا الزعم صحيح؟؟!!.

كلا إنه لا يصح إسنادا ولا متنا، فأما إسنادا فإن الطريق الأول من رجاله: قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي(ولد سنة 60أو 61، توفي سنة 116 أو 117 هـ): وُصف بأنه: كان كحاطب ليل في جمعه للحديث، كان يدلس، روى عن أقوام لم يسمع منهم، ثقة[2]. كان كثير التدليس والإرسال، و قد حدث عن أقوام كثيرين لم يسمع منهم من الصحابة والتابعين، ولم يثبت سماعه من الصحابة إلا من أنس بن مالك المتوفى سنة 93هـ[3]. واضح من هذا أن الرواية مًنقطعة بين قتادة وابن مسعود، لأن ابن مسعود توفي سنة 32هـ،و لم يكن قتادة وًلد أصلا، هذا فضلا على أن قتادة كان يُدلس وفيه ضعف واضح من جهة ضبطه. ولا يصح هذا الإسناد أيضا بسبب عبد الرزاق ومعمر، فهما ضعيفان وسنفصل أحوالهما قريبا.

وأما إسناد الطريق الثاني فمن رجاله: يحيى بن عيسى بن عبد الرحمن الرملي (ت 201هـ أو بعدها) قيل فيه: ليس بالقوي، فيه تشيع، ثقة، لا يُكتب حديثه، ضعيف، عامة ما يرويه لا يُتابع عليه، ليس بشيء، لا يُكتب حديثه[4]. و قالأبو سعد السمعاني: ((كان ممن ساء حفظه وكثر وهمه حتى جعل يخالف الاثبات فيما يروي عن الثقات فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به))[5].

---

[1] الطبراني: المعجم الكبير، ج 8 ص: 121.
[2] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 4848، ج 23 ص: 506 و ما بعدها. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 3 ص: 151.
[3] العلائي: جامع التحصيل، ص: 255.
[4] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 428، ج 10 ص: 182.
[5] السمعاني: الأنساب، ج 2 ص: 357.

والراوي الثاني: حبيب بن أبي ثابت قيس بن دينار الأسدي مولاهم الكوفي (ت 119، أو 122هـ)) قيل فيه: ثقة، ثبت، كان كثير الإرسال والتدليس، له أحاديث لا يُتابع عليها، روى حديثين مُنكرين،، كان زمن المختار الثقفي(ت 67هـ) صبيا[1].وقد حدث عن أقوام لم يسمع منهم من الصحابة و التابعين[2]. و قد كان مصرا عن التدليس عن سبق إصرار وترصد، من ذلك أن أبا بكر بن عياش روى عن الأعمش أنه قال: ((قال لي حبيب بن أبي ثابت: لو أن رجلا حدثني عنك ما باليت أن أرويه عنك))[3]. فإذا صح بأنه كان صبيا زمن المختار الثقفي، وبما أن ابن عباس توفي سنة 68هـ، فهذا يعني أن سماعه من ابن عباس غير ثابت، خاصة وأن الذهبي ذكر أنه قيل بأن حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من ابن عباس وأم سلمة[4]. أو أنه سمع منه وهو صغير، وهذا سماع لا اعتبار له في رواية باطل متنها كهذه. فالإسناد لم يثبت اتصاله. وإنسان هذا حاله لا يُعتمد عليه، ولا يُحتج به. وهذا من مظاهر سوء نيته وإصراره على التحريف، الذي هو من مظاهر إماميته، لأنه لا يُوجد أي مبرر مقبول يجعله يُمارس ذلك، إلا إذا فعله لغاية في نفسه.

وقد عده ابن قتيبة والشهرستاني من رجال الشيعة[5]، وجعله الشيعة الإمامية منهم، و ذكروا مروياته في كتبهم المذهبية الخاصة بهم[6]. وهذا وحده كافٍ لإسقاط الرواية، وهي تتفق مع إماميته.

وعليه فإنه توجد ثلاثة شواهد قوية تدين الرجل وتدل على سوء نيته: أولها إصراره على التدليس والإرسال وإكثاره منهما، وهذا عمل مرفوض شرعا وعقلا وعلما. لكن الرجل وجد فيه وسيلته لتحقيق غايات في نفسه. والثاني روايته لحديثين مُنكرين، أنكرهما عليه أهل الحديث، هما: ((تصلي المستحاضة، وإن قطر الدم على الحصير))، وحديث: ((القبلة للصائم))[7]. و هذا فعل مُتعمد. والثالث إن الرجل ألحقته بعض المصادر السنية برجال الشيعة، و جعلته المصادر الشيعية الإمامية

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 323، ج 1 ص: 119، 120. و التقريب، ج 1 ص: 183.
[2] العلائي: جامع التحصيل، ص: 158.
[3] العلائي: جامع التحصيل، ص: 105.
[4] سير أعلام النبلاء، ج 9 ص: 345.
[5] المعارف، ص: 139. و الملل و النحل، ج1 ص: 172. و ابن أبي حاتم: الجرح و التعديل، ج 2 ص: 166. 166.
[6] أنظر مثلا: الكليني: الكافي، ج 1 ص: 436، ج 2 ص: 119. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 1100، ج 1 ص: 179. و ابن البطريق الحلي: خصائص الوحي، ص: 167.
[7] سير أعلام النبلاء، ج 9 ص: 346.

من رجال الإمامية. وهذا شاهد قوي على أن الرجل كان يُمارس التقية، والذي يقوي هذا و يُثبته أن الرجل كان مصرا على التدليس والإرسال ومُكثرا منهما، وهذا الأمر هو الذي جعله مزدوج الشخصية. و الله تعالى أعلم بالصواب.

وأما إسناد الطريق الثالث، فمن رجاله: أبو مُحَّد عبيد(أو عبد) الله بن ثابت بن يعقوب بن قيس التوزي العبقسي المقرئ (223-308 هـ): ترجم له الخطيب البغدادي في تاريخه و لم يذكر له حالا جرحا ولا تعديلا[1].

و الراوي الثاني: الهذيل بن حبيب أبو صالح الزيداني(الدنداني): ترجم له الخطيب البغدادي في تاريخه و لم يذكر له حالا جرحا ولا تعديلا[2].

والثالث:أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي بالولاء البلخي (ت150 هـ)، قيل فيه: كذاب، متروك الحديث، مُدلس، مُشبه، ليس بشيء، ليس بثقة، وضاع للحديث، حدث عن الضحاك بن مزاحم و لم يسمع منه شيئا لأنه ولد بعد وفاته[3].

واضح من ذلك أن الإسناد لا يصح، بسبب جهالة الراويين الأول والثاني، وضعف الثالث.

وأما إسناد الطريق الرابع، فمن رجاله: الفرات بن السائب أبو سليمان قيل فيه: مُنكر الحديث، متروك، ليس بشيء، مُتهم بالوضع[4].

ومنهم: ميمون بن مهران الجزري أبو أيوب أصله كوفي (40- 117هـ) قيل فيه: ثقة،يرسل، وقد حدث عن بعض الصحابة ولم يلحق بهم، كعمر والزبير- رضي الله عنهما.و كان فيه تشيع يفضل عليا على عثمان- رضي الله عنهما- ثم أصبح يفضل عثمان عندما قال له عمر بن عبد العزيز: أيهما أحب اليك رجل أسرع في كذا أو رجل أسرع في المال؟ قال: فرجعتُ وقلتُ: لا أعود

---

[1] تاريخ بغداد، ج 9 ص: 426.
[2] تاريخ بغداد، ج 14 ص: 79.
[3] ابن حجر: تهذيب، ج 9 ص: 200 و ما بعدها.
[4] الذهبي: الميزان، ج 5 ص: 287.

))، وكان يحمل على علي بن أبي طالب[1]. و يُذكر أن هذا الرجل ولد سنة 40،وعبد الله بن مسعود توفي سنة 32 هـ. و جعله الشيعة من رجالهم، ورووا له في كتبهم روايات إمامية[2]. فهل كان هذا الراوي يُمارس التقية؟؟!!، فيما ظهر منه في موقفه من علي و عثمان- رضي الله عنهما-. فالإسناد لا يصح لانقطاعه من جهة الراوي الثاني،ولضعف الراوي الأول.

وأما إسناد الطريق الأخير- الخامس- فمن رجاله: يحي بن عبد الحميد بن عبد الله بن ميمون بن بشمين الحماني الكوفي(ت 228هـ)، قيل فيه: ضعيف،ليس به بأس، ليس بثقة، صدوق، متشيع، كان يسرق الأحاديث، كان يكذب جهارا، حدث عن رواة لم يسمع منهم، وبعضهم لم يدركهم، متروك الحديث[3]. و قد عده الشيعة الإمامية من رجالهم[4]. هذا الراوي لا ينفع معه التصريح بالسماع من عدمه، فالأمران بالنسبة إليه سيان. وعليه فحال هذا الراوي يكفي وحده للحكم على الرواية بالضعف ورفضها كليةً.

والثاني سليمان الأعمش، فبغض النظر عن حاله، فالخبر مُنقطع بينه وبين عبد الله بن مسعود، لأنه ولد سنة 61هـ و ابن مسعود توفي سنة 32هـ. وسنفصل حاله قريبا بحول الله تعالى.

وأما من جهة المتن، فهي لا تصح أيضا بدليل الشواهد الآتية: أولها إن هذه الرواية تزعم بأن القرآن قد حدث فيه تحريف غير مقصود، وهذا زعم باطل لأنه مخالف لما نص عليه الشرع بأن القرآن الكريم قد تولى الله تعالى حفظه، وأنه لا يأتيه الباطل أبدا.

---

1 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 6338، ج 29 ص: 210 و ما بعدها، 226. و ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 703، ج 9 ص: 279.

2 أنظر مثلا: ابن بابويه القمي: الخصال، ج 2 ص: 292. أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 805، ج 1 ص: 131. و علي البروجردي: طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، رقم: 7714، ج 3 ص: 134.

3 ابن حجر: تهذيب، ج 10 ص: 169.

4 أنظر مثلا: علي البروجردي: طرائف المقال، ج 1 ص: 305، 418. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، ج 2 ص: 243.

والثاني مضمونه أن ما ذكرته تلك الرواية هو مجرد زعم لا يحمل أي حجة تُثبته، وزعم هذا حاله ليس دليلا، ولا يعجز عنه أحد. وبما أنه بينا أن إسنادها غير صحيح، فهذا يعني أن أحد رواته هو الذي اختلق هذه الخبر.

والشاهد الثالث مفاده أن تلك القراءة المزعومة لا تصح عن أبي بن كعب،وابن مسعود، وابن عباس، لأن القراءة الصحيحة عنهم ليس فيها " ووصى ربك "، وإنما " وقضى ربك" من جهة[1]، ولو حدث ما زعمته تلك الرواية ما سكت هؤلاء الصحابة عن هذا الخطأ المزعوم، وكان من الواجب عليهم التدخل سريعا لتصحيحه، بل وعلى كل المسلمين التدخل لتصحيحه. وهل يُعقل أن القرآن يحدث فيه ذلك الخطأ المزعوم ولا ينتبه له المسلمون عندما وُحدت المصاحف،وهم يحفظون القرآن على ظهر قلب؟؟!!.

والرابع مفاده أن مما يُبطل تلك الرواية أيضا هو أن المتن القرآني قائم أولا وأساسا على الحفظ لا على الرسم، فهذا –أي الرسم–كان وما يزال تابعا للحفظ، فهو في المرتبة الثانية بعد الحفظ. وهذا يعني أن الحفظ هو الذي يتحكم في الرسم القرآني لا العكس، ومن ثم فإن ما زعمته تلك الرواية باطل. وحتى إذا فرضنا جدلا أن أحد الكتاب أخطا في الكتابة فهذا الخطأ سيُكتشف بسهولة لأن الحفظ هو المتحكم في المتن القرآني لا الرسم.

والشاهد الأخير– الخامس-: إنه لو فرضنا جدلا أن ذلك الخطأ المزعوم قد حدث عندما التصق حرف " الواو" بالصاد، فإن كلمة "ووصى " لا تصبح " وقضى"، وإنما " وفصى "، أو " وقصى". و نحن قلنا هذا لكي نبين تحريف المحرفين وتلاعبهم بالأخبار، وإلا فإن الحكاية باطلة من أساسها اختلقها محرفو التاريخ المنتمين إلى مدرسة الكذابين التي تخصصت في تحريف واختلاق الروايات الحديثية والتاريخية المتعلقة بتاريخ صدر الإسلام وما بعده.

والرواية الثالثة عشرة أذكرها من طريقين: الأول رواية لابن أبي حاتم:((حدثنا علي بن الحسين، ثنا نصر بن علي، اخبرني أبي عن شبل بن عباد عن قيس بن سعد، عن عطاء، عن ابن

---

[1] السيد بن أحمد بن عبد الرحيم: أسانيد القراء العشرة: المرحلة الأولي، ط2، دار الصحابة طنطا، مصر، 2006، ص: 14، 36.

عباس: الله نور السماوات والأرض مثل نوره قال: هي خطأ من الكاتب هو أعظم من أن يكون نوره مثل نور المشكاة قال: مثل نور المؤمن كمشكاة))[1].

والطريق الثاني ورد في رسالة حديث هشام بن عمار تقول: ((حدثنا سعيد، ثنا زكريا، عن عامر قال: « في قراءة لأبي بن كعب: مثل نور المؤمن كمشكاة »))[2].

واضح من الطريقين أن الرواية تتضمن القول بأن القرآن قد حدث فيه تحريف. والأول علل ذلك من جهة المعنى وخطأ الكاتب الذي تولى تدوين المصحف. فهل هذا الزعم صحيح؟؟!!.

إنه لا يصح إسنادا ولا متنا، فأما إسنادا فإن الطريق الأول من رجاله: نصر بن علي بن نصر بن علي بن صهبان الأزدي الجهضمي (ت 250هـ)، قيل فيه: ثقة[3]،وقد اتهمه الخليفة المتوكل بالرفض بسبب حديث رواه فيه تشيع، فأمر بضربه[4]. وجعله الشيعة من رجالهم،ورواياته في كتبهم الإمامية الخاصة بهم[5]. فالرجل مُتهم ومشبوه،والخبر يتفق مع ما أُتهم به من التشيع، وقد عدّه الشيعة منهم. لذا يبدو أنه كان يُمارس التقية. لذا فالخبر من جهته لا يصح.

والراوي الثاني: علي بن نصر بن علي بن صهبان الأزدي الجهضمي (ت 187هـ)، قيل فيه: صدوق، ثقة، صالح الحديث[6]. و هو هنا قد عنعن. و لم يذكر أنه لا يُدلس. لكن التفريق بينهما كان مطلوبا في زمانه، فكان عليه أن يُفرق بينمها، ومن حقنا مطالبته بذلك، والتوقف عن الأخذ برواياته، خاصة إذا كان متنها مُنكرا.بل وله روايات صرّح فيها بالسماع، و أخرى لم يفعل ذلك، كالرواية التي بين أيدينا[7].وعليه فالإسناد من جهته لم يثبت اتصاله.

---

1 ابن أبي حاتم: تفسير ابن أبي حاتم، صيدا، بيروت، ج 8، ص: 2594-2595.

2 هشام بن عمار: حديث هشام بن عمار، رقم الأثر: 49.

3 ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 243.

4 الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، رقم: 7255، ج 7 ص: 332.

5 أنظر مثلا: مُحَمَّد ابن جرير الطبري الشيعي: دلائل الإمامة، ج 1 ص: 275. و آغا برزك: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ط2، دار الأضواء، بيروت، ج 3 ص: 213.

6 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 6 ص: 282.

7 أنظر مثلا: الترمذي: السنن، ج 2 ص: 73، رقم: 413. و النسائي: السنن الكبرى، ج 6 ص: 152.

والراوي الثالث: المكي القارئ (ت 148هـ أو بعدها): ثقة[1].و قد عنعن خبره هذا. لم يُذكر أنه لم يكن يُدلس، و لا عثرتُ على أن علي بن نصر روى عنه(السابق). و قد كان يُفرق في مروياته بين التصريح بالسماع من عدمه، فهذا كان معروفا في زمانه، ومارسه بنفسه، فله روايات صرّح فيها بالسماع، وأخرى لم يصرّح فيها بذلك[2]. وعليه فنحن نطالبه بالتوضيح، وإلا فالخبر من جهته مُعلق، بمعنى أن اتصاله لم يثبت، ومن ثم فمن حقنا أن لا نأخذ به.

والراوي الرابع: قيس بن سعد المكي الحبشي أبو عبد المالك، أبو عبد الله: (ت 110أو119هـ) قيل فيه: ثقة، لا بأس به[3].لم يلق أحدا من الصحابة[4] .وهو هنا قد عنعن خبره، خبره، ولم يُذكر أنه لم يكن يدلس. وقد عثرت له على رواية صرّح فيها بالسماع عن طاووس[5]، ولكن معظمها معنعنة وهي قليلة في مجموعها. فكان قليل الحديث ولم يصرح بالسماع. ومع ذلك فنحن نطالبه بالتوضيح والتفريق، لأن التفريق بينهما كان مطلوبا ومعروفا في زمانه، ومن حقنا التوقف في روايته وعدم الأخذ بها، لأن الإسناد لم يثبت اتصاله، ومتن الخبر مُنكر.

والراوي الأخير- الخامس- عطاء بن أبي رباح القرشي المكي أبو مُحَمّد، اسمه أسلم(27-114هـ)، قيل فيه: ثقة، كثير الإرسال، يأخذ عن كل ضرب، ومرسلاته من أضعف المرسلات[6]، و كان يدلس، وفي هذا قال أحمد بن حنبل: ((ورواية عطاء عن عائشة لا يحتج بها، إلا أن يقول: سمعت))[7]. وقد حدث عن ابن عمر كثيرا، وهو لم يسمع منه[8].وبما أن الرجل ضعيف من جهة ضبطه، وهنا قد عنعن، ومتن الخبر منكر فالإسناد لا يصح من جهته.

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 3 ص: 210.

[2] أنظر مثلا: الطبراني: المعجم الكبير، ج 11 ص: 105، ج 19 ص: 427. و البيهقي: السنن الكبرى، ج 5 ص: 178، ج 6 ص: 175.

[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 7 ص: 281.

[4] العلائي: جامع التحصيل، ص: 258، رقم:643.

[5] القاسم بن سلام: الأموال، ص: 256، رقم: 237.

[6] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 3933، ج 20، ص: 83.

[7] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 5 ص: 46.

[8] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 6 ص: 148.و أبو داود: السنن، رقم: 1132، ج 1 ص: 439، و رقم: 4902، ج 4 ص: 426.

وأما إسناد الطريق الثاني فمن رجاله: هشام بن عمار: هشام بن عمار بن نصير السلمي الدمشقي الخطيب المقرئ(153- 245هـ): صدوق، ثقة، يقرأ من كتابه، فلما كبر تغير حاله فأصبح كلما لُقن تلقن، ثم يُحدث بها.حدث ب:400 حديث مسندة ليس لها أصل، طياش خفيف، كان يبيع الحديث، لا يُحدث دون مال،قليل الاتقان لحديثه[1]. قال الذهبي: ((هشام عظيم القدر، بعيد الصيت، وغيره أتقن منه وأعدل))[2]. ذكره ابن قتيبة من بين رجال الشيعة[3].

والراوي الثاني: سعيد بن يحي بن صالح اللخمي أبو يحي الكوفي نزيل دمشق لقبه سعدان (ت قبل:200هـ): ليس بذاك، صدوق[4]. فالرجل ليس ثقة ولا بحجة.

والثالث: زكريا بن أبي زائدة خالد بن ميمون بن فيروز الهمداني الوادعي أبو يحي الكوفي(ت 149هـ)، قيل فيه: ليس به بأس، ثقة، ضعيف، صويلح، كثير التدليس عن عامر الشعبي، فيُسقط الضعيف الذين بينه و بين الشعبي و يقول: عن الشعبي، لين الحديث[5]. وبما أنه هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

وآخرهم عامر بن شراحيل بن عبد الشعبي الكوفي أبو عمرو (نحو: 30-109 هـ): كثير الإرسال[6]، وهو لم يسمع من أُبي بن كعب لأنه لم يلحق به (ت نحو: 22 هـ أو قبلها)[7].

وبذلك يتبين أن الرواية بطريقيها لا تصح لانقطاعها،وضعف بعض رجالها.

---

1 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 10 ص: 34 و ما بعدها.

2 سير أعلام النبلاء، ج 22 ص: 6.

3 المعارف، ص: 139.

4 الذهبي: الكاشف، ج 1 ص: 141.

5 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 2 ص: 216. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 1 ص: 350، 350، رقم: 826.

6 سنفصل حاله قريبا.

7 وحتى إذا أخذنا بالرواية التي <كرت أن أبيا توفيي سنة 32 هـ، فهو أيضا لم يسمع منه، لأنه كان ما يزال طفلا صغيرا.

وأما متنا فهو أيضا لا يصح بدليل الشواهد الآتية: أولها إن الرواية نصت صراحة على أن القرآن الكريم قد حدث فيه تحريف بسبب الخطأ، وهذا زعم باطل بالضرورة لأنه مُخالف لقطعيات القرآن الكريم من أن الله تعالى تولى حفظ كتابه، وأنه مُكم لا يأتيه الباطل أبدا.

والشاهد الثاني مفاده أن ذلك الخطأ المزعوم لا يُمكن أن يقع من الناحية العملية، لأن الصحابة الذين جمعوا المصحف ووحدوه كانوا متخصصين في القرآن الكريم حفظاً ورسما وفهما.ولو فرضنا حدوثه جدلا، فهذا لن يغيب عن باقي المسلمين، ولا بُد أن يُصحح هذا الخطأ المزعوم.

والثالث مضمونه أن قول تلك الرواية: ((هي خطأ من الكاتب هو أعظم من أن يكون نوره مثل نور المشكاة قال: مثل نور المؤمن كمشكاة))، فهو قول لا يصح لأنه مُخالف للمعنى الذي قصدته الآية. لأنها تقول: (((اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونِةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)(النور: 35). فالنور هو نور الله أولا، وليس نور المؤمن، ثم أن الله تعالى ضرب لنوره مثلا تقريبيا ليفهمه الإنسان، من باب التمثيل والتفهيم وليس من باب الحديث عن طبيعة وحقيقة صفة النور في ذات الله تعالى، فهو سبحانه ليس كمثله شيء في ذاته وفي صفاته. وهو مثال ضربه سبحانه لنوره الذي يتفضل به على المؤمنين ويرزقهم به، وهذا واضح في نهاية الآية، فالتمثيل هنا لا يتعلق بصفة النور في ذاتها، وإنما يتعلق بجانب من النور الإلهي الذي يرزق به الله تعالى عباده المؤمنين. ولهذا جاء في الحديث أن النبي –عليه الصلاة والسلام– قال: ((إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام يخفض القسط ويرفعه، حجابه النور. لو كشفها لأحرقت سبحات وجهه كل شيء أدركه بصره))[1]. وعليه فالاعتراض لا يصح.

والرواية الرابعة عشرة تتعلق بمقولة منسوبة لعثمان بن عفان–رضي الله عنه– تطعن صراحة في القرآن الكريم،وقد وردت من عدة طرق. منها رواية ابن أبي داود: ((حدثنا عبد الله، قال: حدثنا المؤمل بن هشام، حدثنا إسماعيل، عن الحارث بن عبد الرحمن، عن عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر

[1] ابن ماجة: السنن، حققه فؤاد عبد الباقي، دار الفكر بيروت، ج 1 ص: 71 رقم: 196.

القرشي قال: لما فُرغ من المصحف أتي به عثمان فنظر فيه فقال: " قد أحسنتم، وأجملتم، أرى فيه شيئا من لحن ستقيمه العرب بألسنتها "))[1].

والطريق الثاني:((حدثنا عبد الله قال: حدثنا شعيب بن أيوب، حدثنا يحي [يعني ابن آدم]، حدثنا إسماعيل بهذا- أي الخبر السابق-، وقال: " ستقيمه العرب بألسنتها "))[2].

والطريق الثالث:((حدثنا عبد الله قال: حدثنا يونس بن حبيب، حدثنا بكر [يعني ابن بكار] قال: حدثنا أصحابنا، عن أبي عمرو، عن قتادة، أن عثمان- رضي الله عنه- لما رفع إليه المصحف قال: " إن فيه لحنا، وستقيمه العرب بألسنتها))[3].

والطريق الرابع: (حدثنا عبد الله قال: حدثنا يونس بن حبيب، حدثنا أبو داود، حدثنا عمران بن داود القطان، عن قتادة، عن نصر بن عاصم الليثي، عن عبد الله بن فطيمة، عن يحي بن يعمر قال: قال عثمان- رضي الله عنه-: " في القرآن لحن وستقيمه العرب بألسنتها "))[4].

والطريق الخامس((حدثنا عبد الله قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم،حدثنا أبو داود، حدثنا عمران بن داود القطان، عن قتادة، عن نصر بن عاصم الليثي، عن عبد الله بن فطيمة، عن يحي بن يعمر قال: قال عثمان بن عفان- رضي الله عنه-: " إن في القرآن لحنا وستقيمه العرب بألسنتها " [قال أبو بكر: هذا عبد الله بن فطيمة أحد كتاب المصاحف]))[5].

والطريق السادس ((حدثنا عبد الله قال: حدثنا أبو حاتم السجستاني، حدثنا عبيد بن عقيل، عن هارون، عن الزبير بن الخريت، عن عكرمة الطائي قال: لما أتي عثمان- رضي الله عنه- بالمصحف رأي فيه شيئا من لحن فقال: " لو كان المملي من هذيل، والكاتب من ثقيف لم يوجد فيه هذا "))[6].

---

1 ابن أبي داود: المصاحف، ص: - 228.
2 ابن أبي داود: المصاحف، ص: - 228.
3 ابن أبي داود: المصاحف، ص: - 229.
4 نفسه، ص: - 229.
5 نفسه، ص: - 229.
6 نفسه، ص: - 229.

والطريق السابع من رواية ابن شبة: ((حدثنا عمرو بن مرزوق قال: حدثنا عمر بن القطان، عن قتادة، عن نصر بن عاصم، عن عبد الله بن فطيمة، عن يحي بن يعمر قال، قال عثمان- رضي الله عنه-: إن في القرآن لحناً ستقيمه العرب بألسنتها))[1].

والطريق الثامن من رواية ابن شبة أيضا ((حدثنا علي بن أبي هاشم قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن الحارث بن عبد الرحمن، عن عبد الأعلى بن عبيد الله بن عامر قال: لما فرغ من المصحف أتى به عثمان- رضي الله عنه- فقال: قد أحسنتم وأجملتم، أرى شيئاً من لحن سنقيمه بألسنتنا))[2].

والطريق الأخير- التاسع- ذكره القاسم بن سلام ((حدثنا أبو عبيد قال: حدثنا حجاج، عن هارون بن موسى، قال: أخبرني الزبير بن الخريت، عن عكرمة، قال: لما كتبت المصاحف عرضت على عثمان، فوجد فيها حروفا من اللحن، فقال: « لا تغيروها فإن العرب ستغيرها، أو قال: ستعربها بألسنتها، لو كان الكاتب من ثقيف، والمملي من هذيل لم توجد فيه هذه الحروف »))[3].

واضح من طرق تلك الرواية أنها نصت صراحة على أنه حدث خلل وتحريف في القرآن الكريم، وأن الصحابة كانوا على علم به ولم يُصححوه!!. فهل هذا الزعم صحيح؟؟!!.

إنه خبر لا يصح إسنادا ولا متنا، فأما إسنادا فإن الطريق الأول من رجاله: الحارث بن عبد الرحمن بن عبدالله بن سعد المدني الدوسي (ت 146 هـ)،قيل فيه: مشهور، ليس بالقوي، ليس به بأس، رُويت عنه أحاديث مُنكرة، وثقه ابن حبان[4]. وضعفه ابن حزم و ذكره الذهبي في الضعفاء[5]. الضعفاء[5].

---

1 ابن شبة: تاريخ المدينة المنورة، ج 3 ص: 1013.
2 نفسه، ج 3 ص: 1013.
3 القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم: 468.
4 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 249، ج 1 ص: 99.
5 الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 1237، ص: 59.

والراوي الثاني عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر القرشي البصري: مقبول، وهو من الطبقة الخامسة[1]. وهذا يعني أنه من صغار التابعين، ومن ثم لم يثبت له سماع من عثمان ولا عاصره زمن كتابة المصحف، وهو لم يصرح بأنه سمع منه ولا كان شاهد عيان فيما رواه. لكن ما هي الفترة التي عاش فيها بناءً على طبقته؟. استنتاجا من سنة وفاة الحارث بن عبد الرحمن الذي روى عنه، والمتوفى سنة 146هـ، فإنه يتبين أن عبد الأعلى هذا متأخر ولم يلحق بكبار الصحابة، وإنما قد يكون لحق ببعض صغارهم.علما بأن درجة مقبول لا تجعله ثقة، ولا حجة. فالإسناد لا يصح من جهته لعلتين: الانقطاع، وعدم ثبوت التوثيق.

واستنتاجا من أحوال الراويين السابقين يتبين أن الإسناد لا يصح، لانقطاعه وضعف بعض رواته.

وأما إسناد الطريق الثاني فمن رجاله: شعيب بن أيوب بن رزيق بن معبد بن شيطا الصريفيني (ت 261هـ): وثقه الدارقطني، وقال فيه ابن حبان: ((يخطئ ويدلس، وكل ما في حديثه من المناكير مدلسة))[2]. وقال ابن حجر: ((صدوق، يُدلس))[3].فحال الرجل لا يصل إلى درجة قبول روايته والاحتجاج بها، ورد الشواهد الصحيحة المبطلة للمتن، فهو ضعيف.

والراوي الثاني عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر القرشي البصري: مقبول، وهو من الطبقة الخامسة[4]. وهذا الراوي ينطبق عليه ما ذكرناه عنه في الإسناد السابق. وعليه فإسناد هذا الطريق لا يصح.

والطريق الثالث فإن من رجال إسناده: بكر بن بكار أبو عمرو القيسي قيل فيه: ليس بالقوي، ليس بشيئ، ثقة[5]، ضعيف الحديث سيئ الحفظ له تخليط، كان يسرق الحديث[1].

---

[1] ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 551.
[2] السمعاني: الأنساب، دار الجنان، بيروت، 1408، ج 3 ص: 536.
[3] ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 418.
[4] ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 551.
[5] الذهبي: سير أعلام النبلاء، رقم: 222، ج 9 ص: 584.

ومنهم ((حدثنا أصحابنا))، هؤلاء مجاهيل،و قوله هذا هو إحالة على مجاهيل. ثم الراوي: أبو عمر، وهذا راوٍ مجهول أيضا.فواضح من ذلك أن الإسناد غير صحيح.

وأما إسناد الطريق الرابع فمن رجاله: عمران بن داود القطان (ت مابين: 160-170 هـ): قيل: ضعيف، ليس بشيء، صالح الحديث، ليس بالقوي، صدوق يهم، ثقة،كثير المخالفة والوهم[2].

والثاني: قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي(ولد سنة 60أو 61، توفي سنة 116 أو 117 هـ)، قيل فيه: كان كحاطب ليل في جمعه للحديث، كان يدلس، روى عن أقوام لم يسمع منهم، ثقة[3]. كان كثير التدليس والإرسال، وقد حدث عن أقوام كثيرين لم يسمع منهم من الصحابة والتابعين، و لم يثبت سماعه من الصحابة إلا من أنس بن مالك المتوفى سنة 93هـ[4]. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

والراوي الثالث: عبد الله بن فطيمة، وهذا الراوي مجهول الحال، فلا ذكر لحاله في كتب الجرح و التعديل، والتراجم و التواريخ.

وآخرهم- الرابع-: يحي بن يعمر (ت قبيل سنة100 أو بعدها): قال أبو عمر الداني ((ابن يعمر وعكرمة لم يسمعا من عثمان شيئا ولا رأياه))[5].ووصفه ابن حجر بأنه كان ثقة يرسل[6]. فيُستنتج من أحوال هؤلاء أن الإسناد غير صحيح.

---

1 ابن حجر: لسان الميزان، رقم: 178، ج 4 ص: 47.
2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 226، ج 7 ص: 94.
3 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 4848، ج 23 ص: 506 و ما بعدها. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 3 ص: 151.
4 العلائي: جامع التحصيل، ص: 255.
5 أبو عمر الداني: المقنع في رسم مصاحف الأمصار، ص: 35.
6 ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 319.

وإسناد الطريق الخامس من رجاله: إسحاق بن إبراهيم بن مُحَمَّد بن عبد الله بن عمر بن زيد النهشلي المعروف بشاذان الفارسي)(ت 267هـ)، صَدُوق[1]، له غرائب و مناكير[2]. علما بأن لفظ: صَدُوق هو من ألفاظ التعديل، و يُشعر بالتعديل دون الضبط، و لا يُحتج بأهله، لكنه يُكتب حديثهم للاختبار[3].

والراوي الثاني: عمران بن داود القطان (ت مابين: 160-170 هـ): قيل: ضعيف، ليس بشيء، صالح الحديث، ليس بالقوي، صدوق يهم، ثقة، كثير المخالفة والوهم[4].

ومنهم: قتادة بن دعامة، وعبد الله بن فطيمة، ويحي بن يعمر، وهؤلاء ضعفاء،وتقدمت أحوالهم أعلاه. وعليه فإن إسناد الطريق الخامس لا يصح.

وإسناد الطريق السادس من رجاله: أبو حاتم السجستاني: سهل بن مُحَمَّد بن عثمان (ت 255هـ): صدوق[5]. و عبيد بن عقيل الهلالي المقرئ (ت 207هـ):صدوق[6].

وآخرهم عكرمة الطائي، هذا الراوي يبدو أنه مجهول الحال، فلم أعثر له على حال من جهة الجرح والتعديل في كل كتب الرجال والتراجم والتواريخ، وهي كثيرة جدا. وإذا قيل: ربما هو عكرمة مولى ابن عباس (ت 107هـ أو بعدها)، فهذا احتمال وارد، لكن الذي يُضعفه هو أن الحافظ المزي عندما ترجم للزبير بن الخريت فرق بين الرجلين: عكرمة الطائي، وعكرمة بن عباس، عندما ذكر أنه روى عنهما[7]. و هذا يعني أن الرجلين ليسا شخصا واحدا. و إذا افترضنا أن الطائي هو نفسه عكرمة بن عباس فإن نُقاد الحديث اختلفوا في موقفهم منه بين موثق و مُضعف له، وبين مُتهم له وُ دافع عنه. لكن الأمر المهم هو أن المزي عندما ذكر الذين روى عنهم عكرمة مولى بن عباس لم يذكر أنه روى عن عثمان، ولا سمع منه، ولم يكن معروفا، ولا كان في المدينة زمن عثمان،

---

1 الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 12 ص: 384.
2 بن حجر: لسان الميزان، ج رقم: 1076، ج 1 ص: 272.
3 محمود الطحان: أصول التخريج و دراسة الأسانيد، ط 3، مكتبة المعارف، الرياض، 1417، ص: 144-145.
4 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 226، ج 7 ص: 94.
5 ابن حجر: التقريب، ح 1 ص: 400.
6 ابن حجر: التقريب، ح 1 ص: 645.
7 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 1961، ج 9 ص: 203.

لأنه لم يلتق ابن عباس إلا بعد استشهاد عثمان بن عفان، عندما أصبح ابن عباس واليا على البصرة[1] .وهذا يعني أن الإسناد لا يصحيح لانقطاعه وضعف بعض رجاله.

وأما إسناد الطريق السابع فمن رجاله: عمرو بن مرزوق (ولد بعد 130هـ، ت 224هـ): كثير الوهم،اختلف في حاله بين التضعيف والتوثيق[2]. وعده الشيعة من رجالهم[3]. وعمران القطان (ت مابين: 160-170هـ):قيل فيه: ثقة، صدوق، ضعيف، ليس بالقوي[4].

ومنهم أيضا قتادة، وعبد الله بن فطيمة، ويحي بن يعمر، وهؤلاء أحوالهم ضعيفة، وقد تقدم ذكرها في إسناد الطريق الخامس. وعليه فإن هذا الطريق إسناد لا يصح.

والطريق الثامن فمن رجاله: علي بن أبي هاشم بن طبراخ البغدادي قيل فيه: صدوق، ضعيف، ضعيف جدا[5]. والحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب: ليس بالقوي، ضعيف[6].

وآخرهم عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر القرشي البصري: مقبول، وهو من الطبقة الخامسة[7]. وهذا يعني أنه من صغار التابعين، ومن ثم لم يثبت له سماع من عثمان ولا عاصره زمن كتابة المصحف، وهو لم يصرح بأنه سمع منه ولا كان شاهد عيان فيما رواه. وعليه فإن هذا الإسناد لا يصح بسبب انقطاعه وضعف بعض رواته.

---

1 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 4009، ج 20 ص: 265.
2 الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 4708، ص: 239. و المزي: تهذيب الكمال، رقم: 4446، ج 22 ص: 226.
3 أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 3509، ج 1 ص: 418.
4 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 4489،ج 22، ص: 329 و ما بعدها. و ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 751.
5 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 636، ج 6 ص: 285.
6 الذهبي: الكاشف، رقم: 860، ج 1، ص: 59. ابن حجر: تعجيل المنفعة، رقم: 1073، ج 2 ص: 284. 284.
7 ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 551.

والطريق الأخير- التاسع- من رجاله: حجاج بن مُحَمَّد المصيصي (ت 206 هـ من أبناء الثمانين) قيل أنه: ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره[1]. وكان يُدلس، لأن من الرواة الذين حدث عنهم: عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي[2]، فروى عنه ولم يدركه، لأنه من الطبقة الثانية، و قد توفي سنة 79 هـ[3]، قبل أن يولد حجاج بمدة طويلة، فهو توفي سنة 206هـ في الثمانينيات من عمره[4].و يُؤيد ذلك أيضا ((كان يقول حدثنا ابن جريج وإنما قرأ على بن جريج ثم ترك ذلك فكان يقول: قال ابن جريج))[5]. وبما أنه كان يُدلس، وهو في هذه الرواية قد عنعن، فلا تُؤخذ عنعنته على أنها سماع، وإنما أنها عنعنة، ومن ثم فإن الإسناد غير متصل من جهته.

والراوي الثاني: عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس(ت 107 هـ)، قيل فيه: ثقة، كذاب، تركه مالك، مضطرب الحديث، كان قليل العقل، ليس بثقة، كان يرسل. وحدث عن بعض الصحابة و لم يسمع منهم،ولا أدرك بعضهم[6]. وهو لم يدرك عثمان،لأن الحافظ المزي عندما ذكر الذين روى عنهم عكرمة مولى بن عباس لم يذكر أنه روى عن عثمان، ولا سمع منه، و لم يكن معروفا، ولا كان في المدينة زمن عثمان، لأنه لم يلتق ابن عباس إلا بعد استشهاد عثمان بن عفان، عندما أصبح ابن عباس واليا على البصرة[7].وهذا يعني أن الإسناد لا يصح لانقطاعه وضعف بعض رجاله.

وأما متنا فإنه متن تلك الرواية مُنكر ولا يصح لأنه مخالف للقرآن والرواية الصحيحة المتعلقة بتدوين القرآن الكريم[8]. وقد انتقده بعض أهل العلم. منهم أبو بكر بن أبي داود، فعندما ذكر

---

1 ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 190. و الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 17 ص: 474.
2 المزي: تهذيب الكمال، ج 5 ص: 452.
3 ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 76.
4 الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 17 ص: 474.
5 ابن حجر: تهذيب، ج 1 ص: 136.
6 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 476، ج 6 ص: 292 و ما بعدها. و العلائي: جامع التحصيل، ص: 239.
7 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 4009، ج 20 ص: 265.
8 سبقت الإشارة إليها.

الطريق الثاني لهذه الرواية عقب عليه بقوله: ((قال أبو بكر بن أبي داود: هذا عندي يعني بلغتها، وإلا لو كان فيه لحن لا يجوز في كلام العرب جميعا لما استجاز أن يبعث به إلى قوم يقرءونه))[1].

ومنهم الشيخ محمد رشيد رضا، ورد عليه سؤال يتعلق بتلك الرواية هذا نصه: ((هل يوجد حديث صحيح بأن في القرآن لحنًا ستقيمه العرب بألسنتها وأن منه قوله تعالى:{ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ }(النساء: 162) نرجو الرد على ذلك لإزالة الشبهة)). فأجاب الشيخ بقوله: ((لم يرد في هذا المعنى حديث صحيح ولا ضعيف ولا موضوع، ولكن الزنادقة الذين حاولوا العبث بدين الإسلام كما كان يفعل أمثالهم في الأديان الأخرى لما عجزوا عن زيادة حرف في القرآن أو نقص حرف منه؛ لحفظه في الصدور والصحف أرادوا أن يشككوا بعض المسلمين فيه بشيء يضعونه عن لسان الصحابة الكرام فزعم بعضهم أن عكرمة قال: لما كتبت المصاحف عرضت على عثمان فوجد فيها حروفًا من اللحن فقال: (لا تغيروها فإن العرب ستغيّرها، أو قال: ستقرأها بألسنتها، ولو كان الكاتب من ثقيف والمملي من هذيل لم توجد فيه هذه الحروف). وفي لفظ آخر: (أحسنتم وأجملتم، أرى شيئًا من لحن ستقيمه العرب بألسنتها. ولو كان المملي من هذيل والكاتب من قريش لم يوجد هذا)، ولما تصدى المحدثون –ﷺ– لنقد الحديث والأثر من جهة الرواية التي راج في سوقها الطيب والخبيث تبين لهم في هذا الأثر ثلاث علل: الانقطاع، والضعف والاضطراب؛ فهو لا يعوّل عليه لو كان في الحث على فضائل الأعمال فكيف يلتفت إليه في موضوع هو أصل الدين الأصيل وركنه الركين؟ ومن يدري إن كان الساقط من سنده مجوسي، أو دهري، أو إسرائيلي؟ على أن الكلمة التي نسبت إلى عثمان تدل على أن اللحن في الرسم، وأنه لم يكن مما يشتبه في قراءته؛ لأنه لا يحتمل في النطق وجهًا آخر، كرسم الصلاة والزكاة والحياة بالواو مثلاً (الصلوة الحيوة). ولكن الموسوسين حملوا ذلك على كلمات قليلة جاءت في المصحف على خلاف القواعد النحوية التي وضعها الناس لكلام العرب وتحكَّمُون بها عليهم، ومن ذلك الآية التي أشار إليها السائل وهي قوله تعالى: { لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ }(النساء: 162) وإنني لأعجب من دخيل في لغة قوم يتحكم عليهم في شيء يخترعه هو ويجعله أصلاً لها، وأعجب من هذا أن يكون هذا التحكم على أصح شيء في اللسان فإن الذين يؤولون ما ورد عن بعض سفهاء الأعراب من الشعر المخالف للقواعد أو يكتفون بأنه صحيح – لأنه هكذا سُمع – يتوقفون

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: – 228.

في بعض الكلم من القرآن إذا رأوا أنها على خلاف القياس. على أن علماء العربية خرجوا تلك الكلمات على ما يوافق قواعدهم من وجوه مذكورة في كتب التفسير وكتب النحو لا محل لها هنا. وسنفصل القول في مسألة جمع القرآن في دروس الآمالي الدينية بما يشفي الصدور إن شاء الله تعالى))[1].

ومنهم المفسر محمود الألوسي، قال: ((وأما قول عثمان إن في القرآن لحنا إلخ، فهو مشكل جدا،إذ كيف يُظن بالصحابة أولا اللحن في الكلام فضلا عن القرآن وهم هم؟. ثم كيف يُظن بهم ثانيا إجتماعهم على الخطأ وكتابته؟. ثم كيف يُظن بهم ثالثا عدم التنبه والرجوع؟. ثم كيف يُظن بعثمان عدم تغييره؟، وكيف لتقيمه العرب؟. وإذا كان الذين تولوا جمعه لم يقيموه وهم الخيار فكيف يقيمه غيرهم؟ فلعمري إن هذا مما يستحيل عقلا وشرعا وعادة. فالحق إن ذلك لا يصح عن عثمان والخبر ضعيف مضطرب منقطع وقد أجابوا عنه بأجوبة لا أراها تقابل مؤنة نقلها والذي أراه أن رواة هذا الخبر سمعوا شيئا ولم يتقنوه فحرفوه فلزم الإشكال وحل الداء العضال))[2].

وأما الحافظ جلال الدين السيوطي فإنه فرق بين الرواية التي ذكرت أن عثمان قال: ((ستقيمه العرب بلسانها))، وبين التي ذكرت أنه قال:((أحسنتم وأجملتم أرى شيئا سنقيمه بألسنتنا)). فقال عن الثانية: ((فهذا الأثر لا إشكال فيه وبه يتضح معنى ما تقدم فكأنه عرض عليه عقب الفراغ من كتابته فرأى فيه شيئا كتب على غير لسان قريش كما وقع لهم في التابوة والتابوت فوعد بأنه سيقيمه على لسان قريش ثم وفى بذلك عند العرض والتقويم ولم يترك فيه شيئا ولعل من روى تلك الآثار السابقة عنه حرفها ولم يتقن اللفظ الذي صدر عن عثمان فلزم منه ما لزم من الإشكال فهذا أقوى ما يجاب عن ذلك ولله الحمد))[3].

وأقول: إن تفسيره هذا ضعيف جدا، بل ولا يصح، بدليل الشواهد الآتية: أولها مفاده أن تلك الرواية لم تصح بكل طرقها وأسانيدها سواء التي ذكرت مقولة عثمان الأولى أو الثانية،وهذا يتطلب رفض الرواية كاملة، خاصة وأن متنها مُنكر ومخالف للشرع والتاريخ الصحيح. فالرواية لا تحتاج

---

1 مُحَمَّد رشيد رضا: الأسئلة و الأجوبة، مجلة المنار، ج 5 ص: 21.
2 محمود الألوسي: روح المعاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج 1 ص: 30.
3 السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ج 1 2 ص: 19.

إلى التأويل الذي قال به السيوطي، ولا فائدة من قوله والأخذ به. لأن هذا لا يحل المشكل، ويُبقي باب الطعن في القرآن مفتوحا بسبب تلك الرواية من جهة، والتي ستبقى تشوش على المسلمين دينهم من جهة أخرى.

والشاهد الثاني إن المقولة التي أوّلها السيوطي لا تحتمل الوجه الذي أخذ به فقط، وإنما تبقى تحتمل أيضا الوجه الذي قالت به المقولة الأولى،وهي: ((ستقيمه العرب بلسانها)). فهذا المعنى تحتمله أيضا المقولة الثانية:((سنقيمه بألسنتنا)). بمعنى أننا نحن العرب، أو المسلمون سنقيمه بألسنتنا. فهو لم يقل: سنقيمه بلساني، وإنما: سنقيمه بألسنتنا، بضمير الجمع. وهذا المعنى أرجح من المعنى الذي أخذ به السيوطي.

والشاهد الثالث إنه لا يصح التسليم ولا افتراض حدوث لحن أو خطأ في رسم القرآن، لأن الذين تولوا توحيده هم من حفظة القرآن، ومن أعلم الصحابة به: فهماً ورسماً ولغة، وهم عرب أقحاح، على رأسهم كبير كُتاب الوحي زيد بن ثابت- ﷺ-. فجماعة هذا حالها لا يصح القول بأنه غاب عنها شيء من رسم القرآن الكريم، أوأنها تعمدت تركه، مما يعني أن ما زعمته تلك الرواية لا يصح.

والشاهد الأخير- الرابع- مفاده أن ما زعمته تلك الرواية ترده الرواية الصحيحة التي ذكرت ما حدث في توحيد المصاحف زمن عثمان بن عفان. فلم تذكر ما ذكرته تلك الرواية ولا التأويل الذي قال به السيوطي، وإنما ذكرت أن عثمان قال للجماعة الذين كلفهم بالكتابة:((إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن فاكتبوها بلسان قريش فإن القرآن أنزل بلسانهم ففعلوا))[1]. فلم يقل لهم: اتركوه حتى نقيمه بألسنتنا،ولا: ستقيمه العرب بلسانها. لأن القوم كانوا في مستوى المهمة،وعلى علم تام بها وبتفاصيلها، لهذا خولهم عثمان القيام بذلك. وهذا الذي حدث فعندما تمت المهمة أرجع عثمان المصحف البكري إلى حفصة أم المؤمنين ولم يقل ما زعمته تلك الرواية[2].

[1] البخاري: الصحيح، ج 6 ص: 182، رقم: 4984.
[2] البخاري: الصحيح، ج 6 ص: 183، رقم: 4987.

والرواية الخامسة عشرة مفادها أن ابن أبي داود قال: ((حدثنا عبد الله قال: حدثنا الفضل بن حماد الخيري، حدثنا خلاد يعني ابن خالد، حدثنا زيد بن الحباب، عن أشعث، عن سعيد بن جبير قال: " في القرآن أربعة أحرف لحن:" الصابئون"، "والمقيمين"، "فأصدق وأكن من الصالحين"، و"إن هذان لساحران "))[1].

وأقول: هذه الرواية تطعن صراحة في المتن القرآني بأنه تضمن كتابة كلمات غير صحيحة لفظا ورسماً، فهل هذا الزعم صحيح؟!. إنه لا تصح إسنادا ولا متنا، فأما إسنادا فمن رجالها: الفضل بن حماد الخيري: فيه جهالة[2].

والثاني: زيد بن الحباب أبو الحسين العكلي(130- 203هـ): صدوق كثير الخطأ[3]. عده ابن قتيبة من رجال الشيعة[4]. و هو مُتهم في بعض مروياته عن سفيان الثوري[5]. و عده الشيعة من رجالهم،و مروياته في كتبهم[6]. وذكر الذهبي أنه ولد في حدود 130هـ[7]. وبما أن أشعث بن أبي الشعثاء الذي روى عنه تُوفي سنة 125 هـ، فهذا يعني أن زيدا هذا لم يسمع من أشعث، بل لم يلحق به. فلماذا سمح لنفسه بأن يروي عمن لم يسمع منه ولا لحق به؟؟!!. فهذا تعمد في التدليس و التلاعب والافتراء. مما يعني أن الإسناد غير صحيح بالتأكيد.

وأما متنا فهو باطل بدليل الشواهد الآتية: أولها إن ذلك الزعم لا يصح لأنه مخالف للقرآن الكريم الذي وصفه الله تعالى بأنه بلسان عربي مُبين، وأنه مُحكم ومحفوظ ولا يأتيه الباطل أبدا، قال سبحانه: (نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ، عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ،بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ)(الشعراء:193-195)،و(الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ)(هود: 1)،و(إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)(الحجر: 9)،و(لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ

---

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: - 232.
[2] الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 6719، ج 5 ص: 295.
[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 2 ص: 261.
[4] ابن قتيبة: المعارف، ص: 139.
[5] ابن عدي: الكامل في الضعفاء، رقم: 707، ج 4 ص: 216 و ما بعدها.
[6] مُحَمَّد جعفر الطبسي: رجال الشيعة في أسانيد السنة، رقم: 36، ح 1 ص: 214، و ما بعدا، 224.
[7] الذهبي: سير أعلام النبلاء، رقم: 126، ج 9، ص: 393.

تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ)(فصلت: 42). وكتاب هذه صفاته لا يُمكن أن توجد فيه أخطاء لغوية،ولا علمية،ولا تاريخية، ولا غيرها من الأخطاء.

والشاهد الثاني مفاده أن التاريخ الذي سجل القرآن الكريم الذي تحدى العرب بإعجازه عامة واللغوي خاصة، وأنهم عجزوا في الرد عليه،وأفحمهم وأضطرهم إلى الاستسلام لم يُسجل أنهم انتقدوه بأنه تضمن أخطاء لغوية. ولو وجدوا ذلك فيه لما سكتوا عنه، ولتصدوا للرد عليه ضمن تصديهم ومقاومتهم لدين الإسلام وأهله، ولوجدوا في ذلك حجة قوية للتصدي له. فعدم تسجيل التاريخ حدوث ذلك هو دليل دامغ على عدم وجود أي خطا لغوي في القرآن الكريم، وأن تلك الكلمات التي قيل أنها خطأ ليست خطأ. وإنما هي تحمل وجها صحيحا من أوجه التعبير السليم.

والشاهد الأخير- الثالث- مضمونه بما أن القرآن هو مصدر اللغة العربية الأول والأساسي من دون منازع، فيجب أن يكون أيضا هو الحَكم،ولا يصح أن تتحكم فيه القواعد اللغوية التي دُونت بعده بأكثر من 150 سنة. وعليه فإن ورود تلك العبارات خلاف القاعدة التي وردت عليها الكلمات الأخرى في القرآن والسنة وتراث السلف، لا يعني أنها غير صحيحة، وإنما يعني أن تلك الكلمات المخالفة للأصل المعروف، يصح كتابتها كذلك حسب معناها وسياقها الذي وردت فيه.وقد أجاب العلماء عن الحالات التي وردت فيها تلك العبارات،و بينوا وجه الصواب فيها[1].

والرواية السادسة عشرة مفادها أن عبد الرزاق الصنعاني قال: ((قال الثوري: وبلغنا أن ناسا من أصحاب النبي ﷺ كانوا يقرؤون القرآن، أصيبوا يوم مسيلمة، فذهبت حروف من القرآن))[2].

وأقول: هذه الرواية ظاهرة البطلان إسنادا ومتنا، فأما إسنادا فهي منقطعة، تضمنت راويا واحدا فقط، وعبد الرزاق قد علّقه. وأما متنا فهي لا تصح لأنها مخالفة للقرآن الكريم وللصحيح من الأخبار المتعلقة بجمع القرآن الكريم وتوحيده، وقد سبق أن ذكرنا منها شواهد كثيرة، فلا نعيدها هنا. لكن الأمر الهام والخطير الذي يجب أن نتنبه له هو أن هذه الرواية هي شاهد دامغ على أنه وُجد رواة تفرغوا لاختلاق الروايات ومعارضة بها الأخبار الصحيحة، لتحقيق غايات في نفوسهم. لأن الرواية الصحيحة تقول: ((إن زيد بن ثابت الأنصاري- رضي الله عنه-... قال أرسل إليّ أبو بكر

1 عن ذلك انظر تعليق المحقق على كتاب المصاحف لابن أبي داود،،هامش ص: 232..

2 عبد الرزاق: المصنف، رقم الأثر: 13363، ج 7 ص: 329.

مقتل أهل اليمامة وعنده عمر فقال أبو بكر: إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحر يوم اليمامة بالناس،وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء في المواطن فيذهب كثير من القرآن إلا أن تجمعوه وإني لأرى أن تجمع القرآنز قال أبو بكر: قلت لعمر كيف أفعل شيئا لم يفعله رسول الله –صلى الله عليه وسلم –؟،فقال عمر: هو والله خير، فلم يزل عمر يراجعني فيه حتى شرح الله لذلك صدري ورأيت الذي رأى عمر. قال زيد بن ثابت: وعمر عنده جالس لا يتكلم، فقال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل ولا نتهمك،كنت تكتب الوحي لرسول الله– ﷺ– فتتبع القرآن فاجمعه، فوالله لو كلفني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن. قلت: كيف تفعلان شيئا لم يفعله النبي –ﷺ– فقال أبو بكر: هو والله خير فلم أزل أراجعه حتى شرح الله صدري للذي شرح الله له صدر أبي بكر وعمر، فقمت فتتبعت القرآن أجمعه من الرقاع والأكتاف والعسب وصدور الرجال..))[1]. فهذه الرواية لم تشر من بعيد ولا من قريب أنه ضاعت حروف من القرآن، وإنما نصت صراحة على أنه لم يضع منه حرف، وإنما لما تخوّف عمر من أن استمرار القتل في قراء القرآن قد يؤدي إلى ضياع كثير من القرآن، اقترح على خليفة المسلمين بأن يتولى جمع القرآن، كخطوة احترازية تضمن عدم تعرض القرآن لخطر ضياع بعضه. لكن تلك الرواية الباطلة خالفت ما ذكرته الرواية الصحيحة وزعمت أن قراء القرآن قتلوا وضاعت حروف من القرآن!!.

ومن جهة أخرى كان على عبد الرزاق الصنعاني أن لا يروي الخبر ويسكت عليه، وهو يعلم عدم صحته إسنادا ومتنا!!. فكان من الواجب عليه أن لا يرويه لأنه غير صحيح، وان رواه كان عليه أن يُعلق عليه ويُبين عدم صحته. لكنه رواه وسكت عنه، وهذا لا يصح، لأنه ترويج للأكاذيب والأباطيل، وهو سكوت قد يكون من علامات الرضا.

وإنهاءً لهذا المبحث يتبين منه أن رواياته الكثيرة والمتعددة الطرق التي زعمت أن القرآن قد تعرض للتحريف عند جمعه وتوحيده، هي روايات باطلة إسنادا ومتنا،ولم تصح منها ولا رواية واحدة. وهي من جهة أخرى أدلة دامغة على وجود طائفة من الرواة احترفت اختلاق الروايات وتحريف التاريخ لغايات في نفوس أتباعها. فارتكبت بذلك جريمة كبرى في حق القرآن والإسلام والمسلمين، بل وفي حق البشرية جمعاء.

1 البخاري: الصحيح، ج 6 ص: 71، رقم: 4679.

ثانيا:نقض الأخبار القائلة بمعارضة بعض الصحابة لعثمان في توحيده للمصاحف:

ذكرت كثير من الروايات –الواردة في المصادر السنية– أن توحيد عثمان بن عفان للمصاحف لم يكن بإجماع من كل الصحابة، فقد عارضه بعض أعيانهم، وأن مصحفه الذي وحده كان مخالفا لمصحف أهل المدينة، ولمصحف ابن مسعود، مما يعني أن القرآن الذي وصلنا قد أصابه التحريف!!. فهل زعمها هذا صحيح؟! أذكر منها أولا الروايات الآتية:

أولها: رواية لابن أبي داود، قال: ((حدثنا أبو بكر عبد الله بن أبي داود، حدثنا يونس بن حبيب، عن قتيبة بن مهران، حدثنا إسماعيل بن جعفر، وسليمان بن مسلم بن جماز الزهري قالا: سمعنا خالد بن إياس بن صخر بن أبي الجهم، يذكر أنه قرأ مصحف عثمان بن عفان– رضي الله عنه–، فوجد فيه مما يخالف مصاحف أهل المدينة اثني عشر حرفا، منها في البقرة: "ووصى بها إبراهيم"، بغير ألف، وفي آل عمران: "وسارعوا إلى مغفرة" بالواو، وفي المائدة: "ويقول الذين آمنوا" بواو، وفيها أيضا "من يرتد منكم "بدال واحدة، وفي براءة: "والذين اتخذوا مسجدا" بواو، وفي الكهف:" لأجدن خيرا منها منقلبا"، واحد، وفي الشعراء:" وتوكل على العزيز" بالواو، وفي المؤمن: "أو أن يظهر"، وفي الشورى:" فبما كسبت" بالفاء، وفي الزخرف:" وفيها ما تشتهي الأنفس" بغير هاء، وفي الحديد:" فإن الله هو الغني الحميد" بهو، وفي الشمس وضحاها: "ولا يخاف عقباها"، بالواو "))[1].

والطريق الثاني لتلك الرواية مفاده: ((حدثنا عبد الله قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم بن المهاجر قال: حدثنا سليمان بن داود الهاشمي، حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن خالد بن إياس بن صخر بن أبي الجهم العدوي، وسليمان بن مسلم بن جماز: " إن هذه الحروف مكتوبة في مصحف عثمان بن عفان– رضي الله عنه–، وهي تخالف قراءة أهل المدينة ومصاحفهم، وهي اثنا عشر حرفا: في سورة البقرة:" ووصى بها إبراهيم" بغير ألف، وفي آل عمران: "وسارعوا إلى مغفرة" بالواو ثابتة فيها، وفي سورة المائدة:" ويقول الذين آمنوا" بالواو ثابتة في يقول، وفي المائدة أيضا:" يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم" بدال واحدة، وفي سورة براءة:" والذين اتخذوا مسجدا " الواو ثابتة في الذين، وفي الكهف: "لأجدن خيرا منها منقلبا" ليست منهما، وفي سورة الشعراء:" وتوكل على العزيز الرحيم" مكتوبة بالواو، وفي المؤمن:" أو أن يظهر في الأرض الفساد" أو مكتوبة بالألف، وفي حم الشورى: "من مصيبة فبما كسبت"، وفي حم الزخرف:"وفيها ما تشتهي الأنفس " بغير هاء، وفي الحديد:"

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: – 245 .

فإن الله هو الغني الحميد" بهو مكتوبة ثابتة، وفي الشمس وضحاها:" ولا يخاف عقباها "ولا بالواو وليست بالفاء "))[1].

واضح من تلك الرواية بطريقيها أن تتضمن القول بأنه قد حدث تحريف في المتن القرآني بالزيادة والنقصان في بعض حروفه. فهل هذا الزعم صحيح؟؟!!.

كلا إنه ليس صحيحا، لأن الرواية لا تصح إسنادا ولامتنا. فأما إسنادا فإن الطريق الأول من رجاله: خالد بن إياس بن صخر بن أبي الجهم(من الطبقة السابعة)، وهو مصدر الخبر، قيل فيه: متروك الحديث، ليس بشيء، لا يكتب حديثه، ضعيف، منكر الحديث، ليس بثقة، أحاديثه كلها غرائب وأفراد، يروي الموضوعات عن الثقات، وأُتهم بوضعها[2]. هذا فضلا على أن هذا الرجل مُتأخر جدا عن زمن عثمان، فهو من الطبقة السابعة التي عاش رجالها في القرن الثاني الهجري كمالك والثوري، فهو بعيد جدا، ولا يُمكنه أن يطلع على مصحف عثمان الذي أُحرق ضمن مصاحف الصحابة التي أمر عثمان بإحراقها عندما وحد المصاحف. فالرواية لا تصح لانقطاعها وضعف راويها.

وأما الطريق الثاني فمن رجاله: أحمد بن إبراهيم بن المهاجر(ق:3هـ) وهذا الرجل مجهول، فلم أعثر له على حال، ولا على ذكر خارج كتاب المصاحف لابن أبي داود الذي ذكره مرتين في كتابه.

ومنهم خالد بن إياس بن صخر بن أبي الجهم العدوي (من الطبقة السابعة)، هو ضعيف، وتقدم تفصيل حاله في الإسناد السابق. وسليمان بن مسلم بن جماز(ت 170هـ): ثقة ضابط[3]. لكن الخبر منقطع بينه وبين مصحف عثمان كما سبق أن بيناه في الإسناد السابق.

وأما متنا فهو لا يصح أيضا بدليل الشواهد الآتية: أولها مفاده أن تلك الرواية لم أعثر عليها إلا في كتاب المصاحف لابن أبي داود، ولم أجدها في مصادر أخرى رغم طول البحث عنها في

---

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: – 249.

[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم 132، ج 2 ص: 52 و ما بعدها.

[3] ابن الجزري: غاية النهاية في طبقات القراء، ص:138.

مختلف أنواع المصنفات. وهذا شاهد قوي على عدم صحتها، لأنه لا يُعقل أن يكون الأمر كما ذكرته الرواية ولا يرويه إلا آحاد من الناس. فلو كان الأمر كما زعمت الرواية لورد إلينا هذا الخبر بطرق كثيرة، بل بالتواتر بحكم طبيعة الخبر وخطورته.

والشاهد الثاني مضمونه أنه ليس صحيحا أن قراءة عثمان كانت تختلف عن قراءة أهل المدينة،وإنما الحقيقة هي أن قراءة عثمان لم تكن تختلف عن قراءة أهل المدينة، لأن قراءته هي نفسها قراءة علي، وأبي بن كعب، وابن مسعود[1].

والشاهد الأخير- الثالث- مفاده أن مما يبطل ذلك ويشهد على أن تلك الرواية مكذوبة هو أن مصحف عثمان وباقي مصاحف الصحابة قبل توحيد المصاحف لم يكن لها وجود بعد توحيد المصاحف.لأن الثابت هو أن عثمان والصحابة وغيرهم من المسلمين أحرقوا مصاحفهم بأمر من خليفة المسلمين عثمان بن عفان. فمن أين لمختلق هذه الرواية من مصحف عثمان ومصاحف أهل المدينة التي زعم أنه اطلع عليها في القرن الثاني الهجري!!.

والرواية الثانية زعمت أن عبد الله بن مسعود كان يرفض توحيد القراءات قبل أن يشرع عثمان في توحيدها. قال ابن أبي داود: ((حدثنا عبد الله قال: حدثنا شعيب بن أيوب، حدثنا يحي بن آدم قال: حدثنا عمرو بن ثابت قال: حدثنا حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الشعثاء قال: كنا جلوسا في المسجد وعبد الله يقرأ فجاء حذيفة فقال: " قراءة ابن أم عبد وقراءة أبي موسى الأشعري والله إن بقيت حتى آتي أمير المؤمنين، يعني عثمان، لأمرته بجعلها قراءة واحدة قال: فغضب عبد الله فقال لحذيفة كلمة شديدة قال فسكت حذيفة "))[2].

وأقول: واضح من تلك الرواية أن قراءة بعض كبار الصحابة كابن مسعود وأبي موسى الأشعري كانت تخالف قراءات الصحابة الصحيحة التي تضمنها المصحف القرآني. وان هؤلاء الصحابة هم الذين تزعموا نشر القراءات المخالفة لما كان عليه عامة الصحابة، وليس عوام الناس هم الذين ابتدعوا القراءات الشاذة. مما يعني أن المصحف العثماني الذي بين أيدينا ربما يكون قد أصابه نوع من أنواع التحريف!! فهل تلك الرواية التي زعمت هذه المزاعم صحيحة؟!

---

[1] السيد بن أحمد بن عبد الرحيم: أسانيد القراء العشرة: المرحلة الأولي، ط2، دار الصحابة طنطا، مصر، 2006، ص:27، 41، 43، 44، 55.

[2] أبو بكر بن أبي داود: المصاحف، رقم الأثر: 37، ص: 14.

إنها لا تصح إسنادا ولا متنا، فأما إسنادا فمن رجاله: شعيب بن أيوب بن رزيق بن معبد بن شيطا الصريفيني (ت 261هـ): وثقه الدارقطني، وقال فيه ابن حبان: ((يخطئ ويدلس، وكل ما في حديثه من المناكير مدلسة))[1].وقال ابن حجر: ((صدوق، يُدلس))[2]. فالرجل لا يصل إلى درجة قبول روايته والاحتجاج بها، ورد الشواهد الصحيحة المبطلة للمتن.

والثاني: عمرو بن ثابت بن هرمز البكري أبو مُحَمَّد ويقال أبو ثابت الكوفي وهو عمرو بن أبي المقدام الحداد (ت 172هـ)، قيل فيه: كان يسب السلف، متروك، ليس بثقة، ضعيف، رديء الرأي شديد التشيع، ليس بالقوي رافضي خبيث[3].

والثالث: حبيب بن أبي ثابت قيس بن دينار الأسدي مولاهم الكوفي (ت 119، أو 122هـ)): ثقة، ثبت، كان كثير الإرسال والتدليس، له أحاديث لا يُتابع عليها، روى حديثين مُنكرين،، كان زمن المختار الثقفي(ت 67هـ) صبيا[4].و قد حدث عن أقوام لم يسمع منهم من الصحابة والتابعين[5]. وقد كان مصرا عن التدليس عن سبق إصرار وترصد، من ذلك أن أبا بكر بن عياش روى عن الأعمش أنه قال: ((قال لي حبيب بن أبي ثابت: لو أن رجلا حدثني عنك ما باليت أن أرويه عنك))[6].

وقد عده ابن قتيبة وشعبة والشهرستاني من رجال الشيعة[7]، وجعله الشيعة الإمامية منهم، ومروياته في كتبهم المذهبية الخاصة بهم[8]. وهذا وحده كاف لإسقاط الرواية، وهي تتفق مع إماميته. إماميته.

---

[1] السمعاني: الأنساب، دار الجنان، بيروت، 1408، ج 3 ص: 536.
[2] ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 418.
[3] ابن حجر: تهذيب، ج 7 ص: 6.
[4] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 323، ج 1 ص: 119، 120. و التقريب، ج 1 ص: 183.
[5] العلائي: جامع التحصيل، ص: 158.
[6] العلائي: جامع التحصيل، ص: 105.
[7] المعارف، ص: 139. و الملل و النحل، ج1 ص: 172. و ابن أبي حاتم: الجرح و التعديل، ج 2 ص: 166.
[8] أنظر مثلا: الكليني: الكافي، ج 1 ص: 436، ج 2 ص: 119. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 1100، ج 1 ص: 179. و ابن البطريق الحلي: خصائص الوحي، ص: 167.

وآخرهم- الرابع- جابر بن زيد البصري الأزدي أبو الشعثاء (ت 93 أو 103 هـ): ثقة[1].و قد صرّح بالسماع لكنه لا يثبت، وإنما هو من فعل أحد رواة هذا الخبر. لأن جابرا كان طفلا صغيرا عندما وُحدت المصاحف سنة 25هـ، وهو ولد سنة 21 هـ[2]. فالإسناد لا يصح لانقطاعه، وضعف بعض رواته.

والطريق الثاني مفاده ((حدثنا عبد الله قال: حدثنا الحسن بن مدرك، وإسحاق بن إبراهيم بن زيد قالا: حدثنا يحي بن حماد قال: حدثنا أبو عوانة، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عن أبي الشعثاء المحاربي قال: قال حذيفة: " يقول أهل الكوفة: " قراءة عبد الله، ويقول أهل البصرة: قراءة أبي موسى، والله لئن قدمت على أمير المؤمنين لأمرته أن يغرقها قال: فقال عبد الله: أما والله لئن فعلت ليغرقنك الله في غير ماء. [قال شاذان: في سقرها] "))[3].

وهذا الطريق إسناده لا يصح، لأن من رواته: الحسن بن مدرك بن بشير السدوسي أبو علي الطحان (ت) قيل فيه: ثقة، كذاب كان يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيلقيها على يحي بن حماد[4].

ومنهم: إسحاق بن إبراهيم بن مُحَمَّد بن عبد الله بن عمر بن زيد النهشلي المعروف بشاذان الفارسي)(ت 267هـ)، قيل فيه: صَدُوق[5]، له غرائب ومناكير[6]. علما بأن لفظ: صَدُوق هو من ألفاظ التعديل، يُشعر بالتعديل دون الضبط، ولا يُحتج بأهله، لكنه يُكتب حديثهم للاختبار[7]. للاختبار[7].

---

[1] ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 152.
[2] الزركلي: الأعلام، ج 4 ص: 261. و الموسوعة العربية العالمية، مادة: أبو الشعثاء جابر بن زيد.
[3] أبو بكر بن أبي داود: المصاحف، رقم الأثر: 38، ص: 14.
[4] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 1 ص: 215.
[5] الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 12 ص: 384.
[6] بن حجر: لسان الميزان، ج رقم: 1076، ج 1 ص: 272.
[7] محمود الطحان: أصول التخريج و دراسة الأسانيد، ط 3، مكتبة المعارف، الرياض، 1417، ص: 144-145.

ومنهم: أبو عوانة، والأعمش، وحبيب بن أبي ثابت، هؤلاء ضعفاء، وقد سبق بيان أحوالهم. وآخرهم أبو الشعثاء جابر بن زيد، فهو مع أنه ثقة لكن الإسناد بينه وبين الحادثة مُنقطع، لأنها حدثت سنة 25هـ، وكان هو طفلا صغيرا، كما بيناه سابقا.

وأما متن تلك الرواية، فلا يصح أيضا بدليل الشواهد الآتية: أولها إن متنها يتأثر بعدم صحة إسنادها، فبما أنه بينا إن إسنادها لم يصح، فهذا يُضعفها ويطعن فيها ويُفقدها قوتها من جهة مصدرها، وهذا ينعكس سلبا على متنها أيضا.

والشاهد الثاني مفاده أن متنها مرفوض شرعا وعقلا، لأنه لا مبرر لما زعمته من بأن ابن مسعود أنكر على حذيفة سعيه إلى الخليفة عثمان لتوحيد المصاحف. فلماذا يُنكر ذلك عليه؟؟!!، أليس اقتراح حذيفة هو اقتراح جيد وموافق للشرع، ويُحافظ على وحدة المسلمين؟!. ولا شك أن ابن مسعود ليس جاهلا ولا غبيا، ولا منحرفا عن الشرع حتى يتخذ ذلك الموقف الخاطئ.

ومن جهة أخرى فإن متنها ترده أيضا الروايات الأخرى التي ذكرت أن سبب اعتراض ابن مسعود على عثمان هو توليته لزيد بن ثابت ليقوم بمهمة توحيد المصاحف[1]. لكن هذه الرواية ذكرت أن ابن مسعود اعترض على فكرة توحيد القراءات التي اقترحها حذيفة بن اليمان قبل أن يقترحها على عثمان ويشرع في تنفيذها ويُعين لها زيد بن ثابت!!.أليس هذا شاهد قوي على أن الرواية مختلقة من أساسها، وأن محرفي التاريخ تلاعبوا بها لغايات في نفوسهم. والحقيقية هي أن الروايتين ضعيفتين[2]، لكن نستخدمهما لتضعيفهما معا، فنضرب الضعيف بالضعيف، ونُدحض الضعيف بالصحيح.

والشاهد الثالث مفاده أنه مما يُبطل متنها أيضا هو أنها زعمت أن ابن مسعود قال لحذيفة: ((أما والله لئن فعلت ليغرقنك الله في غير ماء. [قال شاذان: في سقرها] "))[3]. فهل هذا كلام عاقل؟؟!!، فهل الدعوة إلى توحيد القراءات هي جريمة وكبيرة من الكبائر حتى يدخل فاعلها جهنم؟؟!!، وهل إجماع الصحابة على توحيد المصاحف يُعد جريمة؟؟!، أليست مخالفتهم هي التي تُعد جريمة كبرى؟؟!!. أليس من الخطأ القول بذلك، ونسبته إلى ابن مسعود؟!. فهل من يقول هذا الكلام هو من أعلم الصحابة، أم هو من أجهل الناس بالشرع؟؟، نعم إنه من أجهل الناس

---

[1] سيأتي ذكر هذه الروايات قريبا.

[2] سنبين ضعف الرواية الثانية قريبا بحول الله تعالى.

[3] أبو بكر بن أبي داود: المصاحف، رقم الأثر: 38، ص: 14.

بالشرع لا من أعلمهم!!. وحاشا لابن مسعود أن يقول بذلك، أو يكون من هؤلاء!!. فذلك القول المنسوب لابن مسعود كلام باطل، ولا تصح نسبته إليه، وإنما هو من أقوال محرفي التاريخ، فكشفهم وأصبح ضدهم، وبرّأ ابن مسعود الذي كذبوا عليه!!.

والشاهد الرابع: إن مما يُبطل متنها أيضا أنها تضمنت معلومة غير صحيحة، وعليها قام الخبر بكامله. مفاده أن الرواية زعمت أن أبا الشعثاء جابر بن زيد – الذي روى الخبر–كان حاضرا فيما جرى بين حذيفة وابن مسعود من خلاف حول القراءات. وهذا لا يصح لأن جابرا ولد سنة 21هـ[1]، والمصاحف وحدّها عثمان بن عفان سنة 25هـ. فهذا شاهد قوي على اختلاق محرفي التاريخ لهذه الرواية وتلاعبهم بها.فكانت دليلا قويا ضدهم، عندما كشفت اختلاقهم لها.

والشاهد الخامس مضمونه أن تلك الرواية زعمت أن عبد الله بن مسعود رفض توحيد القراءات، وهذا زعم باطل. لأن الثابت قطعا إن ابن مسعود لم يُخالف ذلك أصلا، بدليل أن قراءته هي من بين القراءات الصحيحة التي اقرها المصحف العثماني، كقراءة عاصم، فابن مسعود من رواتها[2].

والشاهد السادس إن مما يُبطلها أيضا أنها تضمنت أمرا باطلا، اختلقه محرفو التاريخ ليردوا به الخبر الصحيح المشهور المتعلق بسبب توحيد المصاحف زمن عثمان بن عفان– ﷺ–. فهي زعمت أن حذيفة بن اليمان كان في الكوفة مع أبي موسى الأشعري وابن مسعود– ﷺ– واقترح عليهم توحيد القراءات، فأنكر عليه ابن مسعود. وهذا لم يصح إسنادا ولا متنا، لأنه كان مُختلقا ومُوجها لتحقيق غاية مُخطط لها سلفا. إنه لم يصح لأن الصحيح هو أن حذيفة بن اليمان لم يكن مُقيما في الكوفة، وإنما كان واليا على المدائن ببلاد فارس. وسبب اتصاله بالخليفة وإخباره بما رآه من اختلافات ليس هو كما ذكرته هذه الرواية وإنما هو كما ذكرته الرواية الصحيحة التي لا ذكر فيها لابن مسعود ولا لأبي موسى الأشعري، ولا للكوفة. فقد ذكرت أن ((حذيفة بن اليمان قدم على عثمان –وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق– فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى. فأرسل عثمان إلى حفصة: أن أرسلي إلينا بالصحف

[1] الزركلي: الأعلام، ج 4 ص: 261. و الموسوعة العربية العالمية، مادة: أبو الشعثاء جابر بن زيد.
[2] السيد بن أحمد بن عبد الرحيم: أسانيد القراء العشرة: المرحلة الأولي، ط2، دار الصحابة طنطا، مصر، 2006، ص: 42، 43.

نسخها في المصاحف ثم نردها إليك. فأرسلت بها حفصة إلى عثمان،فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف. وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم ففعلوا.حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف، رد عثمان الصحف إلى حفصة وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا،وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق))[1].

والرواية الثالثة مفادها أن ابن أبي داود قال: ((حدثنا عبد الله قال: حدثنا زياد بن يحيى أبو الخطاب الحساني، حدثنا كثير يعني ابن هشام، حدثنا جعفر، حدثنا عبد الأعلى بن الحكم الكلابي قال: أتيت دار أبي موسى الأشعري، فإذا حذيفة بن اليمان، وعبد الله بن مسعود، وأبو موسى الأشعري فوق أجار لهم، فقلت: هؤلاء والله الذين أريد فأخذت أرتقي إليهم، فإذا غلام على الدرجة فمنعني فنازعته فالتفت إلي بعضهم قال: خل عن الرجل فأتيتهم حتى جلست إليهم، فإذا عندهم مصحف أرسل به عثمان وأمرهم أن يقيموا مصاحفهم عليه، فقال أبو موسى: " ما وجدتم في مصحفي هذا من زيادة فلا تنقصوها، وما وجدتم من نقصان فاكتبوه، فقال حذيفة: كيف بما صنعنا؟ والله ما أحد من أهل هذا البلد يرغب عن قراءة هذا الشيخ، يعني ابن مسعود، ولا أحد من أهل اليمن يرغب عن قراءة هذا الشيخ، يعني أبا موسى الأشعري، وكان حذيفة هو الذي أشار على عثمان ﷺ بجمع المصاحف على مصحف واحد، ثم إن الصلاة حضرت، فقالوا لأبي موسى الأشعري: تقدم فإنا في دارك، فقال: لا أتقدم بين يدي ابن مسعود، فتنازعوا ساعة، وكان ابن مسعود بين حذيفة وأبي موسى فدفعاه حتى تقدم فصلى بهم "))[2].

واضح من هذه الرواية أنها نصت على أن بعض الصحابة قد خالفوا ما فعله عثمان في توحيده للمصحف، منهم أبو موسى الأشعري، وابن مسعود.وأنها صرّحت بأن القرآن الكريم قد دخله التحريف بالزيادة والنقصان. فهل ما زعمته هذه الرواية صحيح؟؟!!.

[1] البخاري: الصحيح، ج 6، ص: 183، رقم: 4987.
[2] ابن أبي داود: المصاحف، ص: - 239-240.

إن ذلك زعم باطل، لأن الرواية لا تصح إسنادا ولا متنا. فأما إسنادا فمن رجالها: جعفر بن برقان الكلابي) (ت 150 هـ) قيل فيه: ثقة، فيه ضعف واضح من جهة الضبط، روى مناكير، حدث عن بعض الرواة ولم يسمع منهم[1]. كان كثير الخطأ في حديثه. وقال فيه أبو بكر بن خزيمة: لا يُحتج به إذا انفرد بشيء[2]. وهذا الخبر انفرد به عن عبد الأعلى بن الحكم. فلم أعثر عليه من طريق آخر.

والثاني عبد الأعلى بن الحكم الكلابي، هذا مجهول الحال، فلم أعثر له على جرح ولا على تعديل في كتب الجرح والتعديل،ولا في التراجم والتواريخ. وقد ذكره ابن حِبان في الثقات[3]. لكن توثيقه له ليس حجة، لأن الذين سبقوه ذكروه في كتبهم من دون تجريح ولا تعديل. ولأن توثيق ابن حبان لا يُعوّل عليه إذا انفرد به في توثيق راوٍ من الرواة بسبب تساهله في التوثيق. كما أن سماعه من ابن مسعود غير ثابت، لأنه وُجد من الرواة من أدخل خارجة بن الصلت بينه وبين ابن مسعود[4].

وأما متنا فالرواية لا تصح بدليل الشواهد الآتية: أولها إن مضمونها مخالف للقرآن لأنها نصت على أن المصاحف لم تكن واحدة، وفيها زيادات وأخرى ناقصة. وهذا زعم باطل مخالف لما نص عليه القرآن الكريم من أنه كتاب محكم محفوظ لا يأتيه الباطل أبدا. و مخالف أيضا للصحيح من أن القرآن كان واحدا عند الصحابة وقد جمعوه مباشرة بعد وفاة النبي-عليه الصلاة والسلام -، وقد حدث ذلك بإجماع منهم.

والشاهد الثاني مفاده أن الرواية زعمت أن الصحابي حذيفة بن اليمان كان مع الصحابيين أبي موسي الأشعري وابن مسعود- ﷺ- في الكوفة. وهذا ضعيف جدا، وغير ثابت، بل ولا يصح من جهتين: الأولى هي أن حذيفة لم يكن في الكوفة، وإنما كان واليا على المدائن-عاصمة الفرس في بلاد فارس- زمن عمر وعثمان، وبقي بها إلى أن توفي سنة 36هـ[5]. والثانية هي أن موقف

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 131، ج 1 ص: 57-58. و العلائي: جامع التحصيل، ص: 154.
[2] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 934، ج 5 ص: 15.
[3] ج 4، ص: 46 ن،رقم: 4189.
[4] ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج 3 ص: 24، رقم: 130.
[5] الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج3 ص: 220 و ما بعدها.

حذيفة الذي ذكرته الرواية لا يصح عنه، لأنه هو الذي تدخل بسرعة وحزم لدي الخليفة عثمان وطلب منه ضرورة الإسراع والتدخل لحل مشكلة القراءات بين المسلمين. وهذا يستلزم أن يتدخل أيضا بقوة فيما ذكرته الرواية من موقف أبي موسى وابن مسعود من المصحف العثماني. وبما أنها ذكرت أنه تخاذل، ولم يتخذ موقفا حازما، دلّ هذا على أن الرواية لا تصح، لأن المطلوب منه شرعا وعقلا أن يُنكر عليهما، ويُطالبهما بالخضوع لما اختاره المسلمون في المدينة.

والثالث: إنه مما يُبطل زعم تلك الرواية هو أنه ليس صحيحا أن مصحف أبي موسى الأشعري كان مخالفا للمصحف العثماني زيادة ونقصانا كما زعمت الرواية. وإنما الصحيح هو أن قراءة أبي موسى الأشعري لم تكن تخالف قراءة عثمان بن عفان، ولا علي بن أبي طالب، ولا زيد بن ثابت،ولا المصحف العثماني الذي أجمع عليه الصحابة، بل هي من القراءات الصحيحة التي أقرها المصحف العثماني[1]. فكيف تزعم تلك الرواية بأن أبا موسى الأشعري كان من المعارضين للمصحف العثماني؟؟!!.

والشاهد الأخير– الخامس– مفاده أن الرواية ذكرت أن عبد الأعلى بن الحكم الذي روى الخبر ذكر أنه رأى وسمع ابن مسعود. لكن هذا وإن ذكرته مصادر صرحت بأنه سمع منه، فإنه غير ثابت لأنه وُجد من الرواة من أدخل خارجة بن الصلت بين عبد الأعلى وبين ابن مسعود[2]. وهذا يُضعف متن الرواية لأنها تضمنت خبرا مشكوكا فيه.

وأُشير هنا إلى أن تلك الرواية وجدتها عند الحاكم النيسابوري من طريق آخر، مفادها أنه قال:((حدثنا أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي، ثنا الحسن بن المثنى بن معاذ، ثنا أبي، ثنا عبد الله بن عوف، حدثني عمر بن قيس، عن أبي ميسرة عمرو بن شرحبيل قال: أتى عليَّ رجل وأنا أصلي فقال: ثكلتك أمك ألا أراك تصلي وقد أمر بكتاب الله أن يمزق كل ممزق قال: فتجوزت في صلاتي وكنت أجلس فدخلت الدار ولم أجلس ورقيت فلم أجلس فإذا بالأشعري وحذيفة وابن مسعود يتقاولان وحذيفة يقول لابن مسعود: ادفع إليهم هذا المصحف قال: والله لا أدفعه إليهم

---

[1] السيد بن أحمد بن عبد الرحيم: أسانيد القراء العشرة: المرحلة الأولي، ط2، دار الصحابة طنطا، مصر، 2006، ص: 27 وما بعدها، و 62.

[2] ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج 3 ص: 24، رقم: 130.

اقرأني رسول الله– صلى الله عليه و سلم– بضعا وسبعين سورة ثم أدفعه إليهم والله لا أدفعه إليهم. هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه.تعليق الذهبي قي التلخيص: صحيح))[1].

إنها رواية لا تصح إسنادا ولا متنا، فأما إسنادا فمن رجاله: المؤلف الحاكم النيسابوري (321 – 450)، قيل فيه: ثقة،وقال ابن طاهر: سألت أبا إسماعيل الأنصاري عن الحاكم فقال: ثقة في الحديث رافضي خبيث، ثم قال ابن طاهر: كان شديد التعصب للشيعة في الباطن، وكان يظهر التسنن في التقديم والخلافة، وكان منحرفًا عن معاوية وآله، متظاهرًا بذلك ولا يعتذر منه)). وقال الذهبي ((قلت: أما انحرافه عن خصوم علي فظاهر، وأما أمر الشيخين فمعظم لهما بكل حال فهو شيعي لا رافضي))[2].والراجح جدا عندي أن هذا الرجل شيعي إمامي كان يُمارس التقية يتعيش بها بين أهل السنة،وإنما يُظهر بعض التسنن كما ذكر ابن طاهر. علما بأن الرافضي لا يُمكن أن يكون ثقة في الحديث من الناحية العملية، وإذا كان صادقا فلن يكون رافضيا، لأن الرفض يقوم على تكذيب الوحي الصحيح وما يُوافقه من العقل الصريح، والتاريخ الصحيح.

وهذا الموقف قال به الشيعة الإمامية، فقد جعلوه من رجالهم،وألحقوا مضنفاته بتراثهم، ووصفه بعضهم بأنه من أبطال الشيعة وسدنة الشريعة[3].

وقال الخطيب البغدادي: ((كان بن البيع– الحاكم– يميل إلى التشيع فحدثني أبو إسحاق إبراهيم بن مُحَمَّد الأرموي بنيسابور وكان شيخا صالحا فاضلا عالما قال: جمع الحاكم أبو عبد الله أحاديث زعم أنها صحاح على شرط البخاري ومسلم يلزمهما إخراجها في صحيحيهما منها حديث الطائر، ومن كنت مولاه فعلى مولاه فأنكر عليه أصحاب الحديث ذلك ولم يلتفتوا فيه إلى قوله ولا صوبوه في فعله))[4]. لاحظ من يفعل هذا فهو شيعي إمامي وليس متشيعا ولا شيعيا سنيا. وفي ذلك ذكر ابن الجوزي: ((قال ابن ناصر–عن حديث الطير– حديث موضوع إنما جاء من سقاط آهل الكوفة عن المشاهير والمجاهيل عن انس وغيره. قال ابن طاهر: فلا يخلو الحاكم

---

[1] الحاكم: المستدرك على الصحيحين، رقم الحديث: 2896، ج 2 ص: 247.

[2] الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج 3 ص: 165-166.

[3] أنظر مثلا:أغا برزك الطهراني: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، رقم: 7300، ج 21 ص: 366، رقم: 1083، ج 27، ص: 295. و عباس القمي: الكنى و الألقاب، ج 2 ص: 191.

[4] تاريخ بغداد، رقم: 3024، ج 5 ص: 473.

من أمرين إما أنه يجهل الصحيح فلا يعتمد على ما يقوله وإما يعلمه ثم يقول خلافه فيكون معاندا كذبا))[1].

فالحاكم ضعيف من جهة عدالته وفيه غلو في التشيع، و قد ترجم له الشيعة واثنوا عليه، وقد طعن فيه بعض محدثي أهل السنة. كما أنه ضعيف جدا من جهة ضبطه، فمن المعروف أنه متساهل جدا في التحقيق.وكتابه المستدرك مملوء بالأخطاء والروايات الباطلة، قال فيه شمس الدين الذهبي: ((ولا ريب أن في المستدرك أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحة، بل فيه أحاديث موضوعة شان المستدرك بإخراجها فيه... وليته لم يصنف المستدرك فإنه غض من فضائله بسوء تصرفه))[2].وقال أيضا: ((وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المئة يشهد القلب ببطلانها))[3]. فماذا يعني هذا؟؟!!. وعليه فالرجل ضعيف،وتوثيقه لم يثبت، والرواية لا تصح وتتفق مع مذهب الإمامية.

والراوي الثاني: أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي: أبو سعيد أحمد بن يعقوب بن أحمد بن مهران الثقفي الزاهد، لم أعثر له على حال جرحا ولا تعديلا. فالرجل مجهول على الأرجح.

والثالث: عبد الله بن عوف: لم أجده في أية رواية أنه روى عن عمر بن قيس إلا عند الحاكم، وذكر البخاري في التاريخ نفس الرواية بإسنادها، ذكر ابن عون بدلا من: ابن عوف[4]، و عليه فالصواب: عبد الله بن عون بن أرطبان البصري أبو عون(ت 150هـ عن 87 سنة)، قيل فيه: ثقة ثبت[5]، حدث عن رواة بما لم يسمعه منهم، وأرسل عن بعضهم[6].

---

1 ابن الجوزي: المنتظم، رقم: 434، ج 7 ص: 274.

2 الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج 3 ص: 164، 166.

3 الذهبي: سير أعلام النبلاء، رقم: 100، ج 17، ص: 175.

4 التاريخ الكبير، ج 6 ص: 55، رقم: 2121.

5 ابن حجر: التقريب، ج 1 ض: 520.

6 العلائي: جامع التحصيل، ص: 215، رقم: 389. و ابن أبي شيبة: المصنف، ج 4 ص: 319. و ابن أبي حاتم: تفسير ابن أبي حاتم، ج 2 ص: 64.

والراوي الرابع: عمر بن قيس: عمر بن قيس الماصر بن أبي مسلم الكوفي أبو الصباح: وثقه ابن معين، وأبو حاتم، كان من المرجئة[1]. وجعله الشيعة الإمامية من الشيعة الزيدية البترية[2].

وآخرهم أبو ميسرة عمرو بن شرحبيل الهمداني أبو ميسرة الكوفي (ت63هـ): وثقه ابن معين[3]. لكن توثيقه له فيه نظر، لأنه متأخر عنه كثيرا. فالرجل بعيد عنه زمنيا، فهو تابعي توفي سنة 63هـ، وابن معين توفي سنة 233هـ. فمن أين له بذلك، وقد تفرد به.

وبناءً على ما ذكرنا فإسناد الرواية لا يصح لضعف بعض رواته وجهالة آخرين.

وأما متنا فالرواية لا تصح أيضا من جهة مضمونها لما سبق أن نقضنا به الطريق الأول من الرواية، بحكم أن المتن واحد في عمومه. ولأنها تضمنت معطيات تشهد على ضعفها وتلاعب الرواة بها لتحقيق غايات في نفوسهم. منها قولها: ((قد أمر بكتاب الله أن يمزق كل ممزق)). فهذا كذب مفضوح ومُتعمد من محرف الرواية لغاية في نفسه، لأن الصحيح هو أن عثمان لم يأمر بتمزيق كتاب الله، وإنما بعدما وحده بإجماع من الصحابة في المدينة أرسل المصاحف الموحدة إلى الأقاليم وأمر بحرق غيرها من المصاحف التي كانت عند المسلمين. فلماذا هذا الكذب المفضوح، والتهويل المتعمد، والتوجيه المغرض لما قام به عثمان؟؟!!.أليس هذا شاهد قوي على ضعفها وتلاعب الرواة بها؟؟!!.

ومن تلك المعطيات أيضا أن الرواية الأولى ذكرت أن الذي روى الخبر على أنه شاهد عيان، واتصل بأبي موسي لأشعري وحذيفة، وابن مسعود- رضي الله عنهم- وحضر ما جرى بينهم هو عبد الأعلى بن الحكم الكلابي، لكن الطريق الثاني ذكر أنه أبو ميسرة عمرو بن شرحبيل. وفي رواية أخرى أن الذي حضر هو مرة بن شراحيل الهمداني الكوفي(ت76هـ أو بعدها)[4]. فلماذا هذا الاختلاف، وماذا يعني؟؟!!. أليس من المستبعد أن تتكرر نفس الحادثة مع شخصين مختلفين؟؟!!.

[1] المزي: تهذيب الكمال، ج 22 ص: 61.
[2] أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، ج 1 ص: 228.
[3] ابن حجر: تهذيب، ج 7 ص: 34.
[4] أبو بكر بن أبي داود: المصاحف، رقم الأثر: 40، ص: 14.

ومنها أيضا أن الطريق ذكر أن رد فعل حذيفة كان ضعيفا وسلبيا، لكن الثاني خالفه ونص صراحة على غضبه واستنكاره على ابن مسعود. وفي طريق آخر أنه لم يحدث بينهما نزاع ولا خلاف[1]. فلماذا اختلفت الطرق الثلاثة؟؟!!، فإما أنه استنكر بشدة كما ذكر الطريق الثاني، وإما أنه فعل ما ذكره الأول، وإما أنه لم يحدث بينهما نزاع كما في الطريق الثالث!!. وأما الزعم بأن كل ذلك حدث بينهما فلا يصح. وهذا شاهد على ضعف الرواية وتلاعب الرواة بها.

والرواية الرابعة تتعلق بموقف الصحابي عبد الله بن مسعود من توحيد عثمان للمصاحف وتعيينه لزيد بن ثابت على رأس الجماعة التي كلفها بذلك. وقد رُوي موقف ابن مسعود من طرق كثيرة، تحمل كلها موقفه المعارض لما فعله عثمان بن عفان من جهة. وهي تتضمن القول بتعرض القرآن الكريم للتحريف من جهة أخرى. فهل هذه المعارضة المزعومة صحيحة؟؟!!. إجابةً عن ذلك نورد أولا طائفة من تلك الطرق ننقدها إسنادا في موضع واحد، ثم نتفرغ لنقدها متنا ثانيا.

أولها رواية مفادها: ((حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلى،أخبرنا عبدة بن سليمان، حدثنا الأعمش، عن شقيق،عن عبد الله أنه قال:" ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة" ثم قال:" على قراءة من تأمروني أن أقرأ، فلقد قرأت على رسول الله –ﷺ– بضعا وسبعين سورة ولقد عَلِم أصحاب رسول الله –ﷺ– أنى أعلمهم بكتاب الله ولو أعلم أن أحدا أعلم منى لرحلت إليه ". قال شقيق فجلست فى حلق أصحاب مُحَمَّد – ﷺ– فما سمعت أحدا يرد ذلك عليه ولا يعيبه))[2].

وأقول: هذا الخبر لا يثبت من جهة إسناده، لأن من رجاله: الأعمش: سليمان بن مهران (61-148 هـ): قيل فيه: ثقة، ثبت، حافظ، في حديثه اضطراب كثير، فيه تشيع، مُدلس روى عن أناس أحاديث كثيرة جدا لم يسمعها منهم، وقد دلس عن الثقات والضعفاء،وعن المشهورين

[1] أبو بكر بن أبي داود: المصاحف، رقم الأثر: 40، ص: 14.
[2] مسلم: الصحيح، رقم الحديث: 6486، ج 7 ص: 148. والنسائي: السنن الكبرى، ج 5 ص: 6، رقم: 7997.

والمغمورين. وكان كثير الوهم في أحاديث الضعفاء الذين دلس عليهم[1]. وقال ابن المبارك: ((إنما أفسد حديث أهل الكوفة الأعمش وأبو إسحاق. كره أحمد مراسيل الأعمش، لأنه كان لا يُبالي عمن يُحدث، ويُسقط الضعيف الذي بينه وبين الثقة[2]. وفعله هذا عمل مُتعمد،وهو من أنواع التحريف والافتراء والتغليط!!.

وقال جرير: سمعت مغيرة يقول: أهلك أهل الكوفة أبو إسحاق وأعمشكم هذا كأنه عنى الرواية عمن جاء))[3]. و جعله ابن قتيبة من رجال الشيعة[4]،وعده الجوزجاني من بين محدثي شيعة الكوفة الذين لم يحمد الناس مذاهبهم، لكنهم حملوهم لصدق ألسنتهم[5]. وعده الشهرستاني من بين رجال الشيعة أيضا[6]. وقال يزيد بن زريع عن سليمان الأعمش: ((وكان والله **خربيا سبئيا**، والله لولا أن شعبة حدث عنه ما رويت عنه حديثا أبدا))[7]. وهذا كلام خطير جدا، و شهادة دامغة منه ضد الأعمش.

ومن مظاهر تلاعبه بالروايات ممارسته للتحريف والتقية، قول يحي بن سَعِيد: ((كتبتُ عن الأعمش أحاديث عن مجاهد كلها ملزقة لم يسمعها))[8].ومن مظاهر ممارسته للدس والتقية التظاهر التظاهر بالاعتراف والتوبة: قَال عَبد الله بن نمير: سمعت الأعمش يقول: حدثت بأحاديث على التعجب، فبلغني أن قوما اتخذوها دينا، لا عدت لشيء منها))[9].

---

1 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 386، ج 3 ص: 150 و ما بعدها. و سبط ابن العجمي: التبيين لاسماء المدلسين، رقم: 33، ص: 5. و الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 3517، ج 4 ص: 153.

2 ابن قيم الجوزية: تهذيب سنن أبي داود و إيضاح مشكلاته، ج 1 ص: 9. و ابن عبد البر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني و الأسانيد، ج 1 ص: 32. و العلائي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ج 1 ص: 32.

3 الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 2628، ص: 135.

4 المعارف، ص: 139.

5 أبو إسحاق الجوزجاني: أحوال الرجال، ص: 10. ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 7 ص: 47.

6 الشهرستاني: الملل و النحل، حققه سيد كيلاني، دار المعرفبيروت، 1404 . ج 1 ص: 172.

7 أحمد بن حنبل: العلل و معرفة الرجال، ط1 ن المكتب الإسلامي، دار الخاني، بيروت، الياض، 1408، 1988، رقم: 2517، ج ص: 342.

8 ابن أبي حاتم: الجح و لتعديل، ح 1 ص: 443.

9 أحمد بن حنبل: العلل و معرفة الرجال، ج 1 ص: 121.

وأقول: الرجل يفتري ويُضلل ويُحرف عن تعمد وسبق إصرار وترصد، ثم عندما ينكشف أمره يُظهر الاعتراف والتوبة!!، فلماذا لم يذكر منذ البداية بأنها للتعجب؟؟، ولماذا سكت عنها في البداية؟؟، ولماذا يرويها أصلا، فهل أصبح الحديث عنده للتفكه؟؟!!. فقد كان يجب عليه أن يذكر ذلك للناس، لأنه لا يصح رواية الأحاديث الضعيفة ثم السكوت عن حالها. فهو الذي قال بأنها أحاديث، فاتخذها الناس كذلك بحسن ظنهم فيه، ثم يُحملهم المسؤولية بعدما انكشف أمره!!!. فهذا تلاعب وتخليط و تدليس، وافتراء مُتعمد على الناس، ومظهر من مظاهر ممارة التقية!!.

و من مظاهر عدم صدقه، فإنه لم يكتف بالإسقاط العمدي للضعفاء، والتحديث عمن لم يسمع منهم بالعنعنة، وإنما بلغ به الأمر إلى التحديث بالسماع عمن لم يسمع منه. مثال ذلك فهو قد حدث عن مالك بن أنس بالعنعنة ولم يسمع منه[1].لكنه حدث عنه أيضا بالسماع، فقد أورد له الخطيب البغدادي رواية تقول: ((قال الآبار حدثنا جعفر بن مُحَمَّد بن عمران التغلبي حدثنا أبو يحي الحماني عن الأعمش قال **سمعت أنسا** يقول إن ناشئة الليل هي أشد وطئا وأصوب قيلا فقيل له يا أبا حمزة وأقوم قيلا فقال اقوم وأصوب واحد))[2]. وقد أفرد الخطيب البغدادي ترجمة مطولة للأعمش، وذكر أخبارا دلت على أن سماعه من أنس بن مالك لم يثبت، وإنما رآه فقط[3]. فإذا صح ذلك عنه يكون الرجل قد تعمد الكذب والتحريف و التضليل!!.

ومن مظاهر تلاعبه وممارسته للتقية أنه من الرواة الذين رووا القراءات الصحيحة المتواترة التي كان المسلمون يقرؤون بها من جهة، وأنه أحد أئمة قراء القراءات الشاذة من جهة أخرى[4]. فالرجل كما كان ثقة وضعيفا في الحديث، كان ثقة وضعيفا في القراءات.. فماذا يعنى هذا؟ ولماذا كان كذلك؟. ومن أين له بتلك القراءات؟؟. وهل رجل هذا حاله يُوثق فيه ويُعتمد عليه وتُتخذ أقواله دينا؟؟!!.

---

[1] العلائي: جامع التحصيل، ص: 189.

[2] الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 9 ص: 4. و هذه الرواية سنعود إلى مناقشتها و تحقيقها إسنادا و متنا لاحقا.

[3] الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 9 ص: 4.

[4] السيد أحمد بن عبد الرحيم: أسانيد القراء العشرة، ص: 40.

وهو عند الشيعة من أصحاب إمامهم جعفر الصادق، ومن ثقات محدثي الإمامية[1]. ومروياته عن أئمتهم في كتبهم الإمامية، منها: ((عن سليمان بن مهران، قال: قلت لجعفر بن مُحَّد عليهما السلام: هل يجوز أن نقول: إن الله عزوجل في مكان؟...)). ومنها ((عن سليمان بن مهران، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل: (والأرض جميعا قبضته يوم القيمة) فقال:...))[2]. ومنها ((حدثنا أبو معاوية[3]،عن سليمان بن مهران، عن أبي عبد الله جعفر بن مُحَّد عليهما السلام قال: عشر خصال من صفات الامام: العصمة، والنصوص، وأن يكون أعلم الناس وأتقاهم لله وأعلمهم بكتاب الله، وأن يكون صاحب الوصية الظاهرة، و يكون له المعجز والدليل، وتنام عينه ولا ينام قلبه، ولا يكون له فيء، ويرى من خلفه كما يرى من بين يديه))[4]. ومنها ((حدثنا أبو معاوية، عن سليمان بن مهران، عن جعفر بن مُحَّد، عن أبيه مُحَّد بن علي، عن أبيه علي بن الحسين، عن أبيه الحسين بن علي، عن أبيه علي بن أبي طالب عليهم السلام قال: لما حضرت رسول الله –صلى الله عليه وآله– الوفاة دعاني فلما دخلت عليه قال لي: يا علي أنت وصيي وخليفتي على أهلي وأمتي، في حياتي وبعد موتي، وليك وليي ووليي ولي الله، وعدوك عدوي، وعدوي عدو الله، يا علي المنكر لولايتك بعدي كالمنكر لرسالتي في حياتي لانك مني وأنا منك، ثم أدناني فأسر إلي ألف باب من العلم، كل باب يفتح ألف باب. خلق الله عز وجل ألف ألف عالم وألف ألف آدم))[5].

وأُشير هنا أيضا إلى أن الأعمش كان من الرواة الذين يتعمدون إسقاط الراوي الضعيف الذي بينه وبين الثقة، ومن يفعل هذا فهو مُضلل ومُفترٍ يتعمد الافتراء على الله ورسوله والمسلمين. ولا ينفعه استخدام العنعنة، فهي تضلل السامع فقط وتجعل قوله يحتمل السماع من عدمه، لكنها في الحقيقة كذب مُتعمد، وهو يعلم بأنها كذب، ومن ثم فإن ذلك الاحتمال لا ينفي عنها حقيقة

---

1 عبد الحسين الشبستري: أصحاب الإمام جعفر الصادق، رقم: 1531، ج 3 ص: 93. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، ج 1 ص: 363.

2 ابن بابويه القمي: كتاب التوحيد، منشورات جماعة المدرسين، قم، إيران، ص:291، 325.

3 تذكر معاوية، هذا فقد كنا أشرنا إلى أنه شيعي، و سنذكر بعض مروياته في كتب الإمامية، و هي كثيرة، ذكرنا منها هنا مثالين عنه و عن الأعمش.

4 بن بابويه القمي: كتاب الخصال، منشوات جماعة المدرسين، قم، إيران، ج 2 ص: 284.

5 بن بابويه القمي: كتاب الخصال، منشوات جماعة المدرسين، قم، إيران، ج 3 ص: 224.

أمرها بأنها كذب. وعليه فإن المدلس الذي يفعل ذلك كالأعمش، فإنه عندما يُصرّح بالسماع – سواء كان ضعيفا أو موثقا عند الناس–، فإن هذا السماع لا يُقبل منه حتى وإن كان ثقة عندهم، وإنما يجب التأكد من أمره في كل خبر يرويه، ولا يُقبل منه لمجرد أنه ثقة عند الناس. لأنه قد يُمارس في السماع ما مارسه في التدليس. فكما سمح لنفسه بالكذب في التدليس، فهو أيضا قد يُمارسه عندما يُصرح بالسماع من الثقات، فيروي عنهم ما لم يسمعه منهم. لأنه في هذه الحالة يكون أكثر أمانا من أن ينكشف أمره. فبما أنه سمع منه والناس يعلمون ذلك، فلا مانع عنده من أن يروي عنه بالسماع ما لم يسمع منه، لأن الكذاب هو الكذاب. فكما كذب في التدليس بالعنعنة، فهو قد يكذب أيضا في التحديث بالسماع.ولا يصح أن يُقال:إنه كان كذابا في التدليس، ولم يكن كذابا في التحديث بالسماع!!!.

وخلاصة قولنا في هذا الرجل أنه لا يُمكن أن يكون الأعمش ثقة عند الفريقين(السنة والشيعة) ومن كبار علمائهم، إلا إذا أنه كان يُمارس التقية، وما يترتب عنها من تحريفات وتلاعبات، وتغليطات وتدليسات.وبها أخفى حاله عن كثير من علماء أهل السنة. فالرجل كان متعدد الأدوار والخدمات، أفسد بها كثيرا من مرويات الحديث والقراءات والتاريخ. فقد كان من رواة القراءات الصحيحة من جهة، و من أئمة رواة القراءات الشاذة من جهة أخرى. وهو من كبار رواة الأحاديث الصحيحة من ناحية، ومن كبار رواة الأحاديث الضعيفة والمكذوبة ومن مفسدي أحاديث الكوفة من ناحية أخرى. وهذا كله نتيجة لتشيعه الإمامي وممارسته للتقية.

ولا شك أن من يكون ذلك حاله، فهو دليل دامغ على أنه مارس ذلك عن تعمد وسبق إصرار وترصد لغايات في نفسه. لأن الذي يُخطئ قد يُخطئ في بعض الروايات وعن بعض الرواة خاصة المغمورين منهم. لكن هذا الرجل دلس على الأعيان والمشهورين من بعض الصحابة كأنس بن مالك، وكبار التابعين كالحسن البصري مثلا[1]. مما يعني أن فعل الذي فعل عن تعمد وتخطيط مُسبق لتحقيق غايات في نفسه.

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 386، ج 3 ص: 150 و ما بعدها. و سبط ابن العجمي: التبيين لاسماء المدلسين، رقم: 33، ص: 5. و الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 3517، ج 4 ص: 153.

وعليه فإن هذا الرجل– الأعمش– لم يكن في المستوى المطلوب عدالة ولا ضبطا. وبما أن ذلك هو حاله، وهو في هذه الرواية قد عنعن،فإن رواياته لا تُقبل سواء صرّح بالسماع أم لم يُصرح به، لأنه قامت الأدلة الدامغة على عدم ثبوت توثيقه، بل وعلى عدم صدقه، فمروياته لا تُقبل إذا انفرد بها.

والراوي الثاني: شقيق بن سلمة أبو وائل الأسدي الكوفي(توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز عن 100 سنة هـ): مخضرم، من كبار التابعين، ثقة، يُرسل[1]. وبما أنه يُرسل، وهنا لم يُصرّح بالسماع، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته عن ابن مسعود.

والطريق الثاني من رواية النسائي قال: ((أخبرنا الحسن بن إسماعيل بن سليمان المجالدي المصيصي قال: حدثنا عبدة بن سليمان، عن الأعمش، عن أبي إسحاق،عن هبيرة بن يريم قال: قال عبد الله بن مسعود: على قراءة من تأمروني أقرأ، لقد قرأت على رسول الله– صلى الله عليه و سلم– بضعا وسبعين سورة وإن زيدا لصاحب ذؤابتين يلعب مع الصبيان. خالفه أبو شهاب رواه عن الأعمش عن أبي وائل عن بن مسعود))[2].

وأقول: هذا الطريق لا يصح أيضا لأن من رجاله: الأعمش سليمان بن مهران ذكرنا حاله أعلاه. وأبو إسحاق السبيعي بينا سابقا أنه ضعيف، وأن توثيقه لم يثبت، وكان شيعيا إماميا يُمارس التقية.

والأخير: هبيرة بن يريم الشيباني أبو الحارث الكوفي (ت 66هـ)، قيل فيه: كان شيعيا مختاريا، ليس بالقوي، لا بأس بحديثه، ليس بذاك، مجهول، روى مناكير، ضعيف[3]. فالإسناد لا يصح من جهته.

والطريق الثالث رواه ابن أبي داود ((حدثنا عبد الله قال: حدثنا أحمد بن منصور بن سيار قال: حدثنا قبيصة قال: حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن حميد بن مالك قال: قال عبد الله:

---

1 ابن حجر: تهذيب، ج 3 ص: 249.

2 النسائي: السنن، رقم الحديث: 9329، ج 5 ص: 412.

3 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 52، ج 10، ص: 15.

" لقد قرأت من في رسول الله ﷺ سبعين سورة، وأن زيد بن ثابت [ذو] ذؤابتين يلعب مع الصبيان "))[1].

وإسناده لا يصح بسبب أبي إسحاق السبيعي، وقد سبق أن فصلنا حاله وذكرنا الأدلة الدامغة التي تُثبت تضعيفه.وهو هنا قد روى الخبر عن حميد بن مالك– ثقة[2] –، لكنه روى الطريق السابق– الثاني– عن قريبه هبيرة بن يريم.

والطريق الرابع مفاده ((حدثنا عبد الله قال: حدثنا عمي قال: حدثنا ابن أبي رجاء قال: أخبرنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن خمير بن مالك، عن عبد الله قال: " لما أمر بالمصاحف ساء ذلك عبد الله بن مسعود قال: من استطاع منكم أن يغل مصحفا فليغلل، فإنه من غل شيئا جاء بما غل يوم القيامة، ثم قال عبد الله: لقد قرأت القرآن من في رسول الله– ﷺ– سبعين سورة وزيد صبي، أفأترك ما أخذت من رسول الله– ﷺ– "))[3].

وهذا إسناد لا يصح أيضا، لأن من رجاله: عبد الله بن رجاء بن عمر الغداني البصري (219أو 220 هـ): صدوق، ثقة، كثير الغلط والتصحيف ليس بحجة[4].

وإسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي (100–،160هـ)، ضعيف، وقد سبق بيان حاله. و جده أبو إسحاق السبيعي، ضعيف سبق بيان ذلك.

و آخرهم: خمير بن مالك، لم أعثر له على جرح ولا على تعديل في الكتب التي ترجمت له كطبقات ابن سعد، والتاريخ الكبير للبخاري، وذكره ابن حبان في الثقات[5]. لكن انفراده بالتوثيق لا يُعتمد عليه، لأنه معروف بأنه متساهل جدا في التوثيق.

[1] ابن أبي داود: المصاحف، الدار العلمية، بيروت، 1995، رقم الأثر: 42.
[2] المزي: تهذيب الكمال، ج 7 ص: 390. و ابن حجر: تهذيب، ج 2 ص: 31.
[3] ابن أبي داود: المصاحف، رقم الأثر: 43.
[4] الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 3168، ج 1 ص: 338.
[5] أنظر: طبقات ابن سعد، ج 6 ص: 95. و التاريخ الكبير، ج 3 ص: 70. و الثقات، ج 4 ص: 60.

والطريق الخامس مفاده ((حدثنا عبد الله قال: حدثنا يونس بن حبيب قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا عمرو بن ثابت، عن أبي إسحاق، عن خمير بن مالك قال: سمعت ابن مسعود يقول: " إني غال مصحفي، فمن استطاع أن يغل مصحفا فليغلل، فإن الله يقول: ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة، ولقد أخذت من في رسول الله ﷺ سبعين سورة، وإن زيد بن ثابت لصبي من الصبيان، أفأنا أدع ما أخذت من في رسول الله ﷺ "))[1].

وإسناده لا يصح لأن من رجاله: عمرو بن ثابت بن هرمز البكري أبو مُحَمَّد ويقال أبو ثابت الكوفي وهو عمرو بن أبي المقدام الحداد (ت 172هـ) قيل فيه: كان يسب السلف، متروك، ليس بثقة، ضعيف، رديء الرأي شديد التشيع، ليس بالقوي رافضي خبيث[2]. وأبو إسحاق السبيعي، وخمير بن مالك سبق ذكر حاليهما، وهما ضعيفان.

والطريق السادس: ((حدثنا عبد الله قال: حدثنا هارون بن إسحاق قال: حدثنا وكيع، عن شريك، عن إبراهيم بن مهاجر، عن إبراهيم، لما أمر بتمزيق المصاحف قال عبد الله: " أيها الناس، غلوا المصاحف، فإنه من غل يأت بما غل يوم القيامة، نعم الغل المصحف يأتي أحدكم به يوم القيامة "))[3].

إن إسناده لا يصح، لأن من رجاله: وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي (128-196هـ) عن 70 سنة)، وثقه أكثر المحدثين، وأثنوا عليه[4]، و جعله ابن قتيبة من رجال الشيعة[5]. وقال ابن المديني: وكيع كان فيه تشيع قليل))[6]. والشيعة هم أيضا عدوه من رجالهم[7]. وكان وكيع يُدلس

---

[1] ابن أبي داود: المصاحف، رقم الأثر: 44.
[2] ابن حجر: تهذيب، ج 7 ص: 6.
[3] ابن أبي داود: المصاحف، رقم الأثر: 45.
[4] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 211، ج 10 ص: 85 و ما بعدها.
[5] المعارف، ص: 139.
[6] الذهبي: ميزان الاعتدال، ج 4 ص: 220.
[7] مُحَمَّد جعفر الطبسي: رجال الشيعة في أسانيد السنة، رقم: 129 ج 2 ص: 228. شرف الدين الموسوي: المراجعات، ط 2، الجمعية الإسلامية، بيروت، 1982، رقم: 94، ج 1 ص: 236 و ما بعدها.

فيُخفي أسماء الضعفاء عندما يروي عنهم، وكان كثير الخطأ أيضا[1]. وبما أنه يُدلس وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والراوي الثاني: شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي أبو عبد الله الكوفي القاضي (109-177هـ): ثقة، ليس بشيء عند يحي القطان تركه وضعف حديثه جدا، غير مُتقن ويغلط، مُخلط، صدوق، له مناكير، لس بالقوي، كثير الخطأ، سيء الحفظ جدا. قال ابن المبارك: شريك ليس حديثه بشيء.قال الجوزجاني: سيء الحفظ، مُضطرب الحديث، مائل. كان شريك لا يبالي كيف حدث، كان يُدلس. نُسب إلى التشيع المفرط، وقدُ حكي عنه خلاف هذا، فقيل كان يُقدم عليا على عثمان لا على الشيخين. كان مشهورا بالتدليس. عده ابن قتيبة من رجال الشيعة[2]. وقال الأزدي: ((كان صدوقا إلا أنه مائل عن القصد غالي المذهب سيء الحفظ كثير الوهم مضطرب الحديث))[3]. وقال أبو داود الدهان: ((سمعت شريك بن عبد الله يقول: علي خير البشر فمن أبى فقد كفر))[4]. فعلق الذهبي على ذلك بقوله: ((ولا ريب أن هذا ليس على ظاهره، فإن شريكا لا يعتقد قطعا أن عليا خير من الانبياء ما بقى إلا أنه أراد خير البشر في وقت، وبلا شك هو خير البشر في أيام خلافته))[5]. و تبريره هذا صحيح إن كان شريك سنيا مُتشيعا، وأما إن كان شيعيا إماميا، فهو يقول بذلك، لأن الإمامية قد فضلوا أئمتهم على الأنبياء، عندما جعلوهم يعلمون ما كان وما سيكون،و غالوا فيهم غلوا كبيرا[6]. فإن صح هذا فواضح منه أن الرجل كان رافضيا غاليا في التشيع والرفض والسبئية، بلغ به الأمر إلى تكفير من يخالف موقفه الفاسد. وأما ما رُوي أنه لم يكن غاليا وكان يحط على الرافضة، فهو إما أنه فعل ذلك تقية على طريقة الإمامية لتضليل أهل السنة، حتى أن أحمد بن حنبل عندما سُئل عن موقف شريك من

---

1 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل، رقم: 2834، ج 1 ص: 76 و ما بعدها.

2 المعارف، ص: 139.

3 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 3 ص:232. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 2 ص: 225، 225، رقم: 1159. و العلائي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص: 196، رقم: 285.

4 ابن عدي: الكامل في الضعفاء، ج 5 ص: 7.

5 الذهبي: ميزان الاعتدال، ج 3 ص: 231.

6 أنظر مثلا: الكليني: الكافي، ج 1 ص: 486 و ما بعدها، 489 و ما بعدها، ج 2 ص: 118 و ما بعدها. و و ابن بابويه: الأمالي، ج 3 ص: 330. و الطبرسي: الاحتجاج، ج 2 ص: 333.

علي وعثمان قال: لا أدري[1]. فهذا شاهد على أن الرجل كان يجتهد على إخفاء حاله. اللهم إلا إذا كان قال ذلك في مرحلة من حياته ثم غير موقفه.

وأما الشيعة الإمامية فهم أيضا جعلوه من رجالهم، ومن أصحاب بعض أئمتهم، ورووا عنه روايات إمامية في كتبهم الخاصة بهم[2]. لكن خلاصة حال الرجل أنه ضعيف، والراجح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث.

والراوي الثالث: إبراهيم بن مهاجر بن مهاجر البجلي أبو إسحاق الكوفي (من الطبقة الخامسة)، قيل فيه: لا بأس به، ثقة، لم يكن بقوي، ضعيف، جائز الحديث، حديثه يُكتب في الضعفاء، كثير الخطأ، حدث بأحاديث لا يُتابع عليها، صدوق، في حديثه لين، يُكتب حديثه و لا يُحتج به[3].

وآخرهم– الرابع– إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي (ت نحو 96 هـ عن نحو 50 سنة) قال: قيل فيه: ثقة[4]، وكان مدلسا كثير الإرسال، مُتمكنا جدا من التدليس، حتى أنه كان يُتعجب منه في قدرته على ممارسته[5]. وقد روى عن أناس لم يسمع منهم حرفا[6]. وعده ابن قتيبة من رجل الشيعة[7]. و جعله الشيعة من رجالهم[8]. وخبره هذا منقطع لأن هذا الراوي بعيد زمنيا عن عن زمن عثمان عندما وحد المصحف، بل لم يكن ولد أصلا. فمن أين له هذا الخبر؟.

والطريق السابع ذكره ابن أبي داود: ((حدثنا عبد الله قال: حدثنا مُحَمَّد بن عبد الوهاب الدعلجي، حدثنا أيوب بن مسلمة، حدثنا أبو شهاب، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله

---

1 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 2 ص: 225، رقم: 1159.

2 أنظر مثلا: أبو منصور الطبرسي: الاحتجاج، ج 2 ص: 199 و ما بعدها. و أحمد الرحماني الهمداني: الإمام علي، ترجمه عن الفارسية حسين استادولي، ج 1 ص: 243. و المفيد: الفصول المختارة، دار المفيد، بيروت، ص: 267.

3 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 12 ص: 109.

4 ابن حجر: التقريب، د 1 ص: 69.

5 أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل في أحكم المراسيل، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1986، ص: 104. و السيوطي: أسماء المدلسين، ط1، دار الجيل، بيروت، ص: 27.

6 الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 252، ج 1 ص: 65.

7 المعارف، ص: 139.

8 أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 477، ج 1 ص: 83، و رقم: 1073، ج 1 ص: 175.

قال: " قرأ: ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة، غلوا مصاحفكم، فكيف تأمروني أن أقرأ قراءة زيد، ولقد قرأت من في رسول الله ﷺ بضعا وسبعين سورة، ولزيد ذؤابتان يلعب بين الصبيان "))[1].

وإسناده لا يصح أيضا، لأن من رجاله: مُحَمَّد بن عبد الوهاب الدعلجي، وأيوب بن مسلمة، يبدو أنهما مجهولان، لأني لم أعثر لهما على ترجمة ولا على حال.

والثالث: عبد ربه بن نافع الكناني الحناط أبو شهاب الأصغر الكوفي (ت 172)، قيل فيه: ثقة، ليس بالحافظ، يهم، ليس بالمتين، صدوق، يُخطئ، يُدلس، في حفظه شيء، ليس بالقوي[2]. وآخرهم الأعمش، سبق بيان حاله وهو ضعيف.

والطريق الثامن مفاده((حدثنا عبد الله قال: حدثنا عبد الله بن مُحَمَّد بن النعمان قال: حدثنا سعيد بن سليمان قال: حدثنا أبو شهاب، عن الأعمش، عن أبي وائل قال: خطبنا ابن مسعود على المنبر فقال: " ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة غلوا مصاحفكم، وكيف تأمروني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت، وقد قرأت من في رسول الله ﷺ بضعا وسبعين سورة، وأن زيد بن ثابت ليأتي مع الغلمان له ذؤابتان، والله ما أنزل من القرآن إلا وأنا أعلم في أي شيء نزل، ما أحد أعلم بكتاب الله مني، وما أنا بخيركم، ولو أعلم مكانا تبلغه الإبل أعلم بكتاب الله مني لأتيته " قال أبو وائل: فلما نزل عن المنبر جلست في الحلق فما أحد ينكر ما قال))[3].

وإسناده لا يصح، لأن من رجاله: سعيد بن سليمان الضبي أبو عثمان الواسطي البزاز لقبه سعدويه (ت255هـ عن 100 سنة): قال أحمد "كان صاحب تصحيف ما شئت "، كان قبل أن يُحدث أكيس حين حدثّ، ثقة مأمون[4]. فالرجل فيه ضعف من جهة ضبطه.

والثاني: عبد ربه بن نافع الكناني الحناط أبو شهاب الأصغر الكوفي (ت **172**): ثقة، ليس بالحافظ، يهم، ليس بالمتين، صدوق، يُخطئ، يُدلس، في حفظه شيء، ليس بالقوي[1]. وآخرهم سليمان الأعمش ضعيف،وقد تقدم تفصيل حاله.

---

[1] ابن أبي داود: المصاحف، رقم الأثر: 46.
[2] ابن حجر: تهذيب، ج 5 ص: 87. و الذهبي: الميزان، ج 2 ص: 544.
[3] ابن أبي داود: المصاحف، رقم الأثر: 47.
[4] المزي: تهذيب الكمال، ج 10 ص: 486.

والطريق التاسع: ((حدثنا عبد الله قال: حدثنا يوسف بن موسى قال: حدثنا جرير، عن الأعمش، عن أبي الضحى، عن مسروق. قال: قال عبد الله حين صنع بالمصاحف ما صنع: " والذي لا إله غيره ما أنزلت من سورة إلا أعلم حيث أنزلت، وما من آية إلا أعلم فيما أنزلت، ولو أني أعلم أحدا أعلم بكتاب الله مني تبلغنيه الإبل لأتيته "))[2].

إسناده لا يصح، لأن من رجاله: جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي (107-188 هـ) قيل فيه: ثقة، يُدلس، ليس بالذكي اختلطت عليه أحاديث حتى ميزها له بعض المحدثين كان يشتم معاوية علانية[3]. ووصفه سليمان بن حرب بأنه لا يصلح إلا أن يكون راعيا للغنم، ولم يكن يحفظ، لا يحدث إلا من كتبه. وكانت فيه غفلة أثناء التحديث، وكان يرسل، ولا يُصرح بالتحديث في كثير من رواياته، وبطريقة فيها تغليط و تدليس[4]. ذكره ابن قتيبة من رجال الشيعة، ونسبه إلى التشيع المفرط[5]. وعده الشيعة من رجالهم[6].

والثاني: سليمان الأعمش، ضعيف كما سبق أن بيناه. والثالث: مسلم بن صبيح بالتصغير الهمداني أبو الضحى الكوفي العطار(ت 100 هـ) مشهور بكنيته،ثقة[7]، حدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم، كعلي وعائشة – رضي الله عنهما[8]–. وهو هنا قد عنعن. وآخرهم – الرابع– مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوداعي الكوفي (ت 63 هـ): ثقة، حدث عن

---

1 ابن حجر: تهذيب، ج 5 ص: 87. و الذهبي: الميزان، ج 2 ص: 544.
2 ابن أبي داود: المصاحف، رقم الأثر: 49.
3 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 116، ج 1 ص: 51، 52.
4 المزي: تهذيب الكمال، ج 4 ص: 545 و ما بعدها.
5 ابن قتيبة: المعارف، ص: 139. و ابن حجر: مقدمة فتح الباري، حققه محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، 1379، ص: 395.
6 محمد جعفر الطبسي: رجال الشيعة في أسانيد السنة، رقم: 18، ج 1 ص: 123 و ما بعدها. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 2105، ج 1 ص: 291.
7 ابن حجر: تهذيب، ج 9 ص: 93.
8 العلائي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص: 279.

بعض الصحابة ولم يسمع منهم، كأبي بكر، وأم رومان[1]. وهنا لم يصرح بالسماع، فالإسناد لا يثبت اتصاله من جهته.

والطريق العاشر: ((حدثنا عبد الله قال: حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن أبي شيبة قال: حدثنا ابن أبي عبيدة قال: حدثنا أبي، عن الأعمش، عن أبي رزين، عن زر بن حبيش قال: قال عبد الله بن مسعود: " لقد قرأت من في رسول- الله ﷺ- بضعا وسبعين سورة، وإن لزيد بن ثابت ذؤابتين له))[2].

وإسناده لا يصح، لأن من رواته: إبراهيم بن عبد الله بن أبي شيبة، لم أعثر له على ترجمة ولا على حال. فيبدو أنه مجهول. ومُحَمَّد بن أبي عبيدة بن معن الهذلي الكوفي (ت 205هـ): ثقة، لا بأس به، له غرائب[3]. وسليمان الأعمش، ضعيف، شيعي إمامي كان يُمارس التقية كما بيناه سابقا. وأبو رزين مسعود بن مالك الأسدي الكوفي (ت 85هـ)، ثقة[4]، حدث عن بعض الصحابة ولم يثبت سماعه منهم، كابن مسعود، وعمرو بن أم مكتوم[5]. فالرجل كان يرسل، وهنا قد عنعن، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

والطريق الحادي عشر من رواية ابن أبي داود: ((وقال مُحَمَّد بن معمر البحراني،عن يحيى بن حماد قال: حدثنا أبو عوانة، عن إسماعيل بن سالم، عن أبي سعيد الأزدي قال: سمعت عبد الله بن مسعود يقول: " أقرأني رسول الله -ﷺ- سبعين سورة أحكمتها قبل أن يسلم زيد بن ثابت "))[6].

وهذا الطريق إسناده لا يصح، لأنه منقطع بين المؤلف ومُحَمَّد بن معمر بن ربعي القيسي البحراني (ت بعد 250 هـ)، فرواه معلقا ولم يُصرح بالسماع. ولأن من رواته: أبو عوانة وضاح بن عبد الله

---

[1] ابن حجر: تهذيب، ج 9 ص: 78. و العلائي: جامع التحصيل، ص: 277.
[2] ابن أبي داود: المصاحف، رقم الأثر: 50.
[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 8 ص: 245.
[4] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 5911، ج 27 ص: 475 و ما بعدها.
[5] العلائي: جامع التحصيل، ص: 89.
[6] ابن أبي داود: المصاحف، رقم الأثر: 51.

اليشكري (176هـ)، قيل فيه: ثقة، ثبت[1]، كثير الغلط إذا حدث من حفظه، في حديثه عن قتادة لين،لأن كتابه كان قد ضاع منه[2]. قال عبد الرحمن بن مهدي: نظرت في كتاب أبي عوانة وأنا أستغفر الله[3].وقال أحمد: " إلا أنه بأخرة كان يقرأ من كتب الناس فيقرأ الخطأ، فأما إذا كان من كتابه فهو ثبت"[4]. كان ((يقرأ ولا يكتب... ويستعين بمن يكتب)) [5]. قال له شعبة: ((قال ((قال شعبة لأبي عوانة كتابك صالح وحفظك لا يساوي شيئًا))[6].وقال أحمد بن حنبل: ((كان أبو عوانة وضع كتابا فيه معايب أصحاب رسول الله -ﷺ- وفيه بلايا فجاء سلام بن أبي مطيع(ت 164هـ) فقال: يا أبا عوانة أعطني ذاك الكتاب فأعطاه فأخذه سلام فاحرقه. قال أبي: وكان سلام من أصحاب أيوب وكان رجلا صالحا))[7]. فالرجل مُتهم في عدالته،وضعيف في ضبطه. فلم يكن يحفظ ثم ضاع منه كتابه. فهو ضعيف من جهة حفظه، والحفظ هو الأساس في الرواية،وقد اختلط في آخر حياته، ولا ندري أهذه الرواية هل هي من حفظه أم من كتابه، وهل هي من روايات آخر حياته أم لا؟؟ وعليه فالتوقف في عدم قبول هذه الرواية منه هو المطلوب والصحيح.

والثاني: إسماعيل بن سالم الأسدي أبو يحيى الكوفي نزيل بغداد (من الطبقة: 6):ثقة، حجة، كانت عنده أحاديث الشيعة[8]. وقد ذكره ابن عدي في الضعفاء ولم يذكرا شيئا عن ضعفه، وقال: وقال: " لإسماعيل بن سالم أحاديث يحدث عنه قوم ثقات وأرجو انه لا بأس به"[9].لكن هذا شاهد شاهد على أن في الرجل شيئا ما. ربما بسبب ما كان يحمله من أحاديث الشيعة، لكن لماذا كان

---

1 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 240، ج 10، ص: 80.
2 ابن حجر: هدى الساري مقدمة فتح الباري، ج 2 ص: 387.
3 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل، ج 9 ص: 171.
4 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل، ج 9 ص: 171.
5 الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج 1ص: 174.
6 الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج 1ص: 174.
7 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل، ج 2 ص: 113.
8 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 240، ج 12 ص: 202.
9 الكامل في الضعفاء، ج 1 ص: 242.

يحملها؟؟. وهو هنا قد عنعن، فالإسناد لم يثبت إتصاله من جهته. وآخرهم:أبو سعيد الأزدي، مجهول الحال[1].

والطريق الثاني عشر مفاده ((حدثنا عبد الله قال: حدثنا مُحَمَّد بن بشار قال: حدثنا عبد الرحمن قال: حدثنا إبراهيم بن سعد، عن الزهري قال: وأخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، أن عبد الله بن مسعود كره لزيد بن ثابت نسخ المصاحف فقال: " يا معشر المسلمين، أعزل عن نسخ [كتاب] المصاحف وتولاها رجل، والله لقد أسلمت وإنه لفي صلب أبيه كافرا [يريد زيد بن ثابت]. وكذلك قال عبد الله: يا أهل الكوفة أو يا أهل العراق اكتموا المصاحف التي عندكم، وغلوها فإن الله يقول:" ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة" فالقوا الله بالمصاحف قال الزهري: فبلغني أن ذلك: كره من مقالة ابن مسعود رجال أفاضل من أصحاب النبي- ﷺ-. [قال ابن أبي داود: عبد الله بن مسعود بدري وذاك ليس هو ببدري، وإنما ولوه لأنه كاتب رسول الله- صلى الله عليه وسلم-))[2].

وهذا الطريق إسناده لا يصح، لأن من رواته: مُحَمَّد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبدي أبو بكر الحافظ البصري بندار (ت 167- 252هـ))،سبق تفصيل حاله، وتبين رجحان تضعيفه، أو على الأقل التوقف في حاله.

والثاني إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني (108- 185 هـ)، قيل فيه: ثقة، صدوق، حجة، ربما أخطأ في الحديث، تكلم فيه يحيى بن سعيد فأشار إلى أنه ليّن الحديث، وتركه وكيع، ثم حدث عنه[3]. وذكره ابن عدي في الضعفاء، وأشار إلى أن له مراسيل، وانفرد بأحاديث[4]. علما بأن الشيعة الإمامية جعلوه من رجالهم، ومن أصحاب بعض أئمتهم، فترجم له بعضهم بقوله: ((أبو إسحاق إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف

---

[1] المزي: تهذيب الكمال، ج 33 ص: 351.
[2] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 19، رقم: 53.
[3] الذهبي: سير أعلام النبلاء، رقم: 81، ج 15 ص: 315 و مابعدها. و ابن حجر: تهذيب التهذيب،ج 12 ص: 78، رقم: 216، و ما بعدها. و ابن سعد: الطبقات، ج 6 ص: 178.
[4] ابن عدي: الكامل في الضعفاء، ج 1 ص: 97 و ما بعدها، رقم: 77.

القرشي، الزهري، العوفي، المدني. من محدثي وفقهاء الإمامية الممدوحين، وكان متكلما، حافظا، قاضيا، ويعده العامة من ثقاتهم...))[1]. فما معنى ذلك؟؟ فهل كان الرجل يُمارس التقية؟، نعم إن هذا وارد جدا!!.

وآخرهم- الثالث- عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (ت 94هـ أو بعدها)، قيل فيه: ثقة فقيه ثبت[2]. كان يُرسل، فقد روى عن بعض الصحابة ولم يلحق بهم، كعمر بن الخطاب، و ابن مسعود- رضي الله عنهما[3]-. فالخبر منقطع من جهته لأنه لم يلحق ابن مسعود، والإسناد لا يصح لانقطاعه وضعف بعض رواته.

والطريق الأخير- الثالث عشر- رواه الذهبي نقلا عن ابن سعد: ((قال مُحَمَّد بن سعد، حدثنا مُحَمَّد بن عمر حدثني الضحاك بن عثمان، عن الزهري قال: قال ثعلبة بن أبي مالك سمعت عثمان يقول: من يعذرني من ابن مسعود غضب إذ لم أوله نسخ القرآن فهلا غضب على أبي بكر وعمر وهما عزلاه عن ذلك ووليا زيدا فاتبعت أمرهما))[4].

وإسناده لا يصح، لأن من رجاله: مُحَمَّد بن عمر الواقدي البغدادي(ت 207هـ)، قيل فيه: متروك، كذاب، وضاع للحديث، ثقة[5]. وقال الحافظ علي بن المديني: ((عنده عشرون ألف حديث لا أصل لها))،وقال عنه أبو داود السجستاني: ((لا أكتب حديثه ولا أحدث عنه، ما أشك أنه كان يفتعل الحديث، ليس ننظر للواقدي في كتاب إلا تبيّن أمره))[6]. وقال فيه يحي بن معين: أغرب[7] الواقدي عن رسول الله –صلى الله عليه و سلم – عشرين ألف حديث،وفي رواية

---

[1] عبد الحسين الشبستري: أصحاب الإمام الصادق، ج 1 ص: 39، رقم:41. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، ج 1 ص: 249، رقم: 1726.

[2] ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 634.

[3] أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص: 58، رقم: 486.

[4] الذهبي: معرفة القراء الكبار، ج 1 ص: 5.

[5] ابن أبي حاتم: الجرح و التعديل، ج8ص: 20.و الذهبي: السيّر، ج9 ص: 455،461، 462، 463، 464.

[6] ابن حجر: تهذيب، ج9 ص: 325.

[7] الحديث الغريب هو الذي انفرد بروايته راو واحد. محمود الطحان: المرجع السابق، ص: 27.

أخرى أنه اغرب في ثلاثين ألف حديث[1]. واضح من ذلك أن الرجل هو الذي اختلق ذلك الكم الكبير من الأحاديث. لذلك لم يرو عنه البخاري ومسلم،والنسائي وأبو داود والترمذي، وروى له ابن ماجة حديثا واحدا فقط،و لم يذكره باسمه، فما جسر أن يُفصح عنه لوهنه عند العلماء[2].

وللواقدي مصنفات كثيرة سارت بها الركبان، هي في المغازي والسيّر والطبقات و الفقه[3]. لكنه لم يكن أمينا، فهو ليس بثقة ومتهم بالكذب، وكان حاطب ليل في تأليفه لكتبه، خلّط فيها بين الغث والسمين،والخرز بالدر الثمين، لذا طرحه العلماء ولم يحتجوا به[4]. ومن كان هذا حاله فمروياته ليس لها قيمة علمية كبيرة، ولا يمكن أن نثق فيها، ولا نأخذ منها إلا بحذر بعد تحقيقها وتمحيصها.ومن كانت تلك هي أخلاقه ومنهجيته، فمن والواضح جدا أنه سيملأ كتبه بالأكاذيب قدر ما يستطاع، لذا قال الإمام الشافعي عن مصنفاته: كُتب الواقدي كذب[5]. وقال الحافظ علي بن المديني: كَتبَ الواقدي كُتبَه عن الكذاب إبراهيم بن يحي[6]. وبذلك اجتمعت في كتبه أكاذيبه ومفتريات إبراهيم بن يحي،و أباطيل المجاهيل الذين روى عنهم، لتصبح كتبه في حالة غير مقبولة، ويصدق عليها قول الشافعي الآنف الذكر.

وهو محسوب على أهل السنة لكن الحقيقة أنه من محرفي وكذابي الشيعة الإمامية، وقد تبيّن لي أنه كان شيعيا يمارس التقية، يخفي التشيع ويُظهر التسنن، وأدلتي على ذلك ثلاثة، أولها إن كثيرا من علماء الحديث قد كذبوه واتهموه بوضع الحديث ورواية المناكير عن المجهولين، ومن هؤلاء العلماء: الشافعي،وأحمد، والبخاري، ومسلم، والنسائي،وأبو داود،والترمذي[7] – رضي الله عنهم –. وفي مقابل مقابل هؤلاء وثّقه آخرون كإبراهيم الحربي،وأبي بكر الصاغاني،ومصعب بن عبد الله[8]. و هذا يشير يشير إلى أن الرجل –أي الواقدي – كان يمارس التقية في تعامله مع أهل العلم، فطائفة تبيّن لها كذبه، وأخرى لم يتبين لها ذلك منه، لأنه كان متلونا في سلوكياته.

---

[1] الذهبي: السيّر، ج 9 ص: 462.
[2] نفس المصدر، ج 9ص: 463-464.
[3] الذهبي: السير، ج9 ص: 457، 462.و ابن أبي حاتم: الجرح و التعديل، ج8ص: 20.
[4] الذهبي: نفس المصدر، ج9 ص: 469.
[5] ابن أبي حاتم: المصدر السابق، ج8 ص: 20.
[6] ابن حجر: اللسان، ج3 ص: 13.
[7] ابن أبي حاتم: الجرح و التعديل، ج8ص: 20.و الذهبي: السيّر، ج9 ص: 455، 462، 463، 464.
[8] الذهبي: نفس المصدر، ج9ص: 461.

والدليل الثاني هو أن الواقدي روى أخبارا شيعية تتفق مع مذهبه، منها أنه روى أن عليا كان من معجزات الرسول –عليه الصلاة و السلام – كما كانت العصا من معجزات موسى –عليه السلام –،و إحياء الموتى من معجزات عيسى –عليه السلام –[1]. والدليل الثالث هو أن الشيعي ابن النديم – صاحب الفهرست – كشف لنا أمر الواقدي دون التباس، فقال عنه: كان يتشيع حسن المذهب، يلزم التقية[2].و قد جعله الشيعة من مؤلفيهم[3].

ومنهم أيضا الضحاك بن عثمان، صدوق[4]. و مُحَمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري(نحو:52- 124هـ): ثقة، متقن، مُدلس، كثير الإرسال، إرساله كالريح، حدث عن أقوام ولم يسمع منهم[5]. وهو هنا لم يُصرّح بالسماع. وآخرهم: ثعلبة بن أبي مالك: وثقه العجلي وابن حبان[6]. لكن توثيقهما لا يُعول عليه إذا انفردا به عن غيرهما من النقاد. فهما مشهوران بالتساهل في التوثيق.

وبذلك يتبين أن كل تلك الأسانيد المتعلقة بمعارضة عبد الله بن مسعود لتوحيد المصاحف زمن عثمان بن عفان، أنها أسانيد غير صحيحة، ولم يصح منها ولا إسناد واحد.

وأما من ناحية المتن، فهو أيضا لا يصح بدليل الشواهد الآتية: أولها مفاده إنه واضح من تلك الرواية بطرقها الكثيرة أنها نصت على أن ابن مسعود عارض ما فعله عثمان بن عفان في توحيده للمصاحف، وفي تكليفه لزيد بن ثابت بأن يتولى توحيدها.وهذا لا يصح لأن إسناد هذه الرواية بكل طرقها لم يصح، وهذا يُضعف المتن لأنه يُفقده المصدر الصحيح الذي يقوم عليه. ولأنه مردود برواية أخرى ضعيفة سبق ذكرها نصت صراحة على أن ابن مسعود كان رافضا فكرة توحيد القراءات أصلا، قبل أن يقترحها حذيفة على الخليفة عثمان بن عفان. وبما أن الروايتين مختلفتين،

---

[1] ابن النديم: الفهرست، بيروت، دار المعرفة، 1978، ج 1ص: 144.
[2] نفسه، ج1 ص: 144.
[3] أغا برزك: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج 2 ص: 240.
[4] الذهبي: ميزان الاعتدال، ج 3 ص: 286.
[5] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 8 ص: 332. و أبو زرعة العراقي: كتاب المدلسين، ط1، دار الوفاء، 195، ص: 89 و ما بعدها.
[6] ابن حجر: تهذيب، ج 1ص:16.

فكل منهما يرد قول الآخر من جهة. وبما أنهما ضعيفتان إسنادا ومتنا، فلا واحدة منهما صحيحة من جهة أخرى.

والشاهد الثاني مضمونه أن معارضة ابن مسعود المزعومة هي بنفسها شاهد دامغ على بطلان الحكاية من أساسها. لأنه لا يُوجد مُبرر صحيح من الشرع ولا من العقل لذلك الرفض. مع أن ما قام به عثمان هو أمر إيجابي ومحمود لا يصح أن يغيب عن مسلم يحب الخير لأمته.وليس ابن مسعود هو الوحيد الغيور على دين الإسلام، وإنما كل الصحابة كانوا غيورين عليه. وبما أن الأمر كذلك، فهو أمر لا يغيب عن صحابي جليل كابن مسعود، ولا يصح أن تُنسب إليه تلك المعارضة المزعومة.

والشاهد الثالث مفاده أنه لا يصح أن يخرج ابن مسعود عن إجماع الصحابة في المدينة على توحيد المصاحف، وليس هو أغير منهم على الإسلام. وقد شاورهم عثمان –رضي الله عنه– ووافقوه على ذلك، فعمله هذا ليس عملا فرديا، وإنما هو عمل جماعي صحيح، لا يصح ولا يحق لابن مسعود أن يُخالفه، وحاشا أن يُخالفهم. وبما أنه رُوي عنه أنه خالفهم، فهذا شاهد على ضعف الرواية وتهافتها، بل وعدم صحتها. بدليل أن قراءته هي من ضمن القراءات التي أقرها الصحابة في توحيدهم المصحف المعروف بالمصحف العثماني. فالحكاية كلها مسرحية اختلقها محرفو التاريخ، لكنهم لم يُتقنوا أدوارها، ولا أحبكوا مشاهدها، فبقيت تحمل من داخلها شواهد بطلانها.

والشاهد الرابع مضمونه أن تلك الرواية تضمنت تبريرات ومعطيات باطلة لا يصح أن يقولها صحابي وعالم جليل كابن مسعود ولا أن تُنسب إليه. منها أنها زعمت أنه رفض طاعة عثمان بدعوى أنه لا يترك القراءة التي أخذها عن النبي– عليه الصلاة والسلام – ويأخذ بالمصحف الذي أشرف عليه زيد بن ثابت. وهذا تبرير باطل ومُضحك، لأن كل الصحابة أخذوا القرآن عن النبي– عليه الصلاة والسلام–،وليس ابن مسعود فقط. ولأن من الصحابة من هو أسبق من ابن مسعود في تلقي القرآن من الرسول–عليه الصلاة والسلام– كعثمان، وطلحة، والزبير، وعلي– رضي الله عنهم–. وكذلك زيد ابن ثابت كان كبير كتاب الوحي، وقد حفظ القرآن وتلقاه كله من رسول الله. ولا شك أن هذا لا يغيب عن ابن مسعود، ولا يصح أن يُنسب إليه.

ومنها أنها زعمت أن ابن مسعود رفض ما فعله زيد بن ثابت، وهذا تبرير باطل، لأن زيدا لم يفعل ذلك وحده، وإنما كان بإجماع من الصحابة، وبإشراف من خليفة المسلمين، وعليه فإن من يرفض عمل زيد فهو في الحقيقة يرفض ما أجمع عليه الصحابة في الجمع الأول للقرآن وفي توحيده، ويكون قد خرج عن طاعة خليفة المسلمين الذي أمرنا الشرع بطاعته في المعروف. وبما أن الأمر كذلك فذلك التبرير المنسوب لابن مسعود باطل، وحاشا لابن مسعود أن يُخالف الصحابة فيما أجمعوا عليه.

ومنها أن تلك الرواية زعمت أن ابن مسعود برر رفضه ومعارضته لما قام به عثمان وزيد ابن ثابت، بأنه–أي ابن مسعود– عندما أخذ هو القرآن عن النبي–عليه الصلاة والسلام– كان زيد بن ثابت ما يزال صغيرا. وهذا تبرير مرفوض ولا يصح،لأن العلم لا علاقة له بالكبير والصغير، فقد يسبق الصغير الكبير، وقد يتفوق التلميذ على أستاذه. لأن العلم يقوم أساسا على قدرات الطالب واجتهاده وتضحيته في تحصيل العلم. وقد يكتسب الطالب من العلم في عام ما لا يكتسبه غيره في عشرين سنة. ولهذا كان زيد ابن ثابت من كبار حفاظ القرآن وكتابه، وهو الذي تعلم اللغة العبرية في زمن قصير بأمر من رسول الله– عليه الصلاة والسلام –، ولم يأمر غيره بذلك!!. وبما أن الأمر هكذا، فإن هذا لا يغيب عن عالم جليل كابن مسعود، ومن ثم لا يصح يُنسب إليه ذلك التبرير الفاسد والغريب،لأنه تبرير باطل، و فيه طعن فيمن يقول به، لأنه شاهد على أن صاحبه فيه كبرياء واحتقار للغير، وخروج عن سبيل المؤمني الذي أمرنا الله تعالى بإتباعه ((وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءتْ مَصِيراً)(النساء: 115))،وحاشا لابن مسعود ان يكون هذا حاله.

ومنها أن تلك الرواية زعمت أن ابن مسعود عندما اعترض على عثمان، وتكلم في زيد بن ثابت، وقال أنه أعلم الصحابة، زعمت أن الصحابة لم ينكروا عليه ذلك، ولا ردوا عليه. وهذا صحيح من جهة، وباطل من جهة أخرى. صحيح بأن الصحابة لم يردوا عليه، ليس لأن ابن مسعود قال ذلك، وإنما أنه لم يقل ذلك أصلا، ومن ثم فبالضرورة لا يرد عليه الصحابة. وباطل لأنه ليس صحيحا أن ابن مسعود هو أعلم الصحابة، ولا كان الصحابة يعتقدون ذلك، وإنما الصحيح هو أنهم كانوا يعتقدون خلافه. بدليل الشاهدين الآتيين: الأول مفاده أن النبي –عليه الصلاة والسلام– قال: ((أرحم أمتي بأمتي أبو بكر،وأشدهم في دين الله عمر،وأصدقهم حياء

عثمان،وأقضاهم علي بن أبي طالب، وأقرؤهم لكتاب الله أبي بن كعب، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وأفرضهم زيد بن ثابت ألا وإن لكل أمة أمينا وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح))[1].

والثاني مضمونه أن أنس بن مالك قال: ((جمع القرآن على عهد النبي -ﷺ- أربعة كلهم من الأنصار: أُبي، ومعاذ بن جبل، وأبو زيد،وزيد بن ثابت))[2]. فواضح من ذلك أن ابن مسعود لم يكن من بين هؤلاء، ولا كان الصحابة يعتقدون أن ابن مسعود هو أعلمهم. مما يعني أن ما نسبته تلك الرواية لابن مسعود باطل من أساسه!!.

ومنها أيضا أن تلك الرواية زعمت أن عبد الله ابن مسعود عارض ما فعله عثمان بن عفان في المصاحف معارضة شديدة وعلانية، وحث أصحابه على عدم حرق المصاحف عندما أمر عثمان بذلك. وكان أبو إسحاق السبيعي أحد الرواة الأساسيين لهذا الخبر. فإنه من جهة أخرى قد روى خبرا آخر نقض به خبر معارضة ابن مسعود لما فعله عثمان في المصاحف!!. وهذا الخبر رواه ابن أبي داود وصححه ابن كثير،ومفاده:((قال ابن أبي داود: حدثنا عبد الله قال: حدثنا أحمد بن سنان قال: حدثنا عبد الرحمن قال: حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن مصعب بن سعد قال: « أدركت الناس متوافرين حين حرق عثمان المصاحف، فأعجبهم ذلك، وقال: لم ينكر ذلك منهم أحد »))[3]. فواضح من هذا الخبر أنه لا أحد من الصحابة عارض ما فعله عثمان في المصاحف، فأين حكاية معارضته المزعومة التي رواها السبيعي والأعمش وغيرهما؟؟!!.

ولاشك أن هذه الرواية هي الصحيحة التي تتفق مع الشرع وأخلاق الصحابة، ومع المنطق والمعطيات السابقة التي ذكرناها في انتقادنا لحكاية معارضة ابن مسعود المزعومة. وبذلك يكون السبيعي روى الضعيف والصحيح من الأخبار، الأولى ضعيفة، بل وباطلة، والثانية صحيحة. لأنه ليس من شرط الراوي الضعيف أنه يروي الضعيف فقط، ولا من شرط الثقة أنه يروي الصحيح فقط. وإنما كل منهما يروي الصحيح والضعيف، والتحقيق العلمي هو الحَكَم الفصل.

---

[1] الألباني: صحيح ابن ماجة، رقم الحديث: 151، ج 1 ص: 31.
[2] البخاري: الصحيح، رقم الحديث: 3810، ج 5 ص: 37.
[3] ابن أبي داود: المصاحف، رقم الأثر: 33. ابن كثير: تفسير ابن كثير، ج 1 ص: 30.

ومن تلك المعطيات الباطلة أيضا أن تلك الرواية تضمنت طعنين خطيرين لا يصحان، وهما دليلان على عدم صحة حكاية المعارضة أصلا. الأول إنها طعنت في عبد الله ابن مسعود عندما ذكرت أنه خرج عن إجماع الصحابة، مع أن الشرع أمرنا باتباعهم في ذلك. ورفض توحيد الأمة على مصحف واحد، مع أن هذا أمر شرعي،وفيه خير كثير للأمة. وتَهَجّم على زيد بن ثابت وتكلم فيه، مع انه كان أعلم منه في القراءات والرسم القرآني، وقد اختاره لذلك الشيخان قبل أن يختاره عثمان.وأنه خرج عن طاعة خليفة المسلمين الذي فرض الشرع علينا طاعته. وبهذا يكون ابن مسعود قد وقع في أخطاء فادحة حسب مزاعم تلك الرواة. وبما أن ابن مسعود كان صحابيا عالما صالحا، فلا يصح نسبة تلك الأخطاء إليه، وإنما هي شواهد دامغة ضد الرواية نفسها بأنها رواية مُختلقة، ففضحت نفسها بنفسها!!.

وأما الطعن الثاني فمفاده أن تلك الرواية طعنت في الصحابة عندما تركوا ابن مسعود الذي هو أعلمهم حسب زعمها، وكلفوا زيد بن ثابت بمهمة توحيد المصاحف مع أنه أقل علما من ابن مسعود على حد قولها!!. وهذا الزعم شاهد دامغ على بطلان الرواية من أساسها. لأن هذا الزعم لا يصح في حقهم، وهم من أحرص المسلمين على القرآن الكريم، وعلى ما ينفع المسلمين بشاهدة الشرع والتاريخ الصحيح. وعندما شاورهم عثمان فيمن يختارونه لأداء مهمة توحيد المصاحف اختاروا أقرأهم، فوجدوا زيد بن ثابت أقرأهم، ولو كان ابن مسعود أقرأهم لاختاروه، وما اختاروا زيدا. وبما أنهم فعلوا هذا فإن فعلهم كان صحيحا، وأن ما زعمته تلك الرواية كان باطلا، وان طعنها في ابن مسعود والصحابة هو دليل بذاته على بطلانها لا على صحتها.

والشاهد الخامس أن مما يُضعف تلك الرواية، بل ويُبطلها أنها روايات آحاد، مع أن الموضوع الذي ذكرته يتعلق بحادثة كبيرة وخطيرة، وكانت أمام كل المسلمين. تلك الرواية تدور أساسا على أربعة أو خمسة رواة ضعفاء كلهم من الشيعة، على رأسهم: أبو إسحاق السبيعي، والأعمش. وهذا شاهد دامغ على أن الحكاية مختلقة من أساسها، لأنها لو كانت حقيقية لرواها كثير من الرواة من مختلف الطوائف، بل لكانت وردت إلينا بالتواتر، كما وردت إلينا قراءة ابن مسعود بالتواتر، وهي من قراءات المصحف العثماني!!.

والشاهد السادس إن ما يُبطل حكاية معارضة ابن مسعود من أساسها هو أن تلك الرواية زعمت أن ابن مسعود رفض أن يقرأ بقراءة زيد بن ثابت، مع أن الحقيقة هي أن قراءة الإمام حمزة الكوفي الصحيحة التي هي من القراءات السبع هي قراءة مروية عن ابن مسعود، وزيد بن ثابت، وعلي، وعثمان، وأُبي بن كعب- ﷺ-، تلقوها عن النبي-عليه الصلاة و السلام-، ونفس الأمر ينطبق على قراءة الإمام عاصم الكوفي[1]. فكيف تزعم الرواية أن ابن مسعود رفض أن يقرأ بقراءة زيد بن ثابت؟؟!!. أليس هذا دليل قطعي على بطلان حكاية المعارضة من أساسها؟؟!!.

الشاهد السابع مفاده أن مما يُضعف تلك الرواية ويشهد على أنها حكاية مُختلقة لتحقيق غايات مُخطط لها سلفا عن سبق إصرار وترصد، أنها تضمنت عبارات مشحونة بخلفيات مذهبية حاقدة على القرآن والصحابة قصد تحقيق أهداف هدامة ومغرضة. منها قولها: ((حين صُنع بالمصاحف ما صنع))، و((تمزيق المصاحف)). فلماذا هذا التعبير المخالف للحقيقة، والمبالغ فيه جدا؟؟!، مع أن الحقيقة هي أن الذي حدث لم يكن كذلك، ولا كان جريمة في حق المصاحف، وإنما كان في خدمة القرآن الكريم!!. فالمصاحف لم تُمَزق، ولا حُرّفت، ولا أُهينت. فواضح من ذلك أنها رواية باطلة مشحونة بالمكر والدس،والتعصب ضد القرآن والصحابة لتحقيق غايات مذهبية ومصالح دنيوية.

والشاهد الثامن مضمونه إن مما يُبطل حكاية معارضة ابن مسعود لما فعله عثمان في المصاحف أنه سبق أن بينا أن الرواية بطرقها المتعددة لم تصح إسنادا ولا متنا من جهة، وأن الخبر الذي زعم أن ابن مسعود تراجع عن موقفه في معارضته لعثمان لم يصح من جهة أخرى. مما يعني أن حكاية المعارضة وتراجعه عنها باطلة من أساسها. بمعنى أن عبد الله بن مسعود – ﷺ- لم يُعارض أصلا، ومن ثم لم يتراجع عن معارضته المزعومة، فعن ماذا يتراجع؟؟!!.

وأما الدليل على بطلان خبر تراجع ابن مسعود عن معارضته المزعومة فيتمثل في أني لم أعثر على أية رواية صحيحة ولا ضعيفة صرّحت أن ابن مسعود تراجع عن معارضته المزعومة لما فعله عثمان في المصاحف. وإنما كنت قرأت أن ابن مسعود تراجع عن موقفه، من ذلك قول الذهبي: ((وقد

[1] السيد أحمد بن عبد الرحيم: أسانيد القراء العشرة: المرحلة الأولى، ص: 36، 43.

ورد أن ابن مسعود رضي وتابع عثمان ولله الحمد))[1]، لكنه لم يذكر أية رواية تدل على ذلك.وعليه فسأذكر الروايات التي قد يرى فيها بعض أهل العلم أنها تدل على تراجعه عن معارضته.

أولها لابن شبة، مفادها ((حدثنا عبد الله بن رجاء، وشريح بن النعمان قالا، حدثنا مُحَمَّد بن طلحة، عن زبيد، عن عبد الرحمن بن عابس، عن رجل، عن ابن مسعود ﷺ: أنه اجتمع إليه ناس من أهل الكوفةِ فقرأ عليهم السلامَ، وأمرهُم بتقوى الله، وألا يختلفوا في القرآن ولا يتنازعوا فيه فإنه لا يختلف ولا يَنْسَأن ولا يُتْفَه وقال ابن رجاء: يتغير لكثرة الرد، ألا ترون أن شريعة الإسلام فيه واحدة حدودها وفوائدها، وأمر الله فيها، فلو كان شيء من حرفين يأمر بشيء وينهى عنه الآخر كان ذلك الاختلاف، ولكنه جامع ذلك كله، وإني لأرجو أن يكون قد أصبح فيكم اليوم من الفقه والعلم من خير ما في الناس، ولو أعلم أحداً تبلّغنيه الإبلُ هو أعلَم بما أُنزل على مُحَمَّد قال شُرَيح: مِنّي، ولم يقل ابن رجاء لطلبتُه حتى ازداد علمَه إلى علْمي، قد علمتُ أنَ رسول الله- صلى الله عليه وسلم- كان يُعْرَض عليه القرآن كل عام مرة، فعُرِض عليه عامَ قُبِضَ مَرَّتَيْن. إذا قرأتُ عليه فيخبرني أني محسن، فمن قرأ علي قراءتي فلا يدعَنَّها رَغْبَةً عنها، ومن قرأ علي شيء من هذه الحروف فلا يَدَعَنّه رغبة عنه فإنه من جَحَد شيئاً منه جَحَد به كلَه))[2].

وأقول: هذا الإسناد لا يصح، لأن من رجاله: عبد الله بن رجاء بن عمر الغداني البصري (219 أو 220 هـ)، قيل فيه: صدوق، ثقة، كثير الغلط والتصحيف ليس بحجة[3].

والثاني: مُحَمَّد بن طلحة بن مصرف الكوفي اليامي(ت 167هـ)، قيل فيه: ضعيف، ليس بالقوي، لا بأس به، لا يكاد يقول في حديثه: حدثنا- بمعنى أنه كان يُدلس-، له أحاديث مُنكرة،مُتهم بالكذب لأنه حدث عن أبيه ولم يسمع منه، يُخطئ، ثقة، حذّر ابن معين من حديثه[4]. وقد جعله

---

1 الذهبي: سير أعلام النبلاء، تحت إشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج 1 ص: 434.

2 ابن شبة، تاريخ المدينة المنورة، ح 2 ص: 175.

3 الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 3168، ج 1 ص: 338.

4 ابن حجر: تهذيب، ج 8 ص: 174. و الذهبي: الميزان، ج 2 ص: 396.

الشيعة الإمامية من رجالهم[1]. واضح من أحواله أنه كان يُمارس التقية، ومُصر على التلاعب بالروايات.

والثالث زبيد بن الحارث بن عبد الكريم بن عمرو بن كعب اليامي الكوفي أبو عبد الله (ت 124هـ)، قيل فيه: ثقة ثبت، علوي يميل إلى التشيع، كان يُفضل عليا على عثمان[2]. لم يذكره ابن قتيبة من رجال الشيعة، ولا ألحقه الشيعة الإمامية برجالهم[3]. وهو من بين شيعة محدثي الكوفة الذين ذكرهم الجوزجاني وحذر منهم ومن مروياتهم[4].

والرابع: عن رجل: وهذا راوٍ مجهول. فالإسناد لا يصح لجهالة هذا الراوي، ولضعف بعض رجاله.

والرواية الثانية لابن شبة أيضا، مفادها ((حدثنا أبو أحمد قال: حدثنا أسلم، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله أنه قال يومٍ خرج من الكوفة: من قرأ علي حرفا أو قرأ عليّ شيئا من كتاب الله فليَثْبُت عليه فإن كُلا كتاب الله))[5].

وهذا الإسناد لا يصح أيضا،لأن من رواته: أبو أحمد مُحَّد بن عَبد الله بن الزبير الزبيري الكوفي (ت 203هـ)، قيل فيه: ثقة، ليس به بأس، صدوق، يتشيع، له أوهام[6]. وقال أحمد بن حنبل: ((يأتي بما لا يرويه عامة الناس، وما به بأس))[7]. واضح من أحواله أنه كان يُمارس التقية ويتلاعب بالأخبار، وإلا فمن أين له بتلك المروايات التي لا يرويها عامة الناس؟؟!، وهذا العمل فعله رواة الشيعة آخرون ن كأبي إسحاق السبيعي، فلا يُمكن أن يأتي راو بذلك، إلا إذا كان يختلقها، لأن الرواية التي لا أصل مسبوق لها إسنادا ومتنا فهي رواية مكذوبة، أو مشكوك فيها على أقل تقدير.

---

1 أنظر مثلا: عبد الحسين الشبستري: أصحاب الإمام الصادق، ج 4 ص: 109. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، ج 1 ص: 480.

2 ابن حجر: تهذيب، ج 2 ص: 204. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 1 ص: 345.

3 بناءً على المصادر و المراجع التي رجعت إليها.

4 سبق توثيق ذلك.

5 ابن شبة، تاريخ المدينة المنورة، ح 2 ص: 175.

6 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 5343، ج 25 ص: 476.

7 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل، ج 7 ص: 168.

ولا يصح قبول مثل هذه الروايات خاصة عندما تتعارض مع الصحيح من الأخبار وحقائق الشرع والعقل والعلم، فلا تُقبل مهما كان راويها. فما بلك إذا كان قائلها راوٍ شيعي أو مُتشيع؟!!. فمن يأتي بذلك لا يصح القول فيه: ما به بأس، بل فيه أكثر من بأس، وأكثر من شك. وقد جعله الشيعة من رجالهم، ورواياته في كتبهم المذهبية[1].

والثاني: أسلم، لم أعثر له على ترجمة، ولا على حال، ويبدو أنه مجهول. والراوي الثالث أبو إسحاق السبيعي، ضعيف، وقد سبق تفصيل أحواله. بهذا يتبين أن الإسناد غير صحيح.

والرواية الثالثة للطبري مفادها ((حدثني يونس بن عبد الأعلى، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرني هشام بن سعد، عن علي بن أبي علي، عن زبيد، عن علقمة النخعي، قال: لما خرج عبد الله بن مسعود من الكوفة اجتمع إليه أصحابه فودّعهم، ثم قال: لا تنازَعُوا في القرآن، فإنه لا يختلفُ ولا يتلاشى، ولا يتغير لكثرة الرد. وإن شريعة الإسلام وحدودَه وفرائضه فيه واحدة، ولو كان شيء من الحرفين ينهَى عن شيء يأمر به الآخر، كان ذلك الاختلافَ. ولكنه جامعٌ ذلك كله، لا تختلف فيه الحدود ولا الفرائض، ولا شيء من شرائع الإسلام. ولقد رأيتُنا نتنازع فيه عندَ رسول الله – ﷺ–، فيأمرنا فنقرأ عليه، فيخبرنا أن كلَّنا محسنٌ. ولو أعلمُ أحدًا أعلم بما أنزل الله على رسوله مني لطلبته، حتى أزدادَ علمَه إلى علمي. ولقد قرأتُ من لسانِ رسول الله– صلى الله عليه وسلم– سبعين سورة، وقد كنت علمت أنه يُعْرَض عليه القرآنُ في كل رمضان، حتى كانَ عامُ قُبض، فعرض عليه مرّتين، فكان إذا فرغ أقرأ عليه فيخبرني أني محسنٌ. فمن قرأ على قراءتي فلا يدعنَّها رغبة عنها، ومن قرأ على شيء من هذه الحروف فلا يَدعنَّه رغبة عنه، فإنه من جحد بآية جحد به كله))[2].

وأقول: هذا الإسناد غير صحيح، لأن من رواته: يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصدفي أبو موسى المصري (ت 264هـ عن 96سنة): ثقة، مُتهم بتدليس حديث عن الشافعي[3].

---

[1] مُحَمَّد جعفر الطبسي: رجال الشيعة في أسانيد السنة، رقم: 108، ج 2 ص: 125. و بن البطريق: العمدة، ج 1 ص: 250. و حامد النقوي: خلاصة عقبات الأنوار في إمامة الأئمة، رقم 17، ج 2 ص: 15، 90.
[2] الطبري: تفسير الطبري، حققه أحمد مُحَمَّد شاكر، ط 1، دار الرسالة، بيروت، 2000، ج 1 ص: 28.
[3] ابن حجر: تهذيب، ج 10 ص: 211.

والراوي الثاني: عبد الله بن وهب بن مسلم (ت 125- 197 هـ)، قيل فيه: ثقة، لا بأس به، صَدُوق، يتساهل في الأخذ، يُدلس إذا لم يُصرّح بالسماع[1]. حدث عن أقوام لم يسمع منهم، أتى بأشياء عن ابن جريج لم يأت بها غيره[2].

والثالث هشام بن سعد المدني أبو عباد، أبو سعيد (ت 160هـ)، قيل فيه: صدوق، له أوهام، مُتشيع، ليس بالقوي، ضعيف، ليس بشيء، لا يُحتج بحديثه[3]. وذكر ابن قتيبة أنه كان شيعيا[4].

والرابع: علي بن أبي علي: الهاشمي اللهبي المدني، قيل فيه: متروك، له مناكير، ليس بشيء[5].

والرابع: زبيد بن الحارث بن عبد الكريم بن عمرو بن كعب اليامي الكوفي أبو عبد الله (ت 124هـ): تقدم حاله في الإسناد السابق. لكن الإسناد هنا لم يثبت اتصاله، والراجح أنه منقطع، لأن زبيدا لم يثبت أنه روى عن علقمة بن قيس، وإنما روى عن الطبقة التي بعده[6].

وآخرهم- الخامس - علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي (ت بعد: 60، أو70هـ): ثقة ثبت[7]. لكنه لم يُصرّح بالسماع، وقوله ((لما خرج عبد الله بن مسعود من الكوفة)) دليل قوي على أنه لم يكن شاهد عيان، مما يُرجح أن الإسناد غير متصل بينه وبين ابن مسعود. وبذلك يتضح أن إسناد هذه الرواية لم يصح.

والرواية الأخيرة- الرابعة - للطبراني ((حدثنا أبو يزيد القراطيسي المصري، ثنا أسد بن موسى، ثنا مُحَمَّد بن طلحة،عن زبيد اليامي،عن عبد الرحمن بن عابس النخعي،عن رجل وصف صفة يرى أنه عمرو بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود: أنه أتاه ناس من أهل الكوفة فقرأ عليهم السلام وأمرهم بتقوى الله وأن لا يختلفوا في القرآن، ولا يتنازعوا فيه فإنه لا يختلف ولا يتساقط ولا ينفذ

---

1 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 141، ج 5 ص: 47 و ما بعدها.
2 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 2 ص: 267 و ما بعدها.
3 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 80، ج 10، ص: 26.
4 المعارف، ص: 116.
5 الذهبي: الميزان، ج 5 ص: 126.
6 المزي: تهذيب الكمال، ج 9 ص: 290. و ابن حجر: تهذيب، ج 2 ص: 204.
7 ابن حجر: تهذيب، ج 6 ص: 200.

لكثرة الرد ألا ترون أن شريعة الإسلام فيه واحدة حدودها وقراءتها وأمر الله فيها ولو كان من الحرفين يأمر بشيء ينهى عنه الآخر كان ذلك الاختلاف ولكنه جامع ذلك كله. وإني لأرجو أن يكون قد أصبح فيكم من الفقه والعلم من خير ما في الناس،ولو أعلم أحدا يبلغيه الإبل أعلم بما أنزل الله على مُحَمَّد –صلى الله عليه و سلم – مني لطلبته حتى أُزاد علمه إلى علمي، قد علمت أن رسول الله– ﷺ– كان يعرض عليه القرآن كل عام مرة فعرض عليه عام قبض مرتين كنت إذا قرأت عليه القرآن أخبرني أني محسن فمن قرأ على قراءتي فلا يدعها رغبة عنها فإنه من جحد بحرف منه جحد به كله))[1].

وهذا الإسناد لا يصح، لأن من رجاله: أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان الأموي أسد السنة (ت212 هـ عن 80 سنة)، قيل فيه: ثقة، ضعيف، لا يُحتج به، حدث بأحاديث مُنكرة[2].

والثاني: مُحَمَّد بن طلحة بن مصرف الكوفي اليامي(ت 167هـ)، قيل فيه: ضعيف، ليس بالقوي، لا بأس به، لا يكاد يقول في حديثه: حدثنا– بمعنى أنه كان يُدلس–، له أحاديث مُنكرة،مُتهم بالكذب لأنه حدث عن أبيه و لم يسمع منه، يُخطئ، ثقة، حذّر ابن معين من حديثه[3]. وقد جعله الشيعة الإمامية من رجالهم[4].، و يتبين من أحواله أنه كان يُمارس التقية، و مُصر على التلاعب بالروايات، وبما أنه هذا حاله وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والأخير– الثالث –: عن رجل وصف صفة يرى أنه عمرو بن شرحبيل)). هذا الرجل يبقى مجهولا، حتى وإن كان الراوي اجتهد في معرفته فظن أنه عمرو بن شرحبيل، لأن الأمر يتطلب التأكد لا الظن، وعليه يبقى الأمر يحتمل راويا آخر. فالإسناد لا يصح لجهالة هذا الراوي، ولضعف بعض رجاله.

---

[1] الطبراني: المعجم الكبير، ج 10 ص:97، رقم: 10076.
[2] ابن حجر: تهذيب، ج 12 ص: 172.
[3] ابن حجر: تهذيب، ج 8 ص: 174. و الذهبي: الميزان، ج 2 ص: 396.
[4] أنظر مثلا: عبد الحسين الشبستري: أصحاب الإمام الصادق، ج 4 ص: 109. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، ج 1 ص: 480.

واستنتاجا مما ذكرناه يتبين أن تلك الروايات أسانيدها كلها غير صحيحة. وأنها لا تحمل أية شاهد ولا إشارة على تراجع عبد الله بن مسعود عن معارضته المزعومة لعثمان في توحيده للمصاحف.وإنما حملت عكس ذلك تماما، فهي شواهد قوية على إصرار الرجل على معارضته المزعومة. وبما أن هذه الروايات لم تصح إسنادا، وسبق أن بينا بطلان القول بمعارضة ابن مسعود لما فعله عثمان. وبما أنه لم يصح خبر تراجعه، فالرواية كلها مُختلقة من أساسها،ولا وجود حقيقي لها في التاريخ الصحيح. وبهذا تسقط ما كانت تتضمنه تلك الروايات من إشارات وشواهد على أن القرآن الكريم قد أصابه التحريف. لأن هدفها الأساسي من حكاية معارضة ابن مسعود للمصحف العثماني كان الطعن في القرآن الكريم والتشكيك فيه. بدعوى أنه لم يتضمن كل القرآن الذي كان عند الصحابة الذين تلقوه عن النبي- عليه الصلاة والسلام-، وإنما تضمن قسما منه، ولم يتضمن القسم الذي انفرد به ابن مسعود. وبما أننا سبق أن بينا بطلان تلك الروايات إسنادا ومتنا فإن ما تضمنته من مزاعم وأباطيل وسموم، هي شواهد أخرى على بطلانها بالضرورة.

وربما يُقال: إن مما يشهد على تراجع ابن مسعود عن معارضته لما فعله عثمان في المصاحف،هو أن قراءة ابن مسعود هي من بين القراءات الصحيحة التي أقرها المصحف العثماني.

وأقول: هذا اعتراض لا يصح، وقائم على تغليط، أو على سوء فهم. لأن الصحيح هو عكس هذا القول بدليل الشواهد الآتية: أولها إنه سبق أن بينا بطلان الروايات التي زعمت أن ابن مسعود عارض ما فعله عثمان في المصاحف. والثاني إنه ذكرتُ أني لم أجد أية رواية صرحت بأن عثمان تراجع عن معارضته المزعومة. ومن جهة أخرى بينا عدم صحة الروايات التي ربما يُقال بأنها تدل على تراجع ابن مسعود عن معارضته.

والثالث لم أعثر على أية رواية صحيحة ولا ضعيفة تدل على أن الصحابة الذين وحدوا المصاحف ووزعوها على الأقاليم عادوا مرة أخرى وألحقوا بها قراءة ابن مسعود. مما يعني أن قراءته كانت أصلا من بين القراءات الصحيحة، وأن ما يُنسب لابن مسعود من معارضة باطل أصلا!!.

والشاهد الأخير-الرابع- مفاده أنه من الثابت والمعروف أن قراءتي الإمامين عاصم وحمزة الكوفيين هما من بين القراءات التي أقرهما المصحف العثماني، وهما مرويتان عن ابن مسعود، وعلي،

وعثمان، وزيد بن ثابت، وأبي بن كعب، وعمر بن الخطاب- رضي الله عنهم-[1]. وهذا يعني أن قراءته كانت مُعتمدة منذ البداية، وأن ابن مسعود ما عارض ولا تراجع.

وإنهاءً لهذا الفصل- الأول- يتبين منه أن كل الروايات التي زعمت أن القرآن الكريم قد تعرّض للتحريف عند جمعه وتوحيده هي روايات باطلة ومتهافتة إسنادا ومتناً، وقد أثبتنا ذلك بأدلة دامغة وكثيرة. وتبين من جهة أخرى أن الروايات التي زعمت أن ابن مسعود عارض عثمان في توحيده للمصاحف، ورفض طاعته وقبول مصحفه، ما هي إلا روايات مغرضة قصدها الطعن في القرآن والصحابة، وقد أثبت النقد العلمي بطلانها إسنادا ومتنا. واتضح من ذلك أيضا وجود جماعة من الرواة أكثرهم من الشيعة وأمثالهم من أهل الأهواء هم الذين اختلقوا تلك الروايات عن سبق إصرار وترصد لتحقيق غايات في نفوسهم.

....

الفصل الثاني
نقض الروايات القائلة بإنكار ابن مسعود كون الفاتحة والمعوذتين من القرآن الكريم

[1] أنظر مثلا: السيد بن أحمد بن عبد الرحيم: أسانيد القراء العشرة: المرحلة الأولي،ص: 36 وما بعدها، و 40 وما بعدها.

أولا: نقض الروايات القائلة بإنكار ابن مسعود كون الفاتحة من القرآن.

ثانيا: نقض الروايات القائلة بإنكار ابن مسعود كون المعوذتين من القرآن.

نقض الروايات القائلة بإنكار ابن مسعود كون الفاتحة والمعوذتين من القرآن الكريم

زعمت كثير من الروايات- المذكورة في المصادر السنية- أن الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود- رضي الله عنه- كان يُنكر كون سورة الفاتحة والمعوذتين من القرآن الكريم. وهذا يعني أن القرآن قد تعرض للتحريف بإدخال فيه ثلاث سور ليست منه!!. فهل هذا الزعم الخطير والذي يُخالف كتاب الله ويطعن فيه صحيح؟؟!!، ومن الذين رووا رواياته؟؟!!.

أولا: نقض الروايات القائلة بإنكار ابن مسعود كون الفاتحة من القرآن:

وردت روايات في مصادرنا السنية ذكرت صراحة أن عبد الله بن مسعود- رضي الله عنه- لم يكن يكتب سورة الفاتحة في مصحفه. وهذا يعني أنه كان ينكر كونها من القرآن الكريم.

منها ما رواه الفقيه القاسم بن سلام، فقال: ((حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن ابن سيرين، قال: كتب أبي بن كعب في مصحفه فاتحة الكتاب والمعوذتين، واللهم إنا نستعينك، واللهم إياك نعبد. وتركهن ابن مسعود، وكتب عثمان منهن فاتحة الكتاب والمعوذتين))[1].

ورواها المؤرخ ابن شبة من طريق آخر مفاده: ((حدثنا عبد الأعلى قال: حدثنا هشام، عن مُحَمّد: أن أبي ابن كعب كتبهن في مصحفه خمسهن، أم الكتاب، والمعوذتين، والسورتين[2]، وتركهن ابن مسعود كلهن، وكتب ابن عفان فاتحة الكتاب، والمعوذتين، وترك السورتين))[3].

واضح من الطريقين أن عبد الله بن مسعود لم يكن يكتب سورة الفاتحة في مصحفه، مما يعني أن القرآن الكريم قد تعرّض للتحريف، بإدخال فيه سورة الفاتحة وهي ليست منه. فهل هذا الزعم صحيح؟!.

---

1 القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 575.

2 هما المعروفتان بسورتي الخلع والحفد. وسنعود إلى هاتين السورتين المزعومتين لمناقشة خبرهما وبيان بطلانه في الفصل الثالث. وكذلك فيما يخص موقف ابن مسعود المزعوم من المعوذتين فسنعود إليه في المبحث الثاني من هذا الفصل.

3 ابن شبة: تاريخ المدينة، ج 3 ص: 1009.

إنه لا يصح لأن الرواية التي ذكرته لم تصح إسنادا ولا متنا، فأما إسنادا فإن الطريق الأول من رجاله: أيوب بن أَبي تميمة السختياني (ت131هـ، عن 63 سنة)، ثقة ثبت[1]. لكنه كان يُدلس، لأن أحمد بن حنبل نفى أن يكون أيوب قد سمع من عطاء بن يسار. قال ابنه عبد الله: سُئل أبي عن ((أيوب السختياني، سمع من عطاء بن يسار؟، فقال: لا))[2]. و من جهة أخرى روى الخليلي القزويني خبرا مفاده (قال معمر:وحدثنا ايوب،عن عطاء بن يسار،عن أبي هريرة،عن النبي -صلى الله عليه و سلم-:....))[3]. ومن ذلك أيضا أن ابن سيرين لم يسمع من أنس بن مالك لكنه روى عنه أحاديث[4]. وبما أنه كان يدلس، وهو هنا قد عنعن عن مُحَمَّد بن سيرين ولم يُصرّح بالسماع فالخبر بينهما لم يثبت اتصاله.

والراوي الثاني: مُحَمَّد بن سيرين (ت110 هـ عن 77 سنة): ثقة ثبت[5]، كان كثير الإرسال، حدث عن أقوام لم يدركهم، وآخرين لم يسمع منهم، فأرسل عن ابن عباس، وابن عمر، و ائشة وغيرهم[6]. فهو لم يلحق بأبي بن كعب، ولا بابن مسعود، ولا بعثمان، فمن أين له بالحديث الذي رواه عنهم؟؟!!. فالخبر منقطع بينه وبينهم، مما يعني أنه يوجد راوٍ بينهم سقط من الإسناد.

وأما الطريق الثاني، فلا يصح أيضا لأن من رواته: عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري (ت198 هـ) قال بن سعد: لم يكن بالقوي[7]. وذكره الذهبي في الضعفاء و قال: صدوق، رُمي بالقدر. و ذكر أحمد ابن حنبل أن في حديثه تخليطا إذا حدث من حفظه[8].

---

1 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 607، ج 3 ص: 461 و ما بعدها.

2 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 231، ج 1 ص: 125.

3 الخليلي القزويني: الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ج 1 ص: 320.

4 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 231، ج 1 ص: 125. و ابن أبي شيبة: المصنف، ج 1 ص: 301، 309.

5 ابن حجر: تقريب التهذيب، ج 2 ص: 85.

6 العلائي: جامع التحصيل، ص: 264.

7 الذهبي: ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ط 1، دار المنار، الزرقاء، 1986، رقم: 196، ص: 114.

8 الذهبي: المغني في الضعفاء، ص: 175، رقم: 3445. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 2 ص: ص: 215.

والثاني: هشام بن حسان الأزدي القردوسي البصري (ت148 هـ):وثقه كثير من أهل الحديث وضعفه بعضهم، مُدلس، يُرسل، ومُتهم بالتحديث عمن لم يسمع، كان يُصر على التدليس في الرواية عن عطاء والحسن. لم يكن يحفظ، كان خشبيا– شيعيا إماميا–. قيل: عنده ألف حديث حسن ليس عند غيره[1]. كان شعبة يتقي حديث هشام بن حسان،عن عطاء بن أبي رباح، ومُحَمَّد بن سيرين، والحسن بن البصري. مُتهم بالتصرف في الأحاديث التي يرويها. كان يرفع أحاديث عن مُحَمَّد بن سيرين لم يرفعها إلى النبي–عليه الصلاة و السلام–، فأنكر عليه أحد الرواة ذلك فتوقف[2].

وأقول: واضح من أحوال هذا الراوي أنه كان يُمارس التقية، لذا فإن القول بأن عنده ألف حديث حسن ليس عند غيره. فهو كلام غير معقول ولا مقبول ولا يصح وصف تلك الأحاديث بأنها حسنة. فمن أين له بها؟؟، فإما أنه رواها عن غيره، وإما اختلقها، ولا احتمال ثالث بعد هذين الاحتمالين!!. و تبرير موقفه بأنه توقف عن رفع الأحاديث، لا يرفع عنه الاتهام والتعمد في التدليس، لأنه كان يعمل ذلك تعمدا، وفِعله هذا إن فعله عن جهل فهو ليس أهلا ليكون عالما بعلم الرواية، ومن ثم فهو ضعيف، وإن كان فعله عن قصد، فهو محرف ومُدلس، بل وكذاب، وفي هذه الحالة لا تصح الرواية عنه. هذا فضلا على أن الرجل بذاته ضعيف ولا تصح الرواية عنه لأنه كان خشبيا– رافضيا–.

والثالث: مُحَمَّد بن سيرين (ت110 هـ عن 77 سنة): سبق ذكر حاله في الطريق السابق، وبينا أن روايته عن أبي بن كعب، وابن مسعود، وعثمان لا تصح لأنه لم يلحق بهم.

وأما متنا فهي أيضا لا تصح بدليل الشواهد الآتية: أولها إن تلك الرواية صرحت بأن القرآن الكريم دخله التحريف عندما زيدت فيه سورة ليست منه.وهذا الزعم كافٍ وحده للحكم عليها بالبطلان القطعي، لأن هذا زعم مخالف لما نص عليه القرآن بأن الله تعالى تولى حفظ كتابه، وأنه كتاب مُحكم مُفصل لا يأتيه الباطل أبداً. وعليه أي خبر يزعم أن القرآن قد تعرّض للتحريف، أو من المحتمل أن يكون قد تعرّض لذلك، فهو خبر باطل قطعا.

---

[1] ابن عدي: الكامل في الضعفاء، رقم: 203 ج 8 ص: 110. و ابن حجر: تهذيب، ج 10 ص: 22 و ما بعدها.

[2] المزي: تهذيب الكمال، ج 30 ص: 189.

والشاهد الثاني مضمونه أن مما يُبطل زعم تلك الرواية من أساسها هو أن قراءة عاصم المشهورة- التي هي من قراءات المصحف العثماني- من رواتها عبد الله بن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وزيد بن ثابت، وأبي بن كعب، وعثمان بن عفان- ﷺ-[1]، وهي تتضمن سورة الفاتحة، كما معروف عند كل الناس. وهذا يعني أن ابن مسعود لم يكن يُنكر كون الفاتحة من القرآن الكريم، وأنه لم يُخالف الصحابة في موقفه منها، وإنما الجميع كانوا يعدونها من القرآن.

والشاهد الأخير-الثالث- مفاده أنه صحت الروايات الحديثية والتاريخية على أن سورة الفاتحة من القرآن الكريم، وأن هذا كان حقيقة قطعية ثابتة عند كل الصحابة والمسلمين في العهد النبوي وبعده. منها أن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- قال:((لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب))[2].وعن أبي سعيد قال: ((أُمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر))[3]. وعن أبي هريرة قال: ((أمرني رسول الله- ﷺ- أن أنادي أنه لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد))[4]. وعن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي -ﷺ- كان يقرأ في الركعتين الأوليين من الظهر والعصر **بفاتحة الكتاب** وسورة ويسمعنا الآية أحيانا ويقرأ فى الركعتين الأخريين **بفاتحة الكتاب**))[5].وعن أبي هريرة قال: ((قال رسول الله -ﷺ- من صلى صلاة لم يقرأ فيها **بأم القرآن** فهي خداج غير تمام))[6]. بمعنى أنها ناقصة دون أم الكتاب.

وعن أبي سعيد بن المعلى قال كنت أصلي في المسجد فدعاني رسول الله - ﷺ- فلم أجبه فقلت: يا رسول الله إني كنت أصلي فقال ألم يقل الله { استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم } ثم قال لي لأعلمنك سورة هي أعظم السور في القرآن قبل أن تخرج من المسجد ثم أخذ

---

1 أنظر مثلا: السيد بن أحمد بن عبد الرحيم: أسانيد القراء العشرة: المرحلة الأولي، ص: 36 وما بعدها.

2 البخاري: الصحيح، رقم الحديث: 756، ج 1 ص: 151. و مسلم: الصحيح، رقم الحديث: 900، ج 2 ص: 8.

3 الألباني: صحيح أبي داود ن رقم الحديث: 732، ج 1 ص: 154.

4 الألباني: صحيح أبي داود ن رقم الحديث: 733، ج 1 ص: 154.

5 مسلم: الصحيح، رقم الحديث: 1041، ج 2 ص: 37.

6 الألباني: صحيح أبي داود، رقم الحديث: 684، ج 3 ص: 15.

بيدي فلما أراد أن يخرج قلت له: ألم تقل لأعلمنك سورة هي أعظم سورة في القرآن قال: الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته))[1].

وعن أبي هريرة –رضي الله– عنه قال: قال رسول الله –ﷺ– أم القرآن هي السبع المثاني والقرآن العظيم))[2].

ومنها أيضا أنه من الثابت أن المصحف العثماني هو منسوخ من المصحف البكري الذي جمعه زيد بن ثابت بأمر من أبي بكر الصديق– رضي الله عنهما– وهو يتضمن سورة الفاتحة. وقد جمعه كله من النصوص الأصلية التي كُتبت بأمر من الرسول–ﷺ–، ولم يعترض عليه أحد من الصحابة، لا ابن مسعود ولا غيره. وهذا يعني أن الفاتحة هي من القرآن الكريم، ولو لم تكن كذلك ما جُمعت مع القرآن الكريم.

واستنتاجا من ذلك يتبين أن كل الصحابة والمسلمين كانوا يعلمون أن الفاتحة من القرآن ويصلون بها،وأنها هي فاتحة الكتاب وأم القرآن، ولا يُمكن أن تكون فاتحة الكتاب وأمه وليست منه!!. وبما أن الأمر كذلك، وابن مسعود كان يعيش بين المسلمين، ومن المقربين للنبي–عليه الصلاة والسلام– فلا يصح،ولا يُعقل،ولا يُمكن أن يكون ابن مسعود– الذي هو من أعلم الصحابة– لا يعلم أن الفاتحة من القرآن الكريم. وعليه فإن أية رواية تزعم انه لم يكن يعلم ذلك، أو أنه كان يُسقطها إنكارا لها فهي باطلة بالضرورة. وعليه فإن ما زعمته تلك الرواية بطريقيها من أن ابن مسعود كان ينكر كون الفاتحة من القرآن هو زعم باطل، وأنها رواة مكذوبة لم تصح إسنادا ولا متنا.

والرواية الثانية– الأخيرة– مضمونها أن المفسر القرطبي قال:((فالجواب ما ذكره أبو بكر الانباري قال: حدثنا الحسن بن الحباب،حدثنا سليمان بن الاشعث،حدثنا ابن أبي قدامة،حدثنا جرير،عن الأعمش قال: أظنه عن إبراهيم قال: قيل لعبد الله بن مسعود: لم تكتب فاتحة الكتاب في مصحفك؟ قال:" لو كتبتها لكتبتها مع كل سورة " قال أبو بكر: يعني أن كل ركعة سبيلها أن

---

[1] البخاري: الصحيح، رقم الحديث: 4474، ج 6 ص: 17.
[2] البخاري: الصحيح، رقم الحديث: 4704، ج 6، ص: 81.

تفتتح بأم القرآن قبل السورة المتلوة بعدها، فقال: **اختصرت بإسقاطها**، ووثقت بحفظ المسلمين لها، ولم أثبتها في موضع **فيلزمني** أن أكتبها مع كل سورة، إذ كانت تتقدمها في الصلاة))[1].

هذه الرواية لم تصرح بأن ابن مسعود أنكر كون الفاتحة من القرآن ونصت صراحة على أنه لم يكتبها في مصحفه، وذكرت تبرير ذلك. لكنها أيضا لا تصح إسنادا ولا متنا،ولا يصح نسبة ذلك على إلى ابن مسعود.

فأما إسنادا فلا يصح لأن من رجاله: ابن أبي قدامة: لم أعثر له على ترجمة، ولا على حال، وعليه فالراجح أنه مجهول. وجرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي أبو النضر البصري (ت 170هـ) قيل فيه: ثقة، ليس به بأس، ضعيف عن قتادة حدث عنه بأحاديث مناكير، كثير الغلط، حدث عن بعض الرواة ولم يسمع منهم، نسبه يحي الحماني إلى التدليس[2]. فالرجل لم يثبت توثيقه، وهو مدلس، وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث:الأعمش سليمان بن مهران، ضعيف، ومدلس، وهنا قد عنعن. وقد سبق أن فصلنا حاله، فلا نعيد ذلك هنا. والرابع: ((أظنه عن إبراهيم)).الظاهر أنه إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي أبو عمران الكوفي (ت 96 هـ عن نحو 50 سنة). لكن يبقى النص يحتمل راويا آخر، لأن الأعمش قال ذلك ظنا لا يقينا. وعليه فالإسناد منقطع من جهة إبراهيم هذا. وإذا تأكدنا أنه إبراهيم النخعي، فهذا الرجل قيل فيه: ثقة[3]، مدلس كثير الإرسال، مُتمكنا جدا من التدليس، حتى أنه كان يُتعجب منه في قدرته على ممارسته[4]. وقد روى عن أناس لم يسمع منهم حرفا[5]. وعده ابن قتيبة من رجل الشيعة[6]. و جعله الشيعة من رجالهم[7]. وذلك السلوك هو من

---

[1] القرطبي: تفسير القرطبي، دار عالم الكتب، الرياض، 1423، 2003، ج 1 ص: 114- 115.
[2] ابن حجر: تهذيب، ج 1 ص:48. و العلائي: جامع التحصيل، ص: 153.
[3] ابن حجر: التقريب، د 1 ص: 69.
[4] أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل في أحكم المراسيل، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1986، ص: 104. و السيوطي: أسماء المدلسين، ط1، دار الجيل، بيروت، ص: 27.
[5] الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 252، ج 1 ص: 65.
[6] المعارف، ص: 139.
[7] أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 477، ج 1 ص: 83، و رقم: 1073، ج 1 ص: 175.

مظاهر ممارسته للتقية. فالرجل مجروح، وهو هنا قد عنعن، ولم يلحق بابن مسعود المتوفى سنة 32هـ، فالنخعي لم يُكن ولد أصلا. فالخبر لا يصح لانقطاعه وضعف بعض رجاله.

وبذلك يتبين من الأسانيد الثلاثة السابقة أن رواة خبر إسقاط ابن مسعود للفاتحة من مصحفه هم آحاد، وخبرهم لم يصح بأسانيده الثلاثة. ولا يُعقل،ولا يصح أن يكون أن ابن مسعود أسقط الفاتحة من مصحفه ولا يروي فعله هذا إلا واحد أو اثنان، وإنما يجب أن يرويه عدد كبير من الناس بأسانيد صحيحة، لأن فعله هذا لو كان صحيحا لتوافرت الهمم على نقله والاهتمام به،نظرا لخطورته وغرابته وشذوذه. فلو حدث لوصلنا الخبر متواترا، أو مُستفيضا على الأقل.وبما أن هذا لم يحدث دلّ على أن الخبر مُختلق، افتراه محرفو التاريخ.

وأما متنا فهي لا تصح أولا، لأن مضمونها باطل، وإسنادها الذي قامت عليه غير صحيح، ومن البهتان نسبة ما ذكرته إلى صحابي جليل من كبار علماء الصحابة. لأن التبرير الذي ذكرته فاسد ومُضحك، وفيه تلاعب وتغليط، ضحك به مُختلقه على نفسه وعلى الناس. لأن الثابت شرعا وتاريخا أن الفاتحة هي فاتحة القرآن الكريم، وليست فاتحة كل سورة. فالمطلوب أن تُكتب الفاتحة في أول القرآن لتكون فاتحته، ولا يصح أن تُكتب قبل كل سورة، ولا في مكان آخر من القرآن. ولا توجد أية علاقة ولا أي تلازم بين كتابة الفاتحة لتكون فاتحة القرآن، وبين قراءته في بداية كل ركعة!!.

وثانيا فمن المعروف أن كتابة الفاتحة وكل سور القرآن ليس أمر اختياريا أو اجتهاديا، حتى يأتي أي صحابي أو أي مسلم فينقص من سوره ويترك كما يريد، وإنما هو أمر شرعي توقيفي أمر به النبي-عليه الصلاة والسلام- عندما أمر بكتابتها وحدد مكانها عندما نزلت عليه. ولو لم تكن كذلك ما جمعها زيد مع القرآن عندما جمعه من نسخه الأصلية في كتاب واحد. وعليه لا يصح لابن مسعود ولا لغيره من المسلمين أن يُسقط الفاتحة من القرآن الكريم،ولا غيرها من السور. ومن يقول بذلك فهو إما جاهل، وإما أنه لا يعي ما يقول، وإما أنه صاحب هوى تعمد قول ذلك لغاية في نفسه. وحاشا لابن مسعود أن يقول ذلك، أو يكون من بين هؤلاء.

وثالثا إن التبرير الذي ذكره أبو بكر الأنباري لا يصح، وكان من الأولى أن يرد الخبر، لأنه خبر غير صحيح إسنادا ولا متنا، ولا يتكلف في تبرير الموقف الذي نسبته الرواية لابن مسعود. فبرره بمبرر لا يصح، ومخالف لما أمر به الشرع. فلا توجد أية علاقة بين حفظ المسلمين للقرآن وأمر الشرع بتدوينه. فقد كان كثير من الصحابة يحفظون القرآن ولم يأمرهم النبي–عليه الصلاة والسلام– بعدم كتابتهم في مصاحفهم، ولا أمرهم بإسقاط بعض سور القرآن، بدعوى أنهم يحفظونها!!. و بناءً على تبريره كان على ابن مسعود – بما أنه يحفظ كل القرآن أو أكثره– أن يُسقط كل سور القرآن من مصحفه أو معظمها، ولا يُسقط الفاتحة فقط. وكان على المسلمين أن يُسقطوا سورة الإخلاص، والمعوذتين بحكم أن كل المسلمين أو معظمهم يحفظونها!!!!.

واضح من ذلك أيضا أن هذه الرواية هي نموذج للخداع والتلاعب، لتمرير الأكاذيب ومحاولة التغطية وتخفيف المعارضة، وتحقيق الهدف بطريقة ماكرة. لأن الأولى ذكرت صراحة أن ابن مسعود أسقط الفاتحة والمعوذتين،والثانية نصت على أنه أسقطها منه وبررت فعله بالسفسطة والتدليس !!!!.

وخلاصة ما ذكرناه: إن القول بأن ابن مسعود كان ينكر كون سورة الفاتحة من القرآن هو قول باطل من أساسه، وليس أنه كان يقول به ثم تراجع عنه. لأنه لم يثبت تاريخا ولا شرعا أن ابن مسعود كان ينكر كون الفاتحة من القرآن. وإذا قيل: ربما قال ذلك من باب الخطأ، فلما تبين له أنه أخطأ تراجع عنه.

فأقول: هذا الاحتمال لا يصح، لأنه أولا سبق أن بينا أنه لم يصح الخبر الذي زعم أن ابن مسعود اتخذ ذلك الموقف من سورة الفاتحة. وثانيا إنه لا يصح أبدا افتراض ذلك الاحتمال، لأنه إن كان مُمكن الحدوث من الناحية النظرية المجردة، فإنه لا يصح افتراض حدوثه في الواقع العملي، فهو مستحيل الحدوث. لأن ابن مسعود كان من المقربين من النبي– عليه الصلاة والسلام–، ومن السابقين الأولين الذين دخلوا في الإسلام، وكان يصلي مع المسلمين في كل أوقات الصلاة، و يسمعهم يقرؤون الفاتحة في الصلوات ومن المصاحف. وبما أن الأمر هكذا فإنه يستحيل أن يكون ابن مسعود لا يعرف أن الفاتحة من القرآن الكريم.

وحتى إذا فرضنا جدلا أنه أخطأ في موقفه من الفاتحة، فإن هذا لا يدوم طويلا، ولن يبقى ابن مسعود يقول ذلك حتى خلافة عثمان، وإنما سيتبين له بسرعة بأنه أخطأ في موقفه، فيتبين له ذلك بسؤال النبي– عليه الصلاة والسلام– والصحابة، وبما يراه ويسمعه من قراءة المسلمين للفاتحة.

ثانيا: نقض الروايات القائلة بإنكار ابن مسعود كون المعوذتين من القرآن:

وردت في المصادر السنية روايات كثيرة نصت صراحة على أن الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود– رضي الله عنه– كان ينكر كون المعوذتين من القرآن ويحكهما من مصحفه. مما يعني–حسب تلك الروايات– أن القرآن قد تعرض للتحريف بإدخال فيه سورتين ليستا منه!!. فما تفاصيل ذلك؟، وهل صحيح أن ابن مسعود اتخذ ذلك الموقف من المعوذتين، أم هو مكذوب عليه؟؟!!.

أذكر منها الروايات الآتية في مجموعتين: المجموعة الأولى تتضمن اثنتي عشرة رواية كلها من مروية عن التابعي زرٍ بن حبيش. والثانية تضم خمس روايات منها واحدة مروية عن علقمة بن قيس النخعي. والباقي مروية عن عبد الرحمن بن يزيد.

فبالنسبة للمجموعة الأولى **فأول رواياتها**: قال المستغفري: ((حدثنا أبو بكر أحمد بن مُحَمَّد بن الحراز الهروي، أخبرنا عبد الرحمن بن أبي حاتم، حدثنا الحسن بن عرفة، حدثنا عمرو بن عبد الرحمن أبو حفص الأبار عن منصور بن المعتمر، عن عاصم، عن زر بن حبيش، قال: وفدت إلى عثمان بن عفان – رضي الله عنه– فلقيتُ أبي بن كعب– رضي الله عنه– فقلتُ: حدثني عن المعوذتين، فإن ابن مسعود يحكهما،ويقول: لِمَ تزيدون فيه ما ليس منه؟، فقال أُبي: **قيل لرسول الله – صلى الله عليه وسلم– فقال لنا، فنحن نقول**. كم تعدون سورة الأحزاب؟ »، قال: قلت: ثلاثا وسبعين قال: « فوالذي يحلف به أبي إن كانت لتعدل سورة البقرة، أو أطول، لقد قرأنا فيها آية الرجم: (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألبتة نكالا من الله والله عزيز حكيم))[1].

والرواية الثانية لابن حِبان: ((أخبرنا مُحَمَّد بن الحسن بن مكرم بالبصرة قال حدثنا داود بن رشيد قال حدثنا أبو حفص الأبار عن منصور عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش قال:

---

[1] المستغفري: فضائل القرآن، ج 1 ص: 323. يهمنا من هذه الرواية ما يتعلق بالمعوذتين،وأما باقي مضمونها سنعود إليه في فص قادم بحول الله تعالى.

لقيت أبي بن كعب فقلت له إن بن مسعود كان يحك المعوذتين من المصاحف ويقول إنهما ليستا من القرآن فلا تجعلوا فيه ما ليس منه قال أبي:قيل لرسول الله– ﷺ– فقال لنا فنحن نقول...))[1].

والثالثة رواها الطحاوي: (حدثنا المزني، حدثنا الشافعي، حدثنا سفيان بن عيينة، عن عبدة بن أبي لبابة، وعاصم بن بهدلة، عن زر بن حبيش، قال سألت أبي بن كعب عن المعوذتين، وقلت له: إن أخاك ابن مسعود يحكهما من المصحف فقال: إني سألت رسول الله –عليه السلام– فقال: « قيل لي: قل فقلت »، فنحن نقول كما قال رسول الله– عليه السلام–))[2].

والرواية الرابعة: ((حدثنا إبراهيم بن أبي داود، حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس، حدثنا أبو بكر بن عياش، عن عاصم، عن زر، قال: قلت لأبي: إن عبد الله يقول في المعوذتين: لا تلحقوا بالقرآن ما ليس منه فقال: إني سألت عنهما رسول الله– ﷺ– فقال: « قيل لي: قل فقلت » قال أبي: قال لنا رسول الله– ﷺ–: « قولوا » فنحن نقول)) [3].

والخامسة: قال الطحاوي: ((حدثنا أبو أمية، حدثنا محمد بن سابق، حدثنا مالك بن مغول، عن عاصم، عن زر، قال: قلت لأبي: يا أبا المنذر السورتان اللتان ليستا في مصحف عبد الله، فقال: سألت عنهما رسول الله ﷺ فقال: « قيل لي: قل فقلت لكم »، فقال لنا رسول الله ﷺ، فنحن نقول))[4].

والرواية السادسة: ((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا سفيان بن عيينة عن عبدة بن أبي لبابة وعاصم عن زر قال: قلت لأبي: إن أخاك يحكهما من المصحف فلم ينكر. قيل لسفيان: ابن مسعود؟، قال: نعم،وليسا في مصحف بن مسعود. كان يرى رسول الله– صلى الله عليه و سلم–

---

[1] ابن حبان: صحيح ابن حبان، ج 13 ص: 236.
[2] الدحاوي: مشكل الآثار، ج1 ص: 118، رقم: 99.
[3] الدحاوي: مشكل الآثار، ج1 ص: 119 رقم: 100.
[4] الدحاوي: مشكل الآثار، ج1 ص: 120 رقم: 101،

يعوذ بهما الحسن والحسين، ولم يسمعه يقرؤهما في شيء من صلاته فظن أنهما معوذتان وأصر على ظنه وتحقق الباقون كونهما من القرآن فأودعوهما إياه))[1].

والرواية السابعة: ((حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن عاصم عن زر قال: قلت لأُبي: إن ابن مسعود لا يكتب المعوذتين في مصحفه، فقال: إني سألت عنهما النبي- ﷺ- فقال: " قيل لي "، فقلت: فقال: أبي: ونحن نقول كما قيل لنا))[2].

والثامنة: ((أخبرنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد، عن عاصم، عن زر، قال: " قلت لأبي بن كعب: إن ابن مسعود، لا يكتب المعوذتين في مصحفه. فقال: أشهد أن النبي – ﷺ-: أخبرني: أن جبريل قال له: " قل أعوذ برب الفلق " فقلتها ثم قال: قل أعوذ برب الناس فقلتها. فنحن نقول لكم كما قال رسول الله –ﷺ-))[3].

والرواية التاسعة:((حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا عفان ثنا حماد بن سلمة أنا عاصم بن بهدلة عن زر بن حبيش قال قلت لأبي بن كعب: إن بن مسعود كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه فقال: أشهد أن رسول الله- صلى الله عليه و سلم- أخبرني إن جبريل- عليه السلام- قال له: قل أعوذ برب الفلق، فقلتها. فقال: قل أعوذ برب الناس، فقلتها. فنحن نقول ما قال النبي- صلى الله عليه وسلم-))[4].

والرواية العاشرة: ((حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا سفيان عن عاصم وعبدة عن زر بن حبيش قال سألت أبي بن كعب عن المعوذتين فقال سألت رسول الله- ﷺ- فقال قيل لي فقلت فنحن نقول كما قال رسول- الله ﷺ-))[5]. لاحظ هذه الرواية لم تذكر موقف ابن مسعود، لكنها تضمنت الإشارة والإيحاء إليه!!.

---

[1] أحمد بن حنبل: المسند، ج 5 ص: 130، رقم: 21227.
[2] ابن أبي شيبة: فضائل القرآن، باب: في المعوذتين، ص: 40.
[3] ابن الضريس: فضائل القرآن، ص: 50، رقم: 271.
[4] أحمد بن حنبل: المسند، رقم الأثر: 21224، ج 5 ص: 129.
[5] البخاري: الصحيح، رقم الحديث: 4977، ج 6 ص: 181.

والرواية الحادية عشرة: ((- حدثنا علي بن عبد الله،حدثنا سفيان، حدثنا عبدة بن أبي لبابة،عن زر بن حبيش ح وحدثنا عاصم عن زر قال: سألت أبي بن كعب قلت يا أبا المنذر إن أخاك ابن مسعود يقول كذا وكذا. فقال أبي: سألت رسول الله- ﷺ- فقال لي: قيل لي فقلت: قال: فنحن نقول كما قال رسول الله- ﷺ-))[1].

والرواية الأخيرة- الثانية عشرة-: ((حدثنا الحميدى، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا عبدة بن أبي لبابة وعاصم بن بهدلة أنهما سمعا زِر بن حبيش يقول: سألت أبي بن كعب عن المعوذتين، فقلت: يا أبا المنذر إن أخاك ابن مسعود يحكهما من المصحف. قال إني سألت رسول الله - ﷺ - قال: « قيل لي قل. فقلت ». فنحن نقول كما قال رسول الله - ﷺ -))[2].

وأما المجموعة الثانية، فأولها: قال الحافظ أبو يعلى الموصلي: ((حدثنا الأزرق بن علي، حدثنا حسان بن إبراهيم، حدثنا الصَّلْت بن بَهرَام، عن إبراهيم، عن علقمة قال: كان عبد الله يَحُك المعوذتين من المصحف، ويقول: إنما أمر رسول الله- ﷺ- أن يتعوذ بهما، ولم يكن عبد الله يقرأ بهما))[3].

والثانية: ((حدثنا علي بن عبد العزيز، ثنا أبو نعيم، ثنا سفيان عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد قال: رأيت عبد الله يحك المعوذتين ويقول: لِمَ تزيدون ما ليس فيه))[4].

والثالثة: ((حدثنا الحسين بن إسحاق التستري، ثنا علي بن الحسين بن إشكاب،ثنا مُحَمَّد بن أبي عبيدة بن معن، عن أبيه،عن الأعمش،عن أبي إسحاق،عن عبد الرحمن بن يزيد،عن عبد الله: أنه كان يحك المعوذتين من المصحف يقول: ليستا من كتاب الله))[1].

---

[1] البخاري: الصحيح، رقم الحديث: 4978، ج 6 ص: 181.
[2] الحميدي: مسند الحميدي، ج 1 ص: 173، رقم: 397.
[3] ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج 8 ص: 531.
[4] الطبراني: المعجم الكبير، رقم الأثر: 9148، ج 9 ص: 234.

والرواية الرابعة ((حدثنا أبو عاصم قال: حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد قال: رأيت ابن مسعود -رضي الله عنه- يَحُك المعوذتين من المصحف، ويقول: لا يحل قراءة ما ليس منه))[2].

والرواية الأخيرة- الخامسة-: ((حدثنا أبو الأحوص،عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد قال: رأيت عبد الله محا المعوذتين من مصاحفه، وقال: لا تخلطوا فيه ما ليس منه))[3].

واضح من تلك الروايات أنها نصت صراحة بأن ابن مسعود كان يُنكر كون المعوذتين من القرآن الكريم، وهذا يعني أن القرآن قد تعرض للتحريف بإدخال المعوذتين فيه وهما ليستا منه. فهل ما زعمته هذه الروايات صحيح؟؟!!.

إنه لا يصح متنا ولا إسنادا،فأما متنا فقد تضافرت الشواهد الشرعية والتاريخية والعقلية على أن ما زعمته تلك الروايات باطل، بل ومُستحيل أن يصدر ذلك عن صحابي جليل وعالم كبير كابن مسعود!!. وتفصيل ذلك فيما يأتي بدليل الشواهد التالية:

أولها مفاده أنه سبق أن أقمنا الأدلة الشرعية القطعية بأن القرآن الكريم تولى الله تعالى حفظه، وأنه كتاب مُحكم لا يأتيه الباطل أبدا. وبما أن الأمر هكذا، وأن القول بأن المعوذتين ليستا من القرآن يُناقض ذلك، فلا يُمكن أن يكون ابن مسعود يعتقد أن القرآن الكريم قد أدخلت فيه المعوذتان وهما ليستا منه. لأن هذا الاعتقاد هو نقض صريح لما نص عليه القرآن الكريم من أنه لا يُمكن أن يدخله التحريف.

والشاهد الثاني مضمونه هو أن وجود المعوذتين في المصحف البكري يعني أن زيدا عندما جمع المصحف كانت المعوذتان من بين سوره، وقد جمعهما من النصوص الأصلية التي أمر النبي- عليه

---

[1] الطبراني: المعجم الكبير، رقم الأثر: 9150، ج 9 ص: 235.
[2] ابن شبة: تاريخ المدينة، ج 3 ص: 1011.
[3] ابن أبي شيبة: فضائل القرآن، باب: في المعوذتين، ص: 40.

الصلاة والسلام- بكتابتها، ومن صدور الصحابة. وبما أنه لم يثبت أن صحابيا ولا ابن مسعود اعترض على المصحف البكري[1] . فهذا يعني أن الجميع أجمعوا على أن المعوذتين من القرآن الكريم منهم ابن مسعود. وبهذا تسقط حكاية إنكار ابن مسعود كون المعوذتين من القرآن الكريم.

وبما أن المعوذتين كانتا مكتوبتين في النسخ الأصلية التي أمر النبي-عليه الصلاة والسلام- بكتابتها، فهذا يعني أن الصحابة نسخوا منها المعوذتين في مصاحفهم. منهم ابن مسعود، بحكم أنه كان قريبا جدا من النبي-عليه الصلاة والسلام- وكان مُتفرغا للعلم، وكان من أعلم الصحابة بالقرآن الكريم.ورجل هذا حاله لاشك أنه رآهما مكتوبتين في النسخة الأصلية، أو في مصاحف الصحابة، أو سمعهم يتلونها حفظا أو قراءة من المصحف، ومن ثم يتأكد من قرآنيتهما إن سلمنا جدلا أنه لم يعلم بكونهما من القرآن. وإلا فإنه من الناحية العملية لا يُمكن أن يغيب عنه ذلك. وهذا يعني أيضا أن الذين اختلقوا روايات إنكار قرآنية المعوذتين ونسبوها إلى ابن مسعود أخطؤوا في اختيارهم له.

والشاهد الثالث مفاده أنه قد قام الدليل القطعي على أن قراءة ابن مسعود لم تكن تختلف عن قراءة كبار قراء الصحابة، كأبي بن كعب، وعلي، وعثمان، وزيد بن ثابت- رضي الله عنهم- بدليل أن قراءتي عاصم وحمزة الصحيحتين اللتين أقرهما المصحف العثماني كان هؤلاء من بين الصحابة الذين رووا هاتين القراءتين. وبما أنهما تضمنتا سورتي الفاتحة، فهذا يعني بالضرورة أن ابن مسعود لم يكن ينكر كونهما من القرآن الكريم.

والشاهد الرابع مضمونه أنه صحت أحاديث نبوية تتعلق بالمعوذتين، تشهد بنفسها على أن كون المعوذتين من القرآن كان أمرا معروفا وثابتا بين الصحابة من جهة، وأن النبي-عليه الصلاة كان يقرأهما في صلاته بالمسلمين من جهة أخرى. مما يعني أنه لا يُمكن أن يكون ابن مسعود لا يعلم بقرآنيتهما. منها: عن عقبة بن عامر قال: قال رسول الله- ﷺ-: "ألم تر آيات أنزلت هذه الليلة لم يُر مثلهن قط: " قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ " و " قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ "))[2].

[1] البخاري: الصحيح، حققه مُحَمَّد زهير الناصر، ط1، دار طوق النجاة، 1422هـ، ج 6 ص: 71 رقم: 4679. السيوطي: الإتقان، رقم لأثر: 769، ج 1 ص: 149.
[2] مسلم: الصحيح، ج 2 ص:200، رقم: 1927.

ومنها عن عقبة بن عامر قال: بينا أنا أقود برسول الله- ﷺ- في نَقب من تلك النقاب، إذ قال لي: "يا عقبة، ألا تركب؟ ". قال: فَأَجْلَلْتُ رسول الله – ﷺ- أن أركب مركبه. ثم قال: "يا عُقيب، ألا تركب؟ ". قال: فأشفقت أن تكون معصية، قال: فنزل رسول الله- ﷺ- وركبت هنيهة، ثم ركب، ثم قال: "يا عقيب، ألا أُعلمك سورتين من خير سورتين قرأ بهما الناس؟ ". قلت: بلى يا رسول الله. فأقرأني: " قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ " و " قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ " ثم أقيمت الصلاة، فتقدم رسول الله- ﷺ- فقرأ بهما، ثم مر بي فقال: "كيف رأيت يا عقيب اقرأ بهما كلما نمت وكلما قمت"))[1].

ومنها عن عقبة بن عامر قال: ((أمرني رسول الله -ﷺ- أن أقرأ بالمعوذات في دبر كل صلاة))[2]. و منها عن عقبة بن عامر أن النبي- عليه الصلاة و السلام – صلى بالناس صلاة الصبح بالمعوذتين[3].

ومنها قول الرسول- عليه الصلاة و السلام –: ((من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أُنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد))[4]. فلو كانت قراءة ابن مسعود مخالفة للقرآن الكريم، ولو كان يجهل كون المعوذتين من القرآن، ما أقر النبي-عليه الصلاة والسلام - قراءته، ولا حث على القراءة بها،ولا أثنى عليه بها. وبما أنه-عليه الصلاة والسلام- قال ذلك في حق ابن مسعود وقراءته، فإن هذا دليل دامغ على أن ابن مسعود لم يكن ينكر قرآنية الفاتحة،ولا المعوذتين، ولا أنه خالف الصحابة. والدليل القطعي على صحة استنتاجنا هذا هو أن قراءة ابن مسعود هي من بين قراءات المصحف العثماني كما سبق أن بيناه.

---

1 الحديث صححه شعب الأرناؤوط. أحمد بن حنبل: المسند، ج 4 ص:144، رقم:17335.
2 الحديث حسنه شعب الأرناؤوط. أحمد بن حنبل: المسند، ج 4 ص:155 رقم:17453.
3 الألباني: صحيح أبي داود، ج 1 ص: 274، رقم: 1298.
4 البخاري: الصحيح، رقم الحديث: 135، ج 9 ص: 31.

ومن تلك الأحاديث أيضا: عن أبي سعيد قال: ((كان رسول الله ﷺ يتعوذ من عين الجان ثم أعين الإنس **فلما نزلت المعوذتان** أخذهما وترك ما سوى ذلك))[1].

ومنها سُئلت أمنا عائشة- رضي الله عنها -: ((بأي شيء كان يوتر رسول الله- ﷺ- قالت: كان يقرأ في الركعة الأولى بسبح اسم ربك الأعلى، وفي الثانية قل يا أيها الكافرون،وفي الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين))[2].

والشاهد الخامس مفاده إن المتدبر في سنن المجتمع،وفي أحوال ومكانة عبد الله ابن مسعود كصحابي جليل، وعالم كبير من علماء الصحابة المختصين في علوم القرآن.وأنه من المقربين إلى النبي- عليه الصلاة والسلام-،ومن السابقين الأولين إلى الإسلام الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه. وأنه كان من المخالطين للصحابة والناس في العهدين النبوي الراشدي، ومن الذين تولوا مسؤوليات في الخلافة الراشدة. يتبين له قطعا أنه لا يُمكن أن يكون ابن مسعود لم يكن على علم بقرآنية المعوذتين، بل ويستحيل أن يحدث ذلك من الناحية العملية. بل إنه لا يصح أن يصدر ذلك حتى عن صحابي صغير من عامة المسلمين. وفعلا لم يُسجل التاريخ –حسب علمنا- أن صحابيا من عامة المسلمين ولا من خاصتهم أنه أنكر قرآنية المعوذتين أو أية سورة أخرى من القرآن!!!. أليس نسبة ذلك لابن مسعود هو اختلاق مفضوح؟،وأليس نسبته إليه وتصديق حدوثه منه هو هدم للمنطق وسنن العمران التي تتحكم في الاجتماع البشري؟؟!!.

وإذا فرضنا جدلا أنه لم يسمع المعوذتين من النبي-عليه الصلاة والسلام- ولا من صحابته، فإنه كان عليه أن يسألهم عنهما، ولا ينكرهما، لمجرد أنه لم يسمعهما منهم، وعندما يسألهم يتأكد قطعا أنهما من القرآن الكريم، ولا يُمكن أن يستمر في إنكاره لهما. علماً بأن هذا الموقف هو مجرد احتمال نظري،،وإلا فهو مستحيل الحدوث من الناحية العملية كما بيناه أعلاه. وبهذا يتبين أن الزعم بأن ابن مسعود كان ينكر قرآنية المعوذتين هو زعم باطل، ويستحيل حدوثه في الواقع.

---

[1] الألباني: صحيح ابن ماجة، ج 4 ص: 70، رقم: 3502.
[2] الألباني: صحيح ابن ماجة، ج 7 ص: 1، رقم: 963.

والشاهد السادس يتعلق بروايات المجموعة الأولى- تتضمن 11 رواية -، وهي في الحقيقة كلها رواية واحدة وردت من عدة طرق بنفس الإسناد عن عاصم عن زرٍ بن حبيش، وعن عبدة بن أبي لبابة عن زرِ بن حبيش. وتتعلق كلها بحادثة واحدة أيضا تتمثل في لقاء زرِ للصحابي أُبي بن كعب وسُؤاله له. لكنها من جهة أخرى وردت بنفس الصيغة واختلفت في مضمونها مع الروايات التي ذكرناها سابقا وكان موضوعها ما نسبته لابن مسعود في موقفه من المعوذتين. لكن مضمونها الثاني لا يتعلق بالمعوذتين، وإنما يتعلق بموضوع ليلة القدر بنفس أسانيد وعموميات الراويات الأولى. فماذا يعني هذا؟، وما تفاصيل ذلك؟.

أولا نذكر نماذج منها، ثم نعود للتعليق عليها، والإجابة عن ذلك. منها رواية للطبراني: ((حدثنا مُحَمَّد بن عبدوس بن كامل، ثنا سريج بن يونس ثنا،أبو حفص الأبار،عن منصور بن المعتمر،**عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش** قال: وفدت إلى عثمان فلقيت أبي بن كعب فقلت له: حدثني فإني قد كنت أحب لقيك وما وفدت إلا للقائك فحدثني عن ليلة القدر فإن ابن مسعود يقول: من يقم السنة يصبها أو يدركها فقال أبي: لقد علم أنها في رمضان ولكنه أحب أن يعمي عليكم فإنها ليلة سبع وعشرين بالآية التي حدثنا بها رسول الله- صلى الله عليه و سلم- فحفظناها وعلمناها كان رسول الله- صلى الله عليه و سلم- يواصلها إلى السحر فإذا كان قبلها بيوم وبعدها بيوم صعد فنظر إلى الشمس وقال: إنها تطلع الشمس صبيحتها ولا شعاع لها حتى ترتفع))[1].

والنموذج الثاني: مضمونه، قال الحسن بن علي الطوسي(ت 312هـ): ((نا الحسن بن عرفة العبدي، قال: نا عمر ابن عبد الرحمن أبو حفص الأبار، قال: نا منصور بن المعتمر، **عن عاصم ابن أبي النجود،عن زر بن حبيش** قال: وفدت إلى عثمان بن عفان فلقيت أبي بن كعب فقلت: له حدثني عن ليلة القدر فإن ابن مسعود يقول: من يقم السنة يصبها أو يدركها. قال أبي: لقد علم أنها في رمضان ولكنه أحب أن يعمي عليكم، وإنها لليلة سبع وعشرين بالآية التي حدثنا بها رسول الله- ﷺ- فحفظناها وعلمناها.قال: فكاد أن يواصلها إلى السحر. فإذا كان قبلها بيوم وبعدها بيوم صعد إلى المنارة فنظر إلى مطلع الشمس فقال: إنها تطلع صبيحتها لا شعاع لها حتى ترتفع. قال أبي: **فقيل لرسول الله –ﷺ– فقال، فنحن نقول**))[2].

1 الطبراني: المعجم الكبير، ج 9 ص: 317، رقم: 9585.
2 مستخرج الطوسي على جامع الترمذي، ط 1، حققه أنيس بن أحمد، مكتبة الغرباء الأثرية، ج 3 ص: 463.

والنموذج الثالث: ((أخبرنا مُحَمَّد بن الحسين بن مكرم البزار الحافظ بالبصرة، حدثنا داود بن رسيد،حدثنا أبو حفس الأبار،عن منصور،**عن عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش** قال:لقيت أبي بن كعب فقلت: حدثني فإنه كان يعجبني لقيك وما قدمت إلا للقائك فأخبرني عن ليلة القدر فإن ابن مسعود يقول: من يقوم السنة يصبها أو يدركها قال: لقد علم أهنا في شهر رمضان ولكنه أحب أن يعمي عليكم وإنها ليلة سابعة وعشرين بالآية التي حدثنا رسول الله– صلى الله عليه و سلم– فحفظناها وعرفناها فكان زر يواصل إلى السحر فإذا كان قبلها بيوم أو بعدها صعد المنارة فنظر إلى مطلع الشمس ويقول: إنها تطلع لا شعاع لها حتى ترتفع))[1].

والنموذج الرابع ((حدثنا مُحَمَّد بن حاتم وابن أبي عمر كلاهما،عن ابن عيينة، قال: ابن حاتم حدثنا سفيان بن عيينة،**عن عبدة وعاصم بن أبي النجود سمعا زر بن حبيش** يقول: سألت أبي بن كعب – رضى الله عنه — فقلت: **إن أخاك ابن مسعود يقول:** من يقم الحول يصب ليلة القدر. فقال رحمه الله: أراد أن لا يتكل الناس، أما إنه قد علم أنها في رمضان،وأنها في العشر الأواخر، وأنها ليلة سبع وعشرين. ثم حلف لا يستثنى أنها ليلة سبع وعشرين. فقلت: بأي شيء تقول ذلك يا أبا المنذر قال بالعلامة أو بالآية التى أخبرنا رسول الله –ﷺ– أنها تطلع يومئذ لا شعاع لها))[2].

واضح من ذلك أنه بسبب ذلك التشابه الكبير بين الروايتين في الإسناد والحادثة في إطارها العام، فمن المستبعد جدا أن يكون الأمر يتعلق بحادثتين مُنفصلتين، وإنما هي حادثة واحدة. وعليه فإن الأمر لا يخلو من: إما أن تكون رواية المعوذتين هي الصحيحة، وإما أن تكون رواية ليلة القدر هي الصحيحة، وإما أن تكون الحادثة بموضوعيها باطلة كليةً. فالبنسبة للاحتمال الأول فلا يصح، لأنه لم يصح إسنادا ولا متنا، وهذا بينا جانبا منه، وسنذكر الباقي فيما يأتي من جهة.وهذا يشهد أيضا على أن هذه الرواية تلاعب بها محرفو التاريخ من جهة أخرى.

وأما الاحتمال الثاني، فمن الممكن أن يكون هو الصحيح، لأن المتن عادي ولا غبار عليه، فجاء المحرفون وأخذوا الرواية بإسنادها وإطارها العام وملؤوه بأكذوبة إنكار ابن مسعود قرآنية

---

[1] ابن حبان: صحيح ابن حبان، ج 8 ص: 446، رقم: 3691.
[2] مسلم: الصحيح، ج 3 ص: 173، رقم: 2834.

المعوذتين. لكن مع هذا يبقى إسناد ليلة القدر فيه نظر وكلام، وسيتبين لنا هذا لاحقا عندما نُحقق الأسانيد. وأما الاحتمال الأخير-الثالث- بأن تكون الحادثة كلها مُختلقة فهو مُستبعدة نظرا لسلامة متن رواية ليلة القدر من جهة، لكنه يبقى واردا أيضا لما ذكرناه من أن أسانيد الروايتين فيها نظر. لكن الذي يهمنا هنا هو أن هذه الرواية بموضوعيها قد تلاعب بها محرفو التاريخ. وأن رواية إنكار ابن مسعود قرآنية المعوذتين لم تصح، وأنها هي التي اختلقها المحرفون.

وعلى أقل تقدير فإن الذي ذكرناه هو شاهد قوي على أن الرواية تعرضت للتحريف بالزيادة والنقصان. وهذا إن لم يُبطلها، فإنه يُشكك فيها بقوة، ويرفع عنها الصحة ويجعلها معلقة لا هي صحيحة ولا هي ضعيفة. ومن ثم فستبقى معلقة ولا يُؤخذ ولا يُحتج بها، حتى تثبت صحتها بالدليل الصحيح، وهذا غير متوفر بين أيدينا، وإنما المتوفر هو لهدمها وتقويضها لا لتصحيحها وتقويتها.

والشاهد السابع يتعلق برد فعل أبي بن كعب والصحابة- رضي الله عنهم- لِمَا ذكرته تلك الروايات من أن ابن مسعود كان ينكر قرآنية المعوذتين. ففيما يخص موقف أبي بن كعب فقد تبين مما ذكرته تلك الروايات عن موقف أبي بن كعب أنه كان موقفا باردا تجاه ما بلغه عن موقف ابن مسعود من المعوذتين وكأن الأمر يتعلق بمسألة خلافية اجتهادية، لا يتعلق بسلامة أصل دين الإسلام!!. وإنما اكتفى بمخالفته بطريقة لينة وباردة من جهة، وتضمنت اعترافا منه بأنه من حق ابن مسعود أن يختار ما يشاء من جهة أخرى!!!. مع أن الأمر كان يفرض عليه- شرعا وعقلا ومصلحة- أن يُنكر ذلك بشدة و يتحرك بقوة وسرعة وحزم للتأكد مما بلغه عن ابن مسعود. فإن تأكد منه بيّن لابن مسعود الصواب إن كان أخطأ في موقفه، فإن أبى وأصر على موقفه، أوصل أمره إلى خليفة المسلمين عثمان بن عفان ليستدعيه و يتخذ معه الإجراء المناسبة.

وأما بالنسبة لرد فعل الصحابة وعامة المسلمين فإن تلك الروايات لم تذكر شيئا منه، وكأن ما ذكرته عن موقف ابن مسعود من المعوذتين كان بالنسبة إليهم أمر عاديا، ولا يتطلب التدخل لوضع حد له. وهذا لا يعقل ولا يصح شرعا ولا عقلا أن يُنكر ابن مسعود قرآنية المعوذتين،ويذكر ذلك بين طلبته وعامة الناس طيلة سنوات تعليمه لهم في الكوفة. ومع هذا يسكت عنه الصحابة في خلافة أبي بكر، وعمر، وعثمان-رضي الله عنهم-!!!. فهذا لو حدث ما سكت عنه الصحابة ولا المسلمون، ولاتخذوا في حقه الإجراءات الصحيحة والمناسبة والعادلة.لأن المفروض شرعا وعقلا أن

يكون رد فعلهم قويا وسريعا، كما فعل حذيفة بن اليمان عندما رأى اختلاف المسلمين في القراءات، وكما فعل عثمان في مشاورته للصحابة وتوحيده للمصاحف، لوضع حل لتلك المشكلة. والأمر بالنسبة لموضوع المعوذتين يتطلب منهم أكثر من ذلك، لأن الذي نُسب لابن مسعود هو كفر وردة، وإفساد للدين والدنيا، ولا يمكن أن يسكت عنه الصحابة بأي حال من الأحول. وإنما سيُناقشونه في موقفه، ويُبينون له صوابهم وخطأ موقفه من المعوذتين، ويُحاسبونه حسابا عسيرا. وإن أصر على موقفه –بعد مناقشتهم له– سيتخذون معه الإجراء الذي يُردعه ويُناسبه.

وبما أن كل ذلك لم يحدث على أيدي الصحابة ولا على يد أبي بن كعب، وكان يجب أن يحدث لو حدث ما نُسب لابن مسعود، فإن هذا لا يعني أن ما زعمته تلك الروايات عن موقف ابن مسعود من المعوذتين كان صحيحا، وأن الصحابة تركوه على موقفه، وإنما يدل على أن ما زعمته تلك الروايات باطل من أساسه، وما هو إلا حكاية مُختلقة، من أكاذيب محرفي التاريخ.

والشاهد الثامن مضمونه إنه من الثابت أن الروايات التاريخية لم تذكر أن صحابيا أنكر قرآنية المعوذتين إلا عبد الله ابن مسعود الذي انفرد بهذا الموقف حسب ما ذكرته تلك الروايات. وهذا الزعم هو دليل بنفسه على بطلانه، لأنه لا يصح ولا يُعقل أن يكون الصحابة كلهم يعتقدون بقرآنية المعوذتين إلا ابن مسعود!!. لماذا هو فقط؟؟!!، ألم يكن من أعلم الصحابة، ومن المقربين للنبي–عليه الصلاة والسلام–، ومن السابقين إلى الإسلام؟؟!! وإذا فرضنا جدلا أنه ألتبس عليه الأمر، لماذا لم يسأل النبي والصحابة؟؟!، ولماذا بقي يجهل ذلك طيلة العهدين النبوي والراشدي، مع أنه كان مُخالطا للصحابة وعامة المسلمين؟؟!!. فواضح من ذلك أن انفراد ابن مسعود بإنكاره قرآنية المعوذتين هو دليل دامغ على أنه خبر مكذوب، لأنه أمر لا يصح أن يحدث، ولا أن ينفرد به هو ولا غيره من الصحابة.

والشاهد التاسع مفاده إن القول بأن سبب إنكار ابن مسعود قرآنية المعوذتين هو أنه كان يرى النبي–عليه الصلاة والسلام– يُعوّذ بهما الحسن والحسين، ولم يسمعه يقرؤهما في شيء من صلاته فظن أنهما معوذتان وأصر على ظنه وتحقق الباقون كونهما من القرآن فأودعوهما إياه. هو تعليل ضعيف، بل ولا يصح، لأنه لا يُعقل أنه يراه يُعوّذهما بهما في بعض المرات، ولا يسمعه يقرأ بهما في

صلواته الجهرية، أو يقرأهما ضمن قراءته للقرآن، ولا يسمع غيره من المسلمين يقرؤونهما أيضا في صلواتهم وتلاوتهم للقرآن. ولا يسأل عنهما!!. فهذا مُستبعد تماما، ولا يصح، بل هو زعم باطل ومُضحك، وقد سبق أن بينا أنه يستحيل حدوثه في الواقع.

كما أنه لا يصح القول بأنه " ظن أنهما معوذتان وأصر على ظنه وتحقق الباقون كونهما من القرآن فأودعوهما إياه". لأن هذا التعليل هو نفسه يحمل بداخله الطعن في المعوذتين، عندما جعل قرآنية المعوذتين أمرا ظنيا ومحل شك يحتاج إلى بحث وتحقق للتأكد منه، فلم يهتد إليه ابن مسعود، وتحقق منه باقي الصحابة. وهذا لا يصح، لأن سور القرآن لم تكن محل خلاف ولا التباس بين الصحابة، ولا كانوا يجتهدون لمعرفة سوره، وإنما كان أمرها واضحا لا لُبس فيه. لأن نبي الله –عليه الصلاة والسلام– كان ما إن ينزل عليه الوحي إلا ويأمر كُتابه بتدوينه، ويُبلغه لأمته،لأن الله تعالى كلفه بذلك، وقال له: ((يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ)(المائدة: 67))، و((فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ)(الحجر: 94)). فذلك التعليل باطل، ولا يصح، وتنطبق عليه مقولة: ((رُب عذر أقبح من ذنب)).

كما أنه لا علاقة نفي بين التعوذ بهما ونفي كونهما من القرآن، وبين عدم التعوذ بهما وكونهما من القرآن. والدليل على ذلك،وعلى عدم صحة ذلك الزعم أن النبي– عليه الصلاة والسلام– لم يكن يتعوذ بالمعوذتين فقط، وإنما كان يتعوذ أيضا بسورة الإخلاص((قل هو الله أحد...))[1]. ومعروف أيضا بين المسلمين أن سورة الإخلاص هي أيضا من المعوذات. فلماذا لم ينكر ابن مسعود كون سورة الإخلاص من القرآن مع أنها من المعوذات؟؟. ولماذا لم يغب عنه ذلك كما غاب عنه حال المعوذتين حسب زعم تلك الروايات؟؟. وإذا قيل: إنه سمع النبي–عليه الصلاة والسلام– والصحابة يقرؤون سورة الإخلاص، فتأكد منها. فأقول: هذا مُحتمل وصحيح، لكنه ينطبق أيضا على المعوذتين أيضا، فقد كان هؤلاء يقرؤون المعوذتين في الصلوات،ومن المصاحف. فلماذا زعمت تلك الروايات أنه أنكر كون المعوذتين من القرآن ولم تُلحق بهما سورة الإخلاص؟. لا جواب صحيح، مما يعني أن حكاية إنكار ابن مسعود قرآنية المعوذتين ما هي إلا خرافة، اختلقها محرفو التاريخ لغايات في نفوسهم.

[1] البخاري: الصحيح، ج 6 ص: 190، رقم: 5017.

والشاهد الأخير– العاشر– مضمونه إن تلك الروايات صرحت أن معارضة ابن مسعود لتوحيد المصاحف، وإنكاره للفاتحة والمعوذتين حدثت زمن حلافة عثمان. وهذا شاهد دامغ على بطلانها، لأنه لو كان ابن مسعود يعتقد ذلك لظهر عليه في العهد النبوي، ولوجد الحل أمامه، ولظهر ذلك عليه أيضا في خلافة أبي بكر وعمر، ولتبين من الأمر بسهولة. وبما أن هذا لم يحدث فهو شاهد دامغ على أن تلك المعارضة المزعومة مُختلقة افتراها محرفو التاريخ. لأنه لا يُمكن أن يكون ابن مسعود يُنكر قرآنية تلك السور ويبقى غير معروف بين المسلمين،ولا هو أظهر موقفه، ولم يظهر ذلك عنه إلا في زمن خلافة عثمان!!!!.

وأما من جهة أسانيد تلك الروايات، فهي لا تصح إجمالا ولا تفصيلا. فمن ناحية النقد المجمل، **فهي أولا** تتأثر بنقدنا السابق لمتونها، فبما أنه بينا أعلاه أن متون تلك الروايات لم تصح، بل وأنها مستحيلة الحدوث، فهذا يستلزم بطلان أسانيدها أيضا.

وثانيا إنه تبين من كل تك الروايات أن خبر إنكار ابن مسعود لقرآنية الفاتحة، هو خبر آحاد، وليس خبرا متواترا، ولا مستفيضا. فقد رواه ثلاثة فقط حسب الروايات التي وصلتنا، هم: زر بن حبيش، وعبد الرحمن بن يزيد،و علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي. وهذا دليل دامغ على بطلان الرواية من أساسها: إسنادا ومتنا. لأنه لا يصح ولا يُعقل أن يكون ابن مسعود يُنكر قرآنية المعوذتين في العهدين النبوي والراشدي، وكان يُعلن ذلك لتلامذته وعامة الناس في الكوفة، واستمر على ذلك مدة طويلة، ولا يروي هذا عنه إلا ثلاثة من الناس، مع أنه أمر خطير جدا تتوافر الهمم على الاهتمام به ونقله!!!!. فلو كان ذلك الزعم صحيحا لنقله إلينا عدد كبير جدا من الناس، فيصبح نقلهم خبرا متواترا. وبما أن هذا لم يحدث دلّ على أن الحادثة غير صحيحة.

وثالثا إنه بالإضافة إلى ما ذكرناه فقد تبين –من النظر في أسانيد تلك الروايات– أنه ولا واحد منها ثبتت صحته. فمنها ما هو ظاهر البطلان، ومنها ما هو خفي ضعفها يحتاج إلى تدقيق وتمحيص لاستخراج علله.

ورابعا فقد ذكرت بعض روايات المجموعة المروية عن زر بن حبيش أن موقف أبي بن كعب من إنكار ابن مسعود لقرآنية المعوذتين، كان في زمن خلافة عثمان. ويُؤيد هذا أيضا أنه من المعروف

أن معارضة ابن مسعود المزعومة المتعلقة بالقراءات ذكرت الروايات أنها ظهرت في خلافة عثمان على إثر إقدامه على توحيد المصاحف. وبما أن الأمر كذلك فهو شاهد دامغ على عدم صحة تلك الروايات،وما هي إلا روايات مكذوبة، أو على اقل تقدير أنها روايات لم تثبت صحتها، فتبقى معلقة بين الرفض والقبول. لأنه لم يثبت أن الصحابي أبي بن كعب عاش إلى خلافة عثمان بن عفان(25-35 هـ)، وإنما الروايات اختلفت في سنة وفاته، فقيل سنة:19، 20، 22، 30، 32. فهل يُمكن تحديد السنة التي تُوفي فيها، ولو بالترجيح لكي نستطيع أن نتخذ موقفا صحيحا من هذا الأمر، وبه نحكم على تلك الروايات حكما صحيحا؟؟. ولماذا اختلفت الروايات في تحديد سنة وفاته اختلافا كثيرا، مع أن العادة أنه لا يُختلف إلا نادرا في تحديد سنوات وفاة المشاهير والأعلام، وإذا حدث لا يكون الاختلاف كبيرا وكثيرا، خاصة إذا كانت الوفاة في ظروف عادية يسودها الأمن والسلم كالتي مات فيها أبي بن كعب؟؟!، وهل كان هذا الاختلاف عملا مقصودا من ورائه رواة تعمدوا ذلك لتحقيق غايات في نفوسهم؟؟!. هذا الذي نحاول الإجابة عليه فيما يأتي:

فمن ذلك أولا إن مُحَمَّد بن سعد قال: ((وأخبرنا عارم بن الفضل، قال: حَدَّثَنَا حماد بن زيد، عن أيوب، وهشام، عن مُحَمَّد بن سيرين: أن عثمان بن عفان جمع اثني عشر رجلا من قريش والأنصار، فيهم أُبي بن كعب، وزيد بن ثابت في جمع القرآن))[1]. وهذا يعني أن أبي بن كعب عاش إلى خلافة عثمان بن عفان. فهل إسنادها صحيح؟؟.

إنه لا يصح لأن من رجاله: عارم بن الفضل، وهو: مُحَمَّد بن الفضل، المعروف بعارم (ت 224هـ): ثقة، اختلط وزال عقله سنة 216، و قيل:220هـ[2]. ونحن لا ندري متى حَدّث عارم بهذه الرواية، أَحدّث بها قبل اختلاطه أم بعده؟. وعليه فيبقى الخبر من جهته مُعلقا بين الرفض والقبول، لكنه في النهاية يدخل في الضعيف.

[1] المزي: تهذيب الكمال، ج 2 ص: 272.
[2] المزي: تهذيب الكمال، ج 26 ص: 291.

والثاني: أيوب بن أَبي تميمة السختياني (ت131هـ، عن 63 سنة)،ثقة ثبت[1]. لكنه كان يُدلس، فقد روى عن مالك بن أنس أحاديث و لم يسمع منه[2]. وهو هنا قد عنعن، فلا يصح من الإسناد من جهته.

والثالث: هشام بن عروة بن الزبير (ت145 هـ عن 87 سنة): ثقة ربما دلس[3]، و عندما حل بالعراق توسع في التحديث عن والده، فكان يحدث عنه ما سمعه منه، ثم أصبح يرسل عنه، فأُنكر عليه ذلك[4].، وبما أنه يُدلس، ويرسل وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

وآخرهم- الرابع- مُحَمَّد بن سيرين (ت110 هـ عن 77 سنة): ثقة ثبت[5]. كان كثير الإرسال، حدث عن أقوام لم يدركهم، وآخرين لم يسمع منهم، فأرسل عن ابن عباس، وابن عمر، وعائشة وغيرهم[6]. وهو هنا أرسل أيضا لأنه لم يلحق بأُبي بن كعب، لأنه ولد بعد وفاته. فواضح من أحوال هؤلاء أن الإسناد لا يصح لانقطاعه.

وثانيا إنه صح الخبر أن أبي بن كعب كان أقرأ الصحابة لقول النبي -عليه الصلاة والسلام-: ((أرحم أمتي بأمتي أبو بكر،وأشدهم في دين الله عمر،وأصدقهم حياء عثمان،وأقضاهم علي بن أبي طالب، وأقرؤهم لكتاب الله أبي بن كعب، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وأفرضهم زيد بن ثابت ألا وإن لكل أمة أمينا وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح))[7]. وبما أن الأمر كذلك، و كان سبب توحيد عثمان للمصاحف هو اختلاط واختلاف القراءات، فقد صح الخبر أنه عندما أمر بتوحيدها عيّن جماعة ليس من بينهم أُبي بن كعب. فعين: زيد بن ثابت،وعبد الله بن

---

1 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 607، ج 3 ص: 461 و ما بعدها.

2 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 231، ج 1 ص: 125. و ابن أبي شيبة: المصنف، ج 1 ص: 301، 309. وابن حجر: طبقات المدلسين، ص: 19. و أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل ن ص: 148.

3 ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 267.

4 الذهبي: تذكرة الحفاظ، رقم: 138، ج 1 ص: 108، 109.

5 ابن حجر: تقريب التهذيب، ج 2 ص: 85.

6 العلائي: جامع التحصيل، ص: 264.

7 الألباني: صحيح ابن ماجة، رقم الحديث: 151، ج 1 ص: 31.

الزبير،وسعيد بن العاص،وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام[1]. فلو كان أُبي بن كعب ما يزال حيا لكان على رأس هؤلاء، خاصة وأن عثمان شاور الصحابة واختاروا أقرأ الناس وأفصحهم وأعربهم[2].

وثالثا إن مما يُثبت أن أُبي بن كعب مات قبل خلافة عثمان، هو أن مُحَّد بن عمر الواقدي ذكر أنه رأى أهل بيت أبي بن كعب يقولون: إنه توفي سنة اثنتين وعشرين بالمدينة[3]. وهذا شاهد دامغ على أنه توفي قبل خلافة عثمان، لأن أهل الرجل هم أدرى بسنة بوفاة أحد منهم، خاصة إذا مات بينهم كما هو حال أُبي بن كعب- ﷺ-.

ورابعا إنه يُوجد شاهدان آخران يُرجحان أن أُبي بن كعب مات قبل خلافة عثمان. الأول مفاده أن التابعي الحسن بن أَبي الحسن البَصْرِيّ (ت 110هـ قارب 90 سنة): ولد سنة 21هـ، وذكر ابن حجر أنه روى عن عمر بن الخطاب، وأبي بن كعب، وسعد بن عبادة ولم يدركهم[4]. فلو كان كان مات أبي بن كعب سنة 30، أو32 هـ لأدركه، ولرآه و لتذكر جنازته، لأن الحسن البصري ولد بالمدينة وهو أنصاري بالولاء و كان فيها عندما استشهد عثمان –ﷺ-[5]. وابن حجر ميز بين بين قوله:لم يدركهم، و بين قوله: لم يسمع منهم لأنه ذكر بعد ذلك أن الحسن البصري روى عن عمار بن ياسر، وأبي هريرة، ومعقل بن سنان و لم يسمع منهم[6]. وعليه يكون أبي قد توفي حسب الرويات التي قالت أن توفي ما بين 19- 22 هـ.

والشاهد الثاني مضمونه أن التابعي بسر بن سعيد المدني العابد مولى بن الحضرمي(ت100هـ عن 78سنة): ولد سنة 22 هـ، ذكر الهيثمي أن بسر بن سعيد لم يدرك أبي بن كعب[7]. فيكون أُبي تُوفي ما بين: 19–22 هـ، فلو كان توفي سنة 30، أو 32 هـ لأدركه.

---

[1] البخاري: الصحيح، ج 6 ص: 183.و ابن حيان: صحيح ابن حبان، ج 10 ص: 132.و الألباني: صحيح وضعيف الترمذي، ج 7 ص: 104، رقم: 3104.

[2] ابن شبة: تاريخ المدينة المنورة، ج 3 ص: 994 و ما بعدها.

[3] المزي: تهذيب الكمال، ج 2 ص: 271 و ما بعدها.

[4] ابن حجر: تهذيب، ج 1 ص: 175. و المزي: تهذيب الكمال، ج 6 ص: 67 و ما يعدها.

[5] ابن حجر: تهذيب، ج 1 ص: 175و ما بعدها.

[6] ابن حجر: تهذيب، ج 1 ص: 175.

[7] مجمع الزوائد و منبع الفوائد، ج 4 ص: 630، رقم: 7807.

وخامسا إنه بعدما بينا أن أُبي بن كعب توفي قبل خلافة عثمان أذكر هنا بعض أقوال ومواقف أهل العلم في سنة وفاته،وأُعلق عليها. قال الحافظ المزي: ((قال الهيثم بن عدي: مات سنة تسع عشرة. وَقَال أبو سُلَيْمان بن زبر: قال المدائني: مات سنة عشرين. قال أبو سُلَيْمان: وفي موته اختلاف. وَقَال أبو بكر أحمد بن أَبي خيثمة عن يحيى بن مَعِين: مات سنة عشرين أو تسع عشرة. وَقَال مُحَمَّد بن عَبد الله بن نمير: مات في خلافة عُمَر سنة اثنتين وعشرين. وَقَال أبو عُبَيد: مات سنة اثنتين وعشرين. **وزعم أهل العراق**، أو من زعم منهم: أنه بقي إلى دهر عثمان))[1]. و ((قال مُحَمَّد بن عُمَر:...وقد سمعنا من يقول: مات في خلافة عثمان بن عفان، سنة ثلاثين، وهو أثبت هذه الاقاويل عندنا، وذلك أن عثمان بن عفان أمره أن يجمع القرآن))[2].

وقال الحافظ شمس الدين الذهبي: ((وقال مُحَمَّد بن سعد: حدثنا عارم، حدثنا حماد، عن أيوب، عن ابن سيرين أن عثمان جمع اثني عشر رجلا من قريش والانصار فيهم أبي بن كعب، وزيد بن ثابت في جمع القرآن. قلت: هذا إسناد قوي، لكنه مرسل. وما أحسب أن عثمان ندب للمصحف أبيا، ولو كان كذلك، لاشتهر، ولكان الذكر لأُبي لا لزيد، والظاهر وفاة أُبي في زمن عمر حتى إن الهيثم بن عدي وغيره ذكرا موته سنة تسع عشرة. وقال مُحَمَّد بن عبد الله بن نمير، وأبو عبيد، وأبو عمر الضرير: مات سنة اثنتين وعشرين، فالنفس إلى هذا أميل، وأما خليفة بن خياط، وأبو حفص الفلاس فقالا: مات في خلافة عثمان))[3].

وأقول: إن موقف الذهبي قوي، بل هو الصحيح الذي أثبتناه أعلاه. وموقف الواقدي ضعيف، بل ولا يصح، لأنه لم يثبت أن عثمان ندب أبيا لتوحيد المصاحف، وإنما صحّ الخبر أنه كلف زيد بن ثابت وآخرين بتوحيده، وهذا أمر سبق بيانه وتوثيقه. وعليه فيبدو أن سبب الاختلاف الكبير في تحديد سنة وفاة أبي بن كعب، هو سبب مُتعمد حدث عن قصد وسبق إصرار وترصد من بعض الرواة المحرفين للتاريخ لتحقيق غايات في نفوهم. فعلوا ذلك ليُخلطوا الأمر علينا بما ذكروه من سنوات مختلفة في وفاته. وبهذا يتمكنون من تمرير رواياتهم المكذوبة المتعلقة بإنكار ابن مسعود

---

[1] المزي: تهذيب الكمال، ج 2 ص: 271.
[2] المزي: تهذيب الكمال، ج 2 ص: 271 و ما بعدها.
[3] الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 1 ص: 400.

لقرآنية المعوذتين، ورد فعل أبي بن كعب من ذلك. لأنهم أدركوا أن إبقاء سنة وفاة أُبي قبل خلافة عثمان يكشف أمرهم، ولهذا لابد من تعديد سنوات وفاته إلى زمن عثمان، ليتمكنوا من تحقيق هدفهم المخطط له سلفا. فيحدث بذلك خلط وبلبلة، ويصبح الجزم بسنة وفاته غير مُمكن.

والراجح أن الذين فعلوا ذلك هم طائفة من أهل العراق، ولهذا قال المِزي: ((وزعم أهل العراق، أو من زعم منهم: أنه بقي إلى دهر عثمان))[1]. فالرجل شك في هؤلاء، ويُؤيد هذا أيضا أنه من المعروف أن أكثر الرواة الضعفاء والكذابين المختلقين للأخبار والمحرفين لها كانوا من أهل العراق عامة، وإمامية الكوفة خاصة، ومنهم مُحَمَّد بن عمر الواقدي[2].

وبذلك يتبين جليا أنه لم يثبت أن أبي بن كعب مات في خلافة عثمان، وإنما الصحيح انه مات قبلها. وبهذا الدليل القوي يكون نقدنا المجمل لأسانيد روايات إنكار ابن مسعود قرآنية المعوذتين، قد أثبت أنها لم تصح.

وأما نقدنا المفصل لتلك الأسانيد فأوله يتعلق بإسناد الرواية الأولى. قال المستغفري: ((قال حدثنا أبو بكر أحمد بن مُحَمَّد بن الحراز الهروي، أخبرنا عبد الرحمن بن أبي حاتم، حدثنا الحسن بن عرفة، حدثنا عمرو بن عبد الرحمن أبو حفص الأبار عن منصور بن المعتمر، عن عاصم، عن زر بن حبيش، قال: وفدت...)).

وهذا الإسناد لا يصح، لأن من رجاله: المؤلف: جعفر بن مُحَمَّد بن المعتز بن مُحَمَّد بن المستغفر النسفي المستغفري أبو العباس(ت 432هـ):قال الذهبي: صدوق في نفسه، يروي الموضوعات ولا يوهيها[3].

والثاني: أبو بكر أحمد بن مُحَمَّد بن الحراز الهروي: لم أعثر له على ترجمة و لا على حال.

---

1 المزي: تهذيب الكمال، ج 2 ص: 271.

2 سبق تفصيل أحواله. وعن هؤلاء الضعفاء و المحرفين أنظر كتابنا: مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي وتدوينه. والكتاب منشور ورقيا وإلكترونيا.

3 الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج 3 ص: 200.

والثالث: منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي الكوفي (ت 132هـ) قيل فيه: ثقة، ثبت، لا يُدلس، كان فيه تشيع قليل من دون غلو حسب العجلي[1]. وقال أبو نعيم الملائي: ((سمعت حماد بن زيد يقول: رأيت منصور بن المعتمر صاحبكم، وكان من هذه الخشبية، وما أراه كان يكذب. قلت: الخشبية: هم الشيعة)). وهذا عند الذهبي تشيع حب وولاء فقط[2]. وجعله ابن قتيبة من رجال الشيعة[3]، وذكره الجوزجاني من بين شيعة كبار محدثي الكوفة الذين لم يحمد الناس مذاهبهم، فجمعوا بين مذموم المذهب وصدق اللسان. ثم حذّر منهم بقوله: ((فما روى هؤلاء مما يقوي مذهبهم عن مشايخهم المغموزين وغير الثقات المعروفين فلا ينبغي أن يغتر بهم الضنين بدينه الصائن لمذهبه خيفة أن يختلط الحق المبين عنده بالباطل الملتبس فلا أجد لهؤلاء قولا هو أصدق من هذا))[4]. فواضح من قوله أن الرجل لم يكن قليل التشيع كما ذكر العجلي. و قوله هذا شاهد دامغ على أن هؤلاء وأمثالهم كانوا يُمارسون التقية بإظهار الكلام المعسول، ومخالفته بما يظر من سلوكايتهم و مروياتهم المذمومة.

كما أن وصف يحيى بن سعيد لمنصور بن المعتمر بأنه من الخشبية هو دليل دامغ على أن الرجل لم يكن قليل التشيع، ولا كان من شيعة أهل السنة، وإنما كان من الشيعة الإمامية، وهم رافضة، وكانوا يُسمون بالخشبية، لأنهم قالوا: لا نقاتل بالسيف إلا مع إمام معصوم، و دعوا إلى القتال بالخشب[5]. فواضح من ذلك أن الرجل كان إماميا، والإمامي مغالٍ بالضرورة، وإن اختلفت درجة غلو طوائف الإمامية– الرافضة، السبئية–، لكنها لا تخرج عن الغلو،وعليه فإن مروياتهم ضعيفة من أساسها، لأن مذهبهم يقوم على التحريف، واختلاق الأخبار،وممارسة التقية باستحلال الكذب. ومن هذا حاله لا تُقبل مروياته، حتى وإن صدق في بعضها، ومنهم منصور هذا، إن صح أنه كان خشبيا.

---

[1] بن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 547، ج 9 ص: 223.
[2] الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 5 ص: 407، 408.
[3] المعارف، ص: 139.
[4] أبو إسحاق الجوزجاني: أحوال الرجال، ص: 10. ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 7 ص: 47.
[5] ابن حزم: الفصل في الملل و الأهواء و النحل، ج 3 ص: 186. و ابن تيمية: منهاج السنة النبوية، ج 3 ص: 36.

وأما الشيعة، فإن الإمامية الاثنى عشرية جعلوه من أصحاب إمامهم الباقر، لكنهم لم يجعلوه من طائفتهم، و إنما جعلوه من الزيدية البترية[1].وخلاصة حال الرجل أنه ضعيف، خاصة وأن متن روايته غير صحيح.

وآخرهم- الرابع- عاصم بن أبي النجود عاصم بن بهدلة الأسدي مولاهم الكوفي أبو بكر المقرئ (ت 128هـ): ثقة، كثير الخطأ في حديثه، صدوق، له أوهام، لا بأس به، حجة في القراءات، حديثه في الصحيحين مقرون بغيره[2]. لكنه كان يُدلس، فقد روى عمن لم يسمع منه،قال الدارقطني: ((لم يسمع من أنس شيئا)) و((روى عن شهر بن حوشب والحارث بن حسان البكري... والصحيح أن بينهما أبا وائل))[3].وقال أيضا: ((لا يصح لعاصم عن عطية، يعني العوفي، شيء))[4]. وهو هنا قد عنعن عن زر بن حبيش، فبما أنه كثير الخطأ في الحديث، و كان يُدلس فإن إسناد الخبر لا يصح من جهته، ومن جهة بعض الضعفاء الذي سبق ذكرهم.

والإسناد الثاني – من الرواية الثانية لابن حِبان- (((أخبرنا مُحَمَّد بن الحسن بن مكرم بالبصرة قال: حدثنا داود بن رشيد قال: حدثنا أبو حفص الأبار، عن منصور،عن عاصم بن أبي النجود،عن زر بن حبيش قال:...)).

هذا الإسناد لا يصح، لأن من رجاله: منصور بن المعتمر، وعاصم بن أبي النجود، وقد بينا سبب ضعفهما في الإسناد السابق.

والإسناد الثالث – من الرواية الثالثة للطحاوي- ((حدثنا المزني، حدثنا الشافعي، حدثنا سفيان بن عيينة، عن عبدة بن أبي لبابة، وعاصم بن بهدلة، عن زر بن حبيش، قال سألت أبي بن كعب...)).

---

[1] الحسن بن المطهر الحلي: خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، الباب الرابع، رقم: 1، ج 2 ص: 195.

[2] ابن حجر: تقريب التهذيب، ج 1 ص: 454. و تهذيب التهذيب، ج 4 ص: 28، رقم: 67.

[3] أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ج 1 ص: 203، رقم: 317.

[4] الدارقطني: موسوعة أقوال الدارقطني، ج 2 ص: 22.

إنه لا يصح، لأن من رواته: سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي (107- 198 هـ): ثقة، ثبت، حجة[1]. كان يُدلس كثيرا، لهذا كان الذين يسمعون منه يُكثرون من التأكد مما يرويه، فيسألونه: هل سمعته من فلان!، حتى أن أحمد ابن حنبل قال: ((ما كان أشد على ابن عيينة أن يقول: حدثنا)).وكان كثير الغلط في حديث الكوفيين[2]. وقال سبط ابن العجمي في تدليسات ابن عيينة: ((لكنه لم يدلس إلا عن ثقة كثقته. وحكى بن عبد البر عن أئمة الحديث أنهم قالوا: يقبل تدليس بن عيينة،لأنه إذا وقف أحال على ابن جريج ومعمر ونظائرهما.وهذا ما رجحه بن حبان وقال: هذا شيء ليس في الدنيا إلا لابن عيينة فإنه كان يدلس ولا يدلس الا عن ثقة متقن ولا يكاد يوجد لابن عيينة خبر دلس فيه الا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته))[3].

وفي كتاب المدلسين لأبي زرعة عن سفيان بن عيينة ((مشهور بالتدليس أيضاً. قلت: لكن اتفقوا مع ذلك على قبول عنعنته كما حكاه غير واحد))[4]. و((نَسبه ابن عدي الي شيء من التشيع فقال في ترجمة عبد الرزاق: ذكر ابن عيينة حديثا فقيل له: هل فيه ذكر عثمان قال: نعم،ولكني سكتُ لأني غلام كوفي))[5]. لاحظ هذا لا يصح ومرفوض شرعا وعقلا وعلما، لأنه تعمد في إخفاء للحقيقة، وكتمان لها، ويندرج ضمن التحريف والتغليط والتدليس. فكما فعل هذا يُمكن أن يفعل أمرا آخر بدعوى أنه غلام كوفي، بمعنى أنه شيعي. وقال الذهبي: ((كان مدلسا لكن على الثقات))[6].

فهل صحيح أن سفيان بن عيينة لم يكن يُدلس إلا عن ثقة؟؟!!، إن هذا لم يثبت، وخلافه هو الصحيح. بمعنى أنه دلّس عن الثقات والضعفاء من دون استثناء. فمن تدليساته عن غير الثقات ما ذكره الدارقطني: ((لم يسمع حديث علي في ((أبي بكر وعمر هذان سيدا كهول أهل الجنة)) من فراس، إنما أخذه عن الحسن بن عمارة))[7]. والحسن بن عمارة الكوفي(153هـ)، ضعيف،

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 205، ج 3 ص: 78.
[2] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 2 ص: 55 و ما بعده، 62، 64.
[3] سبط ابن العجمي: التبيين لأسماء المدلسين، ص: 4، رقم: 29.
[4] أبو زرعة العراقي: كتاب المدلسين، ص: 53، رقم: 22.
[5] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 205، ج 3 ص: 78.
[6] الذهبي: تذكرة لحفاظ، رقم: 249، ج 1 ص: 193.
[7] الداقطني: موسوعة أقوال الداقطني، جمع أبو المعاطي النوري، ص: 111.

متروك، وكان ابن عيينة يُضعفه[1]، فهو هنا قد دلس ليس عن ثقة، وإنما عن ضعيف، ولهذا هو أسقطه من الإسناد عن قصد وترصد.

ومن تدليساته أيضا أنه أسقط العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي المدني (ت نحو: 132هـ) من بعض روايته تدليسا، و قد اعترف بذلك عندما سأله بعض الرواة و ألح عليه. و هذا الراوي ليس بالقوي،و معدود في الضعفاء[2]. وهو قد عنعن عن ابن جريج أحاديث، عنعنها هو أيضا[3]، مع أن ابن جريج كان كثير التدليس والإرسال،قال يحيى بن سعيد: ((كان بن جريج صدوقا، فإذا قال: حدثني فهو سماع، وإذا قال: أخبرنا، أو أخبرني فهو قراءة، وإذا قال: قال، فهو شبه الريح)). وقال الدارقطني: ((تجنب تدليس بن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح)).وعن أحمد بن حنبل:((إذا قال ابن جُرَيْج"قال فلان""وَقَال فلان" "وأخبرت"جاء بمناكير، وإذا قال: أخبرني"وسمعت"فحسبك به. و إذا قال ابن جُرَيْج"قال"فاحذره، وإذا قال: سمعت"أو"سألت"جاء بشيءٍ ليس في النفس منه نشئ)) [4]. وقال عبد الله بن أحمد: ((((قال أبي: بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذها، يعني قوله: أخبرت، وحدثت عن فلان)).وقال صالح بن أحمد بن حنبل: قال أبي: ابن جريج أشر الناس في عطاء)).و قال أحمد أيضاً: ((كل شيء يقول ابن جريج: قال عطاء، أو عن عطاء فإنه لم يسمعه من عطاء)).[5]

وأما فيما يتعلق بتشيعه فلم يذكر ابن فتيبة ابن عيينة من بين رجال الشيعة[6]. وذكر ابن داود الحلي الإمامي الاثنى عشري(ت 707هـ)أن كلا من سفيان الثوري وسفيان بن عيينة، ليسا من أصحابه[7]. ونفس الأمر نص عليه وأكده أبو منصور ابن المطهر الحلي (ت 726هـ)[1] بمعنى أنهما

---

1 ابن عدي: الكامل في الضعفاء، ج 2 ص: 310، رقم: 445.

2 ابن عدي: الكامل في الضعفاء، ج 6 ص: 239، رقم 1372. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل، ج2ص: 57، رقم:997.

3 أنظر مثلا: مسلم، الصحيح، ج 5 ص: 17، رقم: 3989.

4 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 758، ج 5 ص: 279 و ما بعدها. و المزي: تهذيب الكمال، ج 18 ص: ص: 348.

5 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم:1632، ج 2 ص: 345 و ما بعدها، 348.

6 المعارف، ص: 139.

7 ابن داود الحلي: رجال ابن داود، رقم: 215، 216، ج 1 ص: 352.

أنهما نفيا أن يكونا على مذهبهما الإمامي الاثني عشري. لكن هذا لا ينفي عنهما تشيعهما السني، لأن الرجلين نفيا عنهما تشيعهما الإمامي(الرافضي، السبئي).

والمهم أن سفيان بن عيينة سمح لنفسه أن يُحدث عن أقوام لم يسمع منهم باستخدام العنعنة. وكان يعتمد أساسا على حفظ الأحاديث، وقد خانه حفظه في مرات كثيرة، وكان له غلط كثير في حديث الكوفيين[2]. وهو في خبرنا هذا رواه عن راويين كوفيين هما: عبدة، وعاصم، فيكون خبره هذا ضعيفا لعنعنته ولكثرة غلطه في حديث الكوفيين.

والراوي الثاني: عبدة بن أبي لبابة الأسدي مولاهم أبو القاسم البزاز الكوفي (من الطبقة الرابعة): ثقة، لكنه روى عن أم سلمة ولم يسمع منها، وروى عن عمر بن الخطاب ولم يدركه[3]. وبما أنه روى عن بعض الرواة و لم يسمع منهم،و بعضهم لم يدركه، وهو هنا قد عنعن عن زِر بن حبيش فسماعه منه هذا الخبر غير ثابت، ومن المحتمل انه لم يسمعه منه، وإنما أسقط الراوي الذي بينهما. وبمعنى آخر إن إسناده هذا لم يثبت اتصاله.

والراوي الثالث: عاصم بن بهدلة، تقدم ذكر حاله وبينا أنه يُدلس، وكانت له أوهام، فإن سماعه هذا الخبر من زر بن حبيش غير ثابت، وإن ثبت ففيه كلام بسبب ضعفه في الحديث كما سبق ذكره. وعليه فإنه بناءً على هذا وعلى أحوال الذين سبقوه، فإن هذا الإسناد غير صحيح، ويُؤكد هذا بطلان متن تلك الروايات المتعلقة بموقف ابن مسعود من المعوذتين. فهذا البطلان يستلزم عدم صحة الإسناد،وقد بيناه.

والإسناد الرابع- من الرواية الرابعة للطحاوي- ((حدثنا إبراهيم بن أبي داود، حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس، حدثنا أبو بكر بن عياش، عن عاصم، عن زر، قال: قلت لأبي:...)).

---

[1] أبو منصور ابن المطهر الحلي: خلاصة الأقول، ط1، مؤسسة النشر الإسلامي، 1417، ج 2 ص: 96، 97.
[2] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل، ج2 ص: 46، 50.
[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 5 ص: 220. و العلائي: جامع التحصيل، ص: 231، رقم: 481.

هذا الإسناد لا يصح، لأن من رواته: أحمد بن عبد الله بن يونس: أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس التميمي اليربوعي الكوفي (ت 227هـ عن 94 سنة): ثقة، صدوق، ليس بحجة، مأمون ثبت[1].

والثاني أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي المقرئ)(95-193هـ): وثقه بعض أهل الحديث، و ضعفه بعضهم، و كان كثير الغلط[2]. كان يحي القطان لا يرضاه[3]. وعليه فتوثيقه لم يثبت، فالرجل ضعيف.

وآخرهم- الثالث- عاصم بن بهدلة، سبق ذكر حاله، وبينا أنه كان يُدلس وضعيف في الحديث. وعليه فإنه يُستنتج من أحوال هؤلاء الرواة أن الإسناد لا يصح.

والإسناد الخامس- من الرواية الخامسة للطحاوي أيضا- ((حدثنا أبو أمية، حدثنا مُحَمَّد بن سابق، حدثنا مالك بن مغول، عن عاصم، عن زر، قال: قلت لأبي:...)).
إنه إسناد لا يصح، لأن من رواته: أبو أمية مُحَمَّد بن إبراهيم بن مسلم الهدي الطرسوسي البغدادي الأصل (ت273هـ): ثقة، صدوق صاحب حديث يهم، صدوق كثير الوهم، أُنكرت عليه أحاديث، فتكلم فيه الناس بسببها[4].

والثاني: مُحَمَّد بن سابق التميمي أبو جعفر أو أبو سعيد البزاز الكوفي نزيل بغداد (ت213 هـ)، قيل فيه: ثقة، لا يُحتج به، ضعيف، ليس ممن يُوصف بالضبط، ليس به بأس[5]. فهذا الرجل لم تثبت عدالته، و من الخطأ قبول روايته في موضوع خطير، قام الدليل الدامغ على بطلان متنه.

---

1 ابن حجر: تهذيب، ج 12 ص: 31.
2 الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 7346، ص: 381.
3 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد في الجرح و التعديل، ج 4 ص: 173، رقم: 3045.
4 ابن حجر: تهذيب، ج 8 ص: 12. و التقريب، ج 2 ص: 51.
5 ال<هبي: المغني في الضعفاء، ص: 284، رقم: 5538.

والثالث: مالك بن مغول بن عاصم بن غزية بن حارثة بن حديج بن بجيلة البجلي الكوفي أبو عبد الله (ت 159هـ): ثقة[1]. حدث عن عكرمة ولم يسمع منه شيئا[2]. فحديثه عنه مرسل، وهذا يعني أن الرجل حدث عن رواة لم يسمع منهم. وبما أنه كذلك،وهنا قد عنعن عن عاصم، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

وآخرهم – الرابع- عاصم بن بهدلة، ذكرنا حاله سابقا، ومنه ومن أحوال الذين سبقوه يتبين أن هذا الإسناد غير صحيح.

والإسناد السادس- من الرواية السادسة-: ((حدثنا عبد الله حدثني، أبي، ثنا سفيان بن عيينة،عن عبدة بن أبي لبابة وعاصم عن زر قال: قلت لأبي:...))[3].

وهذا الإسناد لا يصح، لأن من رجاله: سفيان بن عيينة، و عبدة بن ابي لبابة، وعاصم بن بهدلة. وهؤلاء ذكرنا فيما تقدم أحوالهم، وتبين منها أن إسنادهم لم يصح.

والإسناد السابع- من الرواية السابعة لابن أبي شبة- ((حدثنا حسين بن علي،عن زائدة،عن عاصم،عن زر قال: قلت لأُبي:...)).

إنه إسناد لا يصح، لأن من رجاله: حسين بن علي بن الوليد الجعفي،وزائدة بن قدامة أبو الصلت الثقفي، هما ثقتان مُتقنان[4]، لكنهما عنعنا، ولم أعرف حالهما من العنعنة، مع أن المفروض أنه كان عليهما أن يفرقا بين السماع والعنعنة إن هما قصدا السماع لا العنعة، لأن كلامهما يحتمل الأمرين، ولأن التفريق بينمها كان مطلوبا ومعمولا به في زمانهما.

[1] ابن حجر: تهذيب، ج 9 ص: 15.
[2] العلائي: جامع التحصيل، ص: 272.
[3] أحمد بن حنبل: المسند، ج 5 ص: 130، رقم: 21227.
[4] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 616، ج 1 ص: 240 و، رقم: 571، ج 2 ص: 201.

وآخرهم– الثالث– عاصم بن بهدلة، سبق ذكر حاله، وتبين أنه مُدلس، وضعيف في الحديث، وهو هنا قد عنعن، مما يُشير أنه أسقط الراوي الضعيف الذي بينهما. وعليه فإن هذا الإسناد لم تثبت صحته، بسبب حال عاصم، وعنعنة الراويين السابقين.

والإسناد الثامن– من الرواية الثامنة لابن الضريس– ((أخبرنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد، عن عاصم، عن زر، قال: " قلت لأبي بن كعب:...))[1].

هذا الإسناد لا يصح ن لأن من رواته: موسى بن إسماعيل المنقري التبوذكي البصري أبو سلمة (ت 223هـ): ثقة، قال ابن خراش: ((تكلم الناس فيه وهو صدوق))[2].

والثاني: حماد بن سلمة بن دينار السلمي أبو سلمة (ت 167 هـ عن نحو 80 سنة): ثقة له أوهام[3] ومراسيل[4]، عابد، أمين، فيه غفلة، له أوهام وغرائب، وغيره أثبت منه[5]. وكان كثير الخطأ[6]. الخطأ[6]. وذكر أحمد بن حنبل أن حمادا أسند عن أيوب السختياني أحاديث لم يسندها الناس عنه[7]. لم يُخرج له البخاري احتجاجا، وإنما استشهد به تعليقا[8]. انفرد بأحاديث عُرفت به، وقيل أنها دُست في كتبه من دون أن يعلم، وكان لا يحفظ أحاديثه[9]. وقد اتهمه يحي بن سعيد القطان بالكذب، وتفصيل ذلك أن أحمد بن حنبل قال: ((فال يحي بن سعيد القطان: إن كان ما يروي حماد بن سلمة، عن قيس بن سعد حقًا فهو. قلت له ماذا؟ قال: ذكر كلامًا. قلت ما هو؟ قال: كذاب. قلت لأبي: لأي شيء هذا. قال: لأنه روى عنه أحاديث رفعها إلى عطاء، عن ابن عباس، عن النبي – ﷺ –. قال أبي: ضاع كتاب حماد بن سلمة، عن قيس بن سعد فكان

---

[1] ابن الضريس: فضائل القرآن، ص: 50، رقم: 271.
[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 9 ص: 238.
[3] الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 2251، ج 1 ص: 394.
[4] البخاري: التاريخ الكبير، رقم: 1372 ج 3 ص: 125.
[5] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 14، ج 2 ص: 8. و الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 1711، ص: 185.
[6] ابن عدي: الكامل، في الضعفاء، رقم: 431، ج 2 ص:، 270، 275، و ما بعدها.
[7] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 615، ج 1 ص:، 270، 271.
[8] أبن حجر: مقدمة فتح الباري، ج 2 ص: 286.
[9] ابن عدي: الكامل، في الضعفاء، رقم: 431، ج 2 ص:، 270، 275، 282، 283.

يحدثهم من حفظه، فهذه قضيته))[1]. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه وعدالته!!. وهو في الحقيقة الحقيقة ليس حجة،ولا يصح الاعتماد عليه في رواية كالتي نحن بصددها.

وآخرهم- الثالث- عاصم بن بهدلة، ذكرنا حاله وتبين منه أنه ضعيف في الحديث ومدلس، وخبره هذا لم يثبت سماعه من زر بن حبيش. وعليه فإسناد هذه الرواية لم يثبت بسبب حال عاصم والراويين السابقين.

والإسناد التاسع – من الرواية التاسعة -: ((حدثنا عبد الله حدثني، أبي، ثنا عفان ثنا حماد بن سلمة، أنا عاصم بن بهدلة، عن زر بن حبيش قال: قلت لأبي بن كعب...)). وهذا الإسناد لا يصح،لأن من رجاله: حماد بن سلمة، وعاصم بن بهدلة، وهما ضعيفان كما بيناه في الإسناد السابق.

والإسناد العاشر- من الرواية العاشرة – ((حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا سفيان،عن عاصم وعبدة عن زر بن حبيش قال سألت أبي بن كعب...)). وهذا الإسناد لا يصح، لأن من رجاله: سفيان بن عيينة، وعاصم بن بهدلة، وعبدة بن أبي لبابة. وهؤلاء أنفسهم وردوا في الإسناد الثالث من رواية الطحاوي، فبينا هناك أحوالهم بالتفصيل، وأقمنا الأدلة الصحيحة على عدم صحة الإسناد من جهتهم. لذا فلا نعيد ذلك هنا، ومن يريد التأكد مما قلناه فليعد إلى الإسناد الثالث.

والإسناد الحادي عشر- من الرواية الحادية عشرة – ((- حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان حدثنا،عبدة بن أبي لبابة،عن زر بن حبيش ح وحدثنا عاصم، عن زر قال: سألت أبي بن كعب...)). واضح منه أنه نفس إسناد الرواية العاشرة، لكنه يختلف عنه في أن العاشر لم يُصرّح فيه سفيان بن عيينة بالتحديث من عاصم، وإنما عنعن روايته عنه. لكنه في هذا الإسناد- الحادي عشر- صرّح فيه ابن عيينة بالتحديث.لكن هذا لا يُغير من حال الإسناد، فهو يبقى أيضا غير صحيح لأمرين: الأول هو ورود عاصم وعبدة وعنعنتهما في الإسناد عن زر بن حبيش، وقد سبق بيان ضعف الرجلين، وتفسير عنعنتهما.

---

[1] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 615، ج 1 ص:، 270، 271.

والأمر الثاني هو أن تصريح سفيان بن عيينة بالسماع من عاصم وعبدة لا يرفع النقد الموجه إليه، لأنه كان كثير الغلط في حديث الكوفيين[1]، وعاصم وعبدة من هؤلاء. فهو ضعيف من هذا الجهة، سواء حدث عنهم بالعنعنة أو بالسماع.

والإسناد الأخير- الثاني عشر من المجموعة الأولى للحميدي - ((حدثنا الحميدى، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا عبدة بن أبي لبابة وعاصم بن بهدلة أنهما سمعا زر بن حبيش يقول: سألت أبي بن كعب...)). واضح من هذا الإسناد أنه الإسناد الوحيد الذي ورد متصلا كله من بدايته إلى نهايته. وفيه ورد تصريح عاصم وعبدة بسماعهما من زر بن حبيش، وتصريح ابن عيينة بالسماع منهما. فهل هذا يجعله صحيحا، مخالفا لكل الروايات السابقة؟؟!!

إنه لا يصح رغم ذلك، بدليل الشواهد الآتية: أولها لقد ذكرنا 11 رواية تتعلق بموقف ابن مسعود من المعوذتين عن طريق عاصم وعبدة عن زر بن حبيشن ولا واحدة منها صرّحت بسماعهما من زر، وإنما كلها عنعنت خبرهما عنه. والأخيرة- الثانية عشرة- هي التي ذكرت سماعهما منه وانفردت به. وهذا يُضعفها ولا يُقويها، ويدل عل حدوث خلل فيها. وإلا لماذا تنفرد وحدها بذلك؟؟!!.

والشاهد الثاني مفادها أنه يوجد من بين تلك الروايات خمس روايات رواها سفيان بن عيينة عن عاصم وعبدة عن زر بن حبيش.منها ثلاث روايات لم يُصرّح فيهما بالسماع منهما، ولا ذكر فيهما تصريحهما بالسماع من زر بن حبيش. ومنها واحدة صرّح فيها بسماعه هو منهم فقط دون ذكر سماعهما هما من زر بن حبيش. والأخيرة- الثانية عشر- هي التي صرّحت بسماع ابن عيينة من عاصم وعبدة، وسماعهما أيضا من زر. وهذا يبعث على الشك، ويُرجح بأن أحد رجال الإسناد قد أخطأ، أو نسي أثناء روايته للخبر. والراجح أن هذا حدث من جهة سفيان الثوري لأنه كان كثير الغلط في حديث الكوفيين، منهم عاصم وعبدة. وهذا سبق بيانه وتوثيقه في نقدنا للإسناد الحادي عشر.

والشاهد الأخير- الثالث- مضمونه أن تصريح هذا الإسناد بسماع عاصم وعبدة من زر بن حبيش عن أبي بن كعب لا يصح.لأن هذه الحادثة وقعت زمن خلافة عثمان حسب ما ذكرته

---

[1] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 2 ص: 59، 64، رقم: 997.

هذه الروايات، وبما أنه بينا وأثبتنا أن أُبي بن كعب مات قبل خلافة عثمان، فهذا يعني أن هذا السماع المزعوم باطل قطعا. وبهذا يكون هذا الإسناد منقطعا، وضعيفا بسبب سفيان بن عيينة كما أشرنا إليه أعلاه.

وأما أسانيد المجموعة الثانية – 5 أسانيد تتعلق بموضوع المعوذتين– فأولها ((قال الحافظ أبو يعلى: حدثنا الأزرق بن علي، حدثنا حسان بن إبراهيم، حدثنا الصَّلْت بن بَهرَام، عن إبراهيم، عن علقمة قال: كان عبد الله...)).

وهذا إسناد لا يصح، لأن من رجاله: الأزرق بن علي بن مسلم الحنفي أبو الجهم: لم أعثر له على حال عند المتقدمين، إلا عند ابن حِبان ذكره في كتابه الثقات و قال: يغرب[1]. و من المعروف أن أحكام الرجل لا يُعوّل عليها إذا انفرد بها. و عليه فإلحاقه بالثقات لا يجعله ثقة.

والثاني: حسان بن إبراهيم بن عبد الله أبو هاشم العنزي الكرماني (ت 186 هـ،عن 100 سنة): صدوق يُخطئ[2]. فالرجل ليس حجة ولا ثقة، بل إنه ضعيف.

والثالث: إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي (ت نحو 96 هـ عن نحو 50 سنة)، قيل فيه: ثقة[3]، كان مدلسا كثير الإرسال، مُتمكنا جدا من لتدليس، حتى أنه كان يُتعجب منه في قدرته على ممارسته[4]. وقد روى عن أناس لم يسمع منهم حرفا[5]. وعده ابن قتيبة من رجال الشيعة[6].وجعله الشيعة من رجالهم[7].

---

[1] ج 8 ص: 136، رقم: 12612.

[2] ابن حجر: تقريب التهذيب، ج 1 ص: 195.

[3] ابن حجر: التقريب، د 1 ص: 69.

[4] أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل في أحكم المراسيل، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1986، ص: 104. و السيوطي: أسماء المدلسين، ط1، دار الجيل، بيروت، ص: 27.

[5] الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 252، ج 1 ص: 65.

[6] المعارف، ص: 139.

[7] أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 477، ج 1 ص: 83، و رقم: 1073، ج 1 ص: 175.

وآخرهم- الرابع-: علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي (ت بعد: 60، أو70هـ): ثقة ثبت[1]. لكنه لم يُصرّح بالسماع ولا بالرؤية، وإنما قال: كان عبد الله يحك، مما يُرجح أنه لم ير ابن عباس يحك مصحفه، وإنما ذكر الخبر حكاية. فالإسناد لم يثبت اتصاله بينه وبين ابن مسعود، وعليه فإن الإسناد لم يصح بسبب ضعف بعض رواته، وعدم ثبوت اتصاله.

والإسناد الثاني – من الرواية الثانية المجموعة الثانية- ((حدثنا علي بن عبد العزيز، ثنا أبو نعيم، ثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد قال: رأيت عبد الله..))[2]. هذا الإسناد لا يصح، لأن من رجاله:

أبو نعيم الفضل بن دُكَيْن ((130- 219هـ)، قيل فيه: ثقة، مأمون، متقن، يدلس، له أحاديث مناكير[3]، و((متقن حافظ إذا روى عن الثقات فحديثه حجة أحج ما يكون))، وهو معدود من المدلسين[4]. وعده ابن قتيبة من رجال الشيعة[5]. وقال فيه ابن الأثير: ((وكان شيعيا وله وله طائفة تنسب إليه يقال لها الدكينية))[6]. وقال الذهبي: ((الفضل بن دكين، أبو نعيم. حافظ حجة إلا أنه يتشيع من غير غلو ولا سب. قال ابن الجنيد الختلى: سمعت ابن معين يقول: كان أبو نعيم إذا ذكر إنسانا فقال هو جيد وأثنى عليه فهو شيعي، وإذا قال: فلان كان مرجئا فاعلم أنه صاحب سنة لا بأس به))[7]. وعده خير الدين الزركلي من الشيعة الإمامية[8]. وقال فيه الجوزجاني: ((فكان أبو نعيم كوفي المذهب صدوق اللسان))[9] أي أنه كان شيعيا.

---

1 ابن حجر: تهذيب، ج 6 ص: 200.
2 الطبراني: المعجم الكبير، رقم الأثر: 9148، ج 9 ص: 234.
3 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 4732، ج 23، ص: 210 و ما بعدها. و ابن حجر: تقريب التهذيب، ج 2 ص: 11 و ما بعدها.
4 ابن حجر: تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ط1، مكتبة المنار، الأردن، رقم: 21، ص: 23.
5 ابن قتيبة: المعارف، ص: 139.
6 الكامل في التاريخ، ج 6 ص: 15.
7 الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 6720، ج 5 ص: 295. و المغني، رقم: 4915، ص: 250.
8 الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ج 11 ص: 63.
9 الجوزجاني أحوال الرجال، رقم: 106، ص: 11.

ومن مظاهر تلاعبه وقلة صدقه وممارسته للتقية أنه رُوي أن رجلا قال له: ((يا أبا نعيم اشتهي ان اكتب اسمك من فيك فقال: اكتب واثلة بن الأسقع قال بن مخلد قال لي أبو الحسن الضبي شيخنا هذا فحدثت بهذا شيخا من إخواننا فقال لي يا أبا الحسن رأيت خراسانيا بمكة يقول حدثنا واثلة بن الأسقع فقلت هذا ممن جاز عليه عبث أبي نعيم))[1].

و من مظاهر تشيع الفضل ابن دكين: إنه كا يُخفي تشيعه الإمامي، ويبدو أن بعض الناس قد تنبه إلى ذلك، فروى حفيده أحمد بن ميثم بن أبي نعيم أنه قال: ((قدم جدي أبو نعيم الفضل بن دكين بغداد ونحن معه فنزل الرملية ونُصب له كرسي عظيم فجلس عليه ليحدث فقام إليه رجل ظننته من أهل خراسان فقال. يا أبا نعيم اتتشيع؟، فكره الشيخ مقالته وصرف وجهه وتمثل بقول مطيع بن إياس: وما زال بي حبيك حتى كانني برجع جواب السائلي عنك أعجم لأسلم من قول الوشاة وتسلمي سلمت وهل حي على الناس يسلم فلم يفقه الرجل مراده. فعاد سائلا فقال: يا أبا نعيم اتتشيع؟، فقال الشيخ: يا هذا كيف بليت بك وأي ريح هبت إلى بك سمعت الحسن بن صالح يقول: سمعت جعفر بن مُحَمَّد يقول: حب علي عبادة وأفضل العبادة ما كتم))[2]. فهذا شاهد دامغ على أنه كان إماميا يُمارس التقية في علاقته بالمحدثين. فهو لم يُنكر تشيعه، وإنما أكده بكلامه، علما بأن حب علي ليس عبادة، وإنما هو من الإيمان، لأن حب الصحابة والمسلمين من الإيمان لأن المؤمنين إخوة.

ومن مظاهر تشيعه أيضا أن الخطيب البغدادي روى أن عبد الله بن الصلت قال: ((كنت عند أبي نعيم الفضل بن دكين فجاءه ابنه يبكي فقال له: ما لك فقال الناس يقولون انك تتشيع فأنشأ يقول: وما زال كتمانيك حتى كأنني برجع جواب السائلي عنك أعجم لأسلم من قول الوشاة وتسلمي سلمت وهل حي على الناس يسلم))[3]. فواضح من ذلك أن الرجل أهله كانوا معروفين بي الناس بالتشيع الإمامي، و هو قد كرر هنا أنه يُمارس التقية من جهة أنه لا يُظهر غلوه، وسماها الكتمان.

---

[1] الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 12 ص: 347.
[2] الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 12 ص: 350-351.
[3] الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 12 ص: -351.

و من مظاهر ممارسته للتقية وتضليله وضحكه على الناس، وإخفاء تشيعه أن الخطيب البغدادي قال: ((أخبرني مُحَمَّد بن الحسين بن الفضل القطان، أخبرنا مُحَمَّد بن عبد الله بن احمد بن عتاب، حدثنا احمد بن ملاعب قال: حدثني صديق لي يقال له يوسف بن حسان ثقة قال: قال أبو نعيم ما كتبت على الحفظة أني سببت معاوية قال قلت احكى هذا عنك قال نعم احكه عني))[1].

وأما عند الشيعة، فعدوه من رجالهم[2]، و رواياته موجودة في كتب الشيعة الإمامية الخاصة بهم، منها كتاب الكافي للكليني[3]، ومنها كتاب خصائص الأئمة للشريف الراضي[4]. وذكر الشيعة أن الفضل بن دكين كان يُمارس التقية، فذكر بعضهم حادثة وقعت له في بغداد (ذكرناه عن الخطيب البغدادي و يجب مقارنتها بالرواية الشيعية ففيها اختلاف)، فقال ((قدم أبو نعيم الفضل بن دكين بغداد فنزل الرميلة وهي محلة بها، فاجتمع إليه أصحاب الحديث ونصبوا له كرسيا صعد عليه وأخذ يعظ الناس ويذكرهم، ويروي لهم الاحاديث، وكانت أياما صعبة في التقية، فقام رجل من آخر المجلس وقال له: يا أبا نعيم أتتشيع؟ قال فكره الشيخ مقالته واعرض عنه وتمثل بهذين البيتين: وما زال بي حبيك حتى كأنني * برد جواب السائلي عنك اعجم لاسلم من قول الوشاة وتسلمي * سلمت وهل حي من الناس يسلم. قال:فلم يفطن الرجل بمراده، وعاد إلى السؤال وقال يا أبا نعيم اتتشيع؟ فقال يا هذا كيف بليت بك؟ واي ريح هبت بك إلي؟ نعم سمعت الحسن بن صالح ابن حي يقول: سمعت جعفر بن مُحَمَّد يقول: حب علي عبادة وخير العبادة ما كتمت))[5]. لاحظ هذه هي التقية، وليس صحيحا أن خير العبادة ما كُتم، و إنما العبادة أنواع منها الظاهر ومنها الخفي، و هي حسب النيات حتى وإن كانت خفية، فالرجل يُمارس التقية، ويضحك بها على المغفلين من الناس.

---

[1] الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 12 ص: -351.

[2] مُحَمَّد جعفر الطبسي: رجال الشيعة في أسانيد السنة، رقم: 100، ج 2 ص: 70.

[3] ج 17 ص: 342.

[4] مجمع البحوث، مشهد، إيران، 1406، ص: 71.

[5] عباس القمي: الكُنى و الألقاب، رقم: 167، ج 1 ص: 182.

واستنتاجا من ذلك أقول: واضح من أحوال هذا الرجل- الفضل بن دكين- أنه كان متأثرا بتشيعه في الحكم على الرواة، وأنه كان يُمارس التقية ويُخفي حقيقته،وبها التبس حاله على كثير من المحدثين، فالرجل يتظاهر بعدم الغلو كوسيلة من وسائل ممارسة التقية وإخفاء حاله، ونشر الروايات التي تطعن في القرآن الكريم. فكان لا يُظهر غلوه علانية فظن من انطل عليه أمره أنه ليس شيعيا إماميا.

ولا يغيب عنا أن حسن الظن لا يصح دائما، فلا بد من الحزم والحذر واستخدام سوء الظن للكشف والاختبار. فليس سوء الظن كله مُنهى عنه، وإنما بعضه فقط، فإذا كان في محله فهو مطلوب، يندرج ضمن أخذ الحذر الذي أمرنا الشرع به. وقد تمكن هذا الرجل- الفضل بن دكين- من إخفاء حقيقة مذهبه عن أكثر المحدثين ودس بينهم فكره، وعاش بينهم مخادعا لهم.

والثاني: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (97- 161 هـ): ثقة، ثبت، حجة، مُدلس، وربما دلس عن الضعفاء،ومُرسلاته شبه الريح، فيه تشيع يسير، يثلث بعلي، و قيل أنه رجع عن ذلك. وقال: ((مؤمل بن إسماعيل: عن سفيان، قال: تركتني الروافض وأنا أبغض أن أذكر فضائل علي)). وسأله رجل عن من يشتم أبا بكر، فقال: كافر بالله العظيم))[1]. وبما أنه كان يُدلس، ومرسلاته شبه الريح، وقد هنا عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

وآخرهم- الثالث- أبو إسحاق السبيعي الكوفي، كثير التدليس والإرسال، وقد سبق أن بينا حاله بأنه ضعيف،وكان شيعيا يُمارس التقية، وهنا قد عنعن. وعليه فإن إسناد هذه الرواية لا يصح لضعف بعض رجاله، وعدم ثبوت اتصاله.

والإسناد الثالث – الرواية الثالثة للطبراني من المجموعة الأولى- ((حدثنا الحسين بن إسحاق التستري، ثنا علي بن الحسين بن إشكاب، ثنا مُحَمَّد بن أبي عبيدة بن معن، عن أبيه، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله: أنه كان...)). وهذا الإسناد لا يصح،

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 199، ج 3 ص: 72 و ما بعدها. و الذهبي: سير أعلام النبلاء، رقم: 82، ج 7 ص: 241، 242، 254.

لأن من رجاله: الأعمش سليمان بن مهران، وأبو إسحاق السبيعي، وقد سبق تفصيل أحوالهما، وتبين منها أنهما ضعيفان، مُدلسان، شيعيان إماميان كانا يُمارسان التقية.

والإسناد الرابع– من الرواية الرابعة لابن شبة – ((حدثنا أبو عاصم قال، حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد قال: رأيت ابن مسعود..)). هذا الإسناد لا يصح أيضا، لأن من رواته: سفيان بن عيينة، وأبو إسحاق السبيعي. الأول كان كثير الإرسال والتدليس، وهنا قد عنعن. والثاني سبق تفصيل حاله وتبين أنه ضعيف ومُدلس وشيعي إمامي كان يُمارس التقية.

والإسناد الخامس– الأخير من الرواية الخامسة لابن شبة– ((حدثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد قال: رأيت عبد الله...)). وهذا الإسناد لا يصح، لأن من رواته: أبو إسحاق السبيعي، وهو آفة هذا الخبر، لأنه سبق أن فصلنا أحواله و تبين أنه كان كثير التدليس والإرسال مارسهما عن سبق إصرار وترصد. فكان يُسقط الراوي الضعيف بينه بين الثقة[1]، وكان شيعيا إماميا يُمارس التقية بفضلها أخفى حاله عن كثير من أهل الحديث.

وختاما لهذا المبحث يتبين منه أن الخبر بمجموعتيه لم يصح متنا ولا إسنادا. وأن الموقف الذي اتخذناه منه عندما نقدنا متنه وأكدنا على استحالة أن يكون ابن مسعود أنكر قرآنية المعوذتين، قد أكده ودعمه أيضا نقدنا لإسناده. فقد بينا بالشواهد الصحيحة أن أسانيده كلها– 17 إسنادا– لم يصح منها ولا إسناد واحد.

وقبل إنهاء هذا الفصل أُشير هنا إلى أنه توجد روايات تضمنت القول بتعرض القرآن الكريم للتحريف. بدعوى أنه وردت روايات نصت على أن قراءة عبد الله بن مسعود– ﷺ– كانت تُمثل العرضة الأخيرة التي قرأ فيها جبريل –عليه السلام– القرآن الكريم على النبي–عليه الصلاة والسلام– قراءة نهائية شاملة. وبما أن الأمر كذلك، وأنه وردت روايات كثيرة نصت صراحة على أن ابن مسعود عارض ما فعله عثمان في المصاحف، وكان ينكر قرآنية الفاتحة والمعوذتين، فهذا يعني أن مصحف عثمان الذي تبنته الأمة قد أصابه التحريف لأنه تضمن ثلاث سور ليست منه، وأنه لا يُمثل العرضة الأخيرة للقرآن الكريم!!. فهل هذا الزعم صحيح؟؟!!.

---

[1] البيهقي: السنن الصغرى، ج 2 ص: 437، رقم:3343.

إنه زعم باطل إجمالا وتفصيلا، فأما إجمالا فقد سبق أن بينا – في الفصلين الأول والثاني– أن حكاية معارضة ابن مسعود لما فعله عثمان في المصاحف، وأنه كان يُنكر قرآنية الفاتحة والمعوذتين ما هي إلا زعم مُختلق افتراه محرفو التاريخ لغايات في نفوسهم. وهذا يعني بالضرورة أن قراءة ابن مسعود لم تكن تختلف عن قراءات الصحابة، وأنها كلها كانت تمثل العرضة الأخيرة. والدليل القطعي على صحة قولنا هذا هو أن قراءة ابن مسعود هي من بين القراءات الصحيحة التي اعتمدها المصحف العثماني.

وأما تفصيلا، فسيتبين بطلان ما زعمته تلك الروايات من خلال نقدنا المفصل لها. **أولها**:((حدثنا عبد الله،حدثني أبي، ثنا يحي بن آدم،ثنا إسرائيل،عن إبراهيم بن مهاجر،عن مجاهد،عن بن عباس قال: كان النبي– صلى الله عليه و سلم– يعرض القرآن على جبريل في كل سنة مرة فلما كانت السنة التي قبض فيها عرضه عليه مرتين فكانت قراءة عبد الله آخر القراءة))[1].

هذا الإسناد لا يصح، لأن من رجاله: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي (100-160هـ)، سبق تفصيل حاله في الفصل الأول وتبين انه ضعيف، وشيعي إمامي كان يُمارس التقية، فالتبس حاله عن كثير من المحدثين.

والثاني إبراهيم بن مهاجر بن مهاجر البجلي أبو إسحاق الكوفي (ت من الطبقة الخامسة) قيل فيه: لا بأس به، ثقة، لم يكن بقوي، ضعيف، جائز الحديث، حديثه يُكتب في الضعفاء، كثير الخطأ، حدّث بأحاديث لا يُتابع عليها، صدوق، في حديثه لين، يُكتب حديثه ولا يُحتج به[2]. فالرجل لم يثبت توثيقه، فهو ضعيف.

والأخير– الثالث– مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي المكي مولاهم (ت نحو: 103هـ، عن 83 سنة): ثقة يرسل، حدث عن بعض الصحابة لم يسمع منهم كعلي وسعد رضي الله عنهما، كان يُدلس، وعنعنته لا تفيد الوصل[3]. وهو هنا قد عنعن عن ابن عباس، فالإسناد مُنقطع بينهما.

---

1 أحمد بن حنبل: المسند، رقم الحديث: 3001، ج 1 ص: 325.
2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 12 ص: 109.
3 بن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 68، ج 9 ص: 30.

والرواية الثانية: ((حدثنا فهد بن سليمان قال: ثنا مُحَمَّد بن سعيد بن الأصبهاني قال: ثنا شريك بن عبد الله وأبو معاوية ووكيع، عن الأعمش، عن أبي ظبيان قال: قال لي ابن عباس: على أي القراءتين تقرأ قلت على القراءة الأولى قراءة ابن مسعود. قال: بل قراءة ابن مسعود هي الآخرة، إن جبرائيل -ﷺ- كان يعرض على نبي الله -ﷺ- القرآن في كل رمضان فلما كان العام الذي مات فيه عرضه مرتين فشهد عبد الله ما نسخ منه وما بدل))[1].

وهذا الإسناد لا يصح، لأن من رواته: شريك بن عبد الله، تقدم تفصيل حاله في الفصل الأول، وتبين أنه ضعيف ضبطا وعدالة، والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية.

والثاني أبو معاوية مُحَمَّد بن خازم الضرير، ذكرنا حاله في الفصل الأول، وتبين أنه ضعيف، ومدلس، عده الشيعة الإمامية من رجالهم. وبما أنه كان يُدلس وهنا قد عنعن، فالإسناد غير متصل بينه وبين الأعمش.

والثالث وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي (128-196هـ): وثقه أكثر المحدثين، وأثنوا عليه[2]، و جعله ابن قتيبة من رجال الشيعة[3]. وقال ابن المديني: وكيع كان فيه تشيع قليل))[4]. والشيعة هم أيضا عدوه من رجالهم[5]. وكان وكيع يُدلس، كأن يُخفي أسماء الضعفاء عندما يروي عنهم، كان كثير الخطأ أيضا[6]. فما سبب ذلك، فهل هو قلة الضبط أو التعمد لتشيعه، أو هما معا؟!.

وقال يحي ابن معين: ((رأيت عند مروان بن معاوية لوحا فيه فلان كذا، فلان رافضي، وفلان كذا، ووكيع رافضي،. فقلت له: وكيع خير منك. قال: مني؟ قلت: نعم. فما قال لى شيئا، ولو

[1] أبو جعفر الطحاوي: بيان مشكل الآثار، ج 6 ص: 386.
[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 211، ج 10 ص: 85 و ما بعدها.
[3] المعارف، ص: 139.
[4] الذهبي: ميزان الاعتدال، ج 4 ص: 220.
[5] مُحَمَّد جعفر الطبسي: رجال الشيعة في أسانيد السنة، رقم: 129 ج 2 ص: 228. شرف الدين الموسوي: المراجعات، ط 2، الجمعية الإسلامية، بيروت، 1982، رقم: 94، ج 1 ص: 236 و ما بعدها.
[6] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل، رقم: 2834، ج 1 ص: 76 و ما بعدها.

قال شيئا لوثب عليه أصحاب الحديث. فبلغ ذلك وكيعا، فقال: يحي صاحبنا))[1].والصواب هو أنه كان عليهم أن يُراجعوا أنفسهم، ويتأكدوا من الموضوع، خاصة وأن مروان بن معاوية شيعي هو أيضا،. فقوله هذا هام وخطير جدا أيضا. فكل منهما رافضي، والرجل كشف صاحبه لغاية في نفسه، فكان من اللازم أخذ الأمر بجد وحزم وحذر، تحقيقا وتأكدا.

وواضح من قول يحي ابن معين أن الرجل لم يكن يُظهر تشيعه المذهبي، فكان يُمارس التقية، بحيث ظهر وكأنه تشيع سني لا رافضي. كما أن قول مروان بن معاوية، فهو شاهد قوي جدا، فمع أنه كان شيعيا مثله، فقد كشف جانبا كان محجوبا من شخصية وكيع، فربما بسبب الحسد والتنافس على المكانة بين المحدثين، جعله يكشف واحدا من جماعته بأنه رافضي. مع أن كلا منهما كان يُمارس التقية في علاقته بالمحدثين. فهذا شاهد قوي من الرجل سواء كان سنيا أو شيعيا، يجب الاهتمام به ووضعه في مكانه الصحيح، ولا يصح إهماله كما فعل الرجل الذي رد عليه.

وقال الذهبي: ((والظاهر أن وكيعا فيه تشيع يسير، لا يضر – إن شاء الله – فإنه كوفي في الجملة، وقد صنف كتاب (فضائل الصحابة)، سمعناه، قدّم فيه باب مناقب علي على مناقب عثمان –رضي الله عنهما–))[2]. بل إن تشيعه كان كبيرا أوصله –عندما أظهر بعضه– إلى الحكم عليه بالقتل!!!.

وتفصيل ذلك أن الرجل حدّث في مكة برواية باطلة فيها طعن في الصحابة عامة وأبي بكر خاصة، والرواية مكذوبة، وهي شاهد دامغ على تشيع وكيع وسوء موقفه من هؤلاء، قال الذهبي: ((علي بن خشرم: نا وكيع، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عبد الله البهي، أن أبا بكر الصديق جاء إلى النبي– ﷺ– بعد وفاته، فأكب عليه فقبله وقال: بأبي أنت وأمي، ما أطيب حياتك ومماتك. ثم قال البهي: وكان النبي– ﷺ– تُرك يوماً وليلة حتى ربا بطنه، وأنثنت خنصراه. قال ابن خشرم: فلما حدّث وكيع بهذا بمكة اجتمعت قريش وأرادوا صلبه، ونصبوا خشبة ليصلبوه، فجاء ابن عيينة، فقال لهم: الله، هذا فقيه أهل العراق وابن فقيهه، وهذا حديث معروف. قال: ولم أكن

---

[1] الذهبي: ميزان الاعتدال، ج 4 ص: 220. و تاريخ الإسلام، ج 13 رص: 449.
[2] الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 9 ص: 155.

سمعته، إلا أني أردت تخليص وكيع. قال ابن خشرم: سمعته من وكيع بعدما أرادوا صلبه. فتعجبت من جسارته. وأخبرت أن وكيعاً احتج فقال: إن عدة من الصحابة منهم عمر قالوا: إن رسول الله– ﷺ– لم يمت، فأحب الله أن يريهم آية الموت. رواها أحمد بن مُحَّد بن علي بن رزين الباشاني، عن علي بن خشرم. ورواه قتيبة، عن وكيع. وهذه هفوة من وكيع، كادت تذهب فيها نفسه. فما له ولرواية هذا الخبر المنكر المنقطع؛ وقد قال النبي –ﷺ–: كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع))[1].

وعلق الذهبي على ذلك أيضا في كتابه: سير أعلام النبلاء بقوله: ((فهذه زلة عالم، فما لوكيع، ولرواية هذا الخبر المنكر، المنقطع الإسناد! كادت نفسه أن تذهب غلطا، والقائمون عليه معذورون، بل مأجورون، فإنهم تخيلوا من إشاعة هذا الخبر المردود، غضا ما لمنصب النبوة، وهو في بادئ الرأي يوهم ذلك، ولكن إذا تأملته، فلا بأس – إن شاء الله – بذلك، فإن الحي قد يربو جوفه، وتسترخي مفاصله، وذلك تفرع من الأمراض (وأشد الناس بلاء الأنبياء))[2].

وأقول: هذا تبرير ضعيف، لا ينفي ما صدر عن الرجل وما فعله. والحقيقة إن هذه الحادثة هي شاهد قوي على حقيقة وكيع و ليست خطأ، ولا هفوة، وإنما هي هفوة أن الرجل لم يُحسن اختيار المكان المناسب ليُعبر عن دخيلته في موقفه من الصحابة. فذلك القول لا يصح أن يقوله مُسلم صحيح الإيمان والاعتقاد. وعليه فمهما قيل في الدفاع عن وكيع وتبرير موقفه فالحديث شاهد قوي على تشيعه الإمامي، وفيه طعن صريح و خفي في الصحابة.

ومن مظاهر تشيع وكيع أنه كان يطعن في السلف، بدليل أنه عندما وسئل أحمد بن حنبل: ((إذا اختلف وكيع وعبد الرحمن بن مهدى بقول من نأخذ؟ فقال: عبد الرحمن يوافق أكثر وخاصة في سفيان، وعبد الرحمن يسلم منه السلف ويجتنب شرب المسكر))[3]، بمعنى دون وكيع بن الجراح الذي لم يكن يسلم منه السلف، وكان يشرب النبيذ المسكر.

[1] الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 13، ص: 441 و ما بعدها.
[2] ج 9 ص: 161، 162.
[3] الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 9361، ج 3 ص: 220.

ومن مظاهر غلوه في تشيعه التي كانت تظهر منه أنه قال في الحسن بن صالح: ((هو عندي إمام. فقيل له: إنه لا يترحم على عثمان، فقال: أفتترحم أنت على الحجاج؟))[1]. فجعل الخليفة الشهيد عثمان بن عفان كالحجاج!!، وهذا كلام باطل مردود عليه، أشبع به طويته في كرهه لبعض صحابة النبي –عليه الصلاة و السلام–.

ومن مظاهر تشيعه أيضا أنه أصر على موقفه من جابر الجعفي عن تعمد وسبق إصرار، فهذا الرجل–أي جابر الجعفي– كذبه، وضعفه، وطعن فيه أكثر أهل الحديث، وقالوا: إنه كان رافضيا مغاليا، ومنهم من كان قد أحسن فيه الظن ثم أنقلب عليه بعدما تبين له كذبه. فنهوا عن الأخذ منه وذموه، ومن مدحه إما كان جاهلا بحاله، وإما كان على شاكلته، لكن وكيعا ظل مصرا على موقفه المدافع عنه عن تعمد وسبق إصرار، فقال: ((مهما شككتم في شيء فلا تشكوا في أن جابرا ثقة))[2]. فهذا الإصرار على توثيقه وتزكيته، وعدم تجريحه والشك فيه، هو شاهد قوي على تشيع وكيع، فتشيعه لم يكن سنيا، وإنما كان إماميا اجتهد على إخفائه، لكنه كان يظهر أحيانا هنا وهناك. فلماذا هذا الإصرار على تزكيته؟؟!، إن من يزكي جابرا ويُعدله بعدما ظهر ضلاله، فهو إما جاهل مغفل، وإما أنه شيعي إمامي مثله. ووكيع لم يكن جاهلا ولا مغفلا، و إنما كان مثله يُمارس التقية في أكثر أحواله في تعامله مع أهل السنة. ورجل هذا حاله لا تُقبل روايته.

وآخرهم – الرابع– الأعمش سليمان بن مهران، سبق تفصيل حاله، وتبين انه ضعيف، مُدلس، شيعي يُمارس التقية، وهو هنا قد عنعن. فلا يصح الإسناد من جهته، كما لم يصح من جهة الذين رووا عنه.

والرواية الثالثة: ((حدثنا عبد الله بن رجاء، وشريح بن النعمان قالا: حدثنا مُحَمَّد بن طلحة، عن زبيد، عن عبد الرحمن بن عابس، عن رجل، عن ابن مسعود ﷺ: أنه اجتمع إليه ناس من أهل الكوفةِ فقرأ عليهم السلامَ، وأمرهُم بتقوى الله، وألا يختلفوا في القرآن ولا يتنازعوا فيه... قد علمتُ أنَ رسول الله– ﷺ– كان يُعْرَض عليه القرآن كل عام مرة، فعُرِض عليه عامَ قُبِضَ مَرَّتَيْن. إذا

[1] الذهبي: ميزان الاعتدال، ج 1 ص: 411.
[2] الزي: تهذيب الكمال، رقم: 75، ج 1 ص: 31.

قرأتُ عليه فيخبرني أبي محسن، فمن قرأ علي قراءتي فلا يدعَنَّها رَغْبَةً عنها، ومن قرأ علي شيئا من هذه الحروف فلا يَدَعَنّه رغبة عنه فإنه من جَحَد شيئاً منه جَحَد به كلَه))[1].

هذا الإسناد لا يصح أيضا، لأن من رجاله: عبد الله بن رجاء بن عمر الغداني البصري (219أو 220 هـ): صدوق، ثقة، كثير الغلط والتصحيف ليس بحجة[2].

والثاني: مُحَمَّد بن طلحة بن مصرف الكوفي اليامي(ت 167هـ)، قيل فيه: ضعيف، ليس بالقوي، لا بأس به، لا يكاد يقول في حديثه: حدثنا- بمعنى أنه كان يُدلس-، له أحاديث مُنكرة،مُتهم بالكذب لأنه حدث عن أبيه ولم يسمع منه، يُخطئ، ثقة، حذّر ابن معين من حديثه[3]. وقد جعله الشيعة الإمامية من رجالهم[4]. ويتبين من أحواله أنه كان يُمارس التقية مُصرا على التلاعب بالروايات. وبما أن لك حاله، وكان يُدلس، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: زبيد بن الحارث بن عبد الكريم بن عمرو بن كعب اليامي الكوفي أبو عبد الله (ت 124هـ)، قيل فيه: ثقة ثبت، علوي يميل إلى التشيع، كان يُفضل عليا على عثمان[5]. لم يذكره ابن قتيبة من رجال الشيعة، ولا ألحقه الشيعة الإمامية برجالهم[6]. و هو من بين شيعة محدثي الكوفة الذين ذكرهم الجوزجاني وحذر منهم ومن مروياتهم.

وآخرهم- الرابع ((عن رجل))، فهو مجهول الحال والعين، فالإسناد منقطع بينه وبين ابن مسعود. والإسناد كله لا يصح لانقطاعه وضعف بعض رواته.

---

[1] ابن شبة، تاريخ المدينة المنورة، ح 2 ص: 175.

[2] الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 3168، ج 1 ص: 338.

[3] ابن حجر: تهذيب، ج 8 ص: 174. و الذهبي: الميزان، ج 2 ص: 396.

[4] أنظر مثلا: عبد الحسين الشبستري: أصحاب الإمام الصادق، ج 4 ص: 109. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، ج 1 ص: 480.

[5] ابن حجر: تهذيب، ج 2 ص: 204. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 1 ص: 345.

[6] بناءً على المصادر و المراجع التي رجعت إليها.

والرواية الأخيرة- الرابعة-: ((أخبرنا نصر بن علي،عن معتمر،عن أبيه، عن الأعمش، عن أبي ظبيان قال: قال لنا ابن عباس أي القراءتين تقرؤون قلنا قراءة عبد الله قال: إن رسول الله كان يعرض عليه القرآن في كل عام مرة وإنه عرض عليه في العام الذي قبض فيه مرتين فشهد عبد الله ما نسخ))[1].

وأقول: هذا الإسناد لا يصح، لأن من رواته: نصر بن علي بن نصر بن علي بن صهبان الأزدي الجهضمي (ت 250هـ): ثقة[2]،و قد اتهمه الخليفة المتوكل بالرفض بسبب حديث رواه فيه تشيع، فأمر بضربه[3]. وجعله الشيعة من رجالهم ورواياته في كتبهم الإمامية [4].

والثاني: معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي (100- 187 هـ)، قيل فيه: ثقة، صدوق، سيء الحفظ[5]، رجل صالح يأخذ عن الكل، ضعيف من جهة الضبط، من ذلك ما رواه يحي بن سعيد، فقال: ((قال لي سفيان الثوري: كان عندي ابن التيمي- أي معتمر-، فلم يفرق بين ليث، ومنصور، إلا أنه كان رجلاً صالحًا))[6].

والثالث: سليمان بن طرخان التيمي أبو المعتمر البصري (ت 143هـ عن 97 سنة): ثقة، مُدلس، كان مائلا إلى علي بن أبي طالب، مُرسلاته شبه لا شيء، حدث عن أقوام لم يسمع منهم[7]. وذكره ابن قتيبة من رجال الشيعة[8]. لكن لم أعثر على أن ما يدل على أن الشيعة الإمامية الإمامية جعلوه من رجالهم. ولهذا فلعل الرجل كان شيعيا سنيا لا إماميا. وبما أنه كان يُدلس، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

---

[1] النسائي: فضائل القرآن، حققه فاروق حمادة، دار إحياء العلوم، بيروت، 1992، ص: 72، رقم: 19. و السنن الكبرى، ج 5 ص: 74، رقم: 8258.

[2] ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 243.

[3] الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، رقم: 7255، ج 7 ص: 332.

[4] أنظر مثلا: مُحَمَّد ابن جرير الطبري الشيعي: دلائل الإمامة، ج 1 ص: 275. و آغا برزك: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ط2، دار الأضواء، بيروت، ج 3 ص: 213.

[5] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 417، ج 9 ص: 162.

[6] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 2575، ج 3 ص: 335.

[7] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 3 ص: 135 و ما بعدها.

[8] المعارف، ص: 139.

وآخرهم – الرابع– سليمان بن مهران الأعمش، سبق تفيصل حاله، وتبين أنه ضعيف، وكان شيعيا إماميا يُمارس التقية في علاقته بالمحدثين.

وتعليقا على تلك الروايات أقول:أولا فقد تبين منها أن متونها تتضمن القول بتعرض القرآن الكريم للتحريف بدعوى أنه تضمن ثلاث سور ليست منه،وخالف مصحف ابن مسعود الذي كان يُمثل العرضة الأخيرة حسب زعمها. وهذا زعم باطل جملة وتفصيلا، لأنه سبق أن بينا أن كل أسانيدها باطلة، ولم يصح منها ولا إسناد واحد. ولأنه سبق أن أقمنا الأدلة القاطعة بأن القرآن الكريم لم يتعرض للتحريف، وان أية رواية زعمت ذلك فهي باطلة بالضرورة.

لكنها– أي تلك الروايات– من جهة أخرى فهي – مع عدم صحة أسانيدها– تحتمل وجها صحيحا مفاده أن قراءة ابن مسعود حقا أنها كانت تمثل العرضة الأخيرة، لكنها ليست هي الوحيدة التي كانت تُمثل ذلك، وإنما هي من بين باقي قراءات الصحابة التي كانت تمثل تلك العرضة. فليس ابن مسعود الذي انفرد بذلك، ولا يصح شرعا ولا عقلا ولا تاريخا أن ينفرد بها دون غيره من الصحابة. لأن الثابت شرعا وتاريخا أن النبي– عليه الصلاة والسلام– كان ما إن ينزل عليه القرآن إلا ويُسارع إلى تدوينه وتبليغه إلى أمته، وهذا أمر فرضه الله تعالى عليه. قال سبحانه: ((يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ)(المائدة: 67))، و((فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ)(الحجر: 94)). فلا يصح، ولا يجوز، ولا يُعقل أن يخص النبي– عليه الصلاة والسلام– صحابيا بقراءة العرضة الأخيرة دون غيره من الصحابة. وحتى إذا فرضنا جدلا أنه عليه الصلاة والسلام– عرضها على ابن مسعود مُنفردا، فهذا لا يعني أنه خصه بها دون غيره من المسلمين، وإنما كما عرضه عليه، فإنه بلّغها أيضا إلى أمته. والدليل القطعي على صحة هذا القول أن قراءة ابن مسعود لم تكن تختلف عن قراءة كبار قراء الصحابة، وكلها تضمنها المصحف العثماني.

والشاهد على ذلك أيضا ما رواه البخاري ((حدثنا خالد بن يزيد، حدثنا أبو بكر،عن أبي حصين،عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: كان يعرض على النبي– ﷺ– القرآن كل عام مرة فعرض عليه مرتين في العام الذي قبض فيه وكان يعتكف كل عام عشرا فاعتكف عشرين في العام الذي قبض فيه))[1]. فهذا شاهد دامغ على أن النبي–عليه الصلاة والسلام– لم يخص أحدا من صحابته

[1] البخاري: الصحيح، ج 6 ص: 186، رقم: 4998.

بالعرضة الأخيرة، وإنما ما إن أتم عرض القرآن مرتين في السنة التي تُوفي فيها، خرج إلى أمته وأبلغها القرآن كاملا كعادته.

وثانيا إن مما يُثبت أن المصحف العثماني قد تضمن العرضة الأخيرة للقرآن، هو أن زيد ابن ثابت عندما كلفه أبو بكر الصديق – رضي الله عنهما- بجمع القرآن الكريم جمعه كله من الصدور-وهو من كبار حُفاظه- ومن نسخه الأصلية التي كان النبي-عليه الصلاة والسلام- يأمر بكتابتها عند نزول الوحي عليه من جهة. وقام بجمعه وتم له ذلك من دون معارضة أي صحابي له من جهة أخرى. وهذا يعني أنه لا ابن مسعود ولا غيره من الصحابة كان معارضا لذلك، ولو كان ما جمعه زيد ليس هو العرضة الأخيرة للقرآن لأنكر عليه الصحابة، ولا يجوز لهم السكوت عنه. وبما أن هذا لم يحدث دلّ على أن جمع زيد للمصحف كان قائما على العرضة الأخيرة للقرآن الكريم. ثم لما وحد عثمان بن عفان المصاحف نسخها من المصحف البكري الذي جمعه زيد بن ثابت. وهذا يعني أن المصحف العثماني يُمثل العرضة الأخيرة للقرآن.

وثالثا إن الزعم بأن مصحف ابن مسعود كان يُمثل العرضة الأخيرة للقرآن، ولم يكن المصحف العثماني يُمثلها، ومن ثم فهو مصحف قد دخله التحريف، فهو زعم باطل من دون شك. لأنه مخالف لما نصّ عليه القرآن الكريم بأنه كتاب مُحكم لا يأتيه الباطل أبدأ، وأنه كتاب محفوظ تولى الله تعالى حفظه[1]. وبما أن هذا هو حال القرآن فإنه بالضرورة يُمثل العرضة الأخيرة للقرآن الكريم بلا ريب، وكل رواية تخالف ما نص عليه القرآن فهي باطلة بالضرورة، لأن النص القرآني يُمثل الحق المطلق شرعا وتاريخا.

ورابعا إنه واضح من تلك الروايات أن الذين اختلقوها كان هدفهم منها تأييد الروايات التي زعمت أن ابن مسعود خالف الصحابة في توحيدهم للمصاحف، وأنه كان ينكر قرآنية الفاتحة والمعوذتين من جهة. والطعن في القرآن الكريم بالتحريف واتهام الصحابة بذلك من جهة أخرى. وبناءً على ما زعمته تلك الروايات، وأن روايات العرضة الأخيرة زعمت أن مصحف ابن مسعود هو الذي تضمنها دون المصحف العثماني، فهذا يعني أن المصحف العثماني لا يُمثل القرآن كاملا، وقد دخله ما ليس منه،وإنما الذي يُمثله حقيقة هو مُصحف ابن مسعود. ولا شك أن هذا الزعم باطل جملة وتفصيلا، وقد ذكرنا الأدلة والشواهد القطعية على بطلانه. لكن الذي أردتُ الإشارة إليه هنا هو أن تلك الروايات التي ذكرناها هي شواهد دامغة على أنه وُجدت طائفة من محرفي التاريخ كانت تعمل وتُخطط وتختلق الروايات عن تعمد وسبق إضرار وترصد، لتحقيق غايات دنيئة

[1] سبق ذكر الآيات القرآنية التي نصت على ذبك.

في نفوسهم، على حساب حقائق الشرع والتاريخ. لذا يجب عدم إعطاء أية قيمة علمية لمروياتهم إذا خالفت الوحي الصحيح، والعقل الصريح، والعلم الصحيح.

وأخيرا-خامسا- تدعيما لما قررناه أذكر هنا مواقف لبعض أهل العلم تتعلق بالعرضة الأخيرة للقرآن، أذكرها كشواهد إضافية على صحة ما قررناه. أولها رواية عن عبيدة بن عمرو السلماني الكوفي(ت نحو:72 هـ) أحد ثقات أصحاب ابن مسعود[1]، قال: ((القراءة التي عرضت على النبي- ﷺ- في العام الذي قبض فيه هي القراءة التي يقرأها الناس اليوم فيه))[2].

والثاني مضمونه رواية صححها الحاكم ووافقه الذهبي ((أخبرنا جعفر بن مُحَمَّد بن نصير الخلدي، ثنا علي بن عبد العزيز البغوي بمكة،ثنا حجاج بن المنهال قال: ثنا حماد بن سلمة،عن قتادة،عن الحسن،عن سمرة -رضي الله عنه- قال: عُرِض القرآن على رسول الله- صلى الله عليه و سلم- عرضات فيقولون: إن قراءتنا هذه العرضة الأخيرة))[3].

والشاهد الثالث مفاده أن أبا عبد الرحمن السلمى قال: كانت قراءة أبي بكر،وعمر، وعثمان،وزيد بن ثابت، والمهاجرين والأنصار واحدة كانوا يقرءون القراءة العامة، وهى القراءة التى قرأها رسول الله- ﷺ- على جبريل مرتين في العام الذي قبض فيه. وكان زيد قد شهد العرضة الأخيرة وكان يقرئ الناس بها حتى مات ولذلك اعتمده الصديق في جمعه وولاه عثمان كتبة المصحف))[4].

والشاهد الأخير- الرابع- يقول الشيخ تقي الدين بن تيمة: ((فإنه قد ثبت في الصحاح عن عائشة وابن عباس- رضي الله عنهما- أن جبريل -عليه السلام- كان يعارض النبي- صلى الله عليه و سلم- في كل عام مرة، فلما كان العام الذي قبض فيه عارضه مرتين، والعرضة الأخيرة هي قراءة زيد بن ثابت وغيره،وهي التي أمر الخلفاء الراشدون: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي بكتابتها

---

1 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 6 ص: 60.

2 ابن أبي شيبة: فضائل القرآن، ص: 48. و مصنف ابن أبي شيبة، ج 6 ص: 307. هذه الرواية متنها صحيح، لذا لا يهم إن كان إسنادها غير صحيح ن فإن كان غير صحيح، فالرواية تتقوى بمتنها الصحيح، الذي تقويه أيضا ما ذكرناه من شواهد على أن المصحف العثماني يُمثل العرضة الصحيحة.

3 الحاكم النيسابوري: المستدرك على الصحيحين، حققه مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990، رقم الحديث: 2904، ج 2 ص: 250.

4 الزركشي: البرهان في علوم القرآن، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، ج 1 ص: 254.

في المصاحف ثم أمر عثمان في خلافته بكتابتها في المصاحب وإرسالها إلى الأمصار وجمع الناس عليها باتفاق من الصحابة علي وغيره))[1].

وإنهاءً لما ذكرناه يتبين منه أن العرضة الأخيرة للقرآن الكريم لم تكن خاصة بمصحف عبد الله بن مسعود، ولا بصحابي آخر من الصحابة، وإنما كانت عامة ومعروفة لدى كل المسلمين. وهي التي تضمنها المصحف العثماني الذي احتوى على قراءة ابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبي بن كعب وغيرهم من كبار قراء الصحابة.

وختاما لما زعمته روايات هذا الفصل من إنكار ابن مسعود قرآنية الفاتحة والمعوذتين، وما قررناه نحن في إبطال وإنكار كل ذلك من أساسه، فإني سأذكر هنا طائفة من الاعتراضات التي قد يعترض بها علينا بعض أهل العلم، ثم أرد عليها وأُبيّن وجه الصواب فيها.

أولها إنه قد يقول بعضهم: ربما كان عبد الله بن مسعود يحك اسم المعوذتين من المصحف، وليس أنه كان ينكر كونهما من القرآن الكريم.

وأقول: هذا احتمال وارد من الناحية النظرية، لكنه لا يصح واقعيا، بدليل الشواهد الآتية: أولها أنه تبين من مناقشتنا لهذا الموضوع أن حكاية موقف ابن مسعود المنكر لقرآنية الفاتحة والمعوذتين، تبين أنها باطلة من أساسها. وعليه فإن ذلك الاعتراض لا يصح القول به أصلا. والثاني إنه تبين من الروايات المتعلقة بهذا الموضوع أنها كانت صريحة في قولها بأن ابن مسعود كان ينكر قرآنية تلك السور ولم تذكر أنه كان ينكر كتابة اسمها في المصحف. والشاهد الثالث مفاده أن تلك الروايات صرحت أنه كان ينكر كون المعوذتين من القرآن بدعوى أنهما كانا مما يتعوذ بهما النبي- عليه الصلاة و السلام-، و هذا يعني أنه يقصد إنكار متنيهما لا اسميهما، لأن التعوذ يكون بالمضمون لا بالاسم.

والشاهد الرابع إن قول تلك الروايات بأن ابن مسعود كان ينكر كتابة تلك السور في مصحفه يعني أنه كان ينكرها كموضوع لا كاسم، لأنه لو قصد الاسم كان عليه ايضا أن يُعمم حكمه على كل سور القرآن بعدم كتابة أسمائها، وهذا لم يحدث. كما أنه لا معنى من أن ينكر كتابة أسماء ثلاثة سور ولا ينكر كتابة أسماء السور الأخرى.

والشاهد الأخير- الخامس- إن بعض تلك الروايات نصت صراحة على أن ابن مسعود كان ينكر قرآنية المعوذتين ويحكهما من الصحف حسب ما زعمته، ويقول: ((لا يحل قراءة ماليس منه

---

[1] ابن تيمية: الفتاوى الكبرى، حققه حسنين مخلوف، ط 1، دار المعرفة، بيروت، 1386، ج 4 ص: 414.

))[1]، و يقول: ((إنهما ليستا من القرآن فلا تجعلوا فيه ما ليس منه)) [2]،و يقول: ((لِمَ تزيدون فيه ما ليس منه؟))[3]،ويقول: ((لا تلحقوا بالقرآن ما ليس منه))[4].

والاعتراض الثاني، ربما يقول بعضهم: إن ابن مسعود عندما أنكر قرآنية الفاتحة والمعوذتين، ربما لأنه خَفي عنه أمرها، فأخطأ في موقفه منها. وهذا اعتراض لا يصح، لأنه مجرد احتمال نظري، إذا تصورنا حدوثه في الواقع من صحابي وعالم كبير كابن مسعود تبين استحالة حدوثه في الواقع. وبمعنى آخر إن تصوّر حدوثه في الواقع يكفي للحكم عليه بالبطلان. وهذا سبق أن ناقشناه وبيناه فلا نعيده هنا.

والاعتراض الثالث مفاده، قد يُقال: إن ابن مسعود لم يكتب الفاتحة والمعوذتين في مصحفه لأنه ربما لم يكن يرى حاجة في كتابتهما فيه، نظرا لشهرتهما.

وهذا الاعتراض لا يصح، بدليل الشواهد الآتية: منها إن التعليل الذي ذكره المعترض لا يُوجد دليل تاريخي يُثبته أو يُرجحه من جهة، وأن الروايات التي ذكرت عنه ذلك صرّحت بأنه كان ينكرها من جهة أخرى. وعليه فلا يصح تحميل الرواية ما لا تحتمل، ولا التدخل لتوجيهها حسب ما نريد.

والشاهد الثاني أن تلك الروايات التي زعمت أنه كان ينكر قرآنية تلك السور لم تذكر أنه لم يكن يرى حاجة في كتابتها في المصحف، وإنما ذكرت صراحة أنه كان ينكر قرآنيتها،و ينهي عن إدخالها في المصحف لأنها ليست منه.

والشاهد الأخير- الثالث- إن ذلك التعليل لا يصح القول به، لأن أمر سور القرآن ليس بيد ابن مسعود ولا بيد أي صحابي آخر، وإنما هو أمر توقيفي أمر الشرع بكتابتها في القرآن منها سورة الفاتحة والمعوذتين. ومن الثابت قطعا أن النبي- عليه الصلاة والسلام- أمر بكتابتها، وعندما جمع زيد القرآن ألحقها به في مُصحف واحد. وبما أن الأمر هكذا فلا يُمكن أن يكون ابن مسعود

---

[1] ابن شبة: تاريخ المدينة، ج 3 ص: 1011.
[2] ابن حبان: صحيح ابن حبان، ج 13 ص: 236.
[3] المستغفري: فضائل القرآن، ج 1 ص: 323.
[4] الطحاوي: مشكل الآثار، ج1 ص: 119 رقم: 100.

قد أنكر قرآنية تلك السور، ولا أسقطها من المصحف، مما يعني أن الحكاية باطلة من أساسها، ولا يصح افتراض ذلك الاعتراض أصلا.

والاعتراض الرابع: ربما يُقال: إن إنكاركم لموضوع معارضة ابن مسعود لما فعله عثمان في المصاحف، ولما نُسب إليه من أنه أنكر قرآنية الفاتحة والمعوذتين، هو أمر مخالف للمشهور بين أهل العلم وصحت الروايات في شأنه، فلذا لا يصح إنكارك له. وأقول: إن تلك الشهرة ليست شهرة قائمة على روايات متواترة ولا مستفيضة، وإنما هي شهرة قامت على روايات آحاد، وقد بينا ذلك وذكرنا رجالها. وأما القول بصحة تلك الروايات، فهذا أمر لم يثبت، فقد سبق أن ناقشناها وبينا عللها، وأثبتنا عدم صحتها إسنادا ومتنا.

والاعتراض الخامس: ربما يُقال: إن موقف ابن مسعود من المعوذتين والفاتحة يُمكن تأويله تأويلا مُحتملا بدلا من إنكار ما رُوي عنه بأنه عارض توحيد المصاحف، وأنكر قرآنية الفاتحة والمعوذتين.

وأقول: لقد بينا أن ذلك الموقف المنسوب لابن مسعود هو موقف يطعن في القرآن وابن مسعود وفي كل الصحابة، ولا يُمكن تأويله تأويلا حسنا ولا مقبولا شرعا ولا عقلا. لأن الموانع الشرعية والعقلية والتاريخية تمنع قبول إمكانية حدوثه من الناحية العملية، وإن كان حدوثه مُمكنا نظريا. فمن الناحية العملية يستحيل أن يكون ابن مسعود لم يكن على علم بقرآنية تلك السور في العهدين النبوي والراشدي. وهذا أمر سبق أن تناولناه وبينا تلك الموانع فلا نعيده هنا.

والاعتراض السادس: ربما يُقال: إن ابن مسعود كان يُنكر قرآنية تلك السور ثم لما تبين له قرآنيتها تراجع عن موقفه، لذا وردت قراءته من بين قراءات المصحف العثماني.

وأقول:إنه لم يصح الخبر بأنه كان ينكر قرآنية الفاتحة والمعوذتين، وهذا أمر سبق تفصيله وإثباته، ومن ثم لم يصح خبر تراجعه عن موقفه، لأن الرجل لم ينكر ذلك أصلا، فكيف يتراجع عنه؟؟!!.

وأما ورود قراءته من بين قراءات المصحف العثماني فهو دليل قاطع على أنه لم ينكر قرآنية تلك السورة أصلا،لا أنه تراجع عن موقفه منها. لأنه لم يثبت ولم يصح أي خبر بأنه تراجع عن موقفه.

وعندما وحّد عثمان بن عفان المصاحف زعمت روايات المحرفين أن ابن مسعود عارضه،وانتقد زيد بن ثابت انتقادا لاذعا. لكن الدليل الدامغ والقطعي الذي كذبها وأبطلها هو أن أثناء تلك المزاعم صدرت المصاحف العثمانية متضمنة لقراءة ابن مسعود، وزيد ن وعثمان، وأبي بن كعب.

وهذا يعني أن حكاية معارضة ابن مسعود مكذوبة مُختلقة من أساسها. لأنه لا يصح ولا يُعقل أن يكون ابن مسعود في المعارضة، ثم تصدر المصاحف العثمانية متضمنة لقراءته وموافقة لقراءة زيد وعثمان وأبي بن كعب!!!!.

والاعتراض السابع: ربما يُقال: إنه يُحتمل أن يكون عبد الله بن مسعودٍ لم يسمع المعوذتين من النَّبِيّ ?، ولم تتواترا عنده، فتوقف في أمرهما.

وأقول: هذا لاحتمال لا يُمكن أن يحدث من الناحية العملية كما سبق أن بيناه. ولو فرضنا جدلا حدوثه، فالأمر كان سيتأكد منه ابن مسعود بسرعة بأن يسأل النبي–عليه الصلاة والسلام–، أو أي فرد من الصحابة، ولا يتطلب الأمر أن يبقى يجهل ذلك طيلة العهدين النبوى والراشدي!!.علماً بأن ابن مسعود كان من كبار علماء الصحابة، ومن المقربين من النبي–عليه الصلاة والسلام–. وعليه فلا يصح فرض هذا الاحتمال من الناحية العملية.

والاعتراض الثامن: ربما يُقال: إن الاستشهاد بعدم ذكر تلك الروايات بأن الصحابة اعترضوا على ابن مسعود هو شاهد بنفسه على بطلان حكاية المعارضة من أساسها. فإنه يُمكن أن يُجاب عليه بأنَّهم لم ينكروا عليه لأنه كان بصدد البحث والتثبت في هذا الأمر.

وأقول: هذا جواب لا يصح، لأن تلك الروايات لم تقل إن عبد الله بن مسعود كان يبحث عن الجواب الصحيح لموقفه، وإنما ذكرت صراحة بأنه أعلن موقفه أمام الناس، وكان يدعوا إليه، و يُدافع عن رأيه ويُهاجم عثمان وزيد بن ثابت علانية، ويقول بأنه أعلم الصحابة بالقرآن، وشاع ذلك عنه بين الناس حسب ما زعمته تلك الروايات. فالرجل لم يكن يبحث ولا يتثبت، والأمر لا يحتاج إلى بحث ولا إلى مناظرات، ولا إلى سنوات للتأكد منه. فلو فرضنا جدلا أنه حدث لتمكن ابن مسعود من معرفته في أقل من خمس دقائق منذ العهد النبوي، ولا يبقى إلى خلافة عثمان بن عفان. وبما أن هذا لم يحدث، فهو السبب في عدم إنكار الصحابة على ابن مسعود، وليس ما زعمه ذلك لاعتراض. فلا يُمكن يُنكروا عليه، وهو لم يُعارض ولا أنكر قرآنية الفاتحة والمعوذتين.

والاعتراض الأخير– الثامن–: ربما يُقال: أنه يُحتمل أن ابن مسعود كان يسمع المعوذتين من النَّبِيّ وكان يراه يُعوّذ بهما الحسن والحسين، فظن أنَّهما ليستا من القرآن، وأقام على ظنه ومخالفة الصحابة جميعًا، ثم لَمَّا تيقن قرآنيتهما رجع إلى قول الجماعة.

وأقول: هذا الاحتمال مُمكن نظريا، لكنه غير مُمكن الحدوث من الناحية العملية.لأنه سبق أن بينا أن النبي– عليه الصلاة والسلام– كان يقرأ بالمعوذتين في الصلاة، والمسلمون يقرؤون بهما في صلواتهم ويقرؤونهما في مصاحفهم،وأن الصحابة جعلوها من القرآن الكريم عندما جمعوه زمن أبي بكر الصديق. ولا يصح القول بأن ابن مسعود لما تيقن من قرآنية المعوذتين عاد إلى رأي الجماعة في خلافة عثمان. فهذا قول لا يصح، لأنه لو كان فعلا أن ابن مسعود لم يتيقن من ذلك لكان قد سأل عنهما النبي–عليه الصلاة والسلام– والصحابة منذ العهد النبوي، ولا يبقى إلى خلافة عثمان. علما بأنه لا علاقة بين التعوذ بالمعوذتين و بين كونهما من القرآن الكريم. فكونهما من القرآن لا ينفي التعوذ بهما، والتعوذ لا ينفي كونهما من القرآن. وأما حكاية رجوعه عن موقفه، فهذا سبق أن بينا أنه لم يحدث أصلا، لأن الحكاية مُختلقة و باطلة من أساسها.

وأُشير هنا إلى أن الباحث مُحَمَّد أبو شهبة صرّح بأن الروايات المروية عن ابن مسعود في إنكاره كون المعوذتين من القرآن هي روايات ((غير صحيحة، وأغلب الظن أنها مدسوسة على ابن مسعود))[1]. ثم عاد وقال: إنه على فرض صحة تلك الروايات، فإن لذلك الموقف تأويلات وأوجه يُحمل عليها، منها: ((قال ابن الصباغ " إنه لم يستقر عنده القطع بذلك ثم حصل الاتفاق بعد ذلك ". و هذا الجواب هو الذي تستريح إليه النفس))[2].

وأقول: أولا صحيح أنها مكذوبة على ابن مسعود، وهذا أمر سبق أن أقمنا الأدلة الدامغة على إثباته. وصحيح أنها مدسوسة عليه، لكن هذا ليس من باب أغلب الظن فقط، وإنما هو من باب الأمر الثابت الصحيح، بل والمؤكد أيضا. وليست هي أيضا من باب الخطأ والنسيان، وإنما هي فعل مُتعمد مدسوس عن سبق إصرار وترصد. وهذا كله سبق أن توسعنا فيه،وناقشناه وأقمنا الأدلة الصحيحة على ثبوته وصحته.

وثانيا إن ذلك الفرض المحتمل وجوابه لا تستريح إليه النفس، ولا يقدم حلا صحيحا، وإنما يُكرّس المشكلة، ويُبقي التناقض قائما، ويعطي لأعداء الإسلام المبرر القوي للطعن في القرآن

---

[1] مُحَمَّد مُحَمَّد أبو شهبة: المدخل لدراسة القرآن الكريم، ط 3، دار اللواء، الرياض، 1987، ص: 288.
[2] مُحَمَّد مُحَمَّد أبو شهبة: المدخل لدراسة القرآن الكريم، ص: 289.

والصحابة، فهو مُشكلة وليس حلا، ومحنة من مِحن المرويات المختلقة التي جنت على الإسلام وأهله. علما بأن هذا الاحتمال سبق أن بينا أنه غير صحيح، وأنه مخالف لحقائق الشرع والعقل والتاريخ، وأن تصوّر حدوثه في الواقع يكفي للحكم عليه بالبطلان.

وإنهاءً لهذا الفصل– الثاني– يتبين منه أن الروايات التي زعمت أن عبد الله بن مسعود كان يُنكر قرآنية الفاتحة والمعوذتين كان الهدف منها الطعن في القرآن الكريم بأنه قد تعرض للتحريف، واتهام الصحابة بتحريفهم له. لكن تحقيقنا الموسع لتلك الروايات أقام الأدلة الدامغة والقطعية على أن حكاية إنكار ابن مسعود قرآنية الفاتحة والمعوذتين ما هي إلا حكاية مُختلقة وباطلة من أساسها. وتبين أيضا أن الروايات التي زعمت ذلك أثبت النقد العلمي أنها كلها باطلة إسنادا ومتنا، ولم تصح منها ولا رواية واحدة، مما يُثبت قطعا أنها روايات اختلقها مُحرفو التاريخ من أهل الأهواء والفرق الضالة، لتحقيق غايات في نفوسهم، كالطعن في القرآن بالتحريف، واتهام والصحابة بتحريفه،والإساءة إلى الإسلام وأهله.

....

الفصل الثالث

نقض الروايات القائلة بسقوط وفقدان سور وآيات
من القرآن الكريم

أولا: نقض الروايات المتعلقة بسورة:(لو أن لابن آدم).

ثانيا: نقض الروايات المتعلقة بسورتي الحفد والخلع.

ثالثا: نقض الروايات المتعلقة بزيادات سورتي الأحزاب والتوبة.

رابعا: نقض الروايات المتعلقة بآية الرجم.

خامسا: نقض روايات أخرى قالت بسقوط وفقدان آيات من القرآن.

نقض الروايات القائلة بسقوط وفقدان سور وآيات من القرآن الكريم

تضمنت كثير من المصادر السنة روايات عديدة ومتنوعة منها طائفة صرّحت بأن القرآن الكريم سقطت منه، أو ذهبت منه، أو ضاعت منه سور بكاملها، كسورتي الحفد والخلع، وهذا طعن صريح ومباشر في القرآن بأنه تعرّض للتحريف بإنقاص سور كاملة منه!!. ومنها طائفة أخرى جمعت بين التصريح والتلميح بأن آيات قرآنية كثيرة سقطت من بعض سور القرآن الكريم، ولم تذكر أنها آيات منسوخة،وإنما ذكرت، أو لمحت بأنها آيات سقطت، أو ذهبت، أو ضاعت، أو فُقدت من القرآن الكريم. وبمعنى آخر –حسب زعمها– أن القرآن قد تعرّض للتحريف بفقده لتلك الآيات الكثيرة والمتنوعة. فما تفاصيل ذلك؟؟!!، وهل هذه المزاعم صحيحة؟؟!!، ومن الذين رووها وكانوا من ورائها؟؟!!. ولماذا رووها؟؟!!

أولا: نقض الروايات المتعلقة بسورة (لو أن لابن آدم) المزعومة:

أُنبه في البداية إلى أن الآيات التي سنذكرها وقيل أنها من القرآن، هي في الحقيقة ليست من الآيات المنسوخة، ولا يصدق عليها النسخ لأنها لم تنص بنفسها على أنها كانت قرآنا ثم نُسخت، ولا يُوجد دليل من القرآن ولا من السنة الصحيحة ينص على أنها كانت قرآنا ثم نُسخت. وعليه فلا يصح حملها على النسخ من دون دليل صحيح، ولا تحميلها ما لا تحتمله وما لم تصرّح به،ولا أشارت إليه من قريب ولا من بعيد. اللهم إلا تلك الروايات التي أشارت إلى النسخ بالرفع ولو بطريقة غير صريحة. وسنذكر كل تلك الروايات من خلال تقسيمها إلى ثلاثة أقسام، وسننقدها إسنادا أولا، ثم متنا ثانيا:

فالقسم الأول يتضمن روايات تتعلق بسورة (لو كان لابن آدم واديان من مال...) هل هي من القرآن أم هي من السنة النبوية ؟؟!!. وبمعنى آخر: إن تلك الروايات تركت أمر السورة المزعومة معلقا، بين: هل هي سورة قرآنية أم حديث نبوي؟؟!!. وهذا الأمر يتضمن الطعن في القرآن بالتحريف، لأنه فتح طريق الظن لاحتمال أن يكون القرآن قد فقد بعض آياته وسوره.

أولها: ((حدثنا عبد الله حدثني، أبي،حدثنا يزيد، أنبأنا شعبة، عن قتادة، عن أنس قال: كنت أسمع رسول الله– ﷺ– يقول: فلا أدري أشيء نزل عليه أم شيء يقوله،وهو يقول: " لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى لهما ثالثا ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب"))[1].

واضح من هذه الرواية أنها جعلت سلامة القرآن من التحريف أمرا ظنيا لا يقينياً، لأنها فتحت باب الاحتمال، فمن الممكن أن يكون قد فقد تلك السورة المزعومة أو غيرها!!. فهل هذا الزعم صحيح؟؟!!.

إنه لا يصح إسنادا ولا متنا[2]، فأما إسنادا فمن رجاله: يزيد بن هارون بن زاذان بن ثابت السلمي أبو خالد (118– 206 هـ قارب 90 سنة)، قيل فيه: ثقة، صدوق، ثبت، يُدلس، لا يُميز ولا يُبال عمن روى، فيه ضعف[3].

والثاني: شعبة بن الحجاج بن الورد (82–160 هـ): ثقة ثبت[4]، كان كثير الخطأ في أسامي الرواة،ويُقلبها[5]. وقد ورد في كتاب جامع التحصيل في أحكام المراسيل أن شعبة كان لا يُدلس، ويتشدد فيه. وقال أحمد بن حنبل: (لم يسمع شعبة من طلحة بن مصرف إلا حديثا واحدا من منح بمنيحة)[6]. فهذا يعني أنه لم يُحدث عنه حديثا آخر سماعا ولا عنعنة. لكن وجدت له روايات أخرى عنه معنعنة من دون ذلك الحديث، وهذا يعني أنه لم يسمعها منه وإنما دلسها عنه. ومنها أن البيهقي روى أن رسول الله– ﷺ–: ((زينوا القرآن بأصواتكم)) رواه من طريقين الثاني قال فيه: ((ورواه شعبة، عن طلحة بن مصرف، وزاد: قال عبد الرحمن: وكنت نسيت هذه الكلمة حتى ذكرنيها الضحاك بن مزاحم))[7]. ومنها قوله ((... حدثنا شعبة عن طلحة بن مصرف قال سمعت عبد الرحمن بن عوسجة يحدث عن البراء بن عازب قال: كان رسول الله –ﷺ– يأتينا إذا قمنا إلى

---

[1] المسند، ج 9 ص: 263.
[2] سنعود للنقد المتني بعد إنهاء النقد الإسنادي، بحول الله تعالى.
[3] ابن حجر: تهذيب، ج 10، ص: 258. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 4 ص: 145.
[4] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 590، ج 3 ص: 233 و ما بعدها.
[5] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد،رقم: 1161، ج 2 ص: 140.
[6] أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل، حققه حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، 1966، ص: 196.
[7] السنن الصغري، رقم: 1006 –1007، ج 1 ص: 320.

الصلاة فيمسح عواتقنا وصدورنا ويقول:« لا تختلفوا فتختلف قلوبكم إن الله وملائكته يصلون على الصف الأول أو قال:« الصفوف الأول »))[1].

ومن ذلك أيضا أن أحمد بن حنبل قال: ((لم يحدث شعبة عن أبي نعامة العدوي شيئا))[2]. ولكن الحقيقة خلاف ذلك إن صح قول أحمد، فقد حدث عنه رواية معنعنة مرفوعة رواها مسلم[3]، وروى عنه أثرين معنعنين أيضا عن بعض السلف رواهما ابن أبي شيبة[4]، مما يعني أنه كان يُدلس.

ومن ذلك أيضا ما رواه ابن مهدي ((عن شعبة سمعت أبا بكر بن مُحَمَّد بن حزم...))، فأنكره أحمد بن حنبل وقال: ((لم يسمع شعبة من أحد من آهل المدينة من القدماء...))[5]. فإن صح هذا الخبر، فهو شاهد دامغ على أن شعبة كان يُدلس، بل أنه تعمد الكذب.

ومن ذلك أيضا أن شعبة كان قد ذكر عن نفسه أنه لا يُدلس، وأنه يبغضه[6]، مما يعني أنه كان يُفرق بين التحديث بالسماع، وبين الرواية بالعنعنة في مروياته، وأنه كان حريصا على أن لا يُدلس. وهذا يتطلب منه الالتزام بذلك، واستخدام الألفاظ الدالة على السماع والبعد عن الألفاظ الموهمة لذالك، وعدم استخدام الألفاظ الدالة على التدليس. لكننا إذا رجعنا إلى المرويات التي صحت عنه لا نجده يلتزم بذلك. فمرة يُذكر أنه قال: ((... حدثنا مُحَمَّد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبي عمران الجوني...))[7]، و ((...حدثنا آدم قال حدثنا شعبة عن قتادة...))[8] و مرة يُذكر أنه قال: ((... حدثنا أبو أسامة عن شعبة حدثني خليد بن جعفر...))[9]،ومرة يروى أنه قال: ((... حدثنا يحي بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي قالا حدثنا شعبة قال يحي عن عبد الله بن أبي

---

1 البيهقي: السنن الكبرى، رقم: 5401،ج 3 ص: 103.
2 أحمد بن حنبل: العلل و معرفة الرجال، رقم: 1325، ج 3 ص: 112.
3 الصحيح، رقم: 1502، ج 2 ص: 122.
4 مصنف ابن أبي شيبة، رقم: 11735 ج 3 ص: 22 و رقم: 16786، ج 3 ص: 528.
5 ابن رجب: شرح علل الترمذي، حققه نور الدين عتر، مكتبة الرشد، الرياض، 1421، ج 2 ص: 33.
6 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 590، ج 3 ص: 233 و ما بعدها.
7 الألباني: صحيح ابن ماجة، رقم: 4215، ج 2 ص: 413.
8 البخاري: الصحيح، رقم: 15، ج 1 ص: 12.
9 مسلم: الصحيح، رقم: 6018، ج 7 ص: 47.

المجالد...))،و((... حدثنا مُحَمَّد بن جعفر حدثنا شعبة قال سمعت قتادة))[1]. و هذه أمثلة من باب التمثيل الضيّق لا الواسع، ولا هي من باب الحصر أيضا، وإلا فالأمثلة على ذلك كثيرة جدا في كتب الحديث، وهي شواهد دامغة على أن شعبة لم يلتزم بالألفاظ الدالة على السماع، مما يشهد على أنه كان يُدلس، وانه كان يُفرق بين تلك الألفاظ. وإما إذا قيل: إنه لم يُدلس، وإنما عبر عن السماع بألفاظ التدليس. فأقول: هذا اعتراض غير مقبول، لأن الرجل كان يُميز بين تلك الألفاظ، ولأنه ذكر أنه لا يُدلس، وهذا يتطلب منه الإلتزام به بعدم استخدام الألفاظ الدالة عليه وإلا يكون قد نقض التزامه. ولأنه عاش في زمن كان فيه التفريق بين السماع والعنعنة معروفا ومعمولا به، ومطلوبا أيضا، وهذا يتطلب منه الالتزام به. وإذا قيل: إنه كان ثقة، واستخدامه لألفاظ التدليس لا يعني أنه كان يُدلس. فأقول: هذا اعتراض تابع للأول، وغير مقبول أيضا، لأن التدليس لا يعني بالضرورة أن صاحبه ثقة أو ضعيف، و لهذا وجدنا المدلسين من الثقات والضعفاء معا، كهشيم،و سفيان الثوري، وابن إسحاق. وبما أنه ذكر أنه لا يُدلس فيجب عليه أن يلتزم بذلك، ولا يُخلط علينا مروياته بألفاظ السماع والتدليس معا. فمن حق الناقد المحقق أن ينتقده في ذلك ويتوقف في مروياته، وإلا نحن كيف نميز بين المسموع والمعنعن؟؟!!. وفي إمكان أي راوٍ أن يقول كقوله، ثم يتصرف في مروياته كما يحب، ونحن من جهتنا لا نقبل منه ذلك إلا بحجة صحيحة، ونطالبه بأن يلتزم بالمنهج العلمي الصحح، ولا يُشوش علينا مروياتنا، ولا يُفسدها علينا. والحَكم هنا هو الأفعال لا الأقوال، لأن الأقوال وحدها لا تكفي، وإذا خالفتها الأفعال سقطت الأقوال ولا اعتبار لها.قال تعالى: ((كَبُرَ مَقْتاً عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ)(الصف: 3)).

وأُشير هنا إلى أن ابن قتيبة والشهرستاني قد ذكرا شعبة بن الحجاج من بين رجال الشيعة[2]. لكن لم أعثر لدى أهل السنة على ما يدل على أن شعبة كان من الشيعة الإمامية، وما ذكرناه عن ابن قتيبة والشهرستاني يعني أنه كان من شيعة أهل السنة لا من شيعة الإمامية. والشيعة الإمامية لم يذكروا في رجالهم أنه كان إماميا، وإنما كان من الذين رووا عن بعض أئمتهم أخبارا، مع كونه كان عاميا – سنيا-. و هذا الذي أشار إليه الباحث الشيعي عبد الحسين الشبستري في كتابه: أصحاب الإمام الصادق، بقوله: ((أبو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد الأزدي وقيل العتكي بالولاء، الواسطي، البصري. من علماء ومحدثي العامة، ويعدونه من ثقاتهم وعبادهم وكان حافظا،

---

[1] مسلم: الصحيح، رقم: 7593، ج 8 ص: 208.
[2] المعارف، ص: 139. و الملل و النحل، ج 1 ص: 172.

مفسرا...))[1]. وخلاصة حال الرجل أن مع كونه ثقة ثبت، إلا أنه كان فيه ضعف من جهة ضبطه، وكان يُدلس، وبما أنه هنا قد عنعن، ومتن الخبر مُنكر كما سنبينه لاحقا، فإن الإسناد لا يصح من جهته.

وآخرهم- الثالث- قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي(ولد سنة 60أو 61، توفي سنة 116 أو 117 هـ): وُصف بأنه: كان حاطب ليل في جمعه للحديث، ثقة، مُدلس، روى عن أناس لم يسمع منهم[2]. كان كثير التدليس والإرسال، وقد حدث عن أقوام كثيرين لم يسمع منهم من الصحابة والتابعين، ولم يثبت سماعه من الصحابة إلا من أنس بن مالك المتوفى سنة 93هـ[3]. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه، وكان كثير الإرسال والتدليس وهو هنا قد عنعن عن أنس بن مالك. فالإسناد من جهته لا يصح.

والرواية الثانية: ((حدثنا ابن المثنى وابن بشار، قال ابن المثنى:حدثنا مُحَّد بن جعفر، أخبرنا شعبة، قال: سمعت قتادة يحدث عن أنس بن مالك قال: سمعت رسول الله- صلى الله عليه- و سلم يقول: (("لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى واديا ثالثا ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب ". قال أنس بن مالك: فلا أدرى أشيء أنزل أم شيء كان يقوله))[4].

هذا الخبر مثل السابق، فقد شكك في ذلك القول أهو قرآن أم حديث!، فهل زعمه هذا صحيح؟!. إنه خبر لا يصح لأن من رواته: مُحَّد بن جعفر غندر الهذلي البصري(ت193هـ)، قيل

---

[1] رقم: 1588، ج 3 ص: 116. و ذكره أبو جعفر الطوسي في: رجال الطوسي، رقم: 3015، ج 1 ص: 380. ذكره على أن من الذين رووا عن أحد أئمتهم، لا أنه من الإمامية. و نفس الكلام ذكره علي البروجردي: طرائف المقال، رقم: 4373، ج 2 ص: 44.

[2] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 4848، ج 23 ص: 506 و ما بعدها. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 3 ص: 151.

[3] العلائي: جامع التحصيل، ص: 255.

[4] مسلم: الصحيح، رقم الحديث: 1048، ج 2 ص: 725.

فيه: ثقة، فيه غفلة وبلادة[1]. في غير شعبة يُكتب حديثه ولا يُحتج به[2]. فالرجل فيه ضعف من جهة ضبطه، حتى في شعبة بسبب ما فيه من غفلة وبلادة. ويقوي هذا أن متن الخبر مُنكر.

والثاني: شعبة بن الحجاج سبق تفصيل حاله، وتبين أن الرجل مع أنه موثق إلا أنه كان كثير الخطأ في أسامي الرواة،و يُقلبها[3]. وكان يُدلس وقد حدث عن أقوام لم يسمع منهم. وهو هنا قد عنعن لكن يبقى سماعه غير ثابت بحكم أن الرجل كان كثير الخطأ في أسامي الرجال ويُقلبها، والرواية السابقة لم يُصرّح فيها بالسماع، فقد يكون في الأمر شيء. ومتن هذه الرواية مُنكر، مما يُضعف الإسناد أيضا.

والأخير– الثالث–: قتادة بن دعامة السدوسي، سبق تفصيل حاله، وتبين انه كان حاطب ليل، كثير التدليس والإرسال مع أنه كان ثقة. وهو هنا قد عنعن عن أس بن مالك. فالإسناد لم تثبت صحته لضعف الرجل من جهة ضبطه،ولانقطاع الخبر.

والرواية الثالثة: ((حدثنا حجاج، عن ابن جريج، قال: أخبرني عطاء، قال: سمعت ابن عباس، يقول: سمعت رسول الله– ﷺ يقول: ((لو أن لابن آدم ملء واد مالا، لأحب إليه مثله. ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب. ويتوب الله على من تاب)). قال: قال ابن عباس: فلا أدري أمن القرآن هو أم لا؟))[4].

واضح من هذه الرواية أنها جعلت أمر تلك السورة المزعومة مُعلقا: أهي قرآن أم حديث؟!. فهل زعمها هذا صحيح؟!، إنه خبر لا يصح لأن من رجال إسناده: حجاج بن مُحَّد المصيصي (ت 206 هـ من أبناء الثمانين): ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره[5]. ويبدو أنه كان يُدلس، لأن

---

1 ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 63. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 2295، ج 3 ص: 224.

2 الذهبي: الميزان، رقم: 7324، ج 5 ص: 419.

3 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد،رقم: 1161، ج 2 ص: 140.

4 القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم: 588.

5 ابن حجر: التقريب، ح 1 ص: 190. و الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 17 ص: 474.

من الرواة الذين حدث عنهم: عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي[1]، ولم يدركه، فهو من الطبقة الثانية، وقد توفي سنة 79 هـ[2]، قبل أن يولد حجاج بمدة طويلة، فهو توفي سنة 206هـ في الثمانينيات من عمره[3].. و يُؤيد ذلك أنه كان يقول: ((حدثنا ابن جريج وإنما قرأ على بن جريج ثم ترك ذلك فكان يقول قال بن جريج))[4].وبما أنه كان يُدلس، وهو هنا قد عنعن عن ابن جريج.وبما أنه اختلط في آخر عمره ولا ندري متى حدّث بهذه الرواية. فالإسناد لا يصح لأنه لم يثبت اتصاله.

والراوي الثاني: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي (80-150هـ أو بعدها): ثقة، حاطب ليل، صاحب غثاء، كثير التدليس والإرسال، ليس بشيء في الزهري. وعن يحي بن سعيد ((كان بن جريج صدوقا، فإذا قال: حدثني فهو سماع، وإذا قال: أخبرنا، أو أخبرني فهو قراءة، وإذا قال: قال، فهو شبه الريح)).و وُصف بأنه كان عابدا، و مُستحلا لمتعة النساء، وقد استمتع بسبعين امرأة. وقال الدارقطني: ((تجنب تدليس بن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح)) وعن أحمد بن حنبل:((إذا قال ابن جُرَيْج"قال فلان""وَقَال فلان" "وأخبرت"جاء بمناكير، وإذا قال: أخبرني""وسمعت"فحسبك به. وإذا قال ابن جُرَيْج"قال"فاحذره، وإذا قال: سمعت"أو"سألت"جاء بشيءٍ ليس في النفس منه شيء)) [5].

ومن غرائب ابن جريج وأباطيله أنه رُوي أنه قال للراوي الضعيف المتهم بالكذب أبي بكر بن عبد الله بن أبي سبرة المدني: ((اكتب لي أحاديث من أحاديثك جيادا. فكتبتُ له ألف حديث ودفعتها إليه، ما قرأها عليّ ولا قرأتها عليه. قال الواقدي: ثم رأيت ابن جُرَيْج قد أدخل في كتبه أحاديث كثيرة من حديثه، يقول: حدثني أبو بكر بن عَبد الله، وحدثني أبو بكر بن عَبد الله، يعني ابن أَبي سبرة))[6]. فإن صحّ الخبر فإن الرجل يتعمد الكذب عن سبق إصرار وترصد!!!!.

---

[1] المزي: تهذيب الكمال، ج 5 ص: 452.
[2] ابن حجر: التقريب، ح 2 ص: 76.
[3] الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 17 ص: 474.
[4] ابن حجر: تهذيب، ج 1 ص: 136.
[5] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 758، ج 5 ص: 279 و ما بعدها. و المزي: تهذيب الكمال، ج 18 ص: ص: 348.
[6] المزي: تهذيب الكمال، ج 33، ص: 104.

وقال عبد الله بن أحمد: ((قال أبي: بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذها، يعني قوله: أخبرت، وحدثت عن فلان)).وقال صالح بن أحمد بن حنبل: قال أبي: ابن جريج أشر الناس في عطاء))[1].وقال أحمد أيضاً: ((كل شيء يقول ابن جريج: قال عطاء، أو عن عطاء فإنه لم يسمعه من عطاء))[2].فلماذا هذا الإصرار على التدليس والإرسال؟. ولماذا الإصرار على هذا التخليط والتلاعب، فلا مبرر صحيح له بل هو نوع من الكذب والتغليط والتلاعب. وهو كان يقول: أخبرني، بمعنى أنه لم يسمع منه. وهذا من الخطأ أن يستعمل عبارة: أخبرني محل القراءة من الكتاب، فهذا لا يصح وخطأ ظاهر، وهو إصرار على التلاعب والتدليس. لأن عبارة أخبرني: لا تحتمل المعنى الذي قصده. وواضح من أوصافه إنه إنسان متناقض في أقواله ومواقفه. كيف يجتمع الورع مع الإصرار على التدليس والتلاعب، وعلى الإغراق في ممارسة المتعة التي ثبتت حُرمتها، وحتى إن قيل: لم يتأكد من حرمتها، فإن الورع والاحتياط يتطلبنان مجانبتها، والتسري مفتوح على مصراعيه، إلى جانب التزوج بأربع نشاء. و عليه فإن رجلا هذا حاله لا يصح الاعتماد عليه، ولا الاحتجاج به، ولا قبول رواياته عندما تعارض الصحيح من الأخبار، سواء صرّح فيها بالسماع أو لم يصرح به.

و يبدو أن هذا الرجل ربما كان شيعيا ممارسا للتقية مُخفيا حقيقته عن أهل السنة بدليل الشواد الآتية: أولها ما ذكرناه من أحواله المتناقضة، فهي أحوال تدل على وجود خلل وانحراف داخلي عن سبق إصرار وترصد، لأن ما صدر عنه لا يصح صدوره عن صدق نية حسنة،فهو شخصية عجيبة وغير سوية. وثانيها أن أبا جعفر الطوسي شيخ الشيعة الإمامية ذكره من بين رجاله[3]. وآخرها مفاده أن الباحث الشيعي عبد الحسين الشبستري ذكر ابن جريج من بين أصحاب إمام الشيعة جعفر الصادق، وكان مما قاله: ((محدث مجهول الحال، وقيل من الضعفاء، وقيل من الإمامية الثقات لكنه كان يظهر التسنن للتقية))[4]. رجل هذا حاله لا تُقبل روايته وإن صرّح بالسماع إذا كانت باطلة متنا، وصاحبها مُتهم بالتشيع، والرواية متفقة مع نزعته، وهو رجل مشبوه. ومن جهة

---

1 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم:1632، ج 2 ص: 345 و ما بعدها، 348.
2 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم:1632، ج 2 ص: 345 و ما بعدها، 348.
3 أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم:3251، ج 1 ص: 405.
4 أصحاب الإمام الصادق، رقم: 2033، ج 3 ص: 309.

أخرى فإن روايته لا تُقبل إن كان متنها مُنكرا، كالتي نحن بصددها، بل ومن الجريمة قبوله منه، وهي تطعن في القرآن الكريم. فالرجل مطعون فيه ضبطا وعدالة،وإسناده هذا لا يصح من جهته.

وآخرهم – الثالث- عطاء بن أبي رباح القرشي المكي أبو مُحَمَّد، اسمه أسلم(27- 114هـ)، قيل فيه: ثقة، كثير الإرسال، يأخذ عن كل ضرب، ومراسيله من أضعف المراسيل[1]، وكان يدلس، و في هذا قال أحمد بن حنبل: ((ورواية عطاء عن عائشة لا يحتج بها، إلا أن يقول: سمعت))[2]. وقد حدث عن ابن عمر كثيرا، وهو لم يسمع منه[3]. فالرجل فيه ضعف من جهة الضبط، خاصة إذا كان المتن منكرا، كالذي ورد في هذه الرواية.

والرواية الرابعة: ((حدثني مُحَمَّد، أخبرنا مخلد، أخبرنا ابن جريج قال: سمعت عطاء يقول: سمعت ابن عباس يقول: سمعت رسول الله- ﷺ- يقول: " لو أن لابن آدم مثل واد مالا لأحب أن له إليه مثله ولا يملأ عين ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب". قال ابن عباس: فلا أدري من القرآن هو أم لا. قال وسمعت ابن الزبير: يقول ذلك على المنبر))[4].
هذه الروية كالتي سبقتها، فهي قد طعنت في القرآن الكريم، بأنه من المحتمل أن تكون سقطت منه بعض آياته!!. فما حقيقة هذا الخبر؟؟!!.

إنه خبر لا يصح، لأن من رواته: مخلد بن يزيد الحراني (ت 193هـ)، قيل فيه: صدوق، شيخ، صالح الحديث لا بأس به، كان يهم، و له أوهام، روى حديثا في الصلاة مُرسلا فوصله، وثقه ابن معين. وقد ذكره الذهبي في الضعفاء[5]. فالرجل فيه ضعف واضح من جهة الضبط، ومرتبة التعديل

---

[1] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 3933، ج 20، ص: 83.
[2] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 5 ص: 46.
[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 6 ص: 148.و أبو داود: السنن، رقم: 1132، ج 1 ص: 439، و رقم: 4902، ج 4 ص: 426.
[4] البخاري: الصحيح، رقم الحديث: 6437، ج 8 ص: 92.
[5] الذهبي: الميزان، ج 7 ص: 72. و المغني في الضعفاء، ص: 318. و أحمد بن حنبل: موسوعة الإمام أحمد، ج3 ص: 103.. ابن أبي حاتم: الجرح و التعديل، ج 6 ص: 348. و ابن حجر: تهذيب، ج 9 ص: 55.

التي وُصف بها لا تُؤهله ليكون حجة[1]، ويزيده متن الرواية ضعفا، فهو متن مُنكر. وبما أن ذلك هو حال الرجل، وكانت له أوهام، فالحديث الذي وصله إما بسبب ضعفه أو أنه تعمد فعله.

والثاني: ابن جريج، سبق تفصيل أحواله، وتبين أنه لا يُعتمد عليه، خاصة في خبر متنه مُنكر، بل ولا يصح. والثالث: عطاء بن أبي رباح ذكرنا حاله في الرواية السابقة، وتبين أن الرجل فيه ضعف من جهة ضبطه، خاصة وأن المتن مُنكرا، كما هو حال هذا الخبر الذي رواه.

والرواية الخامسة: ((حدثني سويد بن سعيد، حدثنا على بن مسهر،عن داود،عن أبي حرب بن أبي الأسود، عن أبيه قال: بعث أبو موسى الأشعرى إلى قراء أهل البصرة فدخل عليه ثلاثمائة رجل قد قرءوا القرآن، فقال: أنتم خيار أهل البصرة وقراؤهم فاتلوه ولا يطولن عليكم الأمد فتقسو قلوبكم كما قست قلوب من كان قبلكم، وإنا كنا نقرأ سورة كنا نشبهها في الطول والشدة ببراءة فأنسيتها غير أنى قد حفظت منها ((لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى واديا ثالثا ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب))[2].

واضح من هذه الرواية أنها تتضمن التشكيك في سلامة القرآن الكريم من التحريف بطريقة تغليطية تلبيسية. لأن قولها على لسان أبي موسى: ((فأنسيتها غير أنى...)) يُثير الشك في سلامة القرآن. لأنها لم تنص على أن ذلك حدث بالنسخ الشرعي. ولا هل هو الذي نسي تلك السورة دون الصحابة. ومتى نسيها هل في العهد النبوي، أم في خلافة عثمان؟؟، ولماذا نسيها دون غيرها من السور؟؟!!. ولماذا لم تكن مكتوبة كغيرها من سور القرآن الكريم؟!. وإذا كان نسيها، فمها هو مصيرها؟؟!، وهل بهذه الطريقة الباردة يُفرط في سورة قرآنية؟؟!. كل هذا وغيره يجعل هذه الرواية مُشبوهة، وأنها تطعن في سلامة القرآن من التحريف بطريقة ماكرة!!. فهل ما زعمته هذه الرواية صحيح؟؟!!.

إنها رواية لا تصح، لأن من رجالها: سويد بن سعيد بن سهل الحدثاني الأنباري أبو مُحَمَّد(ت 240هـ عن 100 سنة)، قيل: فيه تشيع، صدوق لا بأس به، وثقه أحمد بن حنبل، وعندما سمع أن فيه تشيعا تعجب من أمره،ونهى عن سماع مروياته التي فضّل فيها عليا على أبي بكر وعمر.

---

[1] أنظر مراتب الجرح والتعديل: محمود الطحان: تيسير مصطلح الحديث، ص: 151، 152.
[2] مسلم: الصحيح، رقم: 2466، ج: 3 ص: 100.

وقال أيضا: متروك الحديث. وقال يحي بن معين: سعيد بن سويد حلال الدم. ليس بشيء، صدوق مضطرب الحفظ ولا سيما بعدما عمي، كثير التدليس. وقال النسائي: ليس بثقة ولا بمأمون. كان يسرق الحديث. وقال البخاري: ضعيف جدا[1].

واضح أن الرجل متلون، يُمارس التقية فهو ضعيف ضبطا وعدالة. والراجح عندي أنه كان شيعيا إماميا متلونا مُتعدد الأدوار، يُمارس التقية يتعيش بها بين أهل الحديث، و ينشر بينهم مروياته المكذوبة والصحيحة معا، و لهذا اضطربت أحواله وتناقضت، فكل واحد منهم رأى منها جانبا. وحادثة تفضيله لعلي على الشيخين شاهدة على ذلك. والشاهد القوي أيضا هو أن الشيعة الإمامية رووا عنه روايات إمامية في كتبهم الخاصة بهم[2].

والراوي الثاني: علي بن مسهر أبو الحسن القرشي الكوفي (ولد نحو: 120- 189هـ): ثقة، له غرائب، صالح الحديث، صدوق، في حديثه اضطراب بعدما عُمي أثناء توليه القضاء، فأصبح يُحدث من حفظه. وقد ذكره العقيلي في الضعفاء[3]. ولعل هذه الرواية هي من مرويات هذه الفترة. وعليه فالرجل فيه ضعف من جهة ضبطه حتى قبل ذهاب بصره.

والراوي الأخير- الثالث-: داود بن أبي هند أبو بكر أو أبو مُحَمَّد القشيري مولاهم البصري (ت 140هـ)، قيل فيه: ثقة، روي عن أنس خمسة أحاديث لم يسمعها منه، يهم إذا حدث من حفظه، كثير الاضطراب والخلاف[4]. وهذا الرجل جعله الشيعة من رجالهم، ومروياته الإمامية في كتبهم[5]. فالإسناد لا يصح، لأن الرجل ضعيف ضبطا وعدالة، ومُدلس، وشيعي بشهادة ما

---

1 المزي: تهذيب الكمال، ج 12 ص: 250 و ما بعدها. و الذهبي: يزان الاعتدال، ج 3 210.

2 منها: الكافي للكليني، ج 7 ص: 264. و ابن البطريق: العمدة، ج 1 ص: 230.

3 ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 703. و تهذيب التهذيب، ج 6 ص: 277. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال أحمد بن حنبل، ج 3 ص: 46. و العقيلي: الضعفاء الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 3 ص: 245، رقم: 1250.

4 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 388، ج 2 ص: 132.

5 أنظر مثلا: أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، ج 1 ض: 215، رقم: 1396. و علي البروجردي: طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، ج 3 ص: 19، رقم: 6690. و القاضي النعمان الاسماعيلي: شرح الأخبار في

ذكرناه وهذه الرواية التي تصب في التشيع الإمامي. ولأنه أيضا عنعن روايته، ومعروف عنه أنه حدث عن أنس ولم يسمع منه.

والرواية السادسة: ((حدثنا إسماعيل بن الحسن الخفاف المصري، ثنا أحمد بن صالح، ثنا ابن أبي فديك، أخبرني ربيعة بن عثمان، عن زيد بن أسلم، عن أبي مراوح، عن أبي واقد الليثي أن رسول الله– ﷺ– قال: قال الله عز وجل إذا أنزلنا المال لإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، ولو كان لابن آدم واد لأحب أن يكون له واديان، ولو كان له واديان لأحب أن يكون له إليهما ثالث،ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب،ويتوب الله على من تاب))[1].

واضح من هذه الرواية أنها نسبت المقولة لله تعالى، فهي تحتمل أنها قرآن، أو أنها حديث قدسي. فهي كالروايات السابقة استخدمت طريقة تغليطية للتشكيك في سلامة القرآن الكريم من التحريف، وهي في النهاية لا تختلف عنها. فهل زعمها هذا صحيح؟؟!!، إنه لا يصح، لأن من رواة إسناده: إسماعيل بن الحسن الخفاف المصري: لم أعثر له على ترجمة ولا على حال. لذا يبدوا أنه مجهول.

والثاني: أحمد بن صالح المصري أبو جعفر الحافظ المعروف بابن الطبري (ت 175– 248هـ): وثقه أكثر أهل الحديث، فيه تيه وصلف، تكلم فيه النسائي بسوء، وأنكر عليه أحاديث، واتهمه يحي بن معين بالكذب، و قيل أنه قصد غيره له نفس الاسم[2].

والثالث: ابن أبي فديك محمد بن إسماعيل بن مسلم (ت 200هـ) قيل فيه: ليس به بأس، ثقة، ليس بحجة[3]. قال أحمد بن حنل: ((ابن أبي فديك لا يبالي أي شيء روى))[1]. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه.

فضائل الأئمة، ج 6 ص: 377. و ابن جرير الطبري الشيعي: دلائل الإمامة، ط1، مؤسسة البعثة، قم، 1413، ج 1 ص: 176.

[1] الطبراني: المعجم الكبير، رقم: 3303، ج 3 ص: 248.

[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 68، ج 12 ص: 25 و ما بعدها.

[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 62، ج 8 ص: 43.

والراوي الرابع: ربيعة بن عثمان بن ربيعة بن عبد الله بن الهدير التيمي أبو عثمان المدني(ت 154 هـ عن 77 سنة)،قيل فيه: ثقة، مُنكر الحديث، يُرسل، ليس بذاك[2]. وبما أنه هذا حاله، وهنا قد عنعن فالخبر بينه وبين من يليه لم يثبت اتصاله.

والراوي الأخير- الخامس- زيد بن أسلم العدوي مولى عمر أبو عبد الله وأبو أسامة المدني(ت 136 هـ): ثقة،يرسل، مدلس، قال بن عيينة: كان زيد بن أسلم رجلا صالحا وكان في حفظه شيء،وروى عن أقوام لم يسمع منهم، فلم يسمع من سعد بن أبي وقاص، ولا من أبي أمامة، وأرسل عن علي، وأبي سعيد الخدري، وروى عن محمود بن لبيد ولم يسمع منه[3]. وذكره ابن عدي في الضعفاء، فأنكر عليه الذهبي ذلك[4]. لكن الحقيقة أن ذكر ابن عدي له في الضعفاء له ما يُبرره، لأن ضعفه بسبب الإرسال والتدليس وقلة الضبط. وبما أنه كان يُدلس ويُرسل، وهنا قد عنعن فالخبر بينه وبين الذي يليه لم يثبت اتصاله.

كانت تلك هي الروايات الست التي تضمنها القسم الأول، وكلها شككت في سلامة القرآن من التحريف، عندما زعمت أنه يُحتمل أن يكون القرآن قد فقد بعض سوره. وقد تبين بطلان زعمها هذا من خلال نقدنا لأسانيدها التي لم يصح ولا واحد منها.

وأما **القسم الثاني** فقد تضمن روايات صرّحت بقرآنية تلك السورة المزعومة (ولو كان لابن آدم واد...))، وسكتت عن مصيرها، ولا ذكرت أنها نُسخت!!. وهذا يعني أنها من سور القرآن، وبما أنها غير موجودة فيه، فهذا يدل على أن القرآن قد تعرض للتحريف بإنقاص سورة من سوره!!. فما تفاصيل ذلك؟، وما حقيقة زعمها هذا؟؟.

---

[1] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 2278، ج 3 ص: 215.

[2] ابن حجر: تهذيب، ج 2 ص: 170.

[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 728، ج 1 ص: 256. و ابن عبد البر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني و الأسانيد، حققه مصطفى العلوي، و محمَّد البكري، مؤسسة قرطبة، ج 4 ص: 339.

[4] ابن عدي: الكامل في الضعفاء، رقم: 704، ج 4: ص: 214. و الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 2989، ج 3 ص: 80.

أولها: ((حدثنا عبد الله،حدثني أبي، ثنا أبو معاوية،عن أبي إسحاق الشيباني،عن يزيد بن الأصم، عن بن عباس قال: جاء رجل إلى عمر يسأله فجعل ينظر إلى رأسه مرة وإلى رجليه أخرى هل يرى عليه من البؤس شيئا ثم قال له عمر: كم مالك؟، قال: أربعون من الإبل. قال ابن عباس فقلت: صدق الله ورسوله، لو كان لابن آدم واديان من ذهب لابتغى الثالث؛ولا يملأ جوف بن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب. فقال عمر ما هذا؟!، فقلت: هكذا أقرأنيها أُبي. قال: فمر بنا إليه قال: فجاء إلى أبي فقال: ما يقول هذا؟! قال أبي: هكذا أقرأنيها رسول- الله صلى الله عليه و سلم- قال: أفأثبِتُها فأثبَتَها))[1].

واضح من هذه الرواية أن القرآن الكريم قد تعرض للتحريف، وبأن الصحابة فرطوا فيه، وشاركوا في تحريفه بالتدخل فيه وبإهماله!! فهل زعمها هذا صحيح؟؟!!.

إنه خبر لا يصح، لأن من رواته: مُحَمَّد بن خازم أبو معاوية الضرير المنقري التيمي(113-195 هـ): قال أحمد بن حنبل: هو مضطرب الحديث عن غير الأعمش لا يحفظ حفظا جيدا. وقال بن معين: له عن عبد الله بن عمر أحاديث مناكير قال أبو داود: قلت لأحمد بن حنبل: كيف حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة قال فيها أحاديث مضطربة يرفع أحاديث منها إلى النبي - ﷺ-. وقال النسائي: مُحَمَّد بن حازم ثقة في الأعمش[2]. وكان يُدلس أيضا[3]. وعده الشيعة من رجالهم ومروياته عن الأعمش في كتبهم الإمامية[4]. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه، مضطرب ومُدلس، وروى مناكير، ويبدو أنه شيعي إمامي كان يخفي حاله بين أهل الحديث. وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن،فالإسناد لا يصح من جهته.

والثاني- الأخير- أبو إسحاق السبيعي الشيباني الكوفي سبق تفصيل أحواله، وتبين منها أنه ضعيف، كثير التدليس والإرسال، شيعي إمامي كان يُمارس التقية، وهنا قد عنعن. فالإسناد لا يصح من جهته.

---

[1] أحمد: المسند، رقم الحديث: 21149، ج 5 ص: 117.
[2] ابن أبي حاتم: الجرح و التعديل، رقم: 480، ج 2 ص: 75.
[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 192، ج 8 ص: 100.
[4] لكن أنظر مثلا: بن بابويه القمي: كتاب الخصال، منشوات جماعة المدرسين، قم، إيران، ج 2 ص: 284.

والرواية الثانية: ((حدثنا عبد الله، حدثني أبي، حدثنا مُحَّد بن بشر العبدي، حدثنا مسعر، عن مصعب بن شيبة، عن أبي حبيب بن يعلى بن أمية،عن ابن عباس قال: جاء رجل إلى عمر فقال: أكلتنا الضبع قال مسعر: يعني السنة قال: فسأله عمر: ممن أنت فما زال ينسبه حتى عرفه فإذا هو موسر فقال عمر: لو أن لامرئ واديا أو واديين لا بتغى إليهما ثلاثا فقال ابن عباس: ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ثم يتوب الله على من تاب. فقال عمر لابن عباس: ممن سمعت هذا قال: من أُبي قال: فإذا كان بالغداة فاغد علي قال: فرجع إلى أم الفضل فذكر ذلك لها فقالت: وما لك وللكلام عند عمر وخشي ابن عباس أن يكون أبي نسي فقالت أمه: إن أبيا عسى أن لا يكون نسي. فغدا إلى عمر ومعه الدرة فانطلقنا إلى أبي فخرج أبي عليهما وقد توضأ فقال: إنه أصابني مذي فغسلت ذكري أو فرجي- مسعر شك- فقال عمر: أو يجزئ ذلك؟، قال: نعم. قال سمعته من رسول الله- ﷺ- قال نعم. قال وسأله عما قال ابن عباس فصدقه))[1].

هذه الرواية صريحة بأن القرآن الكريم قد تعرّض للتحريف، بسقوط بعض آياته منه، وهي الآن لا وجود لها في القرآن الكريم!!. فهل ما زعمته هذه الرواية صحيح؟؟!!.

إنه لا يصح، لأن من رجال إسناده: مُحَّد بن بشر بن الفرافصة العبدي الكوفي (ت 203هـ): ثقة لا بأس به، يُرسل، فحدث عن مجاهد بن رومي ولم يسمع منه[2].

والثاني: مسعر بن كدام بن ظهير العامري الكوفي (ت نحو: 155هـ): ثقة، ثبت[3]، أرسل عن عاصم بن عبيد ولم يسمع منه[4]. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

والثالث مصعب بن جبير بن شيبة بن عثمان العبدري المكي، الحجبي (من الطبقة الخامسة): أحاديثه مناكير، ثقة، لا يحمدونه، ليس بقوي، مُنكر الحديث، في حديثه شيء[1]. فالرجل ضعيف، وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهة.

---

1 المسند، ج 5 ص: 231-232.

2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 8 ص: 42، رقم: 90.

3 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 9 ص: 80، رقم: 210.

4 أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص: 89، رقم:752.

وآخرهم– الرابع– أبو حبيب بن يعلى بن أمية (من الطبقة الرابعة) مجهول[2]، وقد ذكره ابن حبان في الثقات[3].لكن المعروف أن أحكامه التي ينفرد بها لا يُعوّل عليها. و قد ترجم له ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا[4]. فالإسناد لا يصح أيضا من جهته.

والرواية الثالثة– من القسم الثاني– ((حدثنا عبد الله، حدثني أبي، ثنا أبو عامر، ثنا هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي واقد الليثي قال: كنا نأتي النبي– صلى الله عليه و سلم– إذا أنزل عليه فيحدثنا فقال لنا ذات يوم: إن الله عز و جل قال: إنا أنزلنا المال لأقام الصلاة وإيتاء الزكاة،ولو كان لابن آدم واد لأحب أن يكون إليه ثان ولو كان له واديان لأحب أن يكون إليهما ثالث ولا يملأ جوف بن آدم إلا التراب ثم يتوب الله على من تاب))[5].

واضح من هذه الرواية أنها نصت على أن القرآن الكريم سقطت منه آيات، مما يعني أنه تعرّض للتحريف. فهل زعمها هذا صحيح؟؟!!.

إنه خبر لا يصح، لأن من رجاله: هشام بن سعد المدني أبو عباد، أبو سعيد (ت 160هـ)، قيل فيه: صدوق، له أوهام، مُتشيع، ليس بالقوي، ضعيف، ليس بشيء، لا يُحتج بحديثه[6].وذكر ابن قتيبة أنه كان شيعيا[7]. وذكره شيخ الشيعة أبو جعفر الطوسي في رجاله[8].

---

[1] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 3 ص: 319 و ما بعدها. و ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 9 ص: 114.

[2] ابن حجر: التقريب، ج 3 ص: 157.

[3] ابن حجر: التقريب، ج 3 ص: 157. و تهذيب التهذيب، ج 11 ص: 43.

[4] ج 5 ص: 360، رقم: 1630.

[5] أحمد بن حنبل: المسند، رقم: 21956، ج 5 ص: 218.

[6] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 80، ج 10، ص: 26.

[7] المعارف، ص: 116.

[8] المعارف، ص: 116.

والثاني –الأخير-: عطاء بن يسار المدني الهلالي (ت 94هـ أو بعدها): ثقة، حدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم كأبي الدرداء، وبعضهم لم يثبت سماعه منهم كابن مسعود[1].وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن، فالإسناد لم يثبت اتصاله.

والرواية الرابعة: ((حدثنا مُحَمَّد بن الفضل السقطي والحسن بن علي الفسوي قالا: ثنا سعيد بن سليمان،حدثنا مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن محبر، عن زيد بن أسلم،عن عطاء بن يسار،عن أبي واقد الليثي قال: كنا نكون عند رسول الله– صلى الله عليه و سلم– فإذا نزل عليه شيء أخبرنا به فقال رسول الله ذات يوم: نزلت علي آية إنا أنزلنا المال لإقام الصلاة وإيتاء الزكاة،ولو كان لابن آدم واد ابتغى إليه ثانيا ولو كان ثانيا لابتغى إليه ثالثا ولا يملأ نفس ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب))[2].

واضح من هذه الرواية أنها تضمنت نفس متن الرواية السابقة، فهي صريحة في قولها بسقوط آيات من القرآن. لكنها تختلف عنها في بعض رجال إسنادها. فهل إسنادها هذا صحيح؟؟.

إنه لا يصح أيضا، لأن من رجاله: سعيد بن سليمان الضبي أبو عثمان الواسطي نزيل بغداد البزاز لقبه سعدويه (ت255هـ عن 100 سنة):قال أحمد "كان صاحب تصحيف ما شئت "، كان قبل أن يُحدث أكيس حين حدثّ، ثقة مأمون[3].

والثاني: مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مجبر بن عبد الرحمن(ت 192هـ): ليس بثقة، كذاب، متروك الحديث، غير مأمون[4].

---

1 الذهبي: الميزان، ج 2ص: 52. و العلائي: جامع التحصيل، ص: 238. و ابن حجر: التقريب، ج 1ص: 676.

2 الطبراني: المعجم الكبير، رقم: 3302، ج 3 ص: 247.

3 المزي: تهذيب الكمال، ج 10 ص: 486.

4 ابن حجر: لسان الميزان، ج 5 ص: 193.

والثالث: زيد بن أسلم: ضعيف تقدم حاله. وآخرهم: عطاء بن يسار: عطاء بن يسار المدني الهلالي (ت 94هـ أو بعدها): ثقة، حدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم كأبي الدرداء، وبعضهم لم يثبت سماعه منهم كابن مسعود[1].وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

والرواية الخامسة: قال القرطبي: ((قال أبو بكر الانباري: وحدثنا أحمد بن الهيثم بن خالد، قال حدثنا علي بن الجعد، قال: حدثنا عكرمة،عن عاصم،عن زر بن حبيش قال: **في قراءة أبي بن كعب**: ابن آدم لو أعطي واديا من مال لالتمس ثانيا ولو أعطي واديين من مال لالتمس ثالثا، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب))[2].

هذه الرواية نصت صراحة على أن تلك القراءة هي من القرآن الكريم وكانت في قراءة أبي بن كعب، وبما أنها غير موجودة في المصحف العثماني، فهذا يعني حسب زعمها أن القرآن قد تعرض للتحريف بإنقاص بعض آياته. فهل زعمها هذا صحيح؟!.

إنه لا يصح،لأن من رواة إسناده: علي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري البغدادي(133- 230هـ) قيل فيه: شيعي، صدوق، ثقة، ضعيف جدا، لا يُكتب حديثه، زائغ عن الحق مُتشبث بأكثر من بدعة، تركه أحمد ونهى ابنه عبد الله عن الأخذ عنه لأنه كان يذم الصحابة. وهو الذي قال في الصحابي ابن عمر: " أنظروا إلى هدا الصبي هو لم يحسن أن يطلق امرأته". ثم عندما سأله بعض الناس عن قوله هذا أنكر أن يكون قال ذلك[3]. وهذا الموقف وأحواله الأخرى هو تطبيق عملي لمبدأ التقية عند الشيعة الإمامية، لكن المؤسف أن كثيرا من أهل السنة بما فيهم من طيبة وغفلة لا ينتبهون إلى مثل هده الممارسات النفاقية القائمة على الكذب،والخداع،والتحايل، فينخدعون بقوله و بأقوال أمثاله.

---

[1] الذهبي: الميزان، ج 2ص: 52. و العلائي: جامع التحصيل، ص: 238. و ابن حجر: التقريب، ج 1ص: 676.

[2] القرطبي: تفسير القرطبي، ج 20 ص: 139.

[3] ابن حجر: تهذيب، ج 6 ص: 209 و ما بعدها.

والثاني: عكرمة بن إبراهيم أبو عبد الله الأزدي القاضي كوفي سكن البصرة وقدم بغداد، قيل فيه: مُنكر الحديث، ليس بشيء[1]. و قد جعله الشيعة الإمامية من رجالهم ومن أصحاب أحد أئمتهم[2].

وآخرهم- الثالث- عاصم بن بهدلة (ابن أبي النجود)- تقدم تفصيل حاله، ومع أنه ثقة إلا أنه كان ضعيفا في الحديث ويُدلس، وهنا قد عنعن عن زر بن حبيش، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

والرواية السادسة- من القسم الثاني-: ((حدثنا عبد الله، حدثني أبي، ثنا مُحَمَّد بن جعفر وحجاج قالا: ثنا شعبة،عن عاصم بن بهدلة، عن زر بن حبيش، عن أبي بن كعب قال: إن رسول الله- صلى الله عليه و سلم- قال: إن الله تبارك وتعالى أمرني أن أقرأ عليك القرآن قال: فقرأ { لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب } قال فقرأ فيها ولو أن بن آدم سأل واديا من مال فأعطيه لسأل ثانيا فأعطيه لسأل ثالثا،ولا يملأ جوف بن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب وان ذلك الدين القيم عند الله الحنيفية غير المشركة ولا اليهودية ولا النصرانية ومن يفعل خيرا فلن يكفره))[3].

واضح من هذه الرواية أنه —حسب زعمها- أن قراءة أبي بن كعب المزعومة كانت مخالفة للمصحف العثماني، وهذا يعني أنه قد تعرض للتحريف بإنقاص آيات منه. فهل زعمها هذا صحيح؟!.

إنه خبر باطل، لأن من رجاله: شعبة بن الحجاج سبق تفصيل حاله، وتبين أنه كان كثير الخطأ ومُدلس، فحدث عن رواة لم يسمع منهم. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن عن عاصم، فالإسناد غير متصل بينهما. مما يدل على وجود راوٍ ساقط بينهما.

---

[1] الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج 12 ص: 262.
[2] أنظر مثلا: عبد الحسين الشبستري: أصحاب الإمام الصادق، ج 3 ص: 363. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، ج 1 ص: 436.
[3] أحمد بن حنبل: المسند، رقم الحديث: 21240، ج 5، ص: 131.

والثاني: عاصم بن بهدلة: سبق تفصيل حاله، واتضح منها أنه كان فيه ضعف من جهة ضبطه، وكان يُدلس، وهنا قد عنعن عن زر، فالإسناد لم يثبت اتصاله بينهما.

والأخير- الثالث- زر بن حبيش، مع أنه كان ثقة[1]، فهو هنا قد عنعن، ولم يُصرّح بالسماع، مما يبعث على الشك، بأنه لم يسمع منه ذلك، وإنما هو مما سمعه عن بعض الرواة الذين لم يظهروا في الإسناد، أو أن أحد رواة الخبر نسب إليه ذلك.

وبذلك يتبين أن هذا الإسناد لم تثبت صحته بما ذكرناه من أحوال بعض رواته.وبما أن متنه مُنكر جدا،فهذا شاهد آخر على أن الخبر غير صحيح إسنادا.

والرواية السابعة: ((حدثنا أبو نعيم، عن يوسف بن صهيب، عن حبيب بن يسار، عن زيد بن أرقم، قال: كنا نقرأ على عهد رسول- الله ﷺ- (لو كان لابن آدم واديان من ذهب وفضة لابتغى الثالث. ولا يملأ **بطن** ابن آدم إلا التراب. ويتوب الله على من تاب)) [2].

ومعنى هذا أن هذا القرآن المزعوم كان معروفا بين الصحابة، ولم يُنسخ، لكن المصحف العثماني أهمله. مما يعني أن القرآن الذي بين أيدينا قد تعرض للتحريف بإسقاط آيات منه!!. فهل هذا الزعم صحيح؟.

إنه لا يصح، لأن من رجال إسناده:أبو نعيم الفضل بن دكين، سبق تفصيل أحواله في الفصل الثاني، وتبين منها أنه ضعيف، مُدلس، شيعي إمامي كان يُمارس التقية في تعامله مع أهل السنة. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

والثاني: يوسف بن صهيب الكندي الكوفي (ط 6): ثقة[3]. ذُكر أن يوسف بن صهيب سمع من حبيب بن يسار[1]. لكن هذا فيه نظر، لأنه من المستبعد جدا أن يسمع منه بسبب الفارق

---

[1] المزي: تهذيب الكمال، رقم الترجمة: 1676، ج 19 ص: 336 -337.
[2] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر:، 587.
[3] المزي: تهذيب الكمال، ج 32 ص: 434.

الزمني الذي بينهما.لأن يوسف من الطبقة السادسة، وحبيب من الطبقة الثالثة. وعليه فسماعه منه لم يثبت، ولهذا ربما هو السبب الذي جعله يُعنعن ولم يُصرّح بالسماع منه، أو أحد رواة الحديث هو الذي تصرّف في الإسناد.

والرواية الثامنة: ((حدثنا العباس بن الوليد قال: نا المعتمر بن سليمان قال: نا يوسف بن صهيب عن حبيب بن يسار عن زيد بن أرقم ﷺ قال كنا نقرأ: لو أن لابن آدم واديا من مال لتمنى إليه ثانيا ولا يملأ نفس بن آدم إلا التراب))[2].

هذه الرواية هي نفس الرواية السابقة تقريبا، وقد تضمنت القول بتعرض القرآن الكريم للتحريف. وعليه فهي لا تصح مثلها، لأن من رجال إسنادها: المؤلف أحمد بن عمرو بن عبد الخالق أبو بكر البزار (ت 292هـ): ثقة، كثير الخطأ إسنادا و متنا. تكلم فيه أهل الحديث،جرّحه النسائي[3]. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه.

والثاني: العباس بن الوليد بن نصر النرسي، أبو الفضل البَصْرِيّ (ت238هـ): ثقة، صدوق، تكلم فيه علي بن المديني[4]. فالرجل لم يثبت توثيقه.

والثالث: المعتمر بن سليمان بن طرخان التيمي (100- 187 هـ): ثقة، صدوق، سيء الحفظ[5]، رجل صالح يأخذ عن الكل، ضعيف من جهة الضبط، من ذلك ما رواه يحي بن سعيد، فقال: ((قال لي سفيان الثوري: كان عندي ابن التيمي- أي معتمر-، فلم يفرق بين ليث، ومنصور، إلا أنه كان رجلاً صالحًا))[6]. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه.

---

1 التاريخ الكبير، ج 2 ص: 259.
2 أحمد البزار: مسند البزار، رقم الحديث: 4333، ج 2 ص: 134.
3 ابن حجر: لسان الميزان، رقم: 750، ج 1 ص: 187. و الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج 4 ص: 334.
4 ابن حجر: تهذيب، ج 4 ص:96. و الذهبي: الكاشف، ج 2 ص: 150.
5 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 417، ج 9 ص: 162.
6 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 2575، ج 3 ص: 335.

وآخرهم- الرابع- يوسف بن صهيب: الكندي الكوفي (ط 6): ثقة[1]. ذُكر أن يوسف بن صهيب سمع من حبيب بن يسار[2]. لكن هذا فيه نظر ذكرناه في الرواية السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، فبعد البحث الطويل لم أعثر له على رواية صحيحة الإسناد صرّح فيها بالسماع عن حبيب بن يسار. وعليه فإن هذا الإسناد إما أن يكون أحد رواته أخطأ في روايته من جهة متنه وإسناده. وإما أن يوسف ابن حبيب أسقط الراوي الذي بينهما، أو حبيب بن يسار بحكم أنهما عنعنا ولم يُصرّح بالسماع.خاصة يوسف الذي عاش في زمن أصبح التفريق بينهما معروفا ومطلوبا. وعليه فبناءً على بطلان متن الرواية والأسانيد الأخرى المرتبطة بهذه السورة المزعومة التي لم يصح منها أي إسناد، وبناءً على ضعف رواة هذا الإسناد المذكورين أعلاه، فإن هذه الرواية إسنادها لا يصح.

والرواية التاسعة- من القسم الثاني-: ((- حدثنا عبد الله، حدثني أبي، حدثنا مُحَمَّد بن عبيد وأبو المنذر قالا: حدثنا يوسف بن صهيب، قال أبو المنذر في حديثه قال: حدثني حبيب بن يسار،عن زيد بن أرقم قال: لقد كنا نقرأ على عهد رسول الله- ﷺ- لو كان لابن آدم واديان من ذهب وفضة لابتغى إليهما آخر ولا يملأ بطن ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب))[3].

واضح من هذه الرواية أنها نفس الرواية السابقة في قولها بتعرض القرآن الكريم للتحريف بسقوط بعض آياته منه. فما حقيقة هذا الزعم؟؟.

إنه زعم لا يصح، لأن من رجال إسناده: مُحَمَّد بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي الكوفي (124-205 هـ)، قيل فيه: ثقة، صدوق، كان يُخطئ ولا يرجع عن خطئه، أخوه يعلى أثبت منه، كان مظهرا للسنة عثمانيا[4]. و كان يقول: ((لا يسخر بكم هؤلاء الكوفيون اتقوا لا يخدعكم هؤلاء الكوفيون))[5]. ولم أجد في كتب التراجم والجرح والتعديل أنه روى عن يوسف بن صهيب[6]. وذكر

---

[1] المزي: تهذيب الكمال، ج 32 ص: 434.
[2] التاريخ الكبير، ج 2 ص: 259.
[3] أحمد بن حنبل: المسند، ج 4 ص: 368، رقم: 19299.
[4] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 3 ص: 262. و ابن حجر: تهذيب، ج 8 ص: 240.
[5] ابن حجر: تهذيب، ج 8 ص: 240 و ما بعدها. و الخطيب البغدادي، ج 2 ص: 367.
[6] المزي: تهذيب الكمال، ج 26 ص: 55. و الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج 2 ص: 365. والذهبي: تذكرة تذكرة الحفاظ، ج 1 ص: 334.

وذكر الخطيب البغدادي الذين سمع منهم هذا الرجل فلم يكن من بينهم يوسف ابن صهيب[1]. فماذا يعني هذا؟، إنه شاهد قوي على إمكانية أن يكون حدث خطأ من أحمد، أو من ابنه، أو من الراوي نفسه مُحَمَّد بن عبيد. وبما أن هذا الرجل كان فيه ضعف من جهة ضبطه، فمن المحتمل جدا أن هذا هو سبب الخلل في تصريحه بالسماع.

والثاني مقرون بالسابق (وأبو المنذر قالا:)) هذا الراوي هو أحد ثلاثة روى عنهم أحمد بن حنبل لهم كنية: أبو المنذر، فلم يُميز أيهم يقصد.، هم:

أبو المنذر أسد بن عمرو بن عامر البجلي (ت 190هـ): ضعيف، لا تحل الرواية عنه، كذوب، صدوق، ليس بشيئ، لا بأس به، له مناكير، ليس بثقة، ثقة إن شاء الله، هو والريح سواء، روى عنه أحمد، ولم يُذكر أنه روى عن يوسف بن صهيب[2].

والثاني: عمرو بن مجمع بن سليمان أبو المنذر الكندي السكوني:(ضعيف، ليس حديثه بشيئ، عامة ما يرويه لا يُتابع عليه.و قد روى عنه أحمد ولم أعثر على أنه حدث عن يوسف بن صهيب[3].

وآخرهم- الثالث- أبو المنذر إسماعيل بن عمر الواسطي (من ط 9 ت بعد: 200هـ): حدث عنه أحمد، وهو ثقة، لكن لم أعثر على ما يدل على أنه روى عن يوسف بن صهيب، وقد فصّل المزي والخطيب البغدادي[4] في ذكر الذين روى عنهم ولم يذكر من بينهم يوسف بن صهيب، ولم أعثر على ما يحدد زمن هذا الراوي. ومن جهة أخرى فقد ذكر المزي الذين رووا عن يوسف بن صهيب، ولم يذكر بينهم هذا الرجل(إسماعيل بن عمر الواسطي)[5]. وهذا الرجل مع أنه ثقة فهو من الطبقة التاسعة مات بعد المائتين[6].

---

1 الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج 2 ص: 365.
2 الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج 1 ص: 301.
3 نفس المصدر، ج 12 ص: 194. و الذهبي: الميزان، ج 2 ص: 197.
4 نفس المصدر، ج 6 ص: 242.
5 المزي: تهذيب الكمال، ج 32، ص: 433.
6 المزي: تهذيب الكمال، ج 3 ص: 155 و ما بعدها. و ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 97.

فهو بعيد عن طبقة يوسف بن صهيب الذي هو من الطبقة السادسة.لم أعثر على سنة ميلاده ولا كم عاش. لكن يبدو أن هذا الأخير-أي الثالث – هو المقصود في رواية أحمد، لأن أبا نعيم الأصفهاني عندما ذكر نفس الرواية من طريقه أشار إلى الذين رووها عن يوسف بن صهيب عن يسار، فكان من بينهم: إسماعيل بن عمر أبو المنذر، لكن لم يذكر أن يوسف بن صهيب سمعها من حبيب بن يسار، كما ذكرت رواية أحمد سمعه منه، وإنما ذكر الرواية مُعنعنة فقال: ((حدثنا مُحَمَّد بن جعفر بن الهيثم، قال: ثنا جعفر بن مُحَمَّد بن شاكر، ثنا مُحَمَّد بن سابق، ثنا يوسف بن صهيب، عن حبيب بن يسار،عن زيد بن أرقم، قال: كنا نقرأ على عهد رسول الله – ﷺ –: " لو أن لابن آدم واديين من ذهب لابتغى ثالثا، ولا يملأ بطن ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب " رواه معتمر بن سليمان، ومُحَمَّد بن عبيد، وأبو نعيم، وإسماعيل بن عمر أبو المنذر، وعفيف بن سالم، عن يوسف بن صهيب مثله))[1]. لكن هذا ليس دليلا حاسما يُؤكد أن أبا المنذر الذي ذكره أحمد هو هذا إسماعيل بن عمر الواسطي، فيبقى يحتمل أحد الراويين السابقين. فإذا قصد أحد السابقين، فكل منهما فيه ضعف. وإذ قصد الثاني فقد فصلنا حاله وبينا أنه اتصال الإسناد لم يثبت من جهته أيضا.

ومنهم: يوسف بن صهيب: تقدم حاله، لكن أضيف هنا أمرا هاما جدا، مفاده: إن الروايتين السابقتين– السابعة والثامنة– المرويتين عن يوسف بن صهيب لم يصرح فيهما بالسماع عن حبيب بن يسار، لماذا؟؟ ألا يدل هذا على حدوث تصرف ما في الإسناد خطأ أو عمدا. لكن الرواية الآتية–العاشرة– فيها تصريح بالسماع، مروية عن أبي نعيم الفضل بن كين وهو ضعيف ومتهم، مما يشهد على أنه هو الذي تصرف فيها. علما بأن الرواية السابعة رواها ابن سلام عن أبي نعيم أيضا ولم يُصرّح فيها بالسماع، وهي أقوى من العاشرة التي صرحت بالسماع. فعندنا روايتان: مختلفتان اثنتان عنعنتا، واثنتان صرحتا بالسماع، فماذا يعني هذا؟؟. وعلى أية حال فإن سماع يوسف بن صهيب من حبيب بن يسار لم يثبت بما ذكرناه في الرواية السابقة وهنا أيضا، مما يُرجح أنه قد حدث تصرف ما في طرق هذه الرواية عن زيد بن أرقم.

والرواية العاشرة: ((حدثنا علي بن عبد العزيز، حدثنا أبو نعيم، حدثنا يوسف بن صهيب، حدثنا حبيب بن يسار، عن زيد بن أرقم، قال: **كنا نقرأ على** عهد رسول الله –ﷺ –: لو كان

---

[1] أبو نعيم الأصفهاني: معرفة الصحابة، ج 2 ص: 358.

لابن آدم واديان من ذهب أو فضة لتمنى الثالث، ولا يملأ بطن ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب))[1].

هذه الرواية هي نفسها السابقة رواها الطبراني من طريقه عن الصحابي زيد بن أرقم ونصت صراحة على أن القرآن قد نقصت منه آيات ولم تحدد مصيرها. فما حقيقة زعمها هذا؟؟!!.

إنه خبر لا يصح، لأن من رواة إسناده: أبو نعيم الفضل بن دكين((130- 219هـ)، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه ضعيف، مُدلس يروي المناكير، وكان شيعيا إماميا يُمارس التقية.

ومنهم: يوسف بن صهيب، وحبيب بن يسار، وقد سبق بيان حاليهما، وينطبق عليهما هنا ما ذكرناه عنهما هناك.

والرواية الحادية عشرة- من القسم الثاني-: ((حدثنا ابن أبي داود قال: حدثنا عمرو بن سعيد الثقفي البصري قال: حدثنا عبد العزيز بن مسلم القسملي، عن أبي العلاء، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه قال: سمعت النبي- ﷺ- **يقرأ في الصلاة**: « لو أن لابن آدم واديا من ذهب لتمنى واديا ثانيا، ولو أعطي ثانيا لتمنى واديا ثالثا، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب »))[2].

واضح منها أنها روت الخبر عن الصحابي بريدة، ونصت صراحة على أن تلك الآيات كانت قرآنا يقرأ بها النبي-عليه الصلاة والسلام- في الصلاة.وبما أنها لم تذكر مصير هذه الآيات المزعومات، وبما أنها ليست في المصحف العثماني، فهذا يعني أن القرآن الكريم قد أصابه التحريف بإنقاص آيات منه!!. فهل زعمها هذا صحيح؟؟.

إنه خبر لا يصح، لأن من رجاله:عمرو بن سعيد الثقفي البصري، لم أعثر له على ترجمة ولا على حال، و الراوي الذي له هذا الاسم متقدم عليه، فهو قد عاش في القرن الثاني، أما هذا فقد عاش في منتصف القرن الثالث الهجري، بحكم أن ابن أبي داود(المولود سنة 230) سمع منه.

---

[1] الطبراني: المعجم الكبير، ج 6 ص: 75، رقم: 4892.
[2] الطحاوي: مشكل الآثار، ج 5 ص: 122.

والثاني: عبد العزيز بن مسلم القسملي أبو زيد المرزي ثم البصري (ت167هـ):ثقة، صدوق، ليس به بأس، ربما وهم فأفحش[1].فالرجل فيه ضعف من جهة ضبطه.

والثالث: أبو العلاء صبيح، لم أعثر له على حال إلا قول البخاري: في هذا الشيخ نظر[2]. فهو مجهول الحال أو ضعيف. وأما ذكر ابن حبان له في الثقات[3]، فلا نسلم له بذلك، فهو معروف بتساهله في التوثيق، فلا اعتبار له. و أما ذكر الهيثمي له بأنه ثقة[4]، فهو متأخر جدا عن الراوي، و لم يذكر دليلا يُثبت قوله،وكان عليه أن يذكره.

وآخرهم- الرابع-: عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي أبو سهل المروزي القاضي (ولد نحو:16 هـ، توفي: 105أو115 هـ) قيل فيه: جائز الحديث، له مناكير، ضعيف الحديث[5]. ثقة، صدوق، حدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم، كعمر وعائشة، توقف أحمد في سماعه من أبيه بريدة لم ينفه ولم يُثبته، لكن إبراهيم الحربي نفى سماعه من أبيه، وقد روى عن أبيه أحاديث مُنكرة[6]. فالرجل ضعيف،ولم يثبت سماعه من أبيه، فالرجل حدث عمن لم يسمع.

والرواية الأخيرة –الثانية عشرة من القسم الثاني –: ((حدثنا حجاج، عن ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله ﷺ يقول: **كنا نقرأ** (لو أن لابن آدم ملء واد مالا، لأحب إليه مثله. ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب. ويتوب الله على من تاب))[7].

---

[1] ابن حجر: تهذيب، ج 5 ص: 246.
[2] الدارقطني: المؤتلف و المختلف، ج 2 ص: 99.
[3] ابن حبان: الثقات، ج 4 ص: 385.
[4] مجمع الزوائد و منبع الفوائد، ج 10 ص: 425.
[5] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 2 ص: 204.
[6] أبن حجر: تهذيب، ج 4 ص: 113.
[7] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم: 588.

هذه الرواية صريحة بأن الصحابة كانوا يقرؤون تلك الآيات المزعومات. وبما أنها لم تشر إلى مصيرها، ولا هي موجودة في المصحف العثماني فهذا يعني أن القرآن سقطت منها آيات، وهذا يعني انه قد تعرّض للتحريف. فهل زعمها هذا صحيح؟؟!!.

إنه خبر لا يصح، لأن من رواته: حجاج بن مُحَمَّد المصيصي (ت 206هـ من أبناء الثمانين): ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره[1]. ويبدو أنه كان يُدلس، لأن من الرواة الذين حدث عنهم: عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي[2]، ولم يدركه، فهو من الطبقة الثانية، وقد توفي سنة 79 هـ[3]، قبل أن يولد حجاج بمدة طويلة، فهو توفي سنة 206هـ في الثمانينيات من عمره[4]. و يُؤيد ذلك ((كان يقول حدثنا ابن جريج وإنما قرأ على ابن جريج ثم ترك ذلك فكان يقول: قال بن جريج))[5]. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

والثاني: ابن جريج، تقدم تفصيل حاله وتبين أنه، حاطب ليل، صاحب غثاء، كثير التدليس والإرسال، والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية.

والثالث أبو الزبير مُحَمَّد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم المكي (ت 126هـ)، قيل فيه:: ثقة، لا بأس به، ضعيف،لا يُحسن أن يُصلي، صدوق، صالح الحديث، لا يُحتج بحديثه، مدلس، حدث عن أقوام لم يسمع منهم[6].

وأما القسم الثالث من روايات تلك السورة المزعومة (لو أن لابن آدم...)، فتضمن روايات صرح بعضها بأنها قرآن رُفع- نُسخ-، وبعضها يحتمل ذلك بالتضمن وإن لم يصرح به. فهل هذه الروايات صحيحة؟. وما هي علاقتها بروايات القسمين السابقين؟.

---

1 ابن حجر: التقريب، ح 1 ص: 190. و الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 17 ص: 474.
2 المزي: تهذيب الكمال، ج 5 ص: 452.
3 ابن حجر: التقريب، ح 2 ص: 76.
4 الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 17 ص: 474.
5 ابن حجر: تهذيب، ج 1 ص: 136.
6 ابن حجر: تهذيب، ج 8 ص: 325 و ما بعدها.و التقريب، ج 2ص: 132. و العلائي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص: 269، رقم:711.

أولها: قال الطحاوي: ((ومن ذلك ما قد حدثنا أبو أمية قال: حدثنا أحمد بن إسحاق الحضرمي قال: حدثنا حماد بن سلمة قال: حدثنا داود، يعني ابن أبي هند، عن أبي حرب بن أبي الأسود الديلي، عن أبيه، عن أبي موسى الأشعري قال: « **نزلت سورة فرفعت**، وحفظ منها:" لو أن لابن آدم واديين من مال لابتغى إليهما ثالثا، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب "))[1].

واضح منها أن تلك الآيات بسورتها رُفعت، بمعنى نُسخت، فهل إسنادها صحيح؟.إنه لا يصح، لأن من رجاله: أبو أمية مُحَمَّد بن إبراهيم بن مسلم الهدي الطرسوسي البغدادي الأصل (ت273هـ) قيل فيه: ثقة، صدوق صاحب حديث يهم، صدوق كثير الوهم، أُنكرت عليه أحاديث، فتكلم فيه الناس بسببها[2].

والثاني: حماد بن سلمة بن دينار السلمي أبو سلمة (ت 167 هـ عن نحو 80 سنة)، قيل فيه: ثقة له أوهام[3]. روى عن الزبير أبي عبد السلام مراسيل[4] عابد، أمين، فيه غفلة، له أوهام وغرائب، وغرائب، وغيره أثبت منه[5]. وكان كثير الخطأ[6]. و ذكر أحمد بن حنبل أن حمادا أسند عن أيوب السختياني أحاديث لم يسندها الناس عنه[7]. وقال ابن حجر: ((حماد بن سلمة بن دينار البصري أحد الأئمة الأثبات إلا أنه ساء حفظه في الآخر. استشهد به البخاري تعليقا ولم يخرج له احتجاجا، ولا مقرونا،ولا متابعة إلا في موضع واحد قال فيه: قال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سلمة فذكره.وهو في كتاب الرقاق،وهذه الصيغة يستعملها البخاري في الأحاديث الموقوفة وفي المرفوعة أيضا إذا كان في إسنادها من لا يحتج به عنده))[8]. فالرجل ضعيف عند البخاري.

---

[1] الطحاوي: مشكل الآثار، ج 5 ص: 121.
[2] ابن حجر: تهذيب، ج 8 ص: 12. و التقريب، ج 2 ص: 51.
[3] الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 2251، ج 1 ص: 394.
[4] البخاري: التاريخ الكبير، رقم: 1372 ج 3 ص: 125.
[5] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 14، ج 2 ص: 8. و الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 1711، ص: 185.
[6] ابن عدي: الكامل، في الضعفاء، رقم: 431، ج 2 ص:، 270، 275، و ما بعدها.
[7] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 615، ج 1 ص:، 270، 271.
[8] أبن حجر: مقدمة فتح الباري، ج 2 ص: 286.

وانفرد حماد بن سلمة بأحاديث عُرفت به، و قيل أنها دُست في كتبه من دون أن يعلم، وكان لا يحفظ أحاديثه[1]. وقد اتهمه يحي بن سعيد القطان بالكذب، وتفصيل ذلك مفاده أن أحمد بن حنبل قال: ((قال يحي بن سعيد القطان: إن كان ما يروي حماد بن سلمة، عن قيس بن سعد حقًا فهو. قلت له ماذا؟ قال: ذكر كلامًا. قلت ما هو؟ قال: كذاب. قلت لأبي: لأي شيء هذا. قال: لأنه روى عنه أحاديث رفعها إلى عطاء، عن ابن عباس، عن النبي – ﷺ –. قال أبي: ضاع كتاب حماد بن سلمة، عن قيس بن سعد فكان يحدثهم من حفظه، فهذه قضيته))[2]. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه وعدالته،و ليس حجة،ولا يصح الاعتماد عليه في رواية كالتي نحن بصددها.

وآخرهم–الثالث– داود بن أبي هند بن عذافر القشيري مولاهم أبو بكر أو أبو محمّد البصري (ت 140هـ عن 75سنة) قيل فيه: ثقة، روي عن أنس خمسة أحاديث مع أنه لم يسمع منه شيئا، يهم إذا حدث من حفظه، كثير الاضطراب و الخلاف[3]. وهذا الرجل جعله الشيعة من رجالهم، ومروياته الإمامية في كتبهم[4]. فالرجل ضعيف، ومُدلس، والراجح أنه شيعي إمامي، فالإسناد لا يصح من جهته.

والثانية: ((« حدثنا أبو أمية قال: حدثنا عفان بن مسلم قال: حدثنا حماد بن سلمة قال: حدثنا علي بن زيد، عن أبي حرب بن أبي الأسود، عن أبيه، عن أبي موسى قال:" نزلت، كأنه

---

[1] ابن عدي: الكامل، في الضعفاء، رقم: 431، ج 2 ص:، 270، 275، 282، 283.
[2] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 615، ج 1 ص:، 270، 271.
[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 388، ج 2 ص: 132. و ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج 17 ص: 123. 123.
[4] أنظر مثلا: أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، ج 1 ض: 215، رقم: 1396. و علي البروجردي: طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، ج 3 ص: 19، رقم: 6690. و القاضي النعمان الاسماعيلي: شرح الأخبار في فضائل الأئمة، ج 6 ص: 377. و ابن جرير الطبري الشيعي: دلائل الإمامة، ط1، مؤسسة البعثة، قم، 1413، ج 1 ص: 176.

يعني سورة مثل براءة، ثم رُفعت، فحفظ منها: « إن الله يؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم، ولو أن لابن آدم واديين من مال لابتغى إليهما ثالثا »))[1].

واضح منها أنها تضمنت جزءا من تلك السورة المزعومة، لكنها من جهة أخرى أشارت إلى رفعها. فهل إسنادها صحيح؟، إنه لا يصح، لأن من رواته: أبو أمية مُحَمَّد بن إبراهيم بن مسلم، وحماد بن سلمة، وقد سبق بيان ضعفهما أعلاه.

ومنهم: علي بن زيد بن عبد الله بن زهير التيمي البصري (ت 131هـ): ليس بالقوي، لا يُحتج به، ليس بشيء، ضعيف، ليس بذاك، ضعيف في كل شيء. يتشيع، فيه ميل عن القصد، صدوق، سيء الحفظ، يغلو في التشيع، كان رفاعا، يقلب الأحاديث، رافضي، متروك[2].

والرواية الأخيرة- الثالثة من القسم الثالث- ((حدثنا ابن أبي داود قال: حدثنا آدم بن أبي إياس قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك- ﷺ-، عن أبي بن كعب قال: كنا نرى أن هذا **الحرف من القرآن**: « لو أن لابن آدم واديين من مال لتمنى ثالثا ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ثم يتوب الله على من تاب » ثم نزلت هذه السورة ألهاكم التكاثر إلى آخرها))[3].

واضح منها أنها لم تصرح بالرفع ولا بالنسخ، لكنها تتضمن الإشارة إليهما. فهل هذه الرواية صحيحة؟. إنها لا تصح، لأن من رجالها: آدم بن أبي إياس العسقلاني (ت 221هـ جاوز 90 سنة): ثقة، لا بأس به[4]. لكن الإسناد بينه وبين ابن أبي داود مُنقطع لأن هذا الأخير ولد سنة 230 هـ، فكيف يروي بالسماع عن آدم بن أبي إلياس المتوفى سنة 221 هـ؟؟!!. فتحديثه عنه بالسماع مُستحيل، فيكون خطأ من الناسخ، أو من ابن أبي داود.

والثاني حماد بن سلمة، ضعيف، وقد سبق تفصيل حاله. وآخرهم: عن ثابت البناني: ثابت بن أسلم البناني البصري أبو مُحَمَّد (ت بعد:122 هـ عن 86 سنة): ثقة، أرسل عن أبي هريرة. كان

[1] الطحاوي: مشكل الآثار، ج 5 ص: 121.
[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 6 ص: 232 و ما بعدها.
[3] الطحاوي: مشكل الآثار، ج 5 ص: 123.
[4] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 12 ص: 126.

أيوب السختياني لا يكتب عن ثابت[1].و قال يحي القطان: ثابت اختلط[2].وقال أحمد بن حنبل: قال أهل المدينة إذا كان حديث غلط يقولون بن المنكدر عن جابر،وأهل البصرة يقولون ثابت عن أنس يحيلون عليهما[3]. وبما أنه كان يُرسل، وهنا لم يُصرّح بالسماع، فعنعنته هذه شاهد على عدم ثبوت الاتصال. ويُقوي ذلك أيضا أنه لا يصح ولا يُعقل أن صحابيا كأنس بن مالك الذي كان قريبا من النبي–عليه الصلاة والسلام– ومُخالطا للصحابة لا يكون على علم بتلك السورة المزعومة وما حدث لها، حتى يرويها عن أبي بن كعب. فلو كانت سورة لكان على علم بها علما مباشرا من دون أن يحتاج إلى أن يرويها عن صحابي آخر.

وإنهاءً للنقد الإسنادي يتبين منه أن كل روايات تلك السورة المزعومة (لو أن لابن آدم...)، بأقسامها الثلاثة، لم يصح منها ولا إسناد واحد. فلم تصح لا التي شككت في أمرها، ولا التي أكدت على أنها سورة من القرآن،ولا التي زعمت أنها كانت سورة قرآنية ثم نُسخت. فلم تصح التي قالت برفعها– نسخها– لأن حكاية السورة كلها باطلة من أساسها.وعليه فمن الضروري أن تكون أسانيد الروايات التي قالت برفعها غير صحيحة.

وأما النقد المتني المفصل لمضامين تلك الروايات حسب تقسيمنا لها، فمنه أولا إنه بما أننا أثبتنا أن تلك الروايات أسانيدها كلها غير صحيحة، فهذا ينعكس على موتنها بالضعف، لأنه يفقدها الأصل الصحيح الذي تقوم عليه. فهي متون لا تقوم على سند صحيح، وهذا وحده يكفي لتضعيفها وردها.

وثانيا بما أن تلك الروايات زعمت أن تلك السورة المزعومة هي من القرآن الكريم، أو يُحتمل أنها منه. وبما أن ذلك يعني أن القرآن قد تعرض للتحريف بإنقاص بعض سوره، أو أنه يُحتمل أن يكون قد تعرض للتحريف.فإن هذا يكفي وحده لرد تلك الروايات والحكم عليها بالبطلان، لأنه مُخالف للقرآن الذي نص وأكد صراحة على أنه كتاب مُحكم لا يأتيه الباطل أبدا، وأن الله تعالى قد تولى حفظه. فالقرآن الكريم يُدافع عن نفسه بنفسه، فهو أول من يُبطل مزاعم تلك الروايات، قبل أن تُبطلها أدلة العقل الصريح والتاريخ الصحيح. وعليه فإن القرآن هو الحَكم على تلك الروايات

---

[1] ابن حجر: تهذيب، ج 1 ص: 1.
[2] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 1 ص: 385.
[3] ابن عدي: الكامل في الضعفاء، ج 2 ص: 99، رقم: 318.

وأمثالها، وليست هي الحكم عليه، فمن الخطأ الفاحش جعلها كذلك. وعليه فإن كل رواية تزعم أن القرآن قد تعرض للتحريف، أو من الممكن أن يكون قد تعرض لذلك، أو تقرر ما يُخالفه، فهي رواية باطلة بالضرورة،و قد كشفت نفسها،وحكمت عليها بالبطلان والإعدام مُسبقا.

ومن ذلك أيضا أن تلك الروايات زعمت أن سورة أو آيات ((لو كان لابن آدم...)) كانت من قراءة أبي بن كعب، وابن عباس، وأبي موسى الأشعري. وهذا زعم باطل، لأن قراءات هؤلاء لم تكن تختلف عن قراءات الصحابة، وهي من بين القراءات الصحيحة التي اعتمدها المصحف العثماني، كقراءة الكسائي الكوفي، وأبي عمرو البصري، وعاصم، وحمزة[1] وليس من بينها تلك السورة المزعومة.

وثالثا إن روايات القسم الأول التي توقفت في تلك السورة المزعومة أهي من القرآن أم حديث نبوي؟ كان هدفها مقصودا عن سبق إصرار وترصد للتشكيك في سلامة القرآن من التحريف، وفتح باب الاحتمال بأنه من المحتمل أن يكون القرآن قد تعرّض للتحريف، انطلاقا من مقولة: إذا دخل الاحتمال سقط الاستدلال. فيبقى الأمر مفتوحا مُعلقا، ولا نستطيع التأكيد على سلامة القرآن الكريم من التحريف. وبهذا يكون محرفو التاريخ قد حققوا الخطوة الأولى للطعن في سلامة القرآن من التحريف، ثم تأتي بعدها الخطوة الثانية التي صرّحت فيها رواياتهم بأن القرآن قد تعرّض للتحريف عندما أنقصت منه تلك السورة المزعومة (لو أن لابن آدم...).

وأما زعمها– روايات القسم الأول– بأن أنس بن مالك وابن عباس ذكرا أنهما سمعا النبي يتكلم بكلام ولم يُميزاه أهو قرآن أم لا؟!. فهو زعم باطل بدليل الشواهد الآتية: منها إن زعمها بأن الصحابيين كانا يعتقدان– في العهدين النبوي والراشدي وما بعدهما– بإمكانية أن تكون تلك السورة المزعومة من القرآن، هو زعم باطل لأنه مخالف للقرآن ويطعن فيه بالتحريف. وهذا أمر لا يصح ولا يجوز أن يعتقده مسلم، ولا يُمكن أن يخفى عن صحابيين جليلين من علماء الصحابة كأنس وابن عباس.

---

[1] السيد أحمد بن عبد الرحيم: أسانيد القراء العشرة، ص:24 وما بعده، 55.

والشاهد الثاني مفاده أنه لا يصح القول بأن الصحابيين لم يُميزا ما سمعاه أهو قرآن أم حديث؟!. لأن التمييز بينهما سهل جدا، ولم يكن صعبا، وما يزال سهلا إلى يومنا هذا. من ذلك أن المكثرين من قراءة القرآن والاشتغال به من المسلمين وغيرهم في عصرنا هذا ما إن يسمعونه حتى يُميزونه بسرعة عن الأحاديث النبوية، وعن أي كلام بشري آخر. فإذا كان هذا نحن نحس به في وقتنا الحالي، فلاشك أن أنسا وابن عباس وكل الصحابة- وقد كانوا عربا أقحاحا، وأكثر اهتماما بالقرآن وتذوقا له — أنهم كانوا يُميزون كلام القرآن عن كلام النبي- عليه الصلاة والسلام- بسرعة وبسهولة أكثر منا بفارق كبير. بل حتى المشركين كانوا يُميزون بينهما، ويتهربون من سماع القرآن لكي لا يؤثر فيهم، ولا يتأثرون به كفرا وعنادا وجحودا، وحكى عنهم الله تعالى أنهم قالوا: (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ)(فصلت: 26). فذلك الزعم باطل ومُتهافت،وهو من أكاذيب محرفي التاريخ، ولا يُمكن أن يكون الصحابيان لا يُميزان بين القرآن الكريم والحديث الشريف.

والشاهد الثالث إنه صح الخبر أن الصحابة كانوا يُميزون بين كلام القرآن الكريم، وبين كلام النبي- عليه الصلاة والسلام- من دون أية صعوبة تذكر. ومفاده أن طائفة منهم أو كثير منهم، كانوا يكتبون القرآن من جهة، ويكتبون السنة النبوية من دون الخلط بينهما من جهة أخرى. والشاهد على هذا قول النبي-عليه الصلاة والسلام-: ((لاَ تَكْتُبُوا عَنِّي وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ، وَحَدِّثُوا عَنِّي وَلاَ حَرَجَ،وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَه من النار))[1]. فهذا دليل دامغ على أنهم لم يجدوا مُشكلة في التفريق بين الكلامين عند الكتابة، ولا وجدوا صعوبة في محو ما كتبوه من الأحاديث دون القرآن!!.

والشاهد الرابع مفاده أنه وردت روايات أخرى تعرضت لنفس الحادثة، ومروية عن الصحابيين أنس بن مالك وابن عباس، ولم تذكر أنهما شكا في قرآنية تلك السورة المزعومة حسب ما ذكرته عنهما روايات المجموعة الأولى، وإنما نصت خلاف ذلك تماما بأنها ليست قرآنا وإنما هي حديث نبوي. منها رواية لابن حِبان ((أخبرنا أبو يعلى، قال حدثنا أبو خيثمة، قال حدثنا الحجاج بن محمد، عن بن جريج قال: سمعت عطاء يقول: سمعت بن عباس يقول: سمعت النبي- ﷺ- يقول: ((لو أن لابن آدم ملء وادي مال لأحب أن يكون له مثله،ولا يملأ نفس بن آدم إلا التراب،

[1] مسلم: الصحيح، ج 8 ص: 229، رقم: 7702.

والله يتوب على من تاب))[1].و((حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن عطاء قال سمعت ابن عباس– رضي الله عنهما– يقول: سمعت النبي– ﷺ– يقول: لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى ثالثا،ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب))[2]. ورُوي نفس الرواية بإسناد آخر عن أنس بن مالك وليس فيها تلك الزيادة المزعومة[3]. وهذا شاهد قوي دامغ على أن المحرفين تلاعبوا بالرواية الصحيحة وأدخلوا فيها ما ليس منها لغايات في نفوسهم، فتناقض الخبر عن الصحابيين.

والشاهد الأخير– الخامس– مفاده أنه لا يصح ولا يُعقل أن يكون أنس بن مالك وعبد الله بن عباس لم يميزا ولا عرفا أن تلك السورة المزعومة:أهي من القرآن أم لا؟، وكان هذا في العهد النبوي، ثم يستمر إلى العهد الراشدي وربما بعده أيضا حتى الذين رووا عنهم ذلك!!!. فهذا لا يصح أبدا، لأنه مخالف لطبائع العمران البشري، ولو فرضنا جدلا أنه حدث، فإنه لا يُمكن أن يستمر طويلا، لأنهما سيسألان النبي– عليه الصلاة والسلام–، أو أي صحابي من الصحابة، وسيعرفان الحقيقة بسرعة وبسهولة، ولا يُمكن أن يستمر حالهما ذلك الزمن الطويل المزعوم.

ورابعا إن الرواية الثانية– من القسم الثاني– المتعلقة بالحوار الذي دار بين عمر، وابن عباس،وأُبي بن كعب–رضي الله عنهم– ظاهرة البطلان، وتتضمن شواهد بطلانها. منها إنها زعمت أن عمر بن الخطاب لم يكن على علم بقرآنية تلك الآتية التي ذكرها ابن عباس. وهذه زعم باطل، لأنه لا يصح ولا يُعقل –من الناحية العملية– أن يكون عمر وغيره من الصحابة يجهلون تلك الآية لو كانت قرآنا. لأن عمر كان من اقرب الناس إلى النبي–عليه الصلاة والسلام–،ومخالطا للصحابة، وكان من بين الذين أشرفوا على جمع القرآن كله في بداية خلافة أبي بكر، وفي هذا الوقت كان ابن عباس له من العمر 13 سنة. فلو كانت تلك الآية المزعومة قرآنا لعَلِمَ بها. فهل يُعقل أنه كان يجهل قرآنية تلك الآية المزعومة، ولا يعلم بها، لكن ابن عباس علِم بها عن طريق أبي بن كعب،وعمر لم يعلم بها عن طريق النبي ولا الصحابة حتى علِم بها عن طريق ابن عباس؟؟!!.

---

[1] ابن حبان: صحيح ابن حبان، ج 8 ص: 26، 28، رقم: 3231، 3235.
[2] البخاري: الصحيح، ج 8 ص: 92، رقم: 6436.
[3] ابن حبان: صحيح ابن حبان، ج 8 ص: 26، 28، رقم: 3231، 3235.

والشاهد الثاني–على بطلانها– إنها زعمت أن تلك الآية المزعومة كان أبي بن كعب وحده الذي يعرفها، لهذا قالت بأن ابن عباس خاف أن يكون قد نسي أنها هو الذي أخبره بتلك الآية!!!. وهذا زعم باطل ولا يُمكن أن يحدث في الواقع.لأن القرآن الكريم وصلنا بالتواتر ولم يصلنا بروايات الآحاد، ولو كانت آية واحدة. لأن الله تعالى قد كلف نبيه بأن يُبلّغ أمته ما أنزل الله عليه من القرآن. قال سبحانه: ((يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ)(المائدة: 67))، و((فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ)(الحجر: 94)). فكان النبي–عليه الصلاة والسلام– ما إن ينزل عليه الوحي حتى يسرع لكتابته وتبليغه إلى أمته. وعليه لا يُمكن أن ينفرد صحابي بسورة،أو بآية دون الصحابة لمدة يوم، ولا شهر، ولا سنة، ولا سنوات. وحتى إذا فرضنا حدوث ذلك جدلا، فإنه لن يستمر إلا مدة قصيرة، حتى يعلم بها المسلمون،ولا يُمكن أن يستمر الحال طيلة العهد النبوي إلى العهد الراشدي ولا يعلم بها إلا أبي بن كعب. وكان عليه من الواجب أن يُبلغ الصحابة بذلك، وأن يُخبرهم بها عندما جمعوا المصحف في خلافة عثمان. وبما أن هذا لم يحدث، دلّ على أن الحكاية مختلقة وباطلة من أساسها.

والشاهد الأخير– الثالث– مفاده أنها تضمنت أمرين مُنكرين: أحدهما قولها:((فانطلقنا إلى أبي فخرج أبي عليهما وقد توضأ فقال: إنه أصابني مذي فغسلت ذكري أو فرجي– مسعر شك–))[1]. وهذا من اللغو وفضول الكلام يتنزه الصحابة عن ذكره، ولا فائدة من إثارته في موضوع لا يتطلب ذلك، ولا سُئل عنه أبي بن كعب كي يُخبرهم به!!. فهذا كلام يُسيء إلى قائله، وحاشا لأُبي أن يقوله وهو يعلم أن الله تعالى يقول: ((وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلإِنْسَانِ عَدُوّاً مُّبِيناً)(الإسراء: 53)).

والأمر الثاني يتمثل في زعمها بأن عمر بن الخطاب قال له– بعدما أخبره عن المذي الذي أصابه–: ((أو يجزئ ذلك؟، قال: نعم. قال سمعته من رسول الله– ﷺ– قال نعم))[2]. وهذا لا يصح أن يكون عمر يجهل بأن خروج المني هو الذي يوجب الغسل لا المذي. فهذا شاهد على أن مختلقي هذه الرواية أرادوا الطعن في عمر وعلمه.لأن هذا الأمر الذي نُسب إليه بأنه كان يجهله، لا

[1] المسند، ج 5 ص: 231-232.
[2] المسند، ج 5 ص: 231-232.

يصح أبدا أن يكون عمر لا يعرفه وهو من كبار علماء الصحابة من جهة. وأن هذا الأمر يعرفه المسلمون عامة والمتزوجون منهم خاصة!!.

وخامسا إن الرواية الأولى– من القسم الثاني– هي نفس الرواية السابقة التي بينا بطلانها، وينطبق عليهما ما ذكرناه من انتقادات. لكن الأولى انفردت بأمر تضمن طعنا سافرا في القرآن والصحابة معا. هو قولها: ((فقال عمر ما هذا؟!، فقلت: هكذا أقرأنيها أُبي. قال: فمر بنا إليه قال: فجاء إلى أبي فقال: ما يقول هذا؟! قال أبي: هكذا أقرأنيها رسول– الله صلى الله عليه و سلم– قال: أفأثبِتُها فأثبَتَها))[1].

وأقول: هذه رواية مسمومة هدفها الطعن في القرآن والصحابة، وهي باطلة من دون شك إسنادا ومتنا وقد سبق بيان ذلك. لكن الذي يهمنا هنا هو إظهار تغليطها ومكرها،وتضليلها وبهتانها. فهي تعني أن تلك الآيات كانت قرآنا خارج المصحف البكري، لم يكن الصحابة على علم بها إلا أُبي بن كعب الذي انفرد بها وظل محتفظا بها مدة طويلة وهذا زعم باطل من دون شك،و قد سبق بيان ذلك. وتضمنت أيضا طعنا في النبي–عليه الصلاة والسلام– بأنه أخفى آيات من القرآن عن المسلمين، فلم يُخبرهم بها، وحرمهم منها، وخصّ بها صحابيا واحدا هو أبي بن كعب الذي لم يُخبر بها المسلمين وظل مُحتكرا لها مدة طويلة، ثم أخبر بها ابن عباس فقط دون باقي المسلمين. وهذا زعم باطل شرعا وعقلا، وحاشا لرسول الله–عليه الصلاة والسلام –أن يفعل ذلك، وهو المبعوث رحمة للعالمين، والمأمور بتبليغ الوحي الإلهي إلى العالم كله. فلاشك أن مُختلق هذه الرواية كذاب زنديق أراد بها الطعن في القرآن الكريم، والنبي–عليه الصلاة والسلام– والصحابة الكرام– رضي الله عنهم–.

ومن أباطيلها أيضا أنها تضمنت أيضا الطعن في جمع القرآن في خلافة أبي بكر الصديق بأنه لم يكن جامعا لكل القرآن، فضاعت منه آيات كانت عند أبي بن كعب، ومن المحتمل أن تكون آيات أخرى قد ضاعت نهائيا بحكم أنه ثبت–حسب زعمها– أن آيات ضاعت منه. مما أدى بعمر بموافقة أبي بأن يُلحق تلك الآيات المزعومة بالقرآن بناء على قولهما: ((قال: أفأثبِتُها، فأثبَتَها)). وبما أنها زعمت أنهما ألحقا تلك الآيات بالمصحف البكري، وبما أنه الآن لا يتضمن تلك الآيات المزعومة، فإن هذا يعني أن الصحابة زمن عثمان نزعوها من المصحف العثماني،

[1] أحمد: المسند، رقم الحديث: 21149، ج 5 ص: 117.

فعادت وسقطت من جديد!!. وبهذا تكون هذه الرواية المسمومة والملغمة والماكرة قد حققت أهدافها المرسومة لها لغا. فطعنت في كتاب الله ورسوله والصحابة من جهة،وكذبت الله تعالى عندما أخبرنا بأنه يحفظ كتابه من التحريف من جهة أخرى.

ولا شك أن ما زعمته هذه الرواية باطل جملة وتفصيلا، بدليل الشرع والتاريخ والعقل، وقد سبق إبطال مزاعمها،وسيأتي المزيد من الأدلة المبطلة لها. لكن الذي يجب أن نتنبه إليه هو أن هذه الرواية هي نموذج خطير وماكر من الروايات التي اختلقها محرفو التاريخ للطعن في القرآن الكريم وأهله.

وسادسا إن مما يُبطل ما زعمته روايات القسمين الأول والثاني من أن تلك الآيات ((لو أن لابن آدم...)) كانت قرآنا لكنها أُنقصت منه بسبب تعرضه للتحريف.أنه صحت روايات أخرى[1] تضمنت تلك الآيات المزعومة، لكنها لم تذكر أنها من القرآن ولا أنها نُسخت، وإنما نصت صراحة على أنها حديث نبوي شريف. مما يعني بالضرورة أن الروايات القائلة بقرآنية تلك الآيات المزعومة هي روايات مُختلقة مكذوبة عن سبق إصرار وترصد لتحقيق غايات في نفوس مُختلقيها. فأخذوا الروايات الصحيحة وأخرجوها من سياقها، وأضافوا إليها مفترياتهم واختلقوا لها سياقات جديدة تتفق مع أكاذيبهم. ومن تلك الروايات الصحيحة التي تفضحهم وتنقض مروياتهم المكذوبة ما يأتي:

منها ((حدثنا يحي بن يحي،وسعيد بن منصور،وقتيبة بن سعيد، قال يحي أخبرنا،وقال الآخران حدثنا أبو عوانة، عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله –صلى الله عليه و سلم-: " لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى واديا ثالثا،ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب)).[2] ومنها ((وحدثني حرملة بن يحيى، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس عن ابن

---

[1] هي صحيحة المتون، وإن كان في بعض أسانيدها ضعفاء، لكنها تتقوى بالروايات الصحيحة الأسانيد من جهة،وهي بلا شك أولى بالقبول، لأنها لا تخالف حقائق الشرع والتاريخ، خلاف الروايات الأخرى التي قالت بقرآنية تلك السورة المزعومة. فهي باطلة من دون شك، وتبقى الروايات التي لم تقل بذلك هي الأقوى والأولى بالقبول، حتى وإن كان بعض رجالها ضعيفا. وعليه فنحن لا ننقد أسانيد الروايات التي سنذكرها، لأنها حتى وإن لم يصح بعضها فهي صحيحة لغيرها، وتكفي وحدها لرد الروايات القائلة بقرآنية تلك الآيات، والتي بينا بطلانها إسنادا ومتنا.

[2] مسلم: الصحيح، رقم الحديث: 1048، ج 2 ص: 725.

شهاب عن أنس بن مالك عن رسول الله- ﷺ- أنه قال: لو كان لابن آدم واد من ذهب أحب أن له واديا آخر،ولن يملأ فاه إلا التراب، والله يتوب على من تاب))[1].

ومنها ((حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج،عن عطاء قال: سمعت ابن عباس- رضي الله عنهما- يقول: سمعت النبي- ﷺ- يقول: لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى ثالثا،ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب))[2]. و ((حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا يحي بن إسحق حدثنا ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر قال: قال رسول الله -ﷺ- لو أن لابن آدم واديا من مال لتمنى واديين ولو أن له واديين لتمنى ثالثا،ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب))[3]. و((حدثنا عبد الله، حدثني أبي، حدثنا بهز وعفان قالا: حدثنا أبان بن يزيد حدثنا أنس بن مالك أن نبي الله- ﷺ- كان يقول: لو أن لابن آدم واديين من مال لابتغى واديا ثالثا،ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب قال عفان ثم يتوب الله على من تاب)) [4]. وفي أخرى ((حدثنا عبد الله،حدثني أبي حدثنا،حسن حدثنا شيبان،عن قتادة،عن أنس بن مالك قال: سمعت نبي الله- ﷺ- يقول: لو أن لابن آدم واديين من مال لابتغى واديا ثالثا،ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب))[5].

وآخرها رواية للبخاري من طريقين ذكرهما في موضع واحد: الأول ((حدثنا عبد العزيز بن عبد الله،حدثنا إبراهيم بن سعد،عن صالح،عن ابن شهاب قال: أخبرني أنس بن مالك أن رسول الله- ﷺ- قال: " لو أن لابن آدم واديا من ذهب أحب أن يكون له واديان، ولن يملأ فاه إلا التراب ويتوب الله على من تاب")) [6]. والثاني ((وقال لنا أبو الوليد، حدثنا حماد بن سلمة،عن ثابت،عن أنس،عن أبي قال: "كنا نرى هذا من القرآن،حتى نزلت ألهاكم التكاثر))[7].

[1] مسلم: الصحيح، رقم الحديث: 1048، ج 2 ص: 725.
[2] البخاري: الصحيح، ج 8 ص: 92، رقم: 6436.
[3] المسند، ج 10 ص: 227.
[4] المسند، ج 9 ص: 411.
[5] المسند، ج 9 ص: 411.
[6] البخاري: الصحيح، ج 8 ص: 93، رقم: 6439.
[7] البخاري: الصحيح، ج 8 ص: 93، رقم: 6439.

وأقول: واضح من الطريق الأول أن الرواية وردت عن أنس بن مالك مباشرة عن النبي–عليه الصلاة والسلام– من دون وجود أُبي بن كعب بينهما. وقد نصت بصراحة على أن متنها هو حديث نبوي وليس قرآنا. لكن الطريق الثاني خالفها وذكر أن مضمونها كان قرآنا. فأي الطريقين ليس بصحيح؟؟. إنه الطريق الثاني، فلا يصح إسنادا ولا متنا.

فأما إسنادا فمن رجاله: حماد بن سلمة بن دينار السلمي أبو سلمة (ت 167 هـ عن نحو 80 سنة) قيل فيه: ثقة[1]،عابد، أمين، فيه غفلة، له أوهام وغرائب، وغيره أثبت منه[2]. روى عن الزبير أبي عبد السلام مراسيل[3]. وكان كثير الخطأ[4]. ذكر أحمد بن حنبل أن حمادا أسند عن أيوب أيوب السختياني أحاديث لم يسندها الناس عنه[5]. وقال ابن حجر: ((حماد بن سلمة بن دينار البصري أحد الأئمة الأثبات إلا أنه ساء حفظه في الآخر. استشهد به البخاري تعليقا ولم يخرج له احتجاجا، ولا مقرونا،ولا متابعة إلا في موضع واحد قال فيه: قال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سلمة فذكره.وهو في كتاب الرقاق وهذه الصيغة يستعملها البخاري في الأحاديث الموقوفة وفي المرفوعة أيضا إذا كان في إسنادها من لا يحتج به عنده))[6]. وبناء على هذا فإن حماد ضعيف عند عند البخاري.

وانفرد حماد بن سلمة بأحاديث عُرفت به، و قيل أنها دُست في كتبه من دون أن يعلم، وكان لا يحفظ أحاديثه[7]. وقد اتهمه يحي بن سعيد القطان بالكذب، و تفصيل ذلك مفاده أن أحمد بن حنبل قال: ((فال يحي بن سعيد القطان: إن كان ما يروي حماد بن سلمة، عن قيس بن سعد حقًا فهو. قلت له ماذا؟ قال: ذكر كلامًا. قلت ما هو؟ قال: كذاب. قلت لأبي: لأي شيء هذا. قال: لأنه روى عنه أحاديث رفعها إلى عطاء، عن ابن عباس، عن النبي – ﷺ –. قال أبي:

1 الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 2251، ج 1 ص: 394.
2 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 14، ج 2 ص: 8. و الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 1711، ص: 185.
3 البخاري: التاريخ الكبير، رقم: 1372 ج 3 ص: 125.
4 ابن عدي: الكامل، في الضعفاء، رقم: 431، ج 2 ص:، 270، 275، و ما بعدها.
5 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 615، ج 1 ص:، 270، 271.
6 أبن حجر: مقدمة فتح الباري، ج 2 ص: 286.
7 ابن عدي: الكامل، في الضعفاء، رقم: 431، ج 2 ص:، 270، 275، 282، 283.

ضاع كتاب حماد بن سلمة، عن قيس بن سعد فكان يحدثهم من حفظه، فهذه قضيته))[1].
فالرجل ضعيف ضبطا وعدالة، وهو في الحقيقة ليس حجة،ولا يصح الاعتماد عليه في رواية كالتي نحن بصددها. هذا فضلا على أنه هنا قد عنعن، وكان يرسل، فالإسناد غير مُتصل من جهته.

والثاني: ثابت بن أسلم البناني البصري أبو مُحَمَّد (ت بعد:122 هـ عن 86 سنة): ثقة، أرسل عن أبي هريرة. كان أيوب السختياني لا يكتب عن ثابت[2].و قال يحي القطان: ثابت اختلط[3].وقال أحمد بن حنبل: قال أهل المدينة إذا كان حديث غلط يقولون ابن المنكدر عن جابر،وأهل البصرة يقولون: ثابت عن أنس يحيلون عليهما[4].وهو هنا قد عنعن عن أنس بن مالك، مالك، ولم يُصرّح بالتحديث، مع أنه سمع منه، وكان عليه أن يُصرّح بذلك. وعليه فالرواية لم يثبت اتصالها.

وأما متنا فهو لا يصح بدليل الشاهدين الآتيين: أولهما إنه متن مردود بما نصت عليه نفس الرواية من طريقها الأول، فهي ذكرت صراحة أن تلك الآية المزعومة ليست قرآنا وإنما هي حديث نبوي. والشاهد الثاني مفاده أنه لا يصح القول بأن أنس بن مالك روى ذلك الخبر عن أبي بن كعب. فلا يصح لأنه كان من المقربين من النبي–عليه الصلاة والسلام –، وروى نفس الخبر عنه من دون توسط أُبي بينهما!!. فَذِكْرُه كوسيط بينهما هو شاهد قوي على ضعف الطريق الثاني.

وسابعا إنه مما يُبطل مزاعم تلك الروايات في قولها بقرآنية (لو أن لابن آدم...)، هو أنها تضمنت مُتونا مُتعددة ومُختلفة: مضمونا وحجما. مما يدل على أنها روايات مُختلقة افتراها محرفو التاريخ وتلاعبوا بها لغايات في نفوسهم.لأنها لو كانت سورة أو آيات منها، ما حدث لها كل ذلك الاختلاف، وإنما كانت ستنزل بصيغة واحدة شكلا ومضمونا، كما هو حال سور القرآن الكريم، وبما أنها لم تنزل كباقي سور القرآن، فإن هذا دليل دامغ على بطلانها.

---

[1] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 615، ج 1 ص:، 270، 271.
[2] ابن حجر: تهذيب، ج 1 ص: 1.
[3] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 1 ص: 385.
[4] ابن عدي: الكامل في الضعفاء، ج 2 ص: 99، رقم: 318.

فمن تلك الاختلافات، قول بعضها:((فقال رسول الله ذات يوم: نزلت علي آية " إنا أنزلنا المال لإقام الصلاة وإيتاء الزكاة،ولو كان لابن آدم واد ابتغى إليه ثانيا ولو كان ثانيا لابتغى إليه ثالثا ولا يملأ نفس ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب))[1]. ومنها ((ابن آدم لو أعطي واديا من مال لالتمس ثانيا ولو أعطي واديين من مال لالتمس ثالثا، ولا يملا جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب))[2].

ومنها رواية جعلت قسما من تلك الآية المزعومة من كلام عمر، فقالت:((فقال عمر: لو أن لامرئ واديا أو واديين لا بتغى إليهما ثلاثا فقال ابن عباس: ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ثم يتوب الله على من تاب. فقال عمر لابن عباس: ممن سمعت هذا قال: من أُبي))[3]. ثم جاءت أخرى -تتعلق بنفس الحادثة- وجعلتها كلها قرآنا، فقالت: ((قال ابن عباس فقلت: صدق الله ورسوله: ((" لو كان لابن آدم واديان من ذهب لابتغى الثالث؛ولا يملأ جوف بن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب". فقال عمر ما هذا؟!، فقلت: هكذا أقرأنيها أُبي...))[4].!!!!

ومنها رواية مروية عن الصحابي زيد بن أرقم، قالت:((لو كان لابن **آدم واديان من ذهب وفضة لابتغى** الثالث، ولا يملأ **بطن ابن آدم** إلا التراب. ويتوب الله على من تاب))[5]. وقالت أخرى مروية عن نفس الصحابي:((لو أن لابن آدم **واديا من مال لتمنى إليه** ثانيا **ولا يملأ نفس بن آدم** إلا التراب))[6]. لاحظ وتدبر الاختلاف الكبير بينهما من البداية إلى النهاية!!.

ومنها رواية عن أبي موسى الأشعري، أنه قال: ((:" نزلت، كأنه يعني سورة مثل براءة، ثم رفعت، فحفظ منها: « **إن الله يؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم**، ولو أن لابن آدم واديين من مال لابتغى إليهما ثالثا »))[7]. وأخرى عن أبي موسى الأشعري أنه قال: ((« **نزلت سورة فرفعت**،

1 الطبراني: المعجم الكبير، رقم: 3302، ج 3 ص: 247.
2 القرطبي: تفسير القرطبي، ج 20 ص: 139.
3 المسند، ج 5 ص: 231-232.
4 أحمد: المسند، رقم الحديث: 21149، ج 5 ص: 117.
5 القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 587.
6 أحمد البزار: مسند البزار، رقم الحديث: 4333، ج 2 ص: 134.
7 الطحاوي: مشكل الآثار، ج 5 ص: 121.

وحفظ منها:" لو أن لابن آدم واديين من مال لابتغى إليهما ثالثا، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب "))[1]. !!!.

ومما يشهد على بطلان ما زعمته الأولى، أن النسائي روى حديثا مفاده ((قال رسول الله– صلى الله عليه و سلم–: "إن الله ليؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم "))[2]. وهذا يعني أن هذه المقولة هي حديث نبوي وليست قرآنا كما زعمت تلك الرواية.

وآخرها رواية انفردت بإضافات غريبة ومُضحكة وركيكة لم ترد في الروايات السابقة، مفادها: ((إن رسول الله– صلى الله عليه و سلم– قال: إن الله تبارك وتعالى أمرني أن أقرأ عليك القرآن قال فقرأ { لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب } قال فقرأ فيها "ولو أن بن آدم سأل واديا من مال فأعطيه لسأل ثانيا فأعطيه لسأل ثالثا، ولا يملأ جوف بن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب، وإن ذلك الدين القيم عند الله الحنيفية غير المشركة ولا اليهودية ولا النصرانية ومن يفعل خيرا فلن يكفره))[3].

وبذلك يتبين مما ذكرناه أن تلك الروايات باختلافاتها ومهازلها تشهد بذاتها على نفسها بأنها روايات مُختلقة جاءت نتيجة عمليات تحريف واختلاق،وتركيب للأخبار بشكل واسع، وفق خطة مرسومة مسبقا عن سبق إصرار وترصد لتحقيق غايات في نفوس محرفيها!!.

واتضح منها أيضا أن متون تلك الروايات جمعت خليطا من الأحاديث والمفتريات ثم زعمت أنها آيات قرآنية. وهذا زعم باطل من دون شك، وهي في الحقيقة روايات مُلفقة جمعت بين الحقائق والأباطيل، والمهازل و التحريفات،و ليست قرآنا أبدا. هدفها التشكيك في القرآن الكريم، والطعن فيه بدعوى أنه قد تعرّض للتحريف.

[1] الطحاوي: مشكل الآثار، ج 5 ص: 121.

[2] النسائي: السنن الكبرى، ج 5، ص: 279، رقم: 8885. وصحح الألباني، صحيح الجامع الصغير وزياداته، ج 1ص: 324ن رقم: 1866.

[3] أحمد بن حنبل: المسند، رقم الحديث: 21240، ج 5، ص: 131.

ومن ذلك أيضا أن تعدد طرق تلك الروايات وتنوع متونها بالزيادة والنقصان هو دليل دامغ على أن الرواية باطلة من أساسها، لأنه لا يُمكن أن يحدث لها ذلك لو كانت قرآنا لأن القرآن الكريم تولى الله تعالى حفظه، وقد تفرّغ المسلمون لحفظه وخدمته.

وواضح من ذلك أيضا أن المتدبر في تلك الروايات والمتذّوق لها يتبين له أنها ليست من القرآن الكريم. وإنما هي خليط من الكلام الصحيح والركيك، ولا تحمل روح القرآن ولا موسيقاه، ولا حلاوته ولا إيقاعاته.

وثامنا إن الرواية السادسة– من القسم الثاني– التي نصت على أن رسول الله– صلى الله عليه و سلم– قال لأبي بن كعب: إن الله تبارك وتعالى أمرني أن أقرأ عليك القرآن قال: فقرأ { لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب } قال فقرأ فيها ولو أن بن آدم سأل واديا من مال فأعطيه لسأل ثانيا فأعطيه لسأل ثالثا،ولا يملأ جوف بن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب وان ذلك الدين القيم عند الله الحنيفية غير المشركة ولا اليهودية ولا النصرانية ومن يفعل خيرا فلن يكفره))[1]. هي رواية لا تصح بهذا المتن إسنادا ولا مضمونا، وإنما هي رواية مركبة للطعن في سلامة القرآن الكريم من التحريف.والدليل على عدم صحتها هو أنه سبق بيان عدم صحة إسنادها، ولأن متنها هذا مُنكر ويُبطله متن الرواية الصحيحة لهذه الحادثة نفسها، فقد روى البخاري أن النبي– صلى الله عليه وسلم– قال لأبي بن كعب: ((إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن قال أبي آلله سماني لك قال الله سماك لي فجعل أبي يبكي قال قتادة فأنبئت أنه قرأ عليه { لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب }))[2].فليس في هذه الحادثة حكاية السورة المزعومة ((لو أن لابن آدم...)). أليس هذا دليل دامغ على بطلان ما زعمته الرواية السادسة؟؟!!.

وأخيرا – تاسعا– إن الروايات التي ذكرت أن تلك السورة المزعومة (لو أن لابن آدم...) كانت قرآنا ثم نُسخت، هي أيضا لم تصح إسنادا ولا متنا كما سبق أن بيناه. وقولها بنسخ تلك السورة ((**نزلت سورة فرفعت**، وحفظ منها:" لو أن لابن آدم واديين...)) هو شاهد آخر على عدم صحتها، لأن النسخ في القرآن الكريم مس آيات منه ولم يمس سُوَره، بدليل قوله تعالى: (مَا نَنسَخْ

---

[1] أحمد بن حنبل: المسند، رقم الحديث: 21240، ج 5، ص: 131.

[2] البخاري: الصحيح، ج 6 ص: 175، رقم: 4960.

مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللّهَ عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)(البقرة: 106). وقال سبحانه: (وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُواْ إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ)(النحل: 101).

فالنسخ تعلق بآيات من القرآن ولم يتعلق بنسخ سور منه. وعليه فلا يصح الأخذ بالروايات التي قالت بالنسخ ولا بالتي سكتت عنه، لأن الحكاية كلها باطلة من أساسها. ويبدو أن بعض الرواة اختلقوا حكاية نسخ تلك السورة المزعومة إما لإحداث بلبلة وخلط الأوراق فيما يتعلق بهذه السورة. وإما أن بعضهم أراد أن يرفع التناقضات والشُبهات والطعون التي أثارتها تلك الروايات، فاختلقوا روايات النسخ محاولة منهم لاحتواء ما أثارته،وإيجاد حل شكلي مقبول ولو كان ضعيفا.

وإنهاءً لهذا المبحث يتبين منه أن الروايات(21 رواية) التي زعمت بأن مقولة: ((لو أن لابن آدم...)) كانت سورة قرآنية، أو آيات من القرآن، ما هي إلا روايات مختلقة، ثبت بالتحقيق العلمي عدم صحتها إسنادا ومتناً. وما هي إلا نموذج للتحريف والتلاعب بالروايات واختلاقها وفق خطة مرسومة مسبقا لتحقيق غايات في نفوس محرفيها من جهة. وتبين من جهة أخرى أن أصلها صحيح لا على أنها قرآن،وإنما هي حديث نبوي صحيح، أخذه المحرفون وزادوا فيه،وأخرجوه عن أصله وزعموا أنه سورة قرآنية ضاعت من القرآن أو أُسقطت منه.

ثانيا: نقض الروايات المتعلقة بسورتي الحفد والخلع:

يتضمن هذا المبحث ثلاث عشرة رواية تتعلق بسورتين مزعومتين يُعرفان بسورتي الحفد والخلع، قيل أنهما من القرآن الكريم لكنهما لم يُلحقا بالمصحف البكري،ولا العثماني. فما تفاصيل ذلك؟، وهل صحيح ما زعمته تلك الروايات؟!.

الأولى مفادها: ((حدثنا وكيع قال: حدثنا سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عبد الملك بن سويد الكاهلي أن عليا قنت في الفجر بهاتين السورتين: اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك الخير ولا نكفر من خلع وتبرك من يفجر اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك...))[1].

---

[1] ابن أبي شيبة: المصنف، رقم الأثر، 213 ج 15، ص: 313.

والثانية: ((حدثنا هشيم قال: أخبرنا حصين، عن ذر،عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى،عن أبيه أنه صلى خلف عمر فقنت في الفجر بهاتين السورتين: اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك الخير ولا نكفر منخلع وتبرك من يفجر اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك...))[1].

و الرواية الثالثة: ((حدثنا حفص بن غياث، عن ابن حريج، عن عطاء،عن عبيد بن نمير قال: سمعت عمر يقنت في الفجر يقول: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. اللهم إنا نستعينا ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير كله ولا نكفر ثم قرأ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك الجد بالكفار ملحق اللهم عذب كفرة أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك))[2].

والرواية الرابعة: ((عبد الرزاق،عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء أنه سمع عبيد بن عمير يأثر عن عمر بن الخطاب في القنوت أنه كان يقول: أللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات، والمسلمين والمسلمات، وألف بين قلوبهم، وأصلح ذات بينهم، وانصرهم على عدوك وعدوهم، اللهم العن كفرة أهل الكتاب الذين يكذبون رسلك، ويقاتلون أولياءك، اللهم خالف بين كلمتهم، وزلزل أقدامهم، وأنزل بهم بأسك الذي لا ترده عن القوم المجرمين بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك. بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، اللهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك ونخاف عذابك إن عذابك بالكفار ملحق))[3]. و((**قال**: وسمعت عبيد بن عمير يقول: القنوت قبل الركعة الاخرة من الصبح، **وذكر أنه بلغه** أنهما سورتان من القرآن في **مصحف** ابن مسعود، وأنه يوتر بهما...))[4].

---

[1] ابن أبي شيبة: المصنف، رقم الأثر، 213 ج 15، ص: 313.
[2] ابن أبي شيبة: المصنف، ج 2، ص: 313.
[3] عبد الرزاق الصنعاني: المصنف، رقم الأثر: 4969، ج، ص: 217.
[4] عبد الرزاق الصنعاني: المصنف، رقم الأثر: 4969، ج، ص: 217.

والرواية الخامسة: (حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا هارون، عن عنبسة، عن ابن أبي ليلى، عن عثمان بن سعيد، قال: لقي عبد الرحمن بن أبي ليلى عبد الله بن شداد، فقال: هل حفظت صلاة عمر؟ فقال: نعم، صلى بنا عمر « فقرأ في الفجر بسورة يوسف حتى بلغ: فهو كظيم، فبكى حتى انقطع، ثم ركع، ثم قام فقرأ سورة النجم، فلما أتى على آخرها سجد، ثم قام فقرأ: إذا زلزلت، ثم رفع صوته، فقنت بهاتين السورتين: اللهم إنا نستعينك ونستغفرك، ونثني عليك ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يفجرك، اللهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك ونخشى عذابك، إن عذابك بالكفار ملحق))[1].

والرواية السادسة: ((حدثنا الحسن بن عرفة، قال: حدثنا شبابة، قال: حدثنا شعبة، عن الحكم، عن ذر، عن ابن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه، قال: صليت مع عمر بن الخطاب ﵁ فقنت بالسورتين: " اللهم إنا نستعينك ونستغفرك، ونثني عليك ونؤمن بك، ونخلع ونترك من يفجرك، اللهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك، ونخشى عذابك، إن عذابك بالكفار ملحق "))[2].

والرواية السابعة ((حدثنا الحسن بن عرفة، قال الطبري: حدثنا شبابة بن سوار، قال: حدثنا شعبة، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، مثله))[3].

والرواية الثامنة: ((حدثنا مجاهد بن موسى، قال: حدثنا يزيد، قال: أخبرنا هشام بن حسان، عن مُحَمَّد بن سيرين، عن أخيه، معبد بن سيرين أن عمر بن الخطاب رضوان الله عليه " قنت في الفجر مرة، وقرأ بهاتين السورتين: اللهم إياك نعبد، اللهم إنا نستعينك "))[4].

والتاسعة: ((حدثنا ابن المثنى، قال: حدثنا مُحَمَّد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن عبدة بن أبي لبابة، عن ابن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضوان الله عليه "كان يقنت في الصبح قبل الركوع بهاتين السورتين: " اللهم إياك نعبد " و " اللهم إنا نستعينك "))[1].

---

[1] الطبري: تهذيب الآثار، رقم الأثر: 2649، ج 2، ص: 259.
[2] نفسه، رقم الأثر: 2653، ج 2، ص: 259.
[3] نفسه، رقم الأثر: 2653، ج 2، ص: 259.
[4] نفس المصدر، رقم الأثر: 2656، ج 2، ص: 260.

والرواية العاشرة: ((حدثنا مُحَّد بن إسحاق بن راهويه، ثنا أبي، ثنا عيسى بن يونس، حدثني أبي، عن جدي قال:أمنا أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد بخراسان فقرأ بهاتين السورتين إنا نستعينك ونستغفرك فذكر الحديث))[2].

والرواية الحادية عشرة: ((أخبرنا مُحَّد بن عبد الله الحافظ، حدثنا أبو العباس مُحَّد بن يعقوب، حدثنا الحسن بن مكرم، حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا أبان بن أبي عياش قال: سألت أنس بن مالك عن الكلام في القنوت، فقال: « اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يفجرك، اللهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك ونخشى عذابك الجد، إن عذابك بالكفار ملحق، اللهم عذب الكفرة، وألق في قلوبهم الرعب، وخالف بين كلمتهم، وأنزل عليهم رجزك وعذابك، اللهم عذب كفرة أهل الكتاب الذين يجحدون رسلك، ويكذبون أنبياءك، ويصدون عن سبيلك، ويجعلون معك إلها آخر، لا إله غيرك، اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات، والمسلمين والمسلمات، وأصلحهم وأصلح ذات بينهم، وألف بين قلوبهم، واجعل في قلوبهم الإيمان والحكمة، وثبتهم على ملة رسولك، وأوزعهم أن يشكروا نعمتك التي أنعمت عليهم، وأن يوفوا بعهدك الذي عاهدتهم عليه، وانصرهم على عدوك وعدوهم، إله الحق » **وقال أنس: والله إن نزلت إلا من السماء**))[3].

الرواية الثانية عشرة: ((حدثنا وكيع قال: أخبرنا جعفر بن برقان، عن ميمون بن مهران في **قراءة** أبي بن كعب: اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك بالكفار ملحق)) [4].

---

[1] الطبري: تهذيب الآثار، رقم الأثر: 2658، ج 2، ص: 260.
[2] الطبراني: المعجم الكبير، رقم الأثر: 860، ج 1 ص: 292.
[3] البيهقي: الدعوات الكبير، ج 1ص: 411، رقم: 362.
[4] ابن أبي شيبة: المصنف، رقم الأثر، 213 ج 15، ص: 313.

والرواية الأخيرة– الثالثة عشرة– مفادها أن الطبري أورد رواية ذكرت أن **سورة الخلع والحفد** كانت في مُصحف أبي بن كعب، ثم ذكر روايات أخرى عن نفس السورة، فقال **((** حدثنا عبيد الله بن سعد، قال: حدثنا عمي، قال: حدثنا أبي، عن ابن إسحاق، عن سلمة بن كهيل " أنه قرأها في مصحف أبي بن كعب مع: قل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس مكتوبة "))[1].

واضح من تلك الروايات أنها أدعت أن سورتي الحفد والخلع المزعومتين كانتا معروفتين بأنهما من القرآن في خلافة عمر بحكم أنه كان يصلي بهما حسب زعمها. وهذا يعني أن هاتين السوتين بما أنهما كانا كذلك، فهذا يدل على أنهما كانتا في المصحف البكري،لأنه لا يُعقل أن يكون عمر وغيره من الصحابة يصلون بهما في زمن خلافته ولا تكونا موجودتين في المصحف الإمام–البكري–، وبما أن هاتين السورتين غير موجودتين في الصحف العثماني الآن، فهذا يعني بالضرورة أنهما أُسقطتا منه عندما نُسخ من المصحف البكري. وبمعنى آخر أنه تعرض للتحريف بإنقاص سورتين منه!!!. فهل هذا الزعم صحيح؟؟!! إنه زعم باطل لأن رواياته لم تصح إسنادا ولا متنا.

فأما إسنادا، فإن أول أسانيدها ((حدثنا وكيع، قال حدثنا سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت،عن عبد الملك بن سويد الكاهلي أن عليا قنت...))[2]. وهذا الإسناد لا يصح لأن من رجاله: وكيع بن الجراح تقدم تفصيل حاله في الفصل الثاني، وتبين منه أنه كان كثير الخطأ، والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في تعامله مع أهل الحديث.

والثاني: حبيب بن أبي ثابت الأسدي الكوفي أبو يحيى(ت 119هـ): سبق تفصيل حاله، وتبين منه أنه كان كثير الإرسال والتدليس عن تعمد وسبق إصرار، والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية.وهو هنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

وآخرهم– الثالث–: عبد الملك بن سويد الكاهلي يبدوأنه مجهول الحال، فلم أعثر له على ذلك في كتب التراجم والرجال، ولا في كتب التواريخ والبلدان.

---

[1] الطبري: تهذيب الآثار، رقم الأثر: 2655، ج 2، ص: 260.

[2] ابن أبي شيبة: المصنف، رقم الأثر، 213 ج 15، ص: 313.

والإسناد الثاني: ((حدثنا هشيم، قال أخبرنا حصين،عن ذر، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى،عن أبيه أنه صلى خلف عمر فقنت في الفجر...)) [1].

هذا الإسناد لا يصح لأن من رواته: هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي (105-183 هـ)، قيل فيه: ثقة، ثبت، كثير التدليس،فقد حدث عن كثيرين لم يسمع منهم، كجابر الجعفي، حدث عنه كثيرا، ولم يسمع منه إلا حديثين، إذا لم يُصرح بالتحديث فليس بشيء[2]. وهذا عمل تحريفي تغليطي، لا يليق ولا يصح أن يُعمل به، خاصة في أمر الدين. فلماذا هذا التلاعب بالدين و الناس. فمن كان هذا حاله من حقنا رفض أخباره، خاصة إذا خالفت الصحيح. أليس هذا التلاعب والإصرار على التدليس قد يكون من مظاهر ممارسة التقية؟؟!. ومن أمثلة تدليسه، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: ((حدثني أبي. قال: حدثنا هشيم، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله. قال: كنا لا نتوضأ من الموطىء. سمعتُ أَبي يقول: هذا لم يسمعه هشيم من الأعمش، ولا الأعمش سمعه من أبي وائل))[3] وأشير هنا إلى أن ابن قتيبة جعل هشيم بن بشير من رجال الشيعة[4]، لكن الشيعة لم يذكروه من بين رجالهم[5]، مما يُرجح بأن الرجل لم يكن شيعيا إماميا،،وإنما كان شيعيا سنيا متهاونا ومتلاعبا بالأخبار، والله أعلم بحقيقة طويته. لكن مع هذا فإن هذا الرجل بما أنه كان يتلاعب بالأخبار عن تعمد، وبما أن خبره هذا مُنكر المتن[6] فلا يُقبل منه، ولا يثبت من جهته حتى وإن صرّح بالتحديث.

والثاني حصين بن عبد الرحمن السلمي أبو الهذيل الكوفي (ت 136 هـ عن93 سنة): ثقة[7]، ذكره ابن عدي في الضعفاء[8]، ساء حفظه في آخر عمره[9]. وبما أنه ساء حفظه في آخر حياته، ولا ولا نعلم متى سمع منه هشيم بن بشير هذا الخبر، وبما أنه عنعن هنا ولم يُصرّح بالسماع، وقد عاش

---

[1] ابن أبي شيبة: المصنف، رقم الأثر، 213 ج 15، ص: 313.
[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم:100، ج 10 ص: 40 و ما بعدها.
[3] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 4 ص: 35.
[4] المعارف، ص: 139.
[5] حسب كتب الرجال الشيعية، ككتاب: رجال الطوسي، و رجال بن داود، و رجال النجاشي.
[6] سنبين ذلك عندما ننقد المتن قريبا.
[7] ابن حجر: التقريب، ج1 ص: 222.
[8] ج 2 ص: 448، رقم: 519.
[9] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 1 ص: 257.

في زمن يُطلب فيه التفريق بين السماع من عدمه، فإن الإسناد لم يثبت اتصاله بينه وبين ذر بن عبد الله.

والثالث ذر بن عبد الله بن زرارة(ت قبل سنة 100 هـ) قيل فيه: ثقة، صدوق، مُرجئ، حدث عن عبد الرحمن بن أبزى و لم يسمع منه[1]. وكما حدث عمن لم يسمع منه، فكذلك قد يُحدث عمن سمع منه بما لم يسمعه منه، وإنما سمعه من غيره. وبما أنه لم يصرّح هنا بالسماع من سعيد بن عبد الرحمن، وكان يُحدّث عمن لم يسمع منه، فالإسناد بينهما لم يثبت اتصاله.

والأخير- الرابع-: سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى الخزاعي مولاهم الكوفي (ت من ط الثالثة هـ): ثقة، أرسل عن عثمان[2]. وبما أن هذا الراوي كان يُرسل، فحدث عمن لم يدركه، فكذلك قد يُحدث عمن سمع منه بما لم يسمعه منه، وإنما سمعه من غيره. وبما أن هذا حاله، و هنا قد عنعن فإن الإسناد بينه وبين أبيه لم يثبت اتصاله.

والإسناد الثالث: ((حدثنا حفص بن غياث عن ابن حريج عن عطاء عن عبيد بن نمير قال سمعت عمر يقنت في الفجر))[3]. وهذا الإسناد لا يصح ن لأن من رواته: حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي (117-194 هـ)، قيل فيه:، ثقة، صدوق، كثير الغلط كان يرسل، ويُدلس، مُخلّط، فقد حدث بحديث عن راوٍ لم يسمعه منه[4].، قال علي بن المديني: أحاديثه عن جعفر بن مُحَمَّد- الصادق- مُنكرة، وعن مالك مقاربة[5].

---

1 ابن حجر: تهذيب، ج 2 ص: 142.

2 ابن حجر: تهذيب، ج 3 ص: 35.

3 ابن أبي شيبة: المصنف، ج 2، ص: 313.

4 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 1 ص: 252، رقم: 584. و ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 1 ص: 279.

5 ابن أبي حاتم: الجرح و التعديل، ج 2 ص: رقم: 265.

و جعله الشيعة الإمامية من رجالهم، ومن أصحاب بعض أئمتهم والراوين عنهم، ووثقوه، وأثنوا عليه، ورووا عنه روايات إمامية، واعتمدوها، لكن أشار بعضهم إلى أنه من العامة[1]. و مما يُؤيد صحة تشيعه وممارسته للتقية، فقد كان من أخص تلاميذ الأعمش في الكوفة، فهم من رؤوس شيعة محدثي الكوفة كما سبق أن ذكرناه. ومنها حادثة تبين أن هذا الرجل كان يتظاهر بالتشدد من الرافضة، بطريقة توحي بممارسته للتقية عندما كان قاضيا، ومفادها أن الراوي طلق بن غنام ذكر أن امرأة قالت لحفص: ((أصلح الله القاضي، زوجني، فإن إخوتي يضرون بي، فالتفت إلي، وقال: يا طلق! اذهب، فزوجها إن كان الذي يخطبها كفؤا، فإن كان يشرب النبيذ حتى يسكر، فلا تزوجه، وإن كان رافضيا، فلا تزوجه))[2]. ومنها أيضا أن أحاديثه عن جعفر الصادق مُنكرة. فهي كذلك لأنها من أحاديث الشيعة الإمامية التي كان يرويها، وهي من شواهد تشيعه. وبما أن ذلك هو حاله، وهنا قد عنعن فإن الإسناد لا يصح من جهته.

والثاني: ابن جريج، سبق تفصيل أحواله، وتبين أنه كثير التدليس، وحاطب ليل، والراجح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية. وقال أحمد ابن حنبل: ((كل شيء يقول ابن جريج: قال عطاء، أو عن عطاء فإنه لم يسمعه من عطاء))[3]. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن عن عطاء بن أبي رباح ن فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: عطاء بن أبي رباح القرشي المكي أبو مُحَمَّد، اسمه أسلم(27– 114هـ): ثقة، كثير الإرسال، يأخذ عن كل ضرب، ومرسلاته من أضعف المرسلات[4]، و كان يدلس، و في هذا قال

---

1 عبد الحسين الشبستري: أصحاب الإمام الصادق، رقم: 886، ج 1 ص: 424. و أبو العباس النجاشي: رجال النجاشي، رقم: 346، ج 136. و ابن بابويه القمي: كتاب الخصال، الحوزة العلمية، قم، 1403، ج 2 ص: 7. و آغا برزك: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج 34 ص: 30. و أبو جفر الطوسي: الفهرست، ج 1 ص: 187.

2 الذهبي: سير أعلام النبلاء، الطبقة التاسعة، رقم: 6، ج 17 ص: 21.

3 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم:1632، ج 2 ص: 345 و ما بعدها، 348.

4 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 3933، ج 20، ص: 83.

أحمد بن حنبل: ((ورواية عطاء عن عائشة لا يحتج بها، إلا أن يقول: سمعت))[1]. وقد حدث عن ابن عمر كثيرا و لم يسمع منه[2]. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فلا يصح الإسناد من قِبَله.

والإسناد الخامس: ((عبد الرزاق، عن ابن جريج، قال أخبرني عطاء أنه سمع عبيد بن عمير يأثر عن عمربن الخطاب في القنوت أنه كان يقول:.... ". **قال**: وسمعت عبيد بن عمير يقول: القنوت قبل الركعة الاخرة من الصبح، **وذكر أنه بلغه** أنهما سورتان...))[3].

وهذا الإسناد لا يصح لأن من رجاله: عبد الرزاق بن همّام بن نافع الصنعاني(ت 126-211هـ)، قيل فيه: ثقة، ثبت، يتشيع، مُتهم بالتدليس و قال العباس بن عبد العظيم العنبري -لما قدم من صنعاء-: ((لقد تجشمت إلى عبد الرزاق، وأنه لكذاب والواقدي أصدق منه)).وقال زيد بن المبارك: ((كان عبد الرزاق كذابا يسرق الحديث))..وقال أيضا: ((لم يخرج أحد من هؤلاء الكبار من ها هنا إلا وهو مجمع أن لا يحدث عنه))[4]. وقال إسحاق بن عبد الله السلمي: حجاج بن مُحَمَّد نائما أوثق من عبد الرزاق يقضان. وَقَال أبو بكر بن أَبي خيثمة: ((سمعت يحي بن مَعِين وقيل له: إن أحمد بن حنبل قال: إن عُبَيد الله بن موسى يرد حديثه للتشيع، فقال: كان والله الذي لا إله إلا هو عبد الرزاق أغلى-من الغلو- في ذلك منه مئة ضعف،ولقد سمعت من عبد الرزاق أضعاف أضعاف ما سمعت من عُبَيد الله))[5]. وهذا استدلال صحيح،و شاهد قوي ودامغ. فلماذا نفرق بين الرجلين مع أن عبد الرزاق أكثر غلوا في التشيع؟؟!، أليس العقل البديهي يقول: يجب الجمع بين المتشابهين، والتفريق بين المختلفين.

---

[1] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 5 ص: 46.

[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 6 ص: 148.و أبو داود: السنن، رقم: 1132، ج 1 ص: 439، و رقم: 4902، ج 4 ص: 426.

[3] عبد الرزاق الصنعاني: المصنف، رقم الأثر: 4969، ج، ص: 217.

[4] ابن حجر: تهذيب التهذيب،ج 1 ص: 136، ج 5 ص: 217. ذكر ابن حجر تعليق الذهبي على العنبري، و أنكر هو ذلك، لكن الحقيقة ليست كذلك، لأن هؤلاء قالوا عن تجربة و علم، و لا يرد موقفهما بالانكار و الاعتراض من دون دليل، فموقفهما صحيح، و لايُترد إلا بدليل صحيح. و عليه فاعتراض الذهبي و ابن حجر لا يكفي لرد قول هؤلاء. نفس المصدر.

[5] المزي: تهذيب الكمال، 18، ص: 59. و ابن حجر: طبقات المدلسين، رقم: 58، ص: 43.

وكان عبد الرزاق يرى أفضلية علي على الشيخين أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما-، لكنه فضلهما عليه، لتفضيل علي لهما على نفسه. فقال: ((ولو لم يفضلهما ما فضلتهما كفى بي ازدراء أن أحب عليا ثم أخالف قوله))[1]. وهذا تشيع صريح، ومدخل إلى الرفض، لكنه مُغلف بتسنن[2]، يبدو أنه من التقية. لكنه من جهة أخرى روى عبد الله بن أحمد أنه قال: ((سمعت سلمة بن شبيب يقول: سمعت عبد الرزاق يقول: والله ما انشرح صدري قط، أن أفضل عليا على أبي بكر وعُمَر، رحم الله أبا بكر ورحم الله عُمَر ورحم الله عثمان ورحم الله عليا، من لم يحبهم فما هو مؤمن، وَقَال: أوثق عملي حبي إياهم))[3]. فبكلامه هذا عن الشيخين نقض قوله الأول، ففي الأول كان يرى تفضيل علي على الشيخين، و إنما فضلهما عليه اتباعا له، ثم هو هنا يقول بأن صدره لم ينشرح لتفضيل علي عليهما!!. فماذا يعني هذا؟، فهل هو ممارسة للتقية وضحكا على الناس، أم هو تطور فكري مر به الرجل؟؟.

ومن مظاهر غلو عبد الرزاق الصنعاني في التشيع ودخوله باب الرفضُ، أنهُ ذكِر حديث عن عبد الرزاق في التشيع والغلو في علي، فأنكره يحي بن معين، واتهم به قوما من نيسابور، وتفضيل ذلك ما رواه علي بن سعيد، بقوله: ((قدم قوم من أهل نيسابور على يحي بن معين وفيهم أبو الأزهر فقال يحي: إنما الكذاب منكم الذي روى عن عبد الرزاق فذكر هذا الحديث فقال أبو الأزهر أني أتيت بنا يذ حدثنا أحمد بن مُحَمَّد الشرقي قال: ذكر أبو الأزهر، قال: كان عبد الرزاق قد خرج إلى ضيعته فخرجت خلفه وهو على بغلة له فالتفت فرآني فقال: يا أبا الأزهر تعنيت ها هنا فقال: اركب، قال: فأمرني فركبت معه على بغله. فقال: ألا اخصك بحديث أخبرني معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن بن عباس أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: لعلي أنت سيد في الدنيا سيد في الآخرة، من أحبك فقد أحبني، ومن أبغضك فقد أبغضني، وحبيبك حبيب الله وبغيضك بغيض الله، والويل لمن أبغضك من بعدي. قال أبو الأزهر: فلما قدمت بغداد كنت في مجلس يحي

---

1 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 601، ج 5 ص: 216 و ما بعدها.

2 و يدل على قلة علم الرجل بالشرع و بالأخبار، لأن عليا-رضي الله عنه- لم يفضلهما على نفسه إكراما أو تقية، و إنما فضلهما حقيقة بدليل الشرع و التاريخ، و أما هو أمثاله فاتبعوه تقليدا لا علما. و الشاهد على ذلك أن عبد الرزاق لم يتشيع بدليل و علم، وإنما تقليدا و تأثرا ببعض المحدثين، هو أن جعفر الطيالسي روى عن بن معين: ((سمعت من عبد الرزاق كلاما يوما فاستدللت به على ما ذكر عنه من المذهب فقلت له: إن استاذيك الذين أخذت عنهم ثقات كلهم أصحاب سنة فعمن أخذت هذا المذهب فقال: قدم علينا جعفر بن سليمان فرأيته فاضلا حسن الهدى فأخذت هذا عنه)). المزي: تهذيب الكمال، ج: 1، ص: 65. فهل بهذه الطريقة يختار العلماء مذاهبهم؟؟!!.

3 المزي: تهذيب الكمال، 18، ص: 60.

بن معين فذاكرت رجلا بهذا الحديث فارتفع حتى بلغ يحيى بن معين قال: فصاح يحيى بن معين فقال: من هذا الكذاب الذي روى هذا عن عبد الرزاق. قال فقمتُ في وسط المجلس قائما فقلت: أنا رويتُ هذا الحديث عن عبد الرزاق،وذكرتُ له حتى خرجت به إلى القرية قال فسكت يحيى))[1].فهذا شاهد تاريخي دامغ على أن عبد الرزاق كان يُمارس التقية، فيتلون كما يريد وحسب مصلحته، لهذا تناقضت مواقف أهل الحديث منه بين مُوثق له ومُضعف، وبين مادح له وقادح!!.

ومن مظاهر تشيعه وممارسته للتقية أنه رويت عنه أخبار تدل على أنه من أهل الأهواء أكثر مما هو من أهل السنة والاستقامة. من ذلك ما ذكره ابن عدي: ((حدثنا يوسف بن يعقوب النيسابوري، ثنا أبو حاتم الرازي، ثنا مُحَمَّد بن إسماعيل الضراري الرازي، قال: رأيت عبد الرزاق ومرت عليه امرأة جميلة فنظر إليها فقال هذه من مراكب الملوك)). و((سمعت علي بن أحمد بن علي بن عمران الجرجاني يقول: سمعت أبي يقول: سمعت عبد الرزاق يقول: ما رأيت دواب قط أكذب من أصحاب الحديث))[2]. فإن صح الخبران فالرجل ضال صاحب هوى، وقلبه مملوء غيضا تجاه أهل السنة عامة، وأهل الحديث خاصة، وهذه هي حقيقة الشيعة الإمامية عامة في موقفهم من أهل السنة. وقوله الثاني ينطبق عليه أولا، فإذا وُجد من أهل الحديث من كان يكذب، فهذا ليس أصلا عندهم، ولا هو عقيدة عندهم، وإنما هو عقيدة عند الشيعة الإمامية، فقد استحلوه بعقيدة التقية، وعلى أساسه أقاموا مذهبهم في الإمامة و ما نتج عنها. وبه تسللوا إلى أهل السنة وبه اندسوا بينهم. ولولا غلبة الصدق وحسن الظن على أهل السنة، وغفلة كثير منهم، ما راجت أحاديث عبد الرازق وأمثاله من الشيعة الإمامية على كثير من محدثي أهل السنة. فالرجل عكس الآية ونسي أو تناسى نفسه وأمثاله، بأنهم من أكذب الطوائف[3]. لكن لكلامه وجه صحيح، هو أنه ربما ضحك به عليهم وصفهم بذلك، عندما رأى كثيرا منهم يأتونه من أقطار بعيدة، فيسمعون منه،و يقبلون أحاديثه المكذوبة التي كان يحدثهم بها.

ومن مظاهر تدليسه وعدم حرصه واهتمامه وتدقيقه، أن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: ((قلت ليحيى: عبد الرزاق كبير السن؟ فقال: أما حيث رأيناه فما كان بلغ ثمانين، نحواً من سبعين

---

[1] ابن عدي: الكامل في الضعفاء، رقم: 1463، ج 6 ص: 343.
[2] ابن عدي: الكامل في الضعفاء، رقم: 1463، ج 6 ص: 343 -344.
[3] عن ذلك أنظر كتابنا: مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي و تدوينه، و الكتاب منشور ورقيا و إلكترونيا.

بلغ. ثم قال يحيى: أخبرني أبو جعفر السويدي، أنه وقوم من الخراسانية، وقوم من أصحاب الحديث، جاؤوا إلى عبد الرزاق بأحاديث للقاضي هشام، وتلقطوا أحاديث عن معمر، من حديث هشام، وابن ثور. قال يحيى: وكان ابن ثور هذا ثقة. فجاؤوا بها إلى عبد الرزاق فنظر فيها. فقال: هذه بعضها سَمِعتُها، وبعضها لا أعرفها، أو لم أسمعها. قال: فلم يفارقوه حتى قرأها فلم يقل لهم: حدثنا ولا أخبرنا. قال أبو زكريا: أخبرني بهذه القصة أبو جعفر السويدي صاحب لنا))[1]. و من ذلك أيضا ((قال عبد الله: سمعتُ أَبي يقول: قال عبد الرزاق: رأيت أبا حازم بن دينار. فقلت: له: سَمِعتَهُ منه؟ قال: أظن))[2].

وقال ابن عدي: ((قد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم وكتبوا عنه إلا أنهم نسبوه إلى التشيع وقد روى أحاديث في الفضائل لم يتابع عليها، هذا أعظم ما ذموه من روايته لهذه الأحاديث ولما رواه في مثالب غيرهم، وأما في باب الصدق فأرجو أنه لا بأس به. إنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت ومثالب آخرين مناكير))[3].

وأقول: الحقيقة أن تبريره هذا ضعيف جدا، بل لا يُقبل، ولا يصلح دليلا صحيحا يُقام عليه الدين، لأنه إذا كان هؤلاء قد ردوا أحاديثه في التشيع مدحا وذما، فهذا يعني أن الرجل فيه خلل كبير،وهذا الخلل يتعلق بذات الإنسان وسلوكه: عقيدة وصدقا وممارسة. وتبرير ذلك لا يكون بالتمني والترجي، كقوله: ((فأرجو أنه لا بأس به))، وإنما يكون بالدليل الصحيح، ولا يكون بالتمنيات، فقوله لا يُغير من الحقيقة شيئا، والدين يجب أن يُقام على اليقين والصحيح من الأخبار، لا على الترجيح، والتمني والترجي. وذلك الذي ردوه ليس هينا، كما هو واضح من كلامه، إنه أمر خطير له خلفية مذهبية لا يصح تجاوزها أو تقزيمها. فلابد من التعامل مع مروياته بحذر شديد، يكون الحكم فيه الدليل الصحيح وحده لا حسن الظن ولا الترجي ولا التمني. والحق لا يُعرف بكثرة ولا بقلة، وإنما يُعرف بالأدلة التي تحمله. فإذا توفرت الأدلة الصحيحة فلا يصح الاحتجاج بمواقف الرجال كثرة ولا قلة. علما بأن تناقض مواقف المحدثين من الرجل هو شاهد

[1] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 1588، ج 2 ص: 319.
[2] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 1588، ج 2 ص: 319.
[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 601، ج 5 ص: 216 و ما بعدها.و ابن عدي: الكامل في الضعفاء، رقم: 1463، ج 6 ص:346.

قوي دامغ على مراوغاته وممارسته للتقية، وليست دليلا على صدقه، خاصة وأن تلك المواقف تأتي من شيعي إمامي. إن عبد الرزاق رجل مشبوه ومتلاعب، ولا يستحق كل ذلك التعظم والتبجيل والدفاع عنه، إنه دُلل بأكثر مما يستحق، ولا يصح قبول أخباره إلا بعد تحقيقها إسنادا ومتنا!!.

وبذلك يتبين أن عبد الرزاق من رجال الشيعة، أظهر التشيع السني وأخفى التشيع الإمامي، ولهذا عده ابن قتيبة وابن عدي من الشيعة[1]، وجعله الشيعة الإمامية من رجالهم وثقاتهم، ومن أصحاب بعض أئمتهم، ورووا رواياته الإمامية في كتبهم المذهبية، أظهر فيها القول بأئمة الشيعة والبراءة من مخالفيهم[2].

والثاني ابن جريج، سبق تفصيل أحواله، وهو هنا حتى وإن قال: ((أخبرني))، فهو ضعيف من جهة ضبطه وعدالته كما بيناه أعلاه، ويزيد هذا قوة بطلان متن الخبر[3].

وآخرهم – الثالث- عبيد بن عمير بن قتادة أبو عاصم الليثي المكي القاص (ت 68هـ)،مع أنه تابعي ثقة، عاصر كبار الصحابة كعمر وغيره[4]، فإن روايته هذه عن عمر لم يثبت اتصالها لأنه لم يُصرح بالسماع، وإنما حكاها عنه عطاء بأنه ((سمع عبيد بن عمير **يأثر عن** عمربن الخطاب...)). وكذلك قول عطاء ((وسمعت عبيد بن عمير يقول... **وذكر أنه بلغه** أنهما...)). وهذا خبر منقطع أيضا، لأن كلمة ((بلغني، أو بلغه)، لا تفيد الاتصال، وإنما هي كما قيل: بلغني هي أخت زعموا. ولا يصح أن يقول عن السورتين المزعومتين بأنه بلغه أنهما سورتان. فهذا شاهد قوي على عدم صحة الرواية، لأن هذا الرجل تابعي عاصر كبار الصحابة وصغارهم، فلو كانت السورتان المزعومتان من القرآن، وكان الصحابة يقرؤون بهما في الصلاة لكان على علم بهما علما يقينا، ولا يحتاج أن يقول: بلغني أنهما سورتان. وبما أن الرواية زعمت أنه قال ذلك، فهذا دليل دامغ على عدم صحة الرواية، بل وبطلان الحكاية من أساسها.

---

1 ابن عدي: الكامل في الضعفاء، رقم: 1463، ج 6 ص:346. و ابن قتيبة: المعارف ن ص: 139.

2 أنظر مثلا: عبد الحسين الشبستري: أصحاب الإمام الصادق، رقم: 1825، ج 3 ص: 212. و أبو جعفر الطوسي: الأمالي، رقم: 1050، ج 2 ص: 1، 129. و الغيبة، رقم: 482، ج 2 ص: 432. و رجال الطوسي، رقم: 714. و أبو العباس النجاشي: رجال النجاشي، ص: 382.

3 سنبين ذلك في موضع نقد المتن لاحقا.

4 ابن حجر: تهذيب، ج 6 ص: 51. و العلائي: جامع التحصيل، ص: 234، رقم:497.

وإسناد الرواية الخامسة: ((حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا هارون، عن عنبسة، عن ابن أبي ليلى، عن عثمان بن سعيد، قال: لقي عبد الرحمن بن أبي ليلى عبد الله بن شداد، فقال: هل حفظت صلاة عمر؟ فقال: نعم، صلى بنا عمر....))[1].

وهو إسناد لا يصحن لأن من رجاله: مُحَمَّد بن حُميد بن حيان الرازي(ت 248 هـ): وثقه بعض المحدثين، في حديثه نظر، كثير المناكير، ليس بثقة، ردئ المذهب، كذاب، يتلاعب بالأحاديث زيادة ونقصانا، قامت الشواهد ضده بأنه كذاب ومدلس[2].

والثاني:هارون بن المغيرة بن حكيم البجلي أبو حمزة الرازي (من الطبقة التاسعة) قيل فيه: صدوق، ليس به بأس، شيعي، ثقة، فيه نظر، ربما أخطأ[3].

والثالث: عنبسة بن سعيد بن الضرير أو الضريس الأسدي الكوفي قاضي الري (من ط الثامنة) ثقة، لا بأس به، كان يُخطئ، مستقيم الحديث[4].

وآخرهم: مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي[5] (ت 148هـ): ضعيف، سيئ الحفظ لا يتعمد الكذب، مضطرب الحديث، أكثر خطأ في عطاء، ليس بالقوي، ليس بذاك، لا يُحتج به، كثير المناكير، تركه أحمد و يحي بن معين، ثقة عدل في حديثه. كان أحمد بن حنبل لا يُحدث عنه، وضعفه و لم يرضه[6]. يتبين من ذلك أنه كان يروي الأكاذيب، لكن من دون تعمد، فهل هذا صحيح؟؟. فهل كان الرجل شيعيا يُمارس التقية؟؟!. نعم إن الرجل من رواة الشيعة، ومروياته في كتبهم المذهبية، ككتاب الغيبة لأبي جعفر الطوسي[7]، و كتاب الكافي للكليني[1]. علما

---

[1] الطبري: تهذيب الآثار، رقم الأثر: 2649، ج 2، ص: 259.
[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 181، ج 8 ص> 92 و ما بعدها.
[3] ابن حجر: تهذيب، ج 10 ص: 8.
[4] ابن حجر: تهذيب، ج 7 ص: 111.
[5] وجدت صعوبة في تمييزه، لكن الراجح هو الذي ذكرته.
[6] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 503، ج 8 ص: 220. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 3 ص: 256، رقم: 2374.
[7] ط1، مؤسسة المعارف، إيران، 1411، رقم: 151، ج 1 ص: 394.

علما بأن هذا الرجل كان فقيها وقاضيا، فهل يُعقل أن يكون فقيها قاضيا وضعيفا إلى تلك الدرجة في الرواية؟؟!!، ألا يدل هذا على أن الرجل بسبب انشغاله بالفتوى والقضاء، وعمله على اختلاق الروايات خدمة لمذهبه هو الذي جعله ضعيفا مضطربا، كثير الأخطاء والمناكير؟؟!!.

والإسناد السادس: (((حدثنا الحسن بن عرفة، قال: حدثنا شبابة، قال: حدثنا شعبة، عن الحكم، عن ذر، عن ابن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه، قال: صليت مع عمر بن الخطاب))[2]. هذا الإسناد لا يصح، لأن من رواته: شبابة بن سوار المدائني الخراساني الأصل (ت 205 هـ أو بعدها): صدوق، ثقة، كان أحمد لا يرضاه لقوله بالإرجاء[3]. وقال أبو حاتم: ((لا يُحتج به، صدوق))[4].

والثاني: شعبة بن الحجاج، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه كثير الخطأ في أسامي الرواة و يُقلبها[5]، وكان يُدلس، وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن، فافسناد لا يصح من جهته.

والثالث: الحكم بن عتيبة الكندي أو مُحَّد الكوفي (50- 114 هـ)، قيل فيه: ثقة، ثبت، مُدلس، كان يرسل، حدث عن أقوام لم يسمع منهم، كزيد بن أرقم، لم يلق ابن مسعود، قال أحمد العجلي: ((وكان فيه تشيع إلا أن ذلك لم يظهر منه إلا بعد موته))[6]. وهذا دليل دامغ على أن شيعة محدثي الكوفة كانوا مندسين بين أهل الحديث، وكانوا حريصين على إخفاء حقيقتهم، ولهذا لم يُتفطن لكثير من هؤلاء، وبعضهم لم يضهر حاله إلا بعد موته، كهذا الرجل. فما مصير مروياته بعد انكشاف أمره؟؟!!. وقد جعله ابن قتيبة من رجال الشيعة[7]، وعده الشيعة من رجالهم[8] ومن

---

[1] ج 1 ص: 174، 454، ج 2 ص: 96.
[2] الطبري: تهذيب الآثار، رقم الأثر: 2653، ج 2، ص: 259.
[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 528، ج 2 ص: 206.
[4] الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 3653، ج 4 ص: 178.
[5] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد،رقم: 1161، ج 2 ص: 140.
[6] المزي تهذيب الكمال، رقم: 1438، ج 7 ص: 115 و ما بعدها، 119. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ص: 167، رقم: 141.
[7] المعارف، ص: 139.
[8] أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 1099، ج 1: 179.

رواة أخبارهم الإمامية عن بعض أئمتهم[1]، وجعله الاثنى عشرية من الشيعة الزيدية البترية[2]. ومن مروياتهم عنه: ((موسى بن جعفر بن وهب البغدادي، عن علي بن أسباط، عن مُحَمَّد بن الفضيل، عن أبي حمزة الثمالي قال: كنت أنا والمغيرة بن سعيد جالسين في المسجد فأتانا **الحكم بن عتيبة** فقال: لقد سمعت من أبي جعفر عليه السلام حديثا " ما سمعته منه قط، فسألناه عنه فأبى أن يخبرنا به، فدخلنا عليه فقلنا: إن الحكم بن عتيبة أتانا وذكر أنه سمع منك حديثا " ما سمعه منك قط وأنه لم يسمعه منك أحد قط، فسألناه عنه فأبى أن يخبرنا به، فقال: نعم وجدنا علم علي- عليه السلام- في آية من كتاب الله عزوجل قوله: " ما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي (ولا محدث) " فقلنا: ليست هكذا هي، فقال: هي في كتاب علي " وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي (ولا محدث) إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في امنيته " قلت: وأي شيء المحدث؟ قال: ينكت في اذنه فيسمع طنينا "كطنين الطست أو يقرع على قلبه فيسمع وقعا "كوقع السلسلة يقع في الطست، فقلت: نبي؟ فقال: لا، مثل الخضر وذي القرنين))[3].

إسناد الرواية السابعة ((حدثنا الحسن بن عرفة، قال الطبري: حدثنا شبابة بن سوار، قال: حدثنا شعبة، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس:))[4].

وإسنادها هذا لا يصح،لأن من رواته: شبابة بن سوار، وشعبة، والحكم بن عتيبة، وهؤلاء بينا ضعفهم في الرواية السابقة. وآخرهم: مِقْسَمٍ الضَّبِّي: يبدو أنه مجهول، فلم أعثر له على حال جرحا ولا تعديلا،وقد ترجم له ابن أبي حاتم ولم يذكر من ذلك شيئا[5].

وإسناد الرواية الثامنة: ((حدثنا مجاهد بن موسى، قال: حدثنا يزيد، قال: أخبرنا هشام بن حسان، عن مُحَمَّد بن سيرين، عن أخيه، معبد بن سيرين أن عمر بن الخطاب -رضوان الله عليه- " قنت في...))[1].

---

[1] أبو جعفر الكليني: الكافي، ج 3 ص: 386، ج 3 ص: 65، ج 6 ص: 306.

[2] ابن داود الحلي: رجال ابن داود، رقم: 163، ص: 342.

[3] أبو عبد الله المفيد، الاختصاص، ج 2 ص: 119. لاحظ هذه الرواية كذب قطعا لأمرين: الأول هو أي خبر طعن طعن في القرآن بالتحريف ت\، أو يُحمله ما ليس فيه فهو خبر باطل من دون شك، وذلك الخبر زعم هذا. والثاني أن جعفر الصادق كان سنيا ولم يكن أبدا شيعيا إماميا، وكل الرواة الت تروى عنه أنه كان إماميا فهي كذب عليه.

[4] الطبري: تهذيب الآثار، رقم الأثر: 2653، ج 2، ص: 259.

[5] الجرح و التعديل، ج 6 ص: 415 و ما بعدها، رقم: 1890.

هذا الإسناد لا يصح، لأن من رجاله: يزيد بن هارون بن زاذان بن ثابت السلمي أبو خالد (118- 206 هـ قارب 90 سنة): ثقة، صدوق، ثبت، يُدلس، لا يُميز ولا يُبال عمن روى، فيه ضعف[2].

والثاني: هشام بن حسان الأزدي القردوسي البصري(ت148 هـ):وثقه كثير من أهل الحديث وضعفه بعضهم، مُدلس، يُرسل، ومُتهم بالتحديث عمن لم يسمع، كان يُصر على التدليس في الرواية عن عطاء والحسن. لم يكن يحفظ، كان خشبيا- شيعيا إماميا-. قيل: عنده ألف حديث حسن ليس عند غيره[3]. كان شعبة يتقي حديث هشام بن حسان عن عطاء بن أبي رباح، ومحمد بن سيرين، والحسن بن البصري. مُتهم بالتصرف في الأحاديث التي يرويها. كان يرفع أحاديث عن محمد بن سيرين لم يرفعها إلى النبي-عليه الصلاة و السلام-، فأنكر عليه أحد الرواة ذلك فتوقف[4].

بهذه السهولة توقف!!، هذا لا يُقبل منه، لأن الرجل كان شيعيا إماميان يُمارس التقية ويتلون حسب مصالحه والظروف التي تحيط به من جهة، وإصراره على التدليس، وانفراده بعدد كبير من الأحاديث دليل دامغ على ممارسته للتقية، وتلاعبه وتلونه من جهة أخرى. وأما القول بأنه انفرد بألف حديث حسن، فهذا لايصح، لأنه هو نفسه ضعيف جدا: ضبطا وعدالته، فكيف تكون تلك الأحاديث الحسنة التي انفرد بها؟؟!!. ومن أين له بها؟؟!!. وهل يُعقل أن ينفرد بألف حديث دون غيره من المحدثين؟؟!!.

والثالث: محمد بن سيرين (ت110 هـ عن 77 سنة): ثقة ثبت[5]. كان كثير الإرسال، حدث عن أقوام لم يدركهم، وآخرين لم يسمع منهم، فأرسل عن ابن عباس، وابن عمر، وعائشة وغيرهم[6]. و وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

---

1 الطبري: تهذيب الآثار، رقم الأثر: 2656، ج 2، ص: 260.

2 ابن حجر: تهذيب، ج 10، ص: 258. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 4 ص: 145.

3 ابن عدي: الكامل في الضعفاء، رقم: 203 ج 8 ص: 110. و ابن حجر: تهذيب، ج 10 ص: 22 و ما بعدها.

4 المزي: تهذيب الكمال، ج 30 ص: 189.

5 ابن حجر: تقريب التهذيب، ج 2 ص: 85.

6 العلائي: جامع التحصيل، ص: 264.

وآخرهم-الرابع-: معبد بن سيرين الأنصاري البصري (ت نحو:100هـ): ثقة، يُعرف ويُنكر، أرسل عن عمر بن الخطاب[1]. فالإسناد من جهته مُنقطع في روايته عن عمر.

والإسناد التاسع: ((حدثنا ابن المثنى، قال: حدثنا مُحَّد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن عبدة بن أبي لبابة، عن ابن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه أن عمر بن الخطاب))[2]. وهذا الإسناد لا يصح، لأن من رواته: مُحَّد بن جعفر غندر الهذلي البصري(ت193هـ)، قيل فيه: ثقة، فيه غفلة وبلادة[3]. في غير شعبة يُكتب حديثه ولا يُحتج به[4]. فالرجل فيه ضعف من جهة ضبطه، حتى في شعبة بسبب ما فيه من غفلة وبلادة. ويقوي هذا أن متن الخبر مُنكر.

والثاني شعبة بن الحجاج: سبق تفصيل حاله، وتبين أنه كثير الخطأ في أسامي الرواة و يُقلبها[5]، وكان يُدلس، وبما أنه هنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث عبدة بن أبي لبابة: ثقة من الرابعة، أرسل عن بعض الصحابة[6].وبما أنه يُرسل،وهنا قد عنعن، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.
وآخرهم: سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى الخزاعي مولاهم الكوفي (من الطبقة الثالثة): ثقة، أرسل عن عثمان[7]. وبما أن هذا الراوي كان يُرسل، فحدث عمن لم يدركه، فكذلك قد يُحدث عمن سمع سمع منه بما لم يسمعه منه، وإنما سمعه من غيره. وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فإن هذا الإسناد بينه وبين أبيه لم يثبت اتصاله.

---

[1] ابن حجر: تهذيب، ج 9 ص: 159. و العلائي: جامع التحصيل، ص: 283.
[2] الطبري: تهذيب الآثار، رقم الأثر: 2658، ج 2، ص: 260.
[3] ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 63. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 2295، ج 3 ص: 224.
[4] الذهبي: الميزان، رقم: 7324، ج 5 ص: 419.
[5] أابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 2 ص:127. والعلائي: جامع التحصيل، ص: 231.
[6] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد،رقم: 1161، ج 2 ص: 140.
[7] ابن حجر: تهذيب، ج 3 ص: 35.

والإسناد العاشر: ((حدثنا مُحَّد بن إسحاق بن راهويه ثنا أبي ثنا عيسى بن يونس حدثني أبي عن جدي قال:أمنا أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد بخراسان فقرأ...))[1].

وهذا الإسناد لا يصح، لأن من رواته: إبراهيم بن مخْلد بن إبراهيم بن مطر الحنظلي، لم أعثر له على حال جرحا ولا تعديلا.

والثاني: عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي (ت 187أو 191هـ)، قيل فيه: ثقة، ثبت، تكلم فيه قتادة الحراني، كان من أصحاب الأعمش لم يكن يُفارقه!!. أسند حيث الهدية، والناس يرسلونه، قال الأثرم:(عن أحمد كان عيسى بن يونس يسند حديث الهدية والناس يرسلونه. وقال بن معين: عيسى بن يونس يسند حديثا عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي – ﷺ– كان يقبل الهدية ولا يأكل الصدقة. والناس يرسلونه))[2]. وقال ابن أبي خيثمة في تاريخه: ((ثنا أحمد بن جناب، ثنا عيسى بن يونس، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس أحمد بن جناب، ثنا عن شعبة،عن يونس بن عبيد،عن الحسن، عن سمرة به.قال بن حبان: ليس فيه سمرة، إنما هو موقوف على الحسن)). فما معنى هذا؟؟، إن الرجل يتصرف في الإسناد بالزيادة،وهذا مرفوض ولا يصح. ومما يندرج في ذلك ويلتقي معه انفراده بأحاديث دون غيره، فقال: ((حدثنا الأعمش أربعين حديثا فيها ضرب الرقاب لم يشركني فيها أحد عن ابن إسحاق))[3]. فما معنى ؟؟ وأما الشيعة الإمامية، فالقوم جعلوه منهم، كأبيه و جده، ورووا عنه مرويات إمامية في كتبهم المذهبية[4]. المذهبية[4].

وخلاصة حاله: الراجح أن الرجل كان شيعيا إماميا، بدليل الشواهد الآتية:أولها، منها إن عائلته كانت شيعية: جده، ووالده، وأخوه، وقد سبق ذكر أحوالهم. والثاني هو أن أخص شيوخه كان شيعيا إماميا هو الأعمش سليمان بن مهران، وقد كان ملازما له. والشاهد الثالث هو أن الشيعة جعلوه منهم ورووا مروياته الإمامية في كتبهم المذهبية.والرابع هو أن طعن بعض أهل السنة فيه،

---

1 الطبراني: المعجم الكبير، رقم الأثر: 860، ج 1 ص: 292.

2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 440، ج 7 ص: 170 و ما بعدها.

3 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 440، ج 7 ص: 170 و ما بعدها.

4 أنظر مثلا: أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 577، ج 1 ص: 432.و ابن بابويه القمي: الخصال، ج 2 ص: 87. و الكليني: الكافي، ج 1 ص: 339.

يشير إلى وجود مطعن فيه، حتى وإن أنكره كبارهم. والخامس ثبوت تلاعبه ببعض الأسانيد كما سبق بيانه، وتفرده ببعضها. فهذا دليل قوي على تلاعبه وممارسته للتقية.

والثالث: يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي أبو إسرائيل ((ت 152هـ) قيل فيه: كانت فيه غفلة شديدة، ثقة، صدوق، لا يُحتج بحديثه، ضعيف، كان يقدم عثمان على علي[1](لاحظ التقية و تبادل الأدوار)، حديثه مضطرب، حديثه عن أبيه ضعيف، حديثه فيه **زيادة على حديث الناس**، في هذا قال أحمد بن حنبل: ((يونس بن أبي إسحاق حديثه فيه زيادة على الناس)). فقيل له: ((يقولون: إنما سمعوا من أبي إسحاق حفظًا، ويونس ابنه سمع في الكتب فهي أتم. قال: من أين قد سمع إسرائيل ابنه من أبي إسحاق، وكتب وهو وحده، فلم تكن فيه زيادة مثل يونس))[2]. هذا شاهد قوي ودامغ على تصرف السبيعي وابنه وحفيده في الأحاديث حسب خطة مدروسة لغايات في نفوسهم. وأحمد قد تعجب من حال يونس، ومقارنته بابنه، فكلاهما حفظ وكتب من السبيعي لكن زيادات الأب يونس أكثر مخالفة لما عند الناس من ابنه.و هذا يعني أن ابنه كان يُمارس ذلك أيضا لكن بدرجة أقل. وهكذا تبادل هؤلاء الأدوار، وكثير من أهل السنة في غفلة عن ذلك.

وقد عده شيخ الشيعة أبو جعفرالطوسي من رجاله[3]. وهذا الرجل يبدو أنه كان يُخفي تشيعه، فلم أعثر عند السنة من ذكر أنه شيعي إمامي ولا شيعي سني، لكن أحواله ومروياته تشهد على تشيعه.والمصادر الشيعية سكتت عنه إلا الطوسي جعله من رجاله. لكن وجدت له مرويات إمامية في بعض كتبهم.

وآخرهم–الرابع– أبو إسحاق السبيعي: سبق تفصيل أحواله، وتبين أنه كثير التدليس والإرسال، وكان شيعيا إماميا يُمارس التقية في تعامله مع أهل السنة. فالرجل ضعيف ضبطا وعدالة.

---

[1] ابن حجر: تهذيب، ج 10 ص: 306 و ما بعدها.
[2] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل، ج 4 ص: 158.
[3] الذهبي: الميزان، ج 5 ص: 2.

وإسناد الرواية الحادية عشرة ((أخبرنا مُحَّد بن عبد الله الحافظ، حدثنا أبو العباس مُحَّد بن يعقوب، حدثنا الحسن بن مكرم، حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا أبان بن أبي عياش قال: سألت أنس بن مالك عن الكلام في القنوت، فقال:...)) [1].

هذا الإسناد لا يصح، لأن من رواته: مُحَّد بن عبد الله بن مُحَّد بن حمدويه، هو الحاكم النيسابوري صاحب المستدرك، تقدم تفصيل أحواله في الفصل الأول وتبين أنه ليس بثقة، وكان ضعيفا ضبطا وعدالة، وشيعيا إماميا ممارسا للتقية.

والثاني: يزيد بن هارون بن زاذان بن ثابت السلمي أبو خالد (118- 206 هـ قارب 90 سنة)، قيل فيه: ثقة، صدوق، ثبت، يُدلس، لا يُميز ولا يُبالي عمن روى، فيه ضعف[2].

وآخرهم- الثالث- أبان بن أبي عياش فيروز البصري أبو إسماعيل العبدي(ت نحو:140هـ): متروك، ليس بثقة، لا يُكتب حديثه، ساقط، ضعيف، مُتهم بالكذب[3].

والإسناد الثاني عشر ((حدثنا وكيع قال: أخبرنا جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران في **قراءة** أبي بن كعب:...))[4]. وهذا الإسناد لا يصح، لأن من رجاله: وكيع بن الجراح تقدم تفصيل حاله في الفصل الأول، وتبين منه أنه كان كثير الخطأ، والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في علاقته مع أهل الحديث.

الثاني: جعفر بن برقان الكلابي) (ت 150 هـ)، قيل فيه: ثقة، فيه ضعف واضح من جهة الضبط، روى مناكير، حدث عن بعض الرواة ولم يسمع منهم[5]. كان كثير الخطأ في حديثه. وقال فيه أبو بكر بن خزيمة: لا يُحتج به إذا انفرد بشيء[6].

وآخرهم –الثالث- ميمون بن مهران الجزري أبو أيوب أصله كوفي (40- 117هـ): ثقة،يرسل، وقد حدث عن بعض الصحابة و لم يلحق بهم، كعمر والزبير- رضي الله عنهما.و كان

---

1 البيهقي: الدعوات الكبير، ج 1ص: 411، رقم: 362.
2 ابن حجر: تهذيب، ج 10، ص: 258. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 4 ص: 145.
3 ابن حجر: تهذيب، ج 12 ص: 63 و ما بعدها.
4 ابن أبي شيبة: المصنف، رقم الأثر، 213 ج 15، ص: 313.
5 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 131، ج 1 ص: 57-58. و العلائي: جامع التحصيل، ص: 154.
6 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 934، ج 5 ص: 15.

فيه تشيع يفضل عليا على عثمان- رضي الله عنهما- ثم أصبح يفضل عثمان عندما قال له عمر بن عبد العزيز: أيهما أحب اليك رجل أسرع في كذا أو رجل أسرع في المال؟ قال: فرجعت وقلت: لا أعود))، وكان يحمل على علي بن أبي طالب[1]. و يُذكر أن هذا الرجل ولد سنة 40،وعبد الله بن مسعود توفي سنة 32 هـ. وجعله الشيعة من رجالهم، ورووا له في كتبهم روايات إمامية[2]. فهل كان هذا الراوي يُمارس التقية فيما أظهره في موقفه من علي وعثمان- رضي الله عنهما-؟؟. فالإسناد لا يصح لانقطاعه، وضعف بعض رجاله.

وإسناد الرواية الأخيرة- الثالثة عشرة- ((حدثنا عبيد الله بن سعد، قال: حدثنا عمي، قال: حدثنا أبي، عن ابن إسحاق، عن سلمة بن كهيل " أنه قرأها))[3]. إنه إسناد لا يصح، لأن من رواته: إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني (108- 185 هـ)، قيل فيه: ثقة، صدوق، حجة، ربما أخطأ في الحديث، تكلم فيه يحي بن سعيد فأشار إلى أنه ليّن الحديث، وتركه وكيع، ثم حدث عنه[4]. و ذكره ابن عدي في الضعفاء، وأشار إلى أن له مراسيل، وانفرد بأحاديث[5]. علما بأن الشيعة الإمامية جعلوه من رجالهم، ومن أصحاب بعض أئمتهم، فترجم له بعضهم بقوله: ((أبو إسحاق إبراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي، الزهري، العوفي، المدني. من محدثي وفقهاء الإمامية الممدوحين، وكان متكلما، حافظا، قاضيا، ويعده العامة من ثقاتهم...))[6]. فماذا يعني هذا؟؟.فالرجل ضعيف، وله مراسيل، وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

---

[1] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 6338، ج 29 ص: 210 و ما بعدها، 226. و ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 703، ج 9 ص: 279.

[2] أنظر مثلا: ابن بابويه القمي: الخصال، ج 2 ص: 292. أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 805، ج 1 ص: 131. و علي البروجردي: طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، رقم: 7714، ج 3 ص: 134.

[3] الطبري: تهذيب الآثار، رقم الأثر: 2655، ج 2، ص: 260.

[4] الذهبي: سير أعلام النبلاء، رقم: 81، ج 15 ص: 315 و مابعدها. و ابن حجر: تهذيب التهذيب،ج 12 ص: 78، رقم: 216، و ما بعدها. و ابن سعد: الطبقات، ج 6 ص: 178.

[5] ابن عدي: الكامل في الضعفاء، ج 1 ص: 97 و ما بعدها، رقم: 77.

[6] عبد الحسين الشبستري: أصحاب الإمام الصادق، ج 1 ص: 39، رقم:41. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، ج 1 ص: 249، رقم: 1726.

والثاني: مُحَمَّد بن إسحاق بن يسار المدني (ت 150 هـ)، قيل فيه: ثقة، ليس بحجة، صدوق، دجال، مُتهم بالكذب، مُدلس، رُمي بالتشيع، وكان يُدلس إذا لم يُصرّح بالسماع، لا يُبالي عمن يروي. كان يتصرف في الأخبار التي يرويها بالزيادة والنقصان. وقال فيه أحمد بن جنبل: ((" هو كثير التدليس جدًا ")) فقيل له: ((فإذا قال: حدثني وأخبرني، فهو ثقة، قال: هو يقول: أخبرني فيخالف)). وقال فيه أيضا: ((كان رجلاً يشتهي الحديث فيأخذ كتب الناس فيضعها في كتبه)). وقيل لأحمد أيضا: ((حدث ابن إسحاق، حدثنا نافع، عن ابن عمر؟ يزكى عن العبد النصراني، فقال: هذا أشر على ابن إسحاق)). وذُكر عنده مُحَمَّد بن إسحاق فقال: ((أما في المغازي وأشباهه فيكتب، وأما في الحلال والحرام فيحتاج إلى مثل هذا، ومد يده وضم أصابعه))[1]. وقد عده الشيعة من رجالهم[2].

واضح مما ذكرناه أن الرجل لم يكن صافيا، إنما كان مخلطا جامعا بين الصدق والكذب. وربما كان يمارس التقية، أو كان مستهترا. والله تعالى أعلم بحقيقة بحاله، و من هذ حاله فهو ضعيف سواء صرّح بالسماع أو لم يُصرّح به، خاصة إن كان متن الرواية مُنكرا، وهو هنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

وآخرهم- الثالث- سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي أبو يحيى الكوفي (47- 121هـ)، قيل فيه: ثقة، مُتقن، فيه تشيع قليل، ثقة ثبت على تشيعه، كان يتشيع[3]. وقد عده الشيعة الإمامية من رجالهم وجعله بعضهم من الشيعة الزيدية البترية[4]. فالرجل مشبوه، ويبدوا أنه كان يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث، وعليه فالإسناد من جهته لا يصح.

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 51، ج8 ص: 28 و ما بعدها. و الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 5275، ج 2 ص: 552.و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 2275، ج 3 ص: 211.

[2] أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 3998، ج 1 ص: 462. و ابن داود الحلي: رجال ابن داود، رقم: 1312، ص: 234.

[3] ابن حجر: تهذيب، ج 3 ص: 103.

[4] أنظر مثلا:أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، ج 1 ص: 101، 183، 370. و ابن داود الحلي: رجال ابن داود، ص: 142، 352.

وبذلك يتبين جليا أن أسانيد تلك الروايات- 13 رواية –كلها لم تصح. مما يعني أن حكاية سورتي الحفد والخلع لا أصل صحيح لها، وهذا شاهد دامغ على ضعف متونها من جهة، وسنقيم أدلة أخرى صحيحة على بطلان متونها من جهة أخرى.

فمن ذلك أولا إن مما يُثبت بطلان ما زعمته تلك الروايات هو أنها مخالفة للقرآن الكريم مخالفة صريحة، لأن قولها بقرآنية سورتي الحفد والخلع هو طعن في القرآن وتكذيب صريح له، ونقض لما وصفه الله تعالى به. فهو كتاب مُحكم لا يأتيه الباطل أبدا، وأن الله تعالى تولى حفظ كتابه. وهذا وحده كافٍ لنسف تلك الروايات من أساسها. وزعمها هذا هو من جهل وتعصب وخبث مختلقيها،إنهم نسوا أو تناسوا أن أية رواية تقول بتعرض القرآن الكريم للتحريف بطريقة أو أخرى، من قريب أو من بعيد، فهي رواية قد حكمت على نفسها بالإعدام مُسبقا، وهي باطلة بالضرورة، ويجب رفضها مُطلقا بدليل الشرع والعقل والعلم.

وثانيا إن مما يُبطل تلك الروايات القائلة بقرآنية سورتي الحفد والخلع المزعومتين، وأن عمر بن الخطاب كان يقرأ بهما، هو أنهما لو كانتا كذلك لجمعتا في المصحف البكري، والدليل القطعي على أنهما لم يكونا فيه هو أن المصحف العثماني الذي أجمع الصحابة عليه هو نفسه المصحف البكري لأنه نُسخ منه، ولا يُوجدان فيه،فعدم وجودهما في المصحف العثماني هو دليل قاطع على بطلان الزعم بقرآنية تلك السورتين المزعومتين.

ومن ذلك أيضا إن زعم بعض تلك الروايات بأن سورتي الحفد والخلع هما في قراءة ابن مسعود وأبي بن كعب، وكانتا في مصحفيهما، هو زعم باطل من دون شك، لأنه من الثابت قطعا أن قراءتيهما لم تكونا تختلفان عن قراءة باقي الصحابة، وهما من بين القراءات الصحيحة التي أقرها المصحف العثماني.

وثالثا إن مما يُبطل تلك الروايات في قولها بقرآنية الحفد والخلع، أمران: الأول هو أن السورتين المزعومتين تفتقدان تماما لروح القرآن وموسيقاه، وعندما نسمعهما نُميز بسهولة بينهما وبين القرآن الكريم، وهذا يحس به ويتذوقه كل من أكثر من قراءة القرآن والاشتغال به. والأمر الثاني مفاده أن بعض تلك الروايات زعمت أن الرسول- ﷺ- كان يقنت بتلك السورتين المزعومتين، وهذا لم

يثبت لأن الثابت والمعروف عن النبي–عليه الصلاة والسلام– أنه لم يكن يقنت بسور من القرآن، وإنما كان يقنت بدعاء من سنته[1].

ورابعا إنه توجد روايات أخرى بعضها صحيح الإسناد ذكرت ذلك الدعاء على أنه دعاء القنوت من أدعية النبي–عليه الصلاة والسلام–، ولم تُشر –من قريب و لا من بعيد– إلى أنه قرآن، ولا هو يمثل سورتي الحفد والخلع. ومن الذين رووا ذلك: يحي بن معين، وأحمد بن حنبل، والطحاوي، والبيهقي، وعبد الرزاق، وابن أبي شيبة، وابن خزيمة[2].

وأخيرا–خامسا– إنه توجد شواهد دامغة على أن تلك السورتين المزعومتين قد تلاعب بها محرفو التاريخ لغايات في نفوسهم لتحقيق مكاسب مذهبية. فحولوا الدعاء من حديث نبوي إلى سورتين قرآنيتين. من ذلك أن بعض تلك الروايات السابقة زعمت أن عمر ابن الخطاب كان يقنت بهما على أنهما قرآن. لكن توجد روايات أخرى من طريق نفس الرواة لم تُشر إلى ذلك أبدا. منها ((حدثنا هشيم، قال: أخبرنا ابن أبي ليلى، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، قال صليت خلف عمر بن الخطاب الغداة، فقال: في قنوته: اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك الخير، ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك بالكفار ملحق))[3].

ومنها ((حدثنا حفص بن غياث، عن ابن جريج، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، قال: سمعت عمر يقنت في الفجر: اللهم إنا نستعينك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير، ولا نكفرك،

---

[1] أنظر: البخاري: الصحيح، ج6 ص: 38، 4560.

[2] أنظر: عبد الرزاق: المصنف، ج 3 ص: 110 و ما بعدها. و ابن أبي شيبة: المصنف، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، 1409،ج 2 ص: 95، و ما بعدها ج 9 ص: 89 و ما بعدها. و البيهقي: السنن الكبرى، ج 2 ص: 210. و يحي بن معين: حديث يحي بن معين، حققه خالد عبد الله، ط 1، مكتبة الرشيد، الرياض، 1998 ج 2 ص: 154. و ابن القيم: الصلاة و حكم تاركها، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم – قبرص – بيروت، 1416 – 1996، ص: 248. و الطحاوي: شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية – بيروت،1399ج 1 ص: 249. و ابن خزيمة: صحيح ابن خزيمة، ج 2 ص: 155.

[3] ابن أبي شيبة: المصنف،، ج 2، ص:314.

اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك ونخشى عذابك، إن عذابك بالكافرين ملحق، اللهم عذب كفرة أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك))[1].

ومنها عن ابن مسعود ((: ((حدثنا ابن فضيل عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن قال: علمنا ابن مسعود أن نقول في القنوت – يعني في الوتر: اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك، اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد ونرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك بالكفار ملحق))[2]. فلا توجد في هذه الروايات أية إشارة إلى أن هذا الدعاء من القرآن الكريم، وإنما هو دعاء من أدعية الصلاة المروية عن النبي–عليه الصلاة والسلام–.

ومن ذلك التلاعب والتحريف أيضا أن المحرفين زادوا في أصل الدعاء نفخا وتجعيدا، وحولوه إلى سورتين. فالصحيح أن عمر بن الخطاب– ﷺ– كان يقول: ((اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد ونرجو رحمتك ربنا ونخاف عذابك الجد إن عذابك لمن عاديت ملحق))[3]. لكن رواية أخرى قالت:((حدثنا حفص بن غياث، عن ابن جريج، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، قال: سمعت عمر يقنت في الفجر: اللهم إنا نستعينك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير، ولا نكفرك، اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك ونخشى عذابك، إن عذابك بالكافرين ملحق، اللهم عذب كفرة أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك))[4]. وأخرى زعمت أن عمر كان يصلي بهاتين السورتين ((حدثنا هشيم قال أخبرنا حصين عن ذر عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه أنه صلى خلف عمر فقنت في الفجر بهاتين السورتين: اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك الخير ولا نكفر ونخلع ونترك من يفجر اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك...))[5].

---

1 ابن أبي شيبة: المصنف،، ج 10 ص: 389.
2 ابن أبي شيبة: المصنف، رقم الأثر: 114، ج 6 ص: 188.
3 ابن خزيمة: صحيح ابن خزيمة، ج 2 ص: 155.
4 ابن أبي شيبة: المصنف،، ج 10 ص: 389.
5 ابن أبي شيبة: المصنف، رقم الأثر، 213 ج 15، ص: 313.

وأخرى نفخت تلك السورتين المزعومتين نفخا كبيرا حولت الحبة الصغيرة إلى قبة كبيرة، فقالت: ((أخبرنا مُحَمَّد بن عبد الله الحافظ، حدثنا أبو العباس مُحَمَّد بن يعقوب، حدثنا الحسن بن مكرم، حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا أبان بن أبي عياش قال: سألت أنس بن مالك عن الكلام في القنوت، فقال: « اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يفجرك، اللهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك ونخشى عذابك الجد، إن عذابك بالكفار ملحق، اللهم عذب الكفرة، وألق في قلوبهم الرعب، وخالف بين كلمتهم، وأنزل عليهم رجزك وعذابك، اللهم عذب كفرة أهل الكتاب الذين يجحدون رسلك، ويكذبون أنبياءك، ويصدون عن سبيلك، ويجعلون معك إلها آخر، لا إله غيرك، اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات، والمسلمين والمسلمات، وأصلحهم وأصلح ذات بينهم، وألف بين قلوبهم، واجعل في قلوبهم الإيمان والحكمة، وثبتهم على ملة رسولك، وأوزعهم أن يشكروا نعمتك التي أنعمت عليهم، وأن يوفوا بعهدك الذي عاهدتهم عليه، وانصرهم على عدوك وعدوهم، إله الحق »))[1]. ألا يدل هذا التباين الكبير في المعنى والحجم على أن القول بقرآنية سورتي الحفد والخلع هو زعم باطل؟؟!!.

وأما إذا قيل: إن سورتي الحفد والخلع كانتا قرآنا ثم نُسختا[2]. فأقول: إنه لا يصح القول بقرآنيتهما ولا بنسخهما، بدليل الشواهد الثلاثة الآتية: الأول مفاده أنه سبق أن بينا بطلان الروايات التي قالت بقرآنية دعاء الحفد والخلع. فهي باطلة إسنادا ومتنا، ومن ثم بطلان حكاية النسخ من أساسها. والشاهد الثاني مفاده أنه سبق أن بينا بدليل القرآن الكريم أن النسخ في كتاب الله تعالى مس آيات منه ولم يمس سوره، وهذا يعني أن الزعم بنسخ تلك السورتين باطل من أساسه. والثالث: إن تصوّر قرآنية دعاء الخلع والحفد كما ذكرته تلك الروايات يكفي وحده للحكم ببطلان القول بقرآنيته. لأنه لا يُعقل، ولا يصح أن تُنسخ سورتان من القرآن الكريم زمن النبي –عليه الصلاة و السلام- ولا يعلم بنسخهما جماعة من كبار علماء الصحابة المتضلعين في علوم الشريعة، كعمر، وأبي بن كعب، وابن عباس، وأبي موسى الأشعري –رضي الله عنهم-. ثم بعد ذلك لا يُخبرهما أحد من المسلمين طيلة العهدين النبوي والراشدي!!. والغريب أنها زعمت أن عمر بن الخطاب كان يُصلي بهما بالمسلمين في صلاة الجماعة، ولا واحد منهم يُخبره بأنهما سورتان منسوختان!!. فهل يُعقل أن يحدث ذلك ولا ينبهه أحد من المسلمين أو يُخبره بأن الآيتين

[1] البيهقي: الدعوات الكبير، ج 1ص: 411، رقم: 362.
[2] السيوطي: أسرار ترتيب القرآن، حققه عبد القادر عطا، دار الاعتصام، القاهرة، ص: 73.

منسوختان؟. والحقيقة إنه لا يُمكن أن يكون عمر وهؤلاء الصحابة لا يعلمون بنسخ دعاء الخلع والحفد لو كان قرآنا منسوخا، مما يعني أن الحكاية باطلة من أساسها، وإنما الصحيح أن هذا الدعاء هو حديث نبوي من أدعية الصلاة.

ثالثا: نقض الروايات المتعلقة بزيادات سورتي الأحزاب والتوبة.

يتضمن هذا المبحث ثماني روايات تتعلق بزيادات سورة الأحزاب، ورواية واحدة تتعلق بسورة التوبة- براءة-. وهذه الروايات قد تضمنت القول بأن القرآن الكريم قد تعرض للتحريف بإنقاص منه آيات كثيرة جدا لم يثبت نسخها. فهل زعمها هذا صحيح؟!، هذا الذي سيتبين قريبا من نقدنا لها إسنادا أولا، ثم متنا ثانيا.

أولها: ((حدثنا ابن المثنى، قال: حدثنا هشام بن عبد الملك، قال: حدثنا شعبة، عن عاصم بن بهدلة، قال: سمعت زرا، قال: قال أُبي: كم تعدون سورة الأحزاب؟ قال: قلت: ثلاثا وسبعين آية، قال: " إن كانت لتضارع سورة البقرة... "))[1].

وهذا الإسناد لا يصح، لأن من رجاله: شعبة بن الحجاج، تقدم تفصيل أحواله، وتبين أنه مع كونه ثقة، فإن فيه ضعفا من جهة ضبطه، وكان يُدلس، وبما أنه هنا قد عنعن، ومتن الخبر مُنكر كما سنبينه لاحقا، فإن الإسناد لا يصح من جهته، ويكون قد أسقط الرواي الذي بينه وبين عاصم بحكم أنه كان يُدلس.

والثاني:عاصم بن بهدلةالأسدي مولاهم الكوفي أبو بكر المقرئ (ت 128هـ): سبق تفصيل حاله، وتبين أنه ثقة، كثير الخطأ في حديثه، صدوق، له أوهام، مُدلس، لا بأس به، حجة في القراءات، حديثه في الصحيحين مقرون بغيره[2].

والأخير –الثالث-: زر بن حبيش، مع أنه كان ثقة[3]، فهو هنا لم يُصرّح بالسماع، مما يحتمل بأنه لم يسمع ذلك من أبي بن كعب. وعليه فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

---

1 الطبري: تهذيب الآثار، رقم الأثر: 993، ج 1 ص: 389.

2 ابن حجر: تقريب التهذيب، ج 1 ص: 454. و تهذيب التهذيب، ج 4 ص: 28، رقم: 67.

3 المزي: تهذيب الكمال، رقم الترجمة: 1676، ج 19 ص: 336- 337.

والرواية الثانية: ((حدثنا الحسن بن عرفة، قال: حدثنا عمر بن عبد الرحمن أبو حفص الأبار، عن منصور بن المعتمر، عن عاصم، عن زر بن حبيش، قال: قال لي أبي بن كعب: « كم تعدون سورة الأحزاب؟ »، قال: قلت: ثلاثا وسبعين قال: « فوالذي يحلف به أبي إن كانت لتعدل سورة البقرة، **أو أطول**، لقد قرأنا فيها آية الرجم: (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألبتة نكالا من الله والله عزيز حكيم) »))[1].

وإسنادها هذا لا يصح، لأن من رواته: عمر بن عبد الرحمن بن قيس أبو حفص الأبار الكوفي(توفي في ولاية هارون الرشيد هـ): ثقة صدوق[2]. لكن بما أنه هنا قد عنعن، فمن حقنا أن نتوقف في الأخذ بخبره، لأنه إن كان سمعه منه يجب عليه أن يُصرّح بالسماع، لأنه عاش في زمن كان التفريق فيه بين العنعنة والتصريح بالسماع مطلوبا ومعمولا به. وبما أنه لم يصرّح بالسماع فالإسناد يُحمل على أنه غير متصل، وعليه لا يثبت اتصاله من جهته.

والثاني: منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي الكوفي (ت 132هـ): ثقة، ثبت، لا يُدلس، كان فيه تشيع قليل من دون غلو حسب العجلي[3]. وقال أبو نعيم الملائي: ((سمعت حماد بن زيد يقول: رأيت منصور بن المعتمر صاحبكم، وكان من هذه الخشبية، وما أراه كان يكذب. قلت: الخشبية: هم الشيعة)). وهذا عند الذهبي تشيع حب وولاء فقط[4]. وجعله ابن قتيبة من رجال الشيعة[5]، وذكره الجوزجاني من بين شيعة كبار محدثي الكوفة الذين لم يحمد الناس مذاهبهم، فجمعوا بين مذموم المذهب وصدق اللسان. ثم حذّر منهم بقوله: ((فما روى هؤلاء مما يقوي مذهبهم عن مشايخهم المغموزين وغير الثقات المعروفين فلا ينبغي أن يغتر بهم الضنين بدينه الصائن لمذهبه خيفة أن يختلط الحق المبين عنده بالباطل الملتبس فلا أجد لهؤلاء قولا هو أصدق من هذا

---

1 الطبري: تهذيب الآثار، رقم الأثر: 995.

2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 6 ص: 343.

3 بن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 547، ج 9 ص: 223.

4 الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 5 ص: 407، 408.

5 المعارف، ص: 139.

))[1]. فواضح من قوله أن الرجل لم يكن قليل التشيع كما ذكر العجلي. وقوله هذا شاهد دامغ على أن هذا الراوي وأمثاله كانوا يُمارسون التقية بإظهار الكلام المعسول، ومخالفته بما يظهر من سلوكيتهم و مروياتهم المذمومة.

كما أن في وصف يحيى بن سعيد لمنصور بن المعتمر بأنه من الخشبية هو دليل دامغ على أن الرجل لم يكن قليل التشيع، ولا كان من شيعة أهل السنة، وإنما كان من الشيعة الإمامية، وهم رافضة، وكانوا يُسمون بالخشبية، لأنهم قالوا: لا نقاتل بالسيف إلا مع إمام معصوم، ودعوا إلى القتال بالخشب[2]. فواضح من ذلك أن الرجل كان إماميا، والإمامي مغالٍ بالضرورة، وإن اختلفت درجة غلو طوائف الإمامية– الرافضة، السبئية–، لكنها لا تخرج عن الغلو وعليه فإن مروياتهم ضعيفة من أساسها، لأن مذهبهم يقوم على التحريف، والاختلاق وممارسة التقية باستحلال الكذب. ومن هذا حاله لا تُقبل مروياته، حتى وإن صدق في بعضها، ومنهم منصور هذا، إن صح أنه كان خشبيا.

وأما الشيعة، فإن الإمامية الاثنى عشرية جعلوه من أصحاب إمامهم الباقر، لكنهم لم يُلحقوه من طائفتهم، و إنما ألحقوه بالزيدية البترية[3].

وآخرهم– الثالث– عاصم بن بهدلة الأسدي مولاهم الكوفي أبو بكر المقرئ (ت 128هـ): سبق تفصيل حاله، وتبين أنه ثقة، كثير الخطأ في حديثه، صدوق، له أوهام، مُدلس، لا بأس به، حجة في القراءات، حديثه في الصحيحين مقرون بغيره[4]. وبما أن هذا حاله، وكان يُدلس، وهنا قد عنعن، فالإسناد لم يثبت اتصاله بينه وبين زر بن حبيش.

---

1 أبو إسحاق الجوزجاني: أحوال الرجال، ص: 10. ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 7 ص: 47.

2 ابن حزم: الفصل في الملل و الأهواء و النحل، ج 3 ص: 186. و ابن تيمية: منهاج السنة النبوية، ج 3 ص: 36.

3 الحسن بن المطهر الحلي: خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، الباب الرابع، رقم: 1، ج 2 ص: 195.

4 ابن حجر: تقريب التهذيب، ج 1 ص: 454. و تهذيب التهذيب، ج 4 ص: 28، رقم: 67.

والرواية الثالثة:((قال حدثنا أبو بكر أحمد بن مُحَمَّد بن الحراز الهروي، أخبرنا عبد الرحمن بن أبي حاتم، حدثنا الحسن بن عرفة، حدثنا عمرو بن عبد الرحمن أبو حفص الأبار عن منصور بن المعتمر، عن عاصم، عن زر بن حبيش، قال: وفدت إلى عثمان بن عفان – ﷺ – فلقيتُ أبي بن كعب – ﷺ – فقلتُ:...كم تعدون سورة الأحزاب؟ »، قال: قلت: ثلاثا وسبعين قال: « فوالذي يحلف به أبي إن كانت لتعدل سورة البقرة، أو أطول...))[1].

وإسنادها لا يصح، لأنه سبق أن فصلنا أحوال رجالها في مبحث المعوذتين من الفصل الثاني، و تبين منها ضعف بعض رواتها، كمنصور بن المعتمر وعنعنته، وعاصم وعنعنته. وهذا بيناه أيضا في الرواية السابقة.

والرواية الرابعة: ((حدثنا عبد الله،حدثني وهب بن بقية،أنا خالد بن عبد الله الطحان،عن يزيد بن أبي زياد،عن زر بن حبيش، عن أبي بن كعب: قال كم تقرؤون سورة الأحزاب؟، قال: بضعا وسبعين آية قال: لقد قرأتها مع رسول الله –صلى الله عليه و سلم– مثل البقرة أو أكثر منها وان فيها آية الرجم.))[2].

وإسناده لا يصح ن لأن من رجاله: خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن أبو الهيثم المزني الطحان الواسطي(110–182 هـ): ثقة، مقارب الحديث، ضعفه ابن عبد البر[3].

والثاني: يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم الكوفي (47– 136هـ)، قيل فيه: من كبار أئمة الشيعة، ليس حديثه بذاك، ضعيف،ثقة في نفسه، صدوق، ليس بالقوي، جائز الحديث، لا يُحتج به، كان رفاعا للأحاديث غير المرفوعة، كان يُدلس، ضعيف يُخطئ كثيرا[4]. ومع ضعفه فهو هنا قد عنعن، فالإسناد بينه وبين زر بن حبيش مُنقطع.

وحتى زربن حبيش عنعن عن أبي بن كعب، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته أيضا. مع أنه في الرواية الثانية صرّح بالسماع.

---

1 المستغفري: فضائل القرآن، ج 1 ص: 323.

2 أحمد بن حنبل: المسند، رقم الحديث: 21244، ج 5 ص: 132.

3 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 1 ص: 236. و ابن حجر: تهذيب الكمال، ج 2 ص: 266.

4 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 10 ص: 233 و ما بعدها. و طبقات المدلسين، ص: 48، رقم: 112.

والرواية الخامسة: ((حدثني ابن أبي مريم، عن ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة بن الزبير، عن عائشة، قالت: كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمان النبي– ﷺ– مائتي آية، فلما كتب عثمان المصاحف لم يقدر منها إلا على ما هو الآن))[1].

وإسنادها هذا لا يصح، لأن من رواته: سعيد بن الحكم بن مُحَمَّد بن سالم بن أبي مريم الجمحي بالولاء أبو مُحَمَّد المصري(144–224 هـ): ثقة ثبت فقيه[2]. لكنه عنعن هنا، وكان عليه أن يُصرّح بالسماع إن كان حديثه سماعا، لأنه كان في زمن أصبح التفريق فيه بين العنعنة والسماع معروفا ومطلوبا وممارسا. وعليه فنحن نطالبه بذلك، لذا فعنعنته شاهدة على أن الإسناد لم يثبت إتصاله بينه وبين ابن لهيعة.

والثاني:عبد الله بن لَهِيعة بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري الأعدولي الغافقي القاضي (96– 174هـ): ضعيف، ليس بحجة، تركه كثير من المحدثين، ثقة، فيه غفلة، مُخلط، ليس بثقة، لا يُحتج بحديثه، مُتساهل كثير المناكير، يُدلس عن أقوام ضعفاء، على أقوام ثقات قد رآهم. وكان يُقرأ عليه ما ليس بحديثه فيسكت[3]. وهذه من علامات الإهمال والتساهل، و اللامبالاة، وهي من علامات التشيع الإمامي أيضا. وقد عده ابن عدي من الشيعة، ووصفه بأنه ((مفرط في التشيع))[4]. وعده ابن قتيبة من رجال الشيعة[5]. وعَدّه الشيعة الإمامية من رجالهم، ومروياته الشيعية الإمامية في كتبهم المذهبية[6]. فالرجل من رواة الشيعة الإمامية المندسين بين المحدثين والممارسين للتقية في علاقتهم بهم.

---

1 القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 579.

2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 1، ص: 350.

3 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 648، ج 4 ص: 271 و ما بعدها.

4 الذهبي: ميزان الاعتدال، ج 4 ص: 333.

5 المعارف، ص: 139.

6 أنظر مثلا: أبو جعفر الطوسي: الغيبة، رقم: 479، ج 2 ص: 426. و مُحَمَّد جعفر الطبسي: رجال الشيعة في أسانيد السنة، رقم: 68، ج 1 ص: 399 و ما بعدها. و القاضي النعمان الإسماعيلي: شرح الأخبار في فضائل الأئمة، ج 4، ص: 159.

والرواية السادسة: قال ابن عبد البر: ((قال مسلم بن خالد،عن عمرو بن دينار قال: كانت سورة الأحزاب تقارن سورة البقرة))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: مسلم بن خالد بن فروة المخزومي الزنجي (100-179 أو بعدها)، قيل فيه: إمام صدوق يهم، وثقه ابن معين وغيره، وضعفه النسائي وجماعة، منكر الحديث، ليس بشيء، ليس بالقوي، لا يُحتج به[2].

والثاني: عمرو بن دينار المكي (ولد سنة 45 أو 46، وتوفي سنة 126 هـ)، قيل فيه: ثقة، ثبت، يُدلس، حدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم، كأبي هريرة، والبراء بن عازب، وروى عن بعضهم ما لم يسمعه منهم، أُتهم بالتشيع،وحسب الذهبي أنه لم يثبت ذلك في حقه[3]. وذكر الذهبي أن يحي بن معين قال:((" أهل المدينة لا يرضون عمرا، يرمونه بالتشيع والتحامل على ابن الزبير. ولا بأس به، هو بريء مما يقولون"))[4].

وأقول: إن الحافظ الذهبي قال ذلك من دون أن يُؤيد دفاعه بأي دليل صحيح، والرواية قالت: أهل المدينة، ولم تقل فردا أو طائفة قليلة منهم، مما يشير إلى أن الأمر له أصل، وإلا فلا يُعقل أن يكون لأهل المدينة رأي غالب على الأقل في موقفهم من عمرو بن دينار من دون أن يكون لموقفهم ما يُبرره، ومن دون أن تكون عندهم أدلة تؤيد موقفهم. فلا يصح رد موقف أهل المدينة بهذه الطريقة من دون أي دليل صحيح. إن موقفهم قوي جدا لا يقف أمامه اعتراض الذهبي أبدا، بل إنه موقف صحيح بدليل الشواهد الآتية:أولها إن إجماع أهل المدينة أو معظمهم على رمي ابن دينار بالتشيع هو بنفسه دليل قوي لا يقف أمامه من أنكر عليهم ذلك. وهم لا يكذبون عليه، فلو لم يكن متشيعا ما رموه بذلك، وما أجمعوا عليه. والشاهد الثاني إن سبب تحامل ابن دينار

---

[1] ابن عبد البر: التمهيد لما في موطأ مالك من المعاني والأسانيد، ج 4 ص: 275.

[2] الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 6206، ص: 322. المزي: تهذيب الكمال، رقم: 5925، ج 27 ص: 508 و ما بعدها.

[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 45، ج 7 ص: 20. و العلائي: جامع التحصيل، ص: 243، رقم: 563. و أبو بكر البيهقي: معرفة السنن و الآثار، ج 7 ص: 143.

[4] الذهبي: سير أعلام النبلاء، رقم: 144، ج 9 ص: 363.

على عبد الله ابن الزبير – رضي الله عنهما – هو شاهد على تشيع الرجل،لأن الشيعة الإمامية معروف عنهم تحاملهم على ابن الزبير وطعنهم فيه، لأنه هو الذي قضى على ثورتهم التي تزعمها المختار الثقفي الكذاب المتوفى سنة 67 هـ.فابن دينار تحامل على ابن الزبير انتصارا للشيعة الذين ينتمي إليهم، وإلا ما تعصب لهم.

والشاهد الأخير – الثالث – إن مما يُؤيد ذلك أيضا أن الشيعة الإمامية ذكروا عمرو بن دينار من بين رجالهم، وترجموا له في كتبهم الرجالية، وأثنوا عليه بالفضل والعلم،ووثقه بعضهم[1]. وهذا ليس من عادتهم ولا من مذهبهم في موقفهم من علماء أهل السنة، فإما السكوت عنهم، أو انتقادهم، أو وصفهم بأنهم عاميون، أو من العامة. فموقفهم هذا ليس موقفا جزافيا، وإنما له خلفية مذهبية هم يعرفونها تتعلق بالتشيع الإمامي. وعليه فيتبين من ذلك أن عمرو بن دينار كان شيعيا إماميا، أو الراجح أنه كذلك.

وأشير هنا إلى أمر هام جدا ذكره أحمد بن حنبل يتعلق بموضوع القراءات التي رواها ابن دينار عن ابن عباس وغيره، فهو لم يسمعها منهم. فقال ((وقال عبد الله: سُئل (يعني أَباه) عما روى عمرو بن دينار، عن ابن عباس، وابن الزبير في القراءات سماع؟ قال ابن عيينة: كان عمرو لا يقول فيها سمعت ابن عباس))[2].وهذا وحده كاف لرد تلك الروايات من جهة، واتهام ابن دينار من جهة أخرى، فكيف سمح لنفسه أن يروي هذه الروايات الباطلة التي تطعن في القرآن عن ابن عباس وابن الزبير ولم يسمعها منهما؟؟!!، فهل كان هذا في صالحه؟، وأليس عمله هذا جريمة في حق الشرع،والعقل، والعلم؟؟!. ولماذا يرويها، وأية فائدة منها للإسلام والمسلمين؟؟!!. وخلاصة حال الرجل أنه ضعيف، والراجح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث، والإسناد من جهته لا يصح لانقطاعه،ولضعف راويه.

---

[1] ابن داود الحلي: رجال ابن داود، رقم: 1120، ص: 205. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 1523، ج 1 ص: 226. علي البروجردي: طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، ط1، مكتبة المرعشي، قم، 1410هـ، رقم: 5044، ج 2 ص: 103.

[2] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 1994، ج 2 ص: 85. و كتاب العلل و معرفة الرجال، تحقيق وتخريج الدكتور وصي الله بن مُحَمَّد عباس المجلد الاول المكتب الاسلامي بيروت دار الخاني الرياض، رقم: 5267، ج 3 ص: 285.

والرواية السابعة: قال ابن عبد البر: ((وروى أبو نعيم الفضل بن دكين، قال حدثنا سيف، عن مجاهد قال: كانت الأحزاب مثل سورة البقرة أو أطول ولقد ذهب يوم مسيلمة قرآن كثير ولم يذهب منه حلال ولا حرام"))[1].

وإسنادها هذا لا يصح، لأن من رجاله: أبو نعيم الفضل بن دكين سبق تفصيل أحواله في الفصل الثاني، وتبين منها أنه ضعيف، مُدلس، شيعي إمامي كان يُمارس التقية في تعامله مع أهل السنة. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد من جهته لا يصح.

والثاني مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي المكي مولاهم (نحو: 20-103)، قيل فيه: ثقة يرسل، حدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم كعلي وسعد- رضي الله عنهما-، كان يُدلس، وعنعنته لا تفيد الوصل[2]. وهو هنا لم يصرح بالسماع، و لم يكن قد وُلد زمن حروب الردة، فالإسناد من جهته مُنقطع.

والرواية الأخيرة- الثامنة من روايات سورة الأحزاب- ((حدثني مُحَّد أبو يحيي، نا مُحَّد بن سليمان بن حبيب الأسدي، نا عبد الله بن الزبير أبو أبي أحمد الزبيري الأسدي،عن عبد الله بن شريك العامري، عن أبيه سمعت حذيفة: قرأت سورة الأحزاب على النبي- ﷺ- فنسيت منها سبعين آية ما وجدتها))[3].

وإسنادها هذا لا يصح، لأن من رواته: عبد الله بن الزبير أبو أبي أحمد الزبيري الأسدي: ضعيف، لين، لا يُكتب حديثه[4].

والثاني: عبد الله بن شريك العامري الكوفي (من الطبقة الثالثة)، قيل فيه: ثقة، ليس بقوي، ليس به بأس، تركه ابن مهدي، مختاري كذاب، كان غاليا في التشيع، يروي عن الأثبات ما لا

---

[1] ابن عبد البر: التمهيد لما في موطأ مالك من المعاني والأسانيد، ج 4 ص: 275.
[2] بن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 68، ج 9 ص: 30.
[3] البخاري: التاريخ الكبير، رقم الترجمة: 2660، ج 4 ص: 111.
[4] ابن أبي حاتم: الجرح و التعديل، ج 4 ص: 57، رقم: 263.

يشبه حديث الثقات– و هذا اتهام له بالكذب–، من أصحاب المختار لا يُكتب حديثه[1]. و قد جعله الشيعة الإمامية من رجالهم وثقاتهم، و مدحوه وأثنوا عليه[2].

وآخرهم –الثالث– شريك العامري، لم أعثر له على حال جرحا ولا تعديلا، فالراجح أنه مجهول.

وأما فيما يخص متون تلك الروايات فهي أيضا لا تصح بدليل الشواهد الآتية: منها **أولا** إنها روايات لا أصل صحيح لها، لأنه سبق أن بينا أن كل أسانيدها غير صحيحة. وهذا ينعكس على متونها بالضعف، ويكفي وحده لرفض كل تلك الروايات.

وثانيا إن تلك الروايات بما أنها تضمنت القول بأن القرآن قد تعرّض للتحريف، فهي هنا تكون قد خالفت القرآن الكريم مخالفة صريحة. وبما أن القرآن نص صراحة على أنه كتاب مُحكم لا يأتيه الباطل أبدا، وأن الله تعالى تولى حفظه، فإن هذا يستلزم أن تلك الروايات باطلة بالضرورة من جهة، وتشهد من جهة أخرى على أن مُختلقيها إما أنهم مُغفلون عندما اختلقوها مع مخالفتها للقرآن، وإما أنهم تعمدوا فعل ذلك، للتغليط والتلبيس، وخلط الأمور،وتشكيك الناس في القرآن الكريم، وجعلهم يتقبلون تقديم الروايات البشرية على كتاب الله تعالى.

وثالثا إن تلك الروايات زعمت أن زيادات سورة الأحزاب كانت من قراءة الصحابي أُبي بن كعب. وهذا زعم باطل، وشاهد دامغ ضدها. لأن معظم القراءات الصحيحة التي أقرها المصحف العثماني كان أبي بن كعب من رواتها[3]، وليس فيها تلك الزيادات المزعومة، كما في قراءتي حفص وورش.

ورابعا إن مما يدل على عدم صحة تلك الروايات، وعلى تلاعب المحرفين بها، هو أنها مختلفة المضامين اختلافا بينا لا يصح أن يحدث، لأن الأمر يتعلق بأمر ملموس ومُشاهد لا يصح

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 4 ص: 184.
[2] حسين الشبستري: أصحاب الإمام الصادق، ج 3 ص: 268.
[3] السيد أحمد بن عبد الرحيم: أسانيد القراء العشرة: المرحلة الأولى، ص: 14 وما بعدها.

الاختلاف فيه أصلا. وبما أنه اختلفت فيه، فإن هذا دليل دامغ على عدم صحتها. وتفصيل ذلك هو أن رواية قالت بأن العدد الحقيقي لآيات سورة الأحزاب ليس 73 آية كما هو في المصحف العثماني، وإنما كان يُعادل آيات سورة البقرة (286 آية). وأخرى قالت أنه يُساوي عدد آيات البقرة أو أكثر. وذكرت أخرى أن عدد آياتها في العهد النبوي كان 200 آية، ثم تقلص إلى ما هو اليوم (73 آية). وأخرى عن حذيفة بن اليمان أن سورة الأحزاب نقُصت بنحو 70 آية، بمعنى أن عددها الإجمالي كان يساوي: 143 آية[1]. فأين الصحيح بين هذه الأعداد المختلفة؟؟!!، فهل يُعقل أن السورة تنزل من عند الله، وتُكتب في المصاحف، ويقرأها المسلمون، ثم يختلفون ذلك الاختلاف الكبير في تحديد عدد آياتها؟؟!!. أليس هذا التباين الكبير دليل قوي على عدم صحة تلك الروايات،وعلى أن محرفي التاريخ اختلقوها وتلاعبوا بها لغايات في نفوسهم؟؟!!.

وخامسا إن الرواية التي زعمت أن عائشة- ﵂- قالت: ((كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمان النبي ﷺ مائتي آية، فلما كتب عثمان المصاحف لم يقدر منها إلا على ما هو الآن))[2]. فهي رواية ماكرة وظاهرة البطلان. فحسب زعمها أن سورة الأحزاب كانت كاملة في العهدين النبوي والراشدي، فلما وحد عثمان المصاحف أسقط الصاحبة منها تلك الآيات!!. وهذا زعم باطل شرعا وعقلا وتاريخا، لأن الصحيح والثابت من التاريخ أن الآيات التي نسخها الله تعالى تمت في أيام النبي–عليه الصلاة والسلام-، وبعده توقف تماما، وقد توفي عليه الصلاة والسلام وترك القرآن محفوظا في الصدور، ومكتوبا في السطور. فتولى الصحابة جمعه كله في بداية خلافة أبي بكر- ﵁-. ثم وحدوا قراءاته زمن عثمان بن عفان- ﵁-، ونسخوه مباشرة من المصحف البكري[3]. فلو كانت تلك الآيات المزعومات من القرآن الكريم لوجدت في المصحف البكري أولا، ثم في العثماني ثانيا. وبما أنها لا توجد في المصحف العثماني فهذا يعني أنها لم تكن في المصحف البكري أيضا، ولا كانت من القرآن أصلا، وإنما هي من مفتريات محرفي التاريخ من أهل الأهواء والمذاهب الضالة.

كما أن تلك الرواية الماكرة تضمنت اتهاما صريحا للصحابة بأنهم أنقصوا منه آيات كثيرة من سورة الأحزاب عندما وحدوا المصاحف في خلافة عثمان.وهذا الاتهام المزعوم يعني أن القرآن قد تعرّض

---

1 كل تلك المعطيات سبق توثيقها.

2 القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 579.

3 سبق توثيق ذلك.

للتحريف بإسقاط الصحابة لكثير من آيات القرآن الكريم. وهذا الاتهام الشنيع والخطير هو نفسه دليل دامغ على بطلان الرواية من أساسها، لأن الصحابة الذين زكاهم القرآن الكريم، وشهد لهم بالإيمان والعمل الصالح، كما في قوله سبحانه: ((وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)(التوبة: 100))، و((وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ)(النور: 55)). هؤلاء الكرام لا يُمكن أن يُحرفوا القرآن الكريم ابدا. وأية رواية تتهمهم بذلك فهي رواية مكذوبة من دون شك، وقد حكمت على نفسها بالبطلان مُسبقا.

وحتى إذا فرضنا جدلا أن تلك الآيات سقطت من المصحف سهوا لا عمدا، فإن المسلمين لن يغيب عنهم ذلك، وسيتدخلون لتصحيح الخلل بسرعة ومن دون تردد، ولن يتركوه قائما. فرضنا ذلك جدلا، مع أن الحقيقة هي أنه لا يصح فرضه، لأنه لا يُمكن أن يحدث في الواقع من الناحية العملية. وإنما فرضناه لنبين بطلان ما زعمته تلك الرواة، وإنما هي رواية مسمومة طعنت في القرآن والصحابة بل وفي عائشة نفسها بطريقة ملتوية وماكرة. فهل يُعقل أن عائشة- رضي الله عنها- كانت تعلم أن المصحف أُسقطت منه آيات كثيرة، ثم تسكت ولا تتدخل بسرعة لتذكير الصحابة إن هم نسوها، أو للإنكار عليهم إن هم تعمدوا ذلك؟؟!!. كلا إنه لا يُعقل،ولا يصح ولا يجوز أن تسكت عن ذلك. وبما أن هذا هو موقفها، وأن تلك الرواية لم تذكر أنها قامت بما ذكرناه، فإن هذا دليل دامغ على بطلان ما زعمته الرواية من ذهاب آيات كثيرة من القرآن الكريم.

وأخيرا- سادسا- إن رواية مُجاهد هي ظاهرة البطلان إسنادا ومتنا، خاصة عندما قالت:((لم يذهب منه حلال ولا حرام"))[1]. إنها رواية خبيثة وماكرة طعنت في القرآن صراحة بأنه ذهب منه قرآن كثير. ثم زعمت أنه مع ذهاب ذلك إلا أنه لم يذهب منه حلال وحرام، وهذا تضليل وتغليط، ومكر مكشوف، وطعن في القرآن الكريم بالتحريف بطريقة خبيثة. لأن القرآن هو القرآن سواء تعلق بالقصص، أو بالآداب، أو بيوم القيامة،أو بآيات الآفاق والأنفس، أو بالحلال والحرام، فهو كله كلام الله وقد تولى الله تعالى حفظه شكلا ومضمونا، وهو كتاب أُحكمت آياته، ولا يأتيه

[1] ابن عبد البر: التمهيد لما في موطأ مالك من المعاني والأسانيد، ج 4 ص: 275.

الباطل أبدا. ومن ثم لا يُمكن أن يذهب منه حرف ولا كلمة، ولا قليل ولا كثير، ولا قصة ولا حكم فقهي.

وأما إذا قيل: ألا يمكن أن تكون الآيات التي أشارت إليها تلك الروايات هي من المنسوخ، منها رواية البخاري قد أشارت إلى ذلك؟. فأقول: هذا مُمكن، لكنه لا يصح لأن كل أسانيد تلك الروايات لم تصح، منها رواية البخاري((سمعت حذيفة: قرأت سورة الأحزاب على النبي- صلى الله عليه وسلم- فنسيت منها سبعين آية ما **وجدتها**))[1]. فبما أنها لم تصح أسانيدها فلا يصح الاعتماد عليها. ومن جهة أخرى فإن كل تلك الروايات لم تصرّح بنسخ تلك الآيات المزعومة، وإنما تضمنت القول بسقوطها وذهابها من المصحف، بمعنى أنه قد تعرّض للتحريف.

وأما رواية البخاري فهي أيضا ليست صريحة في القول بالنسخ، وتبقى تحتمل القولين: النسخ، والتحريف. علما بأنه قولها على لسان الصحابي: ((فنسيتُ منها سبعين آية ما وجدتها))[2]، ليس صريحا في القول بالنسخ، وإنما نسيها فلم يجدها. ونسيانها لا يستلزم نسخها، وإذا كانت قد نُسخت فلماذا يبحث عنها؟؟!!. فلا يصح ولا يجوز ولا معنى من البحث عن المنسوخ لتلاوته والالتزام به. بل إن في قوله–حسب زعمها- ((ما وجدتها))، يُشعر بأنها لم تُنسخ، وأنها كانت مُتداولة بين الصحابة، لكنه لم يجدها، مما قد يعني أنها ربما تعرضت للإسقاط المتعمد من المصحف. وإلا لو كانت قد نُسخت فلماذا يبحث عنها، ولماذا يقول بأنه لم يجدها؟؟!!.

وأما الرواية المتعلقة بسورة التوبة – براءة- فمفادها ((حدثنا أحمد، قال: حدثنا مُحَمَّد بن يزيد الأسفاطي، قال: حدثنا إبراهيم بن أبي سويد، قال: حدثنا النعمان بن عبد السلام، قال: حدثنا إبراهيم بن طهمان، عن عمر بن سعيد، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة،عن عبد الله بن سلمة، عن حذيفة، قال: " التي تسمون سورة التوبة هي سورة العذاب وما تقرءون منها مما كنا نقرأ إلا ربعها"))[3].

---

[1] البخاري: التاريخ الكبير، رقم الترجمة: 2660، ج 4 ص: 111.
[2] البخاري: التاريخ الكبير، رقم الترجمة: 2660، ج 4 ص: 111.
[3] الطبراني: المعجم الأوسط، رقم الأثر: 1330، ج 2 ص: 85.

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: مُحَمَّد بن يزيد بن عبد الملك الأسفاطي البصري الأعور: صدوق[1].، وهذه المرتبة لا تجعله حجة ولا ثقة، وهي تُشعر بالعدالة لا بالضبط.

والثاني: إبراهيم بن الفضل بن أبي سويد الذارع البصري: صدوق، قيل أنه كان كثير التصحيف، من ثقات المسلمين[2]. لكن مرتبته كمرتبة الذي قبله.

والثالث: الأعمش سليمان بن مهران، سبق تفصيل حاله، وتبين انه ضعيف، مُدلس، شيعي يُمارس التقية، وهنا قد عنعن.

والرابع: عَمْرو بن مرة بن عَبد الله بن طارق الجملي الكوفي أبو عبد الله الأعمى (ت 118هـ)، قيل فيه: صدوق، ثقة، مرجئ[3]. حدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم، كعلي بن أبي طالب[4]. و قد زكاه أحمد بن حنبل في قول له،و في آخر ذمه بقوله: خبيث[5]. فماذا يعني هذا؟!، فهل رأى منه ما لا يُعجبه، فهل تغير حاله؟!. وعليه فيبدو أن الرجل كان مُخفيا لحقيقته، فربما أنه كان مخفيا لتشيعه ممارسا للتقية، لهذا وصفه أحمد بأنه خبيث، وقد روى الشيعة الإمامية روايات من رواتها هذا الرجل رواها عنه الأعمش، وهي روايات صريحة في الرفض والقول بحكاية الإمامة المزعومة[6]. من ذلك ((... عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي البحتري قال: لما أن جاء عائشة قتل علي عليه السلام سجدت))[7]. وقد كان الأعمش من بين الذين أثنوا على عمرو بن مروة، فقال حفص بن غياث: ((ما سمعت الأعمش يثني على أحد إلا على عَمْرو بن مرة، فإنه

---

[1] ابن حجر: تهذيب، ج 8 ص: 386.
[2] الذهبي: الميزان، ج 1 ص: 47.
[3] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 4448، ج 22 ص: 235.
[4] أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل، ص: 247، رقم: 584.
[5] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل، ج 6 ص: 274، 275.
[6] أنظر مثلا: مُحَمَّد الطبري الشيعي: دلائل الإمامة، ج 1 ص: 245-246. و الموفق الخوارزمي: المناقب، مؤسسة النشر التابعة لجماعة المدرسين، قم، 1411، ج 1 ص: 156.
[7] القاضي النعمان الإمامي الإسماعيلي: شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، مؤسسة النشر اتابعة لجماعة المدرسين، قم، ج 1 ص: 129.

كان يقول: كان مأمونا على ما عنده))[1]. فهذه الشهادة النادرة من الأعمش للرجل، تدل على وجود أمر ما مدحه عليه كان يخفيه عن الناس، ويشترك معه فيه، هو التشيع الإمامي.

وآخرهم- الخامس- عبد الله بن سلمة المرادي الكوفي، قيل فيه: تابعي، يُعرف ويُنكر من حديثه، ثقة، لا يُتابع على حديثه، صدوق[2]. وحاله هذا لا يجعله في درجة قبول خبره، خاصة وأنه قد عنعن، ومتن خبره مُنكر.

وأما متنها، فواضح منها أنها زعمت **أن** سورة التوبة–براءة– لم يبق منها إلا ربعها، وبما أنها تضم الآن 129 آية، فهذا يعني أنها كانت تتكون من نحو 516 آية حسب زعم تلك الرواية. وبما أنها لم تُصرّح بمصير 387 آية غير الموجودة في المصحف الآن، فهذا يعني إما أنها نُسخت، لكن هذه الرواية لم تذكر ذلك ولا أشارت إليه من قريب ولا من بعيد، فيبقى أمرا احتماليا، ولا يُصح الاعتماد عليه بيقين،ولا بترجيح. وإما أنها سقطت من القرآن الكريم عمدا أو سهوا، وفي الحالتين يكون القرآن قد سقطت آياته منه. وهذا الاحتمال لم تشر إليه الرواية بصراحة، لكنها تتضمن القول به وهو الراجح والمتبادر إلى الفهم من ظاهر الخبر، وأكثر وضوحا من الاحتمال الأول. وحتى إذا ساوينا بين الاحتمالين، أوغلبنا الأول على الثاني فإن احتمال النسخ يبقى ضعيفا ولا يُوجد دليل يُرجحه وينفي الثاني من جهة، وتبقى الرواية تحتمل الثاني الذي يطعن في سلامة القرآن من التحريف من جهة أخرى. فما بالك وأن الاحتمال الثاني هو الراجح؟؟!!. وعليه فإن هذا الرواية كما أنها لم تصح إسنادا، فهي أيضا لا تصح متنا بدليل الشواهد الآتية:

منها إن ضعف إسنادها ينعكس على متنها تضعيفا واستبعادا، ويُفقدها الأصل الصحيح الذي تقوم عليه. فهي رواية لا أصل صحيح لها، وهذا يكفي وحده لرفضها.

والثاني إنها رواية تضمنت القول بتعرض القرآن للتحريف بذهاب آيات كثيرة منه، وهذا زعم باطل ينقضه القرآن الكريم الذي نص بنفسه على انه كتاب مُحكم، ولا يأتيه الباطل أبدا، وأن الله تعالى تولى حفظه. فهذه الرواية حكمت على نفسها بالبطلان عندما نفت عن القرآن سلامته من التحريف.

والشاهد الثالث مفاده أن القول بأن سورة التوبة لم يبق منها إلا ربعها، هو زعم باطل لأنه لم يثب أن تلك السورة ذهب منها قليل ولا كثير. ولأن الثابت والصحيح من تاريخ القرآن الكريم أنه

---

[1] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 4448، ج 22 ص: 235.

[2] ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 498. و المزي: تهذيب الكمال، ج 15 ص: 52 و ما بعدها.

جُمع كله من نسخه الأصلية ومن صدور كبار حفاظه ودُوّن كله في كتاب واحد في بداية خلافة أبي بكر– ﷺ– ثم نُسخت منه المصاحف عندما وحدها عثمان بن عفان –ﷺ–. وعليه إن كانت سورة التوبة قد نُسخ منها ذلك العدد الكبير، فهذا لا شك أنه قد حدث على يد النبي– عليه الصلاة والسلام–، وهذا أمر صحيح، وشرعي، ولا يطعن في القرآن الكريم، وقد جمعها الصحابة كما هي بعد نسخها. وإن كانت هذه السورة قد حدث لها ذلك بعد وفاة النبي–عليه الصلاة والسلام– كما هو مفهوم من ظاهرها، فهذا زعم باطل من دون شك بدليل الشرع والعقل والتاريخ الصحيح.

والشاهد الرابع إنه من المعروف من النسخ في القرآن الكريم أنه لم يكن يشمل آيات كثيرة منه، وإنما كان يشمل آية أو آيتين، بدليل قوله تعالى: ((مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللّهَ عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)(البقرة: 106)). و (وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُواْ إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ)(النحل: 101)). فليس من الحكمة ولا من الشرع أن الله تعالى ينزل آيات كثيرة جدا في كتاب واحد، وفي زمان ومكان واحد ثم ينسخها. وعليه فلا يصح حمل تلك الرواية على النسخ، بمعنى أنه نُسخ منها 387 آية!!. فهذا ليس من الحكمة ولا مبرر صحيح له، فهو عبث، ويُنزه عنه الله الحكيم العليم، ولا يصح نسبته إليه سبحانه وتعالى.

والشاهد الأخير– الخامس– مفاده إن مما يرد تلك الرواية في قولها بالتحريف، و يشهد على تلاعب المحرفين بها، أنه وردت رواية أخرى تناولت نفس الموضوع وعن الصحابي ذاته– حذيفة بن اليمان– وليس فيها ما زعمته تلك الرواية من ذهاب معظم سورة التوبة، فقالت: ((حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن عاصم ابن بهدلة، عن زر بن حبيش، عن حذيفة، قال: « يسمونها سورة التوبة، وهي سورة العذاب يعني براءة »[1]. فليس فيها زيادة ((وما تقرءون منها مما كنا نقرأ إلا ربعها"))[2]. فماذا يعني هذا؟!، ولماذا حدث؟؟!!.فواضح من هذه الرواية أنها لم تشر من بعيد ولا من قريب إلى النسخ، ولا إلى التحريف. وإنما الرواية الأولى هي التي تصرّف فيها محرفو التاريخ وأضافوا إليها تلك الزيادة لتحقيق غايات في نفوسهم.

---

[1] ابن سلام: فضائل القرآن، ص: 416، رقم: 374.
[2] الطبراني: المعجم الأوسط، رقم الأثر: 1330، ج 2 ص: 85.

وإنهاءً لهذا المبحث يتبين منه أن الروايات التي زعمت بأن سورتي الأحزاب والتوبة – براءة – سقطت منهما آيات كثيرة زمن الخلافة الراشدة، هي روايات أثبت التحقيق العلمي بطلانها إسنادا ومتنا. اختلقها محرفو التاريخ للطعن في القرآن الكريم، واتهام الصحابة بتحريفه.

رابعا: نقض الروايات المتعلقة بآية الرجم وآية (الشيخ والشيخة):

أُخصص هذا المبحث لموضوع آية الرجم المزعومة، حسب ما ذكرته الروايات الحديثية والتاريخية. فمنها روايات لم تذكرها صراحة، لكنها أشارت إليها بطريق غير مباشر، أو مهدت لها، ومنها أخرى ذكرتها باسم آية الرجم من دون تفصيل لمضمونها. ومنها روايات ذكرتها باسمها وفصلت جانبا من محتواها. وكلها تضمنت الطعن في القرآن بالتحريف بطرق وأشكال مُختلفة: إما بالتضمن، أو بالتلميح، أو بالتصريح. فما تفاصيل ذلك؟، وهل حقا أن آية الرجم المزعومة كانت قرآنا؟!.

فبالنسبة للروايات التي مهدت للقول بآية الرجم، **فأولها**: (((حدثنا هشيم، قال: حدثنا علي بن زيد بن جدعان، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس، عن عمر، قال: « لقد هممت أن أكتب في ناحية المصحف: شهد عمر بن الخطاب وعبد الرحمن بن عوف أن رسول الله– صلى الله عليه وسلم قد رجم ورجمنا))[1].

وإسنادها هذا لا يصح، لأن من رجاله: علي بن زيد بن عبد الله بن زهير التيمي البصري (ت 131هـ): ليس بالقوي، لا يُحتج به، ليس بشيء، ضعيف، ليس بذاك، ضعيف في كل شيء. يتشيع، فيه ميل عن القصد، صدوق، سيء الحفظ، يغلو في التشيع، كان رفاعا، يقلب الأحاديث، رافضي، متروك[2].

---

[1] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الحديث: 583.

[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 6 ص: 232 و ما بعدها.

والثاني: يوسف بن مهران، يوسف بن مهران البصري (من الطبقة الرابعة):قال أحمد: لا يُعرف، ولا أعرف أحدا روى عنه إلا ابن جدعان.وقال أبو زرعة: ثقة[1]. لين الحديث[2]. ووبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

و **الرواية الثانية** ((حدثنا يحي، أنبا هشيم، عن علي بن زيد بن جدعان، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس، قال: خطب عمر بن الخطاب فحمد الله وأثنى عليه وقال: يا أيها الناس، ألا إن الرجم حد من حدود الله فلا تخدعن عنه، ألا إن آية ذلك أن رسول الله– ﷺ– قد رجم، ورجم أبو بكر، ورجمنا من بعدهما، ولقد هممت أن أكتب في ناحية المصحف: شهد عمر بن الخطاب، وعبد الرحمن بن عوف وفلان وفلان أن رسول– الله ﷺ– رجم، ألا إنه سيأتي من بعدكم أقوام يكذبون بالرجم وبالدجال، وبعذاب القبر، والشفاعة، وقوم يخرجون من النار بعدما امتحشوا))[3].

وإسنادها هذا لا يصح، لأن من رواته: هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي (105–183 هـ): سبق تفصيل حاله، و تبين أنه كان كثير التدليس، وقيل فيه: إذا لم يُصرح بالتحديث فليس بشيء[4]. وهو هنا لم يُصرّح بالتحديث، و إنما عنعن روايته عن علي بن جدعان، فالإسناد منقطع بينهما.

والثاني والثالث: علي بن زيد بن جدعان، و يوسف بن مهران ضعيفان، كما بيناه أعلاه.

والرواية الثالثة: ((أنا عيسى بن علي، أنا عبد الله بن مُحَمَّد البغوي، قال: نا هدبة بن خالد، قال: نا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد: ح. وأنا عبيد بن أحمد، قالا: أنا أحمد بن علي بن العلاء، قال: نا زياد بن أيوب، قال: نا هشيم، قال: نا علي بن زيد، قال: نا يوسف بن مهران، عن ابن عباس، قال: « خطب عمر فذكر الرجم، فقال: لا تخدعن عنه فإنه حد من حدود الله، ألا وإن رسول الله– ﷺ– قد رجم ورجمنا بعده، ولولا أن يقول القائلون: زاد عمر في كتاب الله ما

---

[1] الذهبي: الميزان، ج 7 ص: 389.
[2] ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 346.
[3] مُحَمَّد المروزي: السنة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1408، رقم: 354، ص: 98.
[4] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم:100، ج 10 ص: 40 و ما بعدها.

ليس فيه لكتبت في ناحية المصحف: شهد عمر بن الخطاب وفلان، وفلان أن رسول الله- صلى الله عليه وسلم رجم- ورجمنا من بعده، ألا وإنه سيكون قوم يكذبون بالرجم، والدجال وعذاب القبر وبقوم يخرجون من النار بعدما امتحشوا))[1].

واضح من هذه الرواية أنها وردت من طريقين، عن علي بن زيد،عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس. وبما أنه سبق أن بينا أن علي بن زيد و يوسف بن مهران ضعيفان، فإسناد الرواية بطريقيها غير صحيح.

والرواية الأخيرة – الرابعة -: ((ثنا مسدد في مسنده،عن بن أبي عدي، ثنا داود وهو بن أبي هند، عن سعيد بن المسيب قال: سمعت عمر بن الخطاب قال على هذا المنبر يقول: " عسى أن يكون بعدي أقوام يكذبون بالرجم، يقولون: لا نجده في كتاب الله، لولا أن أزيد في كتاب الله ما ليس فيه لكتبت أنه حق قد رجم رسول الله- ﷺ- ورجم أبو بكر ورجمت"))[2].

وإسنادها هذا لا يصح، لأن من رجاله: داود بن أبي هند بن عذافر القشيري مولاهم أبو بكر أو أبو مُحَمَّد البصري (ت 140هـ عن 75سنة)، قيل فيه: ثقة، روي عن أنس خمسة أحاديث مع أنه لم يسمع منه شيئا، يهم إذا حدث من حفظه، كثير الاضطراب والخلاف[3]. وعليه فالرجل ضعيف ضبطا وعدالة،واراجح أنه شيعي إمامي.

والثاني: سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي (25- 95هـ)، قيل فيه: فقيه ثبت، ثقة، مرسلاته أصح المراسيل. روى عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم، وبعضهم لم يلحق بهم، كأبي بكر، وعمر، وأبي الدرداء[4]. فالإسناد بينه وبين عمر منقطع مع أن الرواية صرّحت بالسماع، وهذا إما حدث عمدا وإما خطأ من بعض رواة الخبر.

1 اللالكائي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة، رقم الحديث: 1690.
2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 3 ص: 57.
3 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 388، ج 2 ص: 132. و ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج 17 ص: 123.
4 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 3 ص: 55.

وأما من ناحية المتن فإن متون تلك الروايات لا تصح أيضا، لأنه أولا إن نسبة ذلك القول لعمر بأنه نوى أن يكتب في هامش القرآن حُكم الرجم الوارد في السنة، فهو زعم باطل، ولا يصح نسبته إليه ولا إلى غيره من الصحابة لأنهم كانوا يعلمون أن النبي –عليه الصلاة والسلام– لم يفعله، وكان قد نهاهم أن يكتبوا كلامه، وقال لهم: ((لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه...))[1]. فنهاهم عن كتابة كلامه مُطلقا، ولم يقل لهم اكتبوه خارج القرآن ولا في هامشه. وبما أنه نهاهم عن كتابة كلامه خوفا من أن يختلط بالقرآن، فمن باب أولى أن يشمل نهيه كتابة أي شيء مع القرآن الكريم. وهذا أمر لا يغيب عن عمر ولا عن غيره من الصحابة. وبما أن تلك الروايات نسبت ذلك الفعل إلى عمر، فهذا دليل دامغ على عدم صحة ما نسبته إليه.

وثانيا إنه من شواهد عدم صحة تلك الروايات أنها ذكرت أن عمر نوى كتابة حُكم الرجم في هامش القرآن، مع أنه من المعروف أن أحكاما كثيرة شرعتها السنة ولم يُشرّعها القرآن الكريم، فلماذا لم يسع لكتابتها هي أيضا في هوامش القرآن؟؟!!. ولماذا خاف على حُكم الرجم من الضياع ولم يخف على الأحكام الأخرى من الضياع مع أنها وردت في السنة دون القرآن؟؟!!. وعليه فإما أن يخاف عليها جميعا فيُلحقها كلها بهوامش القرآن وإلا لا يُلحق أيٍ منها به. وبما أنها زعمت أن ذلك حدث مع حكم الرجم فقط، فهذا شاهد على عدم صحتها، وأنها تريد تحقيق هدف مُخطط له سلفا، وتُمهد له بحكاية نية عمر إلحاق حكم الرجم بالقرآن وكتابته بهامشه بدعوى الخوف على ضياعه. لأنها فيما بعد ستزعم بعض الروايات أن آية الرجم ليست حديثا، وإنما هي آية قرآنية!!. وبهذا يكون محرفو التاريخ قد تدرجوا لتحقيق غايتهم المتمثلة في القول بأن القرآن الكريم قد تعرض للتحريف. ففي الخطوة الأولى أوصلوا حديث الرجم إلى هامش القرآن، وفي الثانية حولوه آية وأدخلوه في متنه، وفي الثالثة ذكروا مقولة زعموا أنها هي آية الرجم التي ذهبت من القرآن!!.

وأخيرا– ثالثا– إن من شواهد بطلانها وتلاعب الرواة بها، أنها تضمنت متونا متباينة مع أنها تتكلم عن حادثة واحدة. فمنها رواية زعمت أن عمر قال: ((سيأتي من بعدكم أقوام يكذبون بالرجم وبالدجال، وبعذاب القبر، والشفاعة، وقوم يخرجون من النار بعدما امتحشوا))[2]. وأخرى قالت: ((سيكون قوم يكذبون بالرجم، والدجال وعذاب القبر وبقوم يخرجون من النار بعدما

[1] مسلم: الصحيح، ج 8 ص: 229، رقم: 7702.

[2] مُحَمَّد المروزي: السنة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1408، رقم: 354، ص: 98.

امتحشوا »))[1]. وهذا باطل، لأن عمر لا يعلم الغيب حتى يستطيع أن يُخبرنا بما سيأتي من بعده، وقد زعمت أنه قال ذلك من باب التأكيد لا الاحتمال.ولا يصح أن يُقال: إنه قال ذلك بناءً على ما سمعه من النبي- عليه الصلاة والسلا-. لا يصح ذلك، لأنه لم يقل بأنه سمعه منه، ولا أشار إلى ذلك. ورواية أخرى زعمت أنه قال بعض ذلك من باب الاحتمال لا الجزم: ((عسى أن يكون بعدي أقوام يكذبون بالرجم يقولون لا نجده في كتاب الله))[2]. فليس فيها ما ذكرته السابقتان. وأخرى لم تشر إلى ما زعمته تلك الروايات أصلا، لا من قريب ولا من بعيد!!، فلماذا هذا التباين الواضح بين هذه الروايات؟؟، أليس هذا شاهد قوي على تلاعب الروايات بها، وأنها مُختلقة وموجهة لتحقيق غايات في نفوس محرفيها!!.وهل يُعقل أن الله تعالى يُنزل سورة، أو آيات ذلك حالها؟؟.

وأما بالنسبة لعلاقة تلك الروايات بالطعن في القرآن والقول بتحريفه، فهي وإن لم تصرح بذلك بوضوح، فإنها تضمنت الإشارة إليه والتمهيد للقول به عن طريق فتح باب احتمال حدوثه!!. وتفصيل ذلك هو أنها أرادت أن تقول لنا: إن عمر كان مستعدا بأن يكتب حكم الرجم في جانب من القرآن لولا تخوّفه من كلام الناس. وبما أنه كان كذلك، فهذا يعني أن القرآن الكريم لم يكن في مأمن حصين، ولا كان في يدٍ آمنة تعتقد بأنه لا يصح ولا يجوز الاقتراب من القرآن، ولا إضافة إليه حرف واحد ليس منه. وبما أن الأمر هكذا، والمصحف البكري كان عند عمر بعد وفاة أبي بكر، فمن المحتمل أن يكون عمر- عندما يأمن عدم رؤية الناس له- قد تصرّف في متن القرآن الكريم- المصحف البكري-!!. وحاشا لعمر بن الخطاب- ﷺ- أن يفعل ذلك، وقد بينا بطلان تلك الروايات إسنادا ومتنا، لكن الذي يهمنا هنا هو أنها روايات تضمنت الطعن في القرآن والصحابة بطريقة ماكرة، تمهيدا لروايات أخرى ستقول بوجود آية الرجم بصراحة.

وأما فيما يخص الروايات التي قالت بقرآنية حكم الرجم وأشارت إليه بآية الرجم من دون أن تحدد مضمونها، **فأولها**: ((عبد الرزاق،عن معمر عن بن جدعان، عن يوسف بن مهران أنه سمع بن عباس يقول: أمر عمر بن الخطاب مناديا فنادى أن الصلاة جامعة ثم صعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: يا أيها الناس لا تخدعن عن آية الرجم فإنها قد نزلت في كتاب الله عز وجل و

---
[1] اللالكائي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة، رقم الحديث: 1690.
[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 3 ص: 57.

قرأناها ولكنها ذهبت في قرآن كثير ذهب مع مُحَمَّد –صلى الله عليه و سلم– وآية ذلك أنه صلى الله عليه و سلم قد رجم وأن أبا بكر قد رجم ورجمت بعدهما وإنه سيجيء قوم من هذه الأمة يكذبون بالرجم...))[1].

وإسناد هذه الرواية لا يصح، لأن من رجاله: عبد الرزاق الصنعاني تقدم تفصيل أحواله وتبين انه مُدلس، ومُتهم بالتشيع الإمامي، والراجح أنه كان يُمارس التقية في تعامله مع أهل الحديث، وهو هنا قد عنعن فالإسناد بينه وبين معمر غير مُتصل.

والثاني: معمر بن راشد الأزدي مولاهم البصري نزيل اليمن أبو عروة(ت 154هـ عن 58 سنة)، قيل فيه: ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت –البناني– والأعمش وهشام بن عروة شيئا[2] وقيل فيه أيضا: صالح، مأمون، ضعيف في ثابت البناني. وقال يحي بن معين: ((إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه، إلا عن الزهري وابن طاوس، فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا.وما عمل في حديث الأعمش شيئا)). وقال أبو حاتم: ((ما حدث معمر بالبصرة فيه أغاليط وهو صالح الحديث))[3]. وقال ابن المديني: ((سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: اثنان إذا كتب حديثهما هكذا رأيت فيه، وإذا انتقيت كانت حساناً: معمر وحماد بن سلمة))[4].لاحظ هذا دليل دامغ على ضعف الرجل من جهة ضبطه أولا،وقد يكون ذلك من جهة عدالته أيضا، وهذا سيتضح لاحقا، فالرجل حاطب ليل في كثير من من مروياته. وقال يحي أيضا: ((وحديث معمر عن ثابت وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة وهذا الضرب مضطرب كثير الأوهام))[5]. وكلامه هذا خطير جدا، و يجب تدبره و تحليله، لأن ذلك يعني أن الرجل فيه خلل إما في عدالته، أو في ضبطه، أو فيهما معا. و كلام أبي حاتم خطير جدا أيضا، فهو لم يقل: فيه أخطاء، و إنما أغاليط، وهذا انتقاد فيه جانب يتعلق بأمانته وحياده، ويعني أنه ربما كان يتعمد التغليط[6] في بعض رواياته، وهو نوع من التدليس!!. ولماذا يفعل ذلك؟؟!!، و من هذا حاله فهو

---

[1] عبد الرزاق: المصنف، رقم الأثر: 1336، ج 7 ص: 330.
[2] ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 202.
[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 441، ج 9 ص: 173.
[4] الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 9 ص: 629.
[5] ابن حجر: تهذيب التهذيب، 1 ج 9 ص: 174.
[6] لأن من معاني أغاليط (مفرد أغلوطة)، ما يُغالط به في الكلام المبهم. أحمد الزيات وآخرون: المعجم الوسيط، تحقيق مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، ج 2، ص: 658.

مُتهم وضعيف، ويجب التحرز من قبول رواياته إلا بحذر شديد وبشروط، منها أن لا تتفق مع مذهبه في التشيع، ولا تكون مخالفة للأصول، ويجب إخضاعها للنقد الصارم قبل الأخذ بها. والغريب في الأمر أن هؤلاء لم يُفسروا سبب ذلك و تركوه لغزا؟؟.

وقد حاول الذهبي تفسير سبب اضطراب كثير من أحاديث معمر وأوهامه فقال: ((ومع كون معمر ثقة، ثبتا، فله أوهام، لا سيما لما قدم البصرة لزيارة أمه، فإنه لم يكن معه كتبه، فحدث من حفظه، فوقع للبصريين عنه أغاليط))[1]

وأقول: هذا لا يكفي لتفسير كثرة أغاليطه وأوهامه من جهة،وهذا شاهد على قلة حرصه وضبطه في الاهتمام بالحديث من جهة اخرى. فلماذا سمح لنفسه أن يُحدث من غير كتاب، والحديث دين، وليس أمرا دنيويا، ولا يصح فيه التهاون وعدم الحرص على روايته. فهذا شاهد آخر على ضعف الرجل،وهو ضده أيضا وليس في صالحه. و مما يضعف تعليل الذهبي أن المعروف عن معمر بن راشد انه كان يحفظ ولا يكتب، أنه كان حافظا متقنا حريصا، و يُحدث من حفظه. من ذلك: قال عبد الرزاق عن معمر: طلبت العلم سنة مات الحسن وعنه قال جلست إلى قتادة وأنا ابن أربع عشرة سنة فما سمعت منه حديثا إلا كأنه ينقش في صدري. وقال ابن حبان: كان فقيها حافظا متقنا ورعا[2]. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدثني أبي. قال: قلت لإسماعيل بن علية: كان معمر يحدثكم من حفظه؟ قال: كان يحدثنا بحفظه[3].وقال أحمد: ((وكان معمر يحدث حفظًا فيحذف منها، من الأحاديث، وكان أطلبهم للعلم)). وفي رواية ((وكان معمر يحدث حفظًا فيحرف، وكان أطلبهم للعلم...)) [4]. فكيف يكون هذا حاله، ويقع في تلك الأوهام الأوهام والأغاليط بدعوى أنه حدّث من حفظه لا من كتبه؟؟!، إن في الأمر شيئا، كما قال المحدثون، وهذا يُضعف أيضا تعليل الذهبي، بل ينقضه.

ومن أحوال معمر التي تثبت ما قلناه ما رواه المروذي، فقال: ((ذُكِر معمر، فقال أحمد بن حنبل: ذُكَر يومًا حديثًا للثوري، فأخطأ فيه، فقال له سفيان: نعست يا أبا عروة، فقال له معمر

---

[1] الذهبي: سير أعلام النبلاء، رقم: 1، ج 7 ص: 12.

[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، 1 ج 9 ص: 173 و ما بعدها.

[3] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل، رقم: 2587، ج 3 ص: 340.

[4] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل، رقم: 2587، ج 3 ص: 341 و ما بعدها.

كلامًا أكره أن أحكيه، قلت: كأنه قال له: كذبت، فضحك))[1]. وقال أيضا: ((قلت لأحمد بن حنبل: كيف معمر في الحديث؟ قال: ثبت إلا أن في بعض حديثه شيئًا))[2]. فما هذا الشيء اللغز؟؟!!، ولماذا لم يُبينه أهل الحديث، كما بينوا بوضوح أحوال الرواة الآخرين؟؟!!. فلماذا هذا التخوف و التكتيم؟!. فهل هذا في صالح السنة والعلم أم ضدهما؟؟!!.

و((قال المروذي: سألته (يعني أبا عبد الله) سمع معمر من يحيى بن سعيد؟ قال: لا. وقال الميموني: قال أبو عبد الله: لم يسمع معمر من يحيى شيئًا))[3]. وبما أنه حدث كثيرا عن يحيى بن سعيد فهذا يعني أنه كان يُدلس عنه، فروى عنه ولم يسمع منه[4]. فهل هذا من الصدق والأمانة أم هو من الكذب والتقية؟؟!!.

وأما عن تشيعه فقد ذكر الذهبي أن أبا أسامة قال: كان معمر يتشيع[5]. وعدَّه ابن قتيبة من رجال الشيعة[6]. وأما الشيعة الإمامية فقد جعلوه من رجالهم أيضا وأحد أصحاب إمامهم جعفر الصادق، ورووا عنه أخبارا في كتبهم المذهبية[7]. وبما أن ذلك هو حال الرجل في الضعف والتدليس، والتدليس، والتشيع الإمامي،وهنا قد عنعن، فإن الإسناد لا يصح لانقطاعه وتشيع صاحبه.

والثاني والثالث: علي بن زيد بن جدعان، و يوسف بن مهران البصري، فهما ضعيفان كما سبق أن بيناه في روايات المجموعة الأولى. وعليه فإن الإسناد لا يصح من جهتهما.

والرواية الثانية: ((أخبرنا خالد بن مخلد، حدثنا مالك،عن الزهرى، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة،عن ابن عباس قال: قال عمر إن الله تعالى بعث مُحَمَّدا (بالحق وأنزل عليه الكتاب وكان

---

1 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل، رقم: 2587، ج 3 ص: 342.
2 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل، رقم: 2587، ج 3 ص: 342.
3 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل، رقم: 2587، ج 3 ص: 342.
4 أنظر مثلا: معمر بن راشد: جامع معمر بن راشد، رقم: 343، ج 1 ص: 428.
5 الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 6365، ج 2: 156.
6 المعارف، ص: 139.
7 أنظر: عبد الحسين الشبستري: أصحاب الإمام الصادق، رقم: 3350، ج 4 ص: 276. و الكليني: الكافي، رقم: 11، ج 4 ص: 261. و ا[و جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 4544، ج 12 ص: 18.

فيما أنزل **آية الرجم** فقرأناها ووعيناها وعقلناها ورجم رسول الله (ورجمنا بعده فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول القائل لا نجد حد آية الرجم فى كتاب الله. والرجم فى كتاب الله حق على من زنى من الرجال والنساء إذا أحصن إذا قامت عليه البينة أو كان الحبل أو الاعتراف))[1].

وإسناده لا يصح، لأن من رواته: خالد بن مخلد القطواني البجلي الكوفي أبو الهيثم (ت 213هـ)، قيل فيه: له أحاديث مناكير، مُتشيع، غالٍ في التشيع، لا بأس به، صدوق، ثقة، مُنكر الحديث لا يُحتج بحديثه، مُفرط في التشيع، كان شتاما معلنا لسوء مذهبه. قال له أحد المحدثين: هل عندك أحاديث في مناقب الصحابة؟، قال: " قل في المثالب أو المثاقب"!![2].

والثاني: مُحَمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري(نحو:52- 124هـ): ثقة، متقن، مُدلس، كثير الإرسال، إرساله كالريح، حدث عن أقوام ولم يسمع منهم[3]. وبما أنه يُدلس ويُرسل، وهو هنا قد عنعن، فالإسناد غير مُتصل من جهته.

وآخرهم –الثالث-: عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (ت 94 هـ أو بعدها): ثقة فقيه ثبت[4]. كان يُرسل، فقد روى عن بعض الصحابة ولم يلحق بهم، كعمر بن الخطاب، وابن مسعود- مسعود- رضي الله عنهما[5]-. وهو هنا قد عنعن، وقد سمع فعلا من ابن عباس، لكنه كان يُصرح بالسماع عندما يروي عن ابن عباس وغيره[6]. وبما أنه هنا قد عنعن، فالإسناد لم يثبت اتصاله.

والرواية الثالثة: ((أخبرنا مُحَمَّد بن يحي النيسابوري، قال: ثنا بشر بن عمر، قال: حدثني مالك، عن الزهري،عن عبيد الله بن عبد الله، عن بن عباس أن عمر قال:إن الله بعث مُحَمَّدا –صلى الله عليه و سلم- وأنزل عليه الكتاب، فكان فيما أنزل عليه آية الرجم، فقرأناها ووعيناها، ورجم رسول الله- صلى الله عليه و سلم- ورجمنا بعده،وأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: ما

---

[1] الدارمي: سنن الدارمي، دار الكتاب العربي، بيروت، رقم: 2322، ج 2 ص: 234.
[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 2 ص: 79.
[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 8 ص: 332. و أبو زرعة العراقي: كتاب المدلسين، ط1، دار الوفاء، 195، ص: 89 و ما بعدها.
[4] ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 634.
[5] أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص: 58، رقم: 486.
[6] أنظر مثلا: مسلم: الصحيح، ج 5 ص: 33،رقم: 4082. و البخاري: الصحيح، ج 1 ص: 8، رقم: 7.

نجد آية الرجم في كتاب الله، فيترك فريضة أنزلها الله وأن الرجم في كتاب الله حق على من زنا إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت عليه البينة،أو كان الحبل،أو الاعتراف))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: مالك بن أنس، ثقة ثبت من دون شك، لكنه كان يُدلس، بدليل أنه ((كان يروى عن ثور بن زيد حديث عكرمة،عن بن عباس، وكان يحذف عكرمة، وقع ذلك في غير ما حديث في الموطأ. يقول: عن ثور عن بن عباس،ولا يذكر عكرمة. وكذا كان يسقط عاصم بن عبد الله من إسناد آخر ذكره الدارقطني. وأنكر ابن عبد البر أن يكون تدليسا))[2].وإنكاره هذا ضعيف جدا، بل لا يصح،لأن هذا الذي فعله مالك هو تدليس من دون شك مهما سميناه، لأنه أسقط راويا من الإسناد!!. وبما أنه كان يُدلس، وهنا قد عنعن عن الزهر ن والمتن فيه ما يُنكر، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

والثاني: مُحَمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري(نحو:52- 124هـ)، لا يصح الإسناد من جهته، وقد بينا حاله في الرواية الثانية. والثالث: عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (ت 94 هـ أو بعدها): لا يثبت الإسناد من جهته، وقد ذكرنا حاله في الرواية السابقة.

والرواية الرابعة:((حدثنا عبد العزيز بن عبد الله،حدثني إبراهيم بن سعد،عن صالح،عن ابن شهاب،عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود،عن ابن عباس قال: ((...)، فكان مما قاله عمر: ((إن الله بعث مُحَمَّدا -ﷺ- بالحق وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل الله آية الرجم فقرأناها وعقلناها ووعيناها. رجم رسول الله -ﷺ- ورجمنا بعده. فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل:والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله والرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف ثم إنا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله أن لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم أو إن كفرا بكم أن ترغبوا عن آبائكم...))[3].

---

[1] النسائي: السنن الكبرى، رقم: 7157، ج 4 ص: 273.

[2] ابن حجر: طبقات المدلسين، ص: 23، رقم: 22.

[3] البخاري: الصحيح، رقم: 6830، ج 8 ص: 168.

وإسنادها هذا لا يصح، لأن من رجاله: إبراهيم بن سعد الزهري (ت هـ): إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني (108- 185 هـ): ثقة، صدوق، حجة، ربما أخطأ في الحديث، تكلم فيه يحي بن سعيد فأشار إلى أنه ليّن الحديث، و تركه وكيع، ثم حدث عنه[1]. و ذكره ابن عدي في الضعفاء، و أشار إلى أن له مراسيل، وانفرد بأحاديث[2]. علما بأن الشيعة الإمامية جعلوه من رجالهم، ومن أصحاب بعض أئمتهم، فترجم له بعضهم بقوله: ((أبو اسحاق ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي، الزهري، العوفي، المدني. من محدثي وفقهاء الامامية الممدوحين، وكان متكلما، حافظا، قاضيا، ويعده العامة من ثقاتهم...))[3]. فما معنى ذلك؟؟. وبما أن ذلك هو حال الرجل، وكان يرسل، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله بينه وبين من روى عنه.

والثاني: صالح بن كيسان المدني أبو مُحَمَّد ويقال أبو الحارث مؤدب ولد عمر بن عبد العزيز(ت بعد: 140 هـ): ثقة، ثبت، حجة[4]، صاحب شعر وغريب[5].أرسل عن عقبة بن عامر، فحدث عنه ولم يدركه، و أسقط الراوي الذي بينهما[6]. وبما أن هذا هو حاله، و هنا قد عنعن، والمتن فيه ما يُنكر، فإن الإسناد بينه وبين الزهري لم يثبت، ومن الممكن أنه حدّث عنه هنا بواسطة راوٍ آخر، أسقطه كما فعل في روايته عن عقبة بن عامر.

والثالث، والرابع هما: مُحَمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري(نحو:52-124هـ)،وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (ت 94 هـ أو بعدها)، وقد تقدم تفصيل حال كل منهما، والإسناد لا يصح من جهتيهما.

---

[1] الذهبي: سير أعلام النبلاء، رقم: 81، ج 15 ص: 315 و مابعدها. و ابن حجر: تهذيب التهذيب،ج 12 ص: 78، رقم: 216، و ما بعدها. و ابن سعد: الطبقات، ج 6 ص: 178.

[2] ابن عدي: الكامل في الضعفاء، ج 1 ص: 97 و ما بعدها، رقم: 77.

[3] عبد الحسين الشبستري: أصحاب الإمام الصادق، ج 1 ص: 39، رقم:41. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، ج 1 ص: 249، رقم: 1726.

[4] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 3 ص: 275، رقم: 692.

[5] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 2 ص: 155، رقم: 1195.

[6] أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص: 38، رقم: 294. و ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 3 ص: 275، رقم: 692.

والرواية الخامسة ((حدثني أبو الطاهر وحرملة بن يحيى قالا:حدثنا ابن وهب، أخبرني يونس،عن ابن شهاب،قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أنه سمع عبد الله بن عباس يقول: قال عمر بن الخطاب وهو جالس على منبر رسول الله -ﷺ- إن الله قد بعث مُحَمَّدًا -ﷺ- بالحق وأنزل عليه الكتاب فكان مما أنزل عليه آية الرجم قرأناها ووعيناها وعقلناها فرجم رسول الله -ﷺ- ورجمنا بعده فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل ما نجد الرجم في كتاب الله،فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله،وإن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي (ت نحو: 160هـ)، قيل فيه: سيء الحفظ، ثقة، صدوق، ليس بحجة، سُئل عنه أحمد بن حنبل فقال:((لم يكن يعرف الحديث، يكتب أول الكتاب: الزهرى عن سعيد، وبعضه الزهري، فيشتبه عليه)). كثير الخطأ عن الزهري، و في حديثه عنه مُنكرات، ضعيف من جهة ضبطه[2]. فالرجل ضعيف عامة وفي الزهري خاصة، وقد عنهن عنه أيضا، فالإسناد من جهته لا يصح.

والرواية السادسة (("حدثنا عبد الله، حدثني أبي، ثنا عبد الرزاق، ثنا معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن بن عباس،عن عمر -رضي الله عنه- أنه قال: إن الله عز و جل بعث مُحَمَّدًا بالحق،وأنزل معه الكتاب، فكان مما أنزل عليه آية الرجم، فرجم رسول الله –صلى الله عليه و سلم- ورجمنا بعده، ثم قال قد كنا نقرأ:" ولا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أو إن كفرا بكم أن ترغبوا عن آبائكم". ثم إن رسول الله – صلى الله عليه و سلم- قال لا تطروني كما أطري ابن مريم وإنما أنا عبد فقولوا عبده ورسوله. وربما قال معمر: كما أطرت النصارى ابن مريم"))[3].

وإسنادها الرواية لا يصح، لأن من رواته: عبد الرزاق الصنعاني: سبق تفصيل أحواله، وتبين منها أنه وإن وُثقه كثيرون، فإن غيرهم ضعفوه، واتهموه بالكذب، واتضح أنه كان شيعيا إماميا

---

[1] مسلم: الصحيح، رقم: 4513، ج 5 ص: 116.

[2] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 1 ص: 163 و ما بعدها. و ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 10 ص: 318 و ما بعدها.

[3] أحمد بن حنبل: المسند، رقم: 331، ج 1 ص: 47.

يُمارس التقية. وعليه فإن تصريحه بالسماع من معمر لا قيمة له بحكم أن توثيقه لم يثبت، بل والراجح أنه ضعيف، ويزيده ضعفا تضمن الخبر ما يُنكر الذي يتفق مع التشيع الإمامي.

والثاني: معمر بن راشد، سبق تفصيل أحواله، وتبين منها أنه كثير الأخطاء والأوهام، كان يُدلس، الراجح أنه كان شيعيا إماميا. وبما أنه هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله بينه وبين من روى عنه.

والثالث: ابن شهاب الزهري، بينا حاله سابقا، وبما أنه كان يُدلس وكثير الإرسال، وهنا قد عنعن، والمتن فيه ما يُنكر، فإن الإسناد بينه وبين الذي روى عنه لم يثبت اتصاله.

وآخرهم – الرابع: عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، بينا سابقا أنه كان يُرسل، فقد روى عن بعض الصحابة ولم يلحق بهم، كعمر بن الخطاب، وابن مسعود– رضي الله عنهما[1]–. وبما أنه كان يُرسل، وسمح لنفسه بان يُحدث عن أقوام لم يلحق بهم، ومتن الرواية فيه ما يُنكر،وهو هنا قد عنعن، وقد سمع فعلا من ابن عباس، لكنه كان يُصرح بالسماع عندما يروي عنه وعن وغيره[2]. فإن الإسناد بينهما هنا لم يثبت اتصاله.

والرواية السابعة ((عبد الرزاق،عن معمر،عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة،عن بن عباس قال:...)، فكان مما ذكره عن عمر أنه قال: ((إن الله بعث مُحَمَّدًا –صلى الله عليه و سلم– بالحق وأنزل معه الكتاب فكان مما أنزل الله عليه آية الرجم فرجم رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ورجمنا بعده وإني خائف أن يطول بالناس زمان فيقول قائل والله ما الرجم في كتاب الله، فيضل أو يترك فريضة أنزلها الله،ألا وإن الرجم حق على من زنى إذا أحصن وقامت البينة وكان الحمل أو الاعتراف ثم قد كنا نقرأ" ولا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أو فإن كفرا بكم أن ترغبوا عن آبائكم..."))[3].

وإسنادها هذا لا يصح، لأن رجاله هم نفس رجال الرواية السابقة– السابعة–، وقد بينا ضعفهم، غير أن عبد الرزاق في السابقة صرّح بالسماع من معمر وهنا عنعن عنه ولم يصرّح

[1] أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص: 58، رقم: 486.
[2] أنظر مثلا: مسلم: الصحيح، ج 5 ص: 33،رقم: 4082. و البخاري: الصحيح، ج 1 ص: 8، رقم: 7.
[3] عبد الرزاق الصنعاني: المصنف، رقم: 9758، ج 5 ص: 439.

بالسماع منه. وهذا شاهد آخر على أن هذا الرجل- عبد الرزاق- ليس بثقة، عنده التصريح بالسماع من عدمه سيان!!.

والرواية الثامنة ((حدثنا عبد الله، حدثني أبي، ثنا مُحَّد بن جعفر وحجاج قالا: ثنا شعبة،عن سعد بن إبراهيم قال: سمعت عبيد الله بن عبد الله بن عتبة يحدث عن بن عباس،عن عبد الرحمن بن عوف قال: حج عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- فأراد أن يخطب الناس خطبة فقال عبد الرحمن بن عوف: إنه قد اجتمع عندك رعاع الناس فأخر ذلك حتى تأتي المدينة فلما قدم المدينة دنوت منه قريبا من المنبر فسمعته يقول: وإن ناسا يقولون ما بال الرجم وإنما في كتاب الله الجلد وقد رجم رسول الله- صلى الله عليه و سلم- ورجمنا بعده ولولا أن يقولوا أثبت في كتاب الله ما ليس فيه لأثبتها كما أنزلت))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: شعبة بن الحجاج، سبق تفصيل أحواله، وتبين منها أنه يُدلس وكثير الخطأ في أسامي الرواة و يُقلبها[2]. وبما أنه مُدلس وحدث عن أقوام لم يسمع منهم، ومتن الرواية فيه ما يُنكر[3]،وهو هنا قد عنعن، فإن الإسناد بينه وبين الذي روى عنه لم يثبت.

والثاني: سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري(ت 125 أو 126هـ عن 72 سنة)، قيل فيه: ثقة، حجة، أرسل عن بعض الصحابة، تركه مالك بن أنس[4].

والثالث: عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، بينا حاله في الروايات السابقة، ونفس الكلام ينطبق عليه هنا. وعليه فإن الإسناد بينه وبين ابن عباس لم يثبت اتصاله.

والرواية التاسعة ((حدثني علي بن مسلم، قال: حدثنا عباد بن عباد، قال: حدثنا عباد بن راشد،قال: حُدثنا عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس،عن عمر أنه قال: ((... إن الله عز و جل بعث مُحَّدًا بالحق وأنزل عليه الكتاب وكان فيما أنزل عليه آية الرجم فرجم رسول الله ورجمنا بعده، وإني قد خشيت أن يطول بالناس زمان فيقول قائل والله ما نجد

---

[1] أحمد بن حنبل: المسند، رقم: 352، ج 1 ص: 50.
[2] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد،رقم: 1161، ج 2 ص: 140.
[3] سنبين ذلك لاحقا.
[4] ابن حجر: تهذيب، ج 2 ص: 299 و ما بعدها. و العلائي: جامع التحصيل، ص:180.

الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله.وقد كنا نقول– الصواب نقرأ–:" لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم...")) [1].

وإسنادها لا يصح أيضا، لأن من رجاله: عباد بن عباد الرملي الأرسوفي أبو عتبة الخواص (ط 9): ثقة، صدوق، ثم ضُعف عندما غلب عليه التقشف وأغفل حفظ الحديث وإتقانه، وأصبح يأتي الشيء على التوهم، فكثرت المناكير في رواياته [2].

والثاني: عباد بن راشد قال: التميمي مولاهم البصري (ط 7)، قيل فيه: ثقة، صدوق، ليس بالقوي، ضعيف، تركه يحيى القطان، أتي بالمناكير عن المشاهير، لا يُحتج به، لا يُتابع على مروياته [3]. وهو هنا لم يصرّح بالسماع ولا عنعن، وإنما قال: حُدثنا عن الزهري. فالإسناد بينهما منقطع.

والثالث والرابع: ابن شهاب الزهري، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، لم يثبت اتصال الإسناد من جهتيهما، وقد سبق بيان سبب ذلك.

والرواية الأخيرة–العاشرة من المجموعة الثانية– ((إن عبد الله بن أبي بكر، حدثني عن ابن شهاب الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن عبد الله بن عباس، قال أخبرني عبد الرحمن بن عوف، أن عمر بن الخطاب قال:... إن الله بعث مُحَمَّدًا، وأنزل عليه الكتاب فكان مما أنزل عليه آية الرجم فقرأناها وعلمناها ووعيناها، ورجم رسول الله– ﷺ– ورجمنا بعده فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: والله ما نجد الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله وإن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء،وإذا قامت البينة،أو كان الحبل،أو الاعتراف ثم إنا قد كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله" لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم "...)) [4].

---

1 الطبري: تاريخ الطبري، ج 2 ص: 235.
2 الذهبي: اميزان الاعتدال، ج 4 ص: 250. و ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 467.
3 ابن حجر: تهذيب، ج 4 ص: 66.و الذهبي: اميزان الاعتدال، ج 4 ص: 248.
4 ابن إسحاق: سيرة ابن هشام، ج 2 ص: 657.

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: محمَّد بن إسحاق، سبق تفصيل أحواله، وتبين منها أن الرجل لم يكن صافيا، إنما كان مخلطا جامعا بين الصدق والكذب. وربما كان يمارس التقية، أو كان مستهترا. والله تعالى أعلم بحقيقة حاله، ومن هذا حاله فهو ضعيف سواء صرّح بالسماع أو لم يُصرّح به، و يزيده ضعفا أن الخبر فيه ما يُنكر.

والثاني: ابن شهاب الزهري، بينا حاله سابقا، وبما أنه كان يُدلس وكثير الإرسال، وهنا قد عنعن، والمتن فيه ما يُنكر، فإن الإسناد بينه وبين الذي روى عنه لم يثبت اتصاله.

وآخرهم- الثالث- عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، قيل فيه: سبق تفصيل حاله، وهو هنا قد عنعن، وقد سمع فعلا من ابن عباس، لكنه كان يُصرح بالسماع عندما يروي عنه[1]. فإن الإسناد بينهما لم يثبت اتصاله.

وأما روايات المجموعة الثالثة، فهي الروايات التي ذكرت آية الرجم وحددت مضمونها: (الشيخ والشيخة إذا زنيا...). **أولها**: ((حدثنا عبد الله حدثني، أبي،حدثنا محُمَّد بن جعفر،حدثنا شعبة،عن قتادة،عن يونس بن جبير،عن كثير بن الصلت قال: كان ابن العاص وزيد بن ثابت يكتبان المصاحف فمروا على هذه الآية فقال زيد: سمعت رسول الله- ﷺ- يقول: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة فقال عمر: لما أنزلت هذه أتيت رسول الله- ﷺ- فقلت: **أكتبنيها** قال شعبة: فكأنه كره ذلك فقال عمر: ألا ترى أن الشيخ إذا لم يحصن جلد وأن الشاب إذا زنى وقد أحصن رجم))[2].

وإسنادها الرواية لا يصح، لأن من رجاله: محُمَّد بن جعفر غندر الهذلي البصري(ت193هـ): ثقة، فيه غفلة وبلادة، وكان يُخطئ أسماء الرواة، وعن أحمد بن حنبل: سمعت غندرًا يقول: لزمت شعبة عشرين سنة لم أكتب عن أحد غيره شيئًا، وكنت إذا كتبت عنه عرضته عليه، قال أحمد:

[1] أنظر مثلا: مسلم: الصحيح، ج 5 ص: 33،رقم: 4082. و البخاري: الصحيح، ج 1 ص: 8، رقم: 7.
[2] أحمد بن حنبل: المسند، رقم الحديث: 21636، ج 5 ص: 183.

أحسبه من بلادته كان يفعل هذا))[1]. وفي غير شعبة يُكتب حديثه ولا يُحتج به، ضعفه يحي بن سعيد[2].

والثاني: شعبة بن الحجاج، سبق تفصيل حاله، وتبين أن فيه ضعفا من جهة ضبطه، وكان يُدلس، وبما أنه هنا قد عنعن، ومتن الخبر فيه مُنكر كما سنبينه لاحقا، فإن الإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي(ولد سنة 60أو 61، توفي سنة 116 أو 117 هـ): وُصف بأنه: كان حاطب ليل في جمعه للحديث، ثقة، مُدلس، روى عن أناس لم يسمع منهم[3]. كان كثير التدليس والإرسال، وقد حدث عن أقوام كثيرين لم يسمع منهم من الصحابة والتابعين، ولم يثبت سماعه من الصحابة إلا من أنس بن مالك المتوفى سنة 93هـ[4]. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه، وكان كثير الإرسال والتدليس وهنا قد عنعن عن أنس بن مالك. فالإسناد من جهته لا يصح.

وآخرهم – الرابع- كثير بن الصلت بن معدي كرب (من الطبقة الأولى) قيل فيه: ثقة، ولد زمن النبي-عليه الصلاة والسلام-[5]،وقيل أنه ولد في عهده -عليه الصلاة والسلام -، ولم يره، وهو قد روى عن أبي بكر الصديق[6]. وذكر الذهبي أن كثيرا هذا قدم إلى المدينة في خلافة أبي بكر[7]. وعليه فلم يثبت أنه كان شاهد عيان في جمع القرآن الذي تكلم عنه، والذي تم مباشرة بعد وفاة النبي- عليه الصلاة و السلام-، فلم يثبت أنه كان كبيرا، ولا أنه دخل المدينة مباشرة بعد تولي أبي

---

[1] ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 63. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 2295، ج 3 ص: 224.

[2] الذهبي: الميزان، رقم: 7324، ج 5 ص: 419. وابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 8 ص: 71.

[3] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 4848، ج 23 ص: 506 و ما بعدها. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 3 ص: 151.

[4] العلائي: جامع التحصيل، ص: 255.

[5] ابن حجر: تهذيب، ج 7 ص: 298.

[6] ابن حجر: تهذيب، ج 7 ص: 298.

[7] الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 5 ص:513.

بكر الخلافة، وهو أيضا لم يصرّح أنه كان شاهد عيان لما رواه. وهذا يعني أن إسناد الخبر لم يثبت اتصاله بينه وبين مصدره.

والرواية الثانية ((أخبرنا مُحَمَّد بن منصور المكي، قال: ثنا سفيان، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله،عن بن عباس قال سمعت عمر يقول: قد خشيت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائل ما نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ألا وإن الرجم حق على من زنا إذا أحصن وكانت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف وقد قرأناها: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة. وقد رجم رسول الله –صلى الله عليه و سلم– ورجمنا بعده. قال أبو عبد الرحمن: لا أعلم أن أحدا ذكر في هذا الحديث الشيخ والشيخة فارجموهما البتة غير سفيان وينبغي أنه وهم والله أعلم))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: سفيان بن عيينة: سبق تفصيل أحواله في الفصل الثاني، وتبين أن الرجل كان كثير التدليس، وفيه ضعف من جهة ضبطه خاصة عن الكوفيين. وبما أنه هذا حاله، وهنا قد عنعن، والخبر فيه ما يُنكر، فالإسناد بينه وبين الزهري لم يصح.

والثاني ابن شهاب الزهري، بينا حاله سابقا، وبما أنه كان يُدلس وكثير الإرسال، وهنا قد عنعن، والمتن فيه ما يُنكر، فإن الإسناد بينه وبين الذي روى عنه لم يثبت اتصاله.

وآخرهم– الثالث– عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، ذكرنا حاله سابقا وبما أنه كان يُرسل، وسمح لنفسه بان يُحدث عن أقوام لم يلحق بهم، ومتن الرواية فيه ما يُنكر[2]،وهنا قد عنعن، وقد سمع فعلا من ابن عباس، لكنه كان يُصرح بالسماع عندما يروي عنه[3]، وهنا لم يصرّح بالسماع. فإن الإسناد بينهما لم يثبت اتصاله.

والرواية الثالثة: ((حدثنا ابن المثنى، قال: حدثنا هشام بن عبد الملك، قال: حدثنا شعبة، عن عاصم بن بهدلة، قال: قال: سمعتِ زرا، قال: قال أبي: كم تعدون سورة الأحزاب؟ قال: قلت: ثلاثا

---

[1] النسائي: السنن الكبرى، رقم: 7156، ج 4 ص: 273.

[2] سنبين ذلك لاحقا.

[3] أنظر مثلا: مسلم: الصحيح، ج 5 ص: 33،رقم: 4082. و البخاري: الصحيح، ج 1 ص: 8، رقم: 7.

وسبعين آية، قال: " إن كانت لتضارع سورة البقرة، وإن كان فيها آية الرجم: (إذا زنى الشيخ والشيخة فارجموهما ألبتة) "))[1].

وإسنادها هذا لا يصح، وقد سبق أن نقدناه في مبحث زيادات سورتي الأحزاب من هذا الفصل، وعليه فلا نعيده هنا.

والرواية الرابعة ((حدثنا الحسن بن عرفة، قال: حدثنا عمر بن عبد الرحمن أبو حفص الأبار، عن منصور بن المعتمر، عن عاصم، عنِ زر بن حبيش، قال: قال لي أبي بن كعب: « كم تعدون سورة الأحزاب؟ »، قال: قلت: ثلاثا وسبعين قال: « فوالذي يحلف به أبي إن كانت لتعدل سورة البقرة، أو أطول، لقد قرأنا فيها آية الرجم: (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألبتة نكالا من الله والله عزيز حكيم) »))[2].

وإسنادها لا يصح، وقد نقدناه بالتفصيل في مبحث زيادات سورتي الأحزاب والتوبة من الفصل الثاني، وبينا ضعفه فلا نعيده هنا.

والرواية الخامسة ((قال الحافظ أبو يعلى الموصلي: حدثنا عُبَيْد الله بن عمر القواريري، حدثنا يزيد بن زُرَيْع، حدثنا ابن عَوْن، عن مُحَمَّد -هو ابن سِيرِين -قال: نُبِّئتُ عن كَثِير بن الصلت قال: كنا عند مروان وفينا زيد، فقال زيد: كنا نقرأ: "والشيخ والشيخة فارجموهما البتة". قال مروان: ألا كتبتَها في المصحف؟ قال: ذكرنا ذلك وفينا عمر بن الخطاب، فقال: أنا أشفيكم من ذلك.قال: قلنا: فكيف؟ قال: جاء رجل إلى النبي- ﷺ، قال: فذكر كذا وكذا، وذكر الرجم، فقال: يا رسول الله، أَكْتِبْنِي آية الرجم: قال: "لا أستطيع الآن"))[3].

وإسنادها الرواية لا يصح، لأن من رجاله: عبد الله بن عون بن أرطبان البصري أبو عون(ت 150هـ عن 87 سنة): ثقة ثبت[4]، حدث عن بعض الرواة ما لم يسمعه منهم، وأرسل عن بعضهم[1]. و بما أن ذلك حاله، وهنا قد عنعن، فالإسناد لم يثبت اتصاله بينه وبين ابن سيرين.

---

[1] الطبري: تهذيب الآثار، رقم الأثر: 993، ج 1 ص: 389.

[2] الطبري: تهذيب الآثار، رقم الأثر: 995.

[3] ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ط2، دار طيبة، 1999، ج 6 ص: 7.

[4] ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 520.

والثاني: مُحَمَّد بن سيرين (ت110 هـ عن 77 سنة): ثقة ثبت[2]. كان كثير الإرسال، حدث عن أقوام لم يدركهم، وآخرين لم يسمع منهم، فأرسل عن ابن عباس، وابن عمر، وعائشة وغيرهم[3]. وهنا صرّح بأنه لم يسمع من كثير ابن الصلت، فالإسناد منقطع بينهما.

والرواية السادسة ((حدثنا الحسن بن علي، ثنا بن أبي مريم، وابن صالح، قالا: ثنا الليث، حدثني خالد بن يزيد،عن سعيد بن أبي هلال، عن مروان بن عثمان، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف،قال: أخبرتني خالتي قالت: لقد أقرأناها رسول الله– صلى الله عليه و سلم– آية الرجم الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة بما قضيا من اللذة))[4].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: سعيد بن أبي هلال الليثي مولاهم المؤذن أبو العلاء المصري(ت نحو 135 هـ):أرسل عن بعض الصحابة، لا بأس به، ثقة، يُخلط في الأحاديث، ليس بالقوي[5]. وعلى ضعفه وإرساله فقد عنعن أيضا، فالإسناد لا يصح من جهته.

والثاني: مروان بن عثمان بن أبي سعيد بن المعلى الأنصاري المدني الزقي أبو عثمان (من ط 6): ضعيف[6]. و هذا الراوي ألحقه الشيعة الإمامية برجالهم، و جعلوه من أصحاب أحد أئمتهم، و رووا عنه مرويات إمامية[7].

والرواية السابعة: ((حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة،ومُحَمَّد بن الصباح، قالا: ثنا سفيان بن عينة، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، قال:قال عمر بن الخطاب لقد خشيت أن

---

1 العلائي: جامع التحصيل، ص: 215، رقم: 389. و ابن أبي شيبة: المصنف، ج 4 ص: 319. و ابن أبي حاتم: تفسير ابن أبي حاتم، ج 2 ص: 64.

2 ابن حجر: تقريب التهذيب، ج 2 ص: 85.

3 العلائي: جامع التحصيل، ص: 264.

4 ابن أبي عاصم: الآحاد و المثاني، دار الراية، الرياض، 1411، رقم الحديث: 3344، ج 6 ص: 123.

5 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 159، ج 3 ص: 61 و ما بعدها.

6 ابن حجر: تهذيب، ج 9 ص: 67.

7 أنظر مثلا: عبد الحسين الشبستري: أصحاب الإمام الصادق، ج 4 ص: 232. و المفيد، الأمالي، ج 1 ص: 134. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، ج 2 ص: 24.

يطول بالناس زمان حتى يقول قائل: ما أجد الرجم في كتاب الله،فيضلوا بترك فريضة من فرائض الله. ألا وإن الرجم حق إذا أحصن الرجل وقامت البينة،أو كان حمل، أو اعتراف. وقد قرأتها (الشيخ و الشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة)، رجم رسول الله– صلى الله عليه و سلم– ورجمنا بعده))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: سفيان بن عيينة: سبق تفصيل أحواله في الفصل الثاني، وتبين منها أن الرجل كان كثير التدليس، وفيه ضعف من جهة ضبطه خاصة عن الكوفيين. وبما أنه هذا حاله، وهنا قد عنعن، والخبر فيه ما يُنكر، فالإسناد بينه وبين الزهري لم يصح.

والثاني ابن شهاب الزهري، بينا حاله سابقا، وبما أنه كان يُدلس وكثير الإرسال، وهنا قد عنعن، والمتن فيه ما يُنكر، فإن الإسناد بينه وبين الذي روى عنه لم يثبت اتصاله.

وآخرهم– الثالث– عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، ذكرنا حاله سابقا وبما أنه كان يُرسل، وسمح لنفسه بان يُحدث عن أقوام لم يلحق بهم، ومتن الرواية فيه ما يُنكر[2]،و هنا قد عنعن، وقد سمع فعلا من ابن عباس، لكنه كان يُصرح بالسماع عندما يروي عنه[3]، وهنا لم يصرّح بالسماع. فإن الإسناد بينهما لم يثبت اتصاله.

والرواية الثامنة: ((أخبرنا مالك،عن يحي بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: قال عمر بن الخطاب –ر ضى الله عنه– إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم أن يقول قائل لا نجد حدين في كتاب الله فقد رجم رسول الله– ﷺ– ورجمنا فوالذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبتها " الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموها البتة " فإنا قد قرأناها))[4].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: مالك بن أنس، ثقة ثبت من دون شك، لكنه كان يُدلس، وقد سبق بيان ذلك. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن عن يحي بن سعيد،والمتن فيه ما يُنكر، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

---

1 ابن ماجة: السنن، رقم الحديث: 2553، ج 2 ص: 853.

2 سنبين ذلك لاحقا.

3 أنظر مثلا: مسلم: الصحيح، ج 5 ص: 33،رقم: 4082. و البخاري: الصحيح، ج 1 ص: 8، رقم: 7.

4 الشافعي: مسند الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص: 154-163.

والثاني: سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي (25- 95هـ)، قيل فيه: فقيه ثبت، ثقة، مرسلاته أصح المراسيل. روى عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم، و بعضهم لم يلحق بهم، كأبي بكر، وعمر، وأبي الدرداء[1]. فالإسناد بينه وبين عمر منقطع، وهو لم يصرح بالسماع، ويزيده ضعفا تضمن المتن لمناكير[2]. وهذا يعني أن ابن المسيب أسقط الراوي الذي بينهما.

والرواية الأخيرة – التاسعة من المجموعة الثالثة– ((حدثنا عبد الله بن صالح، عن الليث، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن مروان بن عثمان، عن أبي أمامة بن سهل، أن خالته، قالت: لقد أقرأنا رسول الله– ﷺ– آية الرجم (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة بما قضيا من اللذة))[3].

وإسناده هذا لا يصح، لأن من رواته: عبد الله بن صالح بن مُحَّد بن مسلم الجهني مولاهم أبو صالح البصري (ت 222 هـ): صدوق، فيه غفلة، كثير الغلط، مُتهم، ليس بشيء، كان لا بأس به ثم فسد حاله، كان يكذب في الحديث، ليس بثقة، روى مناكير عن الليث بن سعد، وروى عن الأثبات ما ليس من حديث الثقات[4].

والثاني: سعيد بن أبي هلال الليثي مولاهم المؤذن أبو العلاء المصري(ت نحو135هـ):أرسل عن بعض الصحابة، لا بأس به، ثقة، يُخلط في الأحاديث، ليس بالقوي[5]. وبما أنه كذلك، وهنا وقد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: مروان بن عثمان بن أبي سعيد بن المعلى الأنصاري المدني الزقي أبو عثمان (من ط 6): ضعيف[1]. و هذا الراوي ألحقه الشيعة الإمامية برجالهم، و جعلوه من أصحاب أحد أئمتهم، و رووا عنه مرويات إمامية[2].

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 3 ص: 55.

[2] سنبينها عندما ننقد المتن قريبا.

[3] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الحديث: 571.

[4] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 449، ج 4 ص: 187 و ما بعدها.

[5] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 159، ج 3 ص: 61 و ما بعدها.

وإنهاءً لتحقيق أسانيد روايات مبحث آية الرجم المزعومة يتبين منه أننا ذكرنا 23 روية لم يصح منها ولا إسناد واحد، مما يعني أن تلك الآية المزعومة لو كانت حقا آية قرآنية، وتكلم عنها عمر ابن الخطاب في خطبته المشهورة لوصلت إلينا بأسانيد صحيحة. ويُستنتج منه أيضا أن تلك الآية المزعومة لم تصلنا من طريق متواتر، وإنما من طريق آحاد عن صحابيين أو ثلاثة، هما: ابن عباس، وأبي بن كعب، وخالة أبي أمامة بن سهل. وهذا شاهد قوي على ضعف الرواية، بل على عدم صحتها أصلا. لأنه لا يُعقل أن تنزل آية قرآنية قرأها المسلمون وحفظوها، وتكلم فيها وعنها عمر بن الخطاب في خطبته المشهورة، ولم تصلنا بالتواتر ولا بالاستفاضة وإنما وصلتنا من طريق آحاد بينا عدم صحته !!!!. وهذا لا يصح ولا يُعقل، لأنه يتعلق بأمر خطير وهام تتوافر الهمم على الاهتمام به ونقله لو كان صحيحا.

وأما بالنسبة لمتون روايات آية الرجم، فهي متون مُنكرة، وتتضمن بداخلها معطيات تشهد عليها بعدم صحتها. من ذلك أولا بما أنه تبين أن كل أسانيد روايات آية الرجم المزعومة لم يصح منها ولا إسناد واحد، فإن هذا ينعكس على متونها بتضعيفها واستبعادها لأنه يجعلها بلا أصول صحيحة. بمعنى آخر إنها روايات لا أصول صحيحة لها تقوم عليها، وهذا وحده يكفي لرفضها.

وثانيا بما أنه تبين من تلك الروايات أنها نصت على وجود آية الرجم، وحرصت على التركيز عليها والاهتمام بها من جهة. ثم أنها من جهة أخرى لم تذكر أنهاُ نسخت، وإنما سكتت عنها ولم تُخبرنا بمصيرها، واكتفت بالتحسر والتأسف عليها. فإن هذا يعني أنها قالت بتعرض القرآن للتحريف بإسقاط منه آية الرجم المزعومة، سواء عبرت عن ذلك بالتضمن، أو بالتلميح، أو بالتصريح فالنتيجة واحدة. وبما أنها قالت بذلك، فهو زعم باطل جملة وتفصيلا، لأنه مخالف لما نص عليه القرآن من أنه كتاب مُحكم لا يأتيه الباطل أبدا، وأن الله تعالى قد تولى حفظه. وبذلك الزعم تكون تلك الروايات قد حكمت على نفسها بالبطلان من حيث تدري أو لا تدري. وهذا دليل قطعي يكفي وحده للحكم على تلك الروايات بالبطلان ونسفها من أساسها.

---

[1] ابن حجر: تهذيب، ج 9 ص: 67.

[2] أنظر مثلا: عبد الحسين الشبستري: أصحاب الإمام الصادق، ج 4 ص: 232. و المفيد، الأمالي، ج 1 ص: 134. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، ج 2 ص: 24.

وثالثا إن المتدبر في متون روايات آية الرجم المزعومة يتبين له أنها روايات تحمل بداخلها شواهد دامغة على بطلانها. منها إن أسلوب تلك الآية المزعومة يشهد على أنها ليست قرآنا، فهي ليست منه لأنها لا تحمل روحه ولا موسيقاه، وتشهد على نفسها بأنها مركبة من قولين: فقولها ((((الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة بما قضيا من اللذة))[1].ليس قرآنا ولا يحمل خصائصه، لكن قولها في رواية أخرى:((الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البته بما قضيا من اللذة نكالا من الله والله عزيز حكيم))[2]. فهو شاهد على أنها مركبة من قولين: فقسمها الأول ((الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البته بما قضيا من اللذة)) ليس بقرآن، لكن قسمها الثاني((نكالا من الله والله عزيز حكيم))[3]، هو قرآن من دون شك مأخوذ من قوله تعالى المتعلق بحد السرقة:((وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَاء بِمَا كَسَبَا **نَكَالاً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**)(المائدة: 38)). فحكاية آية الرجم المزعومة هي آية مُختلقة مركبة: قسمها الأول كلام بشر، والثاني من كلام الله سبحانه وتعالى!!.

والشاهد الثاني مفاده أن حكمها برجم الشيخ والشيخة إذا زنيا، هو حكم مخالف لحكم الرجم الذي نصت عليه السنة النبوية برجم المحصن مُطلقا سواء كان شابا، أو كهلا،أو شيخا، وبجلد غير المحصن سواء كان شيخا، أو شابا. كما أنه ليس من الحكمة ولا من العدل تخصيص الرجم بالشيخ والشيخة مُطلقا، وعدم تطبيقه على المتزوجين الآخرين من الشباب والكهول. فإنه حكم لا يصدر عن حكيم ولا عن عادل ولا عنهما معا.وعليه فإن الصحيح هو ما نصت عليه السنة النبوية من تطبيق حكم الرجم على المتزوجين مُطلقا. وكذلك فإنه أنه ليس من العدل ولا من الحكمة تخصيص الشيخات والشيوخ المسلمين بحكم الرجم بسبب ما قضيا من اللذة حسب زعمها. فهذا تعليل ضعيف جدا، وفي غير محله، لأنه من المعروف أن المرأة يبدأ ضعفها الجنسي يظهر مبكرا قبل الرجل، وقبل أن تصبح شيخة. فما إن تصل مرحلة الكهولة وسن اليأس حتى تصبح تنفر من الجماع، وإذا بلغت سن الشيخوخة تكون قوتها الجنسية ضعيفة جدا جدا. وكذلك الرجل يضعف جنسيا بشكل واضح قبل أن يصبح شيخا فما إن يدخل سن الخمسين حتى يطهر

---

[1] ابن أبي عاصم: الآحاد و المثاني، دار الراية، الرياض، 1411، رقم الحديث: 3344، ج 6 ص: 123.
[2] ابن عبد البر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج4 ص: 276.
[3] ابن عبد البر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج4 ص: 276.

ضعفه الجنسي بوضوح، ثم يزداد ضعفا كلما تقدم به العمر، فعندما يصبح شيخا تكون قوته الجنسية ضعيفة جدا، فهذا هو الغالب على الرجال. فأين هذه اللذة التي ذكرتها تلك الآية المزعومة وعاقبت بسببها الشيخ والشيخة بالرجم، ونسيت أو تناست قوة اللذة الجنسية عند المتزوجين من الشباب أولا، ثم الكهول ثانيا، فلم تطبق عليهم حكم الرجم!!.

والشاهد الثالث مضمونه إن مما يشهد على عدم صحة حكاية آية الرجم أن رواياتها تباينت مضامينها تباينا واضحا بالزيادة والنقصان، مما يعني أنها روايات تعرضت للتلاعب والتحريف لتحقيق غايات في نفوس مختلقيها. فمن ذلك منها روايات زعمت أن عمر ابن الخطاب قال: ((يا أيها الناس، ألا إن الرجم حد من حدود الله فلا تخدعن عنه، ألا إن آية ذلك أن رسول الله- ﷺ- قد رجم، ورجم أبو بكر، ورجمنا من بعدهما، ولقد هممت أن أكتب في ناحية المصحف: شهد عمر بن الخطاب، وعبد الرحمن بن عوف وفلان وفلان أن رسول- الله ﷺ- رجم، ألا إنه سيأتي من بعدكم أقوام يكذبون بالرجم وبالدجال، وبعذاب القبر، والشفاعة، وقوم يخرجون من النار بعدما امتحشوا))[1].

وأخرى ذكرت أن عمر قال: ((يا أيها الناس لا تخدعن عن آية الرجم فإنها قد نزلت في كتاب الله عز وجل و قرأناها ولكنها ذهبت في قرآن كثير ذهب مع محمد -صلى الله عليه و سلم- وآية ذلك أنه صلى الله عليه و سلم قد رجم وأن أبا بكر قد رجم ورجمت بعدهما وإنه سيجيء قوم من هذه الأمة يكذبون بالرجم...))[2].

وأخرى قالت: ((عن عمر، قال:... إن الله أبقى رسوله بين أظهرنا ينزل عليه الوحي من الله يحل به ويحرم، ثم قبض الله رسوله **فرفع منه ما شاء أن يرفع، وأبقى منه ما شاء أن يبقي، فتشبثنا ببعض، وفاتنا بعض**، فكان مما كنا نقرأ من القرآن (لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم) **ونزلت آية الرجم**، فرجم النبي (ص) ورجمنا معه، والذي نفس محمد بيده! لقد حفظتها وعلمتها وعقلتها لولا أن يقال: كتب عمر في المصحف ما ليس فيه، لكتبتها بيدي كتابا، والرجم على ثلاثة منازل: حمل بين، أو اعتراف من صاحبه، أو شهود عدل، كما أمر الله...))[3].

---

[1] محمد المروزي: السنة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1408، رقم: 354، ص: 98.
[2] عبد الرزاق: المصنف، رقم الأثر: 1336، ج 7 ص: 330.
[3] ابن أبي شيبة: المصنف، ج 11 ص: 110.

وأخرى ذكرت ((عن عمر أنه قال:... إن الله عز و جل بعث مُحَمَّدًا بالحق وأنزل عليه الكتاب وكان فيما أنزل عليه **آية الرجم فرجم** رسول الله ورجمنا بعده وإني قد خشيت أن يطول بالناس زمان فيقول قائل والله ما نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله وقد كنا نقول لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبو عن آبائكم...))[1].

وأما من جهة مضمون الآية المزعومة، فالأمر أيضا يشهد على تلاعب الرواة بها واختلاقهم لها. فمن ذلك وجدنا روايات أشارت إلى وجود آية الرجم من دون أن تذكر مضمونها. وأخرى أشارت إليها وذكرت آية مزعومة لا تتعلق بالرجم، وهي ((لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم...)). وفي روايات أخرى ذكرت أن آية الرجم هي ((((الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة بما قضيا من اللذة))[2]. وفي أخرى أنها ((الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألبتة نكالا من الله والله عزيز حكيم) »))[3]. من دون ذكر (بما قضيا من اللذة). وأخرى أضيفت إليها (بما قضيا من اللذة)، فقالت: ((الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البته بما قضيا من اللذة نكالا من الله والله عزيز حكيم)) [4]. فماذا يعني هذا، وعلى ماذا يدل؟!، إنه يشهد على أنها آية مزعومة مركبة من قرآن وكلام بشر، لأن القسم الأخير مأخوذ من حد السرقة في قوله تعالى: ((وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَاء بِمَا كَسَبَا <u>**نَكَالاً مِّنَ اللهِ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**</u>)(المائدة: 38)). وإذا فرضنا جدلا أنها آية فهل يُعقل أن تنزل بذلك التباين في مضمونها بالزيادة والنقصان؟؟!!.

والشاهد الأخير– الرابع –مفاده إن المتدبر في تلك الآيات يتبين له بوضوح أنها روايات موجهة بخلفية مذهبية للطعن في سلامة القرآن الكريم من التحريف، بدليل المعطيات الآتية: منها إنها نصت على وجود آية الرجم المزعومة، وأظهرت حرصها وتأسفها عليها، لعدم وجودها في القرآن وخوفها عليها من الضياع، حتى أنها زعمت أن عمر بن الخطاب هم بإلحاقها بالمصحف. لكنها من جهة أخرى لم تشر إلى نسخها، ولا إلى مصيرها النهائي، وتركت أمرها معلقا وغامضا!!.

[1] الطبري: تاريخ الطبري، ج 2 ص: 235.
[2] ابن أبي عاصم: الآحاد و المثاني، دار الراية، الرياض، 1411، رقم الحديث: 3344، ج 6 ص: 123.
[3] الطبري: تهذيب الآثار، رقم الأثر: 995.
[4] ابن عبد البر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج4 ص: 276.

ومنها إن تلك الروايات بالغت كثيرا في الاهتمام بحكم الرجم (الشيخ والشيخة...)، والتحذير من إهماله والتفريط. مع أن الأمر لا يتطلب كل ذلك أصلا، لأنه بما أن حكم الرجم ثبت بالسنة النبوية، ويشمل المحصنين من الشباب والكهول والشيوخ، فلا مبرر صحيح لذلك الاهتمام الزائد بتلك الآية المزعومة. فحكم الرجم كغيره من الأحكام الشرعية التي شُرعت بالسنة النبوية ولم تشرع بالقرآن الكريم. فلماذا عمر أو غيره لم يفعل مع هذه الأحكام نفس ما فعله مع آية الرجم؟؟، ولماذا لم يتخوف عليها كما تخوّف على آية الرجم؟؟!!. علما بأن حكم الرجم كان نادر التطبيق في الواقع، ولا يحتاج إلى ذلك الاهتمام المبالغ فيه جدا. وسبب ذلك هو أن زنا المحصنين خلال العصر الإسلامي كان قليلا جدا، وزنا الشيوخ منهم لا يكاد يحدث، لغلبة العفة على المجتمع الإسلامي. ولانتشار ظاهرة تعدد الزوجات بشكل كبير، ولوجود التسري وانتشاره الواسع بين الناس. ولأن شروط تطبيق حد الرجم يصعب توفرها، حتى أنه قد يحدث زنا المحصن ولا يُمكن العلم به، لأنه ليس من السهل اكتشافه، فهو يتطلب الشهود الأربعة، أو الإقرار، أو ظهور الحمل. وبما أن الأمر كما ذكرناه فإن مبالغة تلك الروايات في اهتمامها بآية الرجم المزعومة هو شاهد قوي على عدم صحتها، وأنها فعلت ذلك لتحقيق غاية مذهبية مُخطط لها سلفا.

ورابعا إن مما يثبت أن آية الرجم المزعومة لم تكن قرآنا، وإنما كانت حديثا نبويا، ثم حوّلها المحرفون إلى آية قرآنية، هو أنه وردت بعض النصوص نفت ما زعمته تلك الروايات، ونصت من جهة أخرى على أن حكم الرجم ثبت بالسنة النبوية لا القرآن الكريم. منها ((حدثنا أبو بكر مُحَمَّد بن أحمد بن بالويه، ثنا مُحَمَّد بن غالب، ثنا عبد الله بن حبران، ثنا شعبة، عن قتادة،عن يونس بن جبير،عن كثير بن الصلت،عن زيد بن ثابت- ﵁- قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه و سلم- يقول: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة))[1].، و رُوي عن علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- أنه أقام حد الرجم على زانية، وقال: ((قد رجمتها بسنة رسول الله- ﷺ-))[2]. وفي رواية أنه جلدها ثم رجمها وقال: ((جلدتها بكتاب الله ورجمتها بسنة رسول الله -صلى الله عليه و سلم-))[3].

1 الحاكم النيسابوري: المستدرك على الصحيحين، ج 6 ص: 396، رقم: 8072.
2 البخاري: الصحيح، رقم الحديث: 6812، ج 8 ص: 164.
3 أحمد بن حنبل: المسند، و الحديث صححه شعيب الأرناؤو، رقم الحديث: 942، ج 1 ص: 116. و الألباني: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، ج 8 ص: 5.

ومنها أيضا أن آية (لا ترغبوا عن آبائكم...) التي زعمت بعض تلك الروايات بأنها كانت قرآنا، الصحيح هو أنها في الأصل حديث نبوي وليست آية قرآنية، بدليل:((حدثنا أصبغ بن الفرج، حدثنا ابن وهب،أخبرني عمرو،عن جعفر بن ربيعة، عن عراك،عن أبي هريرة،عن النبي- صلى الله عليه وسلم- قال:" لا ترغبوا عن آبائكم فمن رغب عن أبيه فهو كفر"))[1].

ومنها أيضا ((حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان،عن الزهري، عن عبيد الله عن ابن عباس- رضي الله عنهما-، قال: قال عمر لقد خشيت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائل لا نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله،ألا وإن الرجم حق على من زنى وقد أحصن إذا قامت البينة، أو كان الحبل، أو الاعتراف. قال سفيان: كذا حفظت ألا وقد رجم رسول الله- ﷺ- ورجمنا بعده))[2].

وأقول: هذه الرواية دليل دامغ على أن الرجم لم يثبت بالقرآن ولا نزلت فيه آية الرجم، وإنما ثبت بالسنة النبوية. وقولها: ((فريضة أنزلها الله...))، يعني أنزلها الله وفرضها بالسنة النبوية لا بالقرآن،لأن الرواية صريحة في أن الرجم لا يُوجد في كتاب الله. ومن جهة أخرى فإن هذه الرواية هي شاهد دامغ على أن الروايات الأخرى تعرضت للتحريف، فأدخل فيها المحرفون ما ليس منها، كعبارة (آية الرجم)، و(الشيخ والشيخة)، و((ولا ترغبوا عن آبائكم))، و(بما قضايا من اللذة)، فعلوا هذا للطعن في القرآن بالتحريف، واتهام الصحابة بتحريفه.

وأخيرا —خامسا- إن مما يُبطل روايات آية الرجم هو أنها قامت على التناقض والدس والمكر،والتغليط والتلاعب. فمن ذلك إنها نصت صراحة على أن آية الرجم لم تكن في كتاب الله، وهذا يعني أنها لم تكن معروفة بين المسلمين. لكنها ذكرت أيضا أنها آية أنزلها الله وقرأها المسلمون، وهي ((الشيخ والشيخة...)). ثم من جهة أخرى ورد في بعضها أن عمر ابن الخطاب همّ بإلحاقها بالمصحف!!. وهذا تناقض صريح صارخ!!!!. فإذا كانت غير موجودة في القرآن فهذا يعني بالضرورة أنها ليست قرآنا. وإذا كانت قرآنا ثم نُسخت فكان على الرواية أن تذكر ذلك، وفي هذه الحالة لا يصح وصفها بأنها من القرآن، ولا التأسف عليها، ولا إلحاقها بالقرآن، لأنها منسوخة ولم

[1] البخاري: الصحيح، رقم: 6829، ج 8 ص: 156، رقم: 6768.
[2] البخاري: الصحيح، رقم: 6829، ج 8 ص: 168.

تصبح من القرآن. وإذا كانت قرآنا ولم تُنسخ، فهذا يستلزم أنها كانت موجودة في المصحف، وبما أنها لم تكن فيه بشهادة تلك الروايات والمصحف الذي بين أيدينا فهذا يعني أن حكاية آية الرجم باطلة من أساسها.

لكن يبقى احتمال آخر خطير وماكر مفاده أن آية الرجم كانت من القرآن ولم تُنسخ، لكنها سقطت أو أُسقطت منه.وهذا الاحتمال هو الذي أراد محرفو التاريخ توصيله إلينا بواسطة تلك الروايات التي وصفناها بالتناقض، فهي تعمدت ذلك للطعن في القرآن بالتحريف، واتهام الصحابة بتحريفه. ولهذا وجدناها تتناقض وتتلاعب، فمرة تقول بنزول آية الرجم، ومرة تقول أنها غير موجودة في القرآن، ولم تذكر أنها نُسخت، ثم تقول: إن عمر تأسف عليها، وأنه همّ بإلحاقها بالمصحف!!. وهذا يعني-حسب زعمها- أن آية الرجم المزعومة كانت في القرآن ولم تُنسخ، وإنما سقطت أو أُسقطت منه!!. وبما أن هذا الاحتمال يعني أن القرآن الكريم قد تعرض للتحريف، فهو احتمال باطل من دون شك، بدليل الشرع والعقل والتاريخ، وهذا أمر سبق أن بيناه وتوسعنا فيه فلا نعيده هنا. لكنه من جهة أخرى فهو شاهد دامغ على بطلان تلك الروايات، وعلى وجود رواة ماكرين امتهنوا تحريف الروايات واختلاقها لغايات في نفوسهم.

ومن ذلك أيضا أن بعض رواياتها قالت: ((عن بن عباس قال سمعت عمر يقول: قد خشيت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائل ما نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ألا وإن الرجم حق على من زنا إذا أحصن وكانت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف وقد قرأناها: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة.))[1]. وهذا كلام فيه تناقض، لأنها زعمت أن عمر ذكر أن الرجم يخص الزاني المحصن مُطلقا من دون تخصيص بالشباب،ولا بالكهول،ولا بالشيوخ. لكنها ذكرت أيضا أنه تطرق إلى آية الرجم بقوله: (وقد قرأناها: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة)، بمعنى أن الرجم يخص الزناة من الشيوخ والشيخات عامة حتى وإن كانوا غير متزوجين، وهذا لا يتفق مع قوله الأول الذي جعل الرجم عاما يشمل كل الزناة المتزوجين بغض النظر عن فئتهم العمرية !!. فقوله الثاني أخرج من حكم الرجم الزناة من الشباب والكهول، وجعله قاصرا على الزناة من الشيوخ والشيخات.وهذا من الغرائب والعجائب من جهة، وهو في حقيقته تعطيل لحكم الرجم بطريقة ماكرة وتشجيع على الزنا من جهة أخرى.لأن الغالب في الزناة المتزوجين هم من الشباب والكهول، وليسوا من الشيوخ. فتكون النتيجة هي أن حد الرجم لا يُطبق إلا في حالات

[1] النسائي: السنن الكبرى، رقم: 7156، ج 4 ص: 273.

نادرة جدا مع وجود الزناة المتزوجين من غير الشيوخ، ومن جهة أخرى فإن عدم تطبيق الرجم على الزناة المتزوجين من الشباب والكهول لا يردعهم الجلد عن الزنا كما يردعهم الرجم عنه، مما قد يجعل الكثير منهم يتحمل الجلد ويستمر في ممارسته للزنا.

ومن تناقضات ومغالطات وأباطيل تلك الروايات أن طائفة منها ذكرت أن عمر بن الخطاب عزم على إلحاق آية الرجم بالقرآن الكريم، ثم تراجع عنه، خوفا من كلام الناس. وهذا قول باطل، وفيه مكر وطعن في القرآن الكريم وعمر ابن الخطاب. لأنه إذا كانت آية الرجم المزعومة من القرآن ففي هذه الحالة يجب أن تكون في القرآن، ولا يصح القول بأنها لم تكن فيه، وفي هذه الحالة يكون ما نُسب لعمر بأنه أراد أن يلحقها بالمصحف باطل من أساسه. وإذا لم تكن من القرآن الكريم، فلا يصح أن تُنسب إليه ولا أن تُلحق به، ولا يُمكن أن يكون عمر قد عزم على إلحاقها بالقرآن الكريم. وإذا كانت تلك الآية المزعومة من القرآن ثم نُسخت، فهذا يعني أنها لم تصبح منه، ومن ثم فلا يصح، ولا يجوز أن تُعاد هذه الآية إلى المصحف، وحاشا لعمر أن يُقدم على هذا الفعل المحرم.

ومن تلك الأباطيل والتناقضات أيضا أن الرواية الأولى من المجموعة الثالثة قالت: ((كان ابن العاص وزيد بن ثابت يكتبان المصاحف فمرا على هذه الآية فقال زيد: سمعت رسول الله- صلى الله عليه وسلم- يقول: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة. فقال عمر: **لما أنزلت هذه** أتيت رسول الله- ﷺ- فقلت: أكتبنيها قال شعبة: فكأنه كره ذلك فقال عمر: ألا ترى أن الشيخ إذا لم يحصن جلد وأن الشاب إذا زنى وقد أحصن رجم))[1].

وهذه الرواية تتضمن شواهد تنسفها من داخلها وتقيم الدليل الدامغ على بطلانها وتناقضاها. فمن ذلك إنها زعمت أن عمر طلب من النبي-عليه الصلاة والسلام- أن يكتب له آية الرجم(الشيخ والشيخة...)، وهذا لا يصح، لأن النبي- عليه الصلاة والسلام-كان أميا لا يقرأ ولا يكتب، وكان له كُتاب وحي يكتبون له القرآن عندما ينزل عليه، فكيف يطلب منه عمر أن يكتب له آية الرجم؟؟!!. فلا يُمكن أن يطلب عمر منه ذلك، وهو يعلم أنه لا يقرأ ولا يكتب،

[1] أحمد بن حنبل: المسند، رقم الحديث: 21636، ج 5 ص: 183.

وإنما يطلب منه أن يُمليها عليه من حفظه ليكتبها بنفسه، أو أن يأمر بعض الصحابة بأن يُمليها عليه من النسخة الأصلية التي دونت بين يديه.

والشاهد الثاني مفاده إن تلك الرواية أشارت إلى أن النبي–عليه الصلاة والسلام– أظهر ما يدل على أنه كره عندما طلب منه عمر أن يكتب له آية الرجم. وهذا لا يصح أن يُنسب إلى الرسول– عليه الصلاة والسلام–، لأنه رسول مُكلف بتبليغ الدعوة على أكمل وجه، منها تبليغ الوحي، وأن يكون معلما لينا ورحيما بأصحابه. فإن قيل: ربما كره ذلك عندما طلب منه عمر كتابة تلك الآية، وهو أمي لا يعرف القراءة ولا الكتابة. وهذا لا يصح نسبته إلى عمر، لأنه يعلم أن رسول الله أمي، فكيف يطلب منه أن يكتب له تلك الآية؟؟!!. وحتى إذا فرضنا جدلا أنه سأله ذلك، فالتصرف المنتظر منه أنه يُذكره بأنه لا يقرأ ولا يكتب، ويوجهه إلى من يكتب له، أو يُملي هو عليه. فالقول بأن النبي–عليه الصلاة والسلام– أظهر عدم الرضا عندما سأله عمر، هو زعم باطل، ولا يصح نسبته إليه. وبما أن تلك الرواية نسبت إليه ذلك، فهو دليل قوي على أنها رواية مكذوبة.

والشاهد الثالث على بطلانها أن تلك الرواية التي ذكرت أن عمر الذي ذهب إلى النبي–عليه الصلاة والسلام– يطلب منه أن يكتب له آية الرجم عندما نزلت عليه، وهي ((الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة))، فأعرض عنه. فإنها هي نفسها ذكرت أن عمر قال: ((ألا ترى أن الشيخ إذا لم يحصن جلد وأن الشاب إذا زنى وقد أحصن رجم))[1]. وهذا انتقاد من عمر لتلك الآية المزعومة، ورفض لها من جهة، وهو انتقاد موجه لعمر نفسه في موقفه من آية الرجم من جهة أخرى. فكيف يطلب من النبي أن يكتبها له، ثم يُوجه لها ذلك الانتقاد؟؟!!. وبما أن هذا لا يُمكن أن يصدر عن عمر بن الخطاب، وأن تلك الآية المزعومة بينا بطلان القول بقرآنيتها، فإن هذا يعني أن الرواية التي ذكرت هذه المزاعم باطلة من أساسها.

والشاهد الرابع مضمونه أن تلك الرواية أشارت إلى أن الحادثة وقعت أثناء كتابة المصاحف. وهذا إما أنها كانت في خلافة عثمان وهذا هو الظاهر من الرواية بحكم أن سعيد بن العاص وزيد بن ثابت كانا من بين الذين كلفهم عثمان بكتابة المصاحف[2]. فكان مما ذكرته الرواية قولها:

---

[1] أحمد بن حنبل: المسند، رقم الحديث: 21636، ج 5 ص: 183.

[2] سبق توثيق ذلك.

((كان ابن العاص وزيد بن ثابت يكتبان المصاحف فمرا على هذه الآية فقال زيد: سمعت رسول الله- ﷺ- يقول: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة. فقال عمر: **لما أنزلت هذه** أتيت رسول الله- ﷺ-...))[1]. وهذا زعم باطل ينسف الرواية من أساسها، لأن عمر بن الخطاب كان قد توفي، فكيف يكون حاضرا معهما عندما وحد عثمان المصاحف؟؟!!.

وأما إن كانت الحادثة وقعت عندما جُمع المصحف في خلافة أبي بكر الصديق، فهذا يعني أن سعيد بن العاص قد ساعد زيد بن ثابت في جمعه للقرآن، وكان عمر معهما، فلما مرا على تلك آية الرجم المزعومة تدخل عمر، وقال: ((**لما أنزلت هذه** أتيت رسول الله- ﷺ-...))[2]. وهذا زعم باطل من دون شك، لأن معنى ذلك أن آية الرجم المزعومة كانت مكتوبة في النسخ الأصلية للقرآن، ومنها كُتبت في المصحف البكري. وهذا زعم لا يصح، لأن المصحف العثماني هو نفسه المصحف البكري وليس فيه آية الرجم. ولو كانت فيه ما ذكرت الروايات السابقة أن عمر بن الخطاب خطب في الناس في أيام خلافته، وذكّرهم بحكم الرجم وأشار إلى أنه ليس في كتاب الله، حتى أن بعضها زعم أن عمر همّ بكتابة حكم الرجم في القرآن ثم تراجع عليه خوفا من كلام الناس. فهذا التناقض الصريح هو دليل دامغ على بطلان تلك الرواية من أساسها.

وأما إذا قيل: إن ما ذكرته تلك الرواية قد يكون له وجه صحيح إذا قلنا: إن آية الرجم كانت في المصحف البكري، ثم أسقطت منه في المدة التي بين خلافة أبي بكر وعمر- رضي الله عنهما-. فأقول: نعم يبدو أن تلك الرواية أرادت أن تقول بهذا الاحتمال للطعن في القرآن الكريم بالتحريف، واتهام الصحابة بتحريفه. لكن هذا الاحتمال هو زعم باطل، بدليل الشرع والعقل والتاريخ، وقد سبق أن ذكرنا الأدلة المفصلة على ذلك فلا نعيدها هنا.

وربما يُقال: إن تلك الرواية ربما فيها خلل لأن الحاكم ذكر أن الذي قال ذلك ليس عمر بن الخطاب وإنما هو(عمرو)، مما يعني أنه عمرو بن العاص، بحكم أنه ذكر في بداية الرواية أن الحوار دار بين ابن العاص وزيد بن ثابت. وهذا يعني أن عمرو بن العاص هو الذي كان مع زيد وليس سعيد بن العاص، ولا كان عمر بن الخطاب معهما، وبهذا يسقط اعتراضنا. وتفصيل ذلك، قال الحاكم: ((حدثني مُحَمَّد بن صالح بن هانئ، ثنا الحسين بن مُحَمَّد بن زياد، ثنا مُحَمَّد بن المثنى،و مُحَمَّد بن

---

[1] أحمد بن حنبل: المسند، رقم الحديث: 21636، ج 5 ص: 183.
[2] أحمد بن حنبل: المسند، رقم الحديث: 21636، ج 5 ص: 183.

بشار قالا: ثنا مُحَّد بن جعفر ثنا شعبة عن قتادة عن يونس بن جبير عن كثير بن الصلت قال: كان ابن العاص و زيد بن ثابت يكتبان المصاحف فمرا على هذه الآية فقال زيد: سمعت رسول الله- صلى الله عليه و سلم- يقول: "الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة" فقال **عمرو**: لما نزلت أتيت النبي- صلى الله عليه و سلم- فقلت أكتبها فكأنه كره فقال له **عمرو**: ألا ترى أن الشيخ إذا زنى وقد أحصن جلد ورجم، و إذا لم يحصن جلد، وأن الثيب إذا زنى وقد أحصن رجم))[1]. فهل صحيح أن الصحابي الذي كان مع زيد هو عمرو بن العاص، وليس هو سعيد بن العاص، ولا كان معهما عمر بن الخطاب؟؟!!. إن هذا لا يصح، والحقيقة هي إما أن أحد الرواة أخطأ في روايته للخبر. وإما هو خطأ من الناسخ. وإما أن الحاكم النيسابوري هو الذي تصرف في الرواية لغاية في نفسه، وقد سبق أن فصلنا أحواله، وتبين منها انه ليس بثقة. والشاهد على أنه تصرف في الرواية هو أن المتقدمين عليه كأحمد بن حنبل وابن جرير الطبري لم يذكروا هذه الرواية، كما ذكرها الحاكم.ورواية أحمد سبق ذكرها، ورواية الطبري هذا مضمونها: ((حدثنا ابن بشار، وابن المثنى، قالا: حدثنا مُحَّد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن قتادة، عن يونس بن جبير، عن كثير بن الصلت، قال: كان ابن العاص، وزيد بن ثابت يكتبان المصاحف، فمرا على هذه الآية فقال زيد: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسل يقول: " الشيخ والشيخة فارجموهما ألبتة " فقال عمر: لما أنزلت أتيت النبي- صلى الله عليه وسل- فقلت: أكتبنيها، فكأنه كره ذلك، قال: فقال عمر: ألا ترى أن الشيخ إذا زنى وقد أحصن جلد ورجم، وإذا لم يحصن جلد، وإن الشاب إذا زنى وقد أحصن رجم "))[2]. ونفس هذه الرواية نقلها ابن حجر والمزي، وذكرا سعيد بن العاص، وزيد بن ثابت، وعمر بن الخطاب، ولم ينقلا ما ذكره الحاكم مع أن ابن حجر أشار إليه بأنه أخرجها[3]. وعليه فإن انتقاداتنا السابقة لتلك الرواية صحيحة، وأن ما ذكره الحاكم لم يثبت، ومدفوع بروايات أخرى.

ومن أباطيل تلك الروايات وتناقضاتها، أن رواية منها زعمت ((عن كَثِير بن الصلت قال: كنا عند مروان وفينا زيد، فقال زيد: كنا نقرأ: "والشيخ والشيخة فارجموهما البتة". قال مروان: ألا كتبتَها في المصحف؟ قال: ذكرنا ذلك وفينا عمر بن الخطاب، فقال: أنا أشفيكم من ذلك.قال:

---

[1] الحاكم النيسابوري: المستدرك على الصحيحين، ج 6 ص: 396، رقم: 8071.
[2] الطبري: تهذيب الآثار، ج 1، 388، رقم: 989.
[3] ابن حجر: فتح الباري، ج 12 ص: 143. والمزي: تهذيب الكمال، ج 24 ص: 130.

قلنا: فكيف؟ قال: جاء رجل إلى النبي- ﷺ، قال: فذكر كذا وكذا، وذكر الرجم، فقال: يا رسول الله، أَكْتِبْنِي آية الرجم: قال: "لا أستطيع الآن"))[1]. فمن أباطيلها إنها زعمت أن مروان اقترح على زيد بأن يكتب آية الرجم المزعومة، فلم ينكر عليه زيد، وأخبره أنه لم يكن على علم بها حتى أخبره بها عمر. وهذا زعم باطل من دون شك، لأن زيدا كان كبير كُتاب الوحي، ومن أعلم الصحابة بالقرآن: حفظا ورسما وفهما، وهو الذي تولى جمع القرآن كله بعد وفاة النبي-عليه الصلاة والسلام-، وعليه فلا يُمكن أن لا يكون على علم بأن تلك الآية المزعومة ليست قرآنا. ولا يُمكن أن يقترح عليه مروان كتابة تلك الآية المزعومة في المصحف ويسكت عنه، وإنما سينكر عليه ذلك بشدة، ويُبين له خطأه. وبما أن هذا كله لم تذكر الرواية أن زيدا فعله، دلّ على أن الرواية باطلة من أساسها.

ومنها إنها زعمت أن الرسول-عليه الصلاة والسلام- تهرّب من السائل، ولم يكتب له آية الرجم التي طلب منه أن يكتبها له، واعتذر له بأنه لا يستطيع الآن. وهذا لا يصح نسبته إلى نبينا-ﷺ-. لأنه إذا كانت تلك الآية المزعومة قرآنا منسوخا، فسيخبره بذلك، ولا يقل له لا أستطيع الآن. وإذا كانت قرآنا ولم تُنسخ، فلا شك أن الرسول-عليه الصلاة والسلام- قد أملاها على أصحابه وأمر كُتاب الوحي بكتابتها، مما يعني أنها أصبحت في متناول المسلمين.

ولا يصح أيضا الزعم بأن السائل طلب من النبي-عليه الصلاة والسلام-أن يكتب له تلك الآية، فاعتذر له بأنه لا يستطيع الآن.،إنما الصحيح هو أن يأمر من يكتب له ذلك، لأنه-عليه الصلاة والسلام- كان لا يقرأ ولا يكتب، ولا يقول له: لا أستطيع الآن حسب زعم تلك الرواية.فدلَّ زعمها هذا على ضعفها وعدم ثبوتها.

وتضمنت أيضا تناقضا واضحا، مفاده أنها زعمت أن زيدا قال: ((كنا نقرأ: "والشيخ والشيخة فارجموهما البتة". قال مروان: ألا كتبتَها في المصحف؟)). وهذا تناقض صريح لأنه بما أن الرواية ذكرت أن زيدا والصحابة كانوا يقرؤون آية الرجم في العهد النبوي، فهذا يعني أنها كانت مكتوبة في المصحف. ومن ثم فلا يصح الزعم بأن مروان اقترح على زيد أن يكتبها في المصحف!!. فإما أنها كانت قرآنا ثم نُسخت فلا يصح كتابتها في المصحف وكان على زيد أن يُبين له ذلك. وإما أنها

[1] ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ط2، دار طيبة، 1999، ج 6 ص: 7.

كانت قرآنا ولم تُنسخ، وهذا يستلزم أنها كانت في المصحف. وبما أنها ليست في المصحف العثماني، فهذا شاهد دامغ على بطلان الرواية من أساسها.

وأُشير هنا إلى أنه ربما يعترض علينا بعض الناس بأن آية الرجم هي من القرآن المنسوخ ن بدليل الخبر المروي عن عمر بن الخطاب، مفاده ((عن عمر، قال:... إن الله أبقى رسوله بين أظهرنا ينزل عليه الوحي من الله يحل به ويحرم، ثم قبض الله رسوله فرفع منه ما شاء أن يرفع، وأبقى منه ما شاء أن يبقي، فتشبثنا ببعض، وفاتنا بعض، فكان مما كنا نقرأ من القرآن (لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم) ونزلت آية الرجم، فرجم النبي- عليه الصلاة والسلام- ورجمنا معه، والذي نفس مُحَمَّد بيده! لقد حفظتها وعلمتها وعقلتها لولا أن يقال: كتب عمر في المصحف ما ليس فيه، لكتبتها بيدي كتابا، والرجم على ثلاثة منازل: حمل بين، أو اعتراف من صاحبه، أو شهود عدل، كما أمر الله...))[1].

وأقول: أولا إنه سبق أن بينا عدم صحة إسناد هذه الرواية، وكل الروايات السابقة لم تصرّح بأن آية الرجم كانت من القرآن المنسوخ، وإلا فلا معنى من التنويه بها، والزعم بأن عمربن الخطاب أراد أن يُلحقها بالمصحف ثم تركها خوفا من كلام الناس، وأنه كان حريصا عليها وتأسف من أن تضيع!!.

وثانيا إن هذه الرواية التي ذكرناها هي في الحقيقة لم تذكر أن آية الرجم المزعومة كانت قرآنا ثم نُسخت، و إنما ذكرت النسخ عامة وتناولته بطريقة تحريفية وماكرة طعنت به في القرآن بالتحريف واتهمت الصحابة بتحريفه. وتفصيل ذلك إنها زعمت أنه عندما قُبض النبي-عليه الصلاة والسلام- رفع الله من القرآن ((ما شاء أن يرفع، وأبقى ما شاء أن يبقى)). وهذا زعم باطل لأن النسخ-الرفع- لم يحدث إلا في حياة النبي بواسطة الوحي، فلما توفي توقف النسخ بتوقف الوحي، ولم يحدث بعده نسخ ولا رفع.

ثم قالت أن عمر قال: ((فتشبثنا ببعض، وفاتنا بعض))، وهذا زعم باطل من دون شك، وكلام كذاب زنديق يطعن في القرآن والصحابة بوقاحة!!. لأن أمر القرآن ليس بيد النبي-عليه

---

[1] ابن أبي شيبة: المصنف، ج 11 ص: 110.

الصلاة والسلام- ولا بأيدي المسلمين، وإنما هو بيد الله تعالى، فهو الذي بدأه وهو الذي ختمه وحفظه،ولم يكن لأحد دخل فيه من بعده.

وبما أن النبي -عليه الصلاة والسلام- توفي وترك القرآن محفوظا في الصدور، ومكتوبا في السطور،، ففي ماذا تشبث عمر؟؟!!، وكيف تشبث في بعض القرآن؟؟!!. ولماذا تشبث فيه؟؟!!. وهل القرآن هرب أو طار في السماء حتى يتشبث فيه؟؟!!. وأليس زعمها بأن عمر فعل ذلك وأنه قال: ((وفاتنا بعض))، هو دليل دامغ على بطلانها من أساسها، و دليل قطعي على أنها رواية مكذوبة على عمر بن الخطاب، وبأن مختلقها زنديق مكار مُخادع اختلقها لتحقيق غايات في نفسه!!؟؟!!.

وأما فيما يخص آية الرجم، فتلك الرواية لم تذكر أنها كانت من القرآن المنسوخ، لأنها ذكرت أن عمر قال: ((ونزلت آية الرجم، فرجم النبي- عليه الصلاة والسلام- ورجمنا معه، والذي نفس مُحَّمد بيده! لقد حفظتها وعلمتها وعقلتها لولا أن يقال: كتب عمر في المصحف ما ليس فيه، لكتبتها بيدي كتابا.)). فهي ذكرت أن آية الرجم كانت قرآنا، لكنها لم تذكر أنها نُسخت، ولا أنها كانت مكتوبة في المصحف!!. فلو كانت منسوخة لا يصح لعمر أن يُلحقها بالمصحف. وبما أنها لم تُنسخ فهذا يعني أنها كانت في المصحف. وبما أنها زعمت أن عمر عزم على كتابتها في المصحف فهذا يعني أنها لم تكن مكتوبة فيه!!. مما يدل على أنها أُسقطت عمدا من المصحف، بمعنى أن القرآن الكريم قد تعرّض للتحريف. وهذه هي الغاية التي خطط لها محرفو هذه الرواية عن سبق إصرار وترصد. لكنها من جهة أخرى هي التي كشفتهم وأظهرت ضلالهم ومكرهم وزندقتهم. فهذه الرواية لم تقل بنسخ آية الرجم المزعومة، وإنما استخدمتها للطعن في القرآن بالتحريف واتهام الصحابة بتحريفه!!!!.

وإنهاءً لهذا المبحث يتبين من روايات آية الرجم المزعومة أنها لم تصح إسنادا ولا متنا، وقد تضمنت متونها أباطيل وتناقضات ومغالطات كثيرة جدا أظهرنا منها نماذج عديدة كشواهد دامغة على صحة ما قلناه. وهي من جهة أخرى تشهد بنفسها على أنها روايات تلاعب بها المحرفون من الشيعة الإمامية وأمثالهم تلاعبا كبيرا لتحقيق غايات في نفوسهم على رأسها الطعن في القرآن بالتحريف واتهام الصحابة بتحريفه مُستخدمة في ذلك طرقا ملتوية وماكرة.

خامسا: نقض روايات أخرى قالت بسقوط وفقدان آيات من القرآن:

أُفرد هذا المبحث لعرض ونقض تسع روايات طعنت في القرآن الكريم بالتحريف وزعمت أنه فقد كثيرا من آياته.**أولها**: ((حدثنا أبو الربيع قال: أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب قال: " بلغنا أنه كان أُنزل قرآن كثير، فقتل علماؤه يوم اليمامة، الذين كانوا قد وعوه فلم يعلم بعدهم ولم يكتب، فلما جمع أبو بكر وعمر وعثمان القرآن ولم يوجد مع أحد بعدهم، وذلك فيما بلغنا، حملهم على أن يتبعوا القرآن فجمعوه في الصحف في خلافة أبي بكر خشية أن يقتل رجال من المسلمين في المواطن معهم كثير من القرآن، فيذهبوا بما معهم من القرآن، ولا يوجد عند أحد بعدهم، فوفق الله عثمان فنسخ تلك الصحف في المصاحف، فبعث بها إلى الأمصار، وبثها في المسلمين "))[1].

واضح من ذلك أن هذه الرواية ذكرت صراحة أن القرآن الكريم فقد آيات كثيرة!!، فهل زعمها هذا صحيح؟. إنه لا يصح إسنادا ولا متنا، فأما إسنادا فمن رجاله: يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي (ت نحو: 160هـ)، قيل فيه: كان سيء الحفظ، ثقة، صدوق، ليس بحجة، سُئل عنه أحمد بن حنبل فقال:((لم يكن يعرف الحديث، يكتب أول الكتاب: الزهرى عن سعيد، وبعضه الزهري، فيشتبه عليه)). كثير الخطأ عن الزهري، و في حديثه عنه مُنكرات، ضعيف من جهة ضبطه[2]. وهنا قد عنعن عن الزهري.

والثاني: مُحَمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري(نحو:52- 124هـ) قيل فيه: ثقة، متقن، مُدلس، كثير الإرسال، إرساله كالريح، حدث عن أقوام ولم يسمع منهم[3]. بما أنه كان يُدلس، وهنا لم يصرّح بالسماع وقال: (بلغنا)، وهي عبارة لا تختلف عن: زعموا، فالإسناد منقطع بينه وبين مصدر الخبر، ويكون الزهري قد أسقط الواسطة بينهما.

---

[1] ابن أبي داود: كتاب المصاحف، رقم الأثر: 65.

[2] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 1 ص: 163 و ما بعدها. و ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 10 ص: 318 و ما بعدها.

[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 8 ص: 332. و أبو زرعة العراقي: كتاب المدلسين، ط1، دار الوفاء، 195، ص: 89 و ما بعدها.

وأما متنها فهو ظاهر البطلان لأنه يفتقد إلى الأصل الصحيح الذي يقوم عليه لأن إسناده لا يصح. ولأنه خالف ما قرره القرآن الكريم من أنه كتاب محكم لا يأتيه الباطل أبدا، وأن الله تعالى تولى حفظه. ولأنه خالف الرواية التاريخية الصحيحة التي ذكرت سبب جمع القرآن الكريم في خلافة أبي بكر، فمن ذلك أنها قالت: عن زيد بن ثابت الأنصاري- ﷺ- أنه قال: ((أرسل إليّ أبو بكر مقتل أهل اليمامة وعنده عمر، فقال أبو بكر: إن عمر أتاني فقال إن القتل قد استحر يوم اليمامة بالناس،وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء في المواطن فيذهب كثير من القرآن إلا أن تجمعوه...))[1]. فواضح منها أنه في وقعة اليمامة كثُر القتل في الناس، منهم جماعة من القراء، فخاف عمر أن يستحر القتل فيهم في مواقع أخرى فيضيع بعض القرآن، وليس فيها ما زعمته تلك الرواية بأنه قُتل علماء القرآن في موقعة اليمامة، فهذا كذب وتحريف مُتعمد لتحقيق غايات في نفوس رواتها، لأن الثابت هو أن كبار علماء القرآن وحفاظه لم يستشهدوا في تلك الوقعة، منهم: زيد بن ثابت، وأبي بن كعب، وعمر بن الخطاب، وأبو بكر الصديق، وعلي بن أبي طالب، وعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود، وأبو الدرداء- ﷺ-.

وليس صحيحا أن القرآن الذي كان مع الذين قتلوا في اليمامة لم يعلم به غيرهم ولا كان مكتوبا. فهذا كذب مُتعمد عن سبق إصرار وترصد، لأن الثابت قطعا أن القرآن كله بلّغه النبي – عليه الصلاة والسلام- إلى أمته وأمر بكتابته، وكان معروفا ومحفوظا بين كل الصحابة. وعندما تولى زيد بن ثابت جمعه ليس لأنه ضاع شيء منه، وإنما خوفا من أن يضيع بعضه، ولما تولى جمعه فقد جمعه كله في مصحف واحد،و لم تضع من القرآن كلمة واحدة[2].

فواضح من تلك الرواية أنها رواية مسمومة ظاهرها الحرص على القرآن و الخوف عليه، وباطنها التشكيك والطعن فيه من جهة، والتشويش وخلط الأوراق وضرب روايات تاريخ القرآن بعضها ببعض من جهة أخرى!!.

---

1 البخاري: الصحيح، حققه محمد زهير الناصر، ط1، دار طوق النجاة، 1422هـ، ج 6 ص: 71 رقم: 4679. السيوطي: الإتقان، رقم لأثر: 769، ج 1 ص: 149.

2 البخاري: الصحيح، حققه محمد زهير الناصر، ط1، دار طوق النجاة، 1422هـ، ج 6 ص: 71 رقم: 4679. السيوطي: الإتقان، رقم لأثر: 769، ج 1 ص: 149.

والرواية الثانية: ((حدثنا ابن أبي مريم، عن نافع بن عمر الجمحي، قال: حدثني ابن أبي مليكة، عن المسور بن مخرمة، قال: قال عمر لعبد الرحمن بن عوف: ألم نجد فيما أُنزل علينا أن (جاهدوا كما جاهدتم أول مرة)؟ فإنا لا نجدها فقال: أُسقطت فيما أُسقط من القرآن))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: سعيد بن الحكم بن مُحَمَّد بن سالم بن أبي مريم الجمحي بالولاء أبو مُحَمَّد المصري(144-224 هـ): ثقة ثبت فقيه[2]. وبما أن متن الرواية مُنكر[3]، والرجل عنعن ولم يُصرّح بالسماع، والتفريق بينهما كان معروفا ومطلوبا في زمانه، فنحن نطالبه به، ومن حقنا أن نتوقف في قبول خبره، لأن الإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

والثاني: عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة المخزومي المكي التيمي (ت 117هـ): ثقة[4]. روى عن أقوام لم يسمع منهم كعمر وعثمان وطلحة بن عبيد- رضي الله عنه-.و ((روى ابن أبي مليكة عن أم سلمة أن النبي- صلى الله عليه وسلم- كان يقطع قراءته. قال الترمذي: ليس إسناده بمتصل لأن الليث بن سعد روى هذا الحديث عن بن أبي مليكة عن يعلى بن مملك عن أم سلمة))[5]. وقد عده الشيعة الإمامية من رجالهم، ورووا عنه مرويات إمامية[6]. وبما أن هذا حاله، و لم يصرح بالتحديث،وعنعن خبره، والمتن مُنكر، فالإسناد لا يصح، لأن اتصاله لم يثبت، والرجل مُتهم بالتشيع الإمامي أيضا.

وآخرهم – الثالث-: المسور بن مخرمة بن نوفل الزهري أبو عبد الرحمن (2- 64 هـ): ولد بمكة سنة 2 هـ، وقدم المدينة صغيرا عام الفتح سنة 8 هـ وهو ابن ست سنين[7]. فهل يُعد

---

[1] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 591.
[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب،ج 1، ص: 350.
[3] سنبين ذلك قريبا.
[4] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 4 ص: 223.
[5] أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ج 43.
[6] أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، ج 1 ص: 188. و على البروجردي: طرائف المقال في معرفة الرجال، ج 3 ص: 67.و ابن البطريق: العمدة في عيون صحاح الأخبار، ج 1 ص: 68.
[7] أبو الوليد الباجي: التعديل و التجريح لمن خرّج له البخاري في الصحيح، دار اللواء، الرياض، 1406، ج 2 ص: 137.

صحابيا؟،وصفه ابن كثير بأنه صحابي صغير[1]. وقال ابن قتيبة: ((وكان يعدل بالصحابة وليس منهم))[2].والأصح أنه ليس صحابيا، لأنه كان صغيرا، وليس كل من رأى النبي– عليه الصلاة والسلام– وسمعه يتكلم يُعد صحابيا. لأن اسم الصحابي مأخوذ أساسا من الصحبة، والصحبة الصحيحة، هي صحبة خاصة تقوم على الإيمان والالتزام والتربية على يدي النبي– عليه الصلاة و السلام–، ورؤيته ومعاشرته،ولا يصح ذلك من الصبي، ولا من الذي رآه، ولا من الذي سمعه فقط. وقد كان المنافقون يعيشون معه، ويُظهرون إيمانهم به،ومع ذلك فهم ليسوا بمسلمين،وصحبتهم له باطلة، فهي صحبة نفاق وكفر، لا صحبة إيمان وإخلاص والتزام. والصحبة الحقيقية والصحيحة هي المأخوذة أساسا من قوله تعالى: ((إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللّهَ مَعَنَا فَأَنزَلَ اللّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُواْ السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)(التوبة: 40))،و((مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً)(الفتح: 29)). فهي صحبة الإيمان والإخلاص، والتقوى والجهاد، والأخوة والبذل والعطاء. وأما الصحبة الشكلية فهي صحبة بالمعنى العام لا بالمعنى الشرعي، وكل أطفال المسلمين زمن النبي – النبي –عليه الصلاة و السلام– يُمكن أن نسميهم صحابة، بحكم أنهم رأوه. وهذه ليست صحبة حقيقية، ولا يصح التعويل عليها في نقل أخبارهم إلا بعد تحقيقها، فهم من كبار التابعين على الصحيح، وليسوا من الصحابة الذين تُقبل أخبارهم من دون تحقيق في عدالتهم. و بما أن الأمر كذلك، والمسور لم يُصرح في خبره أنه سمع ولا حضر، ولا رأى، فالخبر من جهته لم يثبت اتصاله. فقد يكون سمعه من بعض الرواة المجروحين. والشاهد على ذلك أيضا الدليلان الآتيان: الأول هو أن هذا الخبر انفرد به المسور عن غيره من الصحابة والتابعين الذين عاصروا عمر بن الخطاب، فلم أعثر على أن غيره رواه عنه. ولا يُعقل أن أمرا كهذا في أهميته وخطورته لا يرويه غيره من الناس!!. والشاهد الثاني أن هذا الخبر تظهر عليه ملامح الوضع والتلاعب انطلاقا من خلفيات شيعية إمامية وسياسية، منها أنه يطعن في القرآن الكريم بطريقة ماكرة، كما سنبينه في نقدنا لمتنه.ومنها أن الخبر ذاته وبنفس الإسناد تقريبا ورد

---

[1] البداية و النهاية، ج 8 ص: 270.

[2] المعارف، ص: 99.

بثلاثة متون غير متطابقة بسبب الزيادات التي زيدت فيه: الأول كما ذكرناه عن القاسم بن سلام. والثاني يقول: ((حدثنا يوسف بن يزيد، قال: ثنا يعقوب بن إسحاق بن أبي عباد، قال: ثنا نافع بن عمر الجمحي، عن ابن أبي مليكة،عن المسور بن مخرمة قال: قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لعبد الرحمن بن عوف ألم نجد فيما أنزل الله علينا جاهدوا كما جاهدتم أول مرة؟، قال بلى.قال: فإنا لا نجدها،، قال أسقطت فيما أسقط من القرآن. قال أتخشى أن يرجع الناس كفارا؟ قال ما شاء الله قال لئن رجع الناس كفارا ليكونن أمراؤهم بني فلان ووزراؤهم بني فلان))[1].والثالث: ((حدثنا يوسف، قال: ثنا يعقوب، قال: ثنا سفيان، عن عمرو،عن ابن أبي مليكة، عن المسور بن مخرمة قال: قال عمر لعبد الرحمن ثم ذكر مثله إلا أنه قال ليكونن أمراؤهم بني أمية ووزراؤهم بني المغيرة))[2]. فهذا التباين في المضمون مع وحدة أصل الإسناد هو شاهد قوي على ضعف هذه الرواية وتلاعب المحرفين بها لتحقيق غايات في نفوسهم.

وأما نقدنا لها من جهة المتن، فهي تتضمن الطعن في القرآن بالتحريف بطريقة تغليطية وماكرة، وبأسلوب مسرحي أيضا. وتفصيل ذلك هو أنها طعنت في القرآن بعبارة الإسقاط، وأخفت نيتها المبيتة من استخدامها لهذه العبارة بدعوى أنها تقصد بها النسخ!!. وهذا لا يصح لأن الإسقاط ليس هو النسخ، والنسخ ليس هو الإسقاط. ولهذا لم يسم الله تعالى النسخ إسقاطا، وإنما قال: ((مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللّهَ عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)(البقرة: 106)). وقال سبحانه: (وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُواْ إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ)(النحل: 101)). وهذا يعني أن معنى الإسقاط يختلف عن معنى النسخ، لأن الإسقاط يعني الحذف والإزالة، لكن النسخ يعني التبديل. وعليه فإذا قلنا: أُسقطت من القرآن آيات منسوخة، فإن المعنى يختلف تماما إذا قلنا: أُسقطت من القرآن آيات ليست منسوخة!!. فالأول يعني أنه تم حذف الآيات المنسوخة من القرآن، وهذا مشروع وموافق للشرع. والثاني يعني أن القرآن قد تعرض للتحريف،لأنه حذفت منه آيات ليست منسوخة!!. وهذا زعم باطل، ولا يصح القول به، ومخالف للقرآن مخالفة صريحة. وبما أن تلك الرواية ذكرت أن آيات من القرآن أُسقطت من دون أن تحددها: أهي من المنسوخة أم غير المنسوخة، فهذا يعني أنها تحتمل المعنيين. لكن الاحتمال الثاني هو الراجح والظاهر من الرواية، لأنها زعمت أن عمر قال لعبد

[1] أبو جعفر الطحاوي: بيان مشكل الآثار، ج 11 ص: 192 و ما بعدها.
[2] أبو جعفر الطحاوي: بيان مشكل الآثار، ج 11 ص: 192 و ما بعدها.

الرحمن بن عوف: ((ألم نجد فيما أُنزل علينا أن (جاهدوا كما جاهدتم أول مرة)؟ فإنا لا نجدها فقال: أُسقطت فيما أُسقط من القرآن))[1]. وهذا مُستبعد الحدوث جدا، لأن هذه الآية المزعومة لو كانت قرآنا ثم نُسخت لكان عمر على علم بها بحكم أنه كان من كبار علماء الصحابة، ومن أقرب الناس إلى النبي–عليه الصلاة والسلام –، ومن الذين أشرفوا على جمع القرآن الكريم. ومن المستبعد أيضا أن تُنسخ آية تتعلق بالجهاد، وعمر خليفة المسلمين الذي أشرف على أهم الفتوحات الإسلامية، ولا يكون على علم بنسخها!!. ولو كانت منسوخة فلا يصح لعمر ولا لغيرها البحث عنها، لأنها لم تعد من القرآن. وعليه فإن هذا الأمر يدل على أن هذه الرواية اختلقها المحرفون للطعن في القرآن الكريم بالتحريف، واتهام الصحابة بتحريفه. ويدل أيضا على أن قولها المنسوب لعمر وابن عوف– رضي الله عنهما– هو شاهد بنفسه على أنها رواية مكذوبة.

والرواية الثالثة: ((حدثنا ابن أبي مريم، عن ابن لهيعة، عن يزيد بن عمرو المعافري، عن أبي سفيان الكلاعي، أن مسلمة بن مخلد الأنصاري، قال لهم ذات يوم: أخبروني بآيتين من القرآن لم تكتبا في المصحف، فلم يخبروه، وعندهم أبو الكنود سعد بن مالك، فقال مسلمة:((إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ألا أبشروا أنتم المفلحون، والذين آووهم ونصروهم وجادلوا عنهم القوم الذين غضب الله عليهم أولئك ما تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون))[2].

واضح من هذه الرواية أن القرآن قد تعرّض للتحريف، لأن آيتين منه لم تُلحقا به حسب زعمها. فهل هذا الرواية صحيحة؟!، إنها لا تصح إسنادا ولا متنا، فأما إسنادا فإن من رجالها: سعيد بن الحكم بن محمَّد بن سالم بن أبي مريم الجمحي بالولاء أبو محمَّد المصري(144–224هـ): ثقة ثبت فقيه[3]. وبما أن متن الرواية مُنكر[4]، والرجل عنعن ولم يُصرّح بالسماع، والتفريق بينهما كان معروفا ومطلوبا في زمانه، فنحن نطالبه به، ومن حقنا أن نتوقف في قبول خبره، لأن إسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

[1] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 591.
[2] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 509.
[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 1، ص: 350.
[4] سنبين ذلك قريبا.

والثاني عبد الله بن لَهِيعة بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري الأعدولي الغافقي القاضي (96- 174هـ): سبق تفصيل حاله، وتبين انه ضعيف، شيعي إمامي.

والثالث: يزيد بن عمرو المعافري المصري (من الطبقة الرابعة): صدوق[1]. وبما أن حاله هذا لا يجعله حجة، و هنا قد عنعن، والمتن مُنكر، فإسناده لم يثبت اتصاله بينه وبين الكلاعي.

وآخرهم –الرابع-: أبو سفيان عبد ربه بن عطاف الكلاعي المصري، يبدو أنه مجهول، فلم أعثر له على حال جرحا ولا تعديلا.

وأما متنا، فلاشك أن قولها بوجود آيتين من القرآن لم تُكتبا في المصحف، فهو زعم باطل، بدليل الشواهد الآتية: منها إن إسنادها لم يصح،و هذا يعني أن الرواية لا أصل صحيح تقوم عليه، وهذا يكفي وحده لرفضها كليةً.

والثاني إن قولها بذلك يعني أن القرآن قد تعرض للتحريف بسقوط بعض آياته،وهذا زعم باطل بدليل القرآن الذي وصفه الله تعالى بأنه مُحكم، ولا يأتيه الباطل أبدا، وأنه سبحانه تولى حفظه،وكتاب هذا حاله لم ولن يُحرف.

والشاهد الثالث إن تلك الآيتين المزعومتين هما في الحقيقة آيتان مركبتان من مقاطع قرآنية وليستا آيتين من آيات القرآن، ويُمكن تفكيكها وإرجاعها إلى أصلها بسهولة.فهذا المقطع: ((إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم... والذين آووهم ونصروهم))، مأخوذ من قوله تعالى: ((وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَالَّذِينَ آوَواْ وَّنَصَرُواْ أُولَـئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقّاً لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ)(الأنفال: 74)). والمقطع: ((الذين غضب الله عليهم))،مأخوذ من قوله تعالى:((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْماً غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ)(الممتحنة: 13)). والمقطع: ((أولئك ما تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون)). مأخوذ من قوله تعالى: ((فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاء بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)(السجدة: 17)). وأما المقطعان: ((ألا أبشروا أنتم المفلحون))، و((وجادلوا عنهم القوم))، فهما مقطعان مُختلقان وفق خطة مُعد لها لفا.

[1] ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 329.

والشاهد الرابع مفاده إن قولها بوجود آيتين قرآنيتين لم تُكتبا في المصحف، هو كلام باطل. لأن الثابت أن القرآن كله دُوّن بين يدي النبي–عليه الصلاة والسلام –، وعندما توفي جمعه كله زيد بن ثابت ومساعديه بأمر من أبي بكر الصديق في مصحف واحد عُرف بالمصحف الإمام، وبالمصحف البكري. ثم نسخه عثمان بن عفان عندما وحد المصاحف[1].

والرواية الرابعة: ((حدثنا عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث، حدثنا أبي، حدثنا حماد بن سلمة،عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه،عن عمرة،عن عائشة أنها قالت: كان فيما أنزل الله من القرآن ثم سقط لا يحرم إلا عشر رضعات أو خمس معلومات))[2].

وإسنادها هذا لا يصح، لأن من رجاله: عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد أبو عبيدة العنبري البصري (ت 252هـ): صدوق، لا بأس به[3]. وهذه المرتبة لا تجعله حجة، وهي تُشعر بالعدالة لا بالضبط، وليست كافية لقبول رواية متنها فيه ما يُنكر.

والثاني: عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد العنبري (ت 207 هـ)، قيل فيه: ثقة مأمون، صالح الحديث، ثبت في شعبة، يخطئ[4].

والثالث: حماد بن سلمة بن دينار السلمي أبو سلمة (ت 167 هـ عن نحو 80 سنة)، قيل فيه: ثقة له أوهام[5]،عابد، أمين، فيه غفلة، له أوهام وغرائب، وغيره أثبت منه[6].. روى عن الزبير أبي عبد السلام مراسيل[7] وكان كثير الخطأ[8]. وذكر أحمد بن حنبل أن حمادا أسند عن أيوب السختياني أحاديث لم يسندها الناس عنه[9]. وقال ابن حجر: ((حماد بن سلمة بن دينار البصري أحد الأئمة الأثبات إلا أنه ساء حفظه في الآخر. استشهد به البخاري تعليقا ولم يخرج له احتجاجا، ولا

---

1 سبق توثيق ذلك.
2 ابن ماجة السنن، رقم الحديث: 1942، ج 1 ص: 625.
3 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 5 ص: 308.
4 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 5 ص: 226.
5 الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 2251، ج 1 ص: 394.
6 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 14، ج 2 ص: 8. و الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 1711، ص: 185.
7 البخاري: التاريخ الكبير، رقم: 1372 ج 3 ص: 125.
8 ابن عدي: الكامل، في الضعفاء، رقم: 431، ج 2 ص:، 270، 275، و ما بعدها.
9 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 615، ج 1 ص:، 270، 271.

مقرونا،ولا متابعة إلا في موضع واحد قال فيه: قال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سلمة فذكره.وهو في كتاب الرقاق وهذه الصيغة يستعملها البخاري في الأحاديث الموقوفة وفي المرفوعة أيضا إذا كان في إسنادها من لا يحتج به عنده))[1]. وبناء على هذا فإن حمادا ضعيف عند البخاري.

وآخرهم – الرابع – القاسم بن مُحمَّد بن أبي بكر الصديق التيمي (ت 106هـ): ثقة، أرسل عن بعض الصحابة كجده أبي بكر وغيره[2]. وبما أنه حدث عن أقوام لم يسمع منهم، وهو هنا قد عنعن، والمتن فيه ما يُنكر، فإن الإسناد بينه وبين عمرة لم يثبت اتصاله.

وأما متنها، فهو يتضمن الطعن في القرآن الكريم بالتحريف. لأن قولها: ((كان فيما أنزل الله من القرآن ثم سقط)). فإن فعل(سَقطَ) لا يعني نَسَخَ،لأن النسخ يعني التبديل، لكن فعل(سَقَطَ) من معانيه: الضياع، والذهاب، والوقوع. وعليه فإن المقصود من فعل (سَقَطً) في تلك الرواية، هو أن القرآن ذهبت وضاعت منه آيات ليست منسوخة. لأن الآيات المنسوخة لا يُقال عنها: سقطت، أو ضاعت، أو ذهبت، أو وقعت من المصحف، وإنما يُقال عنها: نسخها الله تعالى، أو منسوخة. والمنسوخ لا يصح البحث عنه لاسترجاعه ولا للتحسر عليه. وبما أنها زعمت أن القرآن ضاعت منه آيات، فهذا دليل قطعي على بطلانها، وقد سبق أن ذكرنا الأدلة على ذلك، فلا نعيدها هنا.

والرواية الخامسة: ((حدثنا عثمان بن موسى، قال: حدثنا عبد الوارث بن سعيد، عن أَبي قبيصة، عن عبد الله بن عبيد بن عمير، قال:قال ابن عباس –رضي الله عنه–، قلت لعمر –رضي الله عنه–:" يا أمير المؤمنين إنَّ أبيًا يزعم أَنكم تركتم آيةً من كتاب الله لم تكتبوها. قال: أَما والله لأَسأَلن فإن أنكر لتنْكِرَنِيّ. فلما أَصبح غدا على أبيّ، فقال له ابن عباس –رضي الله عنهما– أُبيًا تريد؟ قال: نعم، فانطلق معه فَدَخَلا على أبيّ فقال: إن هذا يزعم أنك تزعم أنا تركنا آيةً من كتاب الله لم نكتبها. فقال: إِني سمعتُ رسول الله – صلى الله عليه وسلم– يقول: "لو أَن لابن آدم ملء وادٍ ذهباً ابتغى إِليه مِثْلَه، ولا يملأُ جوفَ ابن آدم إِلا التراب، والله يتُوب على من تاب لما قال عمر –رضي الله عنه–: أَفتكتبها؟

---

[1] ابن حجر: مقدمة فتح الباري، ج 2 ص: 286.

[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 7 ص:238.

قال: لا آمرك، قال أَفتدعها؟ قال: لا أَنهاك، قال: كان إثباتك أَولى من رسول الله –ﷺ– أَم قرآن منزل ؟!))[1].

وإسنادها هذا لا يصح، لأن من رجاله: عثمان بن موسى، يبدو أن مجهول، فلم أعثر له على حال جرحا ولا تعديلا.

والثاني: عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد أبو عبيدة العنبري البصري (ت 252هـ): صدوق، لا بأس به[2]. وهذه المرتبة لا تجعله حجة، وهي مرتبة تُشعر بالعدالة لا بالضبط، وليست كافية لقبول رواية متنها فيه ما يُنكر.

والثالث: أبو قبيصة سكين بن يزيد: منكر الحديث، ليس بالمعروف[3]. وآخرهم: عبد الله بن عبيد بن عمير بن قتادة المكي الليثي الجندعي أبو هاشم (ت113 هـ): ثقة، ليس به بأس، حدث عن أقوام لم يثبت سماعه منهم[4]. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد بينه وبين ابن عباس لم يثبت اتصاله.

وأما متنا، فهو يشهد على أن هذه الرواية مسرحية مُضحكة وماكرة لم يُتقن محرفوها أدوارها من جهة. وهي تشهد من جهة أخرى على أن القرآن ضاعت منه آية من آياته تركها الصحابة، الأمر الذي يعني أنه من المحتمل أن تكون ضاعت منهم آيات أخرى لم ينتبهوا لها جميعا!!. ولاشك أن زعمها هذا باطل من دون شك،وهي تحمل بداخلها شواهد بطلانها. فمن ذلك إن قولها بسقوط آية من القرآن هو دليل قطعي على بطلانها، لأن زعمها هذا ينقضه القرآن الكريم نقضا تاما، لأنه نص صراحة على أنه كتاب مُحكم، ولا يأتيه الباطل أبدا، وأن الله تعالى تولى حفظه.

والشاهد الثاني مفاده إن عدم صحة إسنادها هو دليل دامغ على أنها رواية لا أصل صحيح لها. وهذا يُضعف متنها، ويكفي وحده لرفضها من أساسها.

---

1 ابن شبة: تاريخ المدينة المنورة، ج 2 ص: 706.

2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 5 ص: 308.

3 ابن حجر: لسان الميزان، ج 3 ص: 41.

4 ابن حجر: تهذيب، ج 4 ص: 224.

والشاهد الثالث: إن زعمها بأن الصحابة تركوا آية لم يكتبوها في المصحف هو زعم باطل. لأنه ثبت أن زيد بن ثابت عندما جمع القرآن في خلافة أبي بكر جمعه كله من نُسخه الأصلية ومن صدور حفاظه، وهو نفسه كان يحفظه كله، وهذا أمر سبق أن ذكرناه ووثقناه.

والشاهد الرابع: إن قولها بأن أُبي بن كعب هو الوحيد الذي كان على علم بالآية التي تركت ولم تُكتب بالمصحف، حتى أعلم بها ابن عباس. هو دليل دامغ على عدم صحتها، لأن هذا لا يُمكن أن يحدث، لأمور: الأول إن الصحابة الذين كانوا يحفظون القرآن كانوا كثيرين، ومن ثم فلا تغيب عنهم تلك الآية المزعومة. وإن نسيها بعضهم فلا ينسونها كلهم. وإذا فرضنا أنهم نسوها كلهم، فسرعان ما يتذكرونها، ولن يستمر هذا طويلا. وهل يُعقل أن هؤلاء كلهم ينسونها ولا ينساها أُبي بن كعب أيضا. وإذا فرضنا أنه نسيها مثلهم ن فهل يُعقل أنه هو الوحيد الذي يتذكرها ولا يتذكرها الآخرون؟؟!!

والأمر الثاني مفاده إنه لو فرضنا أنُ أُبيا هو الوحيد الذي كان على علم بها، فإن هذا لو حدث لتدخل سريعا وأخبر الصحابة بتلك الآية المتروكة، ولا يُمكن أن يتأخر عن ذلك أو يسكت عنه، ولا أن يُخبر ابن عباس دون باقي الصحابة. وبما أنها زعمت انه لم يُخبرهم بذلك فهذا دليل دامغ على بطلانها.

والأمر الأخير– الثالث– إن زعمها بأن الصحابة تركوا آية لم يكتبوها، هو زعم باطل، لأنه يتضمن اتهاما خطيرا لهم بأنهم تركوها عمدا، لأنها لم تقل بأنهم نسوها، أو سقطت منهم ن وإنما قالت: تركوها. وهذا يعني أنهم تعمدوا تركها!!. وهذا لا يُمكن أن يحدث أبدا، لأن الصحابة مدحهم الشرع وزكاهم،وشهد لهم بالإيمان والعمل الصالح، ومن هذا حالهم فلا يُمكن أن يتركوا آية أو حرفا من القرآن لا يكتبونه. وبما أنه زعمت ذلك، فزعمها هذا هو شاهد قطعي على بطلانها!!.

والشاهد الرابع: إن هذه الرواية موضوعها حكاية الآية المزعومة((ولا يملأُ جوفَ ابن آدم إلا التراب...))، وقد سبق أن توسعنا في نقد متنها وبينا بطلان القول بقرآنيتها.

والشاهد الأخير– الخامس– إن قولها: ((قال عمر –رضي الله عنه–: أَفتكتبها؟ قال: لا آمرك، قال أَفتدعها؟ قال: لا أَنهاك...))[1].هو جواب باطل، ولا يصح أن يقوله صحابي. لأنه لو فرضنا

---

[1] ابن شبة: تاريخ المدينة المنورة، ج 2 ص: 706.

جدلا أن تلك الآية المزعومة هي فعلا آية قرآنية تركها الصحابة نسيانا، فإنهم بعدما علموا بها فإنه يصبح من الواجب على الجميع إلحاقها بالمصحف. ولا يصح أن يقول له: لا آمرك، ولا أنهاك. فهذا جواب باطل وماكر، ومسرحية مكشوفة، يشهد بنفسه على أن الرواية مختلقة.

والرواية السادسة: ((حدثنا أَبو مطرف بن أَبي الوزير قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن بجالة قال: مَرّ عمر -رضي الله عنه- بغلام معه مصحف وهو يقرأُ "النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم، وأزواجه أمهاتهم" الأَحزاب:6، "وهو أَب لهم " فقال عمر -رضي الله عنه-: يا غلام حُكها، فقال: هذا مصحف أبيّ بن كعب، فذهب إِلى أُبيّ فقال: ما هذا؟ فنادى أُبيّ بأَعلى صوته: كان يشغلني القرآن وكان يشغلك الصَفَق بالأَسواق!! فمضى عمر -رضي الله عنه-))[1].

واضح منها أنها زعمت أن قراءة أبي بن كعب انفردت بزيادة ((وهو أَب لهم)) وهي لا وجود لها في المصحف البكري العثماني. وهذا يعني أن القرآن الكريم فقد تلك الزيادة، مما يعني أنه قد تعرض للتحريف. فهل ما زعمته هذه الرواية صحيح؟؟!!، إنه لا يصح إسنادا ولا متنا، وأما إسنادا، فإنه لا يصح، لأن من رجاله: سفيان بن عيينة: سبق تفصيل أحواله في الفصل الثاني، وتبين منها أن الرجل كان كثير التدليس، وفيه ضعف من جهة ضبطه خاصة عن الكوفيين. وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن، والخبر فيه ما يُنكر، فالإسناد بينه وبين الزهري لم يصح.

والثاني: عمرو بن دينار: سبق تفصيل حاله، وخلاصته أن الرجل ضعيف، ومدلس، مُتهم بالتشيع الإمامي، حدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم، كأبي هريرة، والبراء بن عازب، وروى عن بعضهم ما لم يسمعه منهم. فالإسناد من جهته لا يصح، لضعف صاحبه وعدم ثبوت اتصاله.
وآخرهم- الثالث -: بجالة بن عبدة التميمي العنبري (كان حيا سنة 70هـ): ثقة[2]، لكنه لم يسمع من عمر[3]،ولا هو هنا صرّح بالسماع، ولا ذكر مصدر خبره. فالإسناد من جهته منقطع.

[1] ابن شبة: تاريخ المدينة المنورة، ج 2 ص: 706 و ما بعدها.
[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 12 ص: 279.
[3] الدارقطني: موسوعة أقوال الدارقطني، جمع و ترتيب أبي المعاطي النوري، ج 7 ص: 4.

وأما متنا فهي أيضا لا تصح بدليل الشواهد الآتية: أولها إنه من الثابت تاريخيا أن النبي –عليه الصلاة والسلام–أمر بتدوين كل القرآن وبلّغه إلى أمته، ثم تولى زيد بن ثابت ومعاونوه جمع كل القرآن من نُسَخه الأصلية ومن صدور حفاظه، في مصحف واحد. وعليه فإن الزعم بأن أبي بن كعب تفرّد بكلمات قرآنية لم توجد في المصحف البكري، فهو زعم باطل.

والشاهد الثاني إن أية رواية تزعم أن صحابيا اختص بآية أو بآيات من القرآن دون غيره من الصحابة، فهذا دليل ضدها بأنها رواية مكذوبة. لأن النبي –عليه الصلاة والسلام– مكلف بتبليغ القرآن إلى أمته كلها وليس فردا منها، ولا يصح شرعا ولا عقلا أن يخص النبي –عليه الصلاة والسلام– صحابيا بآيات دون باقي الصحابة.

والشاهد الثالث مفاده بما أن القرآن الكريم ورد إلينا بالتواتر المحفوظ والمكتوب والمسند، فلا يُمكن أن تكون آية أو آيات منه غير متواترة.وبما أن تلك الرواية زعمت أن تلك الزيادة لم تكن في المصحف الإمام، فهذا دليل على بطلانها.

والشاهد الرابع إنه لا يُعقل أن يكون عدد كبير من الصحابة يحفظون القرآن كله، وهو مدوّن في نُسَخِه الأصلية، ثم بعد هذا يُقال: إن هؤلاء غابت عنهم آية أو آيات من القرآن إلا واحد منهم لم يغب عنه ذلك!!. فهذا زعم مرفوض ومخالف لسنن العمران البشري، وهو شاهد على نفسه بعدم الصحة.

والشاهد الخامس:إن ذلك الرد الذي زعمت الرواية بأن أبي بن كعب رد به على عمر، فما كان من عمر إلا أن سكت ومضى إلى حاله، هو شاهد على عدم صحتها. لأنه بما أن الأمر يتعلق بأمر خطير جدا، فإن الحادثة إن كانت وقعت زمن النبي–عليه الصلاة والسلام–، فإن الأمر يتطلب العودة سريعا إليه للتأكد من الأمر. وإن كانت بعد وفاته، فإن الأمر يتطلب أيضا جمع الصحابة للتأكد من الأمر، فإن تأكد ما زعمته الرواية تُعلم الأمة بذلك، وتُضاف تلك العبارة إلى المصحف. وبما أن هذا لم يحدث، وزعمت أن أُبيا صرخ في وجه عمر، فسكت عمر ومضى إلى حاله، وكأن شيئا لم يحدث. فإن هذا دليل دامغ على بطلان الرواية من أساسها. فلو حدث ذلك فإن عمر لن يسكت وسيُحقق مع أبي ويجمع عليه الصحابة ويُحاسبه حسابا عسيرا.

والشاهد السادس إن تلك الآية (("النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم، وأزواجه أمهاتهم" الأَحزاب:6، " التي زعمت الرواية أنها تضمنت زيادة ((وهو أَب لهم))، ولم يكن عمر على علم بها. لا يُعقل أن تكون فيها هذه الزيادة ولا تكون معروفة لدى عمر وباقي المسلمين، لأنها آية تتعلق بالجانب العملي من علاقة المسلمين بالنبي–عليه الصلاة والسلام–، فلا بد أن يكونوا على علم بها. كما أنه لا يُعقل أن يكون أبي بن كعب يعيش بين الصحابة ومخالطا لهم وينفرد بتلك الزيادة المزعومة من دون كل الصحابة!!.

والشاهد السابع إن تلك القراءة المزعومة التي قيل أنها كانت في مصحف أبي بن كعب، هي قراءة مخالفة للقراءات الصحيحة والتي كان من رواتها أبي بن كعب نفسه، كقراءتي نافع وعاصم. فهما يُمثلان قراءته فلماذا لا يوجد فيهما تلك الزيادة المزعومة؟؟!!.أليس هذا دليل دامغ على بطلان تلك الزيادة؟؟!!.

والشاهد الثامن إنه لا يصح شرعا ولا عقلا أن يكون أبي بن كعب منفردا بتلك الزيادة ولا يُخبر الأمة بها عندما جُمع القرآن الكريم بإجماع من الصحابة.إنه من الواجب عليه شرعا وعقلا أن يُبلّغ الأمة بذلك، وبما أنه لم يفعل ذلك دل هذا على بطلان الحكاية من أساسها.

والشاهد الأخير– التاسع– إن تلك الرواية زعمت أن أبيا قال لعمر: ((كان يشغلني القرآن وكان يشغلك الصَفَق بالأَسواق...)).وهذا غير ثابت في حق أبي بن كعب، لأن الثابت والمعروف هو ما ذكره أبو هريرة عندما قال: ((كان المهاجرون يشغلهم الصفق بالأسواق وكانت الأنصار يشغلهم القيام على أموالهم))، وفي رواية((إن إخواني من الأنصار كان يشغلهم عمل أراضيهم،وإن إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق))[1]. ومن جهة أخرى إن أبي بن كعب كان متزوجا وله أبناء، منهم: محمد، والطفيل، والربيع[2]. وهذا يتوجب عليه أن يخرج للعمل ليعول نفسه وأسرته، وإلا فمن أين له بذلك؟؟!!.

---

[1] مسلم: الصحيح، ج 7 ص: 166، 167 رقم: 6552، 6555.

[2] ابن سعد: الطبقات الكبرى، ج4 ص: 51.

والرواية السابعة: ((أخبرنا عيسى بن سعيد بن سعدان "المقرئ"، قال: أخبرنا أبو القاسم إبراهيم بن أحمد بن جعفر الخرقي المقرئ، قال: أخبرنا أبو الحسن صالح بن أحمد القيراطي، قال: أخبرنا أحمد بن مُحَمَّد بن يحيى بن سعيد القطان، قال: أخبرني يحيى بن آدم، قال: أخبرنا عبد الله بن الأجلح عن أبيه،عن عدي بن عدي بن عميرة بن فروة،عن أبيه،عن جده عميرة بن فروة، أن عمر بن الخطاب قال لأبي وهو إلى جنبه: أوليس كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله "إن انتفاءكم من آبائكم كفر بكم" فقال بلى، ثم قال: أو ليس كنا نقرأ: " الولد للفراش وللعاهر الحجر" فيما فقدنا من كتاب الله فقال أبي بلى!!))[1].

واضح من قولها أن القرآن الكريم قد فقد آيات كثيرة، وهذا يعني أنه قد تعرض للتحريف. فهل زعمها هذا صحيح؟؟!!.

إنه لا يصح من دون شك، وروايته ظاهرة البطلان إسنادا ومتناً. فأما إسنادا، فلا يصح لأن من رجاله: صالح بن أحمد بن أبي مقاتل أبو الحسين القيراطي (ت 316هـ): دجال، كذاب، يسرق الأحاديث، كان ((يُلصق أحاديث تعرف بقوم لم يرهم على قوم آخرين، لم يكن عندهم وقد رآهم، ويرفع الموقوف ويوصل المرسل ويزيد في الأسانيد))[2].

والثاني:أحمد بن مُحَمَّد بن يحي بن سعيد القطان (ت 258هـ)، صدوق[3]. وهذه المرتبة لا تجعله حجة، وهي تُشعر بالعدالة لا بالضبط. والثالث: عبد الله بن الأجلح الكندي أبو مُحَمَّد الكوفي (من الطبقة التاسعة): لا بأس به[4]. وجعله الشيعة من رجالهم[5]. فالرجل ليس حجة، ولا ثقة، ومُتهم بالتشيع الإمامي.

والثالث: بن عبد الله بن حجية أبو حجية الكندي(145هـ)، قيل فيه: روى مناكير، في النفس منه شيء، لم يكن يفصل بين الحسين بن علي،ولا علي بن الحسين، صالح، ثقة، ليس به

---

[1] ابن عبد البر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني و الأسانيد، وزارة الأوقاف، المغرب، 1387، ج 4 ص: 275-276.

[2] ابن عدي: الكامل في الضعفاء، ج 5 ص: 71.

[3] ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 46.

[4] ابن حجر: تهذيب، ج4 ص: 100.

[5] أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، ج 1ص: 399.و عبد الحسين الشبستري: أصحاب الإمام الصادق، ج 3 ص: 303.

بأس، ليس بالقوي، يُكتب حديثه ولا يُحتج به، ضعيف ليس بذاك، له رأي سوء، مُفترٍ، شيعي كوفي، ضعيف جدا، روى عن الشعبي أحاديث مضطربة، لين الحديث، كان لا يدري ما يقول، جعل أبا سفيان أبا الزبير[1]. فالرجل ضعيف، ويبدو أنه شيعي إمامي..

وآخرهم – الرابع- عدي بن عدي بن عميرة بن فروة: الكندي أبو فروة الجزري (ت 120هـ): ثقة، حدث عن أقوام لم يسمع منهم كأبيه، وعمه العرس بن عميرة، وعمر بن الخطاب[2]. وبما أنه هذا حاله، وهو هنا قد عنعن، ولم يثبت سماعه من أبيه فالإسناد بينهما منقطع.

وأما من ناحية المتن، فمتنها ظاهر البطلان، لأنها فقدت الإسناد الصحيح، وخالفت القرآن الكريم والتاريخ الصحيح مخالفة صريحة في زعمها بأن القرآن فقد آيات منه. وهما يشهدان بأن القرآن الكريم لم يدخله التحريف أبدا. وهذا أمر سبق أن ذكرناه وفصلناه فلا نعيده هنا.

ومن ذلك أيضا أن تلك الرواية زعمت أن عمر قال لأبي بن كعب:((أو ليس كنا نقرأ: " الولد للفراش وللعاهر الحجر"))[3]. وهذا لا يصح، لأن هذه المقولة ليست قرآنا وإنما هي حديث نبوي، مفاده ((حدثنا يحي بن قزعة، حدثنا مالك،عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير،عن عائشة -رضي الله عنها- قالت ((... قال النبي ﷺ:" الولد للفراش وللعاهر الحجر"))[4]. فماذا يعني هذا؟!. واضح منه أن المحرفين أخذوا الحديث النبوي وحولوه إلى آية وألحقوه بالرواية التي اختلقوها. فهذا شاهد قوي جدا على عدم صحة هذه الرواية.

ومن ذلك أيضا أن تلك الرواية تشهد على نفسها بعدم الصحة لما تضمنته من أباطيل: منها إن ما ذكرته على لسان عمر بأنه قال: ((...فيما فقدنا من كتاب الله فقال أبي بلى)). هو اتهام لله ولرسوله وللصحابة بأنهم فرطوا في القرآن. وهذا باطل من دون شك. ومنها إن قولها بأن عمر

---

[1] ابن حجر: تهذيب، ج 12 ص: 122.

[2] ابن حجر: تهذيب، ج 6 ص: 122. و العلائي: جامع التحصيل، ص: 235.

[3] ابن عبد البر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني و الأسانيد، وزارة الأوقاف، المغرب، 1387، ج 4 ص: 275-276.

[4] البخاري: الصحيح، رقم الحديث: 2053، ج 3 ص: 54.

قال ذلك، هو زعم باطل، لأن عمر بن الخطاب كان أول الصحابة تحركا لجمع القرآن خوفا من أن يضيع شيء منه، ولم يقل أنه ضاع منه، أو فُقِد منه، وإنما لما خاف أن يستحر القتل في القراء فيضيع شيء من القرآن تحرك مُسرعا إلى خليفة المسلمين أبي بكر الصديق، وأقنعه برأيه في جمع القرآن. وفعلا فقد تم جمعه كله من أصوله المكتوبة ومن صدور حفاظها، وكان عمر من بين المشرفين على العملية. وعندما توفي أبو بكر الصديق انتقل المصحف الإمام إلى عمر كما هو معروف. أليس هذا دليل دامغ على بطلان تلك الرواية فيما نسبته إلى عمر؟؟!!. أليس زعمها هذا الهدف منه الطعن في القرآن والصحابة، وتحريف تاريخ القرآن للتشويش به علينا وخدمة أعداء الإسلام، والانتصار لأهل الأهواء؟؟!!.

وأما إذا قيل: ربما قصدت تلك الرواية النسخ، فعبّرت عنه بالفقدان. فأقول: إن الرواية لم تصح إسنادا ولا متنا، والنسخ يعني التبديل ويتم بأمر من الله تعالى، وأما الفقدان فيعني ضياع الشيء وذهابه. وهذا ليس نسخا، لأن النسخ ليس فقدانا، ولا ضياعا، ولا ذهابا. فالآيات التي نسخها الله تعالى لم تضع، ولا يصح وصفها بالفقدان ولا بالضياع. لأن وصفها بهذا هو طعن في القرآن الكريم الذي حفظه الله تعالى.

الرواية الثامنة ((حدثني الحارث قال، حدثنا عبد العزيز قال، حدثنا ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عبد الرحمن بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، قال: سمعت مروان يقرأ على المنبر هذه الآية:(حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا **وَمَا كَانَ اللهُ لِيُهْلِكَهَا إِلا بِذُنُوبِ أَهْلِهَا**))، قال: قد قرأتُها، وليست في المصحف. فقال عباس بن عبد الله بن العباس: هكذا يقرؤها ابن عباس. فأرسلوا إلى ابن عباس فقال: هكذا أقرأني أُبيُّ بن كعب))[1].

واضح من هذه الرواية أنها تقول بأن القرآن سقط منه جزء من تلك الآية، هو ((**وَمَا كَانَ اللهُ لِيُهْلِكَهَا إِلا بِذُنُوبِ أَهْلِهَا**)). وهذا يعني أن القرآن تعرّض للتحريف. فهل زعمها هذا صحيح؟!، إنه لا يصح، لأن الرواية لم تصح إسنادا ولا متنا. فأما إسنادا، فإن من رجاله: الحارث

[1] الطبري: تفسير الطبري، رقم الأثر: 17601، ج 15، ص: 57.

بن مُحَّد بن أبي أسامة التميمي (ت 186-282هـ): ثقة، صدوق،، لين،ليس بعمدة، ضعفه الأزدي وابن حزم[1].

والثاني: عبد العزيز بن أبان بن مُحَّد بن عبد الله بن سعيد بن العاص الأموي السعيدي أبو خالد الكوفي نزيل بغداد (ت207 هـ): متروك، كذاب خبيث يضع الحديث، وضع الحديث على سفيان الثوري، و حدث عنه ببواطيل، ليس حديثه بشيء، كثير الخطأ[2].

والثالث سفيان بن عيينة، سبق تفصيل أحواله في الفصل الثاني، وتبين منها أن الرجل كان كثير التدليس، وفيه ضعف من جهة ضبطه خاصة عن الكوفيين. وبما أنه هذا حاله، وهنا قد عنعن، والخبر فيه ما يُنكر، فالإسناد بينه وبين عمرو بن دينار لم يثبت اتصاله.

وآخرهم- الرابع- عمرو بن دينار، سبق تفصيل حاله، وتبين منه أنه كان يُدلس، ومُتهم بالتشيع الإمامي، وفيه ضعف واضح. وبما أنه هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد بينه وبين الذي روى عنه لم يثبت اتصاله.

وأما متنا، فمتنها ظاهر البطلان، لأن إسناده غير صحيح، وقد تضمن راويا كذابا خبيثا وضاعا للحديث. ولأن زعمه بسقوط ذلك الجزء من الآية، هو زعم باطل من دون شك، يُبطله القرآن الكريم والتاريخ الصحيح المتعلق بجمع القرآن وتدوينه. وهذا أمر سبق تفصيله مرارا فلا نعيده هنا. ولأن نسبة تلك الزيادة إلى قراءة أبي بن كعب، هي نسبة باطلة، بدليل أن قراءة أبي بن كعب هي من بين القراءات الصحيحة التي بين أيدينا، كقراءتي نافع وعاصم، ولا توجد فيهما تلك الزيادة المزعومة.

والرواية الأخيرة- العاشرة - ((حدثنا أبو سلمة يحي بن خلف، حدثنا عبد الأعلى، عن مُحَّد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عمرة عن عائشة. وعن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه

---

[1] الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج 2 ص: 145. و ابن حجر: لسان الميزان، ج 2 ص: 116.
[2] ابن حجر: تهذيب، ج 5 ص: 228.

عن عائشة قالت لقد نزلت آية الرجم ورضاعة الكبير عشرا. ولقد كان في صحيفة تحت سريري. فلما مات رسول الله– صلى الله عليه و سلم– وتشاغلنا بموته دخل داجن فأكلها))[1].

وأقول: هذه الرواية صريحة في أن القرآن قد ضاعت منه بعض الآيات التي لم تنسخ، وإنما كانت متداولة بين المسلمين عندما توفي النبي– عليه الصلاة والسلام–. فهل هذا الزعم صحيح؟؟!!.إنه لا يصح، لأن روايته لم تصح إسنادا ولا متنا، فأما إسنادا، فإن من رجاله: أبو سلمة يحي بن خلف الباهلي البصري الجوباري(ت 242هـ): صدوق[2]. ومرتبته هذه لا تجعله حجة، فهي تُشعر بالعدالة ولا تُشعر بالضبط.

والثاني: عبد الأعلى بن عبد الأعلى بن مُحَمَّد البصري (ت198 هـ)، قيل فيه: ثقة[3]، قال ابن سعد: لم يكن بالقوي[4]. وذكره الذهبي في الضعفاء، وقال: صدوق، رُمي بالقدر. وذكر أحمد ابن حنبل أن في حديثه تخليطا إذا حدث من حفظه[5]. فالرجل فيه ضعف واضح، وهو هنا قد عنعن عن ابن إسحاق، فالإسناد من جهته لا يصح.

وآخرهم– الثالث– مُحَمَّد بن إسحاق، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه ليس بحجة، مُتهم بالكذب، مُدلس، رُمي بالتشيع. وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله.

وأما متنها فهو ظاهر البطلان، لأن إسناده غير صحيح، وهذا يُفقده الأصل الصحيح، ويُضعف متنا. ولأنها زعمت أنه ضاع شيء من القرآن، وهذا زعم باطل من دون شك، ينقضه القرآن الكريم الذي حفظه الله تعالى، والتاريخ الصحيح المتعلق بتاريخ القرآن الذي ينفي ذلك الزعم كليةً. وهذا أمر سبق أن بيناه وفصلنا أدلته فلا نعيده هنا.

---

1 ابن ماجة: السنن، رقم الحديث: 1944، ج 1 ص: 625.

2 ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 301.

3 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 201، ج 5 ص: 64.

4 الذهبي: ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ط 1، دار المنار، الزرقاء، 1986، رقم: 196، ص: 114.

5 الذهبي: المغني في الضعفاء، ص: 175، رقم: 3445. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 2 ص: 215.

ومن الشواهد التي تُبطل ذلك الزعم أيضا، هو أنه حتى لو فرضنا جدلا أن ما قالته تلك الرواية صحيح، فإن هذا لا يُؤدي إلى فقدان تلك الآية المزعومة، لأن كثيرا من الصحابة كانوا يحفظون القرآن كله، كزيد بن ثابت، وأبي بن كعبن وبما أنهم كانوا كذلك فهذا يعني أن تلك الآية المزعومة لا تضيع منهم. وبما أنها لا توجد في المصحف العثماني، فهذا دليل قطعي على بطلان ما زعمته تلك الرواية.

ومنها أيضا فلو فرضنا جدلا صحة ما ذكرته تلك الآية عن النسخة التي أكلها الداجن، فليست هي النسخة الأصلية التي كتبت بين يدي النبي–عليه الصلاة والسلام –، وإنما هي نسخة منسوخة عن الأصل. بدليل أن زيد بن ثابت عندما جمع القرآن جمعه كله من نُسَخِه الأصلية، ومن صدور حفاظه، والآية التي ذُكر أنه افتقد أصلها المكتوب ليست آية الرجم والرضاعة، وإنما هي آية أخرى، ثم بحث عنها ووجد أصلها المكتوب[1]. وبما أن الآية المزعومة التي ذكرتها تلك الرواية ليست في المصحف العثماني، فهذا يعني أن الحكاية باطلة من أساسها.

والشاهد الأخير مفاده: إن في إشارة تلك الرواية إلى آية الرجم، هو شاهد بنفسه على عدم صحتها. لأنه سبق أن تناولنا موضوع آية الرجم في المبحث السابق من هذا الفصل وبينا بالأدلة الإسنادية والمتنية بطلان القول بوجود آية الرجم المزعومة.

وختاما لهذا الفصل– الثالث – يتبين منه أنه ذكرنا أكثر من 75 رواية كلها طعنت في القرآن الكريم بالتحريف، إما بالتضمن، أو بالتلميح، أو بالتصريح. بدعوى أنه ضاعت منه سور وآيات كثيرة، كسورتي الحفد والخلع، وآية الرجم، وزيادات سورتي الأحزاب والتوبة.وقد ناقشناها كلها، وتبين من نقدنا لها أنها روايات باطلة إسنادا ومتنا، ولم تصح منها ولا رواية واحدة. وأنها روايات مُغرضة اختلقها المحرفون من الشيعة الإمامية وأمثالهم للطعن في سلامة القرآن من التحريف، واتهام الصحابة بتحريفه!!.

---

[1] البخاري: الصحيح، حققه محمد زهير الناصر، ط1، دار طوق النجاة، 1422هـ، ج 6 ص: 71 رقم: 4679. السيوطي: الإتقان، رقم لأثر: 769، ج 1 ص: 149.

....

الفصل الرابع

نقض نماذج متنوعة من الروايات القائلة بتعرض القرآن الكريم للتحريف

أولا:نقض قراءات:(صلاة العصر، في مواسم الحج،فما استمتعتم بهن إلى أجل)

ثانيا:نقض قراءات:(كل سفينة صالحة، على ما أصابهم، وغير الضالين)

ثالثا:نقض قراءات:(إذا تجلى والذكر والأنثى،الحي القيام، ورهطك منهم المخلصين)

رابعا:نقض قراءات:(والعمرة للبيت،آمنوا بالذي آمنتم به،أن لا يطوف بهما)

خامسا:نقض قراءات:(لو حميتم كما حموا،يا فلان ما سلكك في صقر،أيام متتابعات)

سادسا:نقض قراءات:(فامضوا إلى ذكر الله،يثنوني صدورهم، لقبل عدتهن، وغيرها)

سابعا: نقض مُتفرقات من القراءات المزعومات

ثامنا: نقض نموذج ختامي: رواية شاملة للقراءات المزعومة

نقض نماذج متنوعة من الروايات القائلة بتعرض القرآن الكريم للتحريف

نُفرد هذا الفصل لمناقشة ونقض روايات كثيرة ومتنوعة زاد عددها عن 210 روايات، نتناولها في ثمانية مباحث مُركّزة. تضمنت كلها القول بتعرض القرآن الكريم للتحريف، انطلاقا من تعدد القراءات المنسوبة إلى الصحابة. فما تفاصيل ذلك؟، وهل صحت نسبة تلك القراءات إلى الصحابة؟، وإذا لم تصح فمن الذي افتراها عليهم؟.

أولا: نقض قراءات: (صلاة العصر، في مواسم الحج، استمتعتم بهن إلى أجل)

نُخصص هذا المبحث لنقض نماذج كثيرة من القراءات القرآنية المنسوبة إلى كبار علماء الصحابة أذكرها في ثلاث مجموعات: الأولى تخص روايات قراءة (صلاة العصر)، والثانية تتعلق بقراءة (في مواسم الحج)، والثالثة تخص قراءة (استمتعتم به منهن إلى أجل).

لكن قبل تفصيل ذلك، أبدأ أولا برواية عامة تتعلق بتلك القراءات منسوبة إلى عبد الله بن مسعود- رضي الله عنه-، مفادها: ((حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم، قال: قال عبد الله: ليس الخطأ أن يدخل بعض السورة في الأخرى، ولا أن يختم الآية بحكيم عليم، أو عليم حكيم، أو غفور رحيم، ولكن الخطأ أن يجعل فيه ما ليس منه، أو أن يختم آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة))[1].

واضح من هذه الرواية، أنها تشجع على تحريف القرآن والتلاعب به، فهل زعمها هذا صحيح؟، وهل تصح نسبتها إلى عبد الله بن مسعود؟!. إنها رواية لا تصح إسناد ولا متنا.فأما إسنادا فإن من رجالها: حدثنا أبو معاوية محمد بن خازم الضرير المنقري التيمي(113- 195هـ): قال أحمد بن حنبل: هو مضطرب الحديث عن غير الأعمش لا يحفظ حفظا جيدا. وقال يحي بن معين: له عن عبد الله بن عمر أحاديث مناكير. قال أبو داود: قلت لأحمد بن حنبل: كيف حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة؟، قال فيها أحاديث مضطربة يرفع أحاديث منها إلى النبي- صلى الله عليه وسلم -. وقال النسائي: محمد بن حازم ثقة في الأعمش. وقال محمد بن الحسن: سألت أبا داود: هل كان محمد بن

[1] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر:، 638.

حازم من الحفاظ الثقات؟، قال: سألت يحيى بن معين عن هذه المسألة فقال: نعم هو من المعدودين))[1]. وكان يُدلس أيضا[2].

وعده الشيعة من رجالهم، ومروياته عن الأعمش في كتبهم الإمامية، ذكرنا طرفا منها عندما تكلمنا عن سليمان بن مهران الأعمش[3]. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه وعدالته،ومضطرب الحديث،وبما أنه مُدلس وروى مناكير،وهو هنا قد عنعن، و رفع أحاديث ليست بمرفوعة، فإن إسناده هنا لم يصح حتى وإن رواه عن الأعمش.

والثاني: سليمان بن مهران الأعمش سبق تفصيل حاله، وتبين انه ضعيف، مُدلس، شيعي إمامي يُمارس التقية، وهنا قد عنعن. فالإسناد منقطع بينه وبين من روى عنه.

وآخرهم – الثالث-: إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي (ت نحو96 هـ عن نحو 50 سنة)، قيل فيه: ثقة[4]، وكان مدلسا كثير الإرسال، مُتمكنا جدا من التدليس، حتى أنه كان يُتعجب منه في قدرته على ممارسته[5]. وقد روى عن أناس لم يسمع منهم حرفا[6]. وعده ابن قتيبة من رجل الشيعة[7]. وجعله الشيعة من رجالهم[8]. وخبره هذا منقطع، لأنه رواه عن ابن مسعود(ت32 هـ)، ولم يلحق به، ولا ذكر عمن أخذه.

وأما متنها فهو لا يصح، وقد تضمن أباطيل ومخالفات شرعية تشهد بنفسها بأنها مكذوبة على ابن مسعود وأنه بريء منها. والشواهد الآتية تُثبت ذلك بوضوح: أولها إن تلك الرواية تُقر تحريف القرآن والتلاعب به وتُبرره وتُجيزه بطريقة ماكرة وخبيثة، تنتهي في النهاية إلى هدم القرآن الكريم

---

1 أبو الوليد الباجي: التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح،، رقم: 480، ج 2 ص: 75.

2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 192، ج 8 ص: 100.

3 لكن أنظر مثلا: بن بابويه القمي: كتاب الخصال، منشوات جماعة المدرسين، قم، إيران، ج 2 ص: 284.

4 ابن حجر: التقريب، د 1 ص: 69.

5 أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل في أحكم المراسيل، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1986، ص: 104. و السيوطي: أسماء المدلسين، ط1، دار الجيل، بيروت، ص: 27.

6 الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 252، ج 1 ص: 65.

7 المعارف، ص: 139.

8 أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 477، ج 1 ص: 83، و رقم: 1073، ج 1 ص: 175.

شكلا ومضمونا. وهذا لا يُمكن أن يدعوا إليه ابن مسعود ولا أن يغيب عنه، وإنما هو من مفتريات أهل الأهواء أعداء القرآن الكريم والصحابة الكرام. اختلقوا تلك الرواية وأمثالها ونسبوها إليه انطلاقا من خلفيات وغايات ونوايا ماكرة وخبيثة في نفوسهم.

والشاهد الثاني مفاده: إن ما دعت إليه تلك الرواية هو عمل مخالف للشرع، و يندرج ضمن التحريف الذي مارسه اليهود في تحريفهم للتوراة، وقد ذمهم الله تعالى عليه، لأنه تغيير للكلم عن مواضعه. قال سبحانه: ((فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَنَسُواْ حَظّاً مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِ وَلاَ تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىَ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمُ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ (المائدة: 13)). وبما أن الأمر كذلك، فما ذكرته تلك الرواية لم يقله ابن مسعود، وإنما هو من مفتريات محرفي التاريخ.

والشاهد الثالث إن قولها بأن ابن مسعود قال: ((ليس الخطأ أن يدخل بعض السورة في الأخرى، ولا أن يختم الآية بحكيم عليم، أو عليم حكيم، أو غفور رحيم)). فهو قول مخالف للشرع، وتبرير لا يصح، لأن آيات القرآن الكريم مُحكمة لقوله سبحانه: ((الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ)(هود: 1)،و (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ)(فصلت: 42)). وبما أنها مُحكمة مُترابطة فلا يصح تفكيكها وخلطها،و تأخير بعضها وتقديم أخرى كما دعت إليه تلك الرواية!!. فإذا غيرنا مواقعها، وأدخلنا بعضها في بعض، فهذا يُؤدي إلى خلل في تركيبه وإحكامه ومعانيه. والشاهد على أن آيات القرآن كلها مُحكمة مُترابطة مُتناسقة ولا يصح إخضاعها إلى ما دعت إليه تلك الرواية المكذوبة على ابن مسعود، هو أن الإعجاز الرقمي في القرآن الكريم الذي ظهر حديثا أظهر بالأدلة القطعية والكثيرة أن القرآن قائم على بناء رقمي مُحكم للغاية، إذا حُذفت منه آيات، أو غُيرت من مواضعها، سينهار بناؤها الداخلي الذي قامت عليه[1]. وهذا تصديق علمي رياضي محسوس لقوله سبحانه: ((الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ)(هود: 1)).

[1] للباحث المهندس عبد الدائم الكحيل أبحاث هامة حول هذا الموضوع، ويُمكن الإطلاع عليها في موقعه على الشبكة المعلوماتية.

والشاهد الرابع: إن قولها: ((ولا أن يختم الآية بحكيم عليم، أو عليم حكيم...). فهو أيضا لا يصح ومخالف للقرآن الكريم. لأن الآية التي تتقدم فيها كلمة: حكيم عن عليم، فإن سياق الكلام فيها يتطلب ذلك. مثال ذلك: قوله تعالى: ((وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاء إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ)(الأنعام: 83)). فهنا من الصواب تقديم الحكيم على العليم ومن الخطأ تأخيرها، لأن سياق الحديث يتطلبه. لكن في قوله سبحانه: ((وَإِن يُرِيدُواْ خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُواْ اللّهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)(الأنفال: 7))، فهنا من الصواب، ومن المطلوب أن يتقدم العليم على الحكيم، ومن الخطأ تأخيره، لأن سياق الآية كان يتكلم عن نوايا هؤلاء الخائنين، وهذا الأمر يتعلق أولا بصفة الكلام قبل صفة الحكيم. ولا شك أن هذا لا يغيب عن عالم كبير كابن مسعود، مما يعني أن ذلك الكلام مكذوب عليه.

والشاهد الأخير-الخامس- إن قولها: ((ليس الخطأ أن يدخل بعض السورة في الأخرى)). فهو لا يصح، لأنه يسمح بإدخال آيات من سورة، في سورة أخرى، ويسمح أيضا بإدخال آيات متفرقات من عدة سور في سورة واحدة!!. وهذا تحريف وتلاعب بالقرآن، وجناية كبرى في حقه، لا يصح نسبته لابن مسعود. كما أن ذلك القول مخالف لما نص عليه الشرع فيما يتعلق بترتيب آيات القرآن الكريم. إنه من المعروف أن ترتيب الآيات في سورها هو أمر توقيفي ثبت عن النبي- عليه الصلاة والسلام -. لأنه تقرر لدي علماء الإسلام أن ((ترتيب الآيات في السور فليس في ذلك رخصة بل هو أمر توقيفي عن رسول الله- صلى الله عليه و سلم-))[1]. وقال الجلال السيوطي: ((الإجماع والنصوص المترادفة على أن ترتيب الآيات توقيفي لا شبهة في ذلك.وأما الإجماع فنقله غير واحد منهم الزركشي في البرهان،وأبو جعفر بن الزبير في مناسباته وعبارته: ترتيب الآيات في سورها واقع بتوقيفه وأمره من غير خلاف في هذا بين المسلمين))[2].

وإذا قيل: ربما قصد ابن مسعود بذلك القول دمج سورة أو سور في سورة واحدة، ولم يقصد دمج الآيات مع بعضها. فأقول: أولا إن كلامه المنسوب إليه واضح بأنه يقصد إدخال جزء من السورة، في سورة أخرى، وهذا واضح من كلامه. وثانيا إن فرضنا جدلا أنه أراد الاحتمال الثاني،

---

[1] ابن كثير: فضائل القرآن الكريم، حققه أبو إسحاق الحويني، دار ابن تيمية، القاهرة 1416 هـ، ص: 142 - 143.

[2] السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ج 1 ص: 151.

فهذا أيضا لا يصح، ودعوة للتلاعب بالقرآن. لأنه يسمح بأن ندمج القرآن كله في سورة واحدة كسورة الكوثر مثلا، فيصبح القرآن كله مُكون من سورة واحدة تسمى سورة الكوثر. وهذا لا يصح لأنه مخالف لما كان عليه النبي–عليه الصلاة والسلام– وأصحابه في تقسيم القرآن إلى سور محددة. ويُؤدي أيضا إلى إسقاط أسماء سور القرآن التي صح أن الرسول–عليه الصلاة والسلام– هو الذي كان يُسميها[1]. وحاشا لابن مسعود أن يقول بهذا الكلام الباطل، وإنما افتراه عليه المحرفون من أهل الأهواء كالشيعة الإمامية وأمثالهم.

وأُشير في ختام نقد هذه الرواية إلى موقف للقاسم بن سلام علق به على تلك الرواية المنسوبة لابن مسعود، فقال:((أرى عبد الله إنما أراد بهذا أنه إذا سمع السامع من يقرأ هذه الحروف من نعت الله عز وجل لم يجز له أن يقول: أخطأت، لأنها كلها من نعوت الله، ولكن يقول: هو كذا وكذا على ما قال أبو العالية، وليس وجهه أن يضع كل حرف من هذا في موضع الآخر، وهو عامد لذلك. فإذا سمع رجلا ختم آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة، فهناك يجوز له أن يقول: أخطأت. لأنه خلاف الحكاية عن الله عز وجل. فهذا عندنا مذهب عبد الله في الخطأ))[2].

وأقول: تعليقه هذا ضعيف، ولا يرفع الطعن في القرآن والتشجيع على التلاعب به وتحريفه، ولا يرفع مخالفة كلامه للقرآن الكريم. كما أنه كان عليه قبل أن يُعلق عليه أن يتأكد اولا من صحة نسبة ذلك لابن مسعود. فإذا لم يصح فيكفي هذا لرد الخبر أولا، ثم بيان خطأ مضمونه ثانيا، ليكون هذا دليلا آخر على عدم صحة الرواية من أساسها. ولاشك أن ذلك الكلام المنسوب لابن مسعود لا يصح، وقد بينا الشواهد على عدم صحته. مما يدل على أن هذا الكلام مكذوب عليه.

[1] أنظر مثلا: مسلم: الصحيح، ج2، ص: 198، رقم:1913، ج 8 ص: 197، رقم: 7560.
[2] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر:، 638.

وأما فيا يخص روايات المجموعة الأولى، فأولها:((حدثنا عبد الله، حدثنا مُحَّد بن بشار، حدثنا مُحَّد، حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، أنه سمع عمير بن يريم، أنه سمع ابن عباس: قرأ هذا الحرف: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر))[1].

وإسنادها هذا لا يصح، لأن من رجاله: مُحَّد بن جعفر غندر الهذلي البصري(ت193هـ): ثقة، فيه غفلة و بلادة، وكان يُخطئ أسماء الرواة، وعن أحمد بن حنبل: سمعت غندرًا يقول: لزمت شعبة عشرين سنة لم أكتب عن أحد غيره شيئًا، وكنت إذا كتبت عنه عرضته عليه، قال أحمد: أحسبه من بلادته كان يفعل هذا))[2]. وفي غير شعبة يُكتب حديثه ولا يُحتج به، ضعفه يحي بن سعيد[3]. فالرجل فيه ضعف من جهة ضبطه.

والثاني شعبة بن الحجاج، سبق تفصيل أحواله، وخلاصتها أن الرجل مع كونه ثقة ثبت، إلا أنه كان فيه ضعف من جهة ضبطه، وكان يُدلس، وبما أنه هنا قد عنعن، ومتن الخبر مُنكر كما سنبينه لاحقا، فإن الإسناد بينه وبين ابن إسحاق لم يثبت اتصاله.

والثالث أبو إسحاق السبيعي الكوفي سبق تفصيل أحواله، وتبين منها أنه ضعيف، كثير التدليس والإرسال، شيعي كان يُمارس التقية، وهو هنا قد عنعن. فالإسناد لا يصح من جهته.

وآخرهم– الرابع – عمير بن يريم (الصواب: هبيرة بن يريم الشيباني أبو الحارث الكوفي (ت 66هـ) و روى عنه أبو إسحاق السبيعي وتفرد به، وهو قريبه من زوجته. وقيل فيه: كان شيعيا مختاريا، ليس بالقوي، لا بأس بحديثه، ليس بذاك، مجهول، روى مناكير، ضعيف[4].

---

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 352 .

[2] ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 63. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 2295، ج 3 ص: 224.

[3] الذهبي: الميزان، رقم: 7324، ج 5 ص: 419. وابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 8 ص: 71.

[4] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 52، ج 10، ص: 15.

والرواية الثانية: ((حدثنا ابن أبي زائدة، عن أبيه، عن إسرائيل، عن عبد الملك بن عمير، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي بن كعب، أنه كان يقرؤها كذلك: « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر »))[1].

وإسناده لا يصح،لأن من رواته: زكريا بن أَبي زائدة خالد بن ميمون بن فيروز الوادعي الكوفي أبو سعيد الهمداني الوادعي الكوفي (ت 148هـ)، قيل فيه: ليس به بأس، ضعيف، ثقة، لين الحديث، صويلح، مُدلس، دلس كثيرا عن الشعبي، وروى عنه مسائل لم يسمعها منه[2].

والثاني: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي (100-،160هـ): سبق تفصيل أحواله في الفصل الأول، وتبين منها أنه ضعيف مًدلس، شيعي إمامي كان يُمارس التقية.

وآخرهم- الثالث-:عبد الملك بن عمير بن سويد الكوفي اللخمي (ت 136هـ عن 103 سنوات): ثقة، ليس به بأس، كان يرسل، حديثه مضطرب جدا، ضعيف يغلط، اختلف الحفاظ فيما رووه عنه، غلط في كثير من أحاديثه، ضعفه أحمد بن حنبل جدا[3].

والرواية الثالثة ((حدثنا ابن أبي زائدة، عن أبيه، عن أبي إسحاق، عن رزين بن عبيد، أنه سمع ابن عباس، يقرؤها كذلك: « والصلاة الوسطى صلاة العصر »))[4].

وإسناده لا يصح، لأن من رجاله: ابن أبي زائدة ضعيف تقدم آنفا. والثاني: أبو إسحاق السبيعي ضعيف، وقد فصلنا حاله وبينا ضعفه. وآخرهم-ا لثالث-: رزين بن عبيد: يبدو أنه مجهول الحال، فقد ترجم له البخاري وابن أبي حاتم و لم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا[5]. وقد وثقه ابن حِبان، والعجلي[6]. لكن توثيقهما لا يُعوّل عليه لأنهما متساهلان جدا في التوثيق[1].

---

[1] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 482.

[2] ابن حجر: تهذيب، ج 2 ص:216.

[3] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 2 ص: 351، رقم: 1637. و ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 5 ص: 286.

[4] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 483.

[5] البخاري: التاريخ الكبير،3 ص: 324. و ابن أبي حاتم: الجرح و التعديل، ج 3 ص: 507.

[6] ابن حبان: الثقات، ج 4 ص: 240. و العجلي: معرفة الثقات، ج 1 ص: 28، رقم: 478.

والرواية الرابعة:((حدثنا عبد الله،حدثنا عبد الله بن إسحاق الناقد، وأبو عبد الرحمن الأذرمي قالا: حدثنا يزيد قال: أخبرنا حماد، عن هشام، عن أبيه قال: "كان مكتوبا في مصحف عائشة: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر))[2].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: يزيد بن هارون بن زاذان السلمي أبو خالد (118– 206 هـ قارب 90 سنة): ثقة، صدوق، ثبت، يُدلس، لا يُميز و لا يُبالي عمن روى، فيه ضعف[3].

والثاني: إما هو حماد بن زيد،وإما حماد بن سلمة، فلم أميزهما، وكل منهما روي عن هشام بن عروة: الأول: حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي أبو إسماعيل البصري (ت 179هـ عن 81 سنة): ثقة، لكنه روى عن أبي المهزم أحاديث، وهو لم يسمع منه شيئا[4]. وهذا تدليس، أسقط فيه الراوي الذي بينهما، وبما أنه هنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله. والثاني حماد بن سلمة، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه ضعيف، كثير الخطأ ويُرسل. وهو هنا قد عنه، فالإسناد لا يصح من جهته.

وآخرهم: هشام بن عروة بن الزبير (ت145 هـ عن 87 سنة): ثقة ربما دلس[5]، و عندما حل بالعراق توسع في التحديث عن والده، فكان يحدث عنه ما سمعه منه، ثم أصبح يرسل عنه، فأُنكر عليه ذلك[6]. و بما أن هذا حاله، وهنا هنا قد عنعن عن أبيه، فالإسناد بينهما لم يثبت اتصاله.

والرواية الخامسة: عن ابن كثير ((روى الإمام مالك أيضا، عن زيد بن أسلم عن عمرو بن رافع قال: كنت أكتب مصحفا لحفصة زوج النبي ﷺ، فقالت: إذا بلغت هذه الآية فآذني: {

---

1 أنظر مثلا: عبد العزيز بن مُحَمَّد العبد اللطيف: ضوابط الجرح و التعديل، ط2، مكتبة العبيكان، ص: 34.

2 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 366 و ما بعدها.

3 ابن حجر: تهذيب، ج 10، ص: 258. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 4 ص: 145.

4 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 13، ج 2 صك 6، 7. و أحمد بن حنبل: المسند، ج 3 ص: 374، رقم: 8858، ج 2 ص: 390، رقم: 9055.

5 ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 267.

6 الذهبي: تذكرة الحفاظ، رقم: 138، ج 1 ص: 108، 109.

حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى } فلما بلغتها آذنتها. فأملت علي: "حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين"))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: مالك بن أنس (ت 179 هـ): مالك بن أنس، ثقة ثبت من دون شك، لكنه كان يُدلس، وقد سبق تفصيل أمره هذا. وبما أنه كان يُدلس، وهو هنا قد عنعن عن زيد بن أسلم والمتن فيه ما يُنكر، فالإسناد لم يثبت اتصاله.

والثاني:زيد بن أسلم العدوي مولى عمر أبو عبد الله وأبو أسامة المدني(ت 136 هـ)، قيل فيه: ثقة،يرسل، مدلس، قال ابن عيينة:كان زيد بن أسلم رجلا صالحا وكان في حفظه شيء،و روى عن أقوام لم يسمع منهم، فلم يسمع من سعد بن أبي وقاص، و لا من أبي أمامة، وأرسل عن علي، وأبي سعيد الخدري، وروى عن محمود بن لبيد ولم يسمع منه[2]. وذكره ابن عدي في الضعفاء، و أنكر عليه الذهبي ذلك[3]. لكن الحقيقة أن ذكر ابن عدي له في الضعفاء له ما يُبرره، لأن ضعفه بسبب الإرسال و التدليس و قلة الضبط. وبما أن ذلك حاله، وهو هنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

وآخرهم-الثالث-: عمرو بن رافع العدوي مولى عمر بن الخطاب: مقبول من الطبقة الرابعة[4]. وهذه المرتبة لا تجعله حجة،خاصة وأن المتن فيه ما يُنكر، فالخبر من جهته لم يثبت. ويقوي ذلك أيضا هو أنني أشك في سماع عمرو بن نافع من حفصة-رضي الله عنها-، فالراجح عندي أنه لم يسمع منها أصلا. لأنها توفيت سنة 41، أو 45 هـ، وهو من الطبقة الرابعة يكون ولد ما بين: 50-70هـ، لأن كبار ورؤوس هذه الطبقة-أي الرابعة- كالشهاب الزهري ولدوا ما بين: 50-60 هـ، فالزهري ولد نحو سنة 52 خ، وقتادة قرابة سنة 60 هـ. فإن صح هذا تكون الحكاية مختلقة من أساسها،

---

1 ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ط 2، دار طيبة، السعودية، 1999، ج 1 ص: 651.

2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 728، ج 1 ص: 256. و ابن عبد البر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني و الأسانيد، حققه مصطفى العلوي، و محمد البكري، مؤسسة قرطبة، ج 4 ص: 339.

3 ابن عدي: الكامل في الضعفاء، رقم: 704، ج 4: ص: 214. و الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 2989، ج 3 ص: 80.

4 ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 734.

وإلا سيبقى الأمر معلقا، ولا يصح الاعتماد على تلك الرواية إلى أن نتمكن من التعرف الصحيح على سنة ميلاد عمرو رافع.

والرواية السادسة: ((وقد رواه مُحَمَّد بن إسحاق بن يسار، عن أبي جعفر هو مُحَمَّد بن على، ونافع مولى ابن عمر كلاهما عن عمرو[1] بن رافع مولى عمر بن الخطاب –رضى الله عنه– قال: كنت أكتب المصاحف فى زمان أزواج النبى –ﷺ– فاستكتبتنى حفصة بنت عمر مصحفا لها فقالت لى: أى بنى إذا انتهيت إلى هذه الآية (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) فلا تكتبها حتى تأتينى فأملها عليك كما حفظتها من رسول الله –ﷺ–. قال فلما انتهيت إليها حملت الورقة والدواة حتى جئتها فقالت: اكتب حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى هى صلاة العصر وقوموا لله قانتين))[2].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: مُحَمَّد بن إسحاق بن يسار المدني (ت 150 هـ)، قيل فيه: ثقة، ليس بحجة، صدوق، دجال، مُتهم بالكذب، مُدلس، رُمي بالتشيع، روى عن يحي بن عباد، و كان يُدلس إذا لم يُصرّح بالسماع، لا يُبالي عمن يحكي. كان يتصرف في الأخبار التي يرويها بالزيادة والنقصان. وقال فيه أحمد بن جنبل: ((" هو كثير التدليس جدًا ")) فقيل له: ((فإذا قال: حدثني وأخبرني، فهو ثقة، قال: هو يقول: أخبرني فيخالف)). وقال فيه أيضا: ((كان رجلاً يشتهي الحديث فيأخذ كتب الناس فيضعها في كتبه)). وقيل لأحمد أيضا: ((حَدّث ابن إسحاق، حدثنا نافع، عن ابن عمر؟ يزكى عن العبد النصراني، فقال: هذا أشر على ابن إسحاق)). وذُكر عنده مُحَمَّد بن إسحاق فقال: ((أما في المغازي وأشباهه فيكتب، وأما في الحلال والحرام فيحتاج إلى مثل هذا، ومد يده وضم أصابعه))[3]. لاحظ إنه في قوله السابق صرّح بالسماع و قال فيه ذلك!!. و قد عده الشيعة من رجالهم[4]. وواضح مما ذكرناه أن الرجل لم يكن صافيا، إنما كان

---

[1] الصحيح: عمرو بن نافع، و ليس: عمرو بن رافع، و قد أشار إلى ذلك البيهقي.
[2] البيهقي: السنن الكبرى، رقم: 2264، ج 1 ص: 463.
[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 51، ج8 ص: 28 و ما بعدها. و الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 5275، ج 2 ص: 552.و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 2275، ج 3 ص: 211.
[4] أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 3998، ج 1 ص: 462. و ابن داود الحلي: رجال ابن داود، رقم: 1312، ص: 234.

مخلطا جامعا بين الصدق والكذب.وربما كان يمارس التقية، أو كان مستهترا. و الله تعالى أعلم بحقيقة بحاله، ومن هذ حاله فهو ضعيف سواء صرّح بالسماع أو لم يُصرّح به، خاصة إن كان متن الرواية مُنكرا.

والثاني: أبو جعفر الباقر مُحَمَّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب(60-114هـ): ثقة، فاضل، يُرسل، فحدث عن أقوام لم يلحق بهم كالحسن، و علي –رضي الله عنهما-. و قال بن سعد كان ثقة كثير الحديث، وليس يروي عنه من يحتج به[1]. وهنا قد روى عنه مُحَمَّد بن إسحق، فيكون ليس ممن يُحتج به. وبما ان الباقر كان يُرسل،وهنا قد عنعن فالإسناد من جهته لم يثبت.

والثالث: ونافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب(ت 117هـ): ثقة[2]. كان يرسل، فقد حدث عن بعض الصحابة و لم يسمع منهم، كعثمان بن عفان[3]. وقد ذكرنا سابقا أن أحمد بن حنبل انكر على ابن إسحاق تحديثه بالسماع عن نافع هذا!!. وبما أن هذا حاله، وكان يُرسل، و هنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته ولا من جهة المقرون معه مُحَمَّد الباقر.

وآخرهم- الرابع – عمرو بن نافع العدوي مولى عمر بن الخطاب، سبق بيان ضعفه، وذكرنا أن تحديثه عن حفصة لم يثبت.

والرواية السابعة: ((حدثني المثنى قال، حدثنا الحجاج قال، حدثنا حماد، عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: كان في مصحف عائشة:"حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وهي صلاة العصر"))[4].

---

[1] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 5478، ج 26، ص: 136 و ما بعدها. و ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 582، ج 8 ص: 257 و ما بعدها.
[2] ابن أبي حاتم: الجرح و التعديل، رقم: 2070، ج 6 ص: 452.
[3] العلائي: جامع التحصيل، ص: 290.
[4] الطبري: تفسير الطبري، رقم الأثر: 5397، ج 5 ص: 175.

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: المثنى بن إبراهيم الآملي، هذا شيخ للطبري، و يبدو أنه مجهول الحال، فلم أعثر له على ترجمة ولا على حال في كتب الرجال والتراجم،والسير والتواريخ.

والثاني: حماد بن سلمة بن دينار السلمي أبو سلمة (ت 167 هـ عن نحو 80 سنة)، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه ضعيف: ضبطا وعدالة،وليس حجة،و لا يصح الاعتماد عليه في رواية كالتي نحن بصددها.

والأخير- الثالث-: هشام بن عروة بن الزبير (ت145 هـ عن 87 سنة): ثقة ربما دلس[1]، وعندما حل بالعراق توسع في التحديث عن والده، فكان يحدث عنه ما سمعه منه، ثم أصبح يرسل عنه، فأُنكر عليه ذلك[2]. و حدث عن أقوام لم يثبت سماعه منهم، فَأصبح من المدلسين[3]. وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

والرواية الثامنة: ((حدثنا عبد الله، حدثنا مُحَمَّد بن إسماعيل الأحمسي، حدثنا جعفر بن عون قال: أخبرنا هشام، عن زيد، عن أبي يونس مولى عائشة قال: كتبت لعائشة مصحفا، فقالت: " إذا مررت بآية الصلاة فلا تكتبها حتى أمليها عليك قال: فأملتها عليّ: ((حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر))[4].

وإسناده لا يصح، لأن من رجاله: هشام بن سعد المدني أبو عباد، أبو سعيد (ت 160هـ)، قيل فيه: صدوق، له أوهام، مُتشيع، ليس بالقوي، ضعيف، ليس بشيء، لا يُحتج بحديثه[5]. وذكر ابن قتيبة أنه كان شيعيا[6].

---

[1] ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 267.
[2] الذهبي: تذكرة الحفاظ، رقم: 138، ج 1 ص: 108، 109.
[3] أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص: 293، رقم: 748. و ابن حجر: طبقات المدلسين، ص: 26، رقم:30.
[4] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 366 و ما بعدها.
[5] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 80، ج 10، ص: 26.
[6] المعارف، ص: 116.

والثاني زيد بن أسلم العدوي مولى عمر أبو عبد الله وأبو أسامة المدني(ت 136 هـ)، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه ضعيف بسبب الإرسال والتدليس وقلة الضبط. وهنا قد عنعن، مما يدل على انقطاع الخبر بينه وبين الذي يليه بحكم أنه كان يُدلس ويُرسل.

والرواية التاسعة: ((حدثنا عبد الله،حدثنا أبو الطاهر قال: أخبرنا ابن وهب قال: أخبرني مالك، عن زيد بن أسلم، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي يونس مولى عائشة أم المؤمنين، أنه قال: أمرتني عائشة -رضي الله عنها- أن أكتب لها مصحفا، ثم قالت: " إذا بلغت هذه الآية: "حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى" فآذني، فلما بلغتها آذنتها، فأملت علي: ((حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين)، ثم قالت:" سمعتها من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- "))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: مالك بن أنس (ت 179 هـ):، ثقة، لكن بينا سابقا أنه كان يُدلس. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن عن زيد بن أسلم والمتن فيه ما يُنكر، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

والثاني: زيد بن أسلم العدوي مولى عمر أبو عبد الله وأبو أسامة المدني(ت 136 هـ)، ذكرنا في الرواية السابقة أنه ضعيف، وهو هنا قد عنعن مما يزيد في ضعف الإسناد من جهته.

والرواية العاشرة: ((حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا وكيع، عن داود بن قيس، قال: حدثني عبد الله بن رافع مولى أم سلمة قال: أمرتني أم سلمة أن أكتب لها مصحفا وقالت: إذا انتهيت إلى آية الصلاة فأعلمني. فأعلمتها، فأملت علي:"حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر"))[2].

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 366 و ما بعدها.
[2] الطبري: تفسير الطبري، رقم الأثر: 5398، ج 5 ص: 176.

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي (128-196هـ) عن 70 سنة): تقدم تفصيل حاله في الفصل الثاني، وتبين منه أنه كان كثير الخطأ، والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في تعامله مع أهل الحديث.

والثاني: داود بن قيس الفراء الدباغ المدني (من الخامسة مات في خلافة أبي جعفر المنصور) قال: ثقة[1]. لكن بما أنه هنا عنعن ولم يُصرح بالسماع، ولا نعرف حاله في موقفه منه. ولأن التفريق بين السماع وعدمه كان مطلوبا ومعمولا به في زمانه. ولأن متن الرواية فيه ما يُنكر. فنحن نطالبه بذلك التفريق، وسنتعامل مع روايته على أنها غير متصلة الإسناد.

والرواية الحادية عشرة: ((حدثنا عبد الله، حدثني أبي، حدثنا إسحق قال: أخبرني مالك، عن زيد بن أسلم، عن القعقاع بن حكيم،عن أبي يونس مولى عائشة قال: أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفا قالت: إذا بلغت إلى هذه الآية "حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى" فآذني فلما بلغتها آذنتها فأملت عليَّ "حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين" قالت: سمعتها من رسول الله ﷺ))[2].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: إسحاق بن عيسى بن نجيح البغدادي أبو يعقوب بن الطباع (ت214 هـ): صدوق[3]. وهذه المرتبة لا تجعله ثقة، ولا حجة، وهي تُشعر بالتعديل لا بالضبط، فالإسناد من جهته لم تثبت صحته.

والثاني: مالك بن أنس: مالك بن أنس (ت 179هـ):، ثقة، لكن بينا سابقا أنه كان يُدلس. وبما أنه كذلك، وهو هنا قد عنعن عن زيد بن أسلم والمتن فيه ما يُنكر، فالإسناد لم يثبت اتصاله.

والثالث: زيد بن أسلم العدوي مولى عمر أبو عبد الله وأبو أسامة المدني(ت 136 هـ)، بينا في الرواية السابقة أنه ضعيف، وهو هنا قد عنعن مما يزيد في ضعف الإسناد.

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 378، ج 2 ص: 129.

[2] أحمد بن حنبل: المسند، رقم الحديث: 24492، ج 6 ص: 73.

[3] ابن حجر: التقريب، رقم: 375، ج 1 ص: 84.

والرواية الثانية عشرة: ((عبد الرزاق، عن داود بن قيس أنه سمع عبد الله بن رافع يقول: أمرتني أم سلمة أن أكتب لها مصحفا وقالت: إذا بلغت "حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى" فأخبرني فأخبرتها فقالت اكتب "حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين"))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: عبد الرزاق الصنعاني تقدم تفصيل أحواله وتبين انه مُدلس، والراجح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته مع أهل الحديث. وبما أنه هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد بينه وبين داود بن قيس لا يصح لضعف عبد الرزاق، ولعدم اتصاله.

والرواية الثالثة عشرة: ((حدثنا عبد الله، حدثنا مُحَمَّد بن معمر، حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج قال: أخبرني ابن أبي حميد قال: أخبرتني حميدة قالت: " أوصت لنا عائشة- رضي الله عنها- بمتاعها، فكان في مصحفها:(حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر))[2].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: ابن جريج، تقدم تفصيل حاله وتبين أنه، حاطب ليل، صاحب غثاء، كثير التدليس والإرسال، والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث.

والثاني: مُحَمَّد بن أبي حميد إبراهيم الأنصاري الزرقي، قيل فيه: ضعيف، ليس بثقة، منكر الحديث، لا يُحتج به، يروي المناكير عن الثقات[3].

وآخرهم حميدة ابنة أبي يونس مولاة عائشة: لم أعثر لها على ترجمة ولا على حال، وعليه فالراجح أنها مجهولة.

والرواية الرابعة عشرة: ((حدثنا عبد الله، حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن زيد، حدثنا أبو عاصم قال: أخبرنا ابن جريج قال: أخبرني عبد الملك بن عبد الرحمن، عن أمه أم حميدة ابنة عبد الرحمن،

---

[1] عبد الرزاق:مصنف عبد الرزاق، رقم الأثر: 2204، ج 1 ص: 579.
[2] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 368 و ما بعدها.
[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 184، ج 8 ص: 96.

أنها سألت عائشة أم المؤمنين –رضي الله عنها– عن الصلاة الوسطى، فقالت: "كنا نقرأ في الحرف الأول: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: إسحاق بن إبراهيم بن مُحَّد بن عبد الله بن عمر بن زيد النهشلي المعروف بشاذان الفارسي)(ت 267هـ). صَدُوق[2]، له غرائب ومناكير[3]. علما بأن لفظ: صَدُوق هو من ألفاظ التعديل، و يُشعر بالتعديل دون الصبط، و لا يُحتج بأهله، لكنه يُكتب حديثهم للاختبار[4].

والثاني: ابن جريج، ضعيف، تقدمت الإشارة إلى حاله في الرواية السابقة.

والثالث: عبد الملك بن أَبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي المدني: ثقة، روى عن أم سلمة و لم يسمع منها[5]. وبما أنه حدّث عمن لم يسمع، وهنا قد عنعن فالإسناد بينه وبين أم سلمة لم يثبت اتصاله. وآخرهم أم حميدة ابنة عبد الرحمن لا يُعرف حالها[6].

والرواية الخامسة عشرة: ((حدثنا عبد الله، حدثنا أحمد بن الحباب، حدثنا مكي، حدثنا عبد الله بن لهيعة، عن ابن هبيرة، عن قبيصة بن ذؤيب قال: في مصحف عائشة– رضي الله عنها–: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر))[7].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: أحمد بن الحباب بن حمزة الحميري النسابة (ت 277هـ): لم أعثر له على حال،و قد ذكره ابن حبان في الثقات[8]، لكن توثيقاته وتضعيفاته لا يُعوّل عليها إذا انفرد بها، دون قرائن وشواهد صحيحة.

---

1 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 368 و ما بعدها.
2 الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 12 ص: 384.
3 بن حجر: لسان الميزان، ج رقم: 1076، ج 1 ص: 272.
4 محمود الطحان: أصول التخريج و دراسة الأسانيد، ط 3، مكتبة المعارف، الرياض، 1417، ص: 144-145.
5 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 732، ج 5 ص: 268.
6 ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 667.
7 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 368 و ما بعدها.
8 الثقات، رقم: 12220، ج 8 ص: 27.

والثاني: عبد الله بن لَهِيعة بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري الأعدولي الغافقي القاضي (96- 174هـ)ن قيل فيه: ضعيف، ليس بحجة، تركه كثيرمن المحدثين، ثقة، فيه غفلة، مُخلط، ليس بثقة، لا يُحتج بحديثه، مُتساهل كثير المناكير، يُدلس عن أقوام ضعفاء، على أقوام ثقات قد رآهم. و كان يُقرأ عليه ما ليس بحديثه فيسكت[1]. لاحظ هذه من علامات الإهمال و التساهل، و اللامبالاة، و هي من علامات التشيع الإمامي. و قد عده ابن عدي من الشيعة، و وصفه بأنه ((مفرط في التشيع))[2]. وعده ابن قتيبة من رجال الشيعة[3]. وذكره الشيعة الإمامية من رجالهم، ومروياته الإمامية في كتبهم المذهبية[4].

والرواية السادسة عشرة: ((عبد الرزاق،عن معمر، عن هشام بن عروة قال: قرأت في مصحف عائشة -رضي الله عنها-: ((حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) وصلاة العصر (وقوموا لله قانتين))[5].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: عبد الرزاق الصنعاني تقدم تفصيل أحواله وتبين انه مُدلس، والراجح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته مع أهل الحديث. وبما أنه هذا حاله، و هنا قد عنعن فالإسناد بينه وبين داود بن قيس لا يصح لضعف عبد الرزاق، ولعدم اتصاله.

والثاني: معمر بن راشد، سبق تفصيل أحواله، وتبين منها أنه كثير الأخطاء والأوهام، كان يُدلس، الراجح أنه كان شيعيا إماميا. وبما أنه هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله بينه وبين من روى عنه.

وآخرهم- الثالث-: هشام بن عروة قال: هشام بن عروة بن الزبير (ت145 هـ عن 87 سنة): ثقة ربما دلس[1]، و عندما حل بالعراق توسع في التحديث عن والده، فكان يحدث عنه ما سمعه

---

1 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 648، ج 4 ص: 271 و ما بعدها.
2 الذهبي: ميزان الاعتدال، ج 4 ص: 333.
3 المعارف، ص: 139.
4 أنظر مثلا: أبو جعفر الطوسي: الغيبة، رقم: 479، ج 2 ص: 426. و محمد جعفر الطبسي: رجال الشيعة في أسانيد السنة، رقم: 68، ج 1 ص: 399 و ما بعدها. و القاضي النعمان الإسماعيلي: شرح الأخبار في فضائل الأئمة، ج 4، ص: 159.
5 عبد الرزاق: مصنف عبد الرزاق، رقم الأثر: 2201، ج 3 ص: 142.

منه، ثم أصبح يرسل عنه، فأُنكر عليه ذلك[2]. وهو لم يسمع من عائشة، لأنه عندما توفيت كان صغيرا، والمصحف المذكور لم يكن له وجود، لأن كل الصحابة والمسلمين أحرقوا مصاحفهم عندما وحد عثمان المصاحف.

والرواية السابعة عشرة:((حدثنا عبد الله،حدثنا،مُحَمَّد بن بشار،حدثنا عبد الوهاب، حدثنا عبيد الله، عن نافع، أن حفصة أمرت مولى لها أن يكتب لها مصحفا، وقالت: " إذا بلغت حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين فلا تكتبها حتى أمليها كما سمعت رسول الله ﷺ يقرؤها، فلما بلغ أمرته فكتبها: ((حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين))[3].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: مُحَمَّد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبدي أبو بكر الحافظ البصري بندار (ت 167- 252 هـ))، سبق تفصيل حاله، وتبين رجحان تضعيفه، أو على الأقل التوقف في حاله.

والثاني: عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي (ت 194هـ،عن نحو 80 سنة): ثقة، فيه ضعف، اختلط قبل موته بثلاث أو أربع سنوات[4]. وعده الشيعة الإمامية من رجالهم من أصاحب بعض أئمتهم[5].

وآخرهم- الثالث-: نافع أبو عبد الله مولى ابن عمر(ت117 أو 119 هـ): ثقة، أرسل عن بعض الصحابة، وروايته عن حفصة وعائشة مرسلة[6].فالإسناد منقطع بينه وبين حفصة.

---

[1] ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 267.
[2] الذهبي: تذكرة الحفاظ، رقم: 138، ج 1 ص: 108، 109.
[3] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 372.
[4] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 837، ج 5 ص: 312 و ما بعدها.
[5] عبد الحسين الشبستري: أصحاب الإمام الصادق، رقم: 2066، ج 3 ص: 323. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 3336، ج 1 ص: 409. و علي البوجردي: طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، رقم: 4794، ج 2 ص: 80.
[6] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 743، ج 9 ص: 269.

والرواية الثامنة عشرة: ((حدثنا عبد الله،حدثنا مُحَمَّد بن بشار، حدثنا مُحَمَّد، حدثنا شعبة، عن أبي بشر، عن عبد الله بن يزيد الأزدي قال ابن أبي داود: وبعضهم يقول الأودي عن سالم بن عبد الله، أن حفصة أمرت إنسانا أن يكتب لها مصحفا، وقالت: " إذا بلغت هذه الآية حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى فآذني، فلما بلغ آذنها، فقالت: اكتبوا (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر))[1].

وإسنادها لا يصح لأن من رواتها: مُحَمَّد بن بشار بندار، سبق تفصيل حاله، والراجح أنه ضعيف، أو على الأقل التوقف في حاله.

والثاني: مُحَمَّد بن جعفر غندر الهذلي البصري(ت193هـ): ثقة، فيه غفلة و بلادة[2]. في غير شعبة يُكتب حديثه ولا يُحتج به[3]. فالرجل فيه ضعف من جهة ضبطه، حتى في شعبة بسبب ما فيه من غفلة وبلادة. ويقوي هذا أن متن الخبر مُنكر.

والثالث: شعبة بن الحجاج، سبق تفصيل حاله، وتبين أن الرجل مع أنه موثق إلا أنه كان كثير الخطأ في أسامي الرواة،و يُقلبها[4]. وكان يُدلس وقد حدث عن أقوام لم يسمع منهم. وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله.

والرابع: أبو بشر جعفر بن إياس بن أبي وحشية اليشكري الواسطي البصري الأصل (ت 125هـ): ثقة، ضعقه شعبة في بعض الرواة لأنه روى عنهم و لم يسمع منهم[5]. و هذا يعني أنه كان يُدلس.و قال الواقدي: ((كان من أهل واسط، وأصله شامي، وكان علويا))[6]. و جعله الشيعة الإمامية من رجالهم[7]. وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله.

---

1 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 372.

2 ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 63. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 2295، ج 3 ص: 224.

3 الذهبي: الميزان، رقم: 7324، ج 5 ص: 419.

4 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد،رقم: 1161، ج 2 ص: 140.

5 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 129، ج 1 ص: 56.

6 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 932، ج 5 ص: 9.

7 مُحَمَّد الأردبيلي: جامع الرواة، ج 1 ص: 345. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 1090، ج 1 ص: 177. و علي البروجردي: طرائف المقال، رقم: 7081، ج 3 ص: 61.

والخامس: عبد الله بن يزيد الأزدي، أو الأودي: لم أعثر على حاله، والراجح أنه مجهول، وهو هنا قد عنعن.وأما ذكر ابن حبان له في الثقات[1]، فليس حجة على وثاقته، لأنه معروف بتساهله في التوثيق.

وآخرهم- السادس-: سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب (ت 106هـ): ثقة[2]، لكنه لم يثبت أنه سمع حفصة أم المؤمنين (ت 45هـ)، ولم يًصرّح هنا بأنه سمع منها[3].

والرواية التاسعة عشرة: ((حدثنا عبد الله،حدثنا مُحَمَّد بن بشار، ولم نكتبه عن غيره، حدثنا حجاج بن منهال، حدثنا حماد بن سلمة، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن حفصة أنها قالت لكاتب مصحفها: " إذا بلغت مواقيت الصلاة فأخبرني حتى أخبرك ما سمعت من رسول الله ﷺ يقول، فلما أخبرها قالت: اكتب (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر))[4].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: مُحَمَّد بن بشار، سبق تفصيل حاله، والراجح أنه ضعيف، او التوقف في حاله.

والثاني: حماد بن سلمة بن دينار السلمي أبو سلمة (ت 167 هـ عن نحو 80 سنة)، سبق تفصيل حاله، و تبين أنه ضعيف، ويزيده ضعفا أنه هنا قد عنع، ومتن الخبر فيه ما يُنكر. فالإسناد لا يصح من جهته.

وآخرهم -الثالث- نافع أبو عبد الله مولى ابن عمر (ت117 أو 119 هـ): ثقة، أرسل عن بعض الصحابة، و روايته عن حفصة وعائشة مرسلة[5].وبما أنه كان يرسل،وهنا قد عنعن عن ابن عمر، فالإسناد بينهما لم يثبت اتصاله.

---

[1] ابن حبان: الثقات، رقم: 9001، ج 7 ص: 23.

[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 807، ج 2 ص: 282.

[3] أنظر مثلا: المزي: تهذيب الكمال رقم: 7817، ج 35 ص: 153.

[4] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 372.

[5] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 743، ج 9 ص: 269.

والرواية العشرون ((حدثنا عبد الله،حدثنا عمي وإسحاق بن إبراهيم قالا: حدثنا حجاج، حدثنا حماد قال: أخبرنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن حفصة، مثله، ولم يذكر فيه ابن عمر))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: حماد بن سلمة بن دينار السلمي أبو سلمة (ت 167 هـ عن نحو 80 سنة)، ضعيف، وقد تقد تفصيل حاله.

والثاني: نافع أبو عبد الله مولى ابن عمر(ت117 أو 119 هـ): ثقة، أرسل عن بعض الصحابة، وروايته عن حفصة وعائشة مرسلة[2].فالإسناد منقطع بينه وبين حفصة.

والرواية الواحدة والعشرون: ((حدثنا عبد الله،حدثنا إسماعيل بن إسحاق، حدثنا إسماعيل قال: حدثني أخي، عن سليمان، عن عبد الرحمن بن عبد الله، عن نافع، أن عمرو بن رافع، أو ابن نافع مولى عمر بن الخطاب أخبره أنه كتب مصحفا لحفصة بنت عمر، فقالت: " إذا بلغت آية الصلاة فآذني حتى أملي عليك كيف سمعت رسول الله- ﷺ-، فلما بلغت حافظوا على الصلوات قالت: (والصلاة الوسطى وصلاة العصر))[3].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أبي أويس (ت 226هـ)،قيل فيه: لا بأس به، ثقة، صدوق، ضعيف العقل ليس بذاك في الحديث، ضعيف، غير ثقة، مخلط يكذب ليس بشيء، يسرق الحديث، محله الصدق، مغفل، روى غرائب عن خاله لا يُتابعه عليها أحد. و((كذاب، كان يحدث عن مالك بمسائل بن وهب)). لا يُساوي فلسين، طائش، كان يضع الحديث. تبين للنسائي أنه يضع الحديث، لهذا اشتد في انتقاده و وصفه بأنه غير ثقة[4].

---

1 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 372.

2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 743، ج 9 ص: 269.

3 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 373 و ما بعدها.

4 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 568، ج 12 ص: 208، و ما بعدها.

والثاني: عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن أبي أويس(202هـ)، قيل فيه: ليس به بأس،ثقة، ضعيف[1]. ويزيد في ضعف إسناده أنه هنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: سليمان بن بلال التيمي مولاهم المدني أبو مُحَمَّد، وأبو راتب(ت 177هـ):ثقة، لا بأس به، ليس ممن يُعتمد على حديثه[2]. ويزيده ضعفا أن الإسناد لم يثبت اتصاله بينه وبين من روى عنه.

والرابع: عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عتيق(من الطبقة السابعة): مقبول. قال أحمد بن حنبل: لا أعلم إلا خيرا. وقال الأزدي: ((كان صاحب نوادر وسمر ليس من أهل الحديث))[3]. لكن الإسناد لا يصح من جهته، لأن درجة مقبول لا تجعل حديثه حجة، وهنا قد عنعن.

وآخرهم– الخامس–عمرو بن رافع،– أو ابن نافع– مولى عمر بن الخطاب: مقبول، من الطبقة الرابعة[4]. ومرتبة مقبول لا تجعله حجة، لأنها تُشعر بالعدالة دون الضبط، و قد سبق أن ذكرنا أن سماعه من حفصة مشكوك فيه جدا، ولا يثبت، ويزيده ضعفا أن في المتن ما يُنكر.

والرواية الثانية والعشرون:((حدثنا عبد الله بن صالح، عن الليث بن سعد، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن ابن أسلم، أن عمرو بن رافع، قال: أمرتني حفصة فكتبت لها مصحفا، فقالت: إذا بلغت آية الصلاة فأخبرني. فلما بلغت حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى قالت: « (وصلاة العصر)، أشهد أني سمعتها من رسول الله– ﷺ– »))[5].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: عبد الله بن صالح بن مُحَمَّد بن مسلم الجهني مولاهم أبو صالح البصري (ت 222 هـ)، قيل فيه: صدوق، فيه غفلة، كثير الغلط، مُتهم ليس بشيء، كان لا بأس

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 239، ج 5 ص: 80.
[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 304، ج 3 ص: 116.
[3] ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 578. و تهذيب التهذيب، رقم: 431، ج 5 ص: 145.
[4] ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 734.
[5] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الحديث: 481.

به ثم فسد حاله، يكذب في الحديث، ليس بثقة، روى مناكير عن الليث بن سعد، روى عن الأثبات ما ليس من حديث الثقات[1].

والثاني: سعيد بن أبي هلال الليثي مولاهم المؤذن أبو العلاء المصري(ت نحو 135هـ):أرسل عن بعض الصحابة، لا بأس به، ثقة، يُخلط في الأحاديث، ليس بالقوي[2]. وبما أنه كان يُرسل، وهنا قد عنعن فالإسناد بينه وبين ابن أسلم لم يثبت اتصاله.

والثالث: زيد بن أسلم العدوي مولى عمر أبو عبد الله وأبو أسامة المدني(ت 136 هـ): ثقة،يرسل، مدلس، قال ابن عيينة:كان زيد بن أسلم رجلا صالحا وكان في حفظه شيء،وروى عن أقوام لم يسمع منهم، فلم يسمع من سعد بن أبي وقاص، ولا من أبي أمامة، وأرسل عن علي، وأبي سعيد الخدري، وروى عن محمود بن لبيد ولم يسمع منه[3]. وذكره ابن عدي في الضعفاء، و أنكر عليه الذهبي ذلك[4]. لكن الحقيقة أن ذكر ابن عدي له في الضعفاء له ما يُبرره، لأن ضعفه بسبب الإرسال والتدليس العنعنة وقلة الضبط.

والرابع:عمرو بن رافع، مقبول من الطبقة الرابعة[5]. ومرتبة مقبول لا تجعله حجة، و قد سبق أن ذكرنا أن سماعه من حفصة مشكوك فيه جدا، ولا يثبت، ويزيده ضعفا أن في المتن ما يُنكر.

والرواية الثالثة والعشرون: ((حدثنا مروان بن شجاع، عن خصيف، عن زياد بن أبي مريم، عن عائشة، أنها أمرت الذي يكتب مصحفها بمثل ما أمرت به حفصة، غير مرفوع أيضا، وليس فيها واو))[6].

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 449، ج 4 ص: 187 و ما بعدها.

[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 159، ج 3 ص: 61 و ما بعدها.

[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 728، ج 1 ص: 256. و ابن عبد البر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني و الأسانيد، حققه مصطفى العلوي، و محمَّد البكري، مؤسسة قرطبة، ج 4 ص: 339.

[4] ابن عدي: الكامل في الضعفاء، رقم: 704، ج 4: ص: 214. و الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 2989، ج 3 ص: 80.

[5] ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 734.

[6] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الحديث: 481.

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: مروان بن شجاع الجزري أبو عمرو وأبو عبد الله الأموي مولاهم (ت 184هـ)، قيل فيه: صدوق، له أوهام، ثقة، ليس بذاك القوي، يروي مناكير، يروي المقلوبات عن الثقات[1].

والثاني: خصيف بن عبد الرحمن الجزري أبو عون الحصرمي الحراني الأموي مولاهم (ت نحو: 137هـ)، قيل فيه: ضعيف، ليس بحجة،ولا بقوي الحديث، شديد الاضطراب في الاسناد، ليس بذاك، ليس به بأس، ثقة، صالح يُخلط، تُكلّم في سوء حفظه، لا يُحتج بحديثه، روى مناكير، كثير الخطأ[2].

والثالث: زياد بن أبي مريم الجزري (من الطبقة السادسة): فيه جهالة، وثقه العجلي، وهو من صغار التابعين، ولم يثبت سماعه من عائشة – رضي الله عنها المتوفاة سنة 50 هـ–[3]. وبما أنه كذلك،وهنا قد عنعن فالإسناد منقطع.

والرواية الرابعة والعشرون: ((حدثنا عبد الله، حدثنا مُحَمَّد بن عبد الملك، حدثنا يزيد، حدثنا مُحَمَّد يعني ابن عمرو، عن أبي سلمة قال: أخبرني عمرو بن نافع، مولى عمر بن الخطاب قال: " مكتوب في مصحف حفصة زوج النبي –صلى الله عليه وسلم–:(حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر)، فلقيت أبي بن كعب، أو زيد بن ثابت، فقلت: يا أبا المنذر، قالت كذا وكذا، فقال: هو كما قالت، أو ليس أشغل ما نكون عند صلاة الظهر في عملنا ونواضحنا))[4].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: مُحَمَّد بن عبد الملك بن مروان الواسطي أبو جعفر الدقيقي(ت 266 هـ عن 81 سنة): صدوق، ثقة، لم يكن بمُحكم العقل[5].

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 174، ج 9 ص: 67.
[2] ابن حجر: تهذيب الكمال، رقم: 275، ج 2 ص: 95.
[3] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 2068، ج 9 ص: 510 و ما بعدها.
[4] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 376.

[5] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 526، ج 8 ص: 231.

والثاني: يزيد بن هارون بن زاذان بن ثابت السلمي أبو خالد (118- 206 هـ قارب 90 سنة)، قيل فيه: ثقة، صدوق، ثبت، يُدلس، لا يُميز ولا يُبالي عمن روى، فيه ضعف[1].

والثالث: مُحَمَّد بن عمرو بن علقمة الليثي المدني (ت 144هـ)، قيل فيه: ليس بالقوي، صالح الحديث، ليس به بأس، يُدلس، ثقة، يُخطئ، صدوق له أوهام، اتقى الناس حديثه بسبب تخليطه.. و ذكره الذهبي في الضعفاء[2]. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

وآخرهم – الرابع -: عمرو بن رافع، مقبول من الطبقة الرابعة[3]. ومرتبة مقبول لا تجعله حجة. كما أن سماعه من أبي بن كعب(ت سنة 22 هـ أو قبلها) لا يصح، لأنه لم يلحق به. كما أن سماعه من حفصة(ت 41أو45هـ)، وزيد بن ثابت(ت45هـ) لم يثبت فهو إما أنه كان صغيرا عندما توفيا، أو أنه لم يكن ولد أصلا. وهذا أمر سبق ان بيناه وذكرنا دليلنا عليه.

والرواية الخامسة والعشرون: ((حدثنا عبد الله، نا هارون بن سليمان، نا عثمان بن عمر، نا أبو عامر- يعني الخزاز- عن عبد الرحمن بن قيس، عن ابن أبي رافع، عن أبيه – و كان مولى حفصة- قال: استكتبتني حفصة مصحفا فقالت: إذا أتيت على هذه الآية، فتعالى أمليها عليك كما أَقريتها، فلما أتيت على هذه الآية:(حافظوا على الصلوات) قالت: اكتب: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر)، فلقيت أُبي بن كعب أو زيد بن ثابت فقلت: يا أبا المنذر: قالت: كذا و كذا، فقال: هو كما قالت أو ليس أشغل ما نكون عند صلاة الظهر في عملنا ونواضحنا))[4].

---

[1] ابن حجر: تهذيب، ج 10، ص: 258. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 4 ص: 145.
[2] الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 5876، ص: 304.
[3] ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 734.
[4] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 376.

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: عثمان بن عمر فارس بن لقيط العبدي البصري (ت 209هـ): ثقة، صدوق، ثبت، كان يحي بن سعيد لا يرضاه[1].

والثاني: أبو عامر صالح بن رستم المزني مولاهم البصري الخزاز (ت 152هـ): ضعيف، لا شيء، جائز الحديث، ثقة، ليس بالقوي[2].وبما أن هذا حاله، وقد عنعن، فإلا الإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: عبد الرحمن بن قيس العتكي أبو روح (من الطبقة السادسة): مقبول[3]. وهذه المرتبة لا تجعله حجة، فهي تُشعر بالعدالة لا بالضبط. وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والرابع: ابن أبي رافع: لم أعثر له على ترجمة ولا على حال في آلاف الكتب من مصنفات علم الجرح والتعديل، والتراجم و الرجال،والتواريخ وعلوم القرآن، والآداب واللغة. فالرجل مجهول الحال بهذا الاسم. لم أعثر عليه باسم ابن أبي رافع، ولا باسم ابن أبي نافع بأنه كان مولى حفصة، ولا أنه كان ابن لمولى حفصة.

وآخرهم– الخامس -: أبو رافع – والد السابق–، هو مجهول بهذا الاسم كابنه. وبعد البحث الطويل في كتب الحديث الصحيحة تبين وجود ثمانية رواة لهم اسم نافع و رافع، هم:

(1) أبو رافع مولى النبي–عليه الصلاة و السلام–(2) عبيد الله بن أبي رافع مولى النبي–عليه الصلاة و السلام–(3) عبد الله بن رافع مولى أم سلمة. (4) عمرو بن رافع مولى عمر بن الخطاب. (5) رافع مولى عائشة.(6) نافع مولى ابن عمر.(7) نافع مولى أبي قتادة.(8) نافع بن أبي نافع مولى قتادة. ولم أعثر على ابن أبي رافع مولى حفصة إلا عند ابن أبي داود كما سبق ذكره، وعند الطبري كما سيأتي قريبا.

وعليه، فإن هذا الراوي مجهول،وأما إن كان المقصود هو: عمرو بن رافع، فقد سبق بيان حاله، بأنه ليس حجة، وأن سماعه من أبي بن كعب لا يصح، وأن سماعه من زيد وحفصة لم يثبت.

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 290، ج 6 ص: 102.
[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 668، ج 3 ص: 269.
[3] ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 587.

والرواية السادسة والعشرون: ((عبد الرزاق،عن ابن جريج قال: أخبرني نافع أن حفصة زوج النبي- ﷺ- دفعت مصحفا إلى مولى لها يكتبه، وقالت: إذا بلغت هذه الاية (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) فآذني فلما بلغها جاءها، فكتبت بيدها (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) وصلاة العصر (وقوموا لله قانتين). قال: وسألتْ أم حميد بنت عبد الرحمن عائشة عن الصلاة الوسطى فقالت: كنا نقرأها في العهد الأول على عهد رسول- الله صلى الله عليه و سلم- حافظوا علي الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين)[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: عبد الرزاق الصنعاني، وابن جريج، وقد سبق تفصيل حال كل منهما، وتبين أنهما ضعيفان. و الثالث: نافع أبو عبد الله مولى ابن عمر(ت117 أو 119 هـ): ثقة، أرسل عن بعض الصحابة، وروايته عن حفصة وعائشة مرسلة[2].فالإسناد منقطع بينه وبين حفصة.

والرواية السابعة والعشرون: ((حدثنا عبد الله،حدثنا أبو الطاهر، حدثنا ابن نافع، عن داود بن قيس، عن عبد الله بن رافع، مولى أم سلمة، أنها قالت له: " اكتب لي مصحفا، فإذا بلغت هذه الآية فأخبرني حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى قال: فلما بلغتها آذنتها فقالت: اكتب (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر))[3].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: عبد الله بن نافع بن أبي نافع الصائغ المخزومي مولاهم أبو مُحَمَّد المدني (ت نحو: 206 هـ عن 70 سنة)، قيل فيه: لم يكن يُحسن الحديث، لم يكن بذاك، ثقة لا بأس به، ليّن في حفظه، في حفظه شيء، يُعرف في حفظه ويُنكر. ضعيف في الحديث، و كان أميا لا يكتب، وإنما يُكتب له، و كان أعور أصم[4].فلا أدري كيف يسمع الحديث، و كيف

---

1 عبد الرزاق، المصنف، رقم: 1202، ج 3 ص: 142.

2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 743، ج 9 ص: 269.

3 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 378.

4 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 3609، ج 16 ص: 210 و ما بعدها. و ابن فرحون: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ص: 72. و ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 99، ج 5 ص: 34. و القاضي عياض: ترتيب المدارك و تقريب المسالك، ج 1 ص: 277.

يرويه؟؟!!. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه، ويزيده ضعفا أنه لم يُصرّح بالسماع(عنعن)، ونحن من حقنا أن نطالبه به، لأنه عاش في زمن كان التفريق بينهما مطلوبا ومعمولا به.

والثاني: داود بن قيس الفراء الدباغ المدني (من الخامسة مات في خلافة أبي جعفر المنصور) قال: ثقة[1]. لكنه عنعن، روايته تحتمل السماع من عدمه، وقد عاش في زمن كان التفريق بينهما معرفا ومطلوبا ومعمولا به. وعليه فإن البحث العلمي الموضوعي يفرض علينا مطالبته بذلك، وإلا فلا نقبل روايته، خاصة وأن متنها مُنكر.

والرواية الثامنة والعشرون: ((عبد الله حدثنا هارون بن إسحاق، وعلي بن مُحَّد بن أبي الخصيب قالا: حدثنا وكيع، عن داود بن قيس، عن عبد الله بن رافع، عن أم سلمة، أنها كتبت مصحفا، فلما بلغت حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى قالت: " اكتب (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر))[2]. لمن قالت و هي التي كتبت حسب ظاهر الكلام،؟؟!، فهي لم تذكر أنه أمرت من يكتب لها. و عندما يقوؤل أحدنا: كتبت كتابا، فهذا يعني أنه هو الذي كتبه.

وإسنادها لايصح، لأن من رجاله: وكيع بن الجراح، سبق تفصيل أحواله، وتبين أنه ضعيف، فكان كثير الخطأ والتدليس، واتضح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية. وعليه فإن الإسناد لا يصح من جهته.

والثاني: داود بن قيس الفراء الدباغ المدني (من الخامسة مات في خلافة أبي جعفر المنصور) قال: ثقة[3]. سبق تفصيل حاله،وبينا لماذا لا يثبت الإسناد من جهته.

---

1 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 378، ج 2 ص: 129.
2 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 378.
3 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 378، ج 2 ص: 129.

والرواية التاسعة والعشرون:((حدثنا عبد الله،حدثنا مُحَمَّد بن إسماعيل الأحمسي، حدثنا عبيد الله، أنبأنا سفيان، عن داود بن قيس، عن عبد الله بن رافع قال: كتبت مصحفا لأم سلمة فأملت علي: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي (ت213 هـ)، قيل فيه: صاحب تخليط، حدث بأحاديث سوء، أخرج أحاديث رديئة، ثقة، صدوق، حسن الحديث، مُتشيع، روى أحاديث مُنكرة في التشيع فضعفه بذلك كثير من الناس. متروك، مُضطرب الحديث، ليس بقوي الحديث. مُفرط في التشيع. شيعي مُحترق، كان شيعيا مُتحرقا، نهى أحمد بن حنبل عن التحديث عنه. وقال يعقوب بن سفيان: ((شيعي، وإن قال قائل: رافضي، لم أنكر عليه وهو منكر الحديث)).وقال الجوزجاني: عبيد الله بن موسى: ((أغلى وأسوأ مذهبا،وأروى للعجائب)). كان مضطربا اضطرابا قبيحا في حديثه عن سفيان الثوري[2]. وجعله الشيعة من رجالهم[3].

والثاني: سفيان الثوري سبق تفصيل حاله، وتبين أنه كان يدلس ويرسل، وبما أنه قد عنعن هنا، فالإسناد لم يثبت اتصاله بينه وبين داود بن قيس.

والرواية الثلاثون: ((حدثنا عبد الله،حدثنا إسحاق بن إبراهيم، حدثنا سعد بن الصلت، حدثنا عمرو بن ميمون بن مهران الجزري، عن أبيه قال: قالت أم سلمة لكاتب يكتب لها مصحفا:" إذا كتبت حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى فاكتبها (العصر))[4].

---

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 378.

[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 97، ج 6 ص: 38 و م بعدها. و تقريب التهذيب، ج 1 ص: 460. و الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 5400، ج 5 ص: 12.

[3] أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 3200، ج 1 ص: 401. و مُحَمَّد جعفر الطبسي: رجال الشيعة في أسانيد السنة، رقم: 76، ج 1 ص: 440.

[4] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 379.

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: إسحاق بن إبراهيم بن مُحَمَّد بن عبد الله بن عمر بن زيد النهشلي المعروف بشاذان الفارسي)(ت 267هـ). صَدُوق[1]، وله غرائب ومناكير[2]. علما بأن لفظ: صَدُوق ويُشعر بالتعديل دون الضبط، ولا يُحتج برواياتهم، لكن يُكتب حديثهم للاختبار[3].

والثاني: سعد بن الصلت بن برد بن اسلم مولى جرير بن عبد الله البجلى (ت196 هـ): قال الذهبي: ((ما رأيت لأحد فيه جرحاً فمحله الصدق))[4]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ((ربما أغرب))[5].لكن أحكام ابن حبان إذا انفرد بها بلا شواهد صحيحة فلا اعتبار لها كما هو معروف عند اهل العلم، لأنه كثير التساهل في التوثيق. وقول الذهبي هو مجرد ترجيح، وإلا ليس هو ثابتا، لأن عدم ذكر حاله جرحا ولا تعديلا، لا يعني أن محله الصدق، فقد يحتمل ذلك،و قد لا يحتمله،ولا يصح ترجيح أحدهما والاعتماد عليه إلا بدليل صحيح. وإلا فإن محله التوقف لأن الأصل في التعامل مع الرواة هو التوقف حتى يتوفر الدليل للتوثيق، أو للتضعيف. وإذا لم يتوفر ذلك فيجب التوقف وترك حاله مُعلقا. علما بأن قول الذهبي بأن محله الصدق، لا يعني أنه حجة، أو ثقة، وإنما هذا الحكم يُشعر بالعدالة لا بالضبط، ويبقى الخبر خاضعا للتحقيق، بمعنى أنه تُكتب روايته ثم يُنظر فيها. وعليه فإن الرجل لم يثبت توثيقه، وإسناده لم تثبت صحته.

وآخرهم- الثالث-: ميمون بن مهران الجزري أبو أيوب (40- 117هـ)، ثقة،يرسل، حدث عن بعض الصحابة ولم يلحق بهم، كعمر والزبير- رضي الله عنهما[6].وبما أنه ولد سنة 40 هـ، وأم سلمة ماتت في خلافة عثمان[7]، فالرجل لم يسمع منها، والخبر مُنقطع.

---

1 الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 12 ص: 384.

2 بن حجر: لسان الميزان، ج رقم: 1076، ج 1 ص: 272.

3 محمود الطحان: أصول التخريج و دراسة الأسانيد، ط 3، مكتبة المعارف، الرياض، 1417، ص: 144-145.

4 تاريخ الإسلام، ج 13 ص: 144.

5 الثقات، رقم: 8185، ج 6 ص: 143.

6 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 6338، ج 29 ص: 210 و ما بعدها، 226. و ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 703، ج 9 ص: 279.

7 ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 668.

والرواية الأخيرة – الواحدة والثلاثون –: ((حدثنا وكيع،عن داود بن قيس،عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة أنها استكتبت مصحفا فلما بلغت * (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) * قالت أكتب العصر))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: وكيع بن الجراح، سبق تفصيل أحواله، وتبين أنه ضعيف، وكان كثير الخطأ والتدليس، واتضح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية. وعليه فإن الإسناد لا يصح من جهته.

والثاني: داود بن قيس الفراء الدباغ المدني (من الخامسة مات في خلافة أبي جعفر المنصور) قال: ثقة[2]. سبق تفصيل حاله قريبا، وتبين أن الإسناد من جهته لم يثبت اتصاله هنا وهناك.

وإنهاءً لمطلب نقد أسانيد تلك الروايات(31 إسنادا)، يتبين منه أنه لم يصح منها ولا إسناد واحد. فكلها لم تصح، لأنه اتضح أن ما من طريق من طرقها إلا وتضمن ضعيفين فأكثر غالبا. ورغم كثرة طرقها فهي لم تخرج عن رواية الآحاد، لأن منها: طريق عن أبي بن كعب، وطريقان عن ابن عباس، والباقي (28 طريقا) موزع بأعداد متقاربة بين: حفصة، وعائشة، وأم سلمة– رضي الله عنهن –. ولو كانت تلك الزيادة(وصلاة العصر) قرآنا ولم يُنسخ لوصلنا خبرها بالتواتر. وبما أن هذا لم يحدث، دلّ على أن إسنادها غير صحيح.

وأما من ناحية النقد المتني فواضح من تلك الروايات أنها قالت بتعرض القرآن للتحريف بصراحة، لأنها لم تقل بالنسخ، وإنما نصت صراحة على قرآنية تلك العبارة الزائدة، وأن بعض الصحابة قالوا بها وكتبوها في مصاحفهم حتى بعد توحيد عثمان للمصاحف. وهذا يعني أن القرآن قد تعرض للتحريف بإسقاط عبارة(وصلاة العصر)،وهي ليست منسوخة!!. فهل زعمها هذا صحيح؟؟. إنه لا يصح قطعا بدليل الشواهد والمعطيات الآتية:

---

1 ابن أبي شيبة: المصنف، دار الفكر، بيروت، ج 2 ص: 98.
2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 378، ج 2 ص: 129.

أولا إن عدم صحة أسانيد تلك الروايات يعني أن الرواية بكل طرقها الكثيرة، لا أصل صحيح لها تقوم عليه. وهذا يكفي وحده لرفضها واستبعادها. وأما كثرة تعدد طرقها، فهذا لا يزيدها قوة، ولا صحة، لأنها بمثابة مجموعة أصفار لا تختلف في مجموعها عن الصفر الواحد. ويزيدها ضعفا وتأكيدا تضمنها لما يُخالف الشرع وحقائق التاريخ[1].

وثانيا إن قول تلك الروايات بتعرض القرآن الكريم للتحريف بإسقاط آية منه غير منسوخة، هو دليل قطعي بأنها روايات مكذوبة افتراها محرفو التاريخ من أهل الأهواء. لأنه من الثابت شرعا أن القرآن الكريم كتاب مُحكم لا يأتيه الباطل أبدا،وأن الله تعالى قد تولى حفظه. وهذا يستلزم بطلان أية رواية تقول بتعرض القرآن للتحريف، ولو بإنقاص أو زيادة كلمة ليست منه.

وثالثا إن تلك الروايات لا تصح لأنها مخالفة لقراءات المصحف العثماني المروية عن أبي بن كعب، وابن عباس وغيرهما، وقد أجمع عليها كل الصحابة بما فيهم زوجات النبي–عليه الصلاة والسلام –، كعائشة، وحفصة، وأم سلمة– رضي الله عنهن–[2]. وبما أن تلك العبارة المزعومة(وصلاة العصر)، لا توجد في المصحف العثماني، فهذا دليل قطعي ودامغ يكفي وحده لرد كل تلك الروايات.

ورابعا إن تلك الروايات زعمت أن تلك العبارة المزعومة (وصلاة العصر)، كانت موجودة في مصاحف عائشة، وحفصة، وأم سلمة حتى بعد جمع عثمان للمصاحف. وهذا زعم باطل قطعا. لأن الثابت أن الصحابة كلهم أجمعوا على المصحف العثماني، وأحرقوا مصاحفهم القديمة تطبيقا لما أجمعوا عليه، واستجابة لأمر خليفة المسلمين. وهذا يعني بالضرورة أن ما زعمته تلك الروايات باطل من دون شك.

وخامسا إنه توجد روايات أخرى أشارت إلى قوله تعالى: ((حافظوا على الصلوات...)) ولم تجعل تلك الزيادة المزعومة من القرآن، وبعضها لم يذكرها أصلا. وهي بهذا تتفق مع المصحف العثماني مما يعني أنها روايات صحيحة خلاف الروايات الأخرى التي قالت بقرآنية تلك العبارة. منها ((عن زيد بن أرقم قال: كنا نتكلم في الصلاة، يكلم أحدنا أخاه في حاجته حتى نزلت هذه

[1] سيتبين هذا من خلال الشواهد الآتية المتعلقة بنقد المتن.

[2] سبق توثيق إجماع الصحابة على قراءات المصحف العثماني.

الآية { حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين } فأُمرنا بالسكوت))[1]. فأين تلك الزيادة المزعومة؟؟!!.

والرواية الثانية: ((عن عبد الله قال: حبس المشركون رسول الله -ﷺ- عن صلاة العصر حتى احمرت الشمس أو اصفرت فقال رسول الله -ﷺ- « شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملأ الله أجوافهم وقبورهم نارا ». أو قال « حشا الله أجوافهم وقبورهم نارا ». و في رواية عن ((علي -رضي الله عنه-: أن النبي -صلى الله عليه و سلم- قال يوم الخندق:" حبسونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس ملأ الله قبورهم وبيوتهم أو أجوافهم - شك يحي – نارا"))[2]. فواضح منها أن عبارة (صلاة العصر)، ليست قرآنا وإنما هي من كلام الرسول-عليه الصلاة والسلام-، فسر به معنى " الصلاة الوسطى" الواردة في القرآن الكريم. فماذا يعني هذا؟!، أليس هو دليل دامغ على بطلان ما زعمته تلك الروايات.

والرواية الأخيرة-الثالثة- ((عن رزين بن عبيد، عن ابن عباس قال: سمعته يقول:"حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى"، قال: صلاة العصر.))[3]. فهذا دليل دامغ آخر عن ابن عباس-رضي الله عنه- بأن عبارة " صلاة العصر "، ليست قرآنا، وإنما هي تفسير لمعنى (الصلاة الوسطى)، كما في الحديث النبوي السابق.أليس هذا شاهد قوي على بطلان ما زعمته تلك الروايات ونسبته لابن عباس، وأبي بن كعب، وعائشة، وحفصة، وأم سلمة- رضي الله عنهم-.

وسادسا أن متن تلك الروايات يشهد على عدم صحتها مضمونا وشكلا. فأما من جهة المضمون، فمن ذلك مرة تقول بأن المولى هو الذي كتب المصحف، ومرة أخرى تذكر أن المولى هو الذي روى أن أحدا كتب المصحف. وأكثر تلك الروايات ذكرت أن الزيادة هي((وصلاة العصر))، وفي اخرى من دون واو (صلاة العصر)، ولا شك أن حذف الواو غَيّر معنى الآية من دون ريب، فلماذا هذا الاختلاف. ومرة تقول: إن اسم مولى حفصة هو: عمرو بن رافع، ومرة: عمرو بن رافع، ومرة: أبو رافع!!!. لماذا هذا كله؟؟!!. وماذا يعني؟؟!!. أليس الأمر كله مسرحية غير

---

[1] البخاري: الصحيح، رقم: 4534، ج 6 ص: 30. و مسلم: الصحيح، رقم: 1231، ج 2 ص: 71.
[2] مسلم: الصحيح، رقم الحديث: 1457، و 1458، ج 2 ص: 112.
[3] الطبري: تفسير الطبري، ج 5 ص: 179.

مُحكمة الأدوار، اختلقها المحرفون لغايات في نفوسهم من جهة، وضحكوا بها الناس من جهة أخرى؟؟!!.

ومنها أن بعضها زعم أن تلك الزياة المزعومة كانت معروفة بين كثير من المسلمين. وهذا لا يصح، بدليل أن تلك الزيادة ليست موجودة في المصحف العثماني الذي أجمع عليه الصحابة. ومنها إن عبارة ((وصلاة العصر)) هي عبارة ركيكة ومُقحمة في النص، ولا تنسجم مع سياق الآية، وروح القرآن وموسيقاه، مما يشهد على أنها ليست من القرآن، وإنما أقحمت فيه إقحاما.

ومن وتلك الشواهد أيضا أن معظم تلك الروايات ذكرت أن كُتاب المصاحف لما وصلوا إلى قوله تعالى: (((حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطي))، تدخلت أمهات المؤمنين الثلاث، وأمرنا الكُتاب بإضافة ((وصلاة العصر)). ألا يدل هذا على أن الذي كان معروفا عند هؤلاء الكُتاب، وعند المسلمين عامة أن الآية هي ((حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطي)) من دون الزيادة المزعومة. وهذا هو الصحيح بشهادة القرآن والتاريخ، وهذه الرواية نفسها. وأما الزيادة فهي المختلقة التي رواها الكذابون على لسان عائشة، وحفصة، وأم سلمة- رضي الله عنهن-، وأقحموها في الآية. لأنه لا يمكن أن يكون عامة المسلمين ليسوا على علم بهذه الزيادة، وهن فقط اللائي يعلمنها!!. لأن النبي- عليه الصلاة والسلام- مُطالب شرعا وعقلا بأن يُبلغ عامة المسلمين ما أنزل الله عليه، ولا يصح ولا يجوز أن يخص بعض المسلمين بآية،أو بآيات من القرآن دون باقي المسلمين.

ومنها أيضا أن بعضها قال: ((عن ابن أبي رافع، عن أبيه – و كان مولى حفصة- قال: استكتبتني حفصة مصحفا فقالت: إذا أتيت على هذه الآية، فتعالى أمليها عليك كما أَقريتها، فلما أتيت على هذه الآية:(حافظواعلى الصلوات) قالت: اكتب: ((حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر)، فلقيت أُبي بن كعب أو زيد بن ثابت فقلت: يا أبا المنذر: قالت: كذا و كذا، فقال: هو كما قالت أو ليس أشغل ما نكون عند صلاة الظهر في عملنا ونواضحنا))[1].

---

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 376.

وأقول: إن هذا الجواب المنسوب لأبي بن كعب أو لزيد بن ثابت، هو مجانب للحقيقة، لأن الحقيقة هيأن الإنسان المسلم–وعامة الناس تقريبا– الذي يُؤدي صلاة الصبح ويخرج للعمل عندما يصل وقت الظهر يكون قد تعب وأنهى أشغاله أو أكثرها، وذهب لتناول الغداء، وليرتاح وينتظر صلاة الظهر. فهذا هو الصحيح، و ليس قوله: نكون(أشغل ما نكون عند صلاة الظهر في عملنا ونواضحنا))[1]. فهذا تعليل ضعيف جدا، ولا يصح نسبته إلى أبي بن كعب، ولا يصدق على أكثر الناس ولا يغيب ذلك عنه. وعليه فنسبة ذلك إليه لا يصح، ويكون شاهدا من شواهد ضعف متن الرواية. كما أن قولها بأن أبيا هو الذي قال ذلك، لا يصح، لأن مولى حفصة لم يلحق به، ولم يثبت أنه سمع زيد بن ثابت. وهذا أمر سبق أن بيناه.

وأما من جهة الشكل فهي كلها تقريبا تحمل طابعا مفتعلا يُشبه الإخراج المسرحي. فكان لها إخراج واحد تكرر مع ثلاث زوجات من زوجات النبي–عليه الصلاة والسلام–. من ذلك ((حدثني عبد الله بن رافع مولى أم سلمة قال: أمرتني أم سلمة أن أكتب لها مصحفا **وقالت**: **إذا انتهيت إلى آية الصلاة فأعلمني**. **فأعلمتها، فأملت علي:"حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر"**))[2].ونفس هذا الإخراج تكرر مع عائشة وحفصة– رضي الله عنهما–. فهذا الإخراج المسرحي هو شاهد قوي على اختلاق تلك الروايات وتلاعب المحرفين بها لتحقيق غايات في نفوسهم خططوا لها سلفا.

وأخيرا– سابعا– إن زيادة (وصلاة العصر)، تشهد بنفسها على أنها باطلة اختلقها محرفو التاريخ عن سبق إصرار وترصد. لأنها تنفي ما أرادت الآية قوله والحث عليه ((حافظواعلى الصلوات والصلاة والوسطى))، فزيادة ((وصلاة العصر)) هي عبارة مُقحمة في الآية ومُفسدة لها.لأنها أصبحت هكذا: ((حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى **وصلاة العصر**)). فالآية حثت على كل الصلوات وخصت من بينها بالذكر صلاتين: الصلاة الوسطى، وصلاة العصر. وهذا مخالف لما في المصحف العثماني، وللصحيح من الروايات الحديثية والتاريخية، من أن الآية خصت صلاة واحدة بالذكربعد الحث على الصلوات كلها. كما أن تلك الزيادة المزعومة لم تشرح الآية ولا أفادتها،وإنما أفسدتها. لأن استثناء صلاة العصر وذكرها منفصلة عن الصلوات الأخرى

---

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 376.

[2] الطبري: تفسير الطبري، رقم الأثر: 5398، ج 5 ص: 176.

ينفي وجود صلاة وسطى أخرى التي حثت عليها الآية. فأصبحت عندنا أربع صلوات ليست فيها صلاة واحدة وسطى، وإنما عندنا صلاتان بين الرقمين: 1-4، لأنه لا توجد صلاة واحدة وسطى بين أربع صلوات!!. فأين الوسطى التي حثت عليها الآية؟؟!!. فلا توجد صلاة وسطى عندما أُقحمت عبارة(وصلاة العصر). وهذا شاهد دامغ على بطلان الحكاية من أساسها. ففساد معناها شاهد قطعي على تلاعب المحرفين بها لغايات في نفوسهم.

وأما إذا قيل: نعم معظم تلك الروايات ذكرت (وصلاة العصر)، لكن بعضها لم يذكر الواو، وإنما قال:((حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر))[1]، فعدم وجود الواو يعني أن نقدكم السابق لا ينطبق على هذه الرواية. فأقول: إن عدم ذكر(الواو)، لا يعني أن هذه الرواية صحيحة، وإنما هو نموذج آخر من محاولات التحريف والتلاعب بآيات القرآن الكريم. فهي غير صحيحة لأن إسنادها لم يصح. ولأنها مخالفة للمصحف العثماني والروايات الصحيحة. ولأنها جعلت الآية مًضطربة وأفقدتها جانبا من انسجامها وروحها. مما يعني أن وجود تلك الزيادة بالواو، أو من دونه هو شاهد بنفسه على أنها كلمة مُقحمة في الآية إقحاما.

وختاما لهذه المجموعة- الأولى- يتبين منها أن كل روايتها المتعلقة بقرآنية عبارة (وصلاة العصر)، لم تصح إسنادا ولا متنا، وما هي إلا رواية مُختلقة افتراها المحرفون من أهل الأهواء للطعن في القرآن الكريم بالتحريف، واتهام الصحابة بتحريفه.

وأما إذا اعترض علينا بعض أهل العلم بقوله: ليس صحيحا أن عبارة ((وصلاة العصر)، لم تكن آية أصلا، كما قلتم،وإنما الصحيح هو أنها كانت آية ثم نُسخها الله تعالى، بدليل: ((حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلى، أخبرنا يحيى بن آدم،حدثنا الفضيل بن مرزوق،عن شقيق بن عقبة،عن البراء بن عازب قال:" نزلت هذه الآية "حافظوا على الصلوات وصلاة العصر". فقرأناها ما شاء الله ثم نسخها الله فنزلت (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى). فقال رجل كان جالسا عند شقيق له هي إذا صلاة العصر. فقال البراء قد أخبرتك كيف نزلت وكيف نسخها الله. والله أعلم))[2]. وفي رواية أخرى ((قال مسلم: ورواه الأشجعى،عن سفيان الثورى، عن الأسود بن

---

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 378.
[2] مسلم: الصحيح، رقم الحديث: 1460، ج 2 ص: 112.

قيس،عن شقيق بن عقبة،عن البراء بن عازب قال: قرأناها مع النبي -ﷺ- زمانا. بمثل حديث فضيل بن مرزوق))[1].

وأقول: هذه الرواية لا تصحح الروايات التي نقدناها، فهي تشهد على بطلانها، لأنها نصت على أن النسخ تم بأمر من الله تعالى. ومن ثم لا يصح ما نسبته تلك الروايات لابن عباس، وأبي بن كعب، وعائشة، وحفصة، وأم سلمة- رضي الله عنهم- بأنهم لم يقولوا بنسخها وظلوا يكتبونها في مصاحفهم. فهذه الرواية تتفق مع ما توصلنا إليه ببطلان ما زعمته تلك الروايات. لكن هل قولها بقرآنية عبارة (وصلاة العصر)، ونسخ الله لها صحيح؟؟!!.

إنه لا يصح إسنادا ولا متنا، فأما إسنادا فإن الأول لا يصح، لأن من رجاله: الفضيل بن مرزوق الأغر الرقاشي ويقال الرواسي الكوفي أبو عبد الرحمن مولى بني عنزة، قيل فيه: ثقة، صالح الحديث، شديد التشيع،ضعيف، قال أبو حاتم: صالح الحديث، صدوق يهم كثيرا، يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال ابن حبان: كان يخطئ على الثقات، ويروي عن عطية الموضوعات[2].وقال الذهبي: ((وكان معروفا بالتشيع من غير سب)). وقال الحاكم: ((عيب على مسلم إخراجه في صحيحه))[3]. وعده الشيعة الإمامية من رجالهم[4].

والثاني: شقيق بن عقبة العبدي الكوفي(من الطبقة الرابعة): وثقه أبو داود[5]. لم أعثر على من وثقه إلا أبو داود، فقد ترجم له البخاري في تاريخه وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل من دون ذكر لحاله. و توثيق أبي داود له فيه نظر،ولا يُسلم له به، فشقيق من صغار التابعين لأنه من الطبقة الرابعة[6]. وهو قد روى عن بعض الصحابة.فهو بعيد عن أبي داود السجستاني المتوفى سنة 275هـ. فمن أين له بتوثيقه؟،ولماذا انفرد بذلك؟ ولماذا سكت عنه غيره؟. فمن حقنا التوقف في حاله، خاصة وأنه هنا قد عنعن ولم يصرح بالسماع. كما أن سماعه من البراء بن عازب المتوفى سنة

---

[1] مسلم: الصحيح، ج 2 ص: 112، رقم: 1460.
[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 546، ج 7 ص: 211.
[3] الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 6772، ج 5 ص: 305. والمغني في الضعفاء، ص: 252 رقم: 4960.
[4] محمد جعفر الطبسي: رجال الشيعة في أسانيد السنة، رقم: 101 ج 2 ص: 80 و ما بعدها. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 3870، ج 1 ص: 450.
[5] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 621، ج 3 ص: 250.
[6] ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 422.

72هـ فيه نظر. فهو من الطبقة الرابعة يكون ولد ما بين: 50-70هـ، لأن كبار هذه الطبقة-أي الرابعة- كالشهاب الزهري ولدوا ما بين: 50-60 هـ، فالزهري ولد نحو سنة 52 خ، وقتادة قرابة سنة 60 هـ. وبما أننا لا نعرف سنة ميلاده بالضبط، وهو هنا قد عنعن، ومن المحتمل أن يكون ولد سنة 60 هـ أو بعدها، فهذا لا يسمح له بالتحديث عن البراء سماعا، وحتى وإن سمع عنه فهو صغير، فهذا تحديث لا يُعول عليه، خاصة وأن المتن فيه ما يُنكر[1]. وعليه فإن كل هذا يعني أن سماعه منه لم يثبت.

وأما إسناد الرواية الثانية، فهو غير صحيح من دون شك، لأن مسلما رواه مُعلقا، بقوله: ((قال مسلم: ورواه الأشجعى،عن سفيان الثورى، عن الأسود بن قيس، عن شقيق بن عقبة،عن البراء بن عازب قال:...))[2]. فمسلم لم يُصرح بالسماع، ولم يلحق بالأشجعي أصلا، المتوفى سنة 182 هـ.هذا فضلا على أن هذا الراوي مع أنه ثقة، إلا أنه كان يغرب وينفرد[3].

ومن رجاله أيضا: سفيان الثورى، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه كان يدلس،ومُرسلاته شبه الريح[4]. وبما أنه هنا قد عنعن فالإسناد بينه وبين الأسود بن قيس منقطع. ومنهم:شقيق بن عقبة، عقبة، سبق تفصيل حاله في الإسناد الأول، وتبين أن تحديثه عن البراء بن عازب لم يثبت.

وأما متنا فالرواية لا تصح أيضا بدليل الشاهدين الآتيين: الأول مفاده رواية للبخاري تقول: ((عن زيد بن أرقم قال: كنا نتكلم في الصلاة، يكلم أحدنا أخاه في حاجته حتى نزلت هذه الآية { حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين } فأُمرنا بالسكوت))[5].فالرواية صريحة بأن الآية نزلت من دون زيادة ((وصلاة العصر))، ولا أنها نزلت مرتين.

والساهد الثاني ما ذكرته تلك الرواية ضعيف جداً و لا يليق بالقرآن الكريم، ويشهد بنفسه أن تم التصرف فيه عن قصد للطعن في القرآن الكريم. وتفصيل ذلك هو إن قولها: ((نزلت هذه الآية

---

1 سنبين ذلك في نقدنا للمتن.

2 مسلم: الصحيح، ج 2 ص: 112، رقم: 1460.

3 ابن حجر: تهذيب، ج 6 ص:26.

4 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 199، ج 3 ص: 72 و ما بعدها. و الذهبي: سير أعلام النبلاء، رقم: 82، ج 7 ص: 241، 242، 254.

5 البخاري: الصحيح، رقم: 4534، ج 6 ص: 30. و مسلم: الصحيح، رقم: 1231، ج 2 ص: 71.

"حافظوا على الصلوات وصلاة العصر". فقرأناها ما شاء الله...))، هو قول يشهد بأن عبارة(وصلاة العصر) أُقحمت فيه، وليست منه. لأن قولها: ((حافظوا على الصلوات)) يكفي للتعبير عن المقصود ولا يحتاج إلى العبارة المقحمة. فالله تعالى أمرنا بالحفاظ على كل الصلوات، من بينها صلاة العصر، ولا معنى ولا يصح زيادة (وصلاة العصر) لأنها مًدرجة في الأمر الأول. وهي هنا وردت معطوفة بالواو، مما يعني أنها لم تكن تندرج في الأمر الأول، ثم ذُكرت وحدها ليُذكر بها. وهذا لا يصح، لأنها مُدرجة فيه من دون شك. فهي هنا لم ترد من باب الاستثناء والتخصيص لإعلاء أهميتها، وإنما وردت معطوفة، وهذا لا يصح، وشاهد على بطلان الرواية من أساسها.

وأما قولها بعد ذلك:((ثم نسخها الله فنزلت" حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى")). فهذه هي الآية الصحيحة، لكنها لم تنزل نسخا للسابقة، كما زعمت هذه الرواية وإنما نزلت ابتداءً هكذا ولا علاقة لها لما زعمته حكاية النسخ، وهذا يعني أن الرواية مركبة، تضمنت آيتين: آية صحيحة، وأخرى مكذوبة. والدليل على ذلك أن الرواية بذاتها لم تصح إسنادا كما بيناه آنفا. ولأنه ذكرنا أعلاه أنه صح الخبر بأن الآية الصحيحة نزلت مباشرة كما هي الآن من دون أي ذكر للآية المكذوبة. ولأن الآية المكذوبة تشهد بنفسها على أنها مختلقة، بسبب فساد جانب من معناها كما بيناه أعلاه. ولأنه لا يصح أن تأتي الآية الثانية ((حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى))، بعد الآية الأولى المزعومة ((حافظوا على الصلوات وصلاة العصر)). فلا تصح لأنه لا معنى من حذف عبارة (وصلاة العصر)، وتعويضها بعبارة (والصلاة الوسطى)، لأن الناس قد عرفوا أنها صلاة العصر قبل نسخها، ومن ثم فلا معنى من تعميتها وإخفائها لتكون محفزا للمسلمين بالاجتهاد في الحفاظ على كل الصلوات، طلبا للوسطى. وحاشا لكتاب الله أن يقع في هذا العبث!!. وإنما تكون مُحفزة حقا وفعلا عندما تنزل مباشرة ((حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى)). وهذا هو الحق الذي يشهد به القرآن الكريم والتاريخ الصحيح، والعقل الصريح.

وأما روايات المجموعة الثانية المتعلقة بقراءة (في مواسم الحج)، فسننقدها أولا إسنادا، ثم متنا ثانيا. **أولها**:((حدثنا عبد الله،حدثنا أبو عبد الرحمن الأذرمي، قال: حدثنا هشيم، عن حجاج، عن عطاء، عن ابن عباس، أنه كان يقرأ: (لا جناح عليكم أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج))[1].

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 341.

علما بأن الآية الصحيحة هي: ((لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُواْ اللّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّآلِّينَ)(البقرة: 198)).

فهل إسناد تلك الرواية صحيح؟. إنه لا يصح، لأن من رجاله: هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي (105- 183 هـ)، سبق تفصيل حالهع، وتبين انه كثير التدليس،، وبما أن خبره هذا في متنه ما يُنكر[1]، و هنا قد عنعن، فالإسناد لا من جهته من جهته.

والثاني: حجاج بن أرطأة بن ثور بن هبيرة النخعي الكوفي(ت 145هـ): صدوق، مُدلس، ضعيف، مُرسل، ليس بالقوي، لا يُحتج بحديثه إذا لم يصرح بالسماع، سيء الحفظ، كثير الاضطراب، يتصرف في الأحاديث بالزيادة وتغيير الألفاظ، وحدث عن أقوام لم يسمع منهم. وقد تركه كثير من كبار المحدثين[2].

وآخرهم- الثالث- عطاء بن أبي رباح القرشي المكي أبو مُحَمَّد، اسمه أسلم(27- 114هـ)، قيل فيه: ثقة، كثير الإرسال، يأخذ عن كل ضرب، ومرسلاته من أضعف المرسلات[3]، كان يدلس، و في هذا قال أحمد بن حنبل: ((ورواية عطاء عن عائشة لا يحتج بها، إلا أن يقول: سمعت))[4]. وقد حدث عن ابن عمر كثيرا، و هو لم يسمع منه[5]. فالرجل فيه ضعف من جهة ضبطه، وكان يُدلس، وهنا قد عنعن، وفي روايته ما يُنكر فالإسناد لم يثبت اتصاله بينه وبين ابن عباس.

---

1 سنبين ذلك عندما ننقد المتن قريبا.

2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 365، ج 1 ص: 130 و ما بعدها.

3 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 3933، ج 20، ص: 83.

4 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 5 ص: 46.

5 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 6 ص: 148.و أبو داود: السنن، رقم: 1132، ج 1 ص: 439، و رقم: 4902، ج 4 ص: 426.

والرواية الثانية ((حدثنا عبد الله،حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا ابن أبي فديك قال: أخبرني ابن أبي ذئب، عن عبيد بن عمير، عن عبد الله بن عباس قال: أنزل الله عز وجل: (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج) قال ابن أبي ذئب: فحدثني عبيد أنه كان يقرؤها في المصحف. قال ابن أبي داود: ليس هو عبيد بن عمير الليثي، هذا هو عبيد بن عمير مولى أم الفضل، ويقال: مولى ابن عباس))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: أحمد بن صالح المصري أبو جعفر الحافظ المعروف بابن الطبري (ت 175- 248هـ): وثقه أكثر أهل الحديث، فيه تيه وصلف، تكلم فيه النسائي بسوء، و أنكر عليه أحاديث، و اتهمه يحيى بن معين بالكذب، و قيل أنه قصد غيره له نفس الاسم[2].

والثاني: مُحَمَّد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك (ت 200هـ): ليس به بأس، ثقة، ليس بحجة[3]. قال أحمد بن حنل: ((ابن أبي فديك لا يبالي أي شيء روى))[4]. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه، وليس بحجة.

وآخرهم – الثالث: عبيد بن عمير،مولى أم الفضل، و يقال: مولى ابن عباس: مجهول[5].

والرواية الثالثة: ((حدثنا علي بن خشرم قال: أخبرنا عيسى، عن ابن جريج قال: قال عمرو بن دينار: قال ابن عباس: نزلت (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج))[6].

---

1 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 341.

2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 68، ج 12 ص: 25 و ما بعدها.
3 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 62، ج 8 ص: 43.
4 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 2278، ج 3 ص: 215.
5 ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 646.
6 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 341.

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي (ت 187أو 191هـ)، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه ضعيف، وانه شيعي إمامي كان يُمارس التقية.

والأخير- الثالث- عمرو بن دينار المكي (ولد سنة 45 أو 46، و توفي سنة126 هـ)، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه مدلس، و ضعف، ومتهم بالتشيع، والراجح أنه إمامي كان يمارس التقية في علاقته بالمحدثين، وحدث بالقراءات عن ابن عباس ولم يسمعها منه. وبما أن هذا هو حاله، وهنا لم يُصرح بالسماع فالإسناد لا يصح من جهته.

والرواية الرابعة:((حدثنا عبد الله، حدثنا محمود بن آدم المروزي قال: حدثنا بشر يعني ابن السري قال: حدثنا طلحة، عن عطاء، عن ابن عباس قال: (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: بشربن السري البصري ثم المكي (ت 195أو 196 هـ عن 63 سنة): ثقة، صالح، في حديثه منكر[2].

والثاني: طلحة بن عمرو بن عثمان المكي (ت 152هـ): ضعيف، متروك، ليس بشيء، ليس بثقة، يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم[3].

** عن عطاء: ذكرنا حاله سابقا، واتضح أن الرجل فيه ضعف من جهة ضبطه، وكان يُدلس، وهنا قد عنعن، وفي روايته ما يُنكر، فالإسناد لم يثبت اتصاله بينه وبين ابن عباس.

والرواية الخامسة: ((عن عبد الرزاق قال: نا ابن عيينة،عن عمرو بن دينار قال: قال ابن عباس كان ذو المجاز وعكاظ متجرا للناس في الجاهلية،فلما كان الإسلام كرهوا ذلك حتى نزلت ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج))[4].

---

1 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 341.

2 الذهبي: في المغني في الضعفاء، رقم: 202، ص: 50.

3 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 38، ج 4 ص: 16.

4 عبد الرزاق: تفسير عبد الرزاق، ج 1 ص: 43.

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: عبد الرزاق بن همّام بن نافع الصنعاني(ت 126-211هـ)، تقدم تفصيل أحواله وتبين انه مُدلس، والراجح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته مع أهل الحديث. وبما أن هذا حاله، والرواية تتفق مع مذهبه، فإلا الإسناد لا يصح من جهته.

والثاني: ابن عيينة، سبق تفصيل أحواله في الفصل الثاني، وتبين منها أن الرجل كان كثير التدليس، وفيه ضعف من جهة ضبطه خاصة عن الكوفيين. وبما أنه هذا حاله، وهنا قد عنعن، والخبر فيه ما يُنكر، فالإسناد بينه وبين ابن دينار لم يثبت اتصاله.

والثالث: عمرو بن دينار المكي، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه مدلس، وفيه ضعف، والراجح أنه شيعي إمامي كان يُخفي حاله عن أهل الحديث، وحدث بالقراءات عن ابن عباس ولم يسمعها منه. وبما أن هذا هو حاله، و هنا لم يصرح بالسماع فلإسناد لا يصح من جهته.

والرواية السادسة، قال الطبري: ((**حُدثتُ** عن أبي هشام الرفاعي، قال: ثنا وكيع، عن طلحة بن عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس أنه كان يقرؤها: ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج))[1].

وإسنادها لا يصح،لأنه منقطع بين الطبري وأبي هاشم الرفاعي، لأن الطبري قال: ((حُدثتُ عن))، فهو لم يسمع منه، وأسقط الراوي الذي بينهما، وهو مجهول بالنسبة إلينا. وهذا وحده يكفي لرفض الخبر.

ومن رجاله: مُحَمَّد بن يزيد بن مُحَمَّد أبو هشام الرفاعي الكوفي العجلي القاضي (ت 248 هـ)، قيل فيه: لا بأس به، ثقة، ضعيف، ليس بالقوي، قال فيه البخاري: ((رأيتهم مجتمعين على ضعفه)). كان يسرق حديث غيره ويرويه عنهم بالتحديث لا بالعنعنة، فهذا كذب بلا شك، وله شذوذ كثير في القراءات فارق فيه أصحابه[2].

---

1 الطبري: تفسير الطبري، ج 15 ص: 10.

2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 865، ج 8 ص: 387 و ما بعدها.

والثاني: وكيع بن الجراح تقدم تفصيل حاله في الفصل الأول، وتبين منه أنه كان كثر الخطأ، والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في تعامله مع أهل الحديث. وبما هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح.

والثالث: طلحة بن عمرو بن عثمان المكي (ت 152هـ): ضعيف، متروك، ليس بشيء، ليس بثقة، يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم[1].

والرواية السابعة: ((حدثنا ابن بشار، قال: ثنا عبد الوهاب، قال: أخبرنا أيوب، عن عكرمة، قال: ((كانت تقرأ هذه الآية: ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج))[2].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: ((عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي (ت 194هـ)،عن نحو 80 سنة)، قيل: ثقة، فيه ضعف، اختلط قبل موته بثلاث أو أربع سنوات[3].

وعده الشيعة الإمامية من رجالهم و من أصحاب بعض أئمتهم[4].

والثاني: أيوب بن أَبي تميمة السختياني (ت131هـ، عن 63 سنة)، ثقة ثبت[5]. لكنه كان يُدلس، لأن أحمد بن حنبل نفى أن يكون أيوب قد سمع من عطاء بن يسار. قال ابنه عبد الله: سُئل أبي عن ((أيوب السختياني، سمع من عطاء بن يسار؟، فقال: لا))[6]. لكن من جهة أخرى روى الخليلي القزويني خبرا مفاده (قال معمر:وحدثنا ايوب، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة،عن النبي- صلى الله عليه و سلم-:....))[7]. ومن ذلك أيضا أن أيوب السختياني لم يسمع

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 38، ج 4 ص: 16.

[2] الطبري: تفسير الطبري، ج 15 ص: 10.

[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 837، ج 5 ص: 312 و ما بعدها.

[4] عبد الحسين الشبستري: أصحاب الإمام الصادق، رقم: 2066، ج 3 ص: 323. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 3336، ج 1 ص: 409. و علي البوجردي: طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، رقم: 4794، ج 2 ص: 80.

[5] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 607، ج 3 ص: 461 و ما بعدها.

[6] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 231، ج 1 ص: 125.

[7] الخليلي القزويني: الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ج 1 ص: 320.

من أنس بن مالك لكنه روى عنه أحاديث[1]. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله بينه وبين عِكرمة.

والثالث: عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس(ت 107 هـ)، قيل فيه: ثقة، كذاب، تركه مالك، مضطرب الحديث، كان قليل العقل، ليس بثقة، كان يرسل. وحدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم،ولا أدرك بعضهم[2]. وبما أن هذا حاله، وهنا لم يذكر مصدر خبره، فالخبر منقطع.هذا فضلا على أن الرجل مُتهم من جهة ضبطه وعدالته[3].

والرواية الثامنة: ((حدثنا ابن حميد، قال: ثنا يحيى بن واضح، قال: ثنا طلحة بن عمرو الحضرمي، عن عطاء قوله: ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج، هكذا قرأها ابن عباس.))[4].

وإسناها لا يصح، لأن من رجاله: مُحَمَّد بن حُميد بن حيان الرازي(ت 248 هـ)، قيل فيه: وثقه بعض المحدثين، في حديثه نظر، كثير المناكير، ليس بثقة، ردئ المذهب، كذاب، يتلاعب بالأحاديث زيادة ونقصانا، قامت الشواهد ضده بأنه كذاب ومدلس[5].

والثاني: يحيى بن واضح الأنصاري المروزي أبو تميلة، قيل فيه: ليس به بأس، ثقة، لم يكن يُحسن شيئا، صدوق[1].

---

1 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 231، ج 1 ص: 125، 126. و ابن أبي شيبة: المصنف، ج 1 ص: 301، 309.

2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 476، ج 6 ص: 292 و ما بعدها. و العلائي: جامع التحصيل، ص: 239.

3 دافع ابن حجر عن عدالة و وثاقة عكرمة مولى ابن عابس، لكنه كان دفاعا ضعيفا، لم يرق إلى القطع و الإثبات،و الذي ذكره ما هو إلا ترجيحات ظنية، غير كافية للرد على الذين طعنوا فيه. (ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 476، ج 6 ص: 292 و ما بعدها). وعليه فإن عدالة الرجل تبقى معلقة، فلا هي ثابتة، و لا هي مرفوعة. و تحتاج إلى مزيد من البحث و التحقيق للوصول إلى موقف صحيح.

4 الطبري: تفسير الطبري، ج 15 ص: 10.

5 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 181، ج 8 ص> 92 و ما بعدها.

والثالث: طلحة بن عمرو بن عثمان المكي (ت 152هـ): ضعيف، متروك، ليس بشيء، ليس بثقة، يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم[2].

وآخرهم- الرابع-: عطاء بن أبي رباح قوله: فصلنا حاله سابقا، واتضح أن الرجل فيه ضعف من جهة ضبطه، وكان يُدلس، وهنا لم يُصرّح بالسماع، وفي روايته ما يُنكر، فالإسناد لم يثبت اتصاله بينه وبين ابن عباس.

والرواية التاسعة: ((حدثنا عثمان بن الهيثم،أخبرنا ابن جريج، قال عمرو بن دينار: قال ابن عباس -رضي الله عنهما-: كان ذو المجاز وعكاظ متجر الناس في الجاهلية،فلما جاء الإسلام كأنهم كرهوا ذلك حتى نزلت {ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم}[3] في مواسم الحج))[4].

إسنادها لا يصح، لأن من رواته: عثمان بن الهيثم بن جهم بن عيسى العبدي أبو عمرو(ت 218هـ): صدوق، أومأ أحمد بأنه ليس بثبت، قال الدارقطني: صدوق كثير الخطأ[5]. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه، ومرتبته لا تجعله حجة، فهي تُشعر بالعدالة لا بالضبط.

والثاني: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي (80-150هـ أو بعدها)، سبق تفصيل أحواله ومما ذكرناه أنه كان حاطب ليل، صاحب غناء،كثير التدليس و الإرسال، ليس بشيء في الزهري. وعن يحي بن سعيد ((كان بن جريج صدوقا، فإذا قال: حدثني فهو سماع، وإذا قال: أخبرنا، أو أخبرني فهو قراءة، وإذا قال: قال، فهو شبه الريح)). وقال الدارقطني:

---

1 نفس المصدر، رقم: 474، ج 10 ص: 206.

2 نفس المصدر، رقم: 38، ج 4 ص: 16.

3 لاحظ تم فصل الآية عن الزيدة المزعومة، لكن لا أدري أهذا الفصل من المحقق، أم من البخاري. وحتى إن كان من البخاري، فسياق الكلام واضح أنه جعل تلك الزيادة من الآية. لأنه لاتوجد قرينة ولا شاهد يدل على أن راوي الخبر فصل بينهما. وعلى أية حال ن فإن الإسناد لايصح كما بيناه.

4 البخاري: الصحيح، رقم الحديث: 1770، ج 2 ص: 171.

5 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 313، ج 6 ص: 114.

((تجنب تدليس بن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح)) وعن أحمد بن حنبل:((إذا قال ابن جُرَيْج"قال فلان""وَقَال فلان" "وأخبرت"جاء بمناكير، وإذا قال: أخبرني""وسمعت"فحسبك به. وإذا قال ابن جُرَيْج"قال"فاحذره، وإذا قال: سمعت"أو"سألت"جاء بشيءٍ ليس في النفس منه شئ)) [1]. وبما أن هذا حاله، وهنا لم يُصرّح بالسماع، وإنما اكتفى بقوله: (قال)، فالإسناد لا يصح بينه وبين ابن دينار.

والثالث: عمرو بن دينار: المكي، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه مدلس، وفيه ضعف، ومتهم بالتشيع، وحدث بالقراءات عن ابن عباس ولم يسمعها منه. وبما أن هذا هو حاله، و هنا لم يصرح بالسماع فلإسناد لا يصح من جهته.

والرواية العاشرة: ((حدثنا عبد الله بن مُحَّد، حدثنا سفيان،عن عمرو، عن ابن عباس– رضي الله عنهما– قال: ((كانت عكاظ ومجنة وذو المجاز أسواقا في الجاهلية، فلما كان الإسلام فكأنهم تأثموا فيه فنزلت {ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم} في مواسم الحج قرأها ابن عباس)) [2].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي (107– 198 هـ)، سبق تفصيل أحواله في الفصل الثاني، وتبين أن الرجل كان كثير التدليس، وفيه ضعف من جهة ضبطه خاصة عن الكوفيين. وبما أنه هذا حاله، وهنا قد عنعن، والخبر فيه ما يُنكر، فالإسناد بينه وبين الزهري لم يصح.

والثاني: عمرو بن دينار المكي، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه مدلس، وفيه ضعف، ومتهم بالتشيع، والراجح أنه إمامي كان يُمارس التقية، وحدث بالقراءات عن ابن عباس ولم يسمعها منه. وبما أن هذا هو حاله، و هنا لم يصرح بالسماع فالإسناد لا يصح من جهته.

والرواية الحادية عشرة:((حدثنا عبد الله، حدثنا مُحَّد بن إسماعيل بن سمرة، حدثنا عبيد الله، أخبرنا أشعث، عن عبيد الله بن أبي يزيد قال: سمعت ابن الزبير يقرأ وهو يخطب:((لا جناح عليكم أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج)) [1].

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 758، ج 5 ص: 279 و ما بعدها. و المزي: تهذيب الكمال، ج 18 ص: 348.

[2] البخاري: الصحيح، رقم الحديث: 1770، ج 3 ص: 53.

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي الكوفي (ت213 هـ)، قيل فيه: صاحب تخليط، حدث بأحاديث سوء، أخرج أحاديث ردية، ثقة، صدوق، حسن الحديث، مُتشيع، روى أحاديث مُنكرة في التشيع فضعفه بذلك كثير من الناس. متروك، مُضطرب الحديث، ليس بقوي الحديث. مُفرط في التشيع. شيعي مُحترق، كان شيعيا مُتحرقا، نهى أحمد بن حنبل عن التحديث عنه. وقال يعقوب بن سفيان: ((شيعي، وإن قال قائل: رافضي، لم أنكر عليه وهو منكر الحديث)).و قال الجوزجاني: عبيد الله بن موسى: ((أغلى وأسوأ مذهبا، وأروى للعجائب)). كان مضطربا اضطرابا قبيحا في حديثه عن سفيان الثوري[2]. وقد جعله الشيعة من رجالهم[3].

والثاني: أشعث بن سعيد البصري أبو الربيع السمان، قيل فيه: ليس بثقة، متروك الحديث، مضطرب، كذاب، ضعيف، يروي المناكير عن الثقات، لا يُكتب حديثه، ليس بذاك، كثير الخطأ[4].

والرواية الثانية عشرة ((حدثنا عبد الله،حدثنا شعيب بن أيوب، حدثنا يحيى، حدثنا سفيان بن عيينة، عن عبيد الله بن أبي يزيد قال: سمعت ابن الزبير يقرأ: (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج))[5].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: شعيب بن أيوب بن رزيق بن معبد بن شيطا الصريفيني (ت 261هـ): وثقه الدارقطني، وقال فيه ابن حبان: ((يخطئ ويدلس، وكل ما في حديثه من المناكير

---

1 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 352 – 359 و ما بعدها.

2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 97، ج 6 ص: 38 و م بعدها. و تقريب التهذيب، ج 1 ص: 460. و الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 5400، ج 5 ص: 12.

3 أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 3200، ج 1 ص: 401. و مُحَّد جعفر الطبسي: رجال الشيعة في أسانيد السنة، رقم: 76، ج 1 ص: 440.

4 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 643، ج 12 ص: 236.

5 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 352 – 359 و ما بعدها.

مدلسة))[1]. وقال ابن حجر: ((صدوق، يُدلس))[2]. فالرجل لم يثبت توثيقه، وفيه ضعف واضح وليس بحجة.

والثاني: سفيان بن عيينة: سفيان بن عيينة: سبق تفصيل أحواله في الفصل الثاني، وتبين منها أن الرجل كان كثير التدليس، وفيه ضعف من جهة ضبطه خاصة عن الكوفيين. وبما أنه هذا حاله، وهنا قد عنعن، والخبر فيه ما يُنكر، فالإسناد بينه وبين عبيد الله المكي لا يصح.

والرواية الثالثة عشر((حدثنا عبد الله، حدثنا هارون بن سليمان، حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، عن عبيد الله بن أبي يزيد قال: سمعت ابن الزبير على المنبر يقرأ:(ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج))[3].

وإسنادها لايصح، لأن من رجاله: ابن جريج، تقدم تفصيل حاله وتبين أنه، حاطب ليل، صاحب غثاء، كثير التدليس والإرسال، والراجح أنه كان شيعيا يُمارس التقية. وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح بينه وبين عبيد الله المكي، وواضح أنه أسقط الراوي الضعيف الذي بينهما، أو أنه هو الذي لفق الخبر.

والرواية الرابعة عشرة: قال عبد الرزاق: ((نا ابن عيينة،عن عبيد الله بن أبي يزيد قال: سمعت أبن الزبير يقرأ ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج))[4].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: عبد الرزاق الصنعاني تقدم تفصيل أحواله وتبين انه مُدلس، ومُخلط، والراجح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته مع أهل الحديث. وبما أن الرجل هذا حاله، والخبر فيه ما يُنكر، فالإسناد لا يصح من جهته.

---

1 السمعاني: الأنساب، دار الجنان، بيروت، 1408، ج 3 ص: 536.
2 ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 418.
3 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 352 – 359 و ما بعدها.
4 عبد الرزاق: تفسير عبد الرزاق، ج 1 ص: 43.

والثاني: سفيان بن عيينة، سبق تفصيل أحواله، وتبين منها أن الرجل كان كثير التدليس، وفيه ضعف من جهة ضبطه خاصة عن الكوفيين. وبما أنه هذا حاله، وهنا قد عنعن، والخبر فيه ما يُنكر، فالإسناد بينه وبين عبيد الله المكي لا يصح. وعليه يكون ابن عيينة قد أسقط الراوي الضعيف الذي بينهما.

والرواية الخامسة عشرة ((ثنا مُحَمَّد بن بشار، ثنا حماد - يعني ابن مسعدة،ثنا ابن أبي ذئب، عن عطاء،عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس أن الناس كانوا في أول الحج يتباعون بمنى وعرفة وسوق ذي المجاز و ومواسم الحج، فخافوا البيع وهم حرم فأنزل الله { ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم } في مواسم الحج. فحدثني عبيد بن عمير أنه كان يقرأها في المصحف))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: مُحَمَّد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبدي أبو بكر الحافظ البصري بندار (ت 167- 252هـ))، سبق تفصيل حاله، وتبين رجحان تضعيفه، أو على الأقل التوقف في حاله.

والثالث مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب بن المغيرة بن الحارث المدني أبو الحارث (80-158هـ): ثقة[2]. لكنه حدث عمن لم يسمع، مما يعني أنه كان يُدلس. قال بن معين عن ابن أبي ذئب: ((لم يسمع من عجلان والد مُحَمَّد بن عجلان، إنما سمع من عجلان مولى المشمعل. وقال أبو زرعة وقد سئل عن حديث جابر "لا طلاق قبل نكاح" لم يسمع ابن أبي ذئب من عطاء إنما رواه عمن سمع عطاء))[3]. وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن عن عطاء فالإسناد منقطع، لأنه لم يسمع من عطاء.

والراوي الثالث: عبيد بن عمير مولى أم الفضل، و يقال: مولى ابن عباس، مجهول[4].

---

[1] ابن خزيمة: صحيح ابن خزيمة، حققه مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، 1970، رقم الأثر 3054،ج 4 ص: 351.

[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 505، ج 8 ص: 221.

[3] أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل، ص: 266.

[4] ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 646.

والرواية الأخيرة– السادسة عشرة–: ((أحمد بن عبدة، أخبرنا حماد بن زيد، عن عبيد الله بن أبي يزيد قال: سمعت ابن الزبير يقرأها:" ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج"))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي أبو إسماعيل البصري (ت 179هـ عن 81 سنة): ثقة، ثبت، كان عثمانيا، وقال بن أبي حاتم – في المراسيل عن أبيه–: ((لم يسمع من أبي المهزم شيئا))[2]. وبما أن التفريق بين السماع من عدمه كان معروفا في زمانه ومطلوبا بين أهل الحديث، وهو نفسه كان يُفرق بين صيغ التحديث، كحدثنا، وعن، وقال[3]. فمن حقنا أن نحكم عليه بأقواله، ولا يصح حمل عنعنته على السماع. فبما أنه لم يصرح أنه سمع من عبيد الله بن أبي يزيد فهذا شاهد على أنه لم يسمع منه الخبر الذي رواه. وبما أنه مذكور في كتب المراسيل أنه من بين الذين أرسلوا عن غيرهم[4]، فهذا شاهد قوي على أن الرجل حدث عن رواة لم يسمع منهم، أو أنه حدث عنهم بما لم يسمعه منهم.وبما أن هذا حاله، والخبر الذي رواه فيه ما يُنكر، وهو هنا قد عنعن فالإسناد بينه وبين عبيد الله بن أبي يزيد لم يثبت اتصاله.

وإنهاءً لهذه المجموعة يتبين جليا أن كل أسانيد رواياتها لم تصح، وأنها روية آحاد وليست متواترة. وهذا شاهد دامغ على عدم صحتها، لأنه لا يُعقل ولا يصح أن تكون تلك الزيادة من القرآن و التي تتعلق بركن من أركان الإسلام– الحج– ولا تروى إلا عن اثنين من صغار الصحابة هما: ابن عباس، وابن الزبير– رضي الله عنهما– !! فلو كانت كما تلك الروايات صحيحة لوصلتنا بطرق كثيرة جدا تصل إلى حد التواتر. خاصة وأنها زعمت أنها كانت متداولة بين هؤلاء بعد توحيد المصاحف.فلو كانت كذلك لوصتنا بالتواتر قطعا. وبما أنها لم تصلنا متواترة، وإنما وصلتنا عن اثنين فقط، هما من صغار الصحابة فهذا شاهد دامغ على أن تلك الزيادة القرآنية المزعومة غير صحيحة، وما هي إلا زيادة مختلقة.

---

1 ابن خزيمة: صحيح ابن خزيمة، رقم الأثر 3055،ج 4 ص: 352.

2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 13، ج 2 صك 6، 7.

3 أنظر مثلا: الألباني: صحيح ابن ماجة، ج 2، رقم: 2226،2750 3948،،3997. و مسلم: الصحيح، رقم: 69،، 99، 16، 21.

4 ابن أبي حاتم: المراسيل، ص: 10. والعلائي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص: 18.

وأما نقدنا لتلك الروايات من جهة المتن، فهي أيضا لم تصح متنا، بدليل الشواهد الآتية:

أولا إن تلك الروايات تضمنت صراحة القول بأن القرآن قد تعرض للتحريف، بإسقاط منه عبارة غير منسوخة، هي ((في مواسم الحج)).وبما أنها قالت ذلك، فهذا شاهد قطعي على بطلانها، لأنه يتعارض صراحة مع ما نص عليه القرآن الكريم من أنه كتاب مُحكم لا يأتيه البطل أبدا، وان الله تعالى تولى حفظه.

وثانيا إن عدم صحة أسانيد كل تلك الروايات يُضعف متونها من دون شك، ويفقدها الأصل الصحيح الذي تقوم عليه. وهذا وحده كافٍ لرفضها كلية، لأنها روايات قامت على أسانيد باطلة.

وثالثا إن تلك الزيادة القرآنية المزعومة ((في مواسم الحج))، لا تصح لأنه لا وجود لها في قراءات المصحف العثماني، كما في قراءتي نافع وعاصم. وبما أنها رُويت عن الصحابيين ابن عباس، وابن الزبير، فإن هذا دليل دامغ آخر على عدم صحة القول بقرآنية تلك الزيادة المزعومة. لأن ابن عباس من بين الذين رووا القراءات الصحيحة التي تضمنها المصحف العثماني، كقراءة الإمام نافع[1]، وبما أن تلك الزيادة لا وجود لها في هذه القراءة، فهذا يعني أنها زيادة مكذوبة عليه بلا شك.

وأما عبد الله بن الزبير، فقد زعمت الرواية الأخيرة – السادسة عشرة– أن عبيد الله بن أبي يزيد قال: سمعت ابن الزبير يقرأها:" ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج"))[2]. وبما أنه هذا الراوي ولد سنة 40 هـ، فهذا يعني أن عبد الله بن الزبير قرأ الآية بتلك الزيادة بعد توحيد المصاحف، وهذا زعم باطل قطعا. لأن ابن الزبير هو نفسه كان من بين الذين وحدوا المصحف العثماني[3]، فلماذا لم يُلحقها به؟؟!!. وبما أنه لم يلحقها به، وأنه لا يصح أن يُخالف قراءات المصحف الذي شارك في توحيده. فإن هذا يعني أن نسبة تلك الزيادة إلى ابن الزبير هي أمر لا يصح و مكذوبة عليه.

---

1 أنظر مثلا: السيد بن أحمد بن عبد الرحيم: أسانيد القراء العشرة: المرحلة الأولي، ص: 14 وما بعدها.

2 ابن خزيمة: صحيح ابن خزيمة، رقم الأثر 3055،ج 4 ص: 352.

3 سبق توثيق ذلك.

ورابعا إن ما زعمته تلك الروايات هو أمر مخالف للخبر الصحيح المتعلق بتاريخ القرآن، والذي ينص على أن الصحابة جمعوا كل القرآن الكريم في خلافة أبي بكر، ثم وُحدت قراءاته في عهد عثمان بن عفان[1]. وبما أنها خالفت ذلك الخبر الصحيح فهي روايات باطلة بالضرورة اختلقها الرواة الكذابون من أهل الأهواء لغايات في نفوسهم.

وأما إذا قيل: إنه من الممن أن تكون بعض الآيات قد سقطت من الصحابة عند جمعهم للقرآن وتوحيده، ومن ثم ضاعت منهم. فأقول: هذا مجرد احتمال نظري، لا يصح افتراضه عمليا ولا نظريا لأن هذا لا ينطبق على القرآن الكريم. لأن هذا الكتاب تولى الله تعالى حفظ. ولأن جمعه تم بإجماع من الصحابة، وأن الذين تولوا ذلك كانوا من كبار حفاظ القرآن وقرائه. وحتى إذا فاترضنا جدلا أنه سقطت منهم أية، فهذا لن يستمر إلا فترة قصيرة جدا ثم يتنبه له المسلمون، ومن ثم لن تضيع من القرآن آية ولا أقل منها.

وخامسا إنه مما يُبطل ما زعمته تلك الروايات أنه وردت روايات أخرى منها ما هو عن ابن عباس ذكرت تلك الآية من دون الزيادة المزعومة. منها حديث نبوي شريف: ((حدثنا عبد الله،حدثني أبي،ثنا أسباط، ثنا الحسن بن عمرو الفقيمي، عن أبي أمامة التيمي قال قلت لابن عمر: إنا نكري فهل لنا من حج قال أليس تطوفون بالبيت وتأتون المعرف وترمون الجمار وتحلقون رؤوسكم قال: قلنا بلى، فقال ابن عمر: جاء رجل إلى النبي- صلى الله عليه وسلم- فسأله عن الذي سألتني فلم يجبه حتى نزل عليه جبريل- عليه السلام- بهذه الآية { ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم } فدعاه النبي -ﷺ- فقال: أنتم حجاج))[2].

ومنها((حدثنا أبو كريب، قال: ثنا عثمان بن سعيد، عن علي بن مسهر، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس، قال: كان متجر الناس في الجاهلية عكاظ وذو المجاز، فلما جاء الاسلام كأنهم كرهوا ذلك، حتى أنزل الله جل ثناؤه:" ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم"))[3].

[1] سبق توثيق ذلك.
[2] أحمد بن حنبل: المسند، رقم الحديث: 6434، ج 2 ص: 155.
[3] الطبري: تفسير الطبري، ج 15 ص: 10.

ومنها((حدثنا يوسف بن موسى،حدثنا جرير،عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد،عن عبد الله بن عباس قال: قرأ هذه الآية (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم) قال: كانوا لا يتجرون بمنى فأمروا بالتجارة إذا أفاضوا من عرفات))[1].

فماذا يعني ذلك؟؟!!، إنه يعني أن هذه الروايات، وعلى رأسها الحديث النبوي هي دليل دامغ على بطلان الروايات التي قالت بتلك الزيادة القرآنية المزعومة. ولا شك ان هذه الروايات التي أوردناها هنا هي الروايات الصحيحة حتى وإن كان إسناد بعضها لم يصح. فهي الصحيحة لأنها تتفق مع القرآن الكريم والتاريخ الصحيح. ومن جهة أخرى فإن هذا يدل على أن الروايات السابقة –القائلة بالزيادة المزعومة– قد تعرّضت للتحريف عن قصد وسبق إصرار وترصد لتحقيق غايات مُخطط لها سلفا!!.

وأخيرا –سادسا– إن تلك الزيادة القرآنية المزعومة((في مواسم الحج)) تشهد بنفسها على أنها ليست من القرآن، وإنما هي زيادة أُقحمت فيه إقحاما، بدليل الشواهد الثلاثة الآتية: أولها إذا نظرنا بدقة وتمعن في الآية بتلك الزيادة ((لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ (**في مواسم الحج**) فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُواْ اللّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّآلِّينَ)(البقرة: 198))، يتبين لنا منها أنها زيادة مُقحمة، لأنها تُعرقل سياق الكلام، ثم إذا حذفناها نجد الكلام تاما وسلسا، وليس في حاجة إلى تلك الزيادة المزعومة.

والشاهد الثاني مفاده أن وجود تلك الزيادة في الآية المذكورة، لا دور له في خدمة المعنى، لأن الآية واضحة أنها تتكلم عن الحج، وحتى التي قبلها تتكلم عنه، قال سبحانه: ((الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّهُ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَا أُوْلِي الأَلْبَابِ)(البقرة: 197)). فسياق الكلام لم يكن في حاجة إلى هذه الزيادة، لأنه كان واضحا ومعروفا أنه يتكلم عن الحج. وهذا يعني أنوجود تلك الزيادة المزعومة لا فائدة منه، وليس ضروريا، وحاشا لكلام الله أن يكون كذلك.، مما يعني أنها مُختلقة افتراها أهل الأهواء وأدخلوها في تلك الآية للطعن في القرآن والصحابة.

[1] أبو داود، السنن، دار الكتاب العربي، بيروت، رقم الحديث، 1733، ج 2 ص: 75. و الألباني: صحيح أبي داود، رقم الحديث، 1523، ج 1 ص: 325.

والشاهد الأخير- الثالث- مضمونه أن ذكر تلك الزيادة لموسم الحج بالجمع (مواسم الحج) هي من علامات اختلاقها، لأن هذا يعني وجود عدم دقة في التعبير، ونقص في الفهم، وركاكة في الأسلوب. لأن التعبير الدقيق والملائم هو: موسم الحج. لأن الحج موسم واحد في العام وليس مواسم. والشاهد على ذلك أيضا حديث نبوي عن ((جابر بن عبد الله قال: كان رسول الله - ﷺ- يعرض نفسه على الناس في **الموسم** فيقول: ألا رجل يحملني إلى قومه فإن قريشا قد منعوني أن أبلغ كلام ربي))[1]. ومن ذلك قول عبد الله بن الزبير لما قسم ميراث أبيه- رضي الله عنهما- فكان مما قاله: ((لا والله لا أقسم بينكم حتى أنادي **بالموسم** أربع سنين ألا من كان له على الزبير دين فليأتنا فلنقضه قال فجعل كل سنة ينادي **بالموسم** فلما مضى أربع سنين قسم بينهم))[2]. فلم يقل: (حتى أنادي بالمواسم أربع سنين). فتدبر جيدا. وبما أن الأمر هكذا فلا يصح أن يَرد ذلك اللفظ في القرآن بالجمع، لأنه كتاب عربي مُحكم مبين. وعليه فإن تلك الزيادة المزعومة غير صحيحة، وإنما افتراها محرفو التاريخ من أهل الأهواء وأمثالهم.

وإنهاء لروايات المجموعة الثانية- من المبحث الأول- يتبين جليا أنها روايات قالت بتعرض القرآن للتحريف عندما ادعت سقوط آية مزعومة غير منسوخة من القرآن الكريم. فأقمن الأدلة الدامغة على بطلان زعمها هذا بإظهار عدم صحتها إسنادا ومتنا.

وأما روايات المجموعة الثالثة- الأخيرة من المبحث الأول -، فموضوعها إلحاق عبارة ((فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى))، بالآية رقم: 24 من سورة النساء. وهي قوله سبحانه: ((وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاء إِلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاء ذَلِكُمْ أَن تَبْتَغُواْ بِأَمْوَالِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ(إلى أجل مسمى) فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُم بِهِ مِن بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً)(النساء: 24)).

---

[1] الألباني: صحيح بن ماجة، ج 9 ص: 42، رقم: 197.
[2] البخاري: الصحيح، ج 4 ص: 88، رقم: 3130.

وسأذكر من تلك الروايات ما يأتي: **أولها**: ((حدثنا عبد الله،حدثنا نصر بن علي قال: أخبرني أبو أحمد، عن عيسى بن عمر، عن عمرو بن مرة، عن سعيد بن جبير " فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى "، وقال هذه قراءة أبي بن كعب))[1]. فهل زعمها هذا صحيح؟؟، إنه لا يصح، وسننقدها –مع باقي الروايات الأخرى– من جهة الإسناد أولا، ثم ننقدها متنا ثانيا.

هذه الرواية إسنادها لا يصح، لأن من رجاله: نصر بن علي بن نصر بن علي بن صهبان الأزدي الجهضمي (ت 250هـ)، قيل فيه: ثقة[2]،وقد اتهمه الخليفة المتوكل بالرفض بسبب حديث رواه فيه تشيع، فأمر بضربه[3]. وجعله الشيعة من رجالهم،ورواياته في كتبهم الإمامية الخاصة بهم[4]. فالرجل مُتهم ومشبوه،والخبر يتفق مع ما أُتهم به من التشيع، وقد عدّه الشيعة منهم. لذا يبدو أنه كان يُمارس التقية. لذا فالخبر من جهته لا يثبت.

والثاني: مُحَمَّد بن عَبد الله بن الزبير الزبيري الكوفي (ت 203هـ)، قيل فيه: ثقة، ليس به بأس، صدوق، يتشيع، له أوهام[5]. و قال أحمد بن حنبل: ((يأتي بما لا يرويه عامة الناس، وما به بأس))[6]. وقوله هذا دليل دامغ على ممارسة الرجل للتقية، وتلاعبه بالأخبار، فمن أين له بتلك المرويات التي لا يرويها عامة الناس؟؟!، إنه لا يُمكن أن ينفرد راوٍ بأخبار، إلا إذا كان يختلقها، لأن الرواية التي لا أصل مسبوق لها إسنادا ومتنا فهي رواية مكذوبة، أومشكوك فيها على أقل تقدير. ولا يصح قبول مثل هذه الروايات من أي راوٍ كان، خاصة عندما تتعارض مع الصحيح من الأخبار وحقائق الشرع، والعقل،والعلم. فما بلك إذا كان قائلها راوٍ مُتشيع؟!!. علما بأن الشيعة الإمامية قد جعلوا ذلك الراوي من رجالهم، ورواياته في كتبهم المذهبية[7]. وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

---

1 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 291.

2 ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 243.

3 الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، رقم: 7255، ج 7 ص: 332.

4 أنظر مثلا: مُحَمَّد ابن جرير الطبري الشيعي: دلائل الإمامة، ج 1 ص: 275. و آغا برزك: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ط2، دار الأضواء، بيروت، ج 3 ص: 213.

5 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 5343، ج 25 ص: 476.

6 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل، ج 7 ص: 168.

7 مُحَمَّد جعفر الطبسي: رجال الشيعة في أسانيد السنة، رقم: 108، ج 2 ص: 125. و بن البطريق: العمدة، ج 1 ص: 250. و حامد النقوي: خلاصة عقبات الأنوار في إمامة الأئمة، رقم 17، ج 2 ص: 15، 90.

والراوي الثالث: عيسى بن عمر الهمداني الأسدي الكوفي أبو عمر (ت 156 هـ) قال: ثقة[1]،عده الشيعة من رجالهم[2].

والرابع: عَمْرو بن مرة بن عَبد الله بن طارق الجملي الكوفي أبو عبد الله الأعمى (ت 118هـ)، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه ضعيف مشبوه، والراجح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته بالمحدثين.

وآخرهم- الخامس-: سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الكوفي (ت 95 هـ عن 50سنة): ثقة، حجة، لكن روايته عن أبي بن كعب مرسلة، لأنه لم يلحق به، وقد أرسل عن كثير من الصحابة[3]. فهو قد ولد نحو 45هـ، و أبي توفي ما بين سنتي: 19- 22 للهجرة كما سبق أن بيناه. وعليه فلابد من أن بعض هؤلاء الرواة هو الذي نسب ذلك إلى سعيد بن جبير.

والرواية الثانية ((حدثنا عبد الله،حدثنا مُحَمَّد بن زكريا، حدثنا أبو رجاء قال: أخبرنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمير بن يريم، عن ابن عباس: ((فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى))[4].
وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: مُحَمَّد بن زكريا: لم أميزه، وجدت منهم خمسة، كلهم ضعفاء، و الراجح أنه مُحَمَّد بن زكريا الغلابي(ت بعد: 280هـ)، وهو ضعيف[5].

والثاني:أبو رجاء، و الصحيح أنه: عبد الله بن رجاء بن عمر الغداني البصري (219أو 220 هـ): صدوق، ثقة، كثير الغلط والتصحيف ليس بحجة[6].

---

1 ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 773.
2 أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 3654، ج 1 ص: 430.
3 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 14، ج 3 ص: 8.
4 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 352 – 353.

5 ابن حجر: لسان الميزان، رقم: 567 و ما بعده، ج 5 ص: 128 و ما بعدها.
6 الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 3168، ج 1 ص: 338.

والراوي الثالث: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي (100-،160هـ): سبق تفصيل أحواله في الفصل الأول، وتبين منها أنه ضعيف مًدلس، شيعي إمامي كان يُمارس التقية.

والرابع أبو إسحاق السبيعي الشيباني الكوفي سبق تفصيل أحواله، وتبين منها أنه ضعيف، كثير التدليس والإرسال، شيعي كان يُمارس التقية، وهو هنا قد عنعن. فالإسناد لا يصح من جهته.

وآخرهم — الخامس- عمير بن يريم، والصحيح أنه: هبيرة بن يريم الشيباني أبو الحارث الكوفي (ت 66هـ)، قيل فيه: كان شيعيا مختاريا، ليس بالقوي، لا بأس بحديثه، ليس بذاك، مجهول، روى مناكير، ضعيف[1].

والرواية الثالثة: ((حدثنا عبد الله،حدثنا هارون بن إسحاق، حدثنا وكيع، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن عمير بن يريم، عن ابن عباس أنه قرأ: ((فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى))[2].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: وكيع بن الجراح تقدم تفصيل حاله في الفصل الأول، وتبين منه أنه كان كثر الخطأ، والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في تعامله مع أهل الحديث.

والثاني: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (97- 161 هـ)، قيل فيه: ثقة، ثبت، حجة، يدلس في روايته، وربما دلس عن الضعفاء،ومُرسلاته شبه الريح، فيه تشيع يسير، يثلث بعلي، و قيل أنه رجع عن ذلك. وقال: ((مؤمل بن إسماعيل: عن سفيان، قال: تركتني الروافض وأنا أبغض أن أذكر فضائل علي)). وسأله رجل عن من يشتم أبا بكر، فقال: كافر بالله العظيم))[3]. وبما أنه كان يُدلس، وتدليسه شبه الريح، وهو هنا عنعن ولم يصرّح بالسماع، فالإسناد لا يصح من جهته.

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 52، ج 10، ص: 15.

[2] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 352 – 353.

[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 199، ج 3 ص: 72 و ما بعدها. و الذهبي: سير أعلام النبلاء، رقم: 82، ج 7 ص: 241، 242، 254.

والثالث: أبو إسحاق السبيعي: تقدم حاله مرارا، وتبين منه أنه ضعيف، كثير التدليس والإرسال، شيعي كان يُمارس التقية، وهو هنا قد عنعن. فالإسناد لا يصح من جهته.

وآخرهم- الرابع- عمير بن يريم، و التصحيح أنه: هبيرة بن يريم الشيباني، قيل فيه: كان شيعيا مختاريا، ليس بالقوي، لا بأس بحديثه، ليس بذاك، مجهول، روى مناكير، ضعيف[1].

والرواية الرابعة: ((حدثنا عبد الله، حدثنا أحمد بن عصام، حدثنا أبو بكر الحنفي، حدثنا سفيان، حدثنا أبو إسحاق، عن عمرو بن حزم قال: سمعت ابن عباس يقرؤها (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى) قال عبد الله بن أبي داود: " أخطأ أبو بكر الحنفي في قوله: عمرو بن حزم، إنما هو عمر بن يريم، مكان حزم "))[2].

إسنادها لا يصح، لأن من رجاله: أبو إسحاق السبيعي، وعمرو بن حزم، والصحيح أنه هبيرة بن يريم، والرجالان ضعيفان، كما بيناه أعلاه.

والرواية الرابعة: ((حدثنا أبو كريب قال، حدثنا يحيى بن عيسى قال، حدثنا نصير بن أبي الأشعث قال، حدثني ابن حبيب بن أبي ثابت، عن أبيه قال: أعطاني ابن عباس مصحفًا فقال: هذا على قراءة أبيّ = قال أبو كريب قال يحيى: فرأيت المصحف عند نصير، فيه:(فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى)[3].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: يحيى بن عيسى بن عبد الرحمن الرملي (ت 201هـ أو بعدها)، قيل فيه: ليس بالقوي، فيه تشيع، ثقة، لا يُكتب حديثه، ضعيف، عامة ما يرويه لا يُتابع عليه، ليس بشيء، لا يُكتب حديثه[4]. و قال أبو سعد السمعاني: ((كان ممن ساء حفظه

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 52، ج 10، ص: 15.
[2] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 352 – 353.

[3] الطبري: تفسير الطبري، ج 8 ص: 176 و ما بعدها.
[4] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 428، ج 10 ص: 182.

وكثر وهمه حتى جعل يخالف الاثبات فيما يروى عن الثقات فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به))[1]. من هذا حاله لا يُحتج به، فما بالك والمتن مُنكر أيضا.

والثاني: نصير بن أبي الأشعث قال: ويقال بن الأشعث العرادي الأسدي أبو الوليد الكوفي (من الطبقة السابعة): ثقة[2]. جعله شيخ الشيعة الأمامية أبو جعفر الطوسي من رجاله[3].

والثالث: حبيب بن أبي ثابت قيس بن دينار الأسدي مولاهم الكوفي (ت 119، أو 122هـ))، سبق تفصيل حاله، وتبين منه أنه كان كثير الإرسال والتدليس عن تعمد وسبق إصرار، والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية. و بما أن هذا حاله، ومتن الرواية منكر[4]، وسبق أن بينا في الفصل الأول أن الرجل ضعيف من جهة عدالته، وأن سماعه من ابن عباس لم يثبت، فإن إسناده هذا لا يصح.

والرواية الخامسة: ((حدثنا حميد بن مسعدة، قال: حدثنا بشر بن المفضل، قال: حدثنا داود، عن أبي نضرة، قال: سألت ابن عباس عن متعة النساء. قال: أما تقرأ"سورة النساء"؟ قال قلت: بلى! قال: فما تقرأ فيها:(فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى)؟ قلت: لا! لو قرأتُها هكذا ما سألتك! قال: فإنها كذا)) [5].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: داود بن أبي هند بن عذافر القشيري مولاهم أبو بكر أو أبو مُحَمَّد البصري (ت 140هـ عن 75سنة)، قيل فيه: ثقة، روي عن أنس خمسة أحاديث لم يسمعها منه، يهم إذا حدث من حفظه، كثير الاضطراب والخلاف[6]. وهذا الرجل جعله الشيعة من رجالهم، ومروياته الإمامية في كتبهم[7]. فالإسناد لا يصح، لأن الرجل ضعيف ضبطا وعدالة،

---

1 السمعاني: الأنساب، ج 2 ص: 357.
2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 789، ج 9 ص: 309.
3 أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، ج 2 ص: 33.
4 سنفصل ذلك لاحقا.
5 الطبري: تفسير الطبري، ج 8 ص: 176 و ما بعدها.
6 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 388، ج 2 ص: 132.
7 أنظر مثلا: أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، ج 1 ض: 215، رقم: 1396. و علي البروجردي: طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، ج 3 ص: 19، رقم: 6690. و القاضي النعمان الاسماعيلي: شرح الأخبار في

ومُدلس، وشيعي بشهادة ما ذكرناه وبهذه الرواية التي تصب في التشيع الإمامي. ولأنه أيضا عنعن روايته، ومعروف عنه أن حدث عن أنس ولم يسمع منه.

والثاني: أبو نضرة منذر بن مالك بن قطعة العبدي (ت 108أو109هـ)، ثقة،أرسل عن علي بن أبي طالب، فيه ضعف، لهذاُ ذكر في الضعفاء[1].

والرواية السادسة: ((حدثنا ابن المثنى، قال: حدثنا مُحمَّد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن أبي سلمة، عن أبي نضرة، قال: قرأت هذه الآية على ابن عباس:"فما استمتعتم به منهن". قال ابن عباس:"إلى أجل مسمى". قال قلت: ما أقرؤها كذلك! قال: والله لأنزلها الله كذلك! ثلاث مرات))[2].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: مُحمَّد بن جعفر غندر الهذلي البصري(ت193هـ): ثقة، فيه غفلة وبلادة[3]. في غير شعبة يُكتب حديثه ولا يُحتج به[4].

والثاني: شعبة بن الحجاج، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه كان كثير الخطأ ومُدلس، فحدث عن رواة لم يسمع منهم. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

والثالث: أبو سلمة سعيد بن يزيد بن مسلمة الأزدي البصري (ت نحو140 هـ)، ثقة، صالح[5]. لكنه هنا قدعنعن، ولم أعثر على حاله وموقفه من التدليس. وعليه فإن احتمال ممارسته للتدليس يبقى واردا، إلى جانب احتمال عدم ممارسته له. لذا فنحن ننظر إلى خبره هذا على أنه معنعن، لأن التدليس قد شاع استخدامه في زمانه، ولأني عثرت له على رويات بعضها صرّح فيها

فضائل الأئمة، ج 6 ص: 377. و ابن جرير الطبري الشيعي: دلائل الإمامة، ط1، مؤسسة البعثة، قم، 1413، ج 1 ص: 176.

1 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 528، ج 9 ص: 215.

2 الطبري: تفسير الطبري، ج 8 ص: 176 و ما بعدها.

3 ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 63. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 2295، ج 3 ص: 224.

4 الذهبي: الميزان، رقم: 7324، ج 5 ص: 419.

5 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 2381، ج 11 ض: 115.

بالسماع، و أخرى لم يُصرح فيها بذلك[1]. مما يعني أن الرجل كان يُفرق بين الصيغتين، وهذا يجعلنا نَنظر إلى روايته على أن إسنادها لم يثبت اتصاله.

وآخرهم- الرابع-: أبو نضرة منذر بن مالك بن قطعة العبدي (ت 108أو109هـ)، قيل فيه: ثقة،أرسل عن علي بن أبي طالب، فيه ضعف، لهذا ذكر في الضعفاء[2].

والرواية السابعة: ((حدثنا ابن المثنى قال، حدثنا ابن أبي عدي، عن شعبة = وحدثنا خلاد بن أسلم قال، أخبرنا النضر قال، أخبرنا شعبة = عن أبي إسحاق، عن ابن عباس بنحوه))[3].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: شعبة بن الحجاج، ذكرنا سابقا أنه كثير الخطأ ومُدلس، فحدث عن رواة لم يسمع منهم. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

والثاني أبو إسحاق السبيعي بينا سابقا أنه ضعيف،كثير التدليس والإرسال، شيعي كان يُمارس التقية، وهو هنا قد عنعن. فالإسناد لا يصح من جهته.

والرواية الثامنة: ((حدثنا ابن بشار،قال: حدثنا عبد الأعلى، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة قال: في قراءة أبيّ بن كعب:(فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى))[4].
وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري (ت 189 هـ)، ثقة[5]، ثقة[5]، وقال مُحَمَّد بن سعد: لم يكن بالقوي[6]. وذكره الذهبي في الضعفاء وقال: صدوق، رُمي بالقدر. و ذكر أحمد ابن حنبل أن في حديثه تخليطا إذا حدث من حفظه[1].

---

[1] أنظر مثلا: مسلم: الصحيح، رقم: 478، ج 1 ص: 118، رقم:1664 ج 2 ص:77، و رقم: 5755، ج 6 ص: 179. و الألباني: صحيح بن ماجة، رقم: 4299، ج 2 ص: 431.
[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 528، ج 9 ص: 215.
[3] الطبري: تفسير الطبري، ج 8 ص: 176 و ما بعدها.
[4] الطبري: تفسير الطبري، ج 8 ص: 176 و ما بعدها.
[5] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 201، ج 5 ص: 64.
[6] الذهبي: ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ط 1، دار المنار، الزرقاء، 1986، رقم: 196، ص: 114.

والثاني: سعيد بن أبي عروبة اليشكري البصري (ت156هـ): ثقة حافظ، كثير التدليس[2]. حدث عن كثيرين لم يسمع منهم، و فيه قال أحمد بن حنبل: ((لم يسمع سعيد بن أبي عروبة من الحكم بن عتيبة، ولا من حماد، ولا من عمرو بن دينار، ولا من هشام بن عروة، ولا من إسماعيل بن أبي خالد، ولا من عبيد الله بن عمر، ولا من أبي بشر، ولا من زيد بن أسلم، ولا من أبي الزناد. قال أبي: وقد حدث عن هؤلاء كلهم، ولم يسمع منهم شيئاً))[3]. وبما أنه كان كثير التدليس، وهنا قد عنعن عن قتادة، فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي(ولد سنة 60أو 61، توفي سنة 116 أو 117 هـ): قيل فيه: ثقة، يدلس، كان حاطب ليل في جمعه للحديث، روى عن أقوام لم يسمع منهم[4]. وبما أن هذا هو حاله، ولم يلحق بأبي بن كعب، ولا ذكر عمن أخذ خبره، فالإسناد لا يصح.

والرواية التاسعة: ((عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء أنه سمع ابن عباس يراها الآن حلالا، وأخبرني أنه كان يقرأ (فما استمتعتم [به] منهن إلى أجل فآتوهن أجورهن [ ]))[5].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: عبد الرزاق الصنعاني سبق تفصيل أحواله، وتبين منها أنه وإن وُثقه كثيرون، فإن غيرهم ضعفوه، واتهموه بالكذب، وكان كثير التدليس، واتضح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية. وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح بينه وبين ابن جريج.

---

[1] الذهبي: المغني في الضعفاء، ص: 175، رقم: 3445. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 2 ص: 215.

[2] ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 360.

[3] موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 971، ج 2 ص: 30 و ما بعدها.

[4] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 4848، ج 23 ص: 506 و ما بعدها. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 3 ص: 151.

[5] عبد الرزاق الصنعاني، المصنف، رقم الأثر: 14022، ج 16 ص: 424.

والثاني ابن جريج، سبق تفصيل أحواله، وهو هنا حتى وإن قال: ((أخبرني)، فهو ضعيف من جهة ضبطه وعدالته كما بيناه سابقا، ويزيد ضعا بطلان متن الخبر[1].

كما أن الإسناد بين عطاء وابن عباس لا يصح اتصاله، لأنه عندما أصبح عطاء (ولد سنة 27 هـ) من موالي ابن عباس، كانت المصاحف قد وُحدت وتضمنت القراءات الصحيحة، كان ابن عباس من رواة كثير منها، كقراءة نافع. وبما أن هذه القراءة ليس فيها تلك الزيادة المزعومة، فإن القول بأن عطاء سمع ابن عباس يقرأها، هو زعم باطل، وهذا يعني أن الاتصال المزعوم لا يصح، وان أحد رواة الخبر هو الذي اختلقه.

والرواية العاشرة: ((حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي هلال، عن ابن عباس، أنه قرأ: « فما استمتعتم به منهن إلى أجل فآتوهن أجورهن »))[2].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي (100-160هـ): سبق تفصيل أحواله في الفصل الأول، وتبين منها أنه ضعيف مًدلس، شيعي إمامي كان يُمارس التقية. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح.

والثاني أبو إسحاق السبيعي الكوفي بينا أحواله سابق، واتضح أنه ضعيف، كثير التدليس والإرسال، شيعي كان يُمارس التقية، وهو هنا قد عنعن. فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: أبو هلال عمير بن قميم الثعلبي، ترجم له البخاري وابن أبي حاتم من دون أن يذكرا حاله جرحا ولا تعديلا[3]. وقال الذهبي: ((لا يعرف، وذكره البخاري في الضعفاء وسماه عميرا، وقال: لا يتابع على حديثه))[4]. واضح أن هذا الراوي هو من الرجال المجاهيل الذين انفرد أبو إسحاق السبيعي بالرواية عنهم.

---

[1] سنبين ذلك في موضع نقد المتن لاحقا.

[2] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 494.

[3] البخاري: التاريخ الكبير، رقم: 3239، ج 6 ص: 199. و ابن أبي حاتم: الجرح و التعديل، رقم: 2092 ج 3 ص: 373.

[4] الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 10697، ج 7 ص: 476.

والرواية الأخيرة–الحادية عشرة –: ((حدثنا عبد الله،حدثنا مُحَّد بن بشار، حدثنا مُحَّد، حدثنا شعبة قال: سمعت أبا إسحاق، أنه سمع هبيرة بن يريم، أنه سمع ابن عباس يقول في هذه الآية: (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: شعبة بن الحجاح، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه ثقة[2]، لكنه كان يُدلس، وكثير الخطأ في أسامي الرواة ويُقلبها[3].

والثاني: أبو إسحاق السبيعي، سبق تفصيل أحواله، وتبين أنه ضعيف،كثير التدليس والإرسال عن سبق إصرار وترصد، وأنه انفرد برواة كثيرين مجهولين. وأنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية.

والثالث: هبيرة بن يريم الشيباني أبو الحارث الكوفي (ت 66هـ) و روى عنه أبو إسحاق السبيعي وتفرد به، وهو قريبه من زوجته. وقيل فيه: كان شيعيا مختاريا، ليس بالقوي، لا بأس بحديثه، ليس بذاك، مجهول، روى مناكير، ضعيف[4].

وبذلك يتبين أن كل أسانيد تلك الروايات لم تصح،، وأنها روايات أحاد رُويت عن اثنين من الصحابة، هما: ابن عباس، وأبي بن كعب، ومعظمها عن ابن عباس، وهذا شاهد دامغ على بطلان تلك الروايات. لأنه لو كان ما زعمته صحيحا لوصلنا بالتواتر عن عدد كبير من الصحابة، لأنه أمر خطير وزعمت أنه ورد في القرآن. فلا يُمكن أن يرد أمر في القرآن، ولا يُنسخ، ثم لا يُروى إلا عن آحاد من الصحابة.

وأما نقدنا لها من جهة متونها، فهي قد تضمنت مضمونا واحد قامت الأدلة والشواهد الكثيرة على بطلانه. منها أولا إن عدم صحة أسانيدها كما أثبتناه أعلاه يُضعف متونها، ويفقدها

---

1 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 352 – 357 و ما بعدها.
2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 590، ج 3 ص: 233 و ما بعدها.
3 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد،رقم: 1161، ج 2 ص: 140.
4 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 52، ج 10، ص: 15.

الأصل الصحيح الذي تقوم عليه. وهذا يكفي وحده لرفض تلك الروايات كلها، لأنها روايات لا أصل صحيح لها.

وثانيا بما أن تلك الروايات ذكرت صراحة بأن كلمات من القرآن سقطت منه وهي غير منسوخة، وأن بعض الصحابة كان يقرأها بعد توحيد المصاحف، ولم تكن ضمنها. فإن هذا يعني أن القرآن الكريم قد تعرض للتحريف حسب زعمها. وقولها هذا هو دليل قطعي ضدها يشهد ببطلانها من دون شك. لأن ما زعمته مخالف للقرآن الكريم وينقضه نقضا، بحكم أن أنه كتاب مُحكمة آياته، لا يأتيه الباطل أبدا، وقد تكفل الله تعالى بحفظه.

وثالثا إن مما يُبطل تلك الزيادة المزعومة المتعلقة بزواج المتعة، أنها تخالف مُراد الآية كما هي في القرآن الكريم، فهي تتكلم عن الزواج الدائم لا عن المؤقت– زواج المتعة–، وهذا واضح من قوله تعالى: ((وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاء إِلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاء ذَلِكُمْ أَن تَبْتَغُواْ بِأَمْوَالِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُم بِهِ مِن بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً)(النساء: 24)).

ومن جهة أخرى فهي زيادة مخالفة أيضا لآيات الزواج الأخرى الواردة في القرآن، لأنه لا يوجد فيه إلا الزواج العادي– الدائم–، أو التسري، ولا وجود فيه لزواج المتعة أبدا. وعليه فإن إقحام تلك الكلمات المزعومة في الآية القرآنية يُفسد معناها، ويجعلها ركيكة الأسلوب، وسياق الكلام لا يتطلبها. وهذا مُنزه عنه كتاب الله تعالى من جهة، وهو شاهد دامغ على بطلان تلك الزيادة المزعومة من جهة أخرى.

ورابعا إنه واضح من تلك الروايات أنها تشهد بنفسها –إسنادا ومتنا– أنها روايات مُختلقة وموجهة لتحقيق غايات مذهبية مُخطط لها سلفا عن سبق إصرار وترصد، كالطعن في القرآن بالتحريف، و اتهام الصحابة بتحريفه، والانتصار لزواج المتعة. ولا شك ان الذي اختلقها هم الرواة الشيعة الإمامية، لأن ما حملته تلك الروايات من خلفيات ومعانٍ هي من مذهبهم و تصب في خدمته. بدليل أن معظم رواتها تبين أنهم من الشيعة، وأنها انتصرت للزواج المؤقت– زواج المتعة–، وهو حلال ومحبوب ومطلوب عندهم، فدعموه وأصّلوه باختلاق زيادة ألحقوها بالقرآن الكريم.

وخامسا إن القول بأن كلمات من القرآن غير منسوخة سقطت منه ولم تُكتب في المصحف البكري، ولا العثماني، وأنها غابت عن معظم الصحابة إلا عن اثنين منهم. هو زعم باطل من دون شك، لأن الثابت قطعا أن الصحابة جمعوا القرآن كله في خلافة أبي بكر، ثم وحدوا مصاحفه من جهة القراءات في عهد عثمان، وكل هذا تم بإجماع منهم، وقد تولاه كبار حفاظ الصحابة وقرائهم. فلا يصح أبدا الزعم بسقوط تلك الكلمات أو غيرها من القرآن الكريم، لما ذكرناه، ولأن الله تعالى قد تكفل بحفظ كتابه.

ولا يصح أيضا الزعم بأن تلك الزيادة المزعومة كانت في قراءتي أبي بن كعب، وعبد الله بن عباس، لأن الثابت قطعا أن هذين الصحابيين هما من رواة القراءات الصحيحة التي جمعها المصحف العثماني، وليس فيها تلك الزيادة المزعومة، كما في قراءتي نافع وعاصم. وهذا دليل قطعي على بطلان ما زعمته تلك الروايات، ويكفي وحده لرفضها ونقضها من أساسها. وعليه فإن كل رواية تقول بأن صحابيا انفرد بآية أو بكلمات من القرآن لم تُكتب في المصحف العثماني وظلت متداولة بعده، فهي رواية باطلة قطعا، بدليل الشرع والتاريخ والعقل، وهذا امر بينا صحته في مواضع كثيرة من كتابنا هذا.

وأخيرا – سادسا– إن من مظاهر اختلاق تلك الروايات وتلاعب المحرفين بها للطعن بها في القرآن واتهام الصحابة بتحريفه، أن مضمون تلك الزيادة المزعومة متباين وليس واحدا. فرواية قالت أن تلك الزيادة هي: ((فما استمتعتم به منهن **إلى أجل فآتوهن أجورهن** »))[1]. وأخرى قالت: ((فما استمتعتم به منهن **إلى أجل**))، وأخرى قالت:((فيما استمتعتم **بهن إلى أجل مسمى**)). فماذا يعني هذا؟؟!!. فهل يُعقل أن تلك الزيادة تنزل بهذا الاختلاف؟؟!!، فهل يَعقل أن تكون هذه الزيادات كلها قرآن؟؟!! أليس هذا دليل دامغ على أن الحكاية من مختلقة من أساسها؟؟!!.

وبذلك يتبين جليا أن كل روايات المجموعة الثالثة لم تصح إسنادا ولا متنا، وأنها روايات زعمت بأن القرآن الكريم قد سقطت منه كلمات غير منسوخة. فأقمنا الأدلة القطعية والدامغة على بطلان زعمها هذا، واتضح أنها روايات اختلاقها المحرفون من الشيعة الإمامية وأمثالهم للطعن في القرآن بالتحريف، واتهام الصحابة بتحريفه.

[1] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 494.

وختاما لما ذكرناه أُشير هنا إلى أنه ربما يعترض علينا بعض أهل العلم بقوله: نعم إن تلك الروايات السابقة قالت صراحة بتعرض القرآن للتحريف، بدعوى أن تلك الزيادة المزعومة لم تنسخ، وإنما سقطت من القرآن، وقد تبين عدم صحة زعمها هذا إسنادا ومتنا. لكن توجد رواية ليست من بين تلك الروايات ذكرت أن تلك الزيادة كانت قرآنا ثم نُسخت، مما يعني أن الزيادة المذكورة لها ما يُقويها، والشاهد على ذلك الرواية الآتية: ((حدثنا مُحَّد بن عبد الله الحضرمي، ثنا أبو كريب، ثنا معاوية بن هشام، ثنا سفيان عن موسى بن عبيدة،عن مُحَّد بن كعب،عن ابن عباس قال: كانت المتعة في أول الإسلام وكانوا يقرؤون هذه الآية (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى) كان الرجل يقدم البلد ليس له به معرفة فيتزوج بقدر ما يرى أنه يفرغ منه حاجته لتحفظ متاعه وتصلح شأنه حتى نزلت هذه الآية (حرمت عليكم أمهاتكم) إلى آخر الآية: ونسخ الأجل وحرمت المتعة وتصديقها في القرآن (إلا على أزواجهم أو ما ملكت إيمانهم فإنهم غير ملومين) فما سوى هذا الفرج فهو حرام))[1].

فأقول: هذه الرواية لا تصح متنا ولا إسنادا، فأما متنا فهي مردودة بدليل الشواهد الآتية: أولها إنه لا يوجد في القرآن الكريم تحليل لزواج المتعة، ولا أية إشارة إلى أنه كان جائزا ثم حرم. والثاني إن الثابت والمعروف بين أهل العلم ان زواج المتعة أُبيح لفترة محدودة ثم حُرم بالسنة النبوية وليس بالقرآن الكريم. والشاهد الأخير هو أن ما زعمته هذه الرواية مردود بما ذكرته الروايات السابقة التي نصت على أنها لم تنسخ، ونحن هنا نرد الضعيف بالضعيف، ونصحح الخبر الصحيح بالقرآن الكريم وما يتفق معه.

وأما إسنادا، فهو إسناد باطل يشهد على أن الرواية بكاملها لا تصح من جهة، وكشف حقيقة أحوال الرواة الذين اختلقوه من جهة أخرى. إنه لا يصح، لأن من رجاله: معاوية بن هشام القصار الأزدي أبو الحسن الكوفي (ت 204هـ)، قيل فيه:صالح وليس بذاك، صدوق يهم، كثير الخطأ، رجل صدق وليس بحجة، روى ما ليس من سماعه[2].

---

1 الطبراني: المعجم الكبير، ط2، مكتبة العلوم و الحكم، 1983، ج 10 ص: 320.

2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 403، ج 9 ص: 155.

والثاني: سفيان الثوري سبق تفصيل حاله، وتبين أنه كان يدلس ويرسل، وبما أنه هنا قد عنعن، فالإسناد لم يثبت اتصاله بينه وبين موسى بن عبيدة.

والثالث: موسى بن عبيدة بن نشيط المدني أبو العزيز (ت 153هـ)، قيل فيه: لا تحل الرواية عنه، ليس بشيء، منكر الحديث، ضعيف، ليس بثقة، ثقة وليس بحجة، رجل صالح، مُنكر الحديث، مُخلط[1]. وقد جعله الشيعة الإمامية منهم[2].

ثانيا:نقض قراءات:(كل سفينة صالحة، على ما أصابهم، وغير الضالين):

نُفرد هذا المبحث لنقد ونقض روايات كثيرة من القراءات القرآنية المنسوبة إلى بعض كبار حفاظ الصحابة وقرائهم، أذكرها في ثلاث مجموعات: الأولى تتعلق بقراءة (كل سفينة صالحة غصبا)، والثانية تخص قراءة (على ما أصابهم)، والأخيرة– الثالثة– تتعلق بقراءة(وغير الضالين). ننقدها أولا إسنادا، ثم متنا ثانيا:

فبالنسبة لروايات المجموعة الأولى، أذكر هنا أولا الآيتين القرآنيتين اللتين تتعلق بهما تلك الزيادات المزعومة، قال تعالى: ((أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً،وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَاناً وَكُفْراً)(الكهف:79– 80)). وأما الزيادات المزعومة التي أقحمت في الآيتين، فسترد تباعا فيما يأتي من رواياتها:

أولها: ((حدثنا الحسن بن يحي، قال: أخبرنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن قتادة، قال: هي في حرف ابن مسعود: وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة **صالحة** غصبا))[3].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: الحسن بن يحي المقدسي، شيخ الطبري، لم أعثر له على ترجمة،ولا على حال، فيبدوا أنه مجهول.

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 636، ج 9 ص: 255 و ما بعدها.

[2] أنظر: عبد الحسين الشبستري: أصحاب الإمام جعفر الصادق، رقم: 3446، ج 4 ص: 322. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 4408، ج 2 ص: 8.

[3] الطبري: تفسير الطبري، رقم الأثر: 17521،ج 10 ص: 3.

والثاني: عبد الرزاق الصنعاني تقدم تفصيل أحواله وتبين انه ضعيف، مُدلس، ومُتهم بالتشيع الإمامي، والراجح أنه كان يُمارس التقية في تعامله مع أهل الحديث.

والثالث: معمر بن راشد، سبق تفصيل أحواله في الفصل الثالث، وتبين منها أنه ضعيف، ومدلس، ومتلاعب، والراجح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية في تعامله مع أهل الحديث.

وآخرهم- الرابع-: قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي(ولد سنة 60أو 61، توفي سنة 116 أو 117 هـ): وُصف بأنه: كان حاطب ليل في جمعه للحديث، ثقة، مُدلس، روى عن أناس لم يسمع منهم[1]. كان كثير التدليس والإرسال، وقد حدث عن أقوام كثيرين لم يسمع منهم من الصحابة والتابعين، ولم يثبت سماعه من الصحابة إلا من أنس بن مالك المتوفى سنة 93هـ[2]. فالرجل ضعيف، والإسناد منقطع بينه وبين ابن مسعود، وحكاية القراءة المنسوبة إليه مكذوبة عليه، لأن القراءة الصحيحة المروية عنه هي من بين قراءات المصحف العثماني، كقراءة عاصم وليس فيها تلك الزيادة المزعومة.

والرواية الثانية: ((حدثنا ابن حميد، قال: ثنا سلمة، عن ابن إسحاق، قال: ثني الحسن بن دينار، عن الحكم بن عيينة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: في قراءة أبي: وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا. وإنما عبتها لأرده عنها))[3].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: مُحَمَّد بن حُميد بن حيان الرازي(ت 248 هـ): وثقه بعض المحدثين، في حديثه نظر، كثير المناكير، ليس بثقة، ردئ المذهب، كذاب، يتلاعب بالأحاديث زيادة ونقصانا، قامت الشواهد ضده بأنه كذاب ومدلس[4].

---

[1] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 4848، ج 23 ص: 506 و ما بعدها. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 3 ص: 151.

[2] العلائي: جامع التحصيل، ص: 255.

[3] الطبري: تفسير الطبري، رقم الأثر: 17522، ج 10 ص: 3-4.

[4] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 181، ج 8 ص> 92 و ما بعدها.

والثاني: سلمة بن الفضل الأبرش الأنصاري القاضي (ت نحو: 291 هـ جاوز 100 سنة)، قيل فيه: عنده مناكير، متروك، يتشيع، يرى الكذب، لا يُحتج بحديثه، ضعيف ثقة، ليس به بأس، يخطئ و يُخالف، ليس بالقوي[1]. واضح من حاله أنه كان متدثرا بالتقية.

والثالث: الحسن بن دينار أبو سعيد البصري، ضعيف، متروك، كذاب[2]. والثالث: الحكم بن عتيبة الكندي أو مُحَّد الكوفي (50- 114 هـ)، سبق تفصيل أحواله، فكان مما قيل فيه: ثقة، ثبت، مُدلس، كان يرسل، حدث عن أقوام لم يسمع منهم، كزيد بن أرقم. قال أحمد العجلي: ((وكان فيه تشيع إلا أن ذلك لم يظهر منه إلا بعد موته))[3].

وآخرهم: سعيد بن جبير، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه كان يرسل، فحدث عن كثير من الصحابة ولم يلحق بهم[4]. وبما هذا حاله، وهنا قد عنعن عن ابن عباس، فالإسناد بينهما لم يثبت اتصاله.

والرواية الثالثة: ((حدثنا نعيم، عن بقية، عن أبي بكر بن أبي مريم، عن أبي الزاهرية، أن عثمان، كتب في آخر المائدة: « لله ملك السماوات والأرض والله سميع بصير »، وكتب: « وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا))[5].

إسنادها لا يصح، لأن من رجاله: نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الهدي أبو عبد الله المروزي نزيل مصر (ت 228هـ): ثقة، صدوق، له أوهام ومناكير كثيرة لا يُتابع عليها، ليس في الحديث بشيء، لكنه صاحب سنة، عنده أحاديث ليس لها أصل، ضعيف، ليس بثقة، وضع أحاديث لتقوية السنة و ذم أبي حنيفة[6].

---

1 ابن حجر: تهذيب، ج 3 ص: 101.
2 ابن حجر: تهذيب،ج 1 ص: 182.
3 المزي تهذيب الكمال، رقم: 1438، ج 7 ص: 115 و ما بعدها، 119. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ص: 167، رقم: 141.
4 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 14، ج 3 ص: 8.
5 القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 500.
6 ابن حجر: تهذيب، ج 9 ص: 329.

والثاني: بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي، أبو يحمد الحمصي (ت 197 هـ): حدث عن مجاهيل، وعمن أقبل وأدبر، فلم يكن يُبالي عمن حدث، ثقة إذا حدث عن المعروفين، كان يُدلس، ضعيف عن غير الثقات، يُكتب حديثه ولا يُحتج به، أحاديثه ليست نقية فكن منها على تقية[1]. روى عن عبيد الله بن عمر العمري مناكير. مخلط، له مناكير عن الثقات. كان أبو حاتم وابن خزيمة لا يحتجان به. وكانت فيه جرءة كبيرة على رفع الأحاديث إلى النبي–عليه الصلاة و السلام –. وقال أحمد بن حنبل: ((توهمت أن بقية لا يحدث المناكر إلا عن المجاهيل، فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير، فعلمت من أين أُتي))[2]. و من مظاهر تدليسه أنه كان إذا رأى في شيخه ضعفا عدل عن اسمه الذي اشتهر به إلى كنيته. كان بقية يدلس عن الضعفاء ويستبيح ذلك. وهذا مُفسد لعدالته، ولهذا ترك بعض الأئمة الاحتجاج به، كابن عبد البر[3].

وأقول: إن الذي يحتاط لدينه، ويطلب اليقين، و يبحث عن الحقيقة لا يقبل روايات رجل كبقية وأمثاله، والذين تركوه على صواب. فرجل هذا حاله لا يصح الاعتماد عليه في مروياته، خاصة إذا تعلقت بالأمور الحساسة والخطيرة كالقراءة الواردة في هذه الرواية.

والثالث:أبو بكر عبد الله بن أَبي مريم الغساني (ت 156هـ): ضعيف، ليس بشيء، مُنكر الحديث، متروك[4].

والرواية الرابعة، تابعة للقراءة السابقة، مفادها: قال القاسم بن سلام: ((وكذلك يُحدث هذا الحرف عن شعبة، عن أبي هاشم، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد عن أبي سعيد الخدري))[5].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: القاسم بن سلام (150– 224هـ): ثقة، معروف، لكن الإسناد بينه وبين شعبة منقطع، لأنه علقه ولم يصرح بالسماع.

---

1 ابن حجر: تهذيب، ج 12 ص: 319 و ما بعدها.

2 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 1 ص: 355. و الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 13 ص: 127 و ما بعدها.

3 الذهبي: من تُكلم فيه و هو موثق أو صالح الحديث، حققه عبد الله الرحيلي، ط1، مكتبة المدينة الرقمية، 2005، ص: 81، 82، رقم: 54.

4 ابن حجر: تهذيب، ج 11 ص: 18.

5 القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 520.

والثاني: شعبة بن الحجاج بن الورد (82-160 هـ)، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه كثير الخطأ في أسامي الرواة و يُقلبها[1]، وكان يُدلس، وهو هنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: أبو هاشم الرماني يحي بن دينار الواسطي(ت 122 أو 145هـ): صدوق، ثقة، كان يُخطئ، يُعتبر بحديثه إذا كان من رواة ثقات لا من ضعفاء[2].

والرابع: أبو مجلز لاحق بن حميد بن سعيد السدوسي البصري(ت نحو 106 هـ): ثقة، مضطرب الحديث، مدلس، حدث عن أقوام لم يسمع منهم، جاءت عنه أحاديث تشير إلى أنه شيعي، و أخرى تشير إلى أنه عثماني[3]. فهل كان يُمارس التقية؟؟. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح.

وآخرهم- الخامس-: قيس بن عباد الضبعي أبو عبد الله البصري (ت بعد 80 هـ)، قيل فيه: تابعي ثقة[4]، شيعي رُوي أنه كان يلعن عثمان بن عفان[5]. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد فالإسناد بينه وبين الصحابي لا يصح.

والرواية الخامسة: ((حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام بن يوسف، أن ابن جريج أخبرهم، قال: أخبرني يعلى بن مسلم وعمرو بن دينار،عن سعيد بن جبير يزيد أحدهما على صاحبه وغيرهما قد سمعته يحدثه عن سعيد بن جبير قال: إنا لعند ابن عباس في بيته إذ قال: سلوني. قلت: أي أبا عباس جعلني الله فداءك،بالكوفة رجل قاص يقال له نوف يزعم أنه ليس بموسى بني إسرائيل. أما عمرو فقال لي قال: قد كذب عدو الله.وأما يعلى فقال لي قال ابن عباس: حدثني أبي بن كعب قال: قال رسول الله- ﷺ- موسى رسول الله -عليه السلام- قال ذكر الناس يوما... { وكان وراءهم } وكان أمامهم، **قرأها ابن عباس أمامهم** ملك.... {كان أبواه مؤمنين } وكان كافرا {

---

1 أابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 2 ص:127. والعلائي: جامع التحصيل، ص: 231.
2 ابن حجر: تهذيب، ج 11 ص: 168.
3 الذهبي: الميزان، ج 3 ص: 233. و ابن حجر: تهذيب، ج 10 ص: 118.
4 ابن حجر: تهذيب، ج 7 ص: 284.
5 المزي: تهذيب الكمال، ج 24 ص: 68. و الطبري: تاريخ الطبري، ج 4 ص: 209. و الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 6 ص: 173.

فخشينا أن يرهقهما طغيانا وكفرا } أن يحملهما حبه على أن يتابعاه على دينه { فأردنا أن يبدلهما ربهما خيرا منه زكاة } لقوله: " أقتلت نفسا زكية } { وأقرب رحما"))[1].

إسنادها لا يصح، لأن من رواته: ابن جريج، سبق تفصيل أحواله وتبين منها أنه ضعيف، وأنه رجل لا يصح الاعتماد عليه، ولا الاحتجاج به، ولا قبول رواياته عندما تعارض الصحيح من الأخبار، سواء صرّح فيها بالسماع أو لم يصرح به.والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في تعامله مع أهل الحديث. هذا فضلا على أن هذه الرواية الي بين أيدينا تتفق مع مذهبه في الطعن في القرآن الكريم.

والثاني: يعلى بن مسلم بن هرمز البصري المكي (من الطبقة السادسة): ثقة، مستقيم الحديث[2]. لكن ذكر البخاري وابن أبي حاتم أن يعلى هذا أرسل عن النبي–عليه الصلاة والسلام–[3]، فالرجل أسقط الراوي أو الراويين اللذين بينهما وسمح لنفسه بالتحديث عن الرسول–عليه الصلاة والسلام–. وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن عن ابن جبير، فالإسناد بينهما لم يثبت اتصاله.

والثالث– مقرون بالثاني–: عمرو بن دينار المكي، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه مدلس، و ضعيف، ومتهم بالتشيع الإمامي، وحدث بالقراءات عن ابن عباس ولم يسمعها منه. وبما أن هذا هو حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والرواية السادسة،تضمنت خبرين مدرجين باسنادين، مفادها: ((حدثني قتيبة بن سعيد، قال: حدثني سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، قال: قلت لابن عباس: إن نوفا البكالي يزعم أن موسى بني إسرائيل ليس بموسى الخضر. فقال:كذب عدو الله،حدثنا أبي بن كعب عن رسول الله– ﷺ– قال:" قام موسى خطيبا في بني إسرائيل فقيل له أي الناس أعلم قال أنا، فعتب الله عليه إذ لم يرد العلم إليه وأوحى إليه بلى عبد من عبادي بمجمع البحرين هو أعلم

---

[1] البخاري: الصحيح، ج 6 ص: 89 ما بعدها، رقم: 4726.
[2] ابن حجر: تهذيب، ج 10 ص: 286.
[3] البخاري: التاريخ الكبير، ج 8، ص: 131، رقم: 3547. وابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج 5 ص: 303، رقم: 1299.

منك...". **وفي حديث غير عمرو** قال: وفي أصل الصخرة عين يقال لها الحياة لا يصيب من مائها شيء إلا حيي فأصاب الحوت من ماء تلك العين قال فتحرك وانسل من المكتل فدخل البحر فلما استيقظ موسى قال { لفتاه آتنا غداءنا }... { لو شئت لاتخذت عليه أجرا قال هذا فراق بيني وبينك سأنبئك بتأويل ما لم تستطع عليه صبرا }. فقال رسول الله -ﷺ-:" وددنا أن موسى صبر حتى يقص علينا من أمرهما". قال وكان ابن عباس يقرأ "وكان **أمامهم** ملك يأخذ كل سفينة **صالحة** غصبا وأما الغلام **فكان كافرا**))[1].

واضح منها أنها تضمنت خبرين: الأول يبدأ من ((حدثني قتيبة بن سعيد، قال:.... إلى بمجمع البحرين هو أعلم منك...")). والثاني يبدأ من قول سفيان الثوري: ((وفي حديث غير عمرو قال:... إلى وأما الغلام فكان كافرا)).

الخبر الأول لا يتعلق بموضوعنا، لأنه لم يتضمن القراءة المزعومة المنسوبة لابن عباس. لكنه مع ذلك فإن إسناده لا يصح، بسبب عنعنتي سفيان بن عيينة، وعمرو بن دينار، والمعروف أنهما مدلسان، وقد سبق بيان ذلك.

لكن الخبر الثاني يتعلق بموضوعنا مباشرة، لأنه ذكر صراحة الزيادة المزعومة التي نُسبت إلى قراءة ابن عباس. وإسناده لا يصح، لأنه مُنقطع بين سفيان ابن عيينة ومصدر خبره، فلم يذكر عمن أخذ الحديث النبوي الذي رواها.

وقد علّق الحافظ ابن حجر على ذلك بقوله: ((وهذه الزيادة التي ذكر سفيان أنها في حديث غير عمرو قد أخرجها ابن مردويه من رواية إبراهيم بن يسار، عن سفيان مدرجة في حديث عمرو، ولفظه " حتى انتهيا إلى الصخرة فقال موسى عندها أي نام. قال: وكان عند الصخرة عين ماء يقال لها عين الحياة لا يصيب من ذلك الماء ميت إلا عاش فقطرت من ذلك الماء على الحوت قطرة فعاش وخرج من المكتل فسقط في البحر". وأظن أن ابن عيينة أخذ ذلك عن قتادة، فقد أخرج ابن أبي حاتم من طريقه قال" فأتى على عين في البحر")). وقال أيضا: ((هذا كلام سفيان يشير إلى أن ذلك لم يقع في حديث عمرو،وقد رواه ابن مردويه من وجه آخر عن سفيان فأدرجه في حديث عمرو))[2].

---

[1] البخاري: الصحيح، ج 6 ص: 91 ما بعدها، رقم: 4727.
[2] ابن حجر: فتح الباري، ج 8 ص:415.

وتعليله هذا لا يجعل الخبر صحيحا،لأنه لم يقدم دليلا صحيحا يُثبت صحة تعليله، والظن لا يتقدم على اليقين، ولا يُزيله. واليقين هنا أن سفيان الثوري ذكر الحديث منقطعا. وحتى إذا فرضنا جدلا صحة التعليل الذي قاله الحافظ ابن حجر، فإن الخبر لن يصبح صحيحا. لأنه معنعن بين ابن عيينة وقتادة، وابن عيينة معروف عنه أنه مُدلس.ومن جهة قتادة فلا يصح أيضا، لأنه سبق أن بينا أنه حاطب ليل في جمعه للحديث، وروى عن أقوام لم يسمع منهم [1]. وكان كثير التدليس والإرسال، وقد حدث عن أقوام كثيرين لم يسمع منهم من الصحابة والتابعين، ولم يثبت سماعه من الصحابة إلا من أنس بن مالك المتوفى سنة 93 هـ[2]. فهو إذن لم يسمع من عبد الله بن عباس، ومن ثم فالإسناد لا يصح من جهته.

والرواية الأخيرة– السابعة –: ((حدثنا عمرو بن مُحَّد الناقد،وإسحاق بن إبراهيم الحنظلى،وعبيد الله بن سعيد ومُحَّد بن أبي عمر المكى كلهم عن ابن عيينة – واللفظ لابن أبى عمر – حدثنا سفيان بن عيينة،حدثنا عمرو بن دينار،عن سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس: إن نوفا البكالى يزعم...قال سعيد بن جبير وكان يقرأ "وكان **أمامهم** ملك يأخذ كل سفينة **صالحة** غصبا". وكان يقرأ "وأما الغلام **فكان كافرا** "))[3].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: عمرو بن دينار المكي، سبق تفصيل أحواله، وتبين أنه مدلس، وضعيف، والراجح أنه شيعي إمامي، وحدث بالقراءات عن ابن عباس ولم يسمعها منه. وبما أن هذا هو حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

ويُستنتج من نقدنا لأسانيد تلك الروايات أنه لم يصح منها ولا إسناد واحد. وأنها خبر آحاد وليست خبرا متواترة. لأن منها أربع روايات عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، ومنها ثلاثة روايات منقطعة عن ثلاثة من الصحابة.وهذا دليل دامغ على بطلانها، لأنه لا يصح ولا يُعقل ان يكون ابن عباس مثلا يقول بتلك الزيادات المزعومة أمام الناس طيلة حياته بعد النبي–عليه الصلاة

---

1 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 4848، ج 23 ص: 506 و ما بعدها. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 3 ص: 151.

2 العلائي: جامع التحصيل، ص: 255.

3 مسلم: الصحيح، ج 7 ص: 103، رقم:6313.

والسلام –، ولا يرويها عنه إلا واحد، أو اثنان، او ثلاثة. وعليه فإنه لو كان يقول بذلك لوصلنا خبره بالتواتر نظرا لأهمية الأمر وخطورته، ولتوافر الهمم على نقله. وبما أنه لم يصلنا كذلك فهذا شاهد دامغ على بطلان الحكاية من أساسها. ومن جهة أخرى فلو كانت تلك الزيادات المزعومة قرآنا منسوخا أو غير منسوخ لرويت عن عدد كبير من الصحابة، ولا تُروى عن واحد او اثنين. وهذا وحده يكفي لرفض كل أسانيد تلك الروايات.

وأما من ناحية نقد متون تلك الروايات، فهي أيضا لا تصح بدليل الشواهد الآتية: منها أولا إن عدم صحة كل أسانيدها، وأنها خبر آحاد أيضا، يُضعف متونها،ويفقدها الأصل الصحيح الذي تقوم عليه، وهذا دليل دامغ يكفي وحده لرفضها كلية بأسانيدها ومتونها.

وثانيا إنها قالت صراحة بأنه سقطت من القرآن كلمات لم تُنسخ، ظل بعض الصحابة يذكرها على أنها منه. وهذا طعن صريح في القرآن بالتحريف، واتهام للصحابة بتحريفه. وبما أنها زعمت هذا، فهو دليل قطعي على بطلانها، لأن زعمها هذا ينقضه القرآن نقضا تاما، لأنه صرّح بنفسه أنه كتاب مُحكم لا يأتيه الباطل أبدا، وأن الله تعالى تولى حفظه. وعليه فكل رواية تقول بتعرض القرآن للتحريف فهي باطلة قطعا.

وثالثا إن تصّور ما زعمته تلك الروايات بسقوط كلمات من القرآن ليست منسوخة يكفي وحده للحكم عليه بالبطلان. لأنه لا يُمكن أن يحدث ذلك الزعم في الواقع العملي، بدليل المعطيات الآتية: منها إن القرآن الكريم أجمع الصحابة على جمعه في خلافة أبي بكر، وعلى توحيده في عهد عثمان ابن عفان، وهذا يعني أنه لا يُمكن أن تضيع منهم آية ولا كلمة من القرآن. وحتى إذا فرضنا أن بعضهم نسي كلمات منه فإن آخرين سينبهونهم. والمعطى الثاني إنه من الثابت تاريخيا أن زيد ابن ثابت الذي جمع القرآن الكريم وكان على رأس اللجنة التي وحدته، كان يحفظ كل القرآن، وجمعه من النسخ الأصلية، و قد تأكد من أنه لم يسقط منه شيء.والمعطى الثاني إنه لا يُصح شرعا ولا عقلا ولا واقعيا أن ينفرد بعض الصحابة بآيات أو كلمات من القرآن دون غيرهم من الصحابة. فهذا باطل، لأن النبي–عليه الصلاة والسلام – مُكلف بتبليغ أمته كلها ما أنزل الله عليه. والمعطى الثالث إنه إذا افترضنا أن صحابيا أظهر آيات أو كلامات من القرآن لم يكن الصحابة على علم بها، فإن الصحابة لن يسكتوا عليه، فسيتدخلون ويتأكدون من الأمر، و يُبينون

له خطأه، لأنه لا يصح ولا يُمكن أن ينفرد واحد منهم بشيء من القرآن ليس هو في المصحف العثماني. وبما أن تلك الروايات زعمت بأن ابن عباس كان مخالفا للمصحف العثماني، وانفرد بذلك عن باقي الصحابي، ومن دون أي إنكار عليه، وإظهار خطئه، فإن هذا وحده دليل دامغ على بطلان الحكاية من أساسها.

ورابعا إن مما يُبطل تلك الروايات بزياداتها المزعومة، أنها مخالفة للقراءات الصحيحة التي أقرها المصحف العثماني، وأجمع عليها الصحاب- ﷺ-، من بينها قراءات مروية عن ابن عباس وأبي بن كعب، كقراءتي نافع وحفص، وليست فيها تلك الزيادات المزعومة. فلو كانت صحيحة لتضمنها المصحف العثماني، وبما أنه لم يتضمنها فهذا دليل قطعي على بطلانها.

وخامسا إن تلك الروايات تشهد بنفسها على عدم صحتها من جهتين: الأولى من جهة عدد تلك الزيادات، فمنها أربع روايات ذكرت أن الزيادة القرآنية المزعومة هي عبارة (صالحة)، لتُصبح (كل سفينة صالحة غصبا)، ومنها رواية قالت أن الزيادة هي (أمامهم)، لتصبح (أمامهم ملك). وأخرى جمعت الزيادتين السابقتين وزادت أخرى في رواية واحدة لتُصبح القراءة المزعومة هكذا (("وكان **أمامهم** ملك يأخذ كل سفينة **صالحة** غصبا". وكان يقرأ "وأما الغلام **فكان كافرا** "))[1]. فعلى ماذا يدل هذا؟؟. هل يُعقل أن الله تعالى ينزل كلامه بهذه الطريقة؟؟!! ألا يشهد ذلك على أن المحرفين اختلقوا تلك الروايات وتلاعبوا بها، لغايات في نفوسهم. ألا يشهد القرآن الكريم على بطلان تلك الزيادات المزعومة؟؟.

والجهة الثانية تخص معاني تلك الزيادات المزعومة، إنها تشهد بنفسها على أنها كلمات دخيلة وركيكة،ومُفسدة لسياق الكلام، ولا حاجة إليها، وأنها كلمات مُقحمة في النص القرآني وليست منه. وتفصيل ذلك هو أن إدخال كلمة (صالحة) في الآية لتُصبح (أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ" **صالحة** " غَصْباً)(الكهف:79))، هي كلمة زائدة، ولا تُضيف معنى جديدا، وإنما تُكرره من دون حاجة إلى تكراره، كما أنها تُعيق سلاسة الكلام وتُنقص من بلاغته. لأن الآية أشارت ابتداءً إلى أن العبد الصالح خرق السفينة لكي لا يأخذها الملك، وهذا يعني من دون شك أنه كان يأخذ السفن

---

[1] مسلم: الصحيح، ج 7 ص: 103، رقم:6313.

الصالحة دون الفاسدة. وعليه فلا يصح إضافة كلمة (صالحة)، ولا فائدة من إقحامها في الآية، فهي حشو مكشوف. وبما أن الأمر هكذا، وأن كتاب الله تعالى كتاب مُحكم مُفصل عربي مبين لا يأتيه الباطل أبدا، فإن الزعم بأن تلك الزيادة من القرآن الكريم هو زعم باطل.

وأما وضع كلمة (أمامهم)، بدلا من (وراءهم)، لتصبح (وكان **أمامهم** ملك يأخذ كل سفينة...). فلا يصح، لأنه تحريف للقرآن، وإدخال فيه ما ليس منه، وإفساد للمعنى، وطعن في بلاغته و تلاعب به، وحشو مكشوف.لأنه لا يصح وضع كلمة:" أمامهم " بدلا من: "وراءهم"، لأنهما غير متطابقتين، ولا مترادفتين، والفرق بينهما واضح من دون شك، فشتان بين: الأمام و الوراء!!. ومن جهة أخر إن كلمة" أمامهم)، لا يُمكنها أن تؤدي نفس المعنى الذي تؤديه كلمة " وراءهم "، ولا أن تُعبر عن المعنى الدقيق الذي تريده الآية من كلمة " وراءهم ". بل إنها لا تُعبر إلا عن جانب صغير مما تُعبر عنه كلمة " وراءهم "، فهي تُبين لنا أن الملك كان يُطارد أصحاب السفن ليأخذ سفنهم، فهو يجري من ورائهم ويُهاجمهم و يطلبهم في عرض البحر. لكن عبارة "امامهم" لا شك أنها لا تحمل هذا المعنى ولا تُؤديه بأي حال من الأحوال. فهي لا تحمل معنى المطاردة والسعي الحثيث في عرض البحر طلبا للسفن، وإنما تعني أن الملك كقاطع طريق، له مكان ينتظر فيه مرور السفن ليأخذها غصبا. فهو لا يُشكل خطرا كبيرا على السفن وأصحابها، لأنه يُمكنهم الهروب وتغيير الطريق قبل الوصول إلى الملك. وهذا لأنه لم يكن يجري وراء السفن ويُطاردها، وإنما كان له مكان ينتظر فيه مرورها. وهذا خلاف الذي المعنى الذي تحمله كلمة " وراءهم ".

علما بأن كلمة " وراءهم " في قوله تعالى ((وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً)(الكهف:79))، لا تعني أن الملك قد جاوزوهم وذهب خطره عنهم، لأنه لو كان كذلك فلا معنى من الخوف وخرق السفينة، وإنما تعني أنه كان يُطاردهم ويطلبهم بكل ما يستطيع، وأنه قادم تجاههم، ولهذا خرق العبد الصالح السفينة. وعليه فإن عبارة (أمامهم) مخالفة للمعنى الذي أرادته تلك الآية، وهي تعبير ناقص جدا ولا يُؤدي الغرض، ولا يصح نسبتها إلى القرآن الكريم، لأنه كتاب مُنزه عن مثل تلك النقائص. فهي كلمة ليست منه،وإنما هي كلمة أُقحمت فيه لتحريفه والطعن في الصحابة واتهامهم بتحريفه.

وأما زيادة كلمة (**فكان كافرا**)، لتُصبح حسب زعمها ((وَأَمَّا الْغُلَامُ **فكان كافرا** وَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَاناً وَكُفْراً)(الكهف: 80)). فهي زيادة مُقحمة في سياق الآية، أدخلت فيها ركاكة في الأسلوب، وحشواً وعدم سلاسة، وتكرارا لا مبرر له،ولم تأت بجديد يستحق الذكر. كما أنها تضمنت خطأ واضحا عندما أكدت على أن الغلام كان كافرا، وهذا لا يصح، ومخالف لما قررته الآية، من أن الغلام عندما قُتل لم يكن كافرا، فهي لم تقل أنه كان كافرا، ولا كان ضالا، لأنه يبدوا أنه كان ما يزال صغيرا، وإنما قُتل لأنه سيكون في المستقبل ضالا كافرا، وسيُؤثر في أبويه الصالحيّن، وسيتبعانه لمحبتهما له. ومن جهة أخرى إذا نزعنا تلك الزيادة فيستقيم الكلام ويكون سلسا بليغا حلواً.فتلك الزيادة تشهد بنفسها على أنها مُختلقة، وليست من القرآن الكريم[1].

وسادسا إن مما يشهد على بطلان القول بقرآنية تلك الزيادات المزعومة، أنه وردت روايات أخرى تكلمت عن نفس الموضوع، ووردت عن ابن جبير،عن ابن عباس، ولم تذكر تلك الزيادات المزعومة. منها ((حدثنا محمود بن خالد حدثنا الفريابى،عن إسرائيل حدثنا أبو إسحاق، عن سعيد بن جبير،عن ابن عباس قال: حدثنا أبي بن كعب، قال: سمعت رسول الله -ﷺ- يقول فى قوله (وأما الغلام فكان أبواه مؤمنين) « وكان طبع يوم طبع كافرا »[2].

ومنها ((حدثنا عبد الله، حدثني أبو عثمان عمرو بن مُحَّد بن بكير الناقد،حدثنا سفيان بن عيينة،عن عمرو يعني ابن دينار،عن سعيد بن جبير قال: قلت لابن عباس: -إن نوفا الشامي يزعم أو يقول: ليس موسى صاحب خضر موسى بني إسرائيل قال: كذب نوف عدو الله، حدثني أبي بن كعب عن النبي- ﷺ- أن موسى -ﷺ- قام في بني إسرائيل خطيبا فقالوا له:...)). ثم ختم الرواية بقوله: ((فقال رسول الله- ﷺ: يرحم الله موسى لو كان صبر حتى يقص علينا من

---

[1] هذا الذي أشرت إليه من عدم إنسجام تلك الزيادات المزعومة مع القرآن الكريم، هو أمر هام جدا. فحبذا لو أن المختصين في نحو اللغة العربية وبلاغتها، أهتموا بنقد القراءات المزعومة المنسوبة إلى القرآن الكريم، من جهة النحو والبلاغة و الآنسجام وسلاسة الأسلوب، وإظهار عدم توافقها مع القرآن الكيم من هذه الجوانب وغيرها. فهم بهذا الفعل يُكملون أعمال غيرهم في نقدهم لتك الروايات المزعومة.

[2] أبو داود: السنن، ج 4 ص: 364، رقم: 4708.

أمره))[1]. ولم تذكر هذه الرواية أية زيادة من تلك الزيادات المزعوم أنها كانت من القرآن وسقطت منه.

ومنها ((حدثنا عبد الله،حدثني أبو بكر عبد الله بن مُحَمَّد بن أبي شيبة،حدثنا عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل عن أبي إسحاق،عن سعيد بن جبير،عن ابن عباس قال: كنا عنده فقال القوم: إن نوفا الشامي يزعم أن الذي ذهب يطلب العلم ليس موسى بني إسرائيل وكان ابن عباس متكئا فاستوى جالسا فقال: كذلك يا سعيد قلت: نعم أنا سمعته يقول ذاك. فقال ابن عباس: كذب نوف،حدثني أبي بن كعب أنه سمع النبي -ﷺ- يقول:"... قال: هذا فراق بيني وبينك فأخذ موسى -عليه السلام- بطرف ثوبه فقال: حدثني فقال: أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر، وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا، فإذا مر عليها فرآها منخرقة تركها ورقعها أهلها بقطعة خشبة فانتفعوا بها.وأما الغلام فإنه كان طبع يوم طبع كافرا، وكان قد ألقى عليه محبة من أبويه ولو أطاعاه لأرهقهما طغيانا وكفرا فأردنا أن يبدلهما ربهما خيرا منه زكاة وأقرب رحما..."))[2]. فهذه الرواية لم تتضمن أية ذكر لتلك الزيادات المزعومة، ولا أشارت إليها من قريب ولا من بعيد.

وأما إذا قيل: إن في أسانيد هذه الروايات رواة سبق أن ضعفتهم، فكيف هنا تستشهد بهم على صحة موقفك!!. فأقول: أولا إن الراوي الضعيف لا يروي دائما الروايات الضعيفة، وإنما يروي الصحيح والضعيف معا. وعليه فمن الممكن أن تكون هذه الروايات من مروياته الصحيحة. وثانيا إن متن هذه الروايات صحيح، موافق للقرآن الكريم والتاريخ الصحيح كما سبق أن بيناه مرارا، وهذا خلاف متون الروايات الأخرى التي سبق أن بينا عدم صحتها. فهذه الروايات صحيحة لصحة متونها، وموافقتها للقرآن والتاريخ، مع ضعف أسانيدها. لكن الروايات الأخرى- السابقة- لم تصح بأسانيدها ومتونها.

وقبل إنهاء موضوع روايات المجموعة الأولى أُشير هنا إلى أنه قد يعترض علينا بعض أهل العلم بقولهم: إنه توجد روايتان تتعلقان بنفس الموضوع، لهما إسنادان متصلان وردتا في الصحيح ولم

---

[1] المسند، ج 5 ص: 234.
[2] المسند، ج 5 ص:237 و ما بعدها.

تذكرهما، مع أنهما كافيتان لنقض تضعيفك ورفضك لروايات المجموعة الأولى، والتي ستتقوى بهما أيضا.

فأقول: نعم إني على علم بهما، وقد تركتهما عن قصد إلى هذا الموضع، لمناقشتهما وتحقيقهما، وتبيان أنهما لا يختلفان عن الروايات الأخرى رغم اتصال إسناديهما ظاهريا. أولا الروايتان هما[1]: ((حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان،حدثنا عمرو بن دينار قال: أخبرني سعيد بن جبير قال: قلت لابن عباس إن نوفا البكالي يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس هو موسى بني إسرائيل إنما هو موسى آخرز فقال:كذب عدو الله،حدثنا أبي بن كعب عن النبي –صلى الله عليه وسلم– أن موسى قام خطيبا في بني إسرائيل... قال النبي –ﷺ–: " وددنا أن موسى كان صبر فقص الله علينا من خبرهما". **قال سفيان**: قال النبي– صلى الله عليه وسل –: "يرحم الله موسى لو كان صبر لقص علينا من أمرهما ". **قال سفيان** قال النبي– ﷺ–: "يرحم الله موسى لو كان صبر لقص علينا من أمرهما". **وقرأ ابن عباس: " أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا وأما الغلام فكان كافرا وكان أبواه مؤمنين**". ثم قال لي سفيان: سمعته منه مرتين وحفظته منه. قيل لسفيان: حفظته قبل أن تسمعه من عمرو أو تحفظته من إنسان؟، فقال ممن أتحفظه؟، ورواه أحد عن عمرو غيري؟، سمعته منه مرتين أو ثلاثا وحفظته منه))[2].

والثانية: ((حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان، حدثنا عمرو بن دينار، قال: أخبرني سعيد بن جبير،قال: قلت لابن عباس إن نوفا البكالي يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس هو موسى صاحب بني إسرائيل. فقال ابن عباس: كذب عدو الله، حدثني أبي بن كعب أنه سمع رسول الله –ﷺ يقول: إن موسى قام خطيبا في بني إسرائيل فسئل أي الناس أعلم... فقال رسول الله–ﷺ–: " وددنا أن موسى كان صبر حتى يقص الله علينا من خبرهما". قال سعيد بن جبير:فكان ابن عباس يقرأ:" وكان **أمامهم** ملك يأخذ كل سفينة **صالحة** غصبا". وكان يقرأ "وأما الغلام **فكان كافرا** وكان أبواه مؤمنين "))[3].

---

[1] نظرا لطولهما ذكرت منهما ما يتعلق بموضوعنا فقط.

[2] البخاري: الصحيح، ج 4 ص: 155 و ما بعدها، رقم: 3401.

[3] البخاري: الصحيح، ج 6 ص: 88 و ما بعدها، رقم: 4725.

وثانيا إنه توجد شواهد تُثبت عدم صحة ذلك الاتصال، منها إنه سبق أن نقدنا قول تلك الروايات بقرآنية الزيادات التي ذكرتها، وبينا بالأدلة القطعية بطلان قولها هذا. وبما أن هاتين الروايتين قالتا بتلك الزيادات، فنفس الأمر ينطبق عليهما، فمتنهما المتعلق بهذه الزيادات باطل قطعا. وبما أنهما كذلك فلا يُمكن أن يكون إسناداهما صحيحين، حتى وإن كان ظاهرهما متصلا. الأمر الذي يعني أنه قد حدث خلل ما في إسناديهما قصدا، أو خطأ!!.

والشاهد الثاني:إن إسناديهما هما في الحقيقة إسناد واحد، واتصاله الظاهري فيه نظر، وعليه فلا يثبت. لأن من رجاله: سفيان بن عيينة، سبق تفصيل حاله، وتبين أن فيه ضعفا من جهة ضبطه.فكان يعتمد أساسا على حفظ الأحاديث، وقد خانه حفظه في مرات كثيرة، وله غلط كثير في حديث الكوفيين[1]. وكان كثير التدليس عن الثقات وغيرهم. وبما أن هذا حاله، ونفس الرواية التي نحن بصددها قد وردت عنه من عدة طرق معنعنة، ومن طريقين مُتصلة.فإن هذا يشهد على أنه ربما اختلطت عليه الأسانيد، فصرّح بالسماع في الروايتين خطأ.

والثاني: عمرو بن دينار، سبق أن فصلنا أحواله وتبين أنه مدلس، وفيه ضعف، ومتهم بالتشيع، والراجح أنه إمامي كان يُمارس التقية في علاقته بالمحدثين، وحدث بالقراءات عن ابن عباس ولم يسمعها منه. وبما أن هذا حاله، ونفس الرواية التي نحن نناقشها وردت عنه من عدة طرق غير مّتصلة رواها عن سعيد بن جبير معنعنة، منها روايتان عند مسلم، وواحدة عند البخاري، وأخرى عند أحمد في مسنده. لكنها من جهة أخرى وردت عنه متصلة من طريقين. وكل هذا يعني أن الرجل إما أنه اخطأ عندما صرّح بالسماع في هاتين الروايتين، وإما أنه تعمد فعل ذلك إهمالا، أو قصدا لغاية في نفسه، بحكم أن الرجل مجروح من جهة عدالته.

والشاهد الثالث: إنه سبق أن ذكرنا ثلاث روايات مُعنعنة عن ابن جبير، عن ابن عباس، ومنها واحدة عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن ابن جبير، عن ابن عباس. وقد تناولت نفس موضوع الروايات السابقة المتعلقة بحادثة موسى–عليه السلام– مع العبد الصالح، لكنها لم تقل بقرآنية تلك الزيادات، ولا أشارت إليها من بعيد ولا من قريب. وبما أن هذا هو الصحيح الموافق

[1] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل، ج2 ص: 46، 50.

للقرآن، وحقائق التاريخ، فإن ذكر الروايتين المتصلتين لتلك الزيادات لا يصح، مما يعني أيضا أن الاتصال الوارد في إسناديهما لا يثبت، وأن خللا يوجد فيهما.

والشاهد الأخير– الرابع –: إنه سبق أن ذكرنا عدة روايات تتعلق بنفس الموضوع الذي نحن نّاقشه رُويت كلها معنعنة، رواها ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، ولم ترد مُتصلة الإسناد، فكلها وردت معنعنة. فلماذا وردت كلها غير متصلة الأسانيد، ووردت الروايتان الأخريان بإسنادين مُتصلين بنفس الموضوع والرواة؟؟!!. وماذا يعني هذا التباين الواضح بين هذه الروايات؟؟!!. ربما يُقال: إنه لا يوجد هنا أي إشكال حقيقي، ويُمكن الجمع بين تلك الروايات بسهولة. فنُلحق الروايات المعنعنة بالروايتين المتصلتين، فتتقوى بهما، وتُصبح أسانيدها متصلة لغيرها. وبذلك يكون ما ذكرته تلك الروايات المتعلق بالزيادات المزعومة صحيحا.

وأقول: إن هذا الجمع مقبول، ويُمكن الأخذ بها إذا كان في مكانه الصحيح، لكن بما أنه ليس في مكانه الصحيح، فلا يُمكن الأخذ به. لأن الضعيف يتقوى بالصحيح لا بالضعيف، وبما أنه أثبتنا أن الروايتين السابقتين باطلتان إسنادا ومتنا، فهما اللتان سيفقدان اتصالهما الظاهري ويلتحقان بالروايات الأخرى وليس العكس. وبهذا تصبح كل الروايات التي قالت بقرآنية تلك الزيادات المزعومة غير صحيحة إسنادا ومتنا.

وبذلك يتبين أن الروايتين لم تصحا إسنادا ولا متنا، وأن اتصالهما ليس اتصالا صحيحا، وإنما هو اتصال ظاهري، حدث إما خطأ وسهوا من بعض رواته، وإما أنه حدث عن قصد وسبق إصرار من بعضهم لغاية مُخطط لها سلفا. فإن كان الاحتمال الثاني هو الصحيح، فلاشك أن عمرو بن دينار هو الذي فعل ذلك، لأنه مجروح في عدالته، والراجح أنه شيعي إمامي كان مندسا بين أهل الحديث، وقد ذكنا أدلتنا على هذا عندما فصلنا حاله سابقا.

وأما بالنسبة لروايات المجموعة الثانية – من المبحث الثاني– المتعلقة بقراءة (ويستعينون الله على ما أصابهم))، فسنبدأ أولا بنقد أسانيدها، ثم متونها.وقبل الشروع في نقدها لابد أن نعلم أن هذه القراءة المزعومة أقحمها المحرفون في قوله تعالى: ((وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ

بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)(آل عمران:104)). فتُصبح حسب زعم تلك الروايات ((وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ" **ويستعينون الله على ما أصابهم** " وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)(آل عمران:104)).

وأولها ((حدثنا عبد الله، قال حدثنا،أحمد بن مُحَّد بن الحسين بن حفص قال: حدثنا خلاد، حدثنا عيسى بن عمر الهمداني قال: أخبرني مُحَّد بن عبيد الله، عن صبيح، عن عثمان أنه سمعه يقرأ: " ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويستعينون الله على ما أصابهم وأولئك هم المفلحون " حدثنا عبد الله قال: حدثنا أحمد بن مُحَّد، حدثنا خلاد قال: سمعت سفيان الثوري يسأله عن هذا الحديث))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: خلاد بن يحيى بن صفوان السلمي (ت 213 أو 217 هـ)،قيل فيه: صدوق، في حديثه خطأ قليل، ليس بذاك، ثقة، محله الصدق، ليس به بأس[2].

والثاني: صبيح بن سعيد النجاشي، قيل فيه: ((يروي عن أصحاب رسول الله عليه السلام ما ليس من أحاديثهم كان يحي بن معين يقول: هو كذاب))[3]. و في رواية عن ابن معين أنه قال: ((كذاب خبيث))[4]. وقال أبو داود: ليس بشيء[5].

الرواية الثانية: ((حدثنا أحمد بن حازم قال: حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا عيسى بن عمر القارئ، عن أبي عون الثقفي: أنه سمع صُبيحًا قال: سمعت عثمان يقرأ:" وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الخَيْرِ وَيَأمُرُونَ بالمعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ المنْكَرِ وَيَسْتَعِينُونَ اللهَ عَلَى مَا أَصَابَهُم "))[6].

---

1 ابن أبي داود: المصاحف، ص: - 260.
2 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 1741، ج 8 ص: 359 و ما بعدها.
3 ابن حبان: كتاب المجروحين، دار الوعي، حلب، رقم: 510، ج 1، ص: 378.
4 الذهبي: المغني، رقم: 2863، ص: 145.
5 ابن حجر: لسان الميزان، رقم: 732، ج 5 ص: 213.
6 الطبري: تفسير الطبري، ج 7 ص: 91.

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: أبو نعيم الفضل بن دُكَيْن ((130- 219هـ)، سبق تفصيل أحواله في الفصل الأول، وتبين أنه ضعيف، مُدلس، شيعي إمامي، كان يُمارس التقية في تعامله مع أهل الحديث.

والثاني: صبيح بن سعيد النجاشي، ضعيف، ذكرناه حاله في الرواية الأولى.

والرواية الثالثة: قال أبو بكر بن الأنباري: حدثني أبي، حدثنا ((حسن ابن عرفة، حدثنا وكيع،عن أبي عاصم، عن أبي عون،عن صبيح قال: سمعت عثمان بن عفان يقرأ " ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويستعينون الله على ما أصابهم "))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: حسن بن عرفة بن يزيد العبدي أبو علي البغدادي (ت 257هـ)، صدوق[2]. لكن مرتبته هذا لا تجعله حجة، إنما هي تُشعر بالعدالة لا بالضبط. وعليه فإن الإسناد لا يصح من جهته.

والثاني: وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي (128-196هـ)، تقدم تفصيل حاله في الفصل الثاني، وتبين منه أنه ضعيف من جهة عدالته، وكان كثر الخطأ، والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في تعامله مع أهل الحديث.

والثالث: مُحَمَّد بن أبي أيوب أبو عاصم الثقفي الكوفي (من الطبقة السابعة)، صدوق[3]. ومرتبته هذا لا تجعله حجة، وهي تُشعر بالعدالة لا بالضبط. وعليه فإن الإسناد لا يصح من جهته.

وآخرهم- الرابع- صبيح بن سعيد النجاشي، ضعيف، وقد ذكرناه حاله في الرواية الأولى.

---

1 القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، دار عالم الكتب، الرياض، 2003، ج 4 ص: 165.
2 ابن حجر: تقريب التهذيب، ج 1 ص: 206.
3 ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 58.

والرواية الأخيرة– الرابعة –: ((حدثني أحمد بن حازم، قال: ثنا أبو نعيم، قال: ثنا ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، قال: سمعت ابن الزبير يقرأ، فذكر مثل قراءة عثمان التي ذكرناها قبل سواء))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: أبو نعيم الفضل بن دكين، ضعيف كما بيناه سابقا. وسفيان بن عيينة ثقة، لكنه كثير التدليس، وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يثبت اتصاله بينه وبين ابن دينار.

وآخرهم: عمرو بن دينار المكي، عمرو بن دينار المكي، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه مدلس، وفيه ضعف، والراجح أنه شيعي إمامي، وحدث بالقراءات عن ابن عباس ولم يسمعها منه. وبما أن هذا حاله، فهو ضعيف سواء صرّح بالسماع أو لم يُصرّح به.

وبذلك يتبين أن كل أسانيد روايات المجموعة الثانية لم تصح، وأنها خبر أحاد لا خبر تواتر. رواها صبيح بن سعيد، وعمرو بن دينار. وهذا دليل دامغ على أنها روايات مُختلقة، لأنها لو كانت صحيحة لوصلتنا بالتواتر لخطورة مضمونها، ولتوافر الهمم على نقلها لو كانت صحيحة.

وأما متنها فهو أيضا لا يصح، بدليل المعطيات والشواهد الآتية: منها أولا إن عدم صحة أسانيد تلك الروايات ينعكس سلبا على موتنها. بمعنى أنها تُضعف متونها، وتُفقدها الأصول الصحيحة التي تقوم عليها. وهذا وحده كافٍ لرفضها وردها من أساسها.

وثانيا إنه واضح من تلك الروايات أنها زعمت أن تلك الزيادة التي ذكرتها كانت من القرآن الكريم، ولم تذكر أنها منسوخة، ولا هي من التفسير، وإنما ذكرت صراحة أنها من القرآن،وكان بعض الصحابة يقرأها حتى بعد توحيد المصاحف بمدة طويلة. وبما أنها زعمت هذا فهو دليل قطعي على بطلانها من دون شك. لأنه قول مخالف للقرآن مخالفة صريحة، والذي وصف نفسه بأنه كتاب محكم لا يأتيه الباطل أبدا، وأن الله تعالى قد تولى حفظه.

---

[1] الطبري: تفسير الطبري، ج 28 ص: 65.

وثالثا إن قول تلك الروايات بتلك الزيادة المزعومة هو زعم لا يصح، لأنه مخالف لتاريخ القرآن الكريم من أن الصحابة جمعوه كله ووحدوه بإجماع منهم. وعليه فإن أية رواية تزعم أنه سقطت من القرآن آية أو كلمة فهي باطلة بالضرورة.

ورابعا إن قولها بقرآنية تلك الزيادة المزعومة، باطل من دون شك، لأنه مخالف للقراءات الصحيحة التي تضمنها المصحف العثماني الذي أجمع عليه الصحابة، وكان عثمان وعبد الله بن الزبير -رضي الله عنهم- من الذين أشرفوا على توحيد المصحف العثماني. وبما أن الأمر هكذا، وتلك الزيادة المزعومة لا توجد في المصحف العثماني، فإن هذا يعني أن ما زعمته تلك الروايات باطل من دون شك.

وخامسا إن المتدبر في تلك الزيادة المزعومة ضمن سياق الآية التي أُقحمت فيها ((وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ" **ويستعينون الله على ما أصابهم** " وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)(آل عمران:104)). يتبين له أنها زيادة مُقحمة في الآية إقحاما، وهي حشو مكشوف، وليست في مكانها، ولا يتطلبها سياق الكلام أصلا. وأن الآية بدون تلك الزيادة تظهر كاملة وواضحة، وأن إدخالها فيها هو تشويش وإفساد لسلاسة أسلوبها.

ومن جهة أخرى فإنه يتبين أيضا أن تلك الزيادة المزعومة ناقصة المعنى، وليست في مكانها المناسب، لأن الآية كانت في مقام الأمر والحث على أن تكون منا جماعة تقوم بالأعمال التي أمر الله تعالى بها، ووصفهم بأنهم هم المفلحون. قال سبحانه: ((وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)(آل عمران:104)).. فلا دخل هنا لتلك الزيادة المزعومة، علما بأن الاستعانة بالله تكون في كل أحوالنا وأعمالنا، لقوله تعالى ((إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)(الفاتحة: 5))، و((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ إِنَّ اللّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ)(البقرة: 153)). ولا تكون فقط في الاستعانة به على ما أصابنا حسب زعم تلك الزيادة المزعومة. وبما أن ذلك هو حال هذه الزيادة، وأن القرآن الكريم كتاب مُحكم، وبلسان عربي مُبين، فإن هذه الزيادة المزعومة ليست منه قطعا.

وأخيرا- سادسا- أُشير هنا إلى أن أبي بكر الأنبارى يرى أن تلك الزيادة المزعومة المروية عن ابن الزبير وعثمان- ﷺ- ليست من القرآن، وإنما هي تفسير منهما للآية القرآنية، لا أنها من القرآن[1]. ورأيه هذا لا يصح، لأن الرواية صريحة في أن كلا من عثمان وابن زبير قرأ تلك الزيادة المزعومة على أنها من القرآن، ولا يُوجد أي شاهد من الرواية يدل على أنهما قرآ الزيادة على أنها من التفسير. وعليه لا يصح تحميل الرواية ما لا تحتمل، ولا تقويلها ما لم تقل. والصواب هنا ليس حمل تلك الرواية على التفسير، وإنما هو نقضها ورفضها، لأنها رواية باطلة، قام الدليل الدامغ على عدم صحتها إسنادا ولا متنا.

وأما روايات المجموعة الأخيرة- الثالثة من المبحث الثاني- المتعلقة بقراءة ((من أنعمت عليهم... وغير الضالين))،فهي قدُ أقحمت في قوله تعالى: ((صِرَاطَ الَّذِينَ (**من**) أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المغضُوبِ عَلَيهِمْ (**وغير**) الضَّالِّينَ)(الفاتحة:7)). وقد وردت من عدة طرق بأسانيد متشابهة، أذكر منها ثلاثة فقط، تجنبا للتكرار والإطالة.

أولها: ((حدثنا عبد الله، حدثنا عبد الله بن سعيد، حدثنا يحيى بن إبراهيم بن سويد النخعي، حدثنا أبان بن عمران النخعي قال: " قلت لعبد الرحمن بن الأسود: إنك تقرأ " صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضالين " فقال: حدثني أبي وكان ثقة أنه صلى خلف عمر بن الخطاب فسمعه يقرؤها))[2].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: يحيى بن إبراهيم بن سويد النخعي أبو زكريا، قيل فيه: ((ليس به بأس، هو صالح الحديث))[3]. ومرتبته هذه لا تجعله حجة، ولا ترفعه إلى درجة صحة حديثه، وهي تُشعر بالعدالة لا بالضبط.

والثاني: أبان بن عمران النخعي، يبدو أنه مجهول، فلم أعثر له على حال في كتب الجرح والتعديل، و لا في التراجم و التواريخ. وعليه فالإسناد لا يصح بينه وبين من روى عنه.

---

1 القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، دار عالم الكتب، الرياض، 2003، ج 4 ص: 165.
2 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 284، و ما بعدها.
3 ابن أبي حاتم: الجرح و التعديل، رقم: 610، ج 9 ص: 145.

والرواية الثانية: ((حدثنا عبد الله، أنا أحمد بن سنان، أنا أبو معاوية، نا الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عمر أنه كان يقول: مالك يوم الدين وكان يقرأ " صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضالين ")) [1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: مُحَمَّد بن حازم أبو معاوية الضرير المنقري التيمي (113-195هـ):، سبق تفصيل حاله في الفصل الأول، وتبين أنه ضعيف مَضطرب، روى مناكير، ورفع أحاديث ليست مرفوعة، ومُتهم بالتشيع الإمامي.

والثاني: الأعمش سليمان بن مهران (61-148 هـ)، سبق تفصيل أحواله، وتبين انه ضعيف، مُدلس، شيعي إمامي يُمارس التقية في تعامله مع أهل الحديث.

والثالث: إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي أبو عمران الكوفي (ت 96 هـ عن نحو 50 سنة): قيل فيه: ثقة[2]، كان مدلسا كثير الإرسال، مُتمكنا جدا من التدليس، حتى أنه كان يُتعجب منه في قدرته على ممارسته[3]. روى عن أناس لم يسمع منهم حرفا[4].عده ابن قتيبة من رجل الشيعة[5]. و جعله الشيعة من رجالهم[6]. وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح بينه وبين الذي روى عنه.

والرواية الأخير – الثالثة -: ((حدثنا عبد الله، حدثنا عبد الله بن مُحَمَّد الزهري، حدثنا سفيان، عن مُحَمَّد بن عمرو، عن يحي بن عبد الرحمن، عن أبيه قال: سمعت عمر، يقرؤها " صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضالين "))[7].

---

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 284، و ما بعدها.

[2] ابن حجر: التقريب، د 1 ص: 69.

[3] أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل في أحكم المراسيل، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1986، ص: 104. و السيوطي: أسماء المدلسين، ط1، دار الجيل، بيروت، ص: 27.

[4] الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 252، ج 1 ص: 65.

[5] المعارف، ص: 139.

[6] أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 477، ج 1 ص: 83، و رقم: 1073، ج 1 ص: 175.

[7] ابن أبي داود: المصاحف، رقم: 149، ص: 285.

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي (107- 198 هـ): سبق تفصيل أحواله في الفصل الثاني، وتبين أن الرجل كان كثير التدليس، وفيه ضعف من جهة ضبطه خاصة عن الكوفيين. وبما أنه هذا حاله، وهنا قد عنعن، والخبر فيه ما يُنكر، فالإسناد بينه وبين الذي روى عنه لا يصح.

والثاني: مُحَمَّد بن عمرو بن علقمة بن وقاص (ت 144 هـ)، قيل: ليس بالقوي، صالح الحديث، ليس به بأس، يُدلس، ثقة، يُخطئ، صدوق له أوهام، اتقى الناس حديثه بسبب تخليطه[1]. و ذكره الذهبي في الضعفاء[2].

ويُستنتج من نقدنا لتلك الأسانيد، أنه لم يصح منها ولا إسناد واحد. وأنها خبر آحاد لا خبر متواتر، رواه عن عمر اثنان من الرواة فقط، مما يشهد على أنها ليست صحيحة. فلو كانت صحيحة لوصلتنا بالتواتر عن طريق كثير من الرواة، بحكم أن الأمر يتعلق بأمر خطير جدا،وأن الهِمَم تتوافر على نقله لو كان صحيحا. وبما أنه لم يصلنا بالتواتر دل هذا على بطلان الرواية من أساسها.

وأما نقدنا لها من جهة المتن، فهي لا تصح بدليل المعطيات والشواهد الآتية: منها أولا إنها روايات لا أسانيد صحيحة لها، وهذا يُضعفها متنا، ويُفقدها الأصل الصحيح الذي تقوم عليه. فهي روايات لا أصل صحيح لها، وهذا يكفي وحده لرفضها.

وثانيا إنه واضح من تلك الروايات أنها قالت بتعرض القرآن الكريم للتحريف، لأنها زعمت أن عمر كان يُصلي بها بالناس في المسجد، وبما أنها سكتت عن مصيرها، ولا ذكرت أنها كانت من التفسير، أو المنسوخ، فهذا يعني أنه –حسب زعمها- كانت من القرآن وسقطت منه. وبما أنها قالت بهذا الزعم، فهو دليل قطعي على بطلانها من أساسها. لأن زعمهما هذا يُبطله القرآن الكريم، وينقضه نقضا، بحكم أنه وصف نفسه بأنه كتاب مُحكم لا يأتيه الباطل أبدا، وأن الله تعالى

---

[1] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 5513، ج 26 ص: 212 و ما بعدها. و ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 119. ابن عدي: الكامل في الضعفاء، رقم: 1693، ج 7 ص: 222.
[2] الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 5876، ص: 304.

تولى حفظه. وعليه فإن أية رواية تقول بأن القرآن الكريم تعرّض للتحريف، فهي باطلة قطعا، وقد حكمت على نفسها بالبطلان مُسبقا.

وثالثا إن الزعم بأن عمر بن الخطاب-ﷺ-كان يقرأ بتلك الزيادة في صلاته بالناس، هو زعم باطل قطعا، لأن عمر بن الخطاب كان كغيره من المسلمين يأخذون بالمصحف البكري الذي كان عنده بعد وفاة أبي بكر. وبما أن هذا المصحف هو الذي نُسخ منه المصحف العثماني.وبما أن تلك الزيادة المزعومة لا وجود لها في المصحف العثماني، فإن كل هذا يعني أن القول بأن عمر كان يقر، بتلك الزيادة هو أمر باطل ومكذوب عليه قطعا.

ورابعا إنه لو كانت تلك الزيادة المزعومة قرآنا، لوصلتنا بالتواتر بحكم أن عمر كان يُصلي بها بالناس في الجامع، ولَكُتِبَت في المصحف العثماني بحكم أنها كانت قرآنا معروفا لديهم، وإلا لأنكروا على عمر قراءته بها. ولو كانت كذلك ما فرط فيها الصحابة أبدا عندما وحدوا المصاحف. وبما أنها لم تصلنا، ولا كُتبت في المصحف العثماني، فإن هذا دليل قطعي على بطلان ذلك الزعم من أساسه.

وخامسا إن المتدبر في تلك الزيادة المزعومة يتبين له أنها زيادة مُقحمة في النص إقحاما، وليست منه، لأن الآية بدونها كاملة بنفسها، ولا تحتاج إلى أية كلمة تُضاف إليها. فقوله تعالى: ((صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ)(الفاتحة:7))، شاهد بنفسه أنه كلام تام كامل، وحلو سلس. لكن إقحام تلك الزيادة في الآية((صِرَاطَ الَّذِينَ <u>من</u> أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ <u>وغير</u> الضَّالِّينَ)(الفاتحة:7))،أفقدها جانبا من سلاستها، ومن روحها وحلاوتها، وأدخل فيها حشوا أفسد ولم ينفع، وكرر كلمة (غير)، بلا مبرر. وبما هذه الزيادة هذا حالها، والقرآن الكريم كتاب مُحكم بلسان عربي مبين، فإن هذه الزيادة ليست منه، وإنما هي زيادة مُختلقة افتراها المحرفون للطعن في القرآن واتهام الصحابة بتحريفه.

وأخيرا- سادسا- أشير هنا إلى أنه ربما يرى بعض الناس أن تلك الزيادة هي من التفسير أو من المنسوخ. وهذا لا يصح، لأن الرواية صريحة في أن تلك الزيادة هي من الفاتحة، وكان عمر يقرأ بها في الصلاة. وكذلك القول بأنه ربما كانت من المنسوخ، فهذا لا يصح لأمرين أساسيين: الأول

إنه لا يصح شرعا ولا عقلا أن النبي–عليه الصلاة والسلام يتوفى من دون أن يبين للصحابة المنسوخ من القرآن من عدمه. لأن عدم تبيان ذلك هو طعن في الله ورسوله ودينه،وعليه فلا يصح القول بأن الرسول توفي من دون أن يُبين لأمته منسوخ القرآن!!.

والأمر الثاني، هو أنه لا يُمكن أن يكون عمر بن الخطاب ليس على علم بالحروف المنسوخة، لأنه كان من أقرب الناس إلى النبي– عليه الصلاة و السلام–. ولأنه هو خليفة المسلمين كان يصلي بالناس بتلك الزيادة، ويصلي معه كبار حفاظ الصحابة وقرائهم، فلو كانت منسوخة لنبهوه إلى ذلك من دون شك؟؟.

وختاما لهذا المبحث– الثاني– يتبين أن كل روايات المجموعات الثلاث، لم تصح إسنادا ولا متنا، وأنها خبر آحاد لا خبر متواتر. وما هي إلا روايات باطلة اختلقها المحرفون للطعن في القرآن الكريم بالتحريف، واتهام الصحابة بتحريفه.

ثالثا:نقض قراءات:(إذا تجلى والذكر والأنثى،الحي القيام، ورهطك منهم المخلصين)

نُفرد هذا المبحث لنقض نماذج كثيرة من القراءات القرآنية المنسوبة إلى كبار علماء الصحابة، أذكرها في ثلاث مجموعات: الأولى قراءة ((إِذَا تَجَلَّى، وَالذَّكَرِ والأُنْثَى))، والثانية قراءة ((الحي القيام))، والثالثة قراءة ((ورهطك منهم المخلصين)).وسننقدها إسنادا أولا، ثم متنا ثانيا.

فبالنسمة لروايات المجموعة الأولى، فإن زيادتها المزعومة، أُقحمت في سورة الليل فأصبحت هكذا ((وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى،وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى " **وَالذَّكَرِ والأُنْثَى** " وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى، إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى،فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى،فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى)(الليل:1 –7).

أولها ((حدثنا ابن المثني، قال: ثنا هشام بن عبد الملك،قال: ثنا شعبة، قال: أخبرني المغيرة، قال: سمعت إبراهيم يقول: أتى علقمة الشام، فقعد إلى أبي الدرداء، فقال: ممن أنت؟ فقلت: من أهل الكوفة، فقال: كيف كان عبد الله يقرأ هذه الآية(وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى)

فقلت:(وَالذَّكَرِ والأنْثَى) قال: فما زال هؤلاء حتى كادوا يستضلُّونني، وقد سمعتها من رسول الله- ﷺ-))[1].

إسنادها لا يصح، لأن من رجاله: شعبة بن الحجاج (82-160 هـ): سبق تفصيل حاله، وتبين أنه كان كثير الخطأ ومُدلس، فحدث عن رواة لم يسمع منهم.

والثاني: المغيرة بن مقسم الضبي مولاهم الكوفي (ت 136 هـ): قيل فيه: ثقة، ليس بقوي، يُدلس[2]. وقال أحمد بن حنبل: ((عامة حديثه عن إبراهيم مدخول، عامة ما روى عن إبراهيم إنما سمعه من حماد، ومن يزيد بن الوليد، والحارث العكلي، وعن عُبيدة، وعن غيره، وجعل يضعف حديث المغيرة عن إبراهيم وحده)). و ذكر أن في رواية شعبة عن مغيرة عن ابراهيم فيه تخليط [3]. فالرجل ضعيف.

والثالث: إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي (ت نحو 96 هـ عن نحو 50 سنة)، قيل فيه: ثقة[4]، كان مدلسا كثير الإرسال، مُتمكنا جدا من التدليس، حتى أنه كان يُتعجب منه في قدرته على ممارسته[5]. و قد روى عن أناس لم يسمع منهم حرفا[6]. عده ابن قتيبة من رجل الشيعة[7]. وجعله الشيعة من رجالهم[8].

وخبره هذا مرسل، لأنه لم يصرح بالسماع ولا ذكر مصدره، فقال مباشرة: (أتى عقلمة) فالذي روى الخبر ليس علقمة، وإنما النخعي نفسه، وهو بعيد عن الحادثة، وقد أرسلها، و لم

---

1 الطبري: تفسير الطبري، ج 24، ص: 466.
2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 484، ج 9 ص: 192 و ما بعدها.
3 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 3 ص: 274.
4 ابن حجر: التقريب، د 1 ص: 69.
5 أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل في أحكم المراسيل، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1986، ص: 104. و السيوطي: أسماء المدلسين، ط1، دار الجيل، بيروت، ص: 27.
6 الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 252، ج 1 ص: 65.
7 المعارف، ص: 139.
8 أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 477، ج 1 ص: 83، و رقم: 1073، ج 1 ص: 175.

يُصرح بالسماع ولا ذكر مصدره. فالرجل تكلم عن حادثة لم يلحق بها، بل ولم يكن وُلد أصلا، بحكم أن أبا الدرداء قد توفي سنة 32هـ.

والرواية الثانية: ((حدثنا محمد بن عبد الأعلى، قال: ثنا حاتم بن وَرْدان، قال: ثنا أبو حمزة، عن إبراهيم، عن علقمة قال: أتينا الشام، فدخلت على أبي الدرداء، فسألني فقال: كيف سمعت ابن مسعود يقرأ هذه الآية:(وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى) قال: قلت:(وَالذَّكَرِ والأنْثَى) قال: كفاك، سمعتها من رسول -الله ﷺ- يقرؤها))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: حاتم بن وَرْدان بن مروان السعدي البصري أبو صالح (ت 184هـ): صدوق، لا بأس به[2]. وهذه المرتبة لا تجعله حجة، وإنما هي تُشعر بالعدالة دون الضبط، فالإسناد لا يصح من جهته.

والثاني: أبو حمزة ميمون بن أبي حمزة الأعور القصاب الكوفي الراعي، متروك الحديث، ضعيف الحديث، ليس بشيء[3].

والثالث: إبراهيم النخعي، ضعيف، وقد فصلنا حاله في الرواية السابقة. وعليه فالإسناد لا يصح بينه وبين الذي روى عنه لضعفه وعنعنته.

والرواية الثالثة: ((حدثني يعقوب، قال: ثنا ابن علية؛ وحدثني إسحاق بن شاهين الواسطي، قال: ثنا خالد بن عبد الله،عن داود، عن عامر، عن علقمة، قال: قَدِمت الشام، فلقيت أبا الدرداء، فقال: من أين أنت؟ فقلت من أهل العراق؟ قال: من أيَّها؟ قلت: من أهل الكوفة، قال: هل تقرأه قراءة ابن أمّ عبد؟ قلت: نعم، قال: اقرأ(وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى) قال:

---

[1] الطبري: تفسير الطبري، ج 24، ص: 466.
[2] الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 12 ص: 108.
[3] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 3 ص: 296 و ما بعدها.

فقرأت:(وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى والنَّهارِ إِذَا تَجَلَّى والذَّكَرِ والأنْثَى) قال: فضحك، ثم قال: هكذا سمعت مِنْ رسول الله- ﷺ-))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن أبو الهيثم المزني الطحان الواسطي(110-182 هـ): ثقة، مقارب الحديث، ضعفه ابن عبد البر[2].وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد من جهته لم يثبت اتصاله.

والثاني: داود بن أبي هند بن عذافر القشيري مولاهم أبو بكر أو أبو مُحَّد البصري (ت 140هـ عن 75سنة)، قيل فيه: ثقة، روي عن أنس خمسة أحاديث لم يسمعها منه، يهم إذا حدث من حفظه، كثير الاضطراب والخلاف[3]. وهذا الرجل جعله الشيعة الإمامية من رجالهم، ومروياته الإمامية في كتبهم الخاصة بهم[4]. فالإسناد لا يصح من جهته، لضعفه وتشيعه وتدليسه.

والثالث: عامر بن شراحيل بن عبد الشعبي الكوفي أبو عمرو (نحو: 30-109 هـ): ثقة، كان يرسل، أرسل عن عمر وعائشة وغيرهما، حدث عن كثير لم يسمع منهم كسمرة بن جندب، وعاصم بن عدي، و ابن مسعود وأسامة بن زيد، ومعاذ، وزيد بن ثابت،وأبا سعد الخدري، وأم سلمة[5]. وبعضهم صرّح بالسماع منهم، لكن بعض كبار المحدثين أنكر ذلك، فقيل ليحي ابن معين: ((قال الشعبي أن الفضل حدثه،وأن أسامة حدثه. قال: لا شيء. وقال أحمد وعلي: لا شيء))[6]. وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

---

1 الطبري: تفسير الطبري، ج 24، ص: 466.

2 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 1 ص: 236. و ابن حجر: تهذيب الكمال، ج 2 ص: 266.

3 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 388، ج 2 ص: 132.

4 أنظر مثلا: أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، ج 1 ض: 215، رقم: 1396. و علي البروجردي: طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، ج 3 ص: 19، رقم: 6690. و القاضي النعمان الاسماعيلي: شرح الأخبار في فضائل الأئمة، ج 6 ص: 377. و ابن جرير الطبري الشيعي: دلائل الإمامة، ط1، مؤسسة البعثة، قم، 1413، ج 1 ص: 176.

5 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 4 ص: 49. و ابن أبي حاتم: المراسيل، رقم: 300، ص: 25.

6 ابن أبي حاتم: المراسيل، رقم: 300، ص: 25.

والرواية الرابعة: ((حدثني أبو السائب، قال: ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، قال: قدمت الشام، فأتى أبو الدرداء، فقال: فيكم أحد يقرأ علي قراءة عبد الله؟ قال: فأشاروا إليّ، قال: قلت أنا، قال: فكيف سمعت عبد الله يقرأ هذه الآية:(وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى والنَّهارِ إِذَا تَجَلَّى والذَّكَرِ والأُنْثَى) قال:وأنا هكذا سمعت رسول الله -ﷺ- يقول: فهؤلاء يريدوني على أن اقرأ(وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى) فلا أنا أتابعهم))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: أبو معاوية، والأعمش، وإبراهيم النخعي، هؤلاء سبق ذكر أحوالهم وتبين أنهم ضعفاء، ومُدلسون، وبما أنهم هنا قد عنعنوا فالإسناد لا يصح من جهتهم.

والرواية الخامسة ((حدثنا ابن حُميد، قال: ثنا جرير، عن مُغيرة، عن مِقْسَمٍ الضَّبِّي، عن إبراهيم بن يزيد بن أبي عمران، عن علقمة بن قيس أبي شبل: أنه أتى الشام، فدخل المسجد فصَّلى فيه، ثم قام إلى حَلْقة فجلس فيها؛ قال: فجاء رجل إليّ، فعرفت فيه تحوّش، القوم وهيبتهم له، فجلس إلى جنبي، فقلت: الحمد لله إني لأرجو أن يكون الله قد استجاب دعوتي، فإذا ذلك الرجل أبو الدرداء، قال: وما ذاك؟ فقال علقمة: دعوت الله أن يرزقني جليسا صالحا، فأرجو أن يكون أنت، قال: مِنْ أين أنت؟ قلت: من الكوفة، أو من أهل العراق من الكوفة. قال أبو الدرداء: ألم يكن فيكم صاحب النعلين والوساد والمِطْهَرة، يعني ابن مسعود، أو لم يكن فيكم من أُجير على لسان النبيّ ﷺ من الشيطان الرجيم، يعني عَمَّار بن ياسر، أو لم يكن فيكم صاحب السرّ الذي لا يعلمه غيره، أو أحد غيره، يعني حُذَيفة بن اليمان، ثم قال: أيكم يحفظ كما كان عبد الله يقرأ؟ قال: فقلت: أنا، قال: اقرأ:(وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى) قال علقمة: فقرأت:(الذكر والأنثى)، فقال أبو الدرداء: والذي لا إله إلا هو، كذا أقرأنيها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فوه إلى فيّ، فما زال هؤلاء حتى كادوا يردّونني عنها))[2].

---

1 الطبري: تفسير الطبري، ج 24، ص: 467.

2 نفسه، ج 24، ص: 467.

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: مُحَمَّد بن حُميد بن حيان الرازي(ت 248 هـ)، وثقه بعض المحدثين، في حديثه نظر، كثير المناكير، ليس بثقة، ردئ المذهب، كذاب، يتلاعب بالأحاديث زيادة و نقصانا، قامت الشواهد ضده بأنه كذاب ومدلس[1].

والثاني: جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي (107-188 هـ)، قيل فيه: ثقة، يُدلس، ليس بالذكي اختلطت عليه أحاديث حتى ميزها له بعض المحدثين كان يشتم معاوية علانية[2]. و وصفه سليمان بن حرب بأنه لا يصلح إلا أن يكون راعيا للغنم، و لم يكن يحفظ، و لا يحدث إلا من كتبه. وكانت فيه غفلة أثناء التحديث، و كان يرسل، و لا يُصرح بالتحديث في كثير من رواياته بطريقة فيها تغليط و تدليس[3]. ذكره ابن قتيبة من رجال الشيعة[4]. وعده الشيعة من رجالهم[5]

والثالث: المغيرة بن مقسم الضبي مولاهم الكوفي (ت 136 هـ)، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه ضعيف ومدلس، وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

والرابع: مِقْسَمٍ الضَّبِّي: يبدو أنه مجهول، فلم أعثر له على حال جرحا و لا تعديلا، و قد ترجم له ابن أبي حاتم و لم يذكر من ذلك شيئا[6].

وآخرهم- الخامس- إبراهيم بن يزيد بن أبي عمران النخعي سبق تفصيل حاله، وتبين أنه ضعيف، ومُدلس، وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

والرواية السادسة:((حدثنا مالك بن إسماعيل،حدثنا إسرائيل،عن المغيرة،عن إبراهيم،عن علقمة قال: قدمت الشام فصليت ركعتين ثم قلت اللهم يسر لي جليسا صالحا فأتيت قوما

---

1 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 181، ج 8 ص> 92 و ما بعدها.

2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 116، ج 1 ص: 51، 52.

3 المزي: تهذيب الكمال، ج 4 ص: 545 و ما بعدها.

4 ابن قتيبة: المعارف، ص: 139.

5 مُحَمَّد جعفر الطبسي: رجال الشيعة في أسانيد السنة، رقم: 18، ج 1 ص: 123 و ما بعدها. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 2105، ج 1 ص: 291.

6 الجرح و التعديل، ج 6 ص: 415 و ما بعدها، رقم: 1890.

فجلست إليهم فإذا شيخ قد جاء حتى جلس إلى جنبي، قلت: من هذا؟، قالوا: أبو الدرداء،فقلت: إني دعوت الله أن ييسر لي جليسا صالحا فيسرك لي. قال: ممن أنت؟، قلت: من أهل الكوفة. قال: أوليس عندكم ابن أم عبد صاحب النعلين والوساد والمطهرة،وفيكم الذي أجاره الله من الشيطان يعني على لسان نبيه -ﷺ-، أوليس فيكم صاحب سر النبي -ﷺ- الذي لا يعلمه أحد غيره. ثم قال: كيف يقرأ عبد الله { والليل إذا يغشى } فقرأت عليه { والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى } والذكر والأنثى. قال: والله لقد أقرأنيها رسول الله- ﷺ- من فيه إلى في))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: مالك بن إسماعيل بن درهم النهدي أبو غسان الكوفي (ت217 هـ)، قيل فيه: ثقة متقن، شديد التشيع. وصفه سفيان الثوري بأنه ((كان حسنيا. يعني الحسن بن صالح على عبادته وسوء مذهبه. هذا كلام السعدي وهو إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، وعنى بذلك أن الحسن بن صالح بن حي مع عبادته كان يتشيع فتبعه مالك هذا في الأمرين))[2].
وبما أنه كان شديد التشيع، والرواية تتفق مع غلوه فالإسناد لا يصح من جهته.

والثاني: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي (100-،160هـ): تقدم تفصيل أحواله، وتبين أنه ضعيف، متلاعب، مدلس، الراجح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث. وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: المغيرة بن مقسم الضبي مولاهم الكوفي (ت 136 هـ)، سبق ذكر حاله، وتبين أنه ضعيف ومدلس، وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.
والرابع:إبراهيم النخعي، بينا سابقا أنه ضعيف، مدلس، وبما أنه هنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والرواية السابعة: ((حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا شعبة،عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: ذهب علقمة إلى الشام فلما دخل المسجد قال: اللهم يسر لي جليسا صالحا،فجلس إلى أبو

---
[1] البخاري: الصحيح، رقم الحديث: 3742، ج 5 ص: 25.
[2] المزي: تهذيب الكمال، ج 27 ص: 89 و ما بعدها. و ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 9 ص: 2 و ما بعدها.

الدرداء، فقال أبو الدرداء: ممن أنت؟، قال: من أهل الكوفة. قال: أليس فيكم،أو منكم صاحب السر الذي لا يعلمه غيره يعني حذيفة، قال قلت: بلى،قال: أليس فيكم أو منكم الذي أجاره الله على لسان نبيه -ﷺ- يعني من الشيطان يعني عمارا. قلت: بلى، قال: أليس فيكم،أو منكم صاحب السواك والوساد،أو السرار، قال: بلى.قال: كيف كان عبد الله يقرأ { والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى } قلت والذكر والأنثى. قال: ما زال بي هؤلاء حتى كادوا يستنزلوني عن شيء سمعته من رسول الله- ﷺ-))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: شعبة بن الحجاج، بينا حاله سابقا، واتضح أنه مّدلس، وهنا قد عنعن. والمغيرة بن مقسم، وإبراهيم النخعي، بينا سابقا أنهما ضعيفان، ومدلسان وهنا قد عنعنا. فالإسناد لا يصح من جهتيهما.

والرواية الثامنة: ((حدثنا موسى،عن أبي عوانة، عن مغيرة،عن إبراهيم،عن علقمة دخلت الشام فصليت ركعتين، فقلت: اللهم يسر لي جليسا، فرأيت شيخا مقبلا،فلما دنا قلت: أرجو أن يكون استجاب. قال: من أين أنت قلت من أهل الكوفة قال أفلم يكن فيكم صاحب النعلين والوساد والمطهرة أولم يكن فيكم الذي أجير من الشيطان أولم يكن فيكم صاحب السر الذي لا يعلمه غيره كيف قرأ ابن أم عبد { والليل } فقرأت { والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى } والذكر والأنثى قال أقرأنيها النبي ﷺ فاه إلى في فما زال هؤلاء حتى كادوا يردوني))[2].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: الوضاح بن عبد الله أبو عوانة، سبق تفصيل حاله في الفصل الأول، وتبين أنه ضعيف من جهة ضبطه، ومُتهم في عدالته، بالإضافة إلى أنه هنا قد عنعن. والمغيرة بن مقسم،وإبراهيم النخعي، بينا أنهما ضعيفان ومدلسان، وهنا قد عنعنا.

والرواية التاسعة: ((حدثنا قبيصة بن عقبة،حدثنا سفيان،عن الأعمش،عن إبراهيم،عن علقمة قال: دخلت في نفر من أصحاب عبد الله الشام، فسمع بنا أبو الدرداء فأتانا، فقال: أفيكم من يقرأ فقلنا؟، نعم،قال: فأيكم أقرأ؟، فأشاروا إلي، فقال: اقرأ فقرأت { والليل إذا يغشى والنهار إذا

---

[1] البخاري: الصحيح، رقم الحديث: 3743، ج 5 ص: 25.
[2] نفس المصدر، رقم الحديث: 3761، ج 5 ص: 28.

تجلى } والذكر والأنثى. قال أنت سمعتها من في صاحبك؟، قلت: نعم. قال: وأنا سمعتها من في النبي-ﷺ- وهؤلاء يأبون علينا))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: قبيصة بن عقبة بن مُحَمَّد بن سفيان السوائي (ت 215هـ) قيل فيه: ثقة، صدوق، كثير الغلط في سفيان الثوري، لأنه سمع منه وهو صغير[2]. لم يُحدث عنه أحمد بن حنبل[3]. قال ابن معين: ليس بذاك القوي، ثقة إلا في حديث سفيان الثوري[4]. وهو هنا قد حدث عن سفيان.

والثاني: سفيان الثوري، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه كان يُدلس، ومرسلاته شبه الريح. وبما أنه هنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: الأعمش سليمان بن مهران ذكرنا حاله سابقا، وتبين أنه ضعيف، مُدلس، شيعي يُمارس التقية، وهو هنا قد عنعن. فالإسناد لا يصح.

وآخرهم: إبراهيم النخعي، فصلنا حاله سابق، وتبين أنه ضعيف، مدلس. وبما هذا حاله، وهنا قد عنعن فلا يصح الإسناد من جهته.

والرواية العاشرة:((حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن علقمة، قال: لقيت أبا الدرداء فقال لي: ممن أنت؟ قلت: من أهل العراق. قال: أتقرأ علي قراءة عبد الله؟ قلت: نعم، قال: فاقرأ والليل إذا يغشى، فقرأت:(والليل إذا يغشى، والنهار إذا تجلى، والذكر والأنثى) قال: فضحك وقال: هكذا سمعت رسول الله- ﷺ- يقرؤها))[5].

---

1 نفس المصدر، رقم الحديث: 4943، ج 6 ص: 170.
2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 631، ج 7 ص: 248 و ما بعدها.
3 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج:6، ص: 430.
4 الذهبي: الميزان، ج 2 ص: 260.
5 القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر:، 570.

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: داود بن أبي هند، بينا سابقا أنه ضعيف ضبطا وعدالة، ومُدلس، والراجح أنه شيعي إمامي. وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والثاني: عامر الشعبي بينا سابقا أنه يرسل، فحدث عن رواة لم يسمع منهم، وصرّح بالسماع من آخرين لم يثبت سماعه منهم. وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد بينه وبين علقمة لم يثبت اتصاله.

والرواية الأخيرة–الحادية عشرة–: ((حدثنا هشيم، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، وعن أبي الدرداء، عن النبي –ﷺ– مثل ذلك، وزاد فيه: قال أبو الدرداء: يا ابن أخي، فما زال بي هؤلاء حتى كادوا يردونني))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي (105-183 هـ) سبق تفصيل حاله، وتبين انه كثير التدليس، وبما أن خبره هذا في متنه ما يُنكر[2]، وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

والمغيرة بن مقسم، وإبراهيم النخعي، وهما ضعيفان ومدلسان كما بيناه أعلاه. وبما أنهما عنعنا هنا، فالإسناد لا يصح من جهتيهما.

وبذلك يتبين أن كل أسانيد روايات المجموعة الأولى– من المبحث الثالث– غير صحيحة، ولم يصح منها ولا واحد. وأنها خبر أحاد لا خبر تواتر، فلم يروها عن ابن مسعود وأبي الدرداء إلا علقمة بن قيس الكوفي. وهذا شاهد دامغ على عدم صحة الرواية إسنادا ومتنا، لأنه لا يصح ولا يُعقل أن يكون الصحابيان يقولان بتلك الزيادة المزعومة، ولهما كثير من التلاميذ ولا يرويها عنهما إلا تلميذ واحد من تلاميذ ابن مسعود، هو علقمة بن قيس!!. فلو كان ما زعمته تلك الروايات صحيحا لوصلنا من طرق كثيرة جدا، نظرا لخطورة الأمر، و لكثرة تلاميذ الصحابيين، ولأن الهِمَم

---

[1] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 570.
[2] سنبين ذلك عندما ننقد المتن قريبا.

تتوافر على نقل مثل هذه الأخبار. وبما أنها لم تصلنا إلا عن طريق راوٍ واحد، وكل الأسانيد التي روت عنه لم تصح، فهذا دليل دامغ على بطلان الحكاية من أساسها.

وأما حالها من جهة المتن فهي أيضا لا تصح، بدليل المعطيات والشواهد الآتية: منها أولا إن عدم صحة كل أسانيدها ينعكس سلبا على متونها، فيُضعفها و يُفقدها الأصل الصحيح الذي تقوم عليه. فهي روايات لا أصل صحيح لها، وهذا يكفي وحده لرفضها.

وثانيا إن تلك الروايات ذكرت صراحة أن تلك الزيادة المزعومة كانت من القرآن، ولم تُكتب في المصحف العثماني، وأن بعض الصحابة كان يقرأ بها حتى بعد توحيد عثمان للمصاحف. وهذا يعني أن القرآن قد تعرض للتحريف بسقوط تلك الزيادة المزعومة. وهذا زعم باطل من دون شك، ينقضه القرآن الكريم نقضا تاما. لأنه كتاب مُحكم لا يأتيه الباطل أبدا، وأن الله تعالى تولى حفظه. وعليه فكل رواية تقول بأن القرآن تعرض للتحريف، فهي باطلة قطعا، وتكون قد أبطلت نفسها بنفسها.

وثالثا إن قولها بأن تلك الزيادة المزعومة من القرآن، هو زعم تنقضه حقائق التاريخ الثابتة من أن الصحابة جمعوا كل القرآن في خلافة أبي بكر، ووحدوا قراءاته في عهد عثمان، وقد تم ذلك بإجماع منهم[1]. ولم يشذ منهم أبو الدرداء، ولا ابن مسعود بدليل أنهما كانا من بين رواة القراءات الصحيحة التي تضمنها المصحف العثماني[2].

ولا شك أن نسبة تلك الزيادة المزعومة إلى ابن مسعود، هي افتراء مُتعمد يندرج ضمن الافتراءات الأخرى التي نسبها إليه المحرفون، كزعمهم بأنه كان يُنكر كون المعوذتين من القرآن الكريم. فالعملية واحدة تندرج ضمن خطتهم التي وضعوها للطعن في القرآن والتشكيك فيه، واتهام الصحابة بتحريفه.

ورابعا إن تلك الروايات تضمنت شواهد ومعطيات تدل على أنها روايات مُختلقة. أولها إنها صّورت الأمر على أنه حدث خلاف ونزاع بين أبي الدرداء وطرف لم يُسمه – عثمان ومن معه في

---

[1] سبق توثيق ذلك.

[2] السيد بن أحمد بن عبد الرحيم: أسانيد القراء العشرة: المرحلة الأولي، ص: 32 وما بعدها.

توحيدهم للمصاحف- حول كلمات من القرآن، فأبى هو وأصر على موقفه. فزعمت أنه قال: ((فما زال هؤلاء حتى كادوا يردوني))[1]. وقال أيضا: ((وأنا سمعتها من في النبي – ﷺ – وهؤلاء يأبون علينا))[2]. وكل هذا زعم باطل، لأنه لم يثبت أن أبا الدرداء، ولا ابن مسعود رفضا توحيد المصاحف، ولا أنهما خالفا المصحف العثماني. بدليل أنهما كانا من بين رواة القراءات الصحيحة التي تضمنها المصحف العثماني.

والشاهد الثاني، إن تلك الروايات أظهرت حرصا وغيرة على القرآن الكريم بدعوى أن تلك الزيادة هي منه، لكن خصومه أسقطوها منه. وهذا مكر ونفاق، هدفه الطعن في القرآن لا الانتصار له. بدليل أن زعمها هذا مخالف للقرآن مخالفة صريحة من جهة، وهو طعن فيه، وتكذيب له من جهة أخرى!!!.

والشاهد الثالث، إن روايات منها ذكرت أن أبا الدرداء قال لعلقمة: ((ممن أنت؟، قال: من أهل الكوفة. قال: أليس فيكم،أو منكم صاحب السر الذي لا يعلمه غيره يعني حذيفة، قال قلت: بلى))[3]. وهذا لا يصح، لأن حذيفة بن اليمان كان واليا على المدائن زمن عمر وعثمان، وبقي بها إلى أن توفي سنة 36هـ[4]. والمدائن هي عاصمة الفرس تقع في بلاد فارس، والكوفة تقع في العراق. فليس صحيحا أن حذيفة كان من أهل الكوفة ولا كان فيهم. وهذا الخطأ شاهد دامغ على أن الرواية مكذوبة، اختلقها المحرفون وتلاعبوا بها لغايات في نفوسهم.

وخامسا إن المتدبر في تلك الزيادة المزعوم أنها من القرآن يتبين له أنها زيادة مُقحمة في الآية وليست منها، لأن الآية بدونها كاملة تامة لا خلل ولا نقص فيها، وأن إدخالها في الآية هو الذي يُحدث خللا في معناها ونسقها وسلاستها. فقوله تعالى: ((وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى،وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى، إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى،فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى،فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى)(الليل:1 –7))، هو مُنسجم مع سياق الآية، ولا خلل فيه. لكن إدخال تلك الزيادة

---

[1] البخاري: الصحيح، رقم الحديث: 3761، ج 5 ص: 28.
[2] نفس المصدر، رقم الحديث: 4943، ج 6 ص: 170.
[3] البخاري: الصحيح، رقم الحديث: 3743، ج 5 ص: 25.
[4] الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج3 ص: 220 و ما بعدها.

لتُصبح ((وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى،وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى " **وَالذَّكَرِ والأنْثَى** " إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى،فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى،فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى)(الليل:1 –7)). أحدث فيها خللا في معناها وسلاستها وبلاغتها.

وتفصيل ذلك هو أن الباقي من الآية ينسجم مع الأصل المحذوف، ولا ينسجم مع الزيادة المقحمة. لأن قوله سبحانه: ((**وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى**، إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى،فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى،فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى)(الليل:3 –7)). هو مُنسجم تمام الانسجام، بذكره أولا لخلق الإنسان، ثم ربطه بما ترتب عن ذلك من سلوكيات البشر ومسؤوليتهم عن أعمالهم أمام الله تعالى. لكن هذا لا ينطبق على الزيادة المزعومة ولا ينسجم معها من جهة المعنى. فتُصبح هكذا ((**وَالذَّكَرِ والأنْثَى** " إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى،فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى،فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى)). وهذا لا ينسجم معها، لأنها لم ترد جملة فعلية لكي تنسجم وتتوافق مع باقي الآية الذي هو نتيجة لخلق الإنسان المذكور في قوله تعالى: ((**وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى**)). فلا توجد علاقة ربط مباشرة بين (والذكر والأنثى)، وبين ((إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى،فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى،فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى)). مع أن الجزء الثاني يتطلب ذلك لأنه في الأصل مبني على المقدمة التي هي: (((**وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى**)).، وليس على المقدمة المقحمة(**والذكر والأنثى**) وبما أنه –أي الجزء الثاني– لا ينسجم مع الزيادة المزعومة من جهة الأسلوب والمعنى، دلّ هذا على أنها زيادة مُختلقة، أُقحمت في الآية للطعن في القرآن و تحريفه، واتهام الصحابة بذلك.

وأخيرا– سادسا – إن المتدبر في تلك الرواية بطرقها الكثيرة يتبين له أنها مسرحية لم يُتقن مختلقوها مشاهدها وفصولها. فجاءت متباينة في جوانب كثيرة وأساسية تشهد بنفسها على أنها رواية مُختلقة تلاعب بها المحرفون حسب أهوائهم ومصالحهم. فمرة تذكر أن علقمة دخل المسجد، فجاء أبو الدرداء وجلس بجانبه،فسأل عنه فقيل له: إنه أبا الدرداء.

ومرة تذكر أنا الدرداء هو الذي أقدم نحوه وسأله. ومرة لا تذكر المسجد أصلا، وتقول: إن علقمة كان مع جماعة في الشام ولم يكن وحده، فلما سمع بهم أبو الدرداء جاء إليهم!!!. ومرة تذكر أن علقمة لما حل بالشام هو الذي دخل على أبي الدرداء، من دون تحديد للمكان، وإن كان السياق يُوحي بأنه دخل عليه وهو في بيته وليس في المسجد. ومرة تذكر أن علقمة لما حل

بالشام أتاه أبو الدرداء. ومنها روايات أشارت إلى حكاية صاحب السر، وصاحب النعلين والوساد والمطهرة، و أخرى لم تذكر ذلك أصلا!!. فماذا يعني هذا؟، و أين الصحيح فيما ذكرته تلك الروايات؟. فهل التقى علقمة بأبي الدرداء في المسجد أم خارجه؟؟. وهل التقى به منفردا أم مع جماعة؟؟، ومن الذي ذهب إلى الآخر؟؟. وهل علقمة هو الذي دخل على أبي الدرداء أم العكس؟. وهل تضمن كلام أبي الدرداء حكاية النعلين والوساد، وصاحب السر أم لم يتضمنها؟!. هذه التساؤلات –وغير ها– تُظهر مدى تضارب مضامين تلك الروايات مما يشهد على أنها روايات مُختلقة تلاعب بها المحرفون لغايات في نفوسهم.

وأما روايات المجموعة الثانية– من المبحث الثالث –، فتتعلق بقراءة (الحي القيام)، وهي زيادة مزعومة أُقحمت في قوله تعالى ((الم،اللّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ)(آل عمران:1- 2))، فأصبحت (الم،اللّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ **القيام**). أذكر منها الروايات الآتية:

أولها: ((حدثنا عبد الله، حدثنا مُحَّد بن بشار، حدثنا يحي، حدثنا مُحَّد يعني ابن عمرو قال: حدثني يحي بن عبد الرحمن، عن أبيه قال: ثوب بالصلاة صلاة العشاء، فدخل المسجد فإذا عمر بن الخطاب فصليت خلفه، فقرأ آل عمران، فقلت يقرأ عشر آيات، فقرأ مائة فركع، فلما قام من سجوده قرأ ما بقي في الركعة الثانية، وقرأ " الم الله لا إله إلا هو الحي القيام "))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: مُحَّد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبدي أبو بكر الحافظ البصري المعروف ببندار (ت 167- 252هـ))، سبق تفصيل حاله، وتبين رجحان تضعيفه، أو على الأقل التوقف في حاله، وعليه فالإسناد لم يثبت من جهته.

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 287، و ما بعدها.

والثاني: محمد عمرو بن علقمة (ت 144هـ)، قيل فيه: ليس بالقوي، صالح الحديث، ليس به بأس، يُدلس، ثقة، يُخطئ، صدوق له أوهام، اتقى الناس حديثه بسبب تخليطه. رفع أحاديث لم يرفعها غيره[1]. وذكره الذهبي في الضعفاء[2].

والرواية الثانية: ((حدثنا عبد الله، حدثنا محمد بن عبد الملك الدقيقي، حدثنا يزيد قال: أخبرنا محمد بهذا " الم اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيَّامُ "))[3].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: محمد بن عبد الملك الدقيقي (ت 266 هـ)، قيل فيه: صدوق، ثقة، لم يكن بمحكم العقل[4]. فالرجل فيه ضعف من جهة ضبطه.

والثاني: محمد عمرو بن علقمة (ت 144هـ)، ضعيف مدلس، ذكرنا حاله في الرواية السابقة. والإسناد هنا منقطع بينه وبين الذي روى عنه الخبر.

والرواية الثالثة: ((حدثنا عبد الله،حدثنا عبد الله بن سعيد، حدثنا ابن إدريس، وحدثنا شعيب بن أيوب، حدثنا يحي، حدثنا ابن إدريس، عن محمد بن عمرو بن علقمة، ومحمد بن إسحاق، عن يحي بن عبد الرحمن بن حاطب، عن أبيه قال: سمعت عمر بن الخطاب يقرأ " الم الله لا إله إلا هو الحي القيام " لفظ شعيب وهو أتم))[5].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: محمد بن عمرو بن علقمة، ضعيف مدلس كما بيناه سابقا. ومحمد بن إسحاق بن يسار(ت151هـ)، قيل فيه: ثقة، مُدلس، مُتهم بالتشيع و الاعتزال، كذاب،

---

[1] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 5513، ج 26 ص: 212 و ما بعدها. و ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 119. ابن عدي: الكامل في الضعفاء، رقم: 1693، ج 7 ص: 222. أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد في الجرح و التعديل، ج 3 ص: 269.

[2] الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 5876، ص: 304.

[3] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 287، و ما بعدها.

[4] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 5427، ج 26 ص: 24و ما بعدها.

[5] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 287، و ما بعدها.

ليس بحجة، ليس به بأس، ضعيف، ليس بالقوي، لا يُحتج به، دجال، انفرد بروايات عن أقوام لم يروها عنهم غيره[1]. وبما أن الرجلين ضعيفين ومدلسين، فالإسناد لا يصح من جهتيهما.

والرواية الرابعة: ((حدثنا عبد الله، حدثنا مُحَمَّد بن أحمد بن أبي المثنى، حدثنا داود يعني ابن عمرو، وحدثنا الزنجي، عن إسماعيل يعني ابن أمية، عن أبي ذباب [يعني الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب]، عن أبيه، عن جده، أنه سمع عمر بن الخطاب، وصلى بالناس العشاء الآخرة، فقرأ فيها بأم الكتاب قال فكأني أسمعه يقول: " الم الله لا إله إلا هو الحي القيام "))[2].

وإسنادها لا يصح ن لأن من رواته: مسلم بن خالد بن فروة المخزومي الزنجي (100-179 أو بعدها)، قيل فيه: إمام صدوق يهم، وثقه ابن معين وغيره، وضعفه النسائي وجماعة، منكر الحديث، ليس بشيء، ليس بالقوي، لا يُحتج به[3].

والثاني: أبو ذباب الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب: ليس بالقوي، ضعيف[4]. والثالث: عبد الرحمن بن أبي ذباب، مجهول الحال حسب ابن حجر[5]. والرابع: الجد: أبو ذياب: لم أعثر على حاله جرحا ولا تعديلا.

والرواية الخامسة: ((حدثنا عبد الله،حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن زيد، حدثنا أبو عاصم قال: أخبرنا ابن جريج قال: أخبرني سليمان بن عتيق، [أو ابن أبي عتيق]، أن عمر بن الخطاب قرأ في صلاة الصبح سورة آل عمران، فقرأ " الم الله لا إله إلا هو الحي القيام "))[6].

---

1 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 51، ج 8 ص: 28. و الذهبي: ميزان الاعتدال، 7197، ج 2 ص: 315 و ما بعده.

2 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 287، و ما بعدها.

3 الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 6206، ص: 322. المزي: تهذيب الكمال، رقم: 5925، ج 27 ص: 508 و ما بعدها.

4 الذهبي: الكاشف، رقم: 860، ج 1، ص: 59. ابن حجر: تعجيل المنفعة، رقم: 1073، ج 2 ص: 284.

5 تعجيل المنفعة، رقم: 541، ص: 736.

6 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 287، و ما بعدها.

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: إسحاق بن إبراهيم بن زيد النهشلي المعروف بشاذان: (ت 267هـ)، صَدُوق[1]، و له غرائب ومناكير[2]. ومرتبة: صدوق لا تجعله حجة، فهي تُشعر بالعدالة لا بالضبط، كما أن روايته للغرائب والمناكير دليل على ضعفه أيضا. فالرجل لا يصح الإسناد من جهته.

والثاني: ابن جريج، سبق تفصيل أحواله، وتبين أنه كثير التدليس، وحاطب ليل، والراجح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية.

والثالث: سليمان بن عتيق، [أو ابن أبي عتيق] (من الطبقة الرابعة): قال البخاري: لا يصح حديثه. وقيل: صدوق، ثقة، لا يُحتج بما تفرد به[3]. واضح أن الرجل ليس في مستوى الاحتجاج به، وهو متأخر عن عمر بن الخطاب، فروايته هذه مرسلة، والإسناد لا يصح من جهته.

والرواية السادسة: ((حدثنا عبد الله،حدثنا شعيب بن أيوب، حدثنا يحيى، حدثنا ابن الزبير، حدثنا الحكم بن ظهير، عن السدي، عن عمرو بن ميمون قال: سمعت عمر يقرأ " الم الله لا إله إلا هو الحي القيام "))[4].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: شعيب بن أيوب بن رزيق بن معبد بن شيطا الصريفيني (ت261 هـ): وثقه الدارقطني، وقال فيه ابن حبان: ((يخطئ ويدلس، وكل ما في حديثه من المناكير مدلسة))[5]. وقال ابن حجر: ((صدوق، يُدلس))[6]. فالرجل ليس حجة، و لا يصل إلى إلى درجة قبول روايته والاحتجاج بها، لرد الشواهد الصحيحة المبطلة لمتن الخبر.

---

1 الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 12 ص: 384.

2 بن حجر: لسان الميزان، ج رقم: 1076، ج 1 ص: 272.

3 الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 2606، ص: 133. و الكاشف، 2116، ج 2 ص: 120. ابن حجر: التقريب، ج 1ص: 389. و تهذيب التهذيب، رقم: 359، ج 3 ص: 141.

4 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 287، و ما بعدها.

5 السمعاني: الأنساب، دار الجنان، بيروت، 1408، ج 3 ص: 536.

6 ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 418.

والثاني: ابن الزبير، يبدوا أنه مجهول، فلم أعثر له على حال جرحا و لا تعديلا. والثالث: الحكم بن ظهير الفرازي، أبو مُحَمَّد بن أَبي ليلي الكوفي (ت نحو: 180هـ)، قيل فيه: ضعيف، واهي الحديث، متروك، ساقط، له أعاجيب، مُنكر الحديث، لا يُكتب حديثه، ليس بثقة، رُمي بالرفض، كان يضع الحديث، كذاب، يشتم الصحابة، يروي الموضوعات عن الثقات[1].

والثالث: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي الكبير(ت127هـ)، قيل فيه: ثقة، ليس به بأس،صدوق، ضعيف، كذاب شتام، كان من كبار كذابي الكوفة، لين، لا يُحتج به، كان يطعن في الشيخين أبي بكر و عمر- رضي الله عنهما-[2]. و قد ذكره الشيعة من رجالهم[3].

والرواية السابعة: حدثنا عبد الله،حدثنا مُحَمَّد بن إسماعيل الأحمسي، حدثنا عبيد الله، حدثنا سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، أو غيره، عن عمر قرأ " الحي القيام "))[4].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي الكوفي (ت213 هـ)، قيل فيه: صاحب تخليط، حدث بأحاديث سوء، أخرج أحاديث رديئة، ثقة، صدوق، حسن الحديث، مُتشيع، روى أحاديث مُنكرة في التشيع فضعفه بذلك كثير من الناس. متروك، مُضطرب الحديث، ليس بقوي الحديث. مُفرط في التشيع. شيعي مُحترق، كان شيعيا مُتحرقا، نهى أحمد بن حنبل عن التحديث عنه. وقال يعقوب بن سفيان: ((شيعي، وإن قال قائل: رافضي، لم أنكر عليه وهو منكر الحديث)).وقال الجوزجاني وعبيد الله بن موسى: ((أغلى وأسوأ مذهبا، وأروى

---

[1] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 1413، ج 7 ص: 99 و ما بعدها. ابن حجر: التقريب ج 1 ص: 231. و تهذيب التهذيب، رقم: 747، ج 1 ص: 287.

[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 572، ج 12 ص: 210 و ما بعدها.

[3] أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 1062، ج 1 ص: 173. و مُحَمَّد جعفر الطبسي: رجال الشيعة في أسانيد السنة، رقم: 10، ج 1 ص: 86.

[4] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 287، و ما بعدها.

للعجائب)). كان مضطربا اضطرابا قبيحا في حديثه عن سفيان الثوري[1]. و جعله الشيعة من رجالهم[2].

والثاني: سفيان بن عيينة، أو سفيان الثوري (لم أميزهما)، سبق تفصيل حال كل منهما، وتبين أهما مدلسان. وبما أنهما هنا قد عنعنا، فالإسناد لا يصح من جهتيهما.

والثالث: عبد الله بن أبي نجيح يسار المكي (ت 131 هـ أو بعدها): ثقة، مُدلس، معتزلي، روى عن مجاهد في التفسير من غير سماع منه[3]. كان يُدلس عن مجاهد[4]. وبما أنه لم يُحدد عمن روى أ عن مجاهد أم لا، فالإسناد منقطع من جهته. وحتى إذا فرضنا جدلا أنه روى عن مجاهد، فالإسناد يبقى منقطعا، لأن مجاهد لم يسمع من عمر ولا رآه[5].

والرواية الأخيرة– الثامنة –: ((حدثنا حجاج، عن هارون بن موسى، عن مُحَمَّد بن عمرو بن علقمة، عن يحيي بن عبد الرحمن بن حاطب، عن أبيه، عن عمر، أنه صلى العشاء الآخرة فاستفتح آل عمران فقرأ: « الم الله لا إله إلا هو الحي القيام » «. قال هارون: هي في مصحف عبد الله مكتوبة: » الحي القيم "))[6].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: حجاج بن مُحَمَّد، سبق تفصيل حاله، وتبين انه كان يُدلس، وبما أنه هن قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 97، ج 6 ص: 38 و م بعدها. و تقريب التهذيب، ج 1 ص: 460. و الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 5400، ج 5 ص: 12.
[2] أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 3200، ج 1 ص: 401. و مُحَمَّد جعفر الطبسي: رجال الشيعة في أسانيد السنة، رقم: 76، ج 1 ص: 440.
[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 102، ج 5 ص: 36. و الذهبي: السير، ج 6 ص: 127.
[4] ابن حجر: طبقات المدلسين، رقم: 77، ص: 39.
[5] الذهبي: السير، ج 4 ص: 455، 456.
[6] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر:، 491.

والثاني: هارون بن موسى الأزدي العتكي مولاهم النحوي، ثقة من الطبقة السابعة[1]. وبما أنه هنا قد عنعن، وكان في زمن قد أصبح فيه التفريق بين السماع والعنعنة معمولا به ومطلوبا. وبما أن الرواية ذكرت ((قال هارون: هي في مصحف عبد الله مكتوبة: » الحي القيم "))[2]. فهذا يعني أنه كان يُدلس، لأن خبره هذا منقطع، فهو بعيد جدا عن ابن مسعود، مما يعني أنه رواه عن رواة أسقطهم من إسناده لغاية في نفسه. وعليه فإن إسناد الطريق الأول لم يثبت اتصاله. والطريق الثاني المتعلق بمصحف ابن مسعود المزعوم لا يصح.

والثالث: مُحَمَّد عمرو بن علقمة (ت 144هـ)، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه ضعيف ومدلس، وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

وبذلك يتبين أن كل أسانيد تلك الروايات غير صحيحة، وأنها رُويت عن صحابي واحد هو عمر بن الخطاب. وهذا دليل دامغ على عدم صحتها، لأنه لو كانت تلك الزيادة المزعومة صحيحة، لوردت إلينا عن كثير من الصحابة، ولرواها عنهم عدد كبير من الرواة، ولوصلتنا من طرق متواترة، أو مستفيضة صحيحة. لأنه لا يُعقل ولا يصح أن يكون عمر يقرأ تلك الزيادة في الصلاة بحضور الصحابة وعامة المسلمين ثم لا تصلنا متواترة، أو بطرق كثيرة صحيحة على الأقل.

وأما نقدنا لها من جهة المتن، فهو أيضا لا يصح، بدليل المعطيات والشواهد الآتية: منها أولا إن إثباتنا لعدم صحة أسانيد كل تلك الروايات ينعكس سلبا على متونها، فيُضعفها ويفقدها الأصل الصحيح الذي تقوم عليه. بمعنى أنها متون لا أصل صحيح لها،وهذا وحده يكفي وحده لرفضها واستبعادها.

وثانيا إنه تبين أن تلك الروايات صرّحت بأن القرآن الكريم قد تعرّض للتحريف، عندما قالت بقرآنية تلك الزيادة المزعومة، وأنها كانت معروفة بين الصحابة، لكنها مع ذلك لم تُكتب في المصحف العثماني مع أنها ليست من المنسوخ!!. وبما أنها قالت بهذا الزعم فهي باطلة من دون

---

[1] ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 260.
[2] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر:، 491.

شك، لأنها خالفت القرآن الكريم مخالفة صريحة. فهو كتاب مُحكم، لا يأتيه الباطل أبدا، وقد تولى الله تعالى حفظه، وكل رواية تزعم أنه تعرض للتحريف فهي باطلة من دون ريب.

وثالثا إن القول بأن عمر بن الخطاب-ﷺ-كان يُصلي بتلك الزيادة في المسجد، هو زعم باطل لأمرين أساسيين: الأول لا يصح القول بأن عمر كان يقرأ بتلك الزيادة، لأن عمر كان من بين الذين جمعوا المصحف البكري، وهذا المصحف هو نفسه الذي نقله عثمان في توحيده للمصاحف. وبما أن هذا المصحف ليست فيه تلك الزيادة فلا شك أن عمر لم يقل بها،ولا قرأ بها، ولا سمع بها، وإنما كان على قراءة المصحف البكري.

والأمر الثاني مفاده إن القول بأن عمر بن الخطاب كان يقرا تلك الزيادة المزعومة في الصلاة، بحضور الصحابة وعامة المسلمين يعني أنها كانت معروفة لديهم ومُعترف بها. لكن بما أنهم عندما وحدوا المصاحف لم يذكروها، فهذا دليل قطعي على أن الحكاية بطلة من أساسها، لأنها لو كانت صحيحة لكتبوها في المصحف العثماني من دون شك.

ورابعا إن المتدبر في تلك الزيادة المزعومة(الحي **القيام**) يتبين له أنها زيادة أقحمها المحرفون في القرآن إقحاما من ثلاثة جوانب: الأولى من جهة سياق الكلام وسلاسته، فقوله سبحانه: ((الم اللّهُ لا إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ)(آل عمران:1- 3))، هو قول سلس وحلو، ومنسجم مع سياق الآية، لكن هذا لا ينطبق على (الم اللّهُ لا إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ **القيام** نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ). فهذه الزيادة أفسدت ما أشرنا إليه.
والجانب الثاني يتعلق بالمعنى، فقوله تعالى: ((الحي القيوم))، يعني أنه سبحانه مُتصف بصفة القيومية التي هي صفة مُتضمنة لجميع صفات الأفعال[1]. لكن عبارة (الحي القيام)، فيها إبهام واستهجان، ولا تُؤدي معنى (الحي القيوم). فالفرق بين كلمتي(القيوم)، و(القيام)، كبير، وهما غير مترادفتين، ولا متطابقتين. فيصح أن نصف الله بقولنا: الله القيوم، لكن من المستهجن وعدم السلاسة أن نصفه بقولنا: الله القيام!!.

[1] ابن قيم الجوزية: زاد المعاد في هدى خير العباد، ط14، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج 4 ص: 185.

والجانب الأخير– الثالث– مفاده إن الله تعالى لم يصف نفسه في القرآن الكريم بصفة (القيام)، لكنه وصف نفسه بصفية القيوم ثلاث مرات،في قوله سبحانه: ((اللّهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ...)(البقرة: 255)،و((اللّهُ لا إِلَـهَ إِلاَّ هُـوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ)(آل عمران: 2))، و((وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْماً)(طه: 111)).

ومن السنة النبوية فقد صح الحديث أن النبي –عليه الصلاة والسلام– ذكر صفة (القيوم) من بين أسماء الله الحسنى، لكنه لم يذكر من بينها صفة (القيام)[1].

وبما أن الأمر كما ذكرناه، وأن القرآن الكريم كتاب مُحكمة آياته، ولا يأتيه الباطل أبدا، وأنه بلسان عربي مبين، فإن تلك الزيادة المزعومة، ليست من القرآن الكريم، ولا يصح نسبتها إليه.

وأما روايات المجموعة الثانية– من المبحث الثالث –، فتتعلق بقراءة (ورهطك منهم المخلصين)، وهي قراءة مزعومة أُقحمت في قوله تعالى: ((وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ، "**ورهطك منهم المخلصين** ")(الشعراء: 214))، أذكر منها ثلاث روايات بأسانيد متشابهة:

أولها ((حدثنا أبو كُرَيب، قال: ثنا أبو أسامة، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة(الجملي)، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: لما نزلت هذه الآية:(وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأقْرَبِينَ) **ورهطك منهم المخلصين**، خرج رسول الله –ﷺ– حتى صعد الصفا، فهتف: "يا صَباحاهُ". فقالوا: من هذا الذي يهتف؟ فقالوا: مُحَمَّد، فاجتمعوا إليه، فقال: "يا بَنِي فُلانٍ، يا بَنِي فُلانٍ، يا بَنِي عَبْدِ المطَّلِبِ، يا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ"...))[2].

والرواية الثانية: ((حدثنا يوسف بن موسى حدثنا أبو أسامة حدثنا الأعمش حدثنا عمرو بن مرة، عن سعيد بن جبير،عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لما نزلت { وأنذر عشيرتك الأقربين } **ورهطك منهم المخلصين** خرج رسول الله –ﷺ– حتى صعد الصفا فهتف يا صباحاه فقالوا من هذا فاجتمعوا إليه...))[3].

---

[1] الألباني: صحيح ابن ماجة، ج 2 ص: 23، رقم: 3851.
[2] الطبري: تفسير الطبري، ج 24 ص: 677.
[3] البخاري: الصحيح، رقم الحديث: 4971 ج 6 ص: 179.

والأخيرة– الثالثة– ((وحدثنا أبو كريب مُحَمَّد بن العلاء حدثنا أبو أسامة،عن الأعمش،عن عمرو بن مرة،عن سعيد بن جبير،عن ابن عباس قال: لما نزلت هذه الآية (وأنذر عشيرتك الأقربين) ورهطك منهم المخلصين.خرج رسول الله –ﷺ– حتى صعد الصفا فهتف « يا صباحاه ». فقالوا من هذا الذي يهتف قالوا مُحَمَّد. فاجتمعوا إليه فقال « يا بنى فلان يا بنى فلان يا بنى فلان يا بني عبد مناف يا بني عبد المطلب » فاجتمعوا إليه...))[1].

وأسانيدها لا تصح، لأن من رجالها: أبو أسامة:حماد بن أسامة بن زيد الكوفي (ت201 هـ عن 80 سنة): ثقة، كان يُدلس و يُبين تدليسه، اتهم بسرقة الحديث، وأنكره ابن حجر[2]. وبما أنه كان يُدلس، وتنبيهه عليه لا يجعل الخبر صحيحا،وهنا قد عنعن ولم يُصرّح بالسماع فالإسناد لا يصح من جهته.

والثاني: الأعمش سليمان بن مهران، سبق تفصيل حاله، وتبين انه ضعيف، مُدلس، شيعي يُمارس التقية، وهو هنا قد عنعن.

والثالث: عَمْرو بن مرة بن عَبد الله بن طارق الجملي الكوفي أبو عبد الله الأعمى (ت 118هـ)، سبق ذكر حاله، وتبين أنه حدث عن بعض الرواة ولم يسمع منهم، والراجح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية، حتى أن أحمد بن حنبل زكاه مرة، ثم ذمه ووصفه بأنه خبيث. وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

وآخرهم– الرابع– سعيد بن جبير، تقدم حاله، فهو ثقة، لكنه أرسل عن كثير من الصحابة[3]. بمعنى أنه حدث عنهم ولم يلحق بهم، أو لم يسمع منهم. وبما أنه هنا قد عنعن عن ابن عباس، فإن هذا الإسناد لم يثبت اتصاله من جهته، فمن الممكن أن خبره هذا لم يسمعه منه، بحكم أنه روى عن أقوام لم يسمع منهم.

---

[1] مسلم: الصحيح، رقم الحديث: 529، ج 1 ص: 134.
[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 2 ص: 1.
[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 14، ج 3 ص: 8.

وبذلك يتبين أن أسانيد هذه الرواية- بطرقها الثلاثة- لم يصح ولا واحد منها، وأنها خبر أحاد عن الصحابي عبد الله بن عباس. وهذا دليل دامغ على عدم صحتها، لأن ابن عباس من صغار الصحابة، ولم يُعاصر الحادثة. ولو كانت تلك الزيادة قرآنا لوصلنا خبرها بالتواتر، أومن طرق مستفيضة صحيحة على الأقل.

وأما نقدنا لها من جهة المتن، فهي لا تصح أيضا، بدليل المعطيات والشواهد الآتية: منها أولا إن عدم صحة أسانيدها ينعكس عليها سلبا، فيُضعف متنها من جهة، ويُفقدها الأصل الصحيح الذي تقوم عليه من جهة أخرى.

وثانيا إن تلك الزيادة المزعومة تعني أن القرآن الكريم قد تعرض للتحريف بسقوطها منه، مع أنها ليست منسوخة. وهذا زعم باطل بدليل القرآن الكريم الذي وصف نفسه بأنه كتاب مُحكم، ولا يأتيه الباطل أبدا، وأن الله تعالى تولى حفظه.

وثالثا إنه لا يصح القول بأن تلك الزيادة ولا غيرها من الزيادات سقطت من القرآن مع أنها غير منسوخة. لأن الثابت تاريخيا أن الصحابة جمعوا كل القرآن ووحدوا قراءاته، وأنهم أجمعوا على ذلك ولم يشذ منهم أحد كما سبق أن بيناه.

ورابعا إنه لا يصح نسبة تلك الزيادة المزعومة إلى قراءة ابن عباس، لأنه كان من رواة قراءات المصحف العثماني، كقراءة نافع، وليس فيها هذه الزيادة(ورهطك منهم المخلصين).

وخامسا إنه مما يُبطل تلك الزيادة أيضا، أنه وردت روايات تناولت نفس تلك الحادثة، وعن ابن عباس نفسه، وعن غيره أيضا، ولم تُذكر فيها هذه الزيادة (ورهطك منهم المخلصين). وهي روايات صحيحة المتن تنقض ما زعمته الروايات السابقة حتى وإن كان في بعض رواتها ضعفاء. منها: ((حدثنا عمر بن حفص بن غياث، حدثنا أبي،حدثنا الأعمش، قال: حدثني عمرو بن مرة،عن سعيد بن جبير،عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: لما نزلت { وأنذر عشيرتك

الأقربين } صعد النبي -ﷺ- على الصفا فجعل ينادي يا بني فهر يا بني عدي لبطون قريش حتى اجتمعوا...))[1].

ومنها: ((قال لنا قبيصة: أخبرنا سفيان،عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير،عن ابن عباس قال: لما نزلت{وأنذر عشيرتك الأقربين} جعل النبي -ﷺ- يدعوهم قبائل قبائل))[2].

ومنها: ((حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب،عن الزهري قال: أخبرني سعيد بن المسيب،وأبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة -رضي الله عنه- قال: قام رسول الله- ﷺ- حين أنزل الله عز وجل {وأنذر عشيرتك الأقربين} قال: يا معشر قريش،أو كلمة نحوها اشتروا أنفسكم لا أغني عنكم من الله شيئا يا بني عبد مناف لا أغني عنكم من الله شيئا...)) [3].

ومنها: ((حدثنا قتيبة بن سعيد،وزهير بن حرب قالا: حدثنا جرير،عن عبد الملك بن عمير،عن موسى بن طلحة،عن أبي هريرة قال: لما أنزلت هذه الآية (وأنذر عشيرتك الأقربين) دعا رسول الله -ﷺ- قريشا فاجتمعوا...))[4].

ومنها: ((حدثنا مُحَمَّد بن عبد الله بن نمير، حدثنا وكيع،ويونس بن بكير قالا: حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه،عن عائشة قالت: لما نزلت (وأنذر عشيرتك الأقربين) قام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على الصفا فقال « يا فاطمة بنت مُحَمَّد يا صفية بنت عبد المطلب يا بني عبد المطلب لا أملك لكم من الله شيئا سلوني من مالي ما شئتم »)) [5].

ومنها: (وحدثنى حرملة بن يحيى، أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرنى يونس، عن ابن شهاب قال أخبرنى ابن المسيب، وأبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال: قال رسول الله -ﷺ- حين أنزل

---

1 البخاري: الصحيح، رقم الحديث: 2752، ج 6 ص: 111، رقم:4770.
2 البخاري: الصحيح، رقم الحديث: 2752، ج 4 ص: 184-185، رقم: 3526.
3 البخاري: الصحيح، رقم الحديث: 2753 ج 4 ص: 7.
4 مسلم: الصحيح، رقم الحديث: 522، ج 1 ص: 133.
5 مسلم: الصحيح، رقم الحديث: 524، ج 1 ص: 133.

عليه (وأنذر عشيرتك الأقربين) « يا معشر قريش اشتروا أنفسكم من الله لا أغنى عنكم من الله شيئا يا بنى عبد المطلب لا أغنى عنكم من الله شيئا...»))[1].

ومنها: ((حدثنا أبو كامل الجحدرى،حدثنا يزيد بن زريع،حدثنا التيمى، عن أبي عثمان، عن قبيصة بن المخارق،وزهير بن عمرو قالا: لما نزلت (وأنذر عشيرتك الأقربين) قال: انطلق نبى الله – ﷺ– إلى رضمة من جبل فعلا أعلاها حجرا ثم نادى: « يا بنى عبد منافاه إنى نذير إنما مثلى ومثلكم كمثل رجل رأى العدو فانطلق يربأ أهله فخشى أن يسبقوه فجعل يهتف يا صباحاه »))[2].

وأخيرا – سادسا – إن التدبر في تلك الزيادة المزعومة يبين أنها زيادة مُقحمة في الآية إقحاما مكشوفا. لأن معنى ((رَهْطُ الرجلِ: قومُه وقبيلته، يقال هم رَهْطه دِنْية. والرَّهْطُ عدد يجمع من ثلاثة إلى عشرة، وبعض يقول من سبعة إلى عشرة وما دون السبعة إلى الثلاثة نَفَرٌ.وقيل: الرَّهْطُ ما دون العشرة من الرّجال لا يكون فيهم امرأَة...))[3]. وهذا يعني أن الرهط داخلون في الجزء الأول من الآية ((وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ،)(الشعراء: 214)). ومن ثم فلا معنى من إضافة تلك الزيادة المزعومة، فهي دخيلة ومقُحمة في الآية، وإضافتها يجعلها حشوا وتكرارا لا مبرر له من جهة، وتجعل في الأسلوب ركاكة وعدم سلاسة من جهة أخرى.

وكذلك من جهة المعنى، فإن أخذنا معنى الرهط بالمفهوم الواسع، فالمعنى هنا يتكرر، لأنه يندرج في القسم الأول من الآية، ومن ثم لا يصح إضافة الزيادة المزعومة. وإن أخذنا به بمعنى أنه جماعة النبي التي معه، فتُصبح الزيادة هكذا (وجماعتك منهم المخلصين))، فهذا أيضا لا يصح، ولا ينسجم مع سياق الآية (وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ،)، لأن جماعة النبي– عليه الصلاة والسلام – المخلصة له من عشيرته الأقربين، هم الذين آمنوا به، ومن ثم فلا يصح أن يأمره الله تعالى بإنذار من آمن به، وإنما قال له– بعد الآية السابقة مباشرة–: ((وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ،**وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**)(الشعراء:224- 215). فواضح مما ذكرناه أن تلك الزيادة

[1] مسلم: الصحيح، رقم الحديث: 525، ج 1 ص: 133.
[2] مسلم: الصحيح، رقم الحديث: 527، ج 1 ص: 134.
[3] ابن منظور الإفريقي: لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت،ج 7 ص: 305.

لا يصح إدخالها في القرآن شكلا ولا مضمونا، وإنما هي زيادة مُختلقة للطعن في القرآن الكريم، واتهام الصحابة بتحريفه.

وإنهاءً لهذا المبحث– الثالث– يتبين منه أن كل روايات المجموعات الثلاث لم تصح إسنادا ولا متنا. وأنها رغم كثرة طرقها فهي من خبر الآحاد لا من خبر التواتر. اختلقها المحرفون عن سبق إصرار وترصد تحريفا للقرآن الكريم، واتهاما للصحابة بتحريفه.

رابعا:نقض قراءات:(والعمرة للبيت،آمنوا بالذي آمنتم به،أن لا يطوف بهما)

أفردُ هذا المبحث لنقض نماذج كثيرة من القراءات القرآنية المنسوبة إلى كبار علماء الصحابة أذكرها في ثلاث مجموعات: الأولى تتضمن قراءة (والعمرة للبيت)، والثانية تتعلق بقراءة (آمنوا بالذي آمنتم به)، والثالثة تخص قراءة (أن لا يطوف بهما).

فبالنسبة لروايات المجموعة الأولى، فقد أُقحمت الزيادة المتعلقة بها في قوله تعالى:((وَأَتِمُّواْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ...)(البقرة: 196))، فأصبحت هكذا (وَأَتِمُّواْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ " **لِلبيت** " فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ)، وفي رواية ((وَأَتِمُّواْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ " **إلى البيت** " فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ)).

أولها ((حدثنا عبد الله، حدثنا أحمد بن سنان، حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم قال: قرءوا " وأقيموا الحج والعمرة للبيت "))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: سفيان الثوري، أو سفيان بن عيينة، ثقتان، لكنهما مدلسان، وهما هنا قد عنعنا، فالإسناد لا يصح من جهتيهما.

والثاني: منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي الكوفي (ت 132هـ)، فصلنا حاله في الفصل الثاني وتبين أن عدالته لم تثبت، لأن الراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث.

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 298 و ما بعدها.

والثالث: إبراهيم النخعي، سبق تفصيل حاله وتبين انه مُدلس كثير الإرسال، وبما أنه هنا لم يحدد مصدر خبره، فالإسناد منقطع من جهته.

والرواية الثانية: ((حدثنا عبد الله،حدثنا عمي، حدثنا أبو نعيم، حدثنا إسرائيل، حدثنا ثوير، عن أبيه، عن عبد الله: (وأقيموا الحج والعمرة للبيت) قال عبد الله: " لولا التحرج وأني لم أسمع من رسول الله ﷺ فيها شيئا لقلت: إن العمرة واجبة مثل الحج "))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: أبو نعيم الفضل بن دكين، تقدم تفصيل أحواله في الفصل الثاني، وتبين أنه ضعيف، مُدلس، شيعي إمامي كان يُمارس التقية في تعامله مع أهل الحديث.

والثاني: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، سبق تفصيل حاله في الفصل الأول وتبين انه ضعيف، شيعي كان يُمارس التقية، فالتبس حاله عن كثير من المحدثين.

والثالث: ثوير بن أبي فاختة سعيد بن علاقة الهاشمي أبو الجهم الكوفي(من الطبقة الرابعة): ليس بشيء، رافضي، من أركان الكذب، ضعيف، متروك، ليس بثقة[2].

الرواية الثالثة: ((حدثنا أحمد بن حازم، قال: ثنا أبو نعيم، قال: ثنا إسرائيل، عن ثُوير، عن أبيه، عن علي:" وأقيموا الحج والعمرة للبيت" ثم هي واجبةٌ مثل الحج))[3]. وإسنادها لا يصح، لأن في رجاله ضعفاء هم ذكرناهم في الرواية السابقة.

والرواية الرابعة: ((حدثنا عبد الله،حدثنا علي بن مُحَمَّد الثقفي قال: حدثنا المنجاب قال: أخبرنا شريك، عن مغيرة، عن إبراهيم قال: في قراءة عبد الله: (وأتموا الحج والعمرة إلى البيت))[1].

---

1 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 298 و ما بعدها.

2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 58، ص: 1 ص: 24.

3 الطبري: تفسير الطبري، ج 3 ص: 12.

وإسنادها لا يصح ن لأن من رجاله: المنجاب بن الحارث بن عبد الرحمن التيمي أبو مُحَمَّد الكوفي(231هـ): أورده ابن أبي حاتم في كتابه الجرح و التعديل، من دون أن يذكر فيه جرحا ولا تعديلا[2]. وذكره ابن حبان في الثقات[3]، لكن توثيقه له لا يُعوّل عليه إذا انفرد به كما معروف عنه. و قد وثقه ابن حجر متابعا لابن حبان[4].

والثاني: شريك بن عبد الله، تقدم تفصيل حاله في الفصل الأول، وتبين أنه ضعيف ضبطا وعدالة، والراجح أنه كان شيعيا يُمارس التقية. وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث عن إبراهيم النخعي ذكرنا سابقا أنه كان مدلسا كثير الإرسال، مُتمكنا جدا من التدليس، حتى أنه كان يُتعجب منه في قدرته على ممارسته[5]. روى عن أناس لم يسمع منهم حرفا[6].عده ابن قتيبة من رجل الشيعة[7]. و جعله الشيعة من رجالهم[8]. وبما أن هذا حاله، وهنا قد لم يُصرّح بالسماع فالإسناد لا يصح من جهته.

والرواية الخامسة: ((حدثنا عبد الله،حدثنا يعقوب بن سفيان، حدثنا قبيصة، حدثنا سفيان، عن الأعمش، ومنصور، عن إبراهيم: " وأقيموا الحج والعمرة للبيت "))[9].

---

1 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 298 و ما بعدها.

2 الجرح و التعديل، رقم: 2022، ج 8 ص: 443.

3 رقم: 16034، ج 9 ص: 206.

4 تهذيب التهذيب، رقم: 519، ج 9 ص: 211.

5 أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل في أحكم المراسيل، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1986، ص: 104. و السيوطي: أسماء المدلسين، ط1، دار الجيل، بيروت، ص: 27.

6 الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 252، ج 1 ص: 65.

7 المعارف، ص: 139.

8 أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 477، ج 1 ص: 83، و رقم: 1073، ج 1 ص: 175.

9 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 298 و ما بعدها.

إسنادها لا يصح، لأن من رجاله: يعقوب بن سفيان بن جوان (ت 277 هـ): قال النسائي: لا بأس به[1]،و قال فيه أبو بكر أحمد بن عبدان الشّيرازيّ: كان يتشيَّع ويتكلَّم في عثمان[2]. فالرجل فالرجل ضعيف، من جهة ضبطه وعدالته، ومرتبة: لا بأس به لا تجعله ثقة ولا حجة.

والثاني: قبيصة بن عقبة بن مُحَمَّد بن سفيان السوائي (ت 215هـ): ثقة، صدوق، كثير الغلط في سفيان الثوري، لأنه سمع منه وهو صغير[3]. لم يُحدث عنه أحمد بن حنبل[4]. قال ابن معين: ليس بذاك القوي، ثقة إلا في حديث سفيان الثوري[5]. وبما أن هذا حاله، وهنا قد روى عن سفيان فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: سفيان الثوري، فصلنا حاله سابقا، وتبين انه مُدلس، وبما أنه هنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والرابع: الأعمش سليمان بن مهران، سبق تفصيل حاله، وتبين انه ضعيف، مُدلس، شيعي يُمارس التقية، وهو هنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته..

والخامس: منصور بن المعتمر، فصلنا حاله في الفصل الثاني وتبين أن عدالته لم تثبت، والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث.

وآخرهم: إبراهيم النخعي، بينا سابقا أنه مدلس كثير الإرسال، ومُتهم بالتشيع، وبما أنه كذلك، وهنا لم يصرح بالسماع فالإسناد منقطع من جهته.

[1] المزي: تهذيب الكمال، رقم:7088، ج: 32، ص: 331.
[2] الذهبي: تاريخ الإسلام و وفيات المشاهير و لأعلام، ج 20 ص: 494.
[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 631، ج 7 ص: 248 و ما بعدها.
[4] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج:6، ص: 430.
[5] الذهبي: الميزان، ج 2 ص: 260.

والرواية الأخيرة– السادسة –: حدثنا عبد الله: كتب إلي الحسين بن معدان، حدثنا يحيى، حدثنا أبو عوانة، عن سليمان، عن إبراهيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: (وأقيموا الحج والعمرة للبيت))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: الحسين بن معدان: يبدوا أنه مجهول، فلم أعثر له على حالٍ: جرحا ولا تعديلا.

والثاني: أبو عوانة وضاح بن عبد الله اليشكري (176هـ)، قيل فيه: ثقة، ثبت[2]، كثير الغلط إذا حدث من حفظه، في حديثه عن قتادة لين، لأن كتابه كان قد ضاع منه[3]. قال عبد الرحمن بن مهدي: نظرت في كتاب أبي عوانة وأنا أستغفر الله[4].وقال أحمد: " إلا أنه بآخرة كان يقرأ من كتب الناس فيقرأ الخطأ، فأما إذا كان من كتابه فهو ثبت"[5]. كان حفظه لا يُساوي شيئا، و أميا لا يقرأ ولا يكتب، و يستعين بمن يكتب له، له أوهام تجنب الشيخان ذكرها[6]. و قال أحمد بن حنبل: ((كان أبو عوانة وضع كتابا فيه معايب أصحاب رسول الله *ﷺ– وفيه بلايا فجاء سلام بن أبي مطيع(ت164هـ) فقال: يا أبا عوانة أعطني ذاك الكتاب فأعطاه فأخذه سلام فاحرقه. قال أبي: وكان سلام من أصحاب أيوب وكان رجلا صالحا))[7]. فهذا رجل مُتهم في عدالته وضعيف في ضبطه. فلا حفظ ولا قراءة، و لا كتابة، ثم ضاع منه كتابه. والرجل ضعيف من جهة حفظه، والحفظ هو الأساس في الرواية،وقد اختلط في آخر حياته، ولا ندري هذه الرواية هل هي من حفظه أم من كتابه، وهل هي من روايات آخر حياته أم لا؟؟. بما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: سليمان بن مهران الأعمش سبق تفصيل حاله، وتبين انه ضعيف، مُدلس، شيعي يُمارس التقية، وهو هنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

---

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 346.
[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 240، ج 10، ص: 80.
[3] ابن حجر: هدى الساري مقدمة فتح الباري، ج 2 ص: 387.
[4] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل، ج 9 ص: 171.
[5] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل، ج 9 ص: 171.
[6] الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 15 ص: 220 و ما بعدها.
[7] الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 15 ص: 220 و ما بعدها.

والرابع: إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي، ذكرنا سابقا أنه مدلس، كثير الإرسال، مُتهم بالتشيع. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

وبذلك يتبين أن أسانيد روايات المجموعة الأولى– من المبحث الرابع– غير صحيحة كلها. وأنها خبر أحاد، رويت عن ثلاثة من الصحابة بطرق غير صحيحة. وهذا دليل دامغ على أنها روايات مُختلقة، لأنه لو كانت تلك الزيادة المزعومة قرآنا لوصلتنا بالتواتر، أو على الأقل من طريق كثيرة صحيحة. خاصة وأنها تتعلق بركن من أركان الإسلام الذي يتكرر كل سنة وهو الحج، وبالعمرة التي تتم طول السنة، فلو كانت تلك الزيادة صحيحة لوصلتنا بالتواتر. وبما أنها لم تصلنا بذلك دل هذا على أنها روايات باطلة إسنادا ومتناً.

وأما نقدنا لها من جهة المتن فهي أيضا لا تصح ن بدليل المعطيات والشواهد الآتية: منها أولا إنها روايات تبين أن أسانيدها غير صحيحة كلها، وهذا يُضعف مضمونها، ويُفقدها الأصل الصحيح الذي تقوم عليه. وحالها هذا يكفي وحده لردها بكل طرقها.

وثانيا إن تلك الروايات نصت صراحة على أن القرآن قد تعرض للتحريف، لأنه فقد الزيادة التي ذكرناها سابقا مع أنها ليست من المنسوخ،وقد قرأها بعض الصحابة بعد جمع القرآن وتوحيد قراءاته. وهذا زعم باطل ينقضه القرآن الكريم نقضا تاما، لمخالفته ما نص عليه من أنه كتاب مُحكم لا يأتيه الباطل أبدا، وان الله تعالى قد تولى حفظه.

وثالثا إن قولها بسقوط تلك الزيادة المزعومة– وغيرها– من القرآن، هو زعم باطل ولا يُمكن أن يحدث في الواقع، لأن القرآن كان مدونا كله في نسخه الأصلية التي كتبت بين يدي النبي–عليه الصلاة والسلام. ولأنه كان عدد كبير من الصحابة يحفظونه كله، منهم أبي بن كعب، وأسامة بن زيد، وعثمان بن عفان. ولأنه جُمع مباشرة بعد وفاة الرسول– ﷺ –، ثم وُحدت قراءاته في عهد عثمان بإجماع من الصحابة. الأمر الذي يعني أنه لا يُمكن أن يكون قد سقط شيء من القرآن الكريم.

ورابعا إن نسبة تلك الزيادة المزعومة إلى قراءة ابن عباس، وابن مسعود، وعلي بن أبي طالب– رضي الله عنهم– هي نسبة باطلة، لأن الثابت قطعا أن هؤلاء من بين الذين رووا قراءات المصحف العثماني، كقراءتي نافع وعاصم، وليس فيها تلك الزيادة المزعومة، وإنما فيها ((وَأَتِمُّواْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلّهِ)(البقرة: 196). فهي زيادة مختلقة افتراها المحرفون من الشيعة الإمامية وأمثالهم ونسبوها إلى هؤلاء الصحابة.

وخامسا إن من مظاهر بطلانها واختلاقها، أنها تباينت في مضمونها، فمرة قالت أن الزيادة هي: ((**وأقيموا** الحج والعمرة **للبيت** "))[1]. و مرة (وأتموا الحج والعمرة **إلى البيت**))[2].ومرة أخرى (**وأقيموا** الحج والعمرة **للبيت" ثم هي واجبةٌ مثل الحج**)). فلماذا حدث هذا التباين؟، فهل يُعقل أن الله تعالى ينزل آية بهذا الاختلاف الواضح، فيما بينها من جهة، ومخالفتها للصحيح من جهة أخرى، ((وَأَتِمُّواْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلّهِ)(البقرة: 196) ؟؟!!.

وسادسا إن المتدبر في تلك الزيادة المزعومة يتبين له أنها زيادة مُقحمة في الآية إقحاما مكشوفا ومُفسدا للمعنى: فقوله سبحانه: ((وَأَتِمُّواْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلّهِ)(البقرة: 196)، واضح كامل صحيح، لا يُثير إشكالا ولا التباسا في المعنى. لكن تلك الزيادة المزعومة ("وَأَتِمُّواْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ" **للبيت**))، وفي رواية ((**وأقيموا** الحج والعمرة للبيت" **ثم هي واجبةٌ مثل الحج**))[3]، و(وأتموا الحج والعمرة **إلى** البيت)[4]. فهي زيادة أفسدت المعنى وخدشت التوحيد،وفتحت بابا من الشرك، وشرّعت ما لم يُشرّعه الله تعالى، ودلت على خبث ووقاحة ومكر وزندقة مختلقيها.

فبالنسبة للزيادة الأولى (("وَأَتِمُّواْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ" **للبيت**)، فلا يصح زيادة (للبيت)،لأن الحج عبادة، والعبادة لله تعالى، والبيت هو بيت الله وليس هو الله. وهو سبحانه أمرنا أنعبده لا أن نعبد بيته، قال سبحانه: ((فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ)(قريش:3))، و((وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ الله غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ)(آل عمران: 97)).

---

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 298 و ما بعدها.
[2] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 298 و ما بعدها.
[3] الطبري: تفسير الطبري، رقم الأثر: 3212، ج 3 ص: 12.
[4] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 298 و ما بعدها.

وكذلك زيادة ((وأقيموا الحج والعمرة للبيت "))، فهي خطأ، لأن الحج لا يُقام للبيت، ولا إلى البيت، وإنما يُقام عبادة لله تعالى، ولهذا قال سبحانه: ((وَأَتِمُّواْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلّهِ)(البقرة: 196).

وكذلك زيادة (وأتموا الحج والعمرة إلى البيت)[1].، فهي لا تصح لأن الحج والعمرة يتمان أصلا في البيت، وليس إلى البيت، فهذا معنى فاسد. ولهذا قال سبحانه: ((وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ...))، فنحن نحج إلى البيت، ولا نُتم الحج والعمرة إلى البيت!!. فهذا تحريف صريح للقرآن الكريم.

وأما الزيادة الثانية، فهي ظاهرة البطلان، شكلا ومضمونا، سواء أُلحقت بالزيادة القرآنية المزعومة، أم كانت تعقيبا وشرحا من الراوي. فأما شكلا فهي قد أفسدت سلاسة الآية وروحها وحلاوتها،فأصبحت هكذا ((وَأَتِمُّواْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ " **للبيت ثم هي واجبةٌ مثل الحج** " فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلاَ تَحْلِقُواْ رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ...)(البقرة: 196)). فهي حشو مكشوف، وكلام ركيك. وقولنا هذا يصدق عليها في حالة كونها من الزيادة المزعومة.

وأما من جهة المعنى، فهي قد أوجبت علينا ما لم يوجبه الله علينا، عندما جعلت العمرة واجبة مثل الحج، وهذا باطل من دون شك. قال تعالى: ((وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ الله غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ)(آل عمران: 97)). ومن السنة النبوية أن امرأة قالت للنبي– عليه الصلاة و السلام–: ((يا رسول الله إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يثبت على الراحلة، أفأحج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع)). فالله تعالى لم يفرض علينا إلا الحج، وأما العمرة فلم يفرضها علينا، ولا هي من أركان الإسلام وإنما هي من شعائره المستحبة. فعجبا من هؤلاء المحرفين كيف سمحوا لا نفسهم باختلاق روايات ظاهرة البطلان!!.

وأما روايات المجموعة الثانية– من المبحث الرابع–، فقد أُقحمت الزيادة المتعلقة بها (**بالذي آمنتم به**)، في قوله تعالى ((فَإِنْ آمَنُواْ بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 298 و ما بعدها.

فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ)(البقرة:137))، فأصبحت الآية هكذا: (فَإِنْ آمَنُواْ " بالذي آمنتم به " فَقَدِ اهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ). هذه الزيادة المزعومة، تتضمنها الروايات الآية:

أولها: ((حدثنا عبد الله،حدثنا نصر بن علي قال: أخبرني أبي، حدثنا شعبة قال: قال لي الأعمش: ما عندك في قوله: فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به؟ فقلت له: حدثني أبو جمرة قال: قال ابن عباس: " لا تقل: فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فإنه ليس لله مثل، ولكن قل: (فإن آمنوا بالذي آمنتم به فقد اهتدوا) فقال لي الأعمش: أنت مثلي في الإسناد ما نكاد نسألك عن شيء إلا وجدنا عندك فيه: حدثك أبو جمرة، أنه سمع ابن عباس))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: نصر بن علي بن نصر بن علي (ت 250 هـ أو بعدها)،قيل فيه: ثقة[2]، وقد اتهمه الخليفة المتوكل بالرفض بسبب حديث رواه، فيه تشيع مكشوف ومنكر، فأمر بضربه[3].وجعله الشيعة من رجالهم ورواياته في كتبهم الإمامية الخاصة بهم[4]. فالرجل مشبوه، ومشكوك في أمره، والصحيح والأولى والأسلم تعليق حاله، بين التوثيق والتضعيف. لأن تشيعه الإمامي وارد بدليل الشواهد الثلاثة الآتية: أولها روايته للحديث الذي فيه تشيع، وضرب الخليفة له. والثاني اعتراف الشيعة الإمامين بأنه منهم. والثالث متن الخبر الذي رواه يتفق مع مذهبه في القول بتعرض القرآن للتحريف والطعن فيه[5].

والثاني: شعبة بن الحجاج، تقدم تفصيل حاله، وتبين أن فيه ضعفا من جهة ضبطه، لأنه كان مدلسا و كثير الخطأ في أسامي الرواة و يُقلبها[6]. والراجح أن تحديثه بالسماع عن أبي جمرة غير

---

1 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 348- 350.

2 ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 243.

3 الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، رقم: 7255، ج 7 ص: 332.

4 أنظر مثلا: محمد ابن جرير الطبري الشيعي: دلائل الإمامة، ج 1 ص: 275. و آغا برزك: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ط2، دار الأضواء، بيروت، ج 3 ص: 213.

5 من المعروف أن مذهب هؤلاء يقول بتحريف القرآن، والطعن فيه، كما أن قولهم هذا هو من ضروريات مذهبهم. وسنعود إلى هذا الموضوع لاحقا بحول الله تعالى.

6 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد،رقم: 1161، ج 2 ص: 140.

ثابت، لأنه وردت عنه هذه الرواية نفسها من طرق أخرى عنعن فيها ولم يُصرّح بالسماع. وبما أنه كان كثير الخطأ، ومتن الرواية مُنكر ولا يصح كما سيتبين لاحقا، فإن الصحيح أن شعبة حدث بهذا الخبر بالعنعنة عن أبي جمرة لا بالسماع، لكنه حدث خطأ منه أو من أحد رواة الحديث. وبما أنه كان يُدلس، وهنا قد عنعن فالإسناد بينهما لا يصح، ويكون شعبة قد أسقط الراوي الذي بينهما.

والثاني: حدثني أبو جمرة نصر بن عمران بن عصام الضبعي البصري (ت 128 هـ) قال: ثقة مأمون[1]. لكنه لم يصرح بالسماع، مع أن له روايات عن ابن عباس صرّح فيها بالسماع منه، وأخرى لم يصرح فيها بذلك[2]، بل ونفس هذه الرواية وردت عنه من طرق سيأتي ذكرها لاحقا، عنعن فيه عن ابن عباس، وأخرى ذكر: قال ابن عباس، وأخرى: كان ابن عباس. وبما أنه عاش في زمن كان التفريق فيه بين السماع والعنعنة معروفا ومطلوبا، فيجب التعامل مع رواياته بناءً على هذا التفريق. وعليه فإما أنه هو الذي كان يتعمد الخلط بين السماع والعنعنة لغاية في نفسه، وإما أن أحد رواة خبره هو الذي فعل ذلك. وفي الحالتين فإن إسناد هذه الرواية لم يثبت اتصاله.

والرواية الثانية: ((حدثنا الحسن بن مُحَمَّد بن الصباح، ثنا يحيى بن عباد وشبابة قالا: ثنا شعبة،ثنا أبو جمرة عن ابن عباس قال: لا تقولوا فان امنوا بمثل ما أمنتم به فان الله لا مثل له ولكن قولوا: فان امنوا بالذي آمنتم به وامنوا بما آمنتم به. واللفظ لابن عباد))[3].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: يحيى بن عباد أبو عباد الضبعي (ت198 هـ)، قيل فيه: صدوقٌ، لم يكن بذاك، ليس به بأس، ضعيف، يُحتج به، لا يُحسن يقرأ كتابه، قال الخطيب البغدادي: ((أحاديثه مستقيمة لا نعلمه روى منكرا))[4].

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 784، ج 9 ص: 308.
[2] أنظر مثلا: عبد الرزاق: المصنف، رقم: 4187، ج 5 ص: 461، و رقم: 5861، ج 8 ص: 147. و الألباني: صحيح ابن ماجة، رقم: 4178. و البخاري: الصحيح، رقم: 1138، ج 2 ص: 51، و رقم: 1398، ج 2 ص: 105.
[3] ابن أبي حاتم: تفسير ابن أبي حاتم، رقم الأثر: 1306، ج 1 ص: 223.
[4] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 383، ج 10 ص: 163.

والثاني: شبابة بن سوار المدائني الخراساني الأصل (ت 205 هـ أو بعدها)، قيل فيه: صدوق، ثقة، كان أحمد لا يرضاه لقوله بالارجاء[1]. وقال أبو حاتم: ((لا يُحتج به، صدوق))[2].

والثالث: شعبة بن الحجاج ينطبق عليه ما ذكرنها في الرواية السابقة. و وآخرهم: أبو جمرة ذكرنا حاله في الرواية الأولى، وهنا قد عنعن، مما يعني أن إسناده هذا لم يثبت اتصاله.

والرواية الرابعة: ((حدثنا به مُحَّد بن المثنى قال: حدثنا مُحَّد بن جعفر قال: حدثنا شعبة، **عن** أبي جمرة، قال: **قال** ابن عباس: لا تقولوا:"فإن آمنوا بمثل مَا آمنتم به فقد اهتدوا" –فإنه ليس لله مثل– ولكن قولوا:"فإن آمنوا بالذي آمنتم به فَقد اهتدوا"– أو قال:"فإن آمنوا بما آمنتم به"))[3].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: مُحَّد بن جعفر غندر الهذلي البصري(ت193هـ)، قيل فيه: ثقة، فيه غفلة وبلادة[4]. في غير شعبة يُكتب حديثه ولا يُحتج به[5]. فالرجل فيه ضعف من جهة ضبطه، حتى في شعبة بسبب ما فيه من غفلة وبلادة، وهذا أمر عام في الرجل وليس خاصا بشعبة فقط. ويقوي هذا أيضا أن متن الرواية مُنكر، وسنبينه لاحقا.

والثاني: شعبة بن الحجاج، مع كونه ثقة ثبت، إلا أنه كان فيه ضعف من جهة ضبطه، وكان يُدلس، وبما أنه هنا قد عنعن، ومتن الخبر مُنكر كما سنبينه لاحقا، فإن الإسناد بينه وبين أبي جمرة لم يثبت اتصاله.

والثالث: أبو جمرة، تقدم حاله، وينطبق عليه هنا ما ذكرناه عنه في الرواية الأولى.

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 528، ج 2 ص: 206.
[2] الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 3653، ج 4 ص: 178.
[3] الطبري: تفسير الطبري، ج 3 ص: 114.
[4] ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 63. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 2295، ج 3 ص: 224.
[5] الذهبي: الميزان، رقم: 7324، ج 5 ص: 419.

والرواية الخامسة:((الحسن بن ثواب أبو علي التغلبي سمع يزيد بن هارون الواسطي، وعبد الرحمن بن عمرو بن جبلة البصري، وإبراهيم بن حمزة المديني، وعمار بن عثمان الحلبي، روى عنه عبد الله بن مُحَّد بن إسحاق المروزي، وجعفر بن عبد الله بن مجاشع،وإسماعيل بن مُحَّد الصفار،ومُحَّد بن عمرو الرزاز،أخبرنا عبد الله بن بشران المعدل أخبرنا إسماعيل بن مُحَّد الصفار، حدثنا الحسن بن ثواب المخرمي، حدثنا عمار بن عثمان، حدثنا جعفر بن سليمان، حدثنا أبو التياح، عن أبي جمرة **عن** بن عباس أنه كان يقرأها فان آمنوا بالذي آمنتم به))[1].

إسنادها لا يصح، لأن من رواته: جعفر بن سليمان الضبعي أبو سليمان البصري (ت 178 هـ): ثقة، ضعيف، تركه بعضهم لتشيعه، عنه أخذ عبد الرزاق الصنعاني التشيع، كان شديد البغض للشيخين أبي بكر وعمر- رضي الله عنهما-[2]. والشيعة الإمامية جعلوه من رجالهم ووثقوه[3]. وقد ذكر ابن حبان أن عامة أحاديثه فيها نظر ومنكر[4].

والثاني: أبو التياح يزيد بن حميد الضبعي (ت 128 هـ): ثقة[5]. لكنه هنا قد عنعن، ولم أعثر له له على موقف من العنعنة، مع أنه عاش ففي زمن كان التفريق فيه بين العنعنة والسماع معروفا ومطلوبا، وهو قد كان يُفرّق بينهما في مروياته[6] وعليه فنحن نتعامل مع خبره على أن الإسناد من جهته لم يثبت.

والثالث:أبو جمرة: سبق بيان حاله، وهنا قد عنعن، فالإسناد لم يثبت بينه وبين ابن عباس.

---

[1] الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 7 ص: 291.
[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 145، ج1ص: 65 و ما بعدها.
[3] ابن داود الحلي: رجال ابن داود، رقم: 308، ص: 77. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 2081، ج 1 ص: 289.
[4] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 145، ج1ص: 65 و ما بعدها.
[5] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 518، ج 10 ص: 224.
[6] أنظر مثلا: البخاري: الصحيح، ج 1 ص: 156، 234، ج 5 ص: 67، رقم: 3932.

والرواية السادسة: ((حدثنا عبد الله، حدثنا مُحَّد بن معمر، حدثنا روح، حدثنا شعبة، حدثنا أبو جمرة قال: سمعت ابن عباس يقول: " لا تقولوا: بمثل فإن الله ليس له مثل، قولوا:(فإن آمنوا بالذي آمنتم به) أو (بما آمنتم به))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: روح بن عبادة بن العلاء بن حسان القيسي أبو مُحَّد البصري(ت 205 أو 207هـ): ثقة، ليس بالقوي، وعن ابن أبي حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، صدوق. ذكره الذهبي في الضعفاء[2]. فالرجل ضعيف وليس بحجة، خاصة وأن متن الرواية مُنكر، بل ولا يصح كما سنبينه لاحقا.

وأما شعبة وأبو جمرة، فقد سبق بيان حاليهما، و تبين أن هذا الإسناد لم يثبت من جهتيهما، وقد ذكرنا سبب ذلك.

وأما الرواية الأخيرة– السابعة–((حدثنا عبد الله حدثنا شعيب بن أيوب، حدثنا يحي، عن ابن إدريس، وقيس، عن شعبة، عن أبي جمرة الضبعي، عن ابن عباس أنه قرأ:(فإن آمنوا بما آمنتم به) ولم يقل بمثل "))[3].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: شعيب بن أيوب بن رزيق بن معبد بن شيطا الصريفيني (ت 261هـ): وثقه الدارقطني، و قال فيه ابن حبان: ((يخطئ ويدلس، وكل ما في حديثه من المناكير مدلسة))[4]. وقال ابن حجر: ((صدوق، يُدلس))[5]. فالرجل لا يصل إلى درجة قبول روايته والاحتجاج بها، خاصة وأن متنها مُنكر.

---

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 348- 350.

[2] الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 2140، ج 1 ص: 233 و ما بعدها. و ميزان الاعتدال، رقم: 2802، ج 4 ص: 38 و ما بعدها.

[3] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 348- 350.

[4] السمعاني: الأنساب، دار الجنان، بيروت، 1408، ج 3 ص: 536.

[5] ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 418.

وعبد الله بن إدريس الأودي الكوفي، و قيس بن الربيع الأسدي الكوفي، وهما مقرونان: الأول ثقة[1]، والثاني ضعيف[2]. لكنهما عنعنا عن شعبة، ومن ثم فالإسناد لا يصح من جهة قيس، ولم يثبت اتصاله من جهة عبد الله بن إدريس، لأنه كان يفرق بين العنعنة والسماع في رواياته[3]، ولأنه مذكور في كتب المراسيل[4]. وبما أنه هنا قد عنعن، فالإسناد لم يثبت اتصاله.

وشعبة، وأبو جمرة، الأول كان يُدلس، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.، والثاني تقدم حاله وبينا لماذا إسناده لم يثبت اتصاله بينه وبين ابن عباس.

وبذلك يتبين أن كل أسانيد تلك الرواية لم لا يصح منها ولا واحد. وأنها خبر آحاد لا خبر تواتر، رُوي عن ابن عباس دون غيره من الصحابة، ثم انفرد به عنه أيضا تابعي واحد فقط هو أبو جمرة الضبعي. وهذا وحده دليل دامغ على عدم صحتها، لأنه لا يُعقل ولا يصح، أن ينزل شيء من القرآن وينفرد به صحابي واحد دون باقي الصحابة. ثم هذا الصحابي هو من صغار الصحابة أخذ علمه عن بعضهم لا عن النبي– عليه الصلاة والسلام –، ثم يروي ذلك عنه تابعي واحد فقط، مع أن لابن عباس تلاميذ كثيرون. فلو كانت تلك الزيادة المزعومة صحيحة لوصلتنا بالتواتر، أو على الأقل بطرق كثيرة صحيحة عن عدد كبير من الصحابة!!.وعليه فإن أسانيد تلك الروايات غير صحيحة من دون شك.

وأما نقدنا لها من جهة المتن، فهي لا تصح بدليل المعطيات والشواهد الآتية: منها أولا إن عدم صحة كل أسانيد تلك الروايات يُضعف بلا شك متونها، ويفقدها الأساس الصحيح الذي تقوم عليه. فهي لا أصل صحيح تستند إليه، وهذا دليل قوي يكفي وحده لرفض تلك الزيادة المزعومة، خاصة وأن متنها مُنكر، بل ولا يصح.

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 248، ج 4 ص: 104.

[2] علي البروجردي: طرائف المقال في معرفة الرجال، رقم: 6870، ج 3 ص/ 42. و رجال ابن داود الحلي: رجالابن داود، رقم: 407،ص3: 380.

[3] أنظر: البخاري: الصحيح، ج 5 ص: 77، رقم: 3983، ج 9 ص: 5، رقم: 6877.

[4] العلائي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص: 43، رقم: 337.

وثانيا إن تلك الرواية بطرقها وزيادتها المزعومة قد طعنت في القرآن الكريم بالتحريف، وعابت عليه استخدام عبارة ((بمثل ما آمنتم))، بل وخطأته في استخدامه لها بطريقة فيها مكر وخبث. وهي قد قالت بالتحريف من دون شك، لأنها لم تذكر أن تلك الزيادة من المنسوخ، وإنما نصت صراحة على أن ابن عباس كان يقرأ بها حتى بعد توحيد المصاحف. وهذا الزعم الباطل دليل قاطع على عدم صحتها، لأن أية رواية تطعن في القرآن بالتحريف أو تعيبه في تراكيبه ومضامينه، فهي رواية باطلة، لأنه كتاب مُحكم، لا يأتيه الباطل أبدا، ولأن الله تعالى قد تولى حفظه.

وثالثا إن قول تلك الروايات بأن الزيادة المزعومة كان ابن عباس يقرأ بها، هو زعم باطل، لأن قراءته هي من بين قراءات المصحف العثماني، كقراءة نافع، وليست فيها تلك الزيادة المزعومة.

ورابعا إن المتدبر في تلك الزيادة المزعومة يتبين له أنها زيادة مكذوبة أُقحمت في الآية إقحاما، وأنها مختلقة. لأن الآية بدونها هي كاملة وتامة شكلا ومضمونا، وليست في حاجة إلى إقحام تلك الزيادة، وإنما إقحامها فيها هو الذي أفسدها.

وتفصيل ذلك هو أنه يتبين من قوله تعالى: ((وَقَالُواْ كُونُواْ هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُواْ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ،قُولُواْ آمَنَّا بِاللّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ فَإِنْ آمَنُواْ **بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ** فَقَدِ اهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ)(البقرة:135- 137)). يتبين منه أن الآيات كانت تتكلم عن أصول الإيمان، منها: الإيمان بالله، وبالكتب المنزلة، والإيمان بالرسل والأنبياء وعدم التفريق بينهم. وهي تنسجم وتتفق بدقة وتطابق مع قوله تعالى: ((فَإِنْ آمَنُواْ **بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ** فَقَدِ اهْتَدَواْ...)). فهذه الآيات تكلمت عن المماثلة فيما يُؤمن به المسلمون من أركان الإيمان أولا، فإن آمن أهل الكتاب بمثل ما آمن به المسلمون فقد اهتدوا ثانيا. وثالثا فإن هذا التعبير(**بمثل** ما آمنتم به) هو أيضا يتضمن من جهة أخرى، معنى (بما آمنتم به) من أركان الإيمان. فهو كلام صحيح يتضمن المعنيين، ولا يصح الاعتراض عليه.

علما بأن التبرير الذي ذكرته تلك الروايات لا يصح، فهي زعمت أن ابن عباس قال: ((ابن عباس قال: (لا تقل: "فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به" فإنه ليس لله مثل)). إنه تبرير لا يصح، لأن قولنا: بمثل، أو كمثل، أو مثله، يأخذ معناه وينسجم معه حسب الموضوع المتعلق به. وعليه فهذا التبرير لا يصح من جهتين: الأولى إن قوله تعالى((بمثل ما آمنتم به)، لم يتعلق بذات الله تعالى وصفاته، وإنما كان يتعلق بأصول الإيمان التي سبق ذكرها. فذلك الاعتراض لا يصح.

والجهة الثانية إن استخدام كلمة (بمثل)، يصح استخدامها للتعبير عن ذات الله وصفاته، وعن أي كائن أو موضوع آخر. بدليل أن الله تعالى استخدمها في مواضع متنوعة، منها الكلام عن ذاته وصفاته، وعن القرآن الكريم، كقوله سبحانه:((لَيْسَ **كَمِثْلِهِ** شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ (الشورى:11))،و((وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن **مِّثْلِهِ** وَادْعُواْ شُهَدَاءكُم مِّن دُونِ اللّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ)(البقرة:23))،و((وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَـكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ **فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ** الْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ذَّلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ)(الأعراف:176))،و((مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ)(الجمعة:5).

وأخيرا– خامسا– إن تباين متون تلك الروايات هو شاهد قوي على اختلاقها وتلاعب المحرفين بها. فمرة تذكر أن أبا جمرة قال: عن ابن عباس، ومرة: قال ابن عباس، ومرة: كان ابن عباس، ومرة: سمعت ابن عباس. وهذا يعني أن أحد رواة الحديث كان يتعمد فعل ذلك، لخلط الأوراق، وتمرير أفكاره المبيتة مُسبقا.

ومن ذلك أيضا مرة تذكر أن ابن عباس قال: ((" لا تقل: فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فإنه ليس لله مثل، ولكن قل:(فإن آمنوا بالذي آمنتم به فقد اهتدوا). ومرة أنه قال: ((لا تقولوا "فان امنوا بمثل ما أمنتم به" فان الله لا مثل له ولكن قولوا:" فان امنوا بالذي آمنتم به، وامنوا بما آمنتم به "))[1]. ومرة تقول أنه قال: ((" لا تقولوا: بمثل فإن الله ليس له مثل، قولوا:(فإن آمنوا بالذي آمنتم به) أو (بما آمنتم به))[2]. ومرة أنه قال: (فإن آمنوا بما آمنتم به) ولم يقل بمثل "

---

[1] ابن أبي حاتم: تفسير ابن أبي حاتم، رقم الأثر: 1306، ج 1 ص: 223.

[2] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 348– 350.

)). فلماذا هذا التباين الواضح في رواية هذا القول المنسوب لابن عباس؟؟، وألا يدل هذا التبيان على أن تلك الروايات اختلقها المحرفون وتلاعبوا بها لغايات في نفوسهم؟؟!!

وأما روايات المجموعة الثالثة– من المبحث الرابع– فقد أُقحمت الزيادة المتعلقة بها،(**لا**)، في قوله تعالى: ((إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ اللّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَإِنَّ اللّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ)(البقرة: 158)).فأصبحت: ((إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ اللّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أن (**لا**) يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَإِنَّ اللّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ)(البقرة: 158)).

أولها ((حدثنا عبد الله، حدثنا مُحمَّد بن بشار، حدثنا يحيى، عن عبد الملك، عن عطاء، عن ابن عباس، أنه قرأ: (فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: مُحمَّد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبدي أبو بكر الحافظ البصري بندار (ت 167– 252هـ))، سبق تفصيل حاله، وتبين رجحان تضعيفه، أو على الأقل التوقف في حاله.

والثاني: عبد الملك بن أبي سليمان ميسرة العرزمي (145هـ)، قيل فيه: ثقة، متقن، لا بأس به، ضعيف، صدوق، له أوهام[2]، رفع أحاديث عن عطاء[3]. وفعله هذا تدليس و منكر، ولا يصح، و فيه تغليط وتلاعب. و من يفعل هذا لا يُؤتمن، ولا تُقبل روايته. علما بأن الشيعة يأخذون برواياته، ورووا عنه روايات إمامية، و ذكره أبو جعفر الطوسي من رجاله[4]. وهذا شاهد قوي على أن الرجل كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في تعامله مع أهل السنة، لهذا تضاربت مواقفهم منه كما بيناها أعلاه. وبما انه هذا حاله، وكان يُدلس، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

---

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 339، و ما بعدها.
[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 751، ج 5 ص: 275.
[3] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال لأمام أحمد، ج 2 ص: 269.
[4] أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 3252، ج 1 ص: 405. و حامد النقوي: عقبات الأنوار في إمامة لأئمة، ج 2 ص: 220. و ابن البطريق الحلي: خصائص الوحي، ص: 324.

والثالث: عطاء بن أبي رباح القرشي، فصلنا حاله سابقا، واتضح أن الرجل فيه ضعف من جهة ضبطه، وكان يُدلس، وهنا لم يُصرّح بالسماع، وفي روايته ما يُنكر، فالإسناد لم يثبت اتصاله بينه وبين ابن عباس.

والرواية الثانية:((حدثنا عبد الله، حدثنا أبو عبد الرحمن الأذرمي، حدثنا هشيم، عن عبد الملك، عن عطاء، عن ابن عباس، أنه كان يقرأ: (إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: هشيم بن بشير، سبق تفصيل حاله، وتبين انه كان كثير التدليس، وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والثاني عبد الملك بن أبي سليمان ميسرة العرزمي (145هـ)، ذكرنا حاله آنفا، وبما أنه كان ضعيفا، ومدلسا ن وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: عطاء بن ابي رباح، ذكرنا سابقا أنه كان يدلس ويُرسل، وفيه ضعف، وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح بينه وبين ابن عباس.

والرواية الثالثة:((حدثنا عبد الله،حدثنا مُحَمَّد بن معمر، حدثنا روح، حدثنا أبو عامر الخزاز، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس قال: كانت (فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما)[2].

---

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 339، و ما بعدها.

[2] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 339، و ما بعدها.

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: روح بن عبادة بن العلاء بن حسان القيسي (ت 205 أو 207 هـ): ثقة، صدوق، ليس بالقوي[1].

والثاني: أبو عامر الخزاز صالح بن رستم المزني (ت 152 هـ)، قيل فيه: ضعيف، لا شيء، صالح الحديث، جائز الحديث، لا يُحتج به، ليس بالقوي، ثقة، لا بأس به[2]. وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة المخزومي المكي التيمي (ت 117هـ): ثقة[3]. روى عن أقوام لم يسمع منهم كعمر وعثمان وطلحة بن عبيد- ﷺ-.و ((روى ابن أبي مليكة عن أم سلمة أن النبي- ﷺ- كان يقطع قراءته. قال الترمذي: ليس إسناده بمتصل لأن الليث بن سعد روى هذا الحديث عن بن أبي مليكة عن يعلى بن مملك عن أم سلمة))[4]. وقد عده الشيعة من رجالهم، و رووا عنه مرويات إمامية[5]. و بما أن هذا حاله، و لم يصرح بالتحديث،وعنعن خبره، والمتن مُنكر، فالإسناد لا يصح، لأن اتصاله لم يثبت، والرجل مُتهم بالتشيع الإمامي أيضا.

والرواية الرابعة: ((حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن زيد، حدثنا حجاج، حدثنا حماد قال: وجدت في مصحف أبي " فلا جناح عليه ألا يطوف بهما "))[6].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: إسحاق بن إبراهيم بن مُحَمَّد بن عبد الله بن عمر بن زيد النهشلي المعروف بشاذان الفارسي)(ت 267هـ)، صَدُوق[1]، له غرائب و مناكير[2]. علما بأن

---

[1] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 1930، ج 9 ص: 238 و ما بعدها. و الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج 1 ص: 256.
[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 668، ج 9 ص: 269.
[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 4 ص: 223.
[4] أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ج 43.
[5] أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، ج 1 ص: 188. و على البروجردي: طرائف المقال في معرفة الرجال، ج 3 ص: 67.و ابن البطريق: العمدة في عيون صحاح الأخبار، ج 1 ص: 68.
[6] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 292.

لفظ: صَدُوق هو من ألفاظ التعديل، و يُشعر بالعدالة دون الضبط، و لا يُحتج بأهله، لكنه يُكتب حديثهم للاختبار[3].

والثاني: حماد بن سلمة بن دينار السلمي أبو سلمة (ت 167 هـ عن نحو 80 سنة): ذكرنا سابقا أنه ضعيف، ومع ضعفه فالخبر منقطع بينه وبين مصحف أبي، لأن مصحفه كان قد أحرق ضمن حرق الصحابة والمسلمين لمصاحفهم عندما وحد عثمان- ﷺ- المصاحف.

والرواية الخامسة: ((حدثنا أسيد بن عاصم، حدثنا الحسين، حدثنا سفيان، عن ابن أبي ليلى، عن عطاء، عن ابن عباس- ﷺ-، أنه كان يقرأ: (إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما))[4].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: الحسين بن حفص بن الفضل الأصبهاني (ت 212 هـ): صدوق[5]. ومرتبته هذا لا تجعله حجة، وهذا أمر قد بيناه في الرواية السابقة، فهو ضعيف من جهة الضبط.

والثاني: سفيان الثوري سبق تفصيل حاله، وتبين أنه كان يدلس ويرسل، وبما أنه هنا قد عنعن، فالإسناد لم يثبت اتصاله بينه وبين ابن أبي ليلى.

والثالث: مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي (ت 148هـ): ضعيف، سيئ الحفظ لا يتعمد الكذب، مضطرب الحديث، أكثر خطأ في عطاء، ليس بالقوي، ليس بذاك، لا يُحتج به، كثير المناكير، تركه أحمد و يحي بن معين، ثقة عدل في حديثه. كان أحمد بن حنبل لا

---

1 الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 12 ص: 384.
2 بن حجر: لسان الميزان، ج رقم: 1076، ج 1 ص: 272.
3 محمود الطحان: أصول التخريج و دراسة الأسانيد، ط 3، مكتبة المعارف، الرياض، 1417، ص: 144-145.
4 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 339، و ما بعدها.

5 ابن حجر: لتقريب، رقم: 1324، ج 1 ص: 214.

يُحدث عنه، و ضعفه و لم يرضه[1]. يتبين من ذلك أنه كان يروي الأكاذيب، لكن من دون تعمد، فهل هذ صحيح؟؟. فهل كان الرجل شيعيا يُمارس التقية؟؟!. نعم إن الرجل من رواة الشيعة، ومروياته في كتبهم المذهبية، ككتاب الغيبة لأبي جعفر الطوسي[2]، و كتاب الكافي للكليني[3]. علما بأن هذا الرجل كان فقيها وقاضيا، ووالده كان من الشيعة، فهل يُعقل أن يكون فقيها وقاضيا وضعيفا إلى تلك الدرجة في الرواية؟؟!!، ألا يدل هذا على أن الرجل بسبب انشغاله بالفتوى والقضاء، وعمله على اختلاق الروايات خدمة لمذهبه هو الذي جعله ضعيفا مضطربا كثير الأخطاء والمناكير؟؟!!. فالرجل ضعيف بلا شك، ويزيده ضعفا أنه عنعن خبره عن عطاء بن أبي رباح..

وآخرهم:عطاء بن أبي رباح: فصلنا حاله سابقا، واتضح أن الرجل فيه ضعف من جهة ضبطه، وكان يُدلس، وهنا لم يُصرّح بالسماع، وفي روايته ما يُنكر، فالإسناد لم يثبت اتصاله بينه وبين ابن عباس.

والرواية الأخيرة – السادسة -: ((حدثنا عبد الله، حدثنا مُحَمَّد بن سوار، حدثنا عبدة، عن عبد الملك، عن عطاء، عن ابن عباس، أنه كان يقرأ هذا الحرف: (أن لا يطوف فيها) قال ابن أبي داود: يعني في حجته))[4].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: مُحَمَّد بن سوار بن راشد الأزدي الكوفي أبو جعفر (ت 248 هـ): صدوق يغرب[5]، ومرتبته هذه لا تجعله حجة، لأنها تُشعر بالعدالة لا بالضبط.

والثاني: عبد الملك بن أبي سليمان ميسرة العرزمي (145هـ)، ذكرنا حاله آنفا، وبما أنه كان ضعيفا، ومدلسا، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 503، ج 8 ص: 220. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 3 ص: 256، رقم: 2374.

[2] ط1، مؤسسة المعارف، إيران، 1411، رقم: 151، ج 1 ص: 394.

[3] ج 1 ص: 174، 454، ج 2 ص: 96.

[4] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 339، و ما بعدها.

[5] ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 84.

والثالث: عطاء بن ابي رباح، ذكرنا سابقا أنه كان يدلس ويُرسل، وفيه ضعف، وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح بينه وبين ابن عباس.

وبذلك يتبين أن كل أسانيد تلك الروايات غير صحيحة،،أنها خبر آحاد لا تواتر، لأنها رويت كلها عن ابن عباس وواحدة عن أبي بن كعب وخبرها مُنقطع. وهذا دليل دامغ على أن حكاية تلك الزيادة المزعومة باطلة من أساسها. ولو كانت صحيحة لوصلتنا بالتواتر، أو على الأقل عن كثير من الصحابة ومن طرق كثيرة صحيحة. وبما أنها رويت عن اثنين فقط من الصحابة، مع أن القرآن الكريم كان يعرفه كل المسلمين، فإن هذا وحده يكفي لرفض الرواية إسنادا ومتنا.

وأما نقدنا لها من جهة المتن، فمتنها لا يصح بدليل المعطيات والشواهد الآتية: منها أولا إن عدم صح أسانيدها ينعكس سلبا على متونها، فيُضعها، ويفقدها الأصل الصحيح الذي تقوم عليه. فهي متون لا أصل صحيح لها، وهذا يكفي وحده لرفضها.

وثانيا إن تلك الزيادة المزعومة(لا)، تعني أنها كانت من القرآن الكريم، وبعض الصحابة كان يقرؤها حتى بعد توحيد المصاحف، الأمر الذي يعني أنها أُسقطت من القرآن، وأنها قد تعرض للتحريف بإسقاط حرف كان منه. وهذا زعم باطل، ودليل دامغ على بطلانها، لأنها خالفت ما نص عليه القرآن الكريم من أنه كتاب مُحكم لا يأتيه الباطل أبدا، وأن الله تعالى تولى حفظه.

وثالثا إن القول بأن ابن عباس وأبي بن كعب انفردا بتلك الزيادة المزعومة هو زعم باطل بالدلين الآتيين: أولهما إنه من الثابت أن الصحابة جمعوا القرآن الكريم كله ولم يُعارض أحد منهم ذلك. وعليه فكل رواية تزعم أن صحابيا انفرد بشيء من القرآن سقط منه فهي رواية باطلة، كالرواية المزعومة التي نحن بصدد نقدها. والشاهد الثاني مفاده إن مما يُبطل القول بتلك الزيادة هو إن قراءتي أبي بن كعب، وابن مسعود هما من بين قراءات المصحف العثماني وليس فيهما تلك الزيادة المزعومة.

ورابعا إن المتدبر في تلك الزيادة (لا) يتبين له أن الآية من دونها كاملة واضحة تامة مُنسجمة مع سياقها ومع السنة النبوية، لكن إقحامها فيها يُفسد معناها، مما يدل على أنها ليست قرآنا، وإنما هي من اختلاق المحرفين. وقبل تفصيل ذلك يجب أن نفهم المعنى الصحيح للآية، فقوله

تعالى: ((إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ اللهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَإِنَّ اللّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ)(البقرة: 158)). يعني أن الله تعالى جعل الصفا والمروة من الشعائر التعبدية المتعلقة بالحج والعمرة. وقد كان المشركون ويطوفون بهما في الجاهلية، فلما جاء الإسلام تحرج المسلمون من الطواف بهما، و تفصيل ذلك ما رواه البخاري: ((حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك،عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه قال: قلت لعائشة زوج النبي– صلى الله عليه وسلم– وأنا يومئذ حديث السن أرأيت قول الله تبارك وتعالى: { إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما } فما أرى على أحد شيئا أن لا يطوف بهما فقالت عائشة: كلا لو كانت كما تقول كانت" فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما"، إنما أنزلت هذه الآية في الأنصار كانوا يهلون لمناة وكانت مناة حذو قديد، وكانوا يتحرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة، فلما جاء الإسلام سألوا رسول الله –ﷺ– عن ذلك. فأنزل الله { إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما }))[1].فواضح من ذلك أن الله تعالى جعل الطواف بهما من شعائره، ثم حث عليه عندما رفع الحرج، ورغب فيه. فالحرج رُفع للقيام بالطواف بهما، وليس لترك الطواف بهما.

لكن تلك الزيادة المزعومة(لا) أفسدت ذلك المعنى، وجعلت الآية متضاربة من جهة، وتناقضت مع السنة النبوية الصحيحة التي جعلت الطواف بهما من شعائر الحج المأمور بها من جهة ثانية.وتفصيل ذلك هو أنه لا يصح إقحام حرف (لا) في الآية فتُصبح نافية لأمر الطواف الذي حثت عليه الآية ورغبت فيه. وهذا لا يصح بدليل الشواهد الآتية: أولها إن هذا النفي المزعوم لا ينسجم مع سياق الآية التي جعلت الطواف بالصفا والمروة من شعائر الله، وحثت عليه، ورغبت فيه، وجعلت فيه خيرا، ونصت على أن الحرج رُفع ليقوم المسلمون بذلك الطواف، فكيف تكون هذه مكانته، ثم تزعم تلك الزيادة المزعومة أن الطواف بهما لا حرج في عدم القيام به؟؟!!. فهذه الزيادة المزعومة رفعت الحرج عن عدم الطواف، فلا حرج من تركه، لكن الآية نصت صراحة على رفع الحرج– بسبب طواف المشركين – من أجل القيام بالطواف، وليس لتركه.

---

[1] البخاري: الصحيح، ج6، ص: 23، رقم: 4495.

والشاهد الثاني مفاده أنه صحت السنة النبوية أن النبي–عليه الصلاة والسلام – سَنّ الطواف وأمر به[1]، وتحمل هو والمسلمون مشاقه، لأن الطواف بين الصفا والمروة سبعة أشواط مُجهد جدا، ويستغرق وقتا طويلا. وعليه فلو كان الطواف ليس مأمورا به، ولا حرج في عدم القيام به، ولا تترتب عنه كفارة في تركه، فلا يُعقل، ولا يصح، وليس من الحكمة أن يرى الرسول–عليه الصلاة والسلام– المرضى والشيوخ،والعجائز والمحمولين يتعبون ويُعانون من أجل القيام بشعيرة الطواف، ولا يتدخل ويُبين لهم أن هذا لا حرج في تركه، ويأمر هؤلاء العجزة بترك الطواف بالصفا والمروة كليةً!!. وبما أنه لم يفعل ذلك، وكان يرى ما يحدث من تعب وإجهاد، وعجز المرضى والمسنين دلّ هذا على أن الطواف مأمور به، وأن الشرع رفع الحرج للقيام به، لا لتركه.

والشاهد الأخير– الثالث– مضمونه أنه لو كانت تلك الزيادة المزعومة صحيحة، لما اختلف الصحابة والعلماء من بعدهم في موقفهم من حكم السعي بين الصفا والمروة على ثلاثة آراء: إنه ركن من أركان الحج، إنه واجب من تركه عليه دم، إنه سنة لا يجب بتركه شيء[2]. ولو كانت تلك الزيادة قرآنا ما اختلف هؤلاء في موقفهم من حكم السعي، لأنها دليل دامغ على أن السعي ليس واجبا ولا ركنا، وإنما سنة، وعدم فعله مباح، وقد يكون فعله مكروها أو حراما في حق المرضى والمسنين والعجزة. وبما أنهم اختلفوا في ذلك دلّ على أن تلك الزيادة ليست من القرآن الكريم.

وأخيرا —خامسا– إنه يتبين من كلام أمنا عائشة– رضي الله عنها– عندما سألها عروة ابن الزبير بقوله: ((قلت لعائشة –رضي الله– عنها زوج النبي –صلى الله عليه وسلم– وأنا يومئذ حديث السن: أرأيتِ قول الله تبارك وتعالى {إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما} فلا أرى على أحد شيئا أن لا يطوف بهما فقالت عائشة: كلا، لو كانت كما تقول كانت "فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما " إنما أنزلت هذه الآية في الأنصار كانوا...))[3]. فيتبين من قولها أن تلك الزيادة المزعومة لو هي من القرآن لكانت عائشة على علم بها، وهي من أعلم الصحابة. وبما أنها قالت: (كلا، لو كانت كما تقول كانت "فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما ")، دل هذا على زيادة مكذوبة. لكن الغريب في الأمر أن المحرفين أخذوا كلامها الذي نفت به

[1] البخاري: الصحيح، ج2، ص: 158، رقم:1644، ج 6 ص: 23، رقم: 4495.
[2] السيد سابق: فقه السنة، دار الجيل، بيروت، 1995، ج 1 ص: 507.
[3] البخاري: الصحيح، رقم الحديث: 1697 ج 2 ص: 635.

رأي عروة بن الزبير و جعلوه قرآنا ونسبوه إلى ابن عباس وأبي بن كعب!!. فكان هذا دليلا آخر على بطلان تلك الزيادة المزعومة!!.

وإنهاءً لهذا المبحث– الرابع– يتضح منه أن كل روايات مجموعاته لم تصح إسنادا ولا متنا. وأنها رغم تعدد طرقها فهي لم تخرج عن خبر الآحاد، ولم تقترب إلى الخبر المستفيض الصحيح. الأمر الذي يدل بيقين على أنها روايات مكذوبة اختلقها المحرفون عن قصد لغايات في نفوسهم، منها القول بتعرض القرآن الكريم للتحريف، واتهام الصحابة بتحريفه.

خامسا:نقض قراءات:(لوحميتم كما حموا، يا فلان ما سلكك في صقر،أيام متتابعات)

نُفرد هذا المبحث لنقض ثلاث مجموعات من القراءات القرآنية المزعومة والمنسوبة زورا وكذبا إلى بعض كبار علماء الصحابة. الأولى زيادتها (ولو حميتم كما حموا لفسد المسجد الحرام). والثانية زيادة (يا فلان ما سلكك في صقر). والثالثة زيادتها (أيام متتابعات).

فبالنسبة لروايات المجموعة الأولى، فزيادتها المزعومة أُقحمت في قوله تعالى:((إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ (**ولو حميتم كما حموا لفسد المسجد الحرام**) فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً)(الفتح: 26)). وتتضمن هذه المجموعة ثلاث روايات.

أولها: ((حدثنا عبد الله،حدثنا هشام بن خالد، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا عبد الله بن العلاء بن زبر، عن عطية بن قيس، عن أبي إدريس الخولاني، أن أبا الدرداء، ركب إلى المدينة في نفر من أهل دمشق ومعهم المصحف الذي جاء به أهل دمشق ليعرضوه على أبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وعلى أهل المدينة، فقرأ يوما على عمر بن الخطاب، فلما قرءوا هذه الآية (إذ جعل الذين كفروا في قلوبهم الحمية حمية الجاهلية ولو حميتم كما حموا لفسد المسجد الحرام)، فقال عمر: " من أقرأكم؟ " قالوا: أبي بن كعب، فقال لرجل من أهل المدينة: ادع إلي أبي بن كعب، وقال للرجل الدمشقي: انطلق معه، فذهبا فوجدا أبي بن كعب عند منزله يهني بعيرا له هو بيده، فسلما عليه، ثم قال له المديني: أجب أمير المؤمنين عمر، فقال أبي: ولما دعاني أمير المؤمنين؟ فأخبره المديني بالذي كان، فقال أبي للدمشقي: ما كنتم تنتهون معشر الركيب أو يشدفني منكم شر، ثم

جاء إلى عمر وهو مشمر والقطران على يديه، فلما أتى عمر قال لهم عمر: اقرءوا، فقرءوا (ولو حميتم كما حموا لفسد المسجد الحرام) فقال أبي: أنا أقرأهم، فقال عمر، لزيد: اقرأ، فقرأ زيد قراءة العامة، فقال: اللهم لا أعرف إلا هذا، فقال أبي: والله يا عمر، إنك لتعلم أني كنت أحضر ويغيبون، وأدعى ويحجبون ويصنع بي، والله لئن أحببت لألزمن بيتي فلا أحدث أحدا بشيء "))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: هشام بن خالد بن زيد بن مروان الأزرق أبو مروان الدمشقي: (153- 249هـ): صدوق[2]، ومرتبته هذه لا تجعله حجة، لأنها تُشعر بالعدالة لا بالضبط، ويزيدها ضعفا أن المتن مُنكر، بل ولا يصح.

والثاني: الوليد بن مسلم القرشي (119- 194هـ)، قيل فيه:كان كثير الخطأ، وصاحب تسهيل، له منكرات، واختلطت عليه أحاديث[3]. ثقة، صالح الحديث، مُدلس، دلس عن الكذابين وغيرهم، أغرب بأحاديث لم يُشركه فيها أحد، كان ((يحدث حديث الأوزاعي عن الكذابين ثم يدلسها عنهم))، وقد نُبه إلى ذلك وعُوتب عليه، فلم يرجع عن فعله، روى عن مالك أحاديث ليس لها أصل. وقال الدارقطني: ((كان الوليد بن مسلم يرسل يروي عن الأوزاعي أحاديث عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي مثل نافع وعطاء والزهري فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي،عن نافع،وعن الأوزاعي عن عطاء))[4]. ورجل هذا حاله لا يصح الأخذ عنه، سواء صرّح بالسماع، أو لم يُصرح به، فهذا إنسان ضعيف ضبطا وعدالة، لأنه كان مُصرا على التغليط والتلاعب، والتحريف والكذب.

والثالث: عبد الله بن العلاء بن زبر بن عطارد أبو زبر الدمشقي الربعي(ت 164هـ عن 89 سنة): ثقة، صدوق، قال أحمد: مقارب الحديث. وقال ابن حزم: ضعفه يحي وغيره. احتج به

---

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 560.

[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 2 ص: 266.

[3] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 2845، ج 4 ص: 88.

[4] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 10 ص: 106.

الجماعة سوى مسلم[1]. وقال ابن حجر: وثقه جمهور الأئمة، و((شذ أبو مُحَمَّد بن حزم فقال: ضعيف))[2]. وبما أن الرجل مُختلف في حاله، بين التوثيق والتضعيف، وهنا قد عنعن، ومتن الرواية مُنكر، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

وآخرهم- الرابع-: أبو إدريس الخولاني عائذ الله بن عبد الله (8-80هـ): ثقة، كان يُرسل، فقد روى عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم[3]. وبما أنه حدث عن رواة لم يسمع منهم، وروى عن آخرين بالسماع وبدونه[4]، وهنا لم يُصرّح بالسماع، فالإسناد لم يثبت اتصاله بينه وبين أبي الدرداء.

والرواية الثانية: ((حدثنا عمر بن قسط قال، حدثنا الوليد بن مسلم قال، حدثنا عبد الله بن العلاء بن زيد وغيره، عن عطية بن قيس، عن أَبِي إدريس الخولاني: أَن أَبا الدرداء وأصحابًا له خرجوا بمصحفهم حتى قدموا المدينة يثبتون حروفه على عُمَر، وزيد بن ثابت،، وأبي كعب يقرأُ عليهم آي "إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمِ الْحَمية حَمِيةَ الجَاهِلية" الفتح 26 "ولَوْ حَمَيْتُمْ كَمَا حموا لَفَسَدَ المسجدُ الحرام" قال: فأَخبروا بذلك عمر وزيد بن ثابت، فقال عمر -رضي الله عنه-: عليّ بأبي، فخرج إِليه رسول عمر ورجل من أصحاب أَبِي الدرداء فوافقوه يهنأُ بعيرًا له بيده فسلما عليه ثم قال له المديني، أَجب المؤمنين، فقال: وما ذاك؟. فاحتواه الأَمر، فالتفت إِلى الشامي فقال: ما كنتم تنتهون معشر الركيب حتى يشدفني منكم شر، فقال: تقول هذا لهم وفيهم أَبو الدرداء. ومضى أبي يغسل يده وفيها القطران حتى سلَم على عمر -رضي الله عنه-، فقال عمر رضي الله عنه: اقرأ، فقرأَ كما أَخبروه، فقال يا زيد اقرأ، فقرأَ قراءة العامة، فقال عمر: اللهم لا علم إلا كما قرأت، فقال أبيّ: أَما والله يا عمر إِنك لتعلم أَني كنت أَحضر ويغيبون، وإِن شئت لا أقرأتُ أَحدًا آية من كتاب الله، ولا حدَثتُ حديثًا عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فقال عمر -رضي الله عنه-: اللهم غفرًا، قد جعل الله عندك علمًا فأقرئ الناس وحدَثْهم، قال فكتبوها قراءة عمر وزيد))[5].

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 602، ج 4 ص: 254. الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 4466، ج 3 ص: 396.

[2] ابن حجر: فتح الباري، حرف (ع)، ج 1 ص: 415.

[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 141، ج 4 ص: 62.

[4] أنظر مثلا: البخاري: الصحيح، ج 6، ص: 59، رقم: 4032، ج 7 ص: 97 رقم: 5530،، و ج 8 ص: 59 رقم: 6784.

[5] ابن شبة: تاريخ المدينة، ج 2 ص: 709.

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: عمر بن قسط، لم اعثر له على ترجمة، وعليه فيبدو أنه مجهول، فالإسناد لا يصح من جهته. الثاني: الوليد بن مسلم، ضعيف، وقد بينا حاله في الرواية السابقة. والثالث: عبد الله بن العلاء بن زيد، لم يثبت اتصال الإسناد من جهته، لنفس الأسباب التي ذكرناه آنفا. وآخرهم: أَبو إدريس الخولاني، لم يثبت اتصال الإسناد بينه وبين أبي الدرداء، وقد ذكرنا سبب ذلك في الرواية السابقة.

والرواية الأخيرة– الثالثة– ((أخبرنا إبراهيم بن سعيد، نا شبابة بن سوار، عن أبي زبر عبد الله بن العلاء بن زبر،عن بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس، عن أبي بن كعب أنه كان يقرأ: (إذ جعل الذين كفروا في قلوبهم الحمية حمية الجاهلية) "ولو حميتم كما حموا لفسد المسجد الحرام "؟ فبلغ ذلك عمر فأغلظ له، قال: إنك لتعلم أني كنت أدخل على رسول الله – ﷺ – فيعلمني مما علمه الله فقال عمر: بل أنت رجل عندك علم وقرآن فاقرأ وعلم مما علمك الله ورسوله))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: شبابة بن سوار المدائني الخراساني الأصل (ت 205 هـ أو بعدها)، قيل فيه: صدوق، ثقة، كان أحمد لا يرضاه لقوله بالارجاء[2]. و قال أبو حاتم: ((لا يُحتج به، صدوق))[3]. فالرجل لم يثبت توثيقه، وبما أنه هنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

والثاني: أبو زبر عبد الله بن العلاء بن زبر بن عطارد (ت 164هـ عن 89 سنة)، ذكرنا آنفا أن الرجل مُختلف في حاله، بين التوثيق والتضعيف، و بما أنه هنا قد عنعن، ومتن الرواية مُنكر، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

والثالث: بسر بن عبيد الله الحضرمي (من الطبقة الرابعة): ثقة[4]، لكنه كان يرسل بدليل أنه من الطبقة الرابعة وروى عن الصحابي عمرو بن عبسة السلمي، الذي رجح ابن حجر أنه توفي في

---

1 النسائي: السنن الكبرى، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991، ج 6 ص: 463.
2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 528، ج 2 ص: 206.
3 الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 3653، ج 4 ص: 178.
4 ابن حجر: تهذيب التهذسب، رقم: 805، ج 12 ص: 294.

أواخر خلافة عثمان- ﷺ -[1]. فالرجل لم يسمع منه، وبما أنه هنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

وآخرهم- الرابع - أبو إدريس الخولاني،ذكرنا حاله سابقا، وهو نفسه ينطبق عليه هنا.

وبذلك يتبين أن أسانيد تلك الروايات لم يصح ولا واحد منها، وأنها خبر آحاد لا خبر تواتر، رواها أبو إدريس الخلاني عن بعض الصحابة. وهذا دليل دامغ على عدم صحة الرواية، لأنه لا يصح ولا يُعقل أن تكون تلك الزيادة المزعومة في مصحف أهل الشام ولا يرويها إلا راوٍ واحد!!. فلو كانت صحيحة لوصلتنا بالتواتر، أو على الأقل بطرق كثيرة صحيحة.

وأما نقدنا لمتن تلك الروايات، فهو متن لا يصح بدليل المعطيات والشواهد الآتية: منها أولا إن عدم صحة أسانيدها يُضعفها و يُفقدها الأصل الصحيح الذي تقوم عليه. وأن قولها بسقوط تلك الزيادة المزعومة من القرآن يعني أنها تطعن فيه بالتحريف. وهذا زعم باطل لأنه مخالف للقرآن مخالفة صريحة.

وثانيا إن قولها بأن أبي بن كعب كان يقول بقرآنية تلك الزيادة، هو زعم باطل قطعا، لأنه مخالف لقراءات المصحف العثماني التي كان أبي من رواتها، كقراءتي نافع وعاصم، وليس فيهما تلك الزيادة المزعومة.

وثالثا إن المتدبر في تلك الزيادة المزعومة (لو حميتم كما حموا لفسد المسجد الحرام))، يتبين له أن الآية بدونها هي كاملة ومنسجمة بذاتها مع سياقها شكلا ومضمونا، ومن ثم لا يصح إقحام تلك الزيادة في الآية الكريمة. وأن إقحامها فيها واضح أنه لا يتناسب مع سياقها ولا ينسجم معها، ولا سياق الكلام يتطلبها، وإنما هي حشو من الكلام، وركاكة في التعبير من جهة، كما أن لفضها مُستهجن ويفتقد إلى روح القرآن وموسيقاه من جهة ثانية.

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 107، ج 7 ص: 48، ج12، رقم: 805، ص: 294.

ومن ناحية أخرى فإن تلك الزيادة ((لو حميتم كما حموا لفسد المسجد الحرام)). لا يصح إقحامها في الآية لتكون تعقيبا على ما سبقها من كلام والمتعلق بحال الكفار، قال تعالى:((إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ))، فلا يصح لأن التعقيب الصحيح موجود في الآية نفسها، هو قوله تعالى: ((فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً)(الفتح: 26)).

ورابعا إن القول بأن أهل دمشق جاؤوا بمصحفهم ليعرضوه على أبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأهل المدينة، هو خبر مشكوك فيه جدا، بل ولا يثبت، فلم تذكره إلا مصادر قليلة (نحو أربعة مصادر)، ولم ترد في المصادر الحديثية المعتبرة. كما أنه لم يروه إلا إدريس الخولاني عن أبي الدرداء، وهذا أمر يُثير الشك. لأنه لا يصح ولا يُعقل أن حادثة كهذه يرويها راوٍ واحد، ولا ترد إلا في مصادر قليلة و في غير المعتبرة. وعليه فلو حدثت لرواها عدد كبير من الرواة من طرق صحيحة. كما أنه لا يصح القول بأن مصحف أهل الشام كان منفردا بتلك الزيادة عن المصحف البكري. لأن الصحابة جمعوا كل القرآن، وليس فيه تلك الزيادة من جهة، ولو فرضنا جدلا أنها كانت في مصحف أهل الشام، فإن الأمر سينكشف في حينها ولن يستمر إلى خلافة عمر بن الخطاب. وبما أنه زعمت ذلك، فهذا دليل دامغ على عدم صحتها.

وخامسا إن تلك الروايات تضمنت شواهد من داخلها تشهد على عدم صحتها. منها القول بوجود قراءتين للعامة والخاصة، وهذا دليل دامغ على بطلانها لأنه مخالف لما نص عليه القرآن بأنه كتاب واحد مُحكم محفوظ لا يأتيه الباطل أبدا، وهذا يعني أن قراءاته معروفة لدى كل المسلمين، ولا يصح أن تكون له قراءة لا تتفق مع القرآن الكريم.

ولأنه مخالف أيضا لما أمر الله به نبيه –عليه الصلاة والسلام– بأن يُبلغ الوحي الذي أنزله عليه، ويصدع به، قال تعالى:((يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ)(المائدة: 67))، و((فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ)(الحجر: 94)). وذلك الزعم يعني أن النبي لم يكن مخلصا لجميع أمته، ولا كان عادلا معها، فخص بعض الصحابة بقرآن لم يعرفه كل الصحابة.وهذا طعن صريح في

النبي،واتهام له بخيانة الأمة، لأنه لا يجوز ولا يصح أن ينزل عليه الوحي، ثم لا يُبلغه كله إلى أمته!!. وبما أن هذا مستحيل أن بفعله نبي الله، فهو دليل قطعي على بطلان تلك الحكاية من أساسها.

ومن تلك الشواهد أيضا هو أن ذلك الزعم مخالف للثابت من سيرة النبي –عليه الصلاة والسلام– من أنه كان ما إن ينزل عليه الوحي إلا ويُسارع إلى كتابته، فيأمر كُتابها بتدوينه وفق ما يُمليه عليهم. وعندما جمع زيد بن ثابت القرآن جمعه كلها من نصوصه المدونة ومن صدور حفاظه. فلو كانت تلك الزيادة المزعومة قرآنا لوجدها زيد مكتوبة ومحفوظة أيضا، وهو أحد كبار حفاظ القرآن الكريم. وبما أنه لم يجدها فهذا دليل قطعي على بطلان الحكاية من أساسها، اختلقها المحرفون للطعن في القرآن، واتهام الصحابة بتحريفه.

ومنها إن قولها بأن النبي –عليه الصلاة والسلام– خص بعض الصحابة بشيء من القرآن دون باقي الأمة باطل لأمرين: الأول إن القول بذلك ينقضه القرآن نفسه لأنه يعني أن القرآن الذي كان يدونه النبي–عليه الصلاة والسلام– كان ناقصا، وهذا ينقضه القرآن نقضا، لأنه وصف نفسه بأنه كتاب محفوظ كامل مُحكم، لا يأتيه الباطل أبدا.

والأمر الثاني مفاده إن ذلك الزعم يعني أن النبي حرم أمته من قرآن أُنزل عليه. وأنه لم يقم بالدور المكلف به على أكمل وجه. وأنه لم يكن صادقا عندما أخبر أمته بقوله تعالى: ((الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ)(المائدة: 3))، لأنه أخفى شيئا من القرآن خص به صحابيا دون باقي الأمة. وبما أن هذا كله باطل، دل قطعا على أن تلك الزيادة المزعومة ليست من القرآن الكريم.

وبناءً على ذلك، فإن زعمها بأن أبي بن كعب برر موقفه بأن النبي خصه دون باقي المسلمين بتلك الزيادة هو قول مكذوب، ولا تصح نسبته إليه، لأنه يطعن فيه وفي النبي وكل المسلمين كما بيناه أعلاه. وحتى إذا فرضنا جدلا أن النبي–عليه الصلاة والسلام– خص بعض الصحابة، بنصائح وأخبار، فإنه لن يخصه بشيء من القرآن من دون الأمة.

ومنها إن قولها بأن زيد بن ثابت قال بأنه يعرف قراءة العامة، ولا علم له بقراءة أبي بن كعب، هو زعم باطل قطعا لأن زيدا كان كبير كتُاب الوحي ويحفظ القرآن كله. ولأن الصحابة كلفوه بجمع القرآن وتوحيد مصاحفه. فلو لم يكن على معرفة تامة بالقرآن حفظا وقراءة ورسما ما كلفوه بذلك، وما قدموه حتى على أبي بن كعب. فدل هذا على بطلان ذلك القول المنسوب لزيد بن ثابت، و من ثم عدم صحة الرواية كلها.

ومنها إن قولها بأن أبي بن كعب انفرد بمعرفة الزيادة المزعومة عن كل الصحابة، ولم يعلم بها عمر وزيد حتى جاء وفد دمشق،هو زعم لا يصح القول به ولا تصوّره. لأن أبيا لم يكن في جزيرة وحده، أو في إقامة جبرية لا يُخالط الناس ولا يُخالطونه. وإنما كان مخالطا للمسلمين، ويصلي معهم كل الأوقات في المسجد. فلو كان منفردا بتلك الزيادة، لأخبر بها أهل المدينة، أو لسمعوه يقرأها،ولا يُعقل أن يكون أهل الشام على علم بها، والصحابة وأهل المدينة لا علم لهم بها. فهذا زعم باطل ولا يمكن أن يحدث في الواقع. ومن يقول به فهو يشهد على نفسه بالكذب.

ومنها أيضا إن نسبة تلك الزيادة المزعومة لأبي بن كعب، وموقفه منها ورده على عمر يعني أنه كان يعلم أنها قرآن ولا توجد في المصحف الإمام– البكري–. وهذا زعم باطل ولا يصح نسبته لأبي بن كعب، ولا لأي صحابي، لأنه يعني أنه كان يعلم أن المصحف لم يكن يتضمن كل القرآن وأنه سكت عن ذلك، عند جمعه، وظل كذلك طيلة عهد أبي بكر، إلى خلافة عمر. وهذا لا يصح نسبته إليه، لأنه لو كان صحيحا ما سكت عن ذلك، لأنه من الواجب عليه شرعا وعقلا، أن يُبلغ الأمة بذلك، وحرام عليه السكوت عنه!!. وبما أن الأمر كذلك، وتلك الزيادة المزعومة لا توجد في المصحف العثماني دل هذا على بطلانها قطعا.

والشاهد الأخير مفاده إن ذكر تلك الروايات لطريقة رد فعل عمر تجاه قول أبي بن كعب هو دليل دامغ على بطلانها. فالأولى ذكرت أنه سكت، والثانية أنه قال: ((بل أنت رجل عندك علم،وقرآن فاقرأ وعلّم مما علمك الله ورسوله))[1]. والثانية أنه قال: ((اللهم غفرًا، قد جعل الله عندك علمًا فأقرئ الناس وحدّثْهم، قال: فكتبوها قراءة عمر وزيد))[2]. وهذا لا يصح أبدا،لأنه لو

[1] النسائي: السنن الكبرى، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991، ج 6 ص: 463.
[2] ابن شبة: تاريخ المدينة، ج 2 ص: 709.

حدث، لكان على عمر أن يجمع الصحابة ليُخبرهم بالأمر ويتأكدون منه، ويُطالبون أبيا بالدليل على صحة تلك الرواية. لأنه من المعروف أن عمر بن الخطاب كان يتشدد ويتثبت في قبول الحديث النبوي، فيطلب البينة من الراوي ليقبل الحديث عن النبي-عليه الصلاة والسلام[1]- فما بالك إذا تعلق الأمر بالقرآن الكريم!!. فلاشك أنه من باب أولى أن يتشدد ويحرص أكثر فيما يتعلق بالقرآن الكريم.

ومن ذلك أيضا أن الصحابة سيُحاسبون أبيا ويؤنبونه، ويُعنفونه لأنه أخفى على الأمة شيئا من القرآن، وهذه جريمة في حق القرآن والإسلام وأهله. ثم بعد تأكدهم من قرآنية تلك الزيادة سيكتبونها في المصحف البكري، ويرسلون إلى الأقاليم الإسلامية يُخبرونهم بذلك ويأمرونهم بالأخذ به. وبما أن كل هذا لم يحدث، فهو دليل قطعي على بطلان تلك الحكاية من أساسها.

وأخيرا- سادسا- إن نسبة تلك الزيادة إلى أبي بن كعب هي نسبة باطلة،لأنها مخالفة لقراءات المصحف العثماني التي كثير منها كان أبي بن كعب من رواتها، كقراءتي نافع وعاصم. فلو كانت في قراءته لظهرت في قراءات المصحف العثماني المروية عنه. وبما أنها لا وجود لها فيه، فهذا دليل قطعي على عدم صحة تلك الزيادة المزعومة.

وأما روايات المجموعة الثانية — من المبحث الخامس- المتعلقة بالزيادة المزعومة (**يا فلان ما سلكك في سقر**) فقد أُقحمت في قوله تعالى: ((إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءلُونَ عَنِ الْمُجْرِمِينَ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ...)(المدّثر:39- 44))، فأصبحت الآية هكذا ((إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءلُونَ (**يا فلان ما سلكك في سقر**)... قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ...)(المدّثر:39- 44)). وقد تضمنت هذه المجموعة الروايات الآتية:

أولها: ((حدثنا عبد الله، حدثنا أبو الطاهر، حدثنا سفيان، عن عمرو، سمع ابن الزبير يقرأ " في جنات يتساءلون يا فلان ما سلكك في سقر " قال عمرو: فأخبرني لقيط أنه سمع ابن الزبير يذكر، أنه سمع عمر بن الخطاب يقرؤها كذلك))[2].

[1] عمر سليمان الأشقر: تاريخ الفقه الإسلامي، ص: 65.
[2] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 289 و ما بعدها.

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: سفيان بن عيينة، سبق تفصيل أحواله في الفصل الثاني، وتبين أن الرجل كان كثير التدليس، وفيه ضعف من جهة ضبطه خاصة عن الكوفيين. وبما أنه هذا حاله، وهنا قد عنعن، والخبر فيه ما يُنكر، فالإسناد بينه وبين ابن دينار لم يصح.

والثاني: عمرو بن دينار المكي، سبق تفصيل حاله، وخلاصته أن الرجل ضعيف، ومدلس، والراجح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية، حدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم، كأبي هريرة، والبراء بن عازب، و روى عن بعضهم ما لم يسمعه منهم. فالإسناد من جهته لا يصح، لضعف صاحبه وعدم ثبوت اتصاله.

والثالث: لقيط، ذكره بعض المحدثين بلقيط فقط من دون نسبة. بحثت عنه فلم أعثر له على حال: جرحا ولا تعديلا[1]. فالرجل مجهول، وعليه فإن الإسناد لا يصح من جهته عن عمر بن الخطاب.

والرواية الثانية: ((حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن أبي الزعراء، عن عبد الله، أنه قرأ:" يا أيها الكفار ما سلككم في سقر"))[2].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: سفيان الثوري، تقد تفصيل حاله، وكان يدلس، وبما أنه هنا قد عنعن فالإسناد لم يصح من جهته.

والثاني: سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي أبو يحي الكوفي (47- 121هـ)، قيل فيه: ثقة، مُتقن، كان فيه تشيع قليل، ثقة ثبت على تشيعه، كان يتشيع[3]. وقد عده الشيعة الإمامية من رجالهم وجعله بعضهم من الشيعة الزيدية البترية[4]. فالرجل عدالته معلقة، وبما أنه هنا قد عنعن، متن الرواية مُنكر فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

---

[1] أنظر مثلا: البخاري: التاريخ الكبير، رقم: 1059، ج 7 ص: 108. و ابن أبي حاتم: الجرح و التعديل، رقم: 1011، ج 1 ص: 177.

[2] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 567.

[3] ابن حجر: تهذيب، ج 3 ص: 103.

[4] أنظر مثلا:أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، ج 1 ص: 101، 183، 370. و ابن داود الحلي: رجال ابن داود، ص: 142، 352.

والثالث: عبد الله بن هانئ أبو الزعراء الأكبر الكوفي الأزدي، قال البخاري:لا يُتابع في حديثه، وقال ابن سعد: ثقة، انفرد بالرواية عنه سلمة بن كهيل، وهو ابن أخته. لم يثبت سماعه من ابن مسعود[1]. وهو هنا قد عنعن،وقول ابن سعد ثقة، لا يرفع قول البخاري، لأن الثقة هنا متعلقة بالعدالة، وقول البخاري يتعلق بالضبط، وعليه فالرجل ضعيف.

والرواية الأخيرة –الثالثة –: ((قال أبو عبيد: وهذا الحرف عن عمر: ((" يا أيها المرء ما سلكك في سقر". **يحدثونه** عن جابر بن أبي صغيرة، عن عمرو بن دينار، عن ابن الزبير، قال: أقرأنيها عمر فلم أنسها بعد))[2].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: القاسم بن سلام، ثقة لكنه علق خبره هذا، فلم يذكر عمن أخذه، وأحالنا على مجاهيل بقوله: (يحدثونه). فالإسناد لا يصح من جهته.

والثاني: جابر بن أبي صغيرة، لم أعثر له على ترجمة ولا على حال، وعليه فيبدو أنه مجهول.

والثالث: عمرو بن دينار، تقدم حاله في الرواية السابقة، وهو أيضا متهم بالتعصب على ابن الزبير،وهنا قد عنعن، ومعروف بالتدليس والإرسال. فالإسناد لا يصح من جهته.

وبذلك يتضح أن أسانيد تلك الروايات غير صحيحة، وأنها خبر آحاد لا تواتر. منها روايتان مرويتان عن عمرو بن دينار،عن ابن الزبير، وواحدة مروية عن سلمة بن كهيل عن ابن مسعود. ولو كانت تلك الزيادات المزعومة صحيحة لوصلتنا بالتواتر، أو على الأقل لرويت من طرق كثير صحيحة. وبما أنها لم تصلنا كذلك، دلّ هذا على عدم صحتها قطعا.

وأما نقدنا لها من جهة متونها، فهي لا تصح أيضا، بدليل المعطيات والشواهد الآتية: منها أولا إن عدم صحة أسانيدها يُضعفها ويُفقدها الأصل الصحيح الذي تقوم عليه. وأن قولها بسقوط تلك الزيادات من القرآن يعني أنها تطعن فيه بالتحريف. وهذا زعم باطل لأنه مخالف للقرآن مخالفة صريحة.

---

[1] المزي: تهذيب الكمال، ج 16 ص: 241. و ابن حجر: تهذيب، ج 5 ص: 40.

[2] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 567.

وثانيا إن عدم وجود تلك الزيادات في المصحف الإمام البكري- العثماني هو دليل قاطع على عدم صحتها. لأن الصحابة جمعوا كل القرآن الكريم جمعا بين المكتوب والمحفوظ، وقد أجمعوا على ذلك كلهم، منهم كبار حفاظ القرآن الكريم، كزيد بن ثابت، وأبي بن كعب.

وثالثا إن نسبة تلك الزيادة لابن مسعود، هي بذاتها دليل دامغ على عدم صحتها، لأن قراءة عاصم من رواتها عبد بن مسعود، وليس فيها هذه الزيادة المزعومة. وكذلك الزيادة المنسوبة إلى ابن الزبير، فهي لا تصح لأن ابن الزبير كان من بين الذين وحدوا قراءات المصحف في عهد عثمان، كقراءتي نافع، وعاصم، وليس فيها تلك الزيادة المزعومة. فلو كان يقول بتلك الزيادة على أنها قرآن، لكتبها في المصحف. وعليه فلا يصح نسبتها إليه، وما هي إلا رواية مختلقة مكذوبة عليه.

وخامسا إن المتدبر في تلك الزيادات يتبين له بسهولة أنها زيادات مكذوبة أُقحمت في القرآن إقحاما لغايات في نفوس مختلقيها. لأن الآية في أصلها كاملة تامة منسجمة شكلا ومضمونا، وعليه فلا يصح أن تُضاف إليها أية زيادة، لأنها ستفسد معنى الآية، وتُذهب من سلاستها وانسجامها. فزيادة (يا فلان ما سلكك في سقر) في قوله تعالى: ((إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءلُونَ عَنِ الْمُجْرِمِينَ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ...)(المدّثر:39- 44))، لتصبح (إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءلُونَ (**يا فلان ما سلكك في سقر**) قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ...)، هي زيادة لا تتفق مع سياق الكلام من جهتين: الأولى إن أصحاب اليمين يتساءلون فيما بينهم عن أمر ما، هو (عن المجرمين)، فلا يستقيم الكلام بوضع (يا فلان ما سلكك في سقر)، لأن هذا نداء موجه مباشرة لشخص معين لا يصلح أن يكون جوابا عن التساؤل. والجهة الثانية أن سياق الكلام في الآية قائم على ضمير الجمع:(هم) من الجانبين، (يَتَسَاءلُونَ عَنِ الْمُجْرِمِينَ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ...)، وعليه فلا يصح إدخال زيادة قائمة على ضمير المخاطب المفرد: أنت (فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءلُونَ (**يا فلان ما سلكك في سقر**)،قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ...)). فلا يصح أن يكون النداء موجه للضمير المفرد: أنت، حسب الزيادة المزعومة، ثم يكون الجواب بضمير الجمع: نحن (لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ...). ونفس هذا الانتقاد ينطبق على زيادة (يا أيها المرء ما سلكك في سقر).

وأما زيادة (" يا أيها الكفار ما سلككم في سقر")[1]. فهي زيادة لا تتفق مع سياق الكلام من جهتين: الأولى مفادها أن أصحاب اليمين يتساءلون فيما بينهم عن أمر ما، هو (عن المجرمين)، فلا يستقيم الكلام بوضع (يا أيها الكفار ما سلككم في سقر)، لأن هذا نداء موجه مباشرة للكفار، ولا يُجيب عما يتساءل أصحاب اليمين. وعليه فلا يصح وضع تلك الزيادة مباشرة بعد (إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءلُونَ (يا أيها الكفار ما سلككم في سقر). ولهذا فالجواب الصحيح هو قوله تعالى: (عن المجرمين).

والجهة الثانية مفادها أن تلك الزيادة (يا أيها الكفار ما سلككم في سقر)، لا تتطابق مع ما يأتي بعدها من الكلام، الذي هو يتطابق مع ((عن المجرمين) لا مع الزيادة المزعومة. لأن كلمة (المجرمون) أوسع من كلمة (الكفار) التي هي بدورها تندرج في الأولى. لأن جهنم لا يدخلها الكفار فقط، وإنما يدخلها أيضا العصاة من المسلمين، وكلهم قد أجرموا في حق الله وأنفسهم.

وأخيرا- سادسا- إن اختلاف تلك الروايات في ذكرها لمضمون الزيادات التي ذكرتها، هو دليل دامغ على أنها روايات مكذوبة اختلقها المحرفون وتلاعبوا بها لغايات في نفوسهم. فمرة زعمت أن الزيادة هي (يا فلان ما سلكك في سقر)، ومرة قالت: (يا أيها الكفار ما سلككم في سقر)، وفي أخرى أنها (يا أيها المرء ما سلكك في سقر). فماذا يعني هذا؟؟!!. وهل يُعقل أن الله تعالى يُنزل كلامه بهذه الطريقة؟؟!!.

وأما روايات المجموعة الثالثة- من المبحث الخامس- المتعلقة بالزيادة المزعومة (**متتابعات**) التي أُقحمت في قوله تعالى: ((لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ (**متتابعات**) ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُواْ أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ)(المائدة: 89). فهي تتضمن الروايات الآتية:

أولها: ((حدثنا عبد الله، حدثنا مُحَمَّد بن أيوب، حدثنا أحمد بن عبد الرحمن، حدثنا عبد الله بن أبي جعفر، عن أبيه، عن الربيع قال: "كانت في قراءة أبي بن كعب (" فصيام ثلاثة أيام متتابعات " في كفارة اليمين))[2].

---

[1] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 567.

[2] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 292.

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد الدشتكي (من الطبقة العاشرة): صدوق[1]. ومرتبته هذه لا تجعله حجة، لأنها تُشعر بالعدالة لا بالضبط.

والثاني: عبد الله بن أبي جعفر عيسى بن أبي عيسى عبد الله بن ماهان الرازي (من الطبقة التاسعة): صدوق، يُخطئ[2]، ثقة، كان فاسقا، فيه ضعف[3].فالرجل لم يثبت توثيقه، وهنا قد عنعن، والمتن منكر، فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: أبو جعفر عيسى بن أبي عيسى عبد الله بن ماهان الرازي التميمي مولاهم (ت نحو: 160هـ)، قيل فيه: ليس بقوي في الحديث، ثقة، فيه ضعف، سيء الحفظ، ليس بالقوي، يهم كثيرا، كان ينفرد عن المشاهير بالمناكير[4]. يهم كثيرا، فيه شيء، ذكره الذهبي في الضعفاء[5]. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه، وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

وآخرهم – الرابع -: الربيع بن أنس البكري أو الحنفي بصري نزل خراسان (ت 140هـ): صدوق، ليس به بأس، له أوهام، فيه تشيع مُفرط، كان الناس ((يتقون من حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه، لأن في أحاديثه عنه اضطرابا كثيرا))[6]. فالرجل ضعيف، والإسناد بينه وبين أبي بن كعب منقطع، لأنه بعيد عنه جدا، ومصحفه المزعوم لم يكن له وجود، لأنه أُحرق كما أُحرقت كل مصاحف الصحابة بعد إجماعهم على توحيد المصاحف في خلافة عثمان بن عفان.

---

1 ابن حجر: التقريب، 66، ج 1 ص: 40.
2 ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 484.
3 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 300، ج 4 ص: 128.
4 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 1221، ج 11ص: 37.
5 المغني في الضعفاء، ص: 245، رقم:4820.
6 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 461، ج 2 ص: 155. و التقريب، رقم: 1887، ج 1 ص: 293. و أشير هنا إلى أن الشيعة الإمامية لم يذكروه من بين رجالهم حسب مصادرهم المتوفرة لدي.

والرواية الثانية: ((حدثنا عبد الأعلى بن واصل الأسدي قال، حدثنا عبيد الله بن موسى، عن أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب، أنه كان يقرأ:(فصيام ثلاثة أيام متتابعات))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي (ت213 هـ)، تقدم حاله، ضعيف، شيعي إمامي محترق.

والثاني: عيسى بن أبي عيسى ماهان أبو جعفر التميمي(ت هـ): ليس بالقوي، ثقة، فيه ضعف من أهل الصدق سيء الحفظ، انفرد عن المشاهير بمناكير[2]، يهم كثيرا، فيه شيء، ذكره الذهبي في الضعفاء[3].

والثالث: الربيع بن أنس البكري الخراساني الحنفي (ت 139هـ): صدوق، له أوهام، ليس به بأس، كان يفرط في التشيع[4]. وعده الشيعة من رجالهم[5].
وآخرهم- الرابع- رفيع بن مهران أبو العالية الرياحي(ت نحو 90هـ): ثقة كثير الإرسال[6]. كان رفاعا للأحاديث غير المرفوعات[7]. وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والرواية الثالثة: ((حدثنا ابن وكيع قال، حدثنا يزيد بن هارون، عن قزعة بن سويد، عن سيف بن سليمان، عن مجاهد، قال: في قراءة عبد الله:(فصيام ثلاثة أيام متتابعات)) [8].

---

[1] الطبري: تفسير الطبري، ص: 559 و ما بعدها.
[2] ابن حجر: تهذيب، ج 11ص: 37.
[3] المغني في الضعفاء، ص: 245، رقم:4820.
[4] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 461، ج 2 ص: 155.
[5] محمد جعفر الطبسي: رجال الشيعة في أسانيد السنة، مؤسسة المعارف، قم، إيران، 1420، رقم: 114، ج 1 ص: ص: 193.
[6] ابن حجر: التقريب، رقم: 1958، ج 1 ص: 303.
[7] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 1 ص: 338.
[8] الطبري: تفسير الطبري، ج 10، ص: 560.

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: سفيان بن وكيع بن الجراح أبو مُحَّد الرؤاسي الكوفي (ت 247هـ): ليس بشيء، ليس بثقة، مُتهم بالكذب[1].

والثاني: يزيد بن هارون: يزيد بن هارون بن زاذان بن ثابت السلمي أبو خالد (118- 206 هـ قارب 90 سنة): ثقة، صدوق، ثبت، يُدلس، لا يُميز و لا يُبال عمن روى، فيه ضعف[2].

والثالث: قزعة بن سويد بن حجير الباهلي البصري: (من الطبقة الثامنة): مضطرب الحديث، شبه المتروك، ضعيف، ثقة، لا يُحتج بحديث، ليس بالقوي، كثير الخطأ فاحش الوهم[3].

وآخرهم- الرابع- مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي المكي مولاهم (نحو: 20-103)، قيل فيه: ثقة يرسل، حدث عن صحابة لم يسمع منهم كعلي وسعد- رضي الله عنهما-، كان يُدلس، وعنعنته لا تفيد الوصل[4].وخبره هذا منقطع بينه وبين ابن مسعود، لأنه لم يسمع منه لصغر سنه، ولم يحدد مصدره، وإحالة الكلام إلى قراءته لا يصح، لأن ابن مسعود لم تكن قراءته تخالف قراءة المصحف العثماني، وهذا أمر سبق أن بيناه مرارا.

والرواية الرابعة:((حدثنا هناد قال، حدثنا ابن المبارك، عن ابن عون، عن إبراهيم قال: في قراءتنا:(فصيام ثلاثة أيام متتابعات)))[5].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: عبد الله بن عون بن أرطبان البصري أبو عون(ت 150هـ عن 87 سنة): ثقة ثبت[1]، حدث عن بعض الرواة ما لم يسمعه منهم، و أرسل عن بعضهم[2]. وبما وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح بينه وبين إبراهيم النخعي.

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 3 ص: 80، رقم: 210.
[2] ابن حجر: تهذيب، ج 10، ص: 258. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 4 ص: 145.
[3] ابن حجر: تهذيب، ج 7 ص: 267.
[4] بن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 68، ج 9 ص: 30.
[5] الطبري: تفسير الطبري،، ج 10، ص: 560.

والثاني: إبراهيم النخعي (ت نحو 96 هـ عن نحو 50 سنة) قيل فيه: ثقة[3]، كان مدلسا كثير الإرسال، مُتمكنا جدا من التدليس، حتى أنه كان يُتعجب منه في قدرته على ممارسته[4]. و قد روى عن أناس لم يسمع منهم حرفا[5]. و عده ابن قتيبة من رجل الشيعة[6]. وجعله الشيعة من رجالهم[7]. وبما أن كذلك، والخبر منقطع بينه وبين مصدر خبره، فالإسناد لا يصح.

والرواية الخامسة:((حدثنا ابن وكيع قال، حدثنا جرير، عن مغيرة، عن إبراهيم في قراءة أصحاب عبد الله:(فصيام ثلاثة أيام متتابعات))[8].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: سفيان بن وكيع، ضعيف، تقدم تفصيل حاله.

والثاني: جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي (107-188 هـ)، قيل فيه: ثقة، يُدلس، ليس بالذكي اختلطت عليه أحاديث حتى ميزها له بعض المحدثين كان يشتم معاوية علانية[9]. ووصفه سليمان بن حرب بأنه لا يصلح إلا أن يكون راعيا للغنم، و لم يكن يحفظ، ولا يحدث إلا من كتبه. وكانت فيه غفلة أثناء التحديث، و كان يرسل، ولا يُصرح بالتحديث في كثير من رواياته بطريقة فيها تغليط و تدليس[10]. ذكره ابن قتيبة من رجال الشيعة[11]. وعده الشيعة من رجالهم[1].

---

1 ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 520.

2 العلائي: جامع التحصيل، ص: 215، رقم: 389. و ابن أبي شيبة: المصنف، ج 4 ص: 319. و ابن أبي حاتم: تفسير ابن أبي حاتم، ج 2 ص: 64.

3 ابن حجر: التقريب، د 1 ص: 69.

4 أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل في أحكم المراسيل، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1986، ص: 104. و السيوطي: أسماء المدلسين، ط1، دار الجيل، بيروت، ص: 27.

5 الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 252، ج 1 ص: 65.

6 المعارف، ص: 139.

7 أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 477، ج 1 ص: 83، و رقم: 1073، ج 1 ص: 175.

8 الطبري: تفسير الطبري، ج 10، ص: 561.

9 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 116، ج 1 ص: 51، 52.

10 المزي: تهذيب الكمال، ج 4 ص: 545 و ما بعدها.

11 ابن قتيبة: المعارف، ص: 139.

والثالث: المغيرة بن مقسم الضبي مولاهم الكوفي (ت 136 هـ)، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه ضعيف ومدلس، وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

وآخرهم- الرابع-: إبراهيم النخعي، سبق تفصيل حاله، وهو مدلس ومُتهم بالتشيع الإمامي، والخبر منقطع بينه وبين مصدر خبره.

والرواية السادسة: ((حدثنا هناد،وأبو كريب قالا: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن جابر، عن عامر قال: في قراءة عبد الله:(فصيام ثلاثة أيام متتابعات))[2].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: وكيع بن الجراح، سبق تفصيل أحواله، وتبين أنه ضعيف، فكان كثير الخطأ والتدليس، واتضح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية. وعليه فإن الإسناد لا يصح من جهته.

والثاني: سفيان الثوري، أو سفيان بن عيينة، فلم أميزهما، ووكيع قد روى عن الاثنين[3]. لكن سبق أن بينا أنهما كانا يدلسان، وبما أن الإسناد هنا معنعن فلا يصح من جهتيهما.

والثالث: جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي أبو عبد الله الكوفي (ت 127أو 132هـ): ضعيف، كذاب، ثقة، لا يُكتب حديثه، متروك، شيعي رافضي، ليس بثقة[4].

والرواية السابعة: ((حدثنا ابن وكيع قال، حدثنا مُحَمَّد بن حميد، عن معمر، عن أبي إسحاق في قراءة عبد الله:(فصيام ثلاثة أيام متتابعات)))[1].

---

1 مُحَمَّد جعفر الطبسي: رجال الشيعة في أسانيد السنة، رقم: 18، ج 1 ص: 123 و ما بعدها. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 2105، ج 1 ص: 291.

2 الطبري: تفسير الطبري، ج 10، ص: 561.

3 المزي: تهذيب الكمال، ج 4 ص: 466.

4 ابن حجر: تهذيب، ج 1 ص: 31 و ما بعدها.

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: سفيان بن وكيع بن الجراح الكوفي (ت 247هـ): ليس بشيء، ليس بثقة، مُتهم بالكذب[2].

والثاني: مُحَمَّد بن حُميد بن حيان الرازي(ت 248 هـ): وثقه بعض المحدثين، في حديثه نظر، كثير المناكير، ليس بثقة، ردئ المذهب، كذاب، يتلاعب بالأحاديث زيادة ونقصانا، قامت الشواهد ضده بأنه كذاب ومدلس[3].

والثالث: معمر بن راشد، سبق تفصيل أحواله، وتبين منها أنه كثير الأخطاء والأوهام، كان يُدلس، الراجح أنه كان شيعيا إماميا. وبما أنه هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله بينه وبين من روى عنه.

وآخرهم- الرابع- أبو إسحاق السبيعي، سبق تفصيل أحواله، وتبين منها أنه ضعيف، كثير التدليس والإرسال، شيعي إمامي كان يُمارس التقية، وهو هنا لم يحدد مصدر خبره، فالإسناد لا يصح من جهته.

والرواية الأخيرة- الثامنة -: ((حدثنا ابن وكيع قال، حدثنا مُحَمَّد بن حميد، عن معمر،عن الأعمش قال: كان أصحاب عبد الله يقرؤون:(فصيام ثلاثة أيام متتابعات))[4].

وإسنادها لا يصح، لأن رواته كلهم ضعفاء وقد ذكرناهم في الرواية السابقة، إلا الأعمش، وقد سبق تفصيل حاله، وتبين انه ضعيف، مُدلس، شيعي إمامي يُمارس التقية، وإسناده هنا منقطع بينه وبين من روى عنه.

وبذلك يتبين أن كل أسانيد روايات المجموعة الثالثة غير صحيحة، وأنها خبر آحاد لا خبر تواتر، رويت عن اثنين من الصحابة فقط، هما: أبي بن كعب، وابن مسعود. وهذا دليل دامغ على بطلان الحكاية من أساسها. لأنه لا يصح شرعا ولا عقلا أن ينفرد اثنان من الصحابة بشيء من

---

1 الطبري: تفسير الطبري،، ج 10، ص: 561.
2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 3 ص: 80، رقم: 210.
3 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 181، ج 8 ص> 92 و ما بعدها.
4 الطبري: تفسير الطبري، ج 10، ص: 561.

القرآن دون باقي الصحابة. فلو كانت تلك الزيادة المزعومة قرآنا لوصلتنا بالتواتر، ولابد أنها موجودة في القرآن الكريم بالضرورة.

وأما نقدنا لها من جهة مضمونها، فهو متن غير صحيح أيضا، بدليل المعطيات والشواهد الآتية: منها أولا إن عدم صحة كل أسانيد تلك الروايات ينعكس سلبا على متونها، فيُضعفها ويفقدها الأصل الصحيح الذي تقوم عليه. وهذا يكفي وحده لرد تلك الزيادة المزعومة بكل طرقها.

وثانيا إن تلك الزيادة المزعومة تعني أنها كانت من القرآن وأُسقطت منه مع أنها ليست من المنسوخ. وهذا زعم باطل قطعا، لأنه يطعن في القرآن الكريم بالتحريف. وكل رواية تقول بهذا فهي باطلة قطعا، وينقضها القرآن نقضا، لأنه وصف نفسه بأنه كتاب مُحكم لا يأتيه الباطل أبدا، وان الله تعالى تولى حفظه.

وثالثا إن القول بسقوط تلك الزيادة من القرآن أو أية زيادة أخرى، هو زعم باطل قطعا ترده حقائق تاريخ القرآن، منها أن الصحابة جمعوا كل القرآن الكريم من نسخه الأصلية، ومن صدور حفاظه، ثم ووحدوا قراءاته الصحيحة بأمر من الخليفة عثمان بن عفان و بإجماع منهم.

وأخيرا –رابعا– إن نسبة تلك الزيادة المزعومة (متتابعات) إلى قراءتي أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود هي نسبة باطلة، تردها قراءات المصحف العثماني التي من بينها قراءتي أبي بن كعب وابن مسعود، كقراءتي نافع وعاصم، وليس فيهما تلك الزيادة المزعومة.

وختاما لهذا المبحث– الخامس– يتبين منه أن كل روايات مجموعاته لم تصح إسنادا ولا متنا. وأنها رغم تعدد طرقها فهي لم تخرج عن خبر الآحاد، ولم تقترب إلى الخبر المستفيض الصحيح. الأمر الذي يدل بيقين على أنها روايات مكذوبة اختلقها المحرفون عن قصد لغايات في نفوسهم.

سادسا:نقض قراءات:(فامضوا إلى ذكر الله،يثنوني صدورهم،لقبل عدتهن، وغيرها)

نُخصص هذا المبحث لنقض سبع مجموعات من القراءات القرآنية المزعومة والمنسوبة زورا وكذبا إلى بعض كبار علماء الصحابة. الأولى زيادتها (فامضوا إلى ذكر الله)، و الثانية زيادتها (يثنوني صدورهم)،والثالثة زيادتها (في قبل عدتهن)، والبقية ستأتي تباعا بحول الله تعالى.

فبالنسبة لروايات المجموعة الأولى، فزيادتها المزعومة (فامضوا إلى ذكر الله)، أُقحمت في قوله تعالى:((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ)(الجمعة: 9)).فأصبحت الآية هكذا ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ (**فامضوا**) إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ)). وقد تضمنت هذا المجموعة الروايات الآتية:

أولها: ((عبد الرزاق،عن معمر وغيره،عن الزهري،عن سالم،عن ابن عمر قال: لقد توفي عمر وما يقرأ هذه الآية التي في سورة الجمعة إلا " فامضوا إلى ذكر الله"))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: عبد الرزاق الصنعاني تقدم تفصيل أحواله وتبين انه مُدلس، ومُتهم بالتشيع الإمامي، والراجح أنه كان يُمارس التقية في تعامله مع أهل الحديث، وهو هنا قد عنعن فالإسناد بينه وبين معمر غير مُتصل.

والثاني: معمر بن راشد، سبق تفصيل أحواله، وتبين منها أنه كثير الأخطاء والأوهام، كان يُدلس، الراجح أنه كان شيعيا إماميا. وبما أنه هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله بينه وبين من روى عنه.

والأخير– الثالث– الشهاب الزهري، بينا حاله سابقا، وبما أنه كان يُدلس وكثير الإرسال، وهنا قد عنعن، والمتن فيه ما يُنكر، فإن الإسناد بينه وبين الذي روى عنه لم يثبت اتصاله.

والرواية الثانية:((عبد الرزاق،عن الثوري، عن حنظلة،عن سالم بن عبد الله قال: كان عمر بن الخطاب يقرؤها " فامضوا إلى ذكر الله "))[2].

---

1 عبد الرزاق: المصنف، رقم الأثر: 5348، ج 3 ص: 207.
2 عبد الرزاق: المصنف، رقم الأثر: 5349 ج 3 ص: 207-208.

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: عبد الرزاق الصنعاني، ضعيف، وقد فصلنا أحواله سابقا. وسفيان الثوري، بينا سابقا أنه كان يُدلس، وبما أنه هنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته. وسالم بن عبد الله بن عمر، لم يسمع من عمر، و حديثه عنه مرسل[1]. فالإسناد لا يصح من جهته.

والرواية الثالثة:((عبد الرزاق،عن الثوري،عن الأعمش،عن إبراهيم قال: قال عبد الله بن مسعود "إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله " قال عبد الله: لو قرأتها (فاسعوا) لسعيت حتى يسقط ردائي وكان يقرأها فامضوا))[2].

وإسنادها لا يصح، لأن رجاله: عبد الرزاق الصنعاني تقدم تفصيل أحواله وتبين انه مُدلس، ومُتهم بالتشيع الإمامي، والراجح أنه كان يُمارس التقية في تعامله مع أهل الحديث، وهو هنا قد عنعن فالإسناد بينه وبين الثوري غير مُتصل.

والثاني: وسفيان الثوري، بينا سابقا أنه كان يُدلس، وبما أنه هنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: الأعمش، سبق تفصيل حاله، وتبين انه ضعيف، مُدلس، شيعي إمامي يُمارس التقية، وإسناده هنا منقطع بينه وبين النخعي.

وآخرهم- الرابع- إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي (ت نحو 96 هـ عن نحو 50 سنة)، سبق تفصيل حاله، وهو مدلس ومُتهم بالتشيع الإمامي، والخبر منقطع بينه وبين ابن مسعود،لأنه لم يلحق به.

---

[1] العلائي: جامع التحصيل، ص: 180، رقم: 219.

[2] عبد الرزاق: المصنف، رقم الأثر: 5350، ج 3 ص: 208.

والرواية الرابعة: ((حدثنا هشيم، أخبرنا مغيرة، عن إبراهيم، عن خرشة بن الحر، أن عمر بن الخطاب، رأى معه لوحا مكتوبا فيه" إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله " قال: من أقرأك أو من أمل عليك هذا؟ فقال: أبي بن كعب. فقال: إن أبيا كان أقرأنا للمنسوخ. اقرأها (فامضوا إلى ذكر الله))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: هشيم بن بشير، سبق تفصيل حاله، سبق تفصيل حاله، وتبين انه كان كثير التدليس والتلاعب بالروايات. وبما أنه كان يتلاعب بالأخبار عن تعمد، وبما أن خبره هذا مُنكر المتن[2] فلا يُقبل منه، ولا يثبت من جهته.

والثاني: مغيرة بن مقسم الضبي مولاهم الكوفي (ت 136 هـ)، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه ضعيف ومدلس، وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: إبراهيم النخعي: سبق تفصيل حاله، وهو مدلس ومُتهم بالتشيع الإمامي، وهنا قد عنعن. فالإسناد لا يصح من جهته.

والرواية الخامسة: ((حدثنا ابن المثنى، قال: ثنا ابن أَبي عديّ، عن شعبة، قال: أخبرني مغيرة، عن إبراهيم أنه قيل لعمر -رضي الله عنه-: إن أبيًّا يقرؤها(فَاسْعَوْا) قال: أما إنه أقرؤنا وأعلمنا بالمنسوخ وإنما هي " فامضوا "))[3].

وإسناده لا يصح، لأن من رواته: مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي عدي السلمي، مولاهم، أبو عمرو البصري (ت 194هـ): وثقه أبو حاتم و غيره، و قال مرة: لا يُحتج به[4].

والثاني: مغيرة بن مقسم، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه ضعيف ومدلس، وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: إبراهيم النخعي، فصلنا حاله سابقا، وتبين أنه مدلس ومُتهم بالتشيع الإمامي، وهنا قد عنعن ولم يدرك عمر. فالإسناد منقطع من جهته.

---

1 القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 561.

2 سنبين ذلك عندما ننقد المتن قريبا.

3 الطبري: تفسير الطبري، تحقيق مُحَمَّد أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج 23، ص: 381.

4 الذهبي: ميزان الاعتدال، 7939، ج 6 ص: و ما بعدها.

والرواية السادسة:((حدثنا أبو كُرَيْب، قال: ثنا ابن يمان، قال: ثنا حنظلة، عن سالم بن عبد الله، قال: كان عمر ﷺ يقرؤها:(فَامْضُوا إِلَى ذِكْرِ اللهِ))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: يحي بن يمان العجلي الكوفي (ت 189هـ): ضعيف، حدث عن الثوري بعجائب، ليس بحجة، ليس بثبت، لم يبال أي شيء حدث، روى عن الثوري ما ليس من أحاديثه، ليس به بأس، صدوق، كثير الغلط، ليس بالقوي، يُقلب الأحاديث، عامة ما يرويه غير محفوظ[2].

والثاني: سالم بن عبد الله بن عمر، لم يسمع من عمر بن الخطاب، وحديثه عنه مرسل[3]. فالإسناد لا يصح من جهته عن عمر.

والرواية السابعة: ((حدثنا ابن حُمَيد، قال: ثنا مهران، عن سفيان، عن حنظلة، عن سالم بن عبد الله أن عمر بن الخطاب قرأها: فامضوا))[4].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: مُحَمَّد بن حُميد بن حيان الرازي(ت 248 هـ)، قيل فيه: وثقه بعض المحدثين، في حديثه نظر، كثير المناكير، ليس بثقة، ردئ المذهب، كذاب، يتلاعب بالأحاديث زيادة و نقصانا، قامت الشواهد ضده بأنه كذاب و مدلس[5].

والثاني: مهران بن أبي عمر (ت هـ): كثير الغلط في حديث سفيان الثوري، ضعيف، ثقة، في حديثه اضطراب، ليس بالقوي، لا بأس به، روى عن الثوري أحاديث لا يُتابع عليها[6].وهنا روى عنه ولم يُصرح بالسماع.

والثالث: سفيان الثوري، بينا سابقا أنه ثقة مُدلس، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

---

1 الطبري: تفسير الطبري، تحقيق مُحَمَّد أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج 23، ص: 381.
2 ابن حجر: تهذيب، ج 10 ص: 215.
3 العلائي: جامع التحصيل، ص: 180، رقم: 219.
4 الطبري: تفسير الطبري، تحقيق مُحَمَّد أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج 23، ص: 381.
5 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 181، ج 8 ص> 92 و ما بعدها.
6 ابن حجر: تهذيب، ج 9 ص: 234.

وآخرهم– الرابع– سالم بن عبد الله: ذكرنا آنفا أنه أرسل عن عمر ولم يسمع منه، فالإسناد لا يصح من طريقه.

والرواية الثامنة: ((حدثني يونس بن عبد الأعلى، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: ثنا حنظلة بن أَبي سفيان الجمحّي، أنه سمع سالم بن عبد الله يحدّث عن أبيه، أنه سمع عمر بن الخطاب يقرأ(إِذَا نُودِيَ لِلْصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الجُمْعَةِ " فَامْضُوْا " إِلَى ذِكْرِ اللهِ))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصدفي أبو موسى المصري (ت 264 هـ عن 96 سنة): ثقة، مُتهم بتدليس حديث عن الشافعي[2].

والثاني: عبد الله بن وهب بن مسلم (125- 197 هـ)، قيل فيه: ثقة، لا بأس به، صَدُوق، يتساهل في الأخذ، يُدلس إذا لم يُصرّح بالسماع[3]. حدث عن أقوام لم يسمع منهم، أتى بأشياء عن ابن جريج لم يأت بها غيره[4]. فالرجل فيه ضعف من جهة ضبطه، خاصة وأن متن الرواية مُنكر.

والثالث: حنظلة بن أبي سفيان بن عبد الرحمن الجمحي (ت 151 هـ): ثقة حجة[5]. ذكره ابن عدي في الضعفاء، وقال: ((عامة ما يروي حنظلة مستقيم،ولحنظلة أحاديث صالحة وإذا حدث عنه ثقة فهو مستقيم الحديث))[6]. فالرجل فيه ضعف، خاصة وأن متن الخبر مُنكر.

وآخرهم– الرابع– سالم بن عبد الله بن عمر، ثقة، كان يرسل، فحدث عن أقوام لم يلحق بهم: كأبي بكر وعمر – رضي الله عنهما–، وآخرين لم يسمع منهم كزيد بن ثابت–رضي الله عنه–[7]. وهذا يعني يعني أنه كان يتعمد إسقاط الرواة الذين بينه وبين هؤلاء. وبما أنه كذلك، وهنا لم يصرَح بالسماع

---

1 الطبري: تفسير الطبري، تحقيق محمد أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج 23، ص: 381.
2 ابن حجر: تهذيب، ج 10 ص: 211.
3 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 141، ج 5 ص: 47 و ما بعدها.
4 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 2 ص: 267 و ما بعدها.
5 ابن حجر: تهذيب، ج 2 ص/ 40.
6 ابن عدي: الكامل في الضعفاء، ج 2 ص: 472، رقم: 537.
7 العلائي: جامع التحصيل، ص: 26، رقم: 219.

من أبيه، فالإسناد لم يثبت اتصاله بينهما، خاصة وأن متن الرواية لا يصح.مما يعني أنه أسقط الراوي الذي بينه وبين أبيه.

والرواية التاسعة:((قال: أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب، قال: أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر، أن عبد الله قال: لقد توفى الله عمر -رضي الله عنه-، وما يقرأ هذه الآية التي ذكر الله فيها الجمعة:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) إلا " فامضوا" إلى ذكر الله))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: ابن وهب، تقدم وفيه ضعف من جهة ضبطه. والثاني: يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي أبو إسرائيل ((ت 152هـ))، سبق تفصيل حاله وتبين أنه ضعيف، والراجح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية.

والثالث: سالم بن عبد الله بن عمر، ذكرنا آنفا أنه حدث عن أقوام لم يلحق بهم، وآخرين لم يسمع منهم، وما أنه كذلك، وهنا لم يصرح بالسماع عن أبيه، فالإسناد لم يثبت اتصاله بينهما.

والرواية العاشرة:((حدثني أَبو السائب، قال: ثنا معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم، قال: كان عبد الله يقرؤها "فامضوا إلى ذكر الله" ويقول: لو قرأتها فاسعوا، لسعيت حتى يسقط ردائي)) [2].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: مُحَمَّد بن خازم أبو معاوية الضرير المنقري التيمي(113-195 هـ): قال أحمد بن حنبل: هو مضطرب الحديث عن غير الأعمش لا يحفظ حفظا جيدا. وقال بن معين: له عن عبد الله بن عمر أحاديث مناكير قال أبو داود: قلت لأحمد بن حنبل: كيف حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة قال فيها أحاديث مضطربة يرفع أحاديث منها إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-. وقال النسائي مُحَمَّد بن حازم ثقة في الأعمش[3]. وكان يُدلس أيضا[4]. وعده الشيعة من من رجالهم ومروياته عن الأعمش في كتبهم الإمامية[5]. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه، مضطرب

[1] الطبري: تفسير الطبري، تحقيق مُحَمَّد أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج 23، ص: 381.
[2] الطبري: تفسير الطبري، تحقيق مُحَمَّد أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج 23، ص: 381.
[3] ابن أبي حاتم: الجرح و التعديل، رقم: 480، ج 2 ص: 75.
[4] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 192، ج 8 ص: 100.
[5] لكن أنظر مثلا: بن بابويه القمي: كتاب الخصال، منشوات جماعة المدرسين، قم، إيران، ج 2 ص: 284.

مضطرب ومُدلس، وروى مناكير، وهو هنا قد عنعن عن الأعمش. أما القول بأنه ثقة في الأعمش، فهذا لا يصح، لأن الرجلين ضعيفان!!. فالإسناد لا يصح من جهته.

والثاني: الأعمش، سبق تفصيل حاله، وتبين انه ضعيف، مُدلس، شيعي إمامي يُمارس التقية، وإسناده هنا منقطع بينه وبين النخعي.

والثالث: إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي (ت نحو 96 هـ عن نحو 50 سنة)، سبق تفصيل حاله، وهو مدلس ومُتهم بالتشيع الإمامي، والخبر منقطع بينه وبين ابن مسعود،لأنه لم يلحق به.

والرواية الحادية عشرة:((حدثنا ابن المثنى، قال: ثنا ابن أَبي عدي، عن شعبة، عن سليمان، عن إبراهيم، قال: قال عبد الله: لو كان السعي لسعيت حتى يسقط ردائي، قال: ولكنها(فَامْضُوْاْ إِلَى ذِكْرِ اللهِ) قال: هكذا كان يقرؤها))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي عدي السلمي، مولاهم، أبو عمرو البصري (ت 194هـ): وثقه أبو حاتم و غيره، و قال مرة: لا يُحتج به[2]. فالرجل لم يثبت توثيقه، وبما أنه هنا قد عنعن، فالإسناد لم يثبت من جهته.

و شعبة بن الحجاج سبق تفصيل أحواله، وخلاصة حال الرجل أن مع كونه ثقة ثبت، إلا أنه كان فيه ضعف من جهة ضبطه، وكان يُدلس، وبما أنه هنا قد عنعن، ومتن الخبر مُنكر كما سنبينه لاحقا، فإن الإسناد بينه وبين سليمان الأعمش لم يثبت اتصاله. والأعمش، وإبراهيم النخعي، ضعيفان وقد بينا ذلك أعلاه.

والرواية الأخيرة- الثانية عشرة-((حدثني عليّ بن الحسين الأزدي، قال: ثنا يحيى بن يمان الأزدي، عن أَبي جعفر الرازي، عن الربيع عن أَبي العالية أنه-أي ابن مسعود- يقرؤها(فَامْضُوْاْ إِلَى ذِكْرِ اللهِ)[3].

---

[1] الطبري: تفسير الطبري، تحقيق مُحَمَّد أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج 23، ص: 381.
[2] الذهبي: ميزان الاعتدال، 7939، ج 6 ص: و ما بعدها.
[3] الطبري: تفسير الطبري، تحقيق مُحَمَّد أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج 23، ص: 382.

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: عليّ بن الحسين الأزدي، لم أجد له ترجمة،ولم أعثر له على حال.

والثاني: يحي بن يمان العجلي الكوفي (ت 189هـ): ضعيف، حدث عن الثوري بعجائب، ليس بحجة، ليس بثبت، لم يبال أي شيء حدث، روى عن الثوري ما ليس من أحاديثه، ليس به بأس، صدوق، كثير الغلط، ليس بالقوي، يُقلب الأحاديث، عامة ما يرويه غير محفوظ[1].

والثاني: عيسى بن أبي عيسى ماهان أبو جعفر التميمي(ت هـ)، قيل فيه: ليس بالقوي، ثقة، فيه ضعف من أهل الصدق سيء الحفظ، انفرد عن المشاهير بمناكير[2]، يهم كثيرا، فيه شيء، ذكره الذهبي في الضعفاء[3].

والثالث: الربيع بن أنس البكري أو الحنفي بصري نزل خراسان (ت 140هـ): صدوق، ليس به بأس، له أوهام، فيه تشيع مُفرط، كان الناس ((يتقون من حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه، لأن في أحاديثه عنه اضطرابا كثيرا))[4].

وآخرهم- الرابع -: رفيع بن مهران أبو العالية الرياحي(ت نحو 90هـ): ثقة كثير الإرسال[5]. كان رفاعا للأحاديث غير المرفوعات[6]. وبما أن هذا حاله، وهنا لم يصرّح بالسماع فالإسناد لا يصح من جهته.

وبذلك يتبين جليا أن كل أسانيد تلك الروايات غير صحيحة، وأنها خبر آحاد لا خبر تواتر، رويت عن اثنين من الصحابة فقط، هما: عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود- رضي الله

---

1 ابن حجر: تهذيب، ج 10 ص: 215.
2 ابن حجر: تهذيب، ج 11ص: 37.
3 المغني في الضعفاء، ص: 245، رقم:4820.
4 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 461، ج 2 ص: 155. و التقريب، رقم: 1887، ج 1 ص: 293. و أشير هنا إلى أن الشيعة الإمامية لم يذكروه من بين رجالهم حسب مصادرهم المتوفرة لدي.
5 ابن حجر: التقريب، رقم: 1958، ج 1 ص: 303.
6 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 1 ص: 338.

عنهما-. وهذا دليل دامغ على عدم صحة تلك الروايات بأسانيدها ومتونها. لأنه لو كانت صحيحة لوصلتنا بالتواتر عن جمع غفير من الصحابة والتابعين، ولذُكرت في القرآن أيضا، بحكم أنها زعمت أن عمر وابن مسعود كانا يقرآن بها أمام المسلمين. وبما أنها لم تصلنا بالتواتر، ولا من طرق كثيرة صحيحة، فهي روايات باطلة من دون شك.

وأما نقدنا لها من جهة مضمونها، فهو متن لا يصح بدليل المعطيات والشواهد الآتية: منها أولا إن عدم صحة أسانيدها يُضعفها متنا، ويُفقدها الأصل الصحيح الذي تقوم عليه.وهذا يكفي وحده لرفضها واستبعادها.

وثانيا إن تلك الروايات تضمنت القول بتعرض القرآن الكريم للتحريف، عندما زعمت أن تلك الزيادة المزعومة كان بعض الصحابة يقرأ بها حتى بعد جمع القرآن، ولم تكن مكتوبة فيه. وهذا زعم باطل قطعا، وينقضه القرآن نقضا، لأنه كتاب وصفه الله تعالى بأنه كتاب مُحكم لا يأتيه الباطل أبدا، وأنه سبحانه تولى حفظه.

وثالثا إن تلك الزيادة المزعومة لا تصح، لأن الصحابة جمعوا كل القرآن، ووحدوا قراءاته بالإجماع، وقد تولى ذلك المختصون منهم في القرآن: حفظا، ورسما، وقراءة. وعليه لا يُمكن أن يجتمع الصحابة على خطأ، وحتى إذا فرضنا حدوث ذلك جدلا، فإن الأمر سيُكتشف حالا، ويُلحق بالمصحف.

ورابعا إن نسبة تلك الزيادة المزعومة إلى عمر وابن مسعود، هي نسبة لا تصح، لأن الصحيح هو أن كلا منهما كان من رواة القراءات الصحيحة التي تضمنها المصحف العثماني، وليس فيها تلك الزيادة، وهذا دليل قطعي على بطلانها.

وخامسا إن من الشواهد على عدم صحة تلك الزيادة المزعومة، أن كلمة (فاسعوا) هي التي تتناسب مع سياق الآية التي أمرت بالذهاب إلى صلاة الجمعة عند سماع نداء الآذان من جهة، وأمرت بترك البيع من جهة أخرى، الأمر الذي يترتب عنه توقف الشراء أيضا. وقد صحت

الأحاديث في الأمر بصلاة الجمعة والتهيؤ لها[1]. وهذا الاهتمام الكبير بها يتفق معه كلمة (فاسعوا)، وليس مع كلمة (فامضوا) التي هي لا تحمل المعنى الذي تحمله (فاسعوا). والسعي هنا هو تعبير عن الحرص والمبادرة، والاهتمام والإسراع، لحضور صلاة الجمعة عند سماع النداء،طلبا للأجر، وحرصا على عدم فوات الصلاة،ولا يعني الجري حتى يسقط الرداء، لأن السعي ليس مرادفا للجري فالفرق بينهما واضح. فالسعي هنا لا يُعوض ب (فأمضوا، ولا بأجروا، فهو مرتبة بينهما. وعليه لا يصح تعويض كلمة (فاسعوا)، ب (فامضوا). ولهذا نحن نقول: السعي بين الصفا والمروة، ولا نقول: الجري بين الصفا والمروة.

وسادسا إن ما زعمته الروايتان الرابعة والخامسة من أن عمر بن الخطاب أقر قراءة (فامضوا) وأمر بالقراءة به، وأنه قال: ((: إن أبيا كان أقرأنا للمنسوخ))[2]. وفي أخرى أنه قال:(قال: أما إنه أقرؤنا وأعلمنا بالمنسوخ وإنما هي فامضوا))[3]. فهو زعم باطل بدليل الشواهد الآتية: أولها إن هذه الرواية مكذوبة قطعا على عمر، وهي من الكذب المفضوح.لأن القول بأنه جعل (فاسعوا)، من المنسوخ هو كذب عليه، لأن كلمة (فاسعوا) هي الصحيحة الموجودة في المصحف البكري-العثماني. وكان عمر بن الخطاب من الذين شاركوا في جمع المصحف البكري الذي تضمن كلمة (فاسعوا). فهو لم يكن يقل بنسخها، ولا قال بنسخها غيره من الصحابة.

والشاهد الثاني مفاده إنه لا يصح نسبة ذلك القول إلى عمر، لأنه كلام باطل لا يقوله عمر، ولا يفعله أبي بن كعب. لأن القرآن المنسوخ لا يصح جعله قرآنا، ولا إلحاقه بالقرآن، ولا التعبد به.وعليه فلا يصح نسبة هذا إلى أبي بن كعب، ولا إلى عمر لأن الواجب عليه- لو حدث الأمر- أن يتدخل بسرعة و ينكر على أبي فعله، لا أن يُقره على فعله.

والشاهد الأخير- الثالث- إن ذلك القول المنسوب إلى عمر فيه تناقض واضح يشهد بنفسه على عدم صحته، مفاده أنه لما قيل له:(إن أبيًّا يقرؤها(فَاسْعَوْا) قال: أما إنه أقرؤنا وأعلمنا بالمنسوخ وإنما هي فامضوا))[4]. فكيف يعترف عمر بأن أبي بن كعب هو أقرأ الصحابة و أعلمهم

---

[1] أنظر مثلا: البخاري: الصحيح، ج 2 ص: 2، رقم: 867.
[2] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 561.
[3] الطبري: تفسير الطبري، تحقيق مُحمَّد أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج 23، ص: 381.
[4] الطبري: تفسير الطبري، تحقيق مُحمَّد أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج 23، ص: 381.

أعلمهم بالمنسوخ، ثم يُخالفه، ويأمر بقراءة (فامضوا؟؟!!. فبما أنه هو أقرأ الصحابة وأعلمهم بالمنسوخ، من الطبيعي أن يتبعه لا أن يُخالفه، خاصة وان قراءة أبي هي الصحيحة، لأنها هي الموافقة للقرآن الكريم.

وأما روايات المجموعة الثانية– من المبحث السادس– فزيادتها المزعومة هي عبارة (بعض)، أُقحمت في قوله تعالى: ((فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي(**بعض**) الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ)(آل عمران: 159)). وقد تضمنت تلك المجموعة الروايات الآتية:

أولها: ((حدثنا عبد الله،حدثنا عبد الله بن مُحَمَّد الزهري، حدثنا سفيان، عن عمر بن حبيب، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس: (وشاورهم في بعض الأمر)[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: سفيان بن عيينة بن أبي عمران، سبق تفصيل أحواله في الفصل الثاني، وتبين منها أن الرجل كان كثير التدليس، وفيه ضعف من جهة ضبطه خاصة عن الكوفيين. وبما أنه هذا حاله، وهنا قد عنعن، والخبر فيه ما يُنكر، فالإسناد بينه وبين ابن حبيب لا يثبت اتصاله.

والثاني:عمر بن حبيب المكي القاضي مولى بني كنانة (من الطبقة السابعة هـ): ثقة، متقن[2]، ضعفه الأزدي[3]. وجعله الشيعة من رجالهم[4].

والثالث: عمرو بن دينار سبق تفصيل حاله، وتبين أنه مدلس، وفيه ضعف، والراجح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية، وحدث بالقراءات عن ابن عباس ولم يسمعها منه. وبما أن هذا هو حاله، و هنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

---

1 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 346.

2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 706، ج 6 ص: 311.

3 ابن حجر: لسان الميزان، رقم: 4167، ج 7 ص: 159.

4 أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 3545، ج 1 ص: 422. و علي البروجردي: طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، رقم: 5110، ج 2 ص: 108.

والرواية الثانية: ((حدثنا يعقوب بن سفيان، حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان، حدثنا عمر بن حبيب، مولى بني كنانة بهذا))[1]. أي بنفس مضمون الرواية السابقة.

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: يعقوب بن سفيان بن جوان (ت277 هـ): قال النسائي: لا بأس به[2]،و قال فيه أبو بكر أحمد بن عبدان الشّيرازيّ: كان يتشيَّع ويتكلَّم في عثمان[3]. فالرجل ضعيف، من جهة ضبطه وعدالته. ومرتبة: لا بأس به، لا تجعله ثقة ولا حجة.

والثاني: عمر بن حبيب المكي: تقدم حاله، وهنا لم يذكر مصدر خبره، فالإسناد منقطع بينه وبين الذي روى عنه. وإذا إذا قيل: إنه رواه عن ابن دينار، عن ابن عباس، الإسناد لا يصح أيضا بسبب ما ذكرناه في الرواية السابقة.

والرواية الثالثة: ((حدثنا مُحَّد بن عبد الله بن يزيد المقرئ، ثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو ابن دينار قال: قرا ابن عباس: وشاورهم في بعض الامر))[4].

والرواية الأخيرة– الرابعة–: ((حدثنا صدقة قال أخبرنا بن عيينة عن عمر بن حبيب عن عمرو بن دينار قال قرأ بن عباس: وشاورهم في بعض الأمر))[5].

والروايتان لا تصحان من جهة الإسناد، بسبب عنعنة ابن عيينة، وضعف ابن دينار وعنعنته عن ابن عباس. وقد سبق تفصيل حاله، خاصة وأنه روى عنه القراءات ولم يسمعها منه، وكان يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث.

---

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 346.

[2] المزي: تهذيب الكمال، رقم:7088، ج: 32، ص: 331.

[3] الذهبي: تاريخ الإسلام و وفيات المشاهير و لأعلام، ج 20 ص: 494.

[4] ابن أبي حاتم: تفسير ابن أبي حاتم، رقم الأثر: 4421، ج 4 ص: 100.

[5] البخاري: الأدب المفرد، حققه فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1989، رقم الخبر: 257، ص: 99.

وبذلك يتبين أن كل أسانيد تلك الروايات غير صحيحة، وأنها خبر آحاد لا خبر تواتر، رويت عن ابن عباس، وهو من صغار الصحابة. وهذا دليل دامغ على بطلان تلك الروايات إسنادا ومتنا. لأنه لو كانت تلك الزيادة قرآنا لوصلنا خبرها بالتواتر، أو على الأقل من طرق كثيرة صحيحة. فلا يصح شرعا ولا عقلا أن ينزل شيء من القرآن ولم يُنسخ ولا يُروى إلا عن آحاد، وإنما الصحيح أنه يردنا بالتواتر، وإلا فالخبر مكذوب.

وأما نقدنا لها من جهة مضمونها، فهو متن لا يصح أيضا، بدليل المعطيات والشواهد الآتية: منها أولا إن عدم صحة أسانيدها يُضعف متونها، ويفقدها الأصل الصحيح الذي تقوم عليه. وهذا وحده يكفي لرفض هذه الروايات ومزاعمها.

وثانيا إنها قالت إن كلمة (بعض) قد سقطت من القرآن مع أنها غير منسوخة، وكان ابن مسعود يقرأ بها حتى بعد جمع القرآن وتوحيد قراءاته. وهذا زعم باطل قطعا وهو دليل قاطع على بطلانها من دون شك. لأن زعمها هذا ينقضه القرآن الكريم نقضا، والذي نص صراحة على أنه كتاب مُحكم لا يأتيه الباطل أبدا، وأن الله تعالى قد تولى حفظه.

وثالثا إن قولها بسقوط تلك الزيادة المزعومة من القرآن هو زعم باطل ترده حقائق تاريخ القرآن التي من أهمها أن الصحابة جمعوا كل القرآن ووحدوا قراءاته بإجماع منهم. وأن تلك الزيادة المنسوبة لقراءة ابن عباس هي زيادة مُختلقة، لأن قراءته هي من بين قراءات المصحف العثماني، منها قراءة نافع، وليس فيها تلك الزيادة المزعومة.

ورابعا إن تلك الزيادة المزعومة هي كلمة مقحمة في الآية ولا يحتاج معناها وسياقها إليها، وإدخالها أحدث خللا واضحا فيها. لأن قوله تعالى: (وشاورهم في الأمر)، يعني أنه على النبي– عليه الصلاة والسلام– أن يُشاور الصحابة في الأمر الذي يحتاج إلى المشاورة. فهي لم تقل في كل الأمر ولا في بعضه مُطلقا، وإنما قالت(في الأمر)، بمعنى الذي يحتاج إلى التشاور، ولا شك أن هذا لا يغيب عن الصحابي ابن عباس. لكن المحرفين كذبوا عليه.

وأخيرا- خامسا- إن مما يبطل تلك الزيادة المنسوبة لابن عباس، أنه توجد رواية عن ابن دينار،عن ابن عباس تتعلق بنفس الآية، وليس فيها زيادة (بعض)، قال الحاكم: ((أخبرنا أبو جعفر مُحَّد بن أحمد البغدادي ثنا يحيى بن أيوب العلاف بمصر ثنا سعيد بن أبي مريم أنبأ سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما: في قوله عز و جل: { و شاورهم في الأمر } قال: أبو بكر و عمر -رضي الله عنهما-. هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه. تعليق الذهبي قي التلخيص: على شرط البخاري ومسلم))[1]. ومع أن في إسنادها رواة تكلمنا فيهم سابقا، إلا أن متنها صحيح، خلاف الروايات السابقة التي لم تصح إسنادا ولا متنا. وعليه فإن هذه الرواية هي شاهد قوي على عدم صحة تلك الزيادة المزعومة.

وأما روايات المجموعة الثالثة – من المبحث السادس- فزيادتها المزعومة هي عبارة (يثنوني)أو(تثنوني) مكان (يثنون)، في قوله تعالى: ((أَلا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُواْ مِنْهُ أَلا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ)(هود: 5)). وتتضمن هذه المجموعة الروايات الآتية:

أولها: ((حدثنا حجاج، عن ابن جريج، عن مُحَّد بن عباد بن جعفر، قال: سمعت ابن عباس، يقرأ: (ألا إنهم يثنوني صدورهم))[2].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: حجاج بن مُحَّد، سبق تفصيل حاله، وتبين انه كان يُدلس، وبما أنه هنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والثاني: ابن جريج، تقدم تفصيل حاله واتضح أنه كان حاطب ليل، صاحب غثاء،كثير التدليس والإرسال، والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية. وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

والرواية الثانية: ((حدثنا الحسن بن مُحَّد بن صباح،حدثنا حجاج قال: قال ابن جريج، أخبرني مُحَّد بن عباد بن جعفر أنه سمع ابن عباس يقرأ: { أَلَا إِنَّهُمْ تَثْنَوْنِي صُدُورُهُمْ }. قال سألته عنها.

---

[1] الحاكم النيسابوري: المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990، رقم الأثر: 4436، ج 3 ص: 74.

[2] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر:، 506، 513.

فقال أناس كانوا يستحيون أن يتخلوا فيفضوا إلى السماء وأن يجامعوا نساءهم فيفضوا إلى السماء فنزل ذلك فيهم))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: حجاج بن مُحَمَّد ذكرنا أنه كان يُدلس، وبما أنه هنا لم يصرح بالسماع فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

و ابن جريج،ذكرنا حاله سابقا، واتضح أنه ضعيف من جهة ضبطه وعدالته،والراجح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث. وبما أنه هذا حاله،وفي الرواية السابقة عنعن، وهنا قال: أخبرني، وهذا ليس سماعا وإنما هو عنده قراءة كما سبق أن بيناه، وبما أن المتن مُنكر، فهذا شاهد على ممارسة الرجل للتقية وتلونه لغاية في نفسه. وعليه فالإسناد لم يثبت اتصاله بينه وبين الذي يليه.

والرواية الأخيرة– الثالثة -: ((حدثني إبراهيم بن موسى،أخبرنا هشام،عن ابن جريج. وأخبرني مُحَمَّد بن عباد بن جعفر أن ابن عباس قرأ "ألا إنهم تثنوني صدورهم" قلت: يا أبا العباس ما تثنوني صدورهم؟،قال: كان الرجل يجامع امرأته فيستحي أو يتخلى فيستحي فنزلت" ألا إنهم تثنوني صدورهم"))[2].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: هشام بن يوسف أبو عبد الرحمن الصنعاني القاضي(ت 197هـ):ثقة متقن[3]. لكنه عنعن، وقد عاش في زمن كان التفريق فيه بين العنعنة والسماع معروفا ومطلوبا. وبما أنه هنا قد عنعن، فالإسناد من جهته لم يثبت اتصاله

وابن جريج، ينطبق عليه هنا ما ذكرناه في الرواية السابقة. والأخير: مُحَمَّد بن عباد بن جعفر، مع أنه ثقة[4]، إلا أنه لم يصرح بالسماع هنا، مع أن الروايتين السابقتين ذكرتا أنه صرّح بالسماع، فلماذا

---

1 البخاري: الصحيح، ج 6 ص: 83، رقم: 4681.
2 البخاري: الصحيح، ج 6 ص: 83، رقم: 4682.
3 ابن حجر: تهذيب، ج 10 ص: 38.
4 ابن حجر: تهذيب، ج 8 ص: 177.

حدث هذا الاختلاف؟، الصحيح عندي- بناء على ما بيناه- أن الفعلين من ابن جريج وليس مُحَمَّد بن عباد،،فو الضعيف والمتلاعب. وعليه فالإسناد هنا لم يثبت اتصاله.

وبذلك يتبين أن أسانيد تلك الروايات غير صحيحة، وأنها خبر أحاد لا تواتر، رويت عن صحابي واحد من صغار الصاحبة هو ابن عباس، ورواها عنه واحد هو مُحَمَّد بن عباد. وهذا دليل دامغ على بطلان الرواية من أساسها. لأنه لو كانت صحيحة لوصلتنا بالتواتر، أو على الأقل من طرق كثيرة صحيحة. لأنه لا يصح شرعا ولا عقلا أن ينزل قرآن ولم يُنسخ، ولا يصلنا بالتواتر، فلابد أم يصلنا بذلك، وإلا فإن الخبر ليس صحيحا.

وأما نقدنا لها من جهة المضمون، فهو متن لا يصح أيضا، بدليل المعطيات والشواهد الآتية: منها أولا إنها لا تصح بناءً على نقدنا المجمل الذي أبطلنا به كل الروايات السابقة، فهو نقد دامغ وقطعي ينطبق على كل الروايات التي تقدم ذكرها، والتي ستأتي أيضا. لأنها مخالفة للقرآن الكريم، وتطعن فيه بالتحريف، و أسانيدها باطلة.

وثانيا إن المتدبر في تلك الزيادة المزعومة يجدها لا تصح، وأنها مُقحمة في الآية إقحاما. لأن الآية في الأصل نسقها مُنسجم، و أسلوبها حلو وسلس، ومعناها تام، فلا تحتاج إلى أية زيادة فيه. قال سبحانه: ((أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُواْ مِنْهُ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ (هود: 5)). لكن إقحام تلك الزيادة في الآية يُفسد نسقها، وأسلوبها، وجانبا من معناها، هذا فضلا على أنها زيادة ركيكة.

ومن ذلك أيضا أن الآية في القرآن قائمة على ضمير الفاعل، وهو: هم. فهم الذين يثنون صدورهم، ويستخفون، و يستغشون، ويُسرون ويُعلنون، فالكلام كله قائم على فاعل واحد. لكن إقحام تلك الزيادة يُغير الفاعل، ويُنسب فعل هؤلاء إلى فاعلين، ويُحدث خللا واضحا في سياق الكلام وانسجامه وسلاسته. فقولها: ((يثنوني)أو(تثنوني)، يعني أن صدورهم هي التي تفعل ذلك، لا أنهم هم الذين يفعلون ذلك انسجاما مع سياق الكلام. مع أن الحقيقة ليست هي التي تثنوني، وإنما هم الذين يثنونها. وعليه فلا يصح إقحام تلك الزيادة في الآية، وهذا شاهد دامغ على عدم صحة الحكاية من أساسها..

وأخيرا– ثالثا– إن مما يُبطل تلك الزيادة أيضا، أنه ورد عن ابن عباس أنه قرأ تلك الآية وليس فيها تلك الزيادة المزعومة. قال البخاري: ((((حدثنا الحميدي،حدثنا سفيان،حدثنا عمرو قال: قرأ ابن عباس { ألا إنهم يثنون صدورهم ليستخفوا منه ألا حين يستغشون ثيابهم }))[1]. هذا الخبر صحيح،لأنه يتفق مع القرآن الكريم، ويُخالف الروايات السابقة.

وأما روايات المجموعة الرابعة – من المبحث السادس– فتتعلق زيادتها بعبارتي (في قبل عدتهن)، و(لقبل عدتهن)، أُقحمتا في قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَطَلِّقُوهُنَّ **لِعِدَّتِهِنَّ** (**في قبل عدتهن، أو، لقبل عدتهن**) وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً)(الطلاق: 1)). وتتضمن هذه المجموعة الروايات الآتية:

أولها ((حدثنا حجاج، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن عبد الرحمن بن أيمن، عن ابن عمر، عن النبي –ﷺ– أنه قرأها (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن))[2].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: حجاج بن محمد، ذكرنا أنه يُدلس، وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته. وابن جريج، ضعيف، مدلس كما بيناه سابقا، فالإسناد لا يصح من جهته.

و محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم أبو الزبير المكي(ت 126هـ)، قيل فيه: ثقة، لا بأس به، ضعيف،لا يُحسن أن يُصلي، صدوق، صالح الحديث، لا يُحتج بحديثه، مدلس، حدث عن أقوام لم يسمع منهم[3]. فالإسناد لا يصح من جهته، لضعفه وعنعنته.

---

[1] البخاري: الصحيح، ج 6 ص: 83، رقم: 4683.
[2] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 564.
[3] ابن حجر: تهذيب، ج 8 ص: 325 و ما بعدها.و التقريب، ج 2ص: 132. و العلائي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص: 269، رقم:711.

والرواية الثانية: ((حدثنا إسحاق بن عيسى، عن مالك بن أنس، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أنه قرأها (فطلقوهن لقبل عدتهن))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: إسحاق بن عيسى بن نجيح البغدادي أبو يعقوب بن الطباع (ت214 هـ): صدوق[2].، وهذه المرتبة تُشعر بالعدالة لا بالضبط، فهو ليس حجة، وبما أنه هنا قد عنعن فالإسناد لا يصح لضعفه، وعنعنته.

والثاني: مالك بن أنس: تقدم تفصيل حاله، وذكرنا أنه كان يُدلس. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن، والمتن فيه ما يُنكر، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

والثالث: عبد الله بن دينار مولى ابن عمر، حدث عن عمر بن الخطاب ولم يسمع منه[3]. وبما أنه كذلك، والمتن مُنكر، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله بينه وبين ابن عمر.

والرواية الثالثة: ((حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن عبد الله بن كثير، عن مجاهد، عن ابن عباس، أنه كان يقرأ (فطلقوهن لقبل عدتهن))[4].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: أيوب السختياني، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه يُدلس، وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

ومجاهد بن جبر قيل فيه: ثقة يرسل، حدث عن بعض الصحابة لم يسمع منهم كعلي وسعد -رضي الله عنهما-، كان يُدلس، وعنعنته لا تفيد الوصل[5]. وبما أنه هنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والرواية الرابعة: ((حدثنا حجاج، عن ابن جريج، قال: سمعت مجاهدا، يقرؤها (فطلقوهن لقبل عدتهن). قال حجاج: لم يسمع ابن جريج من مجاهد غير هذا الحرف))[1].

---

1 القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 565.

2 ابن حجر: التقريب، رقم: 375، ج 1 ص: 84.

3 العلائي: جامع التحصيل ن ص: 46، رقم: 354.

4 القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 566.

5 بن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 68، ج 9 ص: 30.

إسناده لا يصح، لأن من رواته: حجاج بن مُحَمَّد كان يدلس، وهنا قد عنعن. و ابن جريج حتى وإن صرّح بالسماع، فهو ضعيف، والراجح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية، وقد سبق تفصيل حاله. و مجاهد بن جبر، كان مدلسا، و هنا لم يذكر مصدر خبره، فالإسناد منقطع بينه وبين الصحابي.

والرواية الأخيرة – الخامسة-: ((حدثني هارون بن عبد الله، حدثنا حجاج بن مُحَمَّد قال: قال ابن جريج:أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عزة يسأل ابن عمر وأبو الزبير يسمع ذلك: كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضا؟، فقال: طلق ابن عمر امرأته وهى حائض على عهد رسول الله –ﷺ– فسأل عمر رسول الله –ﷺ– فقال: إن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهى حائض. فقال له النبي –ﷺ– « ليراجعها ». فردها وقال « إذا طهرت فليطلق أو ليمسك ». قال ابن عمر وقرأ النبي –ﷺ-: " يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن"))[2].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: حجاج بن مُحَمَّد، ذكرنا سابقا أنه ثقة، لكنه مدلس، وبما أنه هنا لم يصرّح بالسماع، فالإسناد لا يصح من جهته.

و ابن جريج، سبق تفصيل حاله، واتضح انه ضعيف، والراجح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث. وبما أنه كذلك، ومتن الرواية مُنكر، فالإسناد لا يصح من جهته.

وأبو الزبير مُحَمَّد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم المكي(ت 126هـ)، قيل فيه: ثقة، لا بأس به، ضعيف،لا يُحسن أن يُصلي، صدوق، صالح الحديث، لا يُحتج بحديثه، مدلس، حدث عن أقوام لم يسمع منهم[3]. وبما أن هذا حاله، والمتن مُنكر فالإسناد لا يصح من جهته.

---

[1] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر:، 567.
[2] مسلم: الصحيح، ج 4، ص: 183، رقم: 3743.
[3] ابن حجر: تهذيب، ج 8 ص: 325 و ما بعدها.و التقريب، ج 2ص: 132. و العلائي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص: 269، رقم:711.

وعبد الرحمن بن أيمن مولى عزة: صدوق، لا بأس به[1]. وقال ابن أبي حاتم: ((رأى ابن عمر، وأبا سعيد))[2]. ومعنى هذا أن سماعه من ابن عمر لم يثبت، وهذا خلاف ما صرّحت به الرواية. مما يعني أن أحد الرواة ربما أخطأ أو تعمد ذلك، إما من ابن جريج، أو أبي الزبير. هذا فضلا على أن مرتبة صدوق، ولا بأس به، لا تجعله حجة، ولا ضابطا. كما أن قول أبي الزبير: ((سمع عبد الرحمن...))، ليس حجة لأنه هو بنفسه ضعيف كما بيناه أعلاه.

وبذلك يتبين أن كل أسانيد تلك الروايات لم تصح، وأنه خبر أحاد لا تواتر، رويت عن صحابيين فقط. وهذا دليل دامغ على عدم صحتها، لأنه لا يصح شرعا ولا عقلا أن ينزل شيء من القرآن ولم يُنسخ ولا يصلنا بالتواتر. وبما أن تلك الزيادة المزعومة وصلتنا مروية عن صحابيين بأسانيد غير صحيحة فهي باطلة من دون شك.

وأما نقدنا لها من ناحية مضمونها، فهو متن لا يصح أيضا بدليل المعطيات والشواهد الآتية: منها أولا إن عدم صحة أسانيدها يُضعفها متنا، ويفقدها الأصل الصحيح الذي تقوم عليه. فهي روايات لا مصدر صحيح لها.

وثانيا إنها طعنت في القرآن الكريم وقالت بتعرضه للتحريف عندما زعمت أنه سقطت منه تلك الزيادة المزعومة مع أنها ليست من المنسوخ. وهذا زعم باطل من دون شك، ينقضه القرآن الكريم نقضا تاما، لأنه كتاب وصفه الله تعالى بأنه كتاب مُحكم محفوظ لا يأتيه الباطل أبدا. وبهذا يكون مختلقو تلك الروايات قد حكموا عليها بالبطلان، وهذا من غبائهم ومكرهم معا.

وثالثا إن تلك الزيادة المزعومة باطلة أيضا من جانبين: الأول إنه من الثابت من تاريخ القرآن أن الصحابة جمعوا القرآن كله، وقد أجمعوا على ذلك من دون مخالف. وبما أنهم فعلوا ذلك، فالزعم بسقوط شيء منه باطل قطعا.

---

[1] الذهبي: الكاشف، ج 2 ص: 183، رقم: 3144. وابن حجر: تقريب التهذيب، ج 1 ص: 561.

[2] ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج 11، ص: 413.

والجانب الثاني مفاده، أن تلك الزيادة المزعومة لا يصح نسبتها إلى ابن عباس، ولا إلى ابن عمر لأنها ليست في قراءات المصحف العثماني الذي أجمع عليه الصحابة، من بينهم ابن عباس وابن عمر. وقراءة نافع كان ابن عباس من رواتها وليس فيها تلك الزيادة.

ورابعا إنه يتبين للمتدبر في قوله تعالى:((يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ...))(الطلاق: 1)). يجده كلاما تاما بذاته، سلس الأسلوب، منسجم السياق، دقيق المعنى، ولا تحتاج إلى أية زيادة. لكن إقحام العبارتين (**في قبل عدتهن، أو، لقبل عدتهن**) أوجد فيه ركاكة، وأنقص من سلاسته وحلاوته. وهذا شاهد قوي على أن الزيادتين المزعومتين مُختلقتان.

وأخيرا- خامسا- إنه توجد رواية أخرى تتعلق بنفس الحادثة لا وجود فيها لتلك الزيادة المزعومة،و ليست من رواية حجاج، ولا ابن جريج، ولا أبي الزبير، ولا عبد الرحمن بن أيمن. فماذا يعني هذا؟؟!! إنه يعني أن الرواية لها أصل صحيح، ثم تصرّف فيها أحد هؤلاء الرواة للطعن في القرآن والعمل على تحريفه. تقول الرواية: ((حدثنا إسماعيل بن عبد الله، قال حدثني مالك،عن نافع عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما -أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله- ﷺ- فسأل عمر بن الخطاب رسول الله -ﷺ- عن ذلك. فقال رسول الله -ﷺ- مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر،ثم تحيض، ثم تطهر،ثم إن شاء أمسك بعد،وإن شاء طلق قبل أن يمس،فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء))[1]. فأين تلك الزيادة المزعومة؟؟!!. وما ذا يعني هذا؟؟!!.

وأما روايات المجموعة الخامسة فتتعلق بزيادة (**ركوبتهم**)، أقحمت في قوله تعالى:((أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَاماً فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا (**ركوبتهم**)، رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ (يس:71- 72). وتتضمن ثلاث روايات:

[1] البخاري: الصحيح، ج 7 ص: 41، رقم:

أولها: ((أخبرنا المؤمل، نا حماد بن سلمة، نا هشام بن عروة، عن أبيه قال: قرأت في مصحف عائشة: « فمنها ركوبتهم ومنها يأكلون »))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: مؤمل بن إسماعيل العدوي البصري نزيل مكة أبو عبد الرحمن(ت 206هـ)، قيل فيه: ثقة، كثير الخطأ، مُنكر الحديث، روى مناكير عن ثقات شيوخه، سيئ الحفظ، صدوق[2].

والثاني: حماد بن سلمة، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه ضعيف، كثير الخطأ ويُرسل. وهو هنا قد عنه، فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: هشام بن عروة بن الزبير (ت145 هـ عن 87 سنة): ثقة ربما دلس[3]، وعندما حل بالعراق توسع في التحديث عن والده، فكان يحدث عنه ما سمعه منه، ثم أصبح يرسل عنه، فأُنكر عليه ذلك[4]. و بما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن عن أبيه، فالإسناد بينهما لم يثبت اتصاله.

وآخرهم- الرابع- عروة بن الزبير بن العوام، ثقة، ولد في أوائل خلافة عثمان، توفي سنة 94 هـ [5]. لكن الخبر منقطع ولا يصح بينه وبين مصحف عائشة، لأن الرواية زعمت أنه قال: ((قرأت في مصحف عائشة))، وهذا باطل، لأن مصحف عائشة كان قد أُحرق كما أحرقت كل مصاحف الصحابة عندما وحد عثمان المصاحف وأمر الأمة كلها بحرق المصاحف الأخرى، وكان الصحابة قد أجمعوا على ذلك، وعليه فهم أول من يستجيب له، منهم عائشة – رضي الله عنها-. وفي هذا الوقت كان عروة ما يزال رضيعا، فكيف يقرأ في مصحفها؟؟!!.

والرواية الثانية: ((حدثنا حجاج، عن هارون، قال: في حرف أبي بن كعب (فمنها ركوبتهم ومنها يأكلون))[6].

---

[1] اسحاق بن راهويه: مسند ابن راهويه، رقم الأثر: 1802، مكتبة5251. الإيمان، المدينة المنورة، 1412هـ/ 1991، ج 3، ص: 1042.
[2] ابن حجر: تهذيب، ج 9 ص: 172.
[3] ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 267.
[4] الذهبي: تذكرة الحفاظ، رقم: 138، ج 1 ص: 108، 109.
[5] ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 671.
[6] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 550.

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: حجاج بن مُحَّد، ذكرنا أنه ثقة، لكنه مُدلس، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته. والثاني: هارون بن موسى الأزدي الأعور من الطبقة السابعة، والرواية منقطعة بينه وبين مصدر خبره.

والرواية الأخيرة– الثالثة – ((حدثنا حجاج، عن ابن جريج، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أنه كان في مصحفها « فمنها ركوبتهم »))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: حجاج بن مُحَّد، ثقة لكنه مدلس، وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

و ابن جريج تقدم تفصيل حاله، وتبين أن ضعيف مدلس، والراجح أنه شيعي إمامي. وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: هشام بن عروة بن الزبير، ذكرنا حاله سابقا، وتبين أنه يُدلس، وأرسل عن أبيه. و بما أن هذا حاله، وهنا هنا قد عنعن عن أبيه، فالإسناد بينهما لم يثبت اتصاله.

والثالث:عروة بن الزبير، بينا سابقا أن روايته عن مصحف عائشة لا تصح.

وبذلك يتبين أن كل أسانيد تلك الروايات غير صحيحة، وأنها خبر آحاد لا تواتر، رويت عن اثنين من الصحابة. ولو كانت صحيحة لوصلتنا بالتواتر، لأنه لا يصح شرعا ولا عقلا أن ينزل شيء من القرآن ولم يُنسخ ولا يصلنا بالتواتر.

وأما حالها من جهة المتن، فهي أيضا لا تصح، لأن عدم صحة أسانيدها أضعف متنها، وأفقدها الأصل الصحيح الذي تقوم عليه. و لأنها قالت بتعرض القرآن للتحريف، وهذا زعم باطل ينقضه القرآن نقضا تاما. ولأنها تضمنت زيادة مخالفة لقراءات المصحف العثماني الذي أجمع الصحابة عليه.

[1] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 550.

ولأن زيادتها المزعومة ((**ركوبتهم**))، هي زيادة ركيكة، ومُقحمة في الآية إقحاما، أنقصت من سلاسة الآية وانسجامها وحلاوتها. مع أن الآية في الأصل تامة منسجمة لا تحتاج إلى زيادة حرف ولا إنقاصه.

وأما روايات المجموعة السادسة فتتعلق بزيادة (**كتابا**) محل كلمة (**كاتبا**) في قوله تعالى:((وَإِن كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ **كَاتِباً** (**كتابا**) فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضاً فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللّهَ رَبَّهُ وَلاَ تَكْتُمُواْ الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ)(البقرة:283)). وتتضمن هذه المجموعة ثلاث روايات:

أولها: ((حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن ابن جريج، عن أبيه، عن ابن عباس، أنه كان يقرأ: « ولم تجدوا كتابا »))[1].

إسنادها لا يصح، لأن من رجاله: ابن جريج، ذكرنا حاله مرارا، بأنه ضعيف، مدلس، والراجح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث. وبما أن حاله هكذا، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والثاني عبد العزيز بن جريج الأموي والد السابق، لا يُتابع على حديثه، لم يسمع عائشة، ليس بقوي، كان يرسل[2]. وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والرواية الثانية: ((حدثنا حجاج، عن هارون، عن حنظلة السدوسي، عن شهر بن حوشب، عن ابن عباس، مثل ذلك: « كتابا »))[3].

إسنادها لا يصح، لأن من رواته: حجاج بن مُحَمّد، ذكرنا أنه ثقة، لكنه كان يُدلس، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت من جهته.

---

[1] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 487.

[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج5 ص: 230. و الذهبي: الميزان، ج 4 ص: 34. و العلائي: جامع التحصيل، ص: 228.

[3] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 487.

والثاني: هارون بن موسى الأزدي العتكي مولاهم النحوي، ثقة من الطبقة السابعة[1].وبما أنه هنا قد عنعن، وكان في زمن قد أصبح فيه التفريق بين السماع والعنعنة معمولا به ومطلوبا، فخبره هذا لم يثبت اتصال إسناده من جهته.

والثالث: حنظلة بن عبد الله أبو عبد الرحيم السدوسي(ت هـ): متروك، منكر الحديث، يأتي بأعاجيب، ضعيف، ليس بشيء[2].

وآخرهم- الرابع-: شهر بن حوشب الأشعري الشامي (ت 112هـ)، قيل فيه: متروك، ليس بالقوي، ضعيف، ينبغي أن لا يُغتر به ولا بروايته، ثقة ما أحسن حديثه، ليس به بأس، ثبت، ساقط، أنفرد بأحاديث لم يُشاركه أحد فيها. رُويت عنه أحاديث طوال عجائب. و روى عن النبي-عليه الصلاة و السلام – أحاديث في القراءات لم يأت بها غيره. روى المعضلات عن الثقات، والمقلوبات عن الأثبات. لا يُحتج بحديثه ولا يُتدين به[3]. وقد عده الشيعة من أصحاب بعض أئمتهم و رووا عنه روايات إمامية[4].و أحواله المتناقضة هي شاهد قوي على أنه كان شيعيا يُمارس التقية.

والرواية الأخيرة– الثالثة -: ((حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، أنه قرأها مثل ذلك:" ولم تجدوا كتابا ". وقال: قد يوجد الكاتب، ولا توجد الصحيفة))[5].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: عبد الله بن أبي نجيح يسار المكي (ت 131 هـ أو بعدها): ثقة، مُدلس، معتزلي، روى عن مجاهد في التفسير من غير سماع منه[6]. كان يُدلس عن مجاهد[1].

---

1 ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 260.

2 الذهبي: الميزان، ج 2 ص: 16.

3 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 3 ص: 254.

4 انظر مثلا: علي الأبطحي: تهذيب المقال في تنقيح كتاب الرجال للنجاشي، ط2، قم، ج 7 ص: 132. و الكليني: الكافي، ج 2 ص: 200.

5 القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر:، 487.

6 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 102، ج 5 ص: 36. و الذهبي: السير، ج 6 ص: 127.

ومجاهد بن جبر، ثقة يرسل، حدث عن صحابة لم يسمع منهم كعلي وسعد- رضي الله عنهما-، كان يُدلس، وعنعنته لا تفيد الوصل[2].وخبره هذا منقطع بينه وبين مصدر خبره.

وبذلك يتضح أن كل أسانيد تلك الروايات غير صحيحة، وأنها خبر آحاد، وليست خبر تواتر، رويت عن صحابي هو من صغار الصحابة. وهذا وحده دليل دامغ على عدم صحة الرواية من أساسها. لأنه لو كانت تلك الزيادة قرآنا لوصلتنا بالتواتر كما حال القرآن كله. فلا يصح شرعا ولا عقلا أن ينزل شيء من القرآن ولا يصلنا بالتواتر. فما بالك أن هذه الزيادة وكل الزيادات السابقة ليس أنها لم تصلنا بالتواتر، وإنما لم تصلنا حتى من طريق آحاد صحيح!!.

وأما من جهة مضمونها، فهي روايات لم تصح متونها أيضا. لأن عدم صحة أسانيدها أضعف متنها، وأفقدها الأصل الصحيح الذي تقوم عليه. ولأنها قالت بتعرض القرآن الكريم للتحريف، وهذا دليل بأنها غير صحيحة، بحكم أن القرآن يستحيل أن يدخله التحريف، لأنه كتاب مُحكم محفوظ، لا يأتيه الباطل أبدا. ولأنها نسبت تلك الزيادة إلى ابن عباس، وهذا لا يصح عنه، لأن القراءة الصحيحة المروية عنه –كقراءة نافع- هي من بين قراءات المصحف العثماني، وليس فيها تلك الزيادة المزعومة.

وكذلك من جهة المعنى، فلا يصح وضع كلمة (كتابا) محل كلمة (كاتبا)، لأن الآية في أصلها صحيحة واضحة، مُحكمة سلسة، لا تحتاج إلى زيادة ولا إلى نقصان. قال سبحانه:((وَإِن كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ **كَاتِباً** فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضاً فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللّهَ رَبَّهُ وَلاَ تَكْتُمُواْ الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ)(البقرة:283)).

لكن وضع تلك الزيادة (كتابا)، لتصبح هكذا (ولم تجدوا(**كتابا**) فرهان مقبوضة...)). فهي زيادة لا تصح من جهتين: الأولى أنها لا تصبح تحتمل معنى الكتابة فقط، أي: لم تجدوا ما تكتبون

---

[1] ابن حجر: طبقات المدلسين، رقم: 77، ص: 39.

[2] بن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 68، ج 9 ص: 30.

عليه، وإنما تصبح تحتمل معنى آخر، هو: الكتاب المكتوب الذي يُقرأ، وليس الذي يُكتب عليه. وهذا تحريف لسياق الآية المتعلق بكتابة التدين.

والجهة الثانية مفادها أنه لا يصح وضع كلمة: (كتابا) محل (كاتبا)، لأن الأصل في تدوين العقود والمواثيق هو الكاتب وليس ما يُكتب عليه كالورق والقراطيس. فالكاتب أسبق من الكتاب – الأوراق–، لأن الكاتب هو الذي يُوفر أوراق الكتابة و ليس العكس. فإذا غاب الكاتب فلا فائدة من وجود الأوراق، ولن تستطيع الأوراق توفير الكاتب، ولا أن تفعل شيئا. لكن إذا وُجد الكاتب و لم تتوفر لديه الأوراق، فإنه يستطيع أن يتصرف ويبحث عن وسيلة أخرى ليكتب عليها. وحتى إذا لم يجد بعد البحث والاجتهاد، فيبقى هو الأصل، ولا يصح وضع الأوراق محله كما زعمت تلك الروايات.

وأما روايات المجموعة الأخيرة– السابعة – فتتعلق بزيادة (**أني أنا**)، محل (**إن الله هو**)، في قوله سبحانه: ((،وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ،مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ،(**أني أنا**)، **إِنَّ اللَّهَ هُوَ** الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ)(الذاريات: 56- 58)). أذكر منها ثلاث روايات:

أولها: ((حدثنا عبد الله،حدثني، أبي،ثنا يحي بن آدم،ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق،عن عبد الرحمن بن يزيد،عن عبد الله بن مسعود قال: " أقرأني رسول الله –صلى الله عليه و سلم–: " أني أنا " { الرزاق ذو القوة المتين }))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي (100-160هـ): سبق تفصيل أحواله في الفصل الأول، وتبين منها أنه ضعيف مَدلس، شيعي إمامي كان يُمارس التقية. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح لضعفه وعنعنته.

والثاني: أبو إسحاق السبيعي، سبق تفصيل أحواله، وتبين منها أنه ضعيف،كثير التدليس والإرسال، شيعي كان يُمارس التقية، وهو هنا قد عنعن. فالإسناد لا يصح لضعفه وعنعنته.

---

[1] أحمد بن حنبل: المسند، رقم الحديث: 3741، ج 1 ص: 394.

والرواية الثانية: ((حدثنا عبد الله، حدثني أبي ثنا،أبو سعيد، ثنا إسرائيل، ثنا أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد،عن عبد الله بن مسعود قال: أقرأني رسول الله– صلى الله عليه و سلم–: " أني أنا" { الرزاق ذو القوة المتين }))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: أبو سعيد عبد الرحمان بن عبد الله بن عبيد، البَصْرِيّ، مولى بني هاشم، نزيل مكة، يلقب جردقة (ت 197هـ): ثقة، كثير الخطأ[2]. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه.

وإسرائيل، و جده أبو إسحاق السبيعي، هما ضعيفان كما بيناه في الرواية السابقة.

والرواية الأخيرة– الثالثة-: ((وأخبرنا أحمد بن سليمان، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى،عن إسرائيل،عن عبد الرحمن وهو ابن يزيد أن عبد الله وهو بن مسعود قال: أقرأني رسول الله – صلى الله عليه وسلم – "أني أنا" الرزاق ذو القوة المتين))[3].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي (ت213 هـ): صاحب تخليط، حدث بأحاديث سوء، أخرج أحاديث رديئة، ثقة، صدوق، حسن الحديث، مُتشيع، روى أحاديث مُنكرة في التشيع فضعفه بذلك كثير من الناس. متروك، مُضطرب الحديث، ليس بقوي الحديث. مُفرط في التشيع. شيعي مُحترق، كان شيعيا مُتحرقا، نهى أحمد بن حنبل عن التحديث عنه. وقال يعقوب بن سفيان: ((شيعي، وإن قال قائل: رافضي، لم أنكر عليه وهو منكر الحديث)).وقال الجوزجاني: عبيد الله بن موسى: ((أغلى وأسوأ مذهبا،وأروى للعجائب)). كان مضطربا اضطرابا قبيحا في حديثه عن سفيان الثوري[4]. وجعله الشيعة من رجالهم[5].

وإسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي (100-،160هـ)، بينا ضعفه سابقا، وهنا الإسناد لا يصح لضعفه، ولانقطاع الخبر، لأن إسرائيل المولود سنة 100 هـ، لم يلحق بعبد

---

1 أحمد بن حنبل: المسند، رقم الحديث: 3771، ج 1 ص: 397.

2 ابن حجر: تهذيب، ج 5 ص: 143.

3 النسائي: السنن الكبرى، ج 8 ص: 66.

4 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 97، ج 6 ص: 38 و م بعدها. و تقريب التهذيب، ج 1 ص: 460. و الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 5400، ج 5 ص: 12.

5 أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 3200، ج 1 ص: 401. و مُحَّد جعفر الطبسي: رجال الشيعة في أسانيد السنة، رقم: 76، ج 1 ص: 440.

الرحمن بن يزيد بن قيس المتوفى سنة 83هـ. وهذا دليل دامغ على تعمد الرجل رواية الأباطيل لغاية في نفسه.

وبذلك يتبين أن كل أسانيد تلك الروايات غير صحيحة، وأنها خبر آحاد لا تواتر، رويت عن صحابي واحد هو ابن مسعود. وهذا دليل دامغ على عدم صحتها، لأنها لو كانت صحيحة لوصلتنا بالتواتر. لأنه لا يصح شرعا ولا عقلا أن ينزل شيء من القرآن الكريم ولا يصلنا بالتواتر. وكل رواية تزعم أنه نزل قرآن ولم يصلنا بالتواتر، وإنما وصلنا عن طريق أحاد من الصحابة، فهي رواية باطلة من دون شك، وقد سبق بيان ذلك في مواضع كثيرة من كتابنا هذا.

وأما نقدنا لها من جهة مضمونها، فمتنها لا يصح أيضا، بدليل المعطيات والشواهد الآتية: منها أولا إنها روايات أسانيدها غير صحيحة، وهذا أضعف متونها، وأفقدها الأصل الصحيح الذي تقوم عليه.

وثانيا إنها قالت بتعرض القرآن للتحريف، عندما أدخلت في القرآن ما ليس منه، وأسقطت ما هو منه. وهذا دليل قطعي على بطلانها، لأنها كذبته وافترت عليه، وطعنت فيه وفي الصحابة.

وثالثا إنها نسبت تلك الزيادة لابن مسعود، وهذا لا يصح، وافتراء مكشوف عليه.لأن الثابت قطعا أن ابن مسعود كان من بين الذين رووا القراءات الصحيحة، كقراءة حفص، ليس فيها تلك الزيادة المزعومة، وإنما فيها قوله تعالى: ((إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين)، وليس فيها ("إني أنا الرزاق ذو القوة المتين ").

وأخيرا- رابعا – إنه يتبين للمتدبر جيدا في قوله تعالى: ((وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ،مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ **إِنَّ اللَّهَ هُوَ** الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ)(الذاريات: 56- 58)).يجده كلاما تاما سلسا منسجما مع سياقها، ولا يحتاج إلى زيادة و لا إلى نقصان. لكن إقحام تلك الزيادة المزعومة(إني أنا) في الآية لا ينسجم مع سياقها وانسجامها وسلاستها.

ومن جهة أخرى فإن تلك الزيادة لا يتطلبها المقام، لأن الله تعالى لم يكن في خطاب مباشر مع أحد مخلوقاته ليُعرفه بنفسه، ولا كان يتكلم عن ذاته حتى يذكر تلك الزيادة، وإنما كان في صدد تذكيرنا وإخبارنا عن الغاية التي خلق الإنسان من أجلها، فكان قوله سبحانه: ((**إِنَّ اللَّهَ هُوَ** الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ)) منسجما مع الكلام الذي سبقه والذي جاء بعده، وهو قوله سبحانه: ((وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ،مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ **إِنَّ اللَّهَ هُوَ** الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ)(الذاريات:56- 58)).

لكنه سبحانه عندما كان في خطاب مباشر مع نبيه موسى- عليه السلام -، فإنه قال: ((فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِي مِن شَاطِئِ الْوَادِي الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَن يَا مُوسَى **إِنِّي أَنَا اللَّهُ** رَبُّ الْعَالَمِينَ)(القصص: 3))

و((فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِي يَا مُوسَى، **إِنِّي أَنَا رَبُّكَ** فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى،**وَأَنَا اخْتَرْتُكَ** فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى، **إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ** لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي)(طه:11- 14))، و ((يَا مُوسَى **إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ** الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)(النمل:9)). وعليه فإن تلك الزيادة المزعومة باطلة، ولا يصح وضعها محل قوله تعالى(إن الله هو).

وإنهاءً لهذا المبحث- السادس- يتبين منه أن كل روايات المجموعات السبع لم تصح إسنادا ولا متنا. وأنها رغم تعدد طرقها فهي من خبر الآحاد لا من خبر التواتر. الأمر الذي يشهد على أنها روايات مكذوبة اختلقها المحرفون من الشيعة الإمامية وأمثالهم عن سبق إصرار وترصد لغايات مذهبية في نفوسهم.

سابعا: نقض مُتفرقات من القراءات المزعومات:

أُفرد هذا المبحث لنقض نماذج كثيرة ومتنوعة من القراءات القرآنية المنسوبة إلى كبار علماء الصحابة وتلامذتهم، والتي تطعن في القرآن الكريم بالتحريف، وتتضمن اتهام الصحابة بتحريفه. أنقدها أولا إسنادا، ثم متنا ثانيا.

أولها: ((حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن خالد بن أبي عثمان الأموي، قال: سمعت سعيد بن جبير، يقرأ (كالصوف المنفوش))[1]. وفي القرآن الكريم ((وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ)(القارعة: 5)).

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: عبد الرحمن بن مهدي(198هـ): ثقة، لكن لم أعثر على حاله من التدليس، وبما أنه عاش في زمن التمييز فيه بين السماع من عدمه كان معروفا ومطلوبا، وله روايات صرّح في بعضها بالسماع، وعنعن في أخرى[2]. فمن المفروض أن نميز بينهما في الحكم على مروياته. وبما أنه هنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

والثاني: سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الكوفي (نحو: 45- 95 هـ)قيل فيه: ثقة، حجة، يُرسل، و قد أرسل عن كثير من الصحابة[3]. وبما أنه كذلك، وهنا لم يحدد مصدر خبره، فالإسناد لا يصح لأنه منقطع بينه وبين الصحابي. وهذا يعني أنه أسقط الراوي الذي بينهما.

ومن طرقها: قال ابن مجاهد: ((حدثني أبو الأشعث قال: حدثنا كثير بن عبيد، حدثنا بقية قال: سمعت مُحَّد بن زياد يقول: أدركت السلف وهم يقرؤون في هذا الحرف في القارعة" وتكون الجبال كالصوف المنفوش "))[4].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: أبو الأشعث: لم أتمكن من التعرف عليه يقينا، و لعله: أحمد بن المقدام بن سليمان بن الأشعث بن أسلم بن سويد بن الأسود بن ربيعة بن سنان أبو الأشعث العجلي البصري (ت253هـ): صدوق صاحب حديث[5]. فإن كان هو، فهذا الراوي مرتبته لا تجعله حجة، فهي تُشعر بالعدالة لا بالضبط. ومن جهة أخرى فإن كان هو الذي روى عنه ابن

---

[1] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر:، 570.

[2] أنظر مثلا: البخاري: الصحيح، ج 6، ص: 19، رقم: 4479، ص: 198، رقم: 5061.

[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 14، ج 3 ص: 8.

[4] ابن عبد البر: التمهيد لما في موطأ مالك من المعاني و الأسانيد، ج 8 ص: 296.

[5] ابن حجر: تهذيب، ج 1 ص: 46.

مجاهد(245- 324 هـ): فإن هذا الأخير- ابن مجاهد- كان صغيرا عندما سمع منه، له ثماني سنوات، و سنه هذا لا يسمح بالاعتماد عليه في رواية خطيرة كالتي نحن بصدد نقدها.

والثاني: بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي، أبو يحمد الحمصي (ت 197 هـ): حدث عن مجاهيل، و عمن أقبل وأدبر، فلم يكن يُبالي عمن حدث، ثقة إذا حدث عن المعروفين، كان يُدلس، ضعيف عن غير الثقات، يُكتب حديثه ولا يُحتج به، أحاديثه ليست نقية فكن منها على تقية[1]. روى عن عبيد الله بن عمر العمري مناكير. مخلط، له مناكير عن الثقات. كان أبو حاتم و ابن خزيمة لا يحتجان به. و كانت فيه جرأة كبيرة على رفع الأحاديث إلى النبي-عليه الصلاة و السلام-.و قال أحمد بن حنبل: ((توهمت أن بقية لا يحدث المناكر إلا عن المجاهيل، فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير، فعلمت من أين أُتي))[2]. ومن مظاهر تدليسه أنه كان إذا رأى في شيخه ضعفا عدل عن اسمه الذي اشتهر به إلى كنيته. كان بقية يدلس عن الضعفاء ويستبيح ذلك. وهذا مُفسد لعدالته، و لهذا ترك بعض الأئمة الاحتجاج به، كابن عبد البر[3].

والأخير- الثالث -: مُحَمَّد بن زياد الألهاني الحمصي أبو سفيان (كان حيا في حدود 140هـ)، قيل فيه: ثقة، لا بأس به، لا يعتد من روايته إلا ما كان من رواية الثقات عنه[4]. حدث عن الصحابي عوف بن مالك المتوفى سنة 73هـ، مع أنه لم يدركه و لا سمع منه[5]. له مناكير[6]. وحتى روايته عن الصحابي أبي أمامة الباهلي[7] فيها نظر، فبما أنه لم يدرك الصحابي ابن مالك المتوفى سنة سنة 73 هـ، والباهلي توفي سنة 86هـ، وبما أننا لا نعرف سنة ميلاده، فربما يكون قد ولد بين سنتي وفاة الصحابيين، أو بعد سنة 86 هـ.فإذا كان توفي بعد وفاة الباهلي، فلا شك أنه لم يسمع منه. و إذا كان وُلد قريبا من وفاته، فلا شك أيضا أنه لم يسمع منه لأنه كان ما يزال طفلا. و إذا

---

[1] ابن حجر: تهذيب، ج 12 ص: 319 و ما بعدها.

[2] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 1 ص: 355. و الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 13 ص: 127 و ما بعدها.

[3] الذهبي: من تُكلم فيه و هو موثق أو صالح الحديث، حققه عبد الله الرحيلي، ط1، مكتبة المدينة الرقمية، 2005، ص: 81، 82، رقم: 54.

[4] ابن حجر: تهذيب، ج 8 ص: 122. و الذهبي: سير أعلام، ج 14 ص: 128.

[5] العلائي: جامع التحصيل، ص: 263. و ابن أبي حاتم: المراسيل، ص: 32، رقم: 712.

[6] ابن حبان: مشاهير علماء الأمصار، ص: 67، رقم: 899. و الثقات، ج 5 ص: 150.

[7] أنظر مثلا: الترمذي: السنن، ج 4 ص: 626، رقم: 2437.

ولد قريبا من وفاة ابن مالك، فسماعه منه فيه شك، ولا يُعوّل عليه، خاصة إذا كان يتعلق بأمر خطير كالأمر الذي نبحث فيه. والذي يهمنا هنا هو أن الرجل حدث عمن لم يسمع، وهذا يعني أن روايته هذه قد يكون سمعها من راو ضعيف لم يذكره. وقوله: " أدركت السلف " هو إحالة على مجهول، فمن هؤلاء السلف؟؟، فكان عليه أن يُحدد الأسماء، لأن الثابت قطعا أن السلف كانوا كلهم يقرؤون بقراءات المصحف العثماني، و القراءة التي ذكرها ليست منه.

والرواية الثانية: ((حدثنا إبراهيم، حدثنا أبو أسامة،حدثنا الاعمش أن أنس بن مالك قرأ هذه الآية: (إن ناشئة الليل هي أشد وطأ وأصوب قيلا) * فقال له رجل: إنما نقرؤها "وأقوم قيلا" فقال: إن أقوم وأصوب وأهيأ وأشباه هذا واحد))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: أبو أسامة حماد بن أسامة بن زيد الكوفي (ت201 هـ عن 80 سنة): ثقة، كان يُدلس و يُبين تدليسه، اتهم بسرقة الحديث، و أنكره ابن حجر[2]. كان كثير التدليس ثم تراجع عنه[3].

والأعمش سليمان بن مهران: تقدم تفصيل حاله، وتبين انه ضعيف، مُدلس، شيعي إمامي يُمارس التقية، وقد حدث عن مالك و لم يسمع منه[4]. وبما أنه كذلك، وهنا لم يصرح بالسماع فالإسناد لا يصح من جهته.

ومن طرقها: ((قال الآبار حدثنا جعفر بن مُحَّد بن عمران التغلبي، حدثنا أبو يحي الحماني،عن الأعمش قال: سمعت أنسا يقول: " إن ناشئة الليل هي أشد وطئا وأصوب قيلا" فقيل له: يا أبا حمزة " وأقوم قيلا" فقال: أقوم،وأصوب واحد))[5].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: أبو يحي عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني الكوفي الملقب ببشمين (ت202 هـ)، قيل فيه: ثقة،ليس بقوي، ضعيف الحديث، ضعيف العقل[6].

---

1 أبو يعلى التميمي: مسند أبي يعلى، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، رقم الأثر: 4022، ج 8 ص: 83.
2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 2 ص: 1.
3 ابن حجر: طبقات المدلسين، ص: 30رقم: 44.
4 العلائي: جامع التحصيل، ص: 189.
5 الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 9 ص: 4.
6 ابن حجر: تهذيب، ج 5 ص: 82.

والأعمش سليمان بن مهران، بينا سابقا أنه ضعيف، مدلس، شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث. وقد أفرد الخطيب البغدادي ترجمة مطولة للأعمش، و ذكر أخبارا دلت على أن سماعه من أنس بن مالك لم يثبت، وإنما رآه فقط[1]. وهذا يعني أن تصريح الأعمش بالسماع من مالك لم يثبت، إما حدث خطأ، وإما أن الأعمش تعمد الكذب، وإما أن الذي سبقه هو الذي تعمد ذلك. فالإسناد لا يصح من جهته، لضعفه وانقطاعه.

والرواية الثالثة: قال ابن عبد البر: ((وأما وطلع منضود فقرأ به علي بن أبي طالب،وجعفر بن مُحَّد، ورُوي ذلك عن علي بن أبي طالب من وجوه صحاح متواترة. منها ما رواه يحي بن آدم قال: أنبأنا يحي بن أبي زائدة،عن مجالد،عن الشعبي، عن قيس بن عبد الله وهو عم الشعبي،عن علي أن رجلا قرأ عليه {وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ} فقال علي: " إنما هو وطلع منضود" قال: فقال الرجل أفلا تغيرها فقال علي:" لا ينبغي للقرآن أن يهاج ". وهذا عندي معناه لا ينبغي أن يبدل وهو جائز مما نزل القرآن عليه وان كان علي كان يستحب غيره مما نزل القرآن عليه أيضا)) [2].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: يحي بن زكريا بن أبي زائدة الوادعي الكوفي (ت 183 هـ عن 63 سنة): ثقة ثبت، صدوق، قلما يُخطئ، إذا أخطأ جاء بالعظائم[3]. فالرجل فيه ضعف من جهة ضبطه.

والثاني: مجالد بن سعيد بن عمير بن بسطام الهمداني أبو عمرو الكوفي (ت144 هـ): ضعيف، ليس بشيء، ثقة، كان رفاعا للأحاديث غير المرفوعة، لا يُحتج بحديثه، واهي الحديث، ليس بالقوي، عامة مروياته غير محفوظة[4].

---

[1] الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 9 ص: 4.
[2] ابن عبد البر: التمهيد لما في موطأ مالك من المعاني و الأسانيد، ج 8 ص: 297.
[3] ابن حجر: تهذيب، ج 10 ص: 144.
[4] ابن حجر: تهذيب، ج 9 ص: 29.

والثالث: عامر بن شراحيل بن عبد الله الشعبي الكوفي أبو عمرو (نحو: 30-109 هـ): تقدم، كثير الإرسال، حدث عن أقوام لم يسمع منهم. وبعضهم صرّح بالسماع منهم، لكن بعض كبار المحدثين أنكر ذلك، فقيل ليحي ابن معين: ((قال الشعبي أن الفضل حدثه وأن أسامة حدثه. قال: لا شيء. وقال أحمد وعلي: لا شيء))[1]. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

وآخرهم- الرابع-: قيس بن عبد الله — هو عم الشعبي - يبدو أنه مجهول، فلم اعثر له على ترجمة ولا على حال.

ومن طرقها:((حدثني أبي، قال:حدثنا الحسن بن عرفة،حدثنا عيسى بن يونس،عن مجالد،عن الحسن بن سعد،عن قيس بن عباد قال: قرأت عند علي أو قرئت عند علي - شك مجالد - {وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ} فقال علي ﷺ: ما بال الطلح؟ أما تقرأ {وَطَلْعٍ} ثم قال: {لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ} فقال له: يا أمير المؤمنين أنحكها من المصحف؟ فقال: "لا" لا يهاج القرآن اليوم"))[2].

إسنادها لا يصح، لأن من رجاله: عيسى بن يونس: تقدم تفصيل حاله، وخلاصة أمره هذا أنه رجل مشبوه، والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث.

و مجالد بن سعيد، ضعيف، لا يُحتج به، سبق تفصيل حاله في الرواية الثالثة.

وبذلك يتبين عدم صحة ما قاله ابن عبد البر فيما يخص حال هذه الرواية، فهي ليس صحيحة ولا متواترة.

والرواية الرابعة: ((حدثنا عبد الله، حدثنا مُحَمَّد بن عبد الله المخرمي، حدثنا مسهر بن عبد الملك، حدثنا عيسى بن عمر، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن، عن علي أنه قرأ " آمن الرسول بما أنزل إليه وآمن المؤمنون "))[3].

---

[1] ابن أبي حاتم: المراسيل، رقم: 300، ص: 25.
[2] نقلا عن: القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج 17 ص: 208.
[3] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 290.

وفي االقرآن الكريم: ((آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللّهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ)(البقرة: 285)).

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: مسهر بن عبد الملك بن سلع الهمداني، قيل فيه: ثقة، ليس بالقوي، فيه نظر، لم يحمده كثيرون[1]، وذكره الذهبي في الضعفاء[2].وذكره الشيعة من رجالهم[3].

وعطاء بن السائب بن مالك أبو محمد الكوفي (ت 136 هـ)، قيل فيه: ثقة، مُخلط، روى عن بعض الرواة أشياء لم يسمعها منهم، ورفع أخرى عن سعيد بن جبير لم يكن يرفعها، كان كثير النسيان، في حفظه تخليط كثير، لا يُحتج بحديثه[4]. و هو من رجال الشيعة، فقد رووا مروياته في كتبهم الإمامية[5].

وعبد الله بن حبيب بن ربيعة السلمي أبو عبد الرحمن الكوفي القارئ (ت بعد: 70هـ): ثقة، كان علويا ثم أصبح عثمانيا، حدث عن بعض الصحابة و لم يسمع منهم، كعمر بن الخطاب[6]، وجعله الشيعة من رجالهم،ومن أخص أصحاب إمامهم علي بن أبي طالب[7]. وبما أنه هذا حاله، وحدث عمن لم يسمع، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

---

1 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 5963، ج 27 ص: 578.
2 المغني في الضعفاء، رقم: 6243، ص: 323.
3 أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 666، ج 2 ص: 29.
4 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 386، ج 6 ص: 50. و الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 4121، ص: 210.
5 أنظر مثلا: أبو جعفر الكليني: الكافي، ج 7 ص: 277. و ابن البطريق الربعي الحلي: خصائص الوحي، ط1، دار القرآن، قم، 1417هـ، ص: 229، 231. و محمد بن جرير الطبري الشيعي: دلائل الإمامة، ط1، مؤسسة البعثة، قم، 1413، ج 1 ص: 74.
6 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 317، ج 4 ص: 133. و المزي: تهذيب الكمال، ج 14 ص: 408. و العلائي: جامع التحصيل، ص: 208.
7 علي البروجردي: طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، ج 3 ص: 74، 108، 131.

والرواية الخامسة: ((حدثنا عبد الله حدثنا مُحَمَّد بن الحسين البكاري، حدثنا كثير بن يحيى، حدثنا أبي، حدثنا جويبر، عن الضحاك، عن النزال، عن ابن مسعود، أنه كان يقرأ (واركعي واسجدي في الساجدين))[1].

وفي القرآن الكريم: ((يا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ)(آل عمران: 43)).

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: مُحَمَّد بن الحسين البكاري، يبدو أنه مجهول، فرغم طول البحث فلم أعثر له على حال.

والثاني: كثير بن يحيى بن كثير أبو مالك الحنفي البصري (ت 232هـ)، قيل فيه: صدوق، محله الصدق، نهى عباس العنبري الناس عن الأخذ عنه، شيعي، مُتهم بوضع حديث يتفق مع مذهبه، قال الذهبي: ((وقال الازدي: عنده مناكير، ثم ساق له عن أبي عوانة عن خالد الحذاء، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه: سمعت عليا يقول: ولى أبو بكر –رضى الله عنه– وكنت أحق الناس بالخلافة. قلت: هذا موضوع على أبي عوانة، ولم أعرف من حدث به عن كثير))[2].

والثالث: يحيى بن كثير أبو النضر (من الطبقة التاسعة) قيل فيه: ضعيف، ذاهب الحديث جدا، متروك، ليس بثقة، يروى عن الثقات ما ليس من أحاديثهم[3]، معروف بالتشيع[4].

والرابع: جويبر بن سعيد الأزدي البلخي نزيل الكوفة (ت بعد: 140هـ): ضعيف، ضعيف جدا، ليس بشيء، متروك ليس بثقة، أكثر عن الضحاك، و روى عنه أشياء مناكير.

---

1 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 293– 294.

2 الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 6952، ج 2 ص: 288 و ما بعدها. و ابن أبي حاتم: الجرح و التعديل، رقم: 885، ج 15 ص: 202.

3 الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 7033، ص: 364. و يزان الاعتدال، رقم: 9608، ج 3 ص: 264.

4 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 439، ج 10 ص: 185.

وآخرهم- الخامس-: الضحاك بن مزاحم الهلالي (ت 105هـ): ثقة، لم يثبت سماعه من أي صحابي، لم يكن شعبة يُحدث عنه، ضعفه يحيى بن سعيد وشعبة[1].

والرواية السادسة: ((حدثنا عبد الله،حدثنا شعيب بن أيوب، حدثنا يحيى، حدثنا مفضل بن مهلهل، عن الأعمش قال: كان أبو رزين من القراء الذين يقرأ عليهم القرآن، أظنه قال: وتؤخذ عنهم القراءة، قال: " في قراءة عبد الله:"وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم قبله"))[2]. وفي القرآن الكريم ((وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ)(البقرة: 144)).

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: شعيب بن أيوب بن رزيق بن معبد بن شيطا الصريفيني (ت 261هـ): وثقه الدارقطني، و قال فيه ابن حبان: ((يخطئ ويدلس، وكل ما في حديثه من المناكير مدلسة))[3]. وقال ابن حجر: ((صدوق، يُدلس))[4]. فالرجل فيه ضعف وليس بحجة.

و الأعمش سليمان بن مهران ن تقدم تفصيل حاله، وتبين انه ضعيف، ومدلس، وشيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته مع أهل الحديث.

والثالث: أبو رزين مسعود بن مالك الأسدي الكوفي (ت 85هـ)، ثقة[5]،حدث عن بعض الصحابة و لم يثبت سماعه منهم، كابن مسعود، وعمرو بن أم مكتوم[6]. فالإسناد لم يثبت اتصاله بينه وبين ابن مسعود.

والرواية السابعة: ((حدثنا عبد الله،حدثنا يعقوب بن سفيان، حدثنا الحميدي، وسعيد بن منصور، حدثنا سفيان، حدثنا عمرو قال: قرأ ابن عباس:" طيبات كانت أحلت لهم" عن عطاء

---

1 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 794، ج 3 ص: 312.و الذهبي: المغني في الضعفاء، ص: 148.
2 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 301.

3 السمعاني: الأنساب، دار الجنان، بيروت، 1408، ج 3 ص: 536.
4 ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 418.
5 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 5911، ج 27 ص: 475 و ما بعدها.
6 العلائي: جامع التحصيل، ص: 89.

))[1]. وفي القرآن الكريم((فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ اللّهِ كَثِيراً)(النساء: 160)).

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: يعقوب بن سفيان بن جوان (ت277 هـ)، قيل فيه: لا بأس به، كان يتشيَّع ويتكلَّم في عثمان[2] فالرجل ضعيف من جهة عدالته وضبطه.

والثاني: عمرو بن دينار المكي، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه مدلس، وفيه ضعف، والراجح أنه شيعي إمامي. وحدث بالقراءات عن ابن عباس ولم يسمعها منه. وبما أن هذا هو حاله، و هنا لم يصرح بالسماع فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: عطاء بن أبي رباح، فصلنا حاله سابقا، واتضح أن الرجل فيه ضعف من جهة ضبطه، وكان يُدلس، وهنا لم يُصرّح بالسماع، وفي روايته ما يُنكر، فالإسناد لم يثبت اتصاله بينه وبين ابن عباس.

والرواية الثامنة: ((حدثنا عبد الله،حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن زيد، حدثنا حجاج، حدثنا حماد قال: " قرأت في مصحف أبي " للذين يقسمون ". وقال ابن أبي داود: مصحفنا فيه " يؤلون من نسائهم "))[3].

إسنادها لا يصح، لأن من رجاله: إسحاق بن إبراهيم بن مُحَمَّد بن عبد الله بن عمر بن زيد النهشلي المعروف بشاذان الفارسي)(ت 267هـ)، صَدُوق[4]، له غرائب و مناكير[5]. علما بأن لفظ: صَدُوق يُشعر بالتعديل دون الضبط، و لا يُحتج بأهله، لكنه يُكتب حديثهم للاختبار[6].

---

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 353.

[2] الذهبي: تاريخ الإسلام و وفيات المشاهير و لأعلام، ج 20 ص: 494.
[3] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 291.
[4] الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 12 ص: 384.
[5] بن حجر: لسان الميزان، ج رقم: 1076، ج 1 ص: 272.
[6] محمود الطحان: أصول التخريج و دراسة الأسانيد، ط 3، مكتبة المعارف، الرياض، 1417، ص: 144-145.

وحماد بن سلمة بن دينار البصري(ت 167 هـ)، تقدم تفصيل حاله، وتبين أنه ضعيف ضبطا وعدالة. وخبره هذا منقطع بينه وبين مصحف أبي بن كعب الذي أحرق عندما وحد عثمان المصاحف.

والرواية التاسعة: ((حدثنا عبد الله،حدثنا شعيب بن أيوب، حدثنا يحيى، حدثنا مفضل بن مهلهل، عن الأعمش، عن أبي رزين قال:" في قراءته- ابن مسعود-: " ولا تخافت بصوتك ولا تعال به)) [1].

وفي القرآن الكريم ((وَلاَ تَجْهَرْ بِصَلاَتِكَ وَلاَ تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً)(الإسراء 110)).

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: شعيب بن أيوب بن رزيق بن معبد بن شيطا الصريفيني (ت 261هـ): وثقه الدارقطني، وقال فيه ابن حبان: ((يخطئ ويدلس، وكل ما في حديثه من المناكير مدلسة))[2]. وقال ابن حجر: ((صدوق، يُدلس))[3]. فالرجل لم يثبت توثيقه، وفيه ضعف واضح، وليس بحجة.

والثاني: الأعمش سليمان بن مهران، تقدم تفصيل حاله، وتبين انه ضعيف مدلس، وشيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته مع أهل الحديث.وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: أبو رزين مسعود بن مالك الأسدي الكوفي (ت 85هـ)، ثقة[4]،حدث عن بعض الصحابة و لم يثبت سماعه منهم، كابن مسعود، وعمرو بن أم مكتوم[1]. فالإسناد لم يثبت اتصاله بينه وبين ابن مسعود.

---

1 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 291.
2 السمعاني: الأنساب، دار الجنان، بيروت، 1408، ج 3 ص: 536.
3 ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 418.
4 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 5911، ج 27 ص: 475 و ما بعدها.

ومن طرقها: ((حدثنا عبد الله،حدثنا شعيب بن أيوب، حدثنا يحيى، حدثنا عبد الرحمن بن مُحَّد قال: سمعته من أبي مُحَّد بن طلحة، ومن أبي عبيدة بن معن هذا الكلام الذي مضى))[2].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: شعيب بن أيوب، تقدم في الرواية السابقة، وتبين أن توثيقه لم يثبت، وفيه ضعف واضح، وليس بحجة.

والثاني: عبد الرحمن بن مُحَّد بن زياد المحاربي أبو مُحَّد الكوفي (ت 195هـ)، قيل فيه: ليس به بأس، ثقة، صدوق، يُدلس، كثير الغلط، روى عن المجهولين أحاديث مُنكرة[3].

والثالث: أبو مُحَّد بن طلحة، لم أعثر له على حال، و لعله من المجهولين الذين روى عنهم عبد الرحمن المحاربي. وعلى أية حال فإن الرواية منقطعة بينه وبين ابن مسعود، فهو من الطبقة السابعة التي روت عن الأعمش والسبيعي و غيرهما.

والرابع: أبو عبيدة عبد الملك بن معن الهذلي المسعودي الكوفي، من الطبقة السابعة، ثقة[4]. لكن الخبر بينه وبين ابن مسعود منقطع، لأنه لم يلحق به.

والرواية العاشرة: ((حدثنا عبد الله حدثنا شعيب بن أيوب، حدثنا يحيى قال: قال ابن إدريس في قراءتهم: وزلزلوا: " فزلزلوا يقول حقيقة الرسول والذين آمنوا "))[5].

---

1 العلائي: جامع التحصيل، ص: 89.
2 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 301.

3 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 527، ج 5 ص: 183.
4 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 3563، ج 18 ص: 417 و ما بعدها.
5 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 302.

وفي القرآن الكريم: ((وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللّهِ أَلا إِنَّ نَصْرَ اللّهِ قَرِيبٌ)(البقرة: 214)).

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: شعيب بن أيوب سبق تفصيل حاله، وتبين أن توثيقه لم يثبت، وفيه ضعف واضح، وليس بحجة.

والثاني: يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي، ثقة، سبق تفصيل حاله، لكنه معدود من بين رواة المراسيل، فقد أرسل عن والده، ولم يسمع نه شيئا. قال يحيى بن معين: ((لم يسمع من أبيه شيئا))[1]. وبما أن هذا حاله، وهنا لم يُصرح بالسماع، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

والثالث: عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي الكوفي (102، أو 111- 192 ه): ثقة، ثبت، صالح، كان عثمانيا[2]. لكن الإسناد منقطع من جهته، فلم يحد مصدر خبره، وإنما أحالنا على مجاهيل.

والرواية الحادية عشرة:((حدثنا عبد الله،حدثنا كثير بن عبيد، حدثنا سفيان، عن عمرو قال: قرأ ابن عباس: (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي محدث))[3].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: سفيان بن عيينة، سبق تفصيل أحواله في الفصل الثاني، وتبين منها أن الرجل كان كثير التدليس، وفيه ضعف من جهة ضبطه خاصة عن الكوفيين. وبما أنه هذا حاله، وهنا قد عنعن، والخبر فيه ما يُنكر، فالإسناد بينه وبين عمرو بن دينار لا يصح.

وعمرو بن دينار المكي، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه مدلس، وفيه ضعف، والراجح أنه إمامي، وحدث بالقراءات عن ابن عباس ولم يسمعها منه. وبما أن هذا هو حاله، و هنا لم يصرح بالسماع من ابن عباس فالإسناد لا يصح من جهته.

---

[1] العلائي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص: 99.
[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 248، ج 4 ص: 104.
[3] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 346.

والرواية الثانية عشرة: ((حدثنا عبد الله،حدثنا عبد الرحمن بن بشر، حدثنا سفيان عن عمرو قال: قرأ ابن عباس: (يا حسرة العباد))[1].

وفي القرآن الكريم ((يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُون)(يس: 30)).

وإسنادها لا يصح، لما ذكرناه عن سفيان بن عيينة، وعمرو بن دينار في الرواية السابقة.

ومن طرقها: ((حدثنا حجاج، عن هارون، قال: في حرف أبي بن كعب (يا حسرة العباد ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون))[2].

وإسنادها لا يصح أيضا، لأن من رجاله: حجاج بن مُحَّد المصيصي الأَعور، تقدم تفصيل حاله، وتبين أنه يُدلس، وبما أنه هنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

والثاني: هارون بن موسى الأزدي العتكي مولاهم النحوي، ثقة من الطبقة السابعة[3].وبما أنه هنا قد عنعن، وكان في زمن قد أصبح فيه التفريق بين السماع والعنعنة معمولا به ومطلوبا. وبما أن الرواية ذكرت ((قال هارون: في حرف أبي بن كعب)،فهذا يعني أنه كان يُدلس، لأن خبره هذا منقطع، فهو بعيد جدا عن أبي بن كعب، مما يعني أنه رواه عن أناس أسقطهم من إسناده لغاية في نفسه.

والرواية الثالثة عشرة: ((حدثنا حجاج، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، أن عمر بن الخطاب، كان يقرؤها (وإن كاد مكرهم) بالدال))[4].

وفي القرآن الكريم ((وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ (إبراهيم: 46)).

---

1 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 346.

2 القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 547، ص: 103.

3 ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 260.

4 القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 524.

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: حجاج بن محمد تقدم مرارا، وكان يُدلس، وبما أنه هنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

والثاني: ابن جريج، تقدم تفصيل حاله وتبين أنه حاطب ليل، صاحب غثاء، كثير التدليس والإرسال، والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: عمرو بن دينار، ذكرنا مرارا أنه مدلس، وفيه ضعف، والراجح أنه إمامي، وحدث بالقراءات عن ابن عباس ولم يسمعها منه. وبما أن هذا هو حاله، و هنا قد عنعن فالإسناد لا يصح بينه وبين عكرمة.

وآخرهم: عكرمة مولى ابن عباس، تقدم حاله، وهنا الإسناد بينه وبين عمر منقطع، فلم يسمع من عمر ولا لحق به، لأنه لم يلتق ابن عباس إلا بعد استشهاد عثمان بن عفان، عندما أصبح ابن عباس واليا على البصرة[1].

والرواية الرابعة عشرة: ((أخبرنا عبد الرزاق،عن بن جريج،عن عمرو بن دينار قال: سمعت بجالة التيمي قال: وجد عمر بن الخطاب مصحفا في حجر غلام في المسجد فيه "النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وهو أبوهم" فقال: "احككها يا غلام "فقال: والله لا أحكها وهي في مصحف أبي بن كعب. فانطلق إلى أبي فقال له: إني شغلني القرآن،وشغلك الصفق بالأسواق، إذ تعرض رداءك على عنقك بباب ابن العجماء))[2].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: عبد الرزاق الصنعاني تقدم تفصيل أحواله وتبين انه مُدلس، والراجح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته مع أهل الحديث. وبما أنه هذا حاله، و هنا قد عنعن فالإسناد بينه وبين ابن جريج لا يصح لضعف عبد الرزاق، ولعدم اتصاله.

---

[1] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 4009، ج 20 ص: 265. و أبو عمر الداني: المقنع في رسم مصاحف الأمصار، ص: 35.

[2] عبد الرزاق الصنعاني: المصنف، رقم الأثر: 18748، ج 10، ص: 181.

والثاني: ابن جريج، ذكرنا أنه حاطب ليل، صاحب غثاء، كثير التدليس والإرسال، والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: عمرو بن دينار: سبق تفصيل حاله، وتبين أنه مدلس، وفيه ضعف، واالرجح أنه إمامي، وحدث بالقراءات عن ابن عباس ولم يسمعها منه.

وآخرهم- الرابع-: بجالة بن عبدة التميمي العنبري (كان حيا سنة70هـ): ثقة[1]، لكنه لم يسمع من عمر[2]. فالإسناد بينهما منقطع.

والرواية الخامسة عشرة: ((قال ابن المقرى: حدثنا إسماعيل بن عباد البصري، حدثنا عباد بن يعقوب، حدثنا الفضل بن القاسم، عن سفيان الثوري، عن زبيد، عن مرة، عن ابن مسعود – أنه كان يقرأ. "وكفى الله المؤمنين القتال بعلي"))[3].

وفي القرآن الكريم ((وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْراً وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيّاً عَزِيزاً)(الأحزاب:25)).

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: إسماعيل بن عباد البصري: متروك، لا يجوز الاحتجاج به[4].

والثاني: عباد بن يعقوب الرواجني الأسدي الكوفي (ت 250 هـ)، قيل فيه: من غلاة الشيعة ورؤوس البدع، شيخ ثقة، صادق في الحديث، كان يسب السلف علانية، مُتهم في دينه ثقة في روايته، روى أحاديث في الفضائل أُنكرت عليه، كان يشتم الخليفة الشهيد عثمان بن عفان، ويغلو في الخليفة الشهيد علي بن أبي طالب. ومن هذيانه وجنونه أنه كان يقول: علي حفر البحر، و الحسين أجراه!!!!. كان داعية للرفض،روى المناكير عن المشاهير[5].

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 12 ص: 279.

[2] الدارقطني: موسوعة أقوال الدارقطني، جمع و ترتيب أبي المعاطي النوري، ج 7 ص: 4.

[3] الذهبي: ميزان الاعتدال، حققه مُحَّد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ج 2، ص: 380.

[4] الذهبي: الميزان، ج 1 ص: 194.

[5] ا لذهبي: الميزان، ج 3 ص: 321 و ما بعدها.

وبناءً على ذلك أقول: أي عقل بقي لهذا الرجل، و أي صدق عنده؟؟؟!! لا يصح توثيقه بأي حال من الأحوال، وإذا أخذنا بمروياته فعلى الشرع والعقل السلام. وعليه فإنه من الجريمة في حق الشرع،والعقل، والعلم قبول مروياته.

والثالث: الفضل بن القاسم لم أعثر له على ترجمة ولا على حال، والراجح أنه مجهول، قال الذهبي: لا أعرفه[1].

والرابع: زبيد بن الحارث بن عبد الكريم بن عمرو بن كعب اليامي الكوفي أبو عبد الله (ت 124هـ): هو من بين شيعة محدثي الكوفة الذين ذكرهم الجوزجاني و حذر منهم و من مروياتهم. قيل فيه: ثقة ثبت، علوي يميل إلى التشيع، كان يُفضل عليا على عثمان[2]. لم يذكره ابن قتيبة من رجال الشيعة، ولا ألحقه الشيعة الإمامية برجالهم[3].

وآخرهم- الخامس-: مرة بن شراحيل الهمداني المعروف بمرة الطيب الكوفي(ت76 هـ أو بعدها): ثقة، أرسل عن بعض الصحابة، كأبي بكر عمر[4]. وبما أنه هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

والرواية السادسة عشرة: ((حدثنا أبو اليمان، عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم، عن ضمرة بن حبيب، عن ابن لعبد الله بن مسعود، عن ابن مسعود، أنه كان يقرأ: « الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس **يوم القيامة** »))[5].
وفي القرآن الكريم: ((الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا)(البقرة: 275)).

---

1 الذهبي: الميزان، ج 3 ص: 322.
2 ابن حجر: تهذيب، ج 2 ص: 204. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 1 ص: 345.
3 بناءً على المصادر و المراجع التي رجعت إليها.
4 ابن حجر: تهذيب، ج 9 ص: 62.
5 القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر:، 486.

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم: أبو بكر عبد الله بن أَبي مريم الغساني (ت 156هـ): ضعيف، ليس بشيء، مُنكر الحديث، متروك[1].

والثاني: ابن عبد الله بن مسعود، والراجح أنه: عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي (ت 79هـ): ثقة، لم يسمع هو ولا أخوه أبو عبيدة من أبيهما، و قيل سمع منه حديثين، هما:حديث الضب، وتأخير الوليد الصلاة، وعمره ست سنوات[2]. و هو هنا عنعن، وهذه الرواية ليست حديثا، وسماعه هذا لا اعتبار له، لأنه كان صغيرا. وعليه فالإسناد لا يصح من جهته.

والرواية السابعة عشرة: ((حدثنا حجاج، عن ابن جريج، عن عطاء، قال: سمعت ابن عباس، يقرأ " فيه آيات بينات"، ثم قال: « لا، » فيه "آية بينة مقام إبراهيم "، وهو هذا الذي في المسجد »))[3].

وفي القرآن الكريم: ((إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكاً وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِناً وَلِلهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ الله غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ)(آل عمران:96- 97)).

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: حجاج بن مُحَمَّد، ذكرنا مرارا أنه كان يُدلس، و بما أنه هنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

و ابن جريج، ذكرنا أنه حاطب ليل، صاحب غثاء، كثير التدليس والإرسال، والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

ومن طرقها: ((حدثنا حجاج، عن هارون، عن وضاح، عن أبي بشر،عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أنه قرأ: « فيه آية بينة »))[1].

---

[1] ابن حجر: تهذيب، ج 11 ص: 18.
[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج5 ص: 184.
[3] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر:، 491.

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: حجاج بن مُحَمَّد تقدم مرارا وكان يُدلس، وبما أنه هنا قد عنعن فالإسناد لا يصح اتصاله من جهته.

والثاني: هارون بن موسى الأزدي العتكي: سبق تفصيل حاله، وتبين أنه يُدلس، وبما أنه هنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: الوضاح بن عبد الله أبو عوانة، فصلنا حاله في الفصل الأول، وتبين أنه ضعيف من جهة ضبطه، ومُتهم في عدالته. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح اتصاله.

والرابع: أبو بشر جعفر بن إياس بن أبي وحشية اليشكري الواسطي البصؤري الأصل (ت 125هـ)، ثقة، ضعفه شعبة في بعض الرواة لأنه روى عنهم و لم يسمع منهم[2]. وهذا يعني أنه كان يُدلس.وقال الواقدي: ((كان من أهل واسط، وأصله شامي، وكان علويا))[3]. وجعله الشيعة الإمامية من رجالهم[4]. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.
وآخرهم– الخامس –: سعيد بن جبير، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه كان يرسل، فحدث عن كثير من الصحابة ولم يلحق بهم[5]. وبما هذا حاله، وهنا قد عنعن عن ابن عباس، فالإسناد بينهما لم يثبت اتصاله.

والرواية الثامنة عشرة: ((حدثنا هشيم، أخبرنا يعلى بن عطاء، عن القاسم بن ربيعة بن قانف الثقفي، قال: سمعت سعد بن أبي وقاص، يقرأ: « وإن كان رجل يورث كلالة،أو امرأة وله أخ أو أخت **من أمه** »))[6].

---

1 القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر:، 491، 492.
2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 129، ج 1 ص: 56.
3 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 932، ج 5 ص: 9.
4 مُحَمَّد الأردبيلي: جامع الرواة، ج 1 ص: 345. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 1090، ج 1 ص: 177. و علي البروجردي: طرائف المقال، رقم: 7081، ج 3 ص: 61.
5 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 14، ج 3 ص: 8.
6 القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر:، 493.

وفي القرآن الكريم: ((وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلاَلَةً أَو امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِن كَانُوَاْ أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاء فِي الثُّلُثِ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَآرٍّ وَصِيَّةً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ)(النساء: 12)).

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: هشيم بن بشير(105- 183 هـ)، سبق تفصيل حاله،وتبين انه كان كثير التدليس والتلاعب بالروايات. وبما أنه كان كذلك، و خبره هذا مُنكر المتن[1]، و كان قد سمع خبره هذا من يعلى بن عطاء وهو صغير جدا[2]. فلا يُقبل منه هذا الخبر.

والثاني: يعلى بن عطاء العامري الطائفي (ت 120هـ أو بعدها): ثقة، له أحاديث لم يروها غيره، ورجال لم يرو عنهم إلا هو[3].وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

والثالث: القاسم بن ربيعة بن قانف الثقفي، لم أعثر له على حال جرحا ولا تعديلا، و من ترجم له لم يذكر ذلك، و ما روى عنه إلا يعلى بن عطاء[4]. لكن ابن حبان أورده في الثقات[5]، وذكره هذا لا اعتبار له، لأن الرجل-ابن حبان- معروف بتساهله في التوثيق، وهو متأخر جدا عنه. وعليه فالرجل يبقى مجهولا، والإسناد لا يصح من جهته.

والرواية التاسعة عشرة: ((حدثنا إسماعيل بن عياش، عن عبد الوهاب بن مجاهد، عن أبيه، قال: في قراءة أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود: « ما أصابك من حسنة فمن الله، وما أصابك من سيئة فمن نفسك وأنا كتبتها عليك »))[6].

---

1 سنبين ذلك عندما ننقد المتن قريبا.
2 المزي: تهذيب الكمال، ج 32ص: 395.
3 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 10 ص:285.
4 الذهبي: الميزان، ج 5 ص: 313.
5 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 8 ص: 287.
6 القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 495.

وفي القرآن الكريم ((مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً وَكَفَى بِاللهِ شَهِيداً)(النساء: 79)).

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي أبو عتبة الحمصي (ت 81أو 82 هـ عن بضع وسبعين)، قيل فيه: ثقة في حديث الشامين، ومُخلط في حديث العراقيين والحجازيين، عنده مناكير، وأحاديث مضطربة، لا يخلو حديثه عن غير الشاميين من غلط، فيوصل المرسل، و يرفع الموقوف. و((كان أروى الناس عن الكذابين، وهو في حديث الثقات من الشاميين أحمد منه في حديث غيرهم))[1].

والثاني: عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر المكي (من الطبقة السابعة)، قيل فيه: ضعيف، ليس بشيء، لا يُكتب حديثه، متروك، لم يسمع من أبيه، ليس بثقة[2].

والثالث: مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي المكي مولاهم (ت نحو: 103هـ، عن 83 سنة): ثقة يرسل، حدث عن صحابة لم يسمع منهم كعلي وسعد -رضي الله عنهما-، كان يُدلس، وعنعنته لا تفيد الوصل[3]. وهو هنا لم يصرح بالسماع، فالإسناد لا يصح من جهته.

والرواية العشرون: ((حدثنا حجاج، عن ابن جريج، قال: أخبرني هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أنها كانت تقرأ: « إن يدعون من دونه إلا **أوثانا** »))[4].

الإسناد: تقدم رجاله.

وفي القرآن الكريم: ((إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ **إِنَاثاً** وَإِن يَدْعُونَ إِلاَّ شَيْطَاناً مَّرِيداً لَّعَنَهُ اللهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيباً مَّفْرُوضاً)(النساء:117- 118)).

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: حجاج بن مُحَمَّد، ذكرنا سابقا أن ثقة، لكنه يُدلس، وبما أنه هنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

1 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 12ص:218.
2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 5ص: 314.
3 بن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 68، ج 9 ص: 30.
4 القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر:، 496.

والثاني: ابن جريج، تقدم مرارا،وتبين أنه حاطب ليل، صاحب غثاء، كثير التدليس والإرسال، والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: هشام بن عروة بن الزبير (ت145 هـ عن 87 سنة)، ثقة ربما دلس[1]، وعندما حل بالعراق توسع في التحديث عن والده، فكان يحدث عنه ما سمعه منه، ثم أصبح يرسل عنه، فأُنكر عليه ذلك[2]. و بما أن هذا حاله، وهنا هنا قد عنعن عن أبيه، فالإسناد بينهما لم يثبت اتصاله.

ذ

والرواية الواحدة والعشرون: ((ذكر أبي، ثنا يحيى بن عبد الحميد الحماني، ثنا نصير بن زياد القارئ، ثنا صلت الدهان عن جامية بن دياب قال: سمعت سلمان وسُئل عن قوله:" ذلك بان منهم قسيسين" قال:" هم الرهبان الذين في الصوامع والخرب فدعوهم فيها ".قال سلمان وقرأت على النبي – ﷺ – " ذلك بان منهم قسيسين فأقراني " ذلك بان منهم صديقين ورهبانا "))[3].

وفي القرآن الكريم ((ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَاناً وَأَنَّهُمْ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ)(المائدة: 82)).

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: يحي بن عبد الحميد بن عبد الله بن ميمون بن بشمين الحماني الكوفي(ت 228هـ)، قيل فيه: ضعيف،ليس به بأس، ليس بثقة، صدوق، متشيع، كان يسرق الأحاديث، كان يكذب جهارا، حدث عن رواة لم يسمع منهم، وبعضهم لم يدركهم، متروك الحديث[4]. وقد عده الشيعة الإمامية من رجالهم[5].

ونصير بن زياد الطائي القارئ، مُنكر الحديث[6]. والصلت بن عمر الدهان، مجهول، فقد بحثت عنه طويلا فلم أعثر له على حال جرحا ولا تعديلا.

وجامية بن دياب، الصواب: حامية بن رئاب: لم أعثر له على حال إلا عند ابن حبان ذكره في الثقات[1]، لكن انفراده لا يُعوّل عليه، لتأخره عنه، و تساهله في التوثيق كما هو معروف عنه.

---

[1] ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 267.
[2] الذهبي: تذكرة الحفاظ، رقم: 138، ج 1 ص: 108، 109.
[3] ابن أبي حاتم: تفسير ابن أبي حاتم، ج 5ص: 131.
[4] ابن حجر: تهذيب، ج 10 ص: 169.
[5] أنظر مثلا: علي البروجردي: طرائف المقال، ج 1 ص: 305، 418. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، ج 2 ص: 243.
[6] الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 12 ص: 423.

والرواية الثانية والعشرون: ((حدثنا حجاج، عن ابن جريج، عن هارون، قال: في قراءة ابن مسعود: (يقضي بالحق وهو خير الفاصلين))[2].

وفي القرآن الكريم ((قُلْ إِنِّي عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِ مَا عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ)(الأنعام:57)).

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: حجاج بن مُحَمَّد، تقدم أنه يُدلس، وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته. وابن جريج تقدم أنه حاطب ليل، صاحب غثاء، كثير التدليس والإرسال، والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

وهارون بن موسى(من الطبقة السابعة) تقدم أنه مدلس، وبما أنه من الطبقة السابعة، فالإسناد منقطع بينه وبين ابن مسعود، فهو بعيد جدا عنه. مما يعني أنه أسقط الواسطة التي بينهما.

والرواية الثالثة والعشرون: ((حدثنا حجاج، عن ابن جريج، عن عبد الله بن كثير، عن مجاهد: في قراءة ابن مسعود: (يدعونه إلى الهدى بينا))[3]. وفي القرآن الكريم ((كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا قُلْ إِنَّ هُدَى اللّهِ هُوَ الْهُدَىَ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ)(الأنعام: 71)).

وإسنادها لا يصح، لما ذكرناه عن حجاج بن مُحَمَّد، وابن جريج في الرواية السابقة. و مجاهد بن جبر(ت نحو: 103هـ، عن 83 سنة): ثقة يرسل، حدث عن صحابة لم يسمع منهم كعلي و سعد –رضي الله عنهما-، كان يُدلس، وعنعنته لا تفيد الوصل[4]. وبما أنه هنا لم يُصرح بالسماع، فالإسناد لا يصح من جهته.

---

[1] ابن حبان: الثقات، ج 4 ص: 191، رقم: 2436.
[2] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 501.
[3] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 502.
[4] بن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 68، ج 9 ص: 30.

والرواية الرابعة والعشرون: ((حدثنا حجاج، عن ابن جريج، عن عبد الله بن كثير، عن مجاهد، قال: في قراءة ابن مسعود: (حتى يلج الجمل **الأصفر** في سم الخياط))[1].

وفي القرآن الكريم(إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُواْ عَنْهَا لاَ تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاء وَلاَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ)(الأعراف:40)).

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: حجاج بن محمد، وابن جريج، ومجاهد، وهؤلاء سبقت الإشارة إلى أحوالهم آنفا.

والرواية الخامسة والعشرون: ((حدثنا حجاج، عن هارون بن موسى قال: وفي حرف أبي بن كعب في مصحفه (**وقد تركوك أن يعبدوك** وآلهتك)))[2].

وفي القرآن الكريم ((وَقَالَ الْمَلأُ مِن قَوْمِ فِرْعَونَ أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ **وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ** قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَاءهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ)(الأعراف: 127)).

وإسنادها لا يصح، بسبب عنعنة حجاج بن محمد، وانقطاعه من جهة هارون بن موسى لأنه مدلس، ولم يلحق بأبي بن كعب، ولا بمصحفه. لأن مصاحف الصحابة والمسلمين كلها أُحرقت عندما وحدّ عثمان المصاحف بموافقة كل الصحابة.

والرواية السادسة والعشرون:: ((حدثنا يحيى بن سعيد، عن إسماعيل بن أبي خالد، قال: سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن، يقرأ هذه الآية" إنما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض....." إلى قوله: "كذلك نفصل الآيات لقوم يتفكرون "**وما أهلكناها إلا بذنوب أهلها**") قال: هكذا قرأها أبي بن كعب))[3].

وفي القرآن الكريم ((إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاء أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالأَنْعَامُ حَتَّىَ إِذَا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا

[1] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 506، 507.
[2] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 506، 507.
[3] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 506، 507.

أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَاراً فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ)(يونس:24)). فلا يُوجد فيه ("**وما أهلكناها إلا بذنوب أهلها**").

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: يحي بن سعيد القطان، ثقة معروف، لكن لم أقف على حاله من التدليس، وكان في مروياته يُفرق بين التصريح بالسماع من عدمه[1].، وقد عاش في زمن كان فيه التفريق بينهما معروفا ومطلوبا. وبما أنه كذلك، و خبره مُنكر، وهنا قد عنعن، فيجب التعامل مع روايته على أن إسنادها لم يثبت اتصاله من جهته.

وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف بن عوف الزهري المدني (مولده سنة بضع وعشرين، وتوفي 94 أو 104هـ هـ): ثقة، أرسل عن كثير من الصحابة[2]. وخبره هذا منقطع، فهو لم يسمع أبيا ولا لحق به، ولم يذكر هنا مصدر خبره. وعليه فالإسناد منقطع بينهما، ويكون أبو سلمة أسقط الضعيف الذي بينهما.

والرواية السابعة والعشرون: ((حدثنا حجاج، عن شعبة، عن الحكم، عن مجاهد، قال: كنت لا أدري ما الزخرف؟ حتى وجدت في قراءة عبد الله (أو يكون لك بيت من ذهب))[3].
وفي القرآن الكريم ((أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاء وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَّقْرَؤُهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إَلاَّ بَشَراً رَّسُولاً)(الإسراء: 93)).
وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: حجاج بن مُحَمَّد. تقدم أنه مدلس، وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.
والثاني: شعبة بن الحجاج، سبق تفصيل أحواله، وخلاصة حاله أنه مع كونه ثقة ثبت، إلا أنه كان فيه ضعف من جهة ضبطه، وكان يُدلس، وبما أنه هنا قد عنعن، ومتن الخبر مُنكر كما سنبينه لاحقا، فإن الإسناد بينه وبين الحكم لم يثبت اتصاله.

---

[1] أنظر مثلا: مسلم، ج 1، ص: 41، 49، رقم: 144، و 180.
[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 536، ج 11 ص: 73.
[3] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 506، 518.

والثالث:الحكم بن عتيبة الكندي أو محمد الكوفي (50- 114 هـ)، سبق تفصيل حاله، فكان مما ذكرناه: ثقة، ثبت، مُدلس، كان يرسل، حدث عن أقوام لم يسمع منهم، كزيد بن أرقم، لم يلق ابن مسعود. قال أحمد العجلي: ((وكان فيه تشيع إلا أن ذلك لم يظهر منه إلا بعد موته))[1]. وقد جعله ابن قتيبة من رجال الشيعة[2]، وعده الشيعة من رجالهم[3] ومن رواة أخبارهم الإمامية عن بعض أئمتهم[4]، وجعله الاثنى عشرية من الشيعة الزيدية البترية[5]. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

وآخرهم- الرابع-: مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي المكي مولاهم (نحو: 20-103)، قيل فيه: ثقة يرسل، حدث عن صحابة لم يسمع منهم كعلي وسعد- رضي الله عنهما-، كان يُدلس، وعنعنته لا تفيد الوصل[6].وخبره هذا منقطع بينه وبين قراءة ابن مسعود، لأنه لم يسمع منه لصغر سنه، ولم يحدد المصدر الذي وجد فيه قراءته، وإحالة الكلام إلى قراءته لا تصح، لأن ابن مسعود لم تكن قراءته تخالف قراءة المصحف العثماني، وهذا أمر سبق أن بيناه مرارا.

والرواية الثامنة والعشرون: ((حدثنا خالد بن عمرو، عن أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، قال: هي في قراءة أبي بن كعب " مثل نور من آمن به " أو قال:" مثل من آمن به"))[7].

وفي القرآن الكريم ((اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ **مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ** فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ...)(النور: 35)).

---

1 المزي تهذيب الكمال، رقم: 1438، ج 7 ص: 115 و ما بعدها، 119. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ص: 167، رقم: 141.

2 المعارف، ص: 139.

3 أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 1099، ج 1: 179.

4 أبو جعفر الكليني: الكافي، ج 3 ص: 386، ج 3 ص: 65، ج 6 ص: 306.

5 ابن داود الحلي: رجال ابن داود، رقم: 163، ص: 342.

6 بن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 68، ج 9 ص: 30.

7 القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 535.

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: خالد بن عمرو بن مُحَّد بن عبد الله بن سعيد بن العاص الأموي أبو سعيد (من الطبقة التاسعة): مُنكر الحديث، ليس بثقة، يروي أحاديث بواطيل، كذاب، حدث عن شعبة أحاديث موضوعة، متروك الحديث، ضعيف[1].

والثاني: عيسى بن أبي عيسى ماهان أبو جعفر التميمي(ت هـ)، قيل فيه: ليس بالقوي، ثقة، فيه ضعف من أهل الصدق سيء الحفظ، انفرد عن المشاهير بمناكير[2]، يهم كثيرا، فيه شيء، ذكره الذهبي في الضعفاء[3].

والثالث: الربيع بن أنس البكري أو الحنفي بصري نزل خراسان (ت 140هـ)، قيل فيه: صدوق، ليس به بأس، له أوهام، فيه تشيع مُفرط، كان الناس ((يتقون من حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه، لأن في أحاديثه عنه اضطرابا كثيرا))[4].

وآخرهم- الرابع-: رفيع بن مهران أبو العالية الرياحي(ت نحو 90هـ): ثقة كثير الإرسال[5]. كان كان رفاعا للأحاديث غير المرفوعات[6]. وبما أن هذا حاله، وهنا لم يصرّح بالسماع فالإسناد لا يصح من جهته.

والرواية التاسعة والعشرون: ((حدثنا يزيد، عن جرير بن حازم، عن الزبير بن خريت، عن عكرمة، عن ابن عباس، أنه كان يقرأ (فليس عليهن جناح أن يضعن من ثيابهن غير متبرجات) ويقول: « هو الجلباب »))[7].

---

1 ابن حجر: تهذيب، ج 2 ص: 73.
2 ابن حجر: تهذيب، ج 11ص: 37.
3 المغني في الضعفاء، ص: 245، رقم:4820.
4 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 461، ج 2 ص: 155. و التقريب، رقم: 1887، ج 1 ص: 293. و أشير هنا إلى أن الشيعة الإمامية لم يذكروه من بين رجالهم حسب مصادرهم المتوفرة لدي.
5 ابن حجر: التقريب، رقم: 1958، ج 1 ص: 303.
6 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 1 ص: 338.
7 القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر:، 536.

وفي القرآن الكريم ((وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحاً فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (النور: 60)).

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: يزيد بن هارون بن زاذان بن ثابت السلمي أبو خالد (118- 206 هـ قارب 90 سنة)، قيل فيه: ثقة، صدوق، ثبت، يُدلس، لا يُميز ولا يُبالي عمن روى، فيه ضعف[1]. وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والثاني: جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي أبو النضر البصري (ت 170هـ): ثقة، ليس به بأس، ضعيف عن قتادة حدث عنه بأحاديث مناكير، كثير الغلط، حدث عن بعض الرواة ولم يسمع منهم، نسبه يحي الحماني إلى التدليس[2]. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس(ت 107 هـ)، قيل فيه: ثقة، كذاب، تركه مالك، مضطرب الحديث، كان قليل العقل، ليس بثقة، كان يرسل. و حدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم،ولا أدرك بعضهم[3]. وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.هذا فضلا على أن الرجل مُتهم من جهة ضبطه وعدالته[4].

والرواية الثلاثون: ((حدثنا مروان بن معاوية، عن العلاء بن عبد الكريم، عن مجاهد، قال: في قراءة ابن مسعود: (قال الذي عنده علم من الكتاب أنا **أنظر في كتاب ربي** وآتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك))[5].

---

[1] ابن حجر: تهذيب، ج 10، ص: 258. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 4 ص: 145.

[2] ابن حجر: تهذيب، ج 1 ص:48. و العلائي: جامع التحصيل، ص: 153.

[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 476، ج 6 ص: 292 و ما بعدها. و العلائي: جامع التحصيل، ص: 239.

[4] دافع ابن حجر عن عدالة و وثاقة عكرمة مولى ابن عابس، لكنه كان دفاعا ضعيفا، لم يرق إلى القطع و الإثبات،و الذي ذكره ما هو إلا ترجيحات ظنية، غير كافية للرد على الذين طعنوا فيه. (ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 476، ج 6 ص: 292 و ما بعدها). وعليه فإن عدالة الرجل تبقى معلقة، فلا هي ثابتة، و لا هي مرفوعة. و تحتاج إلى مزيد من البحث و التحقيق للوصول إلى موقف صحيح.

[5] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر:، 540.

وفي القرآن الكريم ((قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ)(النمل: 40)).

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري الكوفي ثم المكي (ت 193 هـ)،قيل فيه: ثقة ثقة، ((ثقة فيما يروي عن المعروفين وضُعفه فيما يروي عن المجهولين)). و((كان يلتقط الشيوخ من السكك...ثقة ثبت ما حدث عن المعروفين فصحيح، وما حدث عن المجهولين ففيه ما فيه وليس بشيء))[1]. و((كان يغير الأسماء يعمى على الناس)). و كان يحدث ((عن الحكم بن أبي خالد وإنما هو حكم بن ظهير))[2]. وقال فيه ابن معين: ((ما رأيت أحيل للتدليس منه))[3]. وهذا الرجل عده الشيعة الإمامية من رجالهم[4]. وهو ابن عم أبي إسحاق السبيعي[5] كبير عائلة السبيعي الشيعية الإمامية، وقد سبق ذكر كبار أفرادها.

وقد انفرد هذا الرجل بالرواية عن مجهولين، كما هو حال قريبه أبي إسحاق السبيعي، ذكر بعضهم الذهبي في: المغني في الضعفاء، منهم:، سالم بن مخراق، وسيف بن أبي زياد، ومُحَمَّد بن حسان[6].

فواضح من ذلك أن الرجل متلاعب مدلس عن سبق إصرار وترصد، ويتعمد تغيير الأسماء والتلاعب بها. وهذا دليل قوي يُرجح بأن الرجل كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث. والشاهد على هذا أيضا أن الشيعة الإمامية عدوه من رجالهم، وهو ابن عم أبي إسحاق السبيعي الذي أثبتنا سابقا أنه من الشيعة الإمامية.

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذسب، ج 9 ص: 69.
[2] ابن حجر: تهذيب التهذسب، ج 9 ص: 69.
[3] سبط ابن العجمي: التبيين لاسماء المدلسين، رقم: 76، ص: 11.
[4] أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 4583، ج 2 ص: 24. و عبد الحسين الشبستري: أصحاب الإمام الصادق، ط1، قم، إيران، 1418، ج 4 ص: 234.
[5] ابن حجر: تهذيب التهذسب، ج 9 ص: 69.
[6] الذهبي: المغني في الضغفاء، ص: 119، 138، 276.

وقد فسر الذهبي مواقف مروان بن معاوية بقوله: ((قلت: إنما الضعف من قبلهم، كان يروي عن كل ضرب، وقد كان سفيان الثوري مع جلالته يفعل كذلك))[1].

وأقول: هذا تبرير ضعيف، ولا يرفع الاتهام الموجه للرجل في نيته. لأن الضعفاء والثقات موجودون في المعروفين والمجهولين، وهذا يتطلب من الثقة أن يكون ثقة في كل الأحوال، وليس كحال هذا الرجل. فكيف يكون حال هذا الرجل ثقة في المعروفين دون المجهولين؟؟!!. علما بأن مشكلة هذا الرجل ليست في ذلك فقط، وإنما هي في أنه كان يتعمد تغيير الأسماء،و يحتال ليدلس على الناس. فالمشكل أولا في هذا الرجل أساسا، ثم يأتي من يروي عنهم ثانيا.

وليس صحيحا أنه ((ثقة ثبت ما حَدّث عن المعروفين فصحيح))، فهذا ليس حكما مطلقا، فقد حدث عن زنديق كذاب وضاع معروف، هو: مُحَمَّد بن سعيد المصلوب قتله الخليفة العباسي على الزندقة، روى عنه مروان بن معاوية، ولكي يُخفي حال هذا الزنديق كان يُغير اسمه، ويقول: ((حدثنا مُحَمَّد بن قيس))[2]. فلماذا فعل هذا؟؟، أليس هذا الفعل جريمة مُتعمدة في حق الشرع والعلم؟؟!!. وأليس تغيير الاسم قد يُحول الخبر من ضعيف إلى صحيح، مع أنه غير صحيح، وقد ينقله من الصحة إلى الضعف مع أنه صحيح؟؟.

ومن ذلك أيضا أنه حدث عن الحكم بن ظهير الكوفي (180هـ)، وهذا معروف بأنه متروك، ضعيف . مُتهم بالرفض، ليس بثقة ولا يُحتج به[3]. ولم يكتف بالرواية عنه فقط، وإنما كان يُغير اسمه ويقول: عن الحكم بن أبي خالد[4]. فهل تحديثه عن هذا الراوي الضعيف بهذا التحريف يجعل خبره صحيحا؟؟!!.

وكذلك حدث عن بشر بن نمير القشيري البَصْرِيّ، وهو معروف لدى المحدثين بأنه ضعيف، متروك، وقال فيه أحدهم: ((كان ركنا من أركان الكذب))[5]. فهل بعد هذا تصح مقولة: ((ثقة

---

[1] الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 17 ص: 49.

[2] المزي: تهذيب الكمال، ج 25، ص: 265 وما بعدها. و العقيلي: الضعفاء الكبير، ج 2 ص: 197. و وعبد الله الجديع: تحرير علوم الحديث، ج3 ص: 208.

[3] ابن حجر: التقريب، ج 1، ص: 229. و المزي: تهذيب الكمال، ج 7 ص: 101 وما بعدها.

[4] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 9 ص: 69.

[5] المزي: تهذيب الكمال، ج 4 ص: 156 وما بعدها.

ثقة ثبت ما حدث عن المعروفين فصحيح))؟؟!!، إنها لا تصح على إطلاقها، وإنما تصدق على المعروفين الثقات، ولا تصدق على المعروفين الضعفاء.

وبناءً على ذلك، فواضح من أحوال هذا الرجل أنه كان يتعمد أن يكون ثقة في المعروفين لكي لا ينكشف أمره بسهولة، وهذا خلاف ما يتعلق بالمجهولين، فهم غير معروفين للناس يمكنه أن يتصرف بحرية في التلاعب بالمرويات، والتحايل بها على الناس. بل إنه كان يتلاعب حتى بالمعروفين واكتشفوا أمره. فأية ثقة في هذا الرجل؟؟!!. وبما أن الرجل ذلك حاله، وهنا قد عنعن، والخبر مُنكر موافق لمذهبه،فالإسناد لا يصح من جهته.

والثاني: مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي المكي مولاهم (ت نحو: 103هـ، عن 83 سنة): ثقة يرسل، حدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم كعلي وسعد – رضي الله عنهما –، كان يُدلس، وعنعنته لا تفيد الوصل[1]. و هو هنا لم يصرح بالسماع، ولم يلحق بابن مسعود، فالإسناد لا يصح من جهته.

والرواية الواحدة والثلاثون: ((حدثنا أبو النضر، وحجاج، عن شعبة، عن أبي جمرة، قال: قال لي ابن عباس في هذه الآية" بل ادارك علمهم في الآخرة" قال: (بلى آدرك علمهم في الآخرة) « أي لم يدرك ». قال أبو عبيد: يعني أنه قرأها بالاستفهام))[2].

وفي القرآن الكريم: ((بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُم مِّنْهَا عَمِونَ)(النمل: 66)).

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: أبو النضر هاشم بن القاسم الليثي البغدادي (134-207 هـ): ثقة ثبت[3].، لكنه هنا قد عنعن، وبما أنه عاش في زمن كان فيه التفريق بين السماع والعنعنة معروفا و مطلوبا، وقد روى له مسلم أكثر من 30 رواية كلها بحدثنا[4]. فهذا يعني أن

---

[1] بن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 68، ج 9 ص: 30.
[2] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر:، 541.
[3] المزي: تهذيب الكمال، ج 30 ص: 134.
[4] أنظر مثلا: صحيح مسلم، ج 1 ص: 12، رقم: 36، ص: 32، رقم: 111.

الرجل كان حريصا على التفريق بينهما،والالتزام بحدثنا في موضع السماع. وبما أنه هنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله بينه وبين شعبة.

والثاني: حجاج بن مُحَمَّد، ذكرنا سابقا أنه كان يُدلس، وبما أنه هنا قد عنعن الإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: شعبة بن الحجاج، سبق تفصيل أحواله، وخلاصتها أن الرجل مع كونه ثقة إلا أن فيه ضعفا من جهة ضبطه، وكان يُدلس، وبما أنه هنا قد عنعن، ومتن الخبر مُنكر، فإن الإسناد بينه وبين أبي جمرة لم يثبت اتصاله.

والرواية الثانية والثلاثون: ((حدثنا حجاج، عن ابن جريج، عن عكرمة، قال: في القراءة الأولى: ((فلما خر تبينت الإنس أن الجن لو كانوا يعلمون الغيب))[1].
وفي القرآن الكريم ((فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ)(سبأ: 14)).

وإسنادها لا يصح، لأن حجاج بن مُحَمَّد مدلس، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته. و ابن جريج ذكرنا بأنه حاطب ليل، صاحب غثاء، كثير التدليس والإرسال، والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح بينه وبين عكرمة.

وعكرمة مولى ابن عباس، قيل فيه: ثقة، كذاب، تركه مالك، مضطرب الحديث، كان قليل العقل، ليس بثقة، كان يرسل. و حدث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم،ولا أدرك بعضهم[2]. وبما أن هذا حاله، وهنا لم يذكر مصدر خبره، فالخبر منقطع.

---

[1] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 545.
[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 476، ج 6 ص: 292 و ما بعدها. و العلائي: جامع التحصيل، ص: 239.

والرواية الثالثة والثلاثون: ((حدثنا مروان بن معاوية، عن مُحَّد بن أبي حسان، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس، أنه كان يقرأ" والشمس تجري لا مستقر لها"))[1].

وفي القرآن الكريم ((وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ)(يس: 38)).

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: مروان بن معاوية، ضعيف، متلاعب، مدلس سبق تفصيل حاله في الرواية الثلاثين.

والثاني: مُحَّد بن أبي حسان، قيل فيه: ضعيف، كذاب، مُنكر الحديث، كان يضع الحديث[2].

والثالث: عمرو بن دينار المكي، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه مدلس، وفيه ضعف، والراجح أنه شيعي إمامي، وحدث بالقراءات عن ابن عباس ولم يسمعها منه. وبما أن هذا هو حاله، و هنا قد عنعن عن ابن عباس فالإسناد لا يصح من جهته.

والرواية الرابعة والثلاثون: ((حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن ابن سيرين، قال: في قراءة ابن مسعود (إن كانت إلا زقية واحدة) وفي قراءتنا " إِن كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ" "يس: 29"))[3].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: أيوب بن أَبي تميمة السختياني (ت131هـ، عن 63 سنة)، تقدم أنه ثقة، وكان يُدلس، وبما أنه هنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والثاني: مُحَّد بن سيرين (ت110 هـ عن 77 سنة): ثقة ثبت[4]. كان كثير الإرسال، حدث عن أقوام لم يدركهم، وآخرين لم يسمع منهم، فأرسل عن ابن عباس، وابن عمر، وعائشة وغيرهم[5]. والإسناد بينه وبين ابن مسعود منقطع، لأنه عندما مات ابن مسعود(ت32هـ) لم يكن ابن سيرين قد ولد أصلا، أو أنه كان ما يزال رضيعا.

---

1 القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 548.

2 الذهبي: الميزان، ج 5 ص: 468 و ما بعدها.

3 القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 549.

4 ابن حجر: تقريب التهذيب، ج 2 ص: 85.

5 العلائي: جامع التحصيل، ص: 264.

والرواية الخامسة والثلاثون: ((حدثنا نعيم بن حماد، عن عبد العزيز بن مُحَمَّد، عن مُحَمَّد بن عجلان، عن عون بن عبد الله بن عتبة، أن ابن مسعود، أقرأ رجلا " إن شجرة الزقوم طعام الأثيم" فقال الرجل: (طعام اليتيم) فرددها عليه، فلم يستقم به لسانه. فقال: « أتستطيع أن تقول (طعام الفاجر)؟ » قال: نعم. قال: « فافعل »))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الهدي أبو عبد الله المروزي نزيل مصر (ت 228هـ): ثقة، صدوق، له أوهام و مناكير كثيرة لا يُتابع عليها، ليس في الحديث بشيء، لكنه صاحب سنة، عنده أحاديث ليس لها أصل، ضعيف، ليس بثقة، وضع أحاديث لتقوية السنة، ولذم أبي حنيفة[2].

والثاني: عبد العزيز بن مُحَمَّد أبو مُحَمَّد الجهني مولاهم المدني الدراوردي (ت186هـ)، قيل فيه: ثقة، سيء الحفظ، ليس بالقوي، لا يُحتج به، ليس به بأس، يغلط، حديثه عن عبيد الله بن عمر مُنكر، كثير الوهم، يلحن لحنا مُنكرا. وحدث عن بعض الرواة و لم يسمع منهم. إذا حدث من حفظه جاء ببواطيل[3]. وعده الشيعة من رجالهم[4].

والثالث: مُحَمَّد بن عجلان المدني (ت 148 هـ): سيئ الحفظ، اختلطت عليه كثير من أحاديثه، مضطرب في حديث نافع، مدلس[5].و قد جعله الشيعة الإمامية من رجالهم،ومن أصحاب بعض أئمتهم[6].

[1] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر:، 555.
[2] ابن حجر: تهذيب، ج 9 ص: 329.
[3] ابن حجر: تهذيب، ج 5 ص: 244، 245. و العلائي: جامع التحصيل، ص: 248.و الذهبي: المغني في الضعفاء، ص: 192.
[4] علي البروجردي: طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، ج 2 ص: 64. و عبد الحسين الشبستري: أصحاب الإمام الصادق، ج 3 ص: 226.
[5] العلائي: جامع التحصيل، ص: 109، رقم: 47، ص: 266، رقم:698. و الذهبي: في المغني في الضعفاء، ص: 300، رقم:5816.
[6] أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، ج 1 ص: 232، 48. و حسين الشبستري: أصحاب الإمام الصادق، ج 4 ص: 141.

وآخرهم- الرابع-:عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبد الله الكوفي(ت قبل:120 هـ): ثقة، كثير الإرسال، فأرسل عن أبيه، وعمه، وعن كثير من الصحابة، كعبد الله بن مسعود[1]. وبما أنه كذلك، فالإسناد لا يصح من جهته.

والرواية السادسة والثلاثون: ((حدثنا قبيصة، عن سفيان، عن ليث بن أبي سليم، عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد، قالت: سمعت رسول الله - ﷺ - يقرأ (**ويل أمكم قريش** إيلافهم، رحلة الشتاء والصيف))[2].

وفي القرآن الكريم ((**لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ** ايلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ)(قريش:1-4)).

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: قبيصة بن عقبة بن مُحَمَّد بن سفيان السوائي (ت 215هـ)، قيل فيه: ثقة، صدوق، كثير الغلط في سفيان الثوري، لأنه سمع منه وهو صغير[3]. لم يُحدث عنه أحمد بن حنبل[4]. قال ابن معين: ليس بذاك القوي، ثقة إلا في حديث سفيان الثوري[5]. وهو هنا هنا قد روى عن الثوري فالإسناد لا يصح من جهته.

والثاني: سفيان الثوري، ذكرنا مرارا أنه ثقة، لكنه يُدلس، وبما أنه هنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

---

[1] ابن حجر: تهذيب، ج 7 ص: 124.
[2] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر:، 573.
[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 631، ج 7 ص: 248 و ما بعدها.
[4] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج:6، ص: 430.
[5] الذهبي: الميزان، ج 2 ص: 260.

والثالث: ليث بن أبي سليم بن زنيم القرشي مولاهم أبو بكر الكوفي (ت نحو: 143هـ)، قيل فيه: مضطرب الحديث، ضعيف، لم يحدث عنه يحي بن سعيد، لا بأس به، عامة شيوخه غير معروفين، سيء الفظ، كثير الغلط، لا يُحتج بحديثه، مُنكر الحديث، صاحب سنة[1].

وآخرهم- الرابع-: شهر بن حوشب: شهر بن حوشب الأشعري الشامي (ت 112هـ): متروك، ليس بالقوي، ضعيف، ينبغي أن لا يُغتر به ولا بروايته، ثقة ما أحسن حديثه، ليس به بأس، ثبت، ساقط، أنفرد بأحاديث لم يُشاركه أحد فيها. رُويت عنه أحاديث طوال عجائب. و روى عن النبي–عليه الصلاة و السلام – أحاديث في القراءات لم يأت بها غيره. روى المعضلات عن الثقات، و المقلوبات عن الأثبات. لا يُحتج بحديثه و لا يُتدين به[2]. و قد عده الشيعة من أصحاب بعض أئمتهم و رووا عنه روايات إمامية[3]. و أحواله المتناقضة هي شاهد قوي على أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث.

والرواية السابعة والثلاثون: ((حدثنا مُحَمَّد بن جعفر، عن شعبة، عن أبي نوفل بن أبي عقرب، عن ابن عباس، أنه قرأ (إذا جاء فتح الله والنصر)) [4].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: مُحَمَّد بن جعفر غندر الهذلي البصري(ت193هـ): ثقة، فيه غفلة و بلادة[5]. في غير شعبة يُكتب حديثه ولا يُحتج به[6]. فالرجل فيه ضعف من جهة ضبطه، حتى في شعبة بسبب ما فيه من غفلة وبلادة. ويقوي هذا أن متن الخبر مُنكر، وهنا قد عنعن، فالإسناد لم يثبت من جهته.

---

1 ابن حجر: تهذيب، ج 7 ص: 332.
2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 3 ص: 254.
3 انظر مثلا: علي الأبطحي: تهذيب المقال في تنقيح كتاب الرجال للنجاشي، ط2، قم، ج 7 ص: 132. و الكليني: الكافي، ج 2 ص: 200.
4 القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 574.
5 ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 63. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 2295، ج 3 ص: 224.
6 الذهبي: الميزان، رقم: 7324، ج 5 ص: 419.

والثاني: شعبة بن الحجاج، ثقة، فيه ضعف من جهة ضبطه، يُدلس، وبما أنه هنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

والرواية الثامنة والثلاثون: ((حدثنا عبد الله،حدثنا عبد الرحمن بن مُحَّد بن سلام، حدثنا كثير بن هشام، حدثنا جعفر بن برقان قال: سمعت ميمون بن مهران يقول، وتلا هذه السورة: " والعصر إن الإنسان لفي خسر. **"وإنه فيه إلى آخر الدهر"**. إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالصبر "، ذكر أنها في قراءة عبد الله بن مسعود "))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: جعفر بن برقان الكلابي) (ت 150 هـ)، قيل فيه: ثقة، فيه ضعف واضح من جهة الضبط،و روى مناكير، وحدث عن بعض الرواة و لم يسمع منهم[2].وكان كثير الخطأ في حديثه. وقال فيه أبو بكر بن خزيمة: لا يُحتج به إذا انفرد بشيء[3]. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه.

والثاني: ميمون بن مهران الجزري أبو أيوب أصله كوفي (40- 117هـ)، قيل فيه: ثقة،يرسل، قد حدث عن بعض الصحابة ولم يلحق بهم، كعمر والزبير- رضي الله عنهما.و كان فيه تشيع يفضل عليا على عثمان- رضي الله عنهما- ثم أصبح يفضل عثمان عندما قال له عمر بن عبد العزيز: أيهما أحب اليك رجل أسرع في كذا،أو رجل أسرع في المال؟ قال: فرجعت وقلت: لا أعود))، و كان يحمل على علي بن أبي طالب[4]. و يُذكر أن هذا الرجل ولد سنة 40،وعبد الله بن مسعود توفي سنة 32 هـ.

وجعله الشيعة من رجالهم، و رووا له في كتبهم روايات إمامية[5]. فهل كان هذا الراوي يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث أم لا؟؟!!، وهل هذه الرواية تعود إلى مرحلة إظهار تشيعه، أم

---

1 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 297.

2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 131، ج 1 ص: 57-58. و العلائي: جامع التحصيل، ص: 154.

3 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 934، ج 5 ص: 15.

4 المزي: تهذيب الكمال، رقم: 6338، ج 29 ص: 210 و ما بعدها، 226. و ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 703، ج 9 ص: 279.

5 أنظر مثلا: ابن بابويه القمي: الخصال، ج 2 ص: 292. أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 805، ج 1 ص: 131. و علي البروجردي: طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، رقم: 7714، ج 3 ص: 134.

بعدها؟؟!!.لكن الثابت من أمر الرجل أن الخبر بينه وبين ابن مسعود منقطع، لأنه لم يلحق به، ولا ذكر مصدر خبره، فالإسناد من جهته لا يصح، ويعني أن الرجل أسقط الواسطة الذي بينهما.

ومن طرقها: ((حدثني ابن عبد الأعلى بن واصل، قال: ثنا أبو نعيم الفضل بن دكين، قال: أخبرنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمرو ذي مرّ، قال: سمعت عليا –ﷺ– يقرأ هذا الحرف(وَالْعَصْرِ "**وَنَوَائِب الدَّهْرِ**"، إنَ الإنْسانَ لَفِي خُسْرٍ، "وإنه فيه إلى آخر الدهر"))[1].

وإسنادها هذا لا يصح، لأن من رواته: أبو نعيم الفضل بن دكين، قال: تقدم. ((130-219هـ)، سبق تفصيل أحواله في الفصل الأول، وتبين أنه ضعيف، مُدلس، شيعي إمامي، كان يُمارس التقية في تعامله مع أهل الحديث.

والثاني: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي (100-،160هـ): سبق تفصيل أحواله في الفصل الأول، وتبين أنه ضعيف مّدلس، شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث.

والثالث: أبو إسحاق السبيعي الكوفي سبق تفصيل أحواله، وتبين أنه ضعيف، كثير التدليس والإرسال، شيعي كان يُمارس التقية، وهو هنا قد عنعن. فالإسناد لا يصح من جهته.

وآخرهم- الرابع-: عمرو ذو مرّ، لا يُعرف، مجهول من جملة مشايخ أبي إسحاق السبيعي المجهولين[2].

ومن طرقها أيضا:((حدثنا أبو كُرَيب، قال: ثنا وكيع، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن عمرو ذي مرّ، أن عليا ﷺ قرأها(وَالْعَصْرِ وَنَوَائِب الدَّهْرِ، إنَّ الإنْسانَ لَفِي خُسْر))[3].

---

[1] الطبري: تفسير الطبري، ج 24 ص: 589، 590.
[2] الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 6481، ج 5 ص: 250 و ما بعدها.
[3] الطبري: تفسير الطبري، ج 24 ص: 589، 590.

وإسنادها لا يصح لعنعنة وكيع وسفيان الثوري، أو ابن عيينة، ولِما ذكرناه عن ضعف أبي إسحاق السبيعي وعمرو ذي مر.

والرواية التاسعة والثلاثون: ((حدثنا عبد الله، حدثنا خشيش بن أصرم، حدثنا عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه قال: كان ابن عباس يقرأ: (وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون آمنا به))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: عبد الرزاق بن همام الصنعاني تقدم تفصيل أحواله وتبين انه مُدلس، والراجح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته مع أهل الحديث. وبما أنه هذا حاله فالإسناد لا يصح من جهته.

والثاني: معمر بن راشد، سبق تفصيل أحواله، وتبين أنه كثير الأخطاء والأوهام، كان يُدلس، والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث. وبما أنه هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: طاوس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحميري الجندي (ت 106هـ): ثقة، كان يُدلس، من ذلك أنه روى عن ابن عباس أشياء لم يسمعها منه، وأرسل الحديث عن بعض الصحابة ولم يسمع منهم، كمعاذ بن جبل[2]، وقال سفيان الثوري: كان طاووس يتشيع[3]. وجعله ابن قتيبة من رجال الشيعة، وألحقه بهم أيضا الشهرستاني[4]. وعده الشيعة الإمامية من رجالهم، و

---

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 348- 349.
[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 14، ج 4 ص: 6. و أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، رقم: 26، جص: 107.
[3] الذهبي: سير أعلام، رقم: 13، ج 5 ص: 44.
[4] المعارف، ص: 139. الشهرستاني: الملل و النحل، ج 1 ص: 172.

أحد أصحاب بعض أئمتهم[1]. وبما أنه كذلك، وهنا لم يصرّح بالسماع فالإسناد لا يصح من جهته.

والرواية الأربعون: ((حدثنا عبد الله،حدثنا مُحَمَّد بن معمر، حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج قال: أخبرني ابن أبي حميد قال: أخبرتني حميدة قالت: أوصت لنا عائشة -رضي الله عنها- بمتاعها، فكان في مصحفها: (إن الله وملائكته يصلون على النبي "**والذين يصلون الصفوف الأول** ")) [2].

وفي القرآن الكريم ((إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً)(الأحزاب: 56)).

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: مُحَمَّد بن أبي أيوب أبو عاصم الثقفي الكوفي، صدوق من الطبقة السابعة[3]. وحاله هذا لا يجعله ثقة ولا حجة، لأن مرتبة صدوق تُشعر بالتعديل دون الضبط. ويزيدها ضعفا أنه عنعن عن ابن جريج ولم يسمع منه.

والثاني: ابن جريج، تقدم تفصيل حاله وتبين أنه، حاطب ليل، صاحب غثاء، كثير التدليس والإرسال، والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث.

والثالث: مُحَمَّد بن أبي حميد إبراهيم الأنصاري الزرقي، قيل فيه: ضعيف، ليس بثقة، منكر الحديث، لا يُحتج به، يروي المناكير عن الثقات[4].

وآخرهم: حميدة ابنة أبي يونس مولاة عائشة، لم أعثر لها على ترجمة ولا على حال، و يبدو أنها مجهولة.

---

1 مُحَمَّد جعفر الطبسي: رجال الشيعة في أسانيد السنة، رقم: 54، ج: 1 ص: 331 و ما بعدها. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 1166، ج 1 ص: 187. و ابن داود الحلي: رجال ابن داود، رقم: 787، ص: 153.

2 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 368 و ما بعدها.

3 ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 58.

4 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 184، ج 8 ص: 96.

والرواية الواحدة والأربعون: ((حدثنا عبد الله،حدثنا مُحَمَّد بن عبد الله المخرمي، حدثنا زكريا بن عدي، حدثنا حفص، عن الشيباني، عن عطاء البزاز، عن يسير بن عمرو، عن عبد الله، أنه قرأ (إن الله لا يظلم مثقال نملة))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي (117-194 هـ)، قيل فيه: ثقة، صدوق، كثير الغلط كان يرسل،و يُدلس، حدث بحديث عن راوٍ لم يسمعه منه. كان مُخلطا[2].، قال علي بن المديني: أحاديثه عن جعفر بن مُحَمَّد- الصادق- مُنكرة، وعن مالك مقاربة[3].

وجعله الشيعة من رجالهم، ومن أصحاب بعض أئمتهم والراوين عنهم، ووثقوه، و أثنوا عليه، و رووا عنه روايات إمامية، و اعتمدوها، لكن أشار بعضهم إلى أنه من العامة[4]. وقد سبق أن ذكرنا شواهد أخرى تدل على تشيعه وممارسته للتقية. وبما أن حاله كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والثاني: عطاء بن عطاء البزاز مولى بني يشكر أبو يزيد (ت هـ): ليس بشيء[5]. والثالث: يسير بن عمرو(ت 85 هـ): ثقة، ليس بالقوي[6]. وبما أنه كذلك وهنا قد عنعن الإسناد لا يصح من جهته.

---

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 293- 294.

[2] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 1 ص: 252، رقم: 584. و ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 1 ص: 279.

[3] ابن أبي حاتم: الجرح و التعديل، ج 2 ص: رقم: 265.

[4] عبد الحسين الشبستري: أصحاب الإمام الصادق، رقم: 886، ج 1 ص: 424. و أبو العباس النجاشي: رجال النجاشي، رقم: 346، ج 136. و ابن بابويه القمي: كتاب الخصال، الحوزة العلمية، قم، 1403، ج 2 ص: 7. و آغا برزك: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج 34 ص: 30. و أبو جفر الطوسي: الفهرست، ج 1 ص: 187.

[5] بن أبي حاتم: الجرح و التعديل، رقم: 1876، ج 3 ص: 338.

[6] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 639، ج 10 ص: 267.

والرواية الثانية والأربعون: ((حدثنا عبد الله حدثنا مُحَمَّد بن بشار، حدثنا مُحَمَّد، حدثنا شعبة، عن الحكم قال: " في قراءة عبد الله (بل يداه بسطان))[1].

وفي القرآن الكريم ((وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ)(المائدة: 64)).

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: مُحَمَّد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبدي أبو بكر الحافظ البصري بندار (ت 167- 252هـ))،وثقه كثير من أهل الحديث، لكن بعضهم استضعفه وكذبه[2].

والثاني: شعبة بن الحجاج، ثقة لكنه يُدلس، وبما أنه هنا قد عنعن، فالإسناد من جهته لم يثبت اتصاله.

والثالث: الحكم بن عتيبة الكندي أو مُحَمَّد الكوفي (50- 114 هـ)، سبق تفصيل حاله، فكان مما ذكرناه: ثقة، ثبت، مُدلس، كان يرسل، حدث عن أقوام لم يسمع منهم، كزيد بن أرقم، لم يلق ابن مسعود، قال أحمد العجلي: ((وكان فيه تشيع إلا أن ذلك لم يظهر منه إلا بعد موته))[3]. وقد جعله ابن قتيبة من رجال الشيعة[4]، وعده الشيعة من رجالهم[5] ومن رواة أخبارهم الإمامية عن عن بعض أئمتهم[6]، وجعله الاثنى عشرية من الشيعة الزيدية البترية[7]. وعليه فالإسناد منقطع بينه وبين ابن مسعود.

---

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 293- 295.

[2] الذهبي: المغني في الصعفاء، رقم: 5327، ص: 272.

[3] المزي تهذيب الكمال، رقم: 1438، ج 7 ص: 115 و ما بعدها، 119. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ص: 167، رقم: 141.

[4] المعارف، ص: 139.

[5] أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 1099، ج 1: 179.

[6] أبو جعفر الكليني: الكافي، ج 3 ص: 386، ج 3 ص: 65، ج 6 ص: 306.

[7] ابن داود الحلي: رجال ابن داود، رقم: 163، ص: 342.

والرواية الأخيرة – الثالثة والأربعون-: ((عبد الرزاق،عن بن جريج، عن عطاء أن ابن عباس كان يقرأ" للذين يقسمون من نسائهم فإن عزموا السراح"))[1].

وفي القرآن الكريم ((لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَآؤُوا فَإِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُواْ الطَّلاَقَ فَإِنَّ اللّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)(البقرة: 226 -227)).

وإسنادها لا يصح ن لأن من رواته: عبد الرزاق الصنعاني تقدم تفصيل أحواله وتبين انه مُدلس، والراجح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته مع أهل الحديث. وبما أنه هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد بينه وبين ابن جريج لا يصح لضعف عبد الرزاق، ولعدم اتصاله.

والثاني: ابن جريج، سبق تفصيل حاله وتبين أنه، حاطب ليل، صاحب غثاء، كثير التدليس والإرسال، والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث. ومما ذكرناه عنه: قال عبد الله بن أحمد: ((قال أبي: بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذها، يعني قوله: أخبرت، وحدثت عن فلان)). وقال صالح بن أحمد بن حنبل: قال أبي: **ابن جريج أشر الناس في عطاء**))[2].و قال أحمد أيضاً: ((كل شيء يقول ابن جريج: قال عطاء، أو عن عطاء فإنه لم يسمعه من عطاء))[3]. علما أن أحمد يقصد بأنه أشر في عطاء في الروايات المدلسة،و ليست التي صرّح فيها بالسماع، لأن أحمد قد أثنى عليه في ذلك، بأنه من أثبت الناس في عطاء. وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن عن عطاء فلا يصح الإسناد بينهما.

والثالث: عطاء بن أبي رباح، تقدم تفصيل حاله، وتبين أن فيه ضعفا من جهة ضبطه، وكان يُدلس، وهنا لم يُصرح بالسماع، و روايته منكرة، فالإسناد لم يثبت اتصاله بينه وبين ابن عباس.

---

[1] عبد الرزاق: المصنف، المكتب الإسلامي، بيروت، 1403، ج 6 ص: 454. و ابن أبي شيبة: المصنف، دار الفكر، بيروت، ج 5 ص: 344.

[2] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم:1632، ج 2 ص: 345 و ما بعدها.

[3] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم:1632، ج 2 ص: 345 و ما بعدها، 348.

ومن طرقها: ((حدثنا عبد الله، حدثنا يعقوب بن سفيان، حدثني الحميدي، حدثنا سفيان، عن عمرو قال: كان ابن عباس يقرأ: (وإن عزموا السراح))[1].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: يعقوب بن سفيان بن جوان (ت277 هـ)،قيل فيه: لا بأس به، كان يتشيَّع ويتكلَّم في عثمان[2]. فالرجل ضعيف، لتشيعه، ولأن مرتبته لا تجعله ثقة ولا حجة.

والثاني: سفيان بن عيينة ثقة، لكنه كثير التدليس، وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يثبت اتصاله بينه وبين ابن دينار.

والثالث: عمرو بن دينار المكي، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه مدلس، وفيه ضعف، والراجح أنه إمامي، وحدث بالقراءات عن ابن عباس ولم يسمعها منه. وبما أن هذا حاله، فالإسناد لا يصح من جهته.

وبذلك يتبين أن كل أسانيد تلك الروايات (43 رواية) غير صحيحة، وأنها خبر أحاد لا تواتر، لم ترو إلا عن بعض الصحابة، رواها عنهم أحاد من الرواة. وهذا دليل دامغ على عدم صحتها إسنادا ومتنا، فلو كانت صحيحة لا وصلتنا بالتواتر لأن القرآن الكريم يجب أن يكون متواترا. فهي روايات لم تصلنا بالتواتر، ولا وصلتنا من طرق كثيرة صحيحة.بل إنها لم تصل حتى بطرق الآحاد الصحيحة.

وأما نقدنا لها من جهة مضمونها، فهي متون غير صحيحة أيضا بدليل المعطيات والشواهد الآتية: فمن جهة الرد المجمل فأولا إنها روايات لا أسانيد صحيحة لها، وهذا يُضعفها متنا، ويُفقدها الأساس الصحيح الذي تقوم عليه. فهي روايات لا سند صحيح ترتكز عليه. وهذا وحده يكفي لاستبعدها، بل ولرفضها أيضا.

وثانيا إنها تضمنت القول بأن الزيادات التي ذكرتها كانت قرآنا غير منسوخ، وأن بعض الصحابة كان يقرأ بها حتى بعد توحيد المصاحف، لكنها أُسقطت من المصحف العثماني. وقولها هذا دليل

---

1 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 348- 349.

2 الذهبي: تاريخ الإسلام و وفيات المشاهير و لأعلام، ج 20 ص: 494.

قطعي على بطلانها، لأنه مخالف لما نص عليه القرآن الكريم من أنه كتاب أُحكمت آياته، ولا يأتيه الباطل أبدا، وأن الله تعالى تولى حفظه.

وثالثا إن مما يُبطل تلك الزيادات المزعومة، هو أنه من الثابت تاريخيا أن الصحابة جمعوا القرآن كلها ووحدوا قراءاته في عهدي الخليفتين أبي بكر وعثمان- رضي الله عنهما- فعلوا ذلك بإجماع منهم وبطريقة علمية جماعية أشرف عليها كبير حفاظ القرآن وكُتابه زيد بن ثابت- رضي الله عنه- وعليه فلا يُمكن أن يضيع منهم شيء من القرآن الكريم، وكل رواية تزعم أنه ضاع شيء منه، فهي باطلة قطعا.

ورابعا إن تلك الزيادات المزعومة رويت عن ثلاثة أو أربعة من الصحابة، هم: ابن مسعود، و ابن عباس، وأبي بن كعب، وعلي بن أبي طالب. وهذا لا يصح، لأن الثابت قطعا أن قراءات هؤلاء هي من بين قراءات المصحف العماني، ولا توجد فيها تلك الزيادات[1]. فهذا دليل قطعي على عدم صحتها، وأنها روايات مكذوبة اختلقها المحرفون لغايات في نفوسهم.

وأما من جهة الرد المفصل، فمن ذلك أولا إن قراءة الرواية الأولى (**كالصوف** المنفوش)، لا تتفق مع الرسم العثماني (وَتَكُونُ الْجِبَالُ **كَالْعِهْنِ** الْمَنفُوشِ (القارعة: 5)، فهي مخالفة له، وهذا دليل دامغ على بطلان هذه الرواية. لأن موافقة الرسم العثماني هو شرط من شروط صحة القراءات.

وفيما يخص قولها بأن محمد بن زياد قال: ((أدركت السلف وهم يقرؤون في هذا الحرف في القارعة" وتكون الجبال كالصوف المنفوش "))[2]. فهو شاهد ضدها على أنها غير صحيحة. لأنه إذا كان الأمر كذلك، فمن الذي كان يقرأ بالمصحف العثماني الذي أجمع عليه الصحابة والمسلمون من بعدهم؟؟. ولماذا لم يجعلها العلماء من القراءات الصحيحة لو كان السلف يقرؤون بها؟؟. فلا يصح، ولا يعقل أن يكون السلف يقرؤونها ولا يعتمدونها كقراءة صحيحة؟؟. كما أنه ليس صحيحا أن تلك القراءة كانت معروفة و منتشرة بين السلف، فقد بحثتُ عنها كثيرا، فوجدتها

---

[1] السيد أحمد عبد الرحيم: أسانيد القراء العشرة، ص:14 وما بعدها.
[2] ابن عبد البر: التمهيد لما في موطأ مالك من المعاني و الأسانيد، ج 8 ص: 296.

رواية آحاد غير صحيحة مروية عن سعيد بن جبير، ومُحَّد بن زياد. فلو كانت كما زعمت لوصلتنا بالتواتر، أو على الأقل لرويت من طرق كثيرة صحيحة.

وثانيا إن قراءة الرواية الثانية (**وأصوب قيلا**)، وأنه لا فرق بين أصوب، وأقوم وأهيأ. هي قراءة باطلة، فيها مكر وتلاعب، وتعليل فاسد. لأن تلك الكلمات وإن كان لها معنى عام يجمعها، فإن بينها أيضا فوارق دقيقة من جهة المعنى. لأن كلمة: الصواب، تختلف عن التهيؤ، والتهيئة. وعبارة (أقوم قيلا)، لا تنطبق تماما على(أصوب قيلا، أو أهيأ قيلا). وحتى إذا فرضنا جدلا أن تلك الكلمات لها معنى واحد، فلا يصح تبديل كلماته بمترادفاتها ولا بالقريبة منها، ولا بتلك الكلمات التي ذكرتها الرواية. لأن القرآن الكريم كلام الله ولا يصح ولا يحق لأحد أن يُبدل كلماته. وهو أيضا كتاب مُحكم لا يأتيه الباطل أبدا، وأي حذف منه، أو إدخال فيه ما ليس منه، فيُؤدي إلى انهيار بنائه الداخلي القائم عليه. وهذا يعني أن من يقول بما زعمته تلك الرواية، فهو إما أنه جاهل، وإما أنه مخطئ في قوله، وإما أنه صاحب هوى خبيث هدفه الطعن في القرآن والدعوة إلى تحريفه. وهذا القول الباطل لا يقوله مسلم صادق الإيمان يعي ما يقول، ومن باب أولى أن لا يقوله صحابي.

وثالثا إن قراءة الرواية الثالثة بأن رجلا قرأ على علي بن ابي طالب ((وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ} فقال علي: " إنما هو وطلع منضود" قال: فقال الرجل أفلا تغيرها فقال علي:" لا ينبغي للقرآن أن يهاج ". فهي قراءة لا تصح تؤدي إلى تغيير صورة الرسم العثماني ومعناه. فمن جهة الصورة فالفرق واضح جدا بين: طلح، و طلع، و من جهة المعنى فهو أيضا واضح، فمن معاني الطلح أنه الموز، وأنه شجر عظيم شائك. ومن معاني الطلع ما يبدو من ثمرة النخل في أول ظهورها[1]. وهذه القراءة المزعومة ليست من القراءات الصحيحة[2]، وعليه فلا تصح القراءة بها. ولا يصح تبديل الكلمتين وإخراجهما من موضعيهما. فقوله تعالى: ((وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ (ق: 10))، يختلف عن قوله سبحانه: ((وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ)(الواقعة:27- 29)).

1 مُحَّد بن أبي بكر الرازي: مختار الصحاح، دار الهدى، الجزائر، ص: 257. و علي بن هادية: القاموس الجديد للطلاب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 613.

2 بحثت عنها في كتب القراءات العشر و غيرها فلم أجدها مذكورة من بين القراءات الصحيحة.

وأما قراءة الرواية الرابعة ((آمن الرسول بما أنزل إليه **وآمن** المؤمنون))[1]. فهي قراءة متنها مُنكر، لأن الآية في أصلها ((آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللّهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ)(البقرة: 285)) هي آية تامة سلسة منسجمة مع سياقها ومعناه واضح، ولها موسيقى حلوة. لكن إدخال تلك الزيادة المزعومة يُفسد جانبا من ذلك، ويُنقص كلمة، ويُدخل فيها ركاكة في التعبير. وهي من جهة أخرى زيادة مخالفة للرسم العثماني الذي أجمع عليه الصحابة –رضي الله عنهم-. فهي لا تصح شكلا، ولا مضمونا، ولا تاريخا.

ورابعا إن قراءة الرواية السابعة (طيبات **كانت** أحلت لهم)، هي قراءة مُنكرة، لأن الآية كما هي القرآن الكريم: ((فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ)(النساء: 160)). كاملة تامة سلسة منسجمة مع سياقها شكلا ومضمونا. لكن إقحام تلك الزيادة المزعومة(كانت)، أحدث خللا في الآية وأفسدت جانبا من سلاستها وانسجامها. وهي من جهة أخرى كلمة مخالفة للرسم العثماني،ولا يتطلبها سياق الكلام، لأنه واضح بأنه يتكلم عن الماضي، بمعنى أن الطيبات أُحلت لهم في الماضي من دون أية حاجة إلى إدخال تلك الزيادة المزعومة.

وأما قراءة الرواية التاسعة: ((ولا تخافت بصوتك ولا تعال به))[2]، فهي لا تصح لأنها مخالفة للرسم العثماني مخالفة واضحة وصريحة، وموافقته شرط من شروط صحة القراءة. فشتان بين قوله تعالى: ((وَلاَ تَجْهَرْ بِصَلاَتِكَ وَلاَ تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً)(الإسراء 110))، وبين تلك الزيادة ((ولا تخافت بصوتك ولا تعال به)) فهي مخالفة للقرآن شكلا ومضمونا، والقول بها هو تحريف مُتعمد للقرآن الكريم. وكذلك من جهة المعنى فسياق الكلام في القرآن يتعلق بالصلاة ((وَلاَ تَجْهَرْ بِصَلاَتِكَ وَلاَ تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً)(الإسراء 110)). لكن الزيادة المزعومة حُذفت فيها الصلاة، وجعلت التخافت والتعالي متعلقين بالصوت لا بالصلاة!!. ففسد المعنى، لأنه لم يصبح متعلقا بالصلاة.

---

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 290.
[2] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 291.

وكذلك قراءة الرواية العاشرة: ((فزلزلوا يقول **حقيقة** الرسول والذين آمنوا))[1]. فهي زيادة باطلة لأنها مخالفة للرسم العثماني الذي هو أصل القراءات الصحيحة. ولأن قوله تعالى: ((وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللهِ أَلا إِنَّ نَصْرَ اللهِ قَرِيبٌ)(البقرة: 214)) هو كلام تام بذاته شكلا ومضمونا، و سلس ومنسجم مع سياقه، ولا يحتاج إلى زيادة ولا إلى نقصان. لكن إقحام تلك الزيادة فيه يُفسد جانبا من سلاسته وانسجامه، و يجعله ركيكا. ومن جهة أخرى فهي حشو من الكلام ولا معنى لها. فما معنى (حقيقة الرسول)؟؟. فهذا تلاعب بكتاب الله تعالى وافتراء عليه.

وخامسا إن قراءة الرواية الخامسة عشرة: ((وكفى الله المؤمنين القتال بعلي))[2]. هي كذب مفضوح على القرآن الكريم،وعلى المسلمين، ومختلق هذه الرواية زنديق من دون شك. وهي باطلة بالرد المجمل الذي سبق ذكره،ولأنها مخالفة للرسم العثماني الذي هو شرط من شروط صحة القراءة. ولأنها مخالفة للقراءات الصحيحة المروية عن علي بن أبي طالب،كقراءة عاصم[3]، التي ليس فيها تلك الزيادة المزعومة.

وأما قراءة الرواية السادسة عشرة: ((الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس **يوم القيامة**))، فهي لا تصح لأنها مخالفة للرسم العثماني ومعناها فاسد، لأن المس الشيطاني يكون في الدنيا لا في الآخرة، ويوم القيامة يكون الحساب والعقاب، والشيطان نفسه يكون في العقاب،وتكون كل الأمور قد انكشفت. وعليه فهذه الزيادة مكذوبة مختلقة، وليست من القرآن قطعا، اختلقها الكذابون للطعن في القرآن، واتهام الصحابة بتحريفه.

وكذلك قراءة الرواية السابعة عشرة: قرأ ابن عباس(" فيه آيات بينات"، ثم قال: « لا، » فيه "آية بينة مقام إبراهيم "، وهو هذا الذي في المسجد)). فهي قراءة لا تصح عن ابن عباس، لأنها مخالفة للقراءة الصحيحة المروية عنه في المصحف العثماني، كقراءة ورش، فليس فيها تلك الزيادة المزعومة. ومن جهة أخرى فهي زيادة تشهد على نفسها بأنها مختلقة، لأن الصحيح هو أن بيت

---

1 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 302.
2 الذهبي: ميزان الاعتدال، حققه محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ج 2، ص: 380.
3 السيد أحمد عبد الرحيم: أسانيد القراء العشرة، 36 وما بعدها.

الله الحرام فيه آيات بينات وليس فيه آية واحدة بينة. ولأن قوله تعالى: ((إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكاً وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِناً وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ الله غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ)(آل عمران:96-97))، يعود بالوصف إلى البيت الحرام كله و ليس إلى مقام إبراهيم فقط، لأن البيت الحرام هو أول بيت وضع للناس، ومقام إبراهيم هو جزء من البيت العتيق.

وسادسا إن قراءة الرواية التاسعة عشرة: ((« ما أصابك من حسنة فمن الله، وما أصابك من سيئة فمن نفسك **وأنا كتبتها عليك** »))[1]. هي لا تصح، لأنها مخالفة للرسم العثماني الذي أجمع عليه الصحابة، وأصبح شرطا من شروط صحة القراءة القرآنية. وهي زيادة مقحمة في الآية، ولا يتطلبها سياق الكلام، لأن الآية لم تكن تتكلم عن القضاء والقدر، وإنما كانت تبين للإنسان أنه مسئول عما يصيبه من أعمال سيئة، وأن من فضل الله عليه أنه دله على طريق الخير وحثه عليه، ووفقه على القيام به، وأنه عرفه طريق الشر وحذره منه. لكن تلك الزيادة المزعومة أشارت إلى القضاء والقدر، وهو ليس خاصا بما يُصيب الإنسان من سيئات كما زعمت تلك الزيادة،وإنما هو يشمل كل ما يحدث للإنسان من خير وشر، لأن الله تعالى لا يحدث في ملكه إلا ما شاءه وقدره بعدله وحكمته وقدرته، وإن كان فيه ما لا يرضاه ولا يُحبه.قال سبحانه:((وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ)(التكوير: 29))، و((وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً)(الفرقان: 2))، و((قُل لَّن يُصِيبَنَا إِلاَّ مَا كَتَبَ اللّهُ لَنَا هُوَ مَوْلاَنَا وَعَلَى اللّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ)(التوبة: 51)).

وأما قراءة الرواية الثالثة والعشرين (يدعونه إلى الهدى **بينا**))[2]. فهي زيادة مُقحمة في الآية،لأن قوله تعالى: ((كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى **ائْتِنَا** قُلْ إِنَّ هُدَى اللهِ هُوَ الْهُدَىَ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ)(الأنعام 71))، هو كلام تام سلس منسجم مع سياقه، لا يحتاج إلى أي زيادة ولا نقصان. لكن إدخالها لا ينسجم مع سياق الكلام ومعناه. فكلمة (ائتنا)، هي التي تنسجم مع قوله تعالى ((لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا...)). فهم يدعونه بأن يأتي إليهم ليلتحق بهم. لكن كلمة (بيناً) لا تنسجم مع سياق الآية ((لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى " بينا")).

---

[1] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر:، 495.
[2] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر:، 502.

ومما يدل على أنها زيادة مُقحمة في الآية، أنها لا توافق الرسم العثماني، وهو شرط من شروط صحة القراءة القرآنية. فهي مخالفة للقرآن رسما،وقراءة،ومضمونا. وهذا دليل دامغ على أنها زيادة مكذوبة اختلقها محرفو التاريخ.

وكذلك قراءة الرواية الخامسة والعشرين: (**وقد تركوك أن يعبدوك** وآلهتك)))[1]. فهي قراءة مُنكرة جدا، لأنها مخالفة للرسم العثماني مخالفة بينة، قال سبحانه: ((وَقَالَ الْمَلأُ مِن قَوْمِ فِرْعَونَ أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ **وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ** قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَاءهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ)(الأعراف: 127)). وهذا دليل دامغ على عدم صحتها، لأن موافقته شرط أساسي من شروط صحة القراءة القرآنية.

ومن جهة أخرى فإن سياق الكلام قائم على موسى–عليه السلام– وقومه تابعون له، لهذا جاء منسوبا إلى النبي موسى، و معه المؤمنون به من دون شك. لكن تلك الزيادة نسبت الفعل إلى قوم موسى، بقولها: (**وقد تركوك أن يعبدوك** وآلهتك). وهذا مخالف للقرآن الكريم، ولا يصح إضافته إليهم. وتلك الزيادة هي حشو من الكلام، وعبارة ركيكة أفسدت جانبا من سلاسة الآية وانسجامها ومضمونها. وهذا لا يصح نسبته إلى القرآن الكريم، لأنه كتاب مُحكم مُتقن لا يأتيه الباطل أبدا.

وأما قراءة الرواية السادسة والعشرين ((أهلكناها إلا بذنوب أهلها))، فهي زيادة لا تصح، لأنها مخالفة للرسم العثماني مخالفة بينة، ولأنها نسبت الإهلاك إلى الأرض، وهذا لا يصح، فليست الأرض هي التي تُهلك وتُعاقب، و إنما الناس الضالون هم الذين يُهلكون ويُعذبون. وقد يُعبر عنهم بالقرى والقرون، بمعنى الأجيال والأمم، والأقوام، لأن هذا مُرتبط بالبشر وأفعالهم، ولا علاقة له بالأرض، كقوله تعالى: ((وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ)(الأعراف: 4))،و (مَا آمَنَتْ قَبْلَهُم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَفَهُمْ يُؤْمِنُونَ)(الأنبياء: 6))،و (أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ أَهْلَكْنَاهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ)(الدخان: 37))،ولا يُوجد في القرآن أن الله تعالى عاقب الأرض وأهلها بسبب ذنوب البشر.

[1] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 506، 507.

وأما قراءة الرواية السابعة والعشرين:((أو يكون لك بيت من ذهب))، فهي قراءة لا تصح لأنها مخالفة للرسم العثماني، ولأن ابن عباس –الذي أخذ عنه مجاهد التفسير– فسر الزخرف بالذهب، ولم يجعل كلمة(الذهب) قرآنا[1]. ولأنها أيضا قد وردت رواية عن مجاهد من طريق آخر فسر فيها مجاهد الزخرف بالذهب متبعا لابن عباس من دون أية إشارة إلى تلك القراءة المزعومة[2].

وسابعا إن قراءة الرواية التاسعة والعشرين (فليس عليهن جناح أن يضعن **من** ثيابهن غير متبرجات)،ويقول: « هو الجلباب »))[3]. فهي قراءة لا تصح، لأنه إذا تدبرنا فيها يتبين أنها زيادة مُقحمة في الآية، لا تُؤدي المعنى المقصود من الآية بدقة. لأنه بلا شك أن قوله تعالى: ((وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحاً فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (النور:60)). يعني أنه لا جناح عن القواعد من النساء أن يضعن ثيابهن الخارجي الذي يسترهن – الحجاب، أو الجلباب–. لأن الآية حذرت من التبرج بزينة، وأنه من المعروف من دين الإسلام انه يأمر بالستر وعدم التبرج. وبما أن الأمر هكذا فالصحيح أن الآية سمحت لهؤلاء القواعد بوضع الحجاب بشرط ذكرته الآية، ولا يحتاج سياق الكلام إلى زيادة(**من** ثيابهن). لأن الثياب المقصود هنا هـ والثوب الخارجي الذي يستر المرأة– الحجاب، أو الجلباب–، وليس ثوبا آخر. وعليه فلا يصح أن يُقال: أن يضعن من جلبابهن. فهو إما أن يُوضع كله، وإما أن يُلبس كله. وهذا دليل قوي على أن تلك الزيادة غير صحيحة.

وأما قراءة **الرواية الثلاثين** (قال الذي عنده علم من الكتاب أنا **أنظر في كتاب ربي** وآتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك))[4]. فهي قراءة لا تصح، لأنها مخالفة للرسم العثماني مخالفة بينة، وموافقته شرط أساسي من شروط صحة القراءات القرآنية. ولأن الآية في قوله تعالى: ((قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ)(النمل: 40))، هي تامة بذاتها،

---

[1] الطبري: تفسير جامع البيان، ج 17 ص: 553.
[2] الطبري: تفسير جامع البيان، ج 17 ص: 553.
[3] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 536.
[4] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 540.

وسلسة ومنسجمة مع سياقها ومعناها، ولا تحتاج إلى أية زيادة ولا نقصان. لكن إدخالها في الآية أذهب جانبا من سلاستها وانسجامها، وأوجد فيها ركاكة وحشوا من الكلام.وهذا يعني أن تلك الزيادة ليست قرآنا، لأن القرآن الكريم لا يُوجد فيه ذلك.

وكذلك من جهة المعنى فهي زيادة ليست في محلها، لأن القرآن قال: ((قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ)(النمل: 40)). فالذي عنده علم من الكتاب هو الذي يستطيع أن يأتي بذلك، فهنا الكلام تام ومنسجم. لكنه لا ينسجم مع تلك الزيادة المزعومة((قال الذي عنده علم من الكتاب أنا **أنظر في كتاب ربي** وآتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك))[1]. فهو بما أنه له علم من الكتاب، فلا يحتاج إلى النظر في الكتاب، وإنما عليه أن يتحرك للتطبيق. فهذا شاهد قوي على عدم صحة تلك الزيادة المزعومة.

ومن جهة أخرى فإن تلك الزيادة لا تنسجم مع سياق الآية كما أنزلها الله تعالى، وإنما تنسجم معها لو كانت هكذا ((قال الذي يقرأ الكتاب أنا **أنظر في كتاب ربي وآتيك** به قبل أن يرتد إليك طرفك))[2]. وهذا دليل آخر على عدم صحة تلك الزيادة المزعومة، وأنها زيادة مُقحمة في الآية اختلقها المحرفون لغايات في نفوسهم.

وأما قراءة الرواية الثانية والثلاثين ((فلما خر تبينت الإنس أن الجن لو كانوا يعلمون الغيب))[3]. فهي قراءة لا تصح، لأنها مخالفة للرسم العثماني مخالفة بينة. ولأنها زيادة مُقحمة في سياق الآية، ولا تنسجم مع قوله تعالى:((فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ فَلَمَّا خَرَّ **تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ** أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ)(سبأ: 14)). فالآية تامة شكلا ومضمونا و لا تتطلب تلك الزيادة أصلا.

ومن جهة أخرى فإن سياق الكلام في الآية القرآنية يتعلق بالجن لا بالإنس، وعليه فلا يصح إقحام كلمة الإنس أصلا. لأن الجن هم الذين تبين لهم أنهم لا يعلمون الغيب وليس الإنس، بعدما لبثوا مدة في العذاب المهين. فلو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في ذلك العذاب.

---

[1] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر:، 540.

[2] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر:، 540.

[3] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر:، 545.

وفيما يخص قراءة الرواية الثالثة والثلاثين ((والشمس تجري لا مستقر لها))[1]. فهي رواية لا تصح، لأنها مخالفة للرسم العثماني الذي اتفق عليه الصحابة. ولأنها قررت خلاف ما نص عليه القرآن الكريم ((وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ)(يس: 38))، فهنا اختلاف تناقض، وهذا دليل قطعي على عدم صحة تلك الزيادة المزعومة. لأن القرآن منزه عن التناقض، لقوله سبحانه: ((لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ)(فصلت: 42))، و((أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفاً كَثِيراً)(النساء: 82)).

وثامنا إن قراءة الرواية الرابعة والثلاثين المنسوبة لابن مسعود: (إلا زقية واحدة)، هي قراءة لا تصح، لأنها مخالفة للرسم العثماني، فشتان بين كلمة (زقية)،و(صيحة) الواردة في قوله تعالى: ((كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ)(يس: 29)). ولأنها أيضا مخالفة لقراءات ابن مسعود الصحيحة التي تضمنها المصحف العثماني، كقراءة حفص عن عاصم.

وأما قراءة الرواية الخامسة والثلاثين، ومفادها: ((إن ابن مسعود، أقرأ رجلا " إن شجرة الزقوم طعام الأثيم" فقال الرجل: (طعام اليتيم) فرددها عليه، فلم يستقم به لسانه. فقال: « أتستطيع أن تقول (طعام الفاجر)؟ » قال: نعم. قال: « فافعل »))[2]. فهي قراءة لا تصح لأمرين أساسيين: الأول إنها مخالفة للرسم العثماني مخالفة بينة، وهي دعوة للتلاعب بكتاب الله وتحريفه، وحاشا لابن مسعود أن يقول ذلك.

والثاني إن معنى كلمة (الفاجر) لا ينطبق على كلمة (الأثيم). لأنه من المعروف في اللغة العربية أن الأثيم، هو مرتكب الإثم، وهو الذنب. لكن الفاجر هو المائل، والفجور هو الفسق و الكذب[3]. ولا شك أن هذا الفارق الأساسي بين الكلمتين لا يغيب عن ابن مسعود، مما يدل على أنه مكذوب عليه.

---

[1] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 548.
[2] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 555.
[3] محمد بن أبي بكر الرازي: مختار الصحاح، ص: 12، 315.

وواضح أن ظاهر ما زعمته تلك الرواية هو الحرص على تعليم الناس القرآن وتفهيمهم إياه، لكن باطنها زندقة ومكر، وخداع وتلبيس،وتغليط وطعن مقصود في القرآن الكريم، للتشكيك فيه والتلاعب به.

وفيما يخص قراءة الرواية السادسة والثلاثين: (ويل أمكم قريش)، فهي زيادة لا تصح، لأنها مخالفة للرسم العثماني مخالفة صريحة وواضحة، وهذا وحده دليل كافٍ لرفضها، لأنها خالفت شرطا أساسيا من شروط صحة القراءة. ولأنها زيادة لا يتطلبها سياق الكلام، وأفسدت جانبا من سلاسته وانسجامه، فشتان بين قوله تعالى: ((**لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ** إيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ...)(قريش:1-4))، وبين قول تلك الزيادة: ((" ويل أمكم " قريش إيلافهم...))!!.

وهي من جهة اخرى فإن تلك الزيادة لا يتفق معناها مع باقي الكلام، لأن السورة ليست في موضع التهديد والتخويف، وإنما كانت في موضع الوصف والتذكير والأمر والحث على عبادة الله تعالى.

وكذلك قراءة الرواية السابعة والثلاثين: (إذا جاء فتح الله والنصر)، فهي زيادة الغرض منها التلاعب بالقرآن الكريم والطعن فيه، لأن الصواب هو أن يتقدم النصر على الفتح، لأن النصر هو الذي جاء بالفتح وليس العكس. وقد فتح المسلمون الأمصار بعد انتصارهم لا قبله. وهذا معروف بداهة، فلا فتح دون انتصار، لكن قد يوجد نصر بلا فتح.

وأما قراءة الرواية الثامنة والثلاثين: ((والعصر إن الإنسان لفي خسر. "**وإنه فيه إلى آخر الدهر**". إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالصبر "، ذكر أنها في قراءة عبد الله بن مسعود "))[1]. فهي زيادة لا تصح، لأنها مخالفة للمصحف العثماني رسما ومضمونا، وهذه المخالفة تكفي وحدها للحكم على بطلان تلك الزيادة. ولأنها زيادة تشهد بنفسها على أنها مُقحمة في الآية وليست منها، لأنها أذهبت جانبا من سلاستها وانسجامها، وأدخلت فيها ركاكة وحشوا من الكلام.

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 297.

ومن ذلك أيضا إن قوله تعالى: ((والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات...)) واضح بأنه يقصد الخسران غير المقيد بإطار زمني، فهو خسران ينطبق على كل البشر إلى نهاية العالم، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات. وهذا يعني أن الآية القرآنية تامة كاملة،ولا تحتاج إلى زيادة (وإنه فيه إلى آخر الدهر). فهي زيادة مختلقة وحشو من الكلام يتنزه عنه القرآن الكريم.

وتاسعا إن قراءة الرواية التاسعة والثلاثين: (ويقول الراسخون آمنا به)، فهي لا تصح، لأنها مخالفة للمصحف العثماني رسما وقراءة.ولأنها قراءة أدخلت في قوله تعالى: ((والرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الألْبَابِ)(آل عمران: 7))، اضطرابا، وركاكة، وحشوا من الكلام، وأذهبت منه جانبا من سلاسته وانسجامه. ولأنها زيادة معناها ناقص ولا يُؤدي المطلوب، فهؤلاء الراسخون في ماذا هم راسخون؟؟!!. وهذا خلاف قوله تعالى: ((والرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الألْبَابِ))، فهم راسخون في العلم. فدلّ هذا على أن تلك الزيادة المزعومة هي زيادة مكذوبة اختلقها المحرفون للطعن في القرآن الكريم.

وأما قراءة الرواية الأربعين: (إن الله وملائكته يصلون على النبي "**والذين يصلون الصفوف الأول** ")) [1]. فهي قراءة لا تصح، لأنها مخالفة للرسم العثماني مخالفة صريحة بينة، وهذا وحده كاف لرفضها لأن موافقة الرسم العثماني شرط أساسي من شروط صحة القراءة القرآنية. ولأنها زيادة أدخلت في قوله تعالى: ((إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً)(الأحزاب: 56)). أدخلت فيه اضطرابا، وركاكة، وحشوا من الكلام، وأذهبت منه جانبا من سلاسته وانسجامه شكلا ومضمونا.

وهي من جهة أخرى قسمت الآية إلى قسمين بعدما كانت قسما واحدا مُنسجما قلبا وقالبا. لأن القسم الثاني منها ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً) لا علاقة له بتلك الزيادة

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 368 و ما بعدها.

المزعومة (**والذين يصلون الصفوف الأول**)، ولا ينسجم معها أيضا. وهذه دليل قوي على أنها زيادة مكذوبة اختلقها الكذابون للطعن في القرآن الكريم والصحابة –رضي الله عنهم–.

ومما يشهد أيضا على عدم صحة تلك الزيادة المزعومة، أنه جاء في الحديث أن رسول الله– صلى الله عليه و سلم– كان ((يأتي الصف من ناحية إلى ناحية فيمسح مناكبنا أو صدورنا و يقول: لا تختلفوا فتختلف قلوبكم قال: و كان يقول: إن الله و ملائكته يصلون على الذين يصلون الصفوف الأول...))[1]. فتلك الزيادة ليست قرآنا في الأصل، وإنما هي حديث نبوي، فجاء المحرفون وجعلوها قرآنا لغايات في نفوسهم.

وفيما يخص قراءة الرواية الواحدة والأربعين (إن الله لا يظلم مثقال نملة))[2].، فهي قراءة لا تصح، لأنها مخالفة للرسم العثماني مخالفة صريحة وبينة. ولأنها لا تصلح مثالا لمراد الآية، فقوله سبحانه: ((إِنَّ اللّهَ لاَ يَظْلِمُ مِثْقَالَ **ذَرَّةٍ** وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْراً عَظِيماً)(النساء:40)). يعني أن الله تعالى مُنزه عن الظلم مهما دق وصغُر،، فشبهه بالذرة، ولا يصح تشبيهه بالنملة لأنها لا تناسب المثال المضروب. فهي كبيرة بالمقارنة إلى ذرات الغبار الدقيقة التي نراها عند دخول أشعة الشمس من شقوق الباب مثلا. فشتان بين حجم النملة و دقائق الغبار!!. وبما أن الأمر كذلك، وكتاب الله تعالى غاية في الدقة والإحكام والإعجاز فتلك القراءة المزعومة لا تصح، أُريد بها الطعن في القرآن الكريم، وفي الصحابي الذين أوصلوه إلينا.

وأخيرا– عاشرا– إن قراءة الرواية الثالثة والأربعين ((للذين يقسمون من نسائهم فإن عزموا السراح))[3]، هي قراءة لا تصح، لأنها مخالفة للرسم العثماني مخالفة صريحة وبينة، فشتان بينها وبين قوله تعالى: ((((لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَآؤُوا فَإِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُواْ الطَّلاَقَ فَإِنَّ اللّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)(البقرة: 226 –227)). وهذه المخالفة كافية وحدها لرفض

---

[1] ابن خزيمة: صحيح ابن خزيمة، رقم الحديث: 1556، ج 3 ص: 26. و أحمد بن حنبل: المسند، رقم الحديث: 18539،ج 4، ص: 285. و صححه أيضا الألباني في: صحيح أبي داود، رقم الحديث: 618، ج 1 ص: 130.

[2] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 293 –294.

[3] عبد الرزاق: المصنف، المكتب الإسلامي، بيروت، 1403، ج 6 ص: 454. و ابن أبي شيبة: المصنف، دار الفكر، بيروت، ج 5 ص: 344.

تلك القراءة والحكم عليها بعدم الصحة.لأن موافقة الرسم العثماني هو أحد شروط صحة القراءات القرآنية.

ولا تصح أيضا لأنها تضمنت تحريفا مُتعمدا للآية، عندما أسقطت التربص أربعة أشهر الناتج عن الإيلاء، وما بعده من إمكانية التراجع.علما بأن كلمة(السراح) في هذا الموضع،لا تؤدي المعنى الدقيق الذي تؤديه كلمة (الطلاق)، فالفرق هنا واضح بين (وَإِنْ عَزَمُواْ الطَّلاَقَ)، و(فإن عزموا السراح)).

وختاما لهذا المبحث– السابع– يتبين منه أن كل رواياته (43 رواية) لم تصح إسنادا ولا متنا. وأنها روايات تشهد متونها على أنها مرويات مغرضة اختلقها المحرفون للطعن في القرآن الكريم واتهام الصحابة بتحريفه.

ثامنا: نقض نموذج ختامي: رواية شاملة للقراءات المزعومة:

أذكر هنا رواية شاملة لكثير من القراءات المزعومة والتي قد سبق ذكر بعضها، توزعت على 48 سورة مروية عن سليمان بن مهران المعروف بالأعمش، نسب معظمها إلى عبد الله بن مسعود.

تقول الرواية: ((حدثنا عبد الله، حدثنا أبو عبد الله مُحَمَّد بن يحي الخنيسي، حدثنا خلاد بن خالد بن يزيد، عن حسين الجعفي قال: سمعت زائدة، يسأل الأعمش فقال: " في قراءتنا في البقرة مكان " فأزالهما " "فوسوس "، وقبل الخمسين من البقرة مكان: " لا يقبل منها شفاعة " "لا يؤخذ "، وقوله: " اهبطوا مصر " ليس فيها ألف، ومكان البقر تشابه علينا " متشابه "، ومكان "إن يأتوكم أسارى تفادوهم" " وإن يؤخذوا تفدوهم "، وفي البقرة أيضا " وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل يقولان ربنا " " أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا يعبدون إلا الله "، وفي مكان آخر ثم توليتم، " ثم تولوا "، ومن تطوع خيرا والأخرى " فمن تطوع خيرا ". وفي قراءة عبد الله: (ومن تطوع بخير)، وهو قوله: " ليس البر أن تولوا" مكانها " لا تحسبن أن البر "، "هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة"، وفي قراءة عبد الله: (هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلل من الغمام)، وقوله:" إلا أن يخافا"، وفي قراءة عبد الله: (إلا أن يخافوا)، (من قبل أن تماسوهن)، وفي قراءة عبد الله: (من قبل أن تجامعوهن)، وفي قوله:" قال أعلم "، وفي

قراءة عبد الله: (قيل أعلم) " على كل جبل منهن جزءا " بغير واو، وقوله: (فهو خير لكم يكفر) بغير واو، وفي قراءتنا: " أن تضل إحداهما " فتذكر مرفوعة، وفي قراءة عبد الله: (فتذكرها)، وفي قراءتنا: " يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء"، وفي قراءة عبد الله: (يحاسبكم به الله يغفر لمن يشاء) بغير فاء، وفي قراءتنا:" ما ننسخ من آية أو ننسها "، (ما ننسك من آية أو ننسخها) في قراءة عبد الله. وفي قراءتنا:" يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه "، وفي قراءة عبد الله و (يسألونك عن الشهر الحرام عن قتال فيه)، وفي قراءتنا:" لمن أراد أن يتم الرضاعة"، وفي قراءة عبد الله: (لمن أراد أن يكمل الرضاعة)، وفي قراءتنا:" حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى"، وفي قراءة عبد الله: (حافظوا على الصلوات وعلى الصلاة الوسطى)، وفي قراءتنا: "فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج"، وفي قراءة عبد الله: (فلا رفوث ولا فسوق ولا جدال في الحج) آخر البقرة ". ((آل عمران في قراءة عبد الله: (الحي القيام)، (وإن حقيقة تأويله إلا عند الله. والراسخون في العلم يقولون آمنا به)، وفي قراءة عبد الله: (شهد الله أن لا إله إلا هو)، وفي قراءة عبد الله: (إن الدين عند الله الإسلام)، وفي قراءة عبد الله: (إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق وقاتلوا الذين يأمرون بالقسط من الناس)، وفي قراءة عبد الله: (وناداه الملائكة يا زكريا إن الله)، وفي قراءة عبد الله: (فأما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فأوفيهم أجورهم)، وفي قراءة عبد الله: (بقنطار يوفه إليك)، (بدينار لا يوفه إليك)، وفي قراءة عبد الله: (وقالت الملائكة يا مريم إن الله ليبشرك)، وفي قراءة عبد الله: (ونعلمه الكتاب) على نون، (والله يحيي ويميت والله بصير بما تعملون) مكان والله بما تعملون بصير، وفي قراءة عبد الله: (يستبشرون بنعمة من الله وفضل والله لا يضيع أجر المؤمنين)، وفي قراءة عبد الله: (وقتلهم الأنبياء بغير حق ويقال لهم ذوقوا)). النساء " ومن يأكل أموال اليتامى ظلما فإنما يأكل في بطنه نارا وسوف يصلى سعيرا "، وفي قراءة عبد الله: (كتاب الله عليكم أحل لكم) بغير واو، وفي قراءة عبد الله: (وسيؤتي الله المؤمنين)، (أو يغلب نؤته أجرا عظيما)، وفي قراءة عبد الله: (بيت مبيت منهم)، وفي قراءة عبد الله: (ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسيؤتيه)، وفي قراءة عبد الله: (أولئك سنؤتيهم أجورهم) (وقد أنزل عليكم في الكتاب). المائدة وفي قراءة عبد الله: (قال سأنزلها عليكم)، وفي قراءة عبد الله: (إن تعذبهم فعبادك). الأنعام (ما كان فتنتهم) نصب. وفي قراءة عبد الله: (الموت يتوفاه رسلنا)، وفي قراءة عبد الله: (يقضي بالحق وهو خير الفاصلين)، وفي قراءة عبد الله: (يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا)، وفي قراءة عبد الله: (كالذي استهواه الشيطان)، وفي قراءة عبد الله: (لقد تقطع ما بينكم)، (كأنما يتصعد في السماء)، (ليقولوا درس) بغير تاء، (وهذا سراطي

مستقيما). الأعراف وفي قراءة عبد الله: (وقد تركوك أن يعبدوك وآلهتك)، (قالوا ربنا إلا تغفر لنا وترحمنا)، (إن الذين استمسكوا بالكتاب). الأنفال وفي قراءة عبد الله: (والله مع المؤمنين)، (ولا يحسب الذين كفروا سبقوا) يحسب بالياء بغير نون. براءة (أن تتقبل منهم نفقاتهم)، وفي قراءة عبد الله: (قل أذن خير ورحمة لكم)، (ولو قطعت قلوبهم)، (أولم تر أنهم يفتنون)، (من بعد ما زاغت قلوب طائفة). يونس وفي قراءة عبد الله: (حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بكم). هود وفي قراءة عبد الله: (ولقد أرسلنا نوحا إلى قومه فقال يا قوم إني لكم نذير مبين)، (من ربي وعميت عليكم)، (ولا تنقصوه شيئا) مكان "ولا تضرونه شيئا"، (وهذا بعلي شيخ) بالرفع، (فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك) بغير ولا يلتفت منكم أحد. يوسف في قراءة عبد الله: (في غيابة الجب) واحدة. الرعد في قراءة عبد الله: (قل أفتخذتم من دونه)، (وسيعلم الكافرون لمن عقبى الدار) ليس في سورة إبراهيم اعتبار. الحجر في قراءة عبد الله: (ولا يلتفتن منكم أحد). النحل في قراءة عبد الله: مكان "والنجوم مسخرات" (والرياح)، (وليوفين الذين صبروا أجرهم)، (حياة طيبة وليوفينهم)، (الذين توفاهم الملائكة)، " حين ظعنكم " خفيف. بني إسرائيل في قراءة عبد الله: (إما يبلغان عندك الكبر إما واحد وإما كلاهما)، (سبحت له الأرض وسبحت له السموات). الكهف في قراءة عبد الله: (لكن هو الله ربي)، (ويوم يقول لهم نادوا)، (قبل أن تقضى كلمات ربي). مريم في قراءة عبد الله: (ذلك عيسى ابن مريم قال الحق الذي فيه يمترون)، (تكاد السموات لتتصدع منه)، (سيدخلون الجنة)، (سأخرج حيا)، (في السموات والأرض لما آتي الرحمن عبدا). طه في قراءة عبد الله: (كيد سحر)، (قد نجيتكم من عدوكم). الأنبياء في قراءة عبد الله: (ومن الشياطين من يغوص له ويعمل وكنا لهم حافظين). الحج، في قراءة عبد الله: (أذن للذين قاتلوا بأنهم ظلموا). النور، في قراءة عبد الله: (سورة أنزلناها وفرضنا لكم)، (يسبحون له فيها رجال)، (أحسب الذين كفروا معجزين في الأرض). الفرقان، في قراءة عبد الله: (وهو الذي أرسل الرياح مبشرات)، (أنسجد لما تأمرنا به)، (سرجا) جمع، (وذريتنا) واحد. الفرقان في قراءة عبد الله: (وهو الذي أرسل الرياح مبشرات)، (أنسجد لما تأمرنا به)، (سرجا) جمع، (وذريتنا) واحد. النمل، في قراءة عبد الله: (فيمكث غير بعيد)، (أتمدوني بمال) بالياء، (تكلمهم بأن الناس)، (هلا يسجدوا لله). القصص في قراءة عبد الله: (ساحران تظاهرا)، (وعميت عليهم الأنباء)، (لولا أن من الله علينا لانخسف بنا). العنكبوت، في قراءة عبد الله: (إنما اتخذتم من دون الله أوثانا وتخلقون إفكا إنما مودة بينكم)، (ويقول ذوقوا ما كنتم)، (ليكفروا بما أتاهم قل تمتعوا). لقمان، في قراءة عبد الله: (تلك آيات الكتاب

الحكيم، هدى وبشرى للمحسنين). السجدة،في قراءة عبد الله: (تعلمن نفس ما يخفى لهم)، (بما صبروا). الأحزاب، في قراءة عبد الله: (من تعمل منكن من الصالحات وتقنت) بالتاء (لله ورسوله)، (ويرضين بما أوتين كلهن)، (بالله الظنون)، (وأطعنا الرسول)، (فأضلونا السبيل)، كلهن بغير ألف، (لعنا كثيرا) بالثاء. سبأ، في قراءة عبد الله: (وهم في الغرفة) واحدة، (تقذف بالحق وهو علام الغيوب). فاطر، في قراءة عبد الله: (فهم على بينة) واحدة. يس في قراءة عبد الله: (في ظلل على الأرائك متكئين)، (في شغل فكهين)، (سلاما قولا). الصافات، في قراءة عبد الله: (فانظر ماذا تري)، وإن إلياس لمن المرسلين، (سلام على إدراسين)، (وتذرون أحسن الخالقين)، (ربكم الله ورب آبائكم).سورة ص، ليست فيها اعتبار.الزمر، في قراءة عبد الله: (أفغير الله تأمروني)، بلى قد جاءتك آياتي. حم المؤمن، في قراءة عبد الله: (أن يبدل دينكم ويظهر في الأرض الفساد)، (يطبع الله على كل قلب متكبر جبار). سورة السجدة، ليس فيها اعتبار.حم عسق، في قراءة عبد الله: (السموات ينفطرن). الزخرف، في قراءة عبد الله: (ما شهد خلقهم)، (لولا ألقي عليه أساور من ذهب)، (وإنه عليم للساعة).الشريعة، في قراءة عبد الله: (إن في السموات والأرض لآيات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة لآيات)،(وتصريف الرياح لآيات) (إن وعد الله حق وإن الساعة لا ريب فيها). الأحقاف، ليس فيها اعتبار. "الذين كفروا" في قراءة عبد الله: (فهل ينظرون إلا الساعة تأتيهم بغتة). الفتح،في قراءة عبد الله: (فسيؤتيه الله أجرا عظيما)، (إن أراد بكم ضرا أو أراد بكم رحمة)، (أن تبدلوا كلام الله).الحجرات، في قراءة عبد الله: (لتعارفوا وخياركم عند الله أتقاكم). النجم،في قراءة عبد الله: (عادا) بألف، (ثمود) بغير ألف. اقتربت الساعة، في قراءة عبد الله: (خاشعة أبصارهم). إذا وقعت الواقعة في قراءة عبد الله: (بموقع النجوم). الحاقة، في قراءة عبد الله: " وجاء فرعون ومن قبله ". سأل سائل، في قراءة عبد الله: "على صلاتهم "واحدة. هل أتى على الإنسان في قراءة عبد الله: (كانت قواريرا) بالألف. نُوحٌ،في قراءة عبد الله: (يغوثا ويعوقا) بجر بهما. الغاشية،في قراءة عبد الله: (فإنه يعذبه الله العذاب الأكبر) آخر الاعتبار))[1].

---

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 302 و ما بعدها.

وأقول: هذه الرواية لا تصح إسنادا ولا متنا، فأما إسنادا، فإن من رجاله: أبو عبد الله مُحَّد بن يحيى بن مُحَّد الخنيسي، يبدو أنه مجهول، فلم أعثر له على حال جرحا ولا تعديلا، رغم طول البحث في كتب علم الرجال و التراجم و التواريخ.

وسليمان بن مهران الأعمش(61-148 هـ) سبق تفصيل حاله، وتبين انه ضعيف، مُدلس، شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث.وبما أنه كذلك، وهو من قراء أئمة الشواذ، وهنا لم يذكر مصدر روايته، وهو لم يلحق بعبد الله بن مسعود، فالإسناد منقطع لا يصح من جهته.

علما بأني لم أجد هذه الرواية من غير طريق الأعمش، ولم أعثر عليها إلا في كتاب المصاحف لابن أبي داود. فماذا يعني هذا؟؟!!. إنه دليل قوي على أن هذا الرجل ليس بثقة، وأنه من الذين كانوا يختلقون القراءات وينسبونها إلى قراء الصحابة.

وأما نقدنا لها من جهة المتن، فلا نتوسع فيه لأن ما ذكرناه في نقدنا للروايات السابقة ينطبق أيضا على هذه الرواية. وعليه فأقول: هذه الرواية لا تصح متنا، لأنها تتضمن القول بتعرض القرآن الكريم للتحريف. ولأنها مخالفة للمصحف العثماني رسما وقراءة في أكثر ما ذكرته. ولأنها تعمدت الافتراء على ابن مسعود عندما نسبت إليه معظم تلك القراءات المزعومة. وهذا لا يصح، لأنه من الثابت أن ابن مسعود- ﷺ- هو من رواة قراءات المصحف العثماني، كقراءة حفص عن عاصم، وليس تلك الزيادات المزعومة. وهذا أمر سبق أن بيناه وثقناه، وأشرنا إليه مرارا.

وإنهاءً لهذا الفصل- الرابع- يتبين منه أنه تضمن أكثر من 210 روايات تتعلق بالقراءات القرآنية المزعومة، نصت كلها على أن قراءاتها كانت من القرآن غير المنسوخ، لكنها أُسقطت أو ضاعت منه. وهذا يعني- حسب زعمها – أن القرآن الكريم قد تعرض للتحريف. فبين نقدنا لها أنها روايات غير صحيحة إسنادا ولا متنا، ولم تصح منها ولا رواية واحدة، رغم كثرة طرق بعضها. واتضح أيضا أنها أخبار آحاد مُغرضة اختلقها المحرفون عن سبق إصرار وترصد للطعن في القرآن الكريم بالتحريف، واتهام الصحابة بتحريفه.

****

الفصل الخامس

نقض الروايات القائلة بتعرض المصحف العثماني للتحريف ووجود مصاحف للصحابة مخالفة له

أولا: نقض الروايات القائلة بوجود مصاحف مخالفة للمصحف العثماني:

الأول: مصحف منسوب لأبي بن كعب:

الثاني: مصحف منسوب لعبد الله بن مسعود.

الثالث: مصحف منسوب لعبد الله بن عمرو بن العاص.

الرابع: مصحف منسوب لعائشة أم المؤمنين.

الخامس: مصحف منسوب لحفصة أم المؤمنين.

السادس: مصحف منسوب لأنس بن مالك.

السابع: حادثتان أخريان متعلقتان بالمصحف العثماني.

ثانيا: نقض الروايات القائلة بتعرض المصحف العثماني للتحريف بعد تدوينه

الرواية الأولى: تحريف مروان بن الحكم لسورة الفاتحة:

الرواية الثانية: تحريف نصر بن عاصم الليثي للقرآن:

الرواية الثالثة: تحريف الحجاج للقرآن الكريم:

الرواية الرابعة: تحريف عبيد الله بن زياد للقرآن الكريم:

نقض الروايات القائلة بتعرض المصحف العثماني للتحريف ووجود مصاحف للصحابة مخالفة له

ذكرنا سابقا أن الخليفة عثمان بن عفان- رضي الله عنه- استشار الصحابة في توحيد المصاحف عندما حدثت مشكلة القراءات، فوافقوه وكون لجنة تولت المهمة معتمدة على المصحف الإمام الذي جمعه أبو بكر الصديق- رضي الله عنه- بموافقة من الصحابة. فلما تمت عملها أرسل عثمان المصاحف إلى كل الأقاليم الإسلامية، وأمر بحرق ما سواها. فاستجاب له المسلمون، وأصبح المصحف العثماني هو المعتمد عند المسلمين إلى يومنا هذا. لكن في مقابل هذه الحقائق المتواترة وردت روايات كثيرة في مصادرنا السنية زعمت أن بعض مصاحف الصحابة –بعد توحيد القراءات- كانت تخالف المصحف العثماني في كثير من المواضع، وأن المصحف العثماني قد تعرض للتحريف بعد توحيد قراءاته، وظهرت مصاحف تحمل ذلك علانية في بعض المناطق. فما تفاصيل ذلك؟؟، وما حقيقة هذه المزاعم؟؟، ومن الذي كان من وراء تلك الروايات، وما غرضه منها؟؟.

أولا: نقض الروايات القائلة بوجود مصاحف مخالفة للمصحف العثماني:

زعمت كثير من الروايات أن بعض الصحابة كانت لهم مصاحف مخالفة للمصحف العثماني في مواضع عديدة حسب قراءاتهم، وكانوا يقرؤون بها حتى بعد إجماع الصحابة على المصحف العثماني وتعميمه على الأمصار. سأذكر منها سبعة مصاحب كل واحد منسوب إلى صحابي، أنقدها إسنادا أولا، ثم متنا ثانيا.

أولها مصحف منسوب لأبي بن كعب- رضي الله عنه-، ذكرته الروايات الآتية:

الأولى مفادها: ((حدثنا أبو كريب قال، حدثنا يحي بن عيسى قال، حدثنا نصير بن أبي الأشعث قال، حدثني ابن حبيب بن أبي ثابت، عن أبيه قال: أعطاني ابن عباس مصحفًا فقال: هذا على قراءة أبيّ = قال أبو كريب قال يحي: **فرأيت المصحف عند نصير**، فيه:(فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى))[1].

فحسب زعمها أن مصحف أبي بن كعب كان متداولا بعد توحيد المصاحف، إلى زمن الراوي يحي بن عيسى (ت 201هـ) الذي ذكر أنه رآه عند نصير بن أبي الأشعث، وفيه ما يُخالف المصحف العثماني. فهل هذه الرواية وما زعمته صحيحان؟؟.

[1] الطبري: تفسير الطبري، ج 8 ص: 176 و ما بعدها.

كلا إن ذلك لا يصح إسنادا ولا متنا، فمن جهة الإسناد، فإن من رجاله: يحي بن عيسى بن عبد الرحمن الرملي (ت 201هـ أو بعدها) قيل فيه: ليس بالقوي، فيه تشيع، ثقة، لا يُكتب حديثه، ضعيف، عامة ما يرويه لا يُتابع عليه، ليس بشيء، لا يُكتب حديثه[1]. و قال أبو سعد السمعاني: ((كان ممن ساء حفظه وكثر وهمه حتى جعل يخالف الاثبات فيما يروي عن الثقات فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به))[2]. فالرجل ضعيف ومتهم، ويزيده ضعفا بطلان متن الرواية، واحتمال أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث.

والثاني حبيب بن أبي ثابت قيس بن دينار الأسدي مولاهم الكوفي (ت 119، أو 122هـ))، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه ضعيف كثير الإرسال والتدليس مُصر عليهما، له أحاديث لا يُتابع عليها، لم يثبت سماعه من ابن عباس،كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث.

و**الرواية الثانية** مفادها أن الطبري أورد رواية ذكرت أن سورة الخلع والحفد كانت في مُصحف أبي بن كعب، ثم ذكر روايات أخرى عن نفس السورة، منها: ((حدثنا عبيد الله بن سعد، قال: حدثنا عمي، قال: حدثنا أبي، عن ابن إسحاق، عن سلمة بن كهيل " أنه قرأها في مصحف أبي بن كعب مع: قل أعوذ برب الفلق و قل أعوذ برب الناس مكتوبة "))[3].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني (108– 185 هـ)، قيل فيه: ثقة، صدوق، حجة، ربما أخطأ في الحديث، تكلم فيه يحي بن سعيد فأشار إلى أنه ليّن الحديث، وتركه وكيع، ثم حدث عنه[4]. و ذكره ابن عدي في الضعفاء، وأشار إلى أن له مراسيل، وانفرد بأحاديث[5]. علما بأن الشيعة الإمامية جعلوه من رجالهم، ومن أصحاب بعض أئمتهم، فترجم له بعضهم بقوله: ((أبو إسحاق إبراهيم بن سعد بن

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 428، ج 10 ص: 182.
[2] السمعاني: الأنساب، ج 2 ص: 357.
[3] الطبري: تهذيب الآثار، رقم الأثر: 2655، ج 2، ص: 260.
[4] الذهبي: سير أعلام النبلاء، رقم: 81، ج 15 ص: 315 و مابعدها. و ابن حجر: تهذيب التهذيب،ج 12 ص: 78، رقم: 216، و ما بعدها. و ابن سعد: الطبقات، ج 6 ص: 178.
[5] ابن عدي: الكامل في الضعفاء، ج 1 ص: 97 و ما بعدها، رقم: 77.

ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي، الزهري، العوفي، المدني. من محدثي وفقهاء الإمامية الممدوحين، وكان متكلما، حافظا، قاضيا، ويعده العامة من ثقاتهم...))[1]. فالرجل ضعيف، وله مراسيل، وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

والثاني: مُحَمَّد بن إسحاق، سبق تفصيل أحواله، وتبين منها أنه كان مُدلسا مخلطا جامعا بين الصدق والكذب. وربما كان ممارسا للتقية، أو مستهترا. والله تعالى أعلم بحقيقته، ومن هذا حاله فهو ضعيف سواء صرّح بالسماع أو لم يُصرّح به، و يزيده ضعفا أن الخبر مُعنعن.

والثالث: سلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي أبو يحي الكوفي (47- 121هـ)، قيل فيه: ثقة، مُتقن، كان فيه تشيع قليل، ثقة ثبت على تشيعه، كان يتشيع[2]. وقد عده الشيعة الإمامية من رجالهم و وجعله بعضهم من الشيعة الزيدية البترية[3]. وحاله هذا من مظاهر تلونه، وممارسته للتقية. والخبر مُنقطع من جهته لأنه لم يذكر مصدره، ولم يلحق بأبي بن كعب، ولم يصح أن مصحفه كان موجودا بعد توحيد المصاحف.

والرواية الثالثة ((حدثنا عبد الله، حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن زيد، حدثنا حجاج، حدثنا حماد قال: " قرأت في مصحف أبي " للذين يقسمون ". وقال ابن أبي داود: مصحفنا فيه "يؤلون من نسائهم"))[4].

وإسنادها لا يصح، لأن من رواته: إسحاق بن إبراهيم بن مُحَمَّد بن عبد الله بن عمر بن زيد النهشلي المعروف بشاذان الفارسي)(ت 267هـ)، صَدُوق[5]، وله غرائب ومناكير[6]. فالرجل

[1] عبد الحسين الشبستري: أصحاب الإمام الصادق، ج 1 ص: 39، رقم:41. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، ج 1 ص: 249، رقم: 1726.

[2] ابن حجر: تهذيب، ج 3 ص: 103.

[3] أنظر مثلا:أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، ج 1 ص: 101، 183، 370. و ابن داود الحلي: رجال ابن داود، ص: 142، 352.

[4] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 291.

[5] الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 12 ص: 384.

[6] بن حجر: لسان الميزان، ج رقم: 1076، ج 1 ص: 272.

ضعيف، لأن لفظ: صَدُوق هو من ألفاظ التعديل، ويُشعر بالعدالة دون الضبط، ولا يُحتج بأهله، لكنه يُكتب حديثهم للاختبار[1].

والثاني: حماد بن سلمة بن دينار السلمي أبو سلمة (ت 167 هـ عن نحو 80 سنة): ثقة له أوهام[2]، كان يرسل[3]، عابد أمين، فيه غفلة، له أوهام وغرائب، وغيره أثبت منه[4]. وكان كثير الخطأ[5]. و ذكر أحمد بن حنبل أن حمادا أسند عن أيوب السختياني أحاديث لم يسندها الناس عنه[6]. وقال ابن حجر: ((حماد بن سلمة بن دينار البصري أحد الأئمة الأثبات إلا أنه ساء حفظه في الآخر. استشهد به البخاري تعليقا ولم يخرج له احتجاجا، ولا مقرونا،ولا متابعة إلا في موضع واحد قال فيه: قال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سلمة فذكره.وهو في كتاب الرقاق وهذه الصيغة يستعملها البخاري في الأحاديث الموقوفة وفي المرفوعة أيضا إذا كان في إسنادها من لا يحتج به عنده))[7]. وبما أن حاله كذلك، وهنا ذكر أنه قرأ في مصحف أبي بن كعب، وأن الثابت أن مصحف أبي بن كعب قد أحرق عندما وحد عثمان المصاحف، وهو بعيد عن جدا عن أبي بن كعب، فالإسناد منقطع بينه وبين مصحف أبي.

وأما المصحف الذي ذكره، فإما أن يكون أحد الرواة أخطأ في ذكره مع الخبر، خاصة وأن حمادا كان كثير الخطأ، وإما أنه مصحف مكذوب مزور على أبي بن كعب، فظن حماد أنه مصحفه، خاصة وأن في حماد غفلة وله أوهام وغرائب.

والرواية الأخيرة– الرابعة– ((قال الفضل بن شاذان: أخبرنا الثقة من أصحابنا قال كان تأليف السور في قراءة أبي بن كعب بالبصرة في قرية يقال لها قرية الأنصار على رأس فرسخين عند مُحَمَّد بن عبد الملك الأنصاري أخرج إلينا مصحفا وقال هو مصحف أُبي رويناه عن آبائنا فنظرت

[1] محمود الطحان: أصول التخريج و دراسة الأسانيد، ط 3، مكتبة المعارف، الرياض، 1417، ص: 144-145.
[2] الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 2251، ج 1 ص: 394.
[3] البخاري: التاريخ الكبير، رقم: 1372 ج 3 ص: 125.
[4] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 14، ج 2 ص: 8. و الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 1711، ص: 185.
[5] ابن عدي: الكامل في الضعفاء، رقم: 431، ج 2 ص:، 270، 275، و ما بعدها.
[6] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 615، ج 1 ص:، 270، 271.
[7] أبن حجر: مقدمة فتح الباري، ج 2 ص: 286.

فيه فاستخرجت أوائل السور وخواتيم الرسل وعدد الآي فأوله فاتحة الكتاب البقرة... الخلع ثلاث آيات، الجيد ست آيات... الفلق الناس فذلك مائة وستة عشر سورة...))[1]. ومعنى ذلك أن مصحف أبي كان يتضمن سورتين زائدتين عن سور المصحف العثماني!!.

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: الفضل بن شاذان: هما شخصان سني وشيعي إمامي.
الأول: أبو العباس الفضل بن شاذان بن عيسى الرازي المقرئ (ت نحو:290هـ)، قيل فيه: شيخ القراء بالري، ثقة، عدل، مُتقن، صدوق[2].
والثاني- الشيعي الإمامي: الفضل بن شاذان بن الخليل، أبو مُحَمَّد الازدي النيسابوري (ت 260هـ): عالم بالكلام، من فقهاء الامامية[3].متكلم، مشارك في التفسير والقراءات والفرائض وغيرها. من تصانيفه الكثيرة: كتاب التفسير، كتاب القراءات، السنن في الفقه،و فضائل علي بن أبي طالب، والايمان، و الإمامة، و إثبات الرجعة[4].

وأُشير هنا إلى أن ابن النديم الشيعي الإمامي زعم أن الرجلين هما شخص واحد، شيعي سني كل من الطائفتين السنية والشيعية تدعيه. فقال: ((الفضل بن شاذان الرازي وابنه العباس بن الفضل وهو خاصي عامي الشيعة تدعيه وقد استقصيت ذكره عند ذكرهم،والحشوية تدعيه وله من الكتب التي تعلق بالحشوية كتاب التفسير كتاب القراءات كتاب السنن في الفقه ولابنه العباس بن الفضل من الكتب))[5].

---

1 مُحَمَّد بن إسحاق النديم: الفهرس، دار المعرفة، بيروت، 1978، ج 1 ص: 40.
2 الذهبي: القراء الكبار، ص: 114، رقم: 133. ابن أبي حاتم: الجرح و التعديل، ج 15 ص: 88، رقم: 360.
3 أبو العباس النجاشي: رجال النجاشي، ج 1 ص: 307.و الزركلي: الأعلام، ج 5 ص: 149. و الشهرستاني: الملل و النحل، ج 1 ص: 172. و ابن المطهر الحلي: خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، ج 2 ص: 283. و أبو جعفر الطوسي: الفهرست، ج 1 ص: 327 و ما بعدها. و رجال الطوسي، ج 2 ص: 128، 147. و الحسن بن داود الحلي: رجال ابن داود، ص: 213.
4 عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، ج 8 ص: 69.
5 مُحَمَّد بن إسحاق النديم: الفهرس، دار المعرفة، بيروت، 1978، ص: 323. وأُشير هنا إلى أني ذكرت هذه الرواية من مصدر غير سني، لأن مؤلفه شيعي إمامي، لأمرين: الأول أن المؤلف نسب روايته لشخص سني. والثاني أن كتابه هذا، هو كتاب عام وليس كتابا خاصا بالشيعة فقط.

وهذا لا يصح، لأن الفرق بين الرجلين واضح جدا، من جهة الجد، والقبيلة، و البلد، والكنية، والعمر.فالتشابه في الاسم والأب فقط. وعليه فلا يصح الخلط بين الرجلين إلا خطأ أو تعمدا. والخطأ هنا مستبعد جدا نظرا للفوارق بين الرجلين، ولأن ابن النديم ذكر الفضل بن شاذان عدة مرات في كتابه الفهرست وليس مرة واحدة. وعليه فالراجح عندي أنه تعمد فعل ذلك لغاية مذهبية في نفسه.

والراجح أن المذكور في الرواية الشيعي لا السني، بدليل الشواهد الآتية: منها إن أهل السنة ترجموا للفضل بن شاذان السني مع أبنه الفضل ولم يذكروا أنهما كانا شيعيين[1]، ولا ترجمت لهما المصادر الشيعية الإمامية بأنهما كانا شيعيين[2].

ومنها لقد بحثتُ في المصادر السنية على تنوعها واختلاف مواضيعها، فلم أجد عندهم عالما يُسمى الفضل بن شاذان بن الخليل الأزدي النيسابوري المتوفى سنة 260هـ، و إنما وجدته مذكورا كثيرا في المصادر الشيعية الإمامية.

ومنها إني بحثتُ في الكتب السنية التي ترجمت للفضل بن شاذان السني، فلم تذكر له تلك الكتب التي أوردها له ابن النديم. وإنما وهي للفضل بن شاذان بن الخليل الشيعي، منها كتاب التفسير، كتاب القراءات، السنن في الفقه،و فضائل علي بن أبي طالب، و الايمان، و الإمامة، و إثبات الرجعة[3].

وبناءً على ذلك يكون الفضل المذكور في تلك الرواية- الرابعة- هو الشيعي الإمامي، وعليه فالإسناد لا يصح من جهته بسبب إماميته، ولأن الخبر يتفق مع مذهبه في الطعن في القرآن بالتحريف. ولا يصح أيضا لأنه منقطع بينه وبين الذي روى عنه بقوله: (((**أخبرنا الثقة من أصحابنا**). فهذا الثقة هو مجهول عندنا، والفضل هو نفسه ضعيف، وقد أحالنا على مجهول لا

[1] أنظر مثلا: ابن الجزري: غاية النهاية في طبقات القراء، ج 1 ص: 155. و صلاح الدين الصفدي: الوافي بالويات، ج 32 ص: 60. و أبو القاسم القزويني الرافعي:التدوين في أخبار قزوين، ج 1 ص: 428. و الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 23 ص: 270. و الذهبي: القراء الكبار، ص: 114، رقم: 133. ابن أبي حاتم: الجرح و التعديل، ج 15 ص: 88، رقم: 360.

[2] هي كثيرة، و قد أشرت إليها مرارا، منها: رجال الطوسي، و رجال النجاشي، و رجال ابن داود، و غيرها.

[3] عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، ج 8 ص: 69.

على معلوم. فحتى وإن كان هو يعرفه ووثقه، فنحن لا نعرفه، وعليه فهو مجهول بالنسبة إلينا، لا نوثقه ولا نضعفه، ونأخذ بما صح عندنا لا بما صح عنده.

والراوي الثاني: مُحَمَّد بن عبد الملك الأنصاري أبو عبد الله المدني الضرير نزيل حمص(ت قبل: 170هـ)، قيل فيه: كذاب، يضع الحديث، متروك، له مناكير[1]. وحتى الشيعة الإمامية ضعفوه، وهو ممن روى عن إمامهم جعفر الصادق[2].

والمصحف الثاني منسوب لعبد الله بن مسعود، ذكرته الروايات الآتية:
أولها: قال النحوي يحيى بن زياد الفراء(ت 207 هـ): ((رأيتها فى بعض مصاحف (عبد الله) "حم سق"))[3]، و في القرآن الكريم ((حم عسق)(الشورى: 2)).
وأقول: هذا الراوي هو الوحيد في الإسناد، لأنه مصدر الخبر، حكى ما رآه. وهو صدوق، ثقة[4]. لكن خبره هذا لا يتعلق بمصحف ابن مسعود الأصلي، وإنما يتكلم عن وجود مصاحف منسوخة حديثا رآها هو بنفسه منسوبة لابن مسعود، ليست متفقة فيما بينها. منها ما هو موافق للقرآن الكريم، و منها ما يُخالفه في بعض المواضع.
وأما عن مصدرها، فالفراء لم يتطرق إليه، وواضح أنها مصاحف منسوخة في زمانه، واختلافها فيما بينها يشهد على أنه وُجد محرفون ونُساخ كتبوا مصاحف للطعن في القرآن الكريم انطلاقا من خلفيتهم الشيعية الإمامية،وتطبيقا وتجسيدا للقراءات المكذوبة التي نسبوها إلى بعض الصحابة. وفي مقابل هذا وُجدت مصاحف أخرى منسوبة إلى ابن مسعود تخالف الأولى، وهذا إما أنه كان بفعل نساخ آخرين للرد على المصاحف المزورة، وإما أنه بفعل نفس المحرفين والنساخ للتمويه وإخفاء حقيقتهم، أو لإحداث خلط وبلبلة بين الناس.

---

1 الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 12 ص: 375.
2 أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، ج 1 ص: 486. و ابن المطهر الحلي: خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، ج 2 ص: 163.
3 الفراء: معاني القرآن، ج 4 ص: 140.
4 ابن حجر: التقريب، ج 3 ص: 79. و الذهبي: سي أعلام النبلاء، ج 10 ص: 119.

والرواية الثانية: يقول ابن النديم (ت 438هـ): ((قال الفضل بن شاذان وجدت في مصحف عبد الله بن مسعود تأليف سور القرآن على هذا الترتيب: البقرة النساء، آل عمران، المص... قل هو الله أحد الله الصمد، فذلك مائة سورة وعشر سور وفي رواية أخرى: الطور قبل الذاريات))[1]. بمعني أن هذا المصحف المزعوم كانت سوره تقل عن سور القرآن الكريم بأربع سور. فالقرآن –حسب زعم الرواية– قد تعرض للتحريف بزيادة أربع سور ليست منه، لأنه يتضمن 114 سورة، وليس 110 سور.

وأقول: هذه الرواية لا تصح، لأن راويها الفضل بن شاذان بن الخليل الازدي النيسابوري (ت 260هـ)، فصلنا حاله سابقا، وبينا أنه ضعيف من جهة، و أن الخبر بينه وبين مصحف ابن مسعود منقطع من جهة أخرى. لأن مصحف ابن مسعود لم يكن له وجود أصلا زمن الفضل بن شاذان، لأنه كان قد أُحرق ضمن مصاحف الصحابة بعد إجماعهم على المصحف العثماني. وأما المصحف الذي ذكره الرجل فهو من المصاحف التي نسخها المحرفون ونسبوها إلى مصحف ابن مسعود، ولم تكن مصحفا واحدا، وإنما كانت أكثر من ذلك حسب ما ذكرته رواية الفراء.

والرواية الثالثة: قال ابن النديم (ت 438هـ): ((رأيتُ عدة مصاحف ذكر نساخها أنها مصحف بن مسعود ليس فيها مصحفين متفقين وأكثرها في رق كثير النسخ وقد رأيتُ مصحفا قد كتب منذ مائتي سنة فيه فاتحة الكتاب))[2].

وأقول: هذه الرواية تُؤكد صحة ما ذكره الفراء (ت 207 هـ)، عندما قال: ((رأيتها فى بعض مصاحف (عبد الله) "حم سق"))[3]. فهذا دليل آخر على أن طائفة من محرفي ونساخ الشيعة الإمامية كانوا قد نسخوا مصاحف متباينة في بعض مواضعها ونسبوها لابن مسعود لغايات مذهبية. وقلنا أن هؤلاء من الشيعة الإمامية لأن هذا العمل يتفق مع معتقدهم في الطعن في القرآن والصحابة، بل هو من ضروريات مذهبهم.ولأن معظم الذين رووا مثل هذه الأخبار هم من الإمامية كما في الروايتين الثانية والثالثة، وفي الروايات السابقة. ولأن هذه المصاحف المزعومة لا يُمكن أن توجد في الوسط السني، لأنها تتناقض مع مذهبهم في القرآن الكريم، وفي الصحابة–رضي الله عنهم–.

---

1 محمد بن إسحاق النديم: الفهرس، دار المعرفة، بيروت، 1978، ج 1 ص: 39.

2 محمد بن إسحاق النديم: الفهرس، دار المعرفة، بيروت، 1978، ج 1 ص: 39.

3 الفراء: معاني القرآن، ج 4 ص: 140.

وبما أن ابن النديم(ت 438 هـ) من الشيعة الإمامية، وكان يعيش في بغداد، فالراجح أنه رأى تلك المصاحف المزورة المنسوبة إلى ابن مسعود في حي الكرخ من مدينة بغداد، الذي كان الإمامية يسكنونه، والرواية الآتية تؤيد ذلك بقوة.

الرواية الأخيرة – الرابعة–، مفادها أنه في سنة 398هـ حدثت فتنة مدمرة بين السنة والشيعة، عندما ذهب أحد الهاشميين إلى فقيه الشيعة الإمامية: ابن المعلم بمسجد بحي الكرخ وسبّه، فثار أصحابه واستنفروا أهل الحي واتجهوا إلى القاضي أبي مُحَمَّد الأكفاني، وإلى شيخ الشافعية أبي حامد الإسفراييني، لأخبارهما بما حدث، وأخذوا معهم مُصحفا زعموا أنه مصحف عبد الله بن مسعود،. فجمع القاضي الأعيان، والفقهاء، والقضاة، وعرض عليهم المصحف، فوجدوه يُخالف المصحف العثماني المتداول بين المسلمين، فأشار الإسفراييني بحرقه، فأُحرق بحضرة الشيعة، فغضبوا غضبا شديدا، ودعوا على من فعل ذلك و سبّوه، ثم اتجهت جماعة منهم إلى بيت الإسفراييني لإيذائه، فانتقل إلى دار أخرى، فصاحوا –أي الشيعة–:يا حاكم يا منصور. يقصدون حاكم مصر الشيعي الإسماعيلي، للتعريض بالخليفة العباسي، فلما سمع بذلك الخليفة القادر بالله، أرسل أعوانه لمساندة أهل السنة والانتقام من الشيعة، فحدثت بين الطائفتين شرور كثيرة، وأحرقت دور عديدة بالكرخ. ثم أرسل الخليفة القادر الوزير عميد الجيوش لنفي فقيه الإمامية ابن المعلم، فأخرجه من البلد، ثم أعاده بعدما شُفع فيه. ثم مُنع القُصّاص من التعرض للذكر أو السؤال باسم أبي بكر وعمر، وعلي –ﷺ–،وعاد الشيخ أبو حامد الإسفراييني إلى داره[1].

ولم يذكر لنا الحافظ ابن كثير محتوى ذلك المصحف الذي زعمت الشيعة أنه مصحف عبد الله بن مسعود–ﷺ–، و ليته ذكر لنا محتواه بالتفصيل– إن كان ذلك ممكنا–، ليمكننا من معرفة ما فيه، لكنه اكتفى بالإشارة إلى أن ذلك المصحف المزعوم يُخالف المصحف العثماني المتداول بين الناس. لكن هذا يكفي لإثبات ما قلناه من أن الشيعة الإمامية هم الذين اختلقوا الروايات ونسخوا المصاحف المحرفة التي نسبت إلى الصحابة بعد المصحف العثماني، كمصحفي أبي بن كعب، وابن مسعود. وأما أهل السنة فلم يفعلوا ذلك وإنما قاوموه وكانوا متمسكين بالمصحف العثماني الذي أجمع عليه كل الصحابة، لهذا وجدناهم في هذه الفتنة يحتكمون إليه في موقفهم من

[1] ابن كثير: البداية، ج 11 ص: 339.

المصحف الذي أظهره الشيعة الإمامية ونسبوه إلى ابن مسعود زورا وبهتانا، وانطلاقا منه أمروا بإحراقه. فكان هذا المصحف المزعوم هو من بين المصاحف التي حرفها هؤلاء، والتي كان ابن النديم البغدادي قد ذكر أنه رأى عدة مصاحف منسوبة إلى ابن مسعود مُتباينة فيما بينها.

والمصحف الثالث منسوب لعبد الله بن عمرو بن العاص – رضي الله عنهما –، يقول أبو بكر بن أبي داود: ((حدثنا عبد الله، حدثنا مُحَمَّد بن حاتم بن بزيع، حدثنا زكريا بن عدي، حدثنا أبو بكر بن عياش قال: قدم علينا شعيب بن شعيب بن مُحَمَّد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، فكان الذي بيني وبينه، فقال يا أبا بكر: " ألا أخرج لك مصحف عبد الله بن عمرو بن العاص؟ فأخرج حروفا تخالف حروفنا، فقال: وأخرج راية سوداء من ثوب خشن، فيه زُران وعروة، فقال: هذه راية رسول الله– ﷺ –التي كانت مع عمرو "))[1]. ثم قال ابن أبي داود: ((قال أبو بكر: وزاد أبي في هذا الحديث: عن مُحَمَّد بن العلاء، عن أبي بكر قال: مصحف جده الذي كتبه هو، وما هو في قراءة عبد الله، ولا في قراءة أصحابنا قال أبو بكر بن عياش: قرأ قوم من أصحاب النبي –ﷺ– القرآن فذهبوا، ولم أسمع قراءتهم))[2].

فلهذه الرواية طريقان، الأول لا يصح، لأن من رجاله: أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي المقرئ الحناط (97– 194هـ)، قيل فيه: ثقة، مضطرب الحديث،كثير الخطأ إذا حدث من حفظه، ضعيف،كثير الغلط[3]. فالرجل ضعيف من جهة ضبطه.

والثاني: شعيب بن شعيب بن مُحَمَّد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، لم تذكر كتب الجرح والتعديل له حالا: جرحا ولا تعديلا[4]. ووأورده ابن حبان في الثقات[5]. لكن ذكره لا يُعتد به إذا أنفرد بتوثيقه، لأنه معروف بتساهله في التوثيق. فالرجل مجهول الحال، فالإسناد لا يصح من

---

1 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 364.

2 ابن أبي داود: المصاحف، ص: 364.

3 أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 3045، ج 4 ص: 171. و ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 151، ج 11 ص: 22، 23.

4 منها: كتاب الجرح و التعديل، لابن أبي حاتم، رقم: 1519، ج 8 ص: 348. و البخاري: التاريخ الكبير، رقم: 2563، ج 4 ص: 71.

5 ابن حبان: الثقات، ج 8 ص: 149.

جهته. وحتى إذا فرضنا جدلا أنه ثقة، فإن الإسناد منقطع بينه وبين عبد الله بن عمرو بن العاص، وبينه وبين مصحفه أيضا. لأنه بعيد زمنيا عنه فهو جد أبيه عبد الله بن عمرو، ومصحفه كان قد أُحرق مع كل المصاحف التي أمر عثمان بحرقها بعدما أجمع الصحابة على المصحف العثماني. فمن أين له به؟؟.

وأما الطريق الثاني، فهو أيضا لا يصح، لأن من رجاله: أبو بكر بن عياش، ضعيف من جهة ضبطه. وإذا كان روى خبره هذا عن شعيب السابق ذكره، فالإسناد لا يصح من جهته كما بيناه أعلاه. وإن كان رواه عن غيره ولم يذكره فالإسناد أيضا لا يصح، لأنه منقطع بينه وبين مصدر الخبر.

والمصحف الرابع منسوب إلى عائشة أم المؤمنين- ﵂-، ذكرته عدة روايات، منها ((حدثنا عبد الله،حدثنا مُحَمَّد بن معمر، حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج قال: أخبرني ابن أبي حميد قال: أخبرتني حميدة قالت: " أوصت لنا عائشة - ﵂- بمتاعها، فكان في مصحفها: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر)).

وأقول: معنى ذلك أن مصحف أم المؤمنين عائشة -﵂- ظل عندها بعد إجماع الصحابة على توحيد المصاحف، فخالفت الإجماع، ولم تستجب لأمر خليفة المسلمين عثمان بن عفان عندما عمم المصحف العثماني وأمر بحرق كل المصاحف الأخرى.،وظل عندها حتى توفيت. فهل هذه الرواية صحيحة؟؟!!.

كلا إنها لا تصح، فمن جهة إسنادها فمن رجاله: ابن جريج، تقدم تفصيل حاله وتبين أنه، حاطب ليل، صاحب غثاء، كثير التدليس والإرسال، والراجح أنه كان شيعيا إماميا يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث.

والثاني: مُحَمَّد بن أبي حميد إبراهيم الأنصاري الزرقي، قيل فيه: ضعيف، ليس بثقة، منكر الحديث، لا يُحتج به، يروي المناكير عن الثقات[1].

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 184، ج 8 ص: 96.

وآخرهم حميدة ابنة أبي يونس مولاة عائشة: لم أعثر لها على ترجمة ولا على حال، وعليه فالراجح أنها مجهولة.

والرواية الثانية: ((أخبرنا المؤمل، نا حماد بن سلمة، نا هشام بن عروة، عن أبيه قال: قرأت في مصحف عائشة: « فمنها ركوبتهم ومنها يأكلون »))[1].

وأقول: معنى ذلك أن مصحفها كان موجودا مُستعملا حتى بعد توحيد عثمان للمصاحف، بحكم أن عروة بن الزبير الذي قرأ مصحفها وُلد في أوائل خلافة عثمان بن عفان (23- 35 هـ). فهل تصح هذه الرواية؟؟!!.

إنها لا تصح من جهة الإسناد، لأن من رجاله: مؤمل بن إسماعيل العدوي البصري نزيل مكة أبو عبد الرحمن(ت 206هـ)، قيل فيه: ثقة، كثير الخطأ، مُنكر الحديث، روى مناكير عن ثقات شيوخه، سيئ الحفظ، صدوق[2].

والثاني: حماد بن سلمة، سبق تفصيل حاله، وتبين أنه ضعيف، كثير الخطأ ويُرسل. وهو هنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: هشام بن عروة بن الزبير (58- 145 هـ): سبق تفصيل حاله، وذكرنا أنه يُدلس و يرسل، و بما أن هذا حاله، وهنا هنا قد عنعن عن أبيه، فالإسناد بينهما لم يثبت اتصاله.

وآخرهم- الرابع-: عروة بن الزبير بن العوام، ثقة، ولد في أوائل خلافة عثمان، توفي سنة 94 هـ [3]. لكن الخبر منقطع بينه وبين مصحف عائشة، لأنه أُحرق ضمن مصاحف الصحابة عندما أجمعوا على المصحف العثماني.

[1] اسحاق بن راهويه: مسند ابن راهويه، رقم الأثر: 1802، مكتبة5251. الإيمان، المدينة المنورة، 1412هـ/ 1991، ج 3، ص: 1042.
[2] ابن حجر: تهذيب، ج 9 ص: 172.
[3] ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 671.

والرواية الأخيرة– الثالثة –: ((عبد الرزاق،عن معمر، عن هشام بن عروة قال: قرأت في مصحف عائشة –رضي الله عنها–: ((حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) وصلاة العصر (وقوموا لله قانتين))[1].

وأقول: معنى ذلك أن عائشة أم المؤمنين لم تستجب لأمر خليفة المسلمين بحرق المصاحف بعدما عمم المصحف العثماني. وأنها خالفت إجماع الصحابة في موافقتهم على توحيد المصاحف، وظلت هي محتفظة بمصحفها إلى أن اطلع عليه هشام بن عروة المولود سنة 58 هـ. فهل هذه الرواية صحيحة؟؟.

إنها لا تصح، لأن من رجال إسنادها: عبد الرزاق الصنعاني تقدم تفصيل أحواله وتبين انه مُدلس، والراجح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته مع أهل الحديث. وبما أنه هذا حاله، و هنا قد عنعن فالإسناد بينه وبين داود بن قيس لا يصح لضعف عبد الرزاق، ولعدم اتصاله.

والثاني: معمر بن راشد، سبق تفصيل أحواله، وتبين منها أنه كثير الأخطاء والأوهام، كان يُدلس، والراجح أنه كان شيعيا إماميا. وبما أنه هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد لم يثبت اتصاله بينه وبين من روى عنه.

والثالث: هشام بن عروة (58–145 هـ)، ذكرنا سابقا أن يُرسل ويُدلس،ولم يلحق بمصحف عائشة الذي أُحرق عندما وحد عثمان المصاحف. فمن أين له به حتى يطلع عليه؟؟!!. فالإسناد من جهته لا يصح.

والمصحف الخامس منسوب لأم المؤمنين حفصة– رضي الله عنها–،ورد ذكره في بعض الروايات، **منها:** ((حدثنا عبد الله، حدثنا مُحَمَّد بن عبد الملك، حدثنا يزيد، حدثنا مُحَمَّد يعني ابن عمرو، عن أبي سلمة قال: أخبرني عمرو بن نافع، مولى عمر بن الخطاب قال: " مكتوب في مصحف حفصة زوج النبي– صلى الله عليه وسلم–: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر)، فلقيت أبي بن

---

[1] عبد الرزاق: مصنف عبد الرزاق، رقم الأثر: 2201، ج 3 ص: 142.

كعب، أو زيد بن ثابت، فقلت: يا أبا المنذر، قالت كذا وكذا، فقال: هو كما قالت، أو ليس أشغل ما نكون عند صلاة الظهر في عملنا ونواضحنا))[1].

وأقول: معنى ذلك أن حفصة أم المؤمنين ظلت محتفظة بمصحف مخالف للمصحف العثماني، فلم تستجب لأمر خليفة المسلمين وإجماع الصحابة عندما وافقوا على المصحف العثماني وحرق المصاحف الأخرى. فبقي مصحفها عندها إلى أن أطلع عليه عمرو بن نافع. فهل هذه الرواية صحيحة؟؟.

إنها رواية لا تصح، لأن من رجال إسنادها: يزيد بن هارون بن زاذان بن ثابت السلمي أبو خالد (118- 206 هـ قارب 90 سنة)، قيل فيه: ثقة، صدوق، ثبت، يُدلس، لا يُميز ولا يُبالي عمن روى، فيه ضعف[2].

والثاني: مُحَمَّد بن عمرو بن علقمة الليثي المدني (ت 144هـ)، قيل فيه: ليس بالقوي، صالح الحديث، ليس به بأس، يُدلس، ثقة، يُخطئ، صدوق له أوهام، اتقى الناس حديثه بسبب تخليطه.. وذكره الذهبي في الضعفاء[3]. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح من جهته.

والثالث: عمرو بن نافع، مقبول من الطبقة الرابعة[4]. ومرتبة مقبول لا تجعله حجة. كما أن سماعه من أبي بن كعب(ت سنة 22 هـ أو قبلها) لا يصح، لأنه لم يلحق به. كما أن سماعه من حفصة(ت 41أو45هـ)، وزيد بن ثابت(ت45هـ) لم يثبت فهو إما أنه كان صغيرا عندما توفيا، أو أنه لم يكن ولد أصلا. وهذا أمر سبق ان بيناه وذكرنا دليلنا عليه.

والرواية الثانية: ((حدثنا ابن المثنى قال، حدثنا عبد الوهاب قال، حدثنا عبيد الله، عن نافع: أن حفصة أمرت مولى لها أن يكتب لها مصحفا، فقالت: إذا بلغت هذه الآية:"حافظوا على

---

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 376.

[2] ابن حجر: تهذيب، ج 10، ص: 258. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ج 4 ص: 145.
[3] الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 5876، ص: 304.
[4] ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 734.

الصلوات والصلاة الوسطى"، فلا تكتبها حتى أمليها عليك كما سمعت رسول الله -ﷺ-يقرؤها. فلما بلغها، أمرته فكتبها:"حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا الله قانتين". قال نافع: فقرأت ذلك المصحف فوجدت فيه"الواو"))[1].

وأقول: معنى ذلك أن حفصة- رضي الله عنها- ظلت محتفظة بمصحفها بعد إجماع الصحابة على المصحف العثماني، وأن مصحفها كان يختلف عنه في مواضع، وأن نافعا قد اطلع عليه. فهل هذا يصح؟؟.

إنها رواية لا تصح، لأن من رواتها: عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي (ت 194هـ)،عن نحو 80 سنة)، قيل فيه: ثقة، فيه ضعف، اختلط قبل موته بثلاث أو أربع سنوات[2]. عده الشيعة الإمامية من رجالهم ومن أصحاب بعض أئمتهم[3].

والثاني: نافع أبو عبد الله مولى ابن عمر(ت117 أو 119 هـ): ثقة، أرسل عن بعض الصحابة، وروايته عن حفصة وعائشة مرسلة[4].فالإسناد منقطع بينه وبين حفصة.

والمصحف الأخير- السادس- منسوب لأنس بن مالك -رضي الله عنه-، ذكره القاضي أبو بكر الباقلاني بقوله: ((وروى بعضُ المعتزلة القَدَرية عن عمرو بن عبيدٍ أنّه قال: "رأيتُ مُصحَفا كان لأنس بن مالك قرأه على أُبي بن كعب، فكان فيه دعاءُ القنوت"))[5].

وأقول: معنى قوله أن الصحابي أنس بن مالك كان عنده مصحف يختلف عن المصحف العثماني، وأنه لم يلتزم بما أجمع عليه الصحابة، وأمر به خليفة المسلمين عثمان بن عفان باعتماد

---

1 الطبري: تفسير الطبري، رقم الأثر: 5462، ج 5 ص: 209.

2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 837، ج 5 ص: 312 و ما بعدها.

3 عبد الحسين الشبستري: أصحاب الإمام الصادق، رقم: 2066، ج 3 ص: 323. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 3336، ج 1 ص: 409. و علي البوجردي: طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، رقم: 4794، ج 2 ص: 80.

4 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 743، ج 9 ص: 269.

5 الباقلاني: الانتصار للقرآن، حققه محمد عصام القضاة، ط1، دار ابن حزم، بيروت، 1422، ج 1 ص: 277.

المصحف العثماني وإحراق المصاحف الأخرى. وبقي مصحفه موجودا إلى زمن المعتزلي عمرو بن عبيد(ت 143 هـ) الذي قال بأنه رآه. فهل يصح هذا الخبر؟؟.

إنه لا يصح إسنادا ولا متنا، فمن جهة الإسناد فالخبر منقطع، فلا نعرف من هذا المعتزلي الذي روى عن ابن عبيد، فهو مجهول بالنسبة إلينا. ومنقطع أيضا من جهة ابن عبيد ومصحف أنس الذي ذكر أنه رآه. ومن جهة أخرى فإن ذلك لا يصح، لأن الثابت أن الصحابة بعدما أجمعوا على المصحف العثماني أحرقوا مصاحفهم، وأنس بن مالك واحد منهم ولا يشذ عنهم.وأما المصحف الذي ذكره فإن صح أنه رآه، فهو مصحف محرف منسوب إلى أنس زورا وبهتانا، وليس هو مصحفه الذي كان عنده.

ولا يصح ايضا لأن راويه عمرو بن عبيد هو نفسه مجروح، فقيل فيه: ضعيف، متروك، ليس بالقوي، مُتهم بالكذب في الحديث[1].

وبذلك يتبين جليا أن كل تلك المصاحف المنسوبة لهؤلاء الصحابة لم تصح أسانيدها رواياتها، ولو كان ما ذكرته تلك الروايات صحيحا لوصلتنا أخبارها بالتواتر، أو على الأقل من طرق كثيرة صحيحة.

وأما نقدنا لتلك الروايات من جهة المتن، فمن ذلك أولا إنها روايات لم تصح أسانيدها، وهذا يُضعف متونها، ويُفقدها الأصل الصحيح الذي تقوم عليه. فهي أخبار لا سند صحيح تعتمد عليه، وهذا يكفي وحده لرفض تلك الروايات.

وثانيا إن القول بتلك المصاحف المنسوبة لهؤلاء الصحابة ومخالفتها للمصحف العثماني، يعني أن القرآن الكريم قد دخله التحريف. وهذا دليل قاطع على عدم صحة نسبة تلك المصاحف إلى هؤلاء الصحابة. لأن أية رواية تقول بأن القرآن الكريم قد دخله التحريف فهي باطلة بالضرورة، لأن القرآن كتاب إلهي محفوظ لا يُمكن أن يُدخله التحريف.

وثالثا إن قول تلك الروايات بأن بعض الصحابة ظلوا محتفظين بمصاحفهم بعد توحيد عثمان للمصاحف. هو قول باطل من دون شك، وأية روية تقول به فهي قد حكمت على نفسها بعدم

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 7 ص: 49.

الصحة مُسبقا. لأن الثابت قطعا أن الصحابة وافقوا كلهم على ما فعله أبو بكر عندما جمع القرآن الكريم، ووافقوا أيضا عثمان بن عفان عندما وحد قراءات القرآن الكريم من دون أية معارضة[1]. وعليه فإن حكاية تلك المصاحف المزعومة لا تصح، اختلقها المحرفون من الشيعة الإمامية وأمثالهم لغايات مذهبية.

ورابعا إن الرواية الرابعة المتعلقة بالمصحف المنسوب لأُبي بن كعب المروية عن الفضل بن شاذان بقوله:((أخبرنا الثقة من أصحابنا قال كان تأليف السور في قراءة أبي بن كعب بالبصرة في قرية يقال لها قرية الأنصار على رأس فرسخين عند محمد بن عبد الملك الأنصاري أخرج إلينا مصحفا وقال هو مصحف أُبي رويناه عن آبائنا...))[2]. فهي لم تذكر أن الراوي وجد النسخة الأصلية لمصحف أبي بن كعب، وإنما ذكرت أنه وجد نسخة غير أصلية لمصحف أبي، وهي نسخة مكتوبة بناء على الروايات الموروثة. وهذا واضح من قولها: ((أخرج إلينا مصحفا وقال: هو مصحف أُبي رويناه عن آبائنا)). فهم ورثوا–حسب زعمها– المصحف مرويا قراءة لا مكتوبا. وعليه فلا يصح القول بأن ذلك المصحف هو مصحف أبي بن كعب، وإنما هو مصحف منسوب إليه زورا وبهتانا، اختلقه المحرفون للطعن في القرآن الكريم والصحابة أيضا.

ومما يُبطل ذلك الزعم أيضا أنه ليس صحيحا أن مصحف أبي بن كعب– رضي الله عنه– كان مختلفا عن المصحف العثماني، فهذا زعم باطل.لأن أبيا مات في خلافة عمر كما بيناه سابقا، وعندما وحد عثمان القراءات في المصحف العثماني تضمن سبع قراءات من عشر كان أُبي بن كعب من رواتها، كقراءة نافع، وعاصم، وابن كثير[3]. وهذا دليل قطعي على أن مصحف ابي بن كعب لم يكن يختلف عن المصحف العثماني.

وأما فيما يخص مصير مصحف أبي بن كعب، فهو بما أنه توفي في خلافة عمر، فمصحفه بقي عند أهله. وعندما اتفق الصحابة على المصحف العثماني، وأمر الخليفة بحرق المصاحف الأخرى،

---

[1] ما يُروى عن بعض الصحابة كابن مسعود بأنه عارض ما فعله عثمان، ليس صحيحا، وقد سبق أن ناقشنا هذا الموضوع وبينا عدم صحته.

[2] محمد بن إسحاق النديم: الفهرس، دار المعرفة، بيروت، 1978، ج 1 ص: 40.

[3] أنظر: السيد بن أحمد عبد الرحيم: أسانيد القراء العشرة، ص: 14 وما بعدها.

فلا شك أن مصحف أبي قد أُحرق كما أُحرقت المصاحف الأخرى. وقولنا هذا صحيح بلا شك لأنه مُستنتج استنتاجا مباشرة من المعطيات التاريخية الصحيحة. وتُؤيده أيضا روايات تاريخية كثيرة. منها ((حدثنا أبو عبيد،حدثنا أبو الأسود، عن ابن لهيعة، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن مُحَمَّد بن أبي بن كعب، أن ناسا، من أهل العراق قدموا إليه، فقالوا: إنا قدمنا إليك من العراق، فأخرج إلينا مصحف أبي؟ فقال مُحَمَّد: « قد قبضه عثمان ». فقالوا: سبحان الله أخرجه إلينا. فقال: « قد قبضه عثمان -رضي الله عنه- »))[1].

ومن طرقها: ((حدثنا عبد الله قال: حدثنا أبو الربيع قال: أخبرنا ابن وهب، أخبرني عمرو قال: قال بكير: حدثني بسر بن سعيد، عن مُحَمَّد بن أبي أن ناسا من أهل العراق قدموا إليه فقالوا: إنما تحملنا إليك من العراق، فأخرج لنا مصحف أبي قال مُحَمَّد: " قد قبضه عثمان قالوا: سبحان الله أخرجه لنا قال: قد قبضه عثمان "))[2].

ومن طرقها أيضا ((روى صدقةُ بن زياد،عن أبي نُعَيم،عن الطُفَيل بن أُبي بن كعب أنه قال: قَدِمَ أربعةُ نفرٍ من أهل الكوفة بعدَ وفاة أُبي في خلافة عثمان فقالوا: إنا قدمنا إليك لتُخرِجَ إلينا مصحف أبيك لنَنظُر فيه، فإن أباك كان أعلم الناس بالقرآن، فقُلت: قد قبضَه عثمانُ، فقالوا: سبحان الله! ما لعثمانَ ولمصحفِ أبيك؟))[3].

وأقول: تلك الروايات أسانيدها فيها ضعف، لكن متونها صحيحة فيما يتعلق بمصير مصحف أبي بن كعب،وتتقوى بما ذكرناه سابقا. وهي من جهة أخرى تحمل إشارة قوية مفادها أن جماعة من شيعة الكوفة كانت تبحث عن مصحف أُبي لغايات مذهبية في نفوسهم. فلما لم يجدوا ما أرادوه عكسوا الخبر، واختلقوا تلك الروايات التي زعمت أن مصحف أبي بن كعب كان مختلفا عن المصحف العثماني، وأن مصحفه ظل موجودا من بعده، وأنه كان عند مُحَمَّد بن عبد الملك الأنصاري بقرية من قرى البصرة!!.

---

[1] ابن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 463.
[2] ابن أبي داود: المصاحف، رقم الأثر: 70، ص: 28.
[3] الباقلاني: الانتصار للقرآن، حققه مُحَمَّد عصام القضاة، ط1، دار ابن حزم، بيروت، 1422، ج 1 ص: 271.

وأُشير هنا إلى أمر جدير بالتدبر يتعلق بموقف للمستشرق الألماني تيودور نولدكة من مصحف أبي بن كعب. وذلك أنه عندما ذكر رواية ابن الندم المتعلقة بالمصحف المنسوب لأُبي علّق عليه في الهامش بكلام تضمن تدليسا وتحريفا، وتوجيها ماكرا لما ذكره ابن النديم عن المصحف. فكان مما قاله أنه ذكر أن ابن النديم استند فيما ذكره عن مصحف أبي بن كعب إلى ((مخطوط قديم لأبي رآه في منطقة بالقرب من البصرة عند شخص اسمه محمد بن عبد الله الأنصاري))[1].

وأقول: كلامه هذا فيه تغليط وتحريف، بدليل الشاهدين الآتيين: أولها إن ابن النديم لم يقل أنه رأى المصحف، و إنما الراوي الذي ذكر ذلك، وهو مجهول كان معاصرا للفضل بن شاذان (ت 260هـ)، وابن النديم متأخر عنه وقد توفي سنة 438هـ. والثاني ليس في الرواية القول بأن الراوي وجد عند الرجل مصحفا مخطوطا قديما هو مصحف أبي بن كعب، وإنما وجد عنده مصحفا منسوخا حديثا، وأهله هم الذين كتبوه بناءً على القراءة المروية عن أبي بن كعب حسب قوله: ((هو مصحف أُبي رويناه عن آبائنا...))[2]. فهو مصحف ورثوه مرويا لا مخطوطا. علما بأن نولدكه أخطأ في اسم الرجل البصري، فهو: محمد بن عبد الملك الأنصاري، وليس محمد بن عبد الله الأنصاري.

وأخيرا- خامسا – إن ما ذكرته رواية المصحف المنسوب لأنس بن مالك، من أن المعتزلي عمرو بن عبيد قال: "رأيتُ مُصحَفا كان لأنس بن مالك قرأه على أُبي بن كعب، فكان فيه دعاءُ القنوت")). فهو خبر لا يصح بدليل ما سبق أن ذكرناه، ولما قاله المتكلم أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري(260- 324 هـ): (وقد رأيتُ أنا مصحف أنسٍ بالبصرة عندَ بعض ولد أنس، فوجدتُه مساويا لمصحفِ الجماعةِ لا يغادرُ منه شيئا))[3]. وهذا يعني أن أنسا –رضي الله عنه – عندما توفي ترك مصحفه الذي هو منسوخ من المصحف العثماني الذي أجمع عليه الصحابة، وأنس واحد منهم.

---

[1] تيودور نولدكة: تاريخ القرآن، ترجمة و تحقيق جورج تامر، ط1، مؤسسة كونراد- أدناور، بيروت، 2004، ص: 262، الهامش رقم: 96.

[2] محمد بن إسحاق النديم: الفهرس، دار المعرفة، بيروت، 1978، ج 1 ص: 40.

[3] الباقلاني: الانتصار للقرآن، حققه محمد عصام القضاة، ط1، دار ابن حزم، بيروت، 1422، ج 1 ص: 277.

وقبل **إنهاء هذا المبحث** أذكر هنا روايتين تتعلقان بمضمون القرآن الكريم بعد توحيد قراءاته في المصحف العثماني. **أولها** ((حدثنا مُحَّد بن إسحاق بن راهويه، ثنا أبي، ثنا عيسى بن يونس حدثني، أبي،عن جدي قال: أمنا أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد بخراسان فقرأ بهاتين السورتين " إنا نستعينك ونستغفرك فذكر الحديث"))[1].

إنها رواية لا تصح إسنادا ولا متنا، فأما إسنادا فمن رجالها: عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي (ت 187أو 191هـ)، قيل فيه: ثقة، ثبت، تكلم فيه قتادة الحراني،كان من أصحاب الأعمش لم يكن يُفارقه!!. أسند حديث الهدية، والناس يرسلونه، قال الأثرم: (عن أحمد كان عيسى بن يونس يسند حديث الهدية والناس يرسلونه.وقال ابن معين: عيسى بن يونس يسند حديثا عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى- الله عليه وسلم- كان يقبل الهدية ولا يأكل الصدقة، والناس يرسلونه))[2]. وقال ابن أبي خيثمة في تاريخه: ((ثنا أحمد بن جناب ثنا عيسى بن يونس عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس أحمد بن جناب ثنا علي شعبة عن يونس بن عبيد عن الحسن عن سمرة به.قال بن حبان ليس فيه سمرة، إنما هو موقوف على الحسن)). فما معنى هذا؟؟، واضح إن الرجل تصرف في الإسناد بالزيادة،و هذا مرفوض ولا يصح. مما يندرج في ذلك ويلتقي معه انفراده بأحاديث وقوله عن نفسه: ((حدثنا الأعمش أربعين حديث فيها ضرب الرقاب لم يشركني فيها أحد عن بن إسحاق))[3]. فماذا يعني هذا؟؟ وأما عند الشيعة، فالقوم جعلوه منهم، كأبيه و جده، ورووا عنه مرويات إمامية في كتبهم الخاصة[4].

وخلاصة حال هذا الراوي أنه رجل مشبوه، والراجح عندي أنه كان شيعيا إمامية يُمارس التقية بدليل الشواهد الآتية: منها إن عائلته كانت شيعية: جده أبو إسحاق، والده يونس، وأخوه إسرائيل، وقد سبق ذكر هؤلاء.

---

1 الطبراني: المعجم الكبير، رقم الأثر: 860، ج 1 ص: 292.

2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 440، ج 7 ص: 170 و ما بعدها.

3 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 440، ج 7 ص: 170 و ما بعدها.

4 أنظر مثلا: أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 577، ج 1 ص: 432.و ابن بابويه القمي: الخصال، ج 2 ص: 87. و ابي: الكافي، ج 1 ص: 339.

والشاهد الثاني هو أن أخص شيوخ عيسى بن يونس كان شيعيا وهو الأعمش، وقد كان ملازما له. والشاهد الثالث هو أن الشيعة جعلوه منهم ورووا مروياته الإمامية في كتبهم المذهبية. والشاهد الرابع طعن بعض أهل السنة فيه، الأمر الذي يشير إلى وجود شيء فيه كان يظهر عليه في بعض الأحيان. و الشاهد الأخير-الخامس- ثبوت تلاعبه ببعض الأسانيد كما سبق بيانه،وتفرده ببعضها.

والراوي الثاني والد السابق: يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي أبو إسرائيل (ت 152 هـ)،سبق تفصيل حاله وتبين أنه ضعيف، والراجح أنه شيعي إمامي كان يُمارس التقية.

والثالث والد يونس: أبو إسحاق السبيعي الكوفي سبق تفصيل أحواله، وتبين أنه ضعيف، كثير التدليس والإرسال، شيعي إمامي كان يُمارس التقية في علاقته بأهل الحديث.

وأما متنا فالرواية لا تصح أيضا، وهي مكذوبة عن سبق إصرار وترصد للطعن في القرآن الكريم، وفي الأمويين وأهل السنة عامة بأنهم حرفوا القرآن الكريم، وأنهم انحرفوا عن المصحف العثماني، وليس الشيعة الإمامية وحدهم هم الذين طعنوا في القرآن فقط، وإنما في السنة من فعل ذلك أيضا. إنها لا تصح بدليل الشواهد الآتية:

أولها إن إسنادها لا يصح، وهذا يُضعف متنها، ويُفقدها السند الصحيح الذي تقوم عليه. وهذا وحده يكفي لرفضها والحكم عليها بعدم الصحة، خاصة وأن من رواتها من هو غير مأمون أصلا، ومُتهم باختلاق الروايات، كأبي إسحاق السبيعي.

والشاهد الثاني إنه من المتواتر تاريخيا أن أهل السنة كلهم، ومنهم الأمويون والعباسيون لم يكن عندهم إلا المصحف العثماني، وليس عندهم مصحف سواه. وعليه فإن القول بأن الوالي الأموي أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد المكي (ت 87هـ) قرأ بسورتين (الحفد والخلع) ليستا في المصحف العثماني هو قول باطل قطعا.

والشاهد الثالث مفادها إنه سبق أن أقمنا الأدلة الدامغة على أن القول بقرآنية سورتي الخلع والحفد، هو قول باطل، والصحيح أنهما من كلام النبي –عليه الصلاة والسلام–. وعليه فإن القول بأن والي خُراسان قرأ بهما في الصلاة هو قول لا يصح.

والشاهد الأخير– الرابع – مضمونه إن تلك الحادثة لو كانت صحيحة لروتها مصادر كثيرة، ولوصلتنا من طرق عديدة وصحيحة، لخطورتها ولتوافر الهمم على نقلها. لكني بحثت عنها كثيرا فلم أجد رواها إلا أبو إسحاق السبيعي، وهذا شاهد دامغ على أنه هو الذي اختلقها وهي من مروياته التي انفرد بها. لأنه لو حدثت فعلا، لوصلتنا من طرق كثيرة، ولذكرت الروايات أن الناس أنكروا على الوالي فعله، وأنهم أو طائفة منهم خرجوا من الصلاة ولم يتموا معه صلاتهم. وبما أن هذا لم يُذكر دل على أن الرواية مختلقة من أساسها.

والرواية الثانية: ((حدثنا أبو بكر عبد الله بن أبي داود، حدثنا يونس بن حبيب، عن قتيبة بن مهران، حدثنا إسماعيل بن جعفر، وسليمان بن مسلم بن جماز الزهري قالا: سمعنا خالد بن إياس بن صخر بن أبي الجهم، يذكر أنه قرأ مصحف عثمان بن عفان– ﷺ–، فوجد فيه مما يخالف مصاحف أهل المدينة اثني عشر حرفا، منها في البقرة: "ووصى بها إبراهيم"، بغير ألف، وفي آل عمران: "وسارعوا إلى مغفرة" بالواو، وفي المائدة: "ويقول الذين آمنوا" بواو، وفيها أيضا "من يرتد منكم "بدال واحدة، وفي براءة: "والذين اتخذوا مسجدا" بواو، وفي الكهف:" لأجدن خيرا منها منقلبا"، واحد، وفي الشعراء:" وتوكل على العزيز" بالواو، وفي المؤمن: "أو أن يظهر"، وفي الشورى:" فبما كسبت" بالفاء، وفي الزخرف:" وفيها ما تشتهي الأنفس" بغير هاء، وفي الحديد:" فإن الله هو الغني الحميد" بهو، وفي الشمس وضحاها: "ولا يخاف عقباها"، بالواو "))[1].

إنها رواية لا تصح إسنادا ولا متنا، فأما إسنادا، فمن رجالها: خالد بن إياس بن صخر بن أبي الجهم، من الطبقة السابعة، قيل فيه: متروك الحديث، ليس بشيء، لا يكتب حديثه، ضعيف، منكر الحديث، ليس بثقة، أحاديثه كلها غرائب وأفراد، يروي الموضوعات عن الثقات، وأُتهم بوضعها[2]. والخبر منقطع بينه وبين مصدره، فهو من الطبقة السابعة بعيد جدا عن حادثة توحيد

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: – 245 .
[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم 132، ج 2 ص: 52 و ما بعدها.

عثمان للمصاحف، وكل مصاحف الصحابة في المدينة كانت قد أحرقت، فمن أين له بها عندما زعم أنه أطلع عليها؟؟!!.

وأما من جهة المتن فالرجل مفترٍ مخادع،ومغالط متلاعب، وخبره باطل من دون شك. لأنه أولا إن مصحف عثمان لم يكن يختلف عن مصاحف أهل المدينة، لأنه من مصاحفهم، وهو منهم،وخليفة المسلمين. فكيف يكون مصحفه يُخالف مصاحف رعيته؟؟!!.

وثانيا إنه من الثابت قطعا أن المصحف العثماني أجمع عليه الصحابة وهم من أهل المدينة. وعندما أجمعوا عليه أمر الخليفة عثمان بن عفان بتوزيع المصاحف على الأقاليم وحرق المصاحف الأخرى. وبما أن الأمر هكذا فلاشك أن أهل المدينة هم أول من سيستجيب له، وسيكون المصحف العثماني هو مصحفهم، ومن ثم لا يُمكن ان تكون مصاحفهم مخالفة للمصحف العثماني. والشاهد على ذلك ايضا أنه من المعروف والثابت قطعا أن قراءة الإمام نافع المدني هي من قراءات المصحف العثماني،وهي متداولة بيننا في زماننا هذا.

واستنتاجا مما ذكرناه وإنهاءً له أقول: أولا إنه تبين من نقدنا لتلك الروايات المتعلقة بالمصاحف المزعومة والمنسوبة لبعض الصحابة، أنها لم تصح إسنادا ولا متنا، وما هي إلا مصاحف محرفة نُسبت إليهم زورا وبهتانا، حرفها طائفة من الشيعة الإمامية لغايات مذهبية في نفوسهم، كالطعن في القرآن الكريم واتهام الصحابة بتحريفه.

لكن ذلك لا يعني أن المصحف العثماني لم يكن عند الشيعة الإمامية ولا متداولا بينهم، وإنما يعني أنه في الوقت الذي هو عندهم قامت طائفة منهم بنسخ تلك المصاحف المحرفة ونسبتها إلى بعض الصحابة، كأبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، سعيا منهم لتحريف القرآن والطعن فيه وفي الصحابة. والشاهد على ذلك هو أنه من بين أئمة قراء المصحف العثماني العشرة المعروفين يوجد بينهم أربعة قراء هم من الكوفة موطن الشيعة الإمامية، وهم: عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف[1].

ومن ذلك أيضا أن من كبار قراء ورواة قراءات أهل الكوفة: سليمان بن مهران الأعمش، هذا الراوي روى الصحيح من القراءات كقراءة عاصم من جهة، وروى الشاذ من القراءات، وكان من

[1] السيد بن احمد عبد الرحيم: أسانيد القراء العشرة، ص: 36 وما بعدها.

أئمة قراء الشواذ من جهة أخرى[1]. فالرجل عمل من جهتين، روي الصحيح، وروّج للضعيف والمكذوب من القراءات. وهذا الدور يتفق مع إماميته وممارسته للتقية في علاقته بأهل السنة.

وثانيا إنه يتبين مما ذكرناه أن المحرفين انتقلوا من الطعن في القرآن من خارجه بواسطة الروايات المختلقة التي تطعن فيه بالتحريف إلى التطبيق العملي لمذهبهم، فجسدوه في نسخ مصاحف مُحرفة نسبوها إلى بعض الصحابة، ونشروها بين الناس. وهذا عمل تحريفي إجرامي خطير جدا، يشهد على مدى حقد هؤلاء المحرفين على القرآن الكريم وانحرافهم عنه من جهة، وعلى ما قاموا به من أعمال خسيسة ودنيئة لتحقيق غاياتهم المذهبية من جهة أخرى. وتبين أن محاولات تحريف القرآن الكريم بدأت منذ القرن الهجري الأولى[2] واستمرت بعده، وما تزال جارية إلى يومنا هذا، ولولا الحفظ الإلهي للقرآن الكريم لربما تم لهم ذلك.

وتلك المحاولات وإن كانت خطيرة، فإنها من ناحية أخرى هي شواهد دامغة على صدق القرآن الكريم من أن الله تعالى تولى حفظه. علما بأن حدوث مثل تلك الأعمال التحريفية لا ينفي الحفظ الإلهي للقرآن. لأن الله تعالى لم ينف وقوع مثل تلك المحاولات، وإنما نفى أن يتمكن المحرفون من الوصول إلى تحريف القرآن الكريم. ولو لم تحدث مثل تلك المحاولات ربما يُقال: لا يُوجد دليل على الحفظ الإلهي للقرآن، لأن القرآن كان بين أيدي المسلمين، ولا يُعقل أن يقدموا على تحريفه.وعليه فلا يُوجد أي دليل صحيح على أن الله قد حفظ القرآن الكريم من التحريف.وهذا اعتراض وجيه من دون شك، لكن بما أنه ظهرت من بين المسلمين طوائف ضلت وانحرفت عن الشرع، وأصبحت كأهل الذمة تطعن في القرآن وأهله، وتعمل على تحريفه، فخذلها الله تعالى وحفظ كتابه من كيدها ومكائدها، كان هذا دليلا دامغا وقطعيا على أن الله تعالى تولى حفظ كتابه رغم أنف هؤلاء المحرفين.

ثانيا: نقض الروايات القائلة بتعرض المصحف العثماني للتحريف بعد توحيده:

عثرت على أربع روايات زعمت أن القرآن الكريم تعرض للتحريف في مواضع منه، بعد توحيد قراءاته في خلافة عثمان بن عفان –رضي الله عنه–. فما تفاصيل ذلك؟، وهل زعمها هذا صحيح؟.

---

[1] السيد بن احمد عبد الرحيم: أسانيد القراء العشرة، ص: 40.

[2] الراجح أنها بدأت بعد قيام الدولة الأموية، لكنها تكثفت في النصف الثاني من القرن الأول الهجري وما بعده.

أولها: ((حدثنا عبد الله، حدثنا أبو عبد الرحمن الأذرمي، حدثنا عبد الوهاب، عن عدي بن الفضل، عن أبي مطرف، عن ابن شهاب، " أنه بلغه أن النبي -ﷺ وأبا بكر، وعمر، وعثمان، ومعاوية، وابنه يزيد بن معاوية كانوا يقرءون: مالك يوم الدين. قال ابن شهاب: وأول من أحدث " ملك " مروان "))[1]. وهو الخليفة الأموي مروان بن الحكم المتوفى سنة 65 هـ.

إنها لا تصح إسنادا ولا متنا، فمن جهة الإسناد، فإن من رجالها: عبد الوهاب بن عطاء الخفاف أبو نصر العجلي مولاهم البصري (ت 204 أو 206هـ)، قيل فيه: صدوق، ثقة، لا بأس به، ليس بالقوي،ضعيف، دلّس أحاديث مناكير،لا يُعتمد عليه[2]. وبما أن هذا حاله وهنا قد عنعن، فالإسناد لا يصح من جهته.

والثاني: عدي بن الفضل التيمي البصري أبو حاتم (ط 8): متروك، ضعيف، ليس بثقة، لا يُحتج به[3].

والثالث: أبو مطرف هو عبيد الله بن طلحة بن عبيد الله بن كريز الخزاعي(ط 6): مقبول[4]. لكن مرتبته هذه لا تجعله حجة، وهي تُشعر بالعدالة لا بالضبط، وبما أنه هذا حاله، وهنا قد عنعن، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

وآخرهم – الرابع-: مُحَمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري(نحو:52- 124 هـ): ثقة، متقن، مُدلس، كثير الإرسال، إرساله كالريح، حدث عن أقوام و لم يسمع منهم[5]. وبما أنه مدلس، وهنا لم يُصرح بالسماع، وإنما روى خبره بلاغا، فالإسناد منقطع من جهته.

---

1 ابن أبي داود: المصاحف، رقم: 238، ص: 76.

2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 5 ص: 313 و ما بعدها.

3 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 6 ص: 124.

4 ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 131.

5 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 8 ص: 332. و أبو زرعة العراقي: كتاب المدلسين، ط1، دار الوفاء، 195، ص: 89 و ما بعدها.

وأما نقدنا لها من جهة المتن فهي لا تصح أيضا بدليل الشواهد الآتية: أولها إن عدم صحة إسناده يُضعف متنها ويُفقده الأصل الصحيح الذي يقوم عليه.

والشاهد الثاني مفاده إن تصوّر إمكانية حدوث ما نُسب لمروان يكفي بالحكم عليه بعدم قدرته على تطبيقه. لأن المصحف العثماني كان منتشرا في كل الأقاليم الإسلامية بالآلاف، أو بالملايين، وعليه فلن يستطيع تغيير المصاحف لما ذكرناه، ولأنه سيجد معارضة شديدة من المسلمين لأن فعله هذا لو حدث حقا، فهو تحريف للمصحف العثماني الذي أجمع عليه الصحابة.

والشاهد الثالث مضمونه إن ذلك الفعل لو حدث حقا لوصلنا خبره بالتواتر نظرا لخطورته، ولتوافر الهمم على الاهتمام به ونقله، ولأنه يهم كل المسلمين. وبما أن هذا لم يحدث، دل على أن الحكاية من أساسها غير صحيحة.

والشاهد الأخير- الرابع- إن الدليل القطعي على عدم صحة ما نُسب لمروان بن الحكم أن المصحف العثماني يأخذ بالرسمين، فقراءة نافع (ملك)، وقراءة عاصم (مالك). وهذا يعني أن القراءتين صحيحتين ثابتتين عن النبي- عليه الصلاة و السلام-.

والرواية الثانية تتعلق بدعوى تحريف نصر بن عاصم الليثي للقرآن، ومفادها: ((حدثنا حجاج، عن هارون، قال: حدثني عاصم الجحدري، قال: كانت في الإمام مصحف عثمان الذي كتبه للناس (لله... لله) كلهن بغير ألف. فقال: قال عاصم: وأول من ألحق هاتين الألفين في المصحف نصر بن عاصم الليثي))[1].

وفي القرآن الكريم ((قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ)(المؤمنون: 84- 89)).

[1] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 530.

إنها رواية لا تصح إسنادا ولا متنا، فأما إسنادا فمن رجاله: حجاج، حجاج بن مُحَمَّد المصيصي (ت 206 هـ، من أبناء الثمانين): ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره[1]. ويبدو أنه كان يُدلس، لأن من الرواة الذين حدث عنهم: عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي[2]، ولم يدركه، فهو من الطبقة الثانية، وقد توفي سنة 79 هـ[3]، قبل أن يولد حجاج بمدة طويلة، فهو توفي سنة 206هـ في الثمانينيات من عمره[4].. و يُؤيد ذلك أنه ((كان يقول حدثنا ابن جريج وإنما قرأ على بن جريج ثم ترك ذلك فكان يقول: قال بن جريج))[5]. وبما أنه يُدلس، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح اتصاله بينه وبين هارون بن موسى.

والثاني: عاصم بن العجاج أبو مجشر الجحدرى المقرئ (ت 129هـ): قرأ عن نصر بن عاصم، و يحي بن يعمر وغيرهما قراءة شاذة فيها ما يُنكر، ولم تثبت[6]. وثقه ابن معين[7]. لكن الرجل لم يُصرح بالسماع هنا، و إنما قال:" أول من ألحق هاتين الألفين... نصر بن عاصم الليثي". فلم يذكر مصدره، فمع أنه من تلاميذ نصر بن عاصم الليثي، فلم يُصرّح بالسماع منه ولا بالمشاهدة. فالإسناد منقطع بينه وبين مصدر خبره، مما يعني أنه يُوجد راو مجهول بينهما لم يُذكر.

وأما نقدنا لها من جهة المتن، فهي تشهد على نفسها بأنها مختلقة مُلفقة، بدليل الشواهد الآتية: أولها إن عدم صحة إسنادها يُضعف متنها، ويُفقدها الأصل الصحيح الذي تقوم عليه. وهذا وحده دليل كاف لتضعيفها واستبعادها.

والشاهد الثاني إنها رواية في متنه مكر وتغليط، تريد إحداث بلبلة وخلط وتشويش لدى الناس والضحك عليهم. فهي قالت: ((كانت في الإمام مصحف عثمان الذي كتبه للناس (لله... لله) كلهن بغير ألف. فقال: قال عاصم: وأول من ألحق هاتين الألفين في المصحف نصر بن عاصم

---

1 ابن حجر: التقريب، ح 1 ص: 190. و الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 17 ص: 474.
2 المزي: تهذيب الكمال، ج 5 ص: 452.
3 ابن حجر: التقريب، ح 2 ص: 76.
4 الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 17 ص: 474.
5 ابن حجر: تهذيب، ج 1 ص: 136.
6 الذهبي: الميزان، ج 3 ص: 301. و تاريخ الإسلام، ج 8 ص: 141.
7 ابن أبي حاتم: الجرح و التعديل، ج 9 ص: 349.

الليثي))[1]. معنى كلامهما أن المصحف العثماني كان (لله، لله، لله) فأحدث فيه نصر بن عاصم تلك الزيادة المذكورة. وهي بهذا أوحت إلى الناس بأن نصرا غيّر ذلك وأصبح في المصحف (الله، الله). مع أن هذا كله لا يصح، لأنه لا يُمكن لنصر أن يُغير المصحف، فهو إن غير مصحفه فإنه لن يستطيع تغيير مصاحف المسلمين. ولأنه يعلم أن فعله هذا تحريف لكتاب الله. ولأن المسلمين لن يُسلموا له بذلك، وسيتصدون له. ولأنه ليس صحيحا أن ذلك التغيير المزعوم قد حدث في المصحف العثماني لأنه كما كان قبل ذلك الفعل (لله، لله، لله)، فهو كان وما يزال إلى يومنا هذا كذلك (لله، لله، لله)، وليس كما زعمت أنه أصبح (الله، الله). وقد ذكر أبو عمرو الداني أن المصاحف اجتمعت على ((إن الحرف الأول "سيقولون لله" بغير ألف قبل اللام...))[2].

والشاهد الثالث مفاده أن أبا عبيد القاسم بن سلام بعدما أورد الرواية السابقة عقب عليها بقوله: ((قال أبو عبيد: وقرأتُ أنا في مصحف بالثغر قديم، بعث به إليهم، فيما أخبروني به قبل خلافة عمر بن عبد العزيز، فإذا كلهن (لله لله) بغير ألف))[3]. وهذا دليل تاريخي دامغ رد به أبو أبو عبيد على تلك الرواية المكذوبة، بأنه رأى مصحفا يعود إلى زمن عاصم الجحدري، وشيخه نصر بن عاصم الليثي، ليس فيه الزيادة المزعومة، وإنما هو لا يختلف عن المصحف العثماني الذي عند المسلمين قبل عاصم الجحدري وفي زمانه ومن بعده.

والشاهد الأخير– الرابع– مضمونه أن ذلك الفعل لا يصح نسبته إلى نصر بن عاصم الليثي البصري النحوي (ت بعد: 80 هـ)، لأنه كان ثقة[4]. ولا يصح أن مسلما ثقة يُقدم على تحريف كتاب الله تعالى، وهو يعلم أن هذا حرام عليه، وأنه لن يستطيع تحقيق ذلك، لأنه يقرأ في القرآن الكريم أن الله تعالى تولى حفظه، وأنه كتاب مُحكم لا يأتيه الباطل أبدا. ولأنه يعلم أيضا أن المسلمين سيتصدون له، ولن يُفرطوا في المصحف العثماني الذي أجمع عليه الصحابة. وعليه فهذا الفعل المنسوب إليه مكذوب عليه.

---

1 القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر:، 530.

2 أبو عمرو الداني: المقنع في رسم مصاحف الأمصار، ص: 57.

3 القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر:، 530.

4 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 775، ج 9 ص: 304. و العلائي: جامع التحصيل، ص: 291.

وربما يُقال: لماذا اختلق المحرفون مثل هذه الرواية، وهم يعلمون أنها ظاهرة البطلان؟؟!!. وأقول: إن هؤلاء المحرفين لهم حساباتهم، وأهدافهم، ولا تهمهم الفضائح، بقدر ما يهمهم تحقيق غاياتهم. بل إن بعضهم حتى عندما ينكشف علانية يبقى مصرا على أباطيله وأكاذيبه[1]. وعليه فهم ينشرون مثل تلك الرواية للتشكيك في اليقينيات، وإحداث تشويش وخلط واضطراب في عقول الناس ونفوسهم.وحتى إذا لم تُؤثر في أكثر الناس، أو كثير منهم، فهم يكفيهم أن يتأثر بها أتباعهم، وبعض الناس من خصومهم. وبذلك تحقق مفترياتهم بعض أهدافها.

والرواية الثالثة تتعلق بدعوى تحريف الحجاج بن يوسف للقرآن الكريم، مفادها ((حدثنا عبد الله، حدثنا أبو حاتم السجستاني، حدثنا عباد بن صهيب، عن عوف بن أبي جميلة، أن الحجاج بن يوسف غيّر في مصحف عثمان أحد عشر حرفا قال: كانت في البقرة (لم يتسن وانظر) بغير هاء فغيرها لم يتسنه بالهاء، وكانت في المائدة (شريعة ومنهاجا) فغيرها شرعة ومنهاجا، وكانت في يونس (هو الذي ينشركم) فغيره يسيركم، وكانت في يوسف (أنا آتيكم بتأويله) فغيرها أنا أنبئكم بتأويله، وكانت في المؤمنين (سيقولون لله لله لله) ثلاثتهن، فجعل الأخريين (الله الله)، وكانت في الشعراء في قصة نوح (من المخرجين)، وفي قصة لوط (من المرجومين) فغير قصة نوح من المرجومين وقصة لوط من المخرجين، وكانت الزخرف (نحن قسمنا بينهم معايشهم) فغيرها معيشتهم، وكانت في الذين كفروا (من ماء غير ياسن) فغيرها من ماء غير آسن، وكانت في الحديد (فالذين آمنوا منكم واتقوا لهم أجر كبير)، فغيرها وأنفقوا، وكانت في إذا الشمس كورت (وما هو على الغيب بظنين) فغيرها بضنين "))[2].

إنها رواية لا تصح إسنادا ولا متنا، فأما إسنادا، فمن رجالها: أبو حاتم السجستاني سهل بن مُحَمَّد بن عثمان (ت 255هـ): صدوق[3]. وهذه المرتبة لا تجعله حجة، فهي تُشعر بالعدالة لا بالضبط.

---

[1] عن ذلك أنظر كتابنا: مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي وتدوينه. والكتاب منشور ورقيا وإلكترونيا.
[2] ابن أبي داود: المصاحف، ص: - 280 و ما بعدها.
[3] ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 400.

والثاني: عباد بن صهيب البصري (ت بعد:200 هـ)، قيل فيه: متروك، مُتهم بالكذب، صدوق قدري[1]. ألحقه الشيعة الإمامية برجالهم ووثقوه، وهو من رواة أقوال بعض أئمتهم[2].

والثالث: عوف بن أبي جميلة (ت 146هـ عن 86سنة)، قال عبد الله بن المبارك: ((ما رضي عوف ببدعة واحدة حتى كانت فيه بدعتان كان قدريا وكان شيعيا))[3]. و قال مُحَمَّد بندار وهو يقرأ حديث عوف: ((يقولون عوف، والله لقد كان عوف قدريا رافضيا شيطانا))[4]. و قيل فيه أيضا: صدوق، صالح، ثقة، ثبت[5]. وعده ابن قتيبة من رجال الشيعة[6]. وجعله الشيعة الإمامية من رجالهم[7]، وذكروا مروياته في كتبهم[8].

ومع أن الرجل ضعيف، فإنه من جهة أخرى لم يُحدد مصدر خبره، فلم يقل: سمعت، ولا رأيت، ولا قال لي فلان. فالخبر منقطع أيضا.

وأما نقدنا لها من جهة المتن، فهي لا تصح بدليل الشواهد الآتية: أولها إن عدم صحة إسنادها أضعف متنها، وأفقدها الأصل الصحيح الي تقوم عليه. وهذا يكفي وحده لاستبعادها، بل ولرفضها، خاصة وأن من رجاله: شيعيان إماميان تتفق الرواية مع مذهبهما في القول بتحريف القرآن والطعن فيه.

---

[1] الذهبي: المغني في الضعفاء، رقم: 3037، ج 1 ص: 154.

[2] الحسن الحلي: خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، ط1، مؤسسة النشر الإسلامي، 1417، ج 2 ص: 143. و النجاشي: رجال النجاشي، رقم: 791، ص: 294.

[3] العقيلي: الضعفاء الكبير، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ، 1998، رقم: 1471، ج 1 ص: 422.

[4] العقيلي: الضعفاء الكبير، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ، 1998، رقم: 1471، ج 1 ص: 422.

[5] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 4545، ج 22 ص: 437 و ما بعدها.

[6] ابن قتيبة: المعارف، ص: 139.

[7] مُحَمَّد جعفر الطبسي: رجال الشيعة في أسانيد السنة، رقم: 98، ج 2 ص: 60.

[8] أنظر مثلا: فرات بن إبراهيم الكوفي: تفسير فرات الكوفي، ط1، طهران، 1990، ج 2 ص: 86. و الحاكم الحسكاني: شواهد التنزيل لقواعد التفضيل في الايات النازلة في اهل البيت، ط1، طهران، 1411، ج 4 ص: 169.

والثاني إنها حكمت على نفسها بالبطلان عندما زعمت أن الحجاج بن يوسف تمكن من تحريف القرآن. وهذا زعم باطل وافتراء متعمد على كتاب الله تعالى. ومن يعتقد حدوث ذلك فهو فد كفر بالقرآن من حيث يدري أولا يدري، لأنه أنكر أمرا معروفا منه بالضرورة بأن الله تعالى قد تولى حفظ كتابه. فقولها بأن الحجاج تمكن من تحريف القرآن هو دليل قطعي على عدم صحتها.

والشاهد الثالث: إن ما نسب للحجاج بن يوسف لن يستطيع القيام به حتى وإن اجتهد، فمستحيل أن يقدر على القيام بذلك، لأن المصحف العثماني كان بالآلاف أو بالملايين منتشرا في كل أقاليم البلاد الإسلامية. وحتى إذا افترضنا إمكانية حدوثه في الواقع من الناحية النظرية، فإنه لو حدث حقيقة في الواقع لكان حدثا خطيرا ولتوافرت الهمم على نقله،و لوصلنا بالتواتر، أو على الأقل وصلنا من طرق كثيرة صحيحة. وبما أن هذا لم يحدث، وإنما وصلنا من طريق واحد غير صحيح دل هذا على أن الخبر باطل من أساسه. ومن جهة فلو أنه حاول ذلك عمليا فإنه سيجد مقاومة شرسة وشديدة من المسلمين ولن يستطيع تحقيق غايته.

والشاهد الرابع إنه لا يوجد أي دافع ولا مبرر معقول يجعل الحجاج بن يوسف يقدم على تحريف القرآن. فليس له في ذلك مصلحة مذهبية ولا مادية. وإنما الذين لهم مصلحة في ذلك هم الشيعة الإمامية، لأن الطعن في القرآن والصحابة من أساسيات مذهبهم، ولأن الحجاج كان من خصومهم وهم أيضا من ألد خصومه. فنسبوا إليه ذلك للطعن فيه وفي القرآن ضمن خطتهم المذهبية المخطط لها سلفا. فهم كما طعنوا فيه عن طريق الصحابة، طعنوا فيه عن طريق الحجاج، وغايتهم واحدة.

والشاهد الخامس إن تلك الرواية تتضمن معطيات تشهد بنفسها على أنها رواية مكذوبة اختلقها المحرفون لغايات في نفوسهم. منها: إن قول تلك الرواية بأن كلمات (لله، لله، لله) كانت كذلك في المصحف العثماني ثم تصرف فيها الحجاج فترك الكلمة الأولى كما هي وأضاف حرف ألف للكلمتين المتبقيتين (الله، الله) هو كلام باطل، لأن المصحف العثماني بكل بقراءاته كان (لله، لله، لله)[1]. وما يزال كذلك إلى يومنا هذا. فأين حكاية تحريف الحجاج للمصحف

[1] أبو عمرو الداني: المقنع في رسم مصاحف الأمصار، ص: 57.

العثماني؟؟!!. وإذا فرضنا جدلا أنه فعل ذلك في المصحف الذي كان عنده، فهذا لا يصح أن يُقال بأنه حرف المصحف العثماني، وإنما حرف المصحف الذي كان عنده!!.

ومنها إنها زعمت (، وكانت في المائدة (شريعة ومنهاجا) فغيرها شرعة ومنهاجا)، وهذا باطل، لأن الصحيح هو أن المصحف العثماني كان فيه قبل الحجاج (ت 95 هـ) (شرعة ومنهاجا) وظل كذلك في زمانه وبعده. بدليل أن ابن عباس قرأ (شرعة ومنهاجا)[1]، وبما أن ابن عباس من رواة قراءات المصحف العثماني، منها قراءة نافع، وهي بين أيدينا فيها (شرعة ومنهاجا)، وليس (شريعة ومنهاجا). فهذا يعني أن المصحف العثماني كان يقول منذ البداية (شرعة ومنهاجا)، وليس(شريعة ومنهاجا) حسب زعم تلك الرواية المحرِفة للقرآن.

ومنها أنها زعمت ((وكانت في يونس (هو الذي ينشركم) فغيره يسيركم))، وهذا لا يصح، لأن القراءتين هما من قراءات المصحف العثماني، ولا دخل للحجاج في ذلك[2].

ومنها قولها ((وكانت في الشعراء في قصة نوح (من المخرجين)، وفي قصة لوط (من المرجومين) فغير قصة نوح من المرجومين وقصة لوط من المخرجين)). وهذا لا يصح، لأن قراءات المصحف العثماني العشر لم تختلف في ذلك[3]، مما يعني أن أ ذلك هو أصلها ولم يحدث فيها خلاف ولا تغيير.

ومنها أنها زعمت ((وكانت في الذين كفروا (من ماء غير ياسن) فغيرها من ماء غير آسن)). وهذا لا يصح، لأن أصحاب القراءات العشر قرأها واحد منهم (عير أسن)، والباقي(غير آسن)[4]. وهذا يعني أن أصل الكلمة لم يحدث فيه أي تغيير، ولا الحجاج حرفه!!.

وبتلك الأمثلة يتبين جليا أن مختلقي هذه الرواية وأمثالها كثير، كانوا يتعمدون الكذب والتحريف عن سبق إصرار و ترصد، لغايات في نفوسهم مُخطط لها سلفا.

---

1 البخاري: الصحيح، ج 1، ص: 11. والطبري: تفسير الطبري، ج 10، ص: 378، وما بعدها.
2 أنظر: ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج 2 ص: 318.
3 بحثت فيها ولم أجدها اختلفت في ذلك، منها النشر في القراءات العشر لابن الجزري.
4 ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج 2 ص: 414.

والشاهد السادس: إن في تضارب الروايات في من أضاف حرف الألف إلى (الله، الله) في سورة المؤمنين، هو دليل قوي على أن الرواية مُختلقة. فقد ذكرنا في الرواية السابقة أنها قالت بأن نصر بن عاصم الليثي هو الذي فعل ذلك. وفي هذه الرواية قالت بأن الحجاج بن يوسف هو الذي فعل ذلك. وفي الرواية الآتية ستقول بأن عبيد الله بن زياد هو الذي فعل ذلك!!. فلماذا هذا التضارب؟؟، وماذا يعني؟؟. ألا يدل هذا على أن الحكاية مكذوبة من أساسها، وأن مختلقيها تضاربت أكاذيبهم، أو أنهم تعمدوا ذلك للطعن في هؤلاء الأشخاص، وللتشويش على الناس دينهم، وتشكيكهم في القرآن.

والشاهد الأخير– السابع – مفاده أنه يوجد شاهدان تاريخيان ينقضان اتهام تلك الرواية للحجاج بتحريفه للقرآن، ويشهدان له بخلاف ذلك تماما، وإنما كان حريصا على المصحف العثماني متصديا للذين يعملون على تحريفه. الأول مضمونه[1]: قال ابن قتيبة: ((وكان الحجاج وَكّل عاصما، وناجية بن رُمْح، وعلي بن أصمع بتتبع المصاحف، وأمرهم أن يقطعوا كل مصحف وجدوه مخالفا لمصحف عثمان،ويعطوا صاحبه ستين درهما))[2].

واضح من ذلك أنه ليس الحجاج هو الذي حرف المصحف العثماني، وإنما وُجدت جماعة كانت تنسخ المصاحف المخالفة للمصحف العثماني وتنشرها بين الناس لغايات مذهبية مُخطط لها سلفا. فتطلب هذا الفعل الخطير،والإجرامي، والماكر تدخل والي العراق الحجاج بن يوسف لمقاومته ووضع حد له حفاظا على المصحف العثماني، وتصديا للجماعة الشيعية الإمامية التي كانت من وراء تلك المصاحف المحرفة.فلما تصدى لهم وتتبع أعمالهم بحزم اختلقوا تلك الرواية واتهموه بأنه هو الذي حرف المصحف العثماني، طعنا فيه وفي القرآن الكريم، وخلطا للأمور، وتشويشا للأذهان.

والشاهد التاريخي الثاني مفاده: قال المؤرخ تقي الدين الفاسي المكي المالكي: ((قال مالك بن أنس: أرسل الحجاج بن يوسف إلى أمهات القرى بمصاحف فأرسل إلى المدينة بمصحف منها كبير

---

1 ذكره ابن قتيبة دون إسناد.

2 تأويل مختلف القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، ص: 51.

وكان في صندوق عن يمين الأسطوانة التي عملت على مقام النبي – ﷺ– وكان يُفتح يوم الجمعة والخميس فيقرأ فيه إذا صليت الصبح...))[1].

واضح من ذلك أن الحجاج لم يُحرف المصحف العثماني، وإنما كان خادما وناشرا له في المدن والقرى. وعمله هذا يندرج ضمن خطته في التصدي للمحرفين الذين نشروا مصاحف محرفة في مناطق من العراق. وهذه المصاحف كانت نسخا من المصحف العثماني، لأن الرواية لم تقل أنها مخالفة له، ولو كانت كذلك لأشارت الرواية إلى هذا الأمر. ولأن الناس تقبلوا تلك المصاحف واهتموا بها كمصحف المدينة، فلو كانت مخالفة للمصحف العثماني لاعترضوا عليها، ولأحرقوها في حياة الحجاج أو بعد وفاته، وما كان أهل المدينة يحتفون كثيرا بالمصحف الكبير الذي أرسله إليهم الحجاج.

وأُشير هنا إلى أن للباحث غانم قدوري رأي يتعلق برواية تغيير الحجاج احد عشر موضعا في القرآن. مفاده أنه من المحتمل أن بعض تأثيرات قراءة ابن مسعود وتلامذته في الكوفة قد بقيت إلى زمن الحجاج فتسللت تلك التأثيرات إلى المصاحف العثمانية، فأمر الحجاج بتغييرها بمعنى تغييرها من الخطأ إلى الصواب وليس العكس، لأن هذا التغيير الذي حدث هو إرجاع تلك المواضع إلى المصحف العثماني المعروف[2].

وأقول: كان على الباحث أن ينقد إسناد الرواية أولا، فهو يحمل بداخله دليلا قويا يكشف حقيقة الرواة وخلفياتهم المذهبية التي تساعدنا على نقد المتن نقدا صحيحا.

وثانيا إن الرواية التي اتهمت الحجاج كانت صريحة في أنه حرف المصحف العثماني، لا أنه أرجع تلك المواضع إلى المصحف العثماني. فقالت: ((إن الحجاج بن يوسف غير في مصحف عثمان أحد عشر حرفا)). فهو حسب زعمها غير المصحف العثماني لا صححه.

وثالثا لا يصح القول بأنه من المحتمل أن تكون قراءة ابن مسعود وتلامذته هم الذين كانوا سببا فيما حدث في الكوفة. لأن الصحيح هو أن قراءة ابن مسعود هي من قراءات المصحف العثماني،

---

[1] تقي الدين الفاسي: شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000، ج 4 ص: 325.

[2] غانم قدوري: رسم المصحف: دراسة لغوية تاريخية، ط1، العراق، 1982، ص: 716 و ما بعدها.

وأن تلامذته هم الذين رووها عنه، كقراءة عاصم بن أبي النجود الكوفي[1]. وقد سبق أن أثبتنا أن حكاية معارضة ابن مسعود للمصحف العثماني هي حكاية مختلقة، ولا أساس صحيح لها.

ورابعا إن الحقيقة هي أنه لم يحدث تسلل للتأثيرات التي ذكرها الباحث إلى المصحف العثماني، وإنما الذي حدث هو أن جماعة من المحرفين نسخوا مصاحف مخالفة للمصحف العثماني، ونشروها بين الناس. وهذا الأمر سبق أن ذكرنا أمثلة منه، ورواية ابن قتيبة ذكرته صراحة. فتدخل الحجاج بن يوسف وكلف جماعة بالبحث عن المصاحف المحرفة وتقطيعها، وإعطاء كل صاحب مصحف مُقطع ستين درهما. فالأمر ليس كما ذكره الباحث غانم قدوري، والله أعلم بالصواب.

وأما الرواية الأخيرة – الرابعة – فتتعلق بدعوى تحريف عبيد الله بن زياد للقرآن الكريم، مفادها ((قال يحي بن حكيم: حدثنا يحي بن حماد قال: حدثنا عبد العزيز بن المختار، عن عبد الله بن فيروز قال: حدثني يزيد الفارسي قال: زاد عبيد الله بن زياد في المصحف ألفي حرف، فلما قدم الحجاج بن يوسف بلغه ذلك، فقال: « من ولي ذلك لعبيد الله؟ قالوا: ولي ذاك له يزيد الفارسي، فأرسل إلي، فانطلقت إليه وأنا لا أشك أن سيقتلني، فلما دخلت عليه قال: ما بال ابن زياد زاد في المصحف أَلِفَي حرف؟ قال: قلت: أصلح الله الأمير، إنه ولد بكلاء البصرة فتوالت تلك عني قال: صدقت، فخلا عني، وكان الذي زاد عبيد الله في المصحف كان مكانه في المصحف: " قالوا " « قاف لام، و » كانوا « كاف نون واو، فجعلها عبيد الله: " قالوا" « قاف ألف لام واو ألف، وجعل "كانوا" « كاف ألف نون واو ألف »))[2].

وإسنادها لا يصح، لأن من رجاله: أبو بكر بن عبد الله بن أبي داود صاحب كتاب المصاحف، والإسناد بينه وبين يحي بن حكيم لم يثبت اتصاله، لأنه لم يصرح بالسماع، وإنما قال: ((قال يحي بن حكيم...)). فالإسناد معلق من جهته، ومن ثم فلا يصح.

والثاني: عبد العزيز بن المختار البصري الأنصاري الدباغ أبو إسحاق (من الطبقة السابعة)، قيل فيه: ثقة، لا بأس به، ليس بشيء، كان يُخطئ، رفع حديثا موقوفا انفرد برفعه[3]. وبما أن الرجل فيه ضعف واضح، وهنا قد عنعن فالإسناد من جهته لا يثبت اتصاله.

---

[1] السيد بن أحمد بن عبد الرحيم: أسانيد القراء العشرة، ص: 36 وما بعدها.

[2] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 462.

[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 681، ج 5 ص: 245. وابن أبي حاتم: علل الحديث، ج 2 ص: 290، رقم: 2372.

والثالث: يزيد الفارسي (من الطبقة الرابعة)، قيل: فيه جهالة، لا بأس به، مقبول[1]. ومرتبته هذه لا تجعله حجة، فهي تشعر بالعدالة لا بالضبط، وعليه فالإسناد لا يصح من جهته، ويزيده ضعفا عدم صحة المتن. علما بأن اتصال يزيد الفارسي بعبيد الله بن زياد بن أبيه (66، أو 67 هـ)، فيه شك فالرواية لم تذكر صراحة أن يزيد الفارسي سمع، أو تكلم، أو رأى عبيد الله يفعل ذلك، أو أنه كان مخالطا له. وعليه فالراجح أن اتصاله به لا يثبت، ويزيده قوة هو أن يزيد الفارسي من الطبقة الرابعة، فيكون ولد ما بين: 50-70هـ، لأن كبار ورؤوس هذه الطبقة -أي الرابعة- كالشهاب الزهري ولدوا ما بين: 50-60 هـ، فالزهري ولد نحو سنة 52 هـ، وقتادة قرابة سنة 60 هـ. وبما أن عبيد الله بن زياد توفي سنة 66، أو 67 هـ،فيزيد الفارسي كان ما يزال صغيرا، ومن المستبعد جدا أن تكون له علاقة مباشرة بعبيد الله الذي هو أمير العراق. وعليه فالإسناد لم يثبت اتصاله بينهما.

ومن جهة أخرى فإن الإسناد لا يصح أيضا، لأن الرواية ذكرت أن يزيد الفارسي اعترف أنه كان شريكا لعبيد الله بن زياد في إدخال ألفي حرف في المصحف، حتى أنه خاف من أن يقتله الحجاج بسبب ذلك. ومن يفعل ذلك فلاشك أنه ضال مضل، ومحرف لكتاب الله، وليس بثقة، ولا أهلا بأن يُوثق به. وبما أنه كذلك فروايته هذه ضعيفة، ومن المحتمل أنه كذب على عبيد الله بن زياد.

وإذا نظرنا إليه بميزان علم الجرح والتعديل، فهو —أي يزيد الفارسي- موصوف بأنه مقبول، ولا بأس به. ومن هذا حاله فهو عدل، والعدل لا يُشجع على تحريف كتاب الله، ولا يُشارك فيه، بل إنه ينكره و يتصدى له ويُقاومه بكل ما يستطيع. وبما أن الأمر هكذا، وتلك الرواية نسبت إليه أنه كان شريكا في ذلك التحريف، فإن هذا يدل على أن الرواية مكذوبة عليه.

وأما نقدنا لها من جهة المتن، فهي لا تصح أولا لأنها زعمت أن عبيد الله بن زياد زاد في القرآن ألفي حرف. بمعنى أنه حرفه بإدخال حروف ليست منه. ولم تذكر أن الناس تصدوا له وقاوموه، ورفضوا عمله، وإنما ذكرت ما قالته وسكتت وكأن الناس لم يعترضوا، ولا قاوموا، وأن عبيد الله تمكن من إدخال تلك الحروف في كل مصاحف المسلمين وأصبحت منها!!. وهذا زعم باطل من دون شك، وهو دليل دامغ على بطلانها من أساسها، لأن ذلك العمل لا يُمكنه القيام به، ولأنه لا يُمكن أن تنجح أية محاولة تحاول أن تحرف القرآن الكريم. لأن الله تعالى تكفل بحفظه.

---

[1] ابن حجر: التقريب، ج 2 ص: 335. و تهذيب التهذيب، رقم: 622، ج 10 ص: 263.

وثانيا إنها رواية أحاد غير صحيحة انفرد بها أبو بكر بن أبي داود في كتابه المصاحف. وهذا يُضعف متنها، و يفقدها الأصل الصحيح الذي تقوم عليه. ومن جهة أخرى فلا يُعقل ولا يصح أن يقوم عبيد الله بذلك الفعل الخطير والقبيح، والذي تتوافر الهمم على نقله، ولا يرويه إلا رجل واحد من طريق لم يصح. فلو حدث ذلك الفعل لوصلنا بالتواتر من دون شك، ولروته كتب كثيرة. وبما أن هذا لم يحدث دل على أن الحكاية مكذوبة اختلقها الرواة الذين تخصصوا في التحريف وتفرّغوا له من الشيعة الإمامية وغيرهم من أهل الأهواء.

علما بأنه حتى لو افترضنا جدلا أن عبيد الله بن زياد حرّف مصحفه، فإنه لن يستطيع تحريف المصاحف العثمانية الأخرى التي هي بالملايين بين أيدي المسلمين في مختلف أقطار البلاد الإسلامية. إنه سيجد مقاومة شديدة، وسيتصدى له المسلمون بقوة. فيكون في هذه الحالة حرّف مصحفه، ولا يصح أن يقال بأنه حرف المصحف العثماني، أو المصاحف العثمانية، ولن يكون لفعله هذا أي تأثير تحريفي على القرآن الكريم.

وأخيرا – ثالثا– إن مما يرد تلك الرواية أيضا أنها ذكرت أن الحجاج بن يوسف عندما سأل عمن زاد في المصحف اكتفى بالسؤال، ولم يتخذ اجراءات عملية للتصدي لما قام به عبيد الله، ولا عاقب يزيد الفارسي الذي شجعه وشارك معه في عملية التحريف المزعومة. وهذا يعني أن الحجاج كأنه رضي بذلك التحريف. وهذا يتنافى مع ما ذكرناه بأنه تصدي للذين نشروا نسخا محرفة بين الناس، وأنه عين جماعة تتولى تتبع المصاحف المحرفة وتمزيقها، وتعويض أصحابها. وهذا شاهد قوي على أن الرواية لا تصح.

وأُشير هنا إلى أن الحافظ المقرئ أبا عمر الداني قد انتقد الروايات التي ذكرناها،وغيرها، فكان مما قاله: ((وهذه الأخبار عندنا لا تصح لضعف نقلتها واضطرابها وخروجها عن العادة.إذ غير جائز إن يقدم نصر وعبيد الله هذا الإقدام من الزيادة في المصاحف مع علمهما بأن الأمة لا تسوّغ لهما ذلك،بل تنكره وترده وتحذر منه ولا تعمل عليه، وإذا كان ذلك بطل إضافة زيادة هاتين الألفين أليهما،وصحَّ إن إثباتهما من قبل عثمان والجماعة رضوان الله عليهم على حسب ما نزل به من عند الله تعالى وما اقرأه رسول الله– ﷺ– واجتمعت المصاحف على إن الحرف الأول "سيقولون لله" بغير ألف قبل اللام...))[1].

وختاما لهذا الفصل – الخامس – يتبين منه أن تلك الروايات (21 رواية) التي طعنت في القرآن الكريم بالتحريف، ونسبت مصاحف إلى بعض الصحابة، لم تصح إسنادا ولا متنا، وأن تلك

---

[1] أبو عمرو الداني: المقنع في رسم مصاحف الأمصار، ص: 57.

المصاحف المزعومة ما هي إلا نُسخ محرفة نُسبت إليهم زورا وبهتانا حرفتها جماعة من الشيعة الإمامية لغايات مذهبية في نفوسهم، كالطعن في القرآن الكريم واتهام الصحابة بتحريفه.

واتضح أيضا أن هؤلاء الجماعة نسخوا مصاحف محرفة ونشروها بين الناس في جهات مختلفة من العراق، كبغداد والكوفة والبصرة، محاولة منهم لتحريف المصحف العثماني عمليا. بدأوا ذلك منذ النصف الثاني من القرن الأول الهجري وما بعده، وقد ظهر ذلك بوضوح في القرن الرابع الهجري. لكن الله تعالى خذلهم وكشفهم، وحفظ كتابه من كيدهم ومفترياتهم، وباءت كل محاولاتهم بالفشل الذريع. فلم يتمكنوا من الوصول إلى المتن القرآني رغم كثرة مروياتهم المكذوبة التي تطعن في القرآن الكريم، والتي جسدوها في الواقع بنسخ مصاحف محرفة.

....

الفصل السادس

آثار وأسباب القول بروايات التحريف الواردة
في المصادر السنية

أولا: آثار واستنتاجات من الروايات القائلة بتحريف القرآن

ثانيا: أسباب ظهور الروايات القائلة بتحريف القرآن الكريم

ثالثا: اعتراضات وردود تتعلق بموضوع الكتاب ونتائجه

آثار وأسباب القول بروايات التحريف الواردة في المصادر السنية

نُخصص هذا الفصل لإبراز واستنتاج الآثار والنتائج التي ترتبت عن ظاهرة وجود العدد الكبير من الروايات التي قالت بتعرض القرآن الكريم، وهي موجودة في المصادر السنية. ثم بعد ذلك نبحث عن الأسباب التي كانت من وراء اختلاق تلك الروايات. ثم نختم الفصل بمبحث نعرض فيه جملة من الاعتراضات وردودنا عليها.

أولا: آثار واستنتاجات من الروايات القائلة بتحريف القرآن:

أظهر بحثنا هذا آثارا وحقائق ومعطيات كثيرة ومتنوعة، هامة وخطيرة جدا. **منها أولا** إن تلك الروايات الكثيرة التي ذكرناها تضمنت القول بتعرض القرآن الكريم للتحريف، ولم تكن من الروايات المتعلقة بالنسخ. فحققناها وناقشناها كلها وأثبتنا عدم صحتها، وما هي إلا روايات مُختلقة، وجرائم في حق القرآن الكريم ودين الإسلام وأهله، وأنه من الخطأ السكوت عنها، أو قبولها وتبريرها. وإنما هي روايات افتراها الكذابون وفق تخطيط مُعد سلفا،وعن سبق إصرار وترصد لتحقيق غايات في نفوسهم.

وتبين أن قبول تلك الروايات والأخذ بها، يوقعنا في تناقض صارخ مع القرآن الكريم وتاريخه الصحيح من جهة. ويوشوش علينا ديننا، ويوقعنا في حرج شديد من جهة ثانية، وأنه يُمثل تحديا سافرا لنا ولديننا من جهة ثالثة. ولا يُمكننا رفع ذلك إلا برفض تلك الروايات وإبطالها بإخضاعها للنقد العلمي الموضوعي الصارم وفق منهج نقد الخبر القائم على الجمع بين النقد الإسنادي والمتني معا.

ولا يوجد حل ثالث صحيح يُمكننا أن نتعامل به في موقفنا من تلك الروايات التي طعنت في القرآن الكريم بالتحريف، واتهمت الصحابة بتحريفه. فإما أن ندافع عن كتاب الله تعالى وننتصر له بالشرع،والعقل والعلم في نقدنا لتلك الروايات الباطلة، وإما أن نسكت وندافع عنها، وستظل تطعن في القرآن الكريم، وتشوش علينا ديننا، وتجعلنا في محنة وحرج شديد ودائم منها من جهة. وسيستخدمها أعداء الإسلام شواهد قوية للطعن في القرآن والإسلام والصحابة من جهة أخرى.

وستُضعف موقفنا في الدفاع عن القرآن وتاريخه. وستسحب من تحت أقدامنا جانبا من اليقين الذي نقف عليه، لتحل محله الظنيات والتبريرات العجزة،والتأويلات والمخارج الضعيفة.

وأما القول بأن تلك الروايات كانت من القراءات المنسوخة أو التفسيرية، فهو قول لا يصح، لأن تلك الروايات لم تشر إلى ذلك من قريب ولا من بعيد، وكانت صريحة في تضمنها القول بتعرض القرآن للتحريف، ولا يصح تصحيحها، ولا تحميلها ما لا تحتمل، ولا تقويلها ما لم تقل، ولا الجمع بينها وبين الروايات الصحيحة، ولا البحث لها عن التأويلات والمخارج.

وقد تبين لي أن كثيرا من المسلمين ومنهم مؤلف هذا الكتاب لم يكونوا على علم بتلك الروايات الكثيرة الموجودة في المصادر السنية التي تطعن في القرآن الكريم وتقول بتحريفه بطرق مختلفة وغايتها واحدة. فكنا على علم بالروايات الصحيحة التي أرخت لتدوين القرآن الكريم وجمعه وتوحيده، ولم نكن على علم بالروايات الأخرى التي طعنت في القرآن الكريم. وهي في الحقيقة تُمثل صدمة قوية لكثير من المسلمين، ليس لأنها صحيحة، فهي مكذوبة بلا شك، وإنما لأنها كانت غائبة عنا، أو لأنها كانت تُؤّول تأويلات ضعيفة ولا تصح، كالقول بأنها تندرج في النسخ والرفع، أو أنها تتعلق بالقراءات المفسرة، مع أنها في الحقيقة لا تحتمل ذلك. وعليه فقد تبين أنه من الضروري وضع حد لهذا الإشكال، وإيجاد الإجابات الشافية الصحيحة لما طرحته تلك الروايات من إشكالات وتحديات، وشكوك ومغالطات، ومحن وتشويشات. فكان كتابنا هذا محاولة متواضعة منا للقيام بذلك.

ولاشك أن كثيرا من أهل العلم قد ردوا طائفة من تلك الروايات، وبعضهم حاول الجمع بينها وبين الصحيح، والبحث لها عن المخارج، فلم يُوفقوا في ذلك إلا نادرا. ومنهم من سكت عنها وتمسك بما جاء في المصحف العثماني، ولعل أحسن من مثل هذا الموقف أبو بكر بن أبي داود في كتابه: المصاحف. فقد جمع فيه روايات كثيرة طعنت في القرآن بالتحريف صراحة، وسكت عنها، ولم يُعلق عليها إلا في حالات نادرة. منها: ((حدثنا عبد الله حدثنا مُحَّد بن أيوب، حدثنا أحمد بن عبد الرحمن، حدثنا عبد الله بن أبي جعفر، عن أبيه، عن الربيع قال: "كانت في قراءة أبي بن كعب (فصيام ثلاثة أيام متتابعات في كفارة اليمين). قال عبد الله بن أبي داود: " لا نرى أن

نقرأ القرآن إلا لمصحف عثمان الذي اجتمع عليه أصحاب النبي- ﷺ-، فإن قرأ إنسان بخلافه في الصلاة أمرته بالإعادة "))[1].

وأقول: موقفه هذا صحيح في تمسكه بالمصحف العثماني، لكنه موقف ناقص. فكان عليه أن ينقد الرواية ويُبين عدم صحتها إسنادا ومتنا،فهي غير صحيحة قطعا، لأنها تخالف القرآن الكريم، وما أجمع عليه الصحابة. وهذا الرواية سبق أن نقدناها وبينا عدم صحتها إسنادا ومتنا في الفصل الرابع، فلا نعيده هنا.

وثانيا فقد تبين من بحثنا هذا أن الذين اختلقوا الروايات التي طعنت في القرآن الكريم بالتحريف، هم المحرفون والمفترون من أهل الأهواء كالشيعة الإمامية وأمثالهم. وقد أحصيتُ في كتابي هذا أكثر من 377 رواية تضمنت القول بتعرض القرآن للتحريف، وقد ناقشتها وبينتُ بطلانها، واتضح أن من بين رواتها الذين اختلقوها: 74 راويا هم من الشيعة الإمامية. منهم: ابن جريج ب: 32 رواية، وسليمان الأعمش ب: 31 رواة، وأبو إسحاق السبيعي ب: 27 رواية، وإبراهيم النخعي ب: 25 رواية، وعمرو بن دينار ب: 25 رواية، وعبد الرزاق الصنعاني ب: 19 رواية، وإسرائيل بن يونس ب: 13 رواية، ومعمر بن راشد ب: 11 رواية، ووكيع بن الجراح ب:10 روايات، والفضل بن دكين ب: 9 روايات، وأبو معاوية الضرير ب: 7 روايات.

وأُشير هنا إلى أن هؤلاء الذين ذكرناهم-وغيرهم- كانوا من الشيعة الإمامية المندسين بين أهل الحديث والمحسوبين عليهم. وقد حذّر منهم بعض علماء أهل الحديث، فلم تجد تحذيراتهم آذانا صاغية لتضعيفهم وكشفهم وتجنب مروياتهم. فمن الذين حذّروا منهم: عبد الله بن المبارك، قال: ((إنما أفسد حديث أهل الكوفة أبو إسحاق،والأعمش))،وقال مغيرة بن مقسم: ((أهلك أهل الكوفة أبو إسحاق وأُعيمشكم))[2]. واتهم أبو حصين عثمان بن عاصم (ت 127هجرية) أبا إسحاق السبيعي بأنه هو الذي جاء بحديث ((من كنت مولاه فعلي مولاه))، فقال: ((ما سمعنا هذا الحديث حتى جاء هذا من خراسان فنعق به... فاتبعه على ذلك ناس))[3].

[1] ابن أبي داود: المصاحف، ص: 292.
[2] الذهبي: ميزان الاعتدال، ج 3 ص: 189.
[3] البخاري: التاريخ الكبير، ج 6 ص: 83.

وكان مُحَمَّد بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي الكوفي(ت 205 هـ): يقول: ((لا يسخر بكم هؤلاء الكوفيون، اتقوا لا يخدعكم هؤلاء الكوفيون))[1]. وهذا الرجل سني كوفي كان مظهرا لتسننه[2] وخبيرا بشيعة الكوفة. لذا حذّر السنيين من خداع هؤلاء باستخدامهم للتقية التي مكنتهم من التسلل إلى جماعة أهل الحديث ونشر كثير من رواياتهم المكذوبة بينهم.

ووُجدت في العراق جماعة من الكذابين حذّر الناس منهم وسموهم الكذابين، وعُرفت طائفتهم بالسبئية[3]. وروى الحافظ يحيى بن معين، أنه كان في بغداد قوم كذابون يضعون الحديث، منهم مُحَمَّد بن زياد[4].

وقد حذّر منهم أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني(ت 259هـ)، بصراحة وأورد فيهم كلاما خطيرا وهاما. فقال: ((كان قوم من أهل الكوفة لا يحمد الناس مذاهبهم، هم رؤوس محدثي الكوفة مثل أبي إسحاق عمرو بن عبد الله، ومنصور، والأعمش، وزبيد بن الحارث اليامي وغيرهم من أقرانهم. احتملهم الناس على صدق ألسنتهم في الحديث،ووقفوا عندما أرسلوا لما خافوا ألا تكون مخارجها صحيحة. فأما أبو إسحاق فروى عن قوم لا يعرفون ولم ينتشر عنهم عند أهل العلم إلا ما حكى أبو إسحاق عنهم، فإذا روى تلك الأشياء التي إذا عرضتها الأمة على ميزان القسط الذي جرى عليهم سلف المسلمين وأئمتهم الذين هم الموئل ولم تتفق عليها كان الوقف في ذلك عندي الصواب لأن السلف أعلم بقول رسول الله وتأويل حديثه الذي له أصل عندهم. وقال وهب بن زمعة سمعت عبد الله يقول: إنما أفسد حديث أهل الكوفة الأعمش، وأبو إسحاق. قال إبراهيم: وكذا حدثني إسحاق بن إبراهيم، حدثنا جرير سمعت مغيرة يقول غير مرة: أهلك أهل الكوفة أبو إسحاق وأعيمشكم هذا. قال إبراهيم: وكذلك عندي من بعدهم إذ كانوا على مراتبهم من مذموم المذهب وصدق اللسان. فكان أبو نعيم كوفي المذهب صدوق اللسان. وعبيد الله بن موسى أغلى وأسوأ مذهبا وأروى للأعاجيب التي تضل أحلام من تبحر في العلم. وخالد بن مخلد كان شتاما معلنا بسوء مذهبه وأمثالهم كثير. فما روى هؤلاء مما يقوي مذهبهم عن مشايخهم

---

[1] ابن حجر: تهذيب، ج 8 ص: 240 و ما بعدها. و الخطيب البغدادي، ج 2 ص: 367.
[2] ابن حجر: تهذيب، ج 8 ص: 240 و ما بعدها. و الخطيب البغدادي، ج 2 ص: 367.
[3] الذهبي: الميزان، ج6 ص: 159.
[4] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 9 ص: 150.

المغموزين وغير الثقات المعروفين فلا ينبغي أن يغتر بهم الضنين بدينه الصائن لمذهبه خيفة أن يختلط الحق المبين عنده بالباطل الملتبس فلا أجد لهؤلاء قولا هو أصدق من هذا))[1].

وكلام هؤلاء صحيح بلا ريب، ويستحق التدبر والأخذ به في تعاملنا مع روايات تلك الجماعة التي تفرغت لاختلاق الروايات وتخصصت فيه. ولاشك أن مروياتهم المكذوبة – التي تضمنها كتابنا هذا– هي أدلة دامغة على صحة ما قاله هؤلاء العلماء. وقد حرص هؤلاء المفترون على تكثير رواياتهم — بمُتونها وطرقها – حتى يُهمون الناس بأن كثرتها شاهد قوي على صحتها. مع أن الحقيقة خلاف ذلك تماما، لأن كثرتها ليست دليلا على صحتها، وإنما هي دليل دامغ على وجود طائفة تفرغت لاختلاق الروايات وتحريفها لتحقيق غايات مُخطط لها سلفا.

وأُشير هنا إلى أنه تبين لي مما ذكرناه أن رواة الشيعة كانوا أربعة أصناف: الأول شيعي سني، يتمثل في أكثر الذين كانوا مع علي بن أبي طالب زمن الفتنة الكبرى، كعبد الله بن عباس، و زرٍ بن حبيش وغيرهما كثير. هؤلاء كان التحاقهم بعلي التحاقا سياسيا لا مذهبيا بدعوى أنه هو الوصي والإمام الواجب إتباعه. فهؤلاء وقفوا معه على أنه خليفة بايعه المسلمون لا أنه هو الإمام المعصوم الواجب إتباعه.

والصنف الثاني: شيعي إمامي– سبئي، رافضي– كان معروفا لدي أهل السنة بغلوه وإماميته، كجابر الجعفي، ومُحَّد بن السائب الكلبي، والمغيرة بن سعيد الكوفي.

والصنف الثالث: شيعي إمامي مُمارس للتقية، ومُخلط في أحواله، ظهرت عليه شواهد الرفض والتسنن، إلا أن مظاهر التسنن كانت أظهر من التشيع الإمامي، كأبي إسحاق السبيعي وسليمان الأعمش.

والصنف الأخير– الرابع– شيعي إمامي كَتُوم لحاله مُستتر ممارس للتقية بدقة وإحكام، لم يتفطن له أهل الحديث. من رجاله: الحكم بن عتيبة الكندي أبو مُحَّد الكوفي (50– 114 هـ)، قيل فيه: ثقة، ثبت، مُدلس، كان يرسل، حدث عن أقوام لم يسمع منهم، كزيد بن أرقم، قال أحمد

[1] أبو إسحاق الجوزجاني: أحوال الرجال، ص: 10. ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 7 ص: 47.

العجلي: ((وكان فيه تشيع إلا أن ذلك لم يظهر منه إلا بعد موته))[1]. وهذا الرجل كان ابن قتيبة قد جعله من رجال الشيعة[2]، وعده فقيه الشيعة أبو جعفر الطوسي من رجاله[3]. وهو من رواة أخبارهم الإمامية عن بعض أئمتهم[4]، وجعلته الطائفة الاثني عشرية من الشيعة الزيدية البترية[5]. ومن مروياتهم عنه: عن ((موسى بن جعفر بن وهب البغدادي، عن علي بن أسباط، عن مُحَّد بن الفضيل، عن أبي حمزة الثمالي قال: كنت أنا والمغيرة بن سعيد جالسين في المسجد فأتانا **الحكم بن عتيبة** فقال: لقد سمعت من أبي جعفر عليه السلام حديثا " ما سمعته منه قط، فسألناه عنه فأبى أن يخبرنا به، فدخلنا عليه فقلنا: إن الحكم بن عتيبة أتانا وذكر أنه سمع منك حديثا " ما سمعه منك قط وأنه لم يسمعه منك أحد قط، فسألناه عنه فأبى أن يخبرنا به، فقال: نعم وجدنا علم علي – عليه السلام– في آية من كتاب الله عز وجل قوله: " ما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي (ولا محدث) " فقلنا: ليست هكذا هي، فقال: هي في كتاب علي " وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي (ولا محدث) إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته " قلت: وأي شيء المحدث؟ قال: ينكت في أذنه فيسمع طنينا "كطنين الطست أو يقرع على قلبه فيسمع وقعا "كوقع السلسلة يقع في الطست، فقلت: نبي؟ فقال: لا، مثل الخضر وذي القرنين))[6].

وهؤلاء يتم التعامل مع مروياتهم كالآتي: الصنف الأول تشيعه لا يمنع من قبول روايته لأنه تشيع سياسي سني. والأصناف الباقية تشيعهم يمنع من قبول روايتهم، لأنه تشيع مذهبي إمامي(رافضي، سبئي). وهو تشيع يقوم على هدم دين الإسلام، وممارسة التقية، (وهي نقض

---

[1] المزي تهذيب الكمال، رقم: 1438، ج 7 ص: 115 و ما بعدها، 119. و أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، ص: 167، رقم: 141.

[2] المعارف، ص: 139.

[3] أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي، رقم: 1099، ج 1: 179.

[4] أبو جعفر الكليني: الكافي، ج 3 ص: 386، ج 3 ص: 65، ج 6 ص: 306.

[5] ابن داود الحلي: رجال ابن داود، رقم: 163، ص: 342.

[6] أبو عبد الله المفيد، الاختصاص، ج 2 ص: 119. لاحظ هذه الرواية كذب قطعا لأمرين: الأول هو أي خبر يطعن في القرآن بالتحريف، أو يُحمله ما ليس فيه فهو خبر باطل من دون شك، وذلك الخبر زعم هذا. والثاني أن جعفر الصادق كان سنيا ولم يكن أبدا شيعيا إماميا، وكل الروايات التي تروى عنه بأنه كان إماميا فهي كذب عليه.

للموضوعية والحياد العلمي)، وإنكار كثير من متواترات تاريخ صدر الإسلام ليس هنا مكان تفصيلها[1].

وعليه فإن الرواية الشيعية الإمامية ضعيفة من داخلها، لأنها تقوم على مخالفة القرآن الكريم، والروايات المتواترة والصحيحة من السنة وتاريخ صدر الإسلام الموافقة للقرآن،ولأنها تقوم على القول بالتقية التي هي هدم للحياد العلمي. فهي رواية تفتقد إلى الموضوعية، قامت على التعصب بالباطل لأصولها المذهبية. ولا يُؤخذ بها إلا إذا قامت الشواهد من خارجها على صحتها.

لكن من المؤسف حقا أن كثيرا من كبار رواة الشيعة الإمامية الذين ذكرنا بعضهم، لم ينالوا ما يستحقونه من نقد صارم ورد لمروياتهم، وكشف لأحوالهم. وهذا بسبب رواجهم على كثير من المحدثين بما كانوا يتظاهرون به من زهد في الحياة، وصدق في اللسان مقابل خبث بواطنهم.ومع أن بعض أهل الحديث قد تنبه إليهم وحذّر منهم، إلا أن معظمهم قبلوا هؤلاء وأحسنوا الظن فيهم، وسكتوا عن أخطائهم وانحرافاتهم وما أُثير حولهم من مطاعن وشبهات.

وقد تمكن هؤلاء الرواة–وأمثالهم– من التغلغل بين أهل الحديث وكسب ثقتهم باستخدامهم عدة وسائل أهمها أربع وسائل: أولها ممارستهم للتقية–وهي من أصول مذهبهم– مكنتهم من التلوّن والتلاعب حسب الظروف المحيطة بهم، وكانوا حريصين على عدم انكشاف أمرهم انكشافا صريحا واضحا. حتى أن بعضهم عندما كان ينكشف أمره كان يتظاهر بالتوبة ويُقسم أنه لا يعود إلى ما كان عليه، فيُصدقه المحدثون. فخفي أمرهم على كثير من المحدثين، وحاروا في تفسير أحوالهم بما كانوا يتظاهرون به من زهد وصدق اللسان، وبما كانوا يروونه من غرائب وأباطيل، وما كان يظهر من أحوالهم من تشيع وانحرافات قولية وسلوكية.وساعدهم على إخفاء حالهم أيضا ما كان في كثير من المحدثين من غفلة وطيبة وحسن ظن في مواقفهم من رواة الشيعة الإمامية الممارسين للتقية والمندسين بين أهل الحديث.

والوسيلة الثانية: ممارستهم للتدليس وإتقانهم له في التحديث، فوجدوا في استخدام العنعنة – عدم التصريح بالتحديث– وسيلتهم المفضلة لنشر مروياتهم. وقد ساعدهم على ذلك تساهل كثير من المحدثين معهم ومع ممارستهم للتدليس الذي هو في محصلته النهائية كذب، وتغليط وتلبيس على الناس وتلاعب بهم لتحقيق غايات في نفوسهم. حتى أن بعض هؤلاء الرواة كان يتعمد

[1] عن ذلك مثلا أنظر كتابنا: تناقض الروايات السنية والشيعية حول تاريخ صدر الإسلام، والكتاب منشور إلكترونيا.

إسقاط الضعيف الذي أخذ عنه، ليُمرر رواياته، ومع هذا وثقه كثير من المحدثين. وقد سبق أن ذكرنا أمثلة كثيرة من هذا السلوك.

والوسيلة الثالثة: استخدام هؤلاء لظاهرة تنوع القراءات القرآنية ذريعة لاختلاق قراءات ونسبتها إلى كبار قراء الصحابة، مع أنها –في الحقيقة– قراءات مخالفة للقراءات الصحيحة المروية عنهم والتي هي من قراءات المصحف العثماني. ومع ذلك راجت بين كثير من أهل العلم، ودونوها في مصنفاتهم، بدعوى أنها قراءات منسوخة، أو أنها من القراءات التفسيرية، أو أنها من القراءات الشاذة.

والوسيلة الرابعة–الأخيرة– تعديد طرق الروايات المكذوبة، فقد تبين أن المحرفين والمفترين حرصوا على تعديد رواياتهم المختلقة لتضليل الناس، وإيهامهم بأن كثرة طرق مفترياتهم تشهد لمروياتهم بالصحة، أو على الأقل بأن لها أصلا صحيحا على الأقل، أو أن تعددها يقويها ويجبرها،و يرفع درجتها. ويجب أن لا نغتر بذلك، لأن كثرة تعدد طرق تلك الروايات ليس سببها صحتها ونشر الناس لها، وإنما سببه وجود جماعة تفرغت لرواية الأكاذيب ولأباطيل لتحقيق غايات مُخطط لها سلفا، فأكثرت من طرق مفترياتها، وهذا أمر سبق أن بيناه وأثبتناه بالأدلة الدامغة. وأما حكاية أن كثرتها تقويها، فهذا تغليط وزعم باطل، لأن الخبر المكذوب مهما عددنا طرقه لا يتقوى بها، وستبقى طرقه تحمل بداخلها شواهد بطلانها إسنادا ومتنا. فألف مليار من الأصفار لا يجعلها تتقوى ببعضها، ولن يجعلها عددا صحيحا، وستبقى تساوي قيمة الصفر الواحد. وأما الخبر الذي يتقوى بتعدد طرقه فهو الخبر الصحيح الذي ورد من عدة طرق ضعيفة، لأنه مع ضعفها فستبقى تحمل بداخلها شواهد صحة خبرها، فإذا جمعناها وحققناها تتقوى لتكون أدلة قوية على صحة خبرها.

وإنهاءً لهذا الموضوع أُشير هنا إلى أنه لا يصح الأخذ برواية الراوي الذي ثَبُت في حقه التضعيف والتعديل. فخبره في هذه الحالة يبقى مُعلقا بين الأخذ والرد، لأنه يحتمل الصدق والكذب، والتوثيق والتضعيف. والمنطق يقول: إذا دخل الاحتمال سقط الاستدلال. وعليه فإن الخبر إذا ضُعّف رجاله أو بعضهم فهو مرفوض، وإذا صح متنه وعُدّل رجاله، فهو مقبول. وإذا تعارضت الأقوال في الراوي وثَبُت في حقه الجرح والتعديل، فلا يُؤخذ به حتى وإن ترجح التعديل مع ثبوت

التجريح. لأن الخبر يبقى ضنيا، ومشكوكا فيه،ولا يصح أن نبني ديننا على الظن، والشك،والاحتمال، لأن الدين يجب أن يُقام على اليقين والصحيح من الأخبار لا على الموضوع، ولا على الضعيف،ولا على الظني والمشكوك فيه. فديننا ليس في حاجة إلى المرويات الضعيفة، ولا الراجحة، والأخذ بها هو إفساد للدين،وليس إصلاحا له.

وثالثا إنه تبين بشواهد كثيرة جدا أن رواة الشيعة الإمامية هم الذين اختلقوا معظم الروايات التي تطعن في القرآن الكريم بالتحريف، وهم الذين اختلقوا مصاحف كثيرة محاولة منهم لتحريف القرآن–المصحف العثماني– وإحداث بلبلة وفتنة بين المسلمين. وهذا يعني أن الشيعة الإمامية يعتقدون بأن القرآن الكريم قد تعرض للتحريف. وهذا لا يصدق على أهل السنة، فهم لا يقولون بذلك أصلا ومطلقا. فمع أنه وُجدت في كتبهم مرويات كثيرة تضمنت الطعن في القرآن الكريم كما سبق أن بيناه، فهم قد أنكروا كثيرا منها، والتي صححوها أولوها على أنها من المنسوخ، أو من القراءات المفسرة. وعليه فلا يصح التسوية بينهما كما فعل الباحث الشيعي عبد الكريم فضل الله، الذي زعم أن كلا من الفريقين قال بتعرض القرآن للتحريف[1].

إن ذلك لا يصح، لأن قول الشيعة بتحريف القرآن هو أصل في مذهبهم، صرّحت به كتبهم من دون لبس، ولهم في القول به مصنفات[2]. وهذا لا جود له عند السنة أبدا، والصحيح المعتمد عندهم خلافه، وينكرون الروايات القائلة بذلك، أو يحملونها على التفسير، أو النسخ. وقول الشيعة بالتحريف هو من ضروريات مذهبهم، والعكس عند أهل السنة، فإن القول بعدم تحريفه هو من ضروريات مذهبهم أيضا.

ثم أن ذلك المؤلف ذكر روايات عند أهل السنة قال بأنها تُشعر بالنقص والتحريف،وسيأتي ذكر بعضها قريبا. ثم عندما وصل إلى الشيعة وضع عنوانا عن موقف الشيعة مفاده أن القوم عندهم روايات تُوهم النقص والتحريف، فذكر نصوصا صريحة في قولها بالتحريف، وأغفل أخرى.

---

[1] منهم الباحث: عبد الكريم فضل الله: تهمة التحريف بين المسلمين: الشيعة و السنة، دار المدى، بيروت، 2004، ص: 11، و ما بعدها.

[2] سنذكر بعضها قريبا بحول الله تعالى.

منها: عن أبي جعفر الباقر أنه قال: ((...ائتمنوا على كتاب الله فحرفوه وبدلوه...))[1]. وعن أبي جعفر أنه قال: ((قال: نزل جبرائيل عليه السلام بهذه الآية على مُحَّد هكذا: " وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا (في علي) فأتوا بسورة من مثله))[2]. وعنه أنه قال:((القرآن نزل على أربعة أرباع **ربع فينا**، وربع **في عدونا**،وربع سنن وأمثال،وربع فرائض وأحكام، ولنا كرائم القرآن))[3]. وعن أبي عبد الله الحسين أنه قال في خطبة له: ((" إنما أنتم من طواغيت الأمة، وشذاذ الأحزاب، ونبذة الكتاب، ونفثة الشيطان، وعصبة الآثام، ومحرفي الكتاب "))[4].

واضح من تلك النصوص الشيعية أنها صريحة في القول بالتحريف، لكن هناك ما هو أصرح منها لم يذكره المؤلف!!. منها عن أبي جعفر الباقر أنه قال: ((ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أُنزل إلا كذاب، وما جمعه وحفظه كما نزله الله تعالى إلا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده[5]. و معنى هذا أن القرآن الذي كان عند الصحابة وعامة المسلمين كان ناقصا و غير سليم من التحريف.

وعن أبي جعفر أنه قال:((ما يستطيع أحد أن يدعي أن عنده جميع القرآن كله ظاهره وباطنه غير الأوصياء))[6]. واضح من ذلك أن ما عند غير هؤلاء من القرآن ناقص.

وعن أبي جعفر الباقر أنه قال: ((لو لا أنه زيد في كتاب الله ونقص منه، ما خفي حقنا على ذي حجى))[7]. فالرواية صريحة بأن القرآن الكريم تعرّض للتحريف بالزيادة والنقصان. وعن أبي بصير قال: ((دخلت على أبي عبد الله جعفر الصادق فقلت له: جعلت فداك إني أسألك عن مسألة. فكان مما أجاب به جعفر قوله:" وإن عندنا لمصحف فاطمة، وما يدريهم ما مصحف

---

[1] الكليني: الكافي، ج 8 ص: 265.
[2] الكليني: الكافي، ج 2 ص: 460.
[3] عبد الكريم فضل الله: تهمة التحريف بين المسلمين: الشيعة و السنة، دار المدى، بيروت، 2004، ص: 25 و ما بعدها.
[4] عبد الكريم فضل الله: تهمة التحريف بين المسلمين: الشيعة و السنة، دار المدى، بيروت، 2004، ص: 25 و ما بعدها.
[5] أبو جعفر الكليني: الأصول من الكافي، ج2 ص: 51.
[6] نفس المصدر، ج 2 ص: 51.
[7] تفسير العياشي، المكتبة العلمية، طهران، ج 1 ص: 30.

فاطمة؟ قال: قلت: وما مصحف فاطمة؟ قال: مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد"))[1].والأمر واضح لا يحتاج إلى تعليق، والباحث الشيعي لم يذكر هذه الرواية، ولا التي ستأتي، وهما شاهدان قطعيان على أنه أخفى الحقيقة، وأن القول بتعرض القرآن للتحريف هو من أصول المذهب الشيعي الإمامي !!!.

وعن أبي عبد الله أنه قال: ((إن القرآن الذي جاء به جبرائيل –عليه السلام– إلى مُحَمَّد – صلى الله عليه و سلم– سبعة عشر ألف آية))[2]. وهذه الرواية فصلت بعض ما أشارت إليه الرواية السابقة، لأن قرآن الرواية الشيعية فيه ثلاث مرات ما في القرآن الحقيقي الذي بين أيدينا،وعدد آياته: 6236، مقابل: 17 ألف آية حسب الرواية الشيعية. فالفارق العددي كبير جدا!!. وهذا دليل دامغ على أن الشيعة يقولون بتعرض القرآن الكريم للتحريف بشكل كبير أخرجه عن أصله حسب زعمهم.

ومنها أيضا: عن الباقر أنه قال: ((نزل جبرائيل بهذه الآية" فبدل الذين ظلموا آل مُحَمَّد (صلى الله عليهم) حقهم غير الذي قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا آل مُحَمَّد (صلى الله عليهم) حقهم رجزا من السماء بما كانوا يفسقون))[3]. وروى الكليني عن أبي جعفر: ((أوحى الله إلى نبيه صلى الله عليه وآله " فاستمسك بالذي أوحي إليك إنك على صراط مستقيم " قال: إنك على ولاية علي وعلي هو الصراط المستقيم)). وعن أبي جعفر أنه قال:((نزل جبرائيل– عليه السلام– بهذه الآية على مُحَمَّد – صلى الله عليه وآله– هكذا: " بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله (في علي) بغيا ". وعن أبي عبد الله أنه قال: ((نزل جبرائيل– عليه السلام– على مُحَمَّد – صلى الله عليه وآله– بهذه الآية هكذا: " يا أيها الذين أوتوا الكتاب آمنوا بما نزلنا (في علي) نورا مبينا ".وعن أبي جعفر أنه قال:((ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به (في علي) لكان خيرا لهم))[4].

---

1 الكافي، ج 1 ص: 72، 73.
2 نفس المصدر، ج 2 ص: 217.
3 الفيض الكاشاني: تفسير الصافي، منشورات مكتبة الصدر، طهران، ج 1 ص: 136.
4 الكليني: الكافي، ج 1 ص: 460.

وفيما يخص مصنفاتهم التي ألفوها في القول بتعرض القرآن الكريم للتحريف، فمنها: كتاب التحريف والتبديل لمحمد بن الحسن الصيرفي،[1] وكتاب التحريف لأحمد بن مُحَّد بن خالد البرقي الكوفي[2]، و كتاب التنزيل من القرآن والتحريف، لعلي بن الحسن بن فضال[3]، وكتاب التنزيل والتحريف لأحمد بن مُحَّد السياري[4]. وأشهرها: كتاب فصل الخطاب في إثبات حريف كتاب رب الأرباب للميرزا حسين النوري الطبرسي المتوفى 1320 هـ، وكتابه هذا مشهور بين أهل العلم، نشر حديثا في عدة طبعات، منها طبعة حديثة جدا[5].

وأما ما يُذكر بأن بعض علماء الشيعة نفوا التحريف عن القرآن ولم يقولوا به. فهذا يندرج ضمن قولهم بالتقية لخلط الأوراق، ودفع ما لحقهم من ذم في قولهم بالتحريف، وتضليل المغفلين من أهل السنة. وإلا فإن قولهم بالتحريف هو من أصول مذهبهم كما بيناه سابقا، ولن يستطيع هؤلاء نفي ذلك عن مذهبهم.وهم ليسوا حجة على المذهب، وإنما هو الذي حجة عليهم. ومن ينفي منهم القول بتحريف القرآن بصدق لا بتقية يكون قد ناقض مذهبه وكفر به.

فواضح من تلك الروايات والشواهد الشيعية أن القول بتعرض القرآن الكريم للتحريف هو من أصول المذهب الشيعي الإمامي من دون شك. لكن مع ذلك يُمكن لبعض الشيعة أن يُكابر ويُنكر ذلك، فيُكذب مروياتهم أو يُضعفها للتظاهر بعدم القول بتحريف القرآن. وبدعوى أن الخبر التاريخي الغالب عليه انه آحاد، والآحاد ظني يحتمل الصدق والكذب، بل وحتى بعد تحقيقه فإن صح فيبقى يحتمل هامشا من إمكانية الخطأ من الناحية النظرية. وهذا مبرر وجيه، لكنه لا يكفي لنفي قول الشيعة بتعرض القرآن الكريم للتحريف. لأن قولهم بالتحريف كما صرّحت به مروياتهم، فإن الاستنتاج المنطقي الصحيح يقوله به أيضا، ولا يُمكنه نفيه. ومفاده أن المذهب الإمامي–القائم على الإمامة والوصية[6]– يستلزم بالضرورة القول بتحريف القرآن وتكفير الصحابة، لأن حكاية

---

1 أبو جعفر الطوسي: الفهرست، ج1، ص: 383.

2 أبو العباس النجاشي: رجال النجاشي، ص: 78.

3 نفس المصدر،، ص: 259.

4 آغا برزك: ال\ريعة إلى تصانيف الشيعة، ج 14 ص: 57.

5 وجدته يُباع على الرصيف بشارع رمسيس بالقاهرة في شهر جانفي 2013 م.

6 ليس هنا مجال مناقشة القوم في قولهم بالإمامة والوصية، لكن الثابت قطعا أنهما من خرافات القوم وأباطيلهم، لأن الثابت قطعا في القرآن الكريم وسنة النبي–عليه الصلاة والسلام–و إجماع الصحابة أن الإمامة شورى بين المسلمين، تتم

الإمامة والوصية لا وجود لها في القرآن، ولا قال بها الصحابة. وهنا إما أن تكون حكاية الإمامة والوصية صحيحة، فيجب أن توجد في القرآن ويُؤمن بها الصحابة. وبما أنها غير موجودة قيه، ولا آمن بها الصحابة، فهذا يستلزم أن القرآن قد تعرض للتحريف، وأن الصحابة هم الذين حرفوه!!. وإما أن تلك الحكاية باطلة من أساسها اختلقها أعداء الإسلام لغايات في نفوسهم، وهذا يعني أن القرآن لم يتعرض للتحريف، ولا حرّفه الصحابة. وهذا هو الصحيح، والذي يعتقده أهل السنة. وبما أن الشيعة الإمامية يقولون بحكاية الإمامة والوصية، فهذا يستلزم حتما أنهم يعتقدون بتعرض القرآن للتحريف، وأن الصحابة هم الذين حرفوه!!. وبدون هذا الاعتقاد فلن تقوم للمذهب الشيعي الإمامي قائمة، وسينهار بالضرورة لا محالة. وليس أمامه إلا القول بالتحريف وتكفير الصحابة وباقي المسلمين!!!!.

فواضح من ذلك أن اتهام الشيعة لأهل السنة بالقول بتحريف القرآن مع أنه باطل، إلا أنهم-الشيعة- استغلوا الروايات المختلقة الموهمة بالتحريف أو المصرحة به الموجودة في مصادر أهل السنة لإسكات كثير منهم أو أكثرهم وصرفهم عن الرد على الشيعة في قولهم بالتحريف واعتقادهم به، وكشف حقيقتهم للمسلمين. فيتهمون السنة بذلك بناء على تلك الروايات المكذوبة الموهمة بالتحريف أو المصرحة به، ليجعلوا الجميع في مستوى واحد في القول بالتحريف، وهذا كذب،وتغليط،وتحريف. علما بأن الروايات المشعرة بالتحريف أو المصرحة به الموجودة في المصادر السنية، هي في الأصل من وضع رواة الشيعة كما سبق أن بيناه بشواهد كثيرة. فعلينا أن نُخلّص مصادرنا السنية من روايات هؤلاء الرواة بطريقة علمية حيادية لا تعصب فيها ولا تساهل، فمن ثبت أنه فعل ذلك فلا بد من طرحه وإسقاطه. لأن الدفاع عن ديننا وتخليصه من تلك الشوائب والمطاعن أولى وأعظم من هؤلاء الرواة وأخبارهم. وقد سبق أن بينا أن معظم هؤلاء الرواة أو كلهم لم يكونوا كلمة إجماع في توثيق المحدثين لهم، وإنما وُجد من جرحهم وفضحهم مقابل من زكاهم ووثقهم. وعليه فيجب علينا أن نقف مع المصيب لا مع المخطئ،ولا نكون بهذا قد خالفنا السلف الصالح، ولا خرقنا إجماعا.

بينهم بالرضا والاختيار والبيعة. وأن النبي-عليه الصلاة والسلام قد مات ولم يُوص لأحد، لأنه تركها شورى بينهم تطبيقا لما نص عليه القرآن الكريم. وكل من يقول خلاف هذا فهو مُحرف للشرع وعلى باطل.

وأما فيما يخص الروايات السنية التي استدل بها الباحث الشيعي عبد الكريم فضل الله في اتهامه لأهل السنة بأنهم هم أيضا قالوا بتحريف القرآن[1]، فمنها: قال البخاري: حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثني إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس، إن مما قاله عمر بن الخطاب: ((إن الله بعث مُحَّدًا -ﷺ بالحق وأنزل عليه الكتاب فكان مما أنزل الله آية الرجم فقرأناها وعقلناها ووعيناها رجم رسول الله -ﷺ- ورجمنا بعده فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله.والرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف ثم إنا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله "أن لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم أو إن كفرا بكم أن ترغبوا عن آبائكم"...))[2].

واضح من هذه الرواية أنها تتضمن القول بالنسخ، كما تتضمن القول بأن القرآن قد تعرض للتحريف بسقوط آيات منه. فهي لم تذكر النسخ صراحة، وتضمنت الإشارة للتحريف أكثر مما تضمنت الإشارة للنسخ. لكنها لم تصرّح بالتحريف كما صرّحت به الروايات الشيعية. ومع ذلك فإن هذه الرواية لم تصح إسنادا ولا متنا، وقد سبق تفصيل ذلك في الفصل الثالث.

ومنها أيضا أنه ذكر رواية عن الطبراني بقوله: ((وأخرج الطبراني بسند موثق عن عمر بن الخطاب مرفوعا...))[3]. وهي عند الطبراني كاملة بقوله: ((حدثنا مُحَّد بن عبيد بن آدم بن أبي إياس العسقلاني، حدثني أبي، عن جدي آدم بن أبي إياس، ثنا حفص بن ميسرة،عن زيد بن أسلم،عن أبيه،عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله – صلى الله عليه و سلم-: " القرآن ألف ألف حرف وسبعة وعشرون ألف حرف، فمن قرأه صابرا محتسبا كان له بكل حرف زوجة من الحور العين". لا يُروى هذا الحديث عن عمر -رضي الله عنه- إلا بهذا الإسناد تفرد به حفص بن ميسرة))[4].

---

[1] عبد الكريم فضل الله: تهمة التحريف بين المسلمين: الشيعة و السنة، دار المدى، بيروت، 2004، ص: 17.
[2] البخاري: الصحيح، رقم الحديث: 6768، ج 8 ص: 156.
[3] عبد الكريم فضل الله: تهمة التحريف بين المسلمين: الشيعة و السنة، دار المدى، بيروت، 2004، ص: 17.
[4] الطبراني: المعجم الأوسط، رقم الحديث: 6616، ج 6 ص: 361.

وعلق الجلال السيوطي على ذلك الحديث بقوله: ((رجاله ثقات إلا شيخ الطبراني مُحَّد بن عبيد بن آدم أبي إياس تكلم فيه الذهبي لهذا الحديث. وقد حُمل ذلك على ما نُسخ رسمه من القرآن أيضا إذ الموجود الآن لا يبلغ هذا العدد))[1].

واضح من ذلك الحديث أن القرآن الكريم الذي بين أيدينا قد تعرّض للتحريف، فسقط منه قسم كبير جدا، لأن الحديث ذكر أن القرآن يتكون من ((ألف ألف حرف وسبعة وعشرون ألف))، بمعنى 1027000 حرف. والقرآن الذي عندنا مجموع حروفه: 322604[2]. فقد سقط منه أكثر من ثلثي المصحف حسب ما زعمته تلك الرواية. وهي لم تقل أن ما سقط منه كان من المنسوخ، فهي لم تشر إلى النسخ من قريب ولا من بعيد، وإنما نصت وأكدت بصراحة على أن القرآن يتكون من العدد الذي ذكرته. وهذا يعني أنه لا يصح حمله على النسخ كما ذكر السيوطي، وإنما الأمر بين احتمالين لا ثالث لهما: إما أن الخبر غير صحيح، وإما أن القرآن قد تعرّض للتحريف.

إنه خبر لا يصح إسنادا ولا متنا، فأما إسنادا فإن من رجاله: مُحَّد بن عبيد بن آدم بن أبي إياس العسقلاني، هذا الراوي مجهول الحال، فلم أعثر له على حال في كتب الجرح والتعديل، ولا في التواريخ والطبقات. وقد ذكره الحافظ الذهبي في ميزانه، ولم يفصل حاله، وقال: ((تفرد بخبر باطل))[3]، و هو الذي ورد في هذه الرواية. و لم أعثر له على ترجمة أخرى إلا عند الذهبي. ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، فالرجل مجهول الحال، وعليه فالإسناد لا يصح من جهته.
والثاني: عبيد بن آدم بن أبي إياس العسقلاني(ت 258هـ): صدوق[4]. ومرتبته هذه تُشعر بالعدالة لا بالضبط، ولا تجعله حجة، ويزيده ضعفا أنه عنعن ولم يُصرح بالسماع. فالإسناد لم يثبت من جهته.

---

[1] السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ج 1 ص: 174، رقم: 971.
[2] زهدي جمال الدين: دروس في القرآن الكريم، ص: 120.
[3] الذهبي: ميزان الاعتدال، ج 6 ص: 34، رقم: 7918.
[4] ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 6 ص: 43، رقم: 116.

والثالث: حفص بن ميسرة العقيلي الصنعاني أبو عمر (ت 181هـ)، قيل فيه: ثقة، لا بأس به، في حديثه بعض الأوهام، في حديثه ضعف، روي مناكير عن بعض المحدثين. قال الأزدي: يتكلمون فيه. قال أبو حاتم((يُكتب حديثه،ومحله الصدق، في حديثه الأوهام))[1]. وبما أن الرجل ضعيف من جهة ضبطه، وهنا قد عنعن، ومتن خبره مُنكر فالإسناد من جهته لا يصح.

والرابع: زيد بن أسلم العدوي مولى عمر أبو عبد الله وأبو أسامة المدني(ت 136 هـ): ثقة،يرسل، مدلس، قال ابن عيينة:كان زيد بن أسلم رجلا صالحا وكان في حفظه شيء،وروى عن أقوام لم يسمع منهم، فلم يسمع من سعد بن أبي وقاص، ولا من أبي أمامة، وأرسل عن علي، وأبي سعيد الخدري، وروى عن محمود بن لبيد ولم يسمع منه[2]. وذكره ابن عدي في الضعفاء، وأنكر عليه الذهبي ذلك[3]. لكن الحقيقة هي أن ذكر ابن عدي له في الضعفاء له ما يُبرره، لأن ضعفه بسبب الإرسال والتدليس وقلة الضبط. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن فالإسناد لا يصح بينه وبين والده، ويكون قد أسقط الراوي الذي بينهما.

وآخرهم- الخامس- أسلم العدوي مولى عمر (ت 60، أو 80 هـ): ثقة[4]. ومع أنه ثقة، فإن عدم تصريحه بالسماع هنا يحتمل أنه لم يسمعه منه، وإنما هو مُرسل، مما يعني أن اتصال الإسناد من جهته غير ثابت.

وأما متنا فإن ذلك الحديث لا يصح بدليل الشواهد الآتية: أولها إنه حديث لم يصح إسناده، وهذا يُضعف متنه ويُفقده الأصل الصحيح الذي يرتكز عليه.

---

1 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 1 ص: 282. والذهبي: المغني، ص: 87.

2 ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 728، ج 1 ص: 256. و ابن عبد البر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني و الأسانيد، حققه مصطفى العلوي، و مُحَمَّد البكري، مؤسسة قرطبة، ج 4 ص: 339.

3 ابن عدي: الكامل في الضعفاء، رقم: 704، ج 4: ص: 214. و الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 2989، ج 3 ص: 80.

4 ابن حجر: التقريب، ج 1 ص: 89.

والشاهد الثاني: إن تلك الرواية تضمنت صراحة القول بتعرض القرآن للتحريف بذهاب أكثر من ثلثيه، وهذا زعم باطل قطعا، لأنه مُخالف لما نص عليه القرآن الكريم من أنه كتاب مُحكم لا يأتيه الباطل أبدا، وأن الله تعالى تولى حفظه. وعليه فالرواية باطلة من دون شك.

والثالث: إنه من الثابت تاريخيا أن القرآن لم يذهب منه حرف، لأنه عندما توفي النبي–عليه الصلاة والسلام– تركه محفوظا في الصدور ومسطورا في الصحف، فجمعه الصحابة في خلافة أبي بكر، ووحدوا قراءاته في خلافة عثمان بالإجماع. وهذا يعني أن ما زعمته تلك الرواية باطل قطعا.

والشاهد الرابع هو أن تلك الرواية ردها أيضا الحافظ شمس الدين الذهبي وحكم عليها بالبطلان، بقوله: ((مُحَمَّد بن عبيد بن آدم بن أبي إياس العسقلاني. **تفرد بخبر باطل**))[1]. وقال الشيخ الألباني: ((: لوائح الوضع على حديثه ظاهرة، فمثله لا يحتاج إلى كلام ينقل في تجريحه بأكثر مما أشار إليه الحافظ الذهبي ثم العسقلاني؛ من روايته لمثل هذا الحديث وتفرده به!))[2].. وأما توثيق السيوطي لرجال الحديث، فلا يصح بما ذكرناه من نقد لإسناده ومتنه.

علما بأن تأويل السيوطي للحديث على أن الذي حدث للقرآن كان نسخا لا تحريفا، هو تأويل لا يصح. لأن الحديث ذكر أنه ذهب من القرآن أكثر من ثلثيه، وهذا يعني أنه نُسخت منه آيات وسور كثيرة جدا من القرآن الكريم. وهذا لا يصح القول به، لأن النسخ مس آيات قليلة من القرآن ولم يمس سورا ولا آيات كثيرة، بدليل قوله تعالى: ((مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللّهَ عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)(البقرة: 106))، و((وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُواْ إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ)(النحل: 101)). وليس من الحكمة،ولا من الشرع،ولا من العقل أن ينزل الله تعالى ذلك العدد الكبير من الآيات ثم ينسخه حتى يبقى منه أقل من الثلث!!.

[1] الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم الحديث: 7918، ج 3 ص: 639.

[2] الألباني: سلسلة الأحاديث الضعيفة و الموضوعة، ط1، دار المعارف، الرياض، 1992، قم الحديث: 4073، ج 9 ص: 70.

وأما ذلك الباحث فهو غالط ودلس ليُؤثر في القارئ بطريقة فيها تلبيس وتلاعب عندما قال: ((وأخرج الطبراني بسند موثق)). فالرجل تعمد فعل ذلك ليُغالط ويُمرر فكرته. فهو لم يحقق الإسناد، ولا الطبراني قال ذلك، بل إنه–أي الطبراني– نقد الحديث بما يُشعر أنه ضعيف. فعلّق عليه بقوله: ((لا يُروى هذا الحديث عن عمر –رضي الله عنه– إلا بهذا الإسناد تفرد به حفص بن ميسرة))[1]. فمن أين له بأن الإسناد موثق؟؟!!.

وأذكر هنا رواية أخرى ربما يتعلق بها الشيعة في اتهامهم لأهل السنة بأنهم يقولون بتحريف القرآن، مفادها: قال القاسم بن سلام: ((حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قال: « لا يقولن أحدكم قد أخذت القرآن كله وما يدريه ما كله؟ قد ذهب منه قرآن كثير، ولكن ليقل: قد أخذت منه ما ظهر منه »))[2].

إنها لا تصح إسنادا ولا متنا، فأما إسنادا، فإن من رجاله: إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي المعروف بابن علية (100–193هـ): ثقة ثبت[3]. لكنه هنا قد عنعن عن أيوب السختياني، مع أن له روايات أخرى صرّح فيها بالسماع منه[4]. وعاش في زمن كان التفريق فيه بين العنعنة والسماع معروفا ومطلوبا. وعليه فمن المحتمل جدا أن خبره هذا ليس سماعا، وإنما هو مُدلس. فالخبر لم يثبت اتصاله من جهته.

والثاني: أيوب بن أبي تميمة السختياني (ت131هـ، عن 63 سنة)، ثقة ثبت[5]. لكنه كان يُدلس، لأن أحمد بن حنبل نفى أن يكون أيوب قد سمع من عطاء بن يسار. قال ابنه عبد الله: سُئل أبي عن ((أيوب السختياني، سمع من عطاء بن يسار؟، فقال: لا))[6]. و من جهة أخرى روى الخليلي القزويني خبرا مفاده (قال معمر: وحدثنا أيوب،عن عطاء بن يسار،عن أبي هريرة عن

[1] الطبراني: المعجم الأوسط، رقم الحديث: 6616، ج 6 ص: 361.
[2] القاسم بن سلام: فضائل القرآن، رقم الأثر: 587.
[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 513، ج 12 ص: 183.
[4] أنظر مثلا: ابن ماجة: السنن، ج 1 ص: 18 ن رقم: 47.
[5] المزي: تهذيب الكمال، رقم: 607، ج 3 ص: 461 و ما بعدها.
[6] أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد، رقم: 231، ج 1 ص: 125.

النبي– صلى الله عليه و سلم:....))[1]. وهذا يعني أنه روى عنه ولم يسمع منه. ومن ذلك ما جاء في مسند أحمد ((حدثنا عبد الله،حدثني أبى قال: ثنا إسماعيل، ثنا أيوب قال: لا أدري أسمعته من سعيد بن جبير أم نُبئته عنه...))[2]. وهذا يعني أن الرجل كان يسمح لنفسه بأن يروي عن الرجل ما لم يتأكد من أنه سمعه منه. وبما أن هذا حاله، وهنا قد عنعن فالإسناد غير متصل بينه وبين نافع. بمعنى أنه يوجد بينهما راوٍ غير معروف.

نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب(66 – 117هـ): ثقة[3]،أرسل عن بعض الصحابة، وحدّث عنهم ما لم يسمعه منهم فمن ذلك: قال ابن أبي حاتم: ((رواية نافع عن عائشة وحفصة مرسلة. وقال أبو زرعة: نافع عن عثمان مرسل. وقال أحمد بن حنبل: نافع عن عمر منقطع))[4]. وبما أنه كذلك، وهنا قد عنعن، ومتن الرواية مُنكر، فالإسناد لم يثبت اتصاله من جهته.

وأما من ناحية المتن فالخبر لا يصح أيضا بدليل الشواهد الآتية: أولها إنه خبر لم يصح إسناده، وهذا يُضعف متنه ويُفقده الأصل الصحيح الذي يرتكز عليه.

والثاني: إنه خبر نص صراحة بأن القرآن قد تعرّض للتحريف بذهاب كثير منه، وهذا زعم باطل من دون شك، لأن القرآن الكريم كتاب يستحيل أن يدخله التحريف، وكل خبر يزعم ذلك يكون قد حكم على نفسه بالبطلان.

والشاهد الثالث: إنه خبر ينقضه التاريخ الصحيح الذي نص على أن الصحابة جمعوا القرآن الكريم كله، واتفقوا على جمعه وتوحيد قراءاته[5].

ولا يصح حمل تلك الرواية على النسخ لأنها نصت صراحة على ذهاب كثير من القرآن الكريم، ولم تذكر أن ذلك كان من المنسوخ. والنسخ ليس ذهابا، ولا فقدانا، ولا ضياعا، ولا يصح وصف ذلك الذهاب المزعوم بأنه نسخ. فالنسخ ليس ذهابا، والذهاب ليس نسخا. والقرآن كامل

---

1 الخليلي القزويني: الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ج 1 ص: 320.
2 المسند، ج 1 ص: 217، رقم: 1870.
3 ابن أبي حاتم: الجرح و التعديل، رقم: 2070، ج 6 ص: 452.
4 ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 9 ص: 296.
5 سبق توثيق ذلك في مواضع كثيرة.

قبل النسخ وبعده، والله تعالى هو الذي تولى ذلك، ولم يسمه ذهابا ولا ضياعا، وإنما سماه نسخا، وتبديلا لقوله سبحانه: ((مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللّهَ عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)(البقرة: 106))، و((وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُواْ إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ)(النحل: 101)).

وختاما لهذا الموضوع أُشير هنا إلى ملاحظات هامة: أولها إنه تبين مما ذكرناه ومما هو ثابت في المذهب السني أن أهل السنة لا يقولون ولا يعتقدون بتحريف القرآن الكريم، لكن وجود تلك الروايات في مصادرهم الحديثية، والتي تضمنت القول بتحريف القرآن، قد أساءت إليهم من جهة، وأعطت مبررات لأعداء الإسلام للطعن في القرآن وفي أهل السنة من جهة أخرى. والتفسيرات التي قدموها لم ترفع ما تضمنته تلك الأخبار في قولها بالتحريف، ولا كانت حاسمة دامغة تتفق مع ثوابت القرآن وموقفهم منه.

والحقيقة إن الأمر كان يتطلب منهم عدم تدوين تلك الروايات أصلا، وإن دونوها كان عليهم أن يُخضعوها للنقد الدقيق والصارم ويُبينوا بطلانها. ولا يكفي قولهم بأنها من الروايات التفسيرية، أو أنها من القرآن المنسوخ. لأن هذا لا ينطبق إلا على قليل من الروايات، وأكثرها لا يحتمل ذلك، ويبقى يحمل القول بتعرض القرآن الكريم للتحريف.

والملاحظة الثانية مفادها: إنه سبق أن بينا أن الرواة الشيعة كانوا من وراء اختلاق معظم الروايات التي تطعن في القرآن الكريم بالتحريف، وقد بلغ بهم الأمر إلى اختلاق مصاحف كثيرة منذ القرن الأول الهجري، واستمر عملهم إلى القرن الرابع الهجري، فذكرنا على ذلك شواهد كثيرة. لكن عملهم هذا تواصل إلى ما بعد القرن الرابع الهجري، فأظهروا القول بسورة النورين في القرن الثالث عشر الهجري[1]. وقد بحثتُ عن هذه السورة المكذوبة خلال الخمسة قرون الهجرية الأولى فلم أجد لها ذكرا، لكن يبدو أنها أختلقت في القرون الأربعة الهجرية الأخيرة.

والملاحظة الأخيرة- الثالثة- إنه من الطبيعي أن نجد الروايات التي تطعن في القرآن الكريم في المصادر الشيعية لأنها من ضروريات المذهب الإمامي. لكن لا يصح، ولا يليق، ولا يجوز أن نجد

[1] ناصر بن عبد الله القفاري: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثنى عشرية، ج 1 ص: 216.

تلك الروايات في المصادر الحديثية السنية[1]، منها ما هو مسكوت عنه[2]، ومنها ما هو مُصحح، ومنها ما هو مُؤوّل، مع أنها روايات غير صحيحة، أو لم تثبت صحتها.

ورابعا إنه تبين من بحثنا هذا أن القرآن الكريم تعرض مُبكرا لهجمة شرسة على يد جماعة مذهبية منظمة حاقدة على القرآن وأهله قصد تحريفه وتشكيك المسلمين فيه باختلاق مئات القراءات وكتابة مصاحف مُحرفة في مقابل المصحف البكري العثماني الذي أجمع عليه كل الصحابة. ولو لا الحفظ الإلهي للقرآن لحدث له ما حدث لكتب اليهود والنصارى من تحريف على اختلاف أشكاله. فكان هذا الحفظ دليلا دامغا على أن القرآن كتاب رباني محفوظ، وان الله سبحانه قد أظهر للناس صدق ما وعد به في قوله سبحانه: ((إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)(الحجر: 9))، و((لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ)(فصلت: 42)). فباءت كل مساعي هؤلاء المحرفين بالفشل الذريع، وأظهرت ما يُكنونه من حقد وبغض للقرآن وأهله. نعم إنها مساعٍ أحدثت مشاكل وإزعاجات، وتشويشات وتحريفات، وأفسدت جانبا كبيرا من تاريخ القرآن وأدبياته، لكنها لم تستطع النيل من متنه وتاريخه الصحيح الموافق له. فبقي القرآن الكريم كتابا إلهيا محفوظا شامخا مُتحديا للإنس والجن معا.

علما بأن محاولات تحريف القرآن الكريم كانت وما تزال مُستمرة إلى يومنا هذا بوسائل وأشكال متعددة. وهي محاولات لم تتمكن من تحريف القرآن، وإنما أقامت الدليل بنفسها على صحة ما ذكره القرآن من أنه كتاب إلهي محفوظ ولن يستطيع أحد تحريفه. فحدوث ذلك أصبح من أدلة صدق القرآن وسلامته. لأنه لو لم تحدث تلك المحاولات لربما يُقال: إنه من الطبيعي أن لا يتعرض القرآن للتحريف بين أهله وأتباعه، فهم مسلمون ومن ثم فلا يُعقل أن يحرفوا كتابهم الإلهي. وهذا يعني أنه ليس الله هو الذي حفظه، وإنما المسلمون هم الذين حفظوه، لأنه أمر عادي وواجب عليهم. وهذا اعتراض وجيه من دون شك، لكن بما أنه حدث عكس ذلك، وذكرنا شواهد كثيرة جدا على أن القرآن قد تعرض لمحاولات التحريف وباءت كلها بالفشل الذريع، دل هذا على أن أنه كتاب إلهي تولى الله تعالى حفظه.

---

[1] توجد روايات كثيرة قالت بتعرض القرآن للتحريف، وقد ضعفها المحدثون، لكن توجد روايات أخرى كثيرة أيضا سكتوا عنها، أو صححوها.

[2] كما فعل القاسم بن سلام في كتابه فضائل القرآن، و ابن أبي داود في المصاحف.

ومن مظاهر ذلك الحفظ أن الله تعالى حفظ كتابه على أيدي طائفة سعت في تحريفه. من ذلك أنه سبق أن ذكرنا أن جماعة من رواة شيعة الكوفة هم الذين اختلقوا روايات كثيرة للطعن في القرآن بالتحريف، وكتبوا مصاحف محرفة ونشروها بين الناس. كان من بينهم سليمان الأعمش، وأبو إسحاق السبيعي، الأول ذكرنا سابقا أنه ضعيف، وشيعي كان يُمارس التقية، ومن جهة ثانية معروف أنه من أئمة قراء القراءات الشاذة، لكنه من جهة ثالثة هو من رواة قراءتي حمزة والكسائي الصحيحتين[1]. والثاني هو أيضا بينا أنه ضعيف، شيعي إمامي كان يُمارس التقية، ومن جهة أخرى هو من بين رواة قراءة حمزة الصحيحة[2]. فالرجلان رويا واختلقا الضعيف للطعن في القرآن، ورويا القراءة الصحيحة فساهما في الحفاظ عليه.

ومن جهة أخرى فإن القراءات العشر الصحيحة توزعت على الجهات الآتية حسب أئمة قرائها:قراءة نافع المدني، وقراءة ابن كثير المكي، وقراءة أبي عمرو البصري، وقراءة ابن عامر الشامي، وقراءة عاصم الكوفي، وقراءة حمزة الكوفي، وقراءة الكسائي الكوفي، وقراءة أبي جعفر المدني، وقراءة يعقوب الحضرمي البصري، وقراءة خلف البزار الكوفي[3]. فكانت الكوفة – الموطن الرئيسي للرواة الشيعة الإمامية– أكثر الجهات حظا بثلاث قراءات من القراءات الصحيحة، منها قراءة عاصم التي هي أكثر القراءات انتشارا اليوم. فماذا يعني هذا؟.

إنه يعني أن القرآن الكريم كان واحدا عند كل الفرق الإسلامية، وفي مختلف بلاد المسلمين. إلا أن الفرقة الإمامية– في الكوفة خاصة– كانت تنشط على جبهتين: الأولى تعمل فيها بالمصحف العثماني وتقرأ به في الصلوات أمام الناس بالقراءات الصحيحة. والثانية تفرغت فيها لاختلاق الروايات وكتابة المصاحف المزورة لتحريف القرآن الكريم، والطعن في الصحابة واتهامهم بتحريفه. ففشلت في تحريفه، وساهمت في الحفاظ عليه، وإقامة حجة الله عليها وعلى الناس. فكانت من

---

[1] أنظر: السيد أحمد بن عبد الرحيم: أسانيد القراء العشرة، ص: 40 وما بعدها.

[2] نفسه، ص: 40 وما بعدها.

[3] نفس المرجع، ص: 14 وما بعدها.

بين الذين ينطبق عليهم قول النبي- عليه الصلاة والسلام-: ((إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر))[1]،و ((إن الله تعالى يؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم))[2].

ومن مظاهر الحفظ الإلهي أيضا أن أهل الأهواء سعوا لتحرف القرآن الكريم والسنة النبوية معا، فحققوا نجاحا واضحا في تحريف كثير من السنة النبوية، وإدخال فيها ما ليس منها. فهب علماء الإسلام لانقاذها، وتمكنوا من تحقيقها وتمييز صحيحها من سقيمها بفضل علم الجرح والتعديل. لكن عملهم لم يشمل كل السنة النبوية، وشابته نقائص كثيرة.فما يزال كثير من السنة يحتاج إلى تحقيق، ومنها طائفة ما تزال محل خلاف بين العلماء إلى يومنا هذا. لكن هذا لم يحدث للقرآن الكريم، لأن أكاذيب وأباطيل هؤلاء التي حاولوا إدخالها في القرآن لتحريفه باءت كلها بالفشل الذريع ولم تتمكن من دخول المتن القرآني، وبقيت روايات ملحقة بأدبيات تاريخ القرآن الكريم شاهدة على نفسها بأنها من مفتريات أهل الأهواء. ولولا حفظ الله تعالى لكتاب لأصابه ما أصاب كثيرا من السنة النبوية، ولحل به ما حل بكتب أهل الكتاب.

وربما يقول بعض أهل الضلال: ولئن شهد القرآن على غيره من الكتب السابقة بالتحريف، فإن ما أصابه لم يكن أقل منها في ذلك[3].

فأقول: إن ذلك لا يصح في حق القرآن الكريم لأمرين أساسيين: الأول إن محاولات تحريف القرآن الكريم والتي سبق أن ذكرنا أمثلة كثيرة منها، كلها باءت بالفشل، لم تتمكن من دخول المتن القرآني منذ العهد النبوي إلى يومنا هذا. بدليل أن القرآن الكريم كان وما يزال كتابا واحدا لا اختلاف فيه في العالم بأسره، عند من يُؤمن به، وعند من يطعن فيه، وعند من لا يُؤمن به. وقد تم العثور على عدد كبير من مصاحف قرآنية مخطوطة بالجامع الكبير بمدينة صنعاء منها مصاحف

---

1 البخاري: الصحيح، ج 4 ص: 72، رقم: 3062.
2 الألباني: صحيح الجامع الصغير وزياداته، ج1 ص: 324، رقم: 1866.
3 نقلا عن: إسماعيل أحمد الطحان: تاريخ القرآن بين تساهل المسلمين و شبهات المستشرقين، ص: 283.

تعود إلى القرن الأول الهجري، وأخرى إلى الثاني وما بعده، وكلها لا تختلف فيما بينها، ولا مع المصحف الذي بين أيدينا اليوم[1].

وهذا خلاف لما حدث للكتب السابقة كالتوراة والأناجيل، فهي كتب مملوءة بالخرافات والأباطيل، وقد أظهرت دراسات مقارنة الأديان أخطاء تاريخية وعلمية كثيرة تضمنتها هذه الكتب، مما يشهد قطعا بأنها كتب تعرضت للتحريف والتلاعب بشكل كبير جدا،وهذا لا يصدق على القرآن الكريم أبدا[2].

والأمر الثاني يتمثل في أن لكتاب الله تعالى تاريخا صحيحا متواترا سجل تاريخ القرآن كتابة،وحفظا،وإسنادا من جهة، مقابل شهادة النقد العلمي الصحيح على بطلان الروايات التي طعنت فيه وزعمت أنه تعرض للتحريف من جهة ثانية، وأصبحت هي نفسها دليلا على سلامة القرآن من التلاعب والتحريف من جهة ثالثة. و هذا أمر سبق أن شرحناه، وناقشناه،وأثبتناه بالأدلة الدامغة.

وخامسا إنه تبين من بحثنا هذا أنه حدث تساهل كبير من قبل أكثر المحدثين مع طائفة من رواة الشيعة الإمامية الذين كانوا يُمارسون التقية في تعاملهم مع أهل الحديث. فمكنهم ذلك من نشر كثير من أفكارهم، ومفترياتهم،ومروياتهم بين أهل السنة الذين دونوا كثيرا منها في مصادرهم الحديثية، وهذا أمر سبق أن بيناه بمئات الشواهد التاريخية.

وهؤلاء المندسون سبق أن ذكرناهم، وأوردنا أحوالهم بالتفصيل، كسليمان الأعمش، و أبي إسحق السبيعي، والفضل بن دكين، وأبي معاوية الضرير، وهشام بن حسان الأزدي، وعيسى بن يونس السبيعي. ولولا تساهل أكثر المحدثين مع هؤلاء، وإحسان الظن فيهم ما تمكنوا من التغلغل بينهم

---

[1] عن ذلك أنظر: غسان حمدون: المخطوطات القرآنية في صنعاء من القرن الأول والثاني الهجريين وحفظ القرآن الكريم ص: 1 وما بعدا. و رزان غسان الواعي الشيخ حمدون: المخطوطات القرآنية في صنعاء منذ القرن، الأول الهجري، رسالة ماجستير، نوقشت في الجامعة اليمنية بكلية اللغات والآداب والتربية، سنة 2004.

[2] عن ذلك أنظر مثلا: مُحَمَّد أبو زهرة: مقارنات الأديان: الديانات القديمة،، دار الفكر العربي، القاهرة. و أحمد ديدات: هل الكتاب المقدس كلام الله؟، دار الهدى. و موريس بوكاي: راسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة، دار المعارف، لبنان.

والاندساس بين صفوفهم بما كانوا يتظاهرون به من زهد وصدق في اللسان. فأضرتنا رواياتهم أكثر مما نفعتنا، وجلبت علينا مصائب ومحن، وشكوكا وشبهات، وتشويشات وتناقضات كثيرة وخطيرة جدا. ولهذا فإن قبول رواياتهم من دون نقد وتمحيص وإلحاقها بدين الإسلام هو جريمة في حق الشرع والعلم والأمة.

وعليه فليس من الحكمة،ولا من المصلحة قبول روايات هؤلاء. خاصة رواياتهم المتعلقة بالقرآن الكريم تدوينا،ورسما،وقراءة. إن دين الإسلام ليس ملكا لأحد، فهو دين الله تعالى الذي تكفل بحفظه، ولا يحق لأحد أن يُدخل فيه ما ليس منه، ولا يصح أن يُدخل فيه روايات الضعفاء والكذابين والمشبوهين. وإذا كانت طائفة من المحدثين قد انخدعت بهؤلاء المندسين، فعلى الأمة أن تكشفهم ولا تساير الذين انخدعوا بهم. لأن الدين يقوم على المتواترات والروايات الصحيحة لا على الروايات الضعيفة، ولا الظنية، ولا حتى الراجحة، لأن الراجح لا يلغي المرجوح. وإذا كان بعض المتقدمين لم يتمكنوا من معرفة أحوال كثير من الرواة معرفة كاملة، بسبب البعد أو صعوبة الاتصال، أو لممارسة بعضهم للتقية فإنه بعد جمع أقوال النقاد زالت هذه الصعاب، وأصبح من السهل التأكد من أحوال الرواة المتناقضة، ومعرفة خلفياتها وغاياتها. وهذا يوجب علينا إعادة النظر في أحوال كثير من الرواة انطلاقا من أحوالهم التي وصلتنا،واحتكاما إلى الشرع والعقل والعلم في حكمنا عليهم.

ونحن لا ننكر بأن علماء الإسلام بذلوا جهودا كبيرة لجمع السنة النبوية وتحقيقها،وجمع الأخبار المتعلقة بتاريخ القرآن والصحابة. فعلوا ذلك بفضل منهج علم الجرح والتعديل الذي جمع بين نقد الأسانيد والمتون معا. لكنهم مع ذلك فقد تركوا لنا جانبا آخر من المرويات، إما ناقصا أو مُهملا، فتضررنا منه كثيرا. من ذلك إن كثيرا من المحدثين جمعوا روايات كثيرة تتعلق بالقرآن والسنة من دون تحقيق، مع قدرتهم عليه، واكتفوا بذكرها مُسندة. فكان من الواجب شرعا وعقلا تحقيقها، أو عدم ذكرها أصلا، وأما جمعها وتدوينها ثم السكوت عليها مع قدرتهم على تحقيقها، فهذا عمل ناقص جدا، و فيه ضرر كبير. لأنه ليس كل أهل العلم لهم القدرة على تمحيص الروايات،وهذا يضر أهل العلم والناس عامة. كما أن ترك تلك الروايات بلا تحقيق يجعلها فتنة لكثير من الناس لما تثيره من شكوك وشبهات في نفوسهم، ويتخذها الضالون شواهد في عدائهم لدين الإسلام وأهله.

وربما يقول بعض الناس: إن هؤلاء المحدثين رووا تلك الأخبار لتُعرف فقط،و لم يكن قصدهم الإهمال والتهاون و.... نعم هذا اعتذار صحيح ووجيه، لكن النتيجة واحدة هي أنهم قدموا لنا عملا ناقصا، وأضرنا كثيرا. فهذا الاعتذار لا يُغير من الأمر شيئا، وهو أنهم قدموا لنا عملا ناقصا، ربما أضرنا أكثر مما نفعنا. فقد كان في وسعهم الجمع بين الأمرين: رواياتها لتُعرف، ونقدها وعدم السكوت عنها،وبهذا يتحقق الهدفان.

ومع ذلك فإذا كان لهؤلاء بعض العذر فيما تركوه من روايات من دون تحقيق، فليس لدينا اليوم أي عذر في إهمالها والسكوت عليها. فلا بد من تحقيقها، وإعادة النظر في كل الروايات التي تحوم حولها الشكوك لترسيخ اليقين والتخلص من الضعيف. فلكل جيل علماؤه، ومن حقه أن يقول كلمته في المرويات التي يتدين بها، فليس من الشرع،ولا من العقل، ولا من العلم أن نقبل روايات من دون تحقيق، أو نأخذ بروايات ضعيفة، أو تحوم حولها الشكوك. وأهل الحق لا يخافون من ذلك أبدا، وإنما أهل الأهواء هم الذين يخافون منه لأنهم يعلمون أن أديانهم ومذاهبهم ومصالحهم ستنهار لو أخضعوا مروياتهم للنقد العلمي الحيادي القائم على الوحي الصحيح، والعقل الصريح، والعلم الصحيح.

وأُشير هنا إلى أن المطلوب في التعامل مع الروايات هو التشدد في تحقيقها لا التساهل معها. بل ويجب على كل من يطلب الحق والحقيقة أن يتشدد في تمحيصه للروايات، ولا يتساهل معها خاصة إذا كانت تتعلق بأمور الدين. والتعنت في التضعيف أولى من التعنت في التصحيح. لأن التساهل والتعنت في التصحيح يوسع باب الظن والاحتمال لتدخل منه الأخبار الضعيفة والموضوعة، ويُضيق باب اليقين والصحة، وأما التعنت في التضعيف فهو عكس ذلك. فهذا هو المنهج الصحيح، والأسلم والأنفع، والأجدر والأولى. والشرع الحكيم قد مدح اليقين وأمر بطلبه وتحصيله، وأمرنا بالتثبت والتأكد وطلب الصدق والحق، ونهانا عن إتباع الأهواء والظنون، والقول بلا علم. من ذلك قوله سبحانه: ((وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ)(السجدة: 24))، و((وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلاَّ ظَنّاً إَنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً إِنَّ اللّهَ عَلَيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ)(يونس: 36))، و((إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاء سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى)(النجم: 23))،و((وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولـئِكَ كَانَ عَنْهُ

مَسْؤُولاً)(الإسراء: 36))، و((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ)(الحجرات: 6)).

والتساهل في تحقيق الروايات بدعوى الحفاظ على السنة النبوية، هو في الحقيقة ليس حفاظا عليها، وإنما هو إضرار بها وفتح الباب لتسلل ودخول الروايات الضعيفة والموضوعة. وهذا الفعل ضرره أكثر من نفعه بفارق كبير، لأن القليل الصحيح خير من الكثير الذي يجمع بداخله الصحيح، والضعيف، والمشكوك فيه. وكثير صحيح خير من قليل صحيح، لكن هذا لا يتحقق أيضا إلا بالتشدد في التحقيق لا بالتساهل فيه.وبسب التساهل وجدنا كثيرا من الرواة ثبت في حقهم التعديل والتجريح كرواة الشيعة الإمامية الذين سبق ذكرهم، لكن أكثر المحدثين وثقوهم، وقبلوا رواياتهم، مع أن تضعيفهم لم يُرفع!!. وهذا لا يتفق مع المنهج العلمي الصحيح في نقد الأخبار، الذي يفرض في هذه الحالات أن تبقى أحوال هؤلاء مُعلقة حتى يتم التأكد من حالهم توثيقا أو تضعيفا، وإلا ستبقى مروياتهم مُستبعدة.

ولاشك أن ذلك التساهل قد أفسد علينا جانبا من ديننا وتاريخينا، سبق أن ضربنا منه أمثلة كثيرة في بحثنا هذا. وإنه من الجريمة في حق الشرع،والعقل،والعلم أن يصبح الإسلام وأهله وتاريخه رهينة لروايات هؤلاء الرواة المحرفين المندسين. علما بأن الإسلام لم يكن في حاجة أبدا إلى رواياتهم، ولا إلى الروايات المشكوك فيها. إن دين الإسلام كامل بالقرآن الكريم أولا، وبالسنة النبوية المتواترة ثانيا، وبالسنة التي أثبت التحقيق الدقيق صحتها ثالثا. وعليه فلا يصح الجري وراء مرويات هؤلاء، وإلحاقها بالدين،وهو ليس في حاجة إليها. وقد صدق الباحث إسماعيل أحمد الطحان عندما قال: ((وكان هذا الحصاد المر بعض غراسنا في منابت الغفلة حينا والتساهل حينا. ولو أن الذين تناولوا قضية الأحرف السبعة والقراءات تحروا فيها أصح الروايات، واحتكموا فيها- فيما أشكل عليهم من أمرها- إلى منطق سديد لبلغنا من أمرنا رشدا))[1].

وأما من يتحمل مسؤولية وجود كَمٍ كبير من الروايات التي تطعن في القرآن بالتحريف وتتهم الصحابة بتحريفه؟، فتتحملها ثلاثة أطراف: أولها هم المحرفون والمفترون الذين اختلقوا تلك المرويات لغايات في نفوسهم. والثالث هم العلماء الذين تساهلوا في قبول روايات هؤلاء ودونوها

[1] إسماعيل أحمد الطحان: تاريخ القرآن بين تساهل المسلمين و شبهات المستشرقين، ص: 283.

في مصنفاتهم وسكتوا عليها في غالب الأحيان. منهم الذين كتبوا في فضائل القرآن كالقاسم بن سلام، والذين كتبوا في القراءات والمصاحف كأبي بكر بن أبي داود.فكان عليهم إما أن ينقدوها ويبينوا عدم صحتها، وإما أن يضربوا عنها صفحا ولا يُدونوها أصلا، لأنها تضر ولا تنفع، أو أن ذكرها يضر أكثر مما ينفع. وهذا يعني أن تلك الكتب لم تكن تحمل فضائل القرآن فقط، وإنما كانت تحمل أيضا مطاعن في القرآن. فأية فضائل كانت تحملها الروايات التي زعمت أن ابن مسعود كان ينكر كون الفاتحة والمعوذتين من القرآن الكريم، أو التي زعمت أن القرآن ضاع منه قرآن كثير، أو أن الصحابة حرفوه؟؟!!.إنها مطاعن وعورات، وفضائح ومهازل،وليست فضائل ولا محاسن!!.

والطرف الثالث هو علماء الأمة، فبعد أن دُون ذلك الكم الكبير من المرويات التي تطعن في القرآن والصحابة، فقد أصبح من الواجب على هؤلاء أن يهبوا لإعادة النظر في تلك الروايات وتحقيقها تحقيقا علميا شاملا دقيقا مُتشددا لا تساهل فيه، يجمع بين النقدين الإسنادي والمتني معا. ولا شك أن بعض أهل العلم لهم جهد مشكور في ذلك، لكن الأمر ما يزال يتطلب المزيد لتعميق المنهج والتطبيق، وتوسيع المجال.

وسادسا إنه تبين من بحثنا هذا أن الرواة المحرفين اختلقوا قراءات كثيرة نسبوها لكبار قراء الصحابة، كأبي بن كعب، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وعمر – ﷺ – لتكون موازية ومشوشة ومُشككة في قراءاتهم الصحيحة التي تضمنها المصحف العثماني!!. وقد ناقشناها وبينا عدم صحتها، لكن الأمر الغريب والمؤسف والخطير أن تلك القراءات المكذوبة راجت وانتشرت بين كثير من أهل العلم واحتجوا بها على أنها قراءة ابن مسعود، وقراءة ابن عباس، وقراءة أبي بن كعب، مع أنها تتناقض مع القراءات الصحيحة المروية عن هؤلاء الصحابة أنفسهم!!!. ونسوا أن القراءات الصحيحة ليست تلك القراءات المختلقة، وإنما هي القراءات التي تضمنها المصحف العثماني، وهي نفسها قراءات هؤلاء الصحابة، لأنهم هم الذين رووا قراءات المصحف البكري العثماني وكانوا مع الصحابة عندما أجمعوا عليه!!!!. وعليه فلا يصح أن ننسب تلك القراءات المكذوبة إلى هؤلاء الصحابة. لأن فعل ذلك هو جريمة في حق الإسلام وأهله، وفتنة لكثير من الناس، ومكافأة لهؤلاء الرواة المفترين، وإعطاء شواهد ومعطيات لأعداء الإسلام للطعن في القرآن والصحابة.

وإذا قيل: ربما تكون تلك القراءات المنسوبة لهؤلاء الصحابة نتيجة تغيير مواقفهم حسب القراءات. فأقول: هذا التعليل لا يصح بدليل الشواهد الآتية: أولها إنه سبق أن بينا أن تلك القراءات المنسوبة لكبار قراء الصحابة لم تصح إسنادا ولا متنا. وعليه فلا يصح الاعتماد عليها، ولا الاحتجاج بها،ولا نسبتها إليهم.

والشاهد الثاني إن الثابت قطعا أن هؤلاء الصحابة كانوا من بين رواة قراءات المصحف العثماني، ومن بين الصحابة عندما أجمعوا على المصحف البكري العثماني، وهذا يعني بالضرورة أن قراءات هؤلاء الصحابة هي نفسها قراءات المصحف العثماني.

والشاهد الأخير- الثالث- إنه لا توجد رواية صحيحة تُثبت أن هؤلاء الصحابة كانوا مخالفين لقراءات المصحف العثماني ثم تراجعوا عن قراءاتهم وعادوا إلى المصحف العثماني. ولا توجد أيضا رواية صحيحة تقول بأنهم كانوا يقولون بكل تلك القراءات ثم تراجعوا عن موقفهم وأخذوا بقراءات المصحف العثماني. وكل هذا يعني أن تلك القراءات المنسوبة إليهم هي قراءات مكذوبة عليهم، وأن الحقيقة هي أن قراءاتهم هي نفسها قراءات المصحف العثماني.

وسابعا إن من أهم نتائج بحثنا هذا أنه أثبت أن ما نُسب إلى الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود بأنه كان ينكر كون الفاتحة والمعوذتين من القرآن الكريم، وأنه عارض ما فعله خليفة المسلمين عثمان بن عفان في توحيده للمصحف الشريف، هو أمر مكذوب عليه. افتراه رواة الشيعة الإمامية الذين كانوا مندسين بين أهل الحديث.

وعليه فليس صحيحا أن ابن مسعود كان ينكر كون الفاتحة والمعوذتين من القرآن، ولا عارض توحيد المصاحف. ولا أنه فعل ذلك ثم تراجع عن موقفه وعاد إلى ما أجمع عليه الصحابة المسلمون[1].علما بأن ما توصلتُ إليه ليس أمرا جديدا،فقد قال به بعض العلماء المتقدمين. منهم الفقيه أبو محمد بن حزم، قال: ((وأما قولهم: إن مصحف عبد الله بن مسعود خلاف مصحفنا

1 محمد شرعي أبو زيد: جمع القرآن في مراحله التاريخية من العصر النبوي، إلى العصر الحديث، جامعة الكويت، 1419هـ، ص: 162.

فباطل وكذب وإفك. مصحف عبد الله بن مسعود إنما فيه قراءته بلا شك،وقراءته هي قراءة عاصم المشهورة عند جميع أهل الإسلام في شرق الدنيا وغربها نقرأ بها كما ذكرنا وبغيرها مما قد صح أنه كله منزل من عند الله تعالى. فبطل تعلقهم بهذا والحمد لله رب العالمين))[1].

والثاني الفقيه أبو بكر الباقلاني، قال: ((ولو كان في قراءة ابن مسعود ما يُخالف مصحف عثمان لظهر ذلك في قراءة حمزة خاصةً ... ولو لقي أحدٌ من أصحاب عبد الله أحدًا مِمَّن قرأ عليه خلاف قراءة الجماعة، لوجب أن ينقل ذلك نقلاً ظاهرًا مشهورًا، وفي عدم ذلك دليلٌ على فساد هذا))[2].

والثالث- الأخير- الحافظ النووي، قال: ((أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة وسائر السور المكتوبة في المصحف قرآن، وأن من جحد شيئًا منه كفر، وما نُقِل عن ابن مسعودٍ في الفاتحة والمعوذتين باطلٌ، ليس بصحيح عنه))[3].

وواضح من موقف ابن حزم، والباقلاني،والحافظ النووي أنهم أنكروا حكاية مخالفة إنكار ابن مسعود لتلك الآيات من أساسها. وهذا موقف صحيح من دون شك، سبق أن توسعنا فيه وأثبتنا صحته.

وأخيرا- ثامنا- إنه تبين أن كل الروايات التي تضمنت القول بتعرض القرآن الكريم للتحريف كانت روايات آحاد لا روايات تواتر. فمع كثرة طرقها فقد ظلت أخبار آحاد ولم تصل إلى درجة التواتر، لأن مصدرها آحاد من الناس هم الذين اختلقوها ثم نشروها بين الناس وهذا لن يجعلها متواترة حتى وإن بلغت طرقها المئات. فلو كانت تلك الروايات صحيحة لوصلتنا بالتواتر من دون شك، لأنها تتعلق بكتاب إلهي كان عند كل المسلمين، ويحفظه منهم مئات الآلاف، وربما الملايين.

---

1 ابن حزم: الفصل في الملل و الأهواء و النحل، ج 2 ص: 65.

2 نقلا عن: محمد شرعي أبو زيد: جمع القرآن في مراحله التاريخية من العصر النبوي، إلى العصر الحديث، جامعة الكويت، 1419هـ، ص: 162.

3 النووي: المجموع شرح المهذب، ج 3 ص: 396.

وبما أنها وصلتنا من طريق الآحاد دل هذا على أنها روايات غير صحيحة، وهذا الذي أثبتناه في بحثنا هذا، ولله الحمد والمنة.

ثانيا: أسباب ظهور الروايات القائلة بتحريف القرآن الكريم:

يتبين للمتدبر والباحث عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ظهور الروايات التي تطعن في القرآن الكريم بالتحريف وتتهم الصحابة بتحريفه، أنها تتمثل في سببين أساسيين: الأول هو العداء لدين الإسلام وأهله، لأن المسلم الصادق لا يُمكن أن يطعن في القرآن بالتحريف،ولا أن يختلق الروايات التي تطعن فيه بالتحريف وتتهم الصحابة بتحريفه. وهذا يعني أن الذين فعلوا ذلك هم الضالون وأهل الأهواء من الذميين، والزنادقة، والسبئية. وهؤلاء – بعدائهم للإسلام وأهله– أدركوا أن الطعن في القرآن بالتحريف هو من أهم الوسائل التي يُمكنهم استخدامها لمقاومة الإسلام والمسلمين. فتعاونوا في اختلاق الروايات التي زعمت أن القرآن الكريم قد تعرض للتحريف.

والسبب الثاني يتمثل في مخالفة أصول بعض الطوائف المذهبية للقرآن الكريم مخالفة صريحة تصل إلى حد التناقض. وتفصيل ذلك هو أنه لما انقسمت الأمة على نفسها وتلاعبت بها الأهواء والعصبيات، وتكونت الفرق الإسلامية من خوارج وشيعة إمامية، وسنة ومعتزلة. وجدت فرق الشيعة الإمامية أن أصولها مخالفة للقرآن الكريم ومناقضة له مناقضة صريحة، كقولها بالوصية والإمامة، والعصمة والطعن في الصحابة. فوجدت نفسها بين أمرين: إما أن تتخلى عن أصولها المذهبية، وإما أن تتمسك بها وتتعصب لها بكل الوسائل. فاختارت الطريق الثاني وانتصرت لأصولها بوسيلتين: الأولى اختلاق الروايات الحديثية لتأصيل المذهب وتبريره والدفاع عنه[1]. والوسيلة الثانية: اختلاق الروايات التي تطعن في القرآن الكريم بالتحريف واتهام الصحابة بتحريفه. وهذا يُمكنهم من القول: إن مخالفة مذهبهم الإمامي للقرآن ليس سببه فساد وبطلان مذهبهم، وإنما سببه تعرض القرآن للتحريف. فالصحابة حسب زعمهم حرفوه لإخفاء الوصية وإمامة علي وأولاده[2]. وهذا السبب هو الأساسي الذي كان من وراء كثرة الروايات التي طعنت في القرآن الكريم

---

[1] للتوسع في ذلك، أنظر كتابنا: مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي وتدوينه. والكتاب منشور ورقيا وإلكترونيا.

[2] هذه مزاعم باطلة من دون شك، وقد سبق بيان بطلان كل تلك الروايات التي طعنت في القرآن الكريم بالتحريف. وبينا أن القرآن كتاب إلهي تولى الله تعالى حفظه، وأن ما تدعيه الشيعة من وصية، وإمامة، وعصمة ما هي إلا أكاذيب.

بالتحريف، وقد سبق بيان ذلك، واتضح أن رواة الشيعة الإمامية هم أكثر الرواة الذين اختلقوا تلك المرويات.

ثم عندما اختلق هؤلاء مروياتهم التي تطعن في القرآن بالتحريف لم تبق بينهم، وإنما نشروها بين أهل السنة. وقد توفرت عوامل ساعدتهم في نشرها بينهم ووصولها إلينا. من بينها عاملان أساسيان: الأول غفلة وتساهل كثير من المحدثين في توثيقهم لمختلقي تلك الروايات الذين كانوا مندسين بينهم كسليمان الأعمش، وأبي إسحاق السبيعي، والفضل بن دكين، وأبي معاوية الضرير.

والثاني يتمثل في أن معظم الذين دونوا الروايات التي قالت بتعرض القرآن للتحريف جمعوها ودونوها في مصنفاتهم من دون تحقيق ولا تمحيص، كما هو الغالب على ابن أبي داود في كتابه المصاحف، وابن سلام في فضائل القرآن. مع أن الأمر كان يفرض عليهم تمحيصها وعدم التساهل معها لأنها تتعلق بأمر خطير وهام جدا، ولا يصح السكوت عنه، ولا التهاون فيه.وإلا كان عليهم إهمالها وعدم تدوينها أصلا. علما بأن تمحيصها لم يكن صعبا،فلو عرضوها على القرآن الكريم، وتاريخه الصحيح، وتشددوا في تطبيق علم الجرح والتعديل على رواتها لتبين لهم بطلان مروياتهم، ولجنبوا الأمة مخاطرها،وشرورها، ومآسيها!!. بل وما تزال إلى يومنا هذا تثير الشكوك والشبهات حول القرآن الكريم، وقد تأثر بها بعض السنيين من أهل العلم، انتهى بهم الأمر إلى القول بتعرض القرآن الكريم للتحريف[1].

ثالثا: اعتراضات وردود تتعلق بموضوع الكتاب:

قد يعترض علينا كثير من أهل العلم فيما اتخذناه من مواقف تتعلق بمواضيع وقضايا بحثنا هذا. ربما منها الاعتراضات الآتية:

أولها: قد يُقال: إن مؤلف هذا الكتاب ضعّفت رواة أجمع المحدثون على توثيقهم، وهم من رجال الصحيح، كالأعمش، والسبيعي، والفضل بن دكين، وأبي معاوية الضرير. وأنه رد روايات صحت

[1] منهم محمد عابد الجابري و أمثاله، و قد صُنفت كُتب للرد على باطله، منها كتابنا: أباطيل و خرافات حول القرآن الكريم و النبي محمد عليه الصلاة و السلام. و الكتاب منشور إلكترونيا و ورقيا.

عند كبار المحدثين. أليس هذا خروجا عن الإجماع والمنهج العلمي في نقد الأخبار الذي أسسه أهل الحديث؟؟!!.

وأقول: أولا ليس صحيحا أنه حدث إجماع على توثيق هؤلاء الذين ضعفتُهم، كالأعمش والسبيعي وابن دكين وغيرهم. فهذا الإجماع لم يحدث، ولو حدث ما وجدتُ الأقوال التي ضعفت هؤلاء الرواة، وأظهرت جوانب من أحوالهم التي جرّحتهم.وهذا أمر سبق بيانه، فقد ذكرتُ الشواهد القوية على ضعف هؤلاء، وأنهم كانوا مندسين بين المحدثين،و يُمارسون التقية في تعاملهم معهم.

وقد أقمنا ردنا لتلك الروايات على النقد العلمي الصحيح، ولم نقمه على هوى،ولا على مذهبية فاسدة. و قد دعمنا مواقفنا بشواهد إسنادية ومتنية كثيرة. وعليه فمن ينكر عليّ ذلك عليه قبل أن ينتقدني أو يتهمني بأي شيء أن يُبين لي خطأ الشواهد التي اعتمدت عليها. فإذا فعل ذلك فسأتراجع عن موقفي. وإلا فلا يصح الاحتجاج والاعتراض عليّ بمجرد الألقاب والأسماء التي لا أدلة صحيحة معها. لأن العلم لا يُعرف بمجرد الأسماء، و إنما يُعرف بالبراهين والشواهد الصحيحة التي يحملها من الوحي، أو العقل، أو العلم، أو منها كلها.

وعملنا هذا هو انتصار للقرآن أولا، وللحق والعلم ثانيا، وانتصار لهؤلاء الأئمة ومناهجهم ثالثا. فقد سبقونا إلى حمل أمانة التحقيق لتمحيص صحيح الأخبار من سقيمها، فنحن على منهاجهم نسير. وهم اختلفوا فيما بينهم، ورد بعضهم على بعض. وألم ينقد الإمام مسلم شيخه البخاري في مقدمة صحيحه؟. ومخالفتنا لهم ليست قدحا فيهم ولا إنكارا لما قاموا به،وإنما هو استمرار لعملهم، وتعلم منهم، وإتباع لهم، لكنه ليس تقليدا لهم. وإذا كان بعضهم قد غفل عن أحاديث فصححها وهي ليست صحيحة، أو أخطأ في الحكم على راو ثم اتبعه غيره فيه لعدم إطلاعه على حاله، فهذا أمر طبيعي في البشر، بل ولا بد منه. وإذا كان أحدهم لم يُخطئ في عمل ما، فهذا لا يعني أنه لا يُخطئ، وإنما يعني أنه لم يُخطئ فيه، لا أنه لا يُخطي في كل أعماله.

وثانيا إن هؤلاء العلماء الكبار ولا واحد منهم ادعى العصمة لنفسه، ولا واحد قال عن نفسه بأن نبي أو رسول في تحقيق الحديث والأخبار. والبخاري عندما كتب صحيحه كتب ما صح عنده وفق منهجه الذي ارتضاه،ولم يقل بأنه لم يُخطئ فيما دونه. لكن لو أن عالما آخر راجع كتابه

قد يُخالفه في تصحيح كثير الروايات لمخالفته في شروطه، وفي تعديله أو تجريحه لبعض الرواة. فهناك كثير من الرواة مختلف فيهم من جهة التعديل و التجريح. وهنا سيحدث الاختلاف وستكون أحاديث صححها البخاري هي غير صحيحة عند غيره، وقد يكون الصواب مع الثاني لا مع البخاري، وقد يكون العكس.

ومن المعروف عند أهل العلم أن عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي صنف كتابا في بيان أخطاء البخاري المتعلقة بالرواة في تاريخه. والخطأ في أسماء الرواة ينعكس سلبا على المتون. وكما أنه أخطأ في تاريخه، فلا مانع من أن يُخطي في صحيحه. وممن رد على البخاري وبيَّن بعض أخطائه الدراقطني في كتابه: الإلزامات والتتبع. وكذلك الخطيب البغدادي في كتابه: موضح أوهام الجمع والتفريق، وهذه الكتب منشورة ومتداولة بين أهل العلم.

وعندما ترجم الحافظ عبد الرحمن بن الجوزي لعباد بن يعقوب الرواجي (ت 250هـ)، كان مما قاله في ترجمته له: ((وكان غاليًا في التشيع،وقد أخرج عنه البخاري وربما لم يعلم أنه كان متشيعًا))[1].

وثالثا ففيما يخص بالمنهج العلمي المتعلق بنقد الأخبار، فهو منهج أصوله موجودة في الشرع[2]. ثم مارسه نقاد الحديث، فتوسعوا فيه وطوّره وقعدوه ودوّنوه، فكان لهم فضل كبير على علم الجرح والتعديل. لكنه ليس خاصا بهم ولا بغيرهم. فهو منهج ملك للبشرية جمعاء، ومن حق أي إنسان أن يُمارسه إذا التزم بأصوله، وله أن يُطوّره و يزيد فيه ما صح عنده من المستجدات المتعلقة به. فهو منهج مفتوح، لا يحق ولا يصح أن يُغلق،ولا أن يُحتكر.

علما بأن العلم لا يقوم على إجماع طائفة من الناس على موقف من المواقف، ولا على القلة ولا على الكثرة. و إلا فإن كل طائفة تستطيع أن تحتج بدعوى الإجماع وتدعي أن موقفها هو الصحيح، بدعوى أنها أجمعت عليه. و بهذا تضيع الحقيقة، ويتيه العقل في طلبها، ويصبح العلم

---

[1] ابن الجوزي: المنتظم، ج 12، ص: 40. وللتوسع في موضوع معرفة انتقادات كبار علماء الإسلام لأحاديث وردت في الصحيحين أنظر كتابنا: أخطاء المؤرخ ابن خلدون في كتابه المقدمة. والكتاب منشور إلكترونيا وورقيا.

[2] عنه راجع كتابنا: أخطاء ابن خلدون في كتابه المقدمة.

ذاتيا لا موضوعيا. وإنما الحقيقة هي أن الصواب لا يُعرف إلا بالدليل الصحيح، ولا دخل هنا للقلة،ولا للكثرة،ولا للإجماع إلا بمدى التمسك بإتباع المنهج العلمي الصحيح، والأخذ بالأدلة الصحيحة. وحتى إذا سلمنا بوقوع الإجماع، فإنه ليس كل إجماع معصوما، وإنما يكون راجحا أو صحيحا إذا حدث بطريقة صحيحة. وإذا ما ظهر الدليل الصحيح خلاف ما أجمعت عليه طائفة من أهل الاختصاص، فهنا يجب تركه والأخذ بما أثبته الدليل الصحيح.

والاعتراض الثاني: بما أنكم ضعفتم رواة الشيعة الإمامية الذين وثقهم أكثر المحدثين، فإن هذا الموقف تترتب عنه إشكالات، منها: كيف نتعامل مع مروياتهم؟، وما هو مصيرها؟.

وأقول: إن تضعيفنا لهؤلاء الرواة لا يلزم رفض كل مروياتهم، وإنما علينا أن نتعامل معها بطريقة شرعية علمية كما يأتي: أولا إن الله تعالى قد حدد لنا المنهج الصحيح في التعامل مع الأخبار ورواتها في قوله سبحانه: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ))(الحجرات: 6).فلم يأمرنا سبحانه برفض خبره لمجرد أنه فاسق، وإنما أمرنا أن نتحقق من خبره. لأن الكاذب أو الفاسق، قد يصدق، ولا يُمكن أن تكون كل أخباره مكذوبة. وعليه فلابد من إعادة النظر في مرويات هؤلاء، فقد تصح من طرق أخرى، أو تصح بقرائن وشواهد من داخل المتن أو خارجه، وفي هذه الحالة يجب قبول رواياتهم لأنه قام الدليل على صدقها مع أنها ضعيفة من جهتهم. وإذا لم تصح بعد التحقيق فلابد من رفضها، لأنها ضعيفة بسبب هؤلاء الضعفاء، ولأنه لم تتوفر الأدلة والمعطيات على صحتها من جهات أخرى.

وثانيا إنه لا يجوز ولا يصح السكوت عن روايات تطعن في القرآن الكريم بالتحريف، وتتهم الصحابة بتحريفه، من أجل أن فلان رواها. ففي مثل هذه الحالات لابد أن تكون في هذه الروايات عِلل خفية يجب التشدد في التمحيص لاكتشافها على مستوى الأسانيد والمتون معا. وبهذا المنهج نكشف عن الرواة الضعفاء الذين اندسوا بين المحدثين ونشروا بينهم رواياتهم المكذوبة. وبه نتخلص أيضا من المهازل والمطاعن، والمحن والشبهات،والأكاذيب والأباطيل، التي رواها هؤلاء وألصقوها بالقرآن الكريم زورا وبهتانا لغايات مذهبية في نفوسهم. وبه نُطهر جانبا كبيرا من تاريخ القرآن الكريم والسنة النبوية من مفتريات هؤلاء. وبذلك سنربح كثيرا، ولن نخسر شيئا صحيحا نتأسف عليه.

وأما الذين يصرون على توثيق هؤلاء الضعفاء ويُدافعون عنهم، فإن دفاعهم سيبقى نسبيا ولن يصل إلى القطع واليقين. لأنه دفاع لن يستطيع إثبات توثيقهم يقينا، ولن يقدر على نفي التجريحات الموجهة إليهم، أو يجد لها تفسيرا صحيحا يحفظ عدالتهم. ولن يستطيع إيجاد تفسير صحيح لمروياتهم التي طعنت في القرآن الكريم بالتحريف، واتهمت الصحابة بتحريفه. وبما أن المنطق يقول:إذا دخل الاحتمال سقط الاستدلال، فإن توثيق هؤلاء لن يثبت، وستبقى الشكوك تحوم حولهم وحول مروياتهم من جهة، وستظل روايتهم تطعن في القرآن والصحابة، وتشوش علينا ديننا من جهة ثانية، و سنبقى نعاني من ضغوطها ومحنها من جهة ثالثة!!.

والاعتراض الثالث: ربما يُقال: إن كثيرا من الروايات التي ضعفها صاحب هذا الكتاب كانت تندرج ضمن اختلاف التنوع لا التناقض، فهي مثل الاختلاف الموجود بين القراءات العشر. ومنها طائفة كانت من القراءات التفسيرية أو المنسوخة. فلما ضُعفت مع أنها لها وجه صحيح يُمكن حملها عليه؟.

وأقول:إن هذا الأمر سبق أن أشرنا إليه مرارا وبينا أن تلك الروايات لم تكن من اختلاف التنوع، ولا كانت من القراءات المنسوخة ولا من التفسيرية. فبينا أنها تضمنت القول بتعرض القرآن للتحريف. وأن أسانيدها لم تصح. وأن متونها مخالفة للقراءات الصحيحة مضمونا ورسما. وأنها لم تتضمن القول بأنها كانت من المنسوخ،ولا من القراءات التفسيرية. ولكي تُجعل كذلك لا بد أن تصرّح به، تصريحا واضحا لا تحتمل معه وجها آخر يقول بالتحريف، وإلا لا يصح حملها على النسخ ولا على القراءات التفسيرية. ولكي تُحمل على ذلك فلا بد من أن تشير إليه كما في الروايات الآتية التي صرّحت بالنسخ بوضوح ومن دون التباس: ((حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا بكر – يعني ابن مضر –،عن عمرو بن الحارث،عن بكير،عن يزيد مولى سلمة،عن سلمة بن الأكوع – رضى الله عنه – قال: لما نزلت هذه الآية (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) كان من أراد أن يفطر ويفتدى. حتى نزلت الآية التى بعدها فنسختها))[1].

[1] مسلم الصحيح، رقم الحديث: 2741، ج 3 ص: 154.

ومنها رواية أبي داود: ((عن ابن عباس قال: (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن) الآية.وذلك أن الرجل كان إذا طلق امرأته فهو أحق برجعتها،وإن طلقها ثلاثا فنسخ ذلك وقال: (الطلاق مرتان))[1].

ومنها: ((عن ابن عباس (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول غير إخراج) فنسخ ذلك بآية الميراث بما فرض لهن من الربع والثمن ونسخ أجل الحول بأن جعل أجلها أربعة أشهر وعشرا))[2].

ومنها رواية للبخاري: ((حدثنا يحي بن بكير، حدثنا مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة،عن أنس بن مالك قال: دعا النبي- ﷺ- على الذين قتلوا يعني أصحابه ببئر معونة ثلاثين صباحا حين يدعو على رعل ولحيان وعصية عصت الله ورسوله -ﷺ- قال أنس فأنزل الله تعالى لنبيه -ﷺ- في الذين قتلوا أصحاب بئر معونة قرآنا قرأناه حتى نسخ بعد " بلغوا قومنا فقد لقينا ربنا فرضي عنا ورضينا عنه"))[3].

فهذه الروايات صريحة في قولها بالنسخ من دون تلاعب، ولا لف ولا دوران، ولا تحتمل وجها يقول بالتحريف. وهذا لم نجده في الروايات التي تضمنت القول بتعرض القرآن للتحريف، وقد ناقشناها وبينا عدم صحتها. فماذا يعني هذا؟، ولماذا لم تصرّح بالنسخ بوضوح؟!. ألا يدل هذا على أنها روايات موجهة عن خلفية مذهبية ماكرة للطعن في القرآن والصحابة واتهامهم بتحريفه.

والاعتراض الرابع: إنكم حكمتم على خبر إنكار عبد الله بن مسعود للمعوذتين بعدم الصحة، وأن الحكاية لا تصح أصلا. فلماذا حكمتم عليها بذلك، مع أنه يُمكن تصحيحها وحملها على أوجه مقبولة؟. وهذا أحسن من تضعيفها وإنكارها كلية.

---

[1] الألباني: صحيح أبي داود، رقم الحديث: 1921، ج 2 ص: 413.
[2] الألباني: صحيح أبي داود، رقم الحديث: 2012 ج 2 ص: 435.
[3] البخاري: الصحيح، رقم الحديث: 4095، ج 5 ص: 107.

فمن ذلك يُمكن أن يُقال: ((1- إن ترك كتابة ابن مسعودٍ المعوذتين في مصحفه ليس بالضرورة إنكارًا لقرآنيتهما، إذ ليس يجب على الإنسان أن يكتب جميع القرآن، فلو أنه كتب بعضًا وترك بعضًا، فليس عليه عيب ولا إثم))[1].

و((2- أنه يحتمل أن يكون ابن مسعودٍ τ لم يسمع المعوذتين من النَّبِيّ ρ، ولم تتواترا عنده، فتوقف في أمرهما. فإن قيل: ولِمَ لَمْ ينكر عليه الصحابة، يجاب بأنَّهم لم ينكروا عليه لأنه كان بصدد البحث والتثبت في هذا الأمر))[2].

و((3- أنه يَحتمل أنه كان يسمعهما من النَّبِيّ ρ، وكان يراه ρ يعوّذ الحسن والحسين بِهما، فظن أنَّهما ليستا من القرآن، وأقام على ظنه ومخالفة الصحابة جميعًا، ثم لَمَّا تيقن قرآنيتهما رجع إلى قول الجماعة. ومِمَّا يؤيد أنه رجع إلى قول الجماعة، ما ذكرناه آنفًا من صحة قراءة عاصم وغيره عنه، وأن فيها المعوذتين))[3].

و((4- أنه على فرض استمرار عبد الله بن مسعودٍ على إنكار قرآنية المعوذتين، ومَحوهما من المصاحف، يُجاب بأنه τ انفرد بِهذا الإنكار، ولم يتابعه عليه أحدٌ من الصحابة ولا غيرهم، وانفراده على فرض استمراره عليه لا يطعن في تواتر القرآن، فإنه ليس من شرط التواتر ألاَّ يُخالف فيه مخالفٌ، وإلا لأمكن هدم كل تواتر، وإبطال كل علم قام عليه بمجرد أن يُخالف فيه مخالفٌ. فلو أنه ثبت أن ابن مسعود τ أنكر المعوذتين، بل أنكر القرآن كله، واستمر على ذلك، فإن إنكاره لا يقدح في تواتر القرآن. قال البزار: لم يتابع عبدَ الله أحدٌ من الصحابة. ولا شكَّ أن إجماع الصحابة على قرآنيتهما كافٍ في الردِّ على هذا الطعن، ولا يضرُّ ذلك الإجماع مخالفة ابن مسعود، فإنه لا يُعقل تصويب رأي ابن مسعودٍ وتخطئة الصحابة كلهم، بل الأمة كلها))[4].

---

[1] مُحَمَّد شرعي أبو زيد: جمع القرآن في مراحله التاريخية من العصر النبوي، إلى العصر الحديث، جامعة الكويت، 1419هـ، ص: 172.

[2] نفسه ص: 172.

[3] نفسه ص: 172.

[4] نفسه ص: 172.

وأقول: أولا إن تلك التأويلات والتبريرات ضعيفة،ولا تصح إجمالا ولا تفصيلا. فأما إجمالا فقد سبق أن ناقشنا الروايات المتعلقة بموقف ابن مسعود من الفاتحة والمعوذتين، ومن توحيد عثمان للمصاحف وتبين أنها أخبار ضعيفة، ولم يصح ولا واحد منها إسنادا ولا متنا. فالحكاية مُختلقة، ولا تقوم على أساس صحيح من الأخبار.وعليه فمن الخطأ القول بأن ابن مسعود كان معارضا لتوحيد المصاحف، ومُنكرا لقرآنية الفاتحة والمعوذتين.

وأما تفصيلا، ففيما يخص التبرير الأول فهو ضعيف، بل ولا يصح، لأنه لا ينطبق على الروايات التي ذكرت إنكار ابن مسعود للمعوذتين، فهي صريحة في أنه أنكرهما، ومحاهما من مصحفه إنكارا لهما.ولم تشر ولا ذكرت أنه كتب بعضا من سور القرآن و ترك آخر. وعليه فلا يصح التدخل لتوجيه الرواية وتحميلها ما لا تحتمل، ولا تقويلها ما لم تقل.

والتبرير الثاني المتعلق بإمكانية أن يكون ابن مسعود لم يسمع النبي –عليه الصلاة و السلام– فهو تبرير ضعيف جدا بل لا يصح. لأن القول به يكاد يكون مستحيلا، بل إنه مستحيل من الناحية العملية لا النظرية. فأبن مسعود عاش العهدين النبوي والراشدي، وكان مخالطا للنبي وصحابته، ومن كبار علماء القرآن، وكان يصلي معهم و يسمعهم يقرؤون المعوذتين وغيرهما من سور القرآن. فبالضرورة أنه كان يعرف أن المعوذتين من القرآن الكريم، ولا يصح فرض احتمال بأنه ربما لم يكن يسمع المسلمين يقرؤونها!!.

وأما لماذا لم ينكر عليه الصحابة فليس السبب هو ما ذكره الباحث،وإنما هو أن ابن مسعود لم يكن ينكرهما أصلا، فكيف ينكرون عليه شيئا هو لم يُنكره؟؟!!. لأنه لو فرضنا جدلا أنه حدث لأنكرت عليه الأمة كلها، ولبينت له ذلك في وقت قصير جدا، و لتبين له ذلك زمن النبي –عليه الصلاة و السلام– و لا ينتظر حتى زمن عثمان ابن عفان. وتأكده من ذلك لا يحتاج وقتا طولا للبحث والتأكد، لأن الرواية زعمت أنه أنكر المعوذتين، وهما من بديهيات الشرع وحقائقه. فعدم ورود رد الصحابة هو دليل على بطلان الحكاية من أساسها، لأنها لو حدثت لرد عليه الصحابة بسرعة وبقوة. إنه من الواجب عليهم فعل ذلك، ومنعه من التدريس، ومعاقبته إن تطلب الأمر ذلك. فعدم حدوث ذلك هو دليل قطعي على بطلان الحكاية من أساسها.

والتبرير الثالث لا يصح تعليلا ولا تفسيرا لرواية إنكار ابن مسعود للمعوذتين، لأنه لا علاقة نفي ولا تلازم بين كون المعوذتين من القرآن والتعويذ بينهما. لأن التعوّذ قد يكون بالقرآن، وقد يكون بالسنة النبوية، و قد يكون بهما معا، و هذا هو الصحيح.

وأما تبريره الأخير- الرابع- ففيه حق، لكنه ناقص وضعيف ولا يصح في بعض جوانبه. فلاشك أن القرآن الكريم يقوم بنفسه، ويحمل بداخله تاريخه وقاموسه، وبراهينه وردوده، ودفاعه عن ذاته. فلو احتكمنا إليه مباشرة في موقفنا لكل الروايات التي زعمت بأن القرآن تعرض للتحريف - منها روايات موقف ابن مسعود من الفاتحة و المعوذتين- لحكم عليها حكما قطعيا نهائيا بأنها بطلة من دون نقاش، لقوله سبحانه: ((الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ)(هود: 1)،و((إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)(الحجر: 9)،و(لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ)(فصلت: 42).

ولاشك أن تواتر إجماع الصحابة كلهم — ما عدا ابن مسعود حسب تلك الروايات- بأن المعوذتين والفاتحة على أنها من القرآن الكريم، هو وحده كافٍ لإثبات ذلك لأن القرآن يشهد له أولا، ولأن التاريخ يُثبته ثانيا. ولأنه لا يُمكن من الناحية العملية تصور مخالفة ابن مسعود لإجماع الصحابة على قرآنية المعوذتين والفاتحة. فهذا الإجماع هو دليل دامغ على عدم صحة ما نُسب لابن مسعود لا على صحته، أو إمكانية حدوثه من الناحية العملية. فإجماعهم على قرآنية المعوذتين والفاتحة- ينفي حتما-عمليا- بطلان الزعم بمخالفة ابن مسعود لهم.

ومن جهة أخرى فإن عدم الحكم على تلك الروايات بالبطلان إسنادا ومتنا بالأدلة الصحيحة يجعلها تمثل لنا تحديا مُزعجا، وتناقضا قائما، وإشكالا مطروحا، وتُعطي حُججا قوية لخصوم الإسلام للطعن في القرآن. بل وقد تكون فتنة لمرضى العقول والقلوب من أبناء المسلمين، وقد تُحدث في بعضهم قلقا وانزعاجا، وشكا وتشويشا. وقد تكون عائقا أمام الباحثين المنصفين الموضوعيين، فتجعل بعضهم ينحرف عن المنهج الصواب في موقفهم من الموضوع. إنها بصراحة محنة من محن المرويات المكذوبة.

وبناء على ذلك فإن القول بصحة الروايات القائلة بإنكار ابن مسعود للمعوذتين، فهي وإن كانت لا يُمكنها أن تُبطل ما نص عليه القرآن الكريم، و ما أجمع عليه الصحابة من أن المعوذتين من القرآن الكريم؛ فإنها من جهة أخرى تبقى تُمثل تحديا وتناقضا، وقدحا في ابن مسعود والصحابة. لأنه إذا كان لا يُعقل تصويب رأي ابن مسعودٍ وتخطئة الصحابة كلهم، بل الأمة كلها كما قال الباحث؛ فإنه أيضا لا يعقل تخطئة ابن مسعود مع القول بصحة الروايات التي روت عنه في إنكاره للمعوذتين!!، لأن هذا أمر لا يصح الخطأ فيه كما سبق أن بيناه، وتصوّره يكفي وحده لانكاره. وعليه فإما أن تكون تلك الروايات باطلة، ومن ثم فإن ابن مسعود لم يقل بذلك، وبهذا يرفع التناقض ويُحل الإشكال، ونتخلص من نتائجه القاتلة. وإما أن تكون صحيحة فيكون ابن مسعود قد أنكر المعوذتين، وهذا شاهد قطعي منه بتعرّض القرآن للتحريف.وبما أن هذا باطل و مردود بدليل القرآن والتاريخ المتواتر، فيكون ابن مسعود قد تعمد القول بذلك افتراءا على القرآن وطعنا فيه. بمعنى أنه قد ارتد عن دين الإسلام، وهذا احتمال باطل قطعا، لكنه وارد أوصلنا إليه القول بصحة تلك المرويات. وبما أن الاحتمالين الأخيرين لا يصحان باطلان، فلم يبق إلا الاحتمال الأول الذي يقول ببطلان تلك الروايات، وهذا هو الصحيح الذي أثبتناه في كتابنا هذا.

وأما قوله: ((ومِمَّا يؤيد أنه رجع إلى قول الجماعة، ما ذكرناه آنفًا من صحة قراءة عاصم وغيره عنه، وأن فيها المعوذتين)). فهذا ليس دليلا على رجوعه، وبما أنه سبق أن بينا عدم صحة الروايات التي زعمت أنه كان ينكر المعوذتين؛فإن هذا دليل قاطع على أن ابن مسعود لم يُنكر مُطلقا كون المعوذتين من القرآن. لأنه سبق أن بينا أن القراءات الصحيحة المتواترة عن ابن مسعود لم تقل أنه لم يكن يقل بها، ثم أصبح يقول بها بعد أن أنكر عليه الصحابة، أو أنه تبين له خطؤه فتراجع عن موقفه،وإنما ذكرت صراحة أنه أخذ تلك القراءات عن النبي–عليه الصلاة و السلام – مباشرة كما أخذ عنه باقي الصحابة. ولهذا وجدنا كل القراءات المتواترة المروية عن ابن مسعود وزيد ابن ثابت وغيرهما قد ذكرت الفاتحة والمعوذتين من بين سور القرآن الكريم. منها قراءة عاصم المتواترة فهي مروية عن جماعة من الصحابة منهم ابن مسعود، وهي تتضمن الفاتحة والمعوذتين[1].وهذا شاهد دامغ على أنه لم يكن ينكر كون المعوذتين من الفاتحة، لا أنه كان ينكرهما ثم تراجع عن موقفه.

---

[1] أنظر مثلا: السيد أحمد بن عبد الرحيم، أسانيد القراء العشرة، ص: 36.

والاعتراض الخامس: ألا يدل وجود روايات كثيرة تتعلق باختلاف القراءات بالزيادة والنقصان على أن متن القرآن قد تعرض فعلا للتحريف؟؟.

وأقول: إن وجود كَمٍ كبير من الروايات المخالفة للقراءات الصحيحة قد يدل على أن القرآن قد تعرض فعلا للتحريف، لكنه قد يدل أيضا على أن تلك الروايات هي مرويات مكذوبة أُختلقت لمعارضة القرآن الكريم والطعن فيه، وتحريفه بالزيادة والنقصان. وعليه فيجب علينا هنا أن نقيم الأدلة الصحيحة على بطلان أحد الاحتمالين وصحة الآخر. وبما أنه من الثابت قطعا أن المصحف الذي بين أيدنا هو المصحف الذي أجمع عليه الصحابة، وقد وصلنا بالتواتر المحفوظ والمكتوب والمسند، فهذا يعني أن تلك الروايات هي المكذوبة وضعها الكذابون لغايات في نفوسهم. وهذا أمر سبق أن أقمنا الأدلة الدامغة على صحته من خلال بحثنا هذا الذي نقضنا فيه تلك القراءات القائلة بتعرض القرآن للتحريف. فتلك الروايات المكذوبة لم تستطع أن تتسرب إلى متن القرآن رغم ما بذله أصحابها من جهود كبيرة من أجل الوصول إلى ذلك.

والاعتراض السادس: أليس طعن الشيعة الإمامية في القرآن الكريم وقولهم بتحريفه قد يطعن في القول بأن القرآن الكريم وصلنا بالتواتر؟.

وأقول: هذا الاعتراض لا يصح بدليل الشواهد الآتية: أولها إن تواتر القرآن يثبت حتى وإن استثنينا منه الشيعة الإمامية، لأن القائلين بتواتر القرآن الكريم ثابت بالغالبية الساحقة من الأمة من السنة والمعتزلة والخوارج. فهؤلاء لا يقولون بتحريف القرآن الكريم. ومن جهة أخرى سبق أن بينا أن الروايات الإمامية ضعيفة من داخلها، ولا يصح الاعتماد عليها لأنها قائمة على هدم الموضوعية والحياد العلمي لا على الالتزام بهما.،وهذا يعني أن طعنها في القرآن لا قيمة له في ميزان الشرع والعقل والعلم.

والشاهد الثاني يتمثل في أن الشيعة الإمامية مع قولهم بتعرض القرآن الكريم للتحريف، فإن التاريخ يشهد على أنهم يقولون بتواتره عندهم من جهتين: الأولى هي أن المصحف العثماني أُرسلت منه نسخة إلى العراق كما أُرسلت نُسخ أخرى إلى باقي الأقاليم الإسلامية، فكان هو الذي يُقرأ هناك عند الشيعة الإمامية وغيرهم من طوائف العراق. والجهة الثانية هي أن من بين

قراءات المصحف العثماني المتواترة: أربع قراءات كوفية –مركز الشيعة–، هي: قراءة عاصم، وقراءة حمزة، وقراءة الكسائي، وقراءة خلف البزار[1].

والشاهد الثالث مضمونه أن الدليل الدامغ على عدم صحة قول الشيعة الإمامية بأن المصحف العثماني ليس هو المصحف الإمام، هو أن المصحف الذي كان عندنا وعندهم، والذي يوجد عندنا اليوم وعندهم هو مصحف واحد هو المصحف العثماني. فلو كان عندهم مصحف صحيح مخالف للمصحف العثماني لشهد به التاريخ والواقع. وهذا لم يوجد في التاريخ ولا يُوجد الآن.

والشاهد الأخير– الرابع– يتمثل في أنه سبق أن أقمنا الأدلة الدامغة على أن الشيعة الإمامية قالوا بتحريف القرآن، وهم الذين اختلقوا معظم الروايات التي طعنت في القرآن الكريم، بل وسعوا إلى أيجاد مصاحف موازيةٍ للمصحف العثماني، ففشلوا عبر تاريخهم الطويل. وهذا يعني أن المصحف العثماني هو الذي كان عندهم رغم طعنهم فيه، ولم يكن عندهم مصحف غيره يقرؤونه. فهو متواتر عندهم، كما هو متواتر عند كل المسلمين وغير المسلمين، لأن الله تعالى تولى حفظه. فرغم كثرة أعدائه و خصومه قديما وحديثا، فإنهم لم يقدروا على تحريفه، وهو كتاب واحد في العالم قاطبةً.

والاعتراض السابع: إنكم ضعفتم كبار محدثي الشيعة الذين وثقهم كثير من المحدثين، ألم يكن من الأولى الاعتذار لهم،وحسن الظن بهم بدلا من تضعيفهم والحط عليهم؟.

وأقول: هذا اعتراض وجيه، ووجه مقبول ومطلوب شرعا وعقلا، لكن هذا لا يصح استخدامه مع هؤلاء. لأنه سبق أن أقمنا الأدلة الدامغة على بطلان كثير مما رووه، وأنهم طعنوا به في القرآن والصحابة. وتبين أن بعض أهل العلم من السنة تنبهوا لهم وحذّروا منهم، وكانوا صادقين في ذلك،وأن الذين وثقوهم ومدحوهم حكموا عليهم مما ظهر لهم من أحوالهم، وغابت عنهم أحوال أخرى تكشف حقيقة شخصيتهم. وعليه فأُناس هذا حالهم لا يصح إحسان الظن بهم، لأنه حرام و جريمة في حق الشرع والعلم والمسلمين،ومن الواجب كشف حقيقة احوالهم والتحذير منهم ومن مروياتهم التي قام الدليل على عدم صحتها. ومن الخطأ الفادح القول بأن قبول الروايات يقوم على

[1] السيد أحمد بن عبد الرحيم: أسانيد القراء العشر، ص: 35 و ما بعدها.

حسن الظن، وإنما الصواب هو أنه يقوم أساسا على الدليل الصحيح، ولا دخل هنا لحسن الظن في تحقيق الروايات وتمحيصها.

والاعتراض الثامن: إنكم ضعفتم كل رواة الشيعة الإمامية بما فيهم الذين وثقهم كثير من المحدثين. ألا يوجد من بينهم من قد يُستثنى منهم، كجعفر بن سليمان الضبعي البصري الذي قال فيه ابن حبان: ((كان جعفر من الثقات في الروايات غير أنه ينتحل الميل إلى أهل البيت ولم يكن بداعية إلى مذهبه وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كانت فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها الاحتجاج بخبره جائز. وقال الأزدي: كان فيه تحامل على بعض السلف، وكان لا يكذب في الحديث ويؤخذ عنه الزهد والرقائق. وأما الحديث فعامة حديثه عن ثابت وغيره فيها نظر ومنكر))[1].

ومنهم: فضيل بن مرزوق كان شديد التشيع، جعله الشيعة الإمامية من رجالهم، وضعفه كثير من المحدثين. وقال فيه الذهبي ((وكان معروفا بالتشيع من غير سب))[2].

وأقول: أولا سبق أن بينا أن الرواية الشيعية الإمامية ضعيفة من داخلها، فهي رواية ذاتية متعصبة للباطل، تفتقد إلى الموضوعية والحياد العلمي. وهذا حكم عام ينطبق على كل رواة الشيعة الإمامية، ولا يُستثنى منهم أحد.

وثانيا إن قول ابن حِبان بأن جعفر بن سليمان صدوق، ولم يكن داعية لبدعته. فهذا لا يصح، لأن التشيع الإمامي يختلف عن المذاهب الأخرى إذا كان أصحابها غير داعين لها. لأن التشييع الإمامي هو في ذاته باطل وضد الصدق، يقوم على إنكار بديهيات الشرع وحقائق التاريخ. فهو كذب وتحريف للشرع والتاريخ الصحيح من جهة، ويجعل أصاحبه فاقدين للموضوعية والإنصاف من جهة أخرى. وهذا يفرض علينا رفض أخبارهم كلها إلا إذا صحت من طرق أخرى، أو قامت الشواهد من خارجها على صحتها. والمعروف عن هذا الرجل جعفر بن سليمان الصبعي البصري أنه كان شديد البغض للشيخين أبي بكر وعمر- رضي الله عنهما-[3]. فلو كان موضوعيا مع

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 145، ج 1ص: 65 و ما بعدها.
[2] الذهبي: ميزان الاعتدال، رقم: 6772، ج 5 ص: 305.
[3] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 145، ج 1ص: 65 و ما بعدها.

نفسه ما فعل ذلك. فخالف الشرع والعقل، والتاريخ الصحيح، بسبب خلفيته المذهبية. فرجل هذا حاله لا يكون خبره مستقيما، بسبب الخلل المذهبي القائم عليه. فدفاع ابن حبان لا يصح، وفي غير محله. وليس صحيحا أن ذلك الرجل لم يكن داعية لمذهبه،، فهو الذي نقل عبد الرزاق الصنعاني إلى التشيع[1]. وحتى إذا لم يكن داعية لمذهبه فهذا لا يجعله ثقة، لأن سبب ضعف رواة الشيعة الإمامية هو مذهبهم، وليست الدعوة إليه من عدمها.

وأما فيما يخص فضيل بن مرزوق فالرجل شيعي إمامي كان شديد التشيع[2]، فإذا لم يُظهر السب، فلا يعني أنه لا يسب الصحابة والسلف،ولا يعني أنه ثقة. لأن سبهم والطعن فيهم هو من أساسيات المذهب الإمامي وضرورياته.فلا تشيع إمامي بلا سب ولا تكفير، ولا طعن في القرآن والصحابة واتهامهم بتحريفه. ومن لم يظهر عليه ذلك، فهو لا يعني أنه لا يقول به ولا يفعله، وإنما يعني أن الرجل كان يتجنب إظهار حاله ممارسا للتقية في علاقته مع أهل السنة. وهذا الأمر قد ذكره الذهبي عندما قال عن الشيعة الإمامية: الكذب شعارهم والتقية والنفاق دثارهم[3]. فمن كان هذا حاله لا تُقبل روايته وليس من الشرع،ولا من العقل، ولا من العلم، ولا من المصلحة قبول رواية هذا الرجل وأمثاله.

والاعتراض الأخير– التاسع –: ربما يقول بعض أهل العلم: الظاهر أن مؤلف هذا الكتاب رد روايات كثيرة لأنها أخبار آحاد، فهل هذا يعني أنه كان ينكر الأخذ بها.

وأقول: إني لا أنكر الأخذ بخبر الآحاد لمجرد أنه كذلك، وإنما خبر الآحاد هو خبر ظني، لكن لا يعني أنه باطل، و لا أنه صحيح، وإنما هو ظني يحتمل الخطأ والصواب، والصدق والكذب بدرجة واحدة من الناحية النظرية. ولابد من التحقيق العلمي الصحيح لإثبات صحة خبر ما من عدم صحته. فإذا كانت الشواهد والأدلة والمعطيات العلمية ناقصة قد لا توصلنا إلى التثبت من حال الخبر، وفي هذه الحالة يبقى الخبر معلقا، يحتاج إلى مزيد من البحث للبت فيه نهائيا، وإلا سيبقى معلقا لا يُعتمد عليه ولا يُدخل في الشرع. وهذا النوع هو الذي كثير منه قد تسرب إلى مصادرنا

---

[1] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 145، ج 1ص: 65 و ما بعدها.
[2] ابن حجر: تهذيب التهذيب، رقم: 546، ج 7 ص: 211.
[3] الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج1ص: 118، 119.

عندما قُبل مع أنه لم تثبت صحته. فهذا النوع قد يُعترض علينا به، بدعوى أن رده لمجرد أنه ظني يجعلنا لا نقبل حتى الأخبار التي قام الدليل الصحيح على صحتها، لأنها ستبقى احتمالية. وهذا لا نقوله، ونحن في ردنا للروايات السابقة لم نردها لأنها آحاد، وإنما لأنها لم تصح، وقد استخدمنا روايات آحاد صحيحة لرد روايات آحاد لم تصح.

علما بأن ظنية الخبر لها جانبان: الجانب الأول يتعلق بالخبر قبل تحقيقه، فإذا صحت الشواهد على صدقه أو كذبه،فيخرج من الظني ضمن هذا النوع، وإلا يبقى ظنيا معلقا. والنوع الثاني يخص ظنية الخبر بعد تحقيقه وإثبات حقيقته: صحة أو ضعفا، فيصبح يحتمل نظريا الوجهين من جهة الصدق من عدمه. و في هذا النوع لا يكون الظني قائما على شواهد ومعطيات مادية كما كان الحال في النوع الأول، وإنما يصبح يحتمل الظن من جهة الإمكان العقلي فقط، كأن نقول: ربما يكون بعض الرواة نسي أو أخطأ، أو تعمد التحريف، وهذا الظن يجب إبعاده في هذه الحالة، لأن الشواهد الصحيحة العملية قد قامت على تبيان حقيقته. ولا يصح الرجوع إليه إلا إذا ظهرت أدلة صحيحة تثبت عدم صحة المتن. فهنا يدخل الظن الاحتمالي لمحاولة تفسير ما حدث، بأنه ربما أخطأ بعض الرواة في نقل الخبر، أو نسي في روايته، أو أن بعضهم كان قد تعمد تحريفه، ولم نكن على علم به، أو أن بعضهم كان قد أخفى حقيقته عن بعض النقاد، أو أن بعض المحققين قد أخطا في ممارسته للتحقيق.

وختاما لتلك الاعتراضات أقول: إني على علم بأن كثيرا من أهل العلم لا يُعجبهم كثير مما قلته، خاصة في تضعيف كثير من الرواة الذين وثقهم أكثر المحدثين، وربما يصل الأمر ببعضهم إلى اتهام المؤلف بأنه عدو للسنة، وأنه رد الصحيح وضعف رجاله.

وأقول: إن الشرع نص صراحة على أن كل بني آدم خطاء، ولا أحد من البشر معصوم إلا النبي–عليه الصلاة والسلام– ولهذا قال الله لنا: ((فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً)(النساء: 59)). وأهل السنة لا يعتقدون العصمة في أحد بعد رسول الله، ولا يوجد واحد من علمائهم ادعى العصمة لنفسه. وبما أن الأمر هكذا فلا البخاري ولا مسلم، ولا أحمد ولا الترمذي ولا غيرهم ادعى أنه معصوم في جمعه وتحقيقه للحديث النبوي.ولا واحد منهم أدعى أنه هو نبي تصحيح الحديث رسوله. ولهذا وجدنا

هؤلاء العلماء ينقدون بعضهم في كثير من الأحاديث التي اختلفوا في تصحيحها، وهذا حدث قديما وما يزال مُستمرا إلى يومنا هذا، وقد سبق أن ذكرنا على قولنا هذا نماذج فلا نعيدها هنا.

وعليه فإن المسلم الغيور على القرآن الكريم والسنة النبوية الحريص عليهما يجب أن يكون صارما في تحقيقه للمرويات المتعلقة بهما، ولا يقبل منها إلا ما صح منها من جهة،وإن وجد فيها ما لا يصح عليه أن يستخرجه و ينبه عليه، ولا يصح السكوت عنه من جهة أخرى. وإن سكت فسيكون موقفه هذا طعنا في الروايات الشرعية،وفي صاحبها-عليه الصلاة والسلام-،وسيستخدمها اعداء الإسلام للطعن في القرآن والسنة النبوية. ولهذا لا يصح اتهام من رد روايات من المصادر الحديثية السنية ثبت أنها غير صحيحة، لأنه في هذه الحالة فهو لم ينكر السنة النبوية، وإنما دافع عنها، وأنكر بعضا منها لم يصح عنده ولو صح لقرره وأخذ به. وعليه فإن مؤلف هذا الكتاب لم يُصنفه إلا دفاعا وانتصارا للقرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة. ومن يُصر على الإنكار عليه، فليرد عليه بالعلم لا بالاتهامات والتشنيعات.

علما بأنه من حق أي باحث أن يرد أية رواية إذا قام الدليل الصحيح عنده على بطلانها. وعلى أهل العلم أن يردوا عليه ويبينوا له خطأه إن كان قد أخطأ في موقفه، وعليه أن يأخذ بذلك، ويتخلى عن موقفه. وأما إن كان ردهم غير صحيح، فمن حقه أن يرفضه ويبقى مُتمسكا بموقفه،ولا يحق لغيره أن يتهمه أو يُجرمه لمجرد أنه رد ما كان يُعتقد أنه صحيح، أو أنه خالف فلان وفلان.

وإنهاءً لهذا الفصل- السادس- فقد تبين أن بحثنا هذا أظهر نتائج ومعطيات كثيرة هامة وخطيرة جدا. منها إن كتابنا هذا تضمن أكثر من 377 رواية تضمنت القول بتعرض القرآن الكريم للتحريف. افتراها الرواة المحرفون والكذابون من أهل الأهواء والضلال، كالشيعة الإمامية،والزنادقة، أحصيت منهم 74 راويا شيعيا إماميا، من بينهم جماعة كانت مندسة بين أهل الحديث تُمارس التقية في علاقتها بهم.

ومنها إنه تبين أن جانبا من تاريخ القرآن الكريم تعرض لهجمة شرسة على أيدي المفترين والمحرفين للطعن فيه بالتحريف والسعي للوصول إلى متنه لتغييره. ففشلوا في ذلك فشلا ذريعا، لأن

مروياتهم أثبتنا أنها كانت مرويات مكذوبة ولم تصح ولا رواية واحدة منها،ولأنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى المتن القرآني.

واتضح أيضا أن تلك الروايات كانت تشوش علينا ديننا، وتمثل تحديا لنا، بما كانت تثيره من إشكالات وشكوك ومغالطات، وبما كان قسم منها يتمتع به من تصحيح كثير من المحدثين له. فجاء بحثنا هذا وساهم في نقد تلك الروايات وأظهر أنها روايات غير صحيحة افتراها المحرفون عن سبق إصرار وترصد وفق خطة مُخطط لها سلفا، للطعن في القرآن بالتحريف واتهام الصحابة بتحريفه.

الخاتمة

كشف كتابنا هذا حقائق ومعطيات كثيرة هامة وخطيرة جدا، هي مبثوثة بين طياته. منها أولا إنه تبين أن القرآن الكريم تعرض لهجمة شرسة ماكرة لتحريفه، باختلاق سور وقراءات ونسبتها إلى قراءات الصحابة ومصاحفهم، وبكتابة مصاحف محرفة ونشرها بين الناس، لصرفهم عن المصحف العثماني، وإيجاد مصاحف موازية له،وإحداث تشويش وبلبلة بين المسلمين في موقفهم من القرآن الكريم، وتشكيكهم فيه.

وقد تضمن بحثنا هذا أكثر من 377 رواية تضمنت الطعن في القرآن الكريم بالتحريف واتهام الصحابة بتحريفه. فأثبت تحقيقنا لها أنها روايات مُختلقة لم تصح منها ولا رواية واحدة. اختلقها رواة من أهل الأهواء والضلال، في مقدمتهم: 74 راويا من الشيعة الإمامية، من بينهم جماعة كانت مندسة بين أهل الحديث، عاشت بينهم بما كانت تتظاهر به من صلاح وصدق اللسان. فمكنها هذا من نشر مفترياتها بينهم، وإحداث خلط وبلبلة في مواقفهم منهم ومن مروياتهم.

وثانيا فقد اتضح أن الروايات التي زعمت أن الصحابي عبد الله بن مسعود – ﷺ – كان ينكر كون الفاتحة والمعوذتين من القرآن الكريم، وأنه عارض عثمان في جمعه للمصاحف، تبين أنها روايات غير صحيحة، وإنما هي مكذوبة على ابن مسعود، وأن الحكاية مُختلقة من أساسها. اختلقها محرفو التاريخ عن سبق إصرار وترصد، وفق خطة مُعد لها سلفا لتحقيق غايات في نفوسهم، كالطعن في القرآن بالتحريف، واتهام الصحابة بتحريفه.

وتبين أن رواة الشيعة الإمامية وأمثالهم استخدموا وسائل مكنتهم من تحقيق كثير من أهدافهم في اندساسهم بين أهل الحديث ونشر رواياتهم بينهم. أهما أربع وسائل، هي: ممارستهم للتقية في علاقتهم بالمحدثين. والثانية استخدامهم للتدليس في التحديث بدلا من التصريح بالسماع، فكانت العنعنة وسيلتهم المفضلة لنشر رواياتهم وأباطيلهم. والثالثة استخدامهم لظاهرة تنوع القراءات القرآنية وسيلة لاختلاق قراءات كثيرة ونسبتها إلى كبار قراء الصحابة، كابن مسعود، وأبي بن كعب. والرابعة–الأخيرة– تكثيرهم لطرق الروايات المختلقة للتدليس بها على الناس وتضليلهم وإيهامهم بأن كثرة طرقها تشهد لها بالصحة.

وثالثا لقد اتضح أن الروايات التي ناقشناها وبينا عدم صحتها لم تكن من القراءات المنسوخة ولا التفسيرية، وإنما كانت قراءات مختلقة تضمنت القول بتعرض القرآن الكريم للتحريف. وعليه فلا يصح تحميلها ما لا تحتمل، ولا تقويلها ما لم تقل. ويجب علينا أن نتصدى لها ونبين زيفها ولا نعترف بها، ولا نصححها. ولا يجوز السكوت عنها، لأنها تطعن في القرآن الكريم والصحابة – رضي الله عنهم–، وتُمثل تحديا لنا وسلاحا بيد أعداء الإسلام للطعن في القرآن وأهله.

وأخيرا فقد أظهر بحثنا هذا أن محاولات رواة الشيعة الإمامية وأمثالهم لتحريف القرآن الكريم بكتابة مصاحف كثيرة محرفة ونشرها بين الناس بدأت مبكرا منذ القرن الأول إلى القرن الرابع الجري وما بعده. لكن كل محاولاتهم باءت بالفشل الذريع، فكشفتهم على حقيقتهم، ولم يتمكنوا من الوصول إلى المتن القرآني رغم ما بذلوه من جهود كبيرة لبلوغ مرادهم. فخذلهم الله تعالى،وتحقق وعده بأنه سيحفظ كتابه.

تم الكتاب ولله الحمد أولا وأخيرا

ربيع الأول/ 1434- فيفري/ 2013

الجزائر

فهرس المحتويات

المقدمة:

الفصل الأول

نقض الروايات القائلة بتعرض القرآن الكريم للتحريف

عند جمعه و توحيده

أولا: نقض الأخبار القائلة بتعرض القرآن للتحريف عند جمعه وتوحيده.

ثانيا: نقض الأخبار القائلة بمعارضة بعض الصحابة لعثمان في توحيده للمصاحف.

الفصل الثاني

نقض الروايات القائلة بإنكار ابن مسعود كون الفاتحة والمعوذتين من القرآن الكريم

أولا: نقض الروايات القائلة بإنكار ابن مسعود كون الفاتحة من القرآن.

ثانيا: نقض الروايات القائلة بإنكار ابن مسعود كون المعوذتين من القرآن.

الفصل الثالث

نقض الروايات القائلة بسقوط وفقدان سور وآيات

من القرآن الكريم

أولا: نقض الروايات المتعلقة بسورة:(لو أن لابن آدم).

ثانيا: نقض الروايات المتعلقة بسورتي الحفد والخلع.

ثالثا: نقض الروايات المتعلقة بزيادات سورتي الأحزاب والتوبة.

رابعا: نقض الروايات المتعلقة بآية الرجم.

خامسا: نقض روايات أخرى قالت بسقوط وفقدان آيات من القرآن.

الفصل الرابع

نقض نماذج متنوعة من الروايات القائلة بتعرض

القرآن الكريم للتحريف

أولا:نقض قراءات:(صلاة العصر، في مواسم الحج،فما استمتعتم بهن إلى أجل)

ثانيا:نقض قراءات:(كل سفينة صالحة، على ما أصابهم، وغير الضالين)

ثالثا:نقض قراءات:(إذا تجلى والذكر والأنثى،الحي القيام، ورهطك منهم المخلصين)

رابعا:نقض قراءات:(والعمرة للبيت،آمنوا بالذي آمنتم به،أن لا يطوف بهما)

خامسا:نقض قراءات:(لو حميتم كما حموا،يا فلان ما سلكك في صقر،أيام متتابعات)

سادسا:نقض قراءات:(فامضوا إلى ذكر الله،يثنوني صدورهم، لقبل عدتهن، وغيرها)

سابعا: نقض مُتفرقات من القراءات المزعومة

ثامنا: نقض نموذج ختامي: رواية شاملة للقراءات المزعومة

الفصل الخامس

نقض الروايات القائلة بتعرض المصحف العثماني للتحريف ووجود مصاحف للصحابة مخالفة له

أولا: نقض الروايات القائلة بوجود مصاحف مخالفة للمصحف العثماني:

الأول: مصحف منسوب لأبي بن كعب:

الثاني: مصحف منسوب لعبد الله بن مسعود.

الثالث: مصحف منسوب لعبد الله بن عمرو بن العاص.

الرابع: مصحف منسوب لعائشة أم المؤمنين.

الخامس: مصحف منسوب لحفصة أم المؤمنين.

السادس: مصحف منسوب لأنس بن مالك.

السابع: حادثتان أخريان متعلقتان بالمصحف العثماني.

ثانيا: نقض الروايات القائلة بتعرض المصحف العثماني للتحريفب بعد تدوينه

الرواية الأولى: تحريف مروان بن الحكم لسورة الفاتحة:

الرواية الثانية: تحريف نصر بن عاصم الليثي للقرآن:

الرواية الثالثة: تحريف الحجاج للقرآن الكريم:

الرواية الرابعة: تحريف عبيد الله بن زياد للقرآن الكريم:

الفصل السادس

آثار وأسباب القول بروايات التحريف الواردة

في المصادر السنية

أولا: آثار واستنتاجات من الروايات القائلة بتحريف القرآن

ثانيا: أسباب ظهور الروايات القائلة بتحريف القرآن الكريم

ثالثا: اعتراضات وردود تتعلق بموضوع الكتاب ونتائجه

الخاتمة:

من مصادر الكتاب ومراجعه:

من مصادر الكتاب ومراجعه:

1- القرآن الكريم.

2- ابن أبي داود: المصاحف، حققه محب الدين واعظ، ط2، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 2002.

3- ابن حبان: صحيح ابن حبان، حققه شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت.

4- ابن حبان: الثقات، ط 1، دار الفكر، بيروت، 1975.

5- ابن حبان: كتاب المجروحين، دار الوعي، حلب.

6- ابن حجر: تهذيب التهذيب، ط1، دار الفكر، بيروت، 1984.

7- ابن حجر: لسان الميزان، ط1، مؤسسة الأعلمي، 1971.

8- ابن حجر: فتح الباري، بيروت، دار المعرفة، 1379.

9- ابن حجر: مقدمة فتح الباري، حققه محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، 1379.

10- ابن حجر: تقريب التهذيب، ط1، دار الرشيد، حلب، 1406.

11- ابن حجر: تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة،ار البشائر، بيروت، 1996.

12- ابن حجر: تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ط1، مكتبة المنار، الأردن.

13- ابن كثير: فضائل القرآن الكريم، حققه أبو إسحاق الحويني، دار ابن تيمية، القاهرة 1416 هـ .

14- ابن كثير: تفسير ابن كثير، حققه سامي سلامة، دار طيبة، 1420.

15- ابن عدي: الكامل في ضعفاء الرجال، حققه مختار عزاوي، دار الفكر، بيروت، 1988.

16- ابن المطهر الحلي: خلاصة الأقوال، ط1، مؤسسة النشر الإسلامي، 1417.

17- ابن داود الحلي: رجال ابن داود، منشورات المطبعة الحيدرية، 1972.

18- ابن قتيبة: المعارف، دون معلومات نشر.

19- ابن بابويه القمي: كتاب الخصال، منشوات جماعة المدرسين، قم، إيران.

20- ابن بابويه القمي: كتاب التوحيد، منشورات جماعة المدرسين، قم، إيران.

22- ابن أبي حاتم: تفسير ابن أبي حاتم، صيدا، بيروت.

23- ابن ماجة: السنن، حققه فؤاد عبد الباقي، دار الفكر بيروت.
24- ابن النديم: الفهرست، بيروت، دار المعرفة، 1978.
25- ابن تيمية: الفتاوى الكبرى، حققه حسنين مخلوف، ط 1، دار المعرفة، بيروت، 1386.
26- ابن رجب: شرح علل الترمذي، حققه نور الدين عتر، مكتبة الرشد، الرياض، 1421
27- ابن جرير الطبري الشيعي: دلائل الإمامة، ط1، مؤسسة البعثة، قم، 1413.
28- ابن عبد البر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني و الأسانيد، حققه مصطفى العلوي، و مُحَمَّد البكري، مؤسسة قرطبة.
29- ابن أبي شيبة: المصنف، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، 1409.
30- ابن القيم: الصلاة و حكم تاركها، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم – قبرص – بيروت، 1416 – 1996.
31- ابن أبي عاصم: الآحاد و المثاني، دار الراية، الرياض، .1411
32- ابن خزيمة: صحيح ابن خزيمة، حققه مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، 1970.
34- أبو بكر بن أبي داود: المصاحف، حققه محب الدين واعظ، ط2، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 2002، ص: -224- 225.
35- أبو سعيد العلائي: جامع التحصيل في أحكم المراسيل، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1986.
36- أبو إسحاق الجوزجاني: أحوال الرجال، ص: 10. ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 7 ص: 47.
37- أبو زرعة العراقي: كتاب المدلسين، ط1، دار الوفاء، 1995.
38- أبو منصور ابن المطهر الحلي: خلاصة الأقول، ط1، مؤسسة النشر الإسلامي، 1417.
39- أبو عمر الداني: المقنع في رسم مصاحف الأمصار.
40- أبو داود، السنن، دار الكتاب العربي، بيروت.
41- أبو جعفر الطوسي: جال الطوسي، مؤسسة النشر لجماعة المدرسين، قم إيران، 1415.
42- أبو الوليد الباجي: التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح.
43- أحمد بن حنبل: المسند، مؤسسة قرطبة، القاهرة، خرج أحاديثه شعيب الأرناؤوط.

44- أحمد بن حنبل: موسوعة أقوال الإمام أحمد في الجرح و التعديل.
45- أحمد بن حنبل: العلل و معرفة الرجال، ط 1، المكتب الإسلامي، دار الخاني، بيروت، الياض، 1408.
46- أحمد البوصيري: اتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، دار الوطن الرياض، 1420.
47- أحمد النحاس: الناسخ و المنسوخ، ط1، دار الفلاح، الكويت 1408.
48- إسحاق النديم: الفهرس، دار المعرفة، بيروت، 1978.
49- آغا برزك: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ط2، دار الأضواء، بيروت.
50- الألباني: صحيح وضعيف الترمذي.
51- الألباني، صحيح الجامع الصغير وزياداته.
52- الألباني: سلسلة الأحاديث الضعيفة و الموضوعة، ط1، دار المعارف، الرياض، .1992
53- الباقلاني: الانتصار للقرآن، حققه مُحَمَّد عصام القضاة، ط1، دار ابن حزم، بيروت، 1422.
54- البخاري: الصحيح، حققه مُحَمَّد زهير الناصر، ط1، دار طوق النجاة، 1422هـ.
55- البخاري: الأدب المفرد، حققه فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1989.
56- الترمذي: السنن، حققه أحمد شاكر و آخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
57- تقي الدين الفاسي: شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000.
58- تيودور نولدكة: تاريخ القرآن، ترجمة و تحقيق جورج تامر، ط1،، مؤسسة كونراد- أدناور، بيروت، 2004.
59- الحاكم الحسكاني: شواهد التنزيل لقواعد التفضيل في الايات النازلة في اهل البيت، ط1، طهران، 1411.
60- الحاكم النيسابوري: المستدرك على الصحيحين، حققه مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990.
61- الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد،حققه مصطفى عبد القادر عطا،، دار الكتب العلمية، بيروت.
62- الخليلي القزويني: الإرشاد في معرفة علماء الحديث.

63- الذهبي: ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ط 1، دار المنار، الزرقاء، 1986.
64- الذهبي: ميزان الاعتدال، دار المعرفة، بيروت.
65- الذهبي: الكاشف، دار القبلة، جدة.
66- الذهبي: سير أعلام النبلاء تحت إشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت.
67- الذهبي: تاريخ الإسلام، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1987.
68- الذهبي: تذكرة الحفاظ و ذيوله، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.
69- الذهبي: ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ط 1، دار المنار، الزرقاء، 1986.
70- الزركشي: البرهان في علوم القرآن، دار إحياء التراث العربي، القاهرة.
71- السيد بن أحمد بن عبد الرحيم: أسانيد القراء العشرة: المرحلة الأولي، ط2، دار الصحابة طنطا، مصر، .2006
72- السيوطي: أسماء المدلسين، ط1، دار الجيل، بيروت.
73- السمعاني: الأنساب، دار الجنان، بيروت، 1408.
74- شرف الدين الموسوي: المراجعات، ط 2، الجمعية الإسلامية، بيروت، 1982.
75- الشهرستاني: الملل و النحل، حققه سيد كيلاني، دار المعرفة بيروت، 1404.
76- الطبري: تفسير الطبري، تحقيق مُحَمَّد أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت.
77- الطبراني: المعجم الكبير، ط2، مكتبة العلوم و الحكم، 1983.
78- الطحاوي: شرح معاني الآثار، تحقيق: مُحَمَّد زهري النجار، دار الكتب العلمية – بيروت،1399.
79- عبد الحسين الشبستري: أصحاب الإمام جعفر الصادق
80- عبد الرزاق: المصنف، المكتب الإسلامي، بيروت، 1403.
81- عبد الكريم فضل الله: تهمة التحريف بين المسلمين: الشيعة و السنة، دار المدى، بيروت، 2004.
82- علي البروجردي: طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، ط1، مكتبة المرعشي، قم، 1410هـ.
83- العقيلي: الضعفاء الكبير، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ، 1998.
84- غانم قدوري: رسم المصحف: دراسة لغوية تاريخية، ط1، العراق، 1982.
85- فرات بن إبراهيم الكوفي: تفسير فرات الكوفي، ط1، طهران، 1990.

86- القاسم بن سلام: فضائل القرآن، دون معلومات نشر.

87- القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، دار عالم الكتب، الرياض، 2003.

88- الكليني: الكافي. و أبو جعفر الطوسي: رجال الطوسي.

89- مُحَمَّد رشيد رضا: الأسئلة و الأجوبة، مجلة المنار.

90- مُحَمَّد مُحَمَّد أبو شهبة: المدخل لدراسة القرآن الكريم، ط 3، دار اللواء، الرياض، 1987

91- مُحَمَّد جعفر الطبسي: رجال الشيعة في أسانيد السنة، مؤسسة المعارف، قم، إيران، 1420.

92- مُحَمَّد شرعي أبو زيد: جمع القرآن في مراحله التاريخية من العصر النبوي، إلى العصر الحديث، جامعة الكويت، 1419 هـ.

92- مُحَمَّد المروزي: السنة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1408.

93- محمود الألوسي: روح المعاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

94- محمود الطحان: أصول التخريج و دراسة الأسانيد، ط 3، مكتبة المعارف، الرياض، 1417.

95- محمود الطحان: تيسير مصطلح الحديث، دار رحاب، الجزائر.

96- مقاتل بن سليمان: تفسير مقاتل، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003.

97- مسلم: الصحيح، دار الجيل، بيروت، دت.

98- المزي: تهذيب الكمال، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980.

99- المفيد: كتاب الاختصاص، منشورات جمعة المدرسين، إيران..

100- المفيد: الفصول المختارة، دار المفيد، بيروت.

101- النسائي: فضائل القرآن، حققه فاروق حمادة، دار إحياء العلوم، بيروت، 1992.

102- النسائي: السنن الكبرى، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991.

103- النعمان الإمامي الإسماعيلي: شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، مؤسسة النشر اتابعة لجماعة المدرسين، قم.

104- يحي بن معين: حديث يحي بن معين، حققه خالد عبد الله، ط 1، مكتبة الرشيد، الرياض

مصنفات للمؤلف:

1- صفحات من تاريخ أهل السنة و الجماعة في بغداد.

2-الداروينية في ميزان الإسلام والعلم.

3- قضية التحكيم في موقعة صفين – دراسة وفق منهج علم الجرح و التعديل

4- الثورة على سيدنا عثمان بن عفان – دراسة وفق منهج علم الجرح و التعديل-

5- مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي و تدوينه.

6- الصحابة المعتزلون للفتنة الكبرى – دراسة وفق منهج أهل الجرح و التعديل

7- الأزمة العقيدية بين الأشاعرة و أهل الحديث.

8- أخطاء المؤرخ عبد الرحمن ابن خلدون في كتابه المقدمة

9- الأخطاء التاريخية و المنهجية في مؤلفات مُحَمَّد عابد الجابري و مُحَمَّد أركون

10-أباطيل و خرافات حول القرآن الكريم و النبي مُحَمَّد-عليه الصلاة و السلام- -دراسة نقدية لدحض أباطيل الجابري،و خرافات هشام جعيط-

11- نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد –على ضوء الشرع و العقل و العلم –

12- التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي- خلال العصر الإسلامي-

13- بحوث حول الخلافة و الفتنة الكبرى-وفق منهج علم الجرح و التعديل-.

14- مقاومة أهل السنة للفلسفة اليونانية.

15- وقفات مع أدعياء العقلانية - قراءة نقدية لفكر حسن حنفي، و نصر حامد أبي زيد، وهشام جعيط، و أمثالهم-.

16- تناقض الروايات السنية و الشيعية حول تاريخ صدر الإسلام- مظاهره و آثاره، أسبابه و منهج تحقيقه-.

17- جنايات أرسطو في حق العقل و العلم.

18- مخالفة الفلاسفة المسلمين لطبيعيات القرآن الكريم.

19- منهج أهل الحديث في الرد على المتكلمين-أُسسه و تطبيقاته-

20- قضايا تاريخية وفكرية من تاريخنا الإسلامي.

21- تهافت ابن رشد في كتابه تهافت التهافت - مظاهره، آثاره، أسبابه-

22- جناية المعتزلة على العقل و الشرع – مظاهرها، آثارها، أسبابها –

23- الحركة الحنبلية و أثرها في بغداد (من القرن: 3 إلى الخامس الهجري)

24- الحركة العلمية الحنبلة و أثرها في المشرق الإسلامي(ق: 6 إلى 7 الهجري)

25- نقض كتاب بسط التجربة النبوية للباحث الإيراني عبد الكريم سروش.

26- نقض الروايات القائلة بتحريف القرآن الكريم الواردة في المصادر السنية- مظاهرها وآثارها، مصادرها و أسبابها-